

٢٦٤

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة البحر الحبر الفهامة

الشيخ سليمان البجيرمي

على شرح

منهج الطلاب

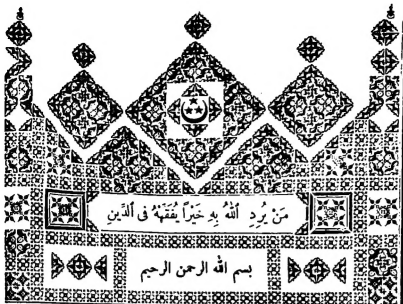
نعمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

وبهات مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد الرضوي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

طبع في مطبعته

مطبعتي الباشا أبي حنيفة في داره بمصر

ربيع الاول - ١٣٤٥ هـ



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والبراءة
وغيرها وشرا اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على
وجه مخصوص والأصل في
وجوبها قبل الإجماع آيات
كقوله تعالى وآتوا الزكاة
وقوله خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم وأخبركم

(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة التطهير إلخ)
أي فهي اسم مصدر زكى
والموافق له التنبيه لا إلهاء
فلذا أصلحه الحق (قوله
لا عامة) أي والعالم لفظ
يستغرق الصالح له من غير
حصر (قوله ولا مطلقة) أي
بأن يكون المراد بها المباحية
(قوله مع استواء كل من
الآيتين لفظاً) إذ كل مفرد
مشتق ومقترب بالأسحرج
بالمضي

(كتاب الزكاة)

أصلها زكوة فتفتح الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وفرضت في شعبان في السنة الثانية من
الهجرة مع زكاة الفطر وقبل قبل الهجرة والشهور عند المحدثين أن زكاة الأموال فرضت في شوال من
السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيدين ومن بعد فرض رمضان قبل وهي من الشرائع القديمة بدليل
قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد دفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة بالتطهير
كما أنه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى أن الشيخ
تاج الدين بن عطاء الله الكندي ذكر في كتابه التنوير أن الأنبياء لا يحب عليهم الزكاة لأنهم لا يك
لم مع لمة إنما كانوا يهودن أن ساقى أي يدهم من ودائع الله تعالى لهم فيلوثها في وأن يذهبها ويعتونها
في غير محلها وأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون عن وجبت عليه والأنبياء معزون من الناس
لصمتهم قال العلامة النجاشي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما ترى مبنى على مذهب امامه
مالك رضي الله عنه من أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله عنه خلافه ونقل شيخنا
عش كشيخنا صل عن الشهاب مر أنه أفني بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشوري اه
اط ف وقدم الزكاة على الصوم والحج مع أنهما أفضل مناهراعاة للحديث الناظر إلى كثرة أفراد
من تؤم به بالنسبة إليهما قل على التحرير وهي المال من الإخراج فتكون بمعنى الزكاة أو المال المخرج
فتكون بمعنى المزكى شوري (قوله التطهير) أي لانها تطهر المخرج عن الآثام والمخرج عنه عن
تدنه بمعنى المستحقين وصلحه ونجته من الآفات شرح مر قال تعالى فدا فلع من زكاه أي
طهرها (قوله والبراءة) بالذ أي التنبيه يقال ذك الزرع إذا نما وزاد وزك النقة إذا بورك فيها
وقلان زكاة أي كثير الخير وأما التباين فيصرفه واسم للتم الصغير يماوى (قوله وغيرها) كلامه
والمصح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تحسوها (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الأصح أنها
بجملتها تنص دلائلها عامة ولا مطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية زي قال مع
ويشكل عليه آية البيع فإن الأظهر فيها من أن أموالهم صدقة استواء كل من الآيتين لفظاً

فترجيح عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق
 لأصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متعجزة فاسخه الصريح خارج عن الأصل وما لم يحرمه
 موافقه لعمليته ومع هذا في بعض النسخ قوله بالاجمال لأنه لا يتضح دلالة على شيء معين والحال قد
 علمت دلالة من غير إيجابهم فوجب كونه من باب العلم للمعمول بقوله في رد المحتص لافضاح دلالة على
 منهواً وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لأنه من أخذ مال الغير فقرا
 عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه الحد الجمل ويدل ذلك فيما أحاديث
 البابين لأنه **عليه السلام** اعنى بأحاديث البيوع الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج
 إليها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة ككتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة
 عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا بيان ما لا يجب فيه
 اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طواب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقين بالدليل اه وأنى
 بالآية الثانية لبيان أن الامام مأمور بأخذ الزكاة من الوجبة عليهم **(قوله بنى الإسلام على خمس)**
 فيه أن الخس هي نفس الاسلام فيلزم بناء الشيء على نفسه وأوجب بأن بنى بمعنى اشتمل ولا شك أن
 الاسلام مشتمل على كل واحد من الخمس لأن السلك يشتمل على أجزائه أو يقال على بمعنى من وبنى
 بمعنى تركب والتقدير تركب الاسلام من خمس أو أنه شبه الاسلام بقصر مشيد على دعائم خمس
 تشييدها ضرراً للنفس وذكر شيأ من خواص المشي به وهو بنى فيكون تحجيلاً وعلى ترشيح **(قوله)**
وهي أنواع أى تتعاقب أنواع ولوقال بأجناس لكان أرى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان
 ونبات وجوهر وتزعم إلى ثمانية لأن الحيوان ثلاثة وكذا النبات حبة وروز بيب والجوهر اثنان
 ذهب ونفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية ويدخل في النقد التجارة لأن المعبر
 فيها القيمة وعددها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة ابل وبقرة وغنم والنبات والنقد وبعضهم ستة
 النعم والعشرات أى مائة العشر وأوصفه النقد والتجارة والمعدن والظفر وبعضهم سبعة يجعل
 الحيوان ثلاثة ابل وبقرة وغنم ويجعل النبات ثلاثة حيوان مخلوق ونبات والنقد واحد وبعضهم ثمانية يجعل
 النقد هبة واحدة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم
 جنس وهو حيوان واختصت بالنعم لأنه أكثر نفعه ونبات واختصت بالقمح لأنه لا يهتزم إلا بالنعم
 وجوهر واختصت بالنقد منه لأنه أكثر فوائد وغنم واختصت بالنخل والعنب منه لأنه غنماهما عن
 القوت ويدخل في النقد التجارة لأن المعبر قيمتها وأما وجبت فيها ما من الفوائد والمعدن
 والزكاة لما فيها من النماء والمض **(باب زكاة الماشية)**

بنى الإسلام على خمس
 وهي أنواع تأتي في أبواب
(باب زكاة الماشية)
 بدواً بهار بالابل منها للبداءة
 بالابل في خبر أنس الآتى
 لأنها أكثر أموال العرب
(حج) أى الزكاة (فيها)
(أى في الماشية (بشرط)
 أربعة أحدها (كونها
 نعماً) قال الفقهاء والقانونيون
(قوله وقد يفرق بأن حل
البيع الخ) لا يخفى سقوط
هذا الكلام لوضوح أن
التردد في الاجمال وعدمه
ليس في الحل والوجوب
لظهوره من ما ساقبل في نفس
البيع والزكاة فاعتبروا
يا أولى الابصار اه سم
على التحفة

(قوله وعددها بعضهم الخ)
 من حال الباب ساقط من
 بعض النسخ اه

أى بعض الماشية وهي النعم منها أخذنا ما بعده أولئك باب الزكاة التي في الماشية وهذا لا يقتضى
 وجوبها في كل فرد منها فالإضافة على معنى في وألفظها مفرد وجهها موائى سميت بذلك لشميتها وهي
 نعمها والنعم أحسن من الحيوان والماشية أحسن منها لأنها اسم للابل والغنم كفى القاموس قال شيخنا
 لكن المعروف مساواة الحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف يرموى **(قوله بداء) أى**
الاصحاب يرموى (قوله بداءة بالابل الخ) هو تعليل للدعوى الثانية وقوله لأنها لله وقيل أنها
علة للاولى وليس بظاهر لعدم الواو وأيضاً أكثر أموال العرب انما هى الابل فيكون ترك دليل
للدعوى الاولى وقرر بعضهم أن الهة الاولى تتجنى الدعوتين لأنه يلزم من البداءة بالابل البداءة
بالماشية لأنها (قوله أحدها كونها نعماً) من هذا الصريح من المؤلف بأن الماشية أعم من النعم
ونقل صحيح عن القاموس أنها أخص من النعم حيث قال الذى في القاموس ان الماشية الابل والنعم وفى

النهاية انها الابل والبقرة والتم سميت بذلك لكثرته لم اقبله على خلفه من بهر والتم ونحوهما
والتم اسم جمع لا واحد له من لفظه ذكر ويؤنث وجمعه أنعام وجمع أنعام حل مع زيادة
(قوله أي ابل) والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه ومولودهم وكذا التمس والتمل وسبب ذلك
لاستيلاءها في سببها (قوله وبقرة) اسم جنس واحدة بقرة وقبها اسم جنس لا واحد له من لفظه
والصحيح أن التمس اسم جمع لا واحد له من لفظه ع (قوله تكيل) خلافاً لإمام أبي حنيفة
الاعتناء حيث وجبها في الأثاث وحدها وضع المذكور وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها وهي
كونها تختار في بنه والجهد والتمل، وثبت يطلق على الذكر والاني وقوله يطلق على الواحد
والجمع والذكر والاني وعمل قدم وجوبها فيها إذا لم يكونا للتجارة تشرع (قوله ومنه يذبح كوى
وغيره) كالتوليد بين بقر ألى وبقر وحشي وبين غنم وظباء أي لأن الأصل عدم الوجوب ولينها
على الرق ككونها واساة وبافارق ضبان الحرم لتمديه كافي الشورى قال حل وعملها بالقاعدة
أن الولد يقع أحسن أصله في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في أنها قدرا اه وخرج به التوليد بين
زكويين كبقرة وغنم تنجب فيه الزكاة ويعلق بالأخف حل حج من حيث المعدل السن فيجب
أرربعين بين ضأن وبقر مائة ستان قل (قوله وثانها كونها ضأ) أي وثانها تسمى حولي ملكه
ورأبها اسامة مالكها كل الخول كما قرره شيخنا والنعاب بكسر النون قدر معلوم متعجب فيه
الزكاة قال الأزهري ضاب كل شيء أصله ومنه ضاب الزكاة للقدر المتعجب لوجوبها (قوله في كل جنس
اليعشرين شاة) ويجب أن تكون سليمة وإن كانت إله مبيعة لا محل إخراجها للجب إذا كان من
الجنس كما قرره حف قال مر وهل الشاة المنجزة عن الأبل أصل أو بدل ظاهر كالم بدنه التي
والأول أصح وبقدره أثر ذلك في مطالبة الساعي قبل الاصح يطلب بالشاة فإن دفعه المالك فذاك
بعير الزكاة وله زكاة بدلا (قوله ولزود كرا) غلبة لردة فالتاء فيها لوجه (قوله ويجزى عنها) أي
عن الجنس بعير زكاة يقع كلفه ضالان كل ما لا يمكن تجزؤه يقع كلفه ضا بخلاف ما يمكن تجزؤه كسج
جبع الرأس والمالة الكرع فأن يقع قدر الواجب فرضا والباقي نفسا لظاهر التعبير بالأجزاء الشاة أن
أفضل منه ويذبح أن يقال بأفضله لأنه من الجنس وقال شيخنا حف إنما عبر بالأجزاء لكون
الشاة هي الأصل فر بما يتوهم أن غيرها لا يجزى وإنما أجزأ غير دفعها للمالك وعمل أفضليته على
الشاة إن كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة فإن تساوى بين كل وجه فهل يقدم البعير لأنه من الجنس
أوالشاة لأنها المنصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل والأقرب الثالث ع على مر ولو
تكررت الستين وعند خمس من الأبل ولم يخرج شاة فهل الواجب شاة واحدة أو أكثر في وجهان
الصحيح منهما الأول لأن قيمتها متعاقبة بعين النصاب تنقص من النصاب فأنابا، المحول الثاني
والثالث صدق عليه أنه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة المحول الأول فقط شيخنا باي
اطف وترده حف (قوله فعمادونها أوى) وفي إيجاب عنه إيجاب بالمالك وفي إيجاب بعنه
ضرر المشاركة فأوجبنا الشاة بدلا لخبر أنس ضار الواجب أحدها لبعينه وإن كان الأصل المنصوص
عليه الشاة وقد حكى الأصل وجهين أن الشاة أصل لظاهر الخبر أو بدل لآفة الأصل وجوب
جنس المال وانقضى كلامه ترجيح الأول زى واعتمده مر ويمكن الجمع بين القولين بأن القائل
بالاصالة نظر لكونها منصوبا عليها ومن قال بالبدل نظر إلى أن الأصل وجوب إخراج الزكاة عما علققت
به فلما أخرجها من غيرها كانت بدلا ع (قوله اعتبار كونه أنى) أي إذا كان في بابه اثنت حل
(قوله فانوقها) أي ولوا بابلون ولوم وجودها كما جرى عليه الشيخ عجمية شورى (قوله بنت
محاض لمانسة) أي كسالة ولانحق الابا لشرع في السنة الثانية لأن أسنان الزكاة تحددية بمعنى

أي ابلو وبقرا وغنما كورا
كانت أو اثنا فلا زكاة في
غسبها من الحيوانات
تكيل ورقين وتولد بين
زكوي وغيره مثل الراسخين
ليس على الملق في بدولها
فرصة صدقة وغيرها مما
ذكر مثلها مع أن الأصل
عدم الوجوب (د) ثنها
كونها (ضأ) وقدره يعلم
مما يأتي (وأنه في بل جنس
في كل جنس) منها إلى
عشرين شاة ولو ذكر
لصدق الشاة (د) ويجزى
عنها وهما فوقها (بغير
الزكاة) وإن لم يساو قيمة
الشاة لانه يجزى عن جنس
وعشرين فعمادونها أولى
وأفادت إضافة إلى الزكاة
اعتبار كونها شاة بنت محاض
فما فوقها كما في المجموع
(د) في (خس وعشرين) في
بنت محاض لمانسة (في
ست وثلاثين بنت ليون لما
لمانستان

(قوله واحد بقرة) واسم
الجنس وإن كان حقه أن
يطلق على القابل والكبير
الا أن حسنا من الذي
يستعمل الا في الكثير فهو
عام وضما خاص استعمالا
بمخلاف نحو الصل فعمل
فيها اه

أنه لا يتغير النقص فيها إلا في شأن أجدع. فمقدم أسنانه فيجزى قبل تمام السنة. قل على الجلال
(قوله) في وقت وأربعين حقة. ويجزى عنها بهذا. **(قوله)** في واحد وستين جذعة
 ويجزى عنها حقة أو ثمانون بتاليون حل **(قوله)** وبنسج متعاقب يتغير وكل عشرة معطوف عليها أي
 يتغير الواجب أولاً بنسج زيادة على المائة والاحدى والعشرين ثم بكل عشرة بعد المائة والثلاثين
 يتغير الواجب زيادة على عشرة أي يزيد عشرة حقة شيخنا **(قوله)** وذلك أي ما ذكر من قول
 للثاني وأوله في ابل قوله وفي كل خمسين حقة عشرة حقة شيخنا **(قوله)** في كتابه لانس لما روي به عامل على الزكاة
 إلى البحرين بنافذ الشئ لم لا قام بخصوص بالبحرين وصورة الكتاب مذكورة في شرح م
 فراجع ان شئت **(قوله)** وفي كل خمسين حقة أي ان كانت الزيادة عشرة فأكثر **(قوله)** والمراد زادت
 واحدة أي فأكثر لان الراد في الاقل فقط كما اشار إليه بقوله لأقل وبدل على ان المراد واحدة
 فأكثر قوله في كل أربعين الخ والمراد زادت بهذه الواحدة تسعاً وعشراً كما استنبطه العلماء من
 قوله في كل أربعين يتغير شيخنا وعبارته في قوله والمراد زادت واحدة أي فأكثر يدل على كل
 حين حقة لانها فزادت واحدة فقط لا يكون فيها حقة بل ثلاث بنات ابون كاسر قوله في كل
 أربعين أي وثلاث في زيادة الواحدة وقوله في كل خمسين أي فيها بعد واحد التسع ثم العشر **(قوله)**
 فهو مقيدة لخبر أنس أي الذي أطاع فيه الزيادة وقوله دلالة على خلافه أي لان قوله في كل
 أربعين الخ يشهد ان لا يتعلق بالزائد **(قوله)** على أن الواحدة يتعلق بها الواجب أي لان لفظها اذا
 كانت احدى وعشرين ومائة فيها ثلاث بنات ابون وصغير فيها عائد لقوله احدى وعشرين ومائة
 واذ دخلت الواحدة في مرجع التعميد ذلك على تعلق الواجب بما يراوى **(قوله)** يتعلق بها الواجب
 أي الهى هو ثلاث بنات ابون ومعنى تعلقه بها أن يخصها جزء منه كما سيأتي في كلامه بخلاف الزائد عليها
 لا نسج لا يتعلق به الواجب لانه وقص ومحل كونه وقصا ان اتحد المالك فان تعدد كان اشترك اثنان في
 عشرين شاة ولا حدهما ثلاثون فالشاة بينهما اخصاف فيجب على مالك الشجرة خصالها زائدة
 على النصاب فكذا اذا كان لاحدهما أربعين ولا آخر عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة
 له شيخنا عزيرى **(قوله)** على خلافه أي خلاف ان الواحدة يتعلق بها الواجب وذلك لانه قال فيه
 فان زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنات ابون الخ وهذا يقتضى أن صورة مائة واحدى
 وعشرين تكون الثلاث بنات ابون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أربعين بنات عملاً بقوله
 في كل أربعين الخ فانه دل على أن الثلاث بنات ابون واجب الثلاث الاربعين وان الواحدة خارجة
 عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية أبي داود كما تقدم يراوى **(قوله)** وله دفع المعارضة أي بين الخبرين
 حيث دلث رواية أبي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها كما في البرماوى وهو من
 عقب المزمع على لازم وحاصل أنه رواية أبي داود تدل على أن الواحدة الزائدة على المائة والعشرين
 يتعلق بها الواجب أي يخصها بقط من المخرج في الزكاة وهو الثلاث بنات ابون وخبر أنس يدل على
 أن هذه الواحدة لا يتعلق بها شئ من الزكاة لانه قال في كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل
 الدفع أن يراودك في كل أربعين عين فكتاه قال خبر أنس في كل أربعين وثلاث والحاصل لانه أثبت
 وهي واحدة وبهذا الثاني بل تعلق الواجب بهذه الواحدة وسأوت الرواية الاخرى شيخنا وعبارته
 التبرير على التحريف قوله في كل أربعين أي وثلاث فيها اذا كانت عشرين وواحدة وأربعين ثلاث
 فباعد ذلك ولما ترك زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة الاولى لم يصرح به في الحديث وذكره
 الشارح بعد اه وقوله وحاصل الدفع أن يراودك لكن بشكل على هذا التقدير قوله وفي كل

وفي ست وأربعين حقة
 ثلاث من الستين (د)
 في احدى وستين جذعة
 لهاربع من الستين (و)
 في ست وسبعين بنات ابون
 (ف) (احدى) وستين
 حقتان (ف) مائة واحدى
 وعشرين ثلاث بنات
 ابون وبنسج كل عشرة
 يتغير الواجب في كل أربعين
 بنات ابون (ف) (كل)
 خمسين حقة وذلك لخبر
 أن بكر رضى الله عنه
 بذلك في حكمه لانس
 بالصدقة التي فرضها رسول
 الله ﷺ على المسلمين
 رواه البخارى عن أنس
 ومن لفظه فاذا زادت على
 عشرين ومائة في كل
 أربعين بنات ابون وفي
 كل خمسين حقة والمراد
 زادت واحدة لأقل كما صرح
 بها في رواية لابي داود بنسج
 فاذا كانت احدى وعشرين
 ومائة ففيها ثلاث بنات ابون
 فهي مقيدة بخبر أنس وبها
 مع كون الشاهد من الزيادة
 فيه واحدة أخذت انتفى
 عدم اعتبار بعضها لكنها
 معارضة له لانها على أن
 الواحدة يتعلق بها الواجب
 ودلالته على خلافه فالنتيجة
 لصحة ما قيل لدفع المعارضة
 حل قوله في كل أربعين
 على أن معناه صورة مائة
 واحدى وعشرين

ثلاثة وأتمرك ذلك تكملة لبقية الصور (٦) عليها مع العلم بأن ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعاشرة في مادة وتلاين

خسین حقة لانه لا يأتي في المائة والاحدى والعشرين فلا بد أن يزداد في التسعة وهذا ثلاث واحدة ثم نسمي كل عشرة ويكون في الحديث توزيع قوله في كل أربعين أي وثلاث في الصورة الأولى من الزيادة وهي الواحدة وقوله وفي كل خمس أي فيما بعدهما والتسع والعشرين في (قوله ثلثة) أي كل أربعين من المائة والعشرين معاً ثلاث من الواحدة الزائدة وهذا التقدير بالنسبة للمائة والعشرين فقط لاجل صحة رواية أس فلا تزداد زيادة الثلث على الأربعين في غير المائة والعشرين ع (قوله وأتمرك ذلك) أي التعبير بالثلاث وقوله لبقية الصور أي التي لا ثلاث فيها كاتة وتلاين وأربعين أي وأتمرك التعبير بالثلاث مع الأربعين في خبر أس حيث لا يقل في كل أربعين وثلاث تكملة لبقية الصور فقلنا الصور التي لا ثلاث فيها على الصورة التي فيها الثلاث التي في خبر أس وجعلنا كأن جميع الصور فيها أربعون فقط حل مع زيادة وإصلاح (قوله كالعاشرة) أي من الأبل (قوله في مائة وتلاين الخ) نقرع على الثلث (قوله والواحدة الزائدة الخ) هذا وثمة لما بعده والآن نعرف عما سبق وكان الأولى أن يقدمه على قوله في مادة الخ (قوله وما بين الصب غفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجود له إلا بما يعني أنه لا يزداد الواجب بوجوده ولا ينقص بعده ولو بعد وجوده وعمر كونه غفوا أن تعدل المائة كالتقسيم كما قلنا على الجلال وهو مقول المولى أبو تبيد الظاهر أنه تعبدى يرمزى قال العلامة ابن حجر وغاية ما يهوى من القوس أي الغو في الأبل تسعة وعشرون ما بين إحدى وتسعين ومائة واحدة وعشرين وفي القارة تسعة عشرة ما بين أربعين وستين وفي النعم مائة وعثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة (قوله رضاء) يكون القاف ونحوها كما في المختار (قوله فلو كان له تسع من الأبل) نقرع على قوله لا يتعلق به الواجب إذ لو كان الواجب يتعلق بالأربع مائة الزائدة على الثلثة لكان الواجب تسعة أسابيع كاتة في صورة المائة واحدة وعشرين لانه يسقط من الشاة أربعة أسابيع بقية الأربعة (قوله وقبل التكن) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقصلاً يتعلق به الواجب لأن يقال إذا وجدت قبل التكن فبعد أولي لانه على اتفاق شوبرى وفي الجواب شئ وقال شيخنا ح ف قد يقول وقبل التكن للرد في الضعيف القائل بأن الشاة تتعاقب بالثمة فتأمل (قوله أن لها) بعد الهدرة من الألوان أي الزمان أي جأ أو أن ذلك لانه العتير لا وجود له للثمة أه (قوله من الخفض) أي الخواص وعليه الخفض في قولهم بنت مخاض إما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ثمة من الخفض والافتقار بنت ماخض أي حامل وفي المختار الخفض بفتح الميم وجمع الولادة وتحدثت الحامل بالكرس مخاضاً أي مر بها الطاق فهي ماخض والخفض أيضاً الخواص من النوق ع ش على مر وهو يقيد أن الخفض مشترك بين وجمع الولادة وبين الخواص وعبارة الشوبرى التي هي الخفض كما يكون مصدرها ووجه الولادة يطلق أيضاً على الجمع وهي الخواص (قوله لأنها أجدعت مقدم أسنانها) ظاهر كلامه ما لا عبرة بها بالأجداع قبل تمام الأربع وسيتقدم في شكل ما يأتي في جذعة النتن وقد يفرق بأن التقدم ما بلغها وهو محتمل بأحد الأمرين الأجداع أو بلوغ السنة وهذا غاية كمالها ولا يشترط هنا الإجماع الأربع كما هو الغالب والمجذعة آخر أسنان زكاة الأبل يعني أسنان إبل الزكاة ع ش على مر مع زيادة (قوله واعتبر في الجميع الأوتة) أي إذا كان الجميع أنثاً أو بعضها أنثاً وبعضها ذكراً أخذنا ما يأتي في كلام الصنف ع ش (قوله تبع لبع سنة) ولما أخرج نبيمة أجزاء لأنه زاد خيراً بالانوته أي وإن كانت أقل قيمة من التبع لغبة المشتري في ذلك كلفرض تلقى بك في شرح مر وع ش عليه

(قوله)

دونها وليس مراد (د) أوله (في بقرة ثلاثون في كل ثلاثين تبع لبع سنة) سمي بذلك لانه يتبع به للرعي (د) في (كل أربعين سنة)

ثلاثة وأتمرك ذلك تكملة لبقية الصور
بنتا لبون وحقة وفي مائة
وأربعين حقتان وبنت
لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حقات وهكذا
وللواحدة الزائدة على
المائة والعشرين فقط
من الواجب فيسقط بموتها
بين تمام الحول والتكن
من الأخر خارج جزء من مائة
واحد وعشرين جزءاً من
ثلاث بنات لبون وما بين
الصب غفوا ويسمى وقصلاً
لا يتعلق به الواجب على
الاصح فلو كان له تسع من
الأبل فلو كانت أربع بعد
الحول وقبل التكن
وجبت شاة وسميت
الأولى من الفرجات من
الأبل بنت مخاض لأن
أولها أن لها أن تحمّل
مرة ثانية فتكون من
الخصا أي الخواص والثانية
بنت لبون لأن أولها أن لها
أن تلد ثانية فتكون ذات
لبين والثالثة حقة لأنها
استحقت أن يطرقها
الفصل أو أن تتركب
ويحمل عليها والراصة
جذعة لأنها أجدعت
مقدم أسنانها أي استسقطه
واعتبر في الجميع الأوتة لما
فيها من رفق العود والنسل
وزدت وبشع ثم كل عشر
يتغير الواجب لدفع ما
اقتضت عبارة الأهل من أنه يتغير بما

لهستان) سميت بذلك

لكمال أستانها وذلك لما

روى الترمذي وغيره عن

معاذ قال بعني رسول الله

ﷺ إلى اليمن فأمرني

أن آخذ من كل أربعين

بقرة مستومن كل ثلاثين

تبيعاً ومصححاً لم كرهه

والبقرة فقال لذكره واللاتي

(د) وله في غنم أربعون

شاة فقنها وفي مائة

واحد وعشرين شاتان

(د) في مائتين وواحدة

ثلاث من الشياه (د) في

(أربع مائة أربع نم) في

(كل مائة شاة) روى

البخاري ذلك عن أنس

في كتاب أبي بكر السابق

(والشاة) الفرجة حماد ذكر

(جسنة شأن لهامة)

والمجموع (أوأجذعت)

من زيادتي وإن لم تم لها

سنة كما ذكره الرازي

في الإصبة (أوثية مهزها

سستان) فيخبر بينهما

ومن ذلك يؤخذ أن شرط

أجزاء الذكر في الأبل وفيها

بأن أن يكون جنساً أو أنثى

ويعتبر في الفرجة عن الأبل

من الشياه كونه صحيحاً

كسلا وإن كانت الأبل

معينة والشاة الفرجة عما

ذكر تكون (من غنم

البلد أو منها) أو خبراً منها

قيمة كافهم بالأبلى يشمل

كلها لشاة الغنم التقييد

بالتبعية في غير غنم الملبين

بالبقية

(قوله لهستان) أي تعبدوا ولا تفتحوا إلا بالثأني بالله دخول فيها قل على التحرير (قوله بقره) غير وقوله ستة معمول لقوله آخذ (قوله والبقرة قال الخ) نص على هذا فاعلموا يتوهم من أن الثاني بالبقرة في الخبر الثالث كما مره شيخنا (فائدة) خلق الله الثأني من مك الحقة والعزم من زعفرانها والبقرة من غيرها والخيل من ربيها والأبل من النور والحمر من الاحجار والنظر بقية الجربان من أي شيء نفلت يراوى وقره حرف اه (قوله والبقرة) سميت بذلك لأنها تبقّر الأرض أي تنفثها بالحرث وتغير الواجب فيها يزيد عشرة عشرة في سبعين تبع ومنه وفي ثمانين مكان وفي تسعين ثلاثة أمتعة اه زى (قوله وفي أربع مائة أربع) أي أي أن تفتح حصن شاهذ كورا كاشاراً إلى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة (قوله والشاة الفرجة) أي أي أن تفتح حصن شاهذ كورا بدليل ما يأتي وقوله الفرجة حماد ذكر أي عن الأبل والغنم يؤخذ جندة شأن استفيد من كلامه لشرط كونها أنثى لكنه في الفرجة عن الغنم مسدود الفرجة عن الأبل لما تقدم من أنه يجزى إذا كان كونه الفرجة عن الأبل شرط كونها أنثى في الغنم وحكم الأبل يعلم بحكمها وقوله في أي في الجربان لأنه يجزى فيه الذكر واللاتي (قوله أو أجذعت) أي أسقطت مقدم أستانها بعد ستة أشهر بخلاف ثنية الفرجة فلا بد فيها من تمام ستين وإن أجذعت قبلها لم تفضل إلا أن عليه والستين للذكورة في هذه الأسان متعددة ولا تفتح إلا بالدخول فيها بعدها قل على التحرير وبعبارة شرح من وظاهر كلامهم هناك الأسان المذكورة في النعم أنها لتعبد وتشارك ماسياً في العلم أن السمن المصنوع عليه يكون على التقريب بأن الغالب في السلم إنما يكون في غير موجود فالكلام والتعبد ليس مسرراً ولا كلاً فحجب من استنجه وقوله استنجه أي تسج عنده غالباً وهو عارف به فلا يشق إيجاب ذلك عليه اه (قوله في الأصح) يجمع أن في كل شاة مطلوبة شرعاً (قوله) ومن ذلك يؤخذ وجه الأخذ بأننا شرطنا في الاتي أن تكون ثنية أو جندة مع شرفها فالحق كراوى شوى وهذا أي قوله ومن ذلك الخ إنما يحتاج إليه إذا جعلت الشاة في الشاة للتأنيث كما أشار إليه بوضعه بالفرجة فإن جعلت واحدة فلا حاجة إليه لأنها حيث تشمل الذكر واللاتي وبدل هذا قول الشرح فباعتبار شاة ولو ذكر اه عن بلعني (قوله وبها يأتي) أي في الجربان (قوله ويعتبر في الفرجة) عن الأبل بخلاف ما على الكرامة الفرجة حمادون خمس وعشرين فيجزي ولو مرضا أن كانت الأبل أو أكثرها مرضاً على العمدة شوى وبعبارة شرح من وهذا بخلاف نظيره من الغنم لأن الواجب هناك الدقة ومن في المال ويخبره ابن القري وهو المتعبد قال عرش قوله بخلاف نظيره أي فانه يخرج من المرض مرضة ومن الصغار صغيرة (قوله حماد ذكر) أي لمرضها وقوله كسلا أي لا يعيب وأن كان بعضها مريضاً شوى (قوله والشاة الفرجة حماد ذكر) أي عن الأبل والغنم نظيره ما تقدم (قوله من غنم البلد) أي بلداً ولا يبعين غالب غنمه بل يجزى أي غنم فيه (قوله فإن عدم) أي عدمها بما عدا الفرجة والمراد عدمها حال الإخراج على الأصح لحال الوجوب عرش (قوله ولو مرضا) أي لو كان ثلثها مريضاً على كفاية مقتضى الحال لا فاهم عرش على من (قوله كأن كانت منصوبة) أي ويجزى عن ثلثها بأن كان كفاية طارفة عرقاً فانه يظهر حج وقوله أو مرضة أي يؤجل سلطاناً بحال لا يضر عليه حج زى (قوله أو ثنية) لا يقال لأجابه حيث كان الدم ولو مرضا إذا لعب مسدود شرعاً لا تفتقر لمراده بالعدم الشرعى أن يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب دون كما هو مخرج كلامه شوى برى وقال حل أن قوله أو ثنية مسطوف على مقدر كما أشار إليه الشارح بقوله كأن كانت منصوبة لأنه أراد بالعدم ما يشمل الشرعى والمعية معدومة

زيادتي (فان عدم يفت غرضاً ولو شرعاً كأن كانت منصوبة أو مرضة) (أو ثنية فابن ليون أوصق) يخرج عنها

وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ان لم يكن عنده ابن لبون أو حتى بل يحصل ما شاء منها ولكن لبون ولد لبون بنتي أو حتى بنتي
 أمشير بنت الحناض كبت لبون عندهما فلا يؤخذ عنها حق كالأؤخذ عنها ابن لبون ولا يؤخذ قالس في ابن لبون فلهذا كرتجرب
 اختصاصه بقوله وورد الماء والشجر والانتاج من صفات السباع بخلافها في الحق لا توجد اختصاصه عن بنت لبون بهذه الفتحة بل هي
 موجودة فيها فلا يلزم من جبرها ثم (أ) جبرها هنا التصريح بذلك الشرط في الحق من ز يادي (ولا يكلف)
 حيث كانت ابنة مهازيل

شرعا ه (قوله وان كان) أي ابن اللبون أو الحق وقوله منها أي من بنت الحناض (قوله
 ما شاء منها) أي من بنت الحناض والحق وابن اللبون (قوله كالأؤخذ عنها ابن لبون) هذا قياس
 مع الفارق لأن الحق أقوى من ابن اللبون وأزيد عليه ستافيك يقاس عليه (قوله ولا يؤخذ
 السن) هذا معطوف على قوله كالأؤخذ عنها ابن لبون عطف على معنى على دليل قياسي أي لقياس
 هل ابن اللبون ولا يلحق وقوله ناذ كراي في آخرها عن بنت الحناض وقوله ترجب اختصاصه أي
 عن بنت الحناض وقوله غلظا في الزيادة وقوله هنا أي في أخلاقه عن بنت اللبون كآثره شيئا (قوله حيث
 فهو مصدر صناف لقاعه وقوله هنا أي في أخلاقه عن بنت اللبون كآثره شيئا (قوله حيث
 كانت ابنة) أي كلها كأي خرج الشعر برزوا كانت كلها كراي كبت كراي كراي وكذا ان كان
 كراما برزها مهازيل أي فاته يخرج كراي بالنسبة الآية (قوله اياك وكرام أمواهم) أي
 أي بعد نفسك وانك كرام أمواهم قال البصري كرام الاموال ففانها التي تتعلق بها نفس مالكها
 لغيرها عليه بسبب ما جئت من جميل الصفات شو برى وبرماوى (قوله لكن تمنع ابن لبون وحقا)
 أي فيجبر على إخراجها ويسام بصفتها أو يحصل بنت غناض كاملة ولا يخرج منه من يلة لوجوده
 الكريمة فانه لو انقسمت إليه إلى صحاح ومراس كانت كاملة بالنسبة فلو كان نصفها محاما ونصفها
 مرصا فالواجب كالة تساوى نصف قيمة صحبة ونصف قيمة مريضة قل على التحرير (قوله ولو
 اتفق فرضان) ولا يكون ذلك الا في الابل والبقر كما شاربه الشارح حرف ووجود لبون فيها
 في الابل والبقر وقوله الا غبط وان كان المال المحجور عليه كأي ع ش والمراد وجوده في الابل من حيث
 زيادة القيمة أو من حيث الشر والذل (قوله أي الاتنع للمستحقين) انظر لولا اختلف الا غبط بالنسبة
 اليهم بأن كانت الحقاقي أغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات اللبون أغبط بالنسبة لبعض آخرها يكون
 الامر حروشو برى (قوله لان كلامهما) أي الفرضين فرضها أي الابل والبقر (قوله وأجزأ
 غيره) أي يجب من الزكاة بدليل قوله وجبر الفناوت فالأجزاء ليس على يابه الذي هو الكفاية في
 سقوط الطلب زى (قوله لا تقصير من المالك والساعي) أو بمعنى الواو اذا وقعت في حين نفي كما
 أنهي فمقط اعتراض بعضهم بأن الأولى الواو يصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس
 والتقصير وظاهره وان دلت الفريضة على تدليس المالك أو تقصير الساعي كأي ع ش على مر (قوله
 وجبر الفناوت) أي ان انقضت الا غبطة زيا في القيمة والافلا يجب شي قاله الرازي شرح
 (قوله لا يتقيد بالبدل) التعبير بلفظ الجبر في غيره حيث كان هو يتقيد بالبدل ع ش على مر (قوله لان
 الفناوت) علة لقوله فالجبر بخمين الحق وقوله قيمة كل بنت لبون تسعون أي ونسبة الخمين
 للتعين خة اصاع لان تسع التعين عشرة (قوله بأن دلس) أي اخفاء الا غبط (قوله فلا
 يجزئ) أي فيلزم المالك اخراج الا غبط وبرد الساعي ما أخذ من كان باقيا أو بدله ان كان نالفا ولذا

الماشور فلو كانت قيمة الحقاقي أو بمعاينة قيمة بنات اللبون أو بمعاينة آخرين وقد أخذ الحقاقي فالجبر بخمين أو
 بخمسة اصاع بنت لبون لا ينعف حقة لان الفناوت بخسون وقيمة كل بنت لبون تسعون ويجاز ذم التقديم كونه من غير الجنس الواجب
 وتمكنه من شراء جزءه لرفع ضرر المشاركة وقول من الا غبط من ز يادي امامه التقصير من المالك بأن دلس أو من الساعي بأن يجتبه
 وان ظن أنه الا غبط فلا يجزئ (وان وجد أحدهما) بماله (أخذ) وان وجد شيئا من آخره انقص ككسوم (ولا يلزم ان يكون له واحد أو
 حدهما بماله بصفة الأجزاء بأن لم يوجد شيئا منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما ووجد أحدهما بماله بصفة الأجزاء فلا يحصل ما شاء)

هنما كالأد وبصامت باشرأ وغيره ولو غمرا غوط لما في تعين الاغبط من الشقة في تحصيله وله كما يعلم بما يأتي أن يبعد أو يتزل مع الجبران في الابل فله في المائتي بصير فإذا لم يجد شي من الحقائق وبنات الابلون أن يجعل الحقائق أصلا يبعد إلى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات الابلون أصلا ويتزل إلى خمس بنات مخضض (٩)

تلف فهل يضمن ضمان الذهب كالقبوض بالبيع الفاسد أو كالمقام فيضمن بالقيمة ولو مثليا حر شو يرى وظاهر أن رد البذل من مال الساعي في المثلتين لا من مال الزاكه وهو كذلك لأنه أن كان لتقصيره من ظاهرا وان كان لتدليس من المالك فهو يوجب إلى نوع تقصير ع (قوله كلاً) أي في الصورة الأولى والرابعة والخامسة وقوله أو بعضا أي في الثانية والثالثة (قوله هنما) بكسر الميم أي حال كونه متبهما بمانعه وقوله بشرأ وغيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه صفة لبصا (قوله كما يعلم الخ) عبارة شرح مر وأشار بقوله فله إلى جواز تركه ما والزلوال والصعود الخ وقوله بما يأتي أي من قول المتن وان عدم واجبنا من الخ لأن من صادقة بالتي في ماله فرضان وشامل أيضا من عدم الواجب كأو بضمه (قوله أن يجعل الحقائق أصلا) أي بخلاف كونها الواجب وكذا يقال فيما بعده (قوله فيدفعها مع بنات لبون) أي قد تزل الابل وجودها (قوله فيدفعها مع حقة) أي فقد معد الابل وجودها (قوله وله دفع الخ) أشار به إلى أنه لا يجب عليه دفع جميع ما وجد في ماله بل له الاختصار على بعضه وأوزر كالمسكية كما يعلم من قوله وله دفع خمس بنات مخضض (قوله ولون عدم) أي وقت الإخراج والبيع والكرم هنا كعدم نظير ما مضى وحال ما ذكره للصعود ثلاث قيود عدم الواجب وأن يكون من ابل وان تكون ابله سليمة لأن التقيد الاخير قيد في الصعود فقط كما يفهم من كلامه بدل عليه تقديمه على التزل ويشترط في التزل والتيدان الأولان فقط (قوله ولو وجدته) رد به على القول الضعيف القائل بأن ملو وجب عليه جعنة وفقداه لا يجوز له إخراج ثنية عنها وهي ماله خمس سنين وعلقت في السادسة ويأخذ جبراناتا تنفاه كونها من أضان الزكاة فأنشبه ما أخرج عن بنت الخاض فصلا ورد بأن الثنية على منها يمام جاز إخراجها عنها كالجذع مع الحقة كما شار إليه مر الخف ولا يجوز له أن يبعد لأعلى من الثنية مع أخذ الجبران لأن الشارع اعتبر الثنية في الجاهل بدليل أنه اعتبرها في النجحة كما يأتي ولم يعتبر ما فوقها بدلا ولا يجوز له التزل لغیر من الزكاة أصلا له حق (قوله وابله سليمة) الأوّل للحال (قوله كما جاء ذلك) أي الصعود والتزل (قوله) فليس لتزل مطلقا أي دفع جبراناتا وليدفعه اه ع (قوله وهو معلوم بما يأتي) لعل من قوله ولا خيار الإرضاء مالها (قوله وابل لا غيرها) أي من البقر والغنم لأن السنن ترد في الأبل والقياس يمنع حل (قوله وابل سليمة المعينة) أي فلا يصعد سليمة مع أخذ الجبران وله أن يبعد سليمة مع أخذ الجبران فلا فالظاهر ان حل ففهوم المتن فيه تفصيل وقوله بالجبران البلاء بمعنى رمى مع الجبران أي أخذ الجبران (قوله فوق التفات بين السليمين) فيما قد يكون التفات بين السليمين أكثر من التفات بين السليمين أو مساو له سم ولعله نادى (قوله لترى عمل يادة) فيه أن الجبران حيث وجب عليه فلا يرد إلا أن يقال لما كان التفات بين السليمين أقل من التفات بين السليمين كان الواجب عليه التزل أقل من الجبران فلهذا أعطى جميع الجبران كان متبرعا بزيادة على الواجب أي فهو مشرع بزيادة على الواجب عليه وليس متبرعا بأصل الجبران كما قرره شيخنا (قوله وهو شانان)

(٢) - (بحري) - ثاني) الجبران لأن واجبها معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفات بين السليمين بخلاف تزلوه مع إعطاء الجبران جازا لترى عمل يادة (هو) أي الجبران (شانان) بالصفة السابقة في الشاة المقررة عن خمس من قوله وهو شانان) ويصرف الامام الجبران من بيت المال لأنه مصلحة للتحقيق وهو ناظر عليهم فإن تصرف من مال المسكين له شرح الروض

الاول (أوعشرون درهما) ترة خالصة (غيره الدائم) ساعيا كان أو نال كالتظاهر خبرنا من رجل الساعية رعية سلسلة للمتقين في
الدفع والاخذ (له معدود) درجتين (١٠) فأكثر (وتزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يسطر بدلت غفاس عمدا

مع بنت اللبون حقة و يأخذ
جبران بن ويطي بدلت حقة
عدها مع بنت اللبون بنت
غفاس ويدفع جبران بن
هذه (عند عدم الترفي في
جهة المخرجة) خلاف ما إذا
وجدنا لا استغناء عن
زيادة الجبران بدفع الواجب
من الترفي فان كانت
الترفي في غير جهة المخرجة
كان لزمه بنت اللبون عدها
مع الحقة ووجد بنت
غفاس لم يلزمه استرجاعها
جبران بل يجوز له استرجاع
جنته مع اخذ جبران
لأن بنت الغفاس وان كانت
أقرب الى بنت اللبون
ليست في جهة المذمة
وقولي فأكثر مع التقييد
بجهة المخرجة من زيادي
(ولا يبيح جبران) فلا
يجزى شاة وعشرة دراهم
لجبران واحد لان الخبر
يقضي التخخير بين
ثلاثين وعشرين درهما
فلا يجوز ضمة ثالثة كالتى
الكفرة لا يجوز أن يعلم
خنة ويكسوخة (الا
للمالك رضى) بذلك فيجوز
لان الجبران حقة فلا إسقاطه
وهنا من زيادي أما
الجبران فيجوز تعيينهما
فتجزى ثمانين وعشرون
درهما لان الجبران كالكفرتين درس (ويجزى في استرجاع الزكاة (نوع عن نوع) (أخر) كأن عن لد
مزودك من الذم وأربعة عن مهر وعكس من الابل وغراب عن جواميس وعكس من البقر (رعية القبية) كأن تبارى ثنية
للمرعى القبية بدعة الثمان لاتحاد الجنس سواء اتحد نوعا ما شئت أم اختلف (في ثلاثين عنرا) وهي التي للمرعى (وعشرون نجاة) في الثمان

أى ولو ذكرين (قوله درهما ترة) الدرهم الترة يساوى نصف فضة وبيد اكا قاه بهضم أو
يساوى نصف فضة وثلاثا كقوله حل ثناب الدرهم المذكورة قيمة الثمان لان الكلام في
شاة العرب وهي تساوى نحو واحد عشر نصف فضة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور حقه والترة
القيمة المضرورة ع ش لكن في المختار الترة السبعية اه والمخفى في ذلك ان الزكاة قد خذت بالياء
غايلا يسى هناك كما كرم لا مقوم فنبط ذلك بقية شرعية كصالح الصراة والقطر ونحوهما اه زى
(قوله خالصة) فاولم عدها وأغلبت الغشوشة يجوز للمالكيتها وهو الاصح كالتظاهر كقوله الاذمى
أنه يجوز ثمنها ما يكون فيه من الترة قدر الواجب شرح حر (قوله وعلى الساعى الخ) عبارة شرح
مر ثم يلزم الساعية رعية لا صلح للمتقين كما تفرم نائب القابولى المحجور عليه رعية الاتعم
لنوب عليه ويس لئلا اذا كان دافعا اختيار الاتعم لهم معنى لزوم إعادة الاصلح لمع أن الأخيرة
للمالك أنه يطلب منه ذلك فان أجابه فذاك والا أخذ منه ما يدفع له اه (قوله في الدفع والاخذ) أى
أخذ الاغبط لأخذ الجبران لان ذلك بتأخير المالك بينهما ويمكن أن يراد أخذ الجبران بأن غيره
المالك بينهما أى بين أخذ الثمانين والعشرين درهما فلاتناقى أو المراد بالاخذ طلبه وان كان المالك
لا تزمه مالو التقتو برى وقوله بأن غيره أى فوض الأخيرة اليه فيقره حيا تروا عليه مصلحة للمتقين
(قوله له معدود الخ) فلو صعد من بنت الغفاس مثلا الى بنت اللبون فقال الزكى هل قطع كلها
زكاوا وبعضها كالتظاهر الثاني لان زيادة السن فيها أخذ الجبران في مقابلتها يكون قدر الزكاة فيها
خنة وعشرين جزأ من متوتل اثنين جزأ وتكون الا حدة عشر في مقابلة الجبران شرح حر (قوله
وتزول درجتين) أى بشرط كون السن المتزول اليسن زكاة فليس لمن لزمه بنت الغفاس العصول عنه
فقد حال دونها بدفع جبران ولا يشترط ذلك في الصعود (قوله فأكثر) غلبة الكثرة في الصعود
أو بعد درجات بأن يصعد من بنت الغفاس الى الثانية فيأخذ أو مع جبرانات وغلبة الكثرة في التزول ثلاث
درجات بأن ينزل من المذمة الى بنت الغفاس ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله يأخذ جبران بن)
المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء بشرى (قوله عند عدم
الترفي) أى فلا يصعد للحقة عن بنت الغفاس الا اذا عدها بنت اللبون ولا ينزل لبنت الغفاس عن
الحقة الا اذا عدها بنت اللبون بل يخرج بنت اللبون في صورتين اذ وجد معهما أخذ أو إعطاء جبران
واحد كقوله وشيخنا (قوله في جهة المخرجة) أى الترفي بدفعها او بيعها وحياتها وبين الواجب
الشرعى (قوله لم يلزمه استرجاعها) فيها أن للمتن ليس فيه دعوى الزدوم (قوله للمالك رضى) أى
فيما إذا كان هو الاخذ الجبران (قوله فلا إسقاطه) وإذا كان له إسقاطه فله تعيينه بالاولى (قوله
كأن عن معز) الشأن جمع ضائن للذكروا ضاة للاثني والمزج مع ما ذكره وما عداه للاثني اه
زى (قوله وأربعة) نسبة الى أرب قبيلة من همدان والمهرية يكون لها كما يؤخذ من التاموس
نسبة الى مهرة بن حيدان ابى قبيلة زى (قوله وغراب) هى السباع بالقرآن اه حقه (قوله
لاتحاد الجنس) على قوله ولو يجزى ثمن عن آخر (قوله في ثلاثين عنرا) مفرع على قوله ما اختلف
ولم يفرع على ما قبله وهو الاتحاد وفرع عليه حر فقال فيجوز أخذ جنته عن أربعين من الغز

هنا وجبة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نجة) فلو كانت قيمة عنز حجرة دينار أو نجة حجرة دينار بن زعم عنز أو نجة قيمتها دينار وربع (وفي عكسه) أي المثال المذكور (عكسه) أي الواجب فالواجب فيه لجة أو هنز بقيمة ثلاثة أرباع نجة وربع عنز وانشرح به هذا من زياتي (ولا يؤخذ ناقص) من ذكره بمصره (في غير ماص) (١١)

أولها من عنز أو بعين من الصان باعتبار القيمة بأن تساوى قيمة للوز قيمة النجة لاتفاق الجنس كالهرم مع الاربعية اهـ ثم قال ولو كان من الابل خمس وعشرون خمس عشرة ارجعية وعشر مهربة أخذت على الاظفر بنت غناض ارجعية أو مربية بقيمة ثلاثة أخماس ارجعية وخمسة مهربة (قوله عنز ونجة) والخبر في ذلك لا يوافق في النجعة خنبر العنز فلا يجوب عليه هنا خروج الكامل فهذا مستثنى من قوله الثاني فان اختلف حال قصا الخ فدخل وجوب الكامل عند الاختلاف اذا كان هذا الاختلاف بغير رداء النوع أمها كما هنا فلا يجوب الكامل كما قرره شيخنا (قوله بقيمة) الباه للاسمة أي ملتصق بذلك العنز والنجة بقيمة الخ وقوله بقيمة ثلاثة أرباع لجهة الخ وذلك ديناران الاربعاء (قوله ومصر) المراد به الذي يبلغ من الغرض زى وعبارته تقتضى حصر أسباب النقص في الكورة والبلد والمصرع من مقتضى قوله أو النوع الأرداء عن الاجود بشرطه أن رداء النوع من جلة أسباب النقص فتكون ردة وسكت عن المرض مع أنه منها فتكون حجة كما في شرح هر وعبارته في الدخول على الماتن ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي حجة المرض والعيوب والكورة والعصر ودرء النوع اهـ ويمكن ادخال المرض في العيب (قوله أو النوع الأرداء) كالمز وقوله عن الاجود كالماتن كما تقدم في قوله ويجزى نوع من آخر (قوله بشرطه) وهو رعاية القيمة (قوله الامن مثله) هنا قيدناه بجوز أخذنا غناض عن خمس وعشرين ذكورا وكلامهم يفيدان الواجب الآن بنت غناض ولا يجزى اخرج ابن القماض الا بدلا عن الشاة الآن يقال ابن القماض ليس من أسنان الزكاة فخرج بحال وقدمارصه قوله ومصره لأن يقال الصغير عهدا خواجه وذلك عن الصغار حل وفي شرح ع ب صرح كثيرون بأن واجب النجعة والعشرين الذكور ابن غناض (قوله أو كانت ناقصة) هلا قال أو مربية أو صغيرة بالعتق على كورة مع أنه أخضر (قوله أو صغر) استشكل وجوب الزكاة في الصغار مع أن السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة في الماشية لا يتصور فيها وأجيب بفرض موت الاهل فتقبل أتوا لحوال يزمن لا تنرب الصغار فيلنا مملوكا زى أو يزمن يعيش بدونه بلا ضرر بين ومحل اجزاء الصغير اذا كان من الجنس فلو كان من غيره كحمة أبرة صغار وأخرج الشاة لم يجزى الألبان في الكبار شرح هر (قوله من الابل) أي الكور وقوله يؤخذ أي دلا عن بنت غناض (قوله تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وبعين) حاصله أن الجلة الثانية تزيد على الاولى أحد عشر فإذا نسبت الاحد عشر للجلة الاولى كانت خمسين وخمس والاثنا عشر وسبعون تزيد على الخمسين باثنين وعشرين ونسبتها لخمسين خسان وخمس خمس (قوله بنسبة زيادة الجلة الثانية) أي التي هي الست والثلاثون على الجلة الاولى متعلق بالزيادة وهي الخمس والعشرون ومتعلق بالنسبة محذوف أي إلى الجلة الاولى أي يؤخذ تلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الاولى ويزاد هذا المأخوذ في قيمة المأخوذ عن الثانية كما قرره شيخنا (قوله معية متوسطة) أي في العيب باعتبار عيب البقية شوبرى (قوله فوق المأخوذ في ست وثلاثين) أي بستين ونصف تبع لان هذا هو التفاوت بين

في الابل أو التبع في البقر أو النوع الأرداء عن الاجود بشرطه (الامن مثله) بأن تحفت ماشيته ذكرها أو كانت ناقصة لعل أو صغر فيؤخذ في ست وثلاثين من الابل لبنون كغرفية من ابن لبنون يؤخذ في خمس وعشرين منها ثلاث يسوى بين الصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بسبب زيادة الجلة الثانية على الجلة الاولى وهي خسان وخمس خمس يؤخذ في خمس وعشرين معية من الابل معية متوسطة وفي ست وثلاثين فصلا فصيل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست واربعين فصلا فصيل فوق المأخوذ في ست وثلاثين

(قوله رجعه الله في خمس وعشرين منها) قيد يكون

للمس والعشرين منها أي الست والثلاثين لاجل المراد التفاوت والوقوف على قدره لان الخمس والعشرين لو كانت من غير الست والثلاثين ربما كانت قيمة المأخوذ قوماً كغرم من قيمة المأخوذ في الست والثلاثين لامتيازها وزال الست والثلاثين كذا أوضح هذا القيد العلامة سم لبارة شيخنا العباب

الستون والاثنتين والستة والاربعة عشر بين كافر وشيخنا **(قوله وعلى هذا القياس)** يرفع القياس هل كونه
 مبنيًا وما قبله خبره ويجزئه بدل من ذا أو عطف بيان عليه أي هو مستمر شوري **(قوله فان اختلف)**
 ماله الخ هذا تنبيه لقوله الامثلة أي فعل الخراج الناقص اذا اتفق ماله تقاسمًا فان اختلف وجب
 الكمال **(قوله واتحد نوعا)** بأن انقسمت الماشية الى اصحاب ومراض أولى سليمة ومعيبة أو الى
 ذكور وانثى فتؤخذ صحيحة أو سليمة بالنقص وشمل كلامه أيضا ما لو انقسمت الى صغار وكبار فتؤخذ
 كبيرة بالنقص فالجديد زى فان لم تتحد نوعا فان كان الاختلاف يغير رداء النوع كالانقسام
 بالذكورة والانوثة والمعر والكبر أخرج الكمال أيضا ان كان رداء النوع كاللوز والمان والعرب
 والجماميس جازا خرج الكمال والناقص كخراج المعز عن الفان رعاية القيمة كاتقسم وحيد
 يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى من قول من قال ان قوله واتحد نوعا ليس بقيد اه شيخنا **(قوله)**
 فكامل رعاية القيمة مثلهست وثلاثون بعيرا نصفها اصحاب قيمة كل واحد دينار ونصفها مراض
 قيمة كل واحد دينار فيخرج صحيحة قيتها دينار ونصف دينار وهكذا قيل وسئل لكن في شرح
 الهجة أن القيمة بالنسبة التي ذكرها عن عن ع ب وذلك بأن نسب الواجب الى الشئ
 والثلاثين بمجده ربع تسكون الكافة المخرجة قيمتهار ربع تسع قيمة السنة والثلاثين فاذا كانت
 قيمة الصاب المتقدم خمسة وأربعين دينارا كانت قيمة هذه الكافة دينارين وربعاً لان الدينار والربع
 ربع تسع الخ لا يار بعين اذ تسعها خمسة وربع الخ تسع واحد وربع **(قوله وان لم يوف تم بالنقص)**
 كان كان ملكك اثنين نواقص الا واحدة كاملة فيخرجها وانقصه قاله المحقق شوري أي رعاية
 القيمة فيها كما قاله حج أي بحث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة الصاب كسبة المأخوذ الى
 الصاب سم **(قوله والمراد بالنقص الخ)** فيه أن هذا ينافي ما قدمه الشارح في بيان النقص حيث
 قال ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير فكل ما لم يمتنع أن النقص شامل لثلاثة وكلامه
 هنا يقتضي أنه خاص بالعيب وأجب بأن المراد بالنقص هنا بعض أفرادها أي وهو العيب أي
 والمراد بالعيب الذي هو بعض أفراد النقص هكذا يفهم من الاقوال كورة نقص فاقدم وهي لا تثبت
 الراد عبارة زى والمراد بالنقص أي العيب فتأمل **(قوله فالواجب الاغبط)** لا يقال ينافي وجوب
 الاغبط هنا بما يأتي من أنه لا يؤخذ خيار لانقول بجمع بينهما يجعل هذا على ما اذا كانت جميعا
 خيارا لكن تعدد وجه التجربة أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف لخيار الآتي وذلك على ما اذا
 اقر بعض ما يوف الخيار دون باقيها والذي لا يؤخذ شرح مر **(قوله ولا يؤخذ خيار)** ويظهر
 ضبطه بأن نز يدقيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة
 لاجل تحوطا وأنه اذا وجد وصف من أوصاف الخيار التي ذكرها لا تعتبر مع زيادة قيمة ولا
 عندها شرح مر **(قوله كمال)** أي ولو بغير ما كمال سم وظاهره ولو كان غيرا لكان كمالا
 كالنواخذ رعى قرعة فخلت منه ويوجه بأن في اخذها الاختصاص بما جوفها ع ش على مر
 وأحق بالحاصل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقتها الفحل لعلية حل اليها من مرة واحدة بخلاف
 الآدميات واتما في الجزى في الاصح لان مقصودها التحم ولها رد وهو ما سأل في الانتفاع وهو بالحاصل
 اكثر من ايدتها غالبا والحاصل انما يكون عيبا في الآدميات شرح مر وبقي ما وقع من انا فبين
 حله اهل بيته له الخيار لم لافيه نظر والا فرب الاؤل فيبتردها ع ش على مر **(قوله ولا كولة)** ينتج
 المعز وضم الكاف مع التخفيف شرح مر **(قوله وردي)** بضم الراء وتشديد الواو الواحدة المفتوحة
 والقصر ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الازهري وقال الجوهري

وعلى هذا القياس (فان)
 اختلف ماله تقاسمًا وكلا
 واتحد نوعا (فكامل)
 يخرج به رعاية القيمة وان
 لم يوف تم بالنقص (وقول)
 فان اختلف الخ من زيادتي
 والمراد بالنقص ما يثبت رد
 البيع ويخرج به ما اختلف
 ماله صفة فقط فالواجب
 الاغبط (ولا) يؤخذ
 (خيار) كمال وأكولة
 وهي المسئلة لا لكل وردي
 وهي الحديثة العهد بالنجاح
 بأن معنى لها من ولادتها
 نصف شهر كما قاله الازهري
 أشهران

كما قاله الجوهري (الارضا مالكم) باخذناهم ان كانت كلها غيارا أخذنا خبايرتها الاحوال فلا تؤخذ منها حامل الارضا مالكمها
كانت الامام واستحسنه (د) ثالثا (مضى حول في ملكه) غير لازكافي

الشرع سميت بذلك لانها تربي ولها شرح مـ وانما كانت خيارا لكثرة لبنها وهي أظهر من
عبارة الشارح لان لا بد منها انما تسمى في بعد اثة عشر أو بعد الشهرين (قوله كما قاله
الجوهري) قال حج بمثل ما ذكر والذي يظهر أن العبارة يكونها تسمى حديث عرفاته بالنسب
نظر الفقهاء عـش (قوله الارضا مالكمها) ينبغي أن يحذف في الرأى اذا استثنى الولد عنها والافلاخرية
الفرق حيث عـش على مـ (قوله أخذنا خيار) أي ولو غير رضامالكمها كما هو قضية الاستثناء
(قوله الاحوال فلا تؤخذ الخ) أي غير رضامالكمها (قوله ومضى حول) سمي بذلك لتحوله
أي ذهابه ويحجب غيره مـ حال اذا اعتول ومضى (قوله ولكن لتناجب نصاب الخ) ليقال شرط وجوب
الزكاة السوم في كلامنا فكيف وجبت في التناجب لانا نقول ان التناجب لما أعطى حكم أمهاته في الحول
فأولى في السوم فحل اشتراطهما في غير ذلك التابع الذي لا يتصور راسمته كافي حج مـر ويشترط
اتحاد الجنس فلو حلت القرى بابل ان تصور فلازم حج وشورى ولا بد من تمام الانفصال قبل
الحول كافي مـر (قوله ملكه ملككم) بخلاف ما اذا اختلف السبب كان أوصى ملك الامهات بالتناجب
لاخر وما يقبل الموصى له الوصية مـر أوصى بالتناجب للورث فلازم لاختلاف سبب ملكهما أو ورثه
الورث من الموصى له كذا في شرح الهبة شوري (قوله وذلك) أي ككون التناجب له حول
الناب وقوله بأن يلق به نصابا أي نصابا آخر والا فالناب أنها نصاب وقوله فان لم يبلغ به نصابا أي
نصابا آخر غير نصاب الامهات (قوله تنجب) بضم النون وكسر التاء على صورة البناء للمفعول وقوله
واحدة قال تنجب وقد يقال تنجب التناجب ولما بالبناء للفاعل على معنى ولست وأملت (قوله فان لم تبلغ
به نصابا) أي تنجب (قوله اعتد) بفتح التاء اللغوية متفلا مـر من الاعتداد وهو الحساب أي احسبها
عليهم واجعلها من العدد رموى (قوله بالسخلة) أي التي لم تبلغ سنة وجمعها سخل بوزن فلس وسخال
بالكسر عـش على مـر (قوله اما ما تنجب من دون نصاب) هذا محرز الاضافة في قول ولتناجب نصاب
وقوله الاتي وانما لا يضم الى ما عتده محرز التعبير بالتناجب شرح مـر (قوله وعلم عاذكر) أي بقوله
مضى حول في ملكه (قوله ثم عاد بشره أو غيره) كزبيب كالأوباع النصاب قبل تمام حوله ثم رد
عليه بيب أو اقاله استأنفهم من حين الرد قال مـر ويستثنى من انقطاع بالرد البيب ما اذا كان المرود
مال تجارة وقاد به مرض تجارة فلا يستانف حولا (قوله ولو يمتلئ) التامة لردأي ولوزا لملكه
يمتلئ أي في غير حق عرض النقد كعرض التجارة فلو أقرض نصاب تنقص في الحول لم ينقطع حوله لان
الملك لم يزل بالكيلية ولو تبدل في ذمة القرض والدين تجب فيه الزكاة كما في حج (قوله وان قصد
بالفرار) يؤخذ من ان العير في التجار لا زكاة عليه لا قطع حوله بابل النقد يمتلئ ولهذا قال ابن
سريج بشره بامارة بأن لا زكاة عليهم زى (قوله عند صدق الفرار من الزكاة) أي فقط خلافة
حاجة نولها والفرار أو مطلقا على ما فهمه كلامهم ولا ينافي ما فررناه من عدم الكراهة هنا في قصد
الفرار من الحاجة ما مـر كراهة ضيقة صغيرة حاجة زى لانه في الضيقة اتخاذا فقوى المنع بخلاف
الفرار شرح مـر شوري (قوله وانما لا يضم الخ) هذا علم من قوله ولكن لتناجب نصاب (قوله وانما
ضم الخ) أي ما لمك بشره أو غيره (قوله في النصاب) أي في كمال النصاب إن كان لا يبلغ نصابا أو في
مطلق نصاب الشامل لنصاب آخر لكن قوله بحمل المواصلة يؤيد الاول الآن يقال للمنى أصل المواصلة

الامهات وذلك بأن يلق به نصابا كانه
به نصابا كانه وعشرين
من اللبم تنجب منها واحدة
تنجب شاتان فان لم تبلغ
به نصابا كانه تنجب منها
عشرون فلا زكاة ولا اصل
في ذلك ما رواه مالك في
الموطأ عن عمر رضى الله
عنه قال قال لاسعيه اعتد
عليهم بالسخلة وهي تقع
على الفكر والاتى وأيضا
المنى في اشتراط الحول
أن يحصل النفا والتناجب
تمام عظيم فيبيع الاصول
في الحول أما ما تنجب من
دون نصاب وبلغ به نصابا
فيبتدأ حوله من حين
بلوغه وعلم بما ذكر أنه لو
زال ملكه عن النصاب أو
بعضه ثم عاد بشره أو غيره
ولو يمتلئ كابل بابل استؤنف
الحول بما فعله وان قصد
بالفرار من الزكاة وهو
مكره عند صدق الفرار

وأما لا يضم ما عتده في الحول ما لمك بشره أو غيره كمتوارث ووصية لانه ليس في معنى التناجب للذكور
بلكثرة فيه بل في حتم المواصلة

أو زبديتها تأمل والمراد بلوإساة الزكاة والأحسن (قوله فلو لك ثلاثين بقرة) مفرع على قوله وأما
ضم الح تأمل (قوله وعند تمام كل حول للمشروع مع سنة) هذا يوم تأخير حول البقرة مع أنه مقدم
كأبنيته حج وعبارته فإذا اشترى غرة الحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى وأوردجب قطعه في الثلاثين
يتبع عند الحرم والمشروع مع سنة عند درجب ثم عليه بمثل ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أرباع مستوعدة
الحرم ويربها عند درجب اهـ (قوله وأما لو انفصل الح) انظر من أين علم لانه ليس في كلام المان ولا
الاشراح تصرع بأن الانفصال قبل الحول حـ ف ويمكن أن يقصر كلام المان في صدق خبره والتقدير
ولكن لتتابع نصاب انفصل قبل الحول كما صرح به حر (قوله بعد الحول) قال سم أومعه وقال حر
أوقبله ولم يتم انفصاله الا بعده (قوله سن تحليفه) أى استحيا ما خلق للمستحقين فإن نكل ترك ولا
يجوز تحليف الساعي لانه وكيل والمستحقين لعدم تعيينهم حر اطف وقضية قوله سن تحليفه أنه
يصدق بيته بلاينة فبالذمى المالك أنها علفت القدر الذى يقطع السوم وأنكر الساعي قياسا
على ما لو قال كنت بت المال في أثناء الحول ثم اشترى به وانتهى الساعي في ذلك من أنه علفت نذا
عش على حر وقوله أنه يصدق بيته الح خالف سم فقال لا بد من البينة (قوله وإسامة ماله) أى
عالم بأنها ملكه أخذاعا بعده أى غير وان لم يكن مكفلا فحسبما لشيخه زى والذى قرره شيخنا
حـ أنه لا بد أن يكون مكفلا ومثل المالك من يقوم مقامه من وكيل أو دلى أو ما كأن غصب معلوفة
وردها عند قضية للمالك لاجل كأن أسامها قال العلامة الشورى لم يشرعوا بالموالك ما سقتها للماء فيه
كفنة كأن كان مملوكا وما الفرق بيته وبين العلف حر وقديرنا بأن شأن عدم الملوثة وفى قول
على الجلال والماء الذى تسقط المشروط يجب نصفه كالمثلب أيضا زكاة الماشية وفارق
الزروع كسأبى بأن احتياج السائمة الى العلف والسقى أكثر غالبا ولم يجعلوا خراج الأرض كالنصف
لانه ليس للخراج دخل في تسمية الزرع اهـ (قوله وفى صدقة الغنم فى قوله شاة) يلزم عليه طرفه التى
في نفسه لان الشاة نفس صدقة الغنم الآن يقال فى الكلام منافع مقدرة أى ذات صدقة الغنم شاة
تأمل والاضافة من اضافة الصفه لا توصوفه أى فى الغنم ذات الصدقة شاة وقيل المراد بصدقة الغنم نفس
الغنم المرزاة وأطلق عليها صدقة لكونها جزأ منها فهو من الحلاق الجزء على الشكل اهـ (قوله فى
سائتها) بدل مما قبله (قوله دل بمفهومه الح) فان قيل لم يخص القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفى
المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير
قيد والقصد اخراج المعلوفة عنها فتحتاج الى دليل وهو القياس على معاودة الغنم على أن ابردها عن
الحديث اتماما قصده اخرج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله دل على انشراط السوم وأما أصل الزكاة
فى الغنم فقد علم مما سبق أيضا فان قلت جعل الحديث دالا بالمفهوم مشكل فان شرط العمل بالمفهوم
أن لا يكون القيد مما يندب وقوعه والسوم غالب فى غنم العرب قلت اجاب سم بان ذلك محال حيث
يظهر للقيد معنى غير كونه لجزء الغالب وهذا يمكن أنذكر كالتبيين على خفة الملوثة وفى كلام بعضهم ان
محل ذلك أيضا فيما يندب حكماعا أما هو فيعمل بمفهومه وان كان غالبا أى فى جواب سؤال اهـ ع
(قوله بالرحى فى كلامنا) ولو جوزه وأطعمها اياه فى الرحى أو فى البلدة معلوفة ولو رعاها وقائتة زكاة
فلو بيع وقدم لها فمعلوفة ويستثنى من ذلك ما إذا أخذه الحرم وعظماها فلا ينقطع السوم لأن كلام
الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وأما بيت به نوع اختصاص حر وحج وقرره حر
والكلام بالهدى والخشيش مطلقا ربيا أو يابسا والشمى هو اليابس والعشب والخلل بالقصر هو الرطب
(قوله قيمته بيرة) ليس بقيد وكذا لو كانت كثيرة كما يؤمن من حر ع وشله سم وضعف

شيخنا ح ف لانه اذا كانت قيمته كثيرة فلا يقال له اسامة حينئذ وأيضا ينافيه قول شارح لتورمؤتها
 الخ لانه لا تورمؤ حينئذ وقد يقال المدار على كون القيمة لا يمدحها كلفة في مقابلتها كما قاله الشارح
 وان كانت كثيرة في نفسها قاتل وعبارة شرح حر ولأوسيت في كالا علكو كان نبت في أرض
 علكو لا شخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان أحدهما كما في به التعلال وجزءه ابن
 القرى أولا لأن قيمة الكلا نافية غالبا ولا كلفة فيها ورجع السبكي لاسامة ان لم يكن لكلا قيمة
 أو كانت قيمته بيرة لا يعدلها كلفة في مقابلتها والافعلوة والمناسب لما سيأتي في المشتريات
 من أن فيها في عهدا اشترا لا بد من أن يبين سائمة ومعلوفة لحكم الام فان كانت سائمة ضمن البهائي
 كثره للزفة قال الشيخ وهو الاربعه والتدوين سائمة ومعلوفة لحكم الام فان كانت سائمة ضمن البهائي
 الحول والا فلا ولو كان يسهلها ربا في لها شي من العلف ليلام تؤثر قال ع ش عليه في مالو كانت
 زعمي في كلامياج جميع السنة لكن جرت عادة مالكاها بعلقتها اذ ارجعت الى بيوت أهلها اذ زاد
 انفا أو دفع ضرر يسير لتحفظ هل ذلك يقطع حكم السوم أولا فيه ونظرو قد يؤخذ من قول الشارح
 ولو كان يسهلها ربا الخ أي سائمة (قوله لكن لو علفها فقدرنا عيش الخ) استدراك على مفهوم
 الشرط (قوله لم يضر) أي وجوب الزكاة بل يجب (قوله أما لو سامت بنفسها الخ) انظر عدم
 وجوب الزكاة في هذه مع أن العلة موجودة فيها وهي توفر الزكاة بالرعي في كلامياج تأمل وحاصل ما ذكره
 نغان صورته قوله أما لو سامت هذه وما بعدها محترز قوله إسامة مالك وقوله وأعتقلت محترز لكل الحول
 (قوله كغصاب) أي وكثير شراء فاسدا (قوله معظم الحول) راجع لكل من المثلثين (قوله
 لكن قد يقطع السوم) ويشترط في العلف الذي قد يقطع السوم أن يكون متمولا كما قاله حر
 (قوله أو ورثها) مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بأنها ملكه وعبارة شرح حر لو ورثها سائمة
 ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم تجب زكاتها لما ضمن اشتراط اسامة للمالك وأتابه وهو منقوده هنا
 فيها منها ان صورة الشارح أن نسوم بنفسها أو يسهلها غير الوارث الذي هو المالك لها وحينئذ
 تكون داخلية في قوله أموال سامت بنفسها أو أسامها غير المالك وأيضاً قوله ولم يعلم ليس يقيد لانه حينئذ
 لا فرق بين علمه وعدمه لان العرض ان المالك لم يسهلها ولا يصح تصويرها بما إذا كان الوارث يسهلها
 بعلاب بأنها ملكه حتى يكون عدم العلم قيد معتبر لو تكون غيرة الحلة فيها قبله لانه ينافيه تردد الشورى
 وغيره في هذه الصورة فلا يجعل كلامه عليا فتكان الأولى للشارح أن يذكرها مسألة مستقلة
 كأنل حر ولا يجعلها محترزا مقدم وعبارة الشورى وانظر لو كان الوارث هو الراعي أو غاصبها لو قد
 أسامها غير علم بأنها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة لانها في نفس الامر اسامة للمالك أولا لانه ظاهرا
 نائب عن غيره فتكان الغيرة هو العلم بحرر اه واعتمد ع ش على حر الشان لان الشرط قصد اسامة
 المالك وعلم بقصد اسامتها على أنها ملكه كما قرر شيخنا ح ف وكتب على قوله ولا يصح تصويرها
 الخ ليس في غير (قوله لنقد اسامة للمالك) وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر
 في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الاصل عدم وجوبها
 شرح حر (قوله لا ثلاثة) أي بلا ضرر بين ثلاثين أي أنها عيش حينئذ لكن يضرر بين كما قرر شيخنا
 ح ف أي في يضرر علفها لا ثلاثة أم ولو مشرفة كما افتضاء الملائم شوري (قوله ولا زكاة في عوامل)
 ولو كان الاستعمال محرما كعدل سكر ورفق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فية بان
 الأول فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت للماشية في المحرم رجعت الى
 أصلها ولا نظري في الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله أو يحويه)

(لكن لو علفها فقدرنا عيش)
 بدونه بلا ضرر بين ولم
 يقصده قطع سوم لم يضر
 أموال سامت بنفسها أو
 أسامها غير مالكاها كغصاب
 أو أعتقلت سائمة أو علفت
 معظم الحول أو قدرنا عيش
 بدونه أو تعيش لكن
 يضرر بين أو بلا ضرر بين
 لكن قد يقطع السوم
 أو ورثها ثم حوّلها لم يعلم
 فلا زكاة لنقد اسامة
 المالك المذكورة والماشية
 تصبر عن العلف يوما
 أو يومين لا ثلاثة وتعتبر
 بأسامة المالك لها أولى من
 قوله وكونها سائمة وقولي
 ولم يقصد به قطع سوم من
 زيادتي (ولا زكاة في
 عوامل) في حرث أو يحويه
 لانها

(قوله ربه لعله لم يعلم) أي
 بارنه أو بأنها نصاب أو
 بكونها سائمة لعدم اسامة
 المالك لاستحالة النقد
 اليها مع عدم العلم اه
 شرح البهجة للشارح قال
 سم يؤخذ من هذا أن غير
 الوارث إذا لم يعلم ان ماشية
 نصاب لا زكاة عليه وان
 أسامها إلا أن يفرق غرره اه

كخضع وحل ما للشرب زى (للاستعمال) بأن يستعملها القصار الذي لو علقها به سقطت الزكاة
 كما قاله البندنجي عن الشيخ أبي حامد (قوله عند ورودها) هذا أن لم يعد معها (قوله ولا
 فعند بيوت أهلها) ويكفون ردها اليها قال في الروضة ومقتضاها يجوز تركها في البيوت التي لا تبيع
 صرح المحامي وغيره والأوبى التي لا ترمى ولا مستقر لأهلها فلو لم انتجهاهم فكيف السامى
 النجعة لان كلفته أهون من كلفته تركها في البيت أو كانت متوشحة بمصر أو خضراء
 وأما كما فعل رب المال تسليم السن الواجب للسامى ولو توخى ذلك على قتال زمناً ومصرعاً
 قول أبي بكر رضى عنه والفقهاء يمتنعون في عقاباتها لانها من ثمنها من ثمنها السليم اهـ ولا يصرف فيه السامى
 بما يتعلق بمال الزكاة ويرأى المال كمن يسلمها للسامى على الوجه المذكور ولا ضمان على السامى أيضاً
 اذا تلفت في يده بلا تقصير كافي عـ عليه وقوله وأفتيهم عطفهم ارفاد (قوله ويصدق عجزها)
 أى من مالها أو وكيل أو ولي عجزه عليه برماوى (قوله لا اتعد) أى وهو بائى كاشع حر (قوله)
 ولو اشترك (انسان) أى شركة لا يشترط ان يكون شركاء في كل ما يفتقر الى الاستدلال على
 هذه التماهي بمفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما يأتى من شركة الجوار فكان عليه تأخير عن القسمين
 ليذهبا بمنطوقه ومفهومه وسيأتى في الشارح في باب من تلزمه كاتسامة المال قال عدم ثبوت الخلطة
 في السادة لانها لا تتبع مع أهل النسب اذ لا زكاة فيه لانها لم يصر به عن اهـ ويستفاد من ان شرط ثبوت
 الخلطة ان الشريك لا يد أن يكون معينا فيقتل أو كان عنده أو بموت واحد عليه بالمولود عـ
 عنها ثم حال عليها مولود آخر أو أكثر يلزمه الا زكاة تعلم واحد لغيره باع النصاب في العام الثاني وما
 بعده ولا يبالى هي مشتركة بين المالك والفقراء لماعتلان هذه الخلطة لأهلها وعبارة شرح
 في النشور على هذه المسئلة ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الاعيان
 والشروع وخلطة جوار وتسمى خلطة أوصاف وقد شرع في الاول فقال ولو اشترك الخ ثم قال وهذه
 الشركة قد تفسد تخفيفاً كالاشتراف في ثمانين على السواء أو تنقيل كالاشتراف في أربعين وتخفيفاً
 على أحدهما وتنقيل على الآخر كأن ملكا ستمين لآدمهما اثنتاهما ولا أثر في ثبوتها ولا تنقيل شيئاً كاتين
 على السواء وقوله وهذه الشركة الخ أى الشركة في الماشية واشترع في الشركة في غيرها فانها لا تقيده
 تخفيفاً أصلاً اذ لا وصف في غيرها الماشية بل تارة تقيده بالثقل وتارة لا تقيده بالثقل وتخفيفاً كاشتراف
 البرماوى (قوله ولا أحدهما نصاب) أى ولو بضمه للشركة فيعاً أخذاً بما يأتى (قوله ولو في غيبه
 ماشية) أى ولو كان الاشتراك في غير ماشية (قوله زكيا كواحد) أى كزكاة مال واحد أو زكاة
 شخص واحد حـ قال حج وقد يفهم من قوله زكيا كواحد ان ليس لآدمهما الا زكاة واحدة بل لا يخرج
 بل اذن الآخر وليس بمراد بل ذلك والافتراء بالنسبة عنه على النقول المعتمد فيجمع بيد ما خرج
 عنه لادن الشارع في ذلك ولان الخلطة تحصل للمالين مالا واحداً فسلطه الشارع على الدفع للمولى
 للوجوب الرجوع وهذا فارقت نظائرها ونقل الزكوى ان محل الرجوع حيث لا يأذن الآخر
 أى من المال المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجح ذلك
 ا ط ف (قوله ولا يجمع بين منفرد) أى بكرة له ذلك فهو يتركه للمالك والسامى برماوى
 خبر معناه التهي (قوله خشي الصدقة) أى خشي وجوبها أو كثرتها أو خشي سقوطها أو قلها
 أخذها بعده برماوى وعلى هذا يختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الاربعة الآتية كل

لا لاستعمال لائقه كشياب
 فلا يكفهم السامى ردها
 الى البلد كما يلزمه أن يبيع
 المرأى (والأى وإن لم
 زرد للماء بأن اكتفت
 بالسكلا في وقت الربيع
 (عند بيوت أهلها)
 وأفتيهم وذلك غير البسوق
 تؤخذ صدقات أهل
 البادية على مياهم وأفتيهم
 وهو منزل على ما نقلنا
 (وصدق عجزها في
 عهدنا ان كان ثمة والا
 فصدح والاسهل) عدها
 (عند منقبي) خبر بمواحدة
 واحد ويد كل من المالك
 والسامى أو أتاها فقيس
 يشيران به الى كل واحدة
 أو يصيبان به ظهرها لان
 ذلك أبعد عن القطع فان
 اختلاف بعد الصدك كان
 الواجب يخلف به اعاد
 العدد وتسمى بالخرج أع
 من تعبها بالمالك وقول
 والاسهل من زباني (ولو
 اشترك انسان) مثلاً (من
 أهل زكاة في نصاب أدنى
 اقل) منه (ولا أحدهما
 نصاب) ولو في غير ماشية من
 قد لا يخرج (زكيا كواحد)
 لقوله في خبرنا ولا يجمع
 بين منفرد ولا يفرق بين
 مجتمع خشي الصدقة نهى
 المالك عن التفرق وعن
 الجمع

الرشيد

(قوله فيجمع بيد المالك لآدمها لادن الشارع الخ) يملكان كان ملياً ونصف قيمة جميع الخرج
 ان كان مملوكاً لقيمة النصف لان قيمة النصف اقل من نصف القيمة اهـ هر بالملى محل الماسة الاستواء اعدا فالتف غيبة

خشبة وجوبها أو كثرتها ونهى السامع منها خشبة سقوطها أو قتلها وإلتهب
 ظاهر في خلقة الجوار الآتية ومنها

الرشيد على مرقا نهي لهذه الخليفة بدل على أن الشركة تزورون الشريكين بزيان كواحد
 (قوله خشبة وجوبها أو كثرتها) راجعان لكل من التفریق والجمع فالخاص أرع صور واحدة
 منها مطلة أي غير مصورة وهي مع أمثلتها نهي المالك عن التفریق خشبة الوجوب في حال الجمع
 كأربعين بين اثنين فإن الواجب في الجمع دون التفریق نهي المالك عن التفریق خشبة الكثرة في
 حال الجمع كأن كان لأحدهما مائة واحدة ولا خواتمة فلو فرقا وجب اثنان ولو استمر على الشركة
 وجب ثلاثة نهي المالك عن الجمع خشبة الوجوب في التفریق هذه معاملة لأنه يقتضي أن الوجوب في
 التفریق لا في الجمع مع أنه لا يعلل لأنه يلزم من وجوبها في حال التفریق وجوبها في حال الجمع بالاول
 نهي المالك عن الجمع خشبة الكثرة في التفریق كتمانين بين اثنين لكل أر بعون فإن الكثرة في
 التفریق فقط أه شيئا ح (قوله خشبة سقوطها أو قتلها) راجعان لكل من التفریق والجمع
 أيضا فالخاص أر صوراً أيضاً واحدة معاملة وإيضاحها بأشئنا أن تقول نهي السامع عن التفریق
 خشبة السقوط في الجمع هذه معاملة نهي السامع عن التفریق خشبة القلة في الجمع كتمانين بين اثنين
 فإن القلة في الجمع فقط نهي السامع عن الجمع خشبة السقوط في التفریق كأربعين بين اثنين بالسوق فإن
 السقوط في التفریق فقط نهي السامع عن الجمع خشبة القلة في التفریق كتمانين بين اثنين
 لأحدهما مائة واحدة ولا خواتمة فإن القلة في التفریق فقط قرره شيئا ح (قوله بل
 أول) أي لعدم تغيير المالكين (قوله ودونها) فيه مسأحة لأن هذا يقال له حوله قوله في التفریق بالثالث
 الثالث (قوله) ويعتبر ابتداء حول الخلقة منها) أي من الخلقة وذلك إذا لم يملك النصاب لاحتشاد فلو
 خلط في أثناء العام مالمسكأه أوله زكاة زكاة العام لو لم يخلط فيخرج كل واحد حصة وكان لكل
 أر بمون حل وبعبارة شرح مرقا عمل ما تقدم حيث لا تقدم للخلطين ماله انفراد فان انقعد الحول
 على انفراد ثم طرأنا الخلقة اتفاق حولها بان المالك لكل واحد أر بين شاة ثم خلطها في أثناء الحول
 لم يثبت الخلقة في السنة الأولى فتجب على كل واحد عندئذ مائة شاة وإن اختلف حولها بان المالك
 هذا فزاد الهرم وهذا غرة مفروضة خلافاً فزاد ربع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ
 انفراد على الخلقة في باع ماله بالزكاة والأفلا اه (قوله وانفرد أحدهما بتلاتين) من هذا قل
 أن قوله إذا ذاك أه أحدهما نصاً أرأيه أعم من أن يملك نصاً بأجرها بما خلط به ومن أن يملك نصاً بآية
 بما خلط به برأوى (قوله الآخر خمس شاة) يقتضي أن الشاة واجبة في الخمسين بتمامها في الأربعة
 منها وهو مشكل مع ما تقدم من أن مائة بين النصب وقس لا يتشعب به الواجب إلا أن يخص ما تقدم بكون
 المالك واحداً كما قاله الشيخ العزبي (قوله واشتركتا في ثنتين) أي ومثل عكسه كما واشتركتا في
 ثمانية وثلاثين وانفرد كل منهما بواحدة ع ش (قوله كالوخلط) نظير لما قبله لأن ما قبله خاص
 بالشروع (قوله واتحد مشرب) أي وإن كان مال كل ميمزاح ف (بفتح الميم) أما يكسرهما فهو
 الآله الذي يحب فيه شوبري (قوله وجرين) صورته أن يكون الزرعان متجاورين وسقيان ماء
 واحد واتحد احسداً وحراً ووضع زرع كل مجوار الآخر وليس المراد باتحاد الجرين أن يوضع زرع كل
 على زرع الآخر في محل واحد لأنها تصير شركة شيعو وليست مرادة (قوله ودكان) بضم الدال
 اللينة وهو الحانوت وفي المباح أنه يذكر ويؤت وأنه اختلف في نونه قليل أصليه وقيل زائدة فعل
 الأول زنه فلال وعلى الثاني فلان (قوله ومكان حفظ) صورته أن يكون لكل واحد منهما تخيل

(٣ - (بجيري - ثاني) بفتح الميم أي مكان الحب بفتح اللام يقال لبن ولعمد وهو المراد هنا سكره (والمطور)
 بجعة وسكر لجمها أي حافظ الزرع والشجر (وجرين) أي موضع بجفيف الثروة وتخليص الحب (ودكان ومكان حفظ ونحوهما) كرمي

وزرع في حائط أي بستان واحدا وكيس دراهم في صندوق واحدا وأتمته بجماعة في ذلك واحد ولا يجتمع الآخر بشئ مما سبق يرمأى وكذا إذا أودعه جماعة دراهم لكل منهم دون نصاب ووضع الجميع في صندوق واحد مع غير دراهم كل فاذاباغ الجميع لها فأكثر وضع عليها حول وهي في الصندوق وجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم ع ش **(قوله)** وليس المراد الخبز فوزرع أسدسها فذاتوا الآخر فذاتين وخرج لأول أردب ثلاثون ثمانية زكيا كواحد وكان الحراث والدراس وللزوى متعددان لا يجتمع زرع أحدهما أو أحدهن الآخر اه غزرى **(قوله)** لأن خفة المؤن (الخلة) قد يشكل عليه السوم فإن هذا التعليل موجود فيه وإن لم يوضع ذلك قالوا لا بد من قصده لأن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة لزكاة بل لخالطها أي في جميع صورها بل للوجوب التصابيغ المحل وغيره من الشروط بخلاف السوم فإنه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده حج بعض الأصحاب **(قوله)** زناطو بلا وهو الزمان الذي لا تعبر بالمشية فيه هي ترك العلف بالزهر بين وهو ثلاثة أيام فأكثر ع ش **(قوله)** مطلقا أي بقصد من المالكين أم لا **(قوله)** ضرر معنى ضرره في الخلطة قل أي لو تمت الخلطة وإن لم يؤثر لوقتها في المحل فمن كان نصيبه نصابا كان جتاه محله من يوم ملكه لكان يوم ارتفاعه اسم على القاية الطاف **(قوله)** كذا ويكتب عبارة شرح مدر فلو كان أحد المالكين قد سعى ويكتب وليت المال لم يؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فإن بلغ نصابا كان زكاة للفرد والافلاز زكاة اه **(باب زكاة النابت)**

لما كان النابت يستعمل مصدر أو ما لا يثبت الثابت وهو المراد هنا قد علمت منه المصنف الثاني الثابت لأن النابت قد يورث المصدر الذي ليس هو أدها ينقسم إلى شجر وهو مال ساق وإلى نعيم وهو مال ساقه كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولم يذكر هذا الباب دليلا أو سئل عليه مدر بآية وآوا حقه يوم حساده وآية أن تقواس طيات ما كذب وما أخرجهما من الأرض فأوجب الاتفاق مما أخرجه الأرض وهو الزكاة لأنه لا يخرج فيها أخرجه غيرها اه **(قوله)** شقوت الباداة على القصور عليه والقوت بمعنى المقتات وقوله اختيارا أي في حالة الاختيار فهو منصوب بزع الخالف قال مدر في شرحه أي لأن الاقتيات من الضرر يثالي لحياته بدونه فلذا أوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات ويستثنى من إطلاق المصنف ما وجعل السيل حاجب الزكاة فيه من دار الحرب نبت بأرضه فانه لازكاة فيه كالنخل المباح بالبحر والصحراء وكذا بدار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقنطرة والقرى ولما كان لا يجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس لها مالك معين اه ومن الموقوفين على غير معين ما وقف على إمام المسجد الفلاني أو الخليفة أو المؤمن لأن غرضه ليس شخصا بعينه وإن كان معيناً بالنوع اه ع ش قال ع ش أيضا قوله نبت بأرضه أي في محل ليس مملوكا لأحد كالواو وقوله وغلة القرية الخ أي والحد أن الغلة حصلت من حب مباح أو غيره الناصر من غلة الوقت أم لا أو سائر شخص الأرض ويدر فيها ما يملكه فإزعه ملك صاحب الحب وعليه زكاته وقوله فإن لازكاة فيه ظاهر أن من قصد ملكه ذلك جميعه فليست وجه ذلك ولا لاجل غنية أو فيأبل لا ينبغي لأن يكون غنية إن وجد استيلا عليه أو جعلنا القصد استيلا عليه وهو بعيد خصوصا إن نبت في غير أرضه اه سم على حج أقول ينبغي أن يقال إن كان هذا ما يعرض عنه ملكه من نبت بأرضه فلا قصد فإن نبت بجوات ملكه من استولى عليه كالخبط ونحوه وإن كان لا يعرض عنه ملكه تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو في وان قصده فهو اشتغال فهو غنية من منهم اه ع ش على مدر **(قاعدة)** خرجت حبة البرمن الجنة على قدر قيمة النعمة وهي ألين من الزاد وأطيب راحة من

وطريق ونهر يسقي منه وحرث وميزان ووزان وكيل ومكيل وليس المراد أن ما يعبر اتحاد يعتبر كونه واحدا بالثبات بل بأن لا يجتمع مال واحد منهما به فلا يضر التعدد حيثما **(الحال)** فلا يشترط اتحاد كجاء الغنم **(و)** لا **(أنا)** بحلب فيه كآلة الجز والتصرع بهذين من ز ياد في **(و)** لا يثنية خلقة لأن خفة المؤن بما اتحاد المرافق لا تختلف بالقصد وعدمه واشتراط الاتحاد فيما هو ليجمع المالان كالمالك الواحد ولو خفف المؤنة على المحسن بالزكاة فلو افرق المالان فيها شرط الاتحاد فيه زناطو بلا مطلقا أو ربما يقصد من المالكين أو أحدهما أو يتصرف بهما لفرق ضرور خرج بأهل الزكاة غير كذا ويكتب **(باب زكاة النابت)** **(نخص بقوت اختيارا من رطب وعنب)** من **(حب كبر)**

(قوله) ولم يذكر لهذا الباب دليلا لم يذكر أيضا لما قسم ديلا من الكتاب فإن نظير لعموم الآيات المتقدمة شملت هذا أيضا

وأورد) بفتح الهزرة وضمة الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات (وعدس) وذرة وحصى وباقلامه. **ع** أن يغرض الضب
 كما يغرض النخل وتؤخذ كانه يبا كانه خذ كانه النخل ثم اروه الترمذي (١٩) وابن حيان وغيرهما وقوله **ع**
 لابي موسى الاشعري ولما عذ

للك ثم صارت تنزل عن هذه الهيئة الوجود فروعون فصرفت وصارت كهيئة السجاجة لم تنزل
 على هذه الهيئة حتى خرج عبي فصرفت حتى صارت كهيئة الحمامة ثم صرفت حتى صارت كالبنيدة ثم
 صرفت حتى صارت كالخفة ثم صرفت حتى صارت على ما هي عليه الآن نسأل الله تعالى أن لا تصغر عن
 ذلك برامى وقل (قوله وأورد) نقل السيوطي عن علي بن أبي طالب أن كل ما نبئت الأرض فيه
 دواء له إلا الزرقانة دواء له وفيه وقيل أيضا أن الزر كان جوهرة مودعا فيها نور النبي **ع**
 فلما أخرج منها انقشفت وصارت هكذا وينبغي على ذلك أنه ليس الصلاة على النبي **ع** عندنا كمنه
 قال سيدي علي الأجهوري

أشبار رزقهم بأديحان • عدس هريسة ذوو بطلان

(قوله في أشهر اللغات) أي السبعة وقد ذكرها ع ش على مر فأنظره ان شئت (قوله وعدس)
 بفتح العين والهمزة والمهملتين ومثله البسلا برامى (قوله وذرة) بضم الذال المججمة وفتح الراء
 المنقطة والهمزة في نوع منه (قوله وباقلا) هو القول ويرسم آتوه بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر
 مع تشديد اللام (قوله لاسمه **ع**) أي أمر تدب بالنسبة للخصص وأمر إيجاب بالنسبة
 لآلته وفيه هذا الحديث على ما بعده السلامته مما هو عليه الثاني من الحصر في الاربعة ع ش على مر
 مع زيادة (قوله كما يغرض النخل) أي ثمرة وأما جعل أملا للعب لأن ثمرة كان عند فتح خير من
 سم والغلب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة برامى (قوله لاتأخذنا) بانه
 (قوله الشعر) بفتح السين المججمة مرسى كسرهما هو لغة العامة والقر بالثانية الفوقية برامى (قوله)
 وقيل بمذاق فيها) بما يشتمرو ويترتب وقوله ما في معناه أي مما يشتمرو ولا يترتب لأن الحديث
 أعاد كما يشتمرو يترتب وأما بالاشتمرو ولا يترتب فهو مقفص على ما يشتمرو يترتب ويقاس على
 الشعر والخنطة ما يشتمرو في حال الاختيار من مع زيادة (قوله في الثاني) أي قوله لاتأخذنا الصدقة
 الا من هذه الاربعة وقوله اضافي أي بالنظر لاهل الأيمن خاصة لأنه لم يكن عندهم من اللغات الا الاربعة
 المذكورة في الشعر برامى وع ش (قوله تخبر الحالك) خلاستدله أو لانه أعظم من الاول وكان
 يستثنى عن القياس وله من التحايل ذلك لكون الاول أوضح وقال شيخنا المزني قوله تخبر الحالك
 المأى لأن ما في قوله فياقتت السماء عام وأما المخصص العام بالخاص لأن الخاص بعض أفراد العام
 وذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصص العام اه (قوله والويل) بالجر عطفا على ما من قوله فيها
 من الصها وفي الصباح الجبل ما يشرب بعروق فيستغيث عن البقي شوي مع زيادة (قوله وأما)
 يكون ذلك) أي اللذ كور من الشر وضعفه وهو مدرج من الراي في خبر المراد من الحديث ع ش
 (قوله سوا أزرع ذلك قصد) تعميم في المتن ويقرب بين هذا وبين زر كانه الحيوان حيث يشترط قصد
 في الاستبانة لما كان له اختيار في الجلة اشترطنا قصد الصارف بخلاف هذا وإنه كان الغالب
 في الزرع أن يزرع عن قصد لم يشترط ذلك وألحق النادر وهو ما نبئت بنفسه بالغالب ولا كذلك سوم
 للشيء فاستخرج قصد مخصص حج مع تغيير (قوله لم نبئت انفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالك
 عند حمل الفلحة وقعت الصافير على السنايل فتناثر الحب ونبت وجبر كانه اذ بالغ فصا بلا خلاف
 شرح مر (قوله والغلب) وهو نبت يشبه العرس والواي في تقديم على التعميم (قوله ومشمش)

(قوله أي السبعة) حاصلها
 أزر بتشديد الزاي مع فتح
 الهزرة وضمة وا وتخفيف
 الزاي مع فتح الهزرة أيضا
 وضمة وأزر كقفل وزر
 بحذف الهزرة وتشديد
 الزاي ووزر زيادة نون بين
 الزاء والزاي اه شيخنا

أنه تخفف اللام ويمد وقد يقصر فمد التشديد يمين قصره والياء وعند التخفيف تميمين الالف مع المدوق يقصر اه من شرح
 لروض (قوله مع تشديد اللام) ويكتب حيث نبت الياء وكاتب حيث نبت الياء اه

في ثمن منها (ونصابه) أي
القوت الذي يجب فيه
الزكاة (خنة أوسق) فلا
زكاة فيها دونها لخسب
الشيخين ليس فيها دون
خنة أوسق صدقة (وهي)
بالرطل البغدادي ألف
وسبائة من الأراطل لأن
للسوق ستون صاعا والصاع
أربعة أمداد والدرهم رطل
وثلاث بالبغدادى وتقدرت
به لأنه الرطل الشرعى
(وهو مائة وثمانون عشرين
درهما وأربعة أشباع
درهم وبالبسقي) وهو
سبائة درهم (ثلاثة
وأتان وأربعون رطلا
(وسنة أشباع) من رطل
بناء على ما صححه النووي
من أن رطل بغداد ما ذكر
خلافا لما صححه الرافى من
أنها بالبسقي ثلاثة وسنة
وأربعون رطلا واثنتان
بناء على ما صححه من أن
رطل بغداد مائة وثمانون
درهما فلهذا إذا ضربها
في ألف وسبائة رطل
مقدار الخنة أوسق تبلغ
مائتي ألف درهم وثمانية
آلاف يقسم ذلك على
سبائة يخرج مائة
وعلى ما صححه النووي
تضرب ما سقط من كل
رطل وهو درهم وثلاثة

بكر للبعين وحكي فتحهما وضهما لكن الضم قليل وقال أبو هيبه فتح المالد بكر الثانية
لكنها لفردية له يرادى (قوله وتفاح) بضم الفاء (قوله ويسم) بكر السين لابنهما ومنه
القرط بكر القاف والطاء وضهما وهو حب السفر يرادى (قوله في ثمنها) في بعض النسخ
منها على ما لا يؤكل اقتبانا وباختيار ضرورة حل (قوله خنة أوسق) وتقدرت بالبكيل المصري
سنة أربعين رطل أربعين درهم وقاله القوملى حر والوسق جمع وسق يتبع الواو على الأصح وهو مصدر
يعنى الجمع قال تعالى والليل والياقوت أى جمع سمي بذلك لاجتماع من الصبيان يرادى (قوله ثلاث
فيادونها) وأوجبها الإمام أبو حنيفة في القليل كالكتير (قوله) فلو سبائة من الأراطل أى باقاف
الشيخين وكذلك تقدر الرطل البسقي سبائة درهم والخلط انما هو في تقدير الواسق بالرطل
البسقي المبنى على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي بالدرهم فالحاصل أن حناثر بنة مسائل اثنتان
متفق عليهما واثنتان تختلف فيها وهما مقدار الرطل البغدادي بدهم ومقدار الصاع بالارطال
المشتقة شيخنا (قوله لأن لسوق ستون صاعا) وذلك لانك تضرب الخنة أوسق في مقدار من
الصبيان وهو ستون ثلثية ثم تقرب الثلثية في مقدار الصاع بالامداد وهو أربعة وأربعين
ثم تضرب الألف والمائتي مد في مقدار الرطل وهو رطل وثلاث فاضرب ألفا ومائتي رطل في رطل بألف
ومائتي رطل وألفا ومائتي ثلث في ثلث بألف ومائتي ثلث وهي أربعة وأربعين صاعا فلهذا ذلك ألف وسبائة
وان شئت ضربت الثلثية في خنة الرطل وثلث فاضربها في ألفا في الخنة يحصل ألف وخمسة وأضربها
بثانيات الثلث يحصل مائة كقراءة شيخنا (قوله خلافا لما صححه الرافى) ويزيد قوله في الأراطل
المشتقة على قول النووي ثمانية وأراطل وثلثين وسبع ويزيد قوله أى الرافى في الرطل البغدادي
على قول النووي بدرهم ثلاثة وأربعين درهم كقراءة شيخنا (قوله بناء على ما صححه الخ) انما كان
اختلاف الشيخين في مقدار الصاع بالرطل البسقي مبنيا على اختلافها في قدر رطل بغداد لأن
الألف والسبائة رطل بغداد التي هي نصاب باقافها اذا جمعت كلها دراهم تكون على كلام الرافى
مائتي ألف وثمانية آلاف درهم وعلى كلام النووي مائتي ألف وخمسة آلاف درهم وسبع مائة درهم
وأربعة عشر درهما وسبع درهم كقراءة شيخنا فإذا اعتبرناها بالبسقي بأن جعلنا كل سبائة درهم منها
رطلا وشقيز اذ رطل البسقي على كلام الرافى لأن التفاوت بينهما في رطل بغداد درهم وثلاثة
أشباع درهم فإذا ضربتها في ألف سبائة رطل مقدار الصاع بالبغدادى بأن ينطد الدرهم من جنس
الكسر تكون سبعة ونصه أيضا بسط الكسرى مقداره وهو ثلاثة يكون المجموع عشرة تقرب
في الألف وسبائة يحصل ستة عشر ألفا تقسم على مقام الكسر وهو سبعة يحصل ألفان ومائتان وخمسة
وثمانون درهما وخمسة وأربعين درهم ومجموع ذلك بالبسقي ثلاثمائة رطل وثلثا رطل وسبع رطل لأن
الألف والثمانية مائة ثلاثة وأراطل والاربع مائة ثلثا رطل والخمسة والخمسة وأربعين صاع لا تساهج
الثمانية وعشرون التفاوت بينهما فالرافى يزيد على النووي في مقدار الصاع بالرطل البسقي بما
ذكر والمراد بقسمة المائتي ألف درهم والثمانية آلاف على السبائة معرفة مائتي المقسوم من أمثال
المقسوم عليه لا تحليل المقسوم إلى أجزاء متناهية بعد آحاد المقسوم عليه وان كان حاصله لا ينفرد
مقصودا فكل ثلاثة آلاف درهم خنة رطل بالبسقي وقوله مائة الرافى في كونها بالبسقي
ما ذكره بقول السارح إذا ضربتها في المائة والثلاثين تبلغ الخ ووجه ذلك أنك تضرب المائتي ألف

أشباع درهم في ألف وسبائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين
درهما وخمسة وأربعين درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول

خرج ماصحه لان مائتي
ألف درهم وخمسة آلاف
ومائتي درهم في مقابلة ثلثائة
الذين وأربعين رطلا
والباقي وهو خمائة
وأربعه عشر درهما وسبعا
درهم في مقابلة ستة أسباع
رطل لان سبع السائة
خمس وثمانون وخمسة
أسباع والباقي المذكور
تحدد والعبرة فيه بالكيل
والمقادير بالوزن استظهارا
والمعتبر في الوزن من كل
نوع الوسط فانه يشتمل
على الخفيف والوزن
(ويستبر) في قدر المصاب
غير ملحم من رطب وعنب
حالة كونه جافا ان يحفف
غير ردي

(قوله ثم تأخذ نصف ذلك
وهو ألف وأربعون رطلا)
ولك في القصة وجها آخر
وهو أن ترد السائة الى
سدس عشر عشرين واحد
والمقسوم الى سدس عشر
عشرة ثلثائة وستة
وأربعون وثلثان ثم تقسمه
على الواحد والقبعة على
الواحد لا أثرها والخارج
المقسوم بعينه ولك أيضا
أن تقب واحد الى
المقسوم عليه وهو سائة
يكن سدس عشر عشر نفذ
من المقسوم سدس عشر
عشر يكن ثلثائة وستة
وأربعين وثلثين وهو الجواب اه يرموى

بما تألف وتغرب الثلاثين فيه ثلاثين ألفا وتغرب المائة في السائة تبلغ ستين ألفا وتغرب الثلاثين
فيها ثمانية عشر ألفا فالجمله مائتا ألف وخمائة آلاف وقوله يخرج ماذ كوهو ثلثائة وستة وأربعون
وثلثان وبوجه أنك تأخذ عشر المقسوم عليه وهو السائة يكون ستين ثم تأخذ عشر العشرين ثم
تأخذ نصف الستة فتكون ثلاثة وهي نصف عشر العشرين فتعمل مثل ذلك في المقسوم فتأخذ عشره
وهو عشرين ألفا وثمانمائة ثم تأخذ عشر العشرين وهو ألفان وثمانون ثم تأخذ نصف ذلك وهو ألف
وأربعون وتقسها على الثلاثة التي حفظتها أضعف عشره عشر السائة وقوله يسقط الخ وذلك
لانك تغرب الدرهم والثلاثة أسباع في ألف وستائة فيبلغ الحاصل ماذ كوهو ألفان ومائتا درهم
وخمس وثمانون وخمسة أسباع درهم خبثه يسقط بمذاكي ثلاثة أربال وثلثان وسبع رطل أى
بما حقت فإذا أسقطت ماذ كمن مصحح الزاقي وهو ثلثائة وستة وأربعون وثلثان كان الباقي
بما صحا لاصل وهو ثلثائة واثنتان وأربعون وستة أسباع فنألف وثمانمائة يسقط ثلاثة أربال ومن
أربع مائة يسقط ثلثان فالجمله ألفان ومائتان وثلثان وثمانون وخمسة أسباع درهم يسقط
بما صحت رطل لان كل خمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع يسقط رطل فالثلاثة أربال والثلثان وسبع
رطل هي الثغرات بين صحيح النوى والزاقي بالرطل البسقي وقوله لان مائتي ألف وخمسة آلاف
ومائتي درهم الخ وذلك لانك تأخذ عشر ماذ كوهو عشرين ألفا وخمسة وعشرون وعشرون وعشرون
وهو ألفان واثنتان وخمسون ونصف عشر العشر وهو ألف وستة وعشرون قسم ذلك على السائة
باعتبار الثلاثة نصف عشر عشرين يخرج ثلثائة واثنتان وأربعون وقوله لان سبع السائة خمسة
وثمانون وخمسة أسباع وذلك لان سبع كل مائة أربعة عشر وسبع مائة فاذا ضربت في ستة تكون
خمس وثمانين وخمسة أسباع فتضرب الحاصل في الستة أسباع يبلغ ماذ كوهو ألفان وثلثان
والجمله درهم في ستة يبلغ الحاصل خمائة وعشرة ثم تغرب الخمسة أسباع فيها أيضا يخرج
ثلاثون سبعا بأربعة ماصح وسبعين فتكون الجمله خمائة وأربعة عشر درهما وسبى درهم
شبخنا سبى الكبير (قوله يقى مائتا ألف الخ) وهو عدد الثلثة أوسط بالمهراهم على طريقة
النوى فيدر بل بغداد (قوله درهم) رابع لكل من قوله يقى مائتا ألف وخمسة آلاف الخ وقوله
وانقسم ذلك أى الباقي (قوله خرج ماصحه) أى الاصل وهو ثلثائة واثنتان وأربعون وستة
أسباع (قوله ومائتي درهم) أى من السبع مائة المتقدمة وأخرجهما منها لان الباقي كسر (قوله)
مقابلة ستة أسباع لان قسمته على السائة فسمه قليل على كثير فتكون النسيبة ونسبة المذكور
بالسائة أسباع فذلك عليه بقوله لان سبع الخ (قوله لان سبع السائة خمسة وثمانون الخ) يعنى لان
الرطل سائة وسبع السائة الخ (قوله والعبرة فيه بالكيل) قال الرواى عن الاصحاب يكىال أهل
الدين أى للنجار الخ وهو بالاردب البصرى ستة أرباب الا سدسا كالجوزة السبك بناء على ان
الصاع فثمان البصرى الاسبيد وقال القمولى ستة أرباب وربع أرباب يجعل القديسين صاعا
كركاة الطر وكفارة العين وهذا هو المتمد زى (قوله استظهارا) أى طلبا لظهور واستيعاب
لواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال مدر فلوصل قص في الوزن لا يضر بمد الكيل
له فلا يرد أن تصاب الشعر ينقص عن لصاب نحو الجوز والقرن في الوزن لانه أخف ع
(قوله غير ملحم) نائب فاعل يعتبر وقوله جافا حاله من يلزم عليه حذف نائب الفاعل وأجيب بأنه
ليس مهندوا وانما هو ضمير مستتر يعود على القوت المذكور سابقا لكن المراد بعض القوت

والافراطية) يتبر (ويقطع بأن) من الاما يخرج الزكامة (كالواضحة) لا شامعاه لعطش فانه يتبر ويلما يقطع بالذن
و بخذ الواجب وطبارقولي ويقطع (٢٢) الى آخره مع التقيد بغير لاري من زيادي (د) يتبر فيا ذكر (الحب) حله

وهو غير الحب بدليل مقابله بقوله والحب معني فيكون غير الحب بدلا من الضمير المستتر
بدل بعض من كل (قوله والا) بان لا يحفف أصلا ويحفف ويأوئل ذلك ما قطع لعطش أو كانت
مقدته فانه طويلة كنه أشهر ويضم ما لا يحفف منه ما لا يحفف في كمال النصاب لا بعد الجنس
والنصاب في الرطب لان جنسه مما يحفف فألحق نادره بناله وهذا آخر قول المصنف آتاني
ويكمل نوع باخر حل (قوله والافراطية يتبر) قال مر في شرحه يخرج الزكامة منيها في الحال لان
ذلك كل أحوالها قال عش قوله لان ذلك كل فتيته أنه لا يقدر فيه الجفاف والظاهر انه غير
مراد وأن قوله لان ذلك كل أحوالها على اجزاء الخارج منها بتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار
الجفاف وحاصله انه اذا لعنر الجفاف بالنفع لا يتصور تقديره اه لا يقال حيث لم يكن له عفاف
فكيف يمكن تقديره لا تناقول يمكن اعتباره بالقياس على ما يتجفف من غيره لان غاية الامر ان
ما لا يتجفف قام مانع من التثخيف وهو لا ينعن أن يجي منه مثل ما يجي منه غيره فرض زال المانع
او بحروره (قوله ويقطع) أي الذي لا يتجفف أو يتجفف ويأوئل بالذن أي من الاسم أي
أوتابيه وبجبا استئذان العامل في قطعه كأي الروضة فان قطع من غير استئذانه أثم وعسرو لا يبرم
ماقص بالقطع وعلى السامعي أن يأذنه خلافا لما يحبه في الشرح الصغير من الاستحباب ثم ان
اندفعت الحاجة بقطع البعض فيا الواجب لقطع لحوطش فيخرج الزيادة عليها شرح مر شوري
(قوله من تنه) أي وقشره الذي لا يؤكل معه ليناسب قوله بخلاف ما يؤكل الخ (قوله كندة) هو
ظاهر في الصبي (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الاذري وهو المتعمد عش (قوله
فشرة أوسق) فله أن يخرج الواجب عليه حال كون في قشره وله أن يخرجها خالما لا قشره عليه عش
على مر (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبارا (قوله وقد يكون خالما) أي العشرة وقوله من ذلك
أي مما ذكر في قشره (قوله أدي من قوله كازر وعلى) جوابه ان الكاف استقامتية كأي شرح مر
(قوله ويكمل نوع باخر) أي لا شترا كهماني الاسم وان ثابا ثانيا في الجودة والزيادة وان اختلفت مكانتها
وهو شامل لتكميل ما ينتم من الرطب بما لا ينتم منه والمراد أنه يكمل النوع باخر حيث كانا في
عام واحد أذ كان قوله بعده ويضم بعض الخ حل (قوله وهو قوت صماء العين) ويكون
السك والواحدة حبتان ولازول كالمه الا بالمال الخفيفة والاهراس وبقاؤه فيه صالح برمادي
(قوله بسل) وهو الذي تسميه العامة بشعر بنت التي (تنبيه) يقع كثيرا أن
الرطب يختلط بالشعر والذي يظهر أن الشعر ان قل بحيث لو لم يبرم يؤثر في النقص لم يتغير ولا يغير
شعر ولا يدخل في الحساب والام يكمل أدهما بالآخر في كل نصابه أخرج عنه من غير المختلط حج
عش على مر (قوله فلما كتب) غرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المناهج قبل
انه شعير فضم له لشبهه في برودة الطبع وقيل حنطة فيضم لها لشبهه في اللون واللازمة شرح مر
(قوله وصفا) عبارة مر طباعه اولي شوري (قوله ويخرج من كل بقسطه) أي لا تتناقل المنة
مخلاف الواو التي فانه يدفع نواتمها من رعاة قيمة الانواع ولا يكف بضامن كل لاشقة كأي حل
ورى قال عش على مر ومفهومه انه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكتفي وان كان ما أخرجه

كونه (معني) من تنه
بخلاف ما يؤكل قشره معه
كندة فيدخل في الحساب
وان أنزل تنصا كما يقتصر
الرطب ولا يدخل قشره الا بالذات
السخي على ما في الروضة
كاملها عن المعدلة لكن
استغربه في المجموع قال
الاذري وهو كمال والوجه
ترجيح الدخول أو الجزم
به (وما أذخر في قشره)
لا يؤكل معه (من ارز
وعلى) ينتج الصبي
واللام نوع من الرطب (فشرة
أوسق غالبا) لصابا اعتبارا
لقشره الذي اذخره فيه
أصلح له وأبقى بالصف
وقد يكون خالما من ذلك
دون حصة أوسق فلازكاة
فيها وأخلص مادتها حصة
أوسق فهو نصاب وذلك
ما احتزرت عنه بزادي
غالباً وتعير في عما ذكر أوي
من قوله كازر وعلى
لسلته من إمام انه
يق شئ من الجبوب بدخ
في قشره وأيس كذلك
(ويكمل) في نصاب (نوع
باخر كبر بلس) لانه نوع
من كاهم وهو قوت صماء
العين ويخرج بالذات الجنس
فلا يكمل باخر كبر وشعر

بسل يضم الصبي ويكون اللام فهو جنس مستقل لا يبر ولا شعر فانه حب يشبه البرق اللون
والنعومة والشعر في برودة الطبع فلذا كتب من ترك الشبهين وصفا فترده وصار أصلا برأسه (ويخرج من كل) من النوعين
(بسطه فان عسر) اخراجه لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (فوسط) منها يخرج مر

وزرع عالى) نمر ذرع عام
 (أخر) فى أكل النصاب
 وأن أطلع نمر العام الثانى
 قبل جئنا ذر الأول
 (ويضم بعض كل) منها
 (الى بعض) وإن اختلف
 ادرا فلا تلافى أنواعه
 أو بلاده حارة أو برودة
 كجند وهامة فقامت حارة
 يسرع ادراك الفرس بها
 بخلاف تجدد أبردتها (إن)
 اتحد فى العام قطع) للشر
 ولا يزرع وأن لم يقع الاطلاغان
 فى الثمر والزراعتان فى
 الزرع فى عام لان القطع هو
 المقصود وعنده يستقر
 الوجوب ويستثنى مما ذكر
 ما لو اتم نخل من ربيع
 فلا ضم لها كشمرة
 عاين وذكر اتحاد القطع
 فى النحر من زياتى وبه
 صرح فى الحادى الصغير
 وهو الموافق لاعتبار اتحاد
 حصاد الزرع فى العام وإن
 اعتبر ابن المقري اتحاد
 المخلع العرفى وما تقر من
 اعتبار اتحاد قطع الزرع فيه
 هو ما صححه الشيبان
 ونقله عن الأكثرين
 لكن قال الاستوى أنه
 نقل الخطأ وما قر من صححه
 فضلا عن عزوه الى
 الأكثرين بل صححه
 كثيرون اعتبار اتحاد
 الزرع فى العام بخلاف بأن
 ذلك لا يقتضى فى نقل
 الشيبان لأن من حفظ

شعاعى قيمة من الآخر وليس مراداً لانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجلس
 (قوله) لا أعلم أى تلجب اتوجه فلأخرج الالعى أجزاً وزاد خبراً ع ش (قوله) ولا نداه
 أى ولو رعاة القبة (قوله) رعاة الجانيين أى الملك والمستحق فراعتنا الملك فى عدم أخراج
 الالعى وراعتنا المستحقين فى عدم أخرج الالعى (قوله) ولو تكلف الخ) هو مفهوم قوله فإن سمر
 المزراوى (قوله) لا يضم نمرعام) قال هر وذرعا العام يشبان وإن اختلفت زراعتها فى القصول
 ويشتر ذلك فى الفترة فانها تزرع فى الربيع والخريف والصيف (قوله) الى نمر وذرع عام) بأن قطع
 كل فى عام الى مائة المؤاتى وبأن أطلع كل فى عام بالنسبة للثمر على الراجح حل (قوله) وأن طالع نمر
 العام الثانى أى ظهر وبرز ح (قوله) قبل جئنا) ينتج الجلب وكسرها احوال الدالين وانحياهما
 أى قطعها (قوله) ويضم بعض كل الخ) هذا مقابل قوله الى آخر فكأنه قال ويضم بعض كل لبعض
 إن اتحد العام دل على ذلك وله أن اتحد فى العام قطع وعبارة صله ويضم نمر العام الواحد بعضه الى
 بعض وإن اختلف ادراكه اه (قوله) وإن اختلف ادراكه) وعليه فلأدرك بعضه ولم يبلغ صابا جاز
 له التصرف فيه ثم إذا أدرك باقى وكل به النصاب وكذا الجلب سواء كان الاول باقياً أو نالها فان باعه
 يبين بطلان فى قدر الزكاة ويجب على المشتري رده إن كان باقياً وبذلك كان اتفاق ع ش (قوله) وإن
 اتحد فى العام قطع) ضميم بالنسبة للثمر ومتعمد بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين فى
 سنة بأن يكون بين حصادي الاول والثاني دون اثني عشر شهراً رعية ولا عبرة ابتداء الزرع لأن
 الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويكنى عن الحصاد زمن امكانه على الادب ح ح (قوله)
 المراد بالعام هاتان اثني عشر شهراً رعية ويحجب من حين الحصاد ولو بالفترة فى الزرع أو البروز
 الاول فى الثروة صورة اختلاف المذهب فى الزرع مع اتحاد قطع فيه ن يزرع وألا فى الحرمد يقطع فى رجب
 ثم العام الثانى يزرع فى صفر ويقطع فى جمادى فيبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعين
 دون عام فيقال اتحد القطع فى العام كآقره شيخنا وقوله قطع أى ولو بالفترة شورى (قوله) وإن لم
 يقع الاطلاغان) وفى كلام شيخنا والمعية فى الفهم هنا بلا طلاع ما فى عام واحد على العتد لا بالقطع
 (قوله) الاطلاغان) الاطلاغان هو الظهور والبروز يقال أطلع أى ظهر وفى المختار أطلع النخل أخرج
 طله (قوله) فيذكر) أى من قوله ويضم بعض كل الخ (قوله) فلا ضم) وإن اتحد قطعها فى العام
 لا يمازى إلا لثابتاً به بل كل حل كشمرة عام حل وهر ولأن الثانى لما حدث بعد انقضاء الاول أشبه
 ذلك ثمرة عاين برماوى (قوله) من اعتبار اتحاد قطع الزرع) أى فى العام (قوله) ما صححه الشيبان
 مشهور فى بين النحر حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين
 أن النحر مجرى الاطلاغان يصاح للاتفاق به بأش أنواعه بخلاف الزرع فإنه لا ينتفع به بمجرد الظهور
 وإنما القصد منه ملاك معين الحياطة فاعتبر حصاده ع ش (قوله) بل صحح كثيرون اعتبار اتحاد
 الزرع فى العام) أى سواء وقع الحصاد فى عام وأما عين (قوله) بأن ذلك) أى عدم الرؤية وقوله لأن
 من حفظ حقاً أى ذوجه لأن التثبت مقدم على الثاني (قوله) وهو البطل) أى الزرع الصفى (قوله) وإن
 احتاجت إلى مؤنة) الثانية للرد وعلى ذلك بأنها لم تحضر لأصلاح القرية فان تهيأت وصل الماء من
 التراب الى الالة بعد الاخرى بخلاف الذى يوضح ومن الضع الآلة المعروفة بالشادوف والظلاله كافى
 للبرادى قال هر ولا تجب فى المشرارة كانه قلة السنة الاول بخلاف غيرهما على ما لم ياتها لم تستكرر
 فى الاموال الثانية وهذه منقطعة البناء مرسنة للصاد اه (قوله) وفيما شرب) فان قلت لم

الشيخين لأن من حفظ حقاً عن لم يحفظ (وفيما شرب) من نمر وذرع (بعروق) لقرى من الماء وهو البطل (أو بنحو مطر) كهر
 وفنا شرب منعتان احتاجت الى مؤنة (عشر وفيما شرب) منها (ينضح) من نحو نهر

بحيوان ويسمى **السكران** واللاتي **ناحمة** ويسمى هذا الحيوان **أضاسانية** (أو **بحوم**) كدولاب يشم أو **قود** يقتصحه وهو ما يدبره الحيوان وكنا عورة وهو ما يدبره الماء وكناه (٢٤) ملكه ولو جهة لعظم النخاع فيها أو جهة لجيوب ضلته (صفه) أي

نصف العشر والفرق قول المؤنة في هذا وقتها في الأوله والأصل فيها من البخرى فبانت السماء والحيوان أو كان قربا العشر وفيما بقي بالنصف نصف العشر ونحوها كما سبق والعشرى يفتح الثلثة وقيل بإمكانها ما سبق بالسيل الجري اليه من سفر ونسب الفسرة عانورا. لتعذر ما رجا إذا لم يلها وتعييرى بنحو في الوضعين أعظم ما عير به فيها (وفيها شرب بها) أي بالنوعين كطروا نوعين (يقط باعتبار المدة) أي مدة عيش النمر والزروع ونحوها لا بأكثرها ولا بعد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلا إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر وسقية فسق بالمطر وفي الأربعة الأخرى السقيتين فسق بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر أربع السقيات في قول التوزيع فان اعتبرنا السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول الاعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى قول الاعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقي ماء السماء أطول انتهت (قوله من يوم الزرع مثلا) أي أو يوم الإطلاوع النخل أو ظهور المنب في السكر اطف (قوله وكذا الوجهان المقدار) أي وكذا يجب ثلاثة أرباع العشر لو جهلنا المقدار لم بأن شككنا هل اتفق بسقية المطر أو بغيره أو قل رأ كثر وبقي النضح أو بغيره أشهر أو قل رأ كثر قلنا بغيره أو بغيره أشهر لسقية المطر أو رأ بغيره أشهر لسقية النضح كما اتفاله بقوله أخذ بالاستواء وقوله من تقع كل منهما يقتضى أن النضح معتبر في التقيط مع أنه معتبر كافر به شيئا (قوله أخذ بالاستواء) أي لا يلزم التحكم لأن الأصل عدم زيادة كل منهما كافي شرح الروض وبإعادة حل أخذ بالاستواء أي كما هي مستوى بيان (قوله وربع نصف العشر) لم يبرهن العشر محافظة على التباين بما تقتضيه النسبة ولو لم يقطع باعتبار عدد السقيات وجب خمس العشر

أرباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والمالك في أنه في عماد صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فان أنتمه الساهى خلفه ندبا ولو كان لزوم أو غير سطر وأخترق بنضح ولم يقطع واحد منهما بانضامهم أمدهم إلى آخر لحام السحاب وانما اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني

ونقطة

(فرع) لو علمنا أن أحدهما كثر وجبنا عنه الفاء واجب بقصص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال (لادري) وتسمى بالذات من تعبيره بعين الزرع ونحوه (وجوب الزكاة) (٢٥) فإذا ذكر (بدو صلاحه) لانه

ولأنه إذا خاس نصف العشر (قوله) أن أحدهما كثر أي الذي في جماد قوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويؤخذ ما زاد عليه لانه شكوك في مقدارها هل هو وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل هو يزعمه من لا إذا سقى في سنة أشهر بأحدهما في شهرين بالآخر وجه الحال فعلى تقدير أن يكون سقى في السنة أشهر بالطريق في الشهرين بالنضح يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر ومعنى تقدير عكس ذلك يكون الواجب نصف العشر ومعنى نصف العشر وهو ثلث العشر فالواجب على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ وبوقصر بعشر العشر والشكوك فيه الذي نقص عن الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الواجب كما قرره شيخنا ح ف وقوله نصف العشر ومعنى نصفه هو يعني ثلاثة أرباع العشر ومعنى نصف العشر هو العشر قال ع ش على م والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك في إرادته على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم الوجوب اه وفي الرشدي ما منه قوله فيؤخذ اليقين أي وبوقص الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين ما يغلب بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه فلو علمنا أنه سقى في سنة أشهر بأحدهما وشهرين بالآخر وجهه عين الأكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانية أرباع ما لا يغلب على تقدير أن لا أكثر هو الذي يما السواء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر ومعنى نصف العشر وذلك سبعة أرباع وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر ومعنى العشر ذلك خمسة أرباع فاليقين يخرج خمسة أرباع وبوقص الأرباع إلى عمل الحال فإن أراد براءة الذمة أخرجهما اه ح ف (قوله) لانه يعلم متعلق بمحدوف أي وبوقص الباقي إلى أن يعلم (قوله) أع من تعبيره بعين الزرع) أي لسمو الزرع اه زى (قوله) وجب بدو صلاحه (الفرع) وحيث استند الحالف فيبني أن يتمتع على المالك الأكل والتصرف ويحذف في ذنب اجتناب الفرق بك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة فذلك الزرع ويجرم على المالك إعطاء أجرة الحصادين منه وكذا يجرم عليه الصدقة منه قبل إعطائه الزكاة يزوان علم الحرمة والأقل ويفرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا ومع حرمة ينفذ تصرفه في نفسه الزكاة فلا تخسر على التحريم وتقلع عن شرح ع ب قال حج في التحفة وإذا زادت المشقة في الزكاة فله حيا لا يجب على الشخص بتقليد من ذهب أو تركه بأحد فانه غير التصرف قبل الخرص والتشديد أن يأكل هو وعياله على العادة ولا يجب عليه وكذا ما بهديه منه في أوانه ويرى فضل إلى بلوغ ما يقرره ح ف (قوله) ولو أخرج في الحال (الح) الأولى ذكره بعد قوله ويعتبر بما في الحال (قوله) من خرس أي إن كان موصرا أو لا يجوز لما فيه من تسليطه على حق المستحقين شرح شيخنا اه شوري قال المظن وسكنته أي الخرص الرق بالمالك والمستحقين فان تلف الثمرة بعد خرس وتسلل الشكر من الأداة من غير تعبيره لم يضمن فان بقي منها دون النصاب أخرجه حنه له روض (قوله) أي خزا (الح) هو تفسير للخرص وهو القول بفرض علم بل بالظن والخبر التحمين ومنه قوله في كل الخرصون برادى (قوله) عليه أي كون الخرص غالبه ليحسن جعل هذا شرطا لغيره فأنفق ما في حاله أن هذا شرط للخارص لا للخرص (قوله) واحد كان أو أكثر أي ولو خسر كان الخرصون في الشرط الآتية برادى (قوله) أهلا للشهادات أي لوصف الشهادات دليل فوهن عدالة إلى أن العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات للشهادات كما قرره

(٤) (يعبري) - ثاني) جناه (وشرط) في الخرص المذكور (عليه) (عنه) أو أكثر لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه وهذا من يادق (أهل الشهادات) كلهم من عدالة وحرية يؤذ كورة

وغيرهما يأتيان لان الحرص ولا يهمل ولا يخلع لهما من ليس أهلا للشهادتين كثنى بالواحد لان الحرص ينشأ عن اجتناب فكل ما حكم
ولم يرد في داود وغيره بإسناد حسن (٢٦) انه **عنه** كان يمت عبدالله بن رواحة ناسرا أول ما طلب الفرية

شيعنا قال الشورى على التحرير وبما جتمع الشهادات لاخراج بحولاً وأنها أصل للشهادة في
الجملة اه (قوله وغيرهما يأتي) منه عدم ارتكابه لحارم وأوعدم عدول عنه وبين الملك وأن
لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية ولا سيادة كجاء عليه قوله فلا يخلع الخ اه وفيترأ أيضاً أن
يكون ناقصاً بصيراهل بشرط فيه الباع أو لا غير قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادات اشتراطه
فراجعهم برأى (قوله) بشرط تضمنين وليس هذا التضمن على حقيقة التضمن لانه لو تلف جميع
الشرايا فمساوية أو مرتقت من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير قطعها فلا شيء عليه فكذا
لفوات التمكن وإن تلف بعضها فإن كان الباقي صلباً كاه أو دونه أخرجه حيث بناء على أن التمكن
شرط للشان لا للوجوب فان تلف بغيره كأن وضعه في غير حوزته ضمن شرح حر (قوله أي
تضمنين الحق) كأن يقول الخاخص ضمنك حق المتضمنين من الرب أو العنب بكذا ثم أوز يبا
شرح حر (قوله تخرج) أي حيث كان موصراً أي بقدر حق الفقراء زيادة على الدين التي عليه حتى
لوضعه وتبين كونه معصراً حال التضمنين لم يصح ولا يقتل الحق إلى الذمة على التمسك حل (قوله
وتخرج بالترج) الأولى تأخيره عن قوله وقبول (قوله) وبموالاه (قوله) ثم إن بدا صلاح نوع
دون آخر فالأول من الوجوه كما قاله ابن قاضي شبهة جواز خوص الكل حر قال سم في حواشي الصفة
وانظر لو بدا صلاح حصة من نوع فهل يجوز خوصه قول القياس جواز الخاخص حيث أخذنا مما قلناه
لو بدا صلاح حصة في بيتان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع عرض (قوله) أي الخاخص
لا يترك أي بلا خوص (قوله) بأكلها أهله) فيه أنه بعد الخوص يجوز له ولاهله أكل
الجميع فلا فائدة في إبقاء ما ذكره فالصواب ما ذكره في قوله وأجاب عنه الشافعي الخ (قوله) تخبر
ورد فيه) عبارة شرح حر وما صحت من قوله **عنه** إذا خوصم فغذوا فدعوا الثلث فإن لم تدعوا
الثلث فدعوا الربع حله الشافعي رضي الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة لفرقة بنفسه
على فقراء أهله وبغيره لطمعهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خوص جميعاً بين
و بين الأدلة الطالبة لاخراج زكاة الثمر والزبيب الذي قوله فغذوا ودعوا الإشارة لذلك أي إذا خوصم الكل
فغذوا وبإعجاب الخاخص وأتركه له شيئاً ما خوص (قوله) لكثرة الثمرة في خوصها حر (قوله) وبإع
يستحقه الفقراء لفرقه هو (قوله) لكثرة الثمرة أي وكثرة الثمرة في خوصها حر (قوله) وبإع
أهلها الخ) أنظر وجه اتاج هذا الدليل الذي أيضاً الإجابة لا تظهر إلا في حق المتضمنين
فالإجابة المذكورة بما انتفع الخاخص لاعد منه من كان ضمنها اه (قوله) وقبول) أي فوؤاد ورثه
لذلك قول الشارع فيقبل حيث عبر بالقاء (قوله) كأن يقول له ضمنك حق المتضمنين الخ) أؤخذ
بكذا ثم أوز يبا وأقرضتك نصيب الفقراء من الرب بما يعجب منه من الثمر وكل كان برأى (قوله)
فله تصرف في الجميع) ومذهب الإمام أحمد جواز التصرف قبل الخوص والتضمنين وأن يأكل هو
وعيله على العادة ولا يجب عليه وكذا ما بهد في وأنه كاذ كره حج (قوله) لم ينفذ تصرفه في الجميع
أي هو يتي حق الفقراء بماله شرح حر (قوله) بل فاعدا الواجب شاملاً) ثم إن انصرف تصرفه
عليه لم يأتم وأن تصرف في الجميع أم وكذا في بعض معن شوري وقال سم لا يأتم ولو باع له نصيب
شخص مذهبه لا يرى له حق الزكاة به فهل لشافعي أخذه منه اعتباراً بعقيدة الخالف أو ليس
أخذه

وغيره لا قطع التعلق عن العين فان اتنى الخاخص أو التضمنين أو القبول لم
ينفذ تصرفه في الجميع بل فاعدا الواجب شاملاً لبقاء الحق في العين لا ميعنا

ظاهر كسر وذهب عرف

درون عوموم صدق بینه او

عرف مع عوموم كذا ذلك

ان انهم والاصق بلا عين

فان لم يعرف الظاهر وطول

بینه به لانها ثم صدق

بینه في التلف به ولودعي

تلفه بحرق في الجبرين مثلا

وعلمنا انه لم يقع في الجبرين

حريق لم يبال بكلامه (لكن

اليمين هنا) ستة) بخلافها

في الوديع فانها راجعة وهذا

مع حكم الاخلاق والتقييد

بالانها من زياتي (أو)

ادعى (حيث خارص) فيها

خرمه (أو غلطه) فيه (بما

يصدق لم يصدق اليمينه) كما

لرودعي حيث حاكم أو

كذب شاهد (و يحط في

الثانية) القدر (المحتمل)

بفتح الميم لاحتاله وهذا

من زياتي (أو) ادعى

غلطه (ب) أي بالمحتمل

(بعد تلف) للخروص

(صدق بینه) تدبا (ان

انهم) والاصق بلا عين

فان لم تلف أعيد كيه

وعمل به ولودعي غلطه ولم

يبين قدر لم يسمع دعواه

وقولي بعد تلف مع قولي

بینه ان انهم من زياتي

(باب زكاة النقد) درس

ولغير مضروب والاصل

فيها مع ما يأتي آية والذين

يكتزون الذهب والفضة

أخذ اعتبارا بقيد نفسه الذي يتجه ترجيحه هو ان قال خلاف لمن مال الى الاول اه ع ش على مر
فادبايع قمر معناه بطل في قدر حق المستحقين منه شائعا وصح في الباقي شائعا برماوى
(قوله فلا يجوز له اكل شيء منه) لان الاكل انما يدعى معين بخلاف عوالبيع يقع شائعا (قوله ان
انهم) بان احتل سلطانه من ذلك السبب وكيف هذا مع قوله وعرف مع عومومه الا ان يقال يمكن ان
خلفه قبل ذلك تأمل (قوله طوب بینه) أى وجوباً كما قاله العلامة زى مع ان اليمين مستحبة كما قاله
الشارح برماوى (قوله لم يبال بكلامه) لان الحسن يكذبه فلا تسمع دعواه بل لو أقام بینه لم تسمع حرف
(قوله لكن اليمين هنا) أى في باب الزكاة في جميع مسائلها اه (قوله مع حكم الاطلاق) أى المأخوذ
من التشبيه وقوله بالانهم أى المأخوذ من التشبيه أيضا برماوى (قوله وأغلطه بما يعبد) وهو الذى
يحيل العباد وقوع الفلظ فيه حرف كان قال الخارص الفخر عشرون وسفادعى المالك غلطه بخسنة
فالمسألة بعد غلطه فيها وقوله بما يعبد راجع للاثنتين قبله (قوله ويحط في الثانية) القدر المحتمل أى
لما يجب وجوباً زكاته فيه والقدر المحتمل هو الذى لو اقتصر عليه في دعوى الفلظ قبل كسوف من
عشرين كما شئ به الرأى فانه محتمل انه غلط فيه فيبقى هذا الواحد قال بعضهم قوله ويحط في الثانية القدر
المحتمل أى يسقط من الارواق القدر الذى يحتمل ان الخارص غلط فيه كواحد في مائة وكسوف من عشرين
على ما قاله التنبهى واستبعد من الدس وقصد له الرأى بنصف العشر اه حج (قوله أو ادعى
غلطه به) أى ويؤثر ان أخذ ما يعبد (قوله بعد تلف للخروص) أى بأكل أو بيع ولابد ذكر
هذا التقييد فاسبق فظاهر أنه شامل للتلف ولغيره مع أنه قد يقال اذا كان باقيا بماد كيه كما هنا ولا حاجة
لخط القدر المحتمل حيث قد في الثانية مع امكان كيه حرم ثم قل عن شيخنا العزى أنه في ماسبق
بالتلف أيضا فى بینهما (قوله أعيد كيه) يقتضى أنه كبل أو لم أعيد ثم خرس فقط ولم يكمل الا ان يقال
انه كبل أو لا تقدر بالخارص ويمكن ان كبل أو لا بعدا لئلا يدعى بعده والمراد أعيد كيه وجوباً

(باب زكاة النقد)

هو مصدر معناه لة الاعطاء لا ثم أطلق على النقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق
على المضروب وحده ولو عبر بركاة الذهب والفضة لكان أعم ليشمل النقد والبانك والقرضة ونحو
ذلك برماوى وقوله معناه الاعطاء يقال نقده الدرهم أى أعطاه إياها حالاً كما في المختار (قوله فسر
بذلك) أى فسر الكثر فيها بالمال الذى يؤذّر كانه وهذا الموضع معاروف من قوله ولا يتفقوناني
سبل الله لانه فسر بقوله بكتزون وفيه أنها لا تدل على وجوب الزكاة يمكن ان يقال انها تدل على
وجوبها بالان لا لان الوعيد الشديد على عدم ادائها يدل على وجوبها شيئا وبعبارة ع ش على
مر قوله بذلك أى عالم تؤذّر كانه وهو تفسير مرادوا فالكتز لانه المال المكتوز فكانه شبه المال
الذى يؤذّر كانه بالمال المدفون الذى لا يتفق به حال دفعه بجماع عدم الانتفاع (قوله يجب في عشرين
مثلاً) وللنفق بغير جارية ولا سلاسا (قوله مثقالاً) يتميز لعشرين وذهبنا بميز التمييز وعشرهما
تيميز لاثنتين وفضة تيميز لثلاث التيميز وقوله فأكثر راجع لكل من عشرين ومائتين وأشار به
الى انه لا رافض فيها (قوله فأكثر) أشار به الى أنه لا رافض فيها بخلاف ما تقدم برماوى
(قوله من ذلك) أى من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكة راجع لكونهما أيضاً للمراد
عشرين فيبنا خالصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي في المحتررات وسمى الذهب ذهبا لانه
بذهب فيبنا خالصة وقسم الذهب على الفضة فنظر العظم الآية أولسره عليها وتقديم الاصل الفضة نظرا
لكونها القالبى التعامل بها كالمطاف وسميت الفضة بذلك لانها تنفص ولا تبقى وسمى

فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالاً ذهبا) في (مائتي درهم فضة) فأكثر من ذلك بوزن مكة

من عشرين ديناراً شيئاً
وفي عشرين نصف دينار
وغير الشيعين ليس فيها
دون خمس أواق من الورق
صدقة وردى البخارى في
خبر أنس السابق في زكاة
الحبوان في الزكاة ربيع
الشر والورق والورق النصف
والهاء عوض من الواد
والاوقية بضم الهزرة
وتشديد الياء على الاخير
أربعون درهما واعتبار
الحول ووزن مكروها
أبو داود وغيره والحق في
ذلك أن الحب والنصف
معدنان للماشية في
السائمة وبما ذكره أن
نصاب الذهب عشرين
ديناراً ونصاب الفضة مائتا
درهم فضة وأنه لا وقص في
ذلك للشرائط لا مكان
التجزى بل بشرط بخلاف
للماشية وأنه لا زكاة في بادون
نصاب وإن تم في بعض
الموازين ولا في منشوش
حتى يبلغ خالصه نصيباً
فيخرج زكاته خالصاً أو
منشوشاً خالصه قدرها
لكن يشدين على الولى
الخروج الخاص حفظاً
للتحاس

(قوله ربيع ربيع عشر)
وبكل نوع بأشور يخرج
من كل بقطه فان عسر

للزروب من الذهب ودينار من الفضة درهمان الدينار آخره نارو درهم آخرهم وأثنى بعضهم
في معنى ذلك فقال
النار آخر دينار نطق به • والم آخر هذا الدرهم الجارى
لله بينهما عالم بكان ورقا • معذب القلب بين المهم والناثر
(قوله بمدحول) نعم لو ملك نصاباً في شهر مثلاً أو قرضه أسبوعاً لم ينقطع الحول لأنه لا مكان بانقضاء مدة القبر
كان كانه لم يخرج عن ملكه كما في شرح هر وعش عليه وإنما كسر الواجب هنا بتكرار السين
بخلافه في الترواح لا يجب فيها ما فيها حيث لم ينو بها تجارة لان التقديرات بنفسه ومنه في لا ارتفاع
والشراب في أي وقت بخلاف ذلك أي فانهما متعلقان عن التناهي ومعرضان للفساد له حج رسم
(قوله ربيع عشر) وهو نصف مثقال فيدفع للقراء مثقالاً كاملاً إن لم يوجد نصفه ويمير شركا كلهم
فيه ثم يبيحونه لاجني وهمسئون منه أو يبيعهم الزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره
للشخص شراء صدقته ولو منسوبة بالضرورة وحسنه قبل ذلك أمانة معهم ولا يئذي إعطائهم
من حشمتهم ابتداء له برماوى (قوله غلباً في داود) هذا دليل لوجوبها في الذهب وما بعده ولو وجوبها
في الفضة (قوله أواق) بالفتح وكواربده غلباً له حرف (قوله من الورق) فيخس نفات تنليل
أرواح سكان الراد وقص الواو مع كسر الراء وتحتها شيننا (قوله في الرفع ربيع عشر) هذا مبين
لهم ماقبله لانه لم يهضم من قوله ليس في بادون الخ أن الواجب في الخبز ربيع العشر لأن يقال إنه بذلك
بطريق المفهوم وفيه أن الرقة مطلقة لم تقيد بنسب أو اق وأجيب بأنها أقيمت بمفهوم الأول كآثره
شيننا (قوله من الواد) لأن أصلها ورق (قوله وتشديد الياء على الاخير) ومقابلته تخفيف الياء
عش (قوله والحق في ذلك) أي المحكمة في وجوب الزكاة في النقدين ولكن في هذه المحكمة التي
ذكرها الشارح نوع خفاء وعبرة شرح هر والتقدمان من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ هما قوام
الديار ونظام أحوال الخلق لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بها بخلاف غيرها من الأموال فمن
كثيرها تقدأ تطل المحكمة التي خلقها لكان حسن قاضي البلاد ومنه أن يقضى حوائج الناس (قوله
معدان) أي هيمان بحسب خلق الله لهما (قوله كالماشية في السائمة) أي في كونها معدة للباء وإن كان
النوع مختلفاً فتمتو للماشية من جهة السن والدر والنسل وتمو التقدم من جهة ربيع التجارة كافرهم شيننا
قال الشورى وكان الأولى أن يقول كالماشية في السائمة أو اسقاط في كافي شرح الروض وكما أسقطها
في المائة في ماسياتي وقال بعضهم العبارة مثقوبة وقوله ربيع كرم أي من الاحاديث الخاف أمين
لكن (قوله وأنه لا وقص في ذلك) هذا علم من قوله فذكر (قوله وأنه لا زكاة في بادون لماب) هنا
علم من التقيد بالعشرين والمائتين وفيه أن مفهوم المعدل لا يصلح له الأعلى رأى ضعيف في الأصول
وهذا لا يرد إلا إذا قلنا أنه علم من المائتين فإن قلنا أنه علم من قوله في الحديث ليس في أقل الخ وليس هنا
دون الخ لم يرد وقوله وإن تم في بعض الموازين وجه علم ذلك عامراً من التبادر من العشرين والمائتين
التي (قوله ولا في منشوش الخ) عبارة شرح هر ولورب منشوش على سكة الامام وغشاً أثره
من غش ضربه حرم في أظهر الماشية من التدليس بإيهام أنه مثل مشربه وبكره لغير الامام ضرب
الدرهم والدينار ولو خالصة لمافيه من الانقياد عليه (قوله أو منشوش) خالصه قدرها ويكون
متنوعاً بالنحاس لانه في الحقيقة حينئذ إنما أعطي الزكاة خالصاً من النحاس وقص قطعاً شرح
هر (قوله حفظاً للنحاس) أي لعدم جواز تبرعه به وقيدته الأسوي بما إذا كانت مؤنة السبك نفعاً

عن

فوسط ولو أخرج جيداً من ردى فهو أفضل قاله الشارح في شرح البهجة

(قوله ربحه الله كماله في المجموع) راجع لقوله تبرل الحسن لان المجموع أيضاً ردد كماله الشارح في شرح الروض

والحق بالدرهم ستة دراهم وهو ثمان حبات وخمس حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسة وثمانون زبد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان متفلا وستي نقص من للثقال ثلاثة أشراره كان درهماً فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن نصاب الذهب بالشرقي خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقول فأكثر من زبادي (ولو اختلط آناه منها) بأن سبعا صاع منها آناه (وجعل) أكثرها زكي (كلا) منها بغيره (الأكثر) ان احتاط إذا كان وزنه ألفاً من أحدهما ستة ومن الآخر بأربعة زكي ستة ذهباً وستة فضة ولا يجوز فرض كله ذهباً لأن أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر وإن كان أعلى منه كأمريت الإشارة إليه (أوبن) بينهما بالتار أو بالمال كان يقع فيه ألفا ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم ألفا فضة ويعلم ثم يقع فيه الخسلو

(قوله لا نلتك كايمل للثقل) أي ثلث شربي ورماد الاط ف ربع متقال وربع المتقال هو ثلث الشربي فلا يختلف (قوله لكن البندق خالص من الفس) أي

عن قيمة الفس أي إذا كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون سبك هر قال سم على حج وعلمه أيضاً أن لا يربد نصاب من غير الفس والاعمين (قوله ولا في سائر الجواهر) هذا علم من قوله ذهباً وفضة وفيه ان كلاً من الذهب والفضة لقب أي ليس بمشتق والقب المعلوم له الان يقال هذا سبي على قول من قال انه مفهوم وانه حجة فتأمل شيخنا (قوله والهاقي) الاولى التفرع وقال الشوري هذا علم مما قبله فلا حاجة اليه له وقد يقال أي به لرب عليه ما بعده (قوله وخمسة) أي صبرة معتدلة لا تفسر وقطع من طرفيها يدان وطال هر (قوله) ومتوزن يدعى الدرهم ثلاثة أسباعه وهي إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس لان كسمة وأربعين ثلاثة أسباعها أحد وعشرون بيتي حبة وخمسان ثلاثة أسباعها ثلاثة أخماس يضاف ذلك الى الخمسين وخمسة حبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة أشراره أحد وعشرون وثلاثة أخماس شوري (قوله كان متفلا) فالثقال اثنان وسبعون شمعة ولا يختلف باهلية ولا اسما فالسبك والرماد كانت مختلفة ثم ضربت في زمن عمرو قبل عبه للثقال على هذا التقدير وأجمع للمفسرين عليه ويجب أن يعتقد أن ذلك مراد الشارع لا يجوز أن يجمعوا على مراده شوري (قوله فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل) لانك اذا بسطت البصرة دراهم حبات وبسط البصرة مثاقيل حبات وجدت المقدارين متساويين ببيان ذلك أن ثلث البصرة دراهم في عدد حبات الدرهم فثرب البصرة في خمسين وخمسين بمسألة وأربع حبات وثلث البصرة مثاقيل في عدد حبات للثقال فثرب البصرة في اثنين وسبعين بمسألة وأربع حبات فظهرت المساواة اهـ (قوله بالشرقي) ورماده بالشرقي القايضي لانه الذي كان في زمن المؤلف قل وبه يعلم سببا زاد على وزنه من العملة الحادثة الآن على أنه حديثاً يتغير في للثقال الاواني شيئا مما عرفت فليتبين ذلك شرح هر مع زيادة شوري قال شيخنا البايلي والشرقي للوجود الآن ثلاثة أرباع مثقال فكل شريين مثقال ونصف عليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة شرائف بلغة النصاب سبعة وعشرون ارباعاً اهـ وقوله الاربعاء الاولى الاثنا كايمل للثقال والظاهر أن المراد به البندق كقال شيخنا المشاوي بحث عن العشرين مثقالا من الصياغة وقدرتها معهم الدرهم وتحاسبت معهم فوجدناها سبعة وعشرين فبندقيا الاثنا وكان في زمنه جملة وخمسين نصف البندق مثل البندق في أن النصاب به ما ذكرنا لأن كل منهما ثمانية عشر قيراطا لكن البندق خالص من الفس وكل واحد منهما ثلاثة أرباع مثقال لان المثال أربعة وعشرون قيراطا والقرط ثلاث حبات وقال بعضهم والمحجوب للوجود الآن ثلاثة عشر قيراطا ونصف النصاب به خمسة وثلاثون محجوباً ونصف محجوب وثلاثة أرباع قيراطاً فيه غشاً والنصاب بالريالات ثمانية وعشرون بالار ونصف نصف سبع على القول بأن في الريال درهمين محاساً ولذا كان فيه درهم نحاس يكون النصاب خمسة وعشرين ريالاً (قوله ولو اختلط الخ) صورة المسئلة أن يكون عنده اثنان وزنه اثنان مثقال مثلاً يعلم أن فيه ستة من أحد الجنسين وأربعة من الآخر يعلم أن الستة والاربعة من أي الجنسين (قوله الاكثر) بالنصب معمول لمخوف كقدره الشرح لا أن كايمل هو أنه يتألفه قوله كايمل على الزائد على الواجب نظراً والمراد بقوله زكي الاكثر أي زكي عن نفسه فزكي عن غيره كمحجور تعين التميز لا أن هر (قوله كما مررت الاشارة اليه) أي في زكاة الحيوان في قوله ويجزئ نوع عن نوع آخر أي يختلف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف زي (قوله كان يقع فيه) أي في الماء الذي جعله في آناه أو غيره المختلط وقوله الفذهب أي ألف أي وألف البندق في فستوش فيكون نصابه ما ذكرنا كان خالصاً من الفس لا مختلطاً والاسكان ناقصاً من النصاب بسبب الفس اهـ شيخنا

درهم ذهاب قوله ثم أفاضلة أي ألف درهم وبالفرض المداير تقع بالفضة أكثر لثقلها أكبر جرم م ر
 وقوله ثم يقع فيه الخلط والفرق أن بوزنه أن الدرهم بالفرض يزداد ارتفاع المداير على علامة
 الذهب ينقص عن علامة الفضة ويكون لاحدهما أقرب منه إلى الآخر فإذا ارتفع الماء بالذهب خفة
 قرايط وارتفع بالفضة ثمانية قرايط فإذا ارتفع الخلط ستة كان الآخر منه الذهب وان كان
 ارتفاعه ستة كان الآخر منه الفضة فأقل فالتفة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه
 ونفسا لكن في كلام ابن الهيثم أن جواهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسياعه ومن ثم كان المثال
 درهمها ثلاثة أسياع درهم والدرهم سبعة أعشار المثال كاذ كره الرشيدى على م ر (قوله فإلى أيها
 الخ) قال في المهمات وأسهل من هذا وأضبط أن يوضع في الماء ستة ذهاب أو بعامة فضة ويسمى
 ارتفاعه ثم يمسك ويسمى عليه أين تم يوضع المشبه ويلحق بالذى وصل إليه زى ولو تمنا الفيزيوس
 الخارج مع الاحتياط ولا يؤخر لوجوب الاختراع عن الفور وينتظر التأخير لوجود آلة السبك إذا
 لم تتصور مؤنة السبك ونحوه على المالك قل (قوله ويعمل ذلك) أي التبييض بالترابك برك
 يسبغى من الآنية الخلطة بأن يكسر سبغها ويجهز بالترابك برك إذا كانت طرية أو ممتلئة من حيث
 الذهب والفضة فلهما من حيث النخ واردة والحاصل أنه في التمييز ثلاث طرق كافتة شبيها
 (قوله وبزك محرم كانه الخ) أى والنظر إلى ارتفاع قيمتها بالصفة بل المتغير الوزن فلوك أن وزن
 الأنا مائتين وقيمتها ثلثائة زكى المائتين لأن الصنعة محرمه يجب أن يبالى الكسر فم تغير ومثل الأنا
 الخلى الحرم لذاته كلكلها إلى التخليل رجل فالبرية فيه بلوزن لا بالقيمة بخلاف ما إذا كان محرم لما روى
 كان صيغ لأمرأة واستعمل الرجل فالبرية فيه بالقيمة شرح الروض وشورى ولويسل يتعملا كثر
 بعد بلوغ الوزن فصا للكان متجها سم ع ش (قوله كضبة فضة) عبارة سم على البرية قوله وكذا
 المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعماله فيه ضبة مكروهه وأهـ تقييد الكراهة
 في الجمع لاقى محل الضبة فقط ع ش على م ر (قوله لالحى) يضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد
 الباء وأحده على يفتح الحاء واسكان اللام وقوله مباح يؤخذ من شرح م ر أن الخلى ليس بقيدوان
 المدار على الإباحة ولولا لانا ونص عبارته ولو اشترى أنا ليتخذ حلياً مباحاً فيه واضطر إلى استعماله
 في طهره ولم يكنه غيره وبني كذلك حول أنه لم يجب كانه الاقرب كاقاله الأذرى لأنه معد استعمال
 مباح أهـ (قوله لامرأة) أى للبها أى بالفعل أو بالقوة كأن تعددت أنواعه وبينه على أخذه
 رجل ليؤخوه مثلاً لامرأة قل على التحرير (قوله فلا يترك لأن زكاة الذهب والفضة تنال الخ)
 عبارته في شرح التحرير فلا يترك بناء على أن زكاة الذهب والفضة يجب فيها للاستثناء عن
 الانتفاع بهما للجواهرهما وفيه رد على أى حقيقه القائل بوجوب الزكاة في الخلى لمباح لجواهر
 أى ذاته (قوله عن الانتفاع بهما) أى عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيها أى لأنه إذا
 أمسك عشرين دينار من أول الحول إلى آخره صدق عليه أنه لم ينتفع بها في تلك المدة وألحقه
 الانتفاع الحرم والمكروه كامى والانتفاع المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيها كموايل المالية
 قل على التحرير وقال بعض المحققين قوله عن الانتفاع بهما أى عن الانتفاع المباح بأن لم يوجبه
 الانتفاع بهما أوجب انتفاع غير مباح بأن كان محرم أو مكروهاً فلا حاجة للإلحاق في كلام قل وقال
 شيخنا التمسح ف عن الانتفاع بهما أى الاستعمال في البيع والشراء فلا يرد أن الحرم والمكروه
 يترك مع الانتفاع به لأنه انتفاع بغير البيع والشراء (قوله لا يجوزهما) لافتقاره الوجوب في الخلى
 المباح قل (قوله أن قصد إصلاحه) ولولم يعمل بانكساره أو إبعاده أو أكثر قصد إصلاحه لازماً

قال أيهما كان ارتفاعه
 أقرب فلا كفرنه قال في
 البسيط وبمحصل ذلك
 بسبك قدر سيرة الناس
 أجزاءه (وبزك) هذا كى
 (محرم) كانه (ومكروه)
 كضبة فضة صغيرة لينة
 حلياً كان أو غيره وذكر
 للمكروه من زيادته
 (لأحلى مباح) لامرأة
 بقيد من زكها بقوى
 (علمه) المالك (ولم يرد)
 كثره فلا يترك لأن زكاة
 الذهب والفضة تنال
 بالاستثناء عن الانتفاع
 بهما لا يجوزهما إلا لغرض
 في ذاتهما ولأنه معد
 لاستعمال مباح كموايل
 المالية (ولو استمر أن قصد
 إصلاحه) بقيد زكته بقوى
 (وأمكن بلا صوغه) بأن
 أمكن الجاهم لبقاء صورته
 وقصد إصلاحه فإن لم يقصد
 إصلاحه

أيضاً لأن القصد فيه أنه كان مصدراً به صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى
مضى عليه محمول وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل شرح
قوله بل قصد جعله تبراً التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب أي صوغ فغنى كونه يجعله تبراً أن يزيد
المنفعة التي فيه ويقتضي قطعاً ذهباً أو فضة **قوله** أو كثره أي بأن اتخذه ليدخره ولا يستعمله لاف
عمر ولا غيره كالودائع ليعينه عند الاحتياج الى استعماله في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه
عش على مر **قوله** أو لم يقصد شيئاً قد يشكل هذا لعدم الوجوب في حلى اتخذه بلا قصد كإساق
قر يابو عباب بأن كسرهنه المتأني للاستعمال قر به من التبر وأعطاه حكمه اه سم على الهبة
عش على مر **قوله** وخرج بقوله علمه للناصب تقديمه **قوله** وجبت زكاته وان كان الوارث
يمن على استعماله عش **قوله** استعمال وجهه وهو عدم زكاته **قوله** وما يعبر سوار أي بما يعبر
اتخذه فقوله ليس منطلق بقصد رأى اتخذه ليس الحى كما يؤخذ من كلامه اه ومن المحرم ما اتخذه
المرأة من تصاور الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة وعمله اذا كان على صورة حيوان يعيش تلك
الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً لا يعبر اتخذه واستعماله ولكن ينبغي أن يكون
تكررها فتجب زكاته كما في الضيق للحاجات شرح مر وعش عليه مع زيادة **قوله** وختى أي
ما لم ينسج بالآلة فإن انسج بها لاجرم ولا زكاة عليه من حين ملكه لتيقنه أنه أتى من حيثئذ **قوله**
أو إزارهما أي ولو بعد قصد لبسهما على الأربعين من وجهين وان قصد بالاجارة التجارية اذا لجرمه
حيثئذ لم ان القصد يتغير من الحرمة للاجارة وعكس قوله له استعمالها ولو قال لمن لازكاة عليه
لكان أولى قل **قوله** أو لم يقصد شيئاً وبه عدم وجوب الزكاة في هذه الزكاة انما يجب في مال نام
والقصد غير نام وانما الحلى الثاني لتيقنه للاستخراج وبالصياغة بطل تهيؤ له وقوله وان وجبت الزكاة في
الاخيرة وذلك لانه صرفه في الصياغة عن الاستعمال فارستغنى عنه كالمراهم المضرورة بشرح مر
قوله في الاخيرة أي مع الحل والصور والخس التي قبلها محل ولا زكاة وصورة المثلن يحرم مع الزكاة تأمل
قوله وحرم عليها أصبع ولومقطوعا وكذا آملتان منه وقضيته ان المرأة لا يعبر عليها اتخاذاً أصبع
من ذهباً أو فضة وينتفى عن زكى وحش وقيل وقال البراوى التقييد بالرجل والختى لاجل
قوله وحلى ذهب الحلى فانها صلبها المجموع **قوله** وحلى ذهب وكذا حلى فضة وانما قيد بالذهب
لاجل الضمير في قوله وسن خاتم منه وذكر السوار والخمخال من ذكر العالم بعد الخالص
للاختلاف المذكور معهما وهذا مبنى على أن المراد منها واحد وليس كذلك بل المراد من الاولين أنه
يعبر اتخاذهما ليس الرجل والختى وان لم يلبس وان كان المتخذ لها المرأة وان كان غيرها من باقى
الحلى مثلها من قوله وسن خاتم منه وذكر السوار والخمخال من ذكر العالم بعد الخالص
كان متخذاً لهما ذلك فلو عبر بطيها بالحلى لكان أعوم والمقصود من قوله وحلى ذهب استعمالها له وان
لاخر حشفت العامل وعطف الاصبع على قوله سوار والاول حشفت ذهب من قوله وحلى ذهب
وذكر بهد قوله وسن خاتم بأن يقول وسن خاتم من ذهب والقول بأنه أتى به لاجل الضمير في منه
لا يظهر لان ذكر موهوم خلاف المراد كقوله وسن خاتمنا **قوله** وسن خاتم منه ولا فرق في ذلك بين
طلبه وكثيره وبارق ضئيلة الاناء الصغيرة على رأى الزايفي بأن الخاتم أدوم استعمالاً من الاناء كما في
شرح مر والسن هو الشبهة التي يستدرك بها الفع لا الله التي تجعل في الاصبع فانها من قبيل
الخاتم وتخرج من الذهب وتجوز من الفضة وانما نص على السن بخصوصه لانه ليس من الحلى فذهب دخل

بل قصد جعله تبراً أو دراهم
أو كثره أو لم يقصد شيئاً على
ما رجح الرزمة والشرح
الصغيراً وأوجع انكساره
الى صوغ وجبت زكاته
ويقتضى حوله من حين
انكساره لانه غير مستعمل
ولا مستعمل استعمال وخرج
بقوله علمه ما وردت حليا
مبما ولم يعلمه حتى مضى
عام وجبت زكاته لانه لم ينو
استعماله لاستعمال مباح
قاله الرزبان وذكر عن
والله احتياجه فيه إقامة
نسبة موهومة مقام نيتيه
ويقول ولم ينو كثره
ما لو نواه فتجب زكاته أيضاً
(وما يعبر سوار) بكسر
السين أكثر من ضمها
(دخلخال) بفتح الخاء
الليس رجل وختى) بأن
قصد ذلك باتخاذها فهما
عمرتان بالقصد بخلاف
اتخاذها ليس غيرهما من
امراء وصي أو لاعتزتها
أو لاجل تهنئتها لاستعمالها
أولا بقصد شيء أو بقصد
كثرة ما وان وجبت الزكاة
في الاخيرة كما علم مما
(وحرم عليها أصبع) من
ذهباً أو فضة قاله بطريق
الاولى (وحلى ذهب وسن
خاتم منه) أى من الذهب
قال الله عليه وسلم

حلية الاذنين من الخلى عدم وجوب الزكاة كأن تقدم فيها إذا اتخذ الرجل الخلى لكثرة شوي ورى ظاهر
 كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وكذلك اذ هو يبذل من أن يجاهد
 ووجه ما نأتمسك له سرف وإن كانت عنده من لإعارب ولأن غلبة الكفار ولو لم يبادرنا حاملة
 مطلقا كافي شرح حر والتحلية جعل بين الخفي في محال متفرقة مع الاستحرام حتى تصير كالجزء منها
 ولا يمكن فصلها عن عدم حياض شيء من غير ما فرقت الثوب به السابق أول الكتاب أنها حرام كافي حجج
 وأدخل الشارح فيها الخفي وكذا صنع حر وأدخل فيها أيضا المنطقة فامل الراداة ألة الحرب ما يتنفع
 بالحرب في الحرب من ملبسات بدنه (قوله وأطراف سهام) أى ودروع ومنطقة يكسر الملم
 ما يشبه الوسط وترس ذلك من الحرب أما بين الهمة أو القلعة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما
 يحرم عليها تحليته الدواة والرمح وأشرح حر وقوله وألقلعة أى أو كسفن أو كسفن (قوله وركاب)
 بكسر الميم وعاء الأقدام عرش (قوله تقيظ) يفتح وله باليهام قال تعالى ليغيظ بهم الكفار (قوله وركاب)
 وكذا اللب وأطراف فيسور وبرة بغير المال الغزال والحبر فلا يجوز تحليته ما يتناقض بها لانها لا تصلح للقتال
 اه برماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه تعليل للنهي بنفسه كانه قال لا يحل غير الملبوس لانه ملبوس وأوجب
 بأما في هذا الوطئة للقياس الذي بعده وهو قوله كالأثنية فهو جامع للنهي كانه قررده شيخنا الخفي (قوله
 وخرج بالفضة) أى المذكورة صرحنا في قوله وقامت فضة وكنائية في قوله وبالرجل منها الخ وقوله لمن ذكرنا
 للرجل والخفي وقوله من ذلك أى التخيخ والتحلية وقوله وبالرجل في الثانية هي قوله وللرجل حلية آلة
 حرب والاولى قوله وقامت فضة (قوله وان جازلها الحاربه بألة الحرب) أى الحلادة لاجل قوله في الجلبة
 وهي ماذا أنصبت كان دخول الكفار دارا ولا يجوز لها الحاربه بغير الحلادة وان لم تكن تأمل (قوله
 حل استعماله) وهل يجب فيه الزكاة ويظهر لم كانه أخذ الرجل آثنية الذهب والفضة طائفة بانه يجوز
 استعماله مع وجوب الزكاة اذا توافقت ثم رأيت في شرح شيخنا ما يقتضى ذلك شوي برى (قوله
 وكفلادة) كفلادة كناية عن دنانير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة والمرأة
 هي التي تجعل لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو لم يحرر بكافه الخالي وقيد
 بعضهم بكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المعتد في حل ضعيف (قوله ومثقوبة على الأصح)
 المعتد أن الثقبه يجب فيها الزكاة مع حرمها ونها ما يقع من أن المرأة تعلق على رأسها أو برقعها
 فضة أو ذهبها متوقفين من غير عرى فهذا حرام ويجب فيه الزكاة كانه قررده شيخنا قال حر في شرحه
 ولوقلت دراهم أو دنانير مثقوبة بأن جعلتها في قلادتهار كتابناه على تحريمها وهو المعتد وما في
 المجموع من حلها محمول على المرأة وهي التي جعل لها عرى فانها لازكاة فيها لانها صرقت بذلك عن
 جهة التقاليد جهة أخرى بخلافها في غيرها اه (قوله وردية) أى بالتعليل (قوله وان زعم الأسنوي
 لئ) ظاهره أنه مبني على الإباحة وحيدته تعبيره بالزعم ظاهر (قوله ومالنج بهامن الثياب)
 خرج الفرض كالمساجدة للزوج بها فاحترام لانها لا تدعو للجماع كاللبوس حر (قوله لان
 بالثياب سرف) المعتد أن أصل السرف محرم عليها كالبالغة فيه كافي شرح حر والسرف أن
 تنه على مقدار لا بعد مثله زينة أكثر شربه قوله بل تنفر من النفس وعليه فلا فرق بين الفقراء
 والأغنياء عرش على حر (قوله الحرك للشهوة) يؤخذ من هذا الإجماع اتخاذ النساء في زينتائهن
 عصاب الذهب والتركيب وإن كثرت ذهبها اذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والمراد
 بالتركيب هي التي تقبل بالمعوى وتجعل على العصاب وأما ما يقع النساء الأراف من القصة المثقوبة

أوالدهم الحقيقية على القماش غرام وإن قل كالأدهم المتقوية الجمولة في القلادة كاسم دقاس ذلك
أي صاخرة ماسوت به الماددة من ثقب دراهم وأطلقها على رأس الأولاد الصغار عرش على مر (قوله) لم
يعرم) قد علمت أن المشتد انحرى (قوله) تنجب فيه أي جميعه فياظهر في القدرالانداه
شرح مر شوري (قوله) وكارأة الطفل المراد به غير البالغ ومنه المجنون وقوله لكن لا يقيد بشر
آل تنسوب أي كآقيدته المراد به في قوله ولا مرأة زنبرة لآسوب بل يجوز له استعمال حلبها ولو في آله
الحرب انتهى (قوله) وزجج بالمرأة أي في قوله ولا مرأة بل بس حلبها وقوله على مامر أي في قوله
وسلى ذهب أي على الوجه الذي مر وهو أن المدا على الصدأ أي بعد أخذها للخبس وإن لم يلبس
فألبس ليس بقيد وقال بهنهم قوله على مامر أي من أنه ينبغي أن يغاب بعده وهذا أولى من قول
من قال أن الذي مره وأن المدا على الصدأ لا الموجود هنا عرم البس (قوله) تحليلة مصحف
وعلاقة المنفعة أنه والحق الزكشي ألوح الذي يكتب فيه القرآن بالمصحف وما هو مسو جلد من
كتب التفسير كذلك حل وأما تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الأحاديث
وغيرها كافي الثنا ولو على المسجد أو الكعبة أو قناديله بالذهب أوفضة حرم أن حصل من التحلية
شيء بالعرض على التار شرح مر (تنبيه) يؤخذ من تفسيرهم بالتحلية للما والفرق بينها وبين
التقوية بمرأة التقوية هنا بذهب أوفضة مطلقا لا فيه من صناعة المال فقلت الملة الأكرام وهو حاصل
بكل قلت لكن في التحلية فحقه محذور بخلافه في التقوية لما فيه من صناعة المال وإن حصل منه
شيء فإن قلت يؤيد الإخلاص قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب قدما حسن قلت بفرق بأنه يقتصر
في أكرام حروف القرآن لا يقتصر في تحويره فوجهه على أنه لا يمكن إكراهه بالذهب فكان مضطرا
اليه في بخلافه في غيرها يمكن الأكرام في التحلية فلم يحتج للتقوية في غير رأس حج شوري وحاصل
ذلك كذا من تحلية المصحف بالفضة جائزة مطلقا أي للمرأة وغيرها وبالذهب جائزة للمرأة دون غيرها
وعو بهما سواء مطلقا أي للمرأة وغيرها وسواء حصل منه شيء بالعرض على التار أم لا وهذا بالنسبة
إلى أصل الفعل أم لا النظر للاستهارة فإن حصل منه شيء بالعرض على التار سواء ألاقا وكتابه هما
جائزة مطلقا أيضا هذا ما عرشدني خناص (قوله) من كتب القرآن أي من رجل وأمرأة ولولربل
فلا يعرم استعماله حل (قوله) فإن صدق) بالذهب (قوله) بحيث لا يبين أي وكان الصدأ يحصل
منه شيء بالعرض على التار كافي شرح مر ويبين بفتح الباء وكسر الباء وسكون الياء أي لا يظهر
وهذا إذا كان الصدأ من النحاس والأفضا الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض
على التار عرش (قوله) لم يعرم ولا زكاة فيه لأنه صار معدا لاستعمال مباح عرش على مر ولغة أعم
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

أي مال التجارة قدم المدين لثبوته في محله وهو يفتح المال وكسرها اسم للحل ولما يخرج منه من
عدن بمعنى أقام قال مر سعي بذلك لعدونه أي أقامه بمعنى ثبوته ومنه جنات عدن أي أقامه وقيل الأول
للؤل والثاني للثاني وجمع معه الركاز لما شاركته في عدم الحلول وهو من ركع بمعنى خفي قال تعالى وأ
تسمع لهم ركز أي صوتا خفيا حل أو بمعنى غزله لأنه مغرور في الأرض وجمع معهما التجارة لاعتبارهما
بأن الحلول فقط لا بجميعه فكانها الحلول لها وأخرها عن التفتلقتها لانها راجعة إليه قبل على
الجلال وبعبارة تشرح مر بدأ بالعدن أولًا ثم بالركاز لقوة الأول لتكسبه في أرضه وعقبها قليب الد
لأنهما من التقدير وعقب ذلك التجارة لتقوية بهما (قوله) من أهل الزكاة) ولو صاب أي لا يك
وذى وعبد ولكل أحد تدبائع التي منه بدأ تاروا أخذ العبد فليده فليعز كلهم والبعض بيها

زينة في مثل ذلك بل تنفر
منه النفس لاستيغناء فان
أسرفت بلا مبالغة لم يعرم
لكنه بكرة تنجب فيه
الزكاة وفارق مامر في آله
الحرب حيث لم تنفقر فيه
عدم المبالغة بأن الأصل في
الذهب والفضة حلبها المرأة
بخلافها البعيرها فاعتبرها
قليل السرف وكارأة
الطفل في ذلك لكن لا يقيد
بغيره لالحرب فياظهر
وخرج بالمرأة الرجل
والخفي فيحرم عليها
لبس على الذهب والفضة
على مامر وكذا ما ألتج
بهما إلا أن جاءتها الحرب
ولم يجد غيرها وتمتت على
التي (ولكن) من المرأة
وغيرها (تحليلة مصحف
بفضة) أكرامه (وطا)
دون غيرها على شيء بذهب
لمعوم من أجل الذهب
والحرير لأنات أي عرم
على ذكره أو في تناوي
الغزالي من كتب القرآن
بالذهب فقد أحسن ولا زكاة
عليه (تنبيه) قال في
المجموع قتلا عن جمع
وحيث حرمت الذهب فالمراد
بهذا ذهب صدأ من صدأ
بحيث لا يبين لم يعرم
(باب زكاة المعدن والركاز
والتجارة)
(من استخرج) من أهل
الزكاة

(نصاب ذهب أوقعة)

فاكثر (من معدن) أى
مكان خلقه الله فيه موات
أوله (و يسمى به
المستخرج أيضا كما فى
الترجمة) (زمن مع عشرة)
تغير وفى الرقر مع العشر
وتغير الحالكى محييه انه
أخذ من المعادن
القبيلة الصلة (حالا)
فلا يعتبر الحول لانه انما
يعتبر السكن من نية للال
والمستخرج من معدن
نما. فى نفسه واعتبر النصاب
لان مادونه لا يستعمل
لواصة كما فى سائر الاموال
الزكوية (ويضم بعض
نية لبعض ان تعد معدن
واصل عمل أوقعه بعنر)
كرض وسفر واصلاح آلة
وان طال الزمن عرفا ازال
الاول عن ملكه وقولى ان
تعد معدن من زياتى
(والا) بأن تعد معدن
أوقط العمل بلا عندر (فلا
يضم) نيلا (اول ثان فى
الكل

(قوله وزمن ملكه المعدن
زكاته) أى فيما اذا كان
الموقوف عليه معينا
فان لم يكن معينا فلا
زكاة وهذا نظير ما قاله حجة
و دروعش فى أول زكاة
النايت فى غله القرية أو
الستان الموقوفين تأمل

أولنى النوبة قل (قوله نصاب ذهب) يعلم من كلامه الآن أن كون المستخرج نصابا ليس قيدا بل
المادعى كون المستخرج يبلغ نصابه أو يضمنه إلى غيره من الذى ملكه من غير المعدن فان
قوله الآن ويضمن ثانيا للملكه مرعى ذلك (قوله من معدن) أى من غير دار الحرب لان المأخوذ
منها غنيمة لا عنه قل (قوله موات أوله له) كذا اتصروا عليه وقضيه أنه لو كان من أرض
موقوفة عليه أو على جهة عامة أو من أرض نحو مسجد أو باط لا تجب زكاته بل ملكه للموقوف وعليه ولا
يحمو المسجد الذى يظهر فى ذلك أنما أن كان حدة فى الأرض وقال أهل الخبرة المحدث بعد الوقفية
أو المسجد بملكه للموقوف عليه كمرى الوقف ونحو المسجد وزمن ملكه للمعين زكاته أو قبلها فلا زكاة
فيه لان من عين الوقف وان ترددوا كذلك حجة وزى (قوله كما فى الترجمة) فى صنيعه شبه
استخدام وهو أن يذكر اللفظ أولا بمعنى وبذكر ثانيا بمعنى آخر (قوله لزمن مع عشرة) ولا تجب عليه
فى الدلة الماضية ان وجهه فى ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملكه الأرض لاحتمال أن يكون
للموجود ما غلق شيئا أو الأصل عدم وجوده ما شرح مر (قوله تغير وفى الرقرة مع العشر) قدمه
على خبر الحالكى لانه نص على بعض أفراد الدعى وهو الوقعة وان كان خبر الحالكى كما عايناه فى الذهب الا
أن عموم المعادن يشمل ما لا تجب فيه الزكاة من الجواهر كالقالبه الاطفيحي وأيضا ليس فيه قدر الواجب
وقال بعضهم انه مقسم على الوقعة فى ذلك وبعبارة مر بقوله مر مع عشر لعموم الأدلة السابقة (قوله
القبيلة) بقاء وبها مفتوحين نازعين من الفرع والفرع يضم الغناء واسكان الزا فربى بين مكة والمدينة
فربى من ساحل البحر ذات شغل يؤتى على نحو ما مر من مراحل من المدينة زى ونقل عن المصالح
أما انها بكسر القاف وسكون الباء (قوله لا يستعمل الواصة) أى الاحسان (قوله كما فى سائر الاموال
الزكوية) أى التى اختلفت الزكاة بينها كالوائى والتقدير ليس للمراد التى وجبت زكاتها بالفعل ببر
(قوله ويضم الخ) الضمير المستتر فيه يعود على من فى قوله من المستخرج الخ اه (قوله ان تعد معدن)
عبارة شرح مر ان تعد معدن أى الفرج بأن كان جنسا واحدا كذا كره الشورى ثم قال مر
ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم أن الاتحاد فى كل من المستخرج والمستخرج منه
شرط وان كان معنى الاتحاد فى المستخرج غير معناه فى المكان ويمكن أن يكون مراد المتن بقوله
معدن ما يشملها تأمل وكذا يشترط هذه الشروط فى الزكاة كما فى الشورى (قوله واصل عمل) ولا
يشترط فى الضم اتصال النبل على الجديد لان الغالب عدم حصوله متعلا (قوله أوقطه) أى أولم
يصل لكن قطعها (قوله وسفر) أى لغرض تنزه ما اذا كان لزعة فيقطعه مر ماوى (قوله واصلاح
آلة) أى ويهرأبى مر (قوله وان طال الزمن) أى زمن قطعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل
ولكونه عازما على الوجود بعين زوال عنه شرح مر (قوله ازال الاول عن ملكه) أى فلا يشترط
لضم بعض نية لبعض بقاء الاول فى ملكه كان زال ملكه عنه بنحو بيع بل بالتناقص فى الثاني والثالث
لما قد يخرج من زكاة الجميع ان كل النصاب فان زال ملكه عن الاول بالبيع أو الهبة كان كذا
أخرج شيئا باعه أو هبنا إلى آخره نصابين بطلان نحو البيع فى قدر الزكاة و يلزمه الاخراج عنه
وان تلف وتضرر وقياسا على ما ذكره حجة فى زكاة النابت من أنه لو حصل له من زرع دون نصاب
حل له التصرف فيه ببيع أو نحوه وان ظن حصول تمام النصاب بما زرعه أو سيزعه ويتجد حصاه
مع الاول يعلم فاذن النصاب بان بطلان بنحو البيع فى قدر الزكاة يلزمه الاخراج عنه وان تلف وتضرر
ودلناه بان زكاة الزكاة فيها تأولى ع على مر (قوله أوقطه العمل بلا عندر) هذا محتمل القيد
الثانى للردين الامرين فيكون مفهومه شيئا واحدا اه شيئا (قوله فلا يضم نيلا أول ثان فى الكل

نصاب) وان قهر الزمن لعدم الاتحاد في الاول ولا عرافته في الثاني (ويضم ثانيا لمالسه) من جنسه اومن عرض بمجاعة يقوم به ولومن غير المعدن كارت في (٣٦) ا كاله فان كل به النصاب زك الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالا

نصاب) أي لاجل أن يزكى الجميع وان ضم اليه ليزكى الثاني فقط كما صرح به الاصل وبنهم من قوله وضم ثانيا لمالسه لان مالسه شامل للنيل الاول اذا كان باقيا بعد قهر الزمن من ضم الثاني لاول ضم الاول الثاني اه اذ فيه زيادة (قوله بان قهر الزمن) لا عرافته عنهم يتساع ما عارضه للاستراحة فيمن مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساع بأكثر منه كما قاله الحب الطبري وهو مقتضى التعليل شرح حر (قوله في يوم به) أي بذلك المستخرج كأن اشترى عرض التجارة بفضة والله استخره ففضة لا عرفة كأن اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه يراوى (قوله زك الثاني) أي فقط وينفذ حول الشكل من حيث ذه وقوله فلا زك في التسعة عشر أي ما لم يكن مالسه كقيمة النصاب من غير الثاني وقوله كما يجب فيه أي فقط وينفذ حول الشكل من حيث ذه وبعبارة شرح حر وشفقت حول العشرين من وقت تمامها اه (قوله لا يجب في المتعلق كما يجب فيه) أي خلافها (قوله وغيره ما علكه) فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وجبت زكاة التسعة عشر فقط ويستأنف حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله وقت وجوب استخراج زكاة المعدن) عبارة بان يحجر وقت وجوبه وقت حضور النيل في يده وقت الاخراج بعد التخلص والتنقية فلو تابت بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه وجب قسط ما بقي (قوله اعم من تفسيره بالاول) يرادى ادعاء العموم أن الاصل لم يقتصر على الاول بل قال كانه من مالسه بنيل المعدن تأمل (قوله أي من نصاب ذهب اوفضة) أي وان لم يكن مضروبا شرح حر (قوله رواء الشيوخان) أي روى بالخبر الدال على وجوب الخس في الركاك (قوله مصرف الزكاة) وقيل ان الركاك يصرّف لاهل الخس لانه مال جاهل يحصل الظفر به من غير ما يحاف خيل ولا ركاب فكان كافي ومصرف بكسر الراء اسم لعل الصرف وهو الراد هنا بالفتح مصدر اه يراوى (قوله اولى من قوله وجود) لانه لا بد أن يكون مدفونا ابتداء ولواظهره بتحويل يختلف ما لا بد من فانه لا يكون ركاكاً كافي حل بل يكون لقطعة لا حال أنه ملك شخص من ضاع منه ومعه مال به انما يظهر بتحويل والا فيكون ركاكاً اه (قوله جاهل) أي ذنين الجاهلية وهم من قبل الاسلام أي بشت علقه اه حج و يعتبر في كونه ركاكاً أنت لا يعلم أن مالسه بلفظه الدعوة وعائد والافهوفه كما في الجمعوع عن جمع وأقره وقضيه ان ذنين من أدرك الاسلام ولم يلقه الدعوة ركاكاً شرح حر وشمل نعر بها الجاهلية ما اذا فته أحد من قوم موسى وعيسى لتلايل أسخ ذينهم وفي كلام الأذري انه ليس ركاكاً وانما لو رثته ان علموا والافهوفه ما ضاع فلما راجع اه رشيدى (قوله فان وجدته) بناء للفاصل بين ما بعده للفقول ووجهه مظاهر وهو أن حكم الارض من وجوب الزكاة متعلق بين جهل اهلها نقص به بخلاف ما بعده وهو مظاهر فته دره شويرى (قوله زكاة) هذا جواب الشرط ومظاهر أنه في هاتين يملكه وان علم مالسه بدليل الاخلاق هنا وتنصلي فيها بعد سرور وانظر ما للفرق بين الموات والمسجد تأمل (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضا ضاربات الجاهلية شرح حر (قوله اورد بعد مجرد) أي وان اخضع بطائفة محمودة فان نفوه عرض على الواقع وهكذا الى الخ يراوى فان قلت لم أعاد لفظ وجدوه لا كفى السابق وعطف او بموجب على قلت لما خالف حكم

بالاول ومثقالا الثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في المثقال كما يجب في الركاك مالسه تسعة عشر من غير المعدن وخرج بالذهب والفضة غيرهما كذهب ونحاس وياقوت وكل فلا زكاة فيهما بقول ثان غيره ما علكه فيضم اليه نظير ما هو وقت وجوب استخراج زكاة المعدن عقب تخليجه وتنقيته ومؤنه ذلك على الملكة وتعميرى بمالسه اعم من تعميره بالاول (وفى ركاكاً) بمعنى مركز ككتاب يعنى مكتوب (من ذلك) أي من نصاب ذهب اوفضة فأكثر ولو يضم الى مالسه عامر (خس) رواء الشيوخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يستبر المحول لماصر في المعدن (يصرّف) أي الخس (كمنه) أي كونه (مصرف الزكاة) لانه حق واجب للسداد من الارض فأنه الواجبى الفلور والزرور وقسولى كمنه من زبادى (وهو) أي الركاك (ذنين) هو اولى من قوله موجود (جاهل فان وجدته) من هو أهل الزكاة (بعوتاً أو ملكاً أو حيازة كاد) وفي معنى الموات القلاع والقيور الجاهلية (أورد بعد جمعا وشارع اورد) ذنين (ماله) بان وجد عليه ثمن من القرآن واسم ملك من ملوك الاسلام (وعلم مالسه) في الثلاثة (ذله) فيجب رده عليه ذك كرهذا في وجد عليه

الباقي

من قوله موجود (جاهل فان وجدته) من هو أهل الزكاة (بعوتاً أو ملكاً أو حيازة كاد) وفي معنى الموات القلاع والقيور الجاهلية (أورد بعد جمعا وشارع اورد) ذنين (ماله) بان وجد عليه ثمن من القرآن واسم ملك من ملوك الاسلام (وعلم مالسه) في الثلاثة (ذله) فيجب رده عليه ذك كرهذا في وجد عليه

أشاع من زيادى (أوجهل) أى الملك فى الثلاثة (فلقطة) بقرع الواجسته ثم له أن يملكه أن لم يظهر ماله (كا) يكون
ثمنه الجاهلية والاسلام وأما
لقطة (أوجهل حال الدين) أى لم يره جاهل أو اسلامى كان بأن مما يضرب (٢٧)

السابق كان كالمتفل فأعاد ما ذكر إشارة لذلك فان قلت ما يبدع موافقه فى الحكم فهلا عطفه على
بدون اعادته قلت هو بيان فى الحقيقة وان واقعه فى الحكم لان الاول من افراد الجاهلى وهذا اسلامى
شورى (قوله وأشاع) أى وأطربى فانذر برماوى (قوله فى الثلاثة) وجهه فى المسجد والشارع
ان اليد عليه للمسلمين وقد جعل ماله لان الظاهر ان ماله أى ماله لا يحل بغيره بل بغير بدل
فهو شرح مر (قوله وأوجد ماله شخص) أى ولو باقضاء الامام أو موقوف بغيره وان وجد فى ذلك
جزء فى دار الحرب بغير حكم لا أن دخل دارهم بأمانهم فبغيره على ماله وجوباً وان أخذ قهراً
فهو غنيمة برماوى (قوله ان ادعاء) أوسكت كافى الشورى وضغوة عبارة عن ش قوله ان ادعاء
أى فلا يأتى الكوت مر وهو المتمد (قوله بلايين) ماله بغيره واجد له والا فلا بد من الجين
شورى مر (قوله وان لم يبدع) بل ولو نفاه حل جزئى خلافاً لبرقى الذى والى ما قاله الحلى والى الجين
بغير دليل الشارح بقوله لا لأصحاب الخ قال الشيخ قوله وان نفاه فيه نظر والوجه خلافه اذ ليس
وجوده عند الاحياء ضعيفاً وحيث نفاه هو أو وارثه حفظ فان أيس من ماله فليت المال
شورى وقال ع ش على مر الاقرب كلام لا يادى واعتمده شيخنا ح ف عبارة سم قوله وان لم
بغيره ماله فليشرط فلا يقبل المحي ان يبدع ماله فى المحي أن لا ينفيه مر (قوله لم يزل ملكه عنه) أى
ينفخ خسه الذى لم يعمد ماله كذا بقاءه للسنتين للماشية ابن حجر ومر أى تركه بقية السنين
ز كذا فى التنوير ربع العشر بخلاف المعدن لا تركه الامرة واحدة لا احتمال انه ثبت فى هذا العام فقط
والى كذا يأتى فيه هذا لا احتمال لانه مدفون شيخنا (قوله وأياه بعضهم) قضيتاه لاحق له وبدل على
أن المحي نفاه لا يشر ولا نظر لعدا ادعاء شورى وقد يفرق بين المحي ووارثه فلا دلالة فيه على أن الذى
يبيع كونه المحي (قوله ما ذكر) أى ان لم يلقى الملك منه وهكذا الى المحي وظاهر أن هذا اذا لم
يكن وارث المحي والا فيكون له وان نفاه على ما قاله حل وغيره فى المحي (قوله تصدق) أى صرفه
المصارف الشرعية شورى فلا يشك فى قول المجموع فان أيس من ماله كان لبيت المال كذا
الاموال المتألفة (قوله وأمن هو فى يده) ظاهر التخيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جائزاً بصرفه
هو لم يستحقه لم يكن بعيداً يمكن أن أوفى كلامه للتويع أى يصرفه من هو فى يده ان كان الامام
جائزاً فتدبر ذلك بعبارة قل فله صرفه فى وجوه الصدقة عن ماله كوشاب على ذلك خصوصاً ان علم
لادنه لان الامام يتصميم لطلعه انتهى قال بعضهم يجوز لواجده أن يؤمن منه نفسه ومن تزمه موته
حيث كان ممن يستحق فى بيت المال (قوله وأدافته) انظر موقعه وهل ذكره متعين والاخلاق به
مفترى شورى وقال بعضهم انه ليس بقيد (قوله حلف ذاليد) أى وهو المشتري أو المكتري أو
للتعير بدليل قول الشارح ولو وقع التنازع الخ (قوله من للمدينين) أى فى كل صورة من الثلاث
فهو شى لا محذور شيخنا (قوله فيصنع الخ) أشار الى أن قوله ان ممكن قد لفتنا القدر (قوله
ماله) أى لئلا كور من المشتري أو المكتري أو للتعير وكذا الضمير فى يده وقوله حصول الكثر فى
بدى أى سلم أو وضع بدله على يده متأخره فتفسد بدال ماله (قوله والوجب فيما ماله بمعاوضة الخ)
يؤخذ عن القلى مستنداً لول أن ذلك بمعاوضة الثانى أن يكون بنية التجارة الثالث أن لا يكون

لكون مثل ذلك لا يمكن دفنه فى مدة يدم بصدق ولو وقع التنازع بعد موته للمالك البائع أو المكتري أو للمعير فان قال كل منهم دفنته
بصدقه والمالك الذى صدق قيمته ان أمكن ذلك وان قال دفنته قبل خروجه من يدى صدق المشتري أو المكتري أو المتعير على الأصح لان
للمالك حصول الكثر فى يده فبغيره تنسخ البدل السابقة (و) الواجب (فيما ماله بمعاوضة) مقرونة

القنية الرابع الحول الخامس أن يبلغ نصاباً آخر الحول السادس أن لا ينقض بما يقوم به وهو دون نصاب قرره شيخنا ح (قوله بنية التجارة) أي واقعة ولو في مجلس العقد إذا اشترى عرضاً للتجارة لا بد من فيها وهكذا إلى أن يفرغ رأس مال التجارة وإتمام الحول من أول الشراء وقوله وإن لم يجدوها في كل تصرف أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لا نصاب حكم التجارة عليه حل وبني أن لا تنقضي مقارنتها بل يجب العقد بل يكتفي بوجودها قبل الفراغ منه وإن وجد لا يصح لفظ الآخر وظاهر كلامهم أنه لا يكتفي تأخيرها عن العقد وإن وجدت في مجلس العقد له انجاء أم هم نهرأت وشيخنا فرعن السبكي أن الواقع في المجلس كالأوقع في العقد أطف وزى وعش على مر (قوله واصلدق) كان زوج أمته بعرض نوى به التجارة حال العقد أمالو زوج غير السديد موليت فان كان عجباً فالقيمة منه حال العقد وإن كان غير عجباً فالقيمة منها مقارنته للعقد أولها أو نكحها في البنية ع (قوله واكتفاء) كأن يتأخر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة وفيها إذا استأجر أرضاً ليجوزها بقصد التجارة فحسب حوله ولم يؤجرها بل زكاة التجارة فيقومها بأجرة للتحول ولا يخرج ذلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة عنده وللحال ينقسم إلى عين ومنفعة وما هنا من الثاني وإن أجزأها فإن كانت الأجرة نقداً عينا أو ديناً حالاً أو مؤجلاً باقي في ميسام من أمرك أن تبلغ نصاباً أو عرضاً فإن استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وإش نوى التجارة فيه استمررت زكاة التجارة وهكذا في كل عام إن سحر ومثل شيخنا العزيزي الاكتفاء بما إذا استأجر وكذا مشتملة على أو صاصل وطباق كثيرة بدهام معاملة وصار يؤجر الحواصل والبطاق إلى آخر الحول فيجب جميع الأجرة التي حصلت بزيكها إن بلغت نصاباً أو أكثر (قوله لا كالتجارة) أي لا كارت فلو أن مورثه عن مال تجارة اقتطع حوله ولا ينقله حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الراعي قبل شرط السوم وقيمة المصنف خلافاً لما أفتى به البقيني شرح مر وقوله حتى يتصرف فيه ظاهره أنه لا ينقل الحول إلا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض للمورثة وحصل كاد في الباقي لا ينقل حوله إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فراجع ريشدي (قوله ورد بسبب) أي حيث لم يكن المردود من أموال التجارة والأحكامها باقي ع (قوله ومثله يقال إن الأقالة (قوله لا تنقضي المعاوضة) بل الرد المذكور فسخ لها وإن التلازم بها لا يعد تجارة (قوله فلتأمن متعلقه) فيه تعليل للثبوت بلازمة أو بعينه ومتعلقه بفتح اللام وضم الفاف حل فكأنه قال لا كان الواجب من القيمة لتعاقبها (قوله لقنية) بكسر الفاف وضمة هاء معنى القنية أي نوى حبه لا لتناقصه قال مر في شرحه ما لم ينو القنية وإن نوى استعمالاً محرماً كقطعه الطريق إلى البلد الذي يشجر فيه وكلبه الحرير الذي يشجر فيه (قوله فإن نوى لها اقتطع الخ) أي ولو كذا جدا بحيث تنقضي العادة بأن مثله لا يجسب للاقتضاء به يصدق في دعواه القنية ولولد القرن على خلاف ما دعاه ع (قوله خبرنا كما) أي بقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كنتم قال مجاهد ثلاث في التجارة مر وقضى الاستدلال الآية على الخبر اه ع (قوله ويروى) يقال لا نكح البراز أي للعدة للتجارة ع (قوله وليس فيه) أي في البرز الشامل لصلاح (قوله لا تنكح) أي لا تنكح نية التجارة عند الاقتراض بل لا بد من إقرارها بالتصرف فلو أني بشياً فاصدا به التجارة انعقد حوله من وقت الشراء ع (قوله بشرط حوله) ويظهر أنه الحول بأول متاع يشتري بقصد ما ويني حوله ما يشتري بعده عليه شورى (قوله بأخر) أي

بنية التجارة (إن لم يجدوها في وعبة بلا ثواب واحتساب لا تنقضي المعاوضة (ربع عشر قيمته) إما أنه ربع العشر فسكاً في القذهب واللفظ لا ينفقهما وما أنهن من القيمة فلا تنقله فلا يجوز إخراجها من عين العرض (ما لم ينو لقنية) فان نوى لها اقتطع الحول فيحتاج إلى تجديد النية مقرونة بتصرف والاصل في زكاة التجارة غيرها كما يستأجر بيمينين على شرط الشيخين في الأبل صدقتها وفي البرصدها وفي الغنم صدقتها وفي البرز صدقتها وهو يقال لامة البراز والسلاح وليس فيه زكاة عين صدقته زكاة تجارة وهي قليب المال معاوضة لفرض الربح وكلامهم يشمل ما ملك باقتراض بنية التجارة فتكفي فيها لكن في التثنية أنها لا تنكح لان القرض ليس مقصوده التجارة بل الأرباح وإنما تجوز زكاة التجارة بشرط حوله ونصاب كثيرها (معتبراً أي النصاب (بأخر) أي آخر الحول لا بطريقه ولا بجميعه لان مراعاتها كل وقت لاضطراب الأسعار وانخفاضاً وارتفاعاً واكتفاء

وهو (دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله) أي العرض (من حين شرائه) لتحقق قص النصاب بالتنصيص بخلافه قبله فانه مظنون بأمواله بعرض أو بتدلياقومه آخر الحول كأن بعاه بدراهم والحال يقتضي التقوم بدناير أو بتدلياقومه وهو نصاب خوله باقي وقولي يقوم به آخره من زيادتي (ولو تم) أي حوله مال التجارة (وكتبتة) دون نصاب) بيقبضه بقولي (وليس معه ما يكمل حوله) فان كان معه ما يكمل به فان ملكه من اول الحولز كما آخره كالو كان معه مائة درهم فأتبع بخمسين منها عرضا للتجارة وبقى في ملكه خسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عنده ويجوز كذا الجمع وان ملكه في اثنتائه كالو كان ابتاع بمائة ثم ملك خمسين ز كالجمع اذا تم حول الخمسين (واذا ملك) أي مال التجارة (وبقي) قد نصاب أو دونه في ملكه باقية) كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا

في آخره بطريقه وبجميعه نظرية أي في آخره لافي طرفيه ولا في جميعه برامى وقوله لا بطريقه ولا بجميعه أي همالد وقوله لان الاعتبار بالقيمة الخ لتبديل لقوله ولا بجميعه فقط لاما قبله كما يدل عليه بقية ما عمل به ا ط ف وبعبارة اسلمه مع شرح حر وفي قول بطريقه أي في أول الحول وفي آخره ولا بتبديل بينهما ان تقوم العرض في كل لحظة بشق ويحوج الى ملازمة السوق وصرافية دائمة وفي قول بجميعه كالواشي وعليه ما وقعت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فان كمل بعد ذلك ابتاع الحول من يومئذ وهذا من غير حرج والمتنصيص الاول (قوله فلور مال التجارة) أي جميعه فان يرد بصفة فقط فحول التجارة باقي حرج ونزع قوله فلور على ما قبله غير ظاهر وأوجب بأنه منزع على عتق قدس معتبرا بآخره مادام أي النصاب مظنونا بأن لم ينع عرض التجارة بتقدس قومه وهو دون نصاب ويدل على هذا المقدس قول الشارع بخلافه قبله فانه مظنون اه شيخنا عزري وبعبارة عرض فلور البعش ينقطع الحول لانه لم يتحقق نقص النصاب لا يقال هذا أعني قوله فلور لما يفتي عنه قوله بعد ان لم ينقص بما يقوم به لاننا قول ذلك مفروض في ضم المرجع لاصل في الحول وهذا مفروض في أصل المال اه (قوله وهو دون نصاب) أي ولكن علكه تقدم بنسبه يكمل بها أخذ ما باقي في قوله ولزم الحول وقيسته دون نصاب لان الأن يرق اه ابن حجر والا قرب عدم الفرق كما استره سم عرض (قوله من حين شرائه) أي لامن حين النصوص لان التجارة انما يبتدأ حولها عند اللقب للملازمة وعنده تعتبر الثانية (قوله فانه مظنون) يؤخذ منه أنه لو علم في أثناء الحول أن مال التجارة لا يردى نصابا ابتداء الحول من حيث قدسور اه شيخنا (قوله والحال يقتضي التقوم بدناير) نالكونه اشتراها بآلوكه نصابا بل قدس العرض عى اه (قوله وهو نصاب) أي أو دون نصاب وعنده ما يكمل به نصابا اه برامى (قوله خوله باقى) وكذا يلقى حوله اذا رد بهته الى النقد للذ كور ولو كان البعش الباقي بالرد قليلا جدا كانه رد منها تسعة وتسعين وبقى واحد بالرد كافرره شيخنا (قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة القرض مائة وخمسين كالتى قبله اه رشيدى (قوله واذا ملكه) أشار به الى أن حوله التجارة لا يجب أن يكون من حينها بل قد يكون مبنيا على حوله أو أس ماله كافرره شيخنا قال حر والمراد بمال التجارة هنا خصوص العرض بخلاف مالواشترى نقدا بتقدس فانه ينقطع حوله الذى اشترى به وان كان الشراء للتجارة وقصد به الفرار من الزكاة (قوله بين نقد) بتثنوي أى سواء كان مضروبا بأهم ككبر وسبيكة بخلاف الخلى المباح اذا اشترى به فان الحول من الشراء برامى (قوله كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا) أى أو بعشرين في القيمة ونقدها في المجلس كاذ كراهه انساب ابن حجرى وكان ما قدس في المجلس من خمس ما اشترى به بخلاف ما لو أقمته عن القصة ذهباً وعكسه فانه ينقطع الحول كاذ كراهه انساب عبرة البرامى رشيدى (قوله بى على حوله) أى حوله النقد لاشارك النقد والتجارة في قدر الواجب ونسبه (قوله بأن اشتراه بتقدس في الله الخ) عمله ما يرسنه في المجلس فان عينه فهو كسراه بعينه شوى (قوله وان قدس) أى قدس الذى في ملكه فى الفخ كاطل عليه عبارة ابن حجر صورته كأن اشترى أمتعة للتجارة بعشرين مثقالا في ذمت والحال أن عنده عشرين مثقالا لاهسته أشهر مثلاً فدفعها عن الذى في ذمته بمسافرة المجلس فلا يبنى حول الأمتعة على السنة أشهر بل يستأخذ حوطا من حين ملكه وفى المصباح ونقدت الريال الدراهم معنى أعطيت الباهة ابتدئى للمعمولين ونقدته اليه على الزيادة أيضا فانتقدتها أى قبضا وباه (١) ضرب (قوله أو بعرض قبضة) كالتاب والمجلس المباح كاتى شرح حر واحترز به عن عرض التجارة فانه أو بين عشرة وبنى ملكه عشر فأخرى (بى على حوله) أى حوله النقد (والا) بأن اشتراه بتقدس القن أو بعرض قبضة (١) الصواب نصر

بني عليها رملوى (قوله) ولواثة (قوله) الغاية ليرد على من قال بقبه على حوله وعبرته أنه مع شرح مر
وقيل إن ملكه بتمسك بتمسك بني على حوله لأنه مال يجب الزكاة في عينه وهو سول فاعتبر الصحيح المبح
لاختلاف الزكائين فقولوا متعلقا انتهى (قوله) وفارقت الأولى (قوله) ما عابدا لا لكن هذا الفرق
لا يظهر بينا وبين مالواثراء في التمسك وتقد في المجلس كإقراره شيئا بعبرة عيش على مر قوله
لما لا يشترط بتقد في التمسك وقد أدى بعفارة المجلس انتهى سم على حج قلنا من شرح الارتداد
وإن فاهه التعليل بقوله لأضره إلى هذه الجهة لم يمتنع لكن لما كان المجلس من حرم العقد زل الوانع
فيه كإقراره في العقد فكان عين فيه (قوله) بأن الفقد لا يمتنع صرفه للشراء أى قاله من قد يجد
ملكه حقيقة وظاهرا وقوله بخلافه في ذلك أى يمتنع صرفه لوقوع الشرأ بعينه فكأنه يدل عن
التقد فكأن التقدياق يحل حوله بخلاف ما إذا دفعه عما في التمسك فلهما كان غير واجب الدفع
عنه لم يمتنع حوله السابق لزوال الملك عنه من غير مقابل فإن المدفوع عن العين الذى في التمسك ليس
في مقابل البيع بل هو تموض عما في التمسك والمبيع مقابل لما في التمسك لاهذا المدفوع عنه بضمومه
كإقراره شيئا (قوله) وبشرع لاصل) أى قاس على النتائج مع الامهات وللمسح الحافظة على حوله
كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً شرح صحيح وسواء حصل الربح بزيادة في
نفس العرض كمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زك الفقيه لأنما به
فقط لأنه فوت الزيادة باختياره فضمها ويصدق في قدرافوته أو بأكثرها في زكاة الزائد وجهان
وجههما الوجوب اه شرح مر (قوله) ولومن عين العرض) الغاية ليرد (قوله) أن لم ينض بما
يقوم به) بأن لم ينض أصلا وهو الصورة الأولى التي هي الشارح لان المراد بالبيع البيع بدارم
أودنا بمر أو نض بغير ما يقوم به هي الصورة الثانية في الشارح فخطق في المتن شامل لصورتين فبما
الربح لاصل ومنه صورة واحدة وهي قول الشارح أما إذا نض الخ وكان الأولى أن يقول بأن
لم ينض أصلا كأن اشترى الخ أو نض الخ فقرر شيئا (قوله) أما إذا نض الخ) توجيه ذلك أنه إذا نض
من الجنس فقد يرجع رأس المال إلى أصله فبما يرجع مستغلا إذا لم ينض أو نض من غير الجنس
فلم يرجع رأس المال إلى أصله فلا يصير الخ مستغلا لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطا تاما
بالتبوع شوري (قوله) دراهم أودنا بمر) بدل من ناضا بدل كل من كل في المختار ما به أهل الحجة
يسمون الدرهم والدنا بمر النض والنض إذا تحول عينتا بعد أن كان متاعا ويقال خذ ما نضك من
دين أى ما تبسر (قوله) وأمسك إلى آخر الحول) ليس بقيد كإيماء من قوله بعد واشترى بها عرضا
يساوى الخ (قوله) وإذا لمسك بتمسك الخ) والحاصل أنه إن ملكه بتقد وتارة بتقد من تارة بتقد وعرض
وتارة بغير تقد أصلا (قوله) بتقد) ولو غير مشروط فانه يقوم من جنه كأي مر وقوله ولو ذنت أى
ذمة المشتري بأن أنشأ التزامه وقت الشراء وكذا لو ملكه بتقد في ذمة البايع بأن كان دينا على
فاستعوض عن عرض بمجاعة كأي شرح مر والغاية ليرد (قوله) أودون نصاب) هذا من مدخل
الغاية وهي بالنسبة إلى الرد أى ولو أطل السلطان ذلك النقود أن ملكه بزمانين من
النقدين قوم أحدهما بالآخر يوم الملك فإن كانت قيمة المائتي درهم عشرين ديناراً قوم بها خمسين
أو عشرة قوم تلك الدرهم وثلاثا بدينارين وكذا لو كان أحدهما أوكلاهما دون النصاب يرد أى قال
الاستاذ ويذيق التاجر أن يبادر إلى تقويمه بالبدلين ويختبر واحد كجرأ السيد لا يجوز تصرفه فل
ذلك أن قد حصل قص فلا يدرى ما يخرج به قبل (قوله) ونكاح خلع) هلا اعتبر بهر المثل فإن كان

ولواثة أو يتقدون تعابوليس بين النقد بأن النقد لا يمتنع صرفه للشرأ فيها بخلافه في نكاح والتقييد بالعين مع قولى أودونه وفي ملكه بقبه من زياتى (ويضم ريج) حاصل في أثناء الحول ولو من عين العرض كوله ونحو (الاصل في الحول أن لم ينض) بكسر النون بقيد زونه بقولى (بما يقوم به) الآتى بيانه فلا واشترى عرضا بما تسمى درهم فصار قيمته في الحول ولو قبل آخر لحظة ثلثا أو نض فيها وهي عما يقوم به زكها آخره أما إذا نض أى صار ناضا دراهم أودنا بمر بما يقوم به وأمسك إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يركب الأصل بحوله ويفرد الربح بحوله كأن اشترى عرضا بما تسمى درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثة وأمسك إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوى ثلثا ثم آخر الحول فيخرج زكها مائتين فإذا مضت ستة أشهر زك المائتين (وإذا ملكه) أى مال التجارة (بتقد) ولو في ذمة أو غير نقد البلد الطالب أودون نصاب (قوم به) لأنه اصل ما يبدى وأقرب إليه من نقد البلد فالبيع ب نصاب لم يجب الزكاة وإن بلغ بغيره (أو) ملكه (بغيره) أى بغير نقد كعرض ونكاح خلع (فيغالب) دها

اعتبر أقرب بلاد إليه وقول أو

بغيره أو عن قوله برخص

(أو) ملكه (بها) أي

بتقديره وغيره (قوم) مقابل

التقديره (والباقي بالغالب)

من تقدير البلد (فان غلب

تقديران) على التساوي

(وبلغ) أي مال التجارة

(بما بدأ أحدهما) دون الآخر

(توزم) ما لها في الثانية وما

قابل غير النقد في الثالثة

(به) لتحقق تمام النصاب

بأحد التدينين وهذا ما عرفت

ما مر من أنه لا زكاة في ما لم

النصاب في ميزان دون آخر

أو بتقديره بقرمه (أو) بلغ

(بها) أي بكل منهما

(غير) الملك كأي شئ

الجبران ودرامه وهذا ما

صححه في أصل الروضة وتقل

الرافعي تصحيحه عن

العراقيين والرويات وبه

التنزي كأي في المصنفات

وناقض في المنهاج كماله

فصح أنه يمين الانفع

للمستعدين ونقل الرافعي

تصححه عن مقتضى إيراد

الامام واليعقوب وقول فان

غلب تقديران إلى آخره من

زيادة في الثالثة (ونجب

ظرة وتبين تجارة مع

زكاتها) لا اختلاف بينهما

(ولو كان) أي مال التجارة

(بما عجب الزكاة في عينه)

كساعة ودر (وكل) بثلاث

العم (نصاب إحدى الزكيتين)

ذهاقويه وأضفة قوم بها أو يجب بأن مهر للثلث اذ جازع إليه إنما يكون بتقدير البلد كقمة الثلثات وان
 اقتضاه سعي في المقدر غير التقديران كانت النسبة محبة وجب للمساواة فخر المثل من نقد
 البلد عن (قوله تقدير البلد) أي ببلد ولان الحول أخذ من قوله فالحال الحول الخ كقوله الماوردى
 وهو الأصح أي البلد الذي كان فيها المال وقت حوله الحول كأي شرح مدر وقال الشورى قوله نقد
 البلد أي بالخراج (قوله الباقي) وهو ما قبله غير النقد ويعرف بمقابلته بتقويمه وقت الشراء
 وجمع قيمته مع النقد ولجه من أجله فلان اشتراه بعشرة دراهم وثواب قيمته خمسة فمقابلته ثلث مال
 التجارة فيقوم بغالب تقدير البلد واختلاف جنس التقديرين يقوم بهما يكمل أحدهما بالآخر ولا
 يجبر كأما يبلغ نصابا منهما أو أحدهما تأمل قل على التحرير قال سم على البهجة فلو جعلت
 النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ولو لم أن أحدهما أو أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يمين في برادة
 ذته أن يفرض أن لا أكثر من كل منهما والأقرب أنه يخرج التيقن ويؤكد المشكوك فيه وهل له
 التأخير إلى التذكر أن يرى قال ع لاي بعد أن لذلك بل يكفي غلبة الظن انتهى (قوله فان غلب
 تهما) هذا مرجع لثنتين قبله (قوله وبلغ نصابا) أي في جميع الموازين وهذا الذبح ما روى على
 الله كافر شيخنا (قوله في الثانية) وهي ما لو ملكه بغيره والثالثة وهي ما لو ملكه بهما (قوله
 لتحقق تمام النصاب) استشكل من وجهين الأول على ما لو بلغ النصاب يميزان دون آخر الثاني أن
 التحقق ممنوع لان التوحيص تحمين وقد يصيب وقد يغيب وأوجب بأن الوزن شئ واحد فاذل يبلغ
 أحدهما لم يتحقق ذلك والتقديران مختلفان فاذل يبلغ أحدهما لا مانع أن يبلغ بالآخر ونظير الوزن
 التوحيص فان اختلفت في اثنين فلا زكاة اه شورى (قوله أو بتقديره بقرمه) هذه قدمت
 قرباني قوله فلو بلغ نصابا لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وهو معطوف على قوله في ميزان (قوله وبه
 التنوي) الظاهر أن قوله وبه التنوي أظهر من قوله وعليه التنوي كما يشع في بعض عبارات
 جد (قوله كأي في المهمات) هو الممتدو يفرق بين هذا وبين اجتماع الحقائق ونبات اللبون حيث
 يضمن الانفع للمستعدين بأن تعلق الزكاة بالصين أشد من تعلقها بالقيمة فيجب التوحيص بالانفع كما
 لا يجب على المالك الشراء بالانفع فيقوم به عند آخر الحول شرح مدر شورى (قوله ونجب نظرة)
 وتبين تجارة مع زكاة لو كان في مال التجارة جارية بائنا لملك وموذا قبل الحول وبعده وان قلنا
 تعلق الزكاة بتعلق شركة بشكل بما يأتي في القراض من أنه يحرم على كل من المالك والمعامل وطه
 لربة القراض سواء كان في المال ع أم لا والفرق أن التعلق هناك بنفس العين وان قدر المالك
 على استقله بنوعه يضمنه بخلاف مال التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق بالرقبة وان قلنا
 تعلق شركة مدر شورى (قوله لا اختلاف بينهما) وهو المال والبدن في بتدخلا كالقيمة
 والظرف والصيد كذا قاله ابن حجر وفيه نظر تأمل شورى وجهه النظر أن البدن ليس مبيلا زكاة
 الظرف وبما سبب ادراك جزء من زمان وجزء من سؤال وسبب زكاة التجارة الملك بالمعاوضة
 بنية التجارة كما قرر شيخنا وعبارة شرح مدر لانها بجان بسببين مختلفين فلا يسد احلاخلان
 كالقيمة والسكافة في البدن المتقوت والقيمة والحزام في الصيد المملوك اذا قلعه الحرم فان عليه القيمة
 للملك ومنه لما كين الحرم (قوله ولو كان) أي مال التجارة أي كاهه أموالا كان بضمه تجب الزكاة
 في عينه وبعضه ليس كذلك فسيأتي في قول الشارح فلو كان مع ما فيه زكاة عين الخ كافر مدر شيخنا

(٦ - (يعبري) - ثاني)

ولكن تأمل فأن قبضتها نصاب (وبسب) زكاتها كل نصابه (أو) كل (صاحبها زكاة العين) تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لقولها
 من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كاهه عين مثلا يبلغ قبضتها نصابا آخر الحول وتسع

التجارة فعلم الله بالتجمع الزكائن واختلف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مالاً زكاة في عينه كان اشترى شجر التجارة فبدل قبل حوله سلاح غيره وبيع مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عنه تمام حوله وقولي بما يجب الزكاة في عينه انهم من قوله سائمة (فلوسحق حول زكاة الشجرة) حول زكاة العين كان اشترى بها بسنة أشهر لصاحب سائمة أو اشترى به مملوكة للتجارة ثم أسلمها بمدة أشهر (زكاة) أي التجارة أي المالك العام حولها وتلا يطبل بعض حولها (وافتح من تمام حولها زكاة العين أبداً) فتجب في بقية الاحوال (زكاة مال قراض على ماله) وان ظهر فيه ربح لانه ملكه اذ العامل انما يملك حصه بالنقص لا بالظهور كما ان العامل في الجاهل الما يستحق الجعل بفرغه من العمل (فان أخرجه) من غيره فذلك (أو منه) حيث من الربح كالنوع التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيل وغيره

(باب زكاة البئر)

درس الاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر

(قوله لا افتاق علياً) أي لأنها وجبت بالنس والاجماع وهذا يكفر باسحابها ولان زكاة العين تمنى بالرقبة وذلك القيمة تقدم ما ينطبق بالرقبة كالرهون اذا جرى شرح مر (قوله بخلاف زكاة التجارة) فالقديم أنها لا تجب وكذا قول عند المالكية ولهذا لا يكفر باسحابها كما قاله زى شيخنا (قوله لا يتجمع الزكائن) أي من جهة واحدة والا فتدب يتبعان من جهتين مختلفين كما في كافي قريباً كقديم من وجوب فطرة رفيق التجارة مع زكاتها اه ا ط ف (قوله فلو كان مع ما فيه الم) هو قديم قوله ولو كان مما يجب الزكاة في عينه لم يراى وهو تنقيده لقوله فزكاة العين بما لا يمكن مع ما فيه زكاة العين مالاً زكاة في عينه (قوله فبدل قبل حوله سلاح غيره) هذا في زكاة العين وخرج به ما لا يبعد صلاح ما ذكر قبل الحول فيجب في آخر الحول ان يقوم الشجر والثمر ويخرج زكاة القيمة فان بدا صلاح الثمر بعد استخراج الزكاة ولو بمدة قليلة وجبت زكاة ايها وهذا مما لا يتجمع فيزكائين ولا ينافيه قول الشارع قبل وقدم الم الماهتم من ان معناه لا يتبعان من جهة واحدة والافتاق هنا من جهتين مختلفتين أعني زكاة التجارة وزكاة العين كما اشار اليه سم فمما اختلف الوقت والمهية نزل منزلة ما كان كقائه على مر (قوله مع تقديم زكاة العين عن الثمر) أي ان يطلع انساباً لا يدخل في الثوب مع الشجر حيث قد ان يطلع فما يدخل في الثوب مع شجره واج على التحريم (قوله عن الثمر) ثم ان نوبه التجارة أيضاً ابتدئ حوله لها من وقت الجذا ثم عند تمام حوله يضم للشجر في الثوب لاني الحول لا يختلف في ابتداءه قل على التحريم وقوله في الثوب أي ولو كان الحر وحده لا يراى فما يقيم للشجر في الثوب ليعرف قدر ما يخصه من الزكاة تأمل (قوله) سبق حول التجارة الم) تنبيه لقوله أو ضام ما فزكاة العين أي ما ييسر حول التجارة لكن التنبيه بالنظر العام الاول فقط تأمل (قوله ولا يطل بعض حولها) اثباتاً لروايتها في عدم الزكاة لتمام حولها لله وهو فاسد اذهي معنى عندنا صواب حذف الواو في الشفعة ولعلها زائدة من النسخة رشيدى (قوله وافتح حول الم) أي وما مضى من السوم بقية الحول الاول غير معتبر جى أي حول السوم لا يدخل الا بعد تمام حول التجارة حل (قوله على ماله) أي هو للطلب بهار حده أعم من أن يخرجها من مال القراض أو غيره بدليل كلامه بعد نفيس المراد بكونها عليه أنها لا تجب عليها اذا أخرجهامنه كافي شرح مر (قوله فان أخرجهام من غيره فذلك) ولا رجوعه على العامل (قوله حسب من الربح) أي عليها كما قاله العناني لأنها منزلة الخسران وقال قل قوله حسب من الربح ان لم يصرح بالتوزيع وعلى العمل به

(باب زكاة القطر)

هي من اضافة الكسبي الى أحد سببه وسكمتها جبر نقص الصوم كما يجبر سجود السهو نقصان الصلاة وفرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد بيومين ح ف وهذا الباب يشمل على خمسة أطراف وقت لوجوب وقت الادامى جوازوه وهو رمضان وصفة المؤدى عنه وقد يخرج ونسبه والاضافة بمعنى اللزم وبني سادس وهو صفة المؤدى بها خمسة أوقات وقت جواز وقت وجوب وقت فضيلة وقت كراهة وقت حرمه فوق الجواز اول الشهر والوجوب اذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج الى صلاة العيد والكراهة تأخيرها عن صلاته اللزمن انتظاره بآد أو حرمه الحرمه تأخيرها عن يوم العيد اه ا ط ف (قوله الاصل في وجوبها) قدم الدليل على عدمها اشارة الى أن وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه وأما ما يجب به في عدمه فتذكره المصنف بقوله يجب بأول المثلح على عى ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبها لانه غلط

صرح كافي الروضة لكن صرح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافاً لغير ابن الليثان ويحجب عنه بأنه شاذ
منكر فلا يتخرج به الإجماع أو يرد الإجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه لا أكثر ويؤيده
قول ابن كنج لا يتكرر إحداها وزكاة الفطر طهرة للبين ويؤيده الخبر الصحيح أنها طهرة للامان من
الغفوة والفتنة والخبر الحسن الغريب صوم رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر
والظاهر أن ذلك كتابة عن توفيق ترتب توبه العظم على إخراجها بالنسبة للقدار عليها المخاطب بها
عن قه فلا يتاني حصول أصل التوب وبزكاة الفطر توفيق التوب على إخراجها بكونه طاهر
لحديث التوفيق على إخراجها ويوجبها على الصبر ونحوه إنما هو بطريق التبع على أنه لا يبعد
أن فيه تطهيراً أياً كان لا يعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور إذ المأمور بصدقة الفطرة لا تقتصر منه ذكره
بأن فؤاد الله سبحانه وتعالى للجواب إليه وقوله على الناس أي ولو كفاراً إذ هذا هو المخرج بكسر
الراء وهو عام مخصوص بالموثر وقوله على كل شيء عن إذهابها المخرج عنه فلذلك قيد بقوله من
اللبين ولم يقيد ما قبله بالمعنى فرض على الناس أن يؤدوا عن كل شيء وهذا أولى من جملة بدلا
لما لم عليه من الفطور والألف يندرج بها على الكفار (قوله صاعاً من تمر) يجوز أن يكون بدلا
أولاً دائماً اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كانا ويؤدون في زمنه إذ ذاك (قوله على كل
شأن) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر • إذا رضى عليّ بنو قشير • أي عني ويؤيده
قوله ﷺ ليس على المسلم عبدة ولا فرض صدقة إلا صدقة الفطر أبصرت صدقة الفطر عليه
له وعدم تأويل على أولي الدين بأنها واجب أو لا المخرج عنه وإن جعلها عنه غيره مخرج على شرح
فروض (قوله ونسباً إلى سعيد) أخرجه عن الأول مع عمومته لغيره لأنه ليس لصاعلي الجواب
ولأن الأصل في العام تأخره عن الخاص لثبته الفاشية (قوله كما تخرج) أي وذلك بمنزلة أمره
ﷺ فيستدل به للجواب ع (قوله إذ كان فينا) أي وقت كان فينا (قوله من طعام)
أي بلان الطعام هو البر في عرف أهل الحجاز أه يرمي (قوله أو صاعاً من أقط) اعترض بأن
الأقط موزون لا سكيل وأجيب بأن الحديث محمول على ما دلجبه الأقط وصار قطعاً صاعاً كالخمس مثلاً
فإنه حديثه سكيل كقوله حرف (قوله وأخر ما قبله) هذا بيان لأقل ما يتحقق به السبب الأول والا
نسائي في باب نجعل الزكاة من السبب الأول رمضان المصدق بكمه ببعضه ع وشي في المتن الجزء
الاخير لأن الجواب يتحقق به وقسم الشارح الجزء الأول نظراً للترتيب الجارى (قوله لاضانها
الى الفطر) دليل لقول المتن يجب بأول ليلة ولا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بإدراك الجزء
الأول فلا يزال ليس في الخبر بما يقتضي توقف الجواب على إدراك الجزء الاخير من رمضان وأجيب
أي بأن الفطر لا يتلزم بمطهراته وهو رمضان أي في الحديث نص على الجزأين قال ع وشي ومقتضاه
أن من أدى فطرته عبده قبل الفرب شمات المخرج فانتقل إلى ورثه وجوب الأخرج عليهم قال
الأدري وهو المذهب م والقياس استرداد ما أخرجه الموت إن على الفايض أنها زكاة معلية وكونه
موسماً لم يقتصر (قوله على صوم وبعض) هذا بيان للمخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان
كلها كما يأتي في كلامه وقوله بقطه أي بالنظر لنفسه وأما فطرته بموته فتجب بكاملها كالنقطة خلافاً
لما عليه حيث قال يوجب القسط بموته أيضاً وقوله لامهاية أي متواصلة (قوله لمن وجوبها)
لأنها لها ما يجب وقوع جزء من رمضان في توبة الأول وأول جزء من شوال في توبة الثاني فقتنية
ذلك الاشتراك ويعتمد أن يجب على الثاني واعتمد م هنا الاشتراك لأن الأصل أن يكون

في التعريف أو التكميل وهذا قد اختلف أه حجر

بالحر والبعض الريق لان
غير المكاتب لا ملك شيأ
وظهر على سيد كسباني
والمكاتب ملكه ضعيف
فلا فطرة عليه ولا على سيده
عنه فله معه منزلة الاجنبي
(عن مسلم بن عوف) من نفسه
ومن غيره من زوجة
وقريب وريق (حيثن)
أي من وجوبها وان طرأ
مسقط للنفقة وأغنية

(قوله رجعة والمكاتب
ملك الخ) فلا كان في
ملكه بعض عبد باقية
مكاتب لزمه القسط ولا شيء
في بضع الآخر وكيف
تبييض الكتابة مع عدم
مهما البعض لا يهاجمها
جوزت ضرورة الرتبة
الشاعر لتخليص الرتبة
وصورة ذلك أنه أوصى
بكتابة عبده ولم يخرج من
الثالث الا بصفة ونحو الورثة
الباقى أموال كاتب بعينه
الريق اذا كان بائنه حراً
أو أوصى بكتابة بعض عبده
لم يخرج من الثالث الا ذلك
البعض فانها لا تصح على
المتعمد في الثانية خلافاً
للبقيس لأنه تبييض في
الابتداء بخلاف ما قدم
اه بهامش جميع عن
شرح البهجة
(قوا ما للكتابة الفاسدة
فيجب على سيده الخ)

الوجوب بما لا يملكه وانما خص بأحدهما عند وجود الجزأين في نوبة أحدهما لاستقلاله بالتصرف
والسيد في جميع الوقت فاختص به الوجوب لأنه بسبب ذلك كونه المالك وسدده ومثل ذلك ما ذلوع
الجزء الأول في نوبة أحدهما والجزء الثاني مشتركاً بان عدالي الاشتراك وعدم الهامية مع أول سؤال
سم والظاهر أن هذا يجري في الريق المشترك قال الشيرازي في لومات البعض قبل السيد بعد
الوجوب أوثاناً معارضة كسكتاً في الهامية وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط
فيه ونظر الأقارب الثاني لا تخفى فتوجب القسط وشككت في مسقطه وهو الانتقال من سيده إليه
أو عكسه هذا كله ان قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالأقرب المناصفة لانها الحقيقة براموى (قوله
الريق) أي ولو ستوانه وقوله ولا على سيده لكن يستحب لسيد أن يؤدي عنه فطرته براموى
(قوله منزلة الاجنبي) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليق اأمال الكتابة الفاسدة
فيجب على سيده فطرته فيها جزاً وبقية من نفسه نظراً إلى أنه كالمتقل في الجملة براموى (قوله عن
مسلم بن عوف) بيان للخروج عنه وقوله ولا على حويان للخروج والضمير المستتر في بؤنه عاملاً على
الذكور من الحر والبعض والبارز عائد على المسلم فالمنع جرت على غير من هي له فكان عليه البراءة
بأن يقول بؤنه (قوله ومن غيره) لم يزل وغيره كالتقدم في التام لاجل قوله بسد من زوجة الخ
وهل يتاب المؤدى عنه وأولاً فيه نظر والأقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الأنعمية من أن ثواب
الذهبية للضمي ويسقط بضعه الطلب عن أهل البيت ولو أخرج المؤدى عنه أجزاً وسقط الوجوب
عن المؤدى وإيس لزوجة مطالب زوجها باخراج فطرتهما كما في المجموع فان كان غائباً فلها
الاقتراض عليه لنفقتها دون فطرتهما لنضرهما بانقطاع النفقة دون الفطرة ولان الزوج هو الخاطب
باخراجها قال في البحر وكذا الحكم في الأب العاجز كما في شرح مرقه وقوله وليس للزوجة مطالب زوجها
الخ وذلك لانها ان كانت حوالة فالحمل لا يطالب وإن كانت ضماناً فالضامن عنه لا يطالب انتهى وقال
الاستوى ان أراد منع المطالبة بالبداءة فأوال الدفع اليها فسد وإن أراد المطالبة بأصل الدفع عند الاستناع
فمنع لان أقل مراتبها أمرهم وفأوصى عن منكر انهم وأقول ليس الكلام في ذلك ولا بغرض
بهانذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها اذ ثبت له معلق حتى يخرج الزكاة لم يعد له عرش على
مر (قوله من زوجة) ولورجعية أو بالاحكام وأما الناشئة فلا تجب فطرتهما فان النشوز يسقط الفطرة
كما يسقط النفقة وعبارة شرح مرقه أمان لا تجب عليه نفقة زوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرتهما
للمكاتب كآفة فاسدة والارزوجة التي حبل بينها وبين زوجها كان وطئت بشبهة واعتدت لها فتجب
عليه فطرتهما دون نفقتها انتهى وتجب فطرة خادم الزوجة ان كلف عمل كالأولها دون الحر المتأجر
بالدرهم وحدها ومع المؤنة ومنه من عدم بالنفقة المقدرة فان كانت غير مقدرة وجبت فطرته لان
كانت امرأته ومن زوجة بنتي فتجب فطرتهما على ذلك الزوج كما ذكره العلامة طاطي وقوله دون الحر
المتأجر أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يتر وقوعه في مصر وقراه من استنجد شخص من
دوابه مثلاً يعني أنه لا فطرة له كونه مؤجراً اجارة امما صحيحة أو فاسدة بخلاف ما لو استخذه
بالنفقة أو الكسوة غير المقدرة فتجب فطرته تكاد الزوج كما في عرش على مر (قوله ورقيب)
لرأبده الاصل وان علاو الفرع وان سفل حرف (قوله ورقيق) فلو بيع مع الغروب فلا تزك عنه
على أحد ولو وقع الجزأين في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو في خيار أحدهما فملكه وان لم يملك
الملك اه براموى (قوله وان طرأ) أي بعد الوجوب أي فلا يكون انما وقوله مسقط كشوز للزوجة
أبوت لها أو لنحو قريب أو طلاق لها أو عتق أو استعنا قربه اه الحنف (قوله أو غيبة) أي

أو غصب سوا ما كان المخرج

عن غيره مسلم كافر
 وجوب فطرة زوجة
 الكافر عليه من زيادتي
 وصورة أن تسلم تحته
 ويدخل وقت الوجوب
 وهو متخلف فهي واجبة
 عليه غنا لانها يجب ابتداء
 على المؤدى عنه ثم تحملها
 عنه المؤدى وبما قرع
 ان القطرة لا تجب لمن
 حدث بعد الوجوب كولد
 ورقيق لعدم وجود وقت
 الوجوب وان الكافر لا
 تجب عليه فطرة نفسه لقوله
 في الخبر السابق من المسلمين
 ولا لها فطرة والكافر ليس
 من أهلها نعم وجوب فطرة
 المرتد ومن عليه مؤثته
 موقوف على عوده الى
 الاسلام (لا عن حليته أبيه)
 فلا تلزمه فطرته وان
 لزمه يقتضها للزوم الاعفاف
 الآتي في باب ولا ان النفقة
 لازمة للاب مع اعساره
 فيتحملها الولد بخلاف
 الفطرة فتعير بما ذكر

(قوله وقصبتين) أي لانه
 لا يبين ان زكاة القطر
 عليه اخراجها بالبدل العود
 وأما قبله فيحتمل من
 عليه فقيتين زوال ملكه
 من أول الرد فلا يكون
 عليه الاخراج لاصاره
 فالوقوف على هذاتين
 وجوب الاخراج تأمل

للقرب كما قاله الشوري وقال حل وعش أي المال وفيه أنه لا يتباعد ما عن فيه لان محله زكاة المال
 فأشروا يمكن تصويره ما يتباعد المال الذي يزكاه (قوله أو غصب) أي الرقيق والمال وقوله سوا
 كان المخرج عن غيره الخ الأول تقديم هذا عند قوله على حرمه من اذ هذا تمام في المخرج
 والسلام هنا في المخرج عنه (قوله كافر) أي فيخرج وينوي هو المخرج عنه لان زكاة الكافر
 تتميز والنية التي لاصح منه نية البعده كقوله مر (قوله وهو متخلف) لوجوب النفقة عليه
 في مدة التخلف على الاصح ومحل ذلك ما لم يستمر على كفره الى اقتضاء العدة والافقيتين فرقتها من
 حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب ويظهر أن القطرة عليها كافي الشوري (قوله لانها يجب ابتداء
 على المؤدى عنه) أي ولو غير مكلف ولا يندفع في ذلك عدم توجيهه على محله الخطاب اليه اذ هو غير مستقر
 هنا مر أي لانه يقتل عنه أي فعل قولهم غير المكلف لا يخطب أي خطاب استقرروا وأجاب مم
 بأن غير المكلف يخطب خطاب الزام منه لا خطاب تكليف أي فهو مخاطب هنا خطاب شغل الامة
 بدليل وجوب الاخراج عليه اذ لم يخرج من تلزم مؤثته ح ف وشوري (قوله ثم تحملها عنه
 المؤدى) أي طريق الحول لا طريق الضمان ولا يتأتى ذلك جواز اخراج المتحمل عنه بغير إذن
 المتحمل لانه أجاز ذلك نظرًا لكونها مطهرة له قاله شيخنا وينبغي على كونها بطريق الحولة
 لا بطريق الضمان أن الزوج وأعرس وزوجته موسرة فان قلنا بالأول لم يجب عليها وان قلنا بالثاني
 وجبت عليها (قوله وبما قرع) أي وهو ادراك الجزئين (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب)
 يؤخذ من كلامه كقوله أعلو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب لانه جنين عالم به
 انفصله مر وقال سم وبغيره ان مثل البعده المعلقة لانه لم يدرك الجزء الأول اه (قوله وان الكافر
 لا يجب عليه فطرة نفسه) أي اخراجها أي لا يطالب بها ولا يجوز اخراجها فكان المناسب أن يقول
 بالثاني لتقدم في الصلاة كقوله ذلك في زكاة المال حل وعبارة مر والمراد به عدم مطالبة بها في
 الدنيا والاخر وهو معاف عليها الآخرة اه فلو خالف وأخرجها هل يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب
 بأمره وكان متكثرا من محبة اخراجها بأن يأتي بكلمة الاسلام أولا فقيه نظروا الأقرب الأول للغة
 للذكورة ونقل بالدرس عن حجاج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد اخراجها
 عما مضى هل في الكفر قياس ما قدمه الشارح من عدم محبة قتله لما قام من الصلاة في زمن الكفر
 عدم محبة أدائه فلا يقع ما دام فرضا ولا نفلا وقد يقال يقع قطعًا ويرق بينه وبين الصلاة بأن
 الكافر ليس من أهل الصلاة فرضها ولا نفلا فلم يسع ما فعله بعد الاسلام عفا عنه في زمن الكفر
 بخلاف الصلاة فقام من أهلها في زمن الكفر في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه عش على مر
 (قوله نعم وجوب فطرة المرتد) من حر وأورق أو زوجة ومن عليه مؤثته وهو غير مدموق أي
 وجوب الاخراج عليه موقوف بالوجوب فالكافر الاصل يجب عليه ولا يطالب بالاخراج وفادته
 وأما المرتد فيطالب بالاخراج لانه يطالب بالاسلام حل (قوله موقوف) أي وفقيتين لا وقصبتين
 وبجزم الاخراج في هذا الحلقه كما في أول الباب الآتي عش وفي قل على الجلال قوله موقوف
 فان عدل الاسلام تبين بقاها كما يجب عليه ومنه والا فلا وهو لا يمتنع من شيخنا ولو أخرجها حال
 رده ثم لم يبين اجزائها والاثنتين عدم اجزائها والكلام في الزكاة واجبة حال الرد وأما التي وجبت
 قبل الرد فيجب اخراجها مطلقا لانها بين عليه (قوله لا عن حليته أبيه) هذا استثناء مرطد
 فاعده فتمت عمار وهي كل من وجبت نفقة وجبت فطرته ويستثنى من عكسها المكاتب كتانة

فاسد تجب على السيد فطرته دون نفقته كافرره شيخنا **(قوله أع من قوله ولا الإين)** أي
 لشموله للسنودة وشمول الفرع للبشر الإين ع **(قوله قبل صلاة ع)** لو تراض عليه
 الإخراج وصلاة الصديق جماعة فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تقتض حاجته الفقراء
 فيقدم الأول ع **(قوله بأن يخرج قباهما في يومه)** أوجه إلى هذا التأويل إيهام المتن به من
 إخراجها من الترويب مع أنه خلاف السنة وكان القياس من إخراجها من الترويب لأن الأصل في كل
 عبادة من المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه شالفت نظرها نظر الحكمتها وهو الاستثناء بما يوجب
 العبد بالي أطف وألحق التواريزي كشيخه البهوي لـ. لأنه لا يميزه وهو وجهه بأن الفقراء يهينونها
 لغناهم فلا يتأخر أكلهم عن غيرهم كافي ع **(قوله في يومه)** وهو أفضل من إخراجها
 لئلا تكون لوشه ما يبعد الترويب بؤية الحلال اللبلة الماضية فقد سلسل العبد يعضى من الضاد. فهل
 يقال باستحباب تأخير الفطرة أو المبادرة وألا الظاهر الثاني برماوى **(قوله أمر زكاة الفطر)** لا
 فيه لإيجاب الإخراج قبل الصلاة لأن صيغة أمر محتملة للاستحباب كاحتياها لإيجاب وليست
 ظاهرة في أحدهما بخلاف صيغة أعدل فإنها ظاهرة في الوجوب فصار بد صيغة أمر اقتصرنا على
 الاستحباب أى استحباب إخراجها قبل صلاة العيد لأنه الأصل المتفق عليه وإن أيدته مستكرك فيها
 شو يرى **(قوله مع أنه غير مراد)** أى لأنه خلاف الأولى وبعد الصلاة مستكركه حل **(قوله ودرم تأخير)**
 أى الإخراج ويجب القضاء على الفور إن عصى تأخيره بخلاف التأخير ناسيا وليس من الاعتذر
 التأخير نحو قريب حل **(قوله كغنية ماله)** أى في دون مائة الفرضين في مائة
 الفرضين وجوب الزكاة أى زكاة الفطر ورده ع **(قوله في يومه)** أى في يومه وجوب الإخراج لأصل
 الوجوب فراجعهم وقوله أو المستحقين يعني أن يكون المراد أنهم على عمل يحرم زكاة الحل حل
(قوله لأن القصد اغناؤهم الخ) أى لكونه يوم سرور وفن أخرها عنه أم وقضى وجوبها فوراً إن
 أخرها بلا عذر خلافاً للزكشي كالأدعي حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقاً نظراً إلى تعلل الأدعي
 بها وفارقت زكاة المال فإنها وإن أخرت عن وقت التحكك تكون أداء كافي للمجموع بأن هذه
 مؤنة يزين محدود كالعلاء كافي شرح مر **(قوله وإن أيسر بعده)** ولو بلحظة لكن بين
 لهذا أن يسر قبل قوات يوم العيد الإخراج شرح مر من باب نصروهم مختار **(قوله من لم يفعل)**
 بضم الصاد وقتها شرح مر **(قوله عن قوته وقوت ماله)** خلافاً عن قوت ماله أى من نفه غيره
 على وزان ما تقدم ثم رأيت شيخنا مفتي الأنام قال لم يكن بماله إلا خسر كسب لاجل قوله بسعدك
 وعن دينه لأن الفضل عن دين نفسه لادن غيره من المومن وأيضاً لاجل التثنية في قوله وإلّا
 بهما لأن الأفراد إيهاماً وهو عود الضمير على الفرع شو يرى **(قوله يومه وليك)** ظرف لقوله
 وقوت ماله قال ع **(قوله في يومه)** وليس من الناضل ما جرت به العادة من تهمة ما اعتد العليمين
 الكسكك والنقل ونحوهما وجوداً زمانياً من على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فإنه بدوق الترويب
 غير واحد زكاة الفطر وإنما تقتل بذلك لما قبل في كتاب الفتاوى من أن يجب على الزوج تهمة ما بين
 محاله من ذلك زوجته وفي قل على الحلال كالفتوى ما اعتد من نحو سلك كسكك ونقل وغيره ولا
 يتقدم ذلك بيوم وإلا فيقدم ذلك على زكاة **(قوله وما يلبق بهما)** أى به وبعونه وأورد هنا إشكال
 يناهله أنهما مقدمة على الدين حاصله أنهما مقدمة على الدين والدين مقدم على المكن والخادم فيجب
 أن تقدم على عاقلان القدم على القدم مقدم أى وقد قلتم أنهما مقدمان عليها هذا مختلف وأقول يجب
 عنه باختلاف جهة التقدم لأن المراد بتقديمها على الدين أنها تخرج ويؤخر أخرجه إلى القدرة عليه

أعم من قوله ولا الإين
 فطرته زوجة فيه (ولا) عن
 (ربيع) بيت مال ومسجد
 ودين من قوف ولو على
 معين وهذا من زيادى
 (وس) إخراجها قبل صلاة
 (عيد) بأن يخرج قبلها في
 يومه لأنه ^{في} أمر
 بركة الفطر أن تؤدى
 قبل خروج الناس إلى
 الصلاة وتعتبر بذلك
 أولى من قوله ويسر أن لا
 تؤخر عن صلته الصادق
 بإخراجهم الصلاة مع أنه
 غير مراد وتعتبرهم بالصلاة
 جزي على الغالب من فعلها
 أول البار فإن أخرت من
 الأداء أول النهار للوسعة
 على المستحقين وأما تهيبها
 قبل وقت وجوبها فيأتى
 في الباب الآتى (درم
 تأخير) عن يومه أى يوم
 العيد بلا عذر كغنية ماله
 أو المستحقين لأن القصد
 اغناؤهم عن الطلب فيه (ولا
 فطرة على مصر) وقت
 الوجوب وإن أيسر بعده
 وهو من لم يفعل عن قوته
 وقوت ماله يومه وليك
 (د) عن (ما يلبق بهما)

من مسكن ومجلس وخاد
يحتاجها ابتداء وعن دينه
ولو لموجبا وإن رضى
صاحبها بالآخر (ما يخرج به)
في الفطرة بخلاف من فضل
عنه ذلك وخرج باللاق
بهما عما ذكره غيره فلو كان
نفسا يمكن إبداله باللاق
بهما ويخرج التفات لزمه
ذلك كاذ كره الرافعي في
الحج وبالأبداء ما ثبتت
الفطرة في ذمة إنسان فانه
يباع فيها مسكنه وخادمه
لا عليه لأنها حينئذ
تصحق بالبيعون وقولي
ما ياتي بجمع ذكر الملبس
والتفريق بالحاجة في المسكن
وذكر الابتداء والدين من
زيادتي وقد بسطت
الكلام على مسألة الدين
في شرح الروض والمتمد
فيه ما قلنا به بزم النوى
في نكته ونقله عن
الاصحاب والمراد بحاجة
الخدام أن يحتاجه لخدمته
أو خدمته غيره لانه في
أرضه أو ماله ذمة في
المجموع (ولو كان الزوج
معصرا) حوا كان أو عبدا
(لزم سيد) الزوجة (الامة)
فطرتها (المخرج) فلا تزومها
ولا تزومها لا انتفاء بياره
والفرق كمال تسليم الحرة
نفسا بخلاف الامة
(قوله) وفي بيعها مثل ذمة
فارغة فيه أنها لا يباعان
الآن فرضا ابتداء دين عليه وحيث يكون هذا لا يفرغ بالانتقل

والمراد بتقدمه على المسكن والخدام وقوله فيه أنها لا يتركان بأن يباعا فباتق هي بأن نلزم ونخرج
من تهما فلينأمل • والحاصل أن أحد التقديمين بمعنى تأخير أحد الأمرين على الآخر مع بقائه
والتقدم الآخر بمعنى ترك أحد الأمرين بالتقدم على الدين بالمعنى الاول وتقديم الدين عليهما
بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار أحدهما اعتبار الآخر سم ع ش وحاصل الجواب عدم اتحاد الحد
الوسط في قول ورد الاشكال بأن بيعهما في الدين لتفريق ذمة مشغولة اذا الدين ثابت قبل وفي
بيعهما مثل ذمة فارغة فهو كإلزامه بالكسب لوجوبها وهو باطل انحصار سبب الوجوب لا يجب
كما هو معلوم اه (قوله) إن كان مسكنا • بفتح الكاف وكسر الهاء أي ولو متاعا جردا لمدة طويلة ثم الأسرة
إن كان دفنها للزوج أو استأجر بعينها فلا في دينها فهو معسر وإن كانت في ذمة فهي دين عليه وهو
لا يمنع الوجوب على المتمدن للنفقة وإن كانت مستحقة بنية المدة لا يكافئ نقاهة عن ملكه بموض
كل مسكن لا يحتاجها ع ش على حر (قوله) يحتاجها • محذوف ثلاثة وهلا قال يحتاجها أي هو موعونه
وقيل قال راعى الاختصار شورى قال شيخنا لو يكون في محتاج ضمير يشهد بكونه أي يحتاجها كل
متعمونه والمراد أنه يحتاجها مطلقا لا في خصوص اليوم والليلة كالقول بدله لأنه فيه بذلك في القوت
وأطلق فيها بسدة كافي ح ل واحط عليه كلام ع ش على حر (قوله) ابتداء • متعاقب الثاني أي لم
ينقل لكن من حيث ملقه بالمسكن وما بعده واللفظ اتق الفقل في الابتداء أي أول الوجوب أي
بفضل زيادة ما يخرج به عن الدورات وقت الوجوب فيخرج به دوام الوجوب فلا يشترط فيه
جميع ذلك بل بسطه وهو الملبس وأما من حيث ملقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء بل يبق له قوت اليوم
والليل مطلقا وبعبارة حر ويشترط فيها يؤديه في الفطرة كونه فاضلا ابتداء عما يليق الخ (قوله) ومن
دينه • ضيف والمتمدنه لأنه لا يشترط كونها فاضلة عن دينه حر وعش لقوله بعد لا يمنع دين وجوبها
فكلام المصنف هنا يتناقض كلامه بعد إلا أن يخص ما يأتي بركة اللال (قوله) وإن رضى صاحبه
بالتأخير • هذه غاية ثانية في أصل المدعى وهي تناسب الدين الحال أي ولو رضى صاحب الدين
الحال بتأخير قبضه فكان عليه أن يعبر بلولان تغييره بأن يورهم أنها غاية في الغاية وليس كذلك كالا
بأن (قوله) ما يخرج به • فاعل بفضل (قوله) كاذ كره الرافعي • معتمد (قوله) مسكن وخادم • ولو
لا تدين وقوله لا يباع أي باللاق بخلاف غيره فانه تقدم أنه يباع أي في مفهوم قوله ابتداء تفصيل
(قوله) والمراد بحاجة الخادم • قال في المجموع ويقاس بحاجة المسكن شرح حر أي يقال هي أن
يحتاجه مسكنه أو مسكن من تزمه مؤته لالحس دوابه أو سخر تين لها متنافيه ع ش على حر (قوله)
أن يحتاجه لخدمته • أي بالمصلحة وأضعفه شرح حر (قوله) لانه له في أرضه الخ أي أن للمالكة
واللال الذي يحمص من الأرض يباعان لركة فكيف بالخادم الذي يعمل فيه ع ز ي (قوله)
الاحرة • أي لا يزوجها فطرتها لكن يسر لها إذا كانت مومرة لإخراج فطرتها عن نفسها كإني
المجموع خروجا من الخلاف لتظهرها كإني شرح حر قال ع ش هذا كالمحبت كانت موافقة للزوج
فمنعجه فان كانت تخالفه له في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنفية والزوج شافعية وكان مسرا
دينت عليها وإن كان مسرا ورجبت على كل منهما لأن مذهبها يرى الوجوب عليها وفي مذهب الوجوب
عليه فإذا أداها أحدهما كفي وإذا كانت شافعية والزوج حنفيا فلا وجوب على كل منهما مراعاة
لنحبه (قوله) فلا تزومها • مقتضى وجوبها ابتداء على المؤدى عنه وجوبها عليها الآن يقال لما
نعمها عليها بل في الحالة سقط عنها وإن كان مسرا (قوله) والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف
الان • الزوجتان لسيدها أن يسافرا أو يستخدما ولا نه اجتمع فيها شيان لالك والزوجة ولا

ينقض ذلك بما لو سلمها لبيدها ليلوتها وأزوج مورس حجب القطرة على الزوج قولاً واحداً
 لأنها عند السيد غير بائنة عن السيد بل يجعلها الزوج عنه اهـ **(قوله)** لاستخدام السيد ان
 قلت فرض المسئلة في أنه حجب على الزوج فتقبح بأن يستخدمها السيد فتجب حينئذ طهرتها على
 الزوج ان كان مورداً على السيد ان كان مسروراً ما إذا كان السيد يستخدمها فان النفقة والبطرة
 واجبتان عليه سواء كان الزوج مورداً أو مسروراً قول الشارع لاستخدام الحجب يقتضي أنه إذا كان
 السيد يستخدمها لا تجب عليه طهرتها إذا كان الزوج مسروراً أنها مطلقاً فتبطل من قوله
 لا تستخدم المخرج أن السيد أن يستخدمها ولا يمتنع منه زوجها أي ولا يستخدمها بالفعل قرره شيخنا
 رهارة شرح م ر لان لبيدها أن يسافر بها يستخدمها **(قوله)** وقيل بحجب على المرأة هذا مني
 على ان الحمل تحمل ضبان وأما على المعتمد من أنه محتمل حواله فلا يجزى وهو المعتمد كإخراجه شيخنا
(قوله) وتختلف الكفارة هو ظاهر في الاعتقاد لاني لأطعم اهـ أيسر ببعض الاعداد أخرجه وبني
 الباقي في ذلك لكن لا يلزمه ذلك وهما يلزمه **(قوله)** لا يتبين فيه التعليل بين المعنى **(قوله)**
 ولان لها بدلاً أي في الجلة والأفانلة الأخيرة لا بد لها أو خاص بالجمرة قال ع ش والردل
 الافتقار على هذه العلة فان الأولى قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع إلى ان
 يقال تبعت البطرة ولم تبعت الكفارة لأنها لا تتبين اهـ ويجب أن يلاحظ والمعنى وتختلف الكفارة من
 جهة أنه إذا أيسر ببعضها لا يلزمه أنها لا تتبين فلا يكون هناك معاداة اهـ **(قوله)** وجوب ما ينفق
 بها أخرجه عن زوجته مثلاً قال ابن حجر أساء وقد بشر بأنه يقع عندنا وليس مراداً عنها وجوباً
 عليه للزوجة حينئذ فيسترده ويخرج عنه نفسه شوبرى رحمه كاهو فرض المسئلة ان لم يكن مورداً
 بنظر الكل والافهو بخبر بين تقدم زكاة نفسه وزكاة غيره لكن تقدم زكاة نفسه أولى ع ش
(قوله) تصدق عليها أي عنها وقوله فلاهلك أي زوجك **(قوله)** زوجته أي ويجب عليه الأجر
 عن زوجته الرجعية والباين الحامل دون الحامل سم على البهجة وقوله والباين الحامل دون الحامل
 أي لان النفقة واجبة لها دونها اذ وجود الحمل للمقتضى وجوب النفقة يقتضى وجوب النفقة أيضاً
 وقد يفرق بأن النفقة لها مدخل في ضمن الحمل وزيادته ولا كذلك القطرة الا ان يقال على بطلان
 لإيجاب إخراج نفقة الحامل على الغير لو جبت عليها فقد تنحصر ما تحتاج إليه في اليوم الذي يلي يوم النفقة
 ولا تحتاج ما تقتات به في ذلك اليوم فيحصل لها يوم في بدنها فيتمدح لها فأوجبنا القطرة على الغير
 خصوصاً من ذلك قاله ع ش ولا يبعد أن خادم الزوجة يلها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لأنها
 وجبت له بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها كأي سم على حج **(قوله)** لان فتقبحاً أكد أي
 والبطرة تابعة للنفقة **(قوله)** عكس ما في النفقات حيث تقسم فيها الأجر على الأب حل **(قوله)** أي
 أي في هذا الفرق الذي تفرقوا به بين الأب والأم وقوله كلام وهو ان الاسنوى أبطل هذا الفرق بوجه
 الصغرة أنه مقدم على الإبرين هناع كونها أشرف منه فدل ذلك على اعتبار الحاجة في الباين اهـ
 قال م ر رده الولد بأنهم إنما تقدموا الولد الصغير على الإبرين لانه كيمض والده ونفسه مقدم عليها
 اهـ أقول لكن يرد عليه تأخير الولد الكبير عن الإبرين مع أنه بعضه ع ش ويجب بأنه لا ينفصل عن
 كانه غير بعضه ويمكن أن يجاب أيضاً عن الأول بأن النظر للشرف أعني يظهر وجهه عند الحاجة فليس
 كالأسالة فلا يرد ما ذكره م ر اهـ **(قوله)** فولده الكبير أي الذي لا كسبه وهو زمن وأخبرنا فان

ما مر أن الكلام في زوجه
 على زوجها مؤثمة ولو كانت
 ناشرة لزمها نفقة نفسها
 (ومن أيسر ببعض ما
 استواجه مما حفظ على
 الواجب بقدر الامكان
 وتختلف الكفارة لأنها
 لا تتبين ولان لها بدلاً
 بخلاف النظر فيها (أو)
 أيسر ببعض (مجانث
 قسم وجوباً (نفسه)
 غير مسلم أبداً بنفسك
 فتصدق عليها فان فضل شيء
 فلاهلك فان فضل شيء
 فلفظي فرائذك (فزوجته)
 لان فتقبحاً أكد لها
 معاوضة لا تقط بعض
 الزمان **(قوله)** الصغير
 لان فتقبحاً ثابتة بالنس
 والاجماع (فأباه) وان
 علا ولو من قبل الأم (فأبه)
 كذلك عكس ما في النفقات
 لان النفقة للحاجة والأم
 أحوج وأما النفقة للظهور
 والشرف والاب أولى بهذا
 فالمستوفى البعير شرف
 بشره وفيه عكاز
 ذكرته في شرح الروض
(قوله) الكبير

(قوله) رجع الله قدم
 وجوباً (نفسه) الظاهر
 أن منسله في كل ما يأتي
 ما لو أيسر ببيان فأنجز

عن نفسه ثم قد يغيب من يستحق التقديم تأمل **(قوله)** قال ابن حجر (الحج)
 الذي في محتمل وظاهر قوله قدم نفسه وجوب ذلك وباصح الافة

يكن كذلك لم يحب نفقة كإياني في بلهائي فلم يحب نفقته على القاعدة اه شرح مر (قوله ثم
 الرقيق) أي ثم بعد الإلحاق قدم الرقيق أي جسمه وسماه وعبارة حج ثم الأرفاق قال سم بهذا يظهر أن
 الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق أن القرض وجود بعض
 الصعان لا جميعها لكن قد يشكل ذكر الشارح له وجواب بأن المذكور جملة الأرفاق وهذا بعيدا لا
 يحتم فأنمله قال مر و ينفى كما قلناه الشيخ أن يدانهم بأمر أولئك ثم يلبس ثم الملقى عتقه بصفة (قوله)
 فان استوى جماعة في درجة تخير) وهذا فرع هنا كالتفقات ويمكن الفرق بشدة الحاجة إليها فيجوز
 فيها الزراع فكانت القرعة لقطعهم بخلافه قاله الشوري وعبارة شرح مر فان استوى اثنان في
 درجة كابن وزوجته في تخير باستواهما في الوجوب وان تميز بعضهم بفائق لانها لا تظهر وهم مستوون
 فيه بل النقص أوجب اليه وانما لم يوزع بينهما لنقص الفرج عن الواجب حتى كل منهما بلا ضرورة
 بخلاف ما إذا لم يجدوا بعض الواجب (قوله أي فطرة الواحد) بالحاد المعلقة وقيل بالجميع يرمي (قوله)
 رخصة وثمانون درهما) هذا على طريقة النوري في رطل بنداد كذكره الشارح وأما على طريقة
 الإفني في فالصاع ستة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم كما في عبارة مر (قوله لما سرق
 زكاة النابت الخ) لأنك إذا ضربت بمقدار الرطل المذكور في خمسة وثلاث مقدار الصاع بالارطال بلغت
 ما ذكره والضرب مائة وعشرين في خمسة يجعل ستة وثلاثين وثمانية في خمسة باربعين والضرب أربعة
 أسباع في خمسة بعشرين سبعا وأربعين كملين وستة أسباع فضع الأربعين إلى الأربعين واحفظ الستة أسباع
 ثم تضرب المائة والعشرين في ثلث باربعين صحبة والضرب ثمانية وأربعة أسباع في ثلث باربعين تسع
 ثمانية من جنس الأسباع ستة وخمسين سبعا وضم إليها ستة أسباع تبلغ ستين سبعا اضرب بها في
 الثلث بعشرين سبعا لان ضرب الكسري بالكسري يحصل جوله بخلاف في الدخالة على المضروب فيه
 وإضافته المضروب بأن تقول هناك الستين سبعا وذلك عشرون سبعا لان ضرب الكسري بالكسري
 تنقص لا تضرب عكس ضرب الصحيح ضم إليها الستة أسباع المحفوظة يكون المجموع ثلاثة كوامل
 وخسة أسباع فضع الثلاثة للأربعين يكون المجموع خمسة وضم الأربعين إلى الأربعين يكون المجموع
 سبعا وثم ثمانية وخمسة أسباع (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب تقيدها بما من شأنه
 الكيل أما بالكيل أصلا فلا فط والجبن إذا كان قطعاً كبارا فيعياره الوزن لا غير كما في الرابض
 ومن ذلك المين وفيه نظر بل الكيل له دخل فيه كما قلناه في الرابض مر (قوله وانما قدر بالوزن
 استظهار) أي طلب الظهور استيعاب الواجب وانظر مع قوله الآتي وعلى هذا التقدير بالوزن تحرب
 لأن يكون القرض منه حكاية كلام الباري مشهور (قوله وسأني مقداره) لاجتماع هذه الأمانة
 سواء كان أصغير في مقدارها راجعا للصاع أو ولدلناه ذكرنا مقدرا لكل منهما فلا معنى للإضافة على
 ما يأتي وعبارته هناك وللمدانة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم اه (قوله فالصاع
 بالوزن خمسة أرطال وثلاث) وحكمة الصاع أن نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد ثلاثة أيام بعده
 فلما يراه يعمل نحو ثلاثة أرطال من الماء فيجى منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان ابن عجيرو قوله
 نحو ثمانية أرطال أمثال نحو لان المجموع ثمانية وثلاث تحت التارقال سم لك أن تقول هذه
 الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية أصناف ولأنا في صاع الاقعة
 والمين واللين اللهم إلا أن يجب عن الأول بأنه بالنظر لما كان من شأنه التي على الله عليه وسلم والصبر
 الأول من جمع الزكوات وتفرقها وقبضه أن الامام وان جمعها لا يلزمه أن يدفعه لكل فقير صاعا
 وعن الثاني بأنه بالنظر لتأليب الواجب وهو الحب فليست أمثل (قوله وبالكيل المصري قدحان) ويزاد أن

ثم الرقيق لان الحر أشرف
 منه وعلاقته لازمة بخلاف
 الملك فان استوى جماعة
 في درجة تخير (وهي) أي
 فطرة الواحد (صاع وهو
 ستة درهم وخسة
 وثمانون درهما وخسة
 أسباع درهم) لما سرق
 زكاة النابت من ان رطل
 بغداد مائة درهم وثمانية
 وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم والعبرة فيه
 بالكيل وانما قدر بالوزن
 استظهارا كما في نظيره ثم
 مع بيان أنه أربعة أمداد
 وان المد رطل ونسبوا في
 مقداره بالدرهم في التفقات
 فالصاع بالوزن خمسة
 أرطال وثلاث وبالكيل
 المصري قدحان

وقضية اعتبار الوزن مع الكيل له محذور وهو المشهور لكن قال في الروضة انه قد يشكل ضبط الصاع بالإرخال فإنه يختلف قدره وزنا باختلاف الحبوب والصواب ما قاله (٥٠) الدراي من أن الاعتداء على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان قصد

تدانيها بغير الاحتمال اشتباها على تين أو طين ويكي عن الكيل بالقدح أو ربع حنات بكتين
مختصين معتدلين كذا في شرح مردوش وقال (قوله وقضيت) أي قضية صنيغ المثن حيث قدرها
الصاع الذي هو كيل وبالوزن لكن هذه المناقشة من الشارع ليست دائمة لان عاينه أنه لا يتحقق
المثن لانه وقد شرحه فهايسق وين أن تقديرها بالوزن استظهار وهذا في ماني النسخة الصحيحة
وفي نسخ هكذا وقضية اعتبار الوزن مع الكيل انه تعبد اه وهي ظاهرة لا غبار عليها (قوله بالصاع
النبوي) أي الذي أخرج به فزمن النبي ﷺ شرح الرض وعبارته في شرح البهجة والصواب
ما قاله الفارسي أن الاعتداء على الكيل صاع معيار بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي ﷺ
ومن لم يجده لزمه اخراجه قدر يتيقن أنه لا يتنص عنه اه (قوله اه) أي كلام الروضة
(قوله سليم) أي من عيب يتأق صلاحية الاقتيات والادكار كما يسلم من قواعد الباب وسيلع ما
يأتي أن العيب في كل باب معتبر بما ينافي مقصود ذلك الباب كالجزئي بمعبر عنه موسوم ومبطل
الا ان جنس ودعا له صلاحية الادكار والاقتيات وقدم فتمطعته أولونه أو ربحه أو أن كان هو قوت الباه
شرح صحيح وعبارته البرمادي فلو لم يكن قوتهم الاحبال الموس فانه يجزى ويعتبر بلوغه صاعا
ويجزى أيضا قدم قليل القيمة أن لم يتغير لونه أو طعمه أو ربحه اه (قوله على الأشهر) راجع للاثني
ومقابلها تكون التافسع ثلث الحمزة فيه أربع لغات (قوله من لبن) ولولآدي يأتي منه صاع
أفط والبعرة في ذلك بالوزن ان لم يكن كيله والافال كيل كما قاله حل وهل يجزى اللبن المخلوط بله
أولافيه نظرا والاقرب أن يقال ان كان يعمل منه القدر الواجب أجزاء والا فلا يعلم أن ذلك
عمله فيمن كان يثقله عش وعبارته ان تجزى ويجزى لبن بهز بد الصاع منه يعتبر بما يجي منه صاع
أفط لانه الوارد اه ومثله مر قال سم شامل للبن نحو الآدي والارنب وقد يخرج على دخوله الصورة
التادرة في الصوم وفيه خلاف الاصول والاصح منه الدخول ح ف (قوله من قوت محل المؤدى
عنه) ولوغنا بدليل ما يأتي في الآتي والمراد من غالب قوت ما لا يكاد عليه قوله فان كان به أقوت
الغالب فيها خبر (قوله كشم للبيع) أي فانه اعتبر من غالب نقده بله البيع والجامع بينهما أي عين
الزكاة وعن المبيع أن كلاهما واجب في مقابلة شيء لان الفن في مقابلة المبيع والزكاة في مقابلة نظير
البدن شيئا (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي بدفعه لفقراء ذلك محل وان بدعوه
يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي وقت الوجوب أو لأب
ونظروا لاقرب الثاني أخذ بما قالوه فيما لو حلف ليقضي حقه في وقت كذا ووقت تسليمه في ذلك
الوقت على السفر قبل مجي الوقت فانه لا يكلف ذلك عش على مر (قوله فان لم يعرف محل العمل
هذه مفهوم قوله من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناء هذأي فيجب من قوت محل المؤدى
بكرمال وقوله أو يخرج لهما كما أو بمعنى الواو وهو قيد للمشتئين تجسبه لهما بما عاقل انهما قد
لفقرا محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يشوهم كما نقل عن الشيخ عبيد (قوله
آتي) أي لا بدري محلا ولزم في اخراجه الزكاة عنه اشكال من وجهين الاول اخراجه عن غير نوع
والثاني اعطاه لغير أهل محله حل وأجاب الشارع عن الثاني حيث قال أو يخرج لهما كما يعمل أو يبي
الواد في المختار أي العبد يأتي ويأق بكرماله وضما أي هرب وكتب أيضا قوله واستثناء هذأي

أخرج قدرا يتيقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا
فالتقدير بالوزن تقرب اه (وبه) أي الصاع
(قوت سليم) لا معجب
(معتبر) أي ما يجب فيه
العشر أو نصفه (وأفط)
يفتح الحمز فوكر القاف
على الأشهر ابن ياس غير
منزوع ل: بد لغرا في سديد
السابق (ونحوه) أي الألف
من لبن ودين لم يشرع
زبد هاهنا من زيادتي
ولا يجزى لحم ونخيض
ومصل ودين منزوع
الزبد لانتفاء الاقتيات بها
عاده ولا تلغ من أفط عاب
كثرة تلغ جوهرة بخلاف
ظاهر الملح في جزئي لكن
لا يجب للتح فيخرج
قدرا يكون محض الألف
منه صاعا (وبه) الصاع
(من قوت محل المؤدى
عنه) كشم للبيع
ولتشوف النفوس اليه
ويختلف ذلك باختلاف
النواحي فأقوت الخبرين
السابقين للتنويع
للاتخير فلو كان المؤدى
بمحله أترا اعتبر بقوت
محل المؤدى عنه بنا على
الاصح من أن الفطر يجب
أولا عليه ثم يجعلها عنه

لؤدى فان لم يعرف محله كمد آتي فيحتمل كما قاله جماعة
استثناءه أو يخرج فاعرفه من قوت آخر محل عهد وصوله الى الان الاصل انه فيه
استثناه

متساويان فربما يخرج بينهما

وتعيرى بالحل أعسم من

تعيره بالبد (فان كان به)

أى بالحل (أقوات لأغالب

فيها خير) فيها (والأفضل

أعلاها) اختيارا وان كان

فيها غلب تعيرى والعبرة

بغالب قوت السنة لا وقت

الوجوب (وبجزى) قوت

(أعلى عن) قوت (أدنى)

لانه زيد فيه خير لانه

لنقصه عن الحق (والعبرة

في الأعلى والادنى (يزيادة

الاختيارات) لا بالقيمة

(فالب) لكونها تنفع اختيارا

(خير من القم والارز)

والزبيب (والشعير

وذكره من زبادى (دهو

خير من القم والقر) خير

(من الزبيب) لذلك وظاهر

ان الشعير خير من

الارز وان الارز خير من

القم (وله أن يخرج عن

واحد من قوت) واجب

(وعن آخر) من (أعلى

منه) كما يجوز أن يخرج لاحد

جبرائيل شافى ولاخر

عشرين درهما (ولا يفيض

الصاع) بقسدين زدهما

بقولى (من جنتين عن

واحد) وان كان أحدهما

أعلى كما لا يجزى فى

كفارة اليمين أن يسكو

وتخسرو يعلم تخسرو يجوز

وضمان عن الثاني من جنس أعلى منه (ولا أصل أن يخرج

استثناءه من كون الصاع من قوت محل المؤدى عنه لان الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى وهو السيد وبصرف لقرارة محله شيئا ويؤخذ من كلام الزايدى أنه على الاستثناء بحسب أشرف الأقوات اه (قوله) ويخرج للحاكم (أى بشرط أن يكون ما يخرج منه من أعلى الأقوات أو من محل عهد وصوله الى اللحاكم كالتفليس كفى حل وهذا يفيد أن أو قوله) ويخرج للحاكم ليست بمعنى الواو فليس يكون صرف الصاع في الاحتمال الثاني أى قوله أو يخرج فظهر أنه لقرارة ذلك المحل الذى يخرج منه وعلى كونه يمين أو دارا لا مظهر والمظاهر أن كونها يمين الواو أظهر (قوله لا وقت الوجوب) خلافه ليعلم حيث قال العبرة بالغالب وقت الوجوب وأخذ من تعير بعض المحققين بولاه من غالب قوت محل المؤدى عنه وقت الوجوب فوهم ان وقت متعلق بغالب وليس كإتمام بل هو متعلق بمحل قوله محل المؤدى عنه ح (قوله) وبجزى (أعلى) ورسمه بالياهو الواب لانه مما يمال كقائه عش وقارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة بالعين تعين للواسة منها والقطر فظهر تلبد فنظر لما به غشاق وقوامه والأقوات متساوية في هذا العرض وتبين بعضها انما هو رفق فاذا عدل الى الأعلى كان أدنى في غرض هذه الزكاة شرح حر (قوله) لانه زيد فيه خير) أى فأنشبه ما لو دفع بثلثون عن بنت مخاض شرح حر (قوله) والعبرة بزيادة الاختيار) أى بزيادة نعم الاختيار بدليل قوله الآتى لكونه أنفع لكافزوه شيئا (قوله لا بالقيمة) والارز عليه الشريعة أعلى من القم والارز تنافع أنه نقص قيمة منهما أفادهم شيئا (قوله فالخير من التمر) نعم أن الأعلى البراءة فالارز فالقم فالزبيب ويردد النظر في بقية الحبوب كالتمر والحناء والقول والحسن والعتس والماس ويظهر أن التمرة بقسمها في رتبة الشعير وان بقية الحبوب الحناء والماس فالعتس فالقول فالقيمة بعد الارز وان الاقط فالزبيب بعد الحبوب كلها شرح حج ومصادم بالقسم الثاني من التمرة الدخن كفى سم قال ح (قوله) وتبين في الأعلى كترتها الواقع في البيت الشهور على الضماد قولى

بالقمل شيخ ذى رمن حى مثلا ٥ فون ترك زكاة الفطر لوجه

قال سم قوله من رتبة الشعير الوجه تقدم الشعير على التمرة والدخن وتقدم الارز على القم والزبيب خلافا لشارح وتقدم التمرة والدخن على الارز وقضية ككون الدخن قسما من التمرة أنها لا تقدم عليه كالأقسام بعض أنواع البراءة متلا على بعض نعم ان ثبت انها أنفع منه في الاختيارات فينبى تقديمها والقياس التمر بذلك فى أنواع نحو البراءة انما توفى في الاختيار لكن قضية أطالهم خلافه اه بحروقه (قوله لا يفيض الصاع من جنتين إلخ) فلو كانوا يفتانون البراءة المختلط بالشعير فان استويا بخير بينهما فيخرج ما عاين البراءة من الشعير وان غلب أحدهما أخرجه من ذلك الغالب ولا يخرج المختلط لان فينبغى الصاع من جنتين هكذا قاله حل وبعبارة حج ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب اه (قوله لا أصل) أى ويجوز لأصل أن يخرج إلخ أمالوصى أو القم فلا يجوز لذلك كالأقوات عليها فاشترط كون المخرج يستقل بتجليك المخرج عنه لانه اذا استقل بذلك فالتية أول حج وقوله التنى أى الذى لا يجب نفعته وقيل من تلك ما يخرج جزا على ما هو بمعنى الأول

بعض من نوعين ومن جنتين عن اثنين كأن ملك واحد نصفين من عشرين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن حدان نصفين من الواجب وضمان عن الثاني من جنس أعلى منه (ولا أصل أن يخرج

من مال زكاة موليه الفتي) لأنه يستحق بملكه بخلاف غيره موله كولد رشيد وأجنبي لا يجوز إخراجها عنه إلا بإذنه وتعبيره بما ذكر أعظم من تعبيره بقطرة ولده الصغير (ولاشك موسر أن أود وسوسر في رقيق زكراً موسر قدر حسنه) لأن واجبها وقع له في الأصل وغيره من قوت محل أيق كالجموع صر صريح به في الجموع تبعاً لرائد بناء على ما سمر من أن الأصح أنها يجب إنشاء على لؤدي عنه ثم يتحملها عنه لؤدي وتعبيره بالرقيق وبقدر حسنه أعظم من تعبيره بالعبد وصف صاع

دوس

{باب من تلو زكاة المال وما يجب فيه}

عما تصف بوصف كصوب وضال (نظم) زكاة المال (مسألة)

{قوله محل حيث لها ياء} ويجري المماثلة أيضاً على التمسك في أصل اشتراك فراه في الاتفاق عليه فليحما عندئذ وعلى من وقع زكراً الجواب في نوبته عندها شرح الابهة

أما موليه الفقير فيجب على الأصل إخراج زكاته كاتقدم لأنه يجب عليه تقبضه {قوله من ماله} أي الأصل ورجع عليه أن تولى الجموع أو استأذن الحاكم حنف {قوله رشيد} أي لا يجب تقبضه على أصله أما الصغير فكالمعبر فله أن يخرج عنه وله أن يستقل بملكه وأما لو ثبت تقبضه فلا يحتاج إلى إذنه لأنه محتجب بها {قوله الإذنه} فإن لم يأذن لم يجز بما لا يعباده تقبض لنية فلا تسقط عنه المكسبون إذنه كما ذكره م في شرحه قال ع ش يؤخذ من قوله لا يعباده أن لو امتنع أهل الزكاة من دفعها ونظر بها المستحق لا يجوز له أخذها ولا يجزى إذا أخذها {قوله أود وسوسر} أي عمله حيث لا لها ياء بينهما لا يجمعها على الموسر أن وقع زمن الجواب ونوبته وأن وقع في نوبة للمعسر فلا شيء عليه كالعض المعسر م في شرحه وقال قل لا شيء على واحد منهما {قوله لا من واجب} أي واجب كل موسر {قوله لا وقع في الأصل} في شرح الإرشاد الأولى تأويل عبارته بحملها على ما قسمته من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكسب اعتبر قوت بلد لؤدي وحسبته فكلما هنا في رقيق غير مكسب فيجوز تبعض الصاع حينئذ أو قوه بلد لؤدي أي لأن الجواب في هذه الحالة إنما يلاقى لؤدي ابتداء كما صرح به في شرح الرض أيضاً وادعى القطع فيه ويحتمل أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من ملاقة الجواب لتبر المكسب إذا كان لا يستقر الخور إنما هو ملاقة ما يستقر ولا يوجب ما فيه سم على حج وعبارت شرح م وما ذكره الصنف رحمه الله تعالى بحول على ما ذكره في سؤال السيدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وأما بحملها على ما سمر في الأوتون لا لا يجزى في الفطرة كالمعبر والتجز حيث أمكن تنزيل كلام الصنف على تصوير صحيح لا يبعد إلى تقييدهم وقدمناه لأنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه وأولاً كون الأصح اعتبار قوت بلده بل بسقط ما قبل أن ما ذكره مفرغ على أنها يجب على السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح بما كتب من الترحال اه

{باب من تلو زكاة المال وما يجب فيه}

أي باب في شروط من يجب عليه أي وما يقع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها إلى آخر الباب وفيه بالمال لأن زكاة الفطر تجب على الكافر في فريه المسلم ويحوى {قوله عما تصف بوصف} للمورد على قوله وما يجب فيه أن هذا مكرر مع ما سمر لأنه تقدم بيان الأنواع التي يجب فيها أياً بعنه الشارح بقوله عما تصف بوصف أي فالكلام هنا ما يجب فيه من حيث ما يمرضه من الصفات التي تروم منها عدم الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرر وقيل حل وليس للراد بيان الأعيان ما شئتوا وغيرهما لأن ذلك علم من الأبواب السابقة قال شيخنا والأظهر أن يقول من حيث أصله بوصف يتوهم منه عدم الوجوب {قوله نظم مسالحو} هنا شروع في شروط من تلو زكاة المال وهي خست كمنهاصر على الإسلام والخريفون كمنها تلو ما قلناه شروط وصرح بها الراد في قوة ذلك وثيق وجود المالك وتعيين المالك فذكر الأول تلويحاً في مسألة المكاتب وذكر الثاني تلويحاً في مسألة الجنين حيث قال إذا لاقى بوجوده وحياه وذكر الثالث تلويحاً في مسألة النساء بقوله لا تلزم معين والراد مسالحو يعني فلا تجب على الأنبياء وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة فلأمرها زكاة البدن والمال بها زكاة النفس عن الرذائل التي تلتقي بمقامات الانبياء وبذلك ما عليه بينهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها إلا كثر من إخراج زكاة الفطر لأن مقتضى الجمع عند الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كما قاله ع ش على م وقال في شرح العبد

تقوله في الخبر السابق في

زكاة النطع على التي **ع** بخلاف زكاة المال كذا قوله الإجماعي على التحريم والذي ذكره المناوي في شرح الخصائص للسيوطي أن مذهب الثاني كمالك وجوب الزكاة على الأنبياء واعتماد البرمائي عدم وجوبها على الأنبياء ونقل عن الإمام مالك أضاف يكون له قولان **(قوله)** تقوله في الخبر السابق **الح** هذه حكاية الخبر السابق بالمتن ولقظه فابقى خبراً في بكره رضي الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله **ع** على المسلمين رواه البخاري **(قوله)** ولو مكاتباً أي كتابة جميعه أمالك مكاتب كتابة فائدة فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لا يخرج عن ملكه كقوله ع ش على م ر والثانية للرد **(قوله)** لأنه لا يملك شيئاً هذا بالنسبة للرفيق غير للكتاب وقوله أو يملكه ملكه غيره هذا بالنسبة للرفيق للكتاب قلت ويجوز أنه إشارة إلى القولين في ملك الرفيق فالأول بالنسبة للأظهر والثاني لقباله لا يقال هو لا يتعرض للتعنيف لا تقول بأن قريباً في قوله لعدم الملك أو ضعف أنه على التوريع بالنسبة للأرجح ومقابله شورى **(قوله)** أو يملكه ملكاً من ضيقاً فان تميز المكاتب صار ما يده لسيده وابتداء حوله من حيث نوان عتق ابتداء حوله من حين عتقه زى **(قوله)** وتوقف في مرند أي وقصلاً زياً بأنها كأيمل عابده **(قوله)** لزمته في رده أنه أي بأن وجبت حال الردة بأن مال عليه الحول وهو مرند ما إذا وجبت عليه في الإسلام لم يردها فاتها تؤخذها لتبين بقاء ملكه والا فلا **(وتجب في مال محجور)** عليه لشمول الخبر المشار إليه آنفاً لله والمخاطب بالأخراج منه وليه ولا تجب في مال وقف لجنين اذ لا تروق بوجوده وحياته وقولي محجوراً عنهم قوله الصبي والمجنون

(قوله) حيث كان يرى الوجوب فلا ريباً باعتقاد الولي ولا يه غير الولي اه حج **(قوله)** لا يفرمه لها الحكم لم ينظر له عند كون الولي شافياً لوجوبه عليه فيتم عليه الأخراج فيها للخروج من الأثم وان احتمل أن الولي يرفع الأمر لحقني ويقرمه لسكرن الأولى أن يرفع أمره لحاكم شافياً ليلزمه بالأخراج ولا يمكن نفيه اه شيخنا

يجب زكاة النطع على التي **ع** بخلاف زكاة المال كذا قوله الإجماعي على التحريم والذي ذكره المناوي في شرح الخصائص للسيوطي أن مذهب الثاني كمالك وجوب الزكاة على الأنبياء واعتماد البرمائي عدم وجوبها على الأنبياء ونقل عن الإمام مالك أضاف يكون له قولان **(قوله)** تقوله في الخبر السابق **الح** هذه حكاية الخبر السابق بالمتن ولقظه فابقى خبراً في بكره رضي الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله **ع** على المسلمين رواه البخاري **(قوله)** ولو مكاتباً أي كتابة جميعه أمالك مكاتب كتابة فائدة فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لا يخرج عن ملكه كقوله ع ش على م ر والثانية للرد **(قوله)** لأنه لا يملك شيئاً هذا بالنسبة للرفيق غير للكتاب وقوله أو يملكه ملكه غيره هذا بالنسبة للرفيق للكتاب قلت ويجوز أنه إشارة إلى القولين في ملك الرفيق فالأول بالنسبة للأظهر والثاني لقباله لا يقال هو لا يتعرض للتعنيف لا تقول بأن قريباً في قوله لعدم الملك أو ضعف أنه على التوريع بالنسبة للأرجح ومقابله شورى **(قوله)** أو يملكه ملكاً من ضيقاً فان تميز المكاتب صار ما يده لسيده وابتداء حوله من حيث نوان عتق ابتداء حوله من حين عتقه زى **(قوله)** وتوقف في مرند أي وقصلاً زياً بأنها كأيمل عابده **(قوله)** لزمته في رده أنه أي بأن وجبت حال الردة بأن مال عليه الحول وهو مرند ما إذا وجبت عليه في الإسلام لم يردها فاتها تؤخذها لتبين بقاء ملكه والا فلا **(وتجب في مال محجور)** عليه لشمول الخبر المشار إليه آنفاً لله والمخاطب بالأخراج منه وليه ولا تجب في مال وقف لجنين اذ لا تروق بوجوده وحياته وقولي محجوراً عنهم قوله الصبي والمجنون

ثم انفصل فلازكاة وكذا انفصل ميتا لازكاة على الورثة كقوله م ر وعبارته فلما انفصل الجنين ميتا
قال الأسنوي المتجه عدم لزومها بقية الورثة لنصف ملكهم اه قال ع ش قوله للنتجه عدم لزومها
أي في جميع المال الموقوف له الذي كوراة فلا يختص بالجنين لو كان جواردها هو المعتد اه فان تبين
أن لاجل زمت الورثة كان نقل عن زى قال ع ش م ر وقاس ما ذكره في مال انفصل ميتا من أنه
لازكاة على الورثة أنه لازكاة فيه اذ تبين عدم الحمل للتردد بعد موت له المال في عين من انتقل المال
له ولكن نقل عن الزبدي وجوب الزكاة في الوترين أن لاجل حصول الملك للورثة بموت المورث اه
وهذا أي قوله ولا يجب في مال وقت الجنين مفرغ على شرط ذكره م ر بقوله ويتبرر وجوب الملك قال
فلازكاة في مال وقت الجنين بآثر أرضية ه والحاصل أنه ثلاثة أحوال فان تبين أن لاجل وجبت
على الورثة زكاة مدة الوقت وان انفصل ميتا فلازكاة على الورثة لآني أميبه ولا يصح لنصف ملكهم
منهم من التصرف وكذا انفصل حيلازكاة أصلا في مال انفصل خشي ووقله مال لا يجب
فيه الزكاة عليه اذا أصبح بما يقتضي استحقاته أو على غيره اذ تبين عدم استحقات الخشي وثبوته
لغيره كالوكان الخشي ابن أخ فيقتدر أن يورثه لا يورثه ويتقيد كورته يورثه في نظر والظاهر عدم
الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة الوقت ويؤيده ما عيّن القاضي لكل من غريم
الغلس قدرا من ماله ومضى الحول قبل قبضتهم فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله بعد ولا على الغلس
لوانك الحارر يرجع المال إليه وعلاوه بعدم تعيين المستحق مدة الوقت (قوله لشموله السفيه)
ويشمل الغلس أضافته سيأتي أنه يجب عليه أداؤها بزوال الحجر عنه كإفارة شيخنا (قوله وفي
مغسوب) فإذا كان للمغسوب أربعين مثاة فلا ضرر بها أن يأذن المالك للغلسب في استهلاكها وإلا فلا
ضرر له اذ أسماها الغلسب لازكاة فيها أي لأنه لا بد من إسماء المالك لها ومأذونه ع ش على م ر وقوله
ضرورتها أن يأذن المالك الخ أي أو يقضيها قبل آخر الحول زمن يسير بحيث لو تركت فيه بلاذ كالم
يضرها وسوم الصالة بأن يقصد مالها استهوا وتسر سائمه وهي ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط
قصد الإسماء في كل مرة كقوله العاني وكلمة المغسوب المروق وكأشال المدفون الذي نسبه ووافق في
البحر اذا وجدته قال حج ودر والذي يظهر من كلامهم أن العبرة في المغسوب وفي نحو التائب
بمستحق محل الوجوب لا التمكن أي فيخرج الزكاة لمستحق بدل الغائب والمغسوب أي للبدائي كان
فيما حاله وجوب الزكاة أي حولان الحول (قوله من عين أودين) هذا تعميم في المجردة قطا
للمغسوب والضال لا يكتفون ديناً وقوله وديناً أخذته أي المذكور من المغسوب وما بعده فهو غاي في
الذرية قال سم وهل يستبر بغير الدين أولادهم المتجه الثاني ثم رأيت م ر اعتمد في أنهم
العذقات العبرة بالدين وأنه لا يعمين صرفه في بلده بله صرفه في أي بلد أراد معللا ذلك
بأن التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبر تأمل شو برى (قوله ومولوك بمقتضى قبضه)
حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء فيجب الإخراج في الحال
أن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على م ر مقرر م ر والعقد ليس يقيد فيشمل ملك
بارت قبل قبضه (قوله لأنها ملكك) علة الخمسة وقوله ملكا ما أي والتمام بإنشاء النصف للملك
به عدم صحة بيعه حل لكن بنافيه عذوة المالك من شروط وجوبها الإبراد بها تمام الملك تأمل
(قوله وفي دين لازم) عطف عام على خاص تنتم الدين المجعود وهذا أعم من المجعود وغيره شيخنا
والأول إلى اللزوم حكمه حكم اللازم كضمن المبيع في زمن الخيار لغير البائع كما ذكره ع ش على م ر
(قوله من نقد الخ) قيد ثان بدليل الإخراج به ومن ذلك ما لو استحق نقدا قدر نصاب في حقيقته بشرطها

لشموله السفيه (د) في
(مغسوب وضال ومجسود)
من عين أودين (دغائب)
وان أعذر أخذه (ومولوك)
بمقتضى قبضه (لأنها)
ملكك ملكا ما (د) في
(دين لازم من نقد

(قوله كضمن المبيع) انظره
مع قوله فياقتسم باقتضاء
الخيار هل يغني أحدهما
بالآخر تأمل و بمراجعة ما
كتبناه لا تصح أن انظره
الخ لا معنى له والعن عدم
الاطلاع على ما تقدم
(قوله لغير البائع) أنه فلا
دين لعدم ملكه الجن
حيث وحل يقال لماذا ذكر
آيل ولو قبل القبض مع
تعرضه للسقوط بتلف
المبيع قبله لكن على ما
أعاده حرم من أن حكمه
كالاجرة لأن مثل المقبوض
للمستدبر على قبضه يكون
قوله للسقوط لا يضر لعدم
لزوم الإخراج بالإقرار
كالاجرة

وعرض بمجارة (لصوم

الاوله بخلاف غير اللازم

كالمكتابة لان الاية غير تام

فيه الا انه بدسقاطه شياء

وبخلاف اللازم من ماشية

ومعشر لان شرط الزكاة في

لماشية الصوم وباقى القيمة

لا يما في المعشر الزعق

في ملكه ولم يوجد (د) في

(غنيمة قبل قسمة ان

تملكها الغنائون ثم مضى

حول وهي صنف زكوى

وبلغ بدون الخس نصا

او بلغه نصيب كل منهم

فان لم يملكها الغنائون

اؤم مضى حول اودى

والغنيمة أصفاف اودى

غير زكوى اوزكوى ولم

يباع نصا اؤم بلغه بالخس

فلزكاة فيها لعدم الاك

ضعف في الاولى لسلوطة

بالاعراض وعدم الحول

في الثانية وعدم علم كل

منهم ماذا يسيه وكم نصيبه

في الثالثة وعدم المال

الزكوى في الرابعة وعدم

بلوغه نصا في الخامسة

وعدم ثبوت الخلطة في

السادة لانها لا تثبت مع

أهل الخس الا لانها فيه

لانه لغير معين (ولا يمنع

دين) ولو تجر ب (وجوبها)

ولو في المال الباطل لا مطلق

الا انه نعم لو عين الحاكم

لكل من غرماء الناس

شيئا من ماله ومكتمن من

أخذه خال الحول قبل أخذه

فلزكاة عليه لصعفه ملكه

ومضى حول من استحقاقه ولم يقبض فهو من قبيل الدين على جهة الوقف فله حكم الدين حتى تفرغه الزكاة ولا يلزمه الاخراج لان قبضه كما اعتمد مر وان ترد فيه سم على البهجة (قوله) وعرض بمجارة) كان اقرب العرض الا وهو انها تصيد بنافي ذمة المقرض فادامضى حول وجبت الزكاة على المالك كاقربهم شيئا (قوله) حال كساية) وبالله دين معاملة السيد على المكاتب أيضا على المعتمد عند مر كقوله خلافا للسيدى وحمل عدم وجوبها في مال الكساية مالم يحل المكاتب السيدى فلو أشال المكاتب السيد النجوم لم يملكها بتركها لانها صارت لازمة له وان عجز المكاتب نفسه لا تسقط غايه الأمر ان سقط وصف كونها بحجم كتابة مر سم شوري (قوله) من ماشية) كاسلت اليك كذا في خس من الابل ومضى حول وهي فذمت فلا زكاة فيها وقوله ومعشر كان قال اسلت اليك في خسة اوسق من تمر اؤر فلا زكاة فيها افاده شيئا (قوله) اؤر) هو بدو السلاح وهو بفتح الزاى وسكون الهماء مخففا وبهم جمع اسعد عبد الواد ع ش (قوله) ان تملكها الغنائون) أى يقولهم بملكهم لانه ماذ كره من القبودسة (قوله) او بلغه نصيب كل) لا يقال هذا العطف غير صحيح لانه يقتضى أن التقدير اؤم تبلغ نصا بدون الخس ولكن بلغ نصيب كل واحد نصا وهو ظاهر الفساد اذ لا يصح أن يكون الجزء أكثر من كله لانما قول مثل هذا لا يعترض به لوضوح عدم ارادة تله في كلامهم لأن الاستعانة بما عمن ارادة ماذ كره والمعرض وانما المعنى او بلغه نصيب كل واحد منهم من غير ملاقة الخس وجودا وعمدا او التقدير او بلغه مع الخس نصيب كل واحد ع ش وقال الشيخ عبد به الدين بى قوله او بلغه نصيب كل هط على قوله قبل القسمة وصير المعنى اؤر بعد القسمة لكن بلغه نصيب كل منهم حكما بينين والابان عطف على ما قبله لم يظهر له فاذة بسد قوله وبلغ بدون الخس نصا اه أى لانه يكون مفهوما بالاولى لانها اذ وجبت فيها اذ بلغ الجميع نصا فوجوبها فيها اذ بلغه نصيب كل على حدته بل اؤر ولوقسم كاسله قوله او بلغه نصيب كل على ما قبله لم عاورد عليه من فهمها متبالولى وبعبارة أهل والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغنائون تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصا او بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها والا فلا وهي ظاهرة (قوله) فان لم يملكها الغنائون الخ) سياق في الغنيمة انها ذلك باختيار التملك على المعتمد وقيل ذلك بمجارة المال بقوله في التعليل لعدم الاك أى على المعتمد من اشتراط التملك وقوله اؤضعفه أى على الضعيف القائل بأنها ذلك بمجرد الحيازة فهو موزع على التولين كما افاده شيئا (قوله) اؤمضى والغنيمة أصفاف) حل المراد اجناس قلت الظاهر نعم وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون تلك الأصناف كلها زكوية وكل واحد نصا أولا وينبى أن تكون صورة المسئلة أن فيها صفا غير زكوى حل (قوله) ماذ لا يسيه) أى من الأنواع وقوله وكم نصيبه أى من العدد أى كم مقدار في الثالثة ظاهر كلامهم عدم الفرق فيها بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس يعيد وان استبعد الا انزى اه شرح مر (قوله) وعدم ثبوت الخلطة) أى المؤثرة في وجوب الزكاة والا فلا فالخلطة موجودة (قوله) لانه لغير معين) أى وشرط وجوب الزكاة كون المالك معينا كما في شرح مر فلا زكاة في تمر يستأنف وقف على جهة عامة (قوله) ولو تجر به) الغاية فيه التملك بخلافها في قوله ولو في المال الباطل فانها لارد (قوله) فلا زكاة عليه) أى ولا عليهم لعدم ملكهم أى ولو زكوه بعد الحول ولا نظر لثبوت استقرار ملكه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهذا فكيف لا يجب عليهم وأوجب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين الذي عينه الحاكم لكل اذا كان نصا فلا ينافى أنها يجب فلا زكاة عليه لصعفه ملكه

تقدما لدين لله في خير

الصحيحين فدين أحق

بالقضاء وكذا الزكاة وسائر

حقوق لله تعالى كسج

وكفارة لم يلز به دين

الآدمي مستويان مع

إنما حق لله وخرج بدين

الآدمي دين لله ككفارة

وسج فالوجه كإلحاق السبكي

أن يقال إن كان النصاب

موجودا قسمت الزكاة

والا فيستويان وبالتركة

مال اجتماع على حق فانه

إن كان محجورا عليه

قدم حق الآدمي جزما

قوله الرافعي في باب كفارة

اليامين والا قدمت جزما

كقوله الرافعي هنا

باب أداء زكاة المال

هو أولى من تعديه بفعل

لعدم اندراج في ترجمة

الباب قبله (سج) أي

أداؤها (نورا) لأن حاشية

المستحقين إليها نازجة

(إذا تمكن) من الأداء

كسائر الواجبات ويحصل

التفكير (محضور مال)

غائب سائر أوقات عمر

لو وصوله إلى أموال منصوص

أو محجور أو دين مؤجل

أو حال فنذر أخذه (د)

شعور (أخذ) للزكاة

من الملام أو راع أو مستحق

فهو أهم من تعديه

بالأستاذ (و بخلاف) لزم (وتوقيف) لحب وتبر ومعدن (و غلوا مالك

من مهم) ديني وأدنيوى كلمة وأكل وهذه الثلاثة من زيادق

عليهم الزكاة من حيث كونه ديناً فيترقب الإخراج على قيمته بخلاف ما إذا اقتضى عليه الزكاة في الدين فتجب عليهم حالا وإن لم يقضوا أفاذه شيخنا وقيد السبكي والأسنوي بما إذا كان عامينه لكل من جنس دينه والافتكاف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو نمو بض وهو مشبه وإن اغترض الأدهمي شرح حج و مدر و شرح الرض **(قوله ولو اجتمع زكاة)** سواء كانت زكاة بال أو بدن حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما يشعر به الملائكة كغيره زى **(قوله قدمت)** ولو زكاة فطر مدر وقوله على الدين ولو كان متعلقا بالدين انتهى ولا يشكل عليه فو لم حقوق الله بمعية على المسألة لأنه في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الآدمي عـش والجواب الأول أولى لأنه رد على الجواب الثاني المحج **(قوله كسج وكفارة)** الظاهر إذا كانت الزكاة لا في بأجرة المحاجـصل تصرف إلى الورثة ولم التصرف فيها أو يؤخر لانتقال أن يوجد من يرضيه و يتبرع بالأعمال أركيف الحال شورى وسكت عن صرفها للدين مع أنه مقدم على الإرث **(قوله ومستويان)** ليس المراد التخخير في البداية بأنها بل المراد أنها مستويان في التسيق فيوزع الموجود عليهما وإن كانت متفاوتة لأن القلب فيها معنى الأجرة فكأنها دين آدمي فقرر شيخنا **(قوله إن كان النصاب)** أي أو بضنه قال شيخنا أو معدوم واستوى في التعلق بالدم قسم بينهما عند إمكان شرح مدر شورى **(قوله)** والافيتويان أي يقسط الموجود عليهما وليس مراده التخخير فيأخص الزكاة صرفاً للدينين وبأخص المحج حج به إن رضى به انسان أو تبرع بتسميته والوقت **(قوله فانه إن كان محجورا عليه إلخ)** ويجب تعديه هذا التفصيل بما إذا لم يتعلق الزكاة بالدين بأن يمكن النصاب ولا بهضم موجود أو لا بأن تعلق بالدين كان النصاب أو بضنه موجودا قدمت مطلقا أي لا فرق بين أن يكون محجورا عليه أم لا شرح مدر **(قوله قدمت حق الآدمي)** لعل صورته أن النصاب تالف فإن كان باقيا قدمت كما يؤخذ من قوله السابق ولو حجب به سم عـش وقال الشورى بخلاف ما لو اجتمع مع حق الآدمي بضه فانه يسوى بينهما كأنص عليه في الأم اهـ **(قوله والا قدمت)** قال شيخنا ويجب تعديه بما إذا لم يتعلق الزكاة بالدين والابن أن كان النصاب موجودا قدمت مطلقا شرح مدر شورى أي سواء كان محجورا عليه أم لا عـش والله أعلم

(باب أداء زكاة المال)

أي حكم الأداء من كونه فوريا أو لا فالمراد بأدائها إخراجها فهذا الباب في وجوب الإخراج والباب الثاني فيه في لزومها ونبوتها في القيمة ولا يلزم من ذلك وجوب الإخراج لأنه لا يجب إلا بالتفكير فالمراد بالإداء الدفع للأداء بالمعنى المصطلح عليه **(قوله هو أولى)** سبقا للغرض من بيان شروط من يجب عليه بيان وجوب أدائها فالباب مشتمل عليه بهذا الاعتبار فسقط الاعتراض على الأصل زى **(قوله)** لعدم اندراج (و أجاب مدر عن الأصل بأن الأداء هنا يقترب على الوجوب الذي عبر به فيها بالأن لا يلغى الأولوية **(قوله سائر)** أي ما لم يكن المالك أو وكيله سافر معه والأوجب الإخراج في الحال وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات أن كان بداية صرف إلى فقراء بأن من البدالة اهـ صـل **(قوله عسر الوصول إليه)** صفة للقاء بخلاف ما إذا سهل الوصول إليه بأن من الطريق فانه يجب عليه أداء زكاته إذا مضى زمن يمكن أن يحضره فيه وإن لم يحضر بالفعل فالمراد على القدرة كما يأتي في نزهة وبقدره على غائب إلخ فهو محترضا **(قوله أو سال فنذر أخذه)** بأن كان على معسر أو لم يلزم

على

عليه حجة بخلاف ما إذا لم يتقدم أخذه بأن كان على ملي حاضر بأذن أو على جاحد وبه حجة فانها يجب فيه ان كان قد واراد ان يأخذه لانه قادر على أخذه كسبائي في قوله أو على استيفاء دين حال فهو محترم زهدا (قوله) بقدره على غائب قارن انظر مع قول الشارح التتبع أو قار عسر الوصول اليه اللهم الا ان يقال المتكسر من الاداء يحصل بأحد الامرين إما بحضور الغائب القار الذي عسر الوصول اليه وهذا هو الذي ذكره أو بالأمر على القدرة عليه وان لم يحضر وهذا هو الذي ذكره هنا اه ا ط ف (قوله) بأن سهل الوصول له (قوله) على استيفاء دين (حال) بأن كان على ملي حاضر بأذن أو على جاحد وبه حجة وقول قار من زيادتي (ويزوال حجر فلس) لان الحجر يمنع من التصرف فألاداء المتعجب على المترك اذا تمكن (تقرر) اجرة قبضت فلو آجر دارا أربع سنين بمائة دينار وقبضها لم يلزمه كل سنة الاخراج حصصا تقرر منها فان المالك فيها ضعيف تعرضه لازوال تلف العين المؤجرة فعمله محرم عليه التأخير بعد الحكم وتقرر الاجرة اذ لم التأخير لا انتظار قريب أو جاز أو أفضل ان لم يتقدم ضرر الحاضر ينسكن لوفد المال حيثئذ ضمن (لإصداق) فلا يشترط تفرقه بشرط أو موت أو وطء أو فارق الاجرة بأنها مستحقة في مقابلة للمنفق بقبضها ينسخ العقد

كأمرت الإشارة إليه بخلاف الصداق ولهذا لا يسقط بوث الزوجة قبل الدخول وإن لم تسلم المنافع للزوج ونكطيره أنما ثبت بصرف الزوج بطلاق وكحوا ما ذكرناه انظر (٥٨) فوسيلة العبد وبه كما مر في بابها (فإن أئثر) أداء ما به الصدق (وتلف

المال) كله أو بعضه (ضمن) بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف بتصميمه بحسب الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التحكك فلا ضمان لاتقاء قصده بخلاف ما لو تلفته فإنه يضمن لتقصيره بآلانه (وله) بولي (أو أئرها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض وركاز والظاهر وهو ماشية وزرع وغيره وسعد (لستحقها الآن) طلبها المدام (مال) ظاهر فيجب أدائها له وليس له طلبها عن الباطن إلا إذا علم أن المال لا يزك فليضمن أن المال لا يزك فليضمن أن يقول له أدائها والآدائها إلى ذكر الاستثناء من زيادتي وألحقوا بركة الباطن زكاة الفطر (د) له أدائها بنفسه وبوكيله (لام) لانه ^{عليه} والخلفاء بعده كانوا يعطون السعاة لأخذ الزكوات (وهو) أي أدائها له (أفضل) من غيرها بنفسه أو وكيله لأنه أعرف بالمتحقق (إن كان عادلا) فيها ولا يخفى بقه بنفسه أو وكيله أفضل من الآدائه وتفرقه بنفسه أفضل من تفرقه بوكيله (وتجب نيته)

في الزكاة) كهذا زكاة أو فرض صدقة أو صدقة مالي المقرضة وتقبل زكاته في أن يتقبله بغيره زكاة مالي لا نيته الأرض كالمال ليست بمرتبط لا زكاة تقع الأرض وبه فارق ما لو تولى الآدائه

علاء

علاء

(ولا يكتفى فرض مالي) لأنه يكون كفارة وتذرا (ولا حدة مالي) لأنها تكون نافذة (ولا يجب) في النية (تعيين مال) مركب عند الأخراج
بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف
العالم فله جعل الفرج

عن الخاضر (فان عينه لم
يقع) أي الفرج (عن غيره)
فلو كان نوى الفرج في
المال عن العالم لم يكن له
صرفه في الخاضر فان نوى
مع ذلك أنه ان بان للنوى
تألفا فعن غيره فبان تألفا
وقع عن غيره والمراد بالغائب
عن مجلسه لاعتن البلد
وهو المتعدا إلى في كتاب
قسم الزكاة (وتلف) أي
النية التي عن محجورة)
فلودفع بلانية بان تقع الموقع
وعليه الضمان وظاهر ان
النوى السفيه مع ذلك أن
يفرض النية له كفارة
وتعيريه بالمحجور أع من
تعيريه باليسى والمجنون
(وتنفي) أي النية (عند
عزله) عن المال (وبعد)
وهذا من زباني (وعند)
دفعها لامام أو وكيل
والاضل لها (أن ينوي
عند فقري أيضا) على
المستحقين وذكر الأضلية
في حق الامام من زباني
وكذا قول (ولأن بوكل
فيها) أي في النية (ولا تنكس)
نيامام عن المراك (بلا
اذن) منه كفارة (لا عن
ممنع) من أدائها فتسفي
فله

خلافه اللهم الا أن يقال ان الفريضة للمعدة وان وجبت فالمراد بها العادة ما كان فرضا بالإضافة أو نحوه
والفرض المميز للإسالة عن العادة هو المقتضى فلا تمارض ع (قوله ولا يكتفى فرض مالي) قيل
هذا أي عدم كفارة فرض مالي ان عليه شيء من ذلك غير الزكاة اه ويرد بان القرائن الخارجية
لا تنصص النية فاعبرة يكون ذلك عليه أو لا نا لم ينويه بالمراد وغيره شرح حج ومر (قوله)
فان نوى مع ذلك) أي مع تعيين الفرج عن الغائب (قوله والمراد بالغائب عن مجلسه) أي والمراد
بالغائب الغائب في تعينه المذكور الغائب عن مجلسه أي مجلس الفرج وغرضه بهذا دفع ما يقال كيف
يصح الأخراج عن الغائب مع أنه يشترط الدفع لفقراء محل المال ولو كان غائبا فكيف يخرج المالك
عنه لتعيريه بل (قوله لا عن البلد) أي أدعناها محل لاستحقاقه بل المالك أقرب البلاد اليه
حل (قوله بان تقع الموقع) ظاهره وان نوى السفيه لم يكن قال سم وينبغي كإرافق عليه مر أنه تنكس
نية السفيه وان لم يقضه إليه الولي ع (قوله وبعده) صادق بوقوع النية بين العزل والدفع وبه
صرح مر وان لم تقارن أحدهما فلو استقل المستحق بقضائها اعتد به مر (قوله وعند دفعها لامام)
أي وان لم ينو الامام عند الدفع للمستحقين لأنه تنبههم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل أنها التلفت عنه
الزكاة يجب على المالك متى والساعي في ذلك كالامام شرح مر ولو نوى الغائب الزكاة والأخذ غيرها
كعدة تطوع أو هبة وغيرها بالعمرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الأخذها عن الزكاة ان كان من
المستحقين فان كان الامام أو نائبه ضرر فمأذنها ولم تقض زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا
والشور وغيرها فلا يمنع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المتعمد ويؤيده افتاء ابن الرداد شوري
أي لان ما أخفونه من ذلك لا يضر فونه مصرف الزكاة كإقراره شيئا خاف (قوله وله أن بوكل
فيها) أي أهله أي لنية الزكاة لالتنية مطلقا بأن يكون مسلما بالغنا فلا لصيا ولوميزا ولا كافرا
ورقيل قال ع (ولا تنكس) نية الوكيل بان من الموكل عند صرفه للوكل لأنه انما اشترفت
النية من الوكيل اذا أذن له بقرعة الزكاة لأنها وقعت بما كاهم به حجر في شرح الاربعين عند
قوله ولما لكل امرئ ما نوى والذي صرح به ع على مر محبة التوكيل في النية استقلالاً بأن
لو كان واحداً فهو واحد في التفرقة (فرع) لو وكله في تفرقة زكاة لم يكن توكيلا في نيتها على التعمد
من نزاع في المسئلة شوري

(باب تجهيل الزكاة)

أي بان يباين جواره وعدمه وقدمه والامام مالكا رضي الله عنه محبة التجهيل وتعبه ابن المنذر وابن
خزيمة من اعتدوا ليلانته (قوله) أرخص للعباس رضي الله عنه في تجهيل صدقته قيل أن محل
سبله في ذلك ولا تنكس مالي محل رجاء تجزئ تقديمه على أجله كالمدين وأيضا لا تنكس مالي وجب
بشئين تجزئ تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث وقد وافق المخالف عليها برماوى
(قوله وما يدرككم) أي من حكم الاسترداد ومن حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد
ومن أملا يضربها جهلهم بقرعة الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله صح تجهيل الامام إلخ) محله
في غراب الولى أمها ولا يجوز زلة التجهيل عن مواليه سواء القطر وغيره نعم ان محل من ماله جائز فيها يظهر

(وتلفه) انما له مقام بثلثه ولو نوى بلادن من زباني (باب تجهيل الزكاة وما يدرككم) هو اولى من تعيريه بصل ما صر في الباب
فله (مس تجهيلها) في مال حولى (لعمام فيا)

العقد قوله) بأن ملك نصاب أو ابتاع عرض بمائة ولو بدون نصاب كأن ابتاع عرضا لها لباي سائتين فجعل كلهما مال الحول وهو يساويهما أو ابتاع عرضا يساويهما فجعل كلتا أو بمائة عرضا لها لحوال وهو يساويهما فجعل كلهما مال الحول وهو يساويهما (٦٠)

لم يساو المال في صورة التجارة الأولى نصابا عند الإتيان بناء على ما مر من أن اعتبار النصاب فيها أثر الحول وكلام الأصل يقتضي المنع في هذه الصورة وليس مراداً وخرج بالعام ما فاقه فلا يصح تعجيله لأن زكاته لم ينفق حوله والتعجيل قبل انقضاء الحول لا يجوز كالتعجيل قبل كالنصاب في الزكاة العينية فاجعل لعابن يجزي الأول فقط وأما خبر البيهقي أنه نكف من النصاب صدقة عابن فأجيب عنه بانقطاعه وإحتمال أنه نكف في عابن ويصح الاستنوي وبغير محبة تعجيلهما وعزوه للنص والاكثرين وعليه فهو مقيد بما إذا بقي التعجيل نصاب كتعجيل سائتين من اثنين وأربعين شاة وخرج بانقضاء الحول ما لو لم ينفق كالمائة دون نصاب من غير عرض بمائة كان ملك مائة درهم فجعل خمسة دراهم فلا يصح تعجيلها فليسبب وجوبها (د) صح تعجيلها (نظرة)

شرح م ر شوري قال ع ش ولا يرجع الولي على المولى عليه وان نوى الرجوع لانه لما يرجع بما يصرفه عنه عند الاحتياج ولا حاجته في هذا التعجيل انتهى وقوله لعلم الامم جميع عن أي عن واجب عام وكذا يقال فيما بعده وهو قوله ونظرة الخ (قوله انقضاء) أي ودفعه قوله موله أي ابتداء حوله (قوله أو ابتاع) أي اشترى عرض بمائة (قوله فجعل كلتهما) أي السائتين وهذا ليس بقيد ولو جعل زكاة أو بمائة جاز إذا كانت العروض تساويها آخر الحول كما قاله ع ش قال شيخنا وقبيلنا أن يقال في قوله فجعل زكاة أو بمائة ليس بقيد ولو جعل زكاة أو بمائة جاز (قوله وهو يساويهما) أي ولو بالتدريج لانه كالباقي في ملكه اه برماني (قوله فيجزيه مال الحول وان لم يساو المال) وكأنهم اغتفروا له تردد البنية إذا الأصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والامم يجزي تعجيل أصلاً لانه لا يدري حاله عند آخر الحول وهذا يدفع ما للبيهقي هنا (قوله وان لم يساو المال) هذه الغاية علمت من قوله ولا ولو بدون نصاب لأن قال ذكرها نوطه لقوله بناء على ما مر الخ وقوله وكلام الأصل الخ تأمل اطاف (قوله يقتضي المنع في هذه الصورة) أي حيث قال ولا يجوز تعجيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مراداً أي لأن كلام الأصل مفروض في الزكاة العينية لا في زكاة التجارة لما قدمه من المبررة فيها يساوي الحول قرره شيخنا (قوله يجزي الاول فقط) أي يجزي منه ما يخص الاول والباقي يسترد فلا بد من هذا التأويل لصدق ظاهر العبارة بأن جميع ما جعل للعابن يجزي الاول فقط ولا يسترد منه شيء (قوله نكف) أي قسم أو تعجيل حرف وقوله صدقة عابن يجوز تزوين صدقة وإضافتها الاول أو قرب الجواب المذكور كافي البرماني (قوله ويصح الاستنوي) ضيف وقوله عليه أي على صحيح الاستنوي (قوله وخرج بانقضاء الحول ما لو لم يساو) وهذا اختلاف ما لو جعل واحدة من أربعين لم يملكه يصح وان لم يبق بعد آخرها نصاباً لانقضاء الحول قبل آخرها شوري (قوله ونظرة) أي عن فطرة أي زكاة فطرة وأخبرها أفضل خرجها من خلاف منع التعجيل كافي ع ش على م (قوله لانها يجب بالنظر من رمضان) عبارة شرح م ر لانقضاء السبب الاول اذهي وجبت بسببين رمضان والفطر منه وقود جدها جازة تنفد على الآخر ولان التقديم يوم أو يومين جائز باتفاق الأصحاب فألحق الباقي به قياساً بجماع آخرها في جزء منه (قوله فهو) أي رمضان سبب والوجه كما هو واضح أن السبب الاول رمضان كالأول بعضاً أي القدر المشترك بين كل واحد منهما فهو لم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقوله هناك مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه عدم التأمل سم أي لان قوله ما ذكر يدل على أن السبب هو ادراك آخر جزء من رمضان لا كله اه فاذا جعلها في رمضان يقال انه يجعلها عن أحد السببين وهو الفطر وأما السبب الآخر فنقد جعلها فيه لانه وما قدم من أن أحد السببين ادراك آخر جزء من رمضان فهو باق لان ما يتحقق به السبب الاول كما تقدم ع ش على م ر (قوله ما بعده فيصح) أي حيث كان الخارج من غيرائهم والحب للذين أرادوا الخروج عنها لما تقدم أنه لو خرج من الرطب أو العنب قبل جاته لا يجزي وان جف وتحقق أن الخرج يساوي الواجب بعد جفائه أو يزاد عليه ع ش على م ر (قوله)

وشرط

فرضان) ولو في زكاة ما لا يجب بالنظر من رمضان فهو سبب آخرها أما قبله فلا يصح لانه تقدم على السببين (لا) تعجيلها (ثابت) من محروم (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاة باشتداد الحب كما هو ادراك قدره تحقيقاً ولا تخميراً ما بعده فيصح قبل الجناف والتصنية

(وشرط) لاجزاء المجل
(كون المالك والمستحق
أهلا) لوجوب تلك الزكاة
ولاخذها (وقت وجوبها)
هو أهم من تغييره آخر
الحول فلو كان أحداهما ميتا
أو المستحق مريضا أو
لما تالفا وقت الوجوب
أو بيع في الحول وليس مال
تجار لم يحز المجل ولا يشر
تلف المجل ولا يرد ما لم يحل
بنت مخاض عن خسر
وعشرين فتوالفت قبل
الحول وبلغت ستا وثلاثين
حيث لم يحز المجله وان
صارت بنتا بون مع وجود
الشرط المذكور بل
يستردها ويمسدها أو
يدفع غيرها وذلك لانه
لا يلزم من وجود الشرط
وجود الشروط (ولا يضر
غناها) ولوم غيرها لانه
انما اعطى ليستثنى فلا
يكون ما هو المقصود مانعا
من الاجزاء ويضر غناه
بغيرها كزكاة واجبة أو
مكيلة أخذها بعد أخرى
وقد استثنى بها

(قوله فلو تلت وكان
الرجوع إلخ) فكذا كتب
سم هناء الأولى كتابه هنا
الفرع على قوله ويضر
غناها بغيرها تأمل

وشرط لاجزاء المجل) التمهانه يكتفي بالمستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ ووقت الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كان ارد بعد الاخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو غاب عنه الحول أو قبضه ولم يمسح حله أو احتجابه أجزاء المجل كافي فتاوى الخانجي وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول شرح مر فقوله بشرط في الاخذ أن يكون أهلا للاستحقاق وقت الوجوب أي يثبتها وأصلها (قوله والمستحق) اعتمد مر أنه لا يضر كون المال أو الاخذ في آخر الحول بل قد أثر سم على صحيح وعش ومحل قوله لا بد من اخراج الزكاة تقرا بل قد حول الحول في غير المجله حرف (قوله أهلا) المراد أن يكون المالك متصفا بصفة الوجوب والاخذ بصفة الاستحقاق لأن الأهلية تثبت بالإسلام والحرية ولا يلزم من وصفهما بالأهلية وصفهما بالوجوب والاستحقاق المراد هنا شرح مر بزيادة فالدفع ما قبل ان التصير بالأهلية ليس بجيد (قوله وهو أهم من تغييره) آخر الحول) أي لشموله زكاة الفطر والثابت (قوله والمستحق مرئيا) بخلاف المالك اذا لا يلزم من أهلية الوجوب عش (قوله ولا يضر تلف المجل) أي لا يضر في اجزائه (قوله ولا يرد ما لم يحل إلخ) أي لا يرد على قوله بشرط إلخ أي لا يفسد في كون أهله شرعا تخلف الشرط عنه أي لا مكان تخلف الشرط لتعقب سبب أو شرط آخر أو وجودا مانع وهناك قد شرط آخر خرج به صحيح فقال لم بشرط مع بقا ذلك ان لا يتغير الواجب والا كان محل بنت مخاض إلى أن قال وهذه الصورة تفسيرها الواجب فلو مر اه (قوله ما لم يحل بنت مخاض عن خسر وعشرين) انظر لمحل عنها بنت لبون ولعل الوجه عدم الاجزاء فليحذر كاتبه شوري (قوله وبلغت ستا وثلاثين) أي بالآخرها (قوله ومع وجود الشرط المذكور) وهو كون المالك أهلا لوجوبها والمستحق أهلا لاخذها وقت الوجوب والظرف متعلق بقوله لم يحز (قوله بل يستردها ويمسدها) إلخ محل ذلك ما لم يجد لها ثمة بأن ينوي ائتمان السنة والثلاثين والا فلا يلزم استردادها ولا اخراج غيرها شيئا من عش ماض يستجدها محل عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة ولو نوى بعد ان صارت بنت لبون دفعها عنها ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حيثنفع الزكاة اه (قوله لانه لا يلزم إلخ) الأولى الجواب بأنه بشرط أيضا أن لا يتغير المال للمحل على انصاب آخر كما أفاده شيخنا حرف وذكره صحيح (قوله وجود الشرط) وهو اجزاء للمجل (قوله ولا يضر غناها) أي الزكاة المجله اما لكثيرها أو نوالها أو نعيمها فيها أو غير ذلك شرح مر (قوله ولوم غيرها) فلو تلت وكان الرجوع ليدلها يؤدي إلى خروجها عن التثني كان كالمص مر (قوله لانه انما اعطى ليستثنى) أي ولا نالوا أخذها بعد غناها لان فقر واحتياجها إلى ردّها لم يثبت الاسترجاع يؤدي إلى نفيه شرح مر (قوله ولا يضر غناها بغيرها) كأن أخذ المجله وأخذ أخرى غير مكيلة واستثنى بغير المكيلة فيستردها المكيلة حيث دللته قد استثنى بغيرها عند تمام الحول أفاده شيخنا قال صحيح وصورتها أن تلف المكيلة ثم يحصل له زكاة أخرى يمسدها بدل المكيلة ثم يبيع منها ما ينيه أو يبيع ويكون حال قبضتها محتاجا لها ثم يغير حاله عند الحول بأن صار غنيا فصار يكفيه أحداهما وهي يده ورجع السبيقي فيوافق حول مكيلة أن الثانية أولى بالاسترجاع أن أخذها مرئيا فإن أخذها معا فيجبر على رد أحدهما ولو كانت أحدهما واجبة فالمرجع للمجلة لأن الواجبة لا يضر عروض المانع بعد قبضها شوري (قوله كزكاة واجبة) أي غير مكيلة (قوله أخذها بعد أخرى) نعم لكل من الواجبة والمجلة وأفراد الضمير لان العطف بأو قوله بعد أخرى أي بعد أخرى مكيلة وقوله وقد استثنى بها أي بالثانية وقد تلت الأولى للمجلة والأبأن يثبت فلا يخذ

(وإذا لم يجز للمجل) لاتفاه شرط عما ذكر (استرده) ان يتي (أو يبدل) من مثل أو قيمة ان تلف (والقيمة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لان ما زاد حصل في ملك القابض (٦٢) فلا يضمنه ويسترد ذلك (بلا زيادة منفصلة) كابن وولد بخلاف المنفصلة

كمن وكبر (ولا ارش نقص صفة كمرض ان حدثنا قبل سبب الرد) فلا يضمنه ما لم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استردا وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كمن عجل بعيرين فثلف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التالف ومحدث الامرين قبل السبب مالم حدثا بعده أودعه فانه يستردها وقولي صفاتي آخره من زيادتي وإثما يسترد (ان عمل قابض التجبيل) بشرط كان شرط استرداد المانع بعرض أو يبدونه كهمه زكاتي المجبة للعلم بالتجبيل فيها وقد بطل وعمل بالشرط الاول فان لم يوجد شيء من ذلك لم يسترد بل تقع فلا (وحلف قابض) أو أدركه (في) اختلاصهما في مثبت استرداد وهو واحد مما ذكر فيصحق لان الاصل عنده (والزكاة تنعاق بالمال) الذي تجب فيه (تعلق) شركا بقدره بدليل أنه لو امتنع من إخراجه أخذها الامام منه فها كما يتيسر اذا لم يشرك فها اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وإثما

جاناؤها من غيره

من الثانية الا ما بينه اه حل ولما بالقي ما منع أخذه الزكاة كان حصلت له زكوات أو أموال تمكنه العمر الغالب (قوله وإذا لم يجز للمجل الخ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع لم يبرعه بالتجبيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عجل دينه ما جلا حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد والقبض حيثئذ صحيح فبا يظهر اذا كان علما بفساد الشرط لتبرعه حيثئذ بالبيع شرح حر (قوله استرده) ولا يحتاج الاسترداد الى لفظ يدل عليه كمن جمل يتنقص بنفسه كافي المجموع وبه يعلم ان ذلك للمجل يتنقل للذائع بمجرد وجود السبب من غير لفظ شورى ولا شيء عليه للقابض في مقايمة الثقة لانه أنفق على نية أن لا يرجع فيسأل على المشتري شراء فاسدا عس (قوله من مثل) كان مجل زكاة الثمار بعد صلاحها أو الحبوب بعد اشتدادها كان آخرج ثمرا أو جابن من عدده قبل جفاف الثمار ونصية الحبوب برماوى (قوله وان تلف) وفي معنى التالف البيع ونحوه موقى بالوجود به مرهونا والا فرب فيه أخذ قيمته للحيلولة أو يصبر الى فسكا كذا أخذ ما في البيع عس (قوله حصل في ملك القابض) بشر أن القابض لو كان غير مستحق حال القبض لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه للزيادة وهو نظير ما يأتي من استرداد الزيادة المنفصلة وما بها في هذه الحالة (قوله بلا زيادة منفصلة) قال في شرح الرض حقيقة كآوله والعكس أوحكا كالعين يضرع الدابة والوصف بظهورها كافي الموهوب للموهب للبيع فلقس بجامع محض الزيادة في ملك الآخذ اه وقوله والوصف بظهورها أي اذا بلغ أو أنجزه كما يندبه الشهاب جمع في شرح العباب وأما ان لم يبلغ أو أنجز إعادة فهو من الزيادة المنفصلة ولا يشكل العين بالضرع والوصف بالظهور بالحل خصوصا ببلغ أو أن الوضع لان كل منهما لما كان موقى دورا على فله كان كالتفصل بخلاف الجمل فليتمل شورى (قوله وولد) قال شيخنا غلغل اجل فانه من المنفصلة كما اعتمد شيخنا حر وتوزع فيه بأنهم لم يجعلوه كالمنفصلة الا في الفسوق وعلاوه بتفسير لقس فليراجع قول على التبرير أي فلحاجاه السبب من جهة مكننا البائع من الرجوع في قوله عن وقال البراءي ان الجمل من الزيادة المنفصلة الا في هذا الباب وباب الفسوق (قوله ولا أرض نقص صفة) المراد بنقص الصفة ما لا يفرد بعقد فيشمل نقص جزء منه كرجل وليس المراد بالصفة ما قابل العين ح (قوله استرده) أي الزيادة والنقص والتعير بالاسترداد فيه ما عدا بالنسبة للأرض (قوله نقص العين) أي وهو ما يفرد بعقد أخذها تقدم عن (قوله وقيمة التالف) وأرض النقص هنا قيمة التالف (قوله فانه يستردها) ظاهره وان حدث النقص بالتعير كآلة سايوة وهو ظاهر لان العين في ضلها حتى يسلمها للمالكه لانه قبضها لفرض نصف فليراجع ريشي على حر (قوله ان عا قابض) أي مع القبض أو بعده على المصدق زى والمراد بالبعده ما قبل التصرف فيه صحيح (قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أي من الشرط والقول المذكور وكان الآخر أن يقول فان لم يعلم الخ (قوله بل تقع فلا) هل مثل المجمل في ذلك المودع من ذلك المالك الذي الوجوب تثبتين كونه تالفا يقع فلا انظره حل (قوله في مثبت استرداد) بأن ادعى المالك وجوده والقابض عدمه (قوله وهو واحد مما ذكر) أي من الشرط والقول المذكور وفي نفس المالك وكون المالك والآخذ غير أهل للوجوب والاستحقاق وغير ذلك شيخنا (قوله تعلق شركة) وهو شركة غير محنة كابدل عليه قوله وانما جاز الخ (قوله وانما جاز اخراجها) وأرد على قوله تعلق شركة

لبناء أمرها على المساهلة
والرافق والواجب أن كان
من غير جنس المال كسنة
واجبة في الإبل ملك
المستحقون بقدر قيمتها
من الإبل أو من جنسه
كسنة من أر بعين شاة فهل
الواجب شاة أو جزء من كل
شاة وجهان أرجحهما الثاني
كما يؤخذ من قول
بأه أي ما له لقب به الزكاة
(أو بعضه قبل إخراجها بطل
في قدرها) وإن أبق في
الثانية قدرها لأن حق
المستحقين شافع فأى قدر
بأه كان مستحقهم نعم لو
استثنى قدر الزكاة كبتك
هذا الأقدر الزكاة صح
البيع كما جزم به الشيخان
في باب زكاة الفار لكن
شرط الماوردي والروائي
ذكره أو هو عشر أوصفه
وظاهر أن محله من من جهله
(لا) إن باع (بالمال تجارة بلا
معاملة) فلا يبطل لأن
متعلق الزكاة القيمة وهي
لا تقوت بالبيع وقول أو
بعضه من قول لا مال إلى
آخره من زائد

درس

﴿كتاب الصوم﴾

أدفعناه لأجل إخراجها من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة) يعتمد بذلك أيضا عن
عدم المشاركة فيما عدا من الفوائد كالنسل والدر يرمز (قوله أرجحهما الثاني) يعتمد وقوله
كما يؤخذ من قول لا مال لأن لو كان المراد بقدرها شاة لإبل في الجوع لإبها شاة فيصير المبيع مجهولا
(قوله بطل في قدرها) أي أن كان من الجنس فإن كان من غيره كشاة في خمسة أيمرة بطل في الجوع
لجبل بقيمة الشاة لا في قدر القيمة فقط على المتمدن وبعبارة سم على حج بطل في قدرها
وهو بجزء من كل شاة في خمسة الشاة وهو ربع عشرها مثلا كما هو مقتضى مقدمه من أن الأصح أن
الواجب شاة ما لم يمتدح في شرح العياض عن القول قال حج فبدره المشتري على البائع اه قال
سم أي بأن ردعائة في مسألة الأربعين بدليل سابق كلامه فإنه ظاهر أن المراد أنه يرد قدرها
من غير الاشتاء إذ قدر ذلك فإن كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متميزا ببيع في جميع
ما بقي يدره نفسه إشكال لأنه يلزم أن يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم أذا رد المشتري واحدة منها
أقبل البيع مهيجا في جميع كل واحدة ماعدا هذه الواحدة وقد يجاب بالتم ذلك ووجه ما قلنا
كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم بطلان البيع في كل جزء وإجاز أن يرفع هذا
الحكم رد المشتري واحدة إلى البائع أو بأن غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة وهو
ينقطع ودشاة لأنه معنى الاستبدال لكن قياس أن الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة ثلاثان
التي وردة المشتري جزء من كل شاة مثلا اه (قوله وإن أبق في الثانية قدرها) أي ولم ينوبه الزكاة
وهو عين أن قال هذه الشاة لا زكاة حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أي في غير الماشية كبتك
هذا الخرافة النقد وأما في الماشية فلا يصح إذا قل ذلك بل لابد أن يقول الأهذه الشاة حل أي
لأن استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عينا لها وأنه إنما يلزم ماعداها فخرج مـ فإن
أبينا بأن قال بكتك هذه الشاة لا قدر الزكاة بطل في الجميع لأن قدر الزكاة الذي استثناء شاة مبهمة
وأهاها يؤدى إلى الجهل بالمبيع عرض هذا لا يظهر الأعلى القول بأن الواجب شاة مبهمة وأما على
الأرجح من أن الواجب جزء من كل شاة فيصير البيع فباعا قدر الزكاة (قوله صح البيع) أي قطعا
كأنه حج وهو يشير إلى أن ما عدا الاستدراك مقطوع به وما قبله مختلف فيه فاندفع ما يقال لافرق
بين المستدرك والمستدرك عليه لأنه في الحالين يصح فباعا قدر الزكاة وحيثه فلا موقع لذلك في
كلام من لم يحكم الخلاف كالشراح ولله تبع تأمل والأحسن في الجواب أنهما يفترقان من
حيث أنه عند الاستثناء يكون البيع قد قرر على قدر الزكاة أيضا ثم بطل فيه فلا يشتري الخيارات
لثريق الصفة عليه وعند الاستثناء يلزم على البيع قدر الزكاة أصلا كأي سم وعرض فعلی ادول
الفرق الذي فات على المشتري يرجع على البائع حصته من الثمن إن قبضه كما في ابن حجر وعلى الثاني
يستقر الثمن بجميعه ولا يسقط منه شيء (قوله بلا معاملة) أي ساعة وأما إذا باعه بمعاملة فإنه يبطل فيها
قيمتها قدر الزكاة من الحاي به وإن أقر قدرها ابن حجر كأن باع ما يساوي أر بعين مثلا بعشرين
فبطل البيع فدر عشر الحاي به وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كما قرر
شيخنا ودل في شرح الروض واء تعرض بطلان البيع فيها كرم كون الزكاة متعلقة بالقيمة لأن
مقتضاها البيع ووجوبه بجزء كاة القيمة بتمامها وهو أر بعون دينار كما تقدم عن مـ اه إذا باع
عروض التجارة بدون قيمته أر كى قيمته أر ذلك

﴿كتاب الصوم﴾

فرض الصوم في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصائص هذه الأمة

كتب عليكم الصيام وجرى
بني الاسلام على حسن ريب
صوم رمضان بكامل شعبان
ثلاثين يوما (أوردية
الحلال) في حق من رآه وان
كان فاسقا (أوردية) في
حق من لم يره (بمدل
شهادة) تخبر البخاري

(قوله قال العلامة الاجهوري
الح) ونواب الصكامل
والنقص سواء من جهة
ما يترتب عليه من غير نظر
لاله أما يترتب على
الثلاثين من نواب واجبه
ومنغوبه عند سحوره
وفطوره فهو زيادة يغوت
بها النقص وتكملة عدم
كمال رمضان للنبي ﷺ
في غير سنة واحدة زيادة
للمسلمين نفوسهم على
مساراة النافس للكمال فيها
قد سماه حجر

(قوله وهو شدة الحر
لوجوده) أي في هذا الزمن
المخصوص الذي هو الشهر
(قوله لانهم الذين وضوا
اللقمة) لا يعني مرجوحية
ان اللقمة اصطلاحية أما
على الأرجح من أن الأضاع
لها لثمة وعلمها جميعا لآدم
عند قول اللانكة لاعلم
لثلاثين في ذلك اه حجر
(قوله رحمه الله بكامل
شعبان) حتى لو كان كماله

بناعلى زيادة ثبت بها حال شعبان ثبت رمضان بهذا

السكافي في الرأى فاه حجر والظاهر أن مثل الرأى بغيرها ومثل الرأى من صدق تأمل

كأن كره الحافظ السيوطي ونقله الحافظ ابن حجر عن الجمهور وحملوا التشبيه الواقع في قوله تعالى كما
كتب على الذين من قبلك على مطلق الصوم دون قدره وزمنه وقيل أنه ليس من الخصوصيات بعمل
التشبيه على حقيقة أنه قيل مامن أمة إلا رقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه قال العلامة
الاجهوري المالكي

وفرض الصيام ثاني المعجزة • ضامه تسامى الرحمة
أربعة تساموا وشربن وما • زل على ذلالكال انما
كذب بعضهم وقال الهيتنى • مامام كملاسوى شهر اعلى
وللميمرى أنه شهران • وانقص سواء خذت بياق

(قوله هو لقمة الاسماك) ولوعن نحو الكلام بمنه قوله تعالى حكاية عن مريم إن نذرت للرحمن صوما
أي إمسا كوكسوتا (قوله إمساك عن المفطر) لو أبذه بقوله عن عين لكان أوضح لانام نعل حقيقة
المفطر لكانه لو عبر بالعين لورد عليه ما لجامع أوقايا وأوردت فاذ كرأوى غايته أنه يجعل يعلم تسهيل
وما يأتي ع ش على حر وبعبارة شرح حر امساك مسلم عمن عن المفطر سالما من الحيف
والوادة في جميعه من الاعمال والسكر في بعضه (قوله كتب عليكم الصيام) والايام المدروست أيام
شهر رمضان وجميعه فله ليوتهما حر (قوله يجب صوم رمضان) من الأيام وهو سنة الخروج
عند وضع اسمه من العرب لانهم الذين وضعوا اللغة وقسموا كل شهر بمائة في زمنه حال وضعه كما
سواء اليعين لوجود زمن اليعين عندها وعلم من كلام المصنف كغيره انه لا كراهة في كره
بدون لفظ شهر خلا لبعضه لما قيل أنه من أسماء الله تعالى ولم يثبت قول (قوله ثلاثين) قال الانام
أحدرضى الله تعالى عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند العيم وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول النجم
بل لا يجوز ثم لم أن يعمل بحسبه ويجزئه عن فرضه على العتمد وان وقع في المجموع عدم أجزاءه عن
والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع
النجم القلاني شرح حر وقول حر ثم لم الخ قال الزايدى بل يجب عليه وعلى الحاسب الاخذ به لما ركذا
من اعتد صدقهما ولا ينافيه من غير بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجوز اعتد
ما اعتد من القنابل المطلقة بالتأثير ليلية أول رمضان فالمدار على حصول الاعتقاد الجازم فاذا علفت
القنابل لم أزيلت فأن حصل شك حينئذ لم يصح صومهم وان استمر زمهم صح صومهم وأجزأهم
(قوله وأوردية في الحلال) أي لا بواسطة نحو مربة ولا عبرة برؤية تأمله ﷺ قاله ابن غيا
من رمضان وأصحوه من سائر الرأى لان التأني لا يضبط وان كانت الرأى باعفا اه زى واعلم أنه ثبت
رمضان بشهادة عدل وان دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما تبين من قلم على الحج عن
حر وهو العتمد خلا لما نقله قل على الخطيب عنه فاه ضعيف كإفاده شيخنا الهافى (قوله اه
ثبوتها) أي عندنا كما ولا بد أن يقول الحاكم ثبت عندى خلال رمضان أو حكمت بثبوت حال
رمضان واللا يجب الصوم اه حج وقول بعضهم ليس هذا حكاية حقيقة لأنه في غيرهم من الحاجة إليه
لان الحكم اعماقه بوجود الحلال ولزوم الصوم ثائى عنه رابعه ولا يحكم قاضى الضرورة به بل
شهد عند غيره على العتمد قل على الحلال (قوله بمدل شهادة) وان كان حديث البصر وثيق
بنوع بين حديث السمع حيث لا تلزم بهاعة الجففة حديث السمع بأن لا بدلا اه مم وحج الاول

الفرق

ان رأيت الهلال فنام وامر الناس بصيامهم واما ابو داود وصحبه ابن حبان وباري والترمذي وغيره ان اعرابيا شهد عند النبي ﷺ برؤيته فامر الناس بصيامه والمعنى في ثبوته بواحد الاحتياط للصوم وخرج بعدل الشهادة غير العدل وعدل الرواية فلا يكتفي فاسق وعبد وامرأة وصحيح في المجموع انه لا تشترط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها الى قول الزكي واستشكل بان الصحيح انها شهادة لا رواية ويجب بانه اغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاكتفاء بعدل للاحتياط وهي شهادة حسنة قالت طائفة منهم البغوي ويجب الصوم ايضا من آخره مونوق به بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند القاضي ويكتفي في الشهادة أشهد اني رأيت الهلال خلافا لابي الهيثم وحمل ثبوت رمضان بعدل في الصوم وتوابعه كسالة الراديع في غيرها كمين مؤجل به وقوع طلاق وعق ملقنين به قال الاسنوي الآن يتعلق بالشاهد لاعتراف قال وما صححه من ثبوته بعدل

الفرق بأن الجمعة نقط بالعصر وجوب الصيام اليها اذا سمع النوا حديد السمع فيه مشقة لبعد المسكان التي يسمع منه فترقبه بين حديد السمع وسنقه لوجود المشقة في السمع عند سماع حديد السمع ولا كذلك هناك المناديه في رؤية الهلال وفقرى قلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته ع ش على مر دورج الشاهد فان كان بعد التروع في الصوم ولو يدون حكم أو بعد الحكم ولو يدون شروع لم يشته بوجوب الصوم والاعتد به ولا وجوب وقى الاحتياط لابن حجر أنه ثبت رمضان ايضا حتى من ثورته عند رؤيته رمضان ولومن كثر اه شوري (قوله صوموا الرزق ته) أي ليصم كل واحد منكم اذا اراد فليجب على غير الرائي ان لا ان صدقه فاندفع ما يقال انه لم يشته عليه وجوب صوم الجميع لرؤية واحد منهم من غير حكم الحاكم وقوله واظروا الرزق ته الضمير راجع الى الهلال لا بقيد كونه من رمضان ثم قد يكون ممن شوال وقيل فيه استخدام (قوله فان غم عليكم) أي استر بالتهام قال في النهاية في غم ضمير الهلال ويجوز ان يكون غم مستندا الى الظرف أي فان كنتم غموما عليكم فاكلا اه شوري (قوله فاكلا) ظاهره أنه لا تعاقب بين الحال بأن اليوم الذي لا غم فيه من رمضان وليس مرادا قل (قوله ولقول ابن عمر) الحديث الاول دليل لوجوبه بأحد الاولين وهذا دليل لوجوبه بالثالث (قوله وباري والترمذي) ساقع ما تب له بين به أن المراد بالخير الشهادة اذا الاخبار لا يجب به الصوم على العموم كما هو ظاهر شوري (قوله أنه لا تشترط العدالة الباطنة) بل يكتفي بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالستور شرح حر وهو الذي لم يعرفه مفسر (قوله واستشكل) أي مالى المجموع (قوله انها) أي الشهادة به لارمضان وقوله شهادة أي فيحتاج الى العدالة الباطنة وقوله لا رواية أي يكتفي بها بالعدالة الظاهرة (قوله أنه) أي في الهلال أي في ثبوته (قوله ذلك) أي عدم اشتراط العدالة الباطنة كتنى بالعدالة الظاهرة (قوله شهادة حسنة) أي فلا يحتاج الى دعوى وان اخفقت بان تكون عند نقض ينفذ حكمه ولو قضى ضرورة ولا بد من لفظ الشهادة قل وشرح حر (قوله من آخره مونوق به) ليس قيد بل مثله الفاسق اذا اعتقد صدقه فالمدار على أحد أمرين كون الخبر مونوقا واعتقاد صدقه ولكن قال البرماوى ان اعتقاد صدقه قيد للوجوب وهو المناسب لما ساقى في صوم يوم الشك فالخا صل أن رمضان ثبت بأحد أمور ستة ذكر المصنف منها ثلاثة أولا وسيأتي ذكر الاجتهاد في قوله ولا يشته الخ واخبار المونوق به ورؤية الفانديل للملقن في البلاد المعتمدة والمراد بالمونوق به الذي لم يهد عليه كذب عند الخبر (قوله وان لم يذكره) أي وان لم يذكر المونوق به الهلال أي وان لم يشهد به الخ والمراد مونوق به عند الخبر ولا ضافته اليه كفى حل أي ولو فاسقا كما يعلم من شرح قوله بعد الا ان ظن انه منه بقول من يثق به (قوله خلافا لابن أبي الهيثم) فانه يقول لابد أن يقول أنه شاهدان فاما رمضان وأن الشهر هل اه دميري لان قوله أشهد اني رأيت الهلال شهادة على فعل فتصوره لا يصح ولعل الجواب انه اغتفر ذلك في قبولها احتياطيا للصوم ولان هذه الشهادة خارجة عن قواعد الشهادات فبدليل الاكتفاء وبها بالعدالة الظاهرة على أنه عهدت الشهادة على فصل النفس في الرضا فذا لم يطلب اجرة (قوله ملقنين الخ) ويكون هذا التعلق قبل الرية وأما اذا وقع التعلق بعد الرية ثم شهد من رأى ا كتنى بالواحد وعلمه ا ان علق بقوله ان جاد رمضان أو دخل رمضان غلظت بالاذن قال ان ثبت رمضان فيحصل اليقين ويقع عليه الطلاق والتعق بشهادة العدل اه ع ش (قوله كابد له كلامه) أي الشافعي في مختصر للزكي أي حيث قال فيه ولشهد برؤيته عدل رأيت

ان أقبل أي أقبل شهادة لأثر فيه حل وهذا ينبغي أن قوله كابد الخ يتعلق بالتي التي هو بيت
 لا بالتي أو متعلق بمحذوف أي وقد ثبت كابد الخ شيخنا (قوله) ان لم يزل طال بعد ما لم يكن غيم
 للردي الامام مالك القائل بوجوب الصوم حينئذ وترد شهادة من شهد أو حينئذ أي حين لم يزل طال
 ولم يكن غيم ومثل ذلك من صام غير من يتق به أو من صدقه ولو قالنا أو بحجابه أو من صدقه أو رأى
 هلال شوال وحده لكان يتدبر لم لا اختفاء فطرهم ولحاجتهم لغيره من الظاهر ان المطلاع عليه وانذال
 هذا واجب الاختفاء كقوله البادي وترد بعض ما يخفى أنه حل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو
 على عساه فراجع له قل (قوله) ان التي ثبت ضمتا هذا على طريقته وللمتدأن أن هلال شوال
 يثبت بعد استقلا لا شتاه على العبادة وهو فطر يوم العيد لوجوبه والامام بالحل لان كل شهر
 اشتمل على عبادة ثبت بواحد بالنظر للعبادة كما في شرح حر وقرره شيخنا عن يري (قوله وهو)
 أي القرب (قوله) ان بعد المطلع بأن لا يكون بين الحلين أربعة وعشرون فرسخا فأكثر حل
 وشرح حر والوجه انها تعددية كما في شرح حر أيضا (قوله وهو) أي البعيد يحصل باختلاف
 المطلع والمرد باختلافه أن يبعد المعلن بحيث لو روي في أحد هاهنا في آخر غالباً قال في الاثر لري
 (قوله) ان بمسافة القصر خلافاً لرافعي قال ابن القري في تمحيته واعتبار مسافة القصر يؤدي إلى أن
 يجب الفطر على من في البلد الصوم على الساكنين ظاهرها ولو قطعهم في مسافة القصر اذ هي التحديد
 لا بالتقرب وإلى أن يكون من خرج من البلد اربعة الامساك ومن دخلها لزمه الفطر على وهذا يجري
 أيضا على قول حر في اختلاف المطلع أن يكون بين البلدين أربعة وعشرون فرسخا (قوله) قياسا على
 طلوع الفجر أي اذا كان قوم غير ولا غير آخر من فيلحق من لا يجرى عن لهم غير دخول وقت
 الفجر بأن يقدر بفجر من لهم غير اذا اتمد المطلع وقوله والنسب أي اذا كان قوم نهار وآخرون
 لانه لم يفلح من لانه لم يجرى عن لهم نهار في تسدير زمن الليل وطلوع الشمس لاجل دخول وقت
 الساعات وغيرها وقوله وغروها أي اذا كان قوم ليل وآخرون لليل لم يفلح من لليل لم يجرى
 لهم ليل في غروب الشمس بأن يحكم بغروها عندهم والمبرة في جميع ما ذكر باجماع المطلاع لجماعة
 القصر كما نره شيخنا وفي نسخة وغروها والمرد بغروب الفجر على هذه النسخة ذهب أبو
 بطاوع الشمس وفيه نظر لانه يشكر ريم قوله والنسب اه شورى وهذا أغنى قوله قياسا على
 لقوله وهو يعمل الخ وقوله ولأن أمر الهلال الخ لانه لقوله لجماعة القصر (قوله) عوج الخ ثم أباب
 عنه بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة
 سم والطبق بالنسبة كقوله شيخنا ثم قال والمرد بالاصول الوجوب أصالة واستقلا وبالوجوب
 الوجوب الالاف لزم حكمه محلا في باب الوجوب على أهل هذا المثل التابع وهذا هو الظاهر (قوله)
 وتحكم المنجمين أي لاخذ قولهم (قوله) والامر كقَالَ أي من الاشكال والمضمة مسافة الفطر
 (قوله) فلا سفر إلى محل بعيد الخ لا يخص هذا الصوم بل يجري في غيره أيضا على المتعمد حتى لو سئل
 القرب بمحل يسافر إلى بلدة فوجد هلال فغرب وجبت الاعادة زوى وانظر هذا التعمد حتى لو سئل
 يفرغ لانه لا يظهر تغيره على قوله لزم حكمه محلا في باب الوجوب على أهل هذا المثل التابع وهذا هو الظاهر (قوله)
 على الله يوم لأن يعمل متنا نفا انتهى وعبارة الاصل مع شرح حر واذ لم يوجب على أهل البلد
 الآخر وهو البعيد فاسافر اليهم من بلد الرؤية من صام به فالاصح أنه يوافقهم اه فيقيدان قوله من محل
 رؤيته متعلق بغير اه وقال شيخنا ح في هذا تشديد لفهم المشار اليه بقوله الشارع خلافاً للبيه
 عنه أي لا يلزم أهل حكم الهلال في محل الرؤية ومحل عدم لزوم حكمه بأهل البلد ما لم يكونوا قساراً

شهادة كل من ابن عمر
 والاعراب وحده (واذا
 صلتها) أي يروى بعد
 أو عدلين كانوا لا يرى
 (تلاين أنظرنا) وان لم
 الهلال بعدها ولم يكن غيم
 لان الشهر يتم بعضي تلاين
 ولا يرد زوم الاضطرار واحد
 لان التي ثبت ضمتا بما
 لا يثبت بمقصودا (وان
 رؤى الهلال بمحل لزم
 حكمه محلا قريبا) منه
 (وهو) يحصل بانجماد
 (المطلع) بخلاف البعيد عنه
 وهو يحصل باختلاف
 المطلع أو الشك فيه كما
 صرح به في الروضة كما
 لا بمسافة القصر خلافاً
 للرافعي قياسا على طلوع
 الفجر ورواها وغروها
 ولأن أمر الهلال لا يتعلق
 بمسافة القصر لكن قال
 الامام اعتبار المطلاع بحج
 إلى حساب وعكس
 المنجمين وقواعد الشرع
 تأتي ذلك بخلاف مسافة
 القصر التي على ما للشارع
 كثيراً الاحكام والامر
 كقَالَ وتعمري بمحل هنا
 وفيها في أعمن تعبيرة
 بالبلد (فلا سفر إلى محل
 بعيد من محل رؤيته) من
 صام به (واي) أهل في الصوم

أخره (عبد) قبل سفره (مأذركه) بعده (أسك) معهم وإن تم العدد (٦٧) ثلاثين لانه صار منهم (أو بكه)

الى محل الرؤية فان كانوا كذلك انهم حكم الهلال وحل التقييد قوله أو بكه اه (قوله آخره) أنهم
 قوله آخره لووصل تلك البلدة في يومه أي أول يوم من رمضان لم ينظر وهو يتبعه حج شوي
 وبعبارة حل قوله آخره أي فيقوى الصوم اذا واصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الاول اليهم
 لا يوافقهم عند حج ووافقه عند شيتنا ولو كان هو الرائي للهلال وعليه ينفذ ويقال انسان رأى
 الهلال بالليل وأصبح منظره الباعذر اه لانه بواقتهم في الفجر فلي هذا قوله آخره ليس بقيد (قوله)
 تابع عشرين من صومه أي المتأخر ابتداءه عن ابتداء صومهم بيوم (قوله) ولا أثر لزيته
 (نهار) أي فلا يكون للحاشية فننظر ولا للتسوية فيثبت رمضان مثلاً أي فلا يثبت عن رؤيته بعد
 الغروب اه قل على الجلال (فائدة) سئل الرائي هل القمر في كل شهر هو الموجود في الشهر
 الآخر أم لا فاجاب بان في كل شهر قمر جديد ان قيل ماله الحكمة في كون قمر الشمس لا يزيد ولا
 ينقص وقمر القمر يزدو ينقص أجب بان الشمس تسجدتة تعالى تحت العرش لكل ليلة والقمر
 لم يزل في السجود الالهية أربعة عشر ثم بعد ذلك ينقص ويذكر في آخر الشهر اه عبدالمع
 الايجوري على الملح هذه الفائدة مجتمعا غير ثابتة في النسخ وإنما أدرجها الكاتب من الهامش
 وسئل شيخ الاسلام الشيخ محمد بن عيسى بمصونه تعذر رؤية هلال رمضان أول ليلة هل تسن أو
 يجب وإذا ظن بالسيئة أو بالاجوب فهل يكون على الكفاية أو الاعيان وهل مثله تعذر هلال شوال
 لاجل القطر أم لا وهل يكون هلال شعبان لاجل الاحتياط لرمضان مثل هلال رمضان أم لا فاجاب
 رأي هلال شهر رمضان من فروض الكفاية وكذا بقية الالهة لما يترتب عليها من الاحكام الكثيرة
 والله أعلم (تمت) قال الشيخ صفة القمر ألف فرسخ مكتوب في وجهه لاله الالهة محمد رسول الله خالق
 الخير والشر يبنى بذلك من شاء من خلقه وفي بطنه لاله الالهة محمد رسول الله طو في ابن أجزى الله
 الصبر على يده والويل لمن أجزى الله الشرع على يده ويقال ان سعة الشمس سبعة آلاف فرسخ
 وأربعة آلاف فرسخ في مثلها مكتوب في وجهها لاله الالهة محمد رسول الله خلق الشمس بقدرته وأجرها
 بأمره وفي بطنها مكتوب لاله الالهة محمد رسول الله سبحانه من رضاء كلام ورجته كلام وعقابه كلام
 سبحانه القادر والحكيم الخالق القادر قال بعض المحققين والحق أن الشمس قدر الارض ثلثاثة
 وستون مرة فسبحان موله القدرة الباهرة والحكمة الطاهرة وهو الله لاله الاحواله الحمد في
 الاولى والآخرة كذا في شرح لامية ابن الوردي قال السبدي على المصري في فتاويه لا يستقر القمر
 أكثر من ليلتين آخر الشهر إذا ويستقر ليلتين ان كان كاملا وليلة ان كان ناقصا والمراد بالاستقرار في
 البقعة أن لا يظهر القمر فيها ويظهر بعد طلوع الفجر وفي عبارة بعضهم وإذا استقر ليلتين والسماء
 ممتعة فيها فالبقية الثالثة أول الشهر بلا ريب والتعطين لذلك يبنى لكل مسلم فان من قطن ليلة يفتيه
 عن الطلع من رؤية هلال رمضان ولم يثبت صوم يوم ان كان كاملا وحديث صوم الرؤية الخ في حق
 من لم يظن لذلك ولو علم الناس عظم منزلة رمضان عند الله وعند ملائكة والانبيا واحتياطه بصوم
 أيامه حتى لا يفتنهم صوم يوم منه اه وهو كلام نفيس فاحفظه

(فصل في أركان الصوم) أي وما يذ كرمها من قوله وحل افطار يتحتر (قوله كظنائه الآتية)
 منفي هنا ان تسمية الامور واجبة في كل باب أركانها من هنا إلى آخر الكتاب من زيادته فيقتضي أنه
 ليس للأصل التسمية بالاركان في باب من الابواب غير الحج والعمرة فليراجع (قوله من زيادته)

(أركان) ثلاثة وعبر عنها الأصل بالشرط قسمين لها أركانها
 كظنائه الآتية في غير الحج والعمرة من زيادته أحدها

(فيه لسلك يوم) كغيره من العبادات والتصرح باعتبارها كل يوم من زيادتي (ويجب الفرض) ولو نذر أو قضا أو كفارة أو كان النذري صيا (لبنيتها) ولو من أول الليل (٦٨) فليعلم من الصيام قبل الفجر فلا يصام لهؤلاء الفرضي وغيره وهو محمول على الفرض بقرينة خبر

عائشة (أي (رغمه) أي الفرض قال في المجموع وبنى اشتراط التمين في الصوم الراتب كعقوبة وعاشوراء وأيام البيض وسنة من شؤال كرواتب الصلاة وأجيب بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إليها بل لا يوزر في غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها (وتصح) النية (وإن أتى بتأخير للصوم كان جامع أو استثناء) أو نام أو انقطع نحو حيض) كفاس (بعدها ليلا ونم فيه) في صورة الانقطاع (أو كثره) أي نحو الحيض (أو قدر العادة) فلا يجب تعيدها لعدم منافاة شيء من ذلك ولأن الظاهر في صورة الانقطاع استمرار العادة فإن لم يتم ما ذكر لم يصح صومها لأنها لم تجز بالنية ولم يبن على أصل وتعيير بتأخير أعم من تعييره بالأكل والجماع ونحو من زيادتي (وتصح) النية (لنقل قبل زوال) فقد دخل في عاتقه على ذلك يوم فقال (قوله هل نرى ليلا أو لا)

فيه نظر لأن ههنا من الإبدال لأن الزيادة فكان أحسن أن يقول وتعيير بأركانها ولهم من تعييره بالشروط حل (قوله نية) أي قبل الفجر فلو قارنها بالفجر تصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أو لا بخلافه لو شك بعد ما طلع الفجر أو لا تصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يوزر وإن لم تذكر والفقر بينه وبين الصلاة فهو شك في النية بعد الفراغ وليس كذلك حيث تلزمه إعادة التصديق في نية الصلاة دليل أن لوني الخرج منها بطلت صلاته في الحال ولو شك هل كانت قبل الفجر أولا أو شك نهارا هل نرى ليلا أولا فان تذكر فيها ما ولو بعد زمن طويل أنها وقعت قبل لا يوزر والا فلا قل على الخلاف مع زيادة من شرح حر من النية ما لو تعسر ليوم أو شهر له دفع العطش عنه نهارا أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلع الفجر أن خطر الصوم به يسهل الشرعية تضمن كل منها قصد الصوم والمراد أن يحضر ذات الصوم في ذهنه ثم صفاته ثم بقصد الاتيان بذلك وصفات الصوم كونه من رمضان أو غيره كالكفارة والتذرة وإذالة الأساك جمع النهار (قوله اكل يوم) أي عندنا كالحاجة والحنفية وإن اكتفى بالحنفية بالنية نهارا هو وإن كان تركا لكنه كيف قصد قطع الشهوة فالحق في الفعل والعماد وجبت لسلك يوم لأن كل يوم عبادة مستقلة فتدخل اليومين بما ينقض الصوم وهو الليل كالصلاة يتخللها السلام كما في شرح حر (قوله ولو من أول الليل) للرد على القول الآخر اقل بأنها لا تنكفي في النصف الأول بل بشرط إيقاعها في النصف الأخير لأنه قريب من العبادة (قوله وتعيير أي الفرض) كرمضان ونذر أو كفارة واستثنى من وجوب التعيير ما لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم بعد عن قضاء رمضان أو عن كفارة حيث يجوز به وإن لم يعين قضاؤها ولا نوع الكفارة لأنه جنس واحد وما لو كان عليه صوم لم يدرسيه حيث تنكفي نية الصوم الواجب وإن لم يعينه للضرورة وأعمالا يكتفوا بالصلاة الواجبة فيمن نسي صلاة من الحس لا يعرف عنها لأنهم توسعوا في الصوم دون الصلاة كما تقدم حل (قوله ويبنى الخ) ضعيف (قوله في الصوم الراتب) أي الذي له سبب أو وقت فذو السبب هو صوم الاستسقاء اذ لم يأمر به إلا ما عرش على حر (قوله وأجيب) المناسب أن يقول ورد أي هنا الاشتراط كما فعل حر لأنه لم يفته من أشكال حتى يجب عنه اللهم إلا أن يقال مراده الجواب عن القياس في قوله كرواتب الصلاة (قوله جعلت أيضا) أي حصل صومها بمعنى سقوطه عن الطلب عنه (قوله وإن أتى بمناف) هذه العنايات الثلاث للرد على الضعيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لآيه وفي تمام لا كثر كما يعلم من إجابة أصله وخروج الثاني للصوم الثاني للنية كالعادة ولو نهارا وكذا الرضا لا لانهار ولا يحرم الرضا كالأكل شيئا ولا يضر قصد قلبه إلى غيره قل (قوله وأيام) معطوف على أن بتأخير صوم حر بالرد على من يقول بضره عرش (قوله لا يقطع نحو حيض) وصورة ذلك أن نوى الصوم حالة الحيض (قوله نية في كثره) أي وقد علمت ذلك لأجل أن تذكرين جازمه بالنية كالأكل الحلي (قوله ولم يبن على أصل) عطف سبب على سبب أو على ما قبله (قوله وتصح النية لنقل الخ) مقابل قوله ويجب لقضه تبينها وقوله قبل زوال والظاهر أن ما قرأ الزوال كبده وتنكفي عنه النية ولو نذر اتماه ويحذف يقال لتصوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حل (قوله ذات يوم) صفة لمحذوف أي ساعة ذات يوم أي من يوم والمراد قبل الزوال أخذنا من قوله في الزوال

أي أول يوم أصلا (قوله رجاءه) وكان النذري صيا) فلو نوى نهارا لم يقع من رمضان بخلاف وهل يحصل له صوم نفل غير موصوف بصفة الرضائية وجهان كالسافر وقضية التشبيع ترجيح المنع وهو الصحيح

التي بعد ما حل عندكم من غدا. فطابق للهي **(قوله هل عندكم)** جمع ضميرها لتعظيم **(قوله قال اذن)** **(أصل)** ليرؤ كدفة كادى قبله لعدم الاتهام بالنظر فاكثرت بداعية الطبع اليه بخلاف الصوم شو برى وأظرمعوب بآذن لانها في صدر الكلام بخلاف الصوم المتقدم فانه بالرفع لوقوع اذن في حشر الكلام قال ابن مالك • وضمو آذن المستقبل • ان صدرت الخ وقال بعضهم أظرمعوب بالرفع لانها ليست للجزاء **(قوله وان كنت فرضت الصوم)** أي كدته على نفسي وليس المراد به الفرض الشرعي شيئا ح ف وقال عيش أي قدته أي بان يوتيه **(قوله هل عندكم)** أي بالرواية الثانية وهي قوله هل عندكم من غدا. لانه يفهم منها ان النية للفعل تصح قبل الزوال لان الفداء اسم لما يؤكل قبله أي فهي نص في الهي بغيره بخلاف الأولى فانها أعم لان قوله فيها قال اذن الصوم شامل لما قبل الزوال ولما بعده مع ان المقصود والهي أي النية تصح قبل الزوال فأقاد بالحدث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل **(قوله من غدا)** بفتح العين والفاء بكسر العين وبذل المعجمة معدودا ما يتنزه من الطعام والشراب مطلقا وأما الفتح وهما لهدال طعام القدوة كذا في شرح لفظة الجبلان للمنفسو يرى **(قوله ان لم يسبقها منافع)** فلا أصبح ولم يتوصوا ثم تخضع ولم يبلغ فسبق ما لم ينضم اليه جوفه ثم نوى صوم الطهوع صح اه شرح مر فأقاد بالحدث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل **(قوله وكما ان ينوي الخ)** أي لان أفلا علم وهو أن ينوي الصوم عن رمضان ولا يحتاج لذكر الفقد الاقل لان ذكره بالنظر للتبني ولا يكتفي بنية صوم الله من غير ملاحظة رمضان وكذا الصوم الواجب وللنروض أوفرض الوقت وصوم الشهر قال في الارو لا بد ان يحظر في الشهر من صفات الصوم مع ذاته ثم يضم الفساد الى ذلك لعلوا فلا يخطر بباله الكسبات مع جهه بمعناها لم يصح فأنه قل على الجلال **(قوله أيضا وكما الخ)** أي بالنظر للجموع والاف رمضان لا بد منه لانه معين قلت الاداء. يخفى عن هذه السنة قلت لا ينفي لان الاداء يطلق على مطلق الفعل وإضافة رمضان مع ان العلم لا ينافي لانه علم جنس على الشهر الذي بين شعبان وشوال على كل عام فأنه السكره في الملاحظة على متعدد **(قوله بإضافة رمضان الى هذه)** فتونه مكسورة لانه مختص بذلك لا خارجا عن صوم رمضان فغير هذه السنة فيها أول دفع توهم قلعت هذه بنو يت لا معنى له قل ومنه الشورى عن حجر قوله لا معنى له أي لان النية زمنها يسيرة وله تنبيه أي المذ كورات من الله وما بعده **(قوله ولفظ الدافع)** جواب سؤال وأرد على منته تقديره أن يقال ان ذكر لفظ الفقد كالدالية يقتضي أنه مندوب مع أنه اشتهر في كلامهم في تفسير التبعين فيقتضى ان ذكره واجب ح ف وحاصل الجواب ان الفقد وقع في تصور التبعين من غير قصد بل مرى لهم من تصور التبعين فان قلت التبعين واجب وذكر الفقد في تصويره يقتضي أنه واجب قلت يلزم من التبعين أن الصوم واقع في الفقد وان لم يذكر لفظه في النية فهو لازم معنى لان احدى صورتي التبعين خالية عن لفظ الفقد **(قوله في تفسير التبعين)** أي تصويره أي اشتهر في كلامهم تصور التبعين بأن يقول نيت صوم غنم رمضان مع ان صورة التبعين بأن يقول نيت الصوم عن رمضان فقط لان هذه النية تنكح وقوله وانما وقع ذلك أي لفظ الفقد في تفسير التبعين من انظرهم الى التبعين لان التبعين صورتيين احدهما أن يقول ليلانو نيت صوم غنم رمضان والتبعين الثانية أن يقول ليلانو نيت الصوم عن رمضان كما في التبعين فلما نظر في الصور الأولى من التبعين اشتهر الخ أقاده شيئا **(قوله وانما وقع ذلك من انظرهم الى التبعين)** أي فلا يجب التمرش له بمخومه بل يمكن دخوله في صوم الشهر المنوي لصور التبعين كما في نية الشهر جمعه فانه يحصل له به أول يوم مع أنه لم يعينه

هل عندكم شيء قالت لا قال
فان اذن الصوم كانت ودخل
على يوما آخر فقال عندكم
شيء قلت نعم قال اذن أظرمعوب
وان كنت فرضت الصوم
رواه امار طسني والبيهي
وقال استاده صحيح وفي
رواية لا لول وقال استاده
صحيح هل عندكم من غدا
وهو بفتح العين اسم لما
يؤكل قبل الزوال والعشاء
اسم لما يؤكل بعده هذا
(ان لم يسبقها منافع) للصوم
كامل رجاء وكفر
وحيش ونفاس وجنون
والافلا يصح الصوم (وكما الخ)
أي النية في رمضان (ان)
ينوي صوم غد عن أداء
فرض رمضان هذه السنة
الله تعالى وإضافة رمضان
الى هذه وذلك لتنبيه عن
أندادها قال في الروضة
كأصلها لفظ الفقد اشتهر
في كلامهم في تفسير
التبعين وهو في الحقيقة
ليس من حد التبعين
وانما وقع ذلك من انظرهم
الى التبعين

وبما تقرع أنه لا يجب نية
العدو ولا الاداء ولا الاضافة
ان الله تعالى ولا الفرضية ولا
السنهو كذلك في غير
نية الفرضية وفيها على
ما صححه في المجموع تبعاً
للاكثرين لكن مقتضى
كلام الاصل والروضة
كأصلها لا يجب في الصلاة
وفرق في الجوع بينهما
بان صوم رمضان من
البلغ لا يقع الا فرضا بخلاف
الصلاة فان العادة تنزل
وفيه كلام ذكرته مع
جوابه في شرح الروض
(دلتوني ليلة الثلاثاء
صوم غد عن رمضان)
سواء اقل ان كان منه أم لا
(فكان منه) وصامه
(صح) ووقع عنه (في
آخر) لان الاصل بقاؤه
ولا أثر لردد يتي بعد حكم
القاضي بشهادة عدل
للاستناد الى الظن متمد
(لا) في (أوله) لاتقاء
الاصل مع عدم جزمه بالنية
(الان ظن أنه منه يقول
من يتي به) كيدوا صاماً
وصامه وفاق فيصح
(قوله وفيه ان الاستناد الى
حكم الج) لكن هذا التأثير
ليس من ذات الرد بل
من عدم قابلية الوقت بدليل
انه لو جزم فتيين خلافه
لم يجمع صوما

فالمستدل للثبوت ورمضان مثال للتعين حينئذ اه زى (قوله وما عتقرع) أى من قوله ويجب
لقرضه بيمينها وتعينه حيث اقتصر عليهما (قوله بخلاف الصلاة) فاحتج بنية الفرضية فيها لتتميز عن
المادة وهذا الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المادة أماغل الصحيح
فلتأتى ح ف (قوله وفيه كلام) وهو انه يرد على الفرق المذكور وجوب نية الفرضية في المادة
ويجاء بأنها انما وجبت فيها نية الفرضية لها كما في كلامه أولاً أى الفرض فيها صوري وفي الأصلية
حقيق (قوله ليلة الثلاثاء) أى من رمضان ومن شعبان كما بدله كلامه بعد اه زى (قوله مع)
في (آخره) وذلك اذا كان ليلة الثلاثاء من رمضان وقوله لا في (أوله) وذلك اذا كان ليلة الثلاثاء من
شعبان فإنه لا يصح ولا يقع عنه أى لا يقع فرضاً فلتأتى ما أتى في المجموع من أنه يقع فلاح ل
فان قلت ما الفرق بين هذا حيث صح مع الرد في قبول الموتى للصوم وبين عدم الصحة لجهلك
حال النية هل ظلم الفجر أولاً قلت يمكن أن يفرق بأنه في الاول لما كانت النية في عملها يقتضى مع
الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانها ليست في عملها فيها وان وجد الاستصحاب فلتأمل
اه سم (قوله ولا أثر لردد يتي الج) جواب عما يقال كيف صح في آخره مع أنه يكون متردداً في
من رمضان أولاً فلا يكون جائزاً بالنية فاجاب بقوله ولا أثر لردد يتي بعد حكم الج أى أو بعد روزه
أو بأخبار موثوق به ح ف وفيه ان الاستناد الى حكم القاضي لا ينافي وجود الرد في الآخر وتأثيره لانه
يحتمل أن يكون الشهر تسعة وعشرين اه فآخره شيخنا أولاً حيث قال ولا ينبغي أن هذا
الكلام لا يحل هنا وكان حق الشارح أن يذكره عند قوله أو فبوتها بعد شهادة أخرى يقول بعد
ولا أثر لردد يتي كالفعل ابن جبروتله في الثاني ويمكن توجيه منبه الشارح رحمه الله بأنه اعتذر
عن الردد لما حصل لشاري خصوصاً في صورة التعلق الذي ذكره ما يقوله سواء قال ان كان منه أولاً
وقوله بعد حكم القاضي لم أى يثبت رمضان أولاً حكم القاضي في أول الشهر مستصحب الى تمام
الثلاثين فلا أثر لردد التاري في ليلة الثلاثاء لان الأصل أنه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن
متمد وهو استصحب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي أولاً فتأمل (قوله وفاسق) وأعلم أن خبر
الفاسق مقبول في مواضع احدها اذا كان مؤدفاً عنهم يكتفون بأذانه ثانياً المتد قبل اقرارها
انقضاء العدة بالاقرار أو وضع الجمل الا أن يعلق الخلاف على ولايتها فتحتاج الى البيعة ثانياً اذا قلها
لاثبات مدة وبيات وأخبرت الزوج أنها استحل جازله فعليه لانهما مؤتمنة سواء وفتح
قلبه صدقها أم لا ولا ينبغي الورع رابها اذا أخبر الفاسق بأنه قد ذك هذه البيعة حتى لو رآها بنية
ملقاء مذكرة وفي البلد مسجون وأخبر فاسق أنه ذكها كافتها فلو أخبر بصي قبله لان
من أهل الذكاة ولو أخبر الفاسق أو الصي أن غيره ذكها لم يقبل خاسها اذا أخبر الفاسق بإسلام بيت
بجهول الحال فلا احتياط في قبول اخباره ووجوب الصلاة على الميت سادها اذا كان الفاسق أو أخبر
عن نفسه بالتوقان الى السكاح وجب على الابن اعفائه وكذا لو ادعى ما يأخذه من النفقة لانيه
لانه لا يعرف الامن نفسه سابعها الخشي اذا كان فاسقاً وأخبر بكونه رجلاً أو أوثى أو كان اوله
الشيبة فاسقاً بآباً وطى ورجلاً امرأة وشبهة وأنت بولد يمكن كونه من كل منها وأخبر بجيل لمبه
الأيام والاطنين قبلناه ورويتنا الاحكام عليه ثامنها اذا أقر على نفسه بالجنابة أو أقر بحال قبلناه
لتعلقه بالغير ناسها اذا أقر بالزنا قبل ان كان محصناً وبلدان بكران أخبر الكافر مقبول في تأكيد
هذه الصور ولو أخبر الكافر بأنه ذك هذه الشاة قبلناه نقله في الروضة عن المتولي وعله بأنه من أهل
الذكاة وكل من أخبر عن فعل نفسه قبل الامن الفاسق حيث تتعلق به شهادة كروية الخلال

ووقع عنه لجزمه بالنية
وتعبري بمذاكر أولى
من تعبري بمذاكره قال
في المجموع فلو توى صوم
غدفلان كان من شعبان
والا فري رمضان ولا إمارة
فان من شعبان صح
صومه قسلا لان الاصل
بقاؤه وان بان من رمضان
لم يصح فرضا ولا نفلا (ولو
اشبه رمضان عليه (صام)
كشهر رمضان وقع فيه فاداه)
وهذا من زيادتي (أو
بعده قضاء فيه عدده)
ان قصص عمامه (أو
قبله وأدركه صامه والا قضاء)
وجوبها (في نية)
لو وقع في رمضان السنة
القابلة وقع عنها لاعتن
القضاء (و) ثانيها (ترك)
جاء واستفاد غير جاهل
معدودا كرا للصوم
(اختار) فصوم من جامع
أو تقا بأذا كرا اختاراعلا
بتحريمه
(درس)

(قوله جهالة بشر) فان
لم يشهر لم يجز وان تبين كونه
فيه فلو تعبر لم يلزم الصوم
حل (قوله أي ترك ان حق
التفسير على ما قدمه من
الاصحاب وترك الصائم
جاء واستفاد غير الخ
ولا يلحق ما فيه من الركة

وشهادة المرضعة ونحوها كدعوى ولادة الولد المجهول أو استلحاقه من المرأة ولو أخبرها فاسق
الصائم بأنه شاهد النكاح غير تام لم يفسد ولا يكره ولا يفتقر إلى أن يكون في جيل يشاهد الكعبة وأخبر
من تحت جبهتها لم يثبت وأخبر برخصا من يريد الصلاة خلفه بأنه لا يقرأ في كل الركعات لم يجز
لأنه لا يثبت إلا أن يثبت على غلبته بأنه يقصد بذلك عدم اقتدائه به فتصح القدوة لغلبته بكتابه
القعود معناه إذا ترك على غلبته الظن ولو حلف شخص أن يزبدن في وحلف آخر بالطلاق أنه لم يزن
قال المبادي أن كان على أي زبدانه أي الحالف بصدقه وجب عليه إخباره لأن الإقامة على الحث
لا يجوز وان كان يعلم أنه لا صدق لم يجب وفيما قاله فلو يذني أن يجب له صلاه مطلقا صدق أو لم يصدقه
لأنه دفع منكر وإعلامه بارتفاع عقد فاذا أخبره أن الحالف بأنه زنى وجب عليه قبول إخباره وان
كان مطلقا لا لا يعلم الأمن جهته ويقاس بهذه المسائل ما شبهها ذكره ابن العباد في القول التام
في المأمور والامام ومنه نقلت (قوله) ويقع عنه لجزمه بالنية انظر كيف يكون جازما بالنية مع ان
الفرض أن يظن أنه منه ولم يثبت ذلك تأملا ويمكن أن يراد بالجزم الظن القوي (قوله) فلو توى صوم
غدا لم يثبت صدق آخر قوله لا في قوله بصدقه بقوله لا أن يظن ع ش فكأنه قال ولا أن يعلق على
هذا التفصيل فيصح نفلا (قوله) صح صومه نفلا لان الاصل بقاؤه أي كان يشاء صومه والادوم
التي يحرم صومه على ما سبقت في حل (قوله) ولو أخبره (صام) كان مكانه محسوبا بموضع مظل
أوشبها (قوله) بشر أي سلامة كحر أو برد بأن يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مظل
وبدخول أيام البرد ولم يعلم عين رمضان قل (قوله) فان وقع فيه فاداه فان لم يتبين له الحال أجزاء
صامه ولا يلزمه شيء غيره شرح در (قوله) ان نقص عنه صامه أي الشهر الذي صامه (قوله)
وأدركه أي علمه (قوله) صامه أي وقع ما قبله أو تلا مطلقا اذ لم يكن عليه صوم فرض أخذنا
مما قدمه الرمي على البارز في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه وعمل ذلك ما لم يقبده بكونه من
هذه السنة والا فلا يقع عن الفرض الآخر قياسا على ما تقدم الرمي في الصلاة أيضا اه ع ش على در
(قوله) فيها أي في صومه أداء وقضاء (قوله) وقع عنها أي لاعتن القضاء فهذا اقتيد بقوله أو بعده
قضاء أي لو علم أن رمضان عليه صوم رمضان وفاته وأراد قضاءه فاتفق وقوع قضاءه في رمضان
أشهر أو غير من الاداء لاعتن القضاء وعمل أجزاءه عن الاداء ما يلزم بالصوم القضاء لأنه لا يلزم من فعل
القضاء ما ينوي القضاء حل وقوله ما لم ينو الخ أي والا فلا يجزى لاعتن القضاء لان رمضان لا يقبل
غيره ولاعتن الاداء لأنه لا يصرف عنه بالنية المذكورة ع ش (قوله) ترك هو مصدر مضارع لقوله
والفاعل محذوف أي ان يترك الصائم الجاهل الخ وجاء واستفاد مصدران متافان لفاعلهما وهو غير
أي ترك أن يجمع وان يستقي غير الخ يصبح تنويهما ورفع غير وقوله ذا كمال من غير وحاصل
ما ذكره في هذا الركن أربعة تركه هذان ترك وصول عين ترك استمنا وجعل الترك ركنا
ولأن كان عدسيا والركن وجودي لأنه بمعنى كف النفس عما ذكر وهو وجودي فتأمل (قوله)
واستفاد من الاستفاد ما لو أخرج ذباة دخلت إلى جوفه وأنه لو تضرر ببقائها أخرجهما وانظر در
سم ويثبت أن لو شك حل وصلى في دخولها إلى الجوف أم لا فأخرجها بعد ادخالها بشر بل قد يقال
بوجوب الاخراج في هذا إذا نسي تركها لابلان كالنخامة آتية ع ش على در (قوله) صوم من
جامع فثبت أنها ألزمت عليه ولم ينزل بصدومه بخلاف ما إذا أنزل فإنه يفسد صومه كالانزال
بالمشقة فإذن الفرج ولم أر من تعرض لذلك زى ولا كفارة عليه وإن أنزل كذلك قالوه وفيه رقة
تظهر بدلول الفكر أنه عين قل على الحال فهو داخل في قوله وترك وصول عين وقيل لان

أوجاهلا غير معذور باطل
 للاجماع في الأولين نظيران
 حيان وغيره ومحمود من
 ذرعه الي أي غلبه وهو
 صامئ ليس عليه قتادوس
 استقاء فليض في الثاني
 فلا يبطل بذلك ناسيا ولا
 مكرها ولا جاحلا معذورا
 بأن قرب عهده بالاسلام
 وأشا بعيدا عن العلماء
 ولا نبلغة التي والاستقاء
 مفطرة وان علم أنه يرجع
 شيء الى جوفه بها فهي
 مفطرة لمينها للمودع
 من التي والتقييد بغير
 الجاهل المغرور في الجاه
 والاستقاء مع التقييد
 بالذاكر والخاتر في
 الاستقاء من زبادي (لا)
 ترك (قلع نخامة وبجها)
 فلا يجب فلا ينظر بها
 لان الحاجة اليها مما
 تكرر (ولولت) من
 دماغه وحصل (في حد
 ظاهر فم جرت) الى الجوف
 بنفسها وقدر على مجها
 أظفر لتقصير خلافها
 اذا عجز عنه (د) ترك
 (وصول عين) لارج
 وطعم من ظاهر
 (قولهم حلقه وتدر على
 مجها أي حال جر يائها فان
 مجزأل جر يائها وان قدر
 قبله لم ينظر على الراجح
 من نزاع اه شورى

الجماع في كلامه لأن مأخوذه من جامع أوجومع فيشمل المرأة شيخنا (قوله) وأوجاهلا غير معذور
 وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته ما موم نظرا الى ان الجهل بحمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة
 الصوم وما جهل بحقيقته لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حمة شيء خاص من اللطرات النادرة
 ومن علم تحريم شيء وجهل كونه فطر لا يذره كان من جهة اذاع الحمة أن يتنوع وإياهما الرضا
 وأما ما عضره غير مراد زى (قوله) (الاجماع) أي في المجموع لان بعض الأئمة كافي منبقة لا يقول
 بلا فطر بالواو وأثبتوا اليهم لم يزل قل في الجمال وقرر ح (قوله) (ون استقاء) ثم قيل
 بافتقار الاستقاء لمن شرب الخمر ليل لوجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر بها قل (قوله)
 الثاني متناقض بقوله تعبر (قوله) (ولا مكرها) ولوعلى الزنا على المتعد خلافا قال لا يظن ان يمتنع
 لان الزنا لا يباح الا كراه شيخنا حرف وصل وعن لكن في عرش على مر خلافه وعبارته
 لو أكره على الزنا فيذني أن ينظر تنفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه لان الاكراه
 على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم أيدى في الشيخ بحجة (قوله) (ان علم) الغاية للركن
 قنابا من كوسا (قوله) (لعمري) فهي كالنوم لغير التمكن فانه يتنقض وان يتيقن عدم خروج شيء من غير
 لان الاستقاء مظنة لوصول شيء الى الجوف (قوله) (لا ترك فلم نخامة) هذا مستثنى من الاستقاء
 كما قاله حل والقلع اخراجها من محلها الاصل والاع اخراجها من القم والذخاء باليم وتقال باليد وهو
 الفضلة العظيمة تنزل من الدماغ أو تصعد من البطن فلا تفرق ولو حجة (قوله) (وبجها) عطافه على علم
 فلا كان يصلى فرضا ولا يفتقر على مجها الا بظهوره فين لم يتصل صلاته بل يتعين مراعاة لاحتسابها
 أي الصوم والملاءة كايستخرج لغير القراءة الواجبة كما أتى به الواو المحرحة الله تعالى شرح مر (قوله)
 فلا يجب أي الترك وأما وجوب الحج فيستفاد من قوله ولولت الخ اذ يفهم منه أنه مع عدم وجوب
 المذكورة يجب الحج ومع عدمها لا يجب (قوله) (فلا يفتطر بها) أي القلع والحج (قوله) (ولولت) من
 دماغه) أي أو صعدت من صدره (قوله) (وحصلت) أي استقرت والأبأن لم تستقر فيه بل وصلت الى
 البطن من غير استقرار فيه فلا ينظر كآثره شيخنا (قوله) (في حد ظاهره) وهو يخرج الحداصل
 المعتمد وقيل يخرج الحداصل والبطن ما بعد ذلك وهو يخرج الحمزة والهاء وهذا هوهم انما التوصل
 الى حد الظاهر بل وصلت قبله أي من جهة الانسان لم يفتطر وليس كذلك لأن العمل الاضاعة يمانية
 أي حد هو الظاهر فشم ما اذا وصلت قبل حد الظاهر من جهة الانسان أي وان كان هذا الترم
 يفهم بالاولى أنه ينظر وقال حجب لاحاجة الى ذكر حد وقال شيخنا حرف وحد الظاهر هنا يخرج
 الحد فافوق من جهة الانسان وعليه فلا اشكال فافوق يخرج الحد يقال ظاهر والغلبة للخاتمة
 والبطن بالنظر ليريق ولو وصلت النخامة الى حد الظاهر والاصم من ليس باصلا ودار الامر بين
 يتنصل فيبطل صومه وصلاته وبين قلها ولا يمكن الا بظهوره فين فأكثر قوله ان يفهمها وان يفهمها وان
 ظهر ما ذكر ولا يتصل صلاته ويعتذر ذلك للضرورة وقافي ذلك لجمع من شيوخنا ثم رأيت عمدة
 اعتمد ذلك أيضا وظاهر أنه يشترط أن لا تكون الحروف عرفا بحيث لا يفتطر بها للعذر سم وشرح
 مر دقل (قوله) (بنفسها) ليس قديا بل مثله اذا أجزأها هو وانما يقيد له الرد على الخائف القائل
 لا يضر حيث أنه أفاده شيخنا (قوله) (ووصول عين) ولومن نحو جافة وان قلت كسبب من خلافا
 حينة أوله في كل كتاب ومثله ما كان معه عين تفصل كافي شرح شيخنا مر والمراد عين من متاع
 الدنيا ما لا يجرى له بين من تمار الجسة وأكله ينظر كذا قاله شيخنا عن شيخه الشوري ثم أيدى
 الاعفاف وعبارته تقلص ابن النسيب أن الذي ينظر أتماهو الطعام المعتاد وأما الخارق العادة فكل من

(في منفذ مفتوح جوف

من الجثة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الطعام وانما هو من جنس التوابك كاهل الجثة في
 الجثة والكرامة لا يتطيل العبادة عرض ويتأمل قوله كاهل الجثة في الجثة فان اهل الجثة يتلذذون بذلك
 مع انقطاع التكليف عنهم بلوت وهذا التكليف موجود ففرق بين التقيس والتقيس عليه والظاهر
 ما ذكره بعد بقوله والكرامة لا يتطيل العبادة (قوله من ظاهر) أي ظاهر البدن فيشمل القلب
 فيدماغه أو في صدره مثلا واحترز به عن الرقيق من معنائه كما سيأتي فانه وصل من الباطن فان الفم
 بقائه بالطن هنا وان كان يقال ظاهر في باب النجاسة لفظا أمرها بدليل أنه يجب غسله اذا انتجس
 شيئا (قوله في منفذ) أي من منفذ يفتح الفم شرح حر (قوله وان لم يكن في الجوف الخ) أي
 بهلارد (قوله كنان) هو بطن الاذن والاحليل غير محمية والساغ والبطن والثانة محمية وقوله
 وابلن اذن قال في شرح المهجة نافذ الى داخل الرأس اه عرض على حر (قوله واحليل) وهو
 عرج البول من الذكر والابن من الثدي وان لم يصل الى الثانة ولم يجاوز الحشفة والحلقة شوى
 (قوله ارسل) وان وجد لونه في نحو خامة وطعمه بحلقه اذ لا منفذ من عينه لحلقه فهو واصل من
 للام شرح المحلى ومنه يعلم ان قول المتن يتشرب سمام متعلق بكل من الدهن والسكحل ولا يكره
 الا كحال نهارا بل هو خلافه الاول وعند الامام مالك مفسر (١) قل (قوله ليس من منفذ)
 أي مفتوح والا فاسم يقال لما ناذر كنها غير مفتوحة (قوله بتثليث اثنين) أي مع تشديد
 للم ويظهر المقصود من ايتلي بدم لتعجب لا يمكن التحرز عنه قياسا على مقدمة الميور حج و حر
 (قوله ولو بعد جملة) الظاهر لارد (قوله اخراج لسانه) أي ولو بدمجه خلافا لظاهر العطف وهل
 ولو اصابه وبين اللسان حائل ككشف فمته أم لا حل واعتمد حف الانفطار حيث (قوله اذلا
 يكن الخ) كان الاول أن يقول لان من الباطن لانه محترز قوله عن ظاهر كما فاده حل وعبارة حج
 لان لم يفصل عن الفم انما كان كداخله (قوله أو بعد اخرجه لاعلى لسانه) ولوالى ظاهر الشفة
 حر (قوله أو وصول ذباب) عبارة أصله وشرط الوصل كونه بقصد فلو وصل جوفه فذباب الخ بخلاف
 الاصل بان يلمسه من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل الايصال حل قال زعي ولو دخلت
 ذبابه جوفه فطفر باخراجهما لمطافوا جازله اخرجها ان ضر بقاؤه مع القضاء حج (قوله أو غبار
 طريق) ولو نجس على المتعمد عرض خلافا لحر زعي حيث قيده بالظاهر وواقف سمام وعرض على
 حر ولا يلزم غسله بل ربيعي عنه ان لم يمتد فتح فهو الواجب الفصل وكذا لو كان كثيرا وأمكنه
 الاقترانه بنحو اطباق فم مثلا ولو وضع في فمه ماء مثلا بلا عرض ثم ابتلعه ناسيا لم يضر أو سبقه ضر
 أو وضعه عرض كثيرا وعطش فزل أو وضعه في جوفه أو صعد الى دماغه بغير فم أو ابتلعه ناسيا لم يضر كما فاده
 شيئا الرطب في شرهه ثم لو فتح فقه في الماء فدخل جوفه فطفر قل (قوله أو غر بلة دقيق) ولو
 لم يمتداده على أصالة ادارة الحول في نحو غر بال لاخراج طيبه من خبيثه اه يراوى والمراد بها
 حال الخل بدليل اضافتها للدقيق فلو قال نحو دقيق لشمطما أو المراد بها ما يشمل المنخلة (قوله
 لسر التحرز) أي فهو غير مختار وقوله وألعدم تعمد اه فهو معذور والتعليقان للاربعة وقيل الثاني
 للاربعين الاول والاخيرين قوله أو وصول الخ خارج بقوله من مر كما فاده شيئا وعبارة حل قوله
 لسر التحرز عنه ولو قدر على مجاوزة اخرجه بدو صوله الى حد الظاهر أي من شأنه ذلك فلا نظر
 لتقصي الهة الثانية (قوله حتى دخل الثنابر) أي متلاو وكثر ولولاجل دخول ذلك وحيثه بشكل
 فوله السابق وألعدم تعمد الا ان يقال من شأنه ذلك وقوله لم يضر على الاصح أي نظرا للعلة الاولى

المبور

وأعاده (الاصح ما دله
بكرهه كذا في المتنفة أو
استشاق) وصره رابعة
فيضللها عنه يخوفه اذا
لم يبالغ أو بالغ لئلا ينجسه
لانه لو لم ينم بأمر به بغير
استياريه واقتصر الاصل
على البالغة فتعيرى بما
ذكره (وذكر استنائه
أي من ممر (ولو بنحوسل)
كتيلة بلا حائل)

(قوله ولو في طعام بين
أسنانه بغيره بغيره) أي
وهل المراد الفطرة ولو قيل
الجرىان أو المراد حال
الجرىان فقط فيه انفسر
وبدل الثاني ما أشار إليه
الاذى من أن إيجاب
الخلل لئلا إنما يتوجه
عند القائل بالفطرة انفسر
بميزه ومن استغربه
قول صاحب التحيز
يجب غسل الفم مما أكل
ليلا ولا أفطر وعلى هذا
فقد يفرق بينه وبين
ما تقدم فبالطاهر العجز
وفي فسطاط ما أن الطعام
بين الأسنان لا يمكن
الاحتراز عنه بخلاف
حول الطعام في الفم ام
سم على ع وهو غير
ما تقدمه ع في الفطرة
على سبب التخاصم من أنه
حال الجريان

حل وكون حتى تملية ليس بظاهر لان عدم الافطار حيث بعد تملية وعباره قول حتى دخل
تلمية أي لاجل الدخول وأغائية ولما جمع الذباب لافادة أنه لا يتقيد بواحدة ويعلم من حكم البوض
بالاولى ولو عكس لم يفسد ذلك لغير البوض وفي الملائين أن الذباب اسم جنس واحد ذبابة وان
البوض مفرق اليه اه (قوله وأعاده) ولو بداخل أصعبه معها إلى البطن أن اضطر إلى ذلك والا
افطر لوصول الاصبع إلى ذلك حل وعلى الساحة فهل يجب غسل ما عليه من الفطر لانه يخرج
معا صار أجنيا فيفسر عود معهما إلى أول كالأخر حل لانه وعليه ربه أن ما عليه يفرق
معنه كل محتسب وانما أقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يفسر غسله والاعتين الثاني كذا كره
حج (قوله بكرهه) أي بخلاف سبق ماء الفسل الواجب أو المسنون حتى لو غسل أذنيه ولو
بالتمس في الماء فسبق الماء إلى الجوف منهما لم يفسر ولا فطر لما كان الماء الرأس بحيث لا يدخل شيء
لمسه قال الاذى لو عرف من عادته أنه يصل الماء إلى جوفه من ذلك لو انفسم ولا يمكنه التحرز
عن ذلك حرم عليه الانفاس وأفطر بذلك وهو واضح أن أمكن غسله بغيره الكيفية شرح
كالفصل بالاربين قال شيخنا وكان الأولى أن يقول بغير ما مور به لئلا يفسد كسمل العبد والتفت
فان المتأخر منه ما فطر على المشكاة كره حج (قوله وصره رابعة) أي عتبا بخلاف ما قبله
أي بالثين أو ثلاث نزل أخرى فالتحج أنه لا يفسر دخولها سيم على الهجته (قوله) ولو لم يفسر
نحاسة) حل ولو معفو عنها لانه ما مور بفسلها حيث لا يضربا بغيره بقية بعد الفطرة وان أمكنه
لمسه التحرز عنه وكذا دخول شيء في جوفه بنحوه طمس أو كل ما قلعه من بين أسنانه بخلاف
أن سبقه بخلافه أو أصعبه قول على الملائين ولو في طعام بين أسنانه جرى به ربه من غير فطر
ان يحترق بغيره وبجاء لعذره بخلاف ما ذكره بجزر وصول إلى جوفه فيفسر لتفريقه وهل يجب عليه
الخلل لئلا إذا علم أن بقائه ما بين أسنانه يجري به ربه فطره ولا يمكنه التحيز والمج الاوجه كما هو ظاهر
كلامهم عدم الوجوب ووجه بأنه إنما عطلب بوجوب التحيز وانج عند القدرة عليها في حال الصوم
فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك لئلا كان في شرحه (قوله وذك استنائه)
أي طلب إخراج إلى من الله كره والحاصل أن نزول إلى بقعة الاستمناء يفسر مطلقا بمحائل أو لا يده أو
بزوجته أو لا بشهوة أم لا وزوله بفسل ما لا يشتهي طمعا كأمرد وعوضه بان لو فطر مطلقا لانه لا
محال للشهوة وزوله بفسل محرم يفسر أن كان بشهوة وبلا حائل والا فلا وزوله بفسل اجنبية فطران
كان بلا حائل سواء كان بشهوة أم لا كما نره حث والقرض أنه لم يقصد الاستمناء أي خروج إلى
فيا بعد الاولى وتفتيد المصنف بعدم الحل فقط ظاهر بالنسبة للاجنبية وقول حث وعضو بان أي
غير الفرج الذي في اسمه لانه اذا سمه وأزول أفطر كما قلته حل عن ممر الكبير فيحرم ولعنه
شيخنا عز يزى أن نزول إلى بفسل الأمر بالجبل بلا حائل فطر بشهوة أم لا فليطاع عليه كذوله بفسل
للزاة الأجنبية ويمكن حل كلام شيخنا حث المتقدم على الأمر بغير الجبل فلا تخالفه في ذلك قال
ولا يفسر بإخراج الذي والودى خلافا لما أمجد (قوله ولو بنحوسل) الشامل لئلا أي لا يفتن
لمه بخلاف نحو الحرم كالصردان فسل ذلك لنحو شقة فله شيخنا وفيه ما ينبغي والعضو بان
أصل بجمرة الدم ولم يخش من رائته محذور نجس والاخر ولو حلك ذكره لما رفس لم يفسر وان أول لا
انضم من حله اذا حلك كرهه أول ولو لم يفسر الفرج بعد اتصاله وأزول أن في اسم الفرج أفطر
للا فله والشيخنا حل (قوله كتيلة) وان نزول بمساحة من حيث كانت الشهوة حادثة وذكر
قامت والا فلا يفسر وقوله بلا حائل فيدل على حل فهو راجع لما بعد الغاية لان الاستمناء مفسر

لأنه يطر بالابلاج بلازال فلا يزال ينوع فهو أقوى بخلاف ما كان ذلك بمائل وتعيير من المعرعة بالضمير مع التثنية بعلم
 المائل من ز يادى (لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال به. مباشرة كالاتماد ولا يزال من أحد فربح المشكل (وحم
 محواس) سبعة وعبارها انصر اصل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥)

مطلقا كما تقدم وعبارته منهم قوله بحال قيل انه قيل في محو الأصل لا في الاستثناء لأنه ينظر مطلقا
 وبمعنى المعنى ولو كان الاستثناء بنحو ما قلنا أن يقول وترك استثناء وترك انزال (قوله لانه
 ينظر بالابلاج) أى ولو في هواء الفرج أو بمائل ولو تحت أو بغير داعى قيل أو بدونه لا ينظر الخفى
 بالإجماع ولا يابلاج فيه إلا أن وجب الفصل على ما مضى به فراجعه قل (قوله بخلاف ما كان ذلك)
 أى الأصل أو القليلة مما قلنا وان روى في هذا معنى على أنه اذا طلب الخرج الى بواسطة لمس أو مس بمائل
 وظاهره ولو تكررت ذلك لا ينظر بخلاف ما إذا كان الاستثناء بغير حائل وتقتل شيئا
 ز يادى عن مر أنه بحث أن الاستثناء أى يده أو يده ووجهه ينظر ولوم وجود حائل لانه يشبه
 بلع وعلى هذا ينبغي أن يكون مثل الاستثناء باليد الاستثناء بإداة التلبس أو الأصل بمائل اه وهذا
 خلاص كلامه لا الضمير أو بعد ما نقله عن شيئا في شرحه ولا في كلام والده والخ أن عبارة المهاج
 أول من عبارة المصنف لانهم قد نعتوا الاستثناء بطل الصوم مطلقا وبالأزال ان كان يمس لان المس
 لا يكون الاحتياط لحال حتى العبارة أن يقال وترك استثناء وترك انزال يمس حل ويمكن الجواب
 بأن السبب والهاء في الاستثناء زائدان وأجيب أيضا بأن الضمير المستتر كان المقدرة بعد لو عائد على
 الاستثناء بمعنى خرج الخ ليعنى طلبه فيكون فيه استخدام (قوله لا ينظر وفكر) مالم يكن من
 علته الأزال بهما أو أنظر كقوله شيئا حل والنظر والفكر المحركان للشهوة كالتبعية فيحرمان
 وإن ينظر كفى قل على الجلال (قوله وحم محواس) أى أن كان الصوم فرضا لجواز قطع الغل
 (قوله ان حرك شهوة) ضابط تحريك الشهوة كأنه أشار اليه الشارع خوف الأزال أى فلا ينظر
 احتسابه كروا نخرج منه معنى ع ش والأولى أن يراد بتحريكها هيجهانها أو نفسه باعتبار خوف الانزال
 بلع عليه معاداة وهي هنا أحد بعض الدعوى في الدليل وهو قوله خوف الانزال (قوله ولو يشك)
 شامل لما اذا غاب عن ظنه عدم البقاء وفيه نظر شو برى وفيه أن هذا ليس شك فلا يرد (قوله بذلك)
 أى الشك أى معه قاله بمعنى مع وهو متعلق بالاكل (قوله ان لم يبن غلط) وهل يجب عليه السؤال عما
 بين غلط أو عدمه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لان الأصل صحة صومه ع ش (قوله فان بان) محترز
 قوله ولربن الحال (قوله صح صومهما) أى الاطوار والشرأى الصوم فيها ملاقة على معنى في
 وأقرق يدين بين القليلة إذا أضافها عند ترك الاجتهاد أن الشك هناك في شرط انقضاء العبادة وهنا
 في سادها بعد انقضاءه برماوى (قوله وان سقى الى جوفه) ولو بعد التحسن من طرحة اه برماوى
 (قوله الأولى) بخلاف الثانية فيفطر بسق إلى جوفه لتقصيره بما سكه فيه حج (قوله أما
 الفاعل) كسر لادم من باب علم وسمع كقوله ع ش وذكر في الصلاح أنه من باب تقع أيضا (قوله
 أن طلع الفجر) أى وقت طلوع الفجر وهو معطوف على طلع أى قوله وفيه شو برى (قوله
 فترجى لا) أى بعد ترك الجلاء فلا طلاق مشركا بشرطه لا بد ع ش فلا استمرار بما يطل صومه
 مطلقا كالكسفرة فان علم الفجر حال طلاق مشركا بشرطه لا بد ع ش فلا استمرار بما يطل صومه
 فكأنه انتقدت فعدوا ن لم يعلم فلا كسفرة علمها أى وإن علمه بعد طلوعه كفى حج (قوله فان مكث)

لأنه يطر بالابلاج بلازال فلا يزال ينوع فهو أقوى بخلاف ما كان ذلك بمائل وتعيير من المعرعة بالضمير مع التثنية بعلم
 المائل من ز يادى (لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال به. مباشرة كالاتماد ولا يزال من أحد فربح المشكل (وحم
 محواس) سبعة وعبارها انصر اصل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥)

لأنه يطر بالابلاج بلازال فلا يزال ينوع فهو أقوى بخلاف ما كان ذلك بمائل وتعيير من المعرعة بالضمير مع التثنية بعلم
 المائل من ز يادى (لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال به. مباشرة كالاتماد ولا يزال من أحد فربح المشكل (وحم
 محواس) سبعة وعبارها انصر اصل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥)

وان لم يعلم بطولع الابد المكشوف عن علمه ولم يبق من الليل الا ما يصح الاصلاح والترفع من ابن خيaban منع الاصلاح وعن غيره جواز
(د) التائب (حاتم) والترفع به تبعاً لجماعة من زيادى (وشرطه اسلامه وعقل وقائه) عن نحو حيف (كل اليوم) فلا يصح صوم من
انصف يندفع سباني بصفه كالصلاة (٧٦) ولا يصرونه أى يوم كل اليوم (د) لا (أعما) أو سكر بصفه بخلاف

أى بعد طلوع الفجر وقوله لم يصح أى لم ينقد (قوله ان لم يعلم) والفرق بينه وبين ما لو جامع في
النهار بيان الصوم هاترأع الجاع فنع انقاده لقوته بتقدمه والجامع ثم تأخره انقاده الصوم
فلم يطله لقوته بتقدمه فأنى الجامع عزى وبهذا يجاب عن قول بعضهم انظر وجه عدم صحة صومه
حينئذ عذره بدمه علمه (قوله وعقل) أى تميز فلا يصح صوم غير المميز كزال عقله شرح
والخالف ان السكر والجنون والحيف ولو في لحظة يضرران الانعام والسكر لا يضرران الا ان استغرقا
جميع النهار وان الصوم ولو استغرقا كافرهم شيخنا (قوله عن نحو حيف) وكذا نحو ولادة
من القاء علقته وضغفه ولو بلابل على المتصدق على الجلال ومثله شرح (قوله كل اليوم) راجع
لثلاثة (قوله ولا انعام) أو سكر بصفه بتدناؤهم (د) قال عى عليه ظاهره ولو كان الانعام
بغله وفي حج قتيبة عدم الضرر بما اذلم يكن بفعله ان كان بفعله بطل صومه (قوله عن أهلية
الخطاب) ان أراد بالخطاب التكليف فالتام كذلك فأى عاقبة له وان اراد بالخطاب الوضع فما
عطايا به كالتام فليتام بمهيرة وقد يقال المراد الاول لكن التعلق بها متنجيزى بفسادها بغيرها
وبالتام بمعنى خلت الغاية تأمل شوى وانظر هذه النفاة بين قوله تنجيزى وبين قوله بفسادها
عذرها فامعنى التنجيزى لانه صالحي على كلامهم فالتنجيزى متب عن الثلاثة والاصلح ثابت
لهما الاول الجواب بان التام لا كان يتب بآدى تبه جعل كخطاب خطاب التنجيزى (قوله الجلة)
يحتدل أنه اشارة الى أن السكر والانعام قد يجيبهما قضاء الصلاة اذا كان تصديراً بعمل انما لم
يستغرقا وقت عى (قوله الايام) وهو الذى عبرت عن الانوار بالكرن الرابع وهو قابلية الوقت لصوم
حل (قوله لتتم) أى عادم الهدى وهذا على الجديد وفي القديم له صياها عن الثلاثة الواجبة
الحج كاتى شرح (د) فالغاية في كلام الشارح الرد (قوله ونذر) كأن نذر صوم يوم فوائ يوم
الشك امانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد حج قال قل على الجلال ولا كراهة في صومكلى من ذلك
نم ان تحرى صومه فانك لم يصح كاتى الصلاة في الاوقات المكروهة اه ومثله (قوله وورد) أى
عادة وثبت مرة قل وزى (قوله كنظير من الصلاة) أى كاتى الصلاة التي لم يمسكها لآخرها (قوله
ويوم شك) وقد عت بالوى كثير ايثبوت هلالذى الحجة يوم الجمعة ثلاثه تحدث الناس برؤى
ليلا الخيس ويظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كاذب القعدة
أو يحرم لانهما لكونه يوم العيد قد أفى والله بالثاني لان دفع سفد الحرام مقدم على تحصيل
مصلحة للتدوير شرح (د) ويؤخذ من تحليله حرمه صوم اليوم المذكور ولو مله بما قبله وانى هذه
له فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم فكلان كان من شعبان
وفرضان كان من رمضان بخلاف هذا فانه حرام بتقدير كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم فبيناه
حرف وأقول فالتام ان يقول كيف هذا مع القاعدة الشهيرة وهي عدم التحريم بالشك خصوصاً ما ثبت
أن اوله الجمعة فليطلب صومه ثم رأيت الشيخ حمزة جرى على عدم التحريم وعدم كراهته وما جرى
عليه التنجيز من تحريم صومه جرى عليه في الخادم فلجامع شرح (قوله أو شهد) أى
أشعر لا يشترط ذكر ذلك عندما كماله حج قال قل على الجلال والمراد بالصلوات في قوله

انعاماً أو سكر كاه لان الانعام
والسكر يخرجان الشخص
عن أهلية الخطاب بخلاف
النوم اذ يجب قضاء الصلاة
العائنه به دون الغائنه
بالانعام والسكر في الجلة
وذكر السكر من زيادى
فن شرب السكر بالاصح
في بعض النهار يصح صومه
(وشرط الصوم) أى عمت
(الايام) أى وقوعه بها
(غير) يوم (عيد) أى عيد
فطر وعيد أضحى للنبى عن
صياها من خبر الصحيحين
(د) (ألم) (تشرق) ولو كان
صومها مشتمع وي ثلاثة
بعد الاضحى للنبى عن
صومها في خبر أبى داود
باستاد صحيح (د) يوم (شك)
لقول عمار بن ياسر من
صام يوم الشك فقد عسا
أبأ القاسم ^{عليه السلام} رواه
الترمذى وغيره وصححه
وقال الاسنوى المنصوص
المعروف الذى عليه
الاكثر كون الكراهة لا
الحرى (بلاشب) يقتضى
صومه اما يجب يقتضيه
كفاهه ونذر وورد فيصح
صومه كنظيره من الصلاة
في الاوقات المكروهة
وتب الصحيحين لاتدوسوا
رمضان صوم يوم أو يومين الا رجل كان صوم يوماً فليصمه كأن اعتاد

صوم الدهر أو صوم يوم أو فطران يوم أو قيس بالورد الباقي بجماع السبب (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثاءين من شعبان) اذ هيئت النش
برؤيته ولم يشهد بها أحد (أو شهد بعد عدد رد) في شهادة كهيبان أو نساء أو عبيداً أو فسقة

من قال انه رآه عن ذكر يصح

منه صومه بل يجب عليه

وتقدم في الكلام على النية

صححة نية طان ذلك وقوع

الصوم عن رمضان اذ اثنين

كونه منه واعتبروا هنا

العددين رأى بخلافه

فيما احتياطا للعبادة

فهم ما اذا لم ينعث الناس

برؤيته ولم يشهد بها احدا

شهادتها واحد من ذكر

فليس اليوم يوم شك بل

هو من شعبان وان اطلق

القيم خبر فان غم عليكم

(فرع) اذا تصف شعبان

حرم الصوم بلا سبب ان لم

يسلم بما قبله على الصحيح

في المجموع وغيره (وسن

نحرونا تخبره وتجهيل

فطر) خبر المحصنين

نحروا فان في السحور

بركة ولا تزال الناس غير

ما يحلوا الفطر اذا الامام احد

واخروا السحور (ان

يقين بقاء الليل) في الاولين

ودخوله في الثالثة والا

فالا فضل ترك ذلك بل

بحرم التجبيل ان يضر عا

علم عام وبطل السحر

سنة مستقلة مع تعديده

باليقين من زيادي (د)

سن (فطر غير فاء) خبر

(قوله) ولَمْ يَدْخُلْهُمُ الْيَوْمَ مِنْ رِجْلِهِمْ لَقَدْ كَانَ مِنْ رِجْلِ اللَّهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٧٧) أي احتمل صدقهم أي احتمل بطلان خبرهم بأن احتمل خبرهم الصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا بكذبه ومظنون الصدق فانه لا يكون يوم شك كما أشار اليه في الروضة فتأمل وكتب أيضا فيه انه حيث ظن صدقهم ليس بشك حال النية بل بنية محبة لانها مبنية على ظن حل فالاولى حذف قوله وظن الخ وقوله لانه لم يثبت كونه منه أي حال النية أي وجهه النية واخبره بخصوص بما اذ اثنين كونه من رمضان وتقدم ان محبة صوم من ظن صدق من اخبره بجزئه لا يثبت خلافه أي لانه لا بد ان يبين كونه منه حل وحاصله انكم اوجبتم الصوم ثارة كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من اخبره موقوف على الخ وقام بخبره موقوف على رمضان ثارة ذلك فباستدق في قوله لان ظن انه منه بقول من يثق به وقتل بحرمه وعدم اجزائه ثارة وهو فاء أشار اليه هنا بقوله والاعمال يصح صومه لانه محال ثلاثة بينها تناف أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمه مع عدم الاجزاء فانما الشارح الى دفع التنافي بقوله والاعمال يصح الخ وحاصله أن الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق الخبر والجواز والاعمال اجزاء اذ ظن صدق الخبرين كونه من رمضان والحرمه وعدم الاجزاء اذا ظن حال النية كونه من رمضان كما قرر به شيخنا **(قوله)** بل يجب عليه أي كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من اخبره موقوف به بالرؤية اذا اعتقد صدق حل **(قوله)** وتقدم في الكلام أي في قوله الا ان ظن انه منه بقول من يثق به **(قوله)** بخلافه فيما مر أي في ثبوت الصوم بعدل شهادة وقوله احتياطا انظروجه الاحتياط فان هنا احتياطا للتحريم لا للعبادة وعبارة غيره احتياطا للعبادة وتحريمها كذا قاله شيخنا ويمكن ان يقال المعنى احتياطا للعبادة فعلا أو تركا فأوجبوا الخبر واحد حرموا باخبار عدد **(قوله)** وان اطلق التيمم هو الرد **(قوله)** وسن نحسرح وقته من نصف الليل وبحل استحبابه اذا رجاها منفعة ولم يخش به ضررا ولهذا قال الحلبي اذا كان شعبا فينبغي أن لا يتحسر لانه فوق الشيع كان شرح هر قال قل وسن على ما تقدم في الفطر من تحريمه اه فان قلت حكمه مشروعية الصوم فالجواب لا ذلال النفس وكفها عن شهواتها والسحور ينافي ذلك قلت لا ينافي بل فيه لقضاء البنية بنحو قليل ما كره وأشرب والنافي انما هو ما يفعله للترهون من أنواع ذلك وتحسينه والاشتماء كاذك الملقى **(قوله)** وتأخيره ماله بعارضه تجهيل الفطر **(قوله)** تجهيل فطر انظر هل يحصل بما يزول به الوصال من كل مفطر ولو جماعا أو نيتا ذن ويكون المعنى تجهيل قطع آخر الصوم في غير زمنه أو لا يحصل الا بما يحصل به التقوى أي ما من شأنه ولعل الاول أولى فليحرم كونه وانظر حكمته في التجهيل ولعله التبايع عن التلبس بالصوم في غير منتهى شوري وعبارة قل على الجلال قوله تجهيل فطر أي يبرج جاع ولو على الماء وان بغيره ويكره تأخيره وان اعتقده فضيلة كان الأم اه **(قوله)** فان في السحور بركة قيل المراد بها الاجزاء والثواب فانساب أن يقرأ السحور بالضم لأنه مصدر بمعنى السحور وقيل البركة فيه ما يقوى على الصوم وينشط له وقيل ما ينضمه من الاستيقاظ وهو كراهية في ذلك الوقت كرماني على البخاري شوري وفي خبره عنه حسن أحب عبادي الى ان يجعل فطره حج والسحور بالضم الفعل وبالفتح اسم لا كقول **(قوله)** وسن فطر بجر مالم يبار منهن التجبيل حج بأن كان يلزم من الفطر بالتر تأخير والاروهى التجبيل ح ف والا فضل كونه وذا ذكره بثلاث فأكثر يقدم عليه الرطب والبسر فالجوة بعده ما منهن ثم غيره ثم الحلوا ثم الحلوا بالخطا الروايات وقدم الذين على السبل لانه افضل ووردته على لقله وسلم كان يضطر قبل ان

انظر في الماده طهور رواه الترمذي وغيره ومحموه فان كان ثم رطب قدم على التمر للاتباع ترواه الترمذي وحسنه وجعل الفطر بمنزلة سنة مستقلة من زيادي (د-)

يصل على رطبات فان لم يكن فطران لم يكن حاسوا من ماء، وقصته تليث ما ينظر عليم
 وطوبى وغيره، وكذلك كالتقاء نص حمله وتصريح ابن عبد السلام به الماء، وتعبير المصنف وغيره
 بترادفها ومن جنس جمى وتعبير جمع بجره محمول على أنه يحصل بها أصل السنة فان قلت ما الحكمة في
 استحباب الترتيل في الحلو من تقوية البصر الذي يصفه الصوم وهو أسير من غيره ومن ثم استحب
 بعض التاميين أن يفطر على الحلو مطلقا كالصوم والحكمة في جعله ذرا أنه **قوله** كان يوتر في جميع
 أموره امتناعا للوحدة ومن آداب الصائم عند افطاره الاذنين للماء، فقه أن لا يجهه ولكن
 يشربه لئلا يذهب بخلافه لقوله خلاف ثم الصائم **الح** **قوله** من حيث الصوم أي لحفظ ثوابه
 وإن كان ترك الفحش واجبا مطلقا شو برى **قوله** قول الزور والمسلمة أي اعتقاده ونفس المراد
 به كل غير مطلوب في الصوم وإن لم يحرم قال الحلي يذم للصائم أن يحفظ جوارحه فلا يمتنى بوجهه
 إلى باطل ولا يباين بيده في غير طاعة ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالأشمار والحكيات التي لا طائل
 تحتها ويحذرك قال **قوله** فليس تقصاة أن يذم **الح** قال في شرح المشكاة كناية أو مجاز عن
 عدم نظره تعالى لظن العناء والرجوع لقبول والتفضل بثواب فهو من باب في المأمور والسبب وإرادة
 اللزوم والميلبذ يصح كونه من باب الاستعارة التخييلية كناية أيضا فليس من حاجة **الح** فان قلت فلا
 قال فليس تقصاة في صياحه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبتلا لثواب الصوم فكانه لم يكن
 صوم فأشارنا إلى ذلك في الحديث كانه شو برى قال شيخنا ح في تمامه كناية أو مجاز لأن مفهومه
 إذا ترك قول الزور فقه حاجة **الح** وهو باطل فلذا أوله اه **قوله** أن يذم أي من قوله من يذم
الح أي فليس تقصاة في تركه طعامه وشرابه أي في صياحه مخلفا للجار والتقدير في أن يذم **الح** **قوله**
 وشهوة الشهوة اشتياق النفس إلى الشيء والجمع شهوات واشتهت فهو مشتبه اه مصباح والمراد
 ترك تعاطي ما اشتتهت النفس ترك الشروع في أسباب الشهوة والافاق شهوة نفسها التي هي ميل
 النفس إلى المطلوب لا يمكن التحرز عنها عني على مر وعبارة تشرح مر وشهوة أي من السموات
 والبصرات والشمومات واللايس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظام لتكسر نفسه عن الهوى
 وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه اه فعمل من هذا كله ان المراد الشهوة للنفس
 بدليل الحمل يتم الرياحين وغيرها والمراد بالرياحين ما يخرج طيب كالسك **قوله** حكمة
 الصوم وهي الكف عن الشهوات **قوله** وترك نحو **الح** أي من الحامض والمحبوم كالرياء والى
 لكن العلة ظاهرة في الثاني **قوله** ترك ذوق الطعام فمن احتاج لمخف نحو خبز لظن لا يكره
 م ر **قوله** ترك ذلك العلة لا يشغل من جرم ومنه اللين وقوله فتح العين وهو الفضل إلى الغنى
 وقوله انظر في وجهه والصحيح خلافه وإن تروح ذلك الري برى عه أو يوقفه طعمه كما ذكره ح
 وأما الملك بالكسر فهو المملوك أي الموضوع الذي كلفا معق قوي وصاب واجتمع ومنه الهوى كال
 قل **قوله** من أن يتنسل ولومن الاحتلام أخذ من العلة فان لم يتنسل غسل ما يغتسل من
 وصول الماء إليه كالآذن والهر فان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وملا أي به وما
 بعده مبادر صريحة قلت حكمة العدول دفع تروهم أنه من دخول الترك والقرض الهوى ما بعد مطلوب
 الفعل لإيقال التوهم موجود إذ يجوز أن يراد وسن ترك أن يتنسل لانا نقول هذا بعيد جدا
 فالعدول دفع تروهم البعيد فيلتمس كانه شو برى **قوله** لا أي لئلا يؤدي العبادة على طهارة وشيئ
 وصول الماء إلى باطن الآذن وأواله ر غيره ما شرح م قال حج وقصته أن وصوله فقه منظر
 وليس عموم مراد كاهو ظاهر أخذا مما سبق نحو ما للضمعة للشروعة أو غسل القدم

من حيث الصوم (ترك
 خش) ككذب وغيبة
 وعليها اقتصر الأصل نظير
 البخاري من لم يدع قول
 الزور والعدلية فليس لله
 حابة أن يدع طعامه وشرابه
 (د) ترك (شهوة) لا يتصل
 الصوم كشم الرياحين
 والنظر إليها لما فيها من
 الترفة التي لا تناسب حكمة
 الصوم (د) ترك (نحو
 ح) كمنع لأن ذلك
 يصفه ونحو من زيادتي
 (و) ترك (ذوق) لطعام
 أو غيره خوف وصوله
 حلقه وتقييد الأصل يذوق
 الطعام جرى على انجاب
 (د) ترك (ذلك) يفتح
 العين لأنه يجمع الرقي فان
 بله فأنظر في وجهه وإن شاء
 عطشه وهو مكره كافي
 المجموع (د) سن (أن
 يتنسل عن حدث كبر)
 لئلا يكون على طهر من
 أول الصوم وتعبير بذلك
 أعمن من تعديدا للجنابة (د)
 أن يقول

لا يضطر لعنه فليحمل هذا على مبالغة منهي عنها أو نحوها **(قوله عقب فطره)** أي عقب ما يحصل به
 الفطر وإن لم يندب كجماع أو أذاعال نحو عود في أدنه كإفائه بعض ما يحتاج إلى نقل أنه يكتفي بدخول وقت
 الإفطار لكن بما يمانية لفظ وعلى زركه أفطرت فتأمله قل على الجلال **(قوله هو أول)** من قوله
 عند) لأنها تصدق بالقبيلة شيخنا **(قوله كان بقوله ذلك)** ويرد أضافته كان بقوله ذهب انطما وأبنت
 المروق وبحث الإجران شاذة ولكن هذا خبر عما ينفهم منه أنه في خصوص من أفطر على الماء فراجع
 قل **(قوله أن يكفر في رمضان)** صرح به عن الطلب هذه الأمور ولا يرد نهاره ولا إفه في مطلقه مطلقا
 وقوله صدقة لأن الفقهاء فيه يتفقون عن الكسب ويحصل أجر فطر العائم ولأن الحسنات فيه
 تضاعف أجرة عمرة ومنها التوسعة على عياله والأحسان الذي الأجرام وأفطار المائتين بمشاة أو ما
 فدر عليه ونحو ذلك كافي قل **(قوله وتلاوة لقرآن)** ولو في حمام أو طريق نحو خش وهي في المصحف
 وإلى القبة وجها أفضل الغلو فبراه أنوشوش ولو على نائم قل **(قوله لاسبا)** بالتحديد
 والتخفيف وهي تدل على أن ما بعده أولى بالحكم مما قبلها ولا يستثنى بها على الأصح وإلى الكسر
 فتشديد الاء للتل وماموصولة أنزامة ويجوز رفع ما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف ونسبه على
 التشبيه بالمفعول به وجوه على الإضافة وهو أرجح وزادة ما أهدا تشو برى وهذه الاختلافات في
 غير عبارة المصنف نحو لاسبا زيد وأما هنا فتبين أن تكون ماموصولة وق المشر غير مبتدأ محذوف
 والجله مثل أو سبى ادم لا موصولة لاضافته إلى ما غيرها محذوف والتقدير لا مثل الصدقة والتلاوة
 والاعتكاف إلا أن هي في العشر الأخير موجود

(فصل في وجوب صوم رمضان) أي وما يتبع ذلك من وجوب الاساك على من أفطر ع ش **(قوله)**
 ولو فاهمى أي فسخل المريد وفيه أن إطلاق الإسلام عليه مجاز يحتاج إلى قرينة ويمكن أن تكون
 القرينة قوله فها بعد لا كفرا أصلي فيكون لفظ الإسلام في كلامه مستعملا في حقيقة ويجزوه كإفطره
 شيخنا وكأنه أن تغفل نظره عن عبارته في الصلاة إلى ما هناء فرق بينهما بأنه هناك عبر بالشتق وهنا
 بالمعنى وهو حقيقة في الأزمنة الثلاثة فكان عليه أن يقول وقرينة التميم ولا يقول وقرينة الجواز
 الخ **(قوله ومحة)** فديقال فتمى الإطاعة عن حال الإطاعة حسا أو شرعا كما ينفهم من كلامه بعد
 ذلك لا يكون إلا إذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم ثم رأيت بهامش قوله وإطاعة أي ولو في المستقبل
 فصل المرض الذي يرى برؤه لأنه مطلق في المستقبل فأخبره بقوله ومحة كما يدل عليه كلامه في
 الغرر أن الآية اه ويجاب أضافان المراد إطاعة ولو بمشقة فيدخل المرض إذا صام وتحمل المشقة
 فأخبره بقوله ومحة تأمل **(قوله وإقامة)** أي ولو كما يشمل المصاعى والسرور والسا فرسنا أقصيرا
 فها من حكم القيم وقوله أشداه ما يأتي أي حال كون الصحة والإقامة مأخوذ من عما يأتي أي من قوله
 ويصاح تركه لمرض الخ وإنما ارتكب للتل ذلك ولم يرد بالصحة والإقامة للاحتياج إلى التفصيل في
 مفهومه فافهم من ذكر الصحة والإقامة عن ذكر مفهومهما خلافاً عن شيخنا بتفصيله بعد
 فبني عن ذلك المنطوق **(قوله ومجنون)** ظاهره ولو تمتد بهم رأيت عن شيخنا بتفصيله بعد
 للتعدي شو برى **(قوله وسكران)** سواء كان كل من الثلاثة متعدياً أم لا إذا الكلام في نفي وجوب
 الأداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقاً وأما وجوب القضاء فسيأتي فتشيد الشو برى بنزل التعدي
 لأبنا بذا التقيد بما عوقف في وجوب القضاء فتأمل **(قوله لكبر أو مرض)** راجعان للحصى
(قوله وأحيى أو نحو) راجعان للشرى **(قوله ولا على مريض)** برى برؤه أولا **(قوله يذم)**
 (بأن) وهو أن المرض لا بد أن يخاف محذور نجيم والمافر لا بد أن يكون سفره سفر قصر حل **(قوله)**

عقب) هو أول من قوله
 عند (فطره) اللهم صمت
 وعلى زركه أفطرت لأنه
 كان يقول ذلك
 رواه أبو داود بإسناد حسن
 لكنه مرسل (د) أن
 (يكثر) في رمضان صدقة
 وتلاوة لقرآن واعتكافا
 (لاسبا) في (العشر الاوخر
 منه) للاتباع في ذلك رواه
 الشيخان بروى مسلم أنه
 كان يجتهد في العشر
 الاوخر ما يجتهد في غيره
 (فصل في شروط وجوب
 صوم رمضان وما يبيح
 ترك صومه

شرط وجوبه (اسلم) ولو
 فها من وهو من زيادي
 (وتكليف) كافي الصلاة
 فيها (إطاعة) له ومحة
 وإقامة أشداه ما يأتي فلا يجب
 على كافر بالمعنى السابق في
 الصلاة ولا على مبيحون
 وممنى عليه وسكران ولا
 على من لا يطيقه حسا أو
 شرعا لكبر أو مرض لا
 يبي برؤه أو مريض أو
 نحوه ولا على مريض
 وسافر بقيد يعلم عما يأتي

كأنقصر ذلك في الأصول

لوجوب القضاء عليهم كما

سيأتي ومن الحق بهم

المرتد في ذلك قدسها فان

وجوبه عليه وجوب

تسكين كما مر الإشارة

إليه (ويباح تركه) بنية

الترخص (لمرض يضرب

معصوم) ضررا يبيح

التيمم وإن طرأ على الصوم

لآفة ومن كان مريضا ثم

لمرض إن كان مطلقا فله

ترك النية أو منقطعاً فان

كان يوجد وقت التروع

فله تركها والا فلا فان عاد

واستأنج إلى الأضطر أضر

(وسفر قصر) فان قصر

به فالنظر أفضل والأفصول

أفضل كما مر في صلاة

المسافر (لأن طراً) السفر

على الصوم (أو زالا) أي

المرض والسفر من صائم

فلا يباح تركه تنظيلاً لحكم

الحضرة في الأولى وذوال

العذر في غيرها (ويجب

قضاء ما فات ولو بعذر)

كرض وسفر لآفة السابقة

اذتدبرها فأضطر فعدة

من أيام آخره كضرب وسفر

كأمر في بابه ورد وسكر

وانغمار وترك نية ولو نسياناً

بغلاف ما فات من الصلاة

بالاغمار كما مر في بالهاتفة

تكرارها بخلاف الأكل

وجوبه عليها وعلى السكران) قيده حج بالتمتعى شورى والنفس عليه يجب عليه القضاء مطلقاً

بعد أو غيره لأن الاغمار مرض وهو وجوب القضاء قرره شيخنا (قوله وجوب انعقاد سب) وهو

دخول الوقت وللمرأة بانقاده وجوده وإضاقة وجوب من إضاقة السب للعباد وببانية هذا على أن

القضاء بالأصم الأول لا بأصم جديد (قوله ومن ألحقهم المرتد) إشارة للعدواني الجلال الخلق قال قل

عليه والحقا بهم كونه انعقاد سب لثبات كونه غاطباً خطباً تكليف فلهما هو اه وثله في شرح

م (قوله ويباح تركه) أي يجب لانه جواز بعد امتناع فيمقل بالوجوب ابن حجر روي عنه إزدادي

فقال المرض الذي يبيح التيمم بوجوب الفطر ومادونه حيث لا يستعمل عادة يجوز اه والتمتعان

المرض الذي يبيح التيمم يجوز الفطر ولا يوجب عند م واعتاده شيخنا حرف وقله قل على

الخطيب وعزاه لشيخه م ثم إن خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في م (قوله بنية

الترخص) أي بان يتوأن الشارع رخصه في الفطر أي بأجله حرف (قوله مطبقاً) أي مستمر إلا

وتأمر لونه أخذنا نحو الحاصدين يجب عليهم تثبيت النية كل ليلة وأصل حكمهم من الصوم مشتقة من

التيمم أظفروا حل وسواء كان بمعدنفسه أو بأجرة أو تبرعاً كان لم يمتنع من الصوم في كل ع

(قوله فان كان يوجد وقت التروع) أي وقت صحة النية قل وعبارة شرح لروض قبيل الفجر اه

(قوله والا فلا) وإن علم من عادته عود المرض أثناء النهار م (قوله وسفر قصر) وبأنه مناجاة

في القصر حيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيل من كلامه أن شرط الفطر في أول أيام سفره إن عارض

ما يشترط بجوازته للقصر قبل طالع الفجر فيقتضي أن لا يلا ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعد

لم يطر ذلك اليوم للشك في مسيحه ابن حجر روي وعمل جواز فطره إن لم يكن مدم السفر والأعزوه

الفطر لانه لم يروح زمان يقتضي فيه م روى (قوله لأن طراً السفر) ولكونه بختياره فترك المرض

(قوله كرض) أي برضى برؤه اذ لا يرضى برؤه موجب القدية فقط م (قوله وسكر وانغمار) ولو

بغير تمعنها وانغمار ان اذ تمعنى يجب عليه القضاء والا فلا كما في ع

فكان على الشارع ان يذكر بان يقول وجنون بتمتع الظاهر ان السكران لا يجب عليه القضاء الا اذا كان متدبراً بمرح حج

وشبخنا ونزاعه سم في التقييد بالتمتعى ثم قال والحاصل ان كلاً من الاغمار والسكر بعد ابدونه اه

استغرق التبار وجب القضاء والا قد تنوى للأجزاء كما علم مما تقدم (قوله وانغمار) لانه نوع من

المرض فاندرج تحت قوله تعالى فمن كان منكهم مريضاً شرح م (قوله ولو نسياناً) فهو غير عند

وفي شرح المهذب أن قضاء تارك النية ولو عدا على التراخي بخلافه والراجح أنه في القرون

العدد وفي غيره على التراخي ولم ينظر الى أن ترك النية يشعر بترك الاهتمام بالعبادة حل (قوله

بغلاف ما فات من الصلاة بالاغمار) أي حيث لم يتعد حل (قوله وبخلاف الأكل ناسب) الظن أن

موقع لهذا هنا مع أن الكلام في القضاء وهذا لا يطر وأوجب بأنه أتى به لاجل الفرق بينه وبين نسيان

النية (قوله انما يؤثر في الثاني) أي بفساده كانه لم يكن أي أن الأكل مثلاً ناسياً لم يوجد متأكلاً

أي يؤثر في عدم اعتباره كإفروه شيخنا (قوله أي لا يجب قضاء ما فات) ولا يسن ولا يفتد كما في

به والشيخنا حل أي لا يجب ولا يسن وقد يشكل على ما تقدم من سن قضاء الصلاة اذ كانت

في زمن الصبا إلا أن يفرق بأن الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة تأمل شورى وعمل صام

قضاء الكافر اذا أسلم في غير اليوم الذي أظفر فيه ما هو فيسن قضاءه كإفروه شيخنا (قوله لا يلا

قال

ناسيلاً عن التيمم باب الأمور والأكل من باب النسيان والنسيان انما يؤثر في الثاني

وتعبري بمات كرام متأخر به لا بكتراً على أي لا يجب قضاء ما فات به بعد الاسلام ثم يبيانه في (لا مـ او) لا (جنون) بقبضه قول

(في غيرة وتوكل) لعدم موجب القضاء أما ما فات به في زمن الردة أو الكفر فيقتضي وقسم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة (كما يبلغ) الصبي نهار (سائما) فإنه لا قضاء عليه (ويجب التحامه) لأنه صار من أهل (٨١) الوجوب (أد) بلغ فيه (مفرا) أو أفاق فيه الجنون (أد) أسلم فيه الكافر فإنه لا قضاء عليهم لأن ما أدركوه منه لا يمتنع صومه فصار كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم طرأ المانع (ومن لم يرض وسافر زال عنهما) حالة كونهما (منطرين) كأن كان النية ليلا (إسك) ليقية النهار (في رمضان) خروجا من الخلاف وإتمام يلزمهم الإسك لعدم التزامهم الصوم والإسك تبع لأن غير الكافر أظفر لصدور ذكر السنة من زيادتي (ويلزم) أي الأسك في رمضان (من أسطا بنطره) كأن أظفر بلا عذر أو نسي النية أو ظن بقائه ليلا فإن خلفه أو أظفر يوم الشك بأن أنه من رمضان لحركة الوقت ولأن نسيان النية يشتر بترك الاحتياط بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ولأن صوم يوم الشك كان واجبا على من أظفر فيه الأثم جهله به فارق للمسافر فإنه يباح له الأظفر مع علمه وتغييره بمذاكرهم مما عساه به وخرج رمضان غيره فلا أسك فيه كمنفتر وقضاء لأن وجوب الصوم

قال العبادي يسر له قضاء ما فات من التغيير قياسا على الصلاة وقوله ولا جنون أي بغير نية سم (قوله) في غيرة وتوكل أي بعد حل وسم والتمتع عدم التقيد بالندى لأن السكران يجب عليه القضاء مطلقا كما تقدم عن سم (قوله) لعدم موجب القضاء أي لعدم مقتضى وهو البلوغ والصل (قوله) فيقتضي بأن يتناول مسكرا يستغرق أسكار مثله النهار مع علمه بحاله ثم جن في أثناء اليوم فليزمن قضاء ما انتهى إليه السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه أخذ من كسبه ذلك الصلاة زى (قوله) نهار سائما أي فيه وذلك بأن نوى ليلا اه مر (قوله) لأنه صار من أهل الوجوب) حتى لو جامع زنه الكفارة بشرطه لأنى قال اه الزى يادى قال حل وحل جعل هذا من الشبهة وحل ثواب الواجب فيه نظر ثواب الواجب أو ثاب على ما فعله في زمن الصياوات الشدوب وما فعله بعد البلوغ لا يقرب عليها يمكن تبينه ونظيره ما مر في الجامعة من أنه إذا قرن في بعض الأفعال فأتى الفضيلة فيه دون غيره عش (قوله) ومن لم يرض وكذا يقال في الحائض والنساء إن زال عنهما فيستحب لهما الإسك زى (قوله) كأن ترك النية ليلا) أشار به إلى أن تارك النية قاله منظر شرعا وإن لم يتناول منظر اه شوهرى (قوله) تيج أي المائتين (قوله) من أسطا بنطره) بخلاف من غطى به فلو ظهر نحو حائض في أثناء النهار لم يلزمها الإسك شرح مر (قوله) أولى النية) قد بشر بأنه ليس منظر لأنه تفتة العطف الآن بقال المراد بالمعطوف عليه القطر بالفعل بأن يتعاطى القطر فلا يخالف ما قدم شوهرى (قوله) أو أظفر يوم الشك) وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح إن حجر دهر (قوله) كأن راجع عليه أي لو تبين أمن رمضان والأصوم يوم الشك حرام (قوله) لأنه جهله أي جهل كونه من رمضان وقوله مع علمه أي مع العلم بأنه من رمضان كما عبره مر ومع هذا فالتمتع وجوب قضاءه فورا عقب يوم العيد فليس الجهل عند امتناع الواجب على التراخي في كلام بعضهم لتأخير فأتى بصدور وجوب قضاءها على الفور وذلك يوم الشك إذا تبين كونه من رمضان ومثله مر وهو مشكل لمنعه وقتل عن حرف انه على التراخي فليحرج (قوله) به فارق للمسافر) أي إذا قدم بعد الأظفر مر (قوله) ثم المسك) بخلاف فاقه الطهويين فاق صلاة شرعية والفرق أن المفقود هنا ترك وهناك شرط مر شوهرى (قوله) ليس في صوم شرعى) ومع ذلك فالظاهر أنه يشترط أحكام الصائمين فيسكه له ثم لا يحسن ونحوها يؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتد عش على مر والفقاع (فضل في ذبقة فوت الصوم الواجب) أي في بيان ما يوجب أو لا يوجب ما يتبع ذلك كالكفارة وقوله لأوجب بيان الواقع (قوله) من الأحرار أي كالأزوا بعباد من غيرهم من الرقيق بأنه لا حركة يؤخر عن البعض فإنه يورث عنه ما سلمه ببعضه الحرو يخرج منه دينه ومنها القدية فيخرج عن كل يومه مقدون كان بينه وبين يده مهياة ع ش قال شيخنا واقعا قيد بالحر لأجل قوله فيما بعد أخرج من ركعتيه والأقرب في ذلك يخرج عنه قريبه أو سيده أو صوم عنه واحد منهما أو يصوم عنه الأجنبي لأنه هو الأذن قريبه أو يخرج عنه أجنبي ولو بغير إذنه على الأوجه كقضاء الدين بينان للدين اه ثم رأيت مثله في الزبدي فأتى ما يمكن له قريب فلا يثني عليه (قوله) ولو نذرا

(١١) - (بحري) - ثاني في رمضان بطريق الأصل ولذا لا يقبل غيره بخلاف ما لم يغيره ثم المسك ليس في صوم شرعى وإن يجب عليه ولو ترك في عطلو الرز لم يسوى الأثم (فضل في ذبقة فوت الصوم الواجب) (من فاته) من الأحرار (صوم واجب) ولو نذرا

الاطهر أن يقول ولو بشئ أو يسب نذر لان النذر ليس الصوم الواجب وانما هو موجب وأجيب بأنه منصوب بترج الحافض وأأن النذر بمعنى المنصور عش (قوله) وكفارة لقتل أو بين أو ظهر حل دوم (قوله) فلاندرك لغات قال مر ببقية ولاضاد قال عش عليه هذا يخالف ما يأتي من أن من أظفر طرم أو عجز من صوم لزامة أو مرض لا يبري برؤه وجب عليه مذكلك يوم وقديحجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البره وما هنا في خلافه من رأيت في سم مانصه لا يشك على ما نقرر الشيخ الهرم اذا مات قبل التكن لان وابه اصاله القدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى ان (قوله) ان فات (بندر) قيدي عدم التدارك وعدم الاثم فافات بغير عذر يجب نذرك مع الاثم وان لم يتمكن من الفناء ويصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والراد بانتمك أن يترك زمنا قليلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر فلا لا ين أي حريرة قل على الجلال (قوله) بما سأتى أي بالبقية أو الصوم (قوله) أو مات أي من فاته شئ من رمضان بعد التمكن لا بقيد كونه معنوا فاصح التميم بعده قل (قوله) سواء فانه بفسر) وبأن في الصورتين (قوله) أخرج من تركته) والاخراج أفضل من الصوم عش فان لم يكن له تركة لم يتركه بيه المعام بالصوم بل يسئل ذلك كقاره شيئا (قوله) لكل يوم) أي من غالب قوت يده قال ابن حجر ويؤخذ عن امرى النطرة أن المراد هنا بالبدل التي يعتبر غالب قوتها المجل الذي هو فيه عند أول مخاطبة التفتا عش على مر (قوله) فليعلم متى لأقول وثابت الفاعل الظرف وهو عنه وهو مبنى على مذهب السكونيين من إقامة الظرف مع وجود القول بوقتيه في الحديث بالشهر له لكونه كان جواب سائل ولا لذلك لا يتقيد بالشهر كانه عش (قوله) مكنتا قال العراق الرواية بالنسب وكان وجهه إقامة الظرف مقام الممول كإقام الجار والجرور مقامه وقد ترى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدى مسكين بالرفع على الصواب سيوطي والراد بالصواب المشهور لانه خطأ لما قدمه من توجيه النص شورى (قوله) من جنس فطرة قال النفال ويعتبر فضلها عما يعتبر فضله ثم حج ذرى (وأقول) يتأمل هذا مع كون النرض اعمات وان الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأي شئ عليه بد موته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب اخراج فضل ما يخرج عنه مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي ان فرض أن على الميت دينان مائة كذا الفنى ظاهر فيها لو أظفر أكبر أو مرض لا يبري برؤه عش (قوله) حسلا على الغالب) يعني أن النطري الغالبة والبقية نادرة فقيس النادر على الغالب بجامع الحد ما ظهر بعد الوقف فيه والسؤال عنه ذى (قوله) وأصامه تركه) بشرط بلوغه ذى وبعبارة محل كل ترك قبل قل عليه أي بالغ عاقل وقفا أو بعيدا بل إن كالحج الواجب وأعمال الصبح نياية الرقيق في المسح لانه ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارشاد ومن شمس شئ منها لم يخرجها أو الصوم بده بده ولو لم يبيض يوم صوما ولا طعاما بل يغير السكر ولو اختلف الاقارب في الصوم والأطعام أجيب من طلب الاطعام ولا يقال هذا التحجير أي قول المصنف أو صام الخ لا يأتي في الكفارة المرتبة لا يجوز الانتقال الى صلة حتى يحجز عما قبلها وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم والأطعام لا يتناول فرض للشيء أن مات وهو عاجز عن الاعتاق لانه لا يجب عليه الصوم الا حينئذ والأطعام الذي يخرجه وله فيه الذي كان يخرجه ولان الذي يخرجه له فدية عن الصوم لأنه أحد دخول الكفارة التي على الميت لانه لو كان كذلك لاعتبر تقدم الصوم عليه ولما صح التحجير وصرف ما بعد واحد تأمل (قوله) أو أضحى

بالج

بمع الصلحة كاعلم استغرق اليوم كله وان أفاق كل الليل نذره كما يفيد العباب وشرحه ابن حجر

استمر الى الموت فان فات بلا نعمات ووجب نذرك بما سأتى (أو) مات (بده) سواء فانه بمنزلة بغيره (أخرج من تركته لكل يوم) فات صومه (مت) وهو مطلق وثبت كما صر بالكمال الصرى نصف قدح والاصل في ذلك خبر من مات وعليه سياتي شهر فليعلم عنه مكان كل يوم سكتا رواه الترمذى وصح وتعلق ابن عمر (من جنس فطرة) حسلا على الغالب بجامع أن كلاهما طعام واجب شرعا فلا يجزى نحو دقيق وسويق (أو صام عنه قريبه) وان لم يكن عاميا والا وارتا (مطلقا) عن التقيد بادن (أو أجنبى بلان) منه بأن أوصى به أو من قريبه بأجرة أو دونها

قوله يخرج عنه قريبه (الج) أي جوارا اه شيئا وان أوهم آخر القوله خلافه (قوله) رحمه الله كرض استمر) أي من قبيل خبر ثاني سؤال مثلا ان طرأ حيز أثناء النهار مثلا فحينئذ عدم التكن في ذلك اليوم اه حجر عياب (قوله) رحمه الله استمر) أي استمر لولا يصبح ترك التكن في الليل في الاول وتقدم أو

من مات وعليه صيام عام
عنه وليه وغير مسلم أنه
عليه السلام قال لأمراء قالته
له اني مات وعليها صوم
تذرا فأصوم عنها موسى
عن امك بخلافه بالاذن
لانه ليس بمعنى ماورد به
الخبر وظاهر انه لومات
مريدا لم يصم عنه وقولي
بالذن نعم من قوله بالذن الولى
لا من مات وعليه صلاة
أراعتكاف فلا يفعل عنه
ولا فدية له نعم ورودها
نعم لو نذر ان يتكف صائما
اعتكف عنه وليه صائما
قاله في التذبيب (وعجب الله)
لكل يوم (بالإضافة على
من أفطر) فيه (لنذر
لا يرجو زواله) ككبر
ومرض لا يرجو برؤه لأية
وعلى الذين يطيقونه المراد
لا يطيقونه أو يطيقونه في
الشباب ثم يجبرون عنه في
الكبر وروى البخاري أن
ابن عباس وعائشة كانا
يقران وعلى الذين يطيقونه
ومعناه يمكنون الصوم فلا
يلتزمونه وقولي لعدولي
آخروا أهم من قوله لكبر
(و) بقضاء على غيمته
أفطر لما (لأنه لا يفتأ آدمي)
معصوم (مشف على
هلاك) بقر أو غيره ولم
يمكن تخليصه إلا بفطر (أو
توفى ذنوبه) حاصل أو

مرض (عليه) قسط ولو كان في المرض من غير حاله نظر

بالغ ولو رقيقا والجميع مذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه ثلاثون بالذن في يوم واحد سزا
وهو الظاهر الذي اعتمدته حل وزى سواء كان قد وجب فيه التتابع أو لا لأن التتابع في حق الميت
يعني لا يوجد في حق التريب وهو التغليب عليه ولانه التزام صفة زائدة على أصل الصوم فنقشت
بمونه شرح م (قوله بالحج) أى قياسا على الحج في مطلق الصلة لأن الحج الواجب لا يتوقف عليه
عن التبرع بل ذن أو يقال المراد بالحج التذويب وهو يتوقف على الاذن كما قررته شيخنا (قوله وغير
الصحيحين من مات وعليه صيام الحج) وجه الدلالة على صحة صوم الاجنبي بالاذن ان من ملك شيئا جازله
التي فيه كالولى بكل في تزوج بنته كما قررته شيخنا عزرى قال المناوى والمراد بالولى كل قريب (قوله
وغير مسلم أنه عليه السلام قال لأمراء) أى بهذا الحديث بعد الاذن لا بدل على ان المراد
بالولى الذي في الاذن مطلق القريب حيث لم يستعمل السائلة حل هي وصية أم لا ح (قوله لانه
ليس في معنى ماورد) وأما صوم الاجنبي بالاذن فهو بمعنى ماورد لانه لما صام بالذن الولى كان كأنه
الصائم فيؤخذ من كلامه ان دليل صحة صوم الاجنبي القياس على التريب (قوله لم يصم عنه) لانه
ليس من أهل العبادات الآن ع ش ويتعين الأ طعام ويجب استخراج ذلك من تركته أى لانه يتبناه
فانه دين امره فلا يتناهى كون صام من موته فيأفكان للتائب عدم استخراج ذلك حل (قوله لا من
مات وعليه صلاة أراعتكاف) وهناك قول يجوز نفل الصلاة عنه وقضى السبكي عن قريبه
ما نوه بادل على انه يجوز تحليل القول الضعيف في حق نفسه كأن يصم عليه ع ش ولا يجوز أن يصم
بما قررته شيخنا ح وبعبارة قول على الجلال قوله في الاعتكاف قول في الصلاة قول لا يصم
فيما وصيه انه يعلم عنه لكل صلاة صوم عليه كثير من حج قال بعض شافعيان هذا من عمل الشخص
لنفسه فيجوز تقليده لانه من مقابل الأصح لم يصم لأجر الحج ركعتي الطواف (فتبينه) على ما ذكر
أنه لا يصام عن حي وان تجز بهم وأغبره وتلزمه الفدية وهل تصدق عنه أو يفتق راجعه (قوله
اعتكف عنه وليه) أى جازله ذلك ومثل الولى الاجنبي بالاذن كما قاله الشورى (قوله ويجب الله)
ابتداء لا بداعن الصوم فلا يجب القضاء زال عدته قبل الفدية كالحل وزى قال الشورى
وله رجو به على الفور كبده أولا كل يحمل ثم رأيت في الإيعاب الجزم بالثاني اه فالعذر ومخالط
بالابتداء فلو تكلف وصام لم يجب عليه الله واغترض بأنه حيث كان مخالطيا بالابتداء كان القياس
أنه لا يجوز له الصوم وأوجب بأنه مخالط بالابتداء حيث لم يرد الصوم ولو أخرج للمدغم قدر بعد
الشرط على الصوم لم يلزم القضاء فان قيل ما الفرق بينه وبين المصوب حيث يلزمه الحج بالقدرة عليه
بعد الاثبات به أوجب بأن العذر ومخالط بالابتداء كما عرفت فأجروا عنه والمصوب مخالط بالحج
والمخالطة لا تباين بالضرورة وقبحا عندهما حل (قوله على من أفطره) أى في رمضان وليس له
والعامل والمرض تعجيل فدية يومين فأكثر ولم تعجيل ندية يوم فيه أو في ليته م (قوله المراد
لا يطيقونه) فان قلت أى قرينة على أن المراد ذلك قلت يمكن أن تكون قد رجعت عند التذول
قرينة حالية فهم من هذا لك ولا يصح عدم بقائها فليتأمل سم على البهجة ع ش على م (قوله
ثم يجبرون) بفتح الجهم وكسرهما (قوله آدمي) ومثله الحيوان المحترم حل (قوله مشرف) وان
تعد فلا بد للقدسية زى (قوله على هلاك) ليس قيما بل المدار على أن يخاف عليه من حصول مبيع
لنفسه كسكف عضوا بطلان منفعته ح (قوله لا تخوف ذاتك) أى خوف ما يبيع التميم لو كان
كبرا أى يجب عليه الفطر عند ذلك ويجوز عند غيره بأن كان يحصل عدم الفطر مشقة لا محتمل
عادة (قوله ولو كان في المرض من غيرها) أى ولو كان الولد في صورة المرض من غير المرضة بأجرة

لأن كلامهم واجب عند
الاتحاد فكذا عند
الاجتماع هذا (إن لم يصح
عنه) والواجب واحد
للتأخير وهذا من زيادتي
(والمصرف) أي مصرف
الأمدة (مصرف وسكين)
لأن المسكين ذكر في الآية
والخير والتخير أسوأ حالا
منه ولا يجب الجمع بينهما
(لا مصرف إمداد واحد)
لأن كل يوم عبادة مستقلة
فلا مدد بتزلة الكفارات
يغفل صرف مد لاثنين
لا يجوز (ويجب مع قضاء
كفارة) يأتي فيأتي بها
(على الواجب) إمداد صومه
شبهة خبر المعصيين
عن أبي هريرة جاء رجل
إلى النبي ﷺ فقال
هلك قال وأهلكتك
قال واقتصر امرئ في رمضان
قال هل تحبنا انت رغبة
قال لا قال فهل تستطع
أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فهل تجد ما تطعم
سنتين مسكينا قال لا
جلس فأتى النبي ﷺ
بريق فيه عمر فقال اصدق
بهذا فقال لا أقر منا
برسول الله فواته ما بين
لابتيا أهل بيت
(درس)!

عليه القديس إبداء جامع من (قوله حتى دخل آخر) ليس بقيد ولم يقيد به المنهاج وقال من وعلم
منها مني بتحقيق الفوات وجبت القديس ولم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فأتى والباقى خمس
من شعبان لزمه عشرة مد عشرة لاجل الصوم وخسة للتأخير لا تغاير لركن الكفارة واحدة خسة
وقضية ذلك لزم القديس حالا محال يصح وما هو به الزكوى ورفق بين صورة التمسك والحي بأن
الزينة للقبلة بقدر صورها بالوقت كما جعل الاجل به وهذا المنقود في الحي إذا اضطرره إلى التجهيل
الزمن المستعمل في حقه (قوله والمصرف تقير) ولا يجرم بقليل الكفارة (قوله ولا يجب الجمع
بينها) أي ولو في يومه بغيره كأمومه كلام المتن فالواو بمعنى (قوله بتزلة الكفارات) أي ويجوز
صرف أمداد من كفارات لشخص واحد ولو كانت الأمداد بتزلة كفارة واحدة لما جاز صرف مد من
فيها لواحدا لما جاز صرف المد لواحدا مع كونه بتزلة الكفارة لعدم تعدد وتعدد ما يصرفه قال تعالى
فنبطعكم مسكين (قوله كفارة) أي ونيزم رهنه مستثنى من مفهوم قوله ينزى في كل معصية لاحد فيها
ولا كفارة حل (قوله بإمداد صومه) حقيقة أو حكما بدليل قوله لا أتقن أدرك الفجر مجامعا
فاستمد تزيم الكفارة هذا فلان يفسد صوما حقيقة لأنه في حكم إفساد الصوم تزيم بلانغ الانقضاء بتزلة
الانقضاء كما قاله حج وهر (قوله يومان رمضان) أي يقينا فإذا اشتبه رمضان بغيره فاجتنب وصام فإذا
وطئ ولو في جميع أيامه فلا كفارة عليه شرح من وشبهه بالنجم والحاسب إذا صام بما يحاسبها ثم جامعا فلا
كفارة كما قاله عني على من لأن الحساب لا يفيد اليقين خلافا للحلي وكذا لو وطئ يوم الشك وكان
صائما بحيث جاز بأن صام عن قضاء أو تذر فيان من رمضان من (قوله وإن انفرد بالرؤية) وإن
رؤيته شاهد لأنه ملك حرمة يومه عنه وشبه في ذلك من صدقه شرح من (قوله يومه) ولو في الليل
لا تأخر أو ذكر ولو لم يمتد وقتها وإن لم ينزل حل أو فرج ميان حيث يقع اسمه كافي في حل على الجلال
والذي عني عن أبي الوفاء الفرع المان لا يفسد الصوم ولا كفارة ويفرق بينه وبين إيجاب الفسل
بإلا يجرى بأن المدارها على مسمى الجماع وهو منتف فيه بخلاف الفسل فإن الحكم فيه منوط بمسمى
الفرج أو فتره حنف والمراد بقوله يومه وحده نفقح به ما لو تقارن الوطء مع غيره كمنهوا الاكل
فلا كفارة عليه لاجتماع المانع والمقتضى فغلب المانع ولأن استناد الانقضاء إلى الجماع ليس أولى من
استداله إلى المطر الآخر سم على حج (قوله ولا شهية) فالقبول عشرة وزيد عليها اثنان هما قيدان
تقوله يومه وقوله أنه لم يصوم والتقدير بوطء وحده وأتم به للصوم وحده فتكون الجلة اثني عشر بل
ثلاثة عشر لأن قوله من رمضان أي يقينا فلو صامه باجتهاد ووطئ فلا كفارة عليه كاتقدم عن من
(قوله ما جاز) إمداد صومه من سخر البياض كذاهاش صحيح فليخرج عني (قوله فقال هلك) هلك
أي دعت في سبب هلاك (قوله ما انتق) مامو صول حرق ويجد يمتنع استطيع أي هل تستطع اعتناق
رفيق وكذا في قوله لا أتقن أدرك الفجر مجامعا (قوله ما جاز) إمداد صومه من سخر البياض كذاهاش صحيح فليخرج عني (قوله فقال هلك) هلك
موصولا للميلان فجلها موصولا لاسميائيزم عليه حذف العائد الجرو بدون شرطه وجعلها
بهم نكرة موصولة والعائد محذوف أي هل تجد ما تنفق به الخ (قوله ثم جلس) يفهم منه أنه سأل
وهو راقب (قوله فأتى) محتمل أنه هدية في له به اتفاقا وأما من به واحدا (قوله اصدق بهذا) أي كثر
بما قال من ولو شرع في الصوم ثم جد الرقية ندبه عتقاها ولو شرع في الطعام ثم دعى الصوم ندبه
(قوله ما بين لا بينها) وهما الخزان إلى الجبلان المحيطان بالدينية وفي رواية والذي نفس يده ما بين
طبيعية المنة وهو يتخلط بضم الطاء الملهمة والنون أحد أختاب القلبية واستناره للطرف وقوله

(أنه لم يصوم) يجب مع قضاء كفارة قال مالك وأبو حنيفة يجب الكفارة في كل من فطر عسدا في الفرض أما الفل فيجب فيه عسدا
الاسم والقضاء ولا كفارة هو قويني

أوحج إليه منا ضحكك **عليه** حتى بدت أتابه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأعنت رقيقة فسم شهرين
 فاطعمه شتين سكينا بالمر وفي رواية (٨٦) لابي داود فأتى بعرق تمر قد حصة عشر ماعا والعرق ينفذ

أهل ميتا أخيرا وأوحج وبن لا يتها حال ويجوز كون ما حاز بها وتيمية فسمى الاول أوحج منصوب
 وعلى الثاني من فوع ويجوز أن يكون بين خبرهما مقاما وأهل ميتا وأوحج صفة لأهل ويجوز أنه
 على أنه حال وتستوي في هذا الجواز بقا التيمية لسبق الخبر ع ش على مر (قوله ضحكك التي) أي
 تبسم (قوله اذهب فاطعمه أهلك) يحتمل أنه تحذره عليه أو ملكه إياه المكفر به فلما أخبره
 بقره فذله في صرفه لعله اعلا ما بان الكفارة إنما يجب بالمفاضل عن الكفارة أو أنه تطلع بالكثير
 عنه وصوغه صرفها لعله اعلا ما بان المكفر للتطوع يجوز له صرفها للمون المكفر عنه وهذا
 أخذ أهما بنات شرح حج قل على الجلال وهذا أولى من غيره من الأجوبة وأهل أهله كالأوسين
 آدماء وعلى **عليه** بذلك اه بالحرف فادفع اعتراض بعضهم هذا الجواب بأنه يتوقف على
 كون أهله شتين وهو بعيد (قوله في رواية) أي بدل قال هل يجد ما لتعني رقيقة الخ (قوله فسم
 شهرين) أي فان لم تستطع اعتناق رقيقة فسم وقوله فاطعم أي فان لم تستطع فسم شهرين فاطعم الخ
 كما يدل عليه الفاعل وأتى بهذه الرواية لأن فيها الأمر وانظر هل كان السائل يجيبه في كل مرة كما في الرواية
 السابقة فكان يقول لا أستطيع أم لا رابع الظاهر ثم (قوله في رواية لابي داود) أي رواية أبي
 داود لأن فيها تقدير التمر (قوله مكمل) بكسر الميم وفتح التاء للثناء القوية شرح سئل للتوى غش
 (قوله تعبيرى بالمر) أي لشموله للزاني والواطئ بالشبهة والسيد في حق الأمة كما نقل عن غش
 (قوله يغش أدرك) كان الأولى أن يقول وإنما وجبت الكفارة على من أدرك الفجر عظاما فاستدبر
 الخ أو يدخله في مجرم قول المتن باناد صومه بأن يقول بعده حقيقة أو سحكا والا فالتمنع قوله
 فن أدرك الخ مشكل لمسم انعقاده ما على ما اختاره السبكي فلا إشكال كما ذكره ع ش على مر
 وبعبارة شرح مر وأورد على عكس هذا الضابط ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فان الأمع
 في المجموع عدم انعقاد صومه ونجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوما وجاب بعدم رده لأن
 فسرا لأن ما يمنع الانعقاد يجوز خلاف تفسيره بما رفته على أنه وإن لم يفسده فهو في معنى
 ما يفسده (قوله على أن السبكي اختار) الظاهر هذا الاختيار مع قيام المانع تأمل (قوله لأن
 الخطاب بها في الخبر هو الفاعل المذكور) وقضية التعبير بالواطئ أنها لو علت عليه لم يترك
 لا كفارة عليه ولا يضر لأنه لا يجمع بخلافه إذا أنزل فانه يفسد كالأزواج بالباشرة ومع ذلك
 لا كفارة أيضا لعدم النقل زى (قوله وجاهل) أي تحريم الوطء إذا قرب عهده بالإسلام أو أنما جينا
 عن العلماء بخلاف من علم تحريمه وجوب الكفارة فتجب عليه تقاعدا كما في شرح مر وعش
 عليه (قوله ثم جن) هل ينفي تمتا ومطلقا حل ويؤخّن كلام سم أنه يغير بعد عتادة ع ش على
 مر ويؤى بالوتعدى بالجنون نهرا أبدا الجماع هل تسقط الكفارة أولا ولا قرب سقوطها لأن
 تعدى به لم يصدق عليه أنه أقصد صوم يوم لأنه يجنونه خرج عن أعلية الصوم وإن أمم بيه فهو
 صريح في الإطلاق وكان الأولى تأخير لانه محتمل وما وانظر لم يذكره المتن تأمل (قوله كان يائسا
 مسافرا) أو نحوه كمرضى أي وكان كل من المسافر ونحوه مقطر قبل الوطء حتى يقال إنما قدم غيره
 لا صوم نفسه (قوله لا يشركه) في المتأخر في البيع والميراث يشركه مثل علمه بعلته شركه اه وبعبارة
 البراءى قوله لا يشركه بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه (قوله وقت الوطء) الظاهر

العين والراءى مكنتل ينسج
 من خوص النخل
 وتعبيرى بالواطئ أعم من
 تعبده بالزوج وضافة
 الصوم اليه مع قولى
 ولا يشبه من ز يادى فن
 أدرك الفجر عظاما
 فاستدام علما نلزمه
 الكفارة لأن جماعا من
 لم يفسد صومه هو معنى
 ما يفسده فكأنه انعقدتم
 فسمى أن السبكي اختار
 انه انعقدتم فسد لا يجب
 على موطئ لان الخطاب
 بهما الخبر للذكر هو
 الفاعل (ولا على) نحو
 ناس من مكره وجاهل
 وبأمور بالإسك لان
 وطء لا يفسد صوما ولا على
 من وطئ لا عن ذم جن
 أومات في اليوم لانه بان
 أنه لم يفسد صوم يوم (د)
 لاعلى (مفسد غير صوم)
 كسلاة (أوصوم غيره)
 ولو في رمضان كان وطئ
 مسافرا أو نحوه امرأته
 ففسد صومها (أوصوم
 في غير رمضان) كندر
 وقضاء لان النص ورد في
 صوم رمضان كما مر وهو
 مخصوص بقتال لا يشركه
 فيها غيره (أو) مفسده
 ولو في رمضان (يتبرؤ)
 كما كل واستند الى النص ورد في الوطء وما عداه ليس في معناه (د)
 لاعلى (من ظن وقت الوطء) (يلا) أي بقاء أو دخوله

(أونك فيه قبان تهادا أو كل تبادا بن أنه أنطر) به (تم طبع) عاددا

ان هذا هو المفعول الثاني ولا هو الاول وسم الاخير بواسطة الحذف الذي قدره والتقدير ولان
ظن بقا الليل أو دخوله كائنا وقت وطء ولا يصح أن يكون لالهوا الثاني لانه لا يصح الاخير مع تقدير
الحذف الذي قدره وان صح بدونه تأمل (قوله أونك فيه) أي بقائه أو دخوله (قوله أو كل تبادا
ونظن أنه أنطر به) أما إذا علم أنه لا يطر به ثم جامع في يومه فينظر ويحب الكسرة شرح مر (قوله
تم طبع عاددا) فانه يطلع صومه بذلك الوقت كغيره من المنفطرات اذا أتى بشئ منها حل (قوله بالشيبة
في الجبل) أي جميع الصور وهي ستة والشيبة عدم تحقق الوجوب اه وقال بعضهم قوله في الجبل أي
جميع صور التي يقطع النظر عن المعنى الزيد في الشارح اذا القسوة فيها لعدم الاتم فقط (قوله ودلني زنا)
أي ذنوبي زخما أخذها بما عبده (قوله أولم ينو زخما) أي وأدعني غيظنا لكن لم ينو زخما (قوله
الصوم) أي وحده وهو في هذه آتم به سبعين الصوم وعدم نية الترخص وفيه اتم بآتم به الالعدم النية
فقط للصوم أيضا اذا انظر من حيث هو جائز للسافر والمرضى كالسافر (قوله وحديث سفر) مالم
يكن ان يلهو صوما هلهام عبيدين وطلعهما تخالفنا لطلعه بلده والا فلا كسرة لانه صار منهم كاتقدم وفي
عكس لا كسرة أيضا لعدم الاتم له ولا تعود بعوده لبلده على التمسد وإن كان التعليل المذكور
بغائه كاذم قوله على الجلال في عرش على مر خلافه عن سم وهذا أعني ما ذكره من عدم
سقوطها بحديث السفر بخلاف سقوطها بحديث الجنون والموت ويفرق بأنه يتبين بهما زوال أهلية
الوجوب من أول اليوم فترك من أهل الوجوب الحالة الجاهل شرح مر وجمع نعم قال العلامة الشافعي
لا يقطعهما فله نفسه أو تعاطى بما عنته فراجع قوله (قوله أونك فيه صوم الصوم) أي مع بقا أهلية
الشك في بخلاف حدث الجنون والموت

(باب صوم التطوع)

(قوله في سبيل الله) أي طاعته بإخلاص أي من غير إله أو الجهاد وهو محمول على من لم يحتل بصومه
فانه يحرمه من مهمات الفروع حل وبعبارة عرش يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل اليه بان
يخلص صومه وان لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيرا وإن كان خلاف الغالب
(قوله وحجه) أي ذاته وقوله حقا أي هاهنا فأطلق الجزء على الكل وخص الغريب بالذكر لانه
أعدل أيام السنة والمراد أنه يبعد عن التماسقة لو قدرت ليبلغ من سبيلها سبعين سنة اه وفي
الحديث كل عمل إن أمه الله الصوم فانه وإن أجزى به واختلوا في معنى تخصمه بكونه له على أقوال
تزيد على خبث منها كافاه مر كونه أبعد عن الرياء من غيره ومنها نقل عن صفيان بن عيينة أن
يوم القباية تغلق خصاه للرب بجميع أعماله الصوم فانه لا سبيل لهم عليه فانه اذا لم يكن الصوم
يشمل كل عمل تعالى ما في من المظالم يبدله بالصوم الجنة اه ثم قال مر وهذا مردود والصحيح ثلث
الرياء به كإثر الأعمال لغير الصحيحين فالحق أنه أضافه له لانه حتى لا يطلع عليه الآلة تعالى وأبعد
عن الرياء (قوله من صوم يوم معرفة) وفي بعض الاحاديث أن الوحوش في البداية تصومه حتى إن بعضهم
أنتحوا وذهب الى البداية ورياء لتحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الى الشمس
وتنظر الى القمر حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية عرش (قوله بخلاف السافر) أي ولو
سافر قصيرا (قوله فانه يسئل له فطر) أي أن شره الصوم فلا يخاف سافروا من أن الصوم
لسافر أفضل ان لم يضرهم سم على حجة وقفت به انه لا فرق بين طول السفر وقصره وهو محتمل

السافر فانه يسئل له فطره وبخلاف الحاج فانه ان عرف

(قوله رحلته من صوم يوم) وأما الخاتمة قبل عرفة فتسا كد الحاج وغيره اه زى

و يحتمل التكثير بالطويل كتنظيره والادوية الاول اقامة لثلاثة مقام للثمة أى اقامة لكل الفطن مقام محل
 البقين ع ش ومثله قبل وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم مرة أن باقى ما يطلب صومه لا فرق
 فيه بين المسافر وغيره والظن ما وجهه وبالمعنى الذى اقتضى تخصيص مرة بهذا التنصيص اه وأجاب
 بعضهم بأن هذا التنصيص يجري في غير عرفة بالاولى لانه دونها فى التاكيد فاقبل (قوله) أن يصل عرفة
 ليلا) المعنى انه ان كان مقيا بمكة أو غيرها قصد أن يحضر عرفة ليلا أى ليلا العيدان سار بعد القرب
 فقوله والاسن نظره صادق بما اذا كان مقيا وقصد حضور عرفة بالثاني يوم التاسع فيسن له النظر
 اه ع ش على م ر (قوله) وعاشوراء) ولكن أجزأ ضعف برأهل الكتاب كان ثواب ما خصا
 به وهو عرفة ضنفا ما شاركتاه فيه وهو هذا أى يوم عاشوراء حج أى لانهم كانوا يصومون يوم
 عاشوراء وورد في بعض الاخبار أن الوحوش في البداية تصوم حتى ان بعضهم أخذوا يذهب به الى
 البداية ويأمن لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الشمس وتنظر القمر الى حين
 غربت الشمس فأقبلت اليه من كل ناحية ع ش (قوله) وناسوعا) والحكمة في صومه مع عاشوراء
 الاحتياط له خوفا من الغلط في أول الشهر كما في م قال الشورى يكفر سنة أيضا (قوله) أحنسب على
 الله أن يكفر السنة التي قبله أى أدخر عتدائه تكفير السنة التي قبلها والتي بعد من صامه بمعنى على أى رجع من الله
 أن يكفر حتى يكفر السنة التي قبله من وعادة الصيام احتسب الا على الله ادخره عنه الاجراء ثواب الدنيا ع ش
 على م ر والناسب لما قدم من أن الشكر للهجة لما في الآخرة وبلهجة لما في الدنيا ان يكون ما هنا
 ادخر للهجة وبعبارة قل على الجلال قوله أحنسب هو بلفظ المضارع وضميره عائذ الى الذي عليه
 وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره عائذ للصوم وفيه بعد والسنة الماضية آخرها شهر رجب والمنتهية
 أولا الحرم والتكفير للذنوب الصغار التي لا تتعلق بالآدمي اذ الكبار لا يكفرها الا التوبة الصالحة
 وحقوق الآدميين شوقفة على رضاهم قال النووي فان لم يكن صغائر فيجب أن يعتكف من الكبار
 وعنه ابن المنذر في الكبار أيضا ومضى عليه صاحب ذخائر وقال التخصيص بالصغائر عك
 وقال اليه شيخنا الرمي في شرحه فان لم يكن ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماورى التكفير يطلق
 بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل معناه
 ان وقع كان مغفورا (قائده) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا يجوز فيها ان
 التكفير لا يكون بعد الموت فراجع اه (قوله) السنة التي قبله) المراد بالسنة التي قبل يوم عرفة
 السنة التي تتم فراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي أولا الحرم الذي في الشهر له كذا والخطاب
 الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تتم فليخصها
 مستقبل كالتي بعده أى مع المضارع بان المصدرية التي تخلفه للاستقبال والافلوت الاول كان
 المناسب التعبير بالماضى شورى ومثله م قال الرشيدى يعارض هذا أنه صلى الله
 عليه وسلم عبر بثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قدمي جميعا بلزوجة
 والوجه ان حكمته التعبير بذلك فيهما كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيبه
 على أن الماضي هنا غير صحيح فالضارع هو المتعين لاداء المعنى المراد فتأمل اه (قوله) والتين
 رخيص) سببا بذلك انه نافي أيام ابعاد الفترات غير الارض والخمس ناسها وما قيل له
 نافي الا سيوم حتى على مرجوح وهو أن أوله الا اعدا تما أوله السبت على المتمدن كما في باب السفر
 وصوم الاثنين أفضل من الخميس كما أتى به الشهاب الرمي وكان وجهه ان فيه بعت

انه يصل عرفة ليللا وكان
 مقاييس صومه والاسن
 نظره وان لم يضعفه الصوم
 عن الدعاء وأعمال الحج
 والا حوط صوم الثامن مع
 عرفة (د) يوم عاشوراء
 وهو عاشوراء الحرم (وناسوعا)
 وهو ناسعه قال عليه
 صيام يوم عرفة أحنسب
 على الله أن يكفر السنة التي
 قبله والسنة التي بعده صيام
 يوم عاشوراء أحنسب على
 الله أن يكفر السنة التي قبله
 وقال ابن بقت الى قابل
 لأصومن التاسع فلت
 قبله ورواه مسلم وابن
 مع صومهما صوم الحادى
 عشر كائن عليه (واثنين
 وخمسين) لانه عليه كان
 يتجرى صومهما وقال

قوله قال الشورى يكفر
 سنة أيضا) وإنما لم يطلب
 الاحتياط ليوم الثامن
 لكونه كالوعدة للماضى
 يتأكد منه حتى يطلب له
 احتياط بخصوصه اه م
 وقال الشارح في شرح
 الروض ولوليل بأنه تسبب
 صوم الثامن احتياطيا
 كتكثيره فيامير لكان حسنا

تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأبى أن يعرض على وأما عن رواها الترمذي وغيره (وأيام) ليل (بيض) وهي الثالث عشر
وبالباية لانه **ع** أمر بصيامه رواه ابن حبان وغيره والاحوط صوم **(٨٩)** الثاني عشر معها ووصف الليالي

بالبيض لانها تبيض بطلع
القمر من أولها إلى آخرها
ومن صوم أيام السود
وهي الثامن والعشرون
وتاليه وقياس ما صوم
السابع والعشرين معها
(وستمن شوال) خبر
سلم من صام رمضان ثم
اتبعه من شوال كان
كصيام الدهر ونحوه النسائي
صيام شهر رمضان بعشرة
أشهر وصيام سنة أيام أي
من شوال بشهرين فذلك
صيام السنة أي كصيامها
فرضا والافلاخص ذلك
بما ذكرنا من السنة بمشرو
أشهر (واصلها) يوم
العيد (أفضل) مبادرة
للمبادرة وتعبير بها
أولى من تعبيرة بتأخيرها
لشأنه الاثني عشر متتابعة
وعقب العيد) من صوم
(دهر غير عيد وتعبير
أن يغيب خبرا أو فوق
حق) لانه **ع** قال من
صام الدهر صفت عليه
جهنم هكذا

(قوله وأما العرض على
اللائكة الخ) وتعرض
على الله كل يوم أيضا كما
في حديث البخاري
يتأقون فيك ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار

وعنه وسائر أطواره قل على الجلال وعش على حر **(قوله تعرض الاعمال)** أي أعمال الأسبوع
على الله تعالى وأما العرض على الملائكة فانه على كل يوم وليله وأما العرض على الله في ليلة نصف شعبان
كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك لأظهار العدل وإقامة الحجة لئلا يخفى على الله من شيء في الأرض
ولأن السماء قل على الجلال أي لأظهار شرف العالمين بين الملائكة وقال ابن حجر أعمال الأسبوع
اجبال يوم الاثنين والخميس وأعمال العام اجبال ليلة نصف من شعبان وليلة القدر وأما عرضها
تصليها بريق الملائكة طلالا ليل مرة وبالنار مرة **(فائدة)** تعرض الاعمال على الله تعالى يوم
الاثنين والخميس وعلى الأنبياء والآباء والأمهات يوم الجمعة وعلى النبي **ص** سائر الأيام اه تعالى
(قوله وأيام) أي قريب من زمن الصوم لأن العرض بعد القرب كما تقدم **ح** **(قوله وأيام)**
ليل البيض لان صوم الأيام تكوّن الشهادة الحسنة بمشرواها ومن ثم تحمل السنة بشلابة
غيرها كسنة أفضل اه زى قال السيوطي والحاصل أنه يسمن صوم ثلاث أيام من كل شهر وأن تكون
أيام البيض فان صامها أتى بالستين ويترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله
ولأن الكسوف غالبا يقع فيها وقد ورد الأمر بمز بد العبادة اذا وقع **(قوله يوم الثالث عشر)** أي
في غزوة الخندق لان من أيام التريق فيبذل السادس عشر منه قل على الجلال **(قوله لانها تبيض)**
الخ حكمت صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم **(قوله وفي الثامن الخ)** عبارة حج وهي
السابع والاثني والعشرون وتاليه فاذا بد بالثامن ونقص الشهر صام أول تاليه لاستفراق الخلقة
ليلا منها ويستبين صوم عن كونه أول الشهر أيضا فانه يسمن صوم ثلاثة أول كل شهر وصوم
الليل بذلك لانها كسود الظلمة من عدم القمر من أول الليل إلى آخره حكمة صومها طلب كشف
عنه الظلمة المستورة وزود بالشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا وقيل طلبا لكشف
سواد القلب ولعل الشارع ترك بيان وجه تسمية الليالي بالسود كاذكرا ولا للاختصار فانهم
(قوله من صام رمضان) قال السيوطي الثاني من صام كل عام رمضان فرمضان مفعول على التوسع
وليس ظرفا فان المراد جميعه كقوله البرمادي قال العلامة حل ظاهر الثوبان الثوبان المذكور خاص
بمن صام رمضان ولا يقتضي عدم استحبابها لمن لم يصمه بعذر بل هو مستحب فان لم يصمه تعديا حرم
عليه صومها عن غير رمضان لوجوب القضاء عليه فوراً اه **(قوله ثم أتبعه)** أي حقيقة ان صامه وحكما
عنه لانه لم يفاده وقع عنه كسفه مقدم ومن هنا يعلم ان من يحجز عن صوم رمضان وأطمع عنه
ثم في يوم العيد ثم صام سنة أيام من شوال حصله الثواب المذكور كما حققه البرمادي **(قوله كان)**
كصيام الدهر) محله ان وأطع على صيامها كل سنة والا بأن صامها سنة فقط كان كصيام السنة
كما فرمضينا **ح** وهذا يقتضي أن المراد بالدهر المعرو به قال ع ش لكن كلام الشارع
الذي يدل على أن المراد بالدهر السنة **(قوله ونحوه النسائي)** أي بهذا الحديث لأنه من اللاذق **(قوله)**
كصيامها فرضا) أي بلا منعة كقوله حج **(قوله والافلاخص)** أي الفضل للذكور بما ذكرنا
صيام رمضان وست من شوال لان كل ست وثلاثين يوما سنة وبهارة حج والمراد ثواب القرض
والإمكان تخصيصه من شوال المعنى ان من صام مع رمضان سنة فغيرها يحصل له ثواب الدهر **(قوله)**
مؤدبر) ومع ذنبه صوم يوم فطر يوم أفضل منه كقوله حر **(قوله وأفوت حق)** أي له أو لم يكن

(١٢ - بجزء - ثاني) فيألمهم وهم وهو أهلهم فيقول كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون
وأنتهم يوم صلوات فيكون فيه دليل على أن الأعمال تعرض على الله كل يوم أيضا اه تفر ريشينا مرضي لكن ربما يقال ان
الحديث المذكور ليس فيه دليل على عرض الأعمال وانما فيه دليل على عرض الصلاة فقط

وعقد تسعين رءاء البقي ومعنى شقة عليه أي عنه فربما دخلها أو لا يكون له فيها موضع (والأ) بأن عطف به (كرو) وعليه حل خبر
 مسلم لا صام من صام الأبد (كفار) صوم يوم (جمعة أو سبت أو أحد) بالصوم فانه يكره (بلا سبت) خبر الشيعين لا صام كما يكره يوم الجمعة
 إلا أن الصوم يوم اقترابه أو يوم بعده (٩٠) وغيره لا تصوموا يوم السبت إلا في الافتراض عليكم كرواه القميين وحسنه والحاكم

ومحتمل على شرط الشيعين
 ولأن اليهود تعظم يوم
 السبت والنصارى يوم
 الأحد فلو جمعها أو اثنين منها
 لم يكره لأن المجموع لم يستعمله
 أحد أما إذا صامه بسبب
 كان اعتاد الصوم يوم وفطر
 يوم فوافق صومه يومها
 فلا كراهة كما في صوم يوم
 الشك وتيسر مسلم لا يتصور
 يوم الجمعة صيام من بين
 الأيام إلا أن يكون في صوم
 يصوم أحدكم ويتيسر بالجمعة
 الباقى وقول واحد بلا
 سبب من يأتى (وكقطع
 ثقل غير نك) سج أو مرة
 (بلا غفر) فانه يكره لقوله
 تعالى ولا تطعوا أفعالكم
 أما بعد كراهة ضيف
 في الأصل إذا عز عليه
 امتناع مضيقه منه أو
 عكسه فلا يكره له غير
 الصائم للتوقير أمير نفسه
 إن شاء صام وإن شاء أفطر
 رءاء الحاكم وقال صحيح
 الاستناد وقيس بالصوم
 غيره من النفل أما نفل
 النك فيحرم قطعه
 كما يأتى في باب مخالفة غيره
 في لزوم الأتمام والكفارة
 بأصابعهما (ولا يجب قضاء) إن قطعه لأن أمهات كانت صائمة صوم تطوع فغيرها التي
 بين أن نفل بلا قضاء بين أن تصومها وأما يردود قيس بالصوم غيره وذكر كراهة القطع مع قول غير نك بلا عن من زعم
 والأصل أن تصلى جواز قطع الصوم والصلوة (وسم قطع فرض عيني) ولو غفر في كان يتعد بتركه تلبسه بفرضه وخرج بالبي ود
 الكفاية فأصح وقال الفراء وغيره أنه لا يحرم قطعه إلا الجهاد وصالته الجواز والجهاد والمرة وقيل يحرم كالنهي

عن
 عن
 عن

وإعمال يحرم قطع ثلم العلم
 على من آسن التجابة فيه
 من نفسه لان كل مسئلة
 مطروحة رأسها منقطعة عن
 غيرها ولا قطع صلاة الجاعة
 على قولنا انها فرض كتابة
 لانه وقع في صفة لا أصل
 والصفة يتغير فيها مالا
 يتغير في الأصل ولا يعنى
 بعدهذا القول وان صححه
 التاج السبك تعالما صححه
 ابن الزمعي المطلب في باب
 للودينة وأشار فيه في باب
 القبط الى أن عدم حرمته
 بحث للإمام جرى عليه
 النزالي والحدادي ومن
 تيمها وما يقرر على أن
 تيمري يفرض عيني أولى
 من تعبيرة بقضاء (فرع)
 لا تقصوم المسراة تطوعا
 وزوجها حاضر الا بانه خبر
 الصحيحين لا يخل للراة
 أن تقصوم وزوجها شاهدا
 بانه

(كتاب الاعتكاف)
 هو لغة اللب وشرا اللب
 بمسجد من شخص
 مخصوص بنية أو اهل فيه
 قبل الاجماع آية ولا
 تباشرهون وأتبعها كقول
 في المساجد وقوله تعالى
 وعهدنا الى ابراهيم
 واسماعيل ان امهرا بيتي
 للطائفين والعاكفين
 والراغب رواه الشيخان
 (سن الاعتكاف) كل
 وقت (مطلق الاولة

عذر بخلاف ما ذهب اليه الحامل فترك الحبل انفسه أو الحافر فترك الحفر فترك الحفر فترك الحامل الحبل لن
 قصد التبرك بالحبل أو اكرامه بالحبل أو نحو ذلك من المقامد الخارجة للترك عن أن يكون فيه منك الحركة
 فتأمل مو يرى **(قوله وإعمال يحرم)** وارد على قوله وقيل يحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجاعة لكن
 ايراد الاول بالنظر لثلم العلم الكفائي وبالنظر للعيني منه يرد على المتن فلاحسن جعل اليراد وادعى
 القيل والتمس لكن رد الشارح القيل بصد اليراد المذكور بدل على أنه وادعى فقط فتأمل **(قوله)**
 على من آسن) بلأى علم قال تعالى فان آسنتم منهم رشدا أى علمتم **(قوله لان كل مسئلة)** محصل
 لمجاوبته لا قطع فيه لان القطع اعقاب يكون في شئ متصل بعينه ببعض كما قرره شيخنا **(قوله)** عن
 غيرها) مع عدم حرمه قطع المسئلة الواحدة يراوى وقد قال ع ش فنبه حرمه قطع المسئلة الواحدة
 وليس مراد ان السكلام في العلم الكفائي وهو لا يلزم بالسرور فيه نعم يحرم قطعها على هذا القيل
(قوله) بعدهذا القول) أى القائل بحرمه قطع فرض الكفائية أى القابل لمبايعته الامام وجرى عليه
 النزالي لا يلزم عليه ان كثر فرض الكفائيات كالفرد والمنتفع والعقود تميم بالسرور فيها ولا
 وجه له يراوى **(قوله لا تقصوم)** أى يحرم عليها فصل غير الواجب من الصوم ومثل الصوم الصلاة كما
 بيده كلام المصنف في كتاب التفتا وفي شرح شيخنا كحج ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع لقصر
 زيتها ليجزى حل **(قوله المرأة)** وشملها الامة التي يباح له التمتع بها والكلام في أممعدة للاستمتاع
 وأما الامة للخدمة غالبا فالظاهر هو ان صومها قاله شيخنا ع ش يراوى **(قوله تطوعا)** أى
 بما يشركهم الاثنين والخميس وأما لا يشركهم عرفة وعاشوراء فلها صوم بلان لان
 منها ولا تطوع القضاء للموع يراوى **(قوله حاضر)** أى في البلد لو جرت عادته بان يغيب عنها من
 أولها انار الى آخره لا احتمال ان يطرقه قضاء وطرقه في بعض الاوقات على خلاف عادته ع ش **(قوله)**
 الا بانه) فان صامت بفراغته صح وان كان حراما كالصلاة في دار مقصورة به وعليها رضاه كاذنه لما
 يراوى وانما يحرم كون قطع النفل جائزا لانه مباح قطع العبادة وان كانت نفلا قال الماوردى ولو
 وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد بقطر ها قال حل قوله الا بانه أى الا بانه لا يشترط في العام
 كحرفة وعاشوراء وستة من شوال فلا يحتاج الى اذنه فيها نعم ان منعها من ذلك لم تقصم

(كتاب الاعتكاف)

وهو من الترائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم الآية شرح مر قال قل على الجلال كذا قالوا
 ولعل ذلك باعتبار معناه القوي بدليل آية لن نربح عليه أى على عبادة الجبل ككفين وأما كونه
 بالنية المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة فراجع اه **(قوله اللب)** أى الصوم على
 التي نرا أو شر أو عبرة حج وهو لغة لزوم الشيء ولو شرأ **(قوله من شخص)** أى مسلم عاقل خال عن
 حلقه كبر حل وقؤخذ الاركان من التعريف **(قوله آية ولا تباشرهون)** هذه الآية وابيها
 لان لان الاعلى جواز الاعتكاف لا على يديه فتأمل وقوله في المساجد متعلق بما كفون لا بباشرهون
 لان مباشرة للعتكاف يحرم حتى تخرج للمسجد أيضا اذا خرج لتحو قضاء الحاجة وغير العتكاف
 ممنوع من المباشرة في المساجد فعين أن يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف فانه لا يصح الا في
 المساجد اه زيادى ملخصا **(قوله وعهدنا الى ابراهيم)** هذا اعما يأتى على أن شرع من قبلنا شرع
 لنا اذ ان في شرعنا ما يقرره وقوله ان امهرا بيتي أى زعماء علمنا يليق به ع ش **(قوله له كل وقت)** أى

(وفي عشر رمضان الاخير
أفضل) منه في غيره لمواظبته
عليه على الاعتكاف فيه
كأمر في خبر الشيخين
وقالوا في حكمته (ليلة) أي
لطلب ليلة (القدر) التي
يُقال تعالى خبر من ألف
شهر أي العمل فيها خير من
العمل في ألف شهر ليس
في ليلة القدر وقال عليه
من قام ليلة القدر إيماناً
وإحساناً غفر له ما تقدم من
ذنبه رواه الشيخان وحى
في الشهر المذكور (وميل
الشافي رحمه الله إلى أنها
ليلة ثمانية وأثلاث وعشرين)
منه دلالات خبر الشيخين
وقال خير من نكاح ليلة
منه عند الشافي محتملة
له لكن أرجأها إلى الوتر
وأرجأها من ليالي الترمز
فنهان عنه فذهبها فانزاع
ليلة بينهما وقال الزرقا وابن
خزيمة وغيرهما إنها تنقل

(قوله ما ثبت أنه عليه
السلام) وكذلك قوله لمصر
أوف بصدقك وكان نذر
ليلة له سم (قوله وقد
يقال الحكمة المذكورة
الجم) وعلى هذا لا وجه
لتبري فأمل (قوله أي لمن
الطلع عليها) هو يدعي في كمال
فضله لأن أصل كون العمل
فيها خيراً من العمل في ألف
شهر كما ذكره بقوله وهو
محتمل لجم

حتى أوقات الكراهة وإن تحراها ولو بلا صوم أو ليل وحده كجاء في خلافاً للإمامين مالك وأبي حنيفة
فإن شرطه الصوم عندهما يرد عليه ما ثبت أنه عليه السلام اعتكف العشر الأول من شوال وفيه يوم
العيدة وتجاوزوا لا يقبل الصوم اتفاقاً قال على الجليلي (قوله وفي عشر رمضان الاخير) ليس هذا
كأمر مأمراً أي قوله لا سيما في العشر الاخير اذ ذاك في استحبابه في رمضان وما عدا ذلك حكم عليه
بكونه أفضل من غيره مروي عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلة القدر فلا تترك عمره
في الصوم اهـ (قوله أفضل منه) أي من نفسه (قوله كمال) أي قبيل قول المصنف فصل شرط وجوبه
إسلام ع ش (قوله وقالوا في حكمته) أشار بذلك أعني التجرد إلى أن ما ذكره ليس بظاهر لانه
عليه السلام كان إذا فصل فعله ورأى عليه فيحتمل أن مواظبته كانت لأجل كونه عمل برئاً فاصل
وقد يقال الحكمة المذكورة لاختيار العشر للأواظبة على اعتكافه وهذا أنسب بما عليه شوري
وهذا بسبب ما فهمه المحقق من أن العشر في حكمته راجع للواظبة وهو يعبر بطرحه بلحق
لأن التبادر أنه حكمه للأفضلية لكن ظاهر المتن أن قوله ليلة القدر لغة للأفضلية فأشار الشارح إلى أن
هذه حكمته وإن العزهي الواظبة وقال شيخ شيخنا الشيخ عبيد بن موسى العنبري أنه يقتضي اتفاقاً
رأى في أول ليلة من العشر لا يسأل في قيامه بغيره وليس كذلك بل ينظر في قيام الليل المذكورات مطبقاً فإن
وَأَمَّا في أول ليلة شـ كراهة تعالى وقيل ربه البري إن هذه الحكمة إنما تنأت على اختيار الأمان ليلة
القدر من عصره في العشر الاخير (قوله في حكمته) أي حكمته كون الاعتكاف في العشر الاخير
أفضل (قوله أي العمل فيها) ولو قيل لا يـ لمن اطلع عليها حل وهو محمول على التراب الكامل (قوله أي
ألف شهر) وحى ثلاث وثلاثون سنة وثلاث مائة وثلاثين سنة وثلاث مائة وثلاثين سنة وثلاث مائة وثلاثين سنة
أفضل من ليلة القدر وأبد ناله بأمره فليحذر شوري ورد ذلك بأن ليلة القدر لم تكن حبيبتاً لها
من خصائص هذه الأمة فكيف التفضيل بين موجود ومعدوم لأن المراد ليلة مولده لا نظيرتها من كل
عام ويمكن أن يجاب بأن المراد تفضيلها على ليلة القدر لو كانت موجودة اذ ذاك وقوله ليس فيها ليلة القدر
والآنم تفضيل التي على نفسه وغيره بمراتب قال في ظاهر كلامهم أن الاعتكاف كله وانها قبل ليلة القدر
ليلة غيرها ويحتمل تفصيحها والظاهر أن المراد بالشهر والراية لأنها المنصرف إلى الاسم شريفاً
(قوله من قام الجم) فإن قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضي قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينال
عليه اسم القيام فيها قلت يكفي الأقل وعليه بعض الائمة حتى قيل بكفاية أداء فرض العشاء في جنة
عن القيام فيها لكن الظاهر منه عرفاً أنه لا يقال قام الليلة إلا إذا قام كلها أو أكثرها فإن قلت كما معنى القيام
فيها أظهاره غير مصادقها قلت القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله ثلثين يوماً خيفة
شرعية فيه كرماني على البخاري في باب الإيمان شوري (قوله إيماناً) أي عهدياً بها حتى
وطاعة (قوله وإحساناً) أي طلباً الرضا لله تعالى وتوابعه وإحساناً بكونه على الفعل لأجله أو لغيره
الخير أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فها محال من ادخلان أو مفردين فإن يروى عنه
أن المصنف يمنع كونها مستداخلة (قوله من ذنبه) أي من صفاته ذنبه بقرينة التثنية في بعض الأحاديث
بما اجتنب الكبر والفتنة في وقوع الجزاء ما ضاع مع أنه في المستقبل يقف الوقوع فضلاً من أنه
تعالى على عباده يروى وهذا الحديث دليل على فضله لا على ما قبله من أن العمل فيها خير من
أورد القرآن فلا تدعى للاستدلال عليه وأيضاً ولا يتجبه وقال بعضهم كان الأنسب في الحديث الضم
لأنه منسوق لما سيقت له الآية فأمل (قوله وميل الشافي) هو مبتدأ أخرجه إلى أنها ليلة خالصة (قوله
فذهب) المتأخر ومذهب يردون نفع لم تفرعه على ما قبله وقوله أنها تترك ليلة عبيد أي من يترك

الاخبار قال الروضة وهو
قوى واختاره في المجموع
والثاني وكلام الشافعي في
المجموعين الاحاديث يقتضيه
وعلاقتها بطول الشمس
صبيحتها ايضا ليس فيها
مكبر شاع (داركاه)
أر بعثا حدها (نية) كغيره
من العبادات (وتجنية
فرضية في نذره) يتميز عن
الغلو والتصريح بوجودها
من زبادي (وان أطلقه)
أي الاعتصاف بأن لم
يقدر مدة (كفته نيته)
وان طال مكته (لكن لو
خرج) من المسجد يقيد
زمنه بقول (بلا عزم عود)
وعاد جدد هازن مساواه
أخرج ليزم أن لم يهر لان
مامضى عبادة تامه فان عزم
على العود كانت هذه
العبادة مقام النية

(قوله) ولم يجعل ذلك لاقل
الاعتكاف ان قيل قد
جعل لاقدره وهو فوق
الطمانينة الا أن يزداد في
قوله لاقل الركوع رأى أمكاه
وأما الاعتكاف فهو وان
جعل له أقل بقدرة له أكل
اه شيخنا زيادة (قوله)
بخلاف الصلاة (لا حاجة
بالبقي بحام الجواب (قوله)
مختلف من خرج المسجد يبطل
بطله التتابع أي وقيد
بعدة متتابعة

الاعتصاف انما اذا كانت الواقعة على عشرين وثلاثون كل عام كذلك لا تقتل عن هذه
الليلة وهذا هو الراجح من عرفنا سنة هرنها فيها بعد ما وانما لم يمت بذكره لما قد مرها أولسرها
أو لتصل الاقدار فيها كما قيل ورى حقيقة ويندبلن رآها كمتها ويندبا حياها كما في العبد
ويتا كمدنا لهم انك عن كرم بحب العفو فاعنا (قوله كل سنة) لولا هذا القيد لكان
أولى بدليل توافق سنتين أو أكثر فيلواحدة مع أن التوافق فيها محقق بكثرة الاعوام سامع التوالى
أو لتفرق قل (قوله الليلة) أي من العشر المذكورة مطلقا ومن مفرداته كما اختاره التزالي وغيره
وقالوا المتأخرون في اليوم الأول من الشهر فان كان أول يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين
أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم
الخميس فهي ليلة ثمان وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن
ومذهبنا في الرجال ما تفتي ليلة القدر هذه القاعدة للذكورة برماوى وقل (قوله) وعلاقتها طالع
الشمس ويستردك إلى أن ترتفع كرم كما قاله النذاري وعبارة قل على الجلال وعلاقتها عدم
الحركة والديها ويندب صوم يومها بناء على أنها يومهم ورفق رمضان وكثرة العبادة فيه وعلامته
طالع يومه منسكرة الشماع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيه ويستفاد بعلامتها أي مع فوائدها
معها في باقي الاعوام بناء على أنها لا تقتل الذي هو الاصح وعبارة ع ش وفائدة معرفة علامتها
بمذنبها بطول العبد المبرأ من أن يكون اجتهد في يومها كما يجتهد في غيرها وعليه فهل العمل في
يومها من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قد مر قياسا على الليلة طاهر التشبيه أنه كذلك
الآن يتوقى على نقل صريح فليراجع (قوله وان أطلقه) أي في ارادته أو مذكره بأن أراد اعتكافا
وأطلق أو مذكره فهو شامل للقرض والفعل فقوله كفته نيته أي عن تجديد ما يدل قوله لكن الخ فلا
ينافي به بحسب التمرض فقرضية في المنور زيادة على أصل النية وصاحبه المراتب ثلاثة اما أن
يطلق أو يقيد بغير متابعة أو متتابعة وعلى كل حال أن يكون متفورا أولا واذا كان متفورا خرج
من العبادة بقدر لحظة فلا زاد عليها وقدر لحظة منه فرضا والباقي مشدوبا قياسا على الركوع
أما قوله كاذنيل واعتمد ع ش وقوع السك والواجب انما وقرقي بينه وبين الركوع بأن الشارع جعل
لاقل الركوع قد مر معلوما ولم يجعل ذلك لاقل الاعتكاف كما قرره ح (قوله) بلا عزم عود) أي
لا اعتكاف (قوله لزوما) أي يلزم ذلك لاقل الاعتكاف لاعتكافه ان اراده (قوله) فان عزم على العود
استلحه الشيطان من حيث ان هذا العزم السابق لم يقترن بأول العبادة لكن النوى غاصق ذلك
شرح الهذيل فقال ان الاعتكاف هو الصواب لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج صار كمن نوى ركعتين
ثم نوى قبل الصلاة زيادة اه أقول قد يفرق بانما للزيادة بلز عليه في مثلها الصلاة الا ان يقال
الخروج لانما الاعتكاف بخلاف الصلاة سم وقوله لان نية الزيادة عبارة حج لان نية الزيادة
وجدت قبل الخروج فكانت كنية المذنبين معا ولو دخل بعد عزمه وخروجه لم يجلسوا صار متعكفا
فيه فلأول الخروج منه فان عزم على العود كمن عزمه من النية بعد عزمه والاعتكاف اعتكافه ولا
يدين بتجديد النية ان اراد كذلك شوى يرى وقوله فان عزم على العود أي لا اعتكاف اذا جامع بعد
خروجه لم يجز بتجديد النية اذا عاد لانه غير متناف للنية قياسا على الصائم اذا نوى ليلا ثم جامع ليلا فانه
لا يجعل عليه تجديد النية بخلاف من خرج لندرك لا يقطع التتابع فاما جامع خارج المسجد يبطل
اعتكافه لانه متعكف بخلاف من خرج عازما على العود فان زلن الخروج لا اعتكاف فيه أصلا هذا
ما عتد اه زى والباحث في ذلك الشيخ الرضى وقوله لانه غير متناف للنية قياسا على الصائم الخ في نظر

لأنه كيف يكون الجماع غير متاف للنية مع كون الشخص معتكفا حكاما لخروجه المذكور كأبدل
عليه قول الشارح كانت هذه الزمة قائمة مقام النية وكيف يقاس على الصائم مع كون الصائم غير صائم
حكما لئلا يهوى قياس مع الفارق في قول زي الاعتكاف فيما أصلا غير ظاهر فالظاهر أن الجماع يجب عليه
تجديد النية إذا عاد بعد جماعه للاعتكاف تأمل وراجع **(قوله ولو قيدته)** أي غير متتابعة أضافا إلى
فالصور أو بقاء المدة إمامتنا بقاء ولا مندورة وألا انتهى بهامه صوره بقوله لا أن الخ **(قوله جدد النية)**
ظاهر أنه لا يكفي الزم هنا كالتي قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرمي في به وعليه فالفارق بينهما
تأمل وفي بعض الحواشي لا ين عبد الحق أنه يكفي الزم هنا لا في جرحه شوري وبه قال قل
على الجلال ثم قال وشيخنا لما يوافق في هذه على ذلك اه عبارة مر جدد ولو عزم على العود فاقبل
وقوله لا في الأولى لأنه إذا كان الزم كافيا في الاعتكاف المطلق عن المدة فيمكن في القيد بعدة الأولى وقرر
شيخنا حرف كلام الشوري الأخير **(قوله لقطع الاعتكاف)** أي لا يكون زمنه محسوبا من
زمن الاعتكاف حل وحرف **(قوله فهو كالسني)** أي لظلالا لا فهو مستثنى شرعا لأن الزم اعتكاف
ماعد ذلك الزمن فإن جامع حال خروجه بطل اعتكافه لأنه معتكف فيه حكما حل وبه حصل
الفرق بينهما بين المسئلة السابقة **(قوله لا يقطع التتابع)** كالتيبرز والمرض والحيض وحديثه يقال لنا
معتكف في غير مسجد حل **(قوله فلا يلزم تجديد الخ)** ويلزم مبادرة العود عند زوال عذره فإن
أخرع ما عدا ما قطع التتابع **(قوله لا تشمل النية جميع المدة)** أي مع كونه معتكفا حكما في زمن
الخروج بخلاف ما تقدم في قوله ولو قيدته الخ فإن النية وإن شملت جميع المدة لكنه ليس معتكفا
حكما من الخروج كإقراره شيخنا والناظر أنه متى بقيت النية لم يجب تجديدها كان معتكفا
حكما في خروجه وذلك في ثلاث صور في الأول إذا عزم على العود وفي الثاني بقاء المدة من غير نذر
تتابع إذا خرج للتيبرز وفي الثالث بقاء التتابع إذا خرج لما لا يقطع التتابع **(قوله ولا يجوز اعتكاف**
المرأة) استشكل ذكرها هنا لأن الكلام في النية والانسب ذكرها في الركن الرابع وهو للفتكاف
وقد يجب أن ذكرها هنا لبيان أن هذه النية لا تقف على كونه طاعة بل تصح ولو عصى بكاراة
بغير الإذن والرفق كذلك فلهذا بالنية وبأنه تخصيص لاستحبابه في كل وقت فكانه قال تنسحب
بنته كل وقت إلا المرأة والبدن فيمدا لأن لها شوري **(قوله لا يذن الزوج والسيد)** لأن منفعة اليد
مستحقة لسيدته والتحم مستحق للزوج لعم أن لم يفوتاعا عليها منفعة كأن حضر المـسجد بآنها
فنو بالاعتكاف فلا ريب في جوازه كآبسه عليه الزركشي شرح الروض **(قوله وسبغ)**
ومندوره ورجهه القديمة ومنه ما ينسب إليه عرفا من نحو سابل أحد جناحيه غير المـسجد وفي
حاشية شيخنا الصفة فيه من غير تقييد في حجب عدم الصفة كذلك والوجه الأول فرأجه قد
ويصح على غصن شجرة خاربه وأصلها فيه كعكسه والمراد به الخالص فلا يصح في الشارع وإن
طلبت له التحنيط فيرقق بينهما بأن الغرض من التعظيم وهو حاصل مع ذلك ولو شك في المسجدة
اجتهد وليس منه أرضه ملوكة أو محتكرة نعم إن بني فيها دكة وقعت مسجد أصح بها وكذا
مقول أثبت ووقفه مسجد ثم زرعه ولا يصح فيها بني في حرم النهر قد على الجلال وفيه
ويصح على غصن شجرة الخ أي بخلاف الوقوف بمرقات فلو وقف على غصن في هواها وأسه
خارج عنها أو علمه فلا يكفي فإن وقف على غصن فيها وأصله في أرضها كفي لأن الاعتكاف
هناك بالأرض وسبأ في التنبيه على ذلك **(قوله ولو هي للصلاة)** هذه الغاية للرد على القول
القديم القائل أن المرأة أن تعتكف في المجل الذي هيأته للصلاة في بيتها بخلاف الرجل والمشي

(ولو قيد بمدة) كيوم أو
شهر (خرج) لغير تبرز
وإحدى النية أيضا وإن
لم يطل الزمن لقطعها
الاعتكاف بخلاف خروجه
لتيبرز فإنه لا يجب تجديد
وإن طال الزمن لأنه لا بد منه
فهو كالسني عند النية (لا)
أن تدر مدة متتابعة تخرج
لعدمه لا يقطع التتابع (وعد)
فلا يلزم تجديد سد أو خرج
لتيبرز لغيره لا تشمل النية
جميع المدة ولا يجوز الاعتكاف
المرأة والرفق لا بالذن
الزوج والسيد (و) ثانيا
(مسجد) للتتابع رواه
الشيخان فلا يصح في
غيره ولو هي للصلاة
(والجامع أولى) من بقية
المساجد لاساغة الجماعة
فيعمل للاعتكاف إلى الخروج
للجمعة وخروجهم خلاف
من أوجبه بل لو نذر مدة
متتابعة فيها يوم جمعة وكان
عن نذره الجمعة لم يشترط
الخروج لها وجب الجامع
لأن خروجه لا يبطل تنابعه
(ولو عين) التاخر (في نذره)

الرجال إلا ثلاثه مساجد
مسجدي هذا والمسجد
الحرم والمسجد الأقصى
رواه الشيخان (و يقوم
الأول) وهو مسجد مكة
(مقام الأخيرين) لمزيد
فضلهما وتعلق الشك
به (د) يقوم (الثاني)
وهو مسجد المدينة (مقام
الثالث) لمزيد فضله
قال صلى الله عليه وسلم
صلاة في مسجدي هذا
أفضل من ألف صلاة في
سواه إلا المسجد الحرام
وصلاة في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في
مسجدي رواه الإمام أحمد
وصححه ابن ماجه قيل أنه لا
يقوم الاخيران مقام الأول
ولا الثالث مقام الثاني وأنه
لوعين مسجدا غير الثلاثة
لا يتعين ولو عين زمن
الاعتكاف في نذره تعين
(د) فاشأه البت قدر يسى
عكوفاً أى إقامة ولو بلا
تكون بحيث يكون زمناً
فوق زمن الطمأنينة في
ركوع ودخوه في ركبي التردد
فيه للمرور بلايت ولو نذر
اعتكافاً طلقاً كفاء لحظفة
(د) رابعها (معتكف
وشروطه اسلام وعقل
وخلق عن حدث أ كبر)
فلا يصح اعتكاف من
انصف فيه شيء منها لعدم

لان المرأة عورة بخلافه ما شيخنا وعلى القول القديم حلاجه لاختي كالمراة عملاً بالأحوط في حقه
(قوله مسجدكم) المراد بمسجدكم والمسجد الحرام الكعبة وما حولها من جميع المساجد لا المطاف
خاصة بخلافه لا يجوزى متساوية حوطاً قال والألم يكن له فائدة حتى لو نذر الاعتكاف في الكعبة
أجزأه المسجد حوطاً وإن اتسع والمراد بمسجد المدينة ما كان موجوداً في زمنه ﷺ
ويحتاج للفرق بينه وبين المسجد الحرام حيث لم يتقيد بوجوده في زمنه ﷺ حل
والفرق أنه في الخطأ شارف قال صلاة في مسجدي هذا فبقاؤه ما حدث بعده وفي الأول غير المسجد
الحرام ولا زيادة تسمى بذلك فأنمل شو برى (قوله قال ﷺ) دليل على مزيد فضله
(قوله لا تشد الرجال) هذا خبر بمعنى الهوى والمراد لا تشد للصلاة كما قال بعضهم أى فهو راد في
للمسجد بالنسبة للصلاة لان المساجد بعد المساجد الثلاثة متناهية في الفضل بالنسبة لها فقامت في الرحيل
إلى مسجد آخر يميل فيه أه من ذخائر الملوك فلا يثاني أنه ينبغي شد الرجال لغيره هذه الثلاثة لأجل
الزيارة كشدها عن زيارة سيدي أحمد البدوي لان الشطن في المكان لا المكان خلافاً لبعض الخوارج
حيث تمسكوا بظاهر الحديث على عدم سن زيارة الأولياء بعد موتهم شيخنا ح ف ومثل الصلاة
الاعتكاف (قوله المسجد الحرام) أى والأضى فله ليس أفضل من الأقصى إلا الصلاة فيهما
وصلاة في المسجد الأقصى أفضل من خبثات فيهما سواء غير المسجد الحرام ومسجد المدينة فالصلاة في
مسجد المدينة كصلاة في الأقصى وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مسجد المدينة بمائة
وفي الأقصى بمائتين حل ويؤخذ من الحديث أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف
صلاة في غير الله والأضى مدر وقال حج الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ثلاثاً
في غير المسجد أه برامى والمراد بالمسجد الكعبة وما حولها من الأطراف المسجد ولا يتعين جزء
من المسجد بالتعين وإن كان أفضل من بقية الأجزاء فلا نذر اعتكافاً في الكعبة أجزأه في أطراف
المسجد في المنة أه شرح مدر ملخصاً (قوله وأبث قدر يسى عكوفاً) فلو دخل المسجد قاعداً
الجالوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير التبة إلى موضع جلوسه أولته عقب دخوله قدر
يسى عكوفاً لتكون التبة مقارفة للاعتكاف بخلاف ما لو تروى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارفة
التبة للاعتكاف كذا بحث فليراجع (أنول) وينبغي الصحة مطلقاً أى سواء كان ما كذا أو سائراً
مع التردد نحر بهم لذلك على الجانب حيث جعلوه مكاناً أو بمنزلة ع ش على مدر بخلافه مع المرور
بأن يدخل من باب ويخرج من آخر وهو المسمى بالعبور فلا تصح التبة حينئذ لأنه لا يسى اعتكافاً
شيخنا (قوله فيسكني التردد فيه) أن قلت كيف هذا مع قوله لبت قد رعب أن التردد لابلت فيه فكان
للبت عطف التردد على اللبت كما هو عبارة المحلى ورضه ولبت قدر يسى عكوفاً أو تردد فيه فأنمل
شيخنا والشارح طلق اللبت على ما يامل التردد بدليل قوله ولو باتكون فأنمل (قوله ومن لا
غفلة) وحمل عدم الصحة في المضي عليه في الإبتداء فان طرأ على الاعتكاف لم يبطل وبحسب زمنه من
الاعتكاف كسائتي شرح مدر (قوله وحرم مكث الخ) أى من حيث المكث فلا يقال حرمه اللبت
بالمسجد توجد بمسجد دون بقى غيره ومن حرم عدم دخوله المسجد لنحو قروح سيلة تلوث المسجد مع
هذه الاعتكاف لان حرمه ذلك لبت من حيث المكث حل وصرح مدر بأنه لا يصح اعتكاف من به قروح
سيلة ورفضه كلام الشارح رحمه الله أنه لو جازله المكث لضرر ردة اقتضته صحة الاعتكاف ولو قيل
بعدم الصحة لم يكن بعيداً لعدم ما عليه ذلك كما قاله ع ش (قوله ويتعلق الاعتكاف) أى لا يكون

مفنية الكافر ومن لا عقله وحرمه مكث من به حدث أ كبر بالمسجد وتعبيرى بخلق عن حدث أ كبر أعظم من قوله والنقاء من الخيض
والنجابة (ويتعلق الاعتكاف) ككتابيه ردة

وسكو نحو حوض مخلوطة واعتكاف عنه غالباً بخلاف الاعتكاف عن غالباً كشر (وجنابة) منقطعاً للامر أو غير (منقطع) ولرباد
 بغير موافق طرائق من ذلك (٩٦) خارج المسجد تبرأ ويحرم لفافاة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير

منه محسوبا حل أي فيكون المعنى وينقطع استمراره أي فإذا اذشرعاً لم يتابعها ثم انه صر
 منه واحسن هذه الاشياء أي الزدة وما بعدها فان زمنه لا يجب من الشره فاذا زال من على ما مضى
 وقوله كتابه أي اذ اذشرعاً لم يتابعها ثم انه صر منه واحسن هذه الاشياء أي الزدة وما بعدها فان زمنه لا يجب من الشره فاذا زال من على ما مضى
 الاعتكاف فاذا زال استأنف الشهور ومعلوم أنه يلزم من انقطاع التتابع انقطاع أصل الاعتكاف ولا
 يلزم من انقطاع أصل الاعتكاف انقطاع التتابع كما قرره شيخنا كرم الجنون فإنه يقطع الاعتكاف ولا
 يعني أنه لا يجب زمنه ولا يقطع تتابعه كما يأتي (قوله وسكو) أي يتبعها غير المتعدي في نفسه كانه
 الاذري له المكنى عليه اه شرح مر (قوله بخلاف ما لا يتخلو عنه غالباً) ضبط جملة الال التي لا يتخلو عنه
 غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبعهم المصنف ونظر فيه آخرون بان الثلاثة والعشرين والاربعة
 والعشرين تخلو عنه غالباً اذ غالب الطهر فكان ينبغي ان يقطعها وما دلتها الحيف ولا يقطعها ما فوقها
 مع أن الضابط المذكور يقتضي أنه لا يقطعها وبجواب عنه بان المراد بالغالب هنا أن لا يصح من أقل الطهر
 الاعتكاف لا الغالب المفهوم بحاص في باب الحيف ويوجهه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر
 كانت هروضة الطروق الحيف ففوت لاجل ذلك وان كانت تحيف وتطهر غالب الحيف والطهران
 كانت الغالب قد ينشزم الا ترى أن من تحيف أقل الحيف لا يقطع اعتكافها اذ اذا زادت مدة اعتكافها
 على اربعة وعشرين مع أنه يمكنها ايقاعه في زمن طهرها فاعتكاف هذه لا يبرها ايقاعه في زمن طهرها
 وان دسعه شرح مر (قوله كشر) هنا واضح في الحيف دون الفاس حل (قوله لفافاة كل منها
 البادة) فيه أن هذا التعليل يأتي في الجنابة الالنية وما بعدها مع أنها لا تقطع التتابع واجب بغيره
 وجود العنقوب تأمل فالعلة ناضة فالمراد لفافاة كل منها البادة مع عدم لعنر كما أشار الى ذلك بقوله
 بعد لعنر (قوله ولا جنون) لم يرد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا يتابعه أي مجموع ذلك فلا يزال
 أنه يقطع الاعتكاف المعلوم ذلك من قوله الآتي انه لا يجب زمنه حل (قوله ان تطهره في لا
 مكث) بان لم يكن أصلاً أو مكث مع المكث لان تطهر يعني لا يمكن فيصدق بصورتين في القيد مع
 القيد وفي القيد وحده (قوله والا) بان لم تطهر بان أمكن بلا مكث كان غطس بركة في وهو ما
 أو عام أو يحجز عن القروى زى مع زيادة (قوله ويحجز من اغما) أي مادامها كتاب المسجد معلوم
 أنه لا يقطع التتابع حل (قوله وان لم يطهر الاعتكاف) أي تتابعه والا فالجنون يقطع الاعتكاف
 يعني أنه لا يجب زمنه كما قرره شيخنا (قوله جنون) أي وجنابة غير منقطعاً بان يطره (قوله
 ليس على المكثف) ولان الأصل عدم الاشتراط برماوى (قوله يوم صومه) أي جماعه (قوله
 أم غيره) ولو فلا لكن بشرط أن ينوي قبل التجرد معه حل ومثله قبل ووجه ذلك تحقير كونه
 صائماً من أول النهار اذ لو نواه في أثناء النهار لم يصدق عليه أنه صائم حقيقة جيع نهار المكث
 فيه كالأغنى (قوله وليس لفراد أحدهما) الانسب وليس له افراده أي الاعتكاف عن الصوم
 لانه لا يترتب شيدي فالمراد بالاحد الاعتكاف فقط (قوله لزما وجههما) هلا قل لزما وجههما ولا
 حاجة للعطف وقد يقال لو أن ذلك لا يستفاد منه لزومهما معاً وانما يتفاد منه لزوم الجمع فقط تأمل
 (قوله أي الاعتكاف) ولولحظة حل (قوله لان الحال) غرضه الفرق بين الصورة الاولى و
 قوله ولو نذر الخ كان بقوله على اعتكاف يوم اتيه صائماً وبين الصورة الثانية وهو قوله وان
 يعتكاف الخ كان بقوله على اعتكاف يوم صائماً من حيث انتهى الاولى يلزم الاعتكاف فيه

منظران بدر بطهره
 بخلاف ما لا لرباد (ولا
 جنون وانما) لعنر
 وقول لا غير منظر أعم
 من قوله ولوجام ناسبا
 فكسجام الصام وقول
 نحو من ان يادر من زياتي
 (و يجب خروج من به
 سكتا كبر من مسجد)
 لان مكته به معينة ان
 (تعلم طهره فيه لا مكث)
 والا فلا يجب خروجه بل
 يجوز ويلزم ان يادر به
 كلابطل تتابع اعتكافه
 وغيره يبرها كراهم من
 تعبده بالحيف والجنابة
 والفصل وقول بلا مكث
 من زياتي (و يجب)
 من الاعتكاف (زمن)
 (اغما) كالنوم (نقلاً) أي
 دون غيره مما وان لم
 يقطع الاعتكاف بجنون
 ونحو حيف لا تخلو المدة
 عنه غالباً لفافاة (ولا
 يضر زين) بطيب وليس
 ثياب ورجل شعر (ونظر)
 بل يصح اعتكاف الليل
 وحده بناء على أنه لا يشترط
 فيه الصوم وهو ما نص عليه
 الشافعي في المجدي غير
 ليس على المكثف صام
 الا أن يجعله على نفسه وراه
 الخا كرم صحيح على شرط
 مسلم (ولو نذر اعتكاف
 يوم هو فيه صائم لزمنه)
 (أو ان يعتكف صائماً أو غيره)
 (أو ان يعتكف يوم صائم أو غيره)
 (أو ان يعتكف يوم صائم أو غيره)
 (أو ان يعتكف يوم صائم أو غيره)

يوم هو فيه صائم لزمنه الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائماً عن رمضان أو غيره وليس له
 افراده معاً عن الآخر (أو ان يعتكف صائماً أو غيره) أي وأن يوم صوم مستكثراً (زما) أي الاعتكاف واليوم له الزما

لان الحال قيد في علمها

وميتة طيبة صاحبها بخلاف
الصفة فانها محصنة
بوصفها (و) لزمه
(جمعها) لانه قربة فزيم
بالنذر كذا نذر ان يسلي كذا

يسرة كذا او فارق ما لوزن
بعتك ملبيا او عكسه
حيث لا يلزمه جمعها بان
الصوم يناسب الاعتكاف
لاشتركا كهما في الكف
والصلاة افعال مباشرة لا
تناسب الاعتكاف ولو نذر
القران بين حج وعمره فله
تفرقهما وهو افضل

(فصل في الاعتكاف
المتنزه) (و نذر مده) ولو
غير معينة (شرط تنابه)
كلمة على اعتكاف شهر او
شهر كذا متناهما (لزمه)

تنابها (اداء) مطلقا
(وقضاء) في المعينة لا لزامه
اياء لفظا فان لم يشترط لم
يلزمه الا في اداء المعينة
وان نواه لا يلزمه كجوز
أسل الاعتكاف بقلبه ولو
شرط التفرق خرج عن
العهدة بالتتابع لانه افضل
(او) نذر (يوما) يحجز
تفرقه لان المفهوم من
لفظ اليوم التمثل لم يورد
في أقاموم واستمر الى مثله
في اليوم الثاني فمن
الاكثرين في الاجزاء وعن
أبي اسحق بخلافه قال
الشيخان

هو فيه صام دون الصوم فلا يلزمه وفي الثانية يلزمه ما انفرد الشارع بينهما بقوله لان الحال قيد في
علمها أي في الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة الخ أي في الصورة الاولى ولكن قد يتأمل قوله وميتة
طيبة صاحبها فان الصفة كذلك ميتة طيبة وصوفها كذا قوله شيخنا عتباري الا ان قال العلة
بمجموع الامرين والقصد منهما التخصيص قال العلامة الشوري بقرى تغلق عن ابن قاسم فدينقل هذا لا
يقتضي لزوم الصوم حتى لا يكتفى صوم بخور رمضان اه وكان الاولى تأخير التمثيل عن قوله وجمعها كما
قاله الرشدي على مر لانه لا يتلحق لزومها وانما يتلحق وجوب جمعها فاقبل لكن مع ضم قيد آخر
في العتبات يقال مع كون الحال مناسبة لعلمها بالفارق لله على أن اعتكف ملبيا حيث لا يلزمه جمعها
لان الصلاة غير مناسبة للاعتكاف لان شأنها الكس (قوله أيضا لان الحال قيد) أي مع كونها من
فصل الأمور فلا يقال لا يلزم من الامر بالشئ الامر بشيء لان محله ان لم يكن من فعل للامور ولا من
نوع الامور به كما تقدم في مسح الخفين وما هنا من فعل للامور (قوله بخلاف الصفة) والغاية انه
لا نذر عبادة يجعل عبادة أخرى ومفادها ان كان بينهما مناسبة للاعتكاف والصوم فان كلا
منهما كف وجوب جمعها والا كلا الاعتكاف والصلاة فلا لان الصلاة فعل ولا الاعتكاف كف فلا يجب
جمعها مشوري (قوله وجمعها) وبحسب الاسوي الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فبذا كر
وبحسب مذهبنا قال وان كان كلامهم قد يرد عليهم خلافة لان اللفظ يصدق على القليل والكثير كما قاله
دربما (قوله لانه قربة) أي مع المناسبة بينهما فلا يرد ما لوزن ان يعتكف ملبيا حيث لا يلزمه
جمعها وان دفع ما يقال ان التمثيل لا يتلحق لزوم الجمع (قوله لا يلزمه جمعها) كيف هذا مع ان الحال
تقبل القارنة (قوله ولو نذر القران) ذكر كذا هذا فعلمنا ان الصوم وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم
انه يجب الجمع بين الحج والعمره اذا نذر القران بينهما لا شتركا كهما في ان كلا منهما نسك ع ش (قوله
له تفرقهما) أي ولا يلزمه عدم ع ش

(فصل في الاعتكاف المتنزه) (قوله ولو غير معينة) المراد بالعين ما قابل للبه حل (قوله وشرط
تنابها) أي لفظا وهذا يحتاج له في المعينة الا بالنسبة للقضاء كما يدل عليه كلامه بعد (قوله مطلقا)
أي في المعينة وغيرها (قوله في المعينة) انما قيد بالمعينة لان غيرها يستحيل تصور قضائها ويقوم
من كلامه ان اشتراط التتابع في المعينة لا فائده الا في قضائها (قوله وان نواه) أي به لقوله كالم
نذر الخ حل وفيه نظر وقال الاطفيحي انه مفهوم قوله وشرط تنابها أي باللفظ وبعبارة حج
وان نواه لان مطلق الزمن كاسبوع او عشرة أيام صادق بالتفرق أيضا وانما تعين التوالى في الا كالم
شهر لان القصد من تعيين المجر ولا يتحقق بدون التتابع اه قال شيخنا الشمس الحفني وفارق
ما لوزن الاعتكاف أيام ككلمة شلاحيث قد تدخل ليل ان نواه وكذا العكس بان نذر الاعتكاف
ثلاث ليل شلاحيث تدخل الايام ان نواه بان للنوي من جنس النذور بخلاف ما نحن فيه فان
التتابع ليس من جنس الدة اه ومثله في زى (قوله خرج عن العهدة بالتتابع) لانه افضل وفارق
ما لوزن صوم ما تفرق حيث لا يخرج عن العهدة بالتوالي كعكسه بان الشارع اعتبر في الصوم التفرق
مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفرق أصلا مر (قوله لان المفهوم من
لفظ اليوم) يشتر بان الكلام حيث أطلق أمالوزن قد اراد قدر اليوم فانه يكتفيه قسره ولو لم يأت
لان غايته انما يستعمل اليوم في ساعة تنابها مجازا أو قدر متناظرا في الكلام وكلامه لا مانع منه
ع ش على مر ملخصا (قوله الاجزاء) حصول التتابع بالبيتوتة في المسجد فاذا لم يمت بكف لا تفتاء

(مباح) كذا، سلطان (مقصود غير مناف) للاعتكاف (صح) الشرط لان الاعتكاف إنما يلزم بالاتزام فيجب بحسب ما لا يخرج خلاف غير العارض كأن قال الآن يسدول ويختلف العارض المحرم كسرة وغير المقصود كتنزول الماء في الاعتكاف كبحا عاله لا يصح الشرط بل لا ينعقد نذره نعم ان كان الثاني لا يقطع التنابع كبحسب لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً بالصاح شرط الخروج له (ولا يجب تدارك زمني) أي العارض المذكور (ان عين مدة) كهذا الشهر لان التفرق في الحقيقة لمعاده فان لم يمتها كشره وجب تداركه لتتم المدة ويكون فائدة شرطه تزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التنابع لا يقطع به قال في المجموع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة أو بالعكس فان عين زمانه كفي لأنه قضاء والا فلا (ويشتمل التنابع) زيادة على ما (يخرج) من المسجد (بلا عذر) من الاعذار الآتية بخلاف خروج بعنه كيد ورأس ودخل لم يستعملها بدين ودخل لم يستعملها كان كذا قاعدة (لا يخرج) فيها

البيتوته مر (قوله وهو الوجه) ضعيف لانه يأتي يوم متواصل (قوله ولو شرط مع تنابع) إلخ نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج العارض فكذا شرطه صرح به حج وقول عليه يلزوم الصلاة بعد النذر جازاً أن يقول في بيته وأخرج منها ان عرضي كذا لانه وان لم يصح به بيته بحمله عليه ففي عرض له ما استثناء جازله الخروج وان كان في تشهد الصلاة وجاهله الخروج من الصوم وان كان قرب الغروب فليراجع عرش بحرقه وقوله أو صوم صرح به مر في الاحكام وعبارته كاله أن يخرج من الصوم فيألو نذره بشرط أن يخرج منه لصدر اه بحرقه (قوله مباح) أي جاز ولو عبر به كان أولى اذا يصح التمثيل لباح العبادة لانه من المتدب والواجب المراد من (مباح) هنا بخلاف الجاز فانه جنس لما كما هو مقرر في محله ويظهر أن شرط الخروج للكره وجميع لانهم لم يعجزوا الا عن الحرم وعقوبه بأن شرطه يخالف مقتضاه فافهم ان المكره ليس مثله ايعاب شوري (قوله كذا سلطان) أي حاجة تقتضيه خروجها لانه لا مجرد التفرج عليه عرش وعبارته قل على الجلال لا نتصور ترج عليه بل نحو سلام أو منصب وبثل السلطان الحاج (قوله الآن يسدول) أي الخروج وقبل للعارض فان قاله صح (قوله كتنزه) يوجه بأنه لا يسي غرضاً مقصوداً في مثل ذلك عرفاً لا يتناقض ما سري السفر أنه غرض مقصود شرح حج أي غرض العسول عن أقصر الطريقين إلى أطولها كما ذكره شيخنا (قوله بل لا ينعقد نذره) أي في الصور الاربع كما في شرح مر ويرمى (قوله ويكون فائدة شرطه) دفع به ما قد يقال حيث وجب تداركه أي فائدة الشرط ومحمل الجواب أن أولها ان شرط لوجب عليه الاستثناء مع الشرط لا يجب (قوله كني) أي ان كان ما نبي فقدره أو زيدا ولا نذر زى وهذا ان كان ما نبي من غير الجنس كيلة عن يوم وعكسه فان كان من الجنس كيوم عن يوم أوليلة عن ليلة كني مطلقاً كالصوم زى وقوله وأزيد كيلة طوله عن يوم قصيره ول يجب اعتكافها أو قد زمن اليوم منها قياساً على تكملة الليلة الناقصة من اليوم بعدها إذا كانت بدلا عن يوم طويل قلت الظاهر الثاني وان توقف فيه الرشد على مر (قوله والا) بان لم يعين كيوم أو عين يوما وبلغ كيوم الجمعة واعتكف ليلتها عن يومها (قوله يزيد على ما سري) أي في قوله ويقطع الاعتكاف كتابه الخ وأما آخره إلى هنا لما فيه من الطول بالتفصيل المذكور ولعل الأولى أن يذكر كما نذكرها ليكون جميع ما ينقطع به في محل واحد والحاصل أن الطاري على الاعتكاف التنابع اما أن ينقطع تنابعه أولاً والذي لا يقطع تنابعه اما أن يجب من المدة ولا يقضى أولاً فذكر المصنف أن الذي يقطع التنابع الردة والسكر ونحو الخبيث الذي يتخلو منه المدة غالباً والحاجة المظفرة وغيره لظنة ان لم يادر بالظهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطعه ويقضى كالحاجة غير لظنة ان يادر بالظهر والمرض والجنون والخبيث الذي لا يتخلو منه المدة غالباً والمدة والزمن المعروف العارض الذي شرط في نذره الخروج لكان كانت للمدة غير معينة والذي لا يقضى كرسن لأغدا والتبرز والا كل وغسل الحنابة وأذان وزمن العارض الذي شرط الخروج له في نذره ان عين مدة فلو جمعها المصنف كان أظهر لهذا كان الشيخ محبرة يصحب هذا الباب وباب الفرائد الذي في الصداق لتشبهت مسانها (قوله بلا عذر) ومن الاعذار الآتية النسيان في نذر الخروج يكونه عاصداً على ما اختارنا اطف (قوله لم يستعملها) فقط فان اعتمد عليه ضر وان اعتمد عليه لم يضر لعدم صدق الخروج عليه موقياساً على ما لو حلف لا يدخل هذه المارة فدخل إحدى رجليه واعتمد عليها فانه لا يعتد ولو أدخل إحدى رجليه واعتمد عليها وانوى لا الاعتكاف لم يخرج من الصلاة

(تبرز ولو بدار له لم يفتش بعدها) عن المسجد (ولله) دار (أخرى أقرب) منها (أوئش ولم يجد بطريقه) مكانا (لانتباهه) فلا ينقطع التتابع فيلجأ بترزق غير داره كغاية المسجد ودار صدقه (٩٩) المجاورة للثقة في الاول والثاني

فيها مر (قوله لتبرز) أي ضامحا جولا يشترط شذنها كان الأولى أن يقول كخروجه لتبرز ويكون مثالا للثقة التي أو يحذف قوله أولا لا عن لان قوله لا يخرجوه إلخ أمثلة للعذر مثل ومثل البول والغائط إلخ فيها يظهر إذا بدمنه وإن كثر خروجه تلك العارض نظرا إلى جنسه ولا يشترط أن يصل إلى حد الضرر ورتشوي (قوله كغاية المسجد) أي للكان للعدا لقتلها الحاجة شوي وهو الذي عند المضاة كسرا لم يكون الياء ووقع الصاد والحزنة بعدها وهذا املاط الفقه. وأما عند الفقهاء فإني قالته بقية المدة للشرع اه (قوله للثقة) أي من حيث عدم الالتفات الذي هو فرض المسئلة كما عليه الفقه بقوله ولم يجد بطريقه لانتباهه ويؤخذ منه أن من لا يحتل مهواته بالسفاهة ولا تنق عليه يكافئها كان أكثر قرب من داره وبه صرح القاضي والتولى شرح مر (قوله المعهودة) فان تأني أكثر من ذلك بطل تتابعه كما في زيادة الروضة مر (قوله خلاف ما لو خرج له) أي للوضوء (قوله أكثر الوقت) أي للتدوير لكن مع اعتبار كل يوم على حدة حل أي يعتبر أكثر كل يوم بيومه كان يعني ثلثا والذي قاله ابن حجر وعش وزى واج واعتمد شيخنا ح ف أن المتبرأ أكثر الوقت المستور بأن يزبد على نصفه من غير نظر لكل يوم بيومه ولا يعرف إلا بعينه المدة بتمامها فإذا كانت المدة المستورة شهرا وكان يخرج كل يوم لتبرز في داره فمماضت المدة وجمعت الأزمنة التي كان يخرج فيها كل يوم لتبرز فوجدت ستة عشر فأكثر كان هذا خافا وإن كانت خمسة عشر فأقل كان هذا غرض فلا يضر فافهم (قوله وأعاد مرضا) عطف على مدخول الثانية في قوله ولو بدار له أي ولو عاد مرضا في خروجه لتبرز شيخنا والمعادة أفضل كما اعتمد مر ومثلا صلاة الجنازة ح ف وصنع الشارح رحمه الله يقتضي أن الخروج ابتداء للعبادة المرص ينقطع التتابع ومثله الخروج للصلاة على الجنازة قاله ابن شرف على التحرير اه ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينظرها لم يعدل عن طريقه بل لا فلا شرح مر وهل تذكر به هذه على موى بهم كالعبادة على مرضى في طريقه بالشرطين المذكورين أخذنا من جعلهم قدر صلاة الجنازة معقواقه لكل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أو لأفضل الواحدة لانهم علوا فله لنحو صلاة الجنازة بأنه يسير ووقع تابعا لا مقصودا كل عمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنازة وزيارة القادام والذي يشجعنا لذلك ومعنى التليل المذكور أن كلا على حدة تابع وزمنه يسير فلا نظر لضعفه إلى غيره المقضى لطول الزمن شرح شيخنا رحمه الله شيخنا ح ف (قوله فان طال) أي وقوفه عرابا بأن داعي صلاة الجنازة أي على أقل ما يجزى منها فيها يظهر ابن حجر وقدره ح ف لأن أقل مجزى نيا بمحتل بلجيع الاغراض حل والمراد بالوقوف المسكت ولو كان قاعدا (قوله وأعد) بأن يدخل منعتا غير نافذة لاحتياجه إلى المعهودة على طريقه فكان نافعا إذا لم يضر قل (قوله ولو جئونا) فيه تصرح بأن الجنون من المرض (قوله كسبال) في كلام شيخنا أنه لا يصح اعتسكاف من به اسبال أو ادوار بول وعليه متعين الكف اعتسكاف كقوله ح ف أو قبل المراد اسبال أو ادوار قليل ولا حاجة لهذا لان الفرض أن اسبالا طرا بعد الاعتسكاف (قوله وإذا كان راتب) أي ولا يخرجوه أي المعتسكاف إذا كان مؤذنا مع أن المعتسكاف هو المؤذن لا معني يخرج المؤذن إذا كان المؤذن وإن كان المعتسكاف غير المؤذن اتفقوا كلامه أن خرج السجدة كسبال أو ادوار بول بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج كمداء وحى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له في معنى المرض الخفيف من ليرش (أو) يخرجوه (النسيان) لا اعتسكافه وإن طال زمته (أو إذا كان) مؤذنا

المستكأن لأن المؤذن لا يقطع التتابع وليس كذلك فقل الأول أن يقول وللآذان وأتيا وعبارته
 التتابع ولا يخرج للمؤذن الراتب إلى منارة الخ فلو حذف الشارح لفظ مؤذن وتوأن آذان لكان الأول
 ولو كان الراتب متبرعا بالآذان ويلحق بالآذان ما اعتيد الآن من التسبيح وأخر الليل ومن طلوع
 الأولى والثانية لأنه لم يعتد بذلك خصوصاً مع القهقهة موزنة الآذان ع ش وأعلم أن القهقهة
 ومنهمو الحسنة لا يكون المروج فيها عذراً المفهوم الرابع فيكون عذراً الأول كإتيان الأهل
 يخرج من المسجد يقول المثنى منفصلة ليس بقيد في الحكم وقيد به ليتحقق الخروج من المسجد ويدل
 عليه قول الشارح أما التصلة الخ قال مـ وضابط التصلة أن لا يكون بها قيد ولا في رتبته للتصلة
 بدليل قول الشارح أما التصلة (قوله راتب) ومثله فأنه بالآذان ولو لم يعذر خلاف اسم الأتباع
 كالاصيل فيا طلب منه ع ش (قوله إلى منارة) يفتح الميم ويجهها متاور وهو التماس لهما من النور
 ويجوز متاور بالمهزة تشبيه الأصل بالرائد شويرى وقوله المسجد إضافة المذارة للمسجد للاختصاص
 وإن لم يكن له كأن خرج مسجد وبقيت منارته بجدر مسجد قريب منها واعتد بالآذان له عليها حكمها
 حكم المنيعة فمن صورها بكونها منيعة جرى على الغالب فلامفهوم مـ شرح مـ فيكون قول الشارح
 في التعليل لهما منيعة جرى على الغالب وكان الأول أن يقول إلى تعومنارة يشمل المحل العالي له
 (قوله وقد ألتصودها وألت الناس) ظاهره أنه ما جزأ من الملة حيث أخرهما عما قبلهما وجعلهما
 غير قسدين في المؤذن وعبارته مـ لافقه صودها وألت الناس صوته أو المراد بالناس صوته
 أنهم اعتادوا وبأن لم توجد فيه حقيقة الألت المعروف اط ف (قوله تعبت) أي عملت وأداء كمال
 وحج وعبرة الروض وشربه ولو خرج لإدائه شهادة تعين جعلها وأدائها لم يقطع أم لا نظراً إلى
 الخروج إلى سببه وهو التحمل بخلاف ما إذا لم تعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما دون الآخر لأنه
 أن لم تعين عليه الأداء فهو مستغن عن الخروج والافتحمله إنما يكون للاداء فهو باختيار
 وظاهر أن محل هذا إذا عمل بعد السروع في الاعتكاف والأفلا يقطع التتابع كما لو شرع صوم الظهر
 فتوته لصوم كفارة زلته قبل النحر لا يلزمه القضاء أي قضاء قدر أيام الكفارة وانظر هذا مع أن القضاء
 لا يتأني منه مع النذر لذكور اللهم الآن يقال يفتنى على نفي وجوب القضاء أنه لا يفعله عنه بعد موبه
 (قوله إذا كراهه فخرج) نعم إن وجد مسجداً قريباً من فيه تعين دخوله على الأدب فأن أكرهه
 كإكرامه لا داسق مما طهره فلهما انقطع تنابعه لتقصيره (قوله ثبت بينة) بخلاف الثابت بالقرار
 فيقطع التتابع ولا يقطعه خروج لأجل عدة لأبينا زى (قوله) ويجب قضاء الخ) لا يترك
 بعد قوله سابقاً لأجوبة غير منقطرة ولا جنون والظاهر أن قوله سابقاً فقط ينفي عن هذا أن مفهوماً
 زمن غير الأتباع مما ذكره لا يجب بل يقتضى ويجب بأنه ذكره لأجل قوله لا يترك يجوز لم
 لوضعه لقوله ويجب من الأتباع بأن يقول ويجب من الأغما ويحوي تترك فقط لاستثنى عن هذا
 قوله ويجب قضاء الخ (قوله بشرطها) وهو المبادرة للظهر ع ش (قوله لا تغرب منك) أي
 حقيقة (قوله كما كل) ولو لم يجز فيه لأن شأنه أن يستحي منه ح ف عبارة وماذا كل
 أي أن لم يلحقه في المسجد وأخذ من ذلك أن المهور الذي ينسب طارقه أو بكل فيه أم (قوله وعسل
 جنابة) انظر مع قوله فيا قبله وجنابة شويرى وأنت خير بأنه لا منافاة لأن معنى قوله أولاً وجنابة
 يجب قضاء زمنها المسح حسباناً وأما غسله فلا يجب قضاء زمنه فأنه كونه ما يغسله أي وقت
 الجنابة لا ترفع إلا بخروج من الغسل فيلزم على هذا أن الجنابة بنفس زمنها يقتضى دون الآخر (قوله)

(راتب إلى منارة المسجد منفصلة) عنه (قريبه) منه
 لهما منيعة معصودة من
 نوابه وقفاً معصودها
 للآذان وألت الناس صوته
 بخلاف خروج غير الراتب
 وخروج الراتب لقهره أولاً
 لكن في منارة ليست
 للمسجد أولاً لكن بعيدة
 عنه أما التصلة به بأن يكون
 بها فيه فلا يضر معصوده
 فيها ولو لم يضر الآذان لأنه
 لا يسي خارجاً سواء
 أخرجت من تحت المسجد
 أم لا فهي وإن خرجت عن
 سنه في حكمه وقول
 المسجد مع قريبه من
 زيادتي (أولنحوها) من
 الاعذار كإكمال شهادة
 تعبت وأكرامه فخرج
 وحديث بينة وهذا من
 زيادتي (و يجب) في
 اعتكاف منسور متتابع
 قضاء زمن خروج من
 المسجد (النذر) لا يقطع
 التتابع كزمن حيض
 ونفاس وجنابة غير منقطرة
 بشرطها السابق لا تغرب
 معتكف (الزمن نحو
 تبرز) مما يطلب الخروج له
 ولا يطل زمنه عادة كما كل
 وغسل جنبه أو آذان مؤذن
 راتب فلا يجب قضاء لانه
 لا يستثنى لإدائه منه

ولامعتك فيه) أى حكماء يعنى أنه يضرب ما يضرب في الاعتكاف أى يبطله ما يبطله والأفلا ثواب له حل وحسن (قوله لا يجب تداركه) مراده أن هذا يضم إلى المستثنى في عدم وجوب القضاء واقعاً على (كتاب الحج)

ومن الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لأدم لما حج لقد طافت لللائكة هذا البيت قبلك سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظراً للطواف ليس حجاباً ولقول إبراهيم عليه السلام يا أيها الناس كتب عليكم الحج فلو أنه بهذه الهيئة المخصوصة من المخصوصات فالمخصوص بهذه الأمة ما بعد الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزل آية في السنة الخامسة فرفض في السنة السادسة وبهذا يجمع بين التناقض قول علي الجلال وقد جاء ما من بني الأراجح واستناده هود وصالح خلاف التمسك والصلاة أفضل من الحج خلافاً للقاضي وهو أكثر الكبار والصغار حتى التمسك على التمسك ما من في حجة وأبعده وقبل تمكنه من أدائها زى (قوله)

صدالكعبة) أى مع فعل أعمال الحج ع ش فأن دفع ما يقال إن كلامه يقتضي أن الحج الشرعي قصد الكعبة قللكم الآتي بيانه وإن رأيت القاصد بالنسك أى الأركان فإذا قصد ما في الكعبة قللكم يقال له حج وإن كان ما كتفى به مع أنه ليس كذلك والوافي لسير من العبادات كالصلاة ولقولهم

أركان الحج وسن الحج أن يكون الحج شرعاً عبارة عن الأعمال المخصوصة كما قاله ابن الرفعة سم وأجاب بأن هذه أركان المقصود منه وهو فعل الأعمال للقصد الذى هو الحج فتسميتها أركان

الحج على سبيل المجاز ومعالم أن للوافي الغالب من أن المعنى الشرعي يشتمل على القوى وزيادة الشرع الأول (قوله لا تسلك الآتي) وهو نفس الأفعال فإن قلت كلامه يقتضي اتحاد الحج والعمرة

قلت لا إذ قوله في تعريف الحج الآتي بيانه يخرج العمرة وقوله في تعريف العمرة الآتي بيانه يخرج الحج فلا اتحاد برأى أى فإواعد بآتيه في كل قيد يخرج للآخر شوبرى (قوله والعمرة) سميت عمرة

لأنها تفعل في المرة كل مرة مر (قوله يجب كل منهما) أى الحج والعمرة ولا يفتى عنها الحج وإن اشتمل عليها لأنها أصلان ولما كان الوضوء بدلا عن غسل كل واحد كان واجبا لكل صلاة فقط بالنسبة للحدث الأصغر تخفيفاً فصار الوضوء بدلا عنه ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي

التيمم على الأصل (قوله إني) أن قلت أن العبادة كلها لله جل جلاله فلا إضافتها إليه دون غيرها من بنية العبادات كالصلاة وغيرها قلت سمكة ذلك الإشارة إلى أنه يطلب فيها إخلاص النية وذلك

لأن الغالب فيها الراء والسمة (قوله أى اثوابهما ما من) اتحاداً لذلك لئيم بها الاستدلال فإن ظاهره وجوب الاتمام إذا شرع فيها وذلك لا يستلزم وجوب الشروع فإن المعنى يصير عليه أن شرعتم

فأنقوا ع ش (قوله خطيباً) أى خطبنا وعدها بنفسه لأنه ضمنه معنى وعظنا (قوله حتى قالوا) أى قال هذا الرجل هذه المقالة وسكوته ما لا يمكن انتظار الوحي وأنه كان مشغولاً عن الجواب بأمرهم

كما قال ع ش لكن انتظار الوحي لا يحسن مع قوله لو قلت نعم لوجبت أن يقتضى أنه كان عالماً بالحكم (قوله لوجبت) أى ألجئ كل عام إلى الفريضة أو هذه الكلمة أى مقتضاها وهو الوجوب لكل عام يجوز

أن يكون الوجوب مطلقاً بقوله ذلك أى نعم فلا يقال أنه عليه مشروع لا موجب وصار الشورى فهو عليه كان مفوضاً الفرض كل عام وعدمه فهو مخير فيه أى إن الله خيره في ذلك

وذاً واظفر لما كان التخيير عند السؤال أو قبله حرر وقع السؤال عن قول بعض الناس لمن لم يجمع ما جاز فلان تعطيله هو حل حرام أم لا والجواب عنه أن الظاهر الحرمة لأنه كذب فإن معنى ما جاز لمن أتى بالنسك على الوجه المخصوص من أن أراد به المعنى القوي وقد مد معنى جميعاً كأن أراد بالقاصد

ولامعتك فيه بخلاف

ما يطول زمنه كمرض عده

وحض ونفاس وقسم

أن الزمن للصروف

إلى ما شرط من عارض في

مدة معينة لا يجب تداركه

وتحوم من زيادتي

(كتاب الحج)

(درس)

هولة القصد شرعاً قصد

الكعبة للنسك الآتي بيانه

(والعمرة) هي لغة الزياره

وشرعاً قصد الكعبة للنسك

الآتي بيانه وذكرها في

الترجمة من زيادتي (يجب

كل) منهما قوله وأنه على

الناس حج البيت من

استطاع إليه سبيلاً وقوله

تعالى وأنحوا الحج والعمرة

لله أى اثوابهما تمنين في

المر (مرة) واحدة

بإصل الشرع تجبر من

أى هريرة خطيبنا رسول

الله عليه فقال يا أيها

الناس قد فرض الله عليكم

الحج محجواً فقال رجل

يا نبي الله أكمل علم فكنت

حتى قال لا فقال النبي

عليه لو قلت نعم لوجبت

التوجه إلى كذا الجماعة أو غيرها فلا حرجه ع شر على م (قوله ولما استلظمت) فيه أن عدم الاستلظمت يسقط الوجوب من أصله الآن يقال المراد بعدم الاستلظمت المشقة أي قلت عليك كما قرره شيخنا وانظر حجة ترتب قوله ولما استلظمت على الشرط أعني قوله قلت ثم واجب بأن التقدير ولو وجبت لستلظمت (قوله فقال لابل لاديد) انظرنا التمسك في أنه عليه السلام أتى في الجواب بالنفي والاضراب مع أنه لو اقتصر على قوله لاديد لكان في تأمل (بإرخ) لا يصح تعلقه بيجب لانه وجب على المستلظع حالا والتراخي في الفعل بل يتعلق بمحذوف أي ويفعل بإرخ وقيل إن سال من الفاعل أي كل والباء لها حجة أي مصححو بإرخ وانما وجب بإرخ لأن الحج فرض سنة ست ورجع عليه السلام الاثنة عشر ومعه مائة سيرة لا غفر لهم وقيل بالمعركة م رجع التي قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة فحججا لا يدري عددها وتسمية هذه حججا إنما هو باعتبار الصورة إذ لم تكن على قوانين الشرع ع شر (قوله بعد) أي الآن أو بعد الوقت الذي هو فيه ع شر وهو متعلق بمرز على الأول ولا يفعل على الثاني (قوله) (قوله) وأن لا يتعين بندر (كان) كان عليه حججة الاسلام ثم ندرنا الحج في سنة معينة فيصم وبعمل منه على التسهيل فتعني على نفسه بتعين السنة المذكورة في ندره ويجزى عن حججة الاسلام وعن ندره قال في الهجعة

وأجزأت فرينة الاسلام • عن ندر حرج واعتبار العام أما الذين يعين سنة فيجب عليه أن يحج عن النذر بعد حججة الاسلام ع شر (قوله) وأخوف غضب يقول عدلين كاحرج به في العباب فيما للجموع في نظيره من حقوق المشقة على الزاك أو معرفة نفسه ورفق بينه وبين التيمم حيث يكتفي عدل واحد بعظم أمر الحج بخلاف التيمم شري (قوله) لصحة مطلقه أي عن المباشرة وعن الوقوع عن فرض الاسلام وعن الوجوب (قوله) ولا يشترط فيه أي في صحة كل منهما وانما ذكر الضمير لاثمة لكتبت التذكير بإضافته إلى كل كماله زى أي كافي قوله تعالى ان رجعة الله أقرب بين المحسنين ويصح عوده للسلم المعلوم من الاسلام أو لئلا تأمل (قوله) فلا زى (سال) بل ينسب ذلك لأن فيه إغارة على حصول الثواب للمسي ع شر وأحترزه عن دلي التمسك بذلك إذ لا يشمل الحواشي قال م وأنهم كلامه عدم صحة أحرام غير الأولى كالجمع وجوبه الأول الذي لم يقم به مانع وهو كذلك قال البرماوى وقال ومنه السيد لا يحرم عن قته الصغير دون البالغ العاقل ويشترط أحرام السيدين معا في المشترك أو أذن أحدهما للآخر ولا تدخل الهأيات هتلاتها لا تدخل إلا في الأكساب ونحوها وكذا يقال فيمن بعته حر وبه رقيق يعني أنه لا بد من أحرام السيد والولى وأذن أحدهما للآخر (قوله) أحرام أي بعد تحريمه من نيابة المحطية به (قوله) البرماوى

وتلاين وقزعت بكسر الزاى أي أسرع (قوله) بعصدي أي غير مبرك كماله الغالب فيمن يؤخذ بعصه كافي حل قال قل أي ذكر لانه الواقع ولا يتقيد بالحكم بمثله الصبية (قوله) محنتها بكسر اللهم فوج الحامدة المهمة صرب من مراكب النساء مصباح (قوله) قال نعم فيكتب للمسي نواب سائده عن قوله كافي م رجح (قوله) ولك أجز (أي على رتبته أو على الاعانة على ذلك فلا يباين أن أذن لا ينافي أو يقال يجوز أجزاها كانت وصية ع شر وعبارة حج وأجابوا عما تقرر من اعتبار ولا ينافي والآن ليست كذلك باعتبار أنها رخصة أو أن وليه ذن لها أن يحرم عنه أو أن الحاصل لها أجر لجل والتنفه لا لأحرام فلا يفسد في الخبر أنها أحرمت عنه اه أي وإن كان يهرم ذلك (قوله) وصفه إسماعيل أي هما ذكر من الصغير والجنون (قوله) إسماعيل بنوى أي يقول نوبت لأحرام من هذه الأوقات واجمعهما

لاديد (بإرخ بشرط) وهو أن يعزم على الفعل بعد وأن لا يتبين بنذر أو خوف غضب أو فساد لك وقول مرة إلى آخره من زبادي (ويشرط اسلام) فقط (لصحة) مطلقه أي صحة كل منهما فلا يصح من كافر أو مسي أو من لم يسمع أهلية للعبادة ولا يشترط فيه تكليف (فلا زى) ولو كان يؤذنه لم يؤذنه أو أحرم به (أحرام عن صبر) ولو غير أذن قيد الأصل بغيره فلهو من ابن عباس أن الذي لم يركب بالروما فزعت امرأة فأخفت بعصدي صبر فأخوته من محنتها فقلت بإسراف الله قل هذا حج قال نعم ولك أجز (د) عن (جنون) قياسا على الصغير يخرج بزبادي مال غيره إلى كالاخ والم فلا يحرم عن ذكر وصفه إسماعيل بنوى جمعه محرمات صغير من أحرم عنه محرمات

(قوله) ويجزى عن حججة الاسلام عن شوه ولو أنه الحر البالغ حججه قبل الوقوف ثم فاعل أجزاها حج واحدة عن حججة الاسلام والنواب والقضاء وعليه

فدبتنا أحدا لهما الفادى الأخرى الفوات اه سم على ع شر

وبعضه المواقف ولا يكتفى

حضوره بدونته ويناله

الاجحار فيرميها ان قسر

والارى عنه من لارمى

عليه والمميز بطوف

وصل ويسعى ويحضر

المواقف ويرى الاجحار

بنفسه ويخرج بمن ذكر

للمعى عليه فلا يحرم عنه

غيره لانه ليس زائل العقل

وبرؤه مرجوح على القرب

(د) شرط اسلام (مع

تميز) ولومن مسير أو

رفيق (المباشرة) كافى

سائر العبادات (فلمميز

ثم بعد رمى صمى ما كرم

قبلة لا كافر ولا غير تميز

ولا يميز بأذن له ويسعى

والتقييد بأذن الولى من

زبادى (د) شرط اسلام

وتيميز (مع بلوغ حربة

لوقوع عن فرض اسلام)

من حج أو عمره ولو غير

مستطيع وتيميز فرض

اسلام اعم من تعبيرة

بحجة الاسلام (تيجيزى)

ذلك (من تقيير) لكلك

له فهو كارتكف

مرضى الشقة وحضر

الجمعة (لا) من صغير

ورقيق (ان كلا بعده

لغير ما يحصى حج ثم بلغ

فعله حجة أخرى وأما بعد

حج ثم عتق فله حجة

أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كافى المجموع ونقص حالهما فان كلا قبل الوقوف وطواف العمرة أو فى أثناءه

بذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته وطوف الولى بغير المميز ويصل
 بكذا ولا يصير الولى محرماً بذلك ثم ان جعله قارناً أو مستمداً فالسعى على الولى اذا ارتكب عتوراً بنصفه فلا
 ضمان مطلقاً ان يكن مميزاً ولا يفتى عليه ولو اتلفا أو بغيره فعلى ذلك الغير ولو اجنبياً وينسحب بالجامع
 بشرط كونه عالماً باعتدائه بغيره ولو فى حالة المبالغة قل وبما تقرر من عدم صيرورة الولى محرماً على
 ان قوله بضم الميمزة وكسر الراء كافى حل خلاف ما يرويه كلامه عن شرحه (قوله بذلك) أى
 بآية (قوله ولا يشترط حضوره) أى حال الاحرام أخذاً بما بعده وقوله ومواجهته أى مواجهة الولى
 له حال الاحرام (قوله وطوف الولى بغير المميز) بشرط طهارتهما أى الولى وغيره لم يذوعل يشترط
 فيهما شروط الطواف كعمل البيت على بارى الصلى قلت الظاهر لم يحل وفي قل على الجلال وطوف
 الولى به أى بغيره ولا يكتفى فعل أحدهما حتى لو ارتكبه دابة اعتبر كونه قائداً لها أو اتفاقاً ويشترط
 طهارتهما من حدث ونجس وسرورتهما ثم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لان الاعتبار باله
 هو الولى انتهى ويصح ان يسطيع لغيره ليطوف به وبياشربه ببقية الاعمال وانما يفعل الولى الطواف
 والى عنه بعد ان يغسلهما عن نفسه كالى شرحه (قوله ويسعى عنه ركعتي الطواف) أى والاحرام
 (قوله ويسعى به) ان كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد أن يكون كذلك وكذا لارى حل
 (قوله وبعضه المواقف) أى وجوبه بالواجب وتذيق المذوق حل (قوله ولا يكتفى حضوره)
 أى الولى بدونته أى غير المميز (قوله ويناله) أى غير المميز بالاجحار فيرميها بظاهر كلامه انه لا يشترط
 فى مسألة الولى الاجحار ان يكون رى عن نفسه وبحج جمع انه لا بد أن يكون رى عن نفسه لان مسألة
 الاجحار من مقدّمات لارى فتعطل حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة ولا يجزى أخذه الاجحار من
 الارض حل واعتمده حى واعتمده أيضاً باعتدائه بن حجر (قوله ان قسر) ويكون هذا استثنى
 من ان شرط صحة المباشرة التغيير اطف وفي قل على الجلال ويناله أى يتناول الولى غير المميز بتدبا
 الاجحار ليرمىها ان قسر فاولئك له كرمه عنه فليس مستثنى كاقيل (قوله والارى عنه من لارمى
 عليه) والواقع عن نفسه وان ولى الصبي (قوله من لارمى عليه) أى من الولى وما ذنبه فقط كافى
 حج (قوله والمميز بطوف الخ) أى به حاله مقابل قوله وطوف الولى بغير المميز والافعله بعد قوله
 واسلام مع تميز لمباشرة تأمل (قوله بنفسه) راجع لافعال الحجة (قوله وبرؤه مرجو) يؤخذ منه
 انه لو لم يرج برؤه على القرب فانه يحرم عنه غيره ويكون كالجنون وهو كذلك وذلك بان ايس متأزاد
 على ثلاثة ايام اه ع (قوله وشرط اسلام مع تميز) لم يقل ومع اذن لان الاذن شرط فى الاحرام فقط
 لا لاطلاق ويرى (قوله لمباشرة) أى لا تنصح بمباشرة كل منهما الا من اللبس للمميز والظاهر ان للراد
 الاستقلال بالآية تقدم ان الصبي والجنون فياذا احرم عنهما الولى مباشران لكن مع الولى لاستقلال
 حتى فى صورة الرمى لا بد من مناوئته لهما الاجحار تأمل (قوله بأذن وليه) انما احتاج لاذنه فى
 هذا احتياجه لجل فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف الصلاة وغيرها لا تنوب
 على الاذن لكن نها بدنية محضة والاضافة لوليها للمعهود والمعهود هو الولى المال كايته بقوله من ان بالغ
 (قوله لا كافر) انظر معطوف على ما ذوالظاهر انه معطوف على مقدّر تقديره فلم يميز من الخ
 (قوله ان كلا) بتثنية الميم والفتح اوضح كافى المختار وركعت الرافعى عن افاقة الجنون بعد الاحرام عنه
 وقال ابن ابي هاشم بن بشار ان يكون كالصبي حكمه وهو كالكاف اه شرحه (قوله قبل الوقوف) أى
 قبل خروج وقته وبعبارة م فان كلاً قبل خروج وقت الوقوف بالبالغ والتقى ومما فى الموقف
 زائدة كما ساعدته فى الوقوف وبعد ثم عاد الله قبل خروج وقته أبرزها (قوله أوفى أثناءه) أى

أجزأه وأعاد إلى (د) معاملة به في الدنيا فإن أسلم وهو مسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لاختلاف المرتد فإن النكح يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ولا على غير غير كذا في البادات ولا على من يميز لعدم بلوغه ولا على من فيه رق لأن منافعه مستقيمة لسيده فليس مستطيعا ولا فرض في غير المستطاع فلهجوم الآية فالمراتب المذكورة أربع الصحة المطلقة وصحة البشارة والزوج عن فرض الاسلام والوجوب (وي) أي الاستطاعة (نوعان) أحدهما استطاعة بنفسه وشرطها) سبعة أحدها (وجود مؤتة سفر) كإدراؤه وتبخره وخفارة ذهابا وإيابا وإن لم يكن له يلد أهل وعشرة (الان) قصر سفره وكان يكسب في يوم كفاية أيام فلا يشترط وجود ذلك بل يلزمه النكح لغة الشقة حيث لا يخلف ما إذا طال سفره أو قصر وكان يكسب في اليوم مالا يفي بأيام الحج لأنه قد ينقطع فيها عن كسبه لعارض ويتعذر أن لا ينقطع في الأول فالج بين لعب السفر والكسب

ما ذكر من الوقوف وطواف العدة ع (قوله أجزأه) ويعيدان ما مضى قبل كمالهما اه مر (قوله وأعاد إلى) أي أن كاسميا بعد طواف القدرم لوقوعه في حال النقصان وفارق عدم إعادة لأجره بعد الكمال لأنه مستدام بعد الكمال اه (قوله وعلى من يفرق) أو رد عليه أنه يدخل فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهاباة قسم الحج فلا يلزم قوله لأن منافعه مستقيمة الخ أي لأن السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرة كذا بهامش عن شيخنا اه حل (أقول) وقد يجب بأن المهاباة لا تلزم بل لا حد لتبني الرجوع ولو بعد استيفاء الأضحية لم يفرم له حصة ماله سواء من المنفعة وعليه فحرج للمهاباة لا يغوث استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصة وبيع البعض من استقلاله بالكسب في حصة ع ش على مر (قوله أربع) وفي خامسة وهي صحة الشرع وشرطها الاسلام والتكليف فيصح نذر الرقيق له ما لو يكونان في ذمته (قوله استطاعة بنفسه) ويعتبر في استطاعته امتدادها من وقت خروج أهل بلده للحج إلى عودهم إليه فإن أعسر في جزء من ذلك لم يلزم حج في تلك السنة ولا عبرة بيساره قبل ذلك ولا بعده قل على الجلال وقرره ح (قوله وشرطها) أي الأمور التي لا توجد إلا بها لنيل المراد بالشرط ما كان خارجا للمعصية لأن حقيقة الاستطاعة لا توجد إلا بما ذكره فأتمل مظهره بل صرح بكافرا كلامهم أنه لا عبرة بقدرته ولو على الوصول إلى مكة وعرفته لحظة كرامة وإنما العبرة بالأمر الظاهر العادي فلا تخاطب ذلك الولي بالوجوب إلا أن قدرك العادة ثم رأيت ما يصرح بذلك حج (قوله وجود مؤتة) أي لو كان من الحرم كإفائه البرامى أي وجود ما يصرفه في المؤتة بأن يكون قادرا عليها أو نعمتها (قوله وأدبته) ومنها السبلة إذا احتاج إليها برامى (قوله خفارة) أي حراسة وهي بضم الخاء وكسرهما فقط وأما الخفارة التي هاسم الأجر فهي ثلثة ح ف يختار في الصباح خفرته حيث من طائليه فأنما خفره والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرهما والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفر اه (قوله ذهابا وإيابا) وكذا القامة بمكة وغيرها قل (قوله وإن لم يكن الخ) راجع لقوله وإيابا لدعى القول الآخوالفائل بأنه إن لم يكن له أهل وعشرة في البلد لا يشترط وجود المؤتة إياها إذا انحال في حقه سواء كافر أو شيخنا وعبارة حج مصرحة بذلك ونصها وحل اشتراط مؤتة الأياب عند عدم الأهل والعشرة على الاعتماد إذا كان له وطن ونوى الرجوع له أو لم يتوשיأ في لوطن له وله الخجاز ما يقبته لا يعتد في حقه مؤتة الأياب قطعاً لا شتواً سائر البلاد إليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة أو غيرها (قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته أو ظرف يوم أي في اليوم الأول من أيام سفره على الاعتماد لا نظراً لبعده ولا للكسب في الحضر قل على الجلال ولا بدع قهره على الكسب المذكور أن ييسره في اليوم المذكور بالفعل واللام يلزمه النكح ولابد أن يكون لا تقابه مر ع ش (قوله كفاية أيام) أي أيام الحج الآتية أخذاً لعماده (قوله زوال ما ع الخ) فهي ستة ووجه اعتبار ما بعد زوال السابعة أنه حيث لا يأخذ في أسباب توجهه من النفل إلى الثالث عشر أنه قد يرد الأفضل وهو ألقا من بنى زى ومقدار العمرة لصف يوم شوبرى (قوله حق من لم ينفر الغر الأول) أوما هو الثاني عشر فتكون حصة في حقه والنفر الذهاب من بني مكة وقوله ينفر بكسر الفاء بابه ضرب يضرب (قوله مشقة شديدة) بأن لا يحتمل ثلثيها في جانب النكح وإن لم يبع التيمم كما قاله الشوبرى وعبارة قل على الجلال هي ما لا يحتمل عادة عند شيخنا كابن حج واعتمد شيخنا مر م بابيع التيمم ويعتبر في الشريك أي العادل له أن تلقى به عجالة وليس به نحو

نظم فيه للشفقة وتنفى المجموع أيام الحج بما بين زوال السابع ذي الحجة وزوال الثالث عشره وهو حق من لم ينفر برص
 الفر الأول (د) تأتيا (وجود من بينه وبين مكة مرحلتان أو) دونهما (ضعف عن متى) بأن يجوز عمنوا وبالله مشقة شديدة

(را - حلة - مع ذق عمل) يفتح الم الأول وكسر الثانية وقبل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة في حق امرأة أو شق وان لم يتضررها
بها لانه أستر وأحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشرط وجود الشق والخلق اشتراطه في المرأة واخفى أولى من تنقيده
لانه لا بد من شأن لم يجده لم يلزمه
النسك قال جماعة الآن

برص ولابد من قصره على مؤته أيضا ان لم يرض الجاه انتهى (قوله راحلة) يليق به ركوبها على
العقد كما تقدم في الجملة لكن جرى مجز على ان للراد بالراحلة هنا ما يركب وان لم يليق به ولعل الفرق بينه
وبين الجملة ان الجملة لابد لا كذلك الحج شوري وعش على مر والمراد بوجودها القدرة عليها
بشره واستحاجها كقوله الكمال بن أبي شريف يشمن أو أجرة مثل لا يرايد أن قلت وقدر عليها شرح
مر (قوله معش) أي نصف عمل وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعد لركوبه كما يفعل في
السجاد البصري رضى الله تعالى عنه (قوله في حق رجل) أشار به الى أن قوله لا في حق رجل الخ
مخوف على مقدر وهذا المقدر مفهوم مقدم عليه لاجل اللطف (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي
ركوبها من غير عمل بأن يبيع التيمم كما قاله مر خلافا لحج (قوله واستطاع ذلك) أي يحتمل
غش ميله ورأى من يسلكه لوال اعتدله لنحو قضاء حاجة مر (قوله ولو لم يلقه مشقة) وفي هذا
الباب ما يبيع التيمم أو يحصل به ضرر لا يعمل عادة فيا يظهر حج شوري (قوله أستر) بكسر
السين اللين يستر به ويسى الآن بالحجارة برماوى ويسى في عرف الدلمة بالجمعة (قوله وما يتماق بها)
أي من الشق والعديل (قوله وغيرها) وهي الراحلة وما يتماق بها (قوله من مؤنة عياله) شمل
المؤنة اعتاف الأب وأجرة الطبيب وعن الادوية حاجة مؤنة من نفسه وقريبه وعملوه حاجة غيره
اذ لقعن عليه الصرف اليه إمام شوري (قوله من دين) ولو مؤجلا أو أهمل به ربه سواء كان
لأدى وثقة كنفه وكفارة شرح مر وقال عشي على الشارع ومضيف وليس بظاهر واجب بأن
مراد أنه ضيف بالنسبة لقطرة لا بالنسبة لما هنا (قوله من مابس) الى قوله وسلاحه والاحتياج
الى من شيء ما ذكر كالاتياج اليه الله صرفه فيه ولا يجب عليه النسك حيث قد شرح مر (قوله)
وسكن ونظام) أي ان قابله والافان أمكن بيع بعضها أو الاستبدال عنهما بلائق وكفى لتفاوت
مؤنة الحج نصين وان الله ما قطعها هنا الى الكفارة لان لها بدلا في مجز ثاني الجملة فلا ينقض بالمرتبة
الاخيرة منها شرح حج ومر (قوله يحتاجها) أي اشارة وقوله لزماته ومنصبه واجبا للخدام
قطر كما في شرح مر ويمكن رجوع الشئلة للنسب أيضا والمراد يحتاجها في الحال فيخرج مالوكا من
غير محتاج اليها في الحال كما هنا ما يمكن ونظام وهي مكنته بالنسبة الزوج واخذاه وكالما كن
بالدارس والربط اذا كان له سكن فملكه فكيف بيع السكن والخدام والنسك لانه غير محتاج اليها في
الحال وهذا هو المقصد شرح مر (قوله ومنصبه) الواو بمعنى أو (قوله والنسك على التراخي)
أي ما صالة فلا يتبرأ الحكم لتأنيق فيا يظهر إمام شوري (قوله من تخفيف) أي كتاب (قوله وعن
خيل الجندي) وعن آل الحرة المعروف حل (قوله وما زنده ثم غير الدين الخ) لان الاصل ذكره هنا
واشتراط الفصل عن الدين هنا خلافا فيه كما قاله سم فتضعف عشي كلام الشارع ليس بظاهر المراد
بقوله وما زنده ثم أي من الامور التي المذكورة في كلامه هناك ولعله وقولي وما يليق به ما مع ذكر المجلس
والتيه بالحاجة في السكن وذكر كرا ابتداء الدين من زيادتي اه (قوله بل يلزمه صرفه) وان لم يكن له
كسب مر (قوله لا يتخذ غيره) أي والحج لا ينظر فيه لتقبلت بمر على من نظرها فقال لا

عقار السكن والخدام لانها يحتاج الى الماني الحال وهو انما يتخذ غيره للمستقبل بما تقرر علم الحاجة للنسك لان مع الوجوب لكن
الاصل تخلفه المنت

يلزمه صرفه إذا لم يكن له كسب بحال لاسباب والجمع على التراخي شرح حج والنفيرة بالجمعة واحدة
 الدخاؤه وله ذخر يذخره بالتع فيه ما ذكرنا في المقام من غير أن يكون بالجمعة بخلاف قولهم بالنس
 بالجمعة لما كان في الدنيا وبالجمعة لما في الآخرة اه (قوله تقديم النكاح) فلو قدمه لم يحجج ومات استقر
 الحج عليه فيفرض من تركته ولا ثم عليه خلافا لحج حل (قوله به) أي بالنس حل (قوله ولا
 عبارة حج وباحتاج لاستصحابه لا على ما لمعه من مال يتجزئه ونحوه وان أمن عليه ببلده ولا على
 مال غيره إلا إذا لم يحفظه والنس به فيبطل بغيره بشرط أن يكون موافقاً بغيره منهم وقت العادة ان
 خاف وجده ولا أثر للوحيته حاله لا بد له به فارق الوضوء أي من حيث أنه يطلب المال لم يحصل
 له وضوء في القهال لطلبه اه (قوله فلو خاف) وان اختص الخوف به على المتقدم (قوله لا يلزمه
 نك) حتى لو دفع الرصد بمال يطلبه لم يجب النكاح وان قل المال ثم ان كان الماذل له الامام أو نائبه
 وجب وكذا ان كان أحد الوصية وبذله عن الجميع م م (قوله وبكره بدل للال) أي قبل
 الا حرام أباهم فلا يحكمه ح ف (قوله من لم أن يخرجوا) كيف هذا مع أن الحج فرض
 ويجاب بأن الكلام مفروض فيمن حج أو أن السنة من حيث الجميع بين النكاح والمجاهد شري
 وح ف (قوله ركوب بحر) خرج به الانهار العظيمة كبجرون والتيل فيجب ركوبهما قطعا لان المقام
 فيها لا يطول والخوف لا يهظم وأقول الأذري وحله ان كان يقطعها عرضا والا فهي في كبس من
 الاوقات كالجبر وأخطر مردود بأن البر فيها قريب غالبا شرح حج دمر (قوله وقيلت سلاته)
 فان غلب الهلاك أو أوسى الأمر ان أوجهل الحال فلا يلزمه بل يحرم كل ما كان شيئا كسج له
 حل (قوله وجود ما وزاد الخ) لا يفتى عنه قوله سابقا وجوده من سفر ان ما تقدم يروه أي من
 وجد المؤنة لم يزمه وان عدمت في الحال التي يعتاد حياها منها فهذه كالتقديم لما تقدم ح ف لان
 ما تقدم صدق بوجوده في المؤنة (قوله وهو القدر اللائق به) أي عما ذكر من الما، والزاد (قوله فان
 كاد لا يوجدان بها) أي أو يعضها (قوله بأكثر من ثمن للال) ظاهره ولو يسير أو عبارة م هنا
 نعم تفتقر إلى زيادة القيمة أو عدم اغتفار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما ان
 الما، وزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما ولا يستغنى عنهما سفر ولا حضرا لم تعد زيادة البسطة
 خسر ما خالف الرأية اه ع ش على م (قوله فلم يحل المؤنة) عبارة حج لان لم يحل ذلك
 معه خاف على نفسه وان حله عظم المؤنة (قوله كل مـ حـ) م صرح برماوى وقوله يفتى في
 معتد (قوله زوج) ولو قال لا مع نفسه بغير علم من مواقع الرب به يسلم ان م علم أنه
 لا غير أنه لا يكتفى به شرح حج قال ع ش وبأن هذا التفصيل في عباده والمسوح ويشترط
 كون الزوج في قائلها وان لم يكن معها لكن بشرط قرب بحيث تمتنع الزينة بوجوده وألحق به مع
 عبدها التقاضى إذا كانت هي ثقة أيضا والاجنبى المسوح إذا كانا تفتين أيضا لحق نظرهما في
 وخلتنيهما كما يأتي شرح حج دمر (قوله وعمسوح) ولو كان أحدهم مراهقا وأعمى له وبغلة
 وفطنة بحيث تأمن على نفسها م م (قوله وأنسوة) بكسر النون وضما أي ولو لماد له الإلج
 شوري والمراد نسوة بالثبات كقوله حج وقال م نتيجة الاكتفاء بالمرأهات عند حصول الامن
 من (قوله فقات) أي في غير المحارم أمانيهن فلا يشترط قياسا على الكورن ان غلب على الفم
 حاهن لماعلى ما عليه اعترفين الثقة م (قوله ولو بلا محرم) الغاية للرد (قوله لا يرد
 زوج) محمول على سفره فالمراد بالواجب كسبياً في التنبيه عليه الحلف (قوله وقد روي) أي في
 التنية

على نفسها ولغيره الصحيحين لا تسافر المرأة بغير إذن زوجها أو محرم وفي رواية فبها

لألف المرأة الامع ذى محرم ويكنى في الجواز لقوله امرأة واحدة وسفرها وحدها أنمت ونحو من زباني (ولو) كان خروج من ذكر
أجرته فيلزمها أجرته إذا مخرج
(أجرة) فانه يشترط في الزوم النكاح لها فقد رتبها على (١٠٧)

الاجل لها من أهبة سفرها

وتعيرى بمذاكرهم من

قوله ولا يلزمها أجره المحرم

فان قيل لا يشترط

خروجها معه ولو بأجرة

(و) سادسها (ثبوت) على

مركوب (ولو) في محل (بلا)

ضرر شديد) فمن ثبتت

عليها مالا أو بيت بشر

شديد لمرض أو غيره

لا يلزمه نكاح بنفسه

وتعيرى بمركوب أعظم من

تعييرها بالراحلة (و) سابعا

وهو من زباني (ومن

يسع سرامه ودا لنكاح

كأقله الرافعي عن الأئمة

وان اعترضه ابن الصلاح

بأنه يشترط لاستقراره

للاجره فقد صوب

النووي ما قاله الرافعي وقال

السبكي ان نص الشافعي

أصا يشهد له (ولا يدفع

مال المحجور) عليه (بصفة)

لتبذره (بل يصحبه ولي)

بنفسه أو نائبه لينفق عليه

المعروف والظاهر أن أجرته

كأجرته من يخرج مع المرأة

(و) النوع الثاني (استطاعة

بغيره فتجب ائابة هن

ميت) غير مرتد (عليه

نكاح من تركته) كما قضى

متهادونه فلم يكن تركه

سن لو ارثه ان يفعله عنه فلو

فعله عنه أجنبي جاز ولو بلا

نكاح

التعبد فيها بالموين فأشار بها إلى أنها ماليا بقيد (قوله) لا سفر المرأة الامع ذى محرم) أي لا يجب
عليها أن تسافر للعرض الامع من ذكر فلا ينافي أنها يجوز لها أن تسافر له وحدها ان أنمت كما يأتي
ولا يهتبه وهو مع ما قبله ليس من ذكر المطلق مع المقيّد حتى يعمل المطلق على المقيّد بل هو من قبيل
العام والخاص وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصصه بمرادى وحسب لان الفعل في معنى
السكر نهي بعد التاني تم فقوله يمين ليس بقيد (قوله) ذى محرم) أي ذى محرمية أي قرابة
ولا لاظهار لقوله صاحب محرم معنى عرش (قوله) ويكنى في الجواز لقوله) ولو قدرا وأما الغير فرضها
فلا يجوز لها الخروج مع بعض النساء وان كثرن حل حتى يحرم على المكينة التطوع بالعمرة من
التبسم مع النساء خلافا لمن يترفع فيه لم يومات المحرم وهي في تطوع فلها عمله حج و حر ويحرم
زوجهن من زيارة القبور بلا محرم حيث كانت خارج السور أو قاطن مئناه ولو باذن الزوج عرش
(قوله) ان أنمت) والمراد بالان من هذا ما من الخديعة والاستتالة إلى القواش إيعاب شوبرى وأما
الامن على المال والنفس فقد تقدم حرف (قوله) وسادسها (الح) كان الانبب ذكره عقب الثاني
(قوله) بلا شرر شديد) أي لا يحتمل عادة حل (قوله) وان اعترضه ابن الصلاح) فقلبه يوصف
بالاجاب ويجوز الاستصحاب عنه بعد موته فعلمنا وعلى الاول لا يوصف بالاجاب ويجوز الاستصحاب عنه
على الامع لا تغفل حل وقوله فقلبه يوصف بالاجاب يعني أنه اذا لم يدرك زمانا يسع البر للنكاح
بموجود والاستطاعة بأن لم يستطع الا بعد ذهاب الحاج فإن الصلاح يقول في هذه الحالة انه وجب
عليه لكن لم يسترد وجوبه عليه بمعنى أنه اذا مات في هذه الحالة لا يجب فتأوه من تركته وان كان
يوصف بالاجاب ويجوز الاستصحاب عنه بعد موته فعلمنا وعلى كلام غير ابن الصلاح في هذه الحالة لا يجب للحج من
أصله كما قرره شيخنا قال سم وظاهر كلام ابن الصلاح أنه لا فرق في الوجوب اذا لم يبق زمن يمكن
فيه السفر بين أن يقطع بعدم الوصول فيه أولا لكن قال السبكي وأوهت عبارة ابن الصلاح أن من
استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبين مكنته شهر ومات تلك السنة وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقوله
أحد ورد بأن الشرعي وغيره قالوه اه (قوله) لا لوجوبه) فيمن أن المنصن لا يجعله شرط لوجوبه
بل جعله شرط للاستطاعة وأجيب بأن الاستطاعة شرط للوجوب وشرط الشرط شرط (قوله)
لا يدفع مال المحجور (الح) الاخر من يقول ويخرج نحو ولي المحجور عليه بسفه معه ليكون شرطا
(قوله) ان أنمت) أي الولي أو نائبه أي فلا بد من القدرة عليها حل (قوله) غير مرتد) أما المرتد
فلا يجوز ان ياتيه عنه لانه ليس من أهل العبادة سم وهو ما لو من تعبيره بتركته ان المرتد لا تركه لا
لتنجز ولا لملكه بالردة ولامه عبادة بدنية يلزم من متهادونه عاها لانتاب عنه وهو مستحيل وبه
فرقوا اخرج الزكاة من تركته شرح حر (قوله) عليه نكاح) أو أخره عن المضبوط ليرجع اليها لكن
أهل (قوله) كما قضى متهادونه) ويفرق بينه وبين الصوم حيث لا يصح الا باذن من القريب بأنه
منوط بغيره والعمر وأيضا ذلك الواجب شيان القديمة أو الصوم قاطبة بالقرب لينتخرا بهما شوبرى
(قوله) صان) من الضبط وهو القطع لا قطع من كمال الحركة ويقال صا مهلة كأنه قطع عصبه
شرح حر (قوله) أي عاجز) أي صا ولا لاشرح حر فيقيد المرض بأن لا يرى برؤه كما قاله حج
(قوله) مرتد) أما المرتد دون مرتدين أو كان بركة زعمه الحج بنفسه لانه للشفقة الا ان أنماه الضنى
العله لا يعمل الحركة معها بحال فتجوز النيابة حينئذ حر ملخصا فيكون في مفهوم القيد تفصيل

لأن كاتفتي بدونه بلاذن ذلك في الجموع (و) عن (معصوب) بخادم كيسة أي عاجز عن النكاح بنفسه كما هو وأغبره كسفة
منعته (و) بينه وبين مكنته سلطان فما كثر ما

(قوله بأجرة مثل) متعلق بآية الراجعة للثبوت وللضرب لكن قوله فثلث عماري انما يظهر بالنسبة للضرب قال قل ويشترط معرفة الماقيدين أعمال الحج فرضا ونفلا حتى لو ترك مندوبا سقط من الأجرة ما يقابله ولو أفسد الاجير الحج فلا شيء على المستأجر بحججه بعده قضاء عن القاسد له ويلزمه رد ما أخذ من المستأجر له أو يبقى عليه الحج ان كان في السنة اه (قوله عماري) كالسكنى والملايين والخدام وغيل الجندي وسلاحه وكتب الفقيه فيشترط هنا فضل الأجرة عن هذه الأمور (قوله غير مؤنة عباله) أي وغير مؤنة هو ولو استأجر من يحج عنه فخرج عنه ثم شق لم يحزم ولم يقع عنه فلا يستحق الاجرة بأجرة كارجحها هنا وهو العمد شرح م أي ويقع نفلا للاجير ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج الاجير لم يقع عنه لتعين مباشرته بنفسه ويلزمه للاجير الأجرة وقرق بينه وبين مالذا شق بمسح الاجير بأنه لا تقصير منه في حق الاجير في البره والشفاء بخلاف الحضور فانه بعد أن روط الاجير بنفسه بأداء الحضور في حقه فيلزمه أجرته سم على حج قلا عن الباب وشرحه وقوله ولو حضر مكة أو عرفة في سنة الاجير الخ أي يحمل الشقة وحضر والقرض أنه لم يشق أخذ من القرن قائل (قوله فلو امتنع من الأمانة) أي الآتية في قوله أو يطع ينسك حل وقوله أو الاستئجار أي المذكور هنا بقوله بأجرة مثل اذا علمت هذا علمت أنه كان الأولى للشارح رجحه لقوله تعالى تأخير هذه العبارة عن قوله أو يطع ينسك كإشجاره بالبيع حج والاولى أيضا أن يقول فلو امتنع من الأمانة بنفسه ولم يهاجره لما بأجرة مثل الخ لأن ظاهره أن الاستئجار ليس بالبيع مع أنه نافية واجب بأن مراده الأمانة بقوله يستأجر وقوله لم يجبره إلخ هذا ظاهر في المصنوع وأما روث الميت فيجبره إلخ لأنه صار قروبا لتبين عصيان الميت من آخره في المكان بخلاف للضرب فانه في حقه على التراخي كقوله الشارح (قوله مؤنة يوم الاستئجار) أي مؤنة عباله يوم الاستئجار وكذا مؤنته هو أيضا يومه فيعتبر فصل الأجرة عنها أيضا كاستفاد من م (قوله فيعتبر كونهما) أي مؤنة يوم الاستئجار فاضلة عماري أي عن أجرة الاجير والظاهر أن العبارة مقابلة وحدها هكذا فيعتبر كون الأجرة فاضلة عنها وببارة شرح م نعم يشترط كون الأجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار (قوله أو وجود مطيع) أي متطوع (قوله فيجب سؤاله) مفرع على قوله لا وقوله اذا نوسم أي ترضى أو ظن قال حل وفي هذا تحصيل سبب الوجوب (قوله بشرطه) الظاهر أن الضمير راجع للناطب مطلقا للتعهد من ائابة لكن الثلاثة الأولى عامة في الاجير والمطيع اذ يشترط في الاجير أن يكون أدى فرضه وقبلها فلو نواه الذي لم يؤد فرضه عن غيره وقمع نفسه بطلان الأمانة كالميت والنجس ير والقليو في جلب وأما الشرطان الآخرين فغاصان بالمطيع كما يؤخذ من شرح م (قوله مؤنة وقابه) أي عدلا (قوله أدى فرضه) ولو نذرا (قوله وكون بعضه) شرط لوجوب ائابة بجانا وبعبارة شرح م روى كان الأصل وان علا والفرع وان سفل ماضيا أو متولا على الكسب أو السؤال ولو را كالمطير فوله في ذلك اشقة متى مذكر بخلاف متى الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع أهله باختصار (قوله الآن يكسب في يوم) راجع لقوله ولا ماعولا على الكسب فكان عليه ذكر عقبه كاصح حج (قوله لا مطيع بمال) ولو ولدا أو والدا على المتمدن كما في شرح م (قوله يستنكف) أي يمتنع

(باب المواقيت)

جمع مافات مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم أطلق على السكان توسعا وهذا بالنظر لاصل الفعلا

موت

(بأجرة مثل فثلث عماري) في النوع
امتنع من الأمانة والاستئجار
لم يجبره إلخ كما عليه ولا
يفيب ولا يستأجره لان
مبنى النكس على التراخي
ولأنه لا شيء فيه لا يبر خلاف
الزكاة وخرج بفرض مؤنة
يوم الاستئجار فيعتبر
كونها فاضلة عماري وقول
بأجرة مثل أي ولو أجرة
ما شق فيلزم ذلك بقدرته
عليها الا اشقة عليه في متى
الاجير بخلاف متى نفسه
(أو) بوجود (مطيع ينسك)
بصا كان من أصل أو
فرع أو أجنبيا بده ذلك
أولا فيجب سؤاله اذا
نوسم فيه الطاعة (بشرطه)
من كونه غير معضوب
موقوفه أذى فرضه
وكون بعضه غير ماض ولا
معصوا على الكسب أو
السؤال الآن يكسب في
يوم كفاية أيام سفره دون
مصلتين (لا) بوجود
(مطيع بمال) للأجرة فلا
تجب الأمانة به لعلم الميتة
بخلاف الميتة في بدل الطاعة
بنسك بدليل أن الانسان
يستنكف عن الاستاعة
بمال غيره ولا يستنكف
عن الاستاعة ببسنة في
الاشتغال وقول يمتنع بين
مكة من سلطان مع قول
بشرطه من زيادة وتغير
بما ذكر أعمر من تغيير بها
فذكره درس (باب المواقيت) للنكس

صارت المواقف حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان كما قرر شيخنا ح ف وبعبارة مر وهو
 لفظة الحد والمراد به هنا زمان المباداة ومكانها وظاهره أن اهلاله على المكان من غير توسع اطاف
 وفي اغتثار الميقات الوقت للمضروب بالمثل والميقات أيضا الموضع يقال هذاميقات أهل الشام والموضع
 الذي يحرمون منه **(قوله زمانا ومكانا)** أى من جهة الزمان والمكان فهما يتميزان بحولان عن المكان
 والتعديربا بزمانى المواقف ومكانها **(قوله لا احرام الخ)** أى للاعمال الا لتأصيف في هذا الزمن كدليل
 لها اوقات مخصوصة بالوقوف في تأصيف ذي الحجة وبه الطواف والسعي بل يجوز فعلهما بعد هذا
 الزمن لانه لا أثر لوقتهما كما يأتي وهذا مستثنى من قولهم في تعريض الثانية قصد الشيء مقترنا بفعله
 لعدم الاقتران هنا كالوصم **(قوله من أول شوال)** أى من غروب شمس أول ليلة منتهى ولا يتقلب
 الاحرام به عمرة لو سافر الى بلد مسطلمه تخلف برأه لالهلال فيه على الوجه الوجهية وقوله أيضا من شوال
 أى في الواقع وان لم يكن في ظن النازي بأن أحرم مع عدم جزمه بدخول شوال وهذا مستثنى من
 أن العبرة في العبادة بما في نفس الامر وظن المكلف وذلك لان الحج شديد التعلق اه عزى
(قوله الى غير محصر) يؤخذ منه كماله أنه يصح احرامه بالحج اذا قام زمن الوقوف عن ادراكه
 وبه صرح في البحر وهو المتمدن أى اذا كان متمكنا من إيقاعه منه في الوقت فلا يمكن أن كان
 بالامام في التشديد بل بالحج ليلة التحريم يصح احرامه به ويكون عمرة وهذا بخلاف نظيره في الجمعة اذا نزلها
 برأوى وزى وقوله اذا كان متمكنا من إيقاعه أى بعض أعمال الحج كالسعي لانه يصح تقديمه
 على الوقوف حيث كان بعد طواف القدوم فيؤخذ بقوله يتجدد بجوار يتجدد بعمل عمرة **(قوله شديد)**
 التعلق بدليل أن الحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أقسمه لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية
 العبادات وهذا جواب عما يقال كالقياس البطلان لان العبادة لا تتعقد في غير وقتها **(قوله والازدوم)**
 عطف تفسير **(قوله فاذا لم يقبل الخ)** هذا لا يظهر الا في الصورة الاولى وحى قوله فلو أحرم به الخ **(قوله)**
 وهو العمرة تفسير لما قاله جارية على غير من ماله لان القابل هو الوقت والقبول هو العمرة فكان
 عليه الارواز **(قوله وسواء العالم بالخ)** ويظهر أنه لا حرمه على العالم لانه ليس فيه تلبس بعبادة
 فاسدة بوجه صحيح وتديقال تعتمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الآن يكون ممنعا لانه ان لم يكن تلاعبا
 بالعبادة كان شبهه مسم وفيه نظر شوري **(قوله وزمانها)** أى الزمانى منها أى للمواقف فلاضافة
 على معنى من وقتية هذه العبارة أن لو أحرم بها في عام ثم أخر أعمالها الى عام أخر جاز وهو طريقة التارخ
 والقصد أنه ينتج عليه اذا أحرم بها في عام ثم أخر أعمالها الى عام الذي بعده برأوى **(قوله لوروده)** أى
 الاحرام للعمرة **(قوله لا الحاج قبل نثر)** معطوف على مقدر تقديره لكل أحد الحاج الخ يجوز
 بعد النثر الاول اذا تحلل التحللين لان مبيت الآية الثالثة ورى يومها يسقطان عنه حل أى في
 للقول وتفصيل **(قوله قبل نثر)** أى نزول من منى الى مكة **(قوله لا نبقا)** حكم الاحرام المراد بحكمه
 آخر من الليث والرى وهذا ظاهر ان نخل التحللين والافلا حرام باق لا يحكمه لان عليه الطواف والحلق
 لن لم يتحلل الا فلهذا دالة نامة من تحلل والى بعده عامة شيخنا وقوله ان تحلل التحللين كيف هذا
 مع قوله قبل نثر فيلزم من الطواف النفر من منى الا أن يقال النفر خاص بأيام منى والطواف في
 يوم النحر **(قوله كبتاه)** أى الاحرام ويؤخذ من التحليل عدم الفرق بين من وجب عليه الرى
 والمبيت ومن سقط عنه اذا لم يتحلل ويؤخذ أيضا أنه لو لم يعمل رى جرة المشقة يوم النحر وقات
 ألم التشرىق امتنع الاحرام للعمرة قبل الاثني بيته بناء على ما يأتي من توقف التحلل الثاني على

زمانا ومكانا (زمانها
 لمح) أى الاحرام به
 (من) أول (شوال الى
 بحر) عيد (بحر فلو أحرم)
 به أو مطلقا (حلالا في غيره
 انفسه) أى احرامه بذلك
 لان الاحرام
 شديد التعلق بالزوم فاذا
 لم يقبل الوقت مأحرم به
 انصرف الى ما يقبله وهو
 العمرة ويسقط بعملها
 عمرة الاسلام وسواء العالم
 بالحال والجاهل به ونخرج
 بزيادى حلال مالوا حرم
 بذلك حرم بعمرة في غيره
 فان احرامه ينفوا اذا لم يتنقد
 حجا في غير أشهره ولا عمرة
 لان العمرة لا تدخل على
 العمرة (د) زمانها (لها)
 أى للعمرة أى الاحرام بها
 (الابد) لوروده في اوقات
 مختلفة في الصحيحين
 (الحاج قبل نثر) لان
 بقا حكم الاحرام كبتاه
 ولما امتنع ادخال العمرة
 على الحج ان كان

أي العمرة (لمن يحرم حل) أي طرفه فيخرج إليه من أي جهة شاء ويحرم بها طهر المصحفين أنه عليه السلام أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التمتع فاعتمرت منوال تنعم أقرب أطراف الحل إلى مكة فلو لم يكن الخروج واجباً لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (وأضافه) أي الحل التي تقع للأحرام بالعمرة (الجمرة) بإسكان العين وتخفيف الراء على الأنصح للإتيان رواه الشيخان وهو في طريق الطائفة على سنة فراسخ من مكة (فالتنعم) لأمه عليه السلام عائشة بالاعتباره وهو المكان الذي عند الساجد المعروف بمسجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الأنصح بئر بين طريق حدة والدينة في متعطف بين جبلين على ستة فراسخ من مكة وذلك لأنه عليه السلام بعد إحرامه بالعمرة بذى الحليفة عام الحديبية هم بالدخول إلى مكة من الحديبية فصدوا المشركون عنها فقدم الشافي ما نقله ثم أخبرهم أنهم به يقولون النزول أنهم بالأحرام من الحديبية مردود (فان لم يخرج) إلى الحل (وأتى بها) أي بالعمرة (أجزأه) عن عمره

الأتين يبده ولو صواد ذلك لبقاء نفس الأحرام حينئذ اه سلطان (قوله قبل تحمله) أي الأول والثاني (قوله ولجيزه) لأن عليه البيت بني والري وهذه من تمام الأولى فهي في المتن قليل لما كانه قال وأما كان قداماً لأحرام كقائه بالجزع الشرعي عن التشاغل بمعلمها وبإعادة التفتي قوله وأجزه عن التشاغل لمقدته وقوفه لأنه يمكنه أن يحرم بالعمرة ويذهب إلى مكة بطول ويسعى ويعلق ثم يعود إلى بني الري والمبيت لأن يقال المراد بالجزع الشرعي لأن بقاء حكم الأحرام كقائه (قوله لمن يحرم) سواء كان في مكة أو في غيرها (قوله فيخرج إليه) ولو برجل فقط ان اعتمد عليها (قوله بعد قضاء الحج) أي أدائه فهو بالمعنى الغوى (قوله أي بقائه) فمر الغلاف لصحة إضافة أفضل التفصيل إلا بضافه إلى المتعدد (قوله الجمرة) أي بالنسبة لمن بالحرم وأما بالنسبة للقاء فبنيان تفصيل بمقابلة في قوله ونفسك لتخرج من المدينة إلى رسميت الجمرة باسم امرأة كانت تسكنها ونهضا من الحل ونهضا من الحرم قبل اعتمر منها ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام قل من زيادة (قوله على الأنصح) ومقابلة كسر العين وتشديد الراء (قوله للإتيان) فيه أن النبي عليه السلام حين أحرم بالجمرة لم يكن بالحرم بل كان آتيا من غزوة حنين في السنة الثامنة (قوله فالتنعم) سمي بذلك لأنه في واديقاله لعمام وعن يمينه جبل اسمه نعيم وعن يساره جبل اسمه ناعم وهو على آخر الحرم قل على التحرير وقال البراءي هو خارج الحرم (قوله بالإعتبار منه) أي بالأحرام بالعمرة (قوله بمسجد عائشة) نبيت الياحسين أحرم منه بالعمرة بأمره عليه السلام فان قلت لما أمرها بالإعتبار من التنعم وأمرها بالأحرام من الجمرة مع أنها قلت يمكن أن يجاب بأنما أمرها بذلك لعين وقتاً وليان الحواز كاذ كره زى (قوله بئر) فيه يجوز وأما البئر فيها قل وقال البراءي أي يمكن مشتمل على بئر اه فأطلق الجزء على السكل (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة قرنة عرش (قوله على ستة فراسخ من مكة) فالجمرة والحديبية مسافتها إلى مكة واحدة حل (قوله علم الحديبية) أي علم خيس والمشهور أنها تست (قوله هم بالدخول منها) لكأن تقول لمجرد ذلك لا بد على طلب الأحرام منها ولا يخصها بذلك فان الدخول منها ليس فيها إلا المرور عليها والامكنة التي قبلها قد صرنا عليها وأما مكة التي بعد إحرامهم بالمرور عليها اللهم إلا أن يقال قد عزل بها زولاً عما على وجه الاستعداد للدخول والتهيؤ له مع إمكان ذلك بغيرها فدل على منزلة لها مناسبة خاصة بذلك فليتم لم أقول قوله اللهم إلا بالخلص إلا يلزم عاذ كره من المزية الخاصة أن ذلك لأحرام ما قبل قد يكون ذلك لا لغرض الأحرام أدلو كان كذلك لأخر الأحرام إليها ففضلها على غيرها لا يقتضي جعلها بمقابلة فليتم له وجه ذلك شو برى (قوله تقدم الشافي إلخ) فان قلت باني ذلك قاعدة الشافي في الأمور في تعارض القول والتعلل وعدم التاريخ أن السابق منسوخ اللاحق وتقدمهم ما به وهو التاكيس في الاستسقاء قلت أمره بالإعتبار من التنعم وإن كان متنازعاً عنه فله إلا أنه مصور بضيق الوقت فلم يكن معارضاً لعل حتى يقال إنه ناسخ له وهمه بالتاكيس لم يعارضه فعل سابق حتى يقدم عليه بخلاف ما شو برى (قوله مردود) لأنه إنعامهم بالدخول منها لم يسهم بالأحرام بها قال مردود وبجوابه كان الجمع بينهما أنه هم أولاً بالإعتبار من الحديبية ثم بعد إحرامهم من ذي الحليفة هم بالدخول منها يقول الشراح ثم ما به أي ما به بالإعتبار منه ولا حتى يكون دليلاً وليس المراد ثم ما به بالدخول منه فالتقدم ما قبله كيف يجعل ممدداً على الأحرام من الحديبية مع أنه إنعامهم بالدخول منها بالأحرام منها تأمل مردود لانه كان محرماً من ذي الحليفة لأنه ميثاق التوجه من المدينة لكن يرد عليه أن النبي عليه السلام

لم يكن بالحرم الذي هو الدعي (قوله وعليهم) أي مرتب مقد (قوله فان خرج اليه) أي الى
الحل ولو فرض آخر ألا فرض وان لم يجدد الاحرام بها (قوله ولو بقران) أي تلبيةا لجانب
الحج أي في نظير لجانب العمرة حتى يكون مقتضاه الاحرام من الحل والثابة للدعي من قال ان أراد
القران زانه ان نشأ الاحرام من أدنى الحل كما لو أراد العمرة وحدها (قوله لن يكفه) فلا أحرم بعد
مفارقة بيتان مكه ولزم رجوع اليها لابدق وقفاً ساء، ولزم عدم بيع عت الحب الطبري وغيره انه لو أحرم من
عذاتها فلا ساءة ولادم كالأحرار من عاذة سائر الواقيت وهو الوجه شرح حر (قوله لتوجه)
غير بالتوجه ليوافي اخيراً لاقي وهو قوله من حل (قوله ذوالحليفة) تصغير الحلقه بفتح أوله
واحدة الحلقه ثبت معروف شرح حج (قوله على نحو عشر مراحل) المراد بالمرحلة الفارلان
بين مكه والمدينة عشرة ياداً منازل والدار أكثر من المرحلة بل مرحلتان تقريباً كما هو معروف
(قوله وستة أميال من المدينة) عبارة شرح حر وهي على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصحيح
الجموع وغيره أنها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى حرمان المدينة وحداها من جهة تبوك أو غير
وهي أبعد الواقيت من مكه اه (قوله ببايار على) زعم العامة أنه قاتل الجن فيها وليس كذلك بل
نسبت اليه لكونه حفرها (قوله ومن الشام) بالهذ والقصر ويجوز ترك الهذرة وهو طولاً من
الربض الى الغرات على الصحيح وقيل الى نابلس وعرضاً من جبل طى الى بحر الروم ولنفه مذكر
سمى بذلك لعل قبله كاشفاً في الارض ولذلك فنهذا على حجر على مصر وعكس الجلال السيوطي وهو
الربيع وقيل لأنه منسوب الى سام بن نوح لأنه أول من سكنه والعرب قلب السين شينا قل وحرف
وهذا باعتبار ما كان في الزمن السابق وأما الآن فيقاتهم ذوالحليفة لانهم يسكنون طريق تبوك اه
يرادى (قوله ومصر) سميت بأول من سكنها وهو مصر بن يعصر بن سام بن نوح زى وقال حج
سميت مصر لانها حدين للشرق والغرب والمصر لفلانده وبها وبكة والمدينة فضل للشرق على المغرب
على الريح والفتل يذكروني وث يصرف ولا يصرف وهي طولاً من أية أى العقبة الى طريق
البحر الصرى الى بركة بجانب البحر الرومي وساقه ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضاً من اسوان
وما حاذاه من الصعيد الا على الرشيد وما حاذاه من مسافة النيل الى البحر الرومي وساقه ذلك
فريقين ثلاثين يوماً (قوله والغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس (قوله الحجة) سميت
بذلك لان السبل انجفها أي أذهبها وهي على ستة مراحل من مكه وقول الجديع على ثلاثة لعله يسير
البغال النصفه شرح حر والاحرام من رابع الذي اعتد ليس منقولاً لكونه قبل اليقات لانه لضرورة
انهم انجف على كثر الحاج ولعدم بهاء أي يغفلون به للاحرام شرح حج ويمكن هذا منسحق
من منقولة الاحرام قبل اليقات بل بطريقه ميقات حرف وقال قل وخضر على التحريان
انجفها المشهورة الآن برافع (قوله على تخمين فرسخاً) وهي ستة مراحل درع (قوله خراب)
وابدك رافع كونه قبلها يسير يرادى (قوله ومن تهامة) اليمن بكسر التاء اسم لكل منزل عن
نجد من بلاد الحجاز واليمن اقليم معروف شرح حر والنجد اسم لعل من قبلها قلت الهذرة زاء
وبالاء من يرادى بدل الامرين وهو اسم جبل على مرحلتين من مكه قل (قوله على ليلتين من
مكة) المراد مرحلتان يرادى (قوله العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بسهم الجبال والاحجار
ولنفه مذكر على المشهور قل (قوله وقت رسول الله ﷺ) أي حدد المواضع الآتية
للحرام وطمعاً بما كان في عام حجة الوداع وكانت في السنة العاشرة عش وفي الحديث الثاني

عباس قال وقد رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذال الحليفة ولاهل الشام الحجة ولاهل نجد ناولاهل اليمن يلهم

وقال من لم يزل أتى علي من غير أهله من أراد الحج والعمرة من كان دون ذلك في حيث أنشأ أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الامم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب لاجعة وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح كافي المجموع (١١٢) عن عائشة أن النبي ﷺ وقت لاهل العراق ذات عرق هذا

ان لم يلب من ذكر عن غيره والافتيحة ميقات منية أو ما يقبده من أبعد كما يلب من كتاب الوصية (والافضل من فوق ميقات اسرامته) لامن دورة أهله (ومن أهله) وهو الطرف لا بعد لامن وسطه أو آخره ليقطع الباقي محرماته يستحق منه ذو الحليفة فالافضل كما قال السبكي أن يحرم من المسجد الذي يسوم منه بالنسيئة بن فوق من زياد (و) كانهما انفس (لم) لا ميقات بطريقه فان حاذوا بذاك مجيبة أي سامت بهينه أو يساره (محاذاته) في مكان أو يحرفان أشكل عليه ذلك تحري (أو) حاذى (ميقاتين) كأن كان طريقه بينهما محاذاة أقر بهما إليه) وان كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وان حاذى ميقاتا أبعد فسكاه ما يقربه فان استويا في القرب إليه

زيادة على الاول بذكر مصر والمغرب قل (قوله وقال من) أي هذه الواقيت لمن أتى هذه النواحي أي لاهل من على تقدير انضاف الدول عليه قوله وقت لاهل المدينة يروى أو الضمير في لمن لاهل وأنه لما ذكره ما قبله أولنا ان كسب التأنيث من الصفات اليوروبية أي داود من لم قال السيوطي وص الوجه (قوله حتى أهل مكة من مكة) أي يحرمون من مكة وعلى في الاحرام بالحج أخذ ما تقدم أن كانها للعمرة لمن يحرم حل ح (قوله هذا لاهل مكة من مكة) ذكر عن غيره) وعليه فالمسألة اذا استنبط للحج والعمرة عن آفة فاسم من مكة وترك الاحرام من ميقات من ناب عنه لعدم وان عليه النسيئة بمكة وقت الانابة ح (و) يعطى عن النسيئة من الاجرة فتمت التفات بين اجرة من احرم من الحرم ومن احرم من ميقات النسيئة باعتبار التوزيع كما اشار اليه سم ع (قوله ميقات نسيئة) أي أو مكان مثله مسافة وقوله أو ما يقبده فان جاز به اسرا لم يقل بله من أوله نظر والاقرب أن احرم من مثله فلام عليه والافضل عدم ع (قوله والافضل لمن فوق ميقات احرامه) قال ابن الرفعة فنفعت أن تقدم الاحرام على اليفات المسكن سائغ ولا كذلك الزمان والفرق أن المسكن مبني على الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزمان اه أقول ولا تنافي العبادة بالزمان أشد من نقيتها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة عميرة زى (قوله لاهل دورته) أي لامن بله فاذا احرم من بلد حرم عليه جميع محرمات الاحرام من حين احراله الى فراغ حجه كما قرره شيخنا ودورة تصغير دار قال ابن مالك

واختم بالتأنيث ماصرفت من • مؤث عارثاني كس (قوله لم يستثنى) أي من قوله ومن أوله وكذلك ميقات وجده بمسجد الافضل أن يحرم من ذلك المسجد حل (قوله لمن لا ميقات بطريقه) لا يقال الواقيت مستغرة لجهات مكة فكيف تصور عدم محاذاته للميقات فينبغي أن للراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا ناقول تصور بلان من سواكن الى جدة من غير أن يرابع ولا يلبس لانهم ما حينئذ امامه فيصل جدة قبل محاذاتها وروى على صحتين من مكة فتسكن من ميقاته شرح حج وقوله لانها امامه أي تقدم أن تكون للثبات امامه لا يمتنع وانما المتبركون عن بهينه أو يساره (قوله محاذاته) أي مكان محاذاته ليس المحاذاة المحاذاة ليست مكانا ح (قوله فان أشكل عليه ذلك) أي المحاذاة وقوله تحري أي أن لم يحرم المحاذاة علم (قوله محاذاة أقر بهما إليه) النظر اذا كان بينهما كيف يتحقق اقرار الاول بأحد هما وامعنا تأمل وقد يقال معناه يظهر في الواجوز هما سدا انك لم يحرم ثم أراد القول بالاحرام هل يجب سلوك طريق الابدأ أو لا فانه يمتنع الاحرام منه سلك طريقه فليتمل ما شربى ذهب بأنه يحاذي بهما واحدا بعد واحد لاسما في أن واحده (قوله أقر بهما إليه) بأن كان بين طريقه وبينه وبينه وبين الآخر بلان حج (قوله وان حاذى ميقاتا أبعد) غلبة (قوله فان استويا في القرب) كأن كان بينه وبين كل منهما فرسخ مثلا اط ف (قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا) كأن كان

أحرم من محاذاته بعد همن يكون حاذى الاقرب اليها أولا وتعييرى أقر بهما إليه أو لى من تعييره بأبدهما أي الى مكة لاحتياجه الى التضييق اذا استوت مسافتهم اليه لانها اذا تفاوتت أحرم من محاذاته أقر بهما إليه وان أقرب اليه في الأصح (والا) أي وان لم يحاذي ميقاتا (ف) كانهما انفس (صحتان من مكة) اذا لميقات أقل مسافته من هذا المقدم (ا) مكاتبها انفس (لم) دون ميقات لم يجاوزه حالة كونه (صيد نسك) بأن لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة والميقات لم يجاوزه غير مسكنه

الامم

الخبر السابق ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ

وظاهر مما مر أن عمل ذلك

في مرید العمرة اذ لم يكن

بالحرم (ومن جازز ميقاته)

سواء أكان من دون

ميقات من غيره فهو أهم

من قوله وان بلغه (مرید

نك بلاسلام لزمه عود)

اليه أو لم يقات مثله ساقه

عمرها أو ليحرم منه

(العند) كنعق وقت

عن المود اليه أو خوف

طريق أو انقطاع عن

رفقة أو مرض شاق فلا

يلزمه العود وتعمير بذلك

أعمر من لزمه العود

ليحرم منه الا اذا خوف

وقت أو كان الطريق غموا

(فان لم يعد) الى ذلك لعذر

أو غيره وقد أحرم بعمره

مطلقاً ويصح في تلك السنة

(أرعد) اليه (بعد تلبسه

بمئسرك) ركنا كان

كالوقوف أوسنة كطواف

القديم (لزمه مع الهم)

للمجاوزه (دم) لسانه في

الاولى بترك الايام من

اليقات ولتأدى تلك الشك في

الثانية جوارم ناقص ولا

فرق في لزوم العمل للمجاوزه

بين كونه على الحكمة ذاكراً

لمو كونه نسياً أو جاهلاً ولا

أثم على الناس والمجاهل

أما اذا عاد اليه قبل تلبسه بما

ذكر فلا دم عليه مطلقاً ولا

أي الدخول في تلك بنبته

الا بعد منحراً أو عراً م ر ع ش وقوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا كلام لم أره وجهها اذ كفي
بحاذى ميقاتاً أو لا فيسوغ له ترك الاجرام من محاذاته حتى يصل الى ميقات آخر لاجل بعده من
نك هذا حتى لا يسيح به أحسن الأصحاب فما أطن على أن فيه اشكالاً وذلك أن القسم محاذاة الميقاتين
فكيف يكون من أقسامه محاذاة أحدهما أو لا لكن يندرج في هذا الخبر بان المراد محاذاتهما
ولو بما يؤلف به الحال وأما الاعتدال بأنه يحاذيه بصدفه فلا يجوز لأن المراد حاجته وبصرة كاصح
هو بذلك فيمر والله أعلم ثم فني جوابه أنه حاذاهما واحداً بعد واحد لاهما معاً ع ش والظاهر
يكن حل قوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا على ما إذا جاز ذلك فيمر بدلك اتفق شوري (قوله
نم أراده) عطف على الثاني بالنظر للصورة الثانية في كلام الشارح فكأنه قال لو لم يقات ميقات جاززه
فيمر بدلك ثم أراده ومفهوم قوله لم يجاوزه مر بدلك ما إذا جاززه مر بدلك أي فبقائه
هو الذي جاززه في حال الإعادة ويعمل بتفصيل حكمه من قوله ومن جازز ميقاته الخ فهو في المعنى بيان
لمفهوم القيد الذي قبله تأمل (قوله عمل) أي أن لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر ولا كاهل بدر
والصرا فأنهم بعد الحقيقة وقبل الجففة فيقاتهم الثاني وهو الجففة زى وشرح مر وقوله عمل وهو
مكنه في الاولى وعمل ارادته في الثانية حتى (قوله عماس) أي من قوله ومكانها لمن يحرم حل (قوله
ان عمل ذلك) أي قوله ومكانها للنك لمن دون ميقات الخ حل (قوله ومن جازز ميقاته الخ) ولا فرق
في المجاوزة بين العمود والسهو والعلم والمجهل اذ لما مورأت لا يفرق فيها الحال بين العمد وغيره كنية
الساعة لكن لا يتم على المجهل والناسي ولا يقدح فياذ كرى الساهية لسهو عن الاجرام يستحيل
كونه في وقت الحالة فيمر بدلك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله فاصاله وقصد مستمر في
عنه من المجاوزة شرح مر (قوله أم من غيره) فيمره من فوق الميقات (قوله وانقطاع عن رفقة)
والاصح ان مجرد الوحدة هنا لا تنجز حرج وقوله أو مرض شاق أي لا يحتمل عادة وان لم يبع التسم
ع ش على م ر (قوله أم من قوله لزمه مع العود الخ) أي أم من جهات ثلاثة قوله ليحرم
منه ليس قيده بل مثله العود عمرها وقوله منه ليس بقيده بل مثله العود الى ميقات آخر مثله ساقه وقوله
الا انقطاع الوقت الخ ليس قيده أيضاً بل مثلهما المرض الشاق وخوف الانقطاع (قوله وقد أحرم
بصرة مطلقاً) أي في تلك السنة أو غيرهما علمت أنه اذ لم يحرم بمأذ كرام عليه وان تأم بالمجاوزه
لان لزوم العلم انما هو لتقص النك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتأدى النك الخ وبه يتضح
أن المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجبة لتقص شوري (قوله مع الهم للمجاوزه)
أي ولو في صورة العذر وان العذر انما يسطع وجوب العود لتمام المجاوزة كما أشار اليه الشارح بقوله
للمجاوزه (لا ساقه في الاولى) أي ولتأدى النك باحرام ناقص (قوله ولتأدى النك)
أي مع الاساءة ففيه اشتباك (قوله عالم بالحكم) لم يقل أيضاً عالم بالمقات أو جاهله لان القسم
بأي ذلك اذ هو فيمن جازز الميقات مر بدلك فلا يتصور فيه الجهل بالمقات ببر (قوله مطلقاً)
قوى المود ولا

(باب الاحرام)

أي الدخول لان هذا هو الذي يفرضه الجماع وتبطل الإردة فاذا قالوا فسدوا وبطل الاحرام كان مرادهم
هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس ومن هذا المعنى قول في شجاع الاحرام مع التلبس وسى اسراما
لانه يتشبه بدخول الحرم أو لان به يحرم الاتواع الآتية ويطلق الاحرام على نية الدخول في النك
وهذا المعنى صدر كما يأتي في قوله وأركان الحج احرام أي نية حل زيادة والمراد بها الاول
وهو المعنى بولم يتعد الاحرام لانه لو كان المراد به النية لكان المعنى تتعدا النية بالنية حتى

أن المجاوزة انما هي العود درس (باب الاحرام)

(١٥ - عجمي) - ثاني

محبين أو محرمين العقد واحدة فلو أنه ينقصد مطلقا بأن لا يرد في النية على الاحرام روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال من أراد منك أن يسهل يصح وحرمة فليعمل ومن أراد أن يهل يصح فليعمل ومن أراد أن يهل بعمرة فليعمل وروى الشافعي أنه خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي تزل الوجه فأمر من لاهدي معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حيا (فان أطلق) احرامه (في أشهر حج صرفه بنية لما شاء) من حج وحرمة وكليهما ان صلح الوقت لهما (ثم) بعد النية (أي بعمله) أي ما شاء فلا يجزئ العمل قبل النية فان لم يصلح الوقت لهما بان فات وقت الحج صرفه للعمرة قاله الروابي قال في المهمات ولو ضاق فالتجدة وهو مقتضى كلام الرافعي أنه صرفه لما شاء ويكون كن أحرم بالحج حيث شاء أما اذا أطلق في غير أشهر الحج فينقصد عمرة كأمه فلا يصرفه إلى حج في أشهر (وله) أن يحرم كاحرام زيد روى

قال أحمم الرجل إذا دخل الحرم كأنه إذا دخل التكليف فلو كان من قول المتن الافضل تعيين بتأصيل المسألة الثاني (قوله ولو بالنبلية) للرد على من اشترط التلبية في انعقاد الاحرام (قوله بأن ينوي حيا إلخ) أي لاجتماعه ولو بالجملة وإن نسي أو جهل وعذر فلا ينقصد التكليف على التمسك لأن مقتضى قوله يمنع الانعقاد كالحديث في الصلاة مع ضعفه لا ابتداء زى وإنما كان المذكور كغيره من اختلافه في الائمة لأن الابتداء أضغف من الدعاء (قوله أيضا بأن ينوي حيا) أي واحدا أو عمرة أي واحدة ضح التفرع (قوله فله) أي من قوله الافضل وأنى يجمع عليه من قول المتن فان أطلق إلخ زعمه لما بعده (قوله أنه ينقصد مطلقا) وفارق الصلاة حيث لم يجز أن يحرم بها مطلقا بين التلبس بشرها في انعقاد التكليف شرح حر (قوله بأن لا يرد في النية على الاحرام) بأن ينوي الدخول في التكليف الصالح للانواع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت شرح حر (قوله روى مسلم) في الاستئصال بهذين الحديثين على كون الافضل التبيين فلهذا لا ينافي أنهما لا ينافيان على الجواز فقط فأنه يمكن أخذ الافضلية من لام الامر (قوله خرجنا) أي في حجة الوداع برأوى (قوله أن يهل) أي يحرم فعين الاحرام بمجاوره وهو رفع الصوت بالتلبية عزى (قوله ويرى الشافعي) دليل لصحة الاحرام مطلقا وقوله مهلين أي محرمين احراما مطلقا والافعية أن الاحلال رفع الصوت بالتلبية والتلبية مسؤولية بالنية أي فاهنا تفسير مرادوا بما في تفسيرناوى (قوله ينتظرون القضاء) أي هل يزل الحج أو عمره والرد القضاء المقضى بمعنى المحكوم به هل هو حجة أو عمرة فقوله أي تزل الوجه أي بالقضى والافعية القضاء بذلك غير ظاهر بل هو إشارة لتقدير من فات أي تزل القضاء (قوله فأمره) أي تزل فأمر من لاهدى معه فان قبل ما رجه تخصيص معه لاهدى معه للعمرة قلت لأن من معه لاهدى لو أمر بها لتوهم أنه بعد تحججه بدخل وقت تحججه ولو قبل يوم النحر والحال أن وقت يوم النحر شوري (قوله ومن معه هدى أن يجعله حيا) لأن من معه هدى أفضل من لاهدى معه والحج أفضل من العمرة فتاب جمل الاكل لا كل حل ومهر وقال بعضهم لعل وجهه أن زمن الحج يطول وواجباته أكثر من واجبات العمرة فرمما يتخلل بعضها فيجده بالهدى الذى معه (قوله فان خلق) أي لم يعين فهو مقابل للتعيين (قوله صرفه) أي وجوبه بمعنى أنه لا يجوز له ابطال الاحرام حل (قوله ان صلح الوقت) أي حين الصرف ومراده بهذا تنقيح المتن أي فقوله صرفه إلخ أي ان كان الوقت رافعا وعرض هذا أعنى قوله ان صلح الوقت لهما بأنه لا حاجة له مع قوله في أشهر حج وأجيب بأن قوله في أشهر حج قيد في الاحرام أي ان الاحرام واقع في أشهر الحج وقوله صرفه بنية لما شاء يصدقك بما اذا صرفه بعد أشهر الحج فلذا احتاج للتنقيح (قوله قبل النية) أي نية الصرف (قوله بأن دون وقت الحج) بأن طلع غروب النحر (قوله قال في المهمات ولو ضاق إلخ) تعين في قول للوقت مرة بنية لما شاء أي وان ضاق الوقت عن أعمال الحج بأن كان لا يصلح مرة الا بعد غروب النحر فكان المناسب تقديمه على التنقيح الذى قبله فأنه (قوله فالتجدة) وهذا هو المذهب كائن على حر خلافا لبعض كج انتهى ح (قوله لما شاء من حج وحرمة) لكن عمل في الحج ان كان في الانبان ببعض الاعمال في أشهر الحج كالسعى بطواف القدوم (قوله ويكون) أي نية انصره للحج وقوله كن أحرم بالحج من أنه ينقصد بقوت بطاوع النحر فتحتل بعمل عمرة وينبغي من قابل ع (قوله وله) أي لم يرد بالاحرام أن يحرم إلخ (قوله أمهات) أي أحرم (قوله لسا)

أي أحسنت بإحلال أي إحرام كاحرام النبي ﷺ (قوله كاحلال النبي) لم يقل كاحلاله لتلغز
وتبركا بذكر النبي ﷺ (قوله لم يلغز) أمر بإعمال العمرة وهو واضح بناء على أنه
كان احرامه مطلقا وأما على أنه كان محرما بالحج وهو المرجح عندها فيكون أمره بالفي
موسى بإعمال العمرة من فسخ الحج الى العمرة خصوصية في ذلك العلم اهـ حل (قوله وبالمناء)
أي واسع بالمناء أي متبليبه اهـ حل (قوله وأهل) أي بعد الحلق (قوله فينتقد احرامه) قال
ابن الهادي وغيره ولو أخبره بمسك ثم ذكر خلافه فان تمسك بعمل غيره الثاني لعدم الثقة بقوله ولا فيعمل به
فان كان بعد الفوات وجب القضاء مشهور (قوله بأن لم يكن محرما) لان السالبة تصدق بنفي الموضوع
(قوله) وكان محرما (الاحراما فاسدا) وصورة أن يحرم بصرة ويفسدها ثم يدخل عليه الحج فيكون احرامه
بالحج فيه هذا الخلاف فاسدا أو يلزمه المضي فيعوا ما إذا أحرم وهو مجمع أو هو كافر فهو احرام باطل ولا يلزمه
المضي به ولا يتصور أن يأتي باحرام فاسد من أول أمره ولعل هذا الحامل لم على قوله أي أتى بصورة
احرام فاسد عـش وليس لنا صورة يتصور فيها الاحرام بالحج احراما فاسدا اهـ حل (قوله فاسدا) وانظر وجه
انقضاءه فاسدا يستند أي حين إذا أحرم بالعمرة وأفسدها ثم أدخل عليها الحاق تأمل مع أن ادخاله عليها
حشر (قوله ولت الاضافة) أي امت التفتة بالي زيد والتشبيه به لانه قيد الاحرام بصفة فاذا اتفقت في أصل
الاحرام لا بد أن أصل الاحرام محرم به مـ (قوله وان عدا عدم احرامه) غايته قوله فينتقد وهي للرد على
من قال لا ينتقد في هذه الحالة وتكسب بالقياس على ما لو علق فقال ان كان زيد محرما فقد أحسنت تقول
الشارح بخلاف ما لو قال الحج مشروع في ابداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف وعبارة مـ ورفق
الاول بأن في القيس عليه تطبيق أصل الاحرام فاقس جازما به بخلاف القيس فانه جازم بالاحرام فيه
(قوله لا ينتقد احرامه) ظاهره ولو تيقن أن زيد اعتمر وليس كذلك بل ينتقد هذا التضمين بالنسبة
لان مع كان ما غيرهما من بقية الأدوات فلا ينتقد مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع زى وعبارة
حل فان قال ان أو إذا أو متى أحرم زيد فأنما يحرم لا ينتقد وان كان زيد محرما ورفق بأن ذلك تطبيق
على ما فيه وهذا التعليق على مستغفل والثاني أكثر غررا لان التشكك فيه أقوى اهـ وقوله فان قال ان الحج
لهلوجه في من كان أن دول الشرط لا تأثير في قلبه الى الاستقبال لتوغلها في المضي فيصح معها
الاحرام ان تيقن كون زيد محرما (قوله فينتقد احرامه كاحرامه) ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه
الاضطراره ولو اشتهر في ظاهره وان ظن خلافه فلا يلزم الا من جهته شرح مـ (قوله قبل احرامه) أي
لشبه (قوله لا ينتقد احرامه) أي التشبيه مطلقا أي ما لم ينو التشبيه حالا حل (قوله فان تضمن معرفة
احرامه) مراد به الضمير المتكرر في الحادى والوجيز لان التعمد استحالته معرفة الواقع وهو ليس مرادا
حاشا عـش (قوله أو غيره) أي الاضطرار كشيته واسبابها أحرمه (قوله نوى قرنا) أي بان يقول نويت
الحج والعمرة ولا يلزم عدم القران لان الأصل براءة التعمد من حل قال العلامة الشوري يظهر أنه لو تيقن
لأنه لم يزد بعد ذلك تعين عليه العمل به ان كان معينا على ما تقدم (قوله ثم أقرب به) أي القران بأن
يأتي بإعمال الحج لان عمر القارن معمورة أي مندرجة في حجه يخرج بذلك عن العهدة بيقين شرح
صـ (قوله ولا يبرأ من العمرة) ويبرأ من الحج عياض شوري (قوله فيقول بنية) أي القول بالقلب
فسيروقه وأحسنت به عطف مرادف التعمد من التوكيد لانه لو قال أحسنت بالحج كفى (قوله فاعلموا)

ليك اللهم ليك ان آخره غير مسلم اذا توجهتم الى منى فاعلموا بالحج

والاحلال رفع الصوت بالتلبية ولا ينذكر ما حرم به في غير التلبية الاولى لان إسقاء العبادۃ أفضل وتعمير بهما ذكر اول من قوله الحرم بنوى ويلى (لا فى طواف) (١١٦) ولو طواف قدوم (وسى) بعده أى لا ينس فيها تلبية لان فيها ذكر انما

بالج (فدلت على المدعى شئ فهو غير مناسب هنا لانه يفيد طلب رفع الصوت بالتلبية في المرة الاولى وهو غير مطلوب فيها بل المطلوب فيها السركايات في شرح قوله ورفع رجل صوته بها في دولم اسره ويجب ان المراد بالاحلال هنا النطق بالتلبية من غير رفع صوت فقوله فأهلوا بالجمع أى فأهلوا بالتلبية أى حال كونكم محرمين بالجمع (قوله والاحلال) أى حقيقته الاصلية فلا ينافي أن المراد منه الاحرام فيكون المعنى احرموا على الاول يكون المعنى ارفعوا صوتكم بالتلبية محرمين بالجمع ومما يدل على أن المراد الاحرام ان رفع الصوت بالتلبية غير مطلوب بل احرامه كما في قالوا تفسير أهلوا بلبوا وحرمن بالجمع وأن تفسيره باحرموا غير جازع كونه لا يدل على التلبية (قوله لان إسقاء العبادۃ أفضل) ولا ينافي ما يأتي من سن رفع الصوت بالتلبية في دولم احرامه لان المراد بالعبادة التلبية ورفع الصوت بالتلبية في دولم الاحرام كالحيات لها وان لم يظهرا للعبادة عرش وهذا يتجس من عدم ذكر ما حرم به لا بعد السن التي ادعاه فأمل (قوله اول من قوله الحرم الخ) لان الواو في كلامه لا تقتضي ترتيبا شوري وأما كلامه بوجه أن التلبية واجبة وأيضا قوله الحرم بنوى غير مناسب فانه محرم ولا معنى لكون الحرم بنوى الاحرام وان ازيل الحرم بل بالاحرام (قوله لا فى طواف) معطوف على مقدم تقديره فخليل كى حال لا فى طواف (قوله وأنتيم بشرطه) وهو العجز عن الماء حسا أو شرعا (قوله وللدخول شك) أى وللدخول اليك أى لا بدخول البيت أى لا يثبت الا بالاستقرار بعد الدخول (قوله ولحلالا) قال السبكي وجبت لا يكون هذا من أغسال الحج الامن جهة أنه يقع فيما في زمنه شرح مر وعش (قوله وبذى طوى) أى والطهر بذى طوى فاليتمى محنوف والياء بمعنى في حميت بذلك لاشتياها على بن مطوية بالجزء يعنى مبنية بها إذ القى البناء يجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المالك أو البعثة شرح مر (قوله فلا ينس) أى حيث لم يتغير بمرعته الدخول والاسن الفسل عنده (قوله اقرب عبده) انظر لافضل العبد يوم الجمعة كان اغتسل له قبل الفجر والظاهر طلب الفسل لها أيضا ولا يكتفى بفسل العبد فقط للقول بوجوده فلا يكتفى بماتقدمه ولو قوع قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل شوري (قوله ويظهر مثله في الحج) أى فيها الواجبات غير مصرى بالنسك ثم أراد ان مكان قريب أو كان مكانا قريباً من الحرم حل (قوله عشية) أى بعد الزوال فهو ظرف للموقوف والافوق الفسل من التجر ويجوز أن يكون عشية ظرفاً للفصل أى لوقته الافضل لانه مطلوب تقر به تأمل شوري وإذا فات هذا الغسال لا تقتضى على التمسك لانه ذاب وسبب وقزال شرح مر (قوله وبزلفة) أى عند التشر الحرام بقوله غداة ظرف للموقوف والافوق للفصل ويدخل وقته بنصف الليل وأما الفسل لبيت لما فلا ينس اكتفاء بما قبله حل (قوله وارى) أى ويسن في كل يوم من أيام التشرى بعد الزوال لرى الجرن الثلاث شرح مر ويدخل وقتها فجر لسكر يوم حل (قوله والقرية) معطوف على قوله فدا والوافى عبارة مر لان الفسل براد للقرية والنظافة فاذا اعتذر أحدهما بالآخر ولان التيمم شوب من الفسل واجب فمن المتصور أولى (قوله فلا ينس الطهر لها كسقاء الخ) أى ولا يثبت بزلفة قرء من غسل عرقه ولا لطواف القدوم قرء به من غسل الدخول مر (قوله يتأهب) أى يستند (قوله) على عانة أى في غير عشرين الحقل بعد التمشية برماوى (قوله على الطهر) أى ما بينك وبينه ينس له تأخيرها عن الفسل برماوى (قوله كاتى الميت) أى على القول به وهو الرجوع فالتيمم على

بنوى ويلى (لا فى طواف) (١١٦) ولو طواف قدوم (وسى) بعده أى لا ينس فيها تلبية لان فيها ذكر انما

والتأهيد الاصل بطواف
القدم ذكره الخلاف فيه
وذكر السنى من زيادى
(د) سن (طهر) أى
غسل أديم بشرطه ولو فى
حيض أو نحو (الاحرام)
للا تبايع فى الفسل وراء
الترمذى وحسنه وقيس
بالفسل التيمم هنا وفيما يأتى
(ولدخول مكة) ولو حاللا
(وبنوى طوى) ينتج
الطاء أنصح من منها
وكسرهما (لا من جهة البيت)
من طهره بغيرها لا لا تبايع
رواه الشيخان فان لم يجر
بها من طهره من مثل
مسافتها واستنى الماردى
من خرج من مكة فأحرم
بعسرة من مكان قريب
كالتيمم واغتسل للاحرام
فلا ينس له الفسل قرب
عبده به قال ابن الرفعة
ويظهر مثله في الحج وسن
الطهر أى بالدخول المدينة
والحرم (ولو قوف بقرعة)
عشية (وبزلفة غداة
تحرورى) أى (بالتشرى)
لان هذه مواطن يجتمع
لها الناس فيسن الطهر لها
فصلها الروائح الكريهة
بالفسل للتحق به التيمم
والقربة وخرج برى
التشرى روى يوم التحر
فلا ينس الطهر لها كسقاء
للحرام على عانة وتبابطا

فلا ينس الطهر لها كسقاء بطهر الميوسن ان يتأهب
للحرام على عانة وتبابطا وقص شارب وتقليم ظفر ويبقى قد يعطى الطهر كما في الميت وذكر التيمم في غير الاحرام من زينة

(د) من (تطبيب بدن و بجماعه) و لو امرأة بعد الطهر (لاحول) لا تبايع و راه الشيخان عن عائشة قالت كنت أليب رسول الله ﷺ لا حرام قبل أن يحرم و لم يقل أن يطوف بالبيت (رحل) تطبيب لاحول (ق) ثوب واستندت أنى الطبيب بدن أنظر إلى ويص الطب أى يرفقه أنوب بعد الاحول فاردى الشيخان عن عائشة قالت كأتى

(١١٧)

ضعيف والفقير معتمد وهو الجدل و القديم الكراهة كما قاله يادى و يجوز أن يكون المريض يتعمد بنفسه بما كليل يكون طهره على الوجه الاكمل فلا يكون على الرجوع و حينئذ يكون فيه مجاز الاول لان المراد بالبيت المريض مرض الموت شوى مع زيادة (قوله) و تطبيب بدن أى لغير صائم و غير محدث العدة (قوله) و لو امرأة أى غير محدثة شوى و لو شاة خلية أم لا و يفرق ما مضى من غسل الجمعة من عدم من التطبيب في ذهاب الاتي لها بأن زمان الجمعة و مكانها ضيق و لا يكتفى بتجنب الرجال بخلاف الشرح حر و فضيته من التطبيب التحلل الثانى حرر شوى و قال شيخنا المزرى قوله و لم يله أى بعد التحلل الاول لانه كان أشمت بواسطة الاحرام و عبارة رحل و لم يله أى لتحلل الثانى لان الاول يجعله جميع المحرمات الابجاع كما يأتى و منه زى (قوله) و حل تطبيب ثوب أى مع الكراهة حل و حل (قوله) و استدانت و ديننى كما قاله الاذرى أن يستثنى من جواز الاستدانة ما اذا زنها الاحداد بعد الاحول فكلها لا تشرع حر (قوله) و لادوى الخ دليل على جواز الاستدانة و قوله كأتى كان هاتى تحقيق أى اتحقق النظر لها تاتى له (قوله) و يرفقه أى لماته و قوله في مفرق يفتح للم و كسر الفراء و نحوها وسط الفراء لانه عمل فرق الشرح ش (قوله) و زمت فدية أى الطبيب مع فدية اللبس ان كان ملبوسه عيطا (قوله) فلا تمكّن راحته موجودة مفرق على عتق فدية زمت فدية ان كانت راحته موجودة (قوله) و من خضب بدى امرأته أى غير محدثة و من الخضب لغیر المحرمة أيضا ان كانت حليقة الاكر و لا ينس لها قش و نسو يد و لطر و يتعمد رجته بل يحرم كل واحد من هذه الامور على خلية و من يأتى لها زوجها زى (قوله) و يمتنى أى من اللذكو و هو الحناء و قوله فتمتلون بالبشرة و اذا فلت ذلك لا يجوز النظر ليدىها و غشوا بين و الحرمة باقية و انما اذا غلب نوع سرق الجمعة سم (قوله) و خرج المرأة (الرجل) شامل للامرءة و الرجل (قوله) بل يحرم أى لغير عتق نكاح نص عليه الامام الشافعى و عمل الحرمة في البدن فلا ينافى من خضب لحية بالحناء و كذا بالسود في الجهاد يظهر للكتف شابه و قوته (قوله) و يجب نكح درجل أى و لو مجنون و امسيا فالمراد به هنا ما قابل المرأة حل و برماوى (قوله) و اعترضوا الاول أى القول بالوجوب (قوله) و لا يعمى لانه آت بواجب (قوله) و يشين ذلك كنه الخ حاصلهما انهم مصرحوا بأنه لو كان معه صيد قبل الاحرام لا يجب عليه امرأه كالا يجب بحرمه قبل الاحرام و بأن من حلف بالطلاق لا يطرأ زوجته لا يحرم عليه الوطء ابتداء فكذا هنا لا يجب عليه التجرد ابتداء و انما يجب الزرع عقبه لانه يقع به الطلاق و الجواب عن الاول أن الصيد يزول لكنه عنه بمجرد الاحرام من غير احتياج الى الزالة بخلاف مسألة التجرد لان التجرد لا يحصل بقاء الاحرام فوجب قبله و عن الثانى بأن الوطء حال الصمة و وجوب الزرع بعد ذلك فخرجهما عن الصمة لا لاجل التلويح و عبارة شرح الفروض واجب بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم و انما يجب الزرع عقبه لانه خروج عن الصمة و لان موجبه ليس الوطء بل الطلاق الملق عليه فلا يصح الحاق الاحرام بالوطء اه و فيه ان هذا من الشين يؤيد ان عدم الوجوب لا بالنسبة الى الولد (قوله)

نكح درجل أى الاحرام (عن عبط) يضم المجر و بما همة ليتنى عنه ليعنى الاحرام الذى هو محرم عليه كإتاتى و التصريح بالوجوب من زيد و ذر صرح الرافعى و النووي في جموعه لكن صرح في مناسكه بكونه و استحسنه السبكي و فيه تيمنا للجب الطبرى و اعترضوا الاول بأن جب الوجوب وهو الاحرام لا يحصل ولا يعمى بالزرع بعد الاحرام و ايد الثانى بشين ذكر كنه ما فى شرح الفروض مع الجواب عنها فاما اعتراض جوابه ان التجرد فى الاحرام واجب و لا يمت إلا بالتجرد قبله فوجب كالتى الى الجمعة قبل و تضعاعا بعدى ليدى و قوله عبط

أهم قوله غلط الثياب المشوهة الخشب واللبس السج (ومن لبسه الزرار ورواه أبيضين) جديدين والافصولين (ونعطين) غير
ليحرم أحدكم من الزرار ورواه ونعطين ورواه أبو عوانة في صحيحه وخرج بالرجل للزراة والخنثى إذا لا تزغ عليها غير الوجه (و) من (سلا:
ركعتين) في غير وقت الركعة (١١٨) كما علم من محله (لأحرام) لكل من الرجل وغيره الإتيان بركعة مع غير

البسوا من ثيابكم البياض
وفيني عن الركعتين
فرضه نافلة أخرى ويسر
أن يقرأ في الركعة الأولى
سورة الكافرون وفي
الثانية سورة الاخلاص
وقول الاحرام من زيادتي
(والأفضل أن يحرم)
الشخص (إذا توجه
لطرفه) راكبا كان أو
مشيا للإتيان في الأول
رواه الشيخان وغيره سلم
عن جابر أميرنا رسول الله
عليه السلام أن يحرم إذا
توجه في غير الثاني ثم لو
خطب امامك بغير يوم السابع
فالأفضل أن يعطى محرما
فيقدم اسأله سبيرة يوم
قاله المارودي (ومن
أكثر تلبية ورفع رجل)
صوته بها) بحيث لا يضر
بنفسه (في دوام إحرامه)
فيما للإتيان في الأول
رواه مسلم والاصمعي في
الثاني رواته الترمذي وقال
حسن صحيح (و) ذلك
(عند تمام أحوال) كركوب
ونزول وهبوط واختلاط
ورقعة وفراغ صلاة وإقبال
ليس لأدبار وقت شعر

ومن لبسه) أي قبل الاحرام (قوله أبيضين) ويكنى للتجنب الجاف والمصبوغ من (قوله وراعي)
أي حيث لم يكن ناعضا بأن ظهرتهما الأصابع شوي كداس وناسومة وهي كتابه على جلود
ملصوقة برصاص وغيره وهما سائر القباب كنعال الكارثة كقارص شيخنا وبجراحة حجر والبرامل
هنا يجوز لبسه للحرم من غير المحيط كالداس للوقوف اليوم والناسومة والقباب بشرط أن لا يضر
جميع أصابع الرجلين اه (قوله ركعتين) ويسرهما مطلقا للإتيان وانظر وجه مخالفته نظائرها
من ركعتي الطواف فإنه يجهر فيها بالاديس بهما هاهنا شوي (قوله في غير وقت الركعة) أي
إذا كان في غير محله مر (قوله لأحرام) أي قبل الإتيان به بحيث لا يطول الفصل بينهما عرفا
حل (قوله مع غير البسوا من ثيابكم البياض) لأوجه ثلاثة كراهة فاصوب ذكره غلب قوله غير
ليحرم أحدكم من الزرار ورواه الخ ويكون دليلا لقوله أبيضين تأمل (قوله إذا توجه) أي أراد التوجه
من الميقات (قوله لأهلنا) أي أردنا الأحكام أي الاحرام لأجل قوله أن يحرم وكان بفتنة
وبيننا ركنا حل بزيادة (قوله نم) استندرك على قوله والأفضل أن يحرم إذا توجه لطرفه
(قوله ورفع رجل) أي ذكر بالغا كان أو صبيا لا في مقابلة المرأة ثم يكره رفع شوش على عظام
أوسمل زى ولا فرق في رفع الصوت بين المساجد وغيرها كافي مر (قوله لا يضر بنفسه) يضم له
من أضر وهكذا ونجست الياء فان لم توجد كان ثلاثيا قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا لا يضركم
من ضل اه عتاني (قوله وذلك) أي لأكثر عند تغاير الأحوال أكد لا يقال قد يفتيد أن غير
الأكثر عند التغاير ليس أكدته عند غيره لانا نقول هذا على أن الأكثرية من الأكثرية لا في
شوي (قوله وفراغ صلاة) ولولا ذلك يقدمه أي التلبية على ذكر الصلاة لانهما طلبة الوقت
ح ف ومن (قوله فلا يسن الرفع) سكت عن الأكثر حيث لم يقل فلا يسن الرفع ولا الأكثر
فتفتناه أنه يسن مطلقا (قوله وتلقه في المجموع) لعل الأولى حذف الواو (فائدة) ورد في خبرنا أنه
وعدها البيت بأن يحججه كل سنة متناهية ألف فان نقصوا كلهم اليه من الملائكة وأن السكعة غير
كالموسى المرفوعة فكل من حجهما تلقى بأستارها ويسعون خلفها حتى يدخلوا الجنة شيخنا
ح ف تغلق في الاجهري (قوله بأن يسع الخ) أي أن كانتا بحضرة الأجانب كان كالحضرة فالحرم
أرخصتين فلا ركعة ع ش على مر. وقوله بالأصاف إلى الإذنان أي بالاصمير والأصاف اه. مر (قوله
أن الحمد) بكسر الهمزة على الأصح على الاستئناف ونقل اختيار الفتح عن الشافعي والكراسل
لان الاستئناف بأمرهم بأمرهم التعليل من التقييد لانه على الفتح يروم أن التلبية أعماهي لأحد
الحمد وقوله والتمتع بالفتح عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء كما قال القاضي عياض والتمتع
محذوف زى ويتبدد وقفة لطيفة على الملك دفعها لهم أنه مني لانهما بالني وعدم نقص أو بديهة
فلو زادكم نحو وسعديك والخير كله يسديك والعمل اليك لوروده ويكره الكلام في أمثاله
والسلام عليه ويتبدد ورواه وتأخيرها إلى فراغها أحب بحرارة (قوله الملك) قال الحافظ

(أكد) وخرج بدوام إحرامه فلا يسن الرفع بل يسع نفسه فقط وتلقه في المجموع عن الجويني وأقره
والتمتع بدوام رجل من زيادتي فلا يسن الرفع صوتهما بأن يسعهما غيرهما بل يكره لهما رفعه وقرئ فينبغي وبين أنهما يجب
فيحذف بالأصاف إلى الإذان واشتغل كل أحد بتلبية عن صياح تلبية غيره وظاهر أن التلبية كغيرها من الأذان كغير تكملة
النجاسة بهاء كرافة تعالى (ولتظها ليلك اللهم ليلك إلى آخره) أي ليلك لا شريك لك ليلك أن الحمد والتمتع لك والملك لا شريك

لك الانباع رواء الشيخان ونس تكريرها لا لاومني لبيك اُلمقم على طاعتك وزاد الزهري اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة وهو شئ
أُرديه الكبير وسقطت نونه للاضافة (د) سن (لن رأى مايجبه (د) (١١٩) أركبره (أ) أن يقول (ليك)

هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع وتقديره والله كذلك قال قلت قرن الحمد والنعمة
وأفرد الحمد قلت لأن الحمد متعلق بالنعمة وهذا إيغال الحمد تعالى نعمه بجمع بينهما كأنه قال لاجد الا
لك ولانعة الاك وأما الله فكيف معنى مستقل بنفسه ذكر تحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لانه
صاحب الملك يرادى (قوله) من تكريرها ثلاثا أنظر أى حاجة لهذا مع قول المتن وسن أكثر
تلبية ويمكن أن يقال ان الاكثر سنة في الهدام كما قديمه وهذا سنة مطلقا أو ان هذا بيان لاقول ما
يجعل به الاكثر (قوله وهو شئ) أى ملحق بالثبتي لانه ليس له مفرد من لفظه وقوله وسقطت نونه
أى نون التثنية للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوب أو أصله أى لبيك أى أجبى اجابتين
لك حيث دعوا للتحجج على حد قوله تعالى ثم أرجع البصريين فخذت النون من التثنية للاضافة
ولذلك تخفيف (قوله مايجبه) بضم الياء التحتية (قوله) أن يقول لبيك الخ أى ان كان عمرها
والاقال اللهم ان العيش الخ كجاء عنه (قوله) في الخندق كجاء في الشارح ولا يقول لبيك فان قالها
هل يكبر أو لا حوره (قوله) رأى جمع المسلمين وكانوا ثمانين ألفا اط (قوله) قال (قوله)
وكان غير محرم ذلك ح (قوله) أنشدوا قوله ظاهره كسر حر أنه قال هذا اللفظ وبعبارة
الزبادي وبطريق تفيد الاتيان بلبسك بالجرم فغيره يقول اللهم ان العيش عيش الآخرة الخ كجاء عنه
(قوله) في الخندق حج وعش (قوله) بسد فراغه أى بعد تكريرها ثلاثا قل (قوله) يسى
على النبي) هو بالنصب عطف على أكثر على حد • وليس عيبا وتقرعنى • فيجسد المذكورات
ويبد أن يكون بصوت أخفض من صوت التلبية بحيث يشيران قل (قوله) وضنه أى هذا
الحديث الذى فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للملازمة على النبي (قوله) خلا لما يرويه كلام الشارح
قل وريماوى وقال ح (قوله) وضنه أى الحديث الذى على ذلك لا الحكم لانه يجمع عليه واقعة علم

(باب صفة النك)

أى كيفية المطلوبة فيه من حين الاسوام به الى حين التحلل بل وبصد التحلل ليدخل طواف الوداع
قل وريماوى فان قلت تقدم أن النك قصد الكعبة مع الاركان مع أنه ليس في هذا الباب ركن
من أركانه أجب بأنهم يثابرون في ركعتي الفجر يردون بها الحقيقة كاقدم وزارة يردون بها السكالم
كأن هذا الباب فراد بالصفة فيه الصفة الكاملة كذا فرده شيخنا العزيز وفيه شئ لانه ذوقه فصل
الاركان ان هذا الباب ينهى الى باب عمرات الاسوام وقد ذكر فيه خمسة فصول الاول فصل واجبات
الطواف والثاني فصل من الامام ان غلب بمكة الثالث فصل في المبيت بزدلفة الرابع فصل في المبيت
بمنى الخامس فصل في اركان الحج ١٠ فراده بقوله صفة النك أى سواء كانت واجبة أو مندوبة كاعلم
مما تروى فأصل (قوله) الخ التثنية يحتاج اليه بالنسبة للسنن الاولى وهى قوله قبل وقوف وغير
محتاج اليه بل لابد من النظر للسنن الآتية وهى قوله ومن تلبية كداء وقوله أن يقول الخ ويدخل للمسجد
لخ قوله ويبدأ بطواف قدوم فبهذا السنن الاربعة لا تنفد بالجرم (قوله) مكى بالميم وبالمسجدة
لنظن اسم المسجدة قبل بالميم اسم بليلو بالياء للمبيت وحده أو للمبيت والمطاف وقيل بالميم اسم للمحرم وبالياء
للمسجد وهى بالميم من الملك بمعنى المص يقال ملك البعير ماضى مضر أمه انما منه لفظها سابقا وبالياء
نداء مسجود لفظه كما يدل على مكانة التثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا نسي تلبية كداء بالفتح والمد والفتون والسفلى تلبية كدى
بالم والمد والفتون وهى عند جبل تقيعان والتثنية الطريق العتيق بين الجبلين واختصت العليا بالمخول والسفلى بالترويح لان الداخل
يغصم كمالا التقدير واخراج عسكه

بذلك أخفض من صوت
التلبية بحيث يجيزان
(باب صفة النك)

(الافضل) الحرم يجب ولو
قارنا (دخول مكة قبل
وقوف) بمرقة اقتداء به من
صلى الله عليه وسلم وبما صابه
ولكثرة ما يحصل له من
السنن الآتية (د) الافضل
دخولها (من تلبية كداء)
وان لم تكن بطريق متشكلا
لما نقله الرافعي عن الاصحاب
واقترانه كلام الاسل الانباع

بالم والمد والفتون وهى عند جبل تقيعان والتثنية الطريق العتيق بين الجبلين واختصت العليا بالمخول والسفلى بالترويح لان الداخل
يغصم كمالا التقدير واخراج عسكه

وقضية التسوية في ذلك بين الحرم وغيره (وأن يقول عند لقائه الكعبة رافعا يديه وأما اللهم زد هذا البيت) أي الكعبة (تسوية) أي تسوية أي وتعطى أو تكثر بما وبها يوزد من شرفه وكرمه من جهة أو اعتمره تشريفا وتكرما وتعظيلا وبرالا اتباع رواه الثاني إلى آخره) أنت السلام أي تترك السلام خيار بتناي السلام (١٢٠)

والبيق وقال أنه منقطع (الله) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في المجموع واستاد ابن عباس بقوى ومعنى السلام الاول ذو السلامة من التفاضل والثاني والثالث السلامة من الآفات وقول عند لقاء أهم من قوله إذا أبصر وقول رافعا يديه وأما من زيادتي (فيدخل) هو أولى من قوله ثم يدخل (المسجد) الحرام (من) باب بني شيبه) وإن لم يكن بطريقه للاتباع رواه البيهقي بإسناد صحيح ولأن باب بني شيبه من جهتي باب الكعبة واجزا للاسودان يخرج من باب بني سهم إذا خرج إلى بلد يسمي اليوم باب العمرة (د) أن (يبدأ) بطواف قدوم للاتباع رواه الشيخان والحق فيه أن الطواف تحية المسجد فينبأ أن يبدأ به فيعيد زنده بقوله (الاعتمر) كقائمة جماعة وضيق وقت صلاة وذكر فائنة فيقدم على الطواف ولو كان في أثناءه لانه يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلاس ولا بالتأخير ثم

يأتي ثوب العرش عشر فنتقم • ملائكة الله الصكرام وأتم وشيت وإبراهيم ثم عمالق • قضى قرين قبل هذين جرحهم وعبد الابدين الزير بني كذا • بناء حجاج وهذا منتم (قوله) وتعطى أو تكثر بما وكان حكمة تقدم التعميم على التكريم في البيت وعكس في فاسده أن المقصود بالآيات في البيت اظهار عظمتها في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته بأكرام زائر بها بطاعتهم باطوائه وبتعظيمهم بما ملأوه من زائرو وجود كرامته عند الله تعالى بإسباغ رضاعه عليه وقهره بمحاجاته واقترعه ثم عظمتهم بين أبناء جنسه بظهور تقواه وهدايتهم يرشد إلى هدايته نظر البيت بالمهاجرة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر الناشئة عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان اه شرح حج (قوله غني) أي أكرمنا (قوله) ومعنى السلام الاول ذو السلامة عبارة حج أنت السلام أي السلام كل ما يلبق بحلال الربوبية وكال الأوبة أو السلم لمبيدك من الآفات اه فذاكره الشارح من التفرقة لاتبعين (قوله) فيدخل بالجنب عطف على دخول فيفيد سنتين فورية الدخول وكونه من باب بني شيبه والقور به صرح بها ابن حجر (قوله) على باب بني شيبه) وهو المسمى الآن بباب السلام اه حج (قوله) من جهة باب الكعبة) وهي أشرف جهاتها اه حج دور وأستاذنا مرفقا أن تؤقي البيوت من أبوابها حرف (قوله) بطواف قدوم) الالمذر يقتضي تأخير الطواف وحيث أنه يصل تحية المسجد وكذا أن أراد عدم الطواف شوري (قوله) تحية المسجد) أي الكعبة لأن الطواف تحية فقط حرف وأما بقية المسجد فتحية الصلاة وأما تحية المسجد فتندرج في ركعتي الطواف يعني أنه اذا تولى بهما مع الطواف التحية أتبع عليها ولا سقط عنه الطلب بفعلها (قوله) قائمة جماعة) ولوفى متدبره وقوله وضيق وقت صلاة ولولاها مؤكدة أو راتية وقوله وتذكر فائنة أي مكتوبة شوري (قوله) في أثناءه أي الطواف فتركه أو يأتى (قوله) لانه) أي المذكور يفوت هو ظاهر في الأولين لافي الثالث لان الثالث لا تقوت إلا أن يراد لان الجمهور يفوت والاولى التعليل بأن الصلاة أفضل منه فقدمت (قوله) لا يلبس أي مستقلا فلا يأتى كونه يحصل بطواف الركن وقوله من الداخل بعده أي وبعد فاف (قوله) لا يلبس أي لا يلبس من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليه فلا يصح قبل أدائه

يقوت بالوقوف بركة كما يلبس بما يأتى ويكيسى طواف القدوم يسمى طواف القدوم طواف (حلال) هو من زيارتي (ويعاد) مكث قبل وقوف) لا يلبس من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليه فلا يصح قبل أدائه

قوله

(قوله) أن يتلو عايطوا أي الداخل بعده والمتمتع (قوله) قيسا على أصل النسك قد يفرق بأن التطوع في أصل النسك يفتقر واجب بالكيفية بخلافه هنا لا يحمل به التواتر شوبرى (قوله) على أصل النسك

أي فلا يصح التطوع به مع بقاء فرضه عليه

(فصل في ما يطلب في الطواف الخ) كان الأولى ذكر الأركان قبل هذا الفصل ثم يذكر شروطها كما صنع في البيوع وقدم واجبات الطواف على واجبات الوقوف لأن الأفضل لأن الشارع شبه بالصلاة قبل أن الوقوف أفضل لغيرها لوجع عروة (قوله) واجبات الطواف) هلا قال شرط الطواف (قوله) بأنواعه) أي السنة من قدم وركن ووداع وما يتحلل به في التوفات وطواف نذر وتطوع (قوله) أهداها زياتها) جمع ينهيا في الحكم قوله كافي الصلاة وتغير الطواف بالبيت صلاة عرض وقسم القياس على الحديث لكونه ليس نفاقا للمدعي (قوله) فلا زال الخ) بخلاف الانحاء والجنون فيستأنف

تخروجه عن أصلية العبادة حل (قوله) بأن مرعى) بأنه تمب حن (قوله) أو لمطاهه) وغلبتها ما عمت به الأولى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا التأخير عن فعلها وبني أن يقال يعنى عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يتعمد للشيء عليها كما مر وقد عاين عبد السلام البدع غسل بعض الناس المطاف فشرح مر (قوله) وبني) ومعنى البناء على الماضي أنه

بني من الوضع الذي وصل اليه ولو أناته الطواف على الأصح شوبرى (قوله) أن كلا منهما) بيان للجامع حن (قوله) أمانع العجز الخ) حاصل هذه المسئلة أنه كان فاقدا للستر تجز الطواف مطلقا وإن كان به نجاسة أو كان فاقدا للظهورين لم يجز مطلقا وإن كان فاقدا لجاء جاز الطواف مطلقا بالتييم

ولا يجب الإعادة في طواف الركن إلا إذا كان محل يغلب فيعويذ الماء كقفره شيخنا السجيني وقرر شيخنا الزيزي ما منه حاصل المتقدم العايز أنه كان فاقدا للظهورين أو يدهن مثلا نجاسة غير معفو عنها يمنع عليه الطواف مطلقا مع استقرار طواف الركن في ذمته دون الوداع وسكبه حكم المحصر كالخاض فيخرج مع الركب إلى محل لا يمكن فيه الرجوع إلى مكة ويحلل بذبح خلق مع النية أي نية التحلل فإذا رجع إلى مكة أحرم للطواف فقط على مقاله عرض وقال سم يحرم بأصل النسك

ويأتي بنامه وإن كان عاجزا عن السرة فقط أو تيممها محل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران أو لسر لا يوجب الإعادة مطلقا سواء كان محل يغلب فيعويذ الماء أو كان يصدر بوجوب الإعادة بفعل الطواف بأنواعه ما عدا طواف الركن أما هو فلا يفعله إلا إذا شق عليه الحابرة فيفعله ومتى قدر عليه سطره إلى الماء أو بالتراب محل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران أي به وهو قبل الإتيان به

محرم حكا لا يجب إلا لاثباته نياتا إحراما وإن كان يباح له المظهورات المشقة التحرز عنها إلى الإتيان بها فإن قرره شيخنا الزيزي أخذ من مر وعرض وبه يعلم ماقى كلام الشارح من القصور وإذ انات مسج عنه من ماله ولا يكتفى الطواف عنه لعدم محبة بناء فعله غيره على فعله (قوله) لا طواف الركن

رأى أن من حاش قبل طواف الركن ولم يكن لها إقامة حتى تظهر لمأن ثم تحلل فإذا وصلت إلى المحل بنظره على الوجود منه إلى المكابز لها حيث أن تتحلل كالمحصر وتحلل من إحرامها وبقى الطواف فذنهال أي تقوم والاقرب أنه على التراخي وإنها تحتاج عند فعله إلى إحرام خروجها من نكها

بالتحلل بخلاف من طاف بتميم يجب معه الإعادة أي إعادة الطواف فلا يحتاج إلى إعادة الإحرام لعدم تحلله حقيقة شرح مر وقوله كالمحصر أي بأن تذيبه وتحلق أو قصر بنية التحلل وقوله وإنها

تحتاج عند فعلها إلى إحرام أي لإثبات الطواف فقط دون ما فعلته قبله كالوقوف عرض وقال سم على

أوتجارة (سن) له (أحوام

به) أي ينسك كنتيجة

المسجد لما ضله سواء

أكثر ردعوه لخطاب أم

لا رسول قال في المجموع

وبكره تركه

درس

(فصل في ما يطلب في

الطواف من واجبات

وسنن)

(واجبات الطواف)

بأنواعه ثمانية أحدها زياتها

(ستر) العورة (وطهر)

عن حدث أصغر أو أكبر

وعن يحس كافي الصلاة

وتغير الطواف بالبيت صلاة

(فلو زالا) بأن عرى أو

أحدث أو تنجس بده أو

نوبه أو مطافه تنجس غير

معفو عنه (نيه) أي في

طوافه (جديد) السرة

والطهر (وبني) على طوافه

وإن تعمد ذلك بخلاف

الصلاة إذ يحتمل فيهما

يحتمل فيها ككثير الفعل

والكلام سواء أحوال

الفصل أم قصر لعدم اشتراط

الولاية فيه كالوضوء لأن كلا

منها عبادة يجوز أن

يتخللها ما ليس منها بخلاف

الصلاة لكن يسن

الاستئذان خروجا من

خلاف من أوجبه وحمل

اشتراط السرة والطهر مع

القدرة أمانع العجز في

المهمات جواز الطواف بدونها

الأطواف الركن

لَوْ قَسَمَ أَتَمَّهِ وَفِي جَوَازٍ
فَسَلِّ فِي ذِكْرِ بَدْوَتِهِ
مُطْلًا فَظَرِّ وَقُولِي فَسَلِّ
زَالَا إِلَى أَتَمَّهِ أَوْ لِي مِنْ
قَوْلِ الْأَصْلِ فَلَا تُحَدِّثُ
فِيهِ تَوَضُّؤِي (و) نَائِلًا
(جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ)
بَقِيْدَ زَوْنِهِ يَقُولِي (مَا رَأَى
تَلْقَاهُ وَجْهَهُ) فَيَجِبُ كَوْنُهُ
خَارِجًا بِكُلِّ بَدْنِهِ عَسَمَتِي
عَنْ شَانِئِهِ وَانْجَرَّ
لِلْإِتْبَاعِ مَعَ خَيْرِ سَلَمٍ خَدَّوْا
عَنِّي مَنَاسِكُمْ فَإِنْ خَالَفَ
شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كَانَ
اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ أَوْ اسْتَدْبَرَهُ
أَوْ جَعَلَ مِنْ بَيْنِهِ أَوْ عَنَ
يَسَارِهِ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى
نَحْوَ الرُّكْنِ الْبَاقِي إِلَى صُحْبِ
طَوَافِهِ لِمَا نَذَرْتَهُ مَا دَرَدَ
الشَّرْعُ بِهِ وَأَجْبَرُ بِكسر
الْهَاءِ وَيُسَمَّى حَطِيْبًا لِحُطُوطِ
بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ
بِحُدُودِ قَصْرِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ كُلِّ
مِنْ الرُّكْنَيْنِ قَتْعَةٌ (و)
رَابِعُهُ (يَدْوُهُ بِالْخَطْرِ
الْأَسْوَدِ عَاجِدًا لَهُ أَوْ جِزْتَهُ
فِي مَرَدُّهِ يَسْدُهُ)
لِلْإِتْبَاعِ وَيَسَمَّى كَمَا قَالَ
التَّوْدِيُّ أَنَّ نِيْجَتَهُ إِلَى
الْبَيْتِ

(قَوْلُهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ)
قَالَ حَمْدُ لَكِنْ الْأَشْهَرُ
أَنَّ الْعَطِيْمَ مَا بَيْنَ الْخَطْرِ
الْأَسْوَدِ وَمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ (قَوْلُهُ لَقَدْ أُولِجْتُهُ)
تُرِدُّ الْقَلْبُ فِي الطَّوَافِ طَائِرًا إِلَى الْبَكِيَّةِ

ابْنُ حَزْرَأَنِي بِجَمِيعِ النَّسَكِ اه (قَوْلُهُ فَاتِيَانِ) أَيُّ عَلَى الصَّلَاةِ الْفَاتِيَةِ عَلَيْهِ أُرَادَ فَعَلَهَا بِالتَّيْمِ
بِجَمَاعٍ عَدَمُ الْوَقْتِ شَوْرَى أَيُّ فَإِنَّهُ يَتَجَمُّعُ عَلَيْهِ فَتَضَاوَاهَا بِالتَّيْمِ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ جُودُ الْمَاءِ وَهُوَ سَوْدُ
الْقَيْسِ عَلَيْهِ لَا فِي الْقَيْسِ فِي كُلِّ مَنْ السَّحْتِي مِنْهُ وَالسَّحْتِي نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ طَوَافَ الرُّكْنِ هَذَا التَّيْمِ
لِشِدَّةِ الشَّقِّ فِي بَقَاةِ عَرْمَاعٍ عُدَّةِ لِي وَطَنِهِ وَبِحُجْبِ إِعَادَتِهِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ غَيْرِيَّةٍ وَهَذَا هُوَ الْمُتَشَدِّجُ
وَمِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مِنْهُ لَتِيْمٌ ضَعِيفٌ وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ مِنْهُ لَتِيْمٌ لِأَنَّ التَّيْمَ مُتَطَهِّرٌ عَنْ أَلْفِ الرُّسْ
عَدَمُ الطَّهْرِ إِلَّا أَنْ يَرَادَ الْبَاهِرَةُ الْقَوِيَّةُ وَهَذَا لِمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالْمَدَّ لَانِ الْمَرَادَ
لِلتَّيْمِ مَحَلٌّ يَغْلِبُ فِيهِ جُودُ الْمَاءِ لَئِنْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأَسْوَى وَغَيْرِهِ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ مِنْهُ)
ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافَ الرُّكْنِ إِذَا تَلَقَّى عَلَيْهِ الصَّبْرَ عَلَى الْأَحْرَامِ كَمَا قَالَ مَرْ لَا يَفْضَلُ غَيْرُهُ فِي
كَلَامِ الْأَسْوَى نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي السَّحْتِي وَهُوَ مَا ذَكَرَ فِي السَّحْتِي مِنْهُ لَا نَهْ يَتَقَشَّى عَنْ أَفَادَةِ الطَّهْرِ
وَالنَّجَسِ يَفْعَلَانِ طَوَافَ غَيْرِ الرُّكْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ مِنْهُ لَتِيْمٌ ضَعِيفٌ (قَوْلُهُ وَإِنَّمَا)
فَعَلَتِ الصَّلَاةَ أَيُّ الْمُوَادَّةُ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ أَيُّ بِالتَّيْمِ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ جُودُ الْمَاءِ يُؤَخِّدُهُ الْجَوَازُ فِي
طَوَافِ الْوَدَاعِ لِحُرْمَةِ مَفَارَقَتِهِ مَكَّةَ بِدَرْنِهِ حَرِّ سَمِ (قَوْلُهُ فِي جَوَازِ الْخِ) شُرُوعٌ فِي مَنَاقِشَتِهِ
الْأَسْوَى قَوْلُهُ فَعَلَهُ أَيُّ الطَّوَافِ فَإِذَا ذَكَرَ أَيُّ غَيْرُ طَوَافِ الرُّكْنِ مِنْ وَدَاعٍ وَقَدِيمٍ وَطَوَافٍ وَقِيلَ الْمَرَادُ
بِمَا ذَكَرَ الْحَاجِزَ (قَوْلُهُ بِدَرْنِهِمَا) أَيُّ السَّتْرِ وَالطَّهْرِ الْمَادَّةُ الْفَرْدُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّ يَطُوفُ عَارِضًا بِأَرْ
نَحْوِ أَوْفَادِ الطَّهْرِ بَيْنَ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا أَيُّ دُونًا مُطْلَقًا أَيُّ غَيْرِهِ قَبْدٍ بِفَرَمٍ مِنْ أَفْرَادِ الْهَوْنِ
لِلْمَذْكُورَةِ كَأَنَّهُ تَقَشَّى الْإِهْلَاقَ الْمَذْكُورَ اِتِّصَارَ الْأَسْوَى فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْجِزْرِ عَلَى طَوَافِ الرُّكْنِ
فَيَكُونُ قَوْلُهُ مُطْلَقًا مَقْهُودًا مَحْدُوفٌ وَأَحْصَا مِنْ الْهَوْنِ دَعَى كَلَامِ الشَّوَرِيِّ يَكُونُ حَالًا لَهُ
فِي قَوْلِهِ وَقَوْلُهُ نَظَرٌ إِذَا فَعَلَتِ الطَّهْرِ بَيْنَ وَالتَّجَنُّسِ لَا يَفْعَلَانِ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ كَالْمَسْمُومِ كَانَ بَعْضُ أَفْرَادِ
الْهَوْنِ كَالهَاءِ يَفْعَلُ أَنْوَاعَ الطَّوَافِ جَمِيعًا كَامِرًا بِأَيْضًا هَذَا الْإِيضَاحُ الْمَضْمُونُ عَنْ مَرَادِ الشَّارِحِ
أَيُّ إِضَاحٍ عَلَى مَعْنَى الْإِهْلَاقِ وَاسْتَفْتَى عَمَّا سَوَدَتْهُ الْأَوْرَاقُ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ وَقَالَ الشَّوَرِيُّ
قَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءً كَانَ طَوَافٌ قَدِيمٌ أَوْ وَدَاعٍ أَوْ غَيْرِهَا مَا عَادَ طَوَافَ الرُّكْنِ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِمُ اسْتِثْنَاءُ هَذَا
ظَهَرَ (قَوْلُهُ أَوَّلَى) لِأَنَّهُ يَوْمُهُمْ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالنَّجَاسَةِ اه سَمِ (قَوْلُهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ) أَيُّ عَجَبَتْ
لَا يَسْتَقْبَلُ شَيْئًا عَمَّا بَعْدَ الْخَرْمِ مِنْ جِهَةِ الْبَابِ اه سَمِ (قَوْلُهُ يَكُلُّ بَدْنَهُ) فَلَوْ لَيْسَ الْبَيْتُ بِيَدِهِ مَثَلًا وَأَوَّلُ
جِزْمَتِهِ هُوَ الشَّاذِرُ وَإِنْ هُوَ غَيْرُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ يَصْحُحُ بَعْضُ طَوَافِهِ كَمَا فُشِّرَ مِنْ دَلِيلِ
الْثَوْبِ كَالْبَدْنِ عَلَى الْمُتَشَدِّجِ لِلشَّوَرِيِّ (قَوْلُهُ شَاذِرُ وَانْ) بِفَتْحِ الْهَاءِ لِلْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمَارِجُ عَنِ
عَرْضِ جِدَارِ الْبَيْتِ يَتَفَاعَلُ وَجْهَ الْأَرْضِ قَسْرَتَيْنِ ذِرَاعٍ رُكْنَتُهُ قَرِيبٌ عَنْ بَنَانِهِمَا لَفَتْهُنِ الْفَتْحُ
أَيُّ قَلْبُهُ الْإِهْرَامُ الْخِلَالُ الَّتِي يَصْرَفُ نَهَائِي الْبِنَاءِ شَرْحُ مَرْ (قَوْلُهُ وَخَرْمُ) فَلَوْ دَخَلَ مِنْ أَدْنَى فَخْزِهِ
وَخَرَجَ مِنْ الْجَانِبِ الْآخَرِ لَمْ يَحْصُ طَوَافُهُ أَيُّ بِضَائِلِهِ بِفَتْحِ الْهَاءِ عَمَّا ذَكَرَ الشَّارِحُ مَرْ (قَوْلُهُ)
وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى بِفَتْحِ الْقَافَيْنِ بَيْنَهُمَا هَاءٌ سَاكِنَةٌ وَبُنْتُ الرَّأْيُ مَثَلِي إِلَى خَلْفٍ مِنْ غَيْرِهِ أَنَّ
بَعِيدُ وَجْهِهِ إِلَى جِهَةِ مَشْيِهِ كَمَا قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ (قَوْلُهُ الشَّامِيَيْنِ) فِيهِ تَغْلِبُ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا شَامِيٌّ وَالْآخَرُ
عَرَقِي وَهُوَ الَّذِي يَجَانِبُ الْبَابَ (قَوْلُهُ عَاجِدًا لَهُ) أَيُّ حَقِيقَةً وَحُكْمًا فَيَسْتَقْبَلُ لَزَامًا وَالرَّابِعُ كَيْدٌ عَلَى
التَّحْرِيرِ (قَوْلُهُ يَدْوُهُ) الْمُنَاسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَقَابِلِهِ (قَوْلُهُ أُولِجْتُهُ) بَانَ كَانَ حَيْثُ وَخَرَجْتُ بِجَمِيعَتِهِ
بَعْضُ الْخَرَزِيِّ (قَوْلُهُ يَدْنُهُ) أَيُّ جَمِيعَتُهُ لَا يَسِرُّ قَالَ حَجَّجٌ وَيُظَاهَرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْقَوْلِ الْإِسْرَافَ

أول طوافه ويقف على

جانب الحجر الذي لجهة

الركن اليماني بحيث يصير

كل الحجر من يمينه ومكبه

اليمن عند طرف الحجر

يمر متوجها له فإذا جاوزه

انقل وجعل البيت عن

يساره وهذا يستثنى من

رجوب جمل البيت عن

يساره (فلو بدأ بغيره)

كان بدأ بالباب (بحسب)

ما طافه فإذا انتهى إليه ابتداء

منه ولأثر الجوارح والعياذ

بالله وجب محاذة محله

وبسن حيث استلام محله

وتقبيله والسجود عليه

وقولي وأجزئه من زيادتي

(د) خاسها (كونه سبعا)

ولوق الارقات المنهى عن

الصلاة فيها مائتة أو أربعمائة

أو أربعا بعذر أو غيره فلو

ترك من السبع شيئا وإن

قل بعزمه (د) سادسها

كونه (في المسجد) وإن

وسع أركان الطواف على

السطح ولم يرتفع عن

البيت أو حال حال بين

الطائف والبيت كالسبابة

والواري (د) سابها

(ينته) أي الطواف (إن

استقل) بأن يشمله لك

كأثر العبادات (د) ثامنها

(عدم صرفه) لتبره كلب

غيره فكأن الصلاة فان صرفه

اقطع لأن نام فيه على

هبة

الحاذي للمدبر وهو الشك فلو انصرف عنه بهذا أو حاذاه بما حثته من الشك لا يصير مكث (قوله)
 أول طوافه (لأنه غير مد) (قوله) ويقف على جانب الحجر (أي الأسود) يصير الركن الأسود وهو
 في ركن الكعبة الذي يلي الباب من جانب الشرق وارتفاعه من الأرض الآن ذراعان وثلاثون ذراعاً كما
 قاله الأزهري نال على مكة وبينه وبين اللقمان ثمانية وعشرون ذراعاً وفي حديث ابن عباس مر فروعاً
 صحته الترمذي نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أدنى من الأرض من فؤاده خطا إلى آدم وفي هذا
 الحديث الشواهد أنه إذا كان الخطا نزل الحجر فاطفأك بتأثيرها في القلوب وينبغي أن يتأمل
 كذا: بأنه اهتداه تعالى على صفة السواد أبدأ مع ماسه من أيدي الانبياء والمرسلين للفتن في تبيينه
 ليكون ذلك عبرة لأولي البصائر وأعطاه لكل من واه من ذوي الأكرار ليكون ذلك باعثاً على
 مبادنة الزلات ومجانبة التورب للوقوف في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مر فروعاً إن الحجر
 وللقال ياقوتان من يوافقت الجنة طمس الله نورهما ولو لا ذلك لأصابا بين المشرق والمغرب رواء
 أجود الترمذي وإنما أذهب الله نورهما ليكون إيمان الناس بكونهما حقاً إيماناً بالغيب ولو لم يطمس
 لكن الإيمان بهما إيماناً بالشاهدة والإيمان بالموجب للثواب هو الإيمان بالغيب وبيت الحجر يوم
 القيمة له عيمان ولسان وشفتان يشهدان إياه بالوفاة كاذراً كذلك القسطنطين على البحارى
 (قوله الذي) صفة جانب (قوله فإذا جاوزه) أي قارب أن يجاوزه اه ابن حجر مكن في شرحه مر
 أن المراد فإذا جاوزه بالنقل وعبارته وما اقتضاه كلام المجموع من إجزاء الاقتال بعد مفارقة جميع
 الحجر هو المشهود بان تحت الركنين وابن الأرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه اه فقول الشارح
 وهذا أي استنبال الحجر في أول طوافه مستثنى أي استثناء حقيقياً وعبارته الشورى قوله وهذا أي
 قوله ثم يمر بمشروقه قوله مستثنى الاستثناء صوري في الحقيقة لاستثناء كل الأياب اه أي لأن
 زمن التوجه لا يحسب من الطواف بل أوله من حين الاقتال وهو حيث بدأ جعل البيت عن يساره حرف
 وهذا يجب ما فهمه الصلاة الشورى من قوله جاوزه وعلى كلام م ر يحسبون الاستثناء
 حقيقياً كما قسم وقوله انقل أي التف وجعل البيت عن يساره قال الشيخ الزبائدي وإذا استقبل
 الطائف المنحود دعا فليحذر عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره (قوله فلو
 بدأ) ولو سابها شورى (قوله والعياذ بالله) أي من أدراك هذا الزمن والافهو ينقل ولا بد كما هو
 ظاهر وقال ع ش قوله والعياذ بالله أي من أدراك ذلك الزمن وليس الاستثناء من الزلزال لها واقفة
 فلما (قوله محاذة محله) المعبر بمحله وإن انتقل محل آخر حل (قوله سبعا) أي شيئاً (قوله ولو في
 الارقات انتهى الخ) كذا عبر م ر وهذه العبارة للتعميم لكن لما وقع لها من ادلا علاقة بينها وبين
 المدعى بصحة ما فيه وابن حجر ذكر هذا الحكم مستقلاً على سبيل النافية فأمثل (قوله وإن وسع) فلو
 بلغ الملأ فصار حاشيته في الحل وطاف فيها لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد لذي أي فيشترط
 أن لا يخرج من التوسع عن الحرم لانه وسع مراراً فوسمه النبي ﷺ وعمر وعثمان وابن الزبير
 ثم عبد الملك ثم ابنه الوليد ثم المنصور وكان ع ش وفي الشورى أن الموسع في زمن النبي ﷺ عمر
 (قوله على السطح) أي سطح المسجد لاسطح الكعبة لانه يشترط أن يكون خارجاً عنها (قوله)
 عدم صرفه لغيره) أي فقط فلو قصد الطواف والغريم فيبقى الصحة سم فان قلت سبأ في الوقوف
 بمره أنه يكفي في الرود في عرفة ولو ساقى طلب آتني أو غيرهما لانه عرفة فما الفرق بين الطواف
 ولروضة ما يجب أن الطواف من جنس الشيء فاحتاج لعدم الصرف لغير الطواف بخلاف الوقوف

لانتفض الوضوء. وهذا والله قله من زيادتي (ومستأنى بمعنى في كماله) ولو امرأة الألسن كرض لا تبلغ رواسم ولا للشيء شبه بالتواضع والادب ويكره بلا عن الزحف لا الزكوب لكنه خلاف الأولى كما قلناه في المجموع عن الجمهور في غيره من الأصحاب وصححه ولم في الأم على الكراهة يعمل على الكراهة غير الشبهة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى (و) أن (يستأجر) الأسود بدم (أول طوافه) و أن (يقبله ويسجد (١٢٤) عليه) للزناج رواءه في الأولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وأما حسن الثلاثة

(قوله لا تنتفض الوضوء) كأن كان راكدا بعبادة واستمكن عليها **(قوله لكنه خلاف الأولى)** ثم عمل جواز إدخال البهيمة المسجد عندما من ثوبها ولا كان سوا ما على المقدس ثم شأن كان لحاجة لم يكره والا كره شورى ومثله يقال في إدخال الصبي غير للمبصر حج وعمله أيضا إذا كانت طاهرة أو استنجت وليس زمانها يهيمه **(قوله وأن يستأجر)** أي يمس بهما استقباله ثم **(قوله وأن يقبله)** وبزمن يقبله أن يشرقه في محلها حتى يستدل فأما لأن رأسه حال التقبيل في جزء من البيت به فخاص من يستلمه والحياتي اهـ سأل أي لأنه يجب أن يكون خارجا عن البيت في جميع طوافه **(قوله وأن خصه ابن الرضة)** أي خص السن المفهوم من قوله وأما حسن **(قوله استلم)** انظر تفرسه على العبادة موجود قبل الآن يقال التفرع بالنظر لقول الشارح بلا تقبيل فيصير المعنى فإن عجز عماد الاستلام يبدد اقصر على الاستلام بيده فإن عجز عنه أضاف نحو عود اهـ **(قوله في الأولى)** وهي قول فإن عجز عن الأخيرين **(قوله أشار إليه)** أي بما في يده ويسن تكرير الإشارة كالاستلام كما كان حاشية الإيضاح شورى **(قوله في الثانية)** تدقيق الإشارة بما في اليد تتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما في يده وقد يصور الانفكاك بينهما على المكان باليد أنه تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها أو رفعه نحو الحجر اهـ مم **(قوله تلتلث ماذكر)** بأن يستلم قبل تمسج دعائه وهكذا تأتيا وثنا أو يستلمه ثلاثا ثم يقبله ثلاثا ثم يسجد عليه ثلاثا ثم يحصل السنة بكل من هذين ولكن الثاني أقرب إلى كلامهم فهو الأول في بناء يظهر شورى **(قوله وتخفيف القبلة)** أي الحججور ببنى أن سنة في ذلك كل ما طلب تقبيله من بدنام وولي والده ع ش على ثم **(قوله الحياتي)** نسبة للسن وتخفيف ياد لكون الألف بدلا من إحدى يادي النسب أكثر من تشديدها المبنى على زيادة الألف بـ **(قوله أشار إليه)** ثم قبل ما أشار به على الأوجه ابن حجر **(قوله استلام غير ماذكر)** من الركنين التاميين وقوله ولا تقبيل غير الحجر أي من الأركان الثلاثة قال ثم في شرحه والسبب اختلاف الأركان في هذه الأحكام إن ركن الحجر فيه فنيثان كون الحجر فيه وكونه على قواعد أي بنا إبراهيم عليه السلام والحياتي فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد أي بنا إبراهيم وأما التاميان فليس لمأثن من الفضيلتين اهـ بالحرف **(قوله غير ماذكر)** كالركنين التاميين وهما اللذان عندهما الحجر بكم الهمزة شرح ثم **(قوله إيمانك)** حال من فاعل أطوف بتأويله بلمس الفاعل أي أطوف حال كون مؤمن بك **(قوله ورواه بهدك)** المراد بالهدى الميثاق الذي أخذته الله على يني آدم بأشأن أمره واجتناب نهيه حيث قال ألتزم بكم قوا ولي فأمر الله تعالى أن يكتب بذلك عهدا وان يصدق الحجر الأسود كما في شرح الحاج **(قوله قبلة الباب)** أي في الجهة التي تقابله ثم حج ثم قال حج وهو واضح فإن الظاهر أنه بقوله كاذي قبله وهو ما شاذ الغالب أن الوقوف في المطاف ضروري عليه فلا بد كرمها يستغرقان أكثر من قبليتي الحجر والباب لأن المرادهما ومازأتهما وكذا في كل ما يأتي له

لحرة إذا خلا المطاف ليلا أو نهارا وإن خصه ابن الرضة بالليل والخشي كالرأفة (فان عجز) عن الأخيرين أو الأخير (استلم) بلا تقبيل في الأولى وبه في الثانية (يده) أي يني فان عجز فباليسرى على الأقرب كقوله (فركض) (فان) عجز عن استلامه يده استلمه (بنحو عود) كشبهة وتعبير ي ذلك أولى من اقتصره على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (ان) عجز عن استلامه يده وبغيرها (أشار) إليه (يده) أي يني (فبا يني) من زيادتي ثم قبل ما أشار به للحار البخاري أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بصير كما أتى الركن أشار إليه بشيء عنده وكروا يشير بالغم إلى التقبيل ويسن تلتلث ماذكر من الاستلام وبإيمده في كل طوف وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لمأصوت (و) أن (يستلم الركن الحياتي)

وقبل يده بعد استلامه بهما لا يتابع رواء الشيخان فإن عجز عن استلامه أشار إليه فعلم أنه لا يسن استلام غير ماذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فإن قالوا لم يكره بل نص الشافعي على أن التقبيل حسن (و) أن (يقول) عند التلثم (و) طوافه بسم الله ولفظ (كالبهم) أطوف (إيمانك إلى آخره) أي تصديقا بكتابك ورواه بهدك وأباعدت تنبيهك على أنه للباس واختلف (و) أن يقول (قبلة الباب اللهم البيت بيتك إلى آخره) أي والحرم حرمك والامان أمناك بحرفه عند التلثم (و) أنه

وهذا مقام المائدة بك من النار ويشير إلى مقام ابراهيم (دين اليمينين بنا اثنان في الدنيا حسنة الآية) لاتباع رواه أبو داود ووقع في
 الشجاع كل رومة لهم بدل ربنا (د) أن يدعو بمشاهد ما توره أي الدعاء فيه أي مقوله (أفضل قراءة) فيه (نفس ما توره) وبين
 الأسرار بذلك لأجمع للفتوح (د) أن (يراهي ذلك) أي الاستسلام وما بعده (كل طوعة) اغتناما للشواب لكنه في الأولى
 كد رسول ذلك لاستلام العباد وما بعده من زيادتي (و) أن (يرسل) (١٢٥) ذكر في الطوافات (الثلاث الأولى)

من طواف بصدقه سي

بغيره بصدقه سي

بأن يكون بعد طواف

قدم أو ركن ولرب بعد

الأول فلا يسي بعده يرسل

في طواف أفضة والرمل

بسي خبا (بأن يسرع

مشيه مقار باخطاء) يمشي

في البقية على حيث لا اتباع

رواه مسلم فان طاف را كبا

أو عجلوا لوك العادة يرسل

به الحامل ولورثك الرمل في

الثلاث لا يضيعة في الأربع

الباقية لا ينبت السكينة

فلا تغير (د) أن يقول

فيه أي في الرمل اللهم

اجعله أي ما أنا فيه من

العمل (بما هو را) أي

للمعاطفة (لأن آخره)

أي وذنب مغفورا وسبعا

مسكورا والاتباع ويقول

في الأربعة الباقية كافي

التبعية وغيره وب اغفر

وارحم وتجاوز عما فعل منك

أنت الاعتر الأكرم ربنا

آتنا في الدنيا حسنة وفي

الآخرة حسنة وقنا عذاب

النار قال الأسنوي وللناسيب

للعمر أن يقول عمرة

في طواف فيعمر

لا اتباع رواه أبو داود

بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه

للمحفوظ والمنعرج من الطواف إلى ركنه

الذي هو

بحرورة وقوله بقوله أي الدعاء بالتنسيق قوله وان يقول عند استلامه الخ (قوله وهذا مقام المائدة) أي
 وهذا مقام الذي استأخذ بك من النار في قوله ولا تخزني يوم يعثرون وهو سيدنا ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام (قوله ويشير إلى مقام ابراهيم) أي قبله لا ينحوي بعده مشو يرى (قوله وبين اليمينين) أي
 الركن اليماني وركن الحجر فيه تغليب شيخنا (قوله فقرأ في نفسه) قال جواهر العلماء ان قراءة
 القرآن في الطواف مستحبة وقال مالك بركعتيه الأولى وجه الأول أن القرآن أفضل الأذكار فقرأته في
 حضرة الله أولى كما في الصلاة فجميع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما وردت حاجة الحق تعالى فيه بكلامه
 القديم أعظم وجه الثاني ان الله كذا الفصوص يحصل رجوع فعله على الذكر الذي لم يخص وان كان
 أفضل قياسا على ما قلناه في أذكار الصلاة بل وردت التي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم ذكره الغضب
 الشرائفي في الجزان (قوله وشوشون ذلك) أي لفظة ذلك المذكور في المتن (قوله وان يرسل) من باب
 ضرب يرمي قال الأسنوي فان تركه كره والاوجه فيها ذارملت لاني انها ان قصدت التنية بالرجال
 حرم الا لا سم والسبب في مشروعية الرمل ما ذكره العلامة الحلي في السيرتان كذا فرش قالوا
 ان الهاجرين أوتيت أي أفضحتهم حتى يثرب فاطلع الله نبيه على ما قالوا ثم قال لهم الله أصرا أراهم
 من نفسه قوة فأمرهم بما أن ربوا الاشواط الثلاث في لبروا المشركون ان لهم قوة فعند ذلك قال
 للمشركون أي قال بعضهم لبعض هؤلاء الذين زعمنا انهم على قدامهم هؤلاء أجلب من كذاهم
 ليغفروا أي يشربون نظراتي أي الغزال وانما بأمرهم بالرمل في الاشواط كلها رفقابهم واضطبع
 بركبته وكتف عنده التي فعلت الصحابة كذلك وهو أول رمل واضطبع في الاسلام
 وكان ذلك في عمره القضاء اه (قوله مقار باخطاء) بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين وجمع
 الخطوة بالفتح خطأ بالكسر والدكر كوة ذركاه وهي نقل القدم إلى محل آخر وهو الراد هنا عن (قوله
 بعدد) الحج المبرور هو المقبول وقيل المبرور الذي لم يخاطب بذهب إلى المشكور العمل للمقبل اه
 وقال الحسن البصري الحج للبرور أف يرجع زاهدا في الدنيا وراغب في الآخرة وقال
 لأصح الرجل لما لا الحرام فقال ليبيك اللهم ليبيك قال الله تعالى لا يبيك ولا ساعدك حتى تزدنا
 بديك وفردنا ولا يبيك ولا ساعدك يحبك مرود عليك (قوله وذنب مغفورا) لعل التقدير واجعل
 ذنبي ذنب مغفورا وكذا يقال في قوله وسبعا أي واجعل سبعا سبعا مشكورا أي مقبولا (قوله ربنا
 آتنا في الدنيا حسنة) وهي كل خير قصد تحصيله فيها رواه عان عليه وقيل الزوجة الصالحة وقوله وفي
 الآخرة حسنة هي كل ما قبلها من الرضا والنعيم القيم والشهود أي للمشاهد تلو وجه الكريم شو يرى
 زيادة (قوله فيعمر) أي يسرع فيه الرمل وان لم يقع بالفضل حل (قوله كتاب أهل الشطارة)
 الشاطرة أي أعيان أهل خبثا اه غنار أي أتعيم من خبثا لكن المراد هنا عن عند نشاط (قوله
 وهو الصمد) أي لا تبدل على القوة كأن الصمد في القوة (قوله بل بركه) أي تزيده عند ارادتهما

معدون تحت الاطلاق مراعاة للحدوث ويصعد المعنى القوي وهو التمدد (د) أن (يضطبع) أي الذي ك (في طواف فيعمر)
 لا اتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كما في المجموع (د) في (س) قياسا على الطواف بجمع قطع مسافة ما توره بذكر بها سبعا وذلك
 (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الإين وطرف يميني) منكبه (اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع ما خوذ من الضم يكون
 للمحفوظ والمنعرج من الطواف إلى ركنه الطواف فلا يسن فيها الاضطباع بل يركه (د) أن (يقرب) الله ك في طواف (من البيت)

تبرأ ولا نه أسير في الاستسلام والتقبل ثم إن تأذى أو أذى غيره بنحو زحمة المأوى (قوله) فلو قاتل رجل قريبا لنحو زحمة (وإن لم نسأ ولم يرج فرجة) فربما لم ياتوا القطار (بعد) لفرمل لأنه يتعلق بنفس العبادة والقرب يتعلق بكما فان غاف لمس النساء فالتربى لا رمل أولى من البصم للرمح عزرا عن ملاسنة المؤدية إلى انتفاض الطهر ولو غاف مع القرب أو ضالمهن فترك الرمل أولى وإذا ذكره من أن يشركه في مشيوري أنه لو أمكنه لرمل وكذا في العروق السلي الآتي بيانه وإن رجا القرعة للذ كورة من له انتظارها وخرج بالذ كر الاتي واختلف فلا ينس (١٢٦) هاتين من الثلاثة المذكورة بل ينس لها في الاثنية حاشيت

ويصعد عند ارادة السى شرح حر (قوله) والقرب يتعلق بكما) أى وما يتعلق بذات العبادة أفضل مما يتعلق بمحلها كالجماعة بغير المسجد الحرام أفضل من الانفراد به شرح حج وكيف هذا مع أن الصلاة بالمسجد الحرام جماعة أفضل صلاة في غيره بل أكثر عتبان حجر الآن يقال درجات الجماعة عظيمة نامل (قوله) من الثلاثة أى الرمل والاضطباع والقرب حل (قوله) الاخيرة) أى بدل الاخيرة (قوله) خلف المقام المراد به كون المقام بينه وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهته فغير اه برماوى وقوله المقام أى الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم عليه السلام عند بناء الكعبة لأمر به وأمرى عليها بحماية على قدرها لأن محلها كان اندرس فكان يقصر به إلى أن يتناول الآلة من السجائل عليه السلام ثم يطول إلى أن ينضمها ثم يبق مع طول الزمن يجب بابل كعبة حتى يضمه لفة عليه ولم يحمله الآن على الاصح والمراد بخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا شرح حجر نعلم من هذا أنه سى مقام ابراهيم لكونه كان يقوم عليه عند بناء الكعبة وليس معناه أنه مدفون فيه كقوله الله من مدفون في الشام (قوله) الاتباع) ومنه يؤخذ ان فعلهما خلقه أفضل من في جوف الكعبة ويوجه بأن فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما ان ماعداهما من التوافل يكون فله في بيت الانسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر شرح حر (قوله) ولا يفوتان) هل المراد ما لم يأت بالمسجد الطواف بغير رخصة أو نافلة أخرى بدليل قوله الآتى ويجزى عن الركعتين الخ وأعم فيكون قوله الآتى ويجزى الخ المراد به أن ذلك يسقط أصل الطلب فلا يأتى بخصوص ركعتي الطواف سم وبعبارة أخرى على حر قوله ولا يفوتان الأبوته فان قلت كيف هذا مع أنه يفتى عنهما فرصة ونافلة قلت لا يضر هذا الاحتمال لصل بعد الطواف أصلا وأصل لك في سنة الطواف (قوله) وأن يجهر الخ) بخلاف ركعتي الاواب فان السنة الاسرا فيهم ولو ليلا خلا فالن زعم الجهر ليلا وكان الفرق في الاتباع لان الباب باب الاتباع رى (قوله) ولو حل شخص الخ) هو مرتبط بمحتوى صرح به حر فقال ولا يتبعين على الحرم أن يطوف بنفسه ولهذا لو حل الخ وشمل الولي اذا حل غير المميز وخرج بقوله حل ما لو حل في شيء موضوع على الارض وصفية وجبه فيقع للحامل والحمول مطلقا لا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر لا تفصل عنه كما في شرح حر وهو الحاصل أن الحامل والحمول امان يكونا حلالين أو محررين أو أولاد حلالا وانما في كفى شرح حر وهو الحاصل أن الحامل والحمول امان يكون الحامل طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه أو لا وثله الحمول والحاصل من ضرب أر بعت الحامل في أربعة بمسح الحمول عن غير ضرب في الار بعت الاول بأربعة وستين وعلى كل امان ينوى الحامل الطواف عن نفسه فقط أو عن الحمول أو عنهما أو يطلق وثله في الحمول تضرب أربعة في أر بعة بستة عشر وهو مورد الباب

الطواف بحيث لا يختلطان بالرجال الا عند خلو الخلفا فينس لها القرب وذكر حكم الخشعي مع قوله ولم يرج فرجة من زيادتي (د) أن (بوالى كل) من الله ذكر وغيره (طوافه) خروجا من الخلفا في وجوبه (د) أن (صلى بعده ركعتين) فعلهما (خلف المقام أولى) للاتباع رواه الشيخان وذكر الاولون من زيادتي وكذا قولى (د) لم يفعلها خلف المقام فعلهما (في الجهر) ففي المسجد في الحرم حيث شاء متى شاء ولا يضربان الأبوته ويقرأ فيها (سورة الكافرون والاخلاص) للاتباع رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص المناسب لما هنا لان الشريكين مكانوا يمسكون الاصنام ثم (د) أن (يجهر) بها (ليلا) مع ما خلق به من الضجر لك طابع الشمس ويسر

فرب

فبعد ذلك كالكسوف ويجزى عن الركعتين فرصة ونافلة أخرى (ولو حل شخص حلالا أو محررا) طاف عن نفسه أو لم يطف (محررا) بقيد زنة بقول (لم يطف) عن نفسه ودخل وقت طوافه وبأنه (به) فيمنع زنة في الأربعين بقول (لأنه نواه للحمول وأطلق (دفع) الطواف (للمحمل) لانه كرا كيد في نوافة بنية الحامل والمال يقع للحامل الحرم اذا دخل وقت طوافه ونوى الحمول لانه صرفه عن نفسه (الا ان أطلق وكان كالحمول) في نوى محررا لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه (د) يقع (له) لانه الطواف ولم يصرفه عن نفسه فان

لمنع الحصول عن نفسه أو بدخل وقت طوافه لم يقع له أن لم ينوئه لنفسه أو لا في كل طوافه وإن نواه الحامل لنفسه أو لم ينوئه أن نواه محمولاً لنفسه أو لم يطفئ عن اعتلا بنيتها في الجميع ولا أنه الطائف ولم يصره عن نفسه فياذا لم يطفئ ودخل وقت طوافه وأعادة الطواف (أن يستمر الحجر بعد طواف موصلاً ثم يخرج من باب الصفا) وهو الباب الذي بين الركنين البابين (الس) بين الصفا والمروة للاتباع رواد مسر (وشروطه أن يبدأ بالصفا) بالقرص طرف جبل أبي قبيس (ويخرج بالمروة) والصريح بمن زياتي فلا عكس لم تحب المرأة الأولى (و) أن يسى سجدة هاتين (كل منها) لا تحرف في السى (مره) للاتباع وقال عليه السلام أبداً بما بدأ الله به رواد مسر رواد الناس يلفظ فابداً بما بدأ الله به (د) أن يسى بمد طواف ركن أو قدمو (أن لا يشاءها) أي السى وطواف القدم (الوقوف) بركة بأن يسى قبله للاتباع مع خبر خذوا عن مناسكهم فان تخطوا الوقوف امتنع السى إلا بعد طواف الفرض فيمتنع أن يسى بمد طواف نقل مع اكائه بمد طواف فرض (ولا تسن إعادة سى) لأنهم يردون لم يبرى بذلك أولى

ضرب الأربعة والسبعين تبلغ الفاوأة بقرع عشرين صورة فأتم حل (قوله طاف عن نفسه) راجع لكل لأن الطواف يصدق بدواف القدم طاف عن نفسه أو لم يطفئ فهذا مرة أو بعة في الحامل وعلى كل حال ما أن ينوي الحصول أو نفسه أو كليهما أو يطلق والحاصل من ضرب أو بعة في أربعة بضعين عشر فإن نوى الحصول أو أطلق وقع الحصول في هذين الضربين في الأربعة الأحوال ثمانية عشر منها صورة واحدة يقع فيها الحامل وهي قول المصنف الألف أطلق الخ وأما إذا نوى الحامل نفسه أو كليهما مع الأحوال الأربعة المتقدمة فيقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة للثلاثة يقع فيها الطواف في تسع صور ويقع الحصول في سبع (قوله محرم) سواء كان له عشرين أم لا بد (قوله وطاف به) معطوف على حل (قوله في الأولين) أي الحلال والحرم التي طاف عن نفسه (قوله رطبا) أي ولها (قوله محمل بنية الحامل) أي نواها إذا نواه الحصول (قوله يقع له) أي الحامل (قوله أن لم ينوئه) أي الحصول زى وعش وقوله والأب أن نواه الحصول لنفسه وقوله كما لم يطفئ يقع الحصول كاتقدم اطاف (قوله إن نواه الحامل) محتمل قوله لم ينوئه لنفسه (قوله) ومن لكل بشرطه وهو خلو الطواف عن الرجال غير المحرم (قوله أن يستمر الحجر) ويقبله ويسجد عليه (قوله ثم بعد طوافه وصلاته) أي بعد فراغ طوافه وبعد صلاته ركعتين سنة الطواف (قوله ولرؤيته) أي أفضل من الصفا كافي مريد لأنها المقدس والطواف أفضل أركان الحج حتى من الموقوف لأن الشارع فيها الصلاة كآثره شيخنا حنف وأندفع بقوله لأنها المقدس ما يقال أشترطهم البداة بصغار كرامة أو لا بد لأن على كونه أفضل اه (قوله بالمروة) وهي طرف جبل قبيس تقع وقدر المسافة بين الصفا والمروة ذراع الأديم سبعمائة وسبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسعى خفة وثلاثين ذراعاً فدخلوا بعضه في المسجد يرموا (قوله أبداً بما بدأ الله الخ) هو بلفظ الضارع سم وعش لأنه جواب قولهم يا رسول الله بماذا نبدأ وقوله فابداً بلفظ الأمر لأن جواب قولهم يا رسول الله بماذا نبدأ فحينئذ نأول السؤال تعدد يرموا (قوله وأن يسى بمد طواف ركن) وهل الأفضل السى بعد طواف القدم أو بعد طواف الأفاضة ظاهر كلام النووي في مناسكه الكبرى الأول والمتقدم ما فتى بيميننا مريد استحباب التأخير زى أي فالأفضل قبله بعد طواف الركن (قوله ولاتسن إعادة سى) أي بول بعد طواف الأفاضة أي كان سى بمد طواف القدم كافي شرح مريد فأن أعيد لم يحرم بل خلاف الأولى على ظاهر كلام الشيخين ومكره على ما قاله أبو محمد شوبرى وبعبارة حل ولا تسن إعادة سى بل هو مكره ويستثنى القارن فإنه يسن لأن يطوف طوافين ويسى سبعين خروجا من خلفاني حنيفة وهل أن يراى بين الطوافين والسبعين قلت مقتضى كلامهم الامتناع فيطوف ويسى بطواف يسى اه (قوله إن يرقى) ينتج التاف متارعة رقى بكسرهما في الأصح أي في المحرمات ما في المعاني فبالتفت ومنه خبر اللدغ الذي رواه الصحابي اه شوبرى (قوله فامة) هذا بنظرنا كالنوايا لأن قد عدلت الأرض حتى غطت درجات كثيرة فلا يتأتى رقى ما ذكر (قوله عليه)

مذكور (ومن لذكر أن يرقى على الصفا والمروة فامة) أي قدسها لأنه عليه السلام رقى على كل مناهض رأى البيت رواد مسر وخرج يرفق في كل شيء واغتشى فلا تسن لما رقى إلا أن خلا الحامل عن الرجال غير المحرم فياظهر كتابته عليه وعلى اغتشى الاستوى والوجه على من يرقى أن يطفئ عقبه بأصل ما يذهب منه ورمى أصابع رجليه بأيديه اليه من الصفا والمروة (و) أن (يقول كل) من ذكر والرقى وغيرهما (الله) كبر ثلاثاً وقاله الجدي آخره) أي الله أكبر على ما هذا واحدة على ما لا والله لا الله وحده لا شريك له

لهلك وله الحمد يعني ويمت يده الخير وهو على كل شيء قدير (ثم يدعو بمشاهدة) (دنيا نوادير) (وأن) (عكس الله) (والعبد) (للا تباع ذلك رواه مسلم) زيادة بعض ألفاظه ونقص بعضها وتعديري بكل آخره من قوله فاذا قرأ إلى آخره (و) (أن يعني) على حقيقته (أقول الله) (وأترجم) (أن) (بعد الذكر) أي يعني (١٢٨) سبحانه يدي (في الوسط) (للا تبايع رواه مسلم) (وعلمهما) أي التي والعدو (معروف)

ثم يمشي حتى يتي بيته وبين الليل الاخر المطلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيمدو حتى يتوسط بين المدين الأخرين الذين أحدهما في ركن المسجد والأخر متصل بمجدار العباس رضي الله عنه فيمشي حتى ينتهي إلى المروة فاذا زاد من مآل العفا مشى في محل مشير مسمى في محل سميته أولاً وخرج يزياد في الذكر الاثني والخمسة فلا يعدون ويسن أن يقول كل منهم في سميته رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم وأن يولي بين صرعات السجود بينه وبين الطواف ولا يشترط فيه طهر ولاستر ويجوز فله راكياً ويكره الساجي أن يقف في سميته حديث أو غيره (فضل في الوقوف) بعرفة (١) مع ما يذكر من (اللام) أن يخطب ولو بنائبه (بمكة) (ساج) ذي (الحجة) بكسر اللام أصح من فتحها للسعي يوم الزينة لترتيب فيه هواجهم (بد) صلاة (طهر واجعة) أن كان يومها (خطبة) فردة (يا صبر) هم (فيها) بالقدوم يوم الثامن المسمى يوم التروية ولا يهتدون فيه الماء (إلى منى) ويسعى التاسع يوم عرفة والعاشرون النحر والحادي عشر يوم القربا لا يهتدون فيه منى والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر يوم النفر الثاني (ويعلمهم) فيها (النياك) إلى الخطبة الآتية مسجد إبراهيم ويا صبر فيا أيضاً التمتين والمكئين بطواف الوداع

إن كان ماشياً وحافداً به أن كان راكياً حل (قوله) بيده الخير أي قدرته ولزادته (قوله) وهو على كل شيء قدير أن أراد بالشيء ما هو أهم من الوجود الخارجي فالمتمتعان خارجة عنه استثناء عقلاً لا يلزم نقص في القدرة إذ هي مفعلة في القدر وعليه وهي ليست بمقدورة فالتقصان خارجة عنه استثناء عقلاً لا يلزمها للوجود وأن أراد به الوجود الخارجي كما هو منتهى المتكلمين اذ لعدم عدمهم ليس بمتعلق فلا حاجة إلى الاستثناء لكنه لا يشمل لعدم الممكن شورى وقال شيخنا حنف للراد بين هنا الممكن موجوداً كان أو معدوماً (قوله) أي يعني سبحانه يدي (ويعني أن قصد بذلك السلة الذهب وسابقة أصحابه والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذي المشاة شرح مر (قوله) في الوسط) والمراد بالوسط هنا الأمر التقريبي لدخول العدو وأقرب إلى الصغامة إلى المروة بكثير شرح حج (قوله) بين المبل هو عبارة عن عمود صغير (قوله) الذين أحدهما في ركن المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه وهو يعني لا يمر إلا على ركن واحد من أركان المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه وهو الذي ذكره أولاً بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني للقابل لدار العباس فليس في ركن المسجد بذلك عبر ابن حجر فقال أحدهما بمجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله) عند العباس وهي الآن رباط منسوب إليه اه حج وعلى كل منة ما قد قيل معلق برماوى (قوله) وهو على كل ما يطلب سبحانه يدا وهو المعبر عنه سابقاً بالعدو (قوله) ولا يشترط فيه طهر ولاستر أي بل يرتد فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو مندوب برماوى (فضل في الوقوف بعرفة) جملة مقصود الترجمة لكونه ركناً وأخره في الذكر لتقدم غيره عليه في الفضل ع ش (قوله) مع ما يذكر من (اللام) أن يخطب الخ (قوله) من (اللام) أي السلطان أن حضراً أو نائبه لأقامة الحج ونصه واجب على الإمام (قوله) أن يخطب) وبذلك فيها أركان خطبة الجمعة الخمسة (قوله) (بمكة) وكون الخطبة عند الكعبة أو بياها حيث لا منبر أفضل حج (قوله) واجعة) ولا يكتفى عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة لأن وقتها بعد الصلاة كما هو الشارح ولأن القصد منها تعلم الناسك لا الوعظ والتخويف فغفر تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن أن يكون عمرها ويفتحها بالتلبية والحلال أي ويفتحها بالحلال بالكثير شرح مر (قوله) خطبة فردة) الطارط التي يوقى بها مفردة هل يقتصر فيها على الأركان المشتركة كلمة والصلاة أو يأتي فيها بجميع الأركان المعتبرة في الخطبتين كل محتمل ولعل الأقرب وجوب جمع ما يمتزج من الأركان في الخطبتين لانهما قائمتان مقام التنتين فليتاكمل شورى (قوله) يا صبر (يا صبر) وإذا حضرهم الإمام بذلك وجب الخروج اه حل (قوله) يترجون أي يشتهون الماء فيه قلته انذاك من التروية وهو التقشي وقال البرماوى لانهم يترجون فيه الماء أي يجعلونه معهم من مكة ليستنوا من عرفات شرباً وغيره قلته انذاك تلك الاماكن وهذا محسب ما كان وأما ما يروى فيها الله كثير (قوله) ويعلمهم الناسك إلى الخطبة الآتية) أن لم يرد الاكل والا فضل والأول في العلم جميع الناسك في كل خطبة ليرسخ ذلك في أذهانهم حج وح (قوله) التمتين) علف للقر

والقارن

بالقدوم يوم الثامن المسمى يوم التروية ولا يهتدون فيه الماء (إلى منى) ويسعى التاسع يوم عرفة والعاشرون النحر والحادي عشر يوم القربا لا يهتدون فيه منى والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر يوم النفر الثاني (ويعلمهم) فيها (النياك) إلى الخطبة الآتية مسجد إبراهيم ويا صبر فيا أيضاً التمتين والمكئين بطواف الوداع

قبل خروجهم وبعد ادخالهم وهذا الطواف مستوفى وقوله أوجبه من زبادى (عبرى - ١٧) مع فراغ المؤذن من الأذان (مجمعهم) بعد الخطبتين (المرتين) تقدما (لا اتباع رواه مسلم) وتصرها مع تقدم من زبادى والجمع للسفر لا للنسك ويتصرها أيضا المسافر بخلاف النكس (د) أن يغتوا برقة إلى القروب

والقارب الأتافين لا يؤمران بطواف وداع لأنهما لم يتعدلا من مناسكهما وليست مكة محل أقامتهما
 هر بخلاف المنتجب فانه يحتل من العمرة وبخلاف النكس فان مكة دار إقامة فلذا من لم يطواف
 لوداع برفاقها وأما المردود والقانون الحرمون من الليقات فاطلوا منهم طواف القديم لأنهم
 مبتدئون في أعمال الحج فلا يطلب منهم طواف الدواع (قوله قبل خروجهم) أى من مكة إلى عرفة
 (قوله هذا الطواف مستوفى) عبارة ابن حجر لانه مندوب لم تجزهم لا ابتداء النكس دون القردين
 والقارنين لتوجيههم لإتمامه اه طواف الدواع هنا غير طواف لوداع الواجب الآتى لأن ذلك بعد
 تمام الحج وهذا قبل لتدريج في أعماله (قوله ان زنتهم الجمعة) كالسكينة والمقيمى إقامة مؤثرتها
 تنقطع السفر فان لم يقيموا كذلك فلهم الخروج بعد العجزي (قوله ولم يكنهم أقاتها الخ) فان
 أمكنهم بأن أحدث ثم قرية واستوطنوا بهون كاملون جاز خروجهم بعد العجزي ليعمل معهم وان
 حرم البناء لهم لأنهم عمل لنفسك شرح هر ويؤخذ من قوله وان حرم البناء صحة صلاة الجمعة في السنية
 الكثرة ببولاق وان كانت في حرم البحر لانه لا تلازم بين الحرم ومكة صلاة الجمعة وهو ظاهر ع
 على هر (قوله الينى) وهو بكسر الميم تصرف أى مراعاة المكان ولا تصرف مراعاة للبيعة ونذكر
 وهو الأغلب وقد وثقت وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاسيت بذلك لثمة ما بينى فيها أى راق فيها
 من السماء سهرى (قوله وأن بيتوا) أى وسن لهم أن بيتوا فيقدر هنا ما يناسبه وكذا يقدر في قوله
 وأن يغتوا الخ والافتقار سبابة أن يكون التقدير وسن للإمام أن بيتوا ولا وجه تأمل وطلب هذا
 لاجل الاستراحة لاجل السير من الغدالى عرفات من غير تعب شرح هر (قوله هوأولى من قوله طلعت)
 وجا لاو له بأن الاشتراق هو الإشاء وهو لا يعمل بمجرد الطلوع ع (قوله على ثبير) بفتح المنة
 ع (قوله بطريق ضب) وهو جبل مطلى من مزدلفة يرمواى (قوله جبرها) أى عرفة (قوله)
 بجره) بفتح النون والظلال وبجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها يرمواى (قوله إلى مسجد
 ابراهيم) أى الخليل عليه الصلاة والسلام (قوله من عرفة الخ) فكل من عرفة ونمرة ليس من عرفة
 كلى شرح هر ولا من الحرم يرمواى (قوله يبريها) أى عرفة وعرفة (قوله فرشت هناك) أى
 في المسجد كما قاله في الإيضاح لكنها ليست ظاهرة الآن بل اغناها التراب لما حدث في المسجد من
 الصلابة المتكررة (قوله ما أمأهم من المناسك) ككيفية الوقوف وشرطه والدفع إلى مزدلفة
 والبيت بها والدفع إلى منى والرمي وجميع ما يتبع بذلك شرح هر (قوله يأخذ المؤذن في الأذان)
 أى حقيقة لا قاعة عليه إثر الأذان عن الزوال إلى الفراغ من الخطبة الأولى حل فالأذان للعصرين
 تقدما والظهر فقط ان يجمع (قوله بحيث يفرغ الخ) لا ينظر لمتعتها بها لان قصد هو مجرد
 قضاء والبادرة إلى اتساع وقت الوقوف شرح صحيحه والحاصل أن خطاب الحج أربع خطبة
 السابعة وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر اليوم عرفة
 فثلاث وثلاث صلاة الظهر اه شرح الهجعة (قوله والجمع السفر) أى يخص بسفر القصرى خلافا
 لما صحه النووي من مناسك من كونه النكس (قوله بخلاف النكس) فانه لا يصح لاجتماع ومثل النكس
 من نوى إقامة قطع السفر بمكة بعد النفر من منى كاهو شأن أكثر الحاج سببا للمربين وفيه نظر
 ظاهر لان سفر من مكة لا ينقطع الا بعد دخول مكة حل كما تقدم في قوله ويشهى سفره ببلوغ مبدأ
 سفر من وطنه أو موضع آخر سوى قبل وهو مستقل إقامة الخ (قوله وان يغتوا برقة) قبل في تركيه

(عبرى - ١٧) مع فراغ المؤذن من الأذان (مجمعهم) بعد الخطبتين (المرتين) تقدما (لا اتباع رواه مسلم) وتصرها مع تقدم من زبادى والجمع للسفر لا للنسك ويتصرها أيضا المسافر بخلاف النكس (د) أن يغتوا برقة إلى القروب

(د) أن (ب) بآدم الله (د)

من تهلل وغيره (والله اعلم)

الى الغروب) يرى الترمذي

خبرنا فضل الله دعاء يوم

عرفة وأفضل ما نلت أن

والتيون من قبل الله الا

الله وحده لا شريك له

الله وله الجبري وميث

وهو على كل شيء قدير

البياتي اللهم اجعل في قلبي

نورا وقلبي نورا وفي

بصري نورا اللهم اشرفني

صدي ويسر لي أمري

وذكر في الاثر في الدعاء

والله اعلم غير التهلل من

زيد في (م) بعد الغروب

(ي) قصدوا مزدلفة

وجمعوا بها المغرب والمساء

فأخيرا) اللاتع رواد

الشيخان لم ان خشي

فوت شوق الاختيار للعشاء

جمعهم في الطريق والجمع

للسفر لا تسلك كما من نظره

وبذهون بكينة ووقار

فن وجد فرجة أسرع

(واجب الوقوف) بركة

(حضوره) أي الحرم

(وهو أهل العبادة) ولونا

أوصاف للطلب ابن أوجوه

(برقة) أي بجزء منها

(بين زوال دجر) يوم

(بحر) للائع رواد مسلم

وفي خبره وعرفة كلها

موقفة بغير الحج عرفة

من جاء لجمع قبل طلع

العجر فقد أدرك الحج رواد

نظرنا تقديره يستحب للامام أن يقفوا أو أقروه فقالوا يقفوا نصب لمطعمه على عطف كذا لم يمد

لكان أولى اه ويرد بأنه خص الامام بما يخص به بنحو عطف ونحوه وغيره بما لا يخص به

بنحو بيتوا قصدوا بأن يقدر من لم أن بيتوا وأن يقفوا كما تقدم وذلك التقدير بدفعه ما نقرر

المعلم من منيعه فلا اعتراض عليه شرح حج وهذا الاعتراض بجري: أي بقوله السابق وبيتوا سم

وعبارة الزايد قوله وأن يقفوا بركة اعترض قوله يقفوا بأنه منصوب عطفا على عطف فيقتضي

استحباب الوقوف معاته وأجيب بدفع بأن المنصب قيد الوقوف بالاستمرار الى الغروب لأنه راجع

للامرين وهو مستحب على الصحيح أي فالمنصب كون الوقوف الى الغروب وأيضا وجوب عمل

الوقوف معلوم اه سم زى (قوله في الروضة الخ) الاول تقديم هذا على قوله وأن يقفوا بركة فعل

قوله الى مسجد ابراهيم (قوله دعاء يوم عرفة) أي وإذا كان أفضل فيذني الا كشارنه فيه دليل

لا كشار لهاء الذي هو الدعوى ولم يذكر دليل الا كشار لا كرك ذكره حج بقوله وروى المنزلي

خبر من قرأ قل هو الله أحد الصلوة يوم عرفة أعطى مائة الف سنة وقوله ولم يذكر دليل الا كشار لا كرك

صريح بما رواه فيهم من قوله وأفضل ما نلت الخ وأضايته تقتضي الا كشارنه خصوصاً بركة

فيه المدي زيادة قال ابن حجر بين الحرم بدعوة نحو ألف ذراع (قوله في بصري) يقولونك

أعجب عني على مر (قوله لم يقصدوا مزدلفة) اعلم أن المسافة من مكة الى بني فرسخ ومن مزدلفة

الى كل من عرفة وبني فرسخ ذكره في الروضة شرح مر ومن مزدلفة بين عرفة وبني من الازد لا في

التقرب (قوله وواجب الوقوف الخ) الاول ذكره عقب قوله وأن يقفوا بركة الخ (قوله وادار

طلب آبق ونحوه) أشار بهذا الى أن صرفه الوقوف لا يترسم وفارق ما مر في الطواف بأنه قرب

مسئلة أشبهت الصلاة بخلاف الوقوف وألحق السبي والري بالطواف لأنه هذا ما تطوع بنظره كما

للساجد وروى المدعي بالأحار ولا كذلك الوقوف شرح حج وقد بدلت اقتصره عليها على أن لفت

كل الوقوف فليراجع سم على حج (قوله بجزء منها) عبارة أصله من جزء عرفة قال الزبيدي

ظاهر التقيد بالأرض أنه لا يكتفي الهواء كأن سربها طائرا وكان الفرق بينه وبين الاعتكاف أن

المسجد ثبت حكمه الى مساء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فإن المقصود نفس البقعة ولم أره

بأن هو لها حكمها ثم رأيت سم نقل عن الشرح عدم الصحة (قوله وعرفة كلها موقف) صد

ونفت ههنا وعرفة الى آخر ما عني (قوله الحج عرفة) أي معظم الحج عرفة (فرق) بجزء

أصلها بركة خرجت أغصانها لغيرها على صبح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف على أشجار

شجرة خرجت من المسجد فيه نظروا في عدم الصحة فيقتل بل ولو انعكس الحال فكان أصل

الشجرة خارجا وأغصانها داخله فثبته نظرا لينا ويصحه الدحة ابن شوري أي في أصلي الا لك

لكن في قول على التحريم عدم الصحة وعبارته وقوف بأي جزء منها بأرضها أو على قطعة من

هو لها فلا يكتفي بكونه طائرا أو على غصن شجرة أصلها في دون الصن أو بكس أو على قطعة من

الغيرها اه وصرح الزايد وابن شرف بأنه يكفي الوقوف على القطعة المنقولة منها لا غيرها

مداني فليحذر وقال ع ل لا يكتفي الوقوف على الصن مطلقا ولا على القطعة المنقولة

خف كلام عني وقال (قوله من جاء ليلة جمع) هذا تعميم في الزمان ودليل عليه وفيه

في المكان ودليل عليه ولا يخفى أن الحديث التالي إنما أراد نهاية زمن الوقوف وأما ما سيذكره

اللائع أي من جاء عرفة ليلة جمع كدليله أول الحديث سميت بذلك لاجتماع الناس لها وروى

العبر فقد أدرك الحج رواد

بإسانيد صحيحة كافي المجموع

لأنها أحاطت باليلة جمع زلما قبلتها اسمى ليلة عرفة وأن هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار
 وكان قائله نومه من إعطائها حكم يوم عرفة في أدراكه الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر شرح حج
 وأجيب بأنه لما كان حكم الليلة حكم النهار أجزاء الوقوف أضيفت الليلة لعرفة لأن الإضافة تأتي
 لأدنى ملازمة وقول ابن جرير لأنه أتت أحاطتها باليلة مضممة على المألوف أي وقفيه ودخل لأنه لم يلح وليلة
 من دملته هي ليلة النحر وأضيفت لمزدلفة لوجوب المكث فيها لملته من النصف الثاني منها كما يأتي في
 أصل الآتي فامل **(قوله)** كمنى عليه للمتعد أن الجنون يقع به فلا يخلف المنى عليه
 والكران فإن وجهه لا يقع نكلا ولا فرسا ويفرق بأن الجنون له ولي يهرمه عنه ولا كذلك المنى
 عليه والكران فإنه لا ولي له مناهما وإن أصرعا من أنفسهم قبل الإغمار والكران ليس لها
 من ينوب عنها بأعمال الحج زى عرش وفي كلامه منصف بالنسبة للكران وقوله يهرمه عنه فيبان
 الفرض أن الجنون لم يأت بعد الإحرام فكيف يقول يهرمه عنه (وأجيب) بأن معنى يهرم أى يجوز له
 الإحرام ابتداء لو كان الجنون مقارنا للإحرام وإذا كان له ذلك في الابتداء فيجوز له تمام أهمال
 الحج عنه إذ من قبل الأثر وبإعادة الشيخ من المتضمن أن الجنون يقع به نكلا لأنه لا يبنى على
 نكاحه كالنكران لأن يهرمه عنه والمنى عليه لا يقع به فرسا ولا نكلا إن أبى من إفاقته والأدفع على
 الجنون والكران أن يبنى بقية الأعمال على إحرام الجنون دون المنى عليه والكران
 لكن يقع بهم نكلا) فلو لم يكن يبنى بقية الأعمال على إحرام الجنون دون المنى عليه والكران
 فيبقى أن أحرامهما لا فائتة لأنه لا يهرم عنهما **(قوله)** من نكح أى كدم النكح وهو دم ترتب
 وتقدر إن يهر **(قوله)** خروجنا من خلاف من أوجبه وهو الإمام مالك **(قوله)** لأن عادليا ولوليل
 نأه لمرد على من قال عودق الليل لا يسقط وجوب الفدا لأن الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل
 وفوقه مخرج هر **(قوله)** ولو وقفوا العاشر ولو بعد أن تبين لهم أنه اليوم العاشر أو الليل أي ليلة
 العديت لا يصح ذلك الوقت الوقوف فيقفوا بعد الزوال فلفظهم ممول لأجله لا حال بتأويله بالطين
 حل لأن أعرابه لا يؤهم أنه لا بد أن يكون الوقوف وقت الفطام حتى يجزى لأن الحال فيبقى عاملها
 فيخرج ما إذا تبين لهم أنه العاشر قبل الزوال ثم وقفوا بعد الزوال عالين أن وقوفهم كان في الماشرع
 أنه يهرم كافر مريضنا حرف وبعبارة الزايدى قوله ولو وقفوا الحقة يقتضى أنه لا يصح الوقوف ليلة
 الحادى عشر وهو ما مشى عليه القاضي وخالف ذلك ابن القزرى في سنن إرشاده صرح بصحة
 الوقوف ليلة الحادى عشر فيكون الماشرع التاسع وبعبارة بين زوال يومه أو ثابته لفظ الجهم
 وغيره ما وافقهم وعليه فلا يجزى قبل الزوال وهو المتعد ويكون أداء ولا يصح تحويره إلا
 بنصف الليل وتقدم الوقوف والأدع لا يسطوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطين
 فبين وقتد أيام التشرى على حساب وقوفهم وهذا هو المتعد **(قوله)** ولم يقلوا عبارة شرح
 صحيح للفقهاء لأن يقول على خلاف العادة في الحجيج فيضنون حجهم هذا الأصح لعدم المشقة للامة
(قوله) لظنهم أنه التاسع علة قوله فلفظ فهو علة لليلة **(قوله)** أجزأهم ويكون أداء القضاء
 لا يثبت القضاء أصلا ثم مر بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المنصوص في غير النطق والأهوى يقضى
 بأشاده يرى وبعبارة قل على الحلال قوله أجزأهم وقوفهم أى بمنزلة الماشرع لا قبله وان تبين أنه
 الماشرع يكون ليلة الميعى التى بعده ويجزى الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج البعد نصفها ويجب
 سبب مزدلفة فيها اليوم الذى بعده هو يوم العيد فلا يجزى إلا نكح قبل طلع شمس يومه ويهرم
 صومه وتسكون أيام التشرى ثلثة بعده يجزى إلا نكح فيها ويهرم صومها وهذا كله بالنسبة

المراحم ماذا وقع ذلك بسبب حساب كاذب والرائي وخرج بالعاشر ما وقفوا الحادي عشر والثامن غلبا فلا يجوز لهم تسدرة الخطا
فيه ما دلان تأخير العباد من وقتها اقرب الى الاحتساب من تدهبها عليه في الثاني (فصل في الميت بمزلة

١٣٢

للحجاج دون غيرهم فيها يظهر من رأي أو آخر من رأي وصدق يجب عليه العمل به وسد كان
المسوم (قوله للمراحم) أي الاحباب (قوله بسبب حساب) أي للتأخير في تنصيرهم من الحب
له ريشي (قوله) ولان تأخير العبادات يتأمل قوله اقرب فاعلم ينتج عدم الاجزاء الذي هو
المسعى ولو قال ولانه عهد تأخير العبادات عن وقتها كان أظهر ومرا دبقوله ولان تأخير العبادات
الجواب عما يقال مالفريق بين الثامن والعاشر مع أن كلا منهما متصل بالتسعة (قوله الى الاحتساب)
أي الاعتداد بها

(فصل في الميت بمزلة) (قوله والدفع) أي الي منى (قوله وما يذكر معها) الذي يذكر
الميت لزوم العلم على من تركه لغيره وسن أخذ حصى رمي يوم النحر منها والدفع منها هو قوله ثم
يسيروا فيدعونهم بعد طلوع الشمس والذي يذكر معه هو قوله فيرمي كل الى آخر الفصل (قوله أي
مكت) ليس بقيد بل هو المراد أخذنا من قوله فالتبر الحاصل في دفعه والظن مالم تحكما في تنصير
النصف بالميت مع أنه غير مراهب وأجاب شيخنا ح ف بأنه غير متساوية لكافة الميت حتى (قوله فالتبر
الحاصل) وان لم يفرقها في ساعى عرفة بل هي أولى ح ف (قوله من الليل) أي ليلة العيد (قوله
لا يكونه يسمى بيتا) انظر بذلك ما اعتبره مناه و هو مكت الليل أي معظمه حل وانظر ما للليل
على كون هذه اللطائف من النصف الثاني فان هذا التعليل الذي ذكره لا بد له من دليل وأجيب بأن قوله
وبجوز الدفع منها الحسن بنية التعليل وقوله وبقية المسألة الخ في معنى التعليل لقوله ويجوز له (قوله
لم يرها) أي حتى يعتبره مناه و هو مكت غالب الليل حل (قوله كثيرة شاة) أي ويدخل فيها
نصف الليل شرح حر (قوله في التخفيف) أي بعدم الميت وقوله لاجلها أي بقية المسألة (قوله
واشتغل بالوقوف) أي اشتغاله بالاهم وفيه الزكشي عما إذا لم يمكن الدفع الى مزدلفة لبلد الارباب
جمعا بين الواجبين شرح حر وقوله أو أفاض الخ مثله حر ثم قال ونظر في الامام أي في عدم الزيادة
غيره منظر للطواف الآن لانه لا آخر لوقته بخلاف الوقوف ويأتي فيه ما مر عن الزكشي من التنبيه
وان ورد ذلك بأن كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها اتفقت مسامحته بذلك لغير ذلك
الاولي أيضا قال الزكشي وظاهر ذلك أنه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزلة أم لا أي قبل الفصول
فروره بها بعدد يجعل الميت شرح حر وقوله وان ورد ذلك أي ما قاله الزكشي له ع وش وعذا
الرشدي وان رد ذلك أي النظر والراهل الشهاب حج في امداده وهذا من الشارح فصرح بل
بالنظر والرضا بالنظر بقضي بوجود المهر في حاشية الشيخ اعتاده عدم الوجوب تأمل وعبرة إن حر
ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الاضافة بأن وقف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده
ير مزلة وان لم يضطره وبوجه بأن قصده تحصيل الركن ينفي قصده نظيره ما مر في عدم التأمل
ترك الجلوس مع الامام للشهادة الاول ثم يبقى انه لو فرغ منه وأمكنه العودة بمزلة قبل الفجر
ذلك (قوله لم يرها منى الخ) عمله لم يمكنه الميت بها وماذا أمكنه وتركه لانه مد على كل حال
عليه في الاضافة الى الطواف ح ف (قوله ان يأخذ منها حصى رمي يوم عمر) أم حصى غير يوم
فلاولى أخذ من وادي عمر أو من منى غير المرعى وما احتمال اختلاطه بحج ودر وشو ري وانا

والدفع منها وفيما يذكر
مهما (يجب) بسد
الدفع من عرفة (ميت)
أي مكت (لحظة) ولو بلا
نوم (بزلة) لا يتبع
المعلم من الاخبار
الصحيحة والتصرع
بالوجوب وبلاكتفاء
بلحظة من زياد في الظاهر
الحصول فيها لحظة (من
نصف ثان) من الليل
لا يكونه يسمى ميتا اذ
الامر بالميت لم يرد هناك
لائهم لا يصلونها حتى يمشي
نحو ريع الليل ويجوز
الدفع منها بعد نصفه وبقية
للتسلك كثيرة شاة
فسوح في التخفيف
لاجلها (فن لم يكن بها
فيه) أي في النصف الثاني
بأن لم يبيت بها (أو) بات
لكن (نصفه) أي
النصف (لم يعد) اليها
(في لزومه) كائن عليه
في الام ومحقق الروضة
كاملها لترك الواجب
وان اتفنى كلام الاصل
عدم لزومه من تركه لعذر
كان خاف أو انتهى الى
عرفة لبلد النحر واشتغل
بالوقوف عن الميت أو
أفاض من عرفة الى مكة

وطاف لركن فانه الميت لم يرها منى (وسن ان يأخذوا منها حصى رمي يوم عمر) قال الجوهري لا وقال البغوي بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره باسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن أحمد
هباي أن رسول الله ﷺ

قال له غد يوم نحر النقط لي حصى قال فالتقطت له حبات مثل حصى الخذف والتصرح بسن أخذها مع التقيد برمي يوم النحر من زيادى قال ما خوضيع حبات لاسبعون (د) أن (يقدم نساء وضعة بعد نصف) من الليل (الى نسي) ليرمو قبل الزحلول في الصباحين عن عائشة أن سودة أواست في الصف الاخيرين من مزدلفة بان النبي ﷺ ولم يأمرها بهم ولا انشر الدين كانوا معها وفيما عن ابن عباس قال أنما من قدم النبي ﷺ ليلة للمزدلفة في ضعة أهله (و) أن (يتقي غيرهم حتى يصلوا الصبح بئس) بها الاتباع ربه الشيخان وثنا كطلب التخلّص هنا على بقية الأيام تلبس

(١٣٣)

المضى من الرمي فمكره لأن يقاءه فيها يدل على عدم قبوله لا يورد أن القبول مختار فرفع حاف ويكره أيضا أخذها من المسجد لأن يكن من أجزائه ويكره أخذها من الخل أيضا زى (قوله قال له غدا يوم نحر) وكان لذلك يزدلفة وهذا الدليل يدل على أصل الذي وهو أخذ حصى يوم النحر من مزدلفة ولا يدل على كون الاختلاف لا فاقمل (قوله حصى الخذف) بإلحاحه وسكون الدال المجتزئ وهو الذي يخذف به عاذة أي برمي به وهو قدر الاغلة حاف (قوله سبع حبات) روى يوم النحر لاسبعون روى يوم النحر وأيام التشريق بأن كل يوم من أيام التشريق فيه روى الجبار ثلاث كل جمرة حسنة فني كل يوم إحدى وعشرون في ثلاثة ثلاثة وستين ويزاد على ذلك روى يوم النحر فهذه سبعون كما قرره شيخنا (قوله قبل الزحمة) أي أن أرادوا تعجيل الرمي والافالسة لم يأخذه الى طلوع الشمس كثيرهم ابن حجر (قوله ولا انشر) الفرق بينه وبين غيره من ثلاث إلى عشرة اه مختاروا الظاهر أن الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا فاطلاق النثر عليهم مجاز اه عش (قوله بئس) أي في أول وقتها لأن التخلّص التلّص عند الحاجة فقرر شيخنا قال بئس في عبارة عش بأن يصلوا واعقب الصبح فورا اه (قوله بها) أي يزدلفة وهو متعلق بصلوا (قوله المنشر الحرام) يفتح الميم على المشور ومعنى الحرام الذي يحرمه السيد وغيره فانه من الحرم ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة أي العظيم شرح المذهب وصي مشر المائتين من الشارح رأى معالم الدين زى (قوله وهو جبل) أي عند التقاء واما عند المائتين والمئتين فمن جميع مزدلفة برماوى قال ابن حجر وهو الذي عليه الآن البناء والشارع خلافاً لأنكره (قوله قرح) بوزن عمر متوع من لصراف للعلوية والعدل كشم شيخنا (قوله وادى عسر) بكسر السين سى بذلك لأن التيل الذي به يطمع الكعبة حمر واتسع قربانه عن التوجه إليها لأنه حصر فيه لأن وادى عسر من الحرم والتيل لا يدخل الحرم وإنما أسرع عند ما قيل ان الصاري كانت تقف به أي فأمرنا بالبالفة في محالهم وقيل ان رجلاً حاصداً فيه فقلت عليه نوافرة كقوله حاف وبعبارة ابن حجر وسكنته أن أصحاب القبيل أهلكوا ثم على قولوا لا أصبح أنهم بدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله وأن رجلاً اصطاد ثم فزت ناراً سوتة ومن ثم تسمية أهل مكة وادى النار فهو لكونه على زول عذاب كيدار عود التي صح أمره على أشعلهم بسلاحه بن بها أن يسرعوا لثلاثيهم بأصاب أهلها ومن ثم ينفى الاسراع فيه لئلا يجر الخاف أيضا (قوله ذلك قدر رمية) أي وسافة ذلك (قوله رمية حجر) بكسر الراء ورواى أى هينري من انتاه بعده قيل والفتيح لا يناسب هنا (قوله علمه يدخل) أى من طواف وحلق فاذنهم

المضى من الرمي فمكره لأن يقاءه فيها يدل على عدم قبوله لا يورد أن القبول مختار فرفع حاف ويكره أيضا أخذها من المسجد لأن يكن من أجزائه ويكره أخذها من الخل أيضا زى (قوله قال له غدا يوم نحر) وكان لذلك يزدلفة وهذا الدليل يدل على أصل الذي وهو أخذ حصى يوم النحر من مزدلفة ولا يدل على كون الاختلاف لا فاقمل (قوله حصى الخذف) بإلحاحه وسكون الدال المجتزئ وهو الذي يخذف به عاذة أي برمي به وهو قدر الاغلة حاف (قوله سبع حبات) روى يوم النحر لاسبعون روى يوم النحر وأيام التشريق بأن كل يوم من أيام التشريق فيه روى الجبار ثلاث كل جمرة حسنة فني كل يوم إحدى وعشرون في ثلاثة ثلاثة وستين ويزاد على ذلك روى يوم النحر فهذه سبعون كما قرره شيخنا (قوله قبل الزحمة) أي أن أرادوا تعجيل الرمي والافالسة لم يأخذه الى طلوع الشمس كثيرهم ابن حجر (قوله ولا انشر) الفرق بينه وبين غيره من ثلاث إلى عشرة اه مختاروا الظاهر أن الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا فاطلاق النثر عليهم مجاز اه عش (قوله بئس) أي في أول وقتها لأن التخلّص التلّص عند الحاجة فقرر شيخنا قال بئس في عبارة عش بأن يصلوا واعقب الصبح فورا اه (قوله بها) أي يزدلفة وهو متعلق بصلوا (قوله المنشر الحرام) يفتح الميم على المشور ومعنى الحرام الذي يحرمه السيد وغيره فانه من الحرم ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة أي العظيم شرح المذهب وصي مشر المائتين من الشارح رأى معالم الدين زى (قوله وهو جبل) أي عند التقاء واما عند المائتين والمئتين فمن جميع مزدلفة برماوى قال ابن حجر وهو الذي عليه الآن البناء والشارع خلافاً لأنكره (قوله قرح) بوزن عمر متوع من لصراف للعلوية والعدل كشم شيخنا (قوله وادى عسر) بكسر السين سى بذلك لأن التيل الذي به يطمع الكعبة حمر واتسع قربانه عن التوجه إليها لأنه حصر فيه لأن وادى عسر من الحرم والتيل لا يدخل الحرم وإنما أسرع عند ما قيل ان الصاري كانت تقف به أي فأمرنا بالبالفة في محالهم وقيل ان رجلاً حاصداً فيه فقلت عليه نوافرة كقوله حاف وبعبارة ابن حجر وسكنته أن أصحاب القبيل أهلكوا ثم على قولوا لا أصبح أنهم بدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله وأن رجلاً اصطاد ثم فزت ناراً سوتة ومن ثم تسمية أهل مكة وادى النار فهو لكونه على زول عذاب كيدار عود التي صح أمره على أشعلهم بسلاحه بن بها أن يسرعوا لثلاثيهم بأصاب أهلها ومن ثم ينفى الاسراع فيه لئلا يجر الخاف أيضا (قوله ذلك قدر رمية) أي وسافة ذلك (قوله رمية حجر) بكسر الراء ورواى أى هينري من انتاه بعده قيل والفتيح لا يناسب هنا (قوله علمه يدخل) أى من طواف وحلق فاذنهم

أراك بانه ذلك قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (و يدخلون متى بعد طلوع شمس فيرمي كل منهم حيث يشاء سبع حبات بالجمرة العقبة) للاتباع رواه مسلم (ويقطع التلبية عند ابتداء نحو روى) مما له دخل في التحلل لآخذه في أسباب التحلل كان المنشر بفعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادى (ويكره) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي يحميتم فلا يبدأنها بغيره ويأمر برمي كالأفادته الفاسية ان السلة لراكب أن لا يتزلزل الرمي والسلة للرمي الى الجرة أن يستقبلها (د) مع (حلق وعقبه) لفعل السلف وهذا من زيادى (وذي من معه هدى) تقربا (وبحلق) الآية الآتية ولا يتابع رواه مسلم

(أو يقصر) لا ذبة ولا نه معنى

(١٣٤)

الحلق (والحلق أفضل للذكر والتقصير أفضل للنسبة) من أثنى ونش

قال تعالى محلقين رؤسكم
ومقصرين لأفئدة تبتدا
بالأهم والأفضل وروى
الشيخان خبر اللهم أرحم
المخلقين فقال يا رسول الله
وللقصير من فقال اللهم أرحم
المخلقين قال في الرابعة
والقصير من وروى أبو
داود بإسناد حسن كافي
المجموع ليس على النساء
حلق إنما على النساء
التقصير في المجموع من
جماعة يكبره قراءة الحلق
ومثلهما يقتضي ذكر حكمه
من زيادته والسر من
الحلق والتقصير لآلة الشعر
في وقته وهي نسك
لاستباحة عطور كما علم
من الفضيلة هنا ومن عده
ركنا فيها يلقى ويدل له
الدعاء لفاء لآلة في الخبر
السابق فيباب عليه
(ثنية) يستثنى من
أفضلية الحلق ما اعتسر
قبل الحج في وقت لوساق
فيه جابره العرق وإيسود
رأسه من الشعر فالتقصير له
أفضل (وأما) أي كل من
الحلق والتقصير (ثلاث
شعرات) أي أزان (من)
شعر (رأس) ولو سترقة
هنا أو متفرقة لوجوب
النسبة بآلاتها المبرمة

الطواف وأالحق على الرمي قطع التلبية عنده زى (قوله أو يقصر) وهو أخذ الشعر بنحو مقص
حل (قوله أذ العرب المالح) والفران زل على لفتهم وبدأ فيه الحلق ع (قوله إنما على النساء
التقصير) لم يبق لفتاغلين التقصير لأن عمل الأضار إذا كان الضمير وجميعه في جملة واحدة كما
صرح به بينهم خلاف ما هنا فإن الضمير وجميعه في جملتين فأحفظه فانه نقيض ع (قوله يكبره
لرأته) إذا كانت أمة ومنه ما سبها فانه لا يجوز أن تكون أمة أو زوجة أو بنتها زوجها وكان الحلق ينقص
الاستباحة شورى زى (قوله إزالة الشعر) ولو بنف أو نورة وقوله في وقته أي الحلق وسبأني
أن وقت يدخل بنفسه لآلة الشعر (قوله وروى) الضمير رابع لإزالة الشعر وقوله لك أي عبادة
يتاب عليها لاستباحة أمر كان ممنوعا منه ومن أن يجلس المخلوق رأسه محرما كان أو لاستقبال
القبول يبدأ الحلق بالشق الأيمن فيستوعبه ثم شقه الأيسر كذلك كما في المجموع زى (قوله أعلم
من الفضيلة) أي لأن الفضيلة لا تكون إلا في العبادات لأن الإباحة قال ع (قوله فاذلطف
أورمي) حصل التحلل الأول فيباح له ما يباح به من التطيب ويصرح بذلك عبارة المحلى حيث قال وإذا
فقد الحلق ليس بذلك حصل التحلل الأول واما من الرمي والطواف والتحلل الثاني فالآخر ومثله يصرح
هر اه (قوله فيباب عليه) أي على ما ذكر من الإزالة هذا فتعريف على قوله وهو نسك الخ (قوله
حلق فيه) أي للعمرة وقوله فالتقصير أفضل أي للحلق يوم النحر للحج وتيقنا لآلة لافان الأضار
يحلق بعض رأسه للعمرة ويبقى البض الآخر ليعلقه للحج لأن الواجب إزالة ثلاث شعرات فقط
فأما (قوله ثلاث شعرات) كأدو بضاً كافي ع (قوله على مر وأقهم كلام الشارح رحمه الله تعالى
أما لا يعزى أقل من الثلاث والتي يظهر أنه لو كانت برأسه شعرة أو شعرتان سكان الركن في حقه
إزالة ذلك كافي يصرح هر قوله ثلاث شعرات أي أن كان برأسه ثلاث فأكثر (قوله أي إزالة)
استباح لهذا الصلة الأخبار لأن كلام من الحلق والتقصير فعل الثلاث ليست فعل لآلة في الوقت وهذا
فيس لم يندر الحلق في وقته فإن نذره في وقت بعد الإحراق شعر الرأس جميعه أي لا نذر الاستباحة
والأفلا يزعمون لا يكتفي عن نذره استئصاله بالقص ولا إهمار الموصى عليه بالاستئصال له وعمل هذه
نذره بالنسبة لذلك أمافيده فلا يصح نذره لأنه مكروه في حقه والمكروه لا يصح نذره ومنذر المرأة
التقصير كذا نذر الحلق ولو نذر الرجل التقصير لم يصح نذره وهو مشكل لأن الدعاء للقصير
ينبغي أنه مطلوب فهو كذا نذر الشيء في الحج وقد يجان بأنه انضم ليكون مفضلاً لو أنه شعرها
لأنه عرفاً بخلاف نحو لشيء حج (قوله من شعر رأس) ثم لو كان له رأسان لحلق واحد في العمرة
وأخر الأخرى إلى الحج فالحلق أفضل لله الشيخ شورى (قوله وإكشافاً) بمعنى الجمع) في أن الذي
في الآية جمع لزوس لجمع الشعر والمضاف الذي قدره بقوله أي شعرها من جس جي فهو من
الاستدلال وبعبارة هر وتعبير المحققين أنه عليه الصلاة والسلام أمر الصبية أن يحلقوا أو يقصروا
ولطالته يقتضي الإكشافاً بمحصول أقل مسمى اسم الجنس البهي المقصود محققين رؤسكم أي شعر
رؤسكم إذ هو الحلق وأقل سمائة ثلاثة أفراد الشارح بمعنى الجمع أي المقدر كذا هر بعد وتسبب جماع
نظر الأئمة والأفوه اصطلاحاً من جس جي ضرب يبه وبين واحد بالثاء (قوله ومن لن لاشعر
برأسه امرأ موسى) وكذا من يريد التقصير يس له امرأ لآلة التقصير على شورى وحق وبعبارة
شرح هر ومن لاشعر برأسه لآلة عليه نعم يستحب له امرأ لآلة فعل أن عدمه أو كان الحج لها

واكتشافاً بمعنى الجمع لأن من قوله تعالى محلقين رؤسكم أي
شعرها وقول من رأس من ز ياني (ومن لن لاشعر برأسه امرأ موسى عليه) تشبيهاً بالمحلقين

سجلى

(ويدخل مكره بطون غير سكن) الإتيان برواه مسلم وكليهما طواف الزكن يسمى طواف الأضحية وطواف الزيارة وطواف الفرض
وطواف الصدر بفتح الهمال (فيمنه انما يكون منى) بعد طواف القدوم كما وسبق في أن الذي يركن وتغييره بالاعاويل من تعبيرة
بالواو (فيموال منى) البيت (ومن ترتيب أعمال) يوم (نحر) يليه من روى وخرج حلق أو تقصير وطواف (كاذكر) ولا يجب
روى مسلم أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ قال يا رسول الله اني حلق قبل (١٣٥)
وأنا أهو فقال اني أفنت

سباني عن شخص من بني ربيعة ثم أضاف غيره فوسى في حقه اه (قوله ويدخل) معطوف
على قوله بدخل (قوله طواف الأضحية) لوقوعه بعد الاضحية من عرفات أي الخروج منها وقوله وطواف
الزيارة لانه ما أتى من منى لزيارة البيت ويصير حلالا يراوى (قوله وطواف الصدر بفتح الهمال)
لاهم يصدرونه من منى إلى مكة شرح الروض (قوله فيموال منى) أي يوجبوا ع (قوله) ولا
يجب ذكره موطئة لقوله روى مسلم ولا فهو معلوم من قوله وسنالح لأن الحديث إنما يدل على عدم
الوجوب لا على السن (قوله ما مثل منى) أي من هذه الأعمال الأربعة كأيدل عليه قوله يوشد
حل زيادة (قوله نصف ليلة نحر) أي حقيقة أو حكما كافي الغلط يراوى (قوله فرمت قبل الفجر)
أي بأمر منه ﷺ ع على مر وقوله فرمت قبل الفجر فيه أن الدهى دخول الوقت بنصف
ليلة النحر وقوله قبل الفجر لا يدل عليه وبعبارة شرح مر وجهه اللهالة من اعتبره ﷺ
على الزمى ما قبل الفجر وهو ما لم يبلغ الليل ولا شاطبا لم يفعل المتعاطيا لانه أقرب إلى الحقيقة
مما يله ولا موقوف للرفع من زلفة ولاذان المصح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر اه فيه من
(قوله ما ينهى بالزوال) ويدخل بنصف الليل حرف (قوله لان الأصل) أي الأصل فيها ما به
الشراء أن يكون غير مؤقت كما كان مؤقتا فهو على خلاف الأصل كاقربه شيخنا (قوله) عدم
التوقيت) أي عدم انتهاء التوقيت والافتقار بدخل وقتها بنصف ليلة النحر اه شيخنا يتيقن من
عليه ذلك عمر بن الخطاب يأتي به كافي المجموع نعم الأفضل لعلنا في يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه وعن
أيام التشريق أشد صكراة وعن خروجيه من مكة أشد وهو صريح في جواز تأخيرها عن أيام
التشريق لا يغاير بقوله على إسمائه يشكك بقوله ليس لأصحاب القوات أى قوات عرفة معاوية
الاسواق إلى قابل إذا استدامة الاحرام كإبدائه وإبداءه غير جائز لانه يصير محرما بالحج في غير أشهره
لأنه قول هو غير مستفيد شيئا في تلك ليلة تائه على إسمائه فأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما تخرج ما فلا يحرم
بقاؤه على إسمائه ولا يؤمر بالتحلل وهو يثبت من أحرم بالصلوات وقتها ثم بعدها بالقراءة إلى خروج
وقتها شرح مر وفرقا أيضا بأن وقوف عرفة معظم الحج وما بعده تم له مع تمكنه من كل وقت فكانه
غير محرم بخلاف من فاته الوقوف فان معظم حج يأتى ويلزم من بقائه على إسمائه بقاؤه حيا في غير
أشهر الحج ويؤيده أن أول أمر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل شرح حج وأجيب أيضا بأن من
امتناع الاسواق بالحج في غير أشهره امتناعه في الإبقاء وهذا في الصوم حرف (قوله حل بآيتين) فان لم
يكن رأسه نحره حل بواسطه من آيتين شرح حج (قوله من ليس بالحج) بيان للغير (قوله وحلق)
أوتقصير) أي أن لم يضل وإن لم يجعله نكاحا شرح مر فالدفع ما يقال أن الاثنين في قوله وحل بآيتين
أي صادق بالحلق من غيره فصير المعنى وحل بالحلق من غيره حلقا وقال الشوري وحلق أو تقصير أي
في باقي البدن غير الرأس والأخلفاء أو تقصيرها لا يتوقف حله على التحلل الأول لانه يعمل بالتصاق

اختيار وقت جواز (ولا أتولت الحاق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسنن لم يمتل لان الأصل عدم التوقيت (وسباني
وقت الفجر) للهدي نحر وبغيره في باقي اسواق الاحرام (وحل بآيتين من روى) يوم نحر (وحلق) أو تقصير (وطواف) متبوع بسنن لم
يفعل من عمرات الاحرام (غير نكاح ووطه ومقدسانه) من ليس وحلق أو تقصير وقلم وصعد وطيب ودهن وسنن رأس الذكر ووجهه غيره كما
سباني بخلاف الثلاثة عقيدنا رستم الجرة قد فعل لكم كل شئ

اختيار وقت جواز (ولا أتولت الحاق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسنن لم يمتل لان الأصل عدم التوقيت (وسباني
وقت الفجر) للهدي نحر وبغيره في باقي اسواق الاحرام (وحل بآيتين من روى) يوم نحر (وحلق) أو تقصير (وطواف) متبوع بسنن لم
يفعل من عمرات الاحرام (غير نكاح ووطه ومقدسانه) من ليس وحلق أو تقصير وقلم وصعد وطيب ودهن وسنن رأس الذكر ووجهه غيره كما
سباني بخلاف الثلاثة عقيدنا رستم الجرة قد فعل لكم كل شئ

الانسان وروى في زهير بن مسروق (١٣٦) وغيره المصنفين لا ينكح المحرم ولا ينكح تميمي ينفق عنه من قوله وحل به البس

والخلق والقلم وكذا الصيد
(و) حل (بالتات الباق)
من الغرام وهو السلانة
المذكورة ومن فاته الرى
ولزمه بطله من دم أو صوم
توقف التحلل على الاتيان
بيده وهذا في تحلل الحلق
وأما الصمرة فلها تحلل
واحد والحكمة في ذلك
أن الحلق يطول زمنه
وتكثر أفعاله بخلاف الصمرة
فأباح بعض عمره في
وقت بعضها في آخر
(فصل في الميت بنى)
لأبى أيام التشرى الثلاثة
وهى التى عقب يوم البس
وبناء كرمه (يجب
ميت بنى لىال)
التشرى الثلاثة العاظم
من الاختيار الصحيحة
مع مخرجه واعنى مناسك
(معظم لىال) كالو حلف
لا يبيت بمكان لا يحث
الا يبيت معظم الليل
والما ا كنى باحقة في
نصفه الثانى بزلفه كاس
لما تقدم من التصرع
بالوجوب فوق معظم ليل
من زبادى (دج) ردى
كل يوم من أيام التشرى
(بعد زوال الى الجرات
الثلاث) وإن كان لراسى فيها
والأولى منها تسمى مسجد
الحيض وفى الصغرى
والثانية الوسطى والثالثة
جزة القيد ليست من متى
لى متى تنهى اليها (فان نقر) أو انقلص من متى بعد القرب

لشقة حج
(فصل في الميت بنى) سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليلها
بنور القمر وسكته التسمية لا يترجم لها حج أى فلا يرد أن الحكمة موجودة في هذه الأيام من
كل شهر لأن الناس يشرفون فيها لطموس الهدايا والضياع أى ينشرون في الشمس ويقدموها
ابنح قال العلامة الرلى هى المدودات في قوله تعالى في أيام معدودات والمعلومات المذكورة في قوله
تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلوبات هى العشر الأولى من ذى الحجة (قوله وفيها نى معه) من
زود الصم فيأبى أن ومن حكم طواف الوداع ومن نى زيارة قبر النبي ﷺ (قوله إلى أيام) في تقدير
الأيام إشارة إلى أن الليالى لا تنسى لىال تشرى الا تسعاً وهو للانس لما في الصباح من أن
وجه من حيثها بذلك تقيد اللحم فيها بالشرقة أى الشمس اذ ذلك خاص بالهار كالاحتجى فامل (قوله
معظم ليل) بدل من لىال بدل بعض من كل وهذا لتحقيق مجاز داعى النصف ولو بلحقة وعمل أن
المراد ما يمس معظم فى العرف فلا يكتفى ذلك عش (قوله لا تقدم) من أن علم يرد فيها أمر بالبيت
أى بلفظه بخلافه هنا ورد بلفظه حل (قوله والتصرع بميت الليلة الثالثة الخ) أى مع الوجوب
مع معظم وفى نسخة والتصرع بالوجوب مع الخ والأولى أولى فلو هذه عن التنبيه على زيادة
الليلة الثالثة عش وعبارة الخلق قوله والتصرع بميت الليلة الثالثة في نظر لىال سميت الليلة الثالثة
صرح به الأصل حيث قال فان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها ومن ثم سقط هذا في صف
الشيخ اه بحروده (قوله ردى كل يوم بعد زوال الى الجرات) حقيقة: لجمرة يجمع الحصى القصد
بلائة أذرع من كل جانب الاجرة العقبة فانه ليس لها الاجاب واحد وهو أسفل الوادى فرى كثير
من أعلاها باطل كاذ كره لاجهورى على التحجر بروسته حج لكن كلام مر في شرحه صريح
صحة الرى من الأعلى وعبارته ويسن أن يرمى جرة العقبة من بطن الوادى أى أسفل اه (قوله فان
نقر) أى سار بعد التحميل فمع قوله وانقلص من متى بعد القرب ولو غرت بت الشمس وعرفى
شغل الرجل أى قبل النفر أى السير امتنع النفر حل وشرح مر وعبارة حج فان نقر أى تحرك
لهذه اباح حقيقة النفر لا لزجاج فيشمل من أخذ في شغل الارحال وبراق الاصح في أصل الرضوان
غروها وهو في شغل الارحال لا يلزمه الميت وإن اعترضه كثير من اه وفى شرح مر امتنع الف
في هذا الحالة واعتمده عش ودى وعبارة مر ولو نقر قبل القرب ثم عاد الى متى لحاجة كريمة
فغرت أو غرت فعاد كأنهم الأولى فله النفر وسقط عنه الميت والرمى بل لو بات هذا متبرعاً بطاعة
لى متى تنهى اليها (فان نقر) أو انقلص من متى بعد القرب

مبينهما لندر (جاء وسقط ميت) البلية (الثالثة يورى يومها) قال تعالى فمن نجل وبخط الامام يعني بعد صلاة الظهر يوم النحر خطبة يعلمهم فيها أيام التبريق وحكم البيت وغيره ما ذكر في أيام التشريق بعد صلاة الظهر خطبة يعلمهم فيها جوار النحر فيه وغير ذلك وبودعهم (وشرط للرعي) أي لصحته (ترتيب) للجمرات بأن يرمي من أول الجمرات إلى تلي مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم إلى جمر العقبة للاتباع ودواء الشيطان (وكونه سبعا) من المرات لذلك فلا يرى سبع حبات مرة واحدة أرحمنا بين كذلك احدهما بينه والاخرى يبار له لعب الاوحد ولورى حصة واحدة سبعا كوني ولا يكتفى بوضع الحصة في المرى لأنه لا يسي ربا ولاه خلاف الوارد (د) كونه (يد) لانه الوارد وهذا من زيادتي فلا يكتفى الى بقية كقوس وجل (د) كونه (بجبر) لذلك الحصى في الاخبار وهو من الجبر فيجزي بأنواعه ولو ما يتخذ منه النصوص كياتوت وعقيق وبلور وغيره كقولوا وأخبروه من زيادتي فلا يرى الى غيره كأن

عن الرى لحصول الرخصة بالنفر ولو عاد البيت والرعى فوجان أحدهما يلزمه لا ناجعا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من بني والى لا يلزمه لا ناجعه كالستيم لفراقه ويجعل وجوده كعدمه فلا يجب عليه الرى ولا البيت شرح مدر واعتمد ع ش الثاني ومن هذا ما علم أن قول الشارح لشلل ليس بقيد فنقول مدر أو غيرت مطعون على نفر (قوله) وأعاد لشلل ولو بعد الفروب (قوله) بعد رميه) فادلم برم لم يبق عنه ما ذكر ويحرم عليه النفر لان الرى استغرق عليه وكذا لو لم يمت اللبنتين قبله وأن بات احدهما كما في شرح مدر (قوله) فمن نجل) أي استعمل بالنفر من متى في يومين أي في ثاني أيام التبريق بعد رمي جواره كان الحلالين نقوله في يومين أي في ثاني يومين لان التحليل في ثانيهما صدق عليه أنه منجل فيهما في الآية صاف محضون لان التحليل في ثانيهما لا كل منهما تأمل (قوله) وبخط الامام يعني الخ) وعلم بما قرره المصنف من قوله من لإمام أن بخطب بركة سابع ذى الحجة إن هذا أن خطب الحج أربع الاولى يوم السابع من ذى الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم والثالثة يوم النحر بئى والرابعة في ثاني أيام التشريق وكذا فرادى وبعد صلاة الظهر الا الى يوم التاسع فانها اثنتان وقبل الظهر رى (قوله) بأن يرى اولاً الجمرات التي تلي مسجد الخيف) ولترك حصة عمدا أو غيره ونسى محلها جعلها من الاولى فيكملها ثم يعيد الاخيرتين من يتبين شرح حج (قوله) سبعا من المرات حتى يورى جملة السبع سبع مرات أجزاء وكلام الاصل يفهم خلافه حيث قال واحدة واحدة ونسبهما رى (قوله) من المرات) أي مرات الرى أي لا من الحصى فلا يشترط كونها سبعا لانه يكتفى بحصاة واحدة (قوله) فلا يرى سبع حبات الخ) مفهوم قوله من المرات (قوله) كنى) بل لورى جميع الجرات حصاة واحدة كنى مدر (قوله) لم يحسب الاوحد) وان وقع الترتيب في الوقوع كما في حج أوماعها مرتين فوقهما أو مرتين فاثنتان اعتبارا بالرعى وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى أج على النحر (قوله) وبه) فلو تجز عنه بيد قدم القوس ثم الرجل ثم القدم والاستناج حج شورى (قوله) فلا يكتفى بالرعى بقية) الا ان يكون مقطوع البسدين أو يتسمر الرعى بها فيظهر الاجزاء قطعاً وعدم جواز الاستنباه أو شيخنا في شرح الايضاح شورى قال ع ش مدر وهل يجزى الرعى باليد الزائدة فيه نظير على حج أو قول والا قرب عدم الاجزاء لقدره على اليد الاصلية فلا يعدل الى غيرها ويحتمل الاجزاء لوجود مسى اليد اه (قوله) ولو ما يتخذ منه النصوص) وهذا بالنسبة للاجزاء أما بالنسبة للجواز فان ترتب على الرى بالياقوت ونحوه كسر أو اضعافه مالم يحرم وان أجزأ مدر (قوله) لا يبرى) أي غير ما جاز (قوله) وجس) أي بعد الطبع لانه لا يسمى حيث جاز بمجرى نوراً ما فيه فيجزى شرح مدر (قوله) منطبع) أشار به دون تفسير الخلى منطبع الى انه لا بد من انطباعه بالفعل لانه لا يخرج عن الجبرية الا بذلك فان لم ينطبع كنى برماوى بخلاف الشمس فانه لا يشترط فيه الفعل بل لو شئت نفسه كرم لوجود الملة ثم مطلقاً شورى وقال ح ف ولا يجزى غير المنطبع لانه منطبع بالقوة فاذا كانت قطعة ذهب بعجزها أجزأت بخلاف قطعة ذهب خالص فلا تجزى ولو قبل الطبع (قوله) وقصد الرعى) وهو المكان الذى يجتمع فيه الحصى المحروط عليه الذى الصلى وسطه دون مسائل اليه ودون الم المنسوب واعتمد شيخنا الاجزاء اذا وقع في المرى وهو مشكل ولا كلام مع أن الشاخص ليس من المرى فلا أثر بل لا يجوز أن يرى في محله هكذا قاله حل ولوجه لوجه خلافه لقطع حدوث الشاخص وأنه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن الظاهر غيوراً ما أنه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرون رمى حوالى محله ولا يكون محله ولو

رُئِيَ فِي الْمَوَاءِ فَسَقَطَ فِي الْمَرْيَةِ الْحَسْبِ (وَبَحْثُ أَمَانَةِ) بِالْجُرْءِ وَأَنْ لَيْقِي فِيهِ كَأَنْ تَدْرَجُ وَخَرَجَ مِنْهُ فُلُوشُكَ فِي أَمَانَةِ لِرَيْعِبِ
(رَسْنِ أَنْ يَرِي بِقَدْرِ حَسْبِ الْخَلْفِ) (١٣٨) بِحَسْبِ تَيْنِ تَلْبَسُ عَلَيْهِ حَسْبِي الْخَلْفُ وَهُوَ دُونَ الْخَلْفِ طَوْلًا

وَقَدْ ذَكَرْنَا لِقَالَ مَغْرِبِ سَمِ عَلَى سَمْعٍ وَأَعْتَمَدَهُ شَيْخَانَا لَتَسْمُ الْخَفِي وَعِبَارَةُ شَرَحِ مَرْ وَبَشَرًا
قَدْ الْجُرْءُ إِلَى أِهْ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْيَ هُوَ الْجُرْءُ (قَوْلُهُ لِرَيْعِبِ) وَأَنْ غَلَبَ عَلَى خَنَةِ أَمَانَتِهِ
لَا أَنْ لَمْ يَدْرَجْ لِقَوْلِهِ فِيهِ وَخَرَجَ مِنْهُ كَذَا فِي الْأَمَانَةِ بِرِي (قَوْلُهُ وَبَحْثُ أَمَانَةِ) أَيْ
غَلَبَ عَلَى خَنَةِ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ مُقَابِلِ ذَلِكَ حَلَّ وَرَدَهُ شَيْخَانَا حَفَّ وَقَالَ الْمَرَادُ بِالتَّحْقِيقِ حَقِيقَةً
وَحَلَّ الشُّكَّ عَلَى مَطْلَقِ التَّرَدُّدِ الشَّامِلِ لِلظَّنِّ فَتَأْمَلْ (قَوْلُهُ حَسْبِ الْخَلْفِ) بِإِعْجَابِ الْقَدَالِ أَلَا كُنْتُ أَيْ
بِقَدْرِ الْحَسْبِ الَّذِي يَخْتَصِبُ وَهِيَ الْخَلْفُ أَنْ يَنْعُ الْحَسْبُ عَلَى بَطْنِ إِهْمَاءِ وَبَرِيهِ بِرَأْسِ السَّيَابَةِ كَمَا
فِي شَرْحِ مَرْ فَهُوَ خَذَفٌ بِهَيْئَةٍ مَخْصُومَةٍ وَفِي الْفَتْوَا الْخَلْفُ الْحَسْبُ إِلَى يَهْ بِالْأَصَابِعِ (قَوْلُهُ وَمِنْ عَجَزِ)
أَيْ لَمْ تَنْسَقْ عَنْهُ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ حَلَّ (قَوْلُهُ قَبْلَ فَوَاتٍ) مُتَمَلِّقٌ بِزَوَالِ وَقِيلَ وَقْتُ الرَّأْيِ يَوْفُ
الْجَوَازِ وَهُوَ الْأَيَّامُ مَرْ (قَوْلُهُ وَبِأَصْحَابِ رَيْبِ) أَيْ التَّائِبُ عَنْ غِيَرِهِ (قَوْلُهُ الْإِبْدَرِ مِنْ رَيْبِ) نَسَبُ
أَيَّ الْجُرْءَاتِ الثَّلَاثِ وَهُوَ أَحَدُ امْتِنَانِ الْهَمَاتِ وَتَأْنِيهِمَا أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّعُ عَلَى رَيْبِ الْجَمْعِ بِرُؤْيِ لَوْرِي الْجُرْءِ
الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّ رَيْبَ عَقِبِهِ عَنِ السَّنَةِ قَبْلَ أَنْ يَرِي الْجُرْءَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَفِي عِبَارَتِهِ أَشْفَرُ
إِلَى تَرْجِيهِ هَذَا الثَّانِي وَفِي الْخَادِمِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَمِعَ وَجَزَى عَلَيْهِ أَتَى بِدَائِي لِمَا لَمْ يَلِمْ (قَوْلُهُ وَهَذَا
أَعْمُ) لِمَوْلَاهُ تَرْكُ حَصَاةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ وَزِي (قَوْلُهُ أَدَاءُ) لِأَنَّ أَيْامَ التَّسْرِيقِ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ (قَوْلُهُ
بِالنَّصِّ فِي الرِّبَا) قَالَ سَمِعَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْمَوْقَالَ الشُّوْبِي بِضَمِّ الرَّاءِ أِهْ وَرَدَانِ الضَّمِّ فِي الرِّبَا بِأَدَاءِ
وَكُلِّ مِنْهَا جَمْعُ رَاءٍ بِرُشْرِ وَقِيلَ (قَوْلُهُ لِمَا دَخَلَ التَّدَارُكُ) أَيْ وَاللَّامُ بِأَبْلِ الْغُرْضِ أَنْ
تَدَارَكَهُ وَاجِبٌ هَذَا مَرَاهُ وَمَعَ ذَلِكَ فِي الْمَلَاظِمَةِ شَيْءٌ لَانْهَا تَنْتَفِضُ بِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ الْتَّائِبَيْنِ بَيْنَهَا
يَقْبِضَانِ وَبِدْخَلِهَا التَّدَارُكُ الْهَمُّ إِلَّا أَنْ يَخْصُ كَلَامُهُ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ فَتَأْمَلْ (قَوْلُهُ وَبِدْخَلِ رِي
الْقَسْرِيقِ) أَيْ كُلِّ يَوْمٍ أِهْ (قَوْلُهُ لِمَهْمُ تَرْكِ ثَلَاثِ رِيَّاتٍ) وَلَوْ يَعْزُوعُ الْمُسْتَدَخِلَانِ لِيَعْزُوعُ
زِي بِخِلَافِ الْمَبِيتِ فَأَنَّهُ يَسْقُطُ بِالدَّخْرِ كَمَا يَأْتِي (قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْأَيَّامِ الْآرِبَةِ) رَاجِعٌ لِأَنَّ كَثْرَتَهُ شَامِلٌ
لَتَرْكِ رِيَّةٍ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مَعَ جَمْعِ مَا بَعْدَهُ وَأَوْرَى جَمِيعَ الْأَيَّامِ الْآرِبَةِ قُلْ وَبِشُورِ مَا يَنْتَوِيكُ ثَلَاثَ
الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ تَرْكِ جَمِيعِ الْآخِرِ وَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ كَلَامُ الْمُتَنِّ وَالْعَلَاةِ وَالْأَفْلَاحِ
لَا يَجِبُ التَّرْقِيبُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ لِأَنَّهُ تَرْكُ الْأَوَّلِ مُشْلَا بِمَعْنَاهُ عَنْهُ تَأْمَلْ وَعِبَارَةُ عَنْ شَرَحِ قَوْلِهِ وَلَوْ
فِي الْأَيَّامِ الْآرِبَةِ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّهُ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ تَرْكِ أَرْبَعِ رِيَّاتٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْآرِبِ بِأَنْ تَرْكُ فِي كُلِّ يَوْمٍ
وَاحِدَةً وَيَتَعَلَّقُ بِمَرَاهُ وَيَكُونُ السَّمْعُ مُقَابِلَةَ الْمَقْرُوكِ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ جَوَابِ التَّرْقِيبِ
حَتَّى لَوْ تَرْكُ رِيَّةٍ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَيْامِ التَّسْرِيقِ مِنَ الْأَوَّلِ مُشْلَا بِحَسْبِ مَا بَعْدَهُ وَتَجِبُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ
الْأَوَّلِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَهَكَذَا فُتِلَ الْمَرَادُ أَنَّ السَّمْعَ يَحْتَقِقُ وَجُوبَ تَرْكِ ثَلَاثَةِ وَأَنْ لَزِمَ مِنْ تَرْكِ تَرْكِ كَبْرٍ
مَنْ لَمْ يَرِ فَلَا يَجِبُ زِيَادَةُ الْعَلَمِ بَلْ يَكُونُ فِي جَمِيعِ التَّرُوكِ سَوَاءً مَا تَرَكَ بِالْقَلْبِ وَمَا تَعَلَّقَهُ بِالْحَسْبِ وَذَلِكَ
لِأَنَّهُ تَرْكُ جَمِيعِ الرِّبَا لَيْسَ عَلَيْهِ الْإِدْمَارُ أَحَدٌ أِهْ وَاجِبٌ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنْ قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْأَيَّامِ الْآرِبَةِ نَزَاةً
فِي قَوْلِهِ فَكَتَرُ فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِهَا رِيَّاتُ جَمِيعِ الْأَيَّامِ وَقَوْلُ عَشْ وَتَجِبُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْأَوَّلِ فَيُؤَيِّقُ بِهَا
وَهُوَ السَّنَةُ وَرِي الْجُرْءُ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةُ يَقَعْنَ رِيَّةً فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَبِقَرِيهِ الْيَوْمِ الثَّانِي عَنْ أَتَانِ
وَبِقَرِيهِ عِلْمِي يَوْمَ تَنَاهَاةً فَأَنْ يَمْضِي فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ وَجِبَ عَلَيْهِمْ (قَوْلُهُ فِي الرِّبَا الْآخِرَةِ) لِيَسْتَأْنِفَ
لَا يَتَوَقَّعُ تَرْكُ غَيْرِهَا لَمْ تَرْكُ غَيْرِهَا الْآخِرَةِ وَقَعَرِي مَا بَعْدَهَا وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّعْ لَوْ جُوبَ التَّرْقِيبِ فَلَا

أَيَّ وَأَنْ لَمْ يَتَدَارَكَ (لِمَهْمُ) تَرْكُ رِي (ثَلَاثِ رِيَّاتٍ) فَكَتَرُ وَلَوْ فِي الْأَيَّامِ الْآرِبَةِ
لَا نَقَرِي فِيهَا كَالْفِي الْوَاحِدُونَ كَانَ رِي كُلِّ يَوْمٍ عِبَادَةً بِرَأْسِهَا فِي الرِّبَا الْآخِرَةِ مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ

(نَهْ)

مطعام وفي الاخيرتين
منه مدان وفي ترك بيت
الي الترتيب كلها دم
واحد وفي ليلة مدوني
لبيتين مدان ان لم ينفر قبل
الثالث والواجب دم تركه
جنس البيت هذا كله في
غير المعصوين امامهم
كأهل السقاية ورواء الابل
أوغيرهما فلم ترك الميت
اليك متى بلام (ويجب
على غير نحو حاض)
كسقاء (طواف وداع)
وبس بالصدرا أيضا
(شراق مكة) ولو مكيا
أو غير حاج ومعتز أو
فارقا لسفر قصر كافي
المجموع للاتياع ورواء
البخاري وخبر مسلم
لا ينفرن أحد حتى يكون
آخر عهده بالبيت أي
الطواف بالبيت كرواء أبو
داود وما ذكره من وجوب
طواف الدواع على غير
الحاج والمتمتع هو ما روي
في الروضة وأهلها بناء على
أنه ليس من المناسك
والعقد ما بينه في شرح
الروض أنه منها فلا يجب
على من ذكر • وأعلم
أنه لا وداع على من خرج
لغير منزله بقصد الرجوع
وكان سفره قصيرا كن
خرج للسيرة ولا على محرم
خرج إلى منى

(قوله مد طعام) فان عجز وجب عليه صوم ثلث العشرة أيام الواجبة بدلا عن اللحم لان نسبة الرمية
الواحدة للثلاثة ثلث وثلث العشرة ثلاثة وثلث فيكسر المنكسر لان الصوم لا يقبض قصر أو رمية
فقط أعشارا بأرباع عشر فترام تعرف نسبة الثلاثة إلى الحج والسبعة ثلثة أعشارها وهو اثنا
عشر يوما ويص فيكسر المنكسر يوما كاملا فيصوم يومين في الحج وبيتين ثمانية وعشرون
عشرًا بثلاثة أيام الا إذا فيكسر المنكسر فكان ثلثة كوامل فيصومها إذا جازع إلى أهلها والقائل
بأنه يوم عن ترك الرمية الواحدة أربعة أيام بوجه بأن ثلث العشرة الواجبة بدلا عن اللحم ثلثة
وثلث فقط الثلاثة من جنس الثلث تصير تسعة بضم الثلث اليها قصر عشرة ثلاث ثلثة أعشارها
ثلاثة أثلاث يوم فيصوم في الحج وسبعة أعشارها سبعة أثلاث يومين وثلث فيكسر المنكسر
قصر لثلاث أيام كوامل فيصومها إذا جازع اه سم بإصباح والأول بعجز المنكسر قبل القصة لانه
لم يعهد بإجبا صوم بعض يوم والثاني بعجز المنكسر بعد القصة وجري الزيادة على الأول لم
واعتمده شيخنا ح (قوله ان لم ينفر) من باب ضرب كافي المختار ع ش لكن في شرح حج
ويعنر بضم فاو وكسرهما وبجاءته حر دم بعد نقل عبارة المختار به لتعلم ما في كلام الشارح
كبحر الان يقال ما ذكره امر بقة أخرى فليراجع اه وبعبارة المختار نرفت الدابة تنفر بالسكر
نفاوا تنفر بالضم نفوا وترافح الحاج اه فيفهم من كلامه أن الضم والسكر
ناحان بنفر المستندة للدابة تأمل وقوله ان لم ينفر إذا كان بالثالث ولا بالبيت الثالث وجب دم
والفرض أن ترك البيت فيأثمها (قوله هذا) أي قوله يجب بيت الحج فلا يذكر هناك (قوله
كأهل السقاية) ولو كانت محدثة أو غير العباسي ممن هو من أهل السقاية في مناه وان لم يكن عساليا
شرح حر (قوله ورواء الابل) يشترط في رعاء الابل أن يكون النفر قبل غروب الشمس فان كان
بعد غروب الشمس وجب الميت حر وخط ع ش بخلاف أهل السقاية فلا يشترط فيهم ما ذكر
لان عملهم وهو السقاية بالليل والنهار بخلاف الرعاء فان عملهم بالنهار لا بالليل فاذا غربت عليهم الشمس
امتنع عليهم النفر ذكر هذا الفرق حر (قوله وأوغيرهما) كذا كتب على نفس أموال أوفوت مطلوب
كأن يكون أوضاع مريض بتركه لعده أو موت تخوف ربه في غيبته فيأثم لانه قد عثر فأثمه الرعاء
وأهل السقاية شرح حر (قوله فلم ترك الميت الحج) ولم ترك الري يومين فأكثر وتذكره في
آثار أيام التشرية كجامع ما تقدم وقوله ويسى بإصدار أى كايسى طواف الاقامة بذلك حل
وقوله بفراق أى بإرادة فراق (قوله آخر عهده) بضم الراء وفتحها وقوله أى الطواف بيان لشمع
الجوارح وهو ما اسم يكون أو غيرهما يراوى وكان للنسب ذكر طواف الدواع آخر (قوله بناء
على أنه ليس من المناسك) ولا ينافيه لزوم السلم تاركه ولو تفرج ومعتز لانه تابع ومشابه لما حرمه
قد حل حج على أن ما قاله من شأنه أن يأمن من رواه كالتسليم الثانية من توابع الصلاة وليست
منها من تركه لا يغير فعله واتبعه حيث وقع أو تركه بحجة نية نظر التسمية والأوجب لا تنافها
ولا يلزم من طلبه في الفسك عدم طلبه في غيره الا ترى أن السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا
اه بمحروقه وبعبارة الشورى ومع القول بأنه ليس من المناسك يجب على الاجير الاتيان به ويقتطع
من الأجرة فله تركه لان الأجرة تنقطع على ما كان يفعله المؤجر ولو بشره فلا نال جعل هذا من
قوله لا خلاف حر ان شوري والقتي في شرح حر أنه لا يجب على الاجير الاتيان به ولا يقتطع
من الأجرة حتى بناء على أنه ليس من المناسك وهذا هو المذهب كما قرره حر (قوله واسلم الحج) هذا
تسب لفتن (قوله لتبرئة) أي حر وطهه والحاصل أن من فارق مكالمته قصر له طواف الدواع

مطلقاً أي سواء قصد الإقامة أم لا بخلاف من فارقها بدون ساقفة قصرها فقامت الإقامة فخرج لازم طواف الدواعي والأقلام وهذا استفاد من كلام الشارح حيث أُلْحِقَ في ساقفة القصر وفضل فيها دونها حيث قال وأعلم أنه لا بد من الخ برامى (قوله إذا أراد الانصراف) أي إلى بلده أي أراد أن ينصرف إلى بلده من منى ولا يرجع إلى مكة فعليه طواف الدواعي فإن ذهب إلى مكة لأجله كان شرح م (قوله وقيس بها النساء) قال في المجموع فلو رجعت لحاجة بعد ما ظهرت التجمه وجوب الطواف (قوله ولو ظهرت قبل ركعة) أي قبل أن تصل إلى محل تقعر فيه الصلاة فيظهر إيجاب الحج شوري (قوله ويجزى ركعة) وفي ترك طوف منتهى وبعضهم كامل وغلط من قال مد كركه ميت لينة وحصة وعلى الأول يفرق بأن الطواف لما أشبه الصلاة في أكثر أحكامه كان كالصلاة الواحدة فألحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك ذلك شرح الإرشاد لحج (قوله تركه نسكاً) هذا واضح على طريقة الشارح في شرح الأروى وهو أنه من التملك وأما على ما في المتن فالحج هذه الملة حل فكان الأولى أن يقول تركه وإيجاباً يحذف نسكاً (قوله فلام) عله إذا لم يكن بلغ منزله الذي هو دون مرتين والاستقرار يوافيه الفهم ولا يقطع بالعود كما يحتمل السيد السهوي خلافاً لما أشار إليه الشارح تأمل ابن شوري (قوله لأنه حكم القيم) لابن أبي التعليل بكونه في حكم القيم نسو بهم بين السفر الطويل والتقصير في وجوب الدواعي أنصرف معناه أنهم لم يودعوا لغيره هناك شرح م (قوله وكما جاز في المقات) التشبيح وجوب أصل المودع في صفته والأقلام التشبيح بالود قبل ساقفة القصر يتألفه ساقفة في الأحرار من قوله أما إذا عاد إليه قبل نيله بنسك فلام عليه مطلقاً ولأنه الجواز فإن نوى المودع ع (قوله وقول فلام) لإجماع ما في الأصل أنه وجب ثم شرب ع ش (قوله الصلاة) أي صلاة جماعة كما في شرح حج ويفهم من قوله أتميت (قوله وسن شرب ماء زمزم الخ) وسن لكل أحد شربه أن يقصده نيل مطلوبه بالعبودية والآخر بة تخبر بما زمزم لما شرب لمسه يجمع حج فإن تخلف ذلك يكون لعدم إخلاص نية الشارب كما قرئ من شيخنا ح (قوله وأن يتنعم) أي يتنلى ويكره قصه عليه حل (قوله وإن أوم كلام الأصل فيعوبها قبله خلافاً) حيث قيد بمعد الفراغ من الحج وهو ضيقاً له خاص بالحج وبكونه بمعد فراغ الحج حر حل (قوله فيه) أي في قوله زيادة قبل الحج وقوله وما قبله هو قوله وشرب ماء زمزم وقوله لعلنا في خلاف قوله ولو لم يجرى الحج لأن الأصل قيد بمعد الفراغ الحج يقتضي أنها لا يجوز له شرب الماء والمتمتع (قوله تخبر ما بين قري الخ) انظر بوجه دلالة هذين الحديثين على المدعى وهو سن زيارته بقرة ^ع واستدل الرمي عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قريتين وجبت له شفاعة وإحدى أخر اه وقد يقال ما ذكره الشارح فيه الدلالة بطريق الزوم المذهب ما بين قريتين وسن روضة الحج إلى وما كان كذلك سن زيارته بقريتين سن زيارته (قوله وروضة من رياض الجنة) المراد بنسبة ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل إلى الجنة فتكون من رياضها أو أنه على الجار تكون العبادة فيه تقول إلى دخول المعبود روضة الجنة وهذا فيه نظراً لإختصاص تلك بقعة البقعة والخبر مسوق ليزيد شرفها على غير ما قبل فيه تشبيه بحذف الآداة أي كرامة لأن من يقصدها من الملائكة ومؤمني الإنس والجن يصحرون الله كرسا وأتوا أنواع العبادة فتح البري شوري قال العلامة الحلي في السيرة قال ابن حزم ليس على ما بينه أهل الجبل من أن تلك الروضة قطعة مقطوعة من الجنة قال في موضع آخر وخص صلى الله عليه وسلم أن في كل يوم ينزل على نبيه

عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت لأنه خفف عن المرأة الحائض وقيس بها النساء فلا طهرت قبل مغادرة مكة زيارتها السود والطواف أو بعدها فلا ونحو من زيادى (و يجزى تركه) ممن وجب عليه (بدم) تركه نسكاً وإيجاباً واستثنى منه البقيتين تبعاً للروايات التحيرية (فان عاد) بعد فراغه بالطواف (قبل ساقفة قصر مكة فلام) عليه لأنه في حكم القيم وكما جاز في المقات وهو غير محرم ثم عاد إليه وقول طواف من زيادى وقول فلام إلى من قوله سقط الس (وأن تكس بعد) أي بعد الطواف ولوناسيا أوجاهلاً بقيد زده بقول (الصلاة أتميت أو شغل سفر) كشره زاد شرس (عاد) الطواف بخلاف ما إذا كنت لدى من ذلك (وسن شرب ماء زمزم) ولو لم يجرى حاج ومعتبر للإتيان رواد الشيخان وأن يتنعم منه وأن يستقبل القبلة عند شربه (وزيارة قريتين صلى الله عليه وسلم) ولو لم يجرى (واعتبر وإن أوم كلام الأصل فيه خلافاً

ثبوتها التحلل عليهم عدم جبره بدم كالطواف والمراد إزالة الشعر كما مر (وتزيب المعظم) بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف
الركن والحلق والتقصير والطواف (١٤٢) على السلي ان يفعل بدمه طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبر خنوا

عنى مناسككم وقد عدده
فى الروضة كأصلها ركنا

وفي المجموع شرطاً والاول
أنسب بما في الصلاة وقولي
او تقصير الى آخره من
زيادتي (ولا تحجب) أى
الاركان أى داخل للجب
فيها وتقدم بما يجب بدم
ويسمى بضا وغيرهما
يسمى هيئة (وغير
الوقوف) من السنة
أركان (للمرة) لشمول
الدلة لما ظهر أن الحلق
أو التفرع يجب تأخير

عن سميا فالترتيب فيها
مطلق (ويؤيدان) أي
الحج والمعمرة على ثلاثة
أوجه لأنه لما أتى بحرمهما
ما أو يسد حج أو
بعمرة ذات عائشة رضي
الله عنها خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم عام
حجة الوداع فنامن أهل
الحج ومنامن أهل عمرة
ومنامن أهل حج وعمرة
رواه الشيخان أسدنا

يؤدبا (افراد بآن بحج ثم
يشتر) بآن بحرم بعد
فراغه من الحج بالعمرة
وأتى بعملها (و) ثانيا
(تجمع بآن يمسك) بآن
يشتر ولوم غير ميقات
بلد به حج سوا أسحر بالحج من
منأ من مثل مسافة من ميقات
و يسمى الآتي بذلك متعنا

[illegible]

بغنی

منهم من مثل مسافعيهم من ميقات أقرب منه وإن أوهم كلام الأصل اشتراط كونه من مكحهم من ميقات عمرته وكون العمرة من ميقات بله
ويسمى الآتي بذلك متمتعاً

(۱۴۳)

وقيس به القرن فلامد
على حاضريه (دم من)
ما كنهم (دون مرحلتين
منه) أي من الحرم لقهرهم
منه والقريب من التمتع
بقلابانه حاضره قال تعالى
واستلمه عن الثمرة التي
كانت حاضرة البحر أي
قريبة منه والمعنى في ذلك
أنهم لم يربحوا ميقانا كما
أوصفت في شرح الروض
فمن جاوز الميقات من
الأقربين ولو غلب مرید
فلكم بدله فأصبح بالعمرة
قبل دخول مكة أوقع
دخولها منه فعدم التمتع لأنه
ليس من الحاضرين لعدم
الاستيطان وقول الروضة
كأهلها في دون المرحلتين
من جاوز الميقات مریدا
لأنك لم أحرم بعمرة لا
يلزمه دم التمتع محمول على
من استوطن ولا يضر
التقييد بالرد لأن غيره
مفهوم بالواقعة ومن
الطلاق المسجد الحرام
على جميع الحرم كما هنا
قوله تعالى فلا يشرى بوا
المسجد الحرم بعد عامهم
هنا وغيره في المحرر بدل
الحرم بمكة قال الاستاذ
والفتوى على ما فيه فقد
قاله صاحب التفرع عن
نص الاملاء ثم قال وأبعد
الشافي بأن اعتبار ذلك
من الحرم يؤدي إلى ادخال البعيد عن مكة

من الحرم يؤدي إلى ادخال البعيد عن مكة

في قضائها أي الثلاثة لأن السبعة لا يتعدونها قضاء قل والقضاء فوري فانت بغير عذر سم على حج وفي حاشية الإيضاح ما بالبعة وقتها وسع إلى آخر العمر فلا يصح بالتأخير قضاءه ولا يتم تأخيرها خلافاً لما روي سم على حج (قوله) مع مدة أمكان سيره على العادة أقول من ذلك إقامة الحج بعد عمل الحج لقضاء حوائجهم فإذا أقامهم ففرق بقدر ذلك وبقدر السيرة المعتاد أهل لانه لا يمكن التوجه اليهم بدون خروج الحاج فبى ضرورة بالنسبة له كالأقامة التي تقفل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام للعودة المعروفة فيفرق بينهم ذلك فيأخذوا على حج على حج (قوله) ما في السبعة أي فلا يشكك عليه عدم وجوب التفرق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها كما يجب في أدائها لشغلها بالزمن لأن كل صلاة لها وقت محدد زى (قوله) قضاء أي بالنسبة الثلاثة وأما السبعة فلا يتصور قضاءها لأن وقتها المرحول وعبارة الشورى قوله أداء وقضاء أي بالنسبة للمجموع لا لكل فرد فاندفع ما عترض به عليه من أن السبعة لا يتصور فيها الفوات إلا بالموت على أنه يمكن تصور كونها قضاء بمالمات من غير ما به فأراد أدائها قضاءها عنه فينبه به صحتها متتابعة أم ومثلها زى

(باب ما حرّم بالإحرام)

أشتر هذه الترجمة إلى أن الإضافة في كلام الأصل من إضافة المسبب إلى السبب كما قاله الشورى قال شيخنا ح ف وحاصل ما ذكره من الحرمان عشرة منها شأن الرجل ولما ذكره كذا وكذا وستة لعلها يغني عنهم من الصغار ما عدا الوطه وقتل الحيوان المحرم (قوله) ما ليس المحرم) بفتح اللام الحجة والوحدة مضارع ليس بكسر اللوحدة وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس بجوزيه ضم السين على أن لافية وكسر هاء على أنها نافية وقوله البرانس بفتح الموحدة وكسر النون فإن قلت السؤال قد وقع ما ليس فكيف أجابه عليه السلام بما لا يلبس أجيب بأن هذا من بدع كلامه عليه الصلاة والسلام وفصاحته لأن التروك منحصر بخلاف اللباس لأن الإباحة هي الأصل لخضر ما تركه فبين أن ما سوله مباح فيه إشارة إلى أنه ينبغي السؤال عما لا يلبس المحرم لانه محصور وفي هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فأجابه عليه السلام عنها زاد حالة لأضطرار في قوله إلا أحداً بعد التعلين وليست أجنبي عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك وعلم من هذا الحديث أنه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل إذا كان السؤال خاصاً والجواب عاماً جاز وأما ما وقع في كلام كثير من أهل الأصول أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم زيادة بل المراد أن الجواب يكون مفيداً للحكم للسؤال فسطا على البخارى بتقديم وتأخير وقد يقال هو مطابق لأن قوله لا يلبس الخ إنما هو مسمى ما سوى ذلك اه (قوله) ولا السراويلات) جمع السراويل بالسین المهملة والسين المجمة وهو مفرد قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع • شبه اتقى عموم المتع

وهو فارسى معرب والسراويل بالنون لغة وهو غير منصرف قبل لانه منقول عن الجمع صفة مفاعيل وقيل أن واحده سراويله وسكى ابن الحاجب أن من العرب من يصفه قسطلاني على البخارى بزيادة (قوله) فليس الخفين) أي بعد القطع المذكور لأن الواو لا تقيد ترتيباً كما في قوله تعالى في شريك ورافك أي فقيه تقدم وتأخير وجوز أن يسمها بعد القطع عند تغديرها وعند الحلية البعاب بدله عليه قوله إلا أحداً بعد فاعلين وهذا هو للمتمد كما في حرف (قوله) لا يلبسها) أي

يحملها

في قضائها بينها وبين السبعة) بقدرته بقول (بغير تفرق الإدام) وهو أربعة أيام مع مدة أمكان سيره إلى وطنه على العادة لأنه تفرق واجب في الإدام ينطبق بالفعل وهو التمسك بالرجوع فلا يسطر بالقوت كترتيب أقفال الصلاة (ومن تابع) كل من الثلاثة والسبعة أداء وقضاء مبادرة للعبادة (درس)

(باب ما حرّم بالإحرام) الأصل فيه مع ما يأتي أخيراً تكبر الصبيحين عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القصص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد ثياباً فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئاً منه زعفران

يصلها بالباج قال حج وظاهر الحلق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من الكمين أنه لا يحرم وإن
 في منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظاهر القديم وعليه فلا ينافيه تحريم السرموزة لأنه مع وجود
 غيرها والبر مقتودها وهذا بخلاف السراويل فإنه إذا لم يجد غيره يلبسه ولا يكتف بقطعه من الخياطة
 والأزار به لأنه مما يشيخنا حج والسرقي تحريم المحيط وغيره مما ذكره خلفه المادة والخروج
 عن الأزار لا لشمل النفس بأمرين الخارج عن الدنيا والتذكر ليس الأكلان عند نزول المحيط
 وتباعد على التلبس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن متادها وذلك موجب للإقبال عليها والمحافظة
 على أوقاتها وأركانها وشراطينها وآدابها قسطلاني بحرفه (قوله) دورس بفتح الواو وسكون
 الراء بعد السين مهملة تستأصفر مثل نبات السمسم طيب الريح يصنع بين الحرة والصفرة أشهر
 طيب قبله الآن لكن قال ابن العربي الورس وإن لم يكن طيباً فيه رائحة طيبة فأراد النبي ﷺ
 أن يثبه على اجتناب الطيب وما يشبهه اه قسطلاني (قوله) ولا تنتقب أي لاتضع ساتراً على
 وجهها (قوله) وتذكر البيني أنار بهذا الحديث إلى أن الجع فباقيه ليس مراداً كقافة الشورى
 قال شيخنا ح وأيضاً الأول ليس فيه نص على التحريم بخلاف الثاني وعبارة عرش عبر فيه بالمرء
 وفيه بالجمع اشتراطاً لأنه لا فرق بين لبس الواحد والجمع فاللام فيها للجنس اه (قوله) التلين
 والمراد بالتلين هنا ما يجوز لبسه للحر من غير المحيط كالداس المعروف اليوم والتاسومة والقياب
 جبرأت أن لا يترجم أصابع الريسل والاحرام كالعلى من تحريمهم كس الأصابع بخلاف
 السرموزة فإنها محيطية بالرجل جميعها والزر بول المصرى وإن لم يكن له كعب لاحتطامها بالأصابع
 فانتج لبسها مع وجود مالا حاطة فيه حج وهر والسررموزة هي السرموزة والزر بول الباج
 الذي له كعبه كما هو ظاهر (قوله) ستر بنض رأسه أوشع في حده بخلاف الخارج عنه على المتعمد
 وستره كبطريق الأولى زى ولو تعدد الرأس اعتبر بما في الوضوء كافي قل (قوله) وجهه قفة
 ونحوها بخلاف الاستقلال بالمحمل ووضع يده أو يد غيره على رأسه وإن قصد الستر بذلك ولفرق
 نحو القفة بأن تلك بقصد الستر بما عرفنا بخلاف هذه ونحوها كقافله مر في شرحه والذي في شرح حج
 أن وضع اليد كمثل القفة ففي قصد الستر بوضعها مع رم القفدية واستوجهه ع شيوخنا ح
 (قوله) أودعاً بكسر الميم واسكان الدال وهو الفرارة أو الحبل كما قرره شيخنا (قوله) فمأه ولو
 كدراً كقافله الأبادى وانما تعدد الموالد الكدر ساتراً في الصلاة لأن المداير ثم على ما منع ادراك لون
 البشرفوقه على الساتر العرق وإن لم ينع ادراكها من ثمان كان الستر بالزجاج هنا كغيره شرح
 ومعلوم أن نحو القفة لو ارتقى على رأسه بحيث صار كالقفسوة ولم يكن فيه شيء يعمل بحرم ويجب
 القفدية فيه وإن لم يقصد ستره شرح مر (قوله) على ما يتبادر فلوارتدى به يمس أوازيه بسر او يل
 فلا تذبى زى (قوله) كلبهية فاما ليست من يده والظاهر أن الكف استقصائية (قوله) لما
 أى من الانبساط فلتخص أن ضابط ما يحرم أن يكون في الحاطة للبدن وألبس الأعضاء زى (قوله)
 أن يستر الأزارم بأن يعقد طرفه بطريقة الآخر (قوله) ويشد خيطه بأن يجعل خيطاً وسطه فوق
 الأزار ليش (قوله) مثل الخنزة بماء مهملة مضمومة وجيم ساكنة وزاى معجمة وهي بآيات الجيم
 كما هو ويخففها عن كافي المذهب لثنتان مشهورتان ذكرهما صاحب الجمل والصالح وهي التي تجعل فيها
 الشكة بكسر الراء ع على مر وقال شيخنا قوله مثل الخنزة بأن يثنى طرفه ويخيطه بحيث يصير
 كوضع الشكة من اللباس وهذه الخياطة لا تضرك لأنه ليس بمحرم بالبدن بسببها بل هي في نفس الأزار

أورس زاد البخارى ولا
 تنتقب المرأة ولا تلبس
 القفازين وتكبر البيني
 باستاد صحيح نهى
 النبي ﷺ عن لبس
 القصص والا قبضة
 والسراويلات والخفين الا
 أن لا يجد التلين (حرم به)
 أى بالاحرام (على رجل ستر
 بعض رأسه بما يمد ساتراً)
 من غيط وغيره كقفسوة
 وشرقة وصعابة وطبن تحين
 بخلاف مالا بعد ساتراً
 كاستغلاله بمحمل وإن سه
 وجهه قفة أو عدلاً وانهاه
 في سامه ونقطه رأسه بكفه أو
 بكفه غيره ثم إن قصد جعل
 القفة ونحوها ستر حرم
 عليه كما اتفاه كلام
 الفوري وغيره (وليس
 محبط) يضم الميم ومهملة
 أى لبسه على ما يتبادر فيه
 ولو بضو (بخياطة)
 كقميص (أرنج) كزرد
 (أو عقد) كجبة لبد (في)
 باقى بدنه ونحوه) كلبهية
 بأن جعلها في خر يعلق لاسر
 بخلاف غير المحيط المذكور
 كالأزار ورداء ويجوز أن
 يعقد أزاره ويشد خيطه
 عليه ليش وأن يجعله مثل
 الخنزة ويدخل فيها الشكة
 احكاما

والأزار باق مجامع على عدم الإسلحة **(قوله وان يفرض الخ)** أي مع الكراعة خلافاً لما ذكره أحمد والمراد بالأزار ما يرتدى به في أعلى البدن **(قوله لا خسر رداءه بنحو مسلة)** بأن يجعل المسلة جامعة لطرفيه بأن تكون بينهما فاصلاً يجوز لانه يشبه المحيط من حيث استسماكه بنفسه **مر** **(قوله ولا بد من شرع)** وهي الأزار بما رأى في الراد لانه في معنى المحيط من حيث أنه يتسلك بنفسه بخلاف رباط طيات الأزار أن تباعدت أي العوارق الأزار الرداء، فيأخذ كـ بأن الأزار لا يتباعد تشبه العقد وهو في أعلى الرداء يمنع لعدم احتياجه إليه غالباً بخلاف الأزار فإن العقد يجوز فيه لاحتياجه إليه في ستر العورة شرح **مر** وعبارة ع ش ولا بد من شرع السراج هي الأزار كما لو كان ثلثة أزار وعراوى اه وقوله أنه يتألف ما تعلق في الخف من أن السراج هو الرافعة، فشرطه لا لا وقتاً المراد بالشرع هنا العراوى يكون السلام متافئاً لانه يصير المعنى ولا بد من شرع السراج هنا على الأزار **(قوله وعلى المرأة أن تستر)** أي في الصلاة بخلاف الأمانة لأن رأسها ليس بعورة في الصلاة فقوله ما بدأ تستر جميع رأسها الإبهام أي لأوجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة حل وهذا الحكم دخل هنا لأن السلام في الصلاة **مر** **(قوله)** الإحرام والأمانة فيه كالكرة **(فرغ)** إذ ليس الحرم ثوباً فوق آخر مع اختلاف الزمان فإن ستر الكتان مالم يستر الأول تعددت الفدية والأفلا وكذلك ستر رأسه بستر فوق ستر الثاني مالم يستر الأول تعددت الفدية والأفلا وهذا هو المتمدن فيها خلافاً لمن فرق بينهما **مر** سم ودل **(قوله)** ما قبل اليد أي الكف ع ش **(قوله)** ويحشى بطنين قيل للتسمية بالحرمة **(قوله)** على الساعد أي على طرفه من جهة الكف قال العلامة الزبائدي ومنه يعلم أن تسدل كبا على يديها وغير ذلك من أنواع الستر بنظر الفقهاء الشارح وقوله تسدل بغير نص **(قوله)** وليس للختي عمل هذا مع قوله الآتي ولا كشفها أنه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه **مر** **مر** وما حصل من ذلك الخشية أنه أمان بستر رأسه وجهه أو يكشفهما أو يستر الوجه ويكشف الرأس ويكس في الصورة الأولى بأثم ويجب عليه الفدية وفي الثانية وفي الثالثة بأثم ولا فدية وفي الرابعة لا ثم ولا فدية كما تقرر شيخنا **رحم** وهو ما أخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وقال العلامة ابن عبدالحق على أن الخشية حاصل ما حذر في مسألة الخشية أنه بالنسبة للإحرام لا يجب عليه إلا كشف وجهه من استحبابه مع ذلك ترك لبس المحيط فلا ستر وجهه زمته الفدية أن ستره الرأس والأفلا وأن لبس المحيط وبالنسبة للإحرام يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه ولو بمحيط ومن ثم لم يكن هناك أجنبي جاز له كشفه في الخلوة اه **(قوله)** زمته الفدية لانه كان أجنبي فقد ستر وجهه وإن كان رجلاً لا فدية ستر رأسه **(قوله)** وأنما ستر وجهها أي لا فدية عليه فيها لما شاك ولو اضطر بالذكورة ع ش واعتذر بغيرها إذ كشفها لانه كان رجلاً فقد كشف رأسه الوجه عليه وإن كان امرأة فقد كشف وجهه الوجه عليه **(قوله)** وعلى الولي منع الصبي محله إذا كان الصبي مميزاً ما غسره فادنية مطعناً بشو يرى فيكون تعديده بالمميز بالنسبة لوجوب الفدية فقط وأما التمتع وعام الليل وغيره كما تقرر **رحم** **(قوله)** فمضى على الولي أي فإذا وطئ الصبي المميز فسد حجه ووجب البينة على الولي وقياضه أنه يلزمه القضاء من بدل تسد لانه الذي ورطه في الإحرام ع ش **(قوله)** فله أي الأجنبي ع ش **(قوله)** (الخالصة) ويظهر ضبطه في هذا الباب بما لا يطابق الصبر عليه عادة وإن تبع التيمم حج ومنه الحائض ما لم تعين ستر وجه المرأة طرقت في دفع النظر إلى الحرم فيجوز حينئذ وتجب الفدية **مر** **(قوله)** ويجب بما ذكر **مر** راجع

تقوله

عن من ذكر ستر أوليس ما منع من عدم وجدان غيره أولاد أو

أو حر أو رد أو نحوها ثم لبس التيمم لتقدير الرداء، بل يرتدى به ويجب بما ذكر الفدية كما يجب به بلا حجة

بما وقول ونحوه من زبائدي **(د)** حرمه على امرأة سرة أو غيرها **(ستر بعض وجهها)** بما يستر سرة أو على الختان تسترته مالا يتأتى ستر جميع رأسها إلا لا يخال لم لا يعكس ذلك بأن تكشف من رأسها مالا يتأتى كشف وجهها إلا لا تقول السرا حوط من الكنف **(وليس فتنز)**

وهو ما قبل ليس بجنى يفتن ويرى على الساعد ليحيا البرء فلها لبس المحيط في الرأس وغيره وأن تسدل على وجهها ثوباً متجانساً على غشة أو نحوها فإن وقت فأصاب الشوب وجهها بغير اختيارها ورفضت مالا فلا فدية أو عدا أو استدلت وجبت وليس للختي ستر الوجه مع الرأس أو بدنه ولا كشفها فلا ستر لها زمته الفدية لستر ما ليس له ستره لأن ستر الوجه أو كشفها وإن أتم فيها وقد بطلت الكلام على ذلك في شرح الروض ودل على ذلك منع الصبي من حرمان الإحرام وإذا وجبت فدية فمضى على الولي ثمن طيبه أجنبي فله **(الخالصة)** بلا حرم

ثم لا يحجب بالذات من الرجل من المحبط لعدم وجدان غيره كسراويل لا يتأتى الاثر له أو خفيين قطعان أسفل الكعبين وقولي الحاجة
 أعم من قوله الاذال لم يحجب غيره في لبس غير الغتار ومن زيادتي في لبس (د) (١٤٩) حرمه (على كل من الرجل وغيره
 تطيب) منه (لبسنة)

قوله فلا يحرم للمأثلم من الاستدراك (قوله ثم لا يحجب) أشار بهذا الى أن الحاجة ان كان سببا
 للفقد لافدية فهي مجوزة مطلقا وموجبة للفدية ان كانت بغير الفقد تأمل شوري (قوله لا يتأتى
 الاثر له) ولو توقف الاثر على فتن السراويل وخياطة ازاره لم يكن حذرك واستشكل بوجود
 قطع الخفين ذى وأجيب بأن قطعها أسهل من هذا (قوله قطعان أسفل الكعبين) ولا يضر
 سترها للاصابع حيث لا يهاجم الضرورة فزوج فيها ما لم يباح به في تحقيب أو ناسومة يست
 يرها جميع الاصابع على أنه يتعذر أو يتعسر الشيء في الخف لو قطع حتى صار كالناسومة كذا في
 شرح الايضاح اشجنا شوري (قوله أعم من قوله الخ) وجه العموم أن الحاجة تشمل ما لو وجد
 غيره واحتاج للبعد عن جرد أو غير ذلك ع (قوله لئلا أول الباب) من قوله **عَلَيْكَ**
 لا يلبس من الثياب شيئا منه زعفران أو دوس حل وزي (قوله وخرج تطيبه) أى الذى
 أشار اليه بقوله متوالا في كلامه في المتن لا يخرج ذلك (قوله وقد نثره على دفعه) معطوف على قوله
 اذعناى وبغير قدرته كما لم يكن من قوله الآتى ويلزمه المبادرة الى ازالة الفتن بصورة تطيب غيره (قوله
 كقرنفل) فان المقصود منه غالباً الدواء كافي شرح المبداء في قوله معطوف على ما تقدمه من أعم
 الفرض منه راحته واستعمله على الوجه المعتاد فخرج أكل العود وما معطى من الغرض منه أكله
 كالتفاح والفرجل والارزج والارنج واليوسون ونحوها وما معطى من الغرض منه التداوى كالقرنفل
 والقررة والمطسكى والسنبلى وجب الحلب ونحوها وما معطى من الغرض منه لونه كالصفر والحناء كما
 في قل على الجلال (قوله ولا يحرم عليه شيء من ذلك) أى لا مرد على القائل بالحرمه حل (قوله
 فان أخرجبت) أى ولو قبلنا ع (قوله ولا يحرم مع ما ذكر) أى من عدم الحاجة في قوله
 الحاجة أو في عدم العذر حل وزيادة الاولى أن يقال المراد بما ذكر كون التطيب منه وكونه بما
 تقصده راحته فهذان قيدان يضمان الثلاثة للذكورة في الشرح (قوله كما تعتبر الثلاثة) لا يقال
 هذا برده على الحق والقراء الصديق والنبات لا ناقول كلامه في التحريم لافى الفدية ع ش على حد
 شوري وقال ح ف قوله كما تعتبر الثلاثة أى بالنسبة للأمر وأما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيها كان
 من الثلاث كقتل الصيد ولو مع انتهاء الثلاثة والحاصل أن ما كان من الثلاث من هذه الحرامات
 كقتل الصيد أو أخذ طرفا من الثلاث وطرفا من الترفه كالتفاح والشعر والظفر فانه يضمن مطلقا لافرق
 فيه بين الناسى والمجاهل وغيرهما ما كان من الترفه المحض كالنظير فانه يعتبر في شأنه العقل والاختيار
 والعلم كما في شرح الروض (قوله مع العلم بالتحريم) ولولم يلزم وجوب الفدية بأن علم التحريم وجب
 فدية وكذا لو غننه نوحا ليس من الطبيب فكانت منه فدية فيها قل على الجلال (قوله
 طبيب يعلق) من باب تسمي كافي الغتار ع (قوله دهن) بفتح الدال مصدر بمعنى التدهن وبضمها
 اسم لما يدهن به زى (قوله أى شأنه المأمور به) ذلك لاجل صدق الخبر لا تأخذ كثيرا
 من الغريرين ليسوا شعثا لا غير كالاسراء عزى وبما يغفل عنه كثيرنا لو تى الشارب والضعفة
 بهم عن عندا كل العلم فانه مع العلم بالتحريم مع الفدية اه مر (قوله في ذلك الفدية) ولو يدهن
 شرة واحدة أو بعضها حصول الترفه بذلك بخلاف الاثر للشعر أو الظفر فلا يحجب الاثر ثلاثة قل
 وقطع جميع في شرح العباب عن الحب الطبرى وغيره وقال خلافا لابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث

مليوس بنحو خطي) كدرا فلا يحرم وانما ليس تركه لا لالة الاضاح لالتزين والتشمية ونحو من زيادتي (د) حرمه على كل (دهن
 شرة رأسا ولو شية) يدهن ولو غير مطيب كزيت ومن وز يدهن ولو زينا فيمن التزين المنافي لم يحرم أشعثا غيرا أى شأنه المأمور به
 ذلك في ذلك الفدية والظاهر كما قال الحب الطبرى التحريم في جية

دهنها بملاطبخ فيه لانه

لا يقصده زينها بخلاف

الراس الخلق يحرم دهنه

بذلك لتأثيره في تحسين

شعره الذي ينبت بعده

(د) حرم على كل (ازالة)

(شعره) من رأسه وغيره

(أولفهره) من يد أو رجل

قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم

حتى يبلغ الهدى عمله

وقس بما في الآية الباقى

بجامع الترفه والدرسه من

ذلك الجنس الصالح

بالواحدة فأكثروا ببعضها

(لا لسنه) بكثرة قل

أو بتدوير شعرة أو بتأخذ

كان تأخذ شعرتين بعينه

أو عظامها أو بكسر ظفره

فلا يحرم الإزالة بل ولا تلوامه

القصدي في التأذي بمذاكر

كالأنف المنقى عليه

والجنون والذى غير المميز

(دق) إزالة (شعره)

واحدة (أولفهره) واحدا أو

بعض شئ منهما (مد) من

طعام (دق) (الثنين) من

كل منهما (مدان) لمر

تبعيض اللحم فمضغ إلى

الطعام لأن الشرع عدل

الحيوان في جزاء الصيد

وغيره والشعر الواحد

بل يستعمل في النهاية في القلعة

والله أقسل ماوجب إتق

الكتفارت فقولت به

وذكر كرم الخفر في هذوق العنفر من زيادته هذا (ان اختار مدا) فان اختار الطعام في واحد منهما صاع

وفي اثنين صاعان أو الصوم في واحد صوم يومين والثاني صوم يومين (دق) (في إزالة) (ثلاثة)

شعره

شعرات اج على التحريم (قوله شعور الوجه) الاشعر بالحد والجبية على الارجوه اه حرج شورى
 اذ لا يقصد زينتها (قوله وأصلع) أى اذا نهن محل الصلع فقط والابان عجم وجبت القصية من
 (قوله وذقن أسود) لاقى وأن ثباتها لانهما حيث كالأرس الخلق قاله بعضهم واعتند شيخنا ابن
 الرولى اه شورى (قوله إزالة شعره) ولومن الناس والجاهل ولو بواسطة كحجم وحك بنحو غفر
 كتشريك رجل راكب على برذعة أو قنب وامتناع فيحرم ذلك ان علم إزالته وسحب القصية
 والافسكه ولا تذهب ومنع الخفيفه للالكية الامتناع مطلقا قل (قوله من رأسه) ولو كشط الحرم
 جلده لرأسه فلا تذهب عليه لان الشعر باع قال الرافى وشبهه بما أراضت أم الزوج منجب عنه للمهر
 عليها ولو تلتها لم يحجب شورى (قوله وغيره) من سائر البدن ولو مما يطلب إزالته كحرم العانة
 ودخل الأضواء والاذن قل (قوله والمرا من ذلك) أى الشعر في البدن والازالة حل وقوله الجنس
 فيه انه تقسم ان الشعر للقدرد في علقين رؤسكم اسم جنس جنى وأوجب بانه حل هنا على الجنس
 احتياطاً وقوله الصادق الواحدة الخ خلافاً للامعة الثلاثة قل (قوله يذهب بعينه) وعاجز لازالة
 دهنه بدهنته بالزيادة وبدم الضفدع برماوى (قوله بل ولا تلوامه القصية الخ) فيه هذا ينافى ما يأتى
 قريباً أى قوله وفي إزالة الثلاث ولا ولو بعنصر ضحية ويغالب أيضاً قوله تعالى فمن كان منكم مريئاً
 أو بهادى من رأسه فقصة ويمكن دفع الثنائى والثالثة بأن يعمل الذى في الآية على الذى ليس
 بضرورة كالتأذى بكثرة القمل وبدل عليه قوله تعالى أو بهادى من رأسه لا الآية تزل فيه كبرى
 أن الذى يعلق قال لكعب بن عجرة أبؤدبك هوام رأسك الخ وكالتدوير وكذا العنفر الآتى
 يعمل على ما ذكرنا ماحالة الضرورة كالتأذى بالشعر المذكور وبكسر الظفر فلا فدية فيه لانه
 غير محل الآية كما يؤخذ جميع ذلك من صريح عبارة هر ومن ثم قال حل والمحصل ان كان
 لضرورة فلا فدية فيه وما كان حاجة فدية القصية وان جاز الفعل فمما شيخنا وبدل عليه قول الشيخ
 باتأذى بمذاكر أى الشعر الذى ثبت في العين أو غطاها لان الضرر حاصل من
 المزال أو بكسر ظفر بخلاف ما لو قطفرا احتاج اليه فتلوامه القصية فهما مستثان قال سم فلينبه
 لتغيير احداهما عن الاخرى سل (قوله كالأنف المنقى عليه) لان احدهما ناقص فلا يقال الاثالث
 من باب خطاب الوضع يستوى فيه المميز وغيره هذا وقد يقال ان ذلك حق الاذى وأما حق الله
 تعالى فيختص بالمميز حل لانه منى على السامعة وهذا أولى ح ف والفرق بين مؤذ وبين
 الجاهل والناسى انهما يغفلان فعلمهما فينبان الى تقصير بخلاف هؤلاء على الجارى على قاعدة
 الاتلاف وجوبها عليهم أيضاً وشكهم في ذلك التام هر (قوله ان اختار مدا) أى لو أزال ثلاث شعرات
 قاله غير بين الشعر ثلاثة أصع وصوم ثلاثة أيام هكذا فوره صاحب البيان وهو يؤلى الى التنبيه بين
 الصوم والصاع وللعدان قيل كيف يتغير بين الشئ وبينه فان المدبض الصاع فاجواب أن ذلك معهود
 كالتغيير بين القصر والاعمار بين الجلع والظفر رأى حق من لا تلوامه الجلع والمعد أنه لا فرق بين
 اختيار الصبر وغيره كإتق به شيخنا هر واختصاصه لخلق الشيخين زى وعجدة حل قوله ان اختار
 مدأى لو فرض ذلك فهو الأزال ثلاث شعرات وهذا والمعد مع وجوب المد والدين مطلقاً أى سواء اختار
 الاطعام أو الصوم أو الصم ولغير عن الله أو اللين استقر ذلك في ذننه كالكفارة ولا يصوم عن ذلك
 له ومثله هر (قوله وفي إزالة ثلاثة فأكثر) وكذا ثلاثة أيام عن ثلاث شعرات فان كانت من

والمكان عرفا (فنية) أمافي
الحلق بعن فلاية فن كان

منكم مضافاً به أذى من
رأسه أي خلق شعر رأسه
قضية وأما غيره فبالاول
وقيس بالحلق غيره وسأني
ان هذه القضية بخيرة
والشعر يصدق بالثلاثة
وقيس بها الاطوار ولا يتبع
جسمه بالاجماع ولو خلق
شعر رأسه ولومع شعر باقي
بدنه ولا زينة واحدة
لانه بعد فصلا واحدا
والقضية على المخلوق ولو
بلا اذن منه ان أطاق
الانتاع منه لتعريفه فيها
عليه حفظه ولاضافة
الفعل اليه فيها اذا اذن
للحلق أوسكت بدليل
الخت به وانها وان
اشتراكا في الحرمة في هذه
قضاة والمخلوق بالثرفه
ولا يشكل هذا بقولهم
المباشر مقدم على الأمر
لان ذلك محله اذ لا يبعد
قعه على الأمر بخلاف
ما اذا كان كالمغيب شاة
وأمر مضافاً بها بحال مضافها
الا التام (و) سم به
على كل (وط) بشرطه
التي أشرت اليها فيما قال
فقال فلا تفرق ولا فسوق
ولا جدال في الحج أي
فلا تفرق ولا تسوق والفرق
مفسر بالجماع (وسقماه
بشوة) كجاء الاعتكاف
وعليه مد لكنته بسقط عنه

عمر واحدة ففها سدان اتحاد الزمان والمكان والافني كل بهض مدكثا فله شيخنا الظفر كالشعري
جميع ماذ كفيه اتحادا وانفرادا وبها وكلا قل على الجلال وعبارة ع ش لواز الشعر واحدة
في ثلاث مرات فان اختلف الزمان أو المكان وجبت ثلاثة أمدا لادم مثلا لانه معلق بالازلة ثلاث
شعرات ولو توجد اه (قوله) أكثر أي ولو جمع شعر رأسه (قوله) ولو بسدر أي غير التأذي
بشعر يثبت بعينه أو غطاءه أو جال تأذي بكسر الظفر أخذ ما تقدم أعني قوله بل ولا تلزمه القضية في
التأذي بما ذكره فالمدح هنا معلق على غير ماذ كركوسخ وكثرة قل ح (قوله) بأن يتحدال في
ما ان اختلف عمل الازالة أو كونهما عرفا وجب في كل شعرة أو بعضها أو قطرا أو بضع مدو المراد باتحاد
الزمان وقوم الفعل على الأمر للثبات والافعال الحقيق مع الاتحاد في الفعل مما لا يتصور ح ل
ويكن تصويره بأن يزيل شعرتين معاف من واحد (قوله) والمكان أي عمل الازالة أي للمكان
الذي أزال فيه عن وليس المراد به محل الزوال كالعضو كقوله شيخنا وهو للتمد لا يقال يلزم من
تمد المكان تمد الزمان فهلا كتنى به لا تاقول التمد هنا عرفي وقدي تمد للمكان عرفا ولا يتمد
الزمان عرفا لمطول الفصل بالمراد باتحاد الزمان عدم طول الفعل عرفا وباتحاد المكان أن لا يتمد
المكان الذي أزال فيه كآثره شيخنا العزيزي (قوله) أي خلق شعرا (ع) انما نضر بذلك اكونه
منصوبا عليه والافالحكم شامل لجميع أنواع الازالة ع ش (قوله) والشعر يصدق بالثلاث اعترض
بأنه في الآية مناص فيم وأجيب بأن الاجماع صعد الاستيعاب أو يفسر الشعر مكررا مقطوعا
عن الاضافة زى وحل (قوله) لفريله فبالعينة (فظه) عبارة حج لان الشعر في بد الحمر كالودعة
لغيره وقد علمناه (قوله) بدليل الخت أي على رأي ضيف والمتمد عدم الخت لان الخمين انما
تناولت فعله زى وقل أي انها اذال ولقد لا خلق رأسه وقد يقال الأيمان مبنية على العرف والعرف
بعدلحق الفهره حلقا وأجيب بأن عمل بناء الأيمان على العرف ان لم تضبط اللغة ولا يثبت عليها
كانا (قوله) في هذه أي الكسوة والاذن (قوله) لم يضنها الاغاصب يعني أنه يستقر عليه الضمان
فقد صرح في كتاب الغصب بأن قرار الضمان عليه موؤخذ منه مطالعة كل منهما وقرر الفهمان على
الغاصب عند جهل الغاصب بأنه غاصبها زى والاقول الغصاب (قوله) (وط) أي في قيل أودبر من
ذكر أو نبي زوجة أو مملوكة أو أجنبية على جهة الزنا أو اللواط أو كان الجاع في بهيمة ولومع لمفسرة
على ذكره اه زى (قوله) يسر (وطه) أي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والاحرام ع ش (قوله)
أي فلا تفرق فمؤخر بمعنى النبي ولو كان خبرا على باب لا استحلال تخلفه لان خبره لا يتخلف زى
وقوله لا تنسوقوا عطف على ما على خاص (قوله) بالجماع) والنسوق بالمعاصي والجبد بالجماع اج (قوله)
ونفسه (بشوة) ليس هناك النظر بشوة والقلة بمائل حل وحاصل ما فيها انها تحرم على العائد
العالم للكسوف بشوة وبالحال ولو بعد التحلل الاول وان ينزل وتزعم فيها القضية حيث كان كانت
قبل التحلل الاول مطلقا ومعنى اتقي شرط من ذلك فلا حرة ولا ضية وأنه لا يذهبها النك مطلقا
ولأن الزل والاستثناء كذلك ولا حرة ولا ضية في الفسوق والنظر مطلقا قال المالكية والحنابلة يفسد
بلازال في جميع ذلك (تنبيه) كلامهم هنا في البشارة شامل لما لا يتنقض لوضوء كالامرء وصرح
به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجعه ولو تمدت المقدسات من نوع أو أنواع فان
اعتزل الزمان والمكان قضية واحدة لا تعدت قل على الجلال (قوله) عليه دم أي شاة وان
لم يزل في النظر بشوة والقلة بمائل وان أزل أي فقدم حل وعبارة اج ويجب في القبلة

وهذا من زيادتي

ان جامع عقبه في فدية الجاه وكالقهملات الاستثناء بضوء كيد لكن انما يريه الله ان نزل (ويصعبه) أي بلوطه للذكور
من غير النكاح (حج) التي عنه في الآية والاصل في التي اختار القصاد (قبل التحليلين) لا ينهما كما في الحرمت (و) نفسه
(عمره) في يده بقوله (مفردة) (١٥٢) كالحج وغيره للمفردة تأنيده الجمع محتمل فسادا (ويجب) أي بلوطه للسنة (بذنة)

بذنة الاضحية وان كان
النكاح فلا (على الرجل)
روى ذلك مالك عن جمع
من الصحابة ولا يخاف لهم
والبذنة المرادة لولا احدا من
الابل ذكر كان أو أثنى
فان يحجز بفترة فان يحجز
فمع شبهة ثم يقوم البذنة
ويتصدق بقيمتها طعاما
ثم يصوم عن كل بدنة يوما
وتخرج بزادتي على الرجل
المرأة ثلاثين عليها غير الاثم
(د) يجب به (مضى في
فادها) أي الحج والعمرة
قوله تعالى وأتموا الحج
والعمرة لله وغير النكاح
من العبادات لا يتم فادها
لغيره وبه بالقصد (و)
يجب عليه (اعادة فورا)
وان كان نكحه قسلا لانه
وان كان وقتا وموافق
عليه بالشرع فيه والفعل
من ذلك يصير بالشرع فيه
فرضا أي واجب الاحتمام
كالفرض غلاف غيره من
الفعل فان كان القصد عمرة
فاعادته فورا ظاهر أوجبا
فيصير في سنة الفساد
بمحرم بعد الجاه أو قبله
ويتعذر للشيء فيحفل ثم
يزول المحرم ولو سبق قال محرم أعاد من قابل وعبر الاصل وغيره هنا فيأبى بالقضاء وهو محمول على معناه
التقوى لانه وقع وقتها كالحصاة اذا نسفت وأعيدت وقبها وتقع الاعادة عن القاصد يتأدى ما كان يتأدى بالاداء والقصد
فرض الاسلام أرغره ولو أقصد ما عوط لزمه بذنة أيضا لاعادة عتيا بل عن الاصل ويلزمه أن يحرم في الاعادة عما حرم من الاول من
مبانيه او قبله فان كان جازوا للثبوت ولو غير مريد بالنكاح لزمه الاعادة في الاسرار لم منه ثم ان سلك فيها غير بطريق الاداء حرم من نفسه

أو الباشرة شاة تذبح ولو ذكر القبله وبسبب شاة ان تصد الزمان والمكان والاعتدال من ان حن
(قوله) ان جامع عقبه قال من في شره وكذا لوراخي عنه وعبارته وسواطال الزمان بين القصدات
والجامع أم تصور مفهومه ان دم الباشرة بعد الجاه لا يندرج في بذنته والظاهر انه غير مراد وتسل
بالمرس من سم على الفاية التصريح بالاندراج اه ع وش حاصل ما هنا ان قوله ان جامع عقبه ليس
قيدا بل مثله التراخي عنه وعبارة حج لم ان جامع بعده وان طال الفصل دخلت في واجب الجاه وسقط
في دم وقيدته حل بحيث بعد مئة مئة قوطه وأوجب القصدات يندرج في واجب الجاه مطلقا
سواء كانت قبله أو بعده كإفراجه شيخنا حن (قوله) لا ينهما كاشرا لحرمتان فانه لا تنفسه
واذا تكرر الجاه حيفه وجب فباعدا الاول في كل جماع شاة وتطعمها الردة فهذه من الخلل
التي غرق بها بين الباطل والقاصد حل وقوله في كل جماع شاة ان لم يتعد الزمان والمكان والا يجب
شاة فقط فباعدا الاول وان تكرر كقوله قل على التحريم (قوله) بذنة أي ملخص سنين
(قوله) ثم يقوم أي ثم ان يحجز يقوم له وهذا قال فان يحجز صام تأتلى أو أقرب قيمة
الطعام الذي يصوم بدله اعتبارا من مكة في غالب الاحوال كما تشير في قيمة البذنة ع ش (قوله)
ويتصدق بقيمتها ضمن يتصدق معنى يعطى فعداده بنفسه والا فوط يتصدق بالياء بمعنى قوله
وقيل ان طعاما يميز والمراد طعاما يحجزنا في الفطرة (قوله) ثم يصوم ويسى هذا الدم ثم ترتيب
وتعديل زى (قوله) ويجب به أي بلوطه أي معه والظاهر انه لاحاجة لقوله به (قوله) مضى
فادها) بأن يأتي بجميع ما يستبر فيما ويجتنب سائر من بابها لانه النكاح شديد التعلق والزوج
اطف (قوله) وأتموا الحج لانه شامل للقاصد منهما (قوله) من العبادات استثنى الصوم فانه يجب فيه
الاساك وقد بينع بأن ذلك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النكاح حل (قوله) وان
كان نكحه قسلا عبارة من ولو كان نكحه تطوعا من صم أو قبل ان اسرار الهي صحيح ونطوعه كخلاف
الباحج يجب بالشرع قال ابن الصلاح والاحتيا عليه ليس إيجاب تنكيف بل من مائة ترتب في ذمته كرامة
ما تلقاه ولو كان ما أقصد الجاه قضاء وجب قضاء للقضى لا القضاء فلا حرج ما بقضاء عتير مائة
وأقصد الجاه لزمه قضاء واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشرة اه بالحرف (قوله) أي واجب
الانعام) فيجب على الزئيق انما هو وكذا على ولي الهي ح (قوله) فيتحلل أو يتحلل لمرض
بشرط التحلل له ثم يشي اطف (قوله) والوقت باق) بأن كان يمكن ادراك الوقوف برفة فيحرم
ثانيا ويأتي بالاعمال (قوله) فان لم يحصر أعاد من قابل لانه حينئذ يجب عليه القضي فادها ولا يجوز
التحلل فاذا أتم أعماله فارتقت فلا يمكن اعادته فورا (قوله) وفيما يأتي أي في الاحرام القصد
(قوله) على معناه التقوى) وهو فعل العادة تايناول وقتها وهو يرجع الى ان معناه لغة الاداء يقال
قضيت الدين أي أدبته (قوله) فادها أي الاعادة بمعنى للمعادة وقال ع ش أي الحجة الثانية (قوله)
فان كان جازوا الظاهر انه تنبيه لقوله ويلزمه أن يحرم في الاعادة بما اذا لم يجازوا للتحليل لم تأتلى لان

تقريبه
فرض الاسلام أرغره ولو أقصد ما عوط لزمه بذنة أيضا لاعادة عتيا بل عن الاصل ويلزمه أن يحرم في الاعادة عما حرم من الاول من
مبانيه او قبله فان كان جازوا للثبوت ولو غير مريد بالنكاح لزمه الاعادة في الاسرار لم منه ثم ان سلك فيها غير بطريق الاداء حرم من نفسه

الأحرام إذا لم يكن جاز فيه المقات غير محرم والأحرم من قدر مسافة المقات ولا يلزمه أن يحرم من الزين الذي أحرم فيه إلا بدله (د) حرمه (نرض) ولو بوضع بدشراء أو دية أو غيره مما (ك) سئل سيد (ما كول برى وحشى) قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما بهما تم حراما أى أخذتهما أنا كان أو لا وكان أو لا (١٥٣)

كان برى وحشيا فلا يحرم التعرض له بل منه ما فيه أذى كمنه ونسر فيسن قتله ومنعافيه تقع وضركه فهو مقتر لا يسن قتله لنفعه ولا يكره قتله لضره ومنه ما لا يضره تقع ولا ضر كسرطان ورجسة فيكره قتله وبخلاف البحرى وإن كان البحر فى الحرم وهو ما لا يعنى فى البحر وما يعنى فيه وفى البر كالبرى وبخلاف الأذى وإن نوحش لأن الأصل حله ولما عارض (و) لكل (مؤلفه) أى من الماء كول المذكور (ومن غيبه) احتياطا ويصدق غيره عقلا بغير الماء كول من بحرى أو برى وحشى أو أنسى وبالماء كول من بحرى أو أنسى كتولده من صبيح وصغدع أو ذئب أو حمار أنسى وكتولده من صبيح وحش أو أنسى وبخلاف المتولد من حمار وفس أهلين ومن ذئب وشاة وتكون ذلك بحرم التعرض له (كسلا) ولو كافرا تعرض لذلك وما أو أحدهما أو الآلة كلا أو بعضا (بحرم) يحرم غير الصبيحين قال رسول الله

تبريمه على ما به لا يظهر (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) حتى لو أحرم فى الأذى شوال جازله فى القضاء تقدمه على شوال برى أو غيره زنى وتقدم الأحرام على شوال لأن الخج مشكل لأن أول أشهره شوال ويجب أن هذا يصور فى العمرة (قوله وحرمه تعرض) المناسب أن يقول وحرمه على كل مكانه فيجمع نظاره السابقة ح (قوله ما كول) أى يعنى ح (قوله وحشى) أى أصالة وإن تأنس غلاف الأذى وإن نوحش نظرا لعله كسائى (قوله وحرم عليكم صيد البر) المراد بالصيد الصيد كابد عليه تقدير لما فى معنى قوله أخذ (قوله علكا أولا) لكن يجب فى الملوكة شيان قيمته للملك ومثله الحق تعالى يصرنا كين الحرم وإن أخذ من مالك بغيره كمارية وقد أنظر ابن الرودى فى ذلك فقال عندى سؤال حسن مستطرف • فرغ على أهلين قد تفرعا قابض شئ برضا مالك • وبمن القيمة وللشما

شرح مر والاصلان شيان التقويم بقيمته والمثلى يثله والفرع الذى تفرع عليها هو الصيد المملوك إن الله أحرم اه (قوله فيكره قتله) المتمنع بالحرمه حل وعبارة حر كالشارح (قوله كالبرى) أى فيحرم التعرض له إن كان مما يؤكل (قوله ويصدق غيره) أى غير الماء كول المذكور وقوله عقلا يجبه لا يعنى الاقسام المذكورة لا وجوده فى الخارج كالنول من الضفدع والضبع أو من الضفدع والحوت شو برى وجملة ما ذكره الشارح من صور الضفدع بحرى وإن كان يعنى فى البرى البحر (قوله من صبيح) هو وحشى ما كول والذئب وحشى غير ما كول (قوله كلاله) راجع للجمع (قوله أيضا) أى أن اعتمد عليه وحده أو عليه وعلى ما فى الحل وأما لو اعتمد على ما فى الحل فإن أصاب فى الحرم حرم والا فلا يصح وقرره ح (قوله وفرضه الزايدى فى الصيد) كأن تكون رأسه فى الحرم وقوائمه فى الحل وعبارته والمعبرة بالقوائم ولو وأمدت دون الرأس لم أن يعتمده على قائمته التى فى الحرم فقياس نظاره أن لا ضمان اه ولو اعتمد عليها فهل يضمن أولا عمل ونظر والمتمنع الضمان لتعاقب الحرم وعلى عدم اعتبار الرأس شرطه أن يعيب الرأى الجزء الذى من الصيد فى الحل ولو أصاب رأسه متلا فى الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كاهى فى الحل وهما متعين ذكره الأذرى وقال كلام القاضى يقتضيه ويتبعه عليه الرضى اه شرح الرضى ولو شك هل اعتمد على ما فى الحل أو الحرم فبقدر نظره يظهر عدم الضمان لأنه الأصل شو برى (قوله إن هذا البلد) ومثله بقية الحرم ح (قوله بحرمه الله) أى يحكمه الله لا الزنى التقدم أو العنى بتحريره الله قبل خلقه السموات والأرض لأن مكة شرفها قبلها ح (قوله لن لا يحرم عليه) أى الحلال الخ كأن اصطاد حلال صيدا خارج الحرم وباه متلا إلى الحرم (قوله التعرض لصيد) أى يوضع يده عليه بشراء أو هبة أو دية وليس معناه أنه صافره فشيئا ح (قوله غير الذئب) أى الفاسد الذى لا فرق فيه (قوله الآن) لأن يكون بعض نعم) أى لأن قسره متقوم قال سم بنى أن يرجع للحكمين قبيلة أعنى عدم حرمة التعرض له وعدم الضمان لأن قياس ضاهته حرمة التعرض له وجواز التعرض له مع وجود الضمان بيد قائله (قوله إن تقسم التعرض الخ) ويكون مبنية الآن حال عليه ودخجه القبح الشرعى فإنه لا يكون ميتة ح

(٢٠) - (بحرى - نانى) يوم فتح مكان هذا البلد حرام بحرمه الله تعالى لا بعد شجره ولا بغير صيده وغيره منة فى الحرم نعم لا يحرم عليه فيه التعرض لصيد مملوك لأنه مبدل ونعيرى بالتعرض له الشامل لتعرض جزئه كمنعوه ويمنه أى غير للنفل وباجتهن غير ما من تعبيره بالصبيحة أو بالمر فلا يحرم التعرض له ولا يضمن لأن يكون يرض تمام (فان تلف) ما تعرض له

من ذلك (منته) بما يأتي قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ومن قتله منك متعدد الجزاء مثل ما قتل من النعم وقبس بالحرم الحلال المذكور بجامع حرمه التعرض وتغييره بالنفس أو غير ذلك من تفسيره بالانكاف فيضن كل من الحرم والحلال في غير ما استثنى فيما تعلقن بدو ولو بدية كالغالب خرمه ما سلكه ولو أوحى من ملكه صيد لا ملكه عنه وزنه وإرساله وإن تحلل ولا بذلك الحرم صيده وبزنه إرساله ولا يأخذ من الصيد بشره إلا لملكه لعدم صحة شرائه وبزنه رده إلى مالكه ويقاس بالحرم الحلال المذكور في عدم ملكه ما صيده ثم لا فرق في الضمان بين العائد والمطابق والمجاهل والثاني لا حرام والمتعمد في الآية خرج مخرج الغالب فلا يفهم أنه نعم لو حال عليه صيد فقتله دفعا أو جن قتله صيدا أو (١٥٤) عم الجراد الطريق ولم يجبه بدامن وطئه فوطئه فقات أو كسر بيضة فيها فرخ

(قوله من ذلك) أي من لنا قول البري الوحي التوليد حل (قوله في غير ما استثنى) والذي استثنى في كل من الحلال والحرم هو قوله الآتي في بيان إرمال عليه صيد فقتله حل ع (قوله فيه) أي في كل (قوله ولو أوحى من ملكه صيد) أي ما كوله برى وحى ولو كان في باله وسنه الاو لا أن أصله برى وحى ودجاج الحبش والحمام أصله وحى ولا أنظره حل ه أو قول قول الصنف بعنق حمام شاه صريح في أنه وحى ومثل الصيد نحو بيضة فيا يظهر اعطاء لقاب حكم للتبوع حج (قوله زالم ملكه عنه) ويعبر بها لأنه لا يأخذ فلا غرم له إذا قتله الغير أو أرسله ومن أخذه ولو قبل إرساله ملكه وليس الأخذ عر ما ملكه لأنه لا يراد له العلم فتحرر استدانته بأمر ما ملكه شرح حر فلا غرم بإرسال غيره له أو قتله ع ه أو شغل زوال ملكه عنه أن يتعلق به حق لازم كمن قوله وزنه إرساله أو بعد التحلل إذا لم يرد به ملكه شرح حج (قوله ولا يملك الحرم صيده) أي صيد نفسه بأن اصطاده في حال إرساله (قوله والمطابق) التقيا للمطابق في التزويل ملك كنت من المطابقين وفيه ان المطابق منتهى المذهب بخلاف الخلق (قوله أو جن) فان قيل هذا اطلاق والمجنون فيه كالعالم أجب بأنه وإن كان اطلاقا فهو من الله تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل التمييز وبغيره وتقدم مثل ذلك في حاق الشرع يأتي أيضا ما سبق هناك شوري (قوله ولم يجبه بدلا) أي طريقا وأخصا أو غير (قوله أو كسر بيضة) شامل لبعض النعم شوري (قوله ما فيه نفل) أي من الثاني أيضا كالجمام كابدل عليه قول الشارع إن لم يكن فيه نفل لكن اقتصر على الأول ليكون النفل فيه أكثر والحاصل أن الصيد ما استثنى أو غيره على وكل منهما ما فيه نفل أو لا وقوله بضمه عن التي كالجراد (قوله من صيفر) أي بشرط أن يجازى مرة بعد أشهر حل (قوله عناق) هذا يقتضي اتحاد ما ضمن به النزال والأرباب لكنه اعتبر في تفسيره العناق في الأرباب أنها التي قوت ما لم تبلغ سنة فيجوز أن يقيد العناق الواجب في النزال بمثل بقوم عرفا ع (قوله ما لم تبلغ سنة) أي وقبلت فوق أربعة أشهر اه عناق (قوله ودبر) يقال لذلك الذئب والاتي وحيتة كان يشق أو يقول ودبرية (قوله أي في كل منهما) أتى بذلك دفعا لما يتوهم أنه فيها معاجرة (قوله إذا لا رب خير) أن فيكون واجبة أكثر من واجب البربوع (قوله ودبر) ودبر (قوله) أي اسم جنس جمعي لأنه يفرق بينه وبين واحد بآثاء كشمور غرة (قوله وفي حاملاته) وهو من الضرب الذي لا مثل له كجأتي في الشارح (قوله وهو ما عاب) أي شرب من غيرهم وقوله وهو ما عاب صوت شوري وزى (قوله شاء) أي من شأن أو يميز وإن لم يجز في الأجناس

له روح فقال ولم وأخلص صيدا من ثم سبع مثلا وأخذه ليد أو يؤتعهده فلت في بدية فلا ضمان ثم الصيد ضمان ما له مثل في الصورة تحريبا فيضن به ولا مثل له فيضن بالقيمة إن لم يكن فيه قتل ومن الأول ما فيه قتل بضمه عن التي صلى الله عليه وسلم وبضمه عن السلب كما يبتسه في شرح الأرض فيتم (في ثمانية) ذكره أواتني (بدية) كذلك لا برة ولا يشاء (د) في واحد من (بقر وحش وحاربه بقرنو) في (طبي) (نيس) هذا من زيادي (د) في (طبيعة غز) وهي أتي المزا التي تم لها سنة (د) في (غز الحزم صيفر) ففي القدر كيدى وفي الاتي عناق وقوله وطيلة إلى آخره أول من قوله وفي النزال غز لأن النزال ولد

الطبيعة إلى الموضع قرينة ثم هو بعد ذلك على وطيلة (د) في (أرب) ذكره أواتني (عناق) وهي أتي النزال أوافي ما لم تبلغ سنة ذكره النووي في تحريمه وغيره (د) في (بربوع) وسبأتي تفسيره الأرباب في الأسماء (دبر) بآسان البداية في كل منهما (وجفرة) وهي أتي المزا إذا بلغت أربعة أشهر وفضلت عن الجاهل كجبرسي لأنه لا يضر جنبه أي عظم الكعب يجب كآلة الشيخان أن يكون المراد بالجفرة عناق دون العناق إذا لا رب خير من البرية وذكر كروير من زيادي وهو جمع دبرية وهي دية ما عظم من السنور كسلالة الووف لا ذنب لها ذكره الجوهري (د) في (حام) وهو ما عاب وهو كمال (شاة) بحكم الصحابة وهذا من زيادي

(وما نقل فيه) من الصيد (بحكم يخله) من التيم (عدلان) قال تعالى يحكمه ذواته حكم وبتجركا في الروضة كأصلها كونها
الخاص بها يحكم بهما وما في
المجموع من أن الفقه
مستحب عموم على زيادته
ويجوز فداء الذكر
بالنبي وبفقه والمبيب
بالمبيب أن أحد جنس
المبيب (قيمة ما لا مثل
له) أي ما لا نقل فيه
كجواز دعوها فتره يحكم
به عدلان عملا بالأصل في
المتفوقات وقد حكمت
الصعبة بها في الجراد
وكلام الأصل لا يفيد هذا
الإنابة وخرج زيادتي
منه ما لا مثله مما في نقل
كالحكم فبقع فيه النقل
كاسم (حرم) ولو على
حلال (نرض) بقطع أو
قلع (نات سوي مما لا
ينبت) بالبناء للفعول
أي لا ينبت الناس بان
ينبت بنفسه (ومن
شجر) وإن استنبت لقوله
في الخبر السابق لا يصعد
شجره أي لا يقطع ولا
يحتل خلا وهو بالقصر
الحشيش الربط أي لا
ينزع بقطع ولا قطع وقيل
بأن الخبر غير مما ذكر
وخرج بالنات اليابس
فيجوز التعرض له ثم
الحشيش منه يحرم قلعه إن
لم يمت لاقطعه وبالحرى
نات الحنظل فيجوز التعرض

حج في شرح الإرشاد زى لكن ظاهر كلام شرح حر وجع أنه يشترط اجزاؤها في الأصحية
واعتمد هذا شيخنا حن (قوله وما لا نقل فيه) أي عن النص أو عن الصلابة أو عدد الدين من
السقوس يرى ولو سمك إثنان يبدل وأخران بنفيه كان مثبلا لن ثبت مقدم ولأن معه زيادة علم
بمعرفته بغير الشبه أو بمثل آخر غير ذلك وتبين على الاعوجج ودر (قوله عدلان) ينبغي أن يتكفى
بالعدالة الظاهرة من غير استبانة حل دهر (قوله وقد حكمت الصلابة بها) أي بالقيمة (قوله
الإنابة) أي بتأويل أو معونة (قوله ولو على حلال) ولهذا لم يقل وحرمه وأعاد العامل لأن هذا
ليس عاميا بالحرم والطول الفصل (قوله مما لا ينبت) أي من غير الشجر بدليل ما يأتي في محترزه
وبدليل عطف الشجر عليه شوي فلو استندت ما ينبت بنفسه غالباً أو عكسه فالعبرة بالأصل زى
فالسيرة بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كبره أنه لا يجوز للإنسان أن يقطع
جريدة من غل الحرم ولو كانت ملكاً له وأما الصف فيجوز الحاجة ثم نم يجوز ما جرت به العادة
من التخلل المعروف لا سيما لأن تركه زى شيخنا عزى (قوله ولا يخل خلا) الأولى أن يزيد
هنا في الحديث السابق لأجل محالة الحالة عليه هنا (قوله الحشيش) والواجب فيه القيمة لأنه
القياس ولم يرض بدفعه وإطلاق الحشيش على الربط مجازاته حقيقة في اليابس وإنما يقال للربط
كلاؤه شجر حر (قوله وخرج بالنات اليابس) أي الملت اه شوي يرى لكن يتأني ما يأتي
من الاستدراك وإصل الحامل لا شوي يرى على ذلك أنه لا يخرج بالنات إلا ليتي بخلاف اليابس فان
أصله ثابت فكيف يكون خارجا بالنات مع أنه ثابت أيضا والظاهر أن المراد بالنات في قوله نات
سوي الربط ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير ما في ليوافق كلامه الذي فالمراد بالنات
النات بالفعل فانه وعبارة عش وخرج بالنات شوي بوصف النبات وهو الربط ولعلنا يذكره
النات لئلا ألقوا إنما ينصرف لما قيل الخفاء واليابس لا يقبله فليس نبات اه (قوله نم
الحشيش) فصل فيه وأطلق في الشجر فقتضاه أن اليابس منه لا يحرم التعرض له وإن لم يمت حل
وقوله منه أي من اليابس (قوله لاقطعه) أي لأنه يمتد بيزول الماء عليه (قوله ولو بمصدغه)
أي ولو كان التعرض له بعد اقطعه بصدغه في الحرم (قوله عكس) أي نبات الحرم ولو بمصدغه
في الحرم فيجوز (قوله عملا بالأصل فيما) لو كان الأصل في الحرم والأغصان في الحرم حرم قطعها
نظر الأصل لا يرى صيد عليها ولو كان الأمر بالعكس بأن كان الأصل في الحرم والأغصان في الحرم حل
قطعا نظر الأصل لا يرى صيد عليها زى (قوله ما ينبت) ظاهره وإن ثبت بنفسه حل (قوله
أولى من قوله والمثبت كغيره) لأن قوله والمثبت يتشمل المسنبت من الشجر وغيره فكتابه
قال والمسنبت من الشجر وغيره كغير المسنبت في حرمه التعرض وفي الضمان مع أن المسنبت
من غير الشجر لا حرم فيه ولا ضمان وقيد شراح الأصل للمسنت بكونه من الشجر فلا عموم لكن
الشراح نظر لظاهر العبارة (قوله لم يمت بها) أي عتده وإن ادخلها حل بل يجوز رعيها بها
سواء كان حشيشا أو شجرا كائن عليه في الأم (قوله ولا لدواء) كالسنامي يرمي (قوله الحاجة
اليه) يوما كزى فله أن يدخره لا بها ثم يرضه وإن لم يكن موجودا حر (قوله كالأذخر الآتي) أي
قياسا للأذخر الذي استأده الشارع فيقاس عليه أخذ غيره للطف والدواء بجميع الحاجة كافي

لو لم يده فخره في الحرم بخلاف عكس عملا بالأصل فيما هو بالما ينبت من غير الشجر ما ينبت منه كبر وشعر فملا كالتعرض له
وفلوه من غير الأولى من قوله والمسنت كغيره (الأخذ) أي النبات للذكر وقطعا أو قلعا (المعلق بها) (د) لا لدواء فلا يحرم
الحاجة اليه كالأذخر الآتي بيانه وفي معنى السواء ما ينبت في به كزلة

١٥٦ (قوله بقره) أي خيرة فبكون عطف من غابرو يحتمل أن المراد بالبقرة الخضراوات الأرض فيكون
 من عطف العام على الخاص لكن المراد الخضراوات التي يتخذى بها ولانستبت كاهو الغرض (قوله
 يمتنع أخذ لبيمه) فلو باع ببيع البيع خلافا لرجع ع ش على حر (قوله ولولين بعبه دوابه)
 أي ما يتداوى أو يتخذى به (قوله قال المصنف) بدل من ما في قوله بالحق والخبر والادعاء بعد قول النبي
 ولا تغل على خلاءه والظاهر أن المعنى على الاستفهام أي هل يستحق الأذن فأجاب به باستثناءه فأصل (قوله
 الاذن آخر) قال النوري وهذا أي استثناءه ^ع الاذن محمول على أنه أوصى إليه في الحال
 باستثناء الاذن وتخصيصه من المصوم وأوصى إليه قبل ذلك بأنه ان طلب أحد استثناءه فاستثناءه
 اجنبه شوري والمراد بالآخر حلقاء مكة كأي شرح الرض (قوله يسقونها) بابه نصر عذر
 (قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) ولونحو بيمه بر لكن نقل حل عن الزركشي انه يمتنع بيمه
 وهو قياس أخذ لبيمهم (قوله بلا خيط) أي بلا خيط يضر بالشجر لأخيهما هوام كأي
 المجموع قلا عن الأصحاب شرح حر (قوله وعدو سواك) أي أن أخلف مثله في سته كأي شرح
 حر خلافا لنعم وظاهره ولولبيع لكن نقل عن الزركشي امتناع ذلك في بيع السواك ومثله الرزق
 والثر زى وحل وبعبارة حر ولو أخذنا من شجرة حومية فأخلف مثله في سته فإن كان الخيط
 كالسواك فلا خلاف فيه فإن لم يخلف أو أخلف لاشبه أو مثله في سته فعليه الضمان فأخلف مثله بعد
 وجوب ضمانه لم يسطع الضمان كأي قلع من مشغور فثبت شرح حر (قوله في شجرة كبيرة) الظاهر
 أن ضابط وجوب البقرة أن يحدث في الشجرة ما يملك به وإن لم يملكه شوري (قوله بقره) أي
 تجزى في الأصحية بأن يكون لها سنان حر والتام للوحدة فيمثل الذكر (قوله وبها ربت سبعا
 شاة) أي تجزى في الأصحية وسكت في الروضة كأصلها عن سن البقرة وعن بعض شراح المذهب كأي
 أن يكون لها سمة وللعلم أنه لا بد أن تكون مجزئة في الأصحية كأنتم وكذا شاة مدالحج
 الأجزاء الصيد أي المثلث العبرة بمثاله كذا كره الزايد وقرره شيخنا ح قال الزركشي وسكت
 الرافعي عما جاوزت سبع الكبيرة ولم تقتله إلى حد الكبر وينبغي أن تجب فيها شاة أعظم من الواجب في
 سبع الكبيرة كأي شرح حر فإذا فاربت ثلاثة أسباعها أو ستة أسباعها مثلا وجبت شاة أعظم من
 الواجب في سبعا أي بالنسبة فإذا كانت قيمة الجزء في الصغير دوا كانا الشجرة الزائفة عليا
 التقدير بلغت نصف الشجرة الكبيرة اعتبر في الشاة الجزء فيها أي لساوي ثلاثة دواهم ونصف دواهم
 لأن الصغيرة سبع الكبيرة تقريبا والتفاوت بين النصف والسبع سبعان ولعسف عن حر (قوله
 ولأن الشاة من البقرة) معطوف في المعنى على قوله وراه الشافي وقوله سبعا أي ينسأه
 البقرة سبعا لأن البقرة تجزى عن سبع في الأصحية والشاة عن واحد اه ح (قوله والبدنة) أي
 أي تجزى في الأصحية حر أي لها خمس سنين ودخلت في السادسة وقوله في معنى البقرة بل
 أفضل كقوله ع (قوله وأصل) فهو دم تخيير وتعديل كدم الصيد المذكور بعد قال النوري
 ولوغرس في الحل نواة شجرة حومية ثبت لها سمة الاصل وقال الاسم قال ^ع فتنالا خلافا لعلو غرس في
 الحرم نواة أو فضعنا من شجرة حلية لم تصر حمية نظر الاصل زى (قوله جدا) بأن تقابل السبع
 (قوله إن لم يخلف والا) بأن أخلف ولو بعد سنين (قوله واد الطائفت) أي يبحرته حل
 بسبب الحرمته ^ع ذهب إلى الطائفت فحصله غايه الأذن من الكفاية مستندة
 جلوس في هذا المكان فأكرم فيه غايه الأكرام فأكرم المكان بتحرير قطع شجره وقتل صيده فأكرمه

يرسو الله الا الاذن فانه
 لقيتهم ويومهم فقال
 لا الاذن ومعنى
 كونه ليسومهم اسم
 يسقونها به فوق الخشب
 والقين الحداد (د) لا أخذ
 (مؤذ) كمن شجر ذى
 شوك ويجوز أخذ ورق
 الشجر بلا خيط ولا أخذ
 ثمره وعود سواك ونحوه
 وتعتبر بالذوى أولى من
 تعميمه بالشوك (رضن)
 أي التاب المذكور (به)
 أي بالترض له قياسا على
 الصيد بجام المنع من
 الانافطرة الحرم (في)
 شجرة كبيرة) عرفا (بقرة
 و) في (ما قال) يتسبها
 شاة زواه الشافي عن
 ابن الزبير ومثله لا يقلل من
 بتوقيد ولد الشاة من
 البقرة سبعا سواء اختلفت
 الشجرة أم لا غلغل
 فليدر في الحشيش كأي
 فالحق الروضة كأصلها
 والبدنة في معنى البقرة ثم
 ان شاذع ذلك نصفه
 على ما كين الحرم أو
 أعطاهم بقيته طعاما
 أو صام لكل مدين أو لولي
 وأقاربت سبعا أولى من
 قوله والصغيرة شاة فانها لو
 صفت جدا فالواجب
 القيمة كأي في الحشيش
 الرطب إن لم يخلف والا فلا
 ضمان كأي من غير التفور

مكة واني حرمت المدينة ما بين
لايتها لا يقطع شجرها
زادهم ولا يصاد صيدها
وفي خبر أبي داود بسند
صحيح لا يخلع خلاها ولا
ينثر صيدها وروى أبو
داود والترمذي خبر الأمان
صديق وعصاه حرام
محرم والاثنين الخمران
تثنية لآبة وهي أرض ذات
خجارة سودوها شرق
المدينة وغريها خربها
بينهما عرضا وما بين
جليها عبرة ونور طول (نقط)
أي دون ضلالتها لان
عليها ليس محلا للنسك
وتعيرى بما ذكر أعمر من
قوله وصيد المدينة حرام
ولا يضمن (وفي) جزاء
صيد (مثل) ذبح مثله
وتصدق به على ما كان
الحرم أي الشاملين لغرفاته
لان كلالنها يشمل الآخر
عند الافراد وذلك بان
يفرق له وما يتبعه عليهم
أو يملكهم جلته مذبحها
أرواعا لهم بيشمة) أي
بقدرة قيمة مثله (طعاما)
يجزى) في الفطر وهذا
أعم من قوله يقوم المشل
دراهم ويشترى به طعاما
لم (أوصوم) حيث كان
(الكل مديونا) قال تعالى
هداياكم الكعبة وكفارة
طعاما ما كان أو عدل
ذلك صيا ما لم يعتبروا في
(في جزاء صيد (غير مثل)

البنيتي (قوله) في حرمة العرض لميدها) ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة ونقل عن شيخنا
الرحماني ميتة حل ومثله عش على مر (قوله) ان ابراهيم موم مكة) أي أظهر محرمها لانه قدّم قل
(قوله) واني حرمت المدينة) أي ابتعدت محرمها فوحدات قل وشو برى (قوله) ما بين لايتها
بدل اشتغال من المدينة لان ما بين الاثنين مشتمل على المدينة (قوله) وفي خبر أبي داود) ذكره بعد
الاول لشمله الخنثى وتغير الصيد دون اصطاده عش (قوله) وعصاه) أي شجره وهو بضم
العين وكسرهما كان عش (قوله) عبرة ونور) اعترض بأن ذكر نور هنا هو بكم من غلط الرواة وان
الرواية الصحيحة أحد ودفع بأن رواه جبالا صغيرة لانه نور وهو غير نور الذي مكة رى (قوله) وفي
جزاء صيد) شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة لان الدم لما احترا وصرت وكل منهما اما معد
أو مفترود بدأ بالخمر المعد فقال في جزاء الخمر ان الشارح فيه بالتقويم والعدول الى الاطعام
رى وأشار الى صنف بقوله وفي مثل الى القسم الثالث في نظم ابن القمري وذكره نوعا وبق
نوع وهو الواجب في قطع النابت وذكره الشارح في سابق بقوله ثم ان شاء ذبح وقد جمعا ابن
القمري بقوله

والثالث الخنثى والتعديل في • صيد وأشجار بلا تنكف

ان ذكأت فاذبح أو تعدل مثلها • عدلت في قيمة ما قدسما

اه (قوله) على ما كان الحرم) وكيفي منهم ثلاثة (قوله) بان يفرق له) فلو فاق الصنف حتى صار
تدبها بل يجزى بمثل نظر اه شهاب عميرة (قوله) وما يتبعه) كالجبل والكرش والشعر لا يجوز أن كل
شيئ منه مر ولو تعلق قبل مرته بنحو غصب أو سرقة ولومن قراءا الحرم لم يجز له شراهم بله
وفرته كافاه قل على الجلال وعمل عدم الاجزاء فإذا أخذها قراءا الحرم اذا كان قبل النية والا
أجزأ (قوله) أو يملكهم جلته مذبحها) ولو قبل سلخه منساو أو متفانوا حج فيفيد جواز تملكهم
جلته متفانوا سم على حج كان يقول ثلاثة ملكتمكم هذه الشاة على ان لواحد منكم نصفها
وأكثر ثم لا تأخذها (قوله) أو أعطاهم بيشمة طعاما) وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم
الخنثى والتقدير لا يتعين لكل أحد منهم بدل يجوز ذبونه فوفقه اه حج قال الرشيدى والحاصل ان دم
التعديل يجوز النقص فيه عن المساو إذا فعله سواء كان مرتبا أم غير أو ان دم التقدير ان كان غيرا
فلزادة على المداينة بالنص لانه يعطى لكل ما كان نصف ماع وان كان مرتبا فلا طعام فيه على
الاصح اه (قوله) بيشمة) الضمير راجع لآل الذي يذبح والكلام على حذف مضاف كما قدره الشارح
بقوله أي بقدر قيمة مثله فقول مثله تفسير للضمير (قوله) قيمة مثله) أي لا الصيد خلافا لما لك رضى الله
عنه ويعتبر في التقويم عدلان عاربان وان كان أحدهما قاتله بحيث لم ينسحق لغير ماسر حج اه
بان قتله غير عائد فان قتله عند افسق لان قتله كبيرة كاصرح به فيما تقدم وصرح به مر
أما (قوله) وهذا أعم من قوله بيشمة الخ) لان قوله ويشترى ليس بيشمة مثله أن يكون الطعام
عند موكذ قوله يقوم المشل دراهم ليس قيدا لان المار على التقاد غالب كما قرره شيخنا (قوله) يقوم
الخ) هذان الفعلان في عبارة الاصل منصوبان ونهوا بيانى ويغير بين أن يقوم المشل دراهم
ويشترى الخ (قوله) دراهم) نصب على نزع الخافض شذوذ حج (قوله) طعاما لهم) أي لاجلهم
ابن حجر (قوله) هديا) حال من جزاء قوله جزاء مثل ما قل من الترمي حال كون الجزاء هديا والموارد
بالكعبة جميع اخرهم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الكعبة أي بالغ به الحرم ويذبح فيه
الصوم كونه في الحرم لا لغرض لها يكن يكتفى في الحرم أولى لشرفه (في جزاء صيد (غير مثل)

لأخبره اه جلال بإصلاح **(قوله عملاً نقل فيه)** كالمراد والمصافير كاتقدم في الشرع
 تميزاً وأنه ضمن تصديق معنى أعلى لعداء بنفسه كابدل عليه التعبير بالإعطاء. في محل آخر **(قوله)**
كائن أي قياس عليه في هاتين الخصلتين لأنه موصوف عليه فيما **(قوله)** أما ما فيه قل كالملة
 فان فيها شأؤه وقوله فظاهر أنه كائلي أي في خبره بين الأمور الثلاثة **(قوله)** كان المثل فيمكن كثير
 المثل أي في خبره بين الخصلتين الأخيرتين فقط أي الإطعام والصوم ولا يذبح وقوله كالخامل اذا قل
 بقره وشية ماملة فيضتها بقره أهلية شامل **(قوله)** في القسمين أي جزء الصيد المثل وغير المثل
(قوله) لمن ارادة تقوية ما ذكره في قيمة الصيد ظاهر ولم يبين الوقت الذي تعتبره قيمة الطعام الذي
 أراد الصوم عنه وقد قدم الرسلى في تقويم بدنة الجباع اعتباراً سرعته في غالب الأحوال وعن السك
 اعتبار وقت الوجوب فينبى أن يأتي مثله هنا ع **(قوله)** منها الثاني معتمد اه ع ش وهو اعتبار
 سرعته وبك و يظهر أن المراد بما جيع الحرم وأنها واختلف باختلاف بقا عه جاز له وهو اعتبار
 بذلك العمل سواء اه ابن حجر **(قوله)** في ضمن انظر وجه الاتيان به بعد إضافة القيد لانه لا يذبح
 يلزم من الإضافة لانه كونه أن يكون ما يحرم المضاف اليها مضموناً فيمكن أن تلاحظ الحرمة غير مضافة
 الى القيمة ويكون قوله في ضمن محتاجاً اليه تأمل **(قوله)** أي ما من شأنه ذلك انظر مرجع الاختار
 هو التحريم فقط أروع ما بعده حرر شوى الظاهر أنه راجع للحرمة ع ش خلافاً لما علم من أن رابع
 للحرمة الضمان لأنه لا فائدة لقولنا ما من شأنه الضمان بدقولنا ويضمن بل لا معنى له تأمل وإعمال
 ذلك ليدخل فيما أتت عنه الحرمة مع ثبوت الضمان كالحق نسياناً أو كراهاً أو جهلاً ولا يدخل فيه
 ما أتت عنه الأمر ان كازالة الشعر النابت في العين لأنه لا يصح ادخاله في قول المثل وفي فدية ما يحرم
 لأن ذلك لا شيء فيه وبالجملة فكان الأولى للشارح إسقاط قوله ويضمن لأن قول المثل وفي فدية ما يحرم
 الخ يفي عنه ولا يفتى لنافدية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحتجز عنه بهذا القيد الذي زاده على
 المثل تأمل **(قوله)** كائن أشار بالكاف إلى أنه بقي من هذا النوع اللبس والدهن ويقسمان الجاهل
 بجملة دماء هذا النوع ثمانية اه وهذا هو القسم الرابع في نظام ابن القري • والحاصل ان جملة
 دماء الحج كاسياً في النظم أحد وعشرون دماً هي أربعة أقسام أحدها مرتب أي لا يقتد
 بخلصة الأذان يحرمها قبلها مقدار شيء معين لا يزبد ولا ينقص وهو تسعة دماء ثانياً مرتب بعمل
 وهو دمان ثالثاً يحرم عمل وهو دمان أيتاراً بغير مقدار كاسر وهو ثمانية دماء وقد نقلها ابن
 القري بقوله

أربعة دماء حج تحصر • أولها الرب القستر
 تنسج قوت وحج قرنا • وترك رى واللبث معنى
 وتركه اللغات والزلزلة • أولم يروع وأكسى أخلفه
 تاذره يوم ان دما قد • ثلاثة فيه وسما في البلد
 واثان ترتيب وتعدل ورد • في محصرووط حج ان قد
 ان لم يجد قوته ثم اشترى • به طعما لمعسة للفقرا
 ثم ليجز عدل ذلك صوما • أعني به عن كل مد يوما
 والثالث التخيير والتعديل في • صيد وأشجار بلا تكلف
 ان شئت فاذبح أو تعدل مثلاً • عدلت في قيمة ما قدما
 وخبرين وقدما في الرابع • ان شئت فاذبح أو يعدل صم

للشخص

ما لا نقل فيه (مصدق)
 عليهم (بقيته) أي بقدرها
 (طعاماً أو صوم) لكل
 مد يوما كائلي أما ما فيه
 نقل فظاهر أنه كائلي كان
 المثل فيمكن كثير المثل
 كالخامل فانها ضمن شامل
 ولا يذبح بل تقوم (فان)
 انكسرمد في القسمين
 (صام يوما) لان الصوم
 لا يضيء وهذا من زبادي
 والعبرة بقيمة غير المثل
 بحصل الاتلاف وزمانه
 قياساً على كل من يفتي
 وفي قيمة المثل بمكة
 زمن لمرادة تقوية بها
 محل ذبحه لو أريد قالي
 الرضوة كصلها وهل يشتر
 في العدول الى الطعام سره
 بحصل الاتلاف أو بركة
 احتلال للأدام والظاهر
 منها الثاني (و) في (فدية)
 ارتكاب (ما يحرم
 ويضمن) أي ما من شأنه
 ذلك (غير مفرد وميد
 وثابت) كائن وقدر تطبيق
 دجاج ثاناً وبين التحليلين
 (قوله) أو كئلي (أخلفه) أما
 لو شر المثل فليس لمثلين فلا
 شيء عليه ويحمل المثل
 الركوب اه على كل أبي
 شجاع

(ذبح) لما يجزى النجاسة وبغله فيه ماصر والملاقاة الذبح أولى من تنقيده له بشاة (١٥٩) (أو تصدق بثلاثة أمم) بالذبح

ماع (لثة ساكنين)

لكل ساكن نصف صاع

وأصل أجمع أموع أبدا

من وأوه هزمة مضومة

وقدمت على صاده وقلت

ضمها اليها وقلبتى ألفا

(أروص ثلاثة أيام) قال

تعالى فمن كان منكم مريضا

أو به أذى من رأسه أى

خلق ففدية من صيام أو

صدقة أو نكاح وروى

الشيخان أنه **يقول** قال

لكتب من بحجة ياؤذيك

هوام وأرصدك قال ثم

قال انك شاة أروص ثلاثة

أيام وأطعم فرقا من الطعام

على ستة ساكنين والفرق

بفتح الفاء والراء ثلاثة أجمع

وقيل بالخلق وبالعدو

غيرهما وتعبيرى بما يحرم

أعم من تعبيرة بالخلق

ورجح زيادة غير معد

وصير ثابتة الثلاثة وتقدم

حكمها **والحاصل** أن دم

القدحدم الإحصار دم

ترتيب وتعديل بمعنى أن

الشارع أمره بالترتيب

والعدل فعلى غيره بحسب

القيمة وأن دم الصيد

والثابت من تحريم وتعديل

وأن دم ما حرم فيه تحريم

وتقدير بمعنى أن الشارع

قد رما يدل اليه بما لا يرد

ولا ينقص (دم ترك

أمور) كالإحرام من المقات

لأشخاص نصف أو نصف ثلاثا • تحت ما بينه اجتثا

في الخلق والقدر ليس دهن • طيب وتقبيل ووطئ

أوبين تحلى ذوى إحرام • هذى دماء الحج بالجم

وفوه ثلاثة فيه أى في الحج أى في أيامه وذلك في ترك الإحرام بالحج من المقات وفي التمتع والقارن أما

فإن ترك البيت أى أومر فأنه أوالرى فقد فرغ الحج إذا كان طواف الأفاضة فكيف يتأق له

صوم الثلاثة في الحج وكذا إذا ترك الإحرام بأمرة من المقات إذا لاجح وكذلك إذا ترك طواف

الوداع لأنه واجب مستقل ولا يقل بعضهم

والصوم في الحج لبعض الصور • تمتع كالصوم للتمتع

وصوم تارك البيت معا • والرى وأوصوم الذى ما دعى

فيجب صوم الثلاثة بعد أيام القرى فى إذا ترك الرى والبيت فإنه وقام مكان الصوم بعد الوجوب

وقال الباقى فى تناوبه أى صومها فى طواف الوداع يكون بعد وصوله إلى حيث يقرر عليه الصم فإن

ضما كذلك فأداء القضاء أى أصامها بعد وصوله لمحال لا يمكنه فب رجوع الطواف الوداع

وأما القادر على الصم فبصومه لا يحرم بل ينج فيه فليست أمه مدافى على الخطيب (قوله ذبح) لا يقال

فيه ظرفية الشئ فى نفسه لا تناقولا الذبح ليس نفس الفدية لأنها الذبوح والتضيق فعل وهو واقع فيها

أى عليها أم وكذا التصديق ليس نفس الفدية بل هى التصديق لكونه عليه الصوم فإنه نفس

الفدية وبجابه أنه من ظرفية الخاص فى العام لأن الفدية عامة ويراد بالواين أثرها وهو الذبوح

والتصديق (قوله أى من تنقيده بشاة) قال مر ويقوم مقامه بدنة أو بقرة أو سبع أحدها

وأوجب بأن المصنعة صرعى إلى الواجب (قوله لكل ساكن نصف صاع) ولا يجزى أقل من وليس

فى الكفارات محل زاد فيه أو سلك على مدغبرهذه مر وقوله على ملى أى من كفارة واحدة فلا يرد

دفع أمدا أيام لمساكن لانه من كفارات (قوله أبدا من وأوه الحج) ففيه أربع تصرفات الأولى قلب

أول هزمة الثانى نقل حركتها إلى الصاد الثالث تقديمها عليها الرابع قلبها ألفا تقبل التقديم كان وزنه

أفعل فالصادف الكسوة والواو عنها والصين لانهما الآن صار وزنه أفعل بتقديم العين على الفاء تأمل

(قوله وقلبتى ضمها) أى قبل قلها (قوله أو صوم ثلاثة أيام) ولومفرقة (قوله لنك) أى أذبح

(قوله أو تقدم سكها) أما حكم الأزار فقد تصديق قوله وتجب بدنة على الرجل إلى أن قال الشارع فإن

بحر بقره الحج وأما حكم الثانى فقد صر فى باب قوله وفى مثل ذبح مثله الحج وأما حكم الثالث فقد صر فى

قوله فى شجرة كبيرة بقرة إلى أن قال ثم إن شاء ذبح ذلك الحج وقد تقدم التنبيه على أن فى صغره ذكر

حكم للفقهاء قبل النطق بمساق طوبة تأمل (قوله بالترتيب والعدل والحج) علم منه أن التعديل عبارة

عن الترتيب والعدل إلى غيره وهذا غير موجود فى التقدير لأن فيه العدل فقط (قوله بحسب

القيمة) أى لقوله تعالى أو عدل ذلك صيا ما فعدل البقرة مثلا بالبطعام وعدل الطعام بالصوم (قوله

ولان دم ما حرم فيه) وهو دم غير المقدس من نحو الخلق (قوله قد رما يدل اليه) وهو الصوم (قوله

بملا يزيد) أى بنية الزيادة لانه حينئذ تعاطى عبادة فأسد فيحرم حيث تعمد والواقع نقلا (قوله

ودم ترك مأمور) أى أمر بأبواب أو تدب كاسيا فى (قوله فى ترك مأمور) فيه أن ترك المأمور

هو للوجوب فدل الأولى أن يقول لأشترأ كهما فى أن موجب كل ترك مأمور تأمل وقيل إن للمضى

لا تترك السبب الذى أوجبهما فى ترك مأمور به أى هذا المفهوم السببى الشامل لترك المقات تأمل

وسين بوزنه لانه ليس النحر (كدم تمتع) فإنه إذا عجز عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع له تاركه وجبهما فى ترك مأمور

الذالموجب لهم التمتع ترك الاحرام من اللبائت كما هو وهذا هو الاصح في الروضة كما هو واغبره بما لا كثيرين فهو دم ترتيب وتقدروا من
الاصل من انه اذا تجزى صدق بقية الشاة طعما فان تجزى صام لكل مذبوا ضعيف والدم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أي ركدتم التمتع
(دم فقلت) الحج وسبأ (١٦٠) في الباب الآتي ويؤبه مع الاعادة (ويؤذعه في جنة الاعادة) لا في تمام الفوات كما هو

(قوله لم التمتع) فهو دم ترتيب وتقدروا وهو واجب في ثمانية بل عشرة بل أكثر التمتع والقران
والقول ترك ميت مزدلفة أومنى والرى وطواف الوهاج والاحرام من اللبائت والركوب السنور
والشئ السنور ومعنى كونه مقدرا أنه اذا تجزى عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع مشي
(قوله صدق بقية الشاة) ضمنه معنى أعطى فضاء بنفسه (قوله وكذا) أي ركدتم التمتع دم القنوت
لان دم التمتع ترك الاحرام من اللبائت ولوقوف المترك في الفوات اعظم منه شرح (قوله دم
الجبران) وهو ما يجبر الخلل الواقع في الحج كترك الميت والرى والاحرام من اللبائت سواء كان الخلل
فعل ينسب عنه أو ترك ما مأمور به فيشمل سائر أنواع الدماء لانها لا تجزى عن حذين القدمين (قوله
وينسب) هذا بمنزلة الاستمرار على ما قبله وبعبارة حج نعم إن عصى بسببه لزم العترة كعصى من
كلامهم في الكفارات سادسة للخر من المعصية (قوله فيحصل ما لظنوه) أي من قولهم لا يغضب
يزمن (قوله فأخاهو على ما يروونه في الكفارات) فيحصل بين كونه عصى بسببه أو لا فيحصل القور
في الأول دون الثاني كقولهم لعل (قوله دم التمتع والقران) وهو لاسم في (قوله ترك المبع
بين الليل والنهار) التمدد بين أن يجمع بين الليل والنهار ع ش فكلما فيه القول باستحيائه
فأذا تركه تدبج به بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام الصنف وأما على القول بوجوبه
فيكون كلام الأصل شاملا له فلا يكون ولردا عليه نرى ملخصا (قوله حيث لا حصر) وأما في الحصر
فجعل الذبح للمكان الذي أحضر فيه ولا يجوز تركه لغيره الا بالحرم فيجوز تركه لان موضع احرام
صارت حقه كالحرم شرح (قوله عديا بالغ الكعبة) اعترض بأن الدليل ان خص من الدمى لان
الكعبة بعض الحرم الا أن يقال انطلق الجزء على الكل أو يقال بقا غير الكعبة من بقية أجزاء الحرم
عليها ح (قوله فالذبح خارج له مبتدبه) أي وان نقل لجه وفرقه في الحرم قبل تغيره رى (قوله
والصرف الى القاطنين أفضل) مالم يكن غيرهم أحوج اليه بر دم (قوله أعم من قوله وصرف
له) لانه لا يشمل الجلود بقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يخص صرفه بما كنه وأجاب
مر بأن اقتضاه على اللحم لانه الأصل فيما يشمل منه فهو شامل لا قيد تأمل (قوله وتجب النية عند
الصرف) أو عند الذبح أو عند عزها حل وقول (قوله بأن كان مفردا) بأن قسم الحج على العمرة
ثم أحرم العمرة فهو معتبر لانه اسم فاعل وهو حقيقة في الحال وقوله وأمر بدتم بأن أحرم بالعمرة أولا
وتعد أن يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة فهو معتبر الآن حقيقة رى ولا يقال له متمتع الا اذا أحرم
بالحج بعد العمرة وقوله وأمر بدتم أي فذبح الدماء التي أزمته في عمرته بالمرء وأما دم التمتع فيه
فالأفضل ذبحه بمنى كما بينا في اسم (قوله بأن كان مفردا فردا) بأن أحرم بالحج أولا وقصد أن يأتي
بالعمرة بعد ذلك أو فأن يأتي بأحرم بهما وقوله أو متمتعاً بأن أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة رى
(قوله لانهما) أي المردة ومنى وقوله فعمل تحللها أي التمتع لك كوروا الحاج (قوله في الاختصاص) أي
يختص بالحرم وقوله والاختصية أي المردة للتمتع غير القارن ومنى الحاج (قوله مالم يكن غيره) فان عين

النية عند الصرف ذكروه في الروضة عن الروياني (وأفضل بقعة) من
الحرم (التي يمشي) فيبنيذنه بقول (غير قارن) بأن كان مفردا أو أمر بدتم (المردة) ذبح (حاج) بأن كان مفردا أو فأن
أؤتمتوا ولو عن دم تمتع (منى) لانها محل تحللها (وكذا الهدى) أي حرم الهدى الذي ساقه المتمر للذ كوروا الحاج تقربا (كما)
في الاختصاص والاختصية (ودقه) أي ذبح هذا الهدى (وقد تضحى) مالم يكن غيره

لم ومنه ان الواجب
يجب صرفه الى ماكين
الحرم وانه لا بد في وقوع
النقل موقعه من صرفه
اليهم اشهدى الجبران فلا
يخص بزمان كاهن وكذا
ان عين لدى التقرب غير
وقتا الاضحية

(باب الاحرار والقوات)

يقال حصره وأحصره
لكن الاشهر الاول في
حصر العدو والثاني في
حصر للرض ونحوه
(والقوات) للحج وما
يذكرهما فوات الحج
بفوات وقوف عرفة
(الحصر) عن انعام أركان
الحج والعمرة بأن منعه
هنا فلو سلم أوكافرم
جميع الطرق (تحلل) بما
بأن قال تعالى فان أحصرتم
أى وأردتم التحلل فما
استيسر من الهدى وفي
الصحيحين أنه عليه السلام
تحلل بالحديبية لمصاده
المشركون وكان عمرهما
بالعمرة فنحرم سلق وقال
لأصحابه قوموا فافزعروا ثم
احلقوا سواء أحصر السك
أم البض من الرجوع
أيضا أم لا ثم كان لوقت
ولمصادف فضل تأخير التحلل
والأبأن كانت في حج
فالفضل تجب له ثم قال
الموردان يقيض زوال

لدى التقرب غير زمن الاضحية بعشرين لوقت اذ ليس في تعيين الوقت قرب كانه به والله شرح
مر ويدل عليه قول الشارح الآتي وكذا اذ اعين الحج (قوله قياضيا) دليل لقوله وقت أضحية
كافضل مر (قوله فان كان واجبا) أى بشرق آثاره الى أن هدى التقرب يشمل الواجب بالنذر له
ح (قوله موقعه) بأن جعله بالسنة عش (قوله أمهدى الجبران) مقابل قوله أى ذبح هذا
الهدى فهو عز زالاشارة واستفيد من صبيح الشارح أن الهدى كما يطلق على ماله الحج أو للتشر
قرب يطلق على ماوجب عليه بترك مأمو به أو قبل منهى عنه وبه صرح مر وقوله وسعلم
الحج أى به توطئ لهابده

(باب الاحرار والقوات)

أى ياتهمار حكمه ما يترتب عليه ما لا يحارفة للتع من أحصره وحصره وشرع للتع من النكاح
ابتداء أو دولما كذا أو بضات والقوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعنا عدم ادراك الوقوف بمرقة
وأبواب الحصرمة العدو والمرض والياداة والزوجه وذك كرها المصنف والاصليه والدينية فيندب
للزعم وإن سفل استئذان جميع أصوله ولو كفارا أو زفاه فأداه النكاح ولو فرما ولكل منهم منه
منه أو ما سفل أو تحلل به بعد أو ما منه كان تطوعا أو كان ما سفر معه وكان سفره دون مرحلتين
ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتى ويجب على غيره من استئذان ذاته وإن قل الدين ويحرم عليه
الشر بدون علم رضاه أو رضاه أى الدين ومنع من الخروج ولو بعد الاحرام وإن فاته النكاح
كان له حال وهو وسر واستمع من أدائه بغيره وليس له تأنيق فضا لنصديه والافليس له منعه كما
لا ينع من الاحرام مطلقا وإذا فاته الحج لم يحز له التحلل الا بآتيان مكة وأعمال العمرة تغليظا عليه
بشدة وعليه القضاء فلم يوجد منه تعد كان حبس ظلمما تحلل بغيره كما يأتى ولقضاء عليه قل على
الجلال (قوله ونحوه) كخراغ النقة واضلال الطريق (قوله والقوات للحج) قبله لان قوات
العمرة متنع (قوله وما يذ كر مهمما) وهو الاعادة ودم القوات وقول عش وهو قوله ولو أحرز رقيق
الحج غير ظاهر لان هذا احصار خاص فهو داخل في الاحصار والتحلل من أحكام الاحصار فليس مما
يذكره خلافا لبعضهم (قوله عن انعام أركان الحج) خرج بالاركان ما لو أحصر عن الواجبات
كرها الجار والميت فيجبرهما بالهم هذا بالنسبة لقرى أمال النسبة لميت فلا لانه يسقط بالمعسر كما تقدم
والحصر من الاعتذار وتبطل بالطواف والحق ويجز عن حجة الاسلام ومن صد عن عرفة دون
مكة تحلل بعمل عمرة أو تركه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيما على الاظهر من تصحيح ابن قاضي بجلاون
زى والذي في شرح مر وحج أن الميت لا يسقط بالاحصار فيه دم حيثئذ (قوله وألا العمرة)
ويشتر فوات العمرة تبع للحج في حق القارن زى (قوله تحلل) أى خرج من الحج بنية التحلل
لانما فعل ما يأتى خرج من الحج وصار حلالا وإن فاته احياا والسكنية في ذلك العام (قوله فالتيسير)
أى تيسرك ما تيسر أو فاعجز ما التيسر أى ما تيسر (قوله وكان محرما بالعمرة) من ذى الحليفة
مبقا للدينة الشريفة خلافا للقول ومن تبعه قل قال العلامة الزايدى فيرد على الامام مالك
رحم الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لعة وقتا (قوله أم البض) لرد على من قال اذا
حصر طائفة فلبقة فليس لها التحلل (قوله نعم) استدراك على المتن في قوله تحلل وقول حل انه
استدراك على قول الشارح والافضل تأخير التحلل غير ظاهر لقول الشارح بعده امتنع التحلل

(قوله وان قل) ظاهره ولو قل جادوا عليه في فرق بينه وبين ما لو وجد الزاد متلا ببيع يزادة بتفاني بها حيث يجب شرؤه مع تلك الزيادة بأن ما يدفعه هنا مجرد ظاهر بخلافه ثم فانه مقابل ما يشتر به وهو جائز ع (قوله بسببه) أي نحو المرض (قوله بضاعة) يضم الصاد المجمة بفت الزير بفتح الزاي وكسر الياح كحاميهم رسول الله ﷺ وفي الخصائص الصغرى عد جواز نظره عليه الصلاة والسلام للإجنبة وإخاؤه بما وحصل بعضهم الحديث على أن أخاؤه كانت مستغنية وقالم يكن غلوا للإجنبيات وهو كغيره في التحريم كاذ كراه الملامة النوبرى (قوله ما أجده في الأجمعة) أي متوقفاً مقصوداً وجمع في المستقبل بديل ما بعده وهو مقصوداً لأن الأجمعة جمع (قوله الحق والشرطي) أي أئوى الحق والشرطي التحلل بالمرض إذا حصل قل (قوله وقولي اللهم) عطف تفسير لا شرطي وعمل كون قولها هذا شرطاً إذا توثبه الاشتراط وقوله على بفتح الحاء وهو النقيض أي عمل محلي ويجوز كسرهما وقوله حبسني بفتح الحروف الثلاثة الأول وسكون التاء أي الله عز وجل الزيادة ويجوز لسكان السين وفتح التاء أي حبسني بالله وحل بصير الشخص بذلك حالاً لا يزيد من التحلل أباب شيخنا بأن توى به الشرط ما حلالاً حل (قوله ولو قال لا امرئت) أي مثلاً وهذا محتمل زوال الضمير في قوله شرطه فكان عليه تأخيره عما بعده كما فصل أي بحرف ما بعده محتمل نفس الاشتراط وهذا محتمل الضمير وبعبارة حج خرج بشرطه أي التحلل وهو صبرونه حلالاً بنفس المرض الخ (قوله لا يفتد زوال العذر) لأن عذره وهو المرض ونحوه بفتح الواو وبعبارة شرح الروض لأن التحلل لا يفتد زوال المرض ونحوه (قوله يختلف التحلل بالاحصاء) أي أنه لا يفتد زوال العذر الذي هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخولها إذا تحلل فكان إحصاءه زال (قوله ولم يكنه عمل حمرة) فإن ما كنهه ذلك بأن منع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل حمرة من غيظ حج (قوله بذبح) ويفرق المذبح على ما كان محل الحصر فإن فقدت المسكين منه فقه على ما كان أقرب محل إليه حج قال سم عليه وخالف مدر فنع قلته إلى أقرب محل وأوجب حفظه إلى أن يوجدوا وحيداً فإن خيف قلعه قبل وجودهم بيع وحفظ عنه بل لو فقدوا قبل البيع ما منع البيع بل أن يوجدوا إلا فائدة فيه حينئذ والتجاء أنهم إذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال ولم ينوب التحلل على وجودهم على أن لنا أن قولنا التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف البهيم بل يكفي فيه البيع فإذا فقدوا بعد البيع فلا إشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم ما تقرآن تقديمه القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال إلى بدل الهدى كما هو بعض الطلبة أه بحرفه (قوله حيث عذر) أنهم أنزلوا حصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح في موضع آخر ثم سلم بزيرو كذلك لأن موضع الأحصاء قد صار في حقه كنف من الحرم أه شرح مدر وكذلك انتقل من الحرم إلى الحل الأولي فلما انتقل من الحل إلى الحرم أو من الحرم إلى محل آخر فيه جاز قاله ويراد أن انتقل من حيثها النقل وإثان يجوز بل الانتقال من الحل إلى الحرم أفضل كما هو جمع ذلك من شرح مدر (قوله أيضاً حيث عذر) أي في المكان الذي عذر فيه وهو متعلق بتحلل وذبح على سبيل التنازع وأصل الثاني وأشرف الأول والتقدير يحل فيه وحذف كونه فضلة (قوله أو نحو من ض) ضابط أن يتنوع به مائة الأحرار وأن لم يبيع التيمم كما قرره شيخنا وصرح به ابن شرف على التحريم ووسط حج بما يبيع ترك الأجمعة وقال مدر والأوجه ضبطه بما يحصل مع مشتقاً لا يتحمل عاقلة التمسك بالحل وقوله لما رأى في قوله تعالى فإن أحصرتم الخ وهو دليل للذبح وقوله ولا تحلقوا رؤسكم الخ دليل للحج بالنظر لقوم الغاية لأن مفهومها إذا بلغ الهدى محل فالحقوا أو ائروا إليه المكان الذي يذبح فيه وهو

وان كل إذا لاجب احتمال الظلم في أداء النكاح (كقوله مريض) من فائدة تنقذ من طر يق يدعوها ان (شرطه) أي التحلل بالعذر في إحلته أي أنه يتحلل إذا مرض مثلاً التحلل بسببه للمروى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله ﷺ على ضيافة بشار بن يرقال لما أوردنا الحج فقلت والله ما أجده في الأجمعة فقال حجني واشترطي وقولي اللهم على حيث حبسني وليس بالحج العمرة ولو قال إذا مررت فانا حلال صر حلالاً بنفس المرض من غير تحلل فإن لم يشترط فليس له تحلل ببذلك لأنه لا يفتد زوال العذر بخلاف التحلل بالاحصاء بل يصير بزيرو عنده فإن كان محرماً بمصره أيها أو يبيع وفاته تحلل بعمل حمرة ويحرم من زيادتي ويحل التحلل من ذكر ولم يكنه عمل حمرة (بذبح) لما يبيح أضحية (حيث عذر) بأحار أو نحو مرض (خلق) لما سمع من آيتولا تحلقوا رؤسكم

(بينة) أي التحلل (فيها) لا يتأهلها الغير التحلل (ويشترط ذبح من محصر يض) فإن لم يشترط محلل بالنية والمحلل فقط فإن أمكنه
 لو توافقت به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيب بين الذبح والمحلل مع قرن النية بهما ذكر ما يتحلل به نحو الميض وعمل محله من زيادتي
 والمحلل الذبح أول من تنقيد به بشاة ومازله المصنوع من السقاء أو ساق من الهدايا بدمه حيث عذرا أن (فان عجز) عن السهم (نظام)
 حيث شاء (شكل مديونا) مع ذبك
 يجب عند (بقية) لدم مع المحل والنية (فان عجز وجب صوم) (١٦٣) كافي السهم الواجب بالافساد

مكان الاحصاء عند الشافي ويكون محله كتابة عن ذبحة في مكان الاحصاء كافي الجلالين (قوله بينة)
 أي مع بينة فالباء بمعنى (قوله ويشترط ذبح) مطوف على قوله بينة أي يعمل التحلل بذبح خلق مع
 نية التحلل مع شرط ذبح من محصر يض أي زيادة على النية أي لا يلزمه الا اذا شرطه كاقترنه شيئا
 (قوله وان أمكنه) أي عولل يض أو للمعدومين حيث هو الشامل للحصر وهذا تنقيده لقوله بذبح أي
 محله ان يمكنه الوقوف فان أمكنه أي بالوقوف بالتحلل المذكور (قوله أي به قبل التحلل) أي ولا
 حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نية جوخ الاسلام وفوت آخر رشيدى (قوله بذلك)
 أي بالخلق والنبوة بالذبح ان شرطه (قوله فيمنع لدم) أي بالانقضاء الغالب ثم فامكن بذلك فأقرب
 البلاذلي صحيح والباء بمعنى بدل أو متعلقة بمحذوف أي يشترى ببقية (قوله ولو أصرم رقيق الخ) لما
 فرغ من الحصر العاشر في الخاص فقال ولو أصرم الخ زى (قوله فلهما أصره) أي أحدهما لان
 الطبقين (قوله صحيح) أي مع الحرمة في الرقيق دون الزوجة في الفرض بخلاف النقل زى (قوله فله
 تحليهما) لطول الزمن وقوله بخلاف عكسه أي لقله الزمن (قوله بل به جسيهما) أي منعهما للخروج
 للحج بعد الاحرام وبعبارة الأرض وشرحه فرغ له حبس الممتدة عن الخروج اذا أصرمت وهي ممتدة
 وان خشي الفوات أو أصرمت فإنه لبق وجوب العدة ولا تحليها الا ان راجعها فله تحليها اذا أصرمت
 بغيره فاذا انقضت عدتها ولم يرجعها مست في الحج فان أدركته فذاك والا فلا حكم من فاته الحج
 (قوله ويقع نكه في نوبته) بأن تكون نوبته تسع جمع نكح شرحه حر (قوله على الغالب) أي
 الغالب أنه لا مهايأة (قوله ولا إعادة على محصر) أي سواء كان المحصر عامًا أو خاصًا كالرض والزوج
 والشرذمة زى فان قلت هل وجب القضاء قياسا على الفوات قلت لا لان المحصر أدن له الشارع
 في الغرموس من العبادة فكان جبه غير واجب الانعام فلا يجب تذكره بخلاف الفوات شو يرى
 والمراد بالحصر التطوع كما قاله عرش أخذنا ما بعده وهو قوله فان كان نكح الخ والظاهر أن المراد
 لا إعادة عليه مطلقا بالنسبة إلى الأصاص ثم ينظر حاله قبل الأصاص كما أشار إليه بقوله فان كان
 نكح الخ كما يؤمن قل على الجلال (قوله لدم ويرويه) أي ما ذكر من الاعادة (قوله لم الخ)
 في الاستدراك نظر لانه في الاولى لا يقال له محصر لان الاحصاء هو المنع من جميع الطرق وعبارة
 وجوب الاعادة في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعليه في الثانية انه نسب الى تقصير (قوله مساويا)
 سائى عزمه وعجزه وقوله غير متوق في قوله فان نشأ عنه الخ فكان الاظهر جمعها في عمل واحد
 كقوله شيخنا (قوله لا دل) أي الذي حصره (قوله فلهما الحج) راجع للآيتين (قوله فلهما
 الاعادة) على شرح البهجة الاولى بأنه فوات محض والثانية بشدة تقريعه شو يرى قوله فلهما أي
 غير ثابتين عن احصاء مكانه بمحصر (قوله فان كان نكح) أي الذي أصرع عن اتحامه (قوله من
 سى الامكان) بيا ساكنة مخففة والنون مخفوفة للاساقطة (قوله والنسفر) أي حيث استقر

عليه جبه وبأن بل به جسيهما للعدة والبيض كالرقيق الآن تكون مهايأة يقع نكه في نوبته فليس للسيد تحليها فاطلقتهم أنه
 كترين يرى على الغالب (ولا إعادة على محصر) تحلل لدم ويرويه لان الفوات نشأ عن الاحصاء الذي لا صنف فيه علم ان ملكه لم يبق
 أو سوا بالاول أو سوا اصرامه غير متوق في زوال الاحصاء فلهما الوقوف فلهما الاعادة (فان كان) نكح (فان نشأ عن اتحامه) عليه
 كعبه لا سلام بعد السنة الاولى من سى الامكان ولا إعادة ولا النسفر كالشرع في صلاة فرض ولم يمتنع حتى في ذبته (ولا) أي وان لم يستقر

حجة الاسلام في السنة الأولى من سني الامكان (اعتبرت استطاعته بعد) أي بعد زوال المحصر وان جئت وجب **والاعادة** وعلى من فاته وقوف بمعرفة الحال لان استدامة (١٦٤) الاحرام كابتداء التوبة ابتداء حقيق لا يجوز زود كوجوب التحلل من زيادتي

في ذمتهم بان تدره في سنة معينة وقوته فيها مع الامكان أو أطلق ومعنى زمن يمكن فيه الفك والافلاحي عليه عث على حر **(قوله كسجة الاسلام في السنة الأولى)** وكنز غير معين سم **(قوله أي بعد زوال المحصر)** قال شيخنا وهننا في بيان الاستطاعة في زمن الاحرام ولو غابا غير معتدة فراجع به **(قوله وابتداءه)** أي من هذا الحرم أو ابتداءه حيا حرل وبشدة وقوله لا يجوز أي لما فيه من ادخال حج على حج أو لما فيه من التلاعب فانه قد يكلام حرل الاعتراض على قول الشارع لا يجوز لانه تقدم انه يجوز الاحرام بالحج في غير أشهره وينعدم حرمة و حاصل الجواب أن للمعنى أن ابتداءه حيث لا يجوز لهذا الحرم أو ابتداءه حيا فلا ينافي أنه يجوز لشخص آخر أن يحرم بالحج في هذا الوقت وينعدم حرمة كافر منه حيثنا **(قوله لا يجوز)** أي لبقاء بعض الاعمال عليه حر **(قوله يعمل عمره)** بل من غير تنبها لكونه نية التحلل على الوجود اه زى ولا يجوز عن عمره الاسلام ولو كان قارنا حرل **(قوله ان لم يكن سعي)** فان كان سعي لم يعد شرح حر **(قوله)** وعلمهم أي ان كان حرا فان كان رقيقا فواجبه الصوم أى صوم العشرة و دخل وقد وجوبه بالهتول في حجة القضاء وجوز به دخول وقت الاحرام به امن قابل وان لم يحرم على المقعد وما شئ بعضهم على أنه لا يجوز تضيعة الابد الاحرام بالقضاء حيثنا **(قوله في ذلك)** أي في قوله من فاته وقوف تحلل الخ **(قوله أخطأ بالمد)** بفتح العين المهملة ثم تشديد الباء أي المد في أيام الشهر وضرب التحكم المظهر بتعليمه نفسه أولا ولا محابيه وهذا أظهر وهيار بتشديد الواحدة قل فوجوب القضاء عليهم خطيئهم في الحساب فهم مقصرون فلا يد ما يقال انه تقدم أنهم لو قفوا العاشر غلظا أترام لاه محول على غير هذا أو وجوب القضاء لقتلهم كما يدل عليه سؤاله لهم **(قوله واسمعوا بين الضالين)** لعل عمر غلظ أنهم لم يكونوا سماعا بعد طواف القدوم وأمرهم عن لم يطل منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلا حر **(قوله وانحروا واحدا)** أي ولينحركل منكم هديا والتقيد بكونه معهم لانهم له **(قوله ان كان معكم)** أي حقيقة أو حكما بان كان معهم ما ينشرون به وقوله ثم أحلقوا أو قصروا أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصّر قل **(قوله لحجوا)** فيه اعادة الفورية في القضاء حيث غير بالقاء في حجوا وقيد العام بالقابل حر **(قوله أو أهدوا)** بقطع الحزمة يقال أهدى له واليه يختار **(قوله نصيبا ثلاثا في أيام الحج)** أي حج القضاء أي بعد الاحرام حج ثلاث س تقديم صومها عليه سم على حج **(قوله لم ينصركم)** أي فكان اجماعا كسوتنا **(قوله بان حصر ذلك الخ)** هذا مفهوم الاستدراك الذي ذكره أولا بقوله فان سلك طريقا آثر سارا الخ وعليه فكان الاولى أن يذكر عقبه فعمل الاستدراك المتقدم وما ذكره هناك ان الوقت انما آمن حصر فقيه تفصيل ثلثة يجب معه الاعادة وأشار اليه بالاستدراك المتقدم وثمة لاجب معه وهو ما أشار اليه هنا عث **(قوله أطول أو أصعب)** أي وقد أجاز نحو السهل الى سلكه اه حج **(قوله مطلقا)** أي حصر غير مقيد بمصارفة أو غيرها عث وقيل في تفسيره الخلق أي من جميع الطرق ولغة أعم

ويحصل (يعمل عمره) بأن يطوف ويسعى ان لم يكن سعي بعد طواف قدوم ويحلق فان لم يكنه عمل عمره تحلل بما حرمي المحصر (و عليه دم) وقدم أنه كعدم اجتماع (واعادة) فوراً للحج الذي فاته بغوات الوقت فلو كان كان أفرضا كافي الافساد والاصل في ذلك ما رواه مالك في موطنه بإسناد صحيح أن هبار بن الاسود جاء يوم النحر وحرر عن الخطاب ينحرم هذه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا المد وكنا ظننا أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فظف باليت أنت ومن معك واسمعوا بين الصفاء للردة وانحروا هديا ان كان معكم ثم أحلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فان كان عام قابل فحجوا وأهدوا فمن لم يجد فصام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم وأشهر ذلك في الصجاية لم ينصركم وانما يجب الاعادة في فوات لم ينشأ من حصر فان نشأ عنه بأن حصر فلك طريقا آخر أطول أو أصعب من

(كتاب البيع)

درس

أفرده لان المراد به نوع من أنواع البيوع وهو بيع الاعيان لانه أفرده لم يكتبنا أيضا وحجتنا بطايق

الاثر والمصاريل لا يجوز تفادير المحصر فاته وتحلل بعمل عمره فلا اعادة عليه كجاني الروضة كما سلكه لا بد من ما في وصية كحر صطلقا ولا أعلم

(كتاب البيع)

افتا

اللفظ المعنى المراد وقبل انما افرد لانه مصدر في الاصل انتهى على وقوله في الاصل أى وان كان الآن مستعملا في العقد المركب وفيه أنه مصدر أيضا (قوله يطلق البيع) أى البيع المصدق بقسم الشراء والعقد المركب لا المركب فقط وهذه حكمة الاظهار في مقام الاضمار كما قاله عن وعبارة عرض يطلق البيع أى شرعا وأعاد الاسم الظاهر مع كون المقام يقتضى الاضمار ليقينه على أن المراد بما في الترجمة غير القسم الى ما يأتي من أنه يطلق على قسم الشراء وعلى العقد المركب وذلك لان المراد به في الترجمة هو العقد المركب من الإيجاب والقبول دون المعنى الاعم (قوله على قسم الشراء) قسم الشيء ما كان مياناه والندرج معه أصل كل وعلى ظاهر المراد بالأصل هنا تصرفه دخل في نقل الملك بغيره على الوجه الذى وهو شامل لكل من الشراء وقسمه اذ قال الشراء تصرف لمدخل في حصول الملك وكذا البيع ذكره عرض وعبارته على مر وقد يطلق على الانقضاء أو الملك الناشئ عن العقد كما في قوله نكحت البيع اذ العقد الواقع لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه جمع حج ويستغنى عن كلام الشارع بالحالات ثلاثة على التملك وعلى العقد وعلى مطلق مقابلة شئ بشئ ويطلق أيضا على الشراء الذى هو التملك كما لا يخفى وعبارته على ما ذكرنا من ان الشراء هو الذى يطلق على البيع قال تعالى وما يشروا به من أى باعوه فيكون له على هذه الحقائق سنة (قوله عليك بئس) التملك دخول الملك في بد الشئ وهو لا يحصل بمجرد الإيجاب من البائع بل بقبول المشتري فعمل المراد بالتملك ما يحصل به النقل من جانب البائع كما قاله عرض وقرئ شيئا حرف ماضيه قوله تملك بئس كقولهم باع فلان فرسه لا يبدى ملكها له واعترض بأن التملك فيه تملك الشئ والتملك فيه تملك الشئ فكل منهما مشتق على التملك والتملك فذكر التملك في الأول والتملك في الثاني وأوجب بأن القصد انما هو الاعيان البسيطة والتمنى وسيلة فلا ينظر اليه (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه أن هذا التيد لا يفهم منه اذ التملك بئس لا يكون الا بياع والجواب أنه لبيان الواقع لا لاحتراز وأنه استعمل الثمن في مطلق العروض فيكون احتراز عن غيره من نحو الاجارة عرض على مر (قوله والشراء) بالمدلول الصريح كما لا يخفى ويطلق الشراء على البيع كما في قوله تعالى وما يشروا به من أى باعوه فلفظ كل يطلق على الآخر وقد تقدم ذلك (قوله على العقد المركب منهما) أى التملك والتملك حل والمراد من هذا الالهامان للمعنى (قوله وهو لفة) أى البيع بمعنى العقد المركب منهما وأما معنى قسم الشراء فليس بمعنى في الشئ من حله والظاهر انه راجع لمطلق البيع (قوله مقابلة شئ بشئ) أى بما يقبضه التبادل لا نحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله البلقيني وان جرى في ندره على الاطلاق فله الشيخ انتهى شوري وهذا أى قوله عما يقبضه التبادل هو معنى قول بعضهم على وجه المعاوضة وقال بعضهم الاول بقاء المعنى القوي على اطلاقه لان القضا لا دخل لهم في حبيد كلام للتوفيق (قوله وقوله شرعا مقابلة الخ) فيمساعدة اذ العقد ليس نفس المقابلة لكنه يستلزمها ولذلك عبر مر بلفظه وشروا عقد يتضمن الخ ويمكن ان يجاب بأن التدوير ذو مقابلة على حذف صفات شيئا وهذا المعنى مكرره قوله على العقد الخ ولا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص كأن يقول نكحت يدى عن هذا الاختصاص لا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد كما في التزويل عن الوطأ انتهى مر (قوله الاصل فيه) أى في حكمه الاصل وهو الايجاب كاستبعاد العقود (قوله أى الكسب أطيب) أى أى أنواع الكسب أطيب أى أحسن وأفضل لان الحرف من فروض الكفايات لا يتفاضل انما هو في فرض الكفايات لان المقاييس كما توجه بعضهم حيث اعترض بأن التفاضل لا يكون في المباح كالكسب المعنى المصرى بدليل قوله على الرجل الخ وانما قدر التفاضل لان لا يتفاضل لقره

(قوله لفة) واحد لدوى وخصة شرعية (قوله لفة الله بذلك) أى الثمن بوضنه وهو على وجه مخصوص وأن الباء بمعنى مع أى تملك مع ذلك الله كدور زيد بعد ذلك كذالك أى على وجه مخصوص ه شوري (قوله يرد عليه أن هذا القيد الخ) ولا يرد هذا الا على كون المراد بالتملك حصول الملك في يد المشتري

(قوله رحمه الله وأحل الله البيع) هذا العام مخصوص فيستثنى منه البيع النهي عنها اه عط (قوله فالكسب الخ) ليس تقريبا على الاعراض

معرفة الأجزاء المتكررة أنويت الأجزاء قال ابن مالك

ولا تنفرد لفرد معرف • أي إبان كرتها فأنف

أوتو الأجزاء • والأجزاء المقدرة هنا الأجزاء وقال شيخنا أي أي طرق الكسب أطب أي أحسن
وإنما قدر المضاف لأجل قوله عمل الرجل بيده والكسب بمعنى المكسوب (قوله عمل الرجل بيده)
وهو الصناعة وقيل يشمل الزراعة ويحتد لا يوجد منفصل عليه فلا رى قصر ذلك على الصناعة
ويستأذنها لمن التفتيم على التجارة حمل (قوله بيده) جرى على الغالب فلا يفهمه (قوله وكل
بيع مبرور) وهو التجارة وهذا يفيد أن كل من الصناعة والتجارة أفضل من الزراعة وأما تناقل
بين الصناعة والتجارة إلا أن المصنف قد صدم الصناعة على التجارة • والحاصل أن كل منهما أي الثلاثة
ذهب جمع إلى أفضلته على باقيها وذكر المارودي أن تفصيل التجارة أشبه بمذهب الشافعي واختل
النزوي القول بأفضلية الزراعة لمعموم فقهاه يثنى أن يكون ممن يكتسب بالتجارة من له من شجر
فممن يكتسب بالصناعة من لم يصنع تحت يده وهو لا يباشره ممن يكتسب بالزراعة من له من زرع له
وهو لا يباشره فليحرر حمل وعبارة ع ش أفضل الكسب الزراعة أي بعد القنينة ثم الصناعة ثم
التجارة أي لما في الزراعة من مزيد التوكل وتنوع الطيور وغيرها وهذا الترتيب هو المصنف كالمزور
شيخنا ح (قوله أي لأش على الخ) التفتيم تدليس يربيع إلى ذات المبيع كأن يجدهم الحارة
وعبر وجهها والخيانة أعم لأنها تدليس في ذاته أو في صفة أو في أمر خارج كأن يصفه بصفات كاذبة
وكان يذكره ثمة كاذباً فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره كالمزور شيخنا وقوله فيه
أي في البيع بمعنى البيع أو التفتيم لأن التفتيم يكون فيه غش أي إضافي كلامه استعمل حيث ذكر البيع
بمعنى العقد وأعاد عليه الضمير بمعنى البيع أو التفتيم فتأمل شيخنا (قوله أركانه) أي الأركان التي
لا بد منها ليحقق العقد في الخارج وتسمية العقد كذا أمراً صريحاً والآن ليس جزءاً من مذهب
البيع التي توجد في الخارج التي هي العقد وإنما أجزاؤه الصيغة واللفظ الدال على المقود عليه فهذا
الاعتبار كان المقود عليه ركناً حقيقياً أي جزءاً من الماهية الخارجية التي هي العقد فكان ركناً
باعتباره بذلك في العقد تأمل (قوله كافي المجموع) راجع لقوله أركانه أي أركانها أركاناً
وتألف كلامه هنا حيث سأها شروطاً أرباعاً لصيغة في المجموع فلا يتوهم رجوعه لقوله ثلاثة
اذلخلاف في ذلك (قوله وهي الحقيقة سنة) وأما ردها لثلاثة اختصاراً وهكذا يفعل في كل موضع
اشترك فيه الوجوب والتقابل في الشروط المتغيرة فيها كما هنا بخلاف ما لو اختلفت الشروط كالقرض
القرض فإنه يشترط في القرض أهلية التبرع فلا يصح من المحجور عليه بنفسه في المقرض أهلية
المعاملة فيصح اقراض النفس فيفضل الأركان ولا يجملها كما قال ثم أركانه مقرض ومقرض الخ ع ش
(قوله ولو كانت) أي أركانها كافية في حصول الصيغة وأنى بذلك للخلاف في الكتابة أي يورث
سكران معتد إن أقر بالثبوت خلافاً لابن الرقعة كما في البرمادي (قوله وسأها) أي الأركان (قوله
وكلام الأصل يميل إليه) يجب بأن مراده بالشرط مالا بد منه فيفضل الركن شرح حر (قوله) شرح
مرح بشرطه الصيغة) عبارته شرطه الإيجاب والقبول وقوله ويكت عن الآخرين أي عن نسبته
شرطين أو ركنين أي ولا تأمل بالتفرق حل وقد يفرق بأن المعاطاة بيع عند مالك ولاصة فيها
(قوله التي هي الأصل) وجه الأصل تنويف وصف البائع بكونه بائعاً والشترى بكونه شترى بائعاً
وجودها حل (قوله ويكت عن الآخرين) أي تقتضهم شرطيتها بالاولى لأنه إذا كان الأصل شرط
وليس بركن كان غيره كذلك بالاولى ويمكن أن يكون مراده بالشرط مالا بد منه فيفضل الركن شرح

عمل الرجل بيده وكل بيع
مبرور أي لأش عليه ولا
خيانة رواد الحاكم ومحمه
(أركانه) كما في المجموع
ثلاثة وهي الحقيقة سنة
(عائده) بائع ومشتري
(ويعقود عليه) بمن ومشتري
(وصيغة ولو كانت) وسأها
الرائي شرطاً وكلام
الأصل يميل إليه فإنه صريح
بشرطية الصيغة التي هي
الأصل وسكت عن
الآخرين

(قوله فهذا الاعتبار
الخ) هذا تأني في العقد
أي لأنه لا بد من لفظ
يدل عليه كضمير يته
واشترطه فعلى هذا يكون
العقد ركناً حقيقياً فيقال
أول كلامه ثم ظهر لكلام
الحشي وجه تخصيص وهو
أن العقد لا يشترط لفظ
يدل عليه لأن من جهة صيغ
البيع التي ذكرها الرمي
هذا صريح منك (قوله أن أقر
بالبينة) أي ولو كان سكره
(قوله ولا صيغة فيها) أي
وأما الآخرين فلا بد منها
عند الجميع أي فرما كانا
ركنين والصيغة شرط

در قوله والصيغة لم يشر لثبوتهم أن الضمير راجع للكتابة ومن الصيغ التي أشار إليها بالكاف
 لتساوي المعنى والمصارعة أي في النقد كقولهم صارنك ذا بكذا والتولية والأشراك كما سيأتي **در**
في شرح الروض وأشار بكاف الخطاب في صيغ الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيه واستانده بجملة
 الخطاب فلا يكتفي بمثل ذلك انتهى أي ولوأراد التفسير به عن الجملة مجازاً كما قلنا عن الاستوى ومثل
 ضمير الخطاب الإشارة والتمت وقوله بت نفسك وأراد الله صرح ولا يصح إضافته للجزء ولو كان
 لا يفي بدونه وللمتد أنه يصح إضافته للجزء إذا أراد به الكل ولو كان يميز بدونه **فرفع** لو
 قال بتك هذا بكذا فقال المشتري نعم أو قال المشتري اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم صح كما
 ذكره في الروضة في كتاب النكاح خلافاً للشارح في شرح البهجة حل وقوله فالصرح كبنتك
 وكذا وهيتك صريح هناعم ذكر الثمن وحمل صراحته في اللمبة عند عدم ذكر الثمن **در ويستثنى**
 من اعتبار الخطاب بيع متولى الطرفين وكذا قوله **نم قوله دلالة ظاهرة** أي ولو بواسطة ذكر
 العوض في الكتابة غاية الأمر أن دلالة الصريح أقوى حل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة كملكك
 وجهته لمن غير ذكر عوض فلا يكتفي بل لا بد من ذكر العوض كما أشار إليه الشارح بقوله كذا بكذا
 قبل الحاجة لقوله دلالة ظاهرة مع قوله السابق لأن السابق هو الذي يكون بمن ودلالتة ظاهرة راجب
 بأنه ذكر للإشاح **قوله كبنتك** يشر إلى شرطين في الصيغة وهما الخطاب ووقوعه على جملة
 الخطاب وأشار الشارح إلى ثالث وهو أن البتني لا بد أن يذكر الثمن والمثل بقوله كذا بكذا لا يفي
 رابع وهو قصد اللفظ للمناهة كما في نظيره من الطلاق فلا يفسد إسناده إليه أو قصد للمناهة كتلفظ أنجمي
 به من غير معرفة مدلوله لم ينقد ويجري ذلك في سائر العقود فهذه الشروط الأربعة تضم التسعة
 الآتية في المتن والشارح ضمير جملة الشروط ثلاثة عشر قال صح وظاهر أنه ينتف من العاين فتح
 التاء في التسليم وضما في التخاطب لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال الكاف ألفاً ونحوه سم
 وظاهره ولوم القدرة على الكاف من العاين ومفهومه أنه لا يكتفي بها من غير العاين وظاهر أن عمله
 حيث قدر على النطق بالكاف عيش على **در قوله وملكتك** أي ووهيتك كذا بكذا وكونها
 صريحين في اللمبة أعماعه عند عدم ذكر الثمن **فرفع** لو أني للشارح في الإيجاب كأبيك أو في
 القبول كأفيل صح لكنه كناية سم وقوله صح لكنه كناية في الباب من عدم صحة البيع صيغة
 الاستقبال محمول على نفي الصراحة كما يشعر به تعليلهم بإحتمال الوعد والانشاء يدل على كونه كناية
 قول البتني لوالأصمه ملطي تنكس على كذا فقالت أطلق عليه كان كناية انتهى فليكن هذا
 كنهك فأداه بعض الفضلاء **قوله واشتريني** هو استقبال أي طلب القبول قائم مقام الإيجاب حل
قوله كذا بكذا مرابه ذا بهذا إذ لا يحمل للكاف **قوله ولومع ان شئت** أي بضرورة أربعة
 قال تحلف واحداً بطل النقد وهي أن يذكرها البتني وأن يخطب بها مفرداً وأن يفتح اتاء إذا
 كان نحو لو أن يخرع من صيغته سواء كانت إيجاباً أو قبولاً **در قوله وان تقدم على الإيجاب** للمتد
 عدم الصحة يستثنى الفرق بينهما وبين تأخرها أن في تقديم الشقة تعليق أصل البيع في تأخرها تعليق
 تعليلها منتزعي وجواب عن الشارح بأن قوله وإن تقدم عن الإيجاب أي والحال أن القبول متقدم
 بأن قال المشتري اشتريت منك ان شئت فقال بتك وسيتد بصدق عليه أنه تقدم على الإيجاب شيخنا
 عزري **قوله ويكفكته** أي بالكاف إشارة إلى الفرق بين الصريح والكتابة شويري ومن الكتابة
 عند أرسلها وأرسل اللهك فيه شرح **در قوله ناوياً البيع** وإن قارنت التية جزاً من الصيغة على
 الشد عند **در خلافاً** يردى القائل بأنه لا بد أن تقترب بجميع اللفظ وتقع بعض نسخ **در الضمير**

والصيغة (إيجاب) وهو
 ما يدل على الملك السابق
 دلالة ظاهرة (كبتك)
 وملكتك واشتريني
 كذا بكذا ولومع ان شئت
 وان تقدم على الإيجاب
 (ويكفكته لك بكذا) ناوياً
 البيع (وقبول) وهو ما يدل
 على الملك السابق

قوله والمصارعة ولو قال
 ملكك هذا درهم بجملة
 فهل بعد بيما أو قرصاً كان
 خذ بجملة عمل نظر عبره
 سم قوله فلا يكتفي بمثل
 يدك وكذا بت موكك
 وأما لمن استاد النكاح
 لوكيل لسفارة لوكيل (قوله)
 بتك هذا بكذا فلا بد
 من ربطها بالمشتري
 فخرج ما قول بت هذا
 بكذا وأجابه بنم فقال
 اشتريت فلا يصح لعدم بط
 بت به **در** فلو نوى به
 المشتري فهل يصح في نظر
قوله قتل المشتري **نم**
 ولما قدم من الصريح اه
 قوبى أي أن أفي المتوسط
 بصريح وكذا لو كانت
 من أحدهما أن الآخر
 بصريح والا فكتابة اه
در سم

كذلك (كاستريت
 وتملكك وقبلت وان
 تقدم على الإيجاب (كبحي
 بكذا) لان البيع منوط
 بالرضا لغيره من حيانه بمحضه
 انما البيع عن تراض والرضا
 شيء فاعتبر ما يدل عليه
 من اللفظ فلا بيع بمطاعة
 ويرد كل ما أخذ به أو بدله
 ان تلف وقيل ينقدها
 في كل ما يند فيه بغير تكبير
 ولم يخلف غيره كالهدايا
 والعقار واختاره النووي
 والشرع بل يترتب من محتم
 ز ياتي ويستثنى من محتم
 بالكتابة بيع الوكيل
 المشروط عليه الشهاد فيه
 فلا يصح بها لان الشهود
 لا يطلون على النية فان
 توفرت القران عليه قال
 الغزالي فظاهر انعقاده
 (قوله رحمه الله وقبلت)
 أي وان لم يقبل البيع
 بخلاف النكاح لانه ان
 يقول فيه قبلت نكاحها كما
 سيأتي احتياجا للاصناع
 اه شرح البهجة أما اذا
 تأخر القبول فلا يبعد
 انفراد قصد الجواب من
 المشتري وعن الرواية في
 البحر لو قال لم أقصد
 باعتريت جوا بالظاهر
 القبول كأي الخلع ويحتمل
 خلافه والفرق أنه لا ينفرد
 بالبيع وينرد بالطلاق اه
 شرح البهجة

المقدمة ح (قوله كذلك) أي دلالة الظاهرة بخلاف غير الظاهرة كأن قال ملكت فقط فانه يحصل
 الشراء والهبة وغيرها (قوله وقبلت) لم يقل كذا بكذا فيه إشارة الى أن كلا من الثمن والبيع يكتفي
 به كره في جانب البادى فاللحق كالمسلم بآتيابصفة كافية حل وعبرة جمع وليد كالمشتري الثمن
 اه والمراد بالثمن ما يشتمل للثمن قال سم فان لم يذكر لم يصح إلا أن يذكر كره الآخر (قوله كبحي) هذا
 استحباب أي طلب الإيجاب قائم بمقام القبول وصح جملة من أفراد له قد يرفع عليه أي مع
 صيغة الأمر بخلاف صيغة الاستفهام الملقو به أو القدر نحو أوتيعنيته حل (قوله لان
 البيع) علة لخوف قدره وانما اعتبرت الصيغة في البيع لان البيع حل كما أشار إليه ع (قوله
 انما البيع عن تراض) أي صادر عن تراض (قوله من اللفظ) أروا من معناه من الكتابة وإشارة
 الاخرس حل (قوله لا يبيع بمطاعة) تفرع على الصيغة وقوله عليه اذن غيرهما بخلاف فيها والمطاعة
 أن يتراميا بمن ولو لمع الكسوت منه ما صح وجب من الصغار على الراعي جريان الخلاف فيها وكذا
 كل بيع فاسد ولو وقع بيع المطاعة بين شافعي ومالكي حرم على المالكى لاعتائه الشافعي على معصية
 كما في ع (قوله ويرد كل) كإقراره شيخنا ح (قوله ويرد كل) ظاهره وان لم يطالب به ولا مطالبة
 في الآخرة لطيب النفس واختلاف العلماء ومقتضى كونه مضمونا أي ضمان القصور أن يضمن
 بأقصى القيم لا بالبدل لأن قال المراد بالبدل المثل في المثل وأقصى القيم في المقوم حل وقيل في
 ع (قوله لا يبيع بمطاعة) سم أنه يضمن ضمان القصور ومثله كل بيع فاسد وعبرة شرح هر وعمل
 الأصح لا مطالبة بها في الآخرة من حيث لال بخلاف تعاطي العقد النافذ الذي يورده لم يفسد ومصرح
 هر في بيع التام بعد قول التامح وإشترى زرعيا بشرط أن يبعده البايع إلح بأن البيع بغيرها فاما
 في الاجرة لانه مخاطب برده في كل لحظة (قوله وقيل ينقدها) عبارة شرح هر واختاره المفيد
 كجمع انعقاده بها في كل ما يبعده الناس يباع وآخرون في كل محقر كغيبه أما الاستحجار من بيع
 فباطل اتفاقا أي من الشافعية أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن الغزالي سابع فيه أي
 الاستحجار أيضا بناء على جواز المطالبة انتهى وقوله حيث لم يقدر الثمن أي لم يكن مقداره معلوما
 للمتاعدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من صيغة عقد كان من المطالبة المتخلف فيها
 كما في ع (قوله لا يبيع بمطاعة) أي من حيث الدليل وأما من حيث المذهب فخذاه
 عدم الانعقاد كإقراره شيخنا (قوله ويستثنى من محتم) أي البيع بالكتابة بيع الوكيل وكذا تكرر
 (قوله المشروط عليه الشهاد فيه) أي صريحا بأن صرح له بشرط ذلك أي بحل بما هو صريح
 في الاختلاف بأن قيل لمع شرط أن تشهد وأعلى أن تشهد قال قبله ونشهد لم يكن مشروطا على
 (قوله لان الشهود) الأولى التعليل بالاحتياط لان ذكر الموضع قرينة على النية فيقطع الشهود عليها
 حل بزيادة (قوله فان توفرت) أي اجتمعت أدلت وقوله عليه أي البيع أي على إرادته حل
 (قوله التراض) كذا كالحبار وأوصاف المبيع والاقباض والمراد جنبها الصادق بواحدة أي قلت
 قرينة على أنه أراد بلفظ الكتابة للذ كورالبيع والمراد بزيادة على ذكر الموضع أن قلنا ذكر
 الموضع ليس من معنى صيغة الكتابة وهو الإجماع حل وع (قوله فان توفرت) أي
 لخوف قدره هذا ان تم قرينة على إرادته وقوله قال الغزالي بتخفيف الزاى وتشددها
 كما في شرح الشفا فالاول نسبة الى غزالفقرينة من قرى طوس بالسجهر والشافعي أي التشديد لان
 كان يزيل الصوف ويبيع في قرين من قرى طوس ففسد الى أبيه صيغة البالغة لانه كان كثير الزل

(قوله ولو كتب الغائب) أي عن مجلس المصنف عبارة شرح حر والكتابة لا على ما هو له كتابة فينقد بجامع النية ولو اخترت بيعه للسبكي وغيره فيقبل فوراعنده ويختارهما لانقضاء مجلس قبوله (قوله بيع أو غيره) ذ والبيع استعراضي لان الكفاية في البيع ع (قوله قبول المكتوب إليه) أي فوراً فلو تركت بكتلام أجنبي ضرر حل (قوله على الكتاب) أي على صفة البيع التي في الكتاب لتأهل المشتري بان لم يقع على باقي الكتاب كما قررره شيخنا (قوله ويختار مجلس) أي المكتوب إليه مالم في مجلس القبول أي مالم يشرط زوجه ولا انقطاع خبره اذ اخبار المجلس ينقطع بالمفارقة أو الإلزام كما سيأتي وقوله الى انقطاع المقتضى هذه العبارة شيئين الأول أن الكاتب لو فارق مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه أو أزم البيع لم ينقطع خبره وليس كذلك بل ينقطع وانما أن المكتوب إليه أو أزم العقد فارق مجلسه والكاتب باق في مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه انقطع خيار الكاتب والمتمد فيه عدم الانقطاع بل لا ينقطع خيار كل منهما إلا بإلزامه العقد أو فراقه بحسب نفسه ومجلس المكتوب إليه هو الذي قبل فيه ومجلس الكاتب هو الذي كان فيه عند قبول المكتوب إليه ومن حين قبول المكتوب إليه لان البيع لا يوجد الا حينئذ شيخنا رحمه الله في ذلك لاخبار (قوله ويختار المجلس) مثله في حر وحج ولكن نقل بعض مشايخنا عن الشيخ الهروي أنه اعتمد أن خيار كل ينقطع بمفارقة مجلسه الذي وجد فيه القبول وقال زى العمد عدم امتداده حج فاشيخ تأمله (قوله ولو كتب الغائب) أي في مجلس (قوله على) أي بيع متولى الطرفين (الخ) مثله الم لا كانت وصية فقول بتم له بكذا وقتئذ له فالبينة فيه حقيقة لكن لاخاطب فيها هذه العورة مستفاد من اشتراط الخطاب كما يستثنى منه بيع المتوسط كقول شخص بالبيع بهذا بكذا يقول نعم أو بعت يقول لا واختاريت فيقول نعم أو اختاريت لانقضاء البيع بوجود البينة فلو كان الخطاب من أحدهما لا يخرج صح كاعتمده الولد رحمه الله شرح حر (قوله من طفله) أي لفله وهو مثال فلا يقال كان الأول لمجوره والطفل الولد الصغير من الانسان والدوب معيب ع (قوله أعنت) وهل مثل العنت الوقت والمدة كأن قال تصدق عني بوبك مثلاً أو وفعتني عديك مثلاً العمد عند شيخنا لا تشترط الشارح الى العنت وهل يأتي البيع الضعي فمين يفتي على المشتري أو لا ان التقدير فرع الامكان ومن يفتي عليه لا يمكنه الانيان بصيغة العنت حل بل يفتي بمجرد ملكه له والمتمد لا يأتي (قوله ففعل) في الانيان بالفاء إشارة الى أنه يضرب طول الفصل ومثله السلام الاجنبي وهو ظاهر شري (قوله فكانه قال بعينه) فإن مصرجهذا بيع البيع ولا يفتي العمد كافي ع لاختلاف البينة وعبارة ع ش في موقوف له بعينه وأعنته عني بكذا فدل أعنته عنك هل يفتي أو لا فيه فظروا القرب الثاني لعدم مطابقة القبول بالاجب (قوله ولو كتب) ضمه ينقض أن هذه الشروط معتبرة في الغائب أيضاً وهو كذلك بان لا يتخلل بين علم المشتري بالبيع والقبول كلام أجنبي الخ فاندفع قول بعضهم ان الشرطين الأولين معتبران في الحاضر لا في الغائب وهو ناظر لا لول كتابته بالبيع فافهم وحاصل ما نظرت عليه العبارة أعني قوله ولو بكتابه فصح صور لان الاجاب اما بلفظ أو كناية أو إشارة وبطله القبول وثلاثة في مطلقا بنفسه (قوله كاسياني) الكاتب يعني على أي هذا الاشتراط جارو بيني على ماسياني من حكم الإشارة وهو أنه ان فهمها كل أحد فصرح في أو القطن وحده فكتابه وعبارة المصنف هناك ويعتد بإشارة آخرى في صلاته وشهادته وسن فان فهمها كل أحد فصرح في والا فكتابه (قوله أن لا يتخللها

(قوله رحمه الله كبيع ماله من طفله) أو بيع ماله من طفله من نفسه أو باع من طفله لطفله ولطفله المجنون ومن بلغ فيها والا فويله الحاكم الخ شرح الهوي أي فلا يتولى الأب الطرفين ولو أقمه الحاكم فبالا الحاكم الطرفين الا ان كان أبواً أو جداً أو شوبرى (قوله رحمه الله كأن قال أعنت الخ) وكذا لو تقدم لفظ البائع كأن قال أعنت عبدي عنك على كذا

فرب لمكان الاعتاق وهو يفتي بمجرد ملكه فلا يمكنه اعثائه عنه فصيغة الاعتاق حينئذ بالماله فانقضته وهو البيع باطل اه شيخنا (بيروني - ثني)

فقال زى (قوله لان التقدير فرع الامكان) أي تقدير البيع

كلام أجنبي عن العقد) بأن لم يكن من مقتضاه كقرض ورد بعيب ولأمن مصالحة كشرط خبير
 وانها دورهن ولأمن مستحبه كتكليفه فلو قال للشرى بمدقمة الإعجاب بسم الله والحدادة والعلاوة
 والسلام على رسول الله **ع** قبلت صح وهذا إما يأتي على طريقة الرافعي أماعلى ماصحه
 للصف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كافي النكاح وقد يفرق بأن النكاح
 يحتاج له أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خرجا من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا
 شرح مـ قال شيخنا المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام العقد فيشمل للمقارن لاحدهما فلو ذكر
 للشرى بكلام أجنبي مقارن للإعجاب الباتع أو عكسه بطل العقد قال عـ ش ومعلوم أن ذلك في الحاضر
 أما الغائب فلا يضر تخلل الكلام من السكاتب ولأمن المكتوب اليه قبل علمه بالكتاب وبعبارة شرح
 مـ والبر في التخلل في الغائب بما يقص منه عقب علمه أو غننه بوقوع البيع اهـ وأما الحاضر فلا يضر
 نكسه قبل علم الغائب عـ ش على مـ **(قوله كلام)** وألحق به الإشارة من الآخر وليس من الأجنبي
 ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقود وأن كانا عارفين بها قبل العقد شـ وري **(قوله عن)**
 بریدن يتم العقد) اعتمد مـ أنه لا فرق بين من يريد أن يتم العقد وغيره **(قوله ولو سيرا)** انظر
 ولو سيرا وركب أضافا لوصفا واحدا وهو محتمل أن أفهم قياسا على الصلاة وأن أمكن الفرق وسـ
 أي القياس يؤخذ أنه لا يضر هنا تخلل اليسير سواء أوجها أن عذرهم متوجه ثم لا يضر تخلل قد
 لأنها لا تتحقق فليست بأجنبية شرح مـ وشـ وري وبعبارة حج لا يحقده اهـ قال بعضهم نحوها أنا
 مـ قال وقالوا بآتيك كافي كثيرا فليحرر لكن قال قل وعبد البر يضرنا والمراد بالضرر في قول
 مـ أن يكون من غنى عليه ذلك وأن لم يكن قريب عهد بالسلام ولا نكاحا يبعدها عن الملاءمة
 هذا من الله فأتى التي ينبغي **(قوله لا فيه اعراضا)** هذا التعليل قاصر على ما إذا كان المتأخر هو القابل
 فهو مناسب لقوله عن برید الخ **(قوله بأن فيه من جانب الزوج)** أي إذا كان باذلا وكذا قوله ومن
 جانب الزوجة فقول من جانب الزوج حال أي حال كونه من جانب الزوج أي صايراته أو لا وبمنه
 بهو كذا ذلك يقال فيها بهـ ونص عبارته في باب الخلع متناوضا وإذا بدأ الزوج بصيغة معاوضة
 كطقتك بألف فمعاوضة لا خذه عوضا في مقابلة ما يخرج عن ملكه بشوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق
 فيه على القبول أنه رجوع قبل قبولها نظرا لجهة المعاوضة إلى أن قال وبدأت أي الزوجة بطلب طلاق
 كطقتي بكذا أو أن طلقني فلك على كذا فأجابها الزوج فمعاوضة من جانبها للملكة للبعع بعوض
 بشوب جعلة لأن مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقبل به الزوج كالمعامل في الجملة فلها رجوع بـ
 أي قبل جوابه لأن ذلك حكم المعارضات والمعاملات **(قوله عند حمل للجملة)** أي جملة العوض إذا
 كان كذلك فينتزعه التخلل بكلام يسير **(قوله وهذا)** أي قوله كلام أجنبي ووجه جمل هذه
 الصورة أي الكلام اليسير من زياته مع عدم ذكرها في المتن إن إطلاق الكلام يشملها عـ ش
(قوله بخلاف اليسير) شامل لما قصد به القطع بزمه زى وعليه فيفرق بينه وبين ما لو كنت
 يسيرا في الفاتحة بقصد القطع بأن القراء عباد عتقة فضيق فيها ما لم يضيّق في غيرها وفي مـ خلاف
 ما قاله زى عـ ش **(قوله وإن لا يغير الأول)** أي اللفظ الأول قال فترك أن قال بعتك هذا نخسة
 بل بالنسب لصح ما يأتي ثانيا غامض الصفة فإن أي غامها كان قال بعتك بخساسة بعتك بألف قبل
 صح الألف وقال شيخنا قوله وأن لا يغير الأول أي لفظ المبسوط من المعاقين وإن كان هو القابل
 فإن تغيره إذا بان قال بعتك ذا البدين ثم أضرب عنه وقال بل هذه الامة وصفت كأن قال بعتك هذا
 بكذا حالا بل مؤجلا وبني هذا بكذا حالا بل مؤجلا لم يصح وبعبارة شرح مـ وأن لا يغير شيئا متفظ

(كلام أجنبي عن العقد من)

بريد أن يتم العقد ولو سيرا

لأن فيه اعراضا عن القول

بخلاف اليسير في الخلع

ويفرق بأن فيه من جانب

الزوج ثابتة تليق ومن

جانب الزوجة ثابتة جملة

وكل منهما محتمل للجهة

بخلاف البيع وهذا بالنسبة

اليسر من زباني (د) أن

(لا) يشك فيهما سكوت

طويل) وهو ما أشعر

بإعراضه عن القبول بخلاف

اليسير لأن لا يغير الأول

قبل الثاني وأن تلاحظ

قوله رحمه الله بخلاف

اليسير) أي ما لم يقصد به

القطع وقال بعضهم وأن قصد

به القطع الأول هو المتعد

فهو كافي الفاتحة

حيث يسمه من يقربه وإن لم يسمه صاحبه بقاء الاهلية الى وجود

(١٧١)

الشيء الآخر وأن يكون القبول

عن صدره مخاطب فلا

قبل غيره في حياته أو بعد

موته قبل قبوله لم يتقدم

لقبول وكيفية في حياته قال

ابن الرضا يظهر محنته

بناء على الامس من وقوع

الملك ابتداء لكل قبل

والاخر بخلاف كايتهن في

شرح الهبة وغيره ونصيرى

بما ذكر اولى من قوله

وأن لا يطول الفصل بين

لغظيها (وأن يتوافقا) أى

الاجاب والقبول (مضى

فلا أوجب بآل مسكرة

(قوله في هذا التعبير

صور يمكن منه في أيضا

عما قاله عن بأنه فيها أيضا

واقع عن صدره مخاطب

ثم بعد ذلك رد أن يقال إذا

أتم غير البائع كوكبه أو

وكيله فقد وقع القبول من

صدره مخاطب تأمل

وتدبر ولا يلزم في التفرع

استيفاء جميع الصور

وعندهم معنى الفصل لكن

يقال أنه بعد الاعمال واقع

عن صدره مخاطب تأمل

(قوله وأن السكك بالقرن

الح) يمكن تأويل كلام

النوى فيوافق المقتضى في هذه

بأن تؤزل البيعة بما ليس

بعد انقضاء كالمسح وهذا المثل

قول الحنفى بعدموم الح

(قوله في السكك دون القيمة)

انما يخرج القيمة لتقدمها في

كلامه اه برأى الفاعلان

بأن تؤزل البيعة بما ليس

بعد انقضاء كالمسح وهذا المثل

قول الحنفى بعدموم الح

(قوله في السكك دون القيمة)

انما يخرج القيمة لتقدمها في

كلامه اه برأى الفاعلان

بأن تؤزل البيعة بما ليس

بعد انقضاء كالمسح وهذا المثل

قول الحنفى بعدموم الح

(قوله في السكك دون القيمة)

بأن حلتها الرجالية قبل بقاءه يصح زى أو قبل اتفاق أو بغيره فقبل فوراً وإن كان هم سم
(قوله وأن يكون القبول الح) في هذا التعبير تصور وبعبارة شرح حر وأن يتم الخطاب لاوكيله أو
موكله أو أوله اه قال عشي عليه قوله وأن يتم الخطاب الح هذا أعم من قول من قال وأن يكون
القبول عن صدره مخاطب لشمول هذا الموصوف الاستيجاب القائم مقام القبول كينى (قوله بهت
قبوله) ظرف لثوت وهو قيد بيان الواقع وقيد به لان قبول الغير بعد قبول المطلب لا تقوم محنته
وهذا أولى من قول من قال بسبب اسقاطه (قوله نعم وقبل وكيله الح) استدراك على الشيء الأول
أعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقيل وذلك لانه بحث ابن الرضا انما هو فإذا
قبل الوكيل في حياته الموكل وأما إذا قبل بعد موت الموكل فلا يصح لانزاله بموت الموكل (قوله وكيله
أى المطلق أى خصوص القبول كالمسح حل الح الحاصل أن المشتري خاطب المالك فقبل وكيله
القبول وأما الخطاب الوكيل بأن وكيله أى أصل البيع فصحت ظاهرة (قوله يظهر محنته) ضيف (قوله
بناء على الامس الح) فلى ما يكون الموكل كأنه هو الذى قبل فيكون الجواب عن صدره
المخاطب بالقوة وأما على مقابلة الضيف من وقوع الملك ابتداء أو كونه لم يتقبل لأكل فلا يكون
للموكل كأنه الذى قبل حتى يكون الجواب عن صدره مخاطب بالقوة شيخنا (قوله ونصيرى بما
ذكر) أى الشريطين المذكورين فهو وإن كان أخصرفيه قصور لانه لا يشمل الكتابة والإشارة
ويوم أن السلام الاجنبى ليس لايضروا والسلام المقارن لاحد القفلين لايضروا (قوله أولى من
قوله وأنه لا يطول الفصل بين لغظيها) لقصوره ألا يشمل الكتابة والإشارة وحيث كان على
مقتضى اصطلاحه في هذا الكتاب أن يقول أعم أنه كان الأولى على مقتضى ذلك أن يقول أعم
أولاً لأن تعبير الاصل بما ذكره موهوم لان مقتضاه أن الكسوة لو طرأ في أثناء اللفظ قبل تمامه لايضر
لانه خارج بالبيعة مختلف التخلل فإنه صادق بذلك وبعبارة عشي رجحه الاولى أن ما ذكره
في الأصل يرويه أنه لا يضر تغلغل الطول بين الكتابين أو نحوهما وقولنا يوم اندفع ما يقال كأن
الانطباق يرضه أن يقول أعم رجحه الاندفاع أن الأصل فيما يبر فيه بالإعم أن يكون لادخال ما سكت
عنه للتاج من غير أن يكون في عبارته ما يدل على خلافه (قوله وأن يتوافقا معنى) سواء توافقا لفظاً
أولاً لأن قال بعتك قرش فقال قبلت ثلاثين نصف فضة وبعبارة شرح حر وان يتوافقا معنى بأن
يتفقاً في الجنس والذوق والصفة والعدد والحلول والاجل وان اختلف لفظهما صريحاً كما به اه
قال عشي عليه قوله معنى أى اللفظ حتى لو قال وبعتك بكذا فقال المشتري بعتك أو عكس صح
مع اختلاف معنيهما لفظاً (قوله فلا أوجب) تقرير على مفهوم الشرط وكذا قوله أو عكس وقوله
أقبل نصفه وقوله لم يصح بيه في العود لثلاث كافي شرح حر أنه قبل غلاماً على طلبه وأما قوله
وأقبل نصفه بغيره سبباً فغيره على منطوق الشرط كإقراره شيخنا العلامة ومحل عدم الصحة ما لم تتراد
فبما أيضاً واضح (قوله رجحه نصفه بحسباته) مثله ما لو قال بعت بجانين رجحين وثلاثة بأعقابى يسواه زاد لفظاً اشترت ثمانية

قبل بصحبة) أو كعدم المفهوم الأول وقبل نصفه بحسبة (لم يصح) بل وقبل نصفه بحسبة بحسبة منحه عند التولي الاطلاق
بذكر مقتضى الاطلاق نظريه (١٧٢) الرافعي بأنه عدم الصفقة قال في المجموع والاصح كقول الرافعي ان

قيمة الصبح قيمة المكسرة أما اذا ناسا باهنا يصح كذا قيل ان الرافعي وحل وان ناسا
قيمة ما راعى عند كذا ما شيعنا ح (قوله) نقبل بصحبة) ومثله الواجب بألف نقبل بالنفس
نفسا نقبل للاولى السكة دين القيمة فانه لا يصح برماي (قوله) أو كعدمه بالنسب أي أو كان
عكسه أو لا يقع فاعل الفعل عذيف والتقدير أو حل عكسه والجهة على التقديرين معطوف على
أوجب شيعنا (قوله) المفهوم بالاولى وجه الاولية أي في الاول أي بغير الضابغ وزاد الرافعي
الصحبة يرغب فيها كمنه للمكسرة ومع ذلك لا يصح فاذ لم بات بتمام عرضه وهو ضرورة
العكس لم يصح بالاولى شيعنا (قوله) يصح أي نقبله بالمخاطبة كقائه عرض قال حل وظاهره
وان ناسا بقيمة ورواها لا ينافي ما يأتي في قوله ولو باع بتفاح لان عمل ذلك اذا أطلق (قوله) ونصفه
خسبة) أشهر التفصيل بل بالواو أي يضر لو كان باء أو ثم وهو كذلك فاعطى بالواو قيد للصحة
شعوري (قوله) صح أي بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بحسبة ونصفه الآخر بحسبة نقبل
ثبت بألف فانه لا يصح والفرق بينهما انه عند التفصيل بعد الاجال لا الاجال بمدة التحصيل رى
(قوله) في مقتضى الاطلاق لان الالف مطلق وهو كرم مقتضى الاطلاق وهو التفصيل ونصفه
نصفين فلا علاقة بين الواجب واغالب انتهى (قوله) ونظريه الرافعي بأنه عند الصفقة قد قبل عن
تعددها بتفصيل الثمن اذ لم يكن في جواب كلام سابق يحس أي جزأ أن يقال في هذا بعدم الضرر
ولو قلنا ان الصفقة تعدد بتفصيل الثمن وهو مما يليه التولي وهو الحل الصحة ما لم يقد بعد الصفقة
حل على أن التولي كشيءه القفل لا يرى أن الصفقة تعدد بتفصيل الثمن حل (قوله) والاصح
كقَالَ) أي من توجبه الاشكال وان كان الحكم مسلما (قوله) ان الرافعي (قوله) الظاهر الصحة أي اذا قصد
تفصيل ما تجله البائع أو أطلق بخلاف ما اذا قصد التمتع بالعقد فانه باطل رى دم وهذا جرح بين
التولين (قوله) وقضية كلامهم البطلان) والحال أنه أوجب بألف (قوله) واستمر باقتاده عن
فتاوى القفال من الصحة) عبارة الروض وفي فتاوى القفال أنه لو قال بعثك بألف درهم فقيل انكرت
بألف وخسبة صح البيع وهو غير بائني وعليه أي الصحة فلا يلزمه الا لا لا ولا حيث قد قبل
لاستقرار ويترك بين هذه الصورة ضرورة الثمن يعني قوله فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصحبة
يصح بأن الزيادة في ظاهر زيادة صفة غير متيزة فقبل العقد في بخلاف الزيادة في هذه فاهام متيزة مسته
فلم يقد بسبها العقد غاية الامر انها ألقيت ولم تقدر انتهى حل (قوله) بخلاف ما ذهبه) كفوه
ان كان ملكي قد بعثتك أو بعثك ان شئت ام حل (قوله) كاسر) أي من قوله ولو مع ان كان
بأن قال بعثك ان شئت بخلاف ان شئت بعثتك لا يصح لان ما أخذ من الصفقة ان الملقن بتمام القيمة
لاصلها والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي قد بعثتك ان الشرط في هذه أي قوله ان كان
ملكى أثبت الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الماحصل الاطلاق عقد البيع الاطلاق
ملكه وهذا بخلاف يمكن ان شئت يظهر لان ذلك تعليل محض أي فلا يصح شرح م بر باعتد
(قوله) وعدم تأقيت) ولو بنحو حيانك أو ألفت سنة على الاوجه ويرق بينه وبين الكساح على
ما فيه بأن البيع لا يفتي بالموت لانتقاله للوارث بخلاف النكاح صحيح رى (قوله) فلو قال) رابع
لعله وعدم تعليل (قوله) بشرط في الماند) لم يقل أو بغير شرط كقَالَ في العقود عليه خشنو
وعدا بقوله الاول وقبله الثاني الخ لان هذه الارب بعثت على سنة واحد من حيث ان الاول

الظاهر الصحة وقضية
كلامهم البطلان في قوله قبل
بألف وخسبة وهو ما جزم
به الرافعي في باب الوكالة
والعلم وفي المجموع انه
الظاهر واستمر باقتاده
عن فتاوى القفال من
الصحة (وعدم تعليل)
لا يقتضيه العقد بخلاف
ما يقتضيه كاسر (د) عدم
(تأقيت) وهما من زيادات
فلو قال ان مات أي فقد
بعثك هذا كذا أو بعثتك
بكذا شرا لم يصح
٣ (د) شرط (في الماند)

أولا أو قال قبلت بعثه
بحسبة فان بعثه بخسبة
فلا يصح لاحتلال الردة غير
الصف البعض ام سم
درس
(قوله) على أن التولي
كشيءه القفال الخ على
هذا لا رد عليه نظر الرافعي
(قوله) وهذا جمع بين
التولين) لكن حيث كان
مذهب القفال عدم العدد
كيفية جمع مع غيره أو
ينظر فيه بما تقدم (قوله)
رحمة الله (وعدم تعليل)
وصيغة البيع انشاء
فتعليلها باعتبار ما قضته
من الخبر لان كل انشاء
مضمن خبرا هذا ما قاله
البيد والذى اختاره السيد

أنا الكلام هو الجواب الشرط فلهذا لم ينقله نظر فتعليل
فعله ان جاز بدقته بعد معناه في بعثك أو شئت أو بعثك في هذا الوقت لكن أثره والملك مقيد بالحل وهكذا اه شيعنا

منه ايمان البائع والمشتري والاخير بن خاصا بالمشتري فلذلك اظهر في محل الاخبار في قوله واسلام
 من يشتري له الخ ولم يقل واسلامه أي الماد والمرد بالمشتري من وقع له الشراء أخذ عامياني في قوله
 واسلام من يشتري له الخ وخرج العاقل المتوسط كالدلال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر فيه مما بل الشرط
 فيه التميز فقط ع **(قوله)** بانما أو مشتريا أقصر عليهما ليكون الكلام في البيع فلا يثنى أن
 عم الجرح معتبر في سائر المقود وعبارة المحل وشرط العادة البائع أو غيره اه لا يقال كان الأولى للشارح
 حذف اللاب من أرق قوله أو مشترى لانه جعل العادة في بيان الأركان شاملا للبائع والمشتري لانا
 نقول نبيه به على ما سر من أن كان واحدا في اللفظ هو في الحقيقة اثنان وأراد بالعائد هاتين له
 دخل في محصل التملك البائن على الوجه المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري ع **(قوله)**
 للاق (تدرف) ولو احتملنا فبين لم يعدل تدرف غيره عنه به اليلوغ من الاحول أمان على رقه
 فلا بد من العلم والاذن له على ما يأتي في باب المرد بالطلاق التصرف من أذن له الشارع في التصرف
 فيدخل الولي في مال ومليه وكونه لا يشترط الا بالصلحة قدر زاة على اطلاق التصرف وقوله من
 أن له الشارع الخ لكن فيه أنه لا حاجة حينئذ لقوله وانما صح بيع المبدن نفسه الخ كما أورد ذلك
 على ما قاله الشوري من أن المراد بالطلاق التصرف محته وقرره شيخنا وشرط أيضا إبداء العوض
 وهو شرط خاص معتبر في كل منهما وسيمر إليه المتن بقوله واعتبر رؤية تليق ع ش مع زيادة وعبارة
 الشوري اطلاق تدرف أي محته تدرف ولو بايع وحينئذ لا يرد عليه شيء **(قوله)** بشفه مطلقا
 أو ليس بالنسبة لبيع عين ما شرح مدر أمثرا ذم من في التفة فيصح **(قوله)** ويسمى بالطلاق تصرف
 الخ لانه أورد على مقومه السفيه المعمل وهو من بلغ مصلحا لدينه وماله ثم يدر لم يحجر عليه فانه
 مطلق التصرف وليس برشيد وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكتاب والعبد المأذون له في
 التجارة والوكيل فان كلا غير مطلق التصرف لأن كلا ليس له أن يهب ولأن تصدقوا يصح بيعه حل
 وأجاب المحلى مدر عن الأول بأن المراد بالرشد عدم الحجر وأجاب الشوري عن الثاني بأن المراد
 بالطلاق التصرف محته لكن يرد عليه أنه حينئذ لا حاجة لقوله وانما صح بيع العبد الخ لانه اذا كان
 المراد بالطلاق التصرف محته كان هذا خلاف لارد **(قوله)** وانما صح بيع العبد من نفسه أي مع أنه
 غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضا حل والمراد بالبيع الشراء ومن بمعنى
 الكم وقوله بذلك نفسك بكذا كقولنا أعفقتك بجامع ازالة الزق فيهما واطاهر أنه يصح بيعه من نفسه
 ولو سنها وهو متجه بل لا يظهر الارادة اعلية فان العبد اذا أذن له سيده وهو رشيد لا يرد على
 العصف وقول السيد بعتك نفسك يتضمن الاذن في القبول لكن الذي صرح به حج أنه لا بد من
 انفراد الرشد فيلانه عقدتاته بدو وهو لا يصح التزامه لمعوض الا اذا كان رشيدا ع ش على
 مدر **(قوله)** لان مقصوده أي البيع أي المقصود من العتق فهو مستثنى من اطلاق التصرف وقدر يوم
 ما ذكره مع حقيق ويسكن للمقصود منه الله واما المقصود به العتق الذي يترتب عليه وليس
 مراد بل هو بيع لفظا محصل به العتق فقول بعتك نفسك بكذا بمنزلة ما قولنا له عفتك بكذا واطاهر
 اطلاق الشارع كشرح مدر ولو كان العبد سفيا لكن كونه عقد عتقا يقتضي لشراء الرشد وهو
 الطاهر ثم رأيت حج مرسى في حاملة لرتيق ع ش وفيه على مدر قوله لان مقصوده العتق هذا
 اذا اشترى نفسه لنفسه وأما قوله آخرا ش ترف نفسك عني من سيده بكذا فاشترى كذلك كان بيعا
 حقيقته ولا يشتركون العبد محجورا عليه لأن بيع الرشد بمنزلة ذم له كإبلاغ الزامن الرهن للرهن
 بلان اه وماله برماوى **(قوله)** وعدم كراهية حرق أي في الله فكان الأولى للشارح أن يشيد

بانما أو مشترى (الطلاق
 تصرف) فلا يصح عقد
 صبي ومجنون ومن حجر
 عليه بشفه وتعيير بالطلاق
 التصرف أولى من تعييره
 بالرشد وانما صح بيع العبد
 من نفسه لان مقصوده
 العتق (وعدم كراهية
 حرق)

(قوله) والمراد بالبيع الشراء
 هذا ليس بضروي
(قوله) هذا اذا اشترى نفسه
 الخ قال شيخنا القويى
 لوجه تفتيد السائلين بالرشد
 أي وهما ما لو اشترى نفسه
 لنفسه واشترىها لآخر
(قوله) ولا يشتركون العبد
 محجورا عليه أي بالرق
 لانه الذي دفعه التعليل بعد

المنه ليصح التفرع بقوله فلا يصح الخ والأطالقة في المتن وتفرعه في الترخ صورة التقيد بقوله
في أنه ليس على ما ينبغي لأن الأكره يفرق له فردان أن يكون في مال المكره بالفتح وأن يكون في
مال المكره بالكسر والاول بالحل والثاني صحيح كذا كره الشارح تأمل حل (قوله) فلا يصح عقد
مكره أي أن لم توجد قرينة تدل على الاختيار فإن وجه تفرقة صح أخذ اعتباراً في الفلاني
في عيش وعيابه على مرق قوله فلا يصح عقد مكره قال في شرح العباب وماله أن لم يصدق بتمام
البيع والاصح كما يحتمل الزكري أخذ من قولهم لو أكره على ابتاع الفلاني فلا يصح عقد مكره
سم على حج فالصريح في حق المكره كذا كره في الإطلاق (قوله) في ماله وأعماله
تقيد الشارح بماله وإخراجه بمحترز ماله غيره الآتي لا قرينة في المتن تدل عليه بل مجموعهم يشمل البطلان
في المحترز الآتي ويمكن أن يجاب بأن التقيد بماله مأخوذ من قوله الآتي ورابعها ولاية وبالأكره
تنتفيح الولاية بأن المحترز الآتي مستثنى من الشرط فليست له الحظ (قوله) لعدم رضاه أي والرضا
شرط لقوله تعالى لأن نكحوا الخ ع (قوله) ويصح أي عقد المكره يحل ومن الأكره يحل
أن يكون عنده طعام يحتاج الناس إليه فيكرهه الحاكم على بيع الزائد على كفايته قال شيخنا
وهذا خاص بالطعام فلا يبرح برماوى (قوله) فأكره الحاكم عليه أقوم أنه لا يصح لو باعه أو اشتراه
بأكره غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين ومو ظاهراً لولاية لا تملك أن تعذر الحاكم كتجيب
الصحابي كراه المستحق أو غيره عن القدرة كمن له شوك مثلاً شاذة الفلاني من في معناه لأن للرد
إصلاح الحق المستحق أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا لما صاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع
إن لم يكن من جنس حقه ويعمل حقه به وأن يملكه إن كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه ما يقضي
مصرنا من أن بعض المتزينين في البلد يأخذ غلال الفلاحين لاستناعهم من أثمان مال أي الواجب
فيصح البيع عيش على مرق (قوله) وباع ماله غيره) البيع ليس قديماً بله الشراء بأن يكره
على شراء شيء بمال المكره بكسر الراء عيش وهذا محترز لقوله في ماله وشمله وكيل أكره على بيع ما وكل
في بيعة وعقباً كرهه مبيده على بيعه بالشورى (قوله) وإسلام من يشتري له (مصحف) أي وصل من
يشتري له صيداً كقول برى وحشى كما يعلم من شرح مرق (قوله) ولو بوكالة) فلا يشتري الكافر
مأذ كرسلم صان وإن لم يصرح بالسفارة أي وقد نوى الموكل لا تنفاه المحذور وبفارق منع إثابة السلم
كافراً في قبول نكاح مسلمة باختصاص النكاح بالبعد بخرمة الإبطاع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه
لمسلمة بخلاف مسلمة كسباً أي شرح مرق وعبارة البرماوى إشارته الكافر بركائه عن السلم
فيصح أن يصرح بالموكل وأنه لا يملك لا يشبهه بنفسه بل يقبضه الموكل إن كان حاضر أو في البلد كان
غائباً فهل له أن يملك مساقاة يرضه عن السلم أو يقيم الغاضى من يقبضه فيه نظر والأقرب الثاني (قوله)
(مصحف) أي ما فيه قرآن ولو سرقان تصدقه من القرآن حل ولو في ضمن علم كان حواشياً أو ضمن تبعة
لأن الفراهيم والذناير يسوق للبيوت قال شيخنا لانه لا يصد به القرآنية وما يوجد نظم في غير القرآن
لا يحرم بيعه لكافة إلا أن تصد به القرآن في تخلاف ما يوجد نظم على القرآن لا يحتاج إلى قصد حل
وتخرج المصحف جلده التفضل عنه لانه وإن حرمه لم يحدث صح بيده ما كافر ولو اشتري سلم وكان
مصحفاً فالتدبير محتمل للسلم نصفه برسم على حج وعش على مرق وهذه الصورة بشرط أن يكون
الشارح الآتي وشراء البعض من ذلك كسراً السكك (قوله) كتب حديث ولو ضمناً ع (قوله)
آثار السلف) هي الحكايات والأخبار عن السابقين فان خلت عنها جازى صح البيع ولو كتب الجمل
ولم يلم إلى في القوم مثل آثار السلف اسم من أسماء الأنبياء والملائكة وظاهره ولو غير مشهور

فلا يصح عقد مكره في ماله
يبرحق لعدم رضاه قال
تعالى الآن تكون بحجارة عن
راض منك وصرح يحل
كان توجه عليه بيع ماله
لوفاء دين أو شراء ماله سلم
إليه فيه كرهه الحاكم
عليه ولو باع ماله غيره
بأكراهه له عليه صح
كتظفره في الإطلاق لا ما بلغ
في الآذان (واسلام من
يشتري له) ولو بوكالة
(مصحفاً ونحوه) كتب
حديث أو كتب علم فيها آثار
السلف

(قوله) ثم إن تصدق الحاكم
الخ) وكذا لو وجد ولم يكن
له شوك (قوله) باختصاص
النكاح الخ) أي وإن كان
فيه سفارحاً بخلاف
وكيل البيع على قول
(قوله) لأن الفراهيم الخ)
يؤخذ من تعليلهم ما يبعد
أن يحل فيها يوجد نظم في
القرآن وغيره (قوله) في
الجلية) قال عيش لا دخل
الصبي غير المميز

(أوسل أورمرد لايتق

عليه) ناني ملك الكافر

لصف ونحوه من الاحانة

وللمن من الادلل وقد قال

نمالي ولن يجعل الله

للكافرين على المؤمنين

سيلا ليقا علقه الاسلام

في المرتد بخلاف من يعتق

عليه كآيه اوابه فيصح

انتفاء اذلاله بعدم استقرار

حكم المرتد من زيادتي

وصريح في المجموع بمسئلة

المرتد (وعدم حوايه من

يشترى له عدة حرب)

كسيف ودرع ونشاب ورس

ودرع وخيل فلا يصح

شرائه لحر في لانه يستعين

به على قتالنا بخلاف الذي

أى في دارنا فانه في قبضتنا

وبخلاف غيرة عدة الحرب

ولو عاينأتى منه كالخديد

اذ لا يستعين به عدة حرب

وتسمى بها

(قوله رجه الله كآيه أو

ابنه الى) وكذا من قال

لخاله أعفقه عني وان

لم يذكر عوضا ذاك الابهة كالباع

مر في الشرع

(قوله وعيد شعاع) أى

كافر (قوله الا ان علم

مقاتلتنا به) فان ظن أو

توهم حرم مع الصفقة

قاس ما بالى

(قوله وليست الخراية تأسلة

فيه) لاخراج المؤمن

(قوله فان ظن جهه سلاسا

حرم) أى مع الصفقة وكذا التوهم ذلك اه مر سم

لا سرفه الاغواص من أهل الاطلاع والمراد النبياء الذين لا يعظمونهم بخلاف نبياء بني اسرائيل بالنسبة للبروقه حل والذى اعتمد الشورى ته لا يصح بيع كتب الفقه لانها لا تنقاع أى لا تنضم عن آثار السلف اذ هو الرأى ^{عنه} بخلاف آله الفقه الجردة عن الآثار وعن القرآن يصح بيعه ما يشاءون قول حل بخلاف نبياء بني اسرائيل قال ع ش على مر وفيه وقفة ويصح الاختطاط لانهم انتهى فيمثل جميع الانبياء لان دخول الاسماء للفظه تحت أيديهم لانهما ^{قوله} ارسا أورمرد أى ولو بشره الفتى بخلاف للتنقل من دين الى آخرى وان كان لا يطلب منه الا الاسلام كفى حل انتفاء المسئلة وبقاء علقه الاسلام شيخنا ^(قوله) في ملك الكافر تحليل لخروج أى لا يصح بيع ذلك لكافر يؤخذ منه بالاولى أنه يحرم على المسلم اذا استغناه من أى يكتب له السؤال والاجواب لفظ الجلالة فتنبه فانه يقع فيه الخطأ كثيرا ع ش على مر وقال شيخنا ح ف بالجواز لانهم يعظمون الله تعالى قال تعالى ما نبيدكم الا لغير بونال الله عز في وقالوا لئن ما نبيدكم خلق السموات والارض ليقولن الله ^(قوله) وللمسلم من الادلل) عبر بالادلل في جانب المسلم والابانة في جانب المصنف لانه يعتبر في حقيقة الادلل ان يكون للذليل شعور بيز بين الحسن والقبیح ع ش ^(قوله) وليقاع علقه الاسلام) أى يوقى عتكين الكافر منه ازالة المخرج جميع فسر والعلقه بالاطالة الاسلام ولم يظهر وجه ازالة عتكين الكافر منه اذ لا مانع من مطالبة الاسلام وهو تحت يد الكافر شيخنا واجب بانها تقتضي حقتنا ولعدم تقوية بالكافر مع بعد عنا وقال البراوى المراد ببقية الاسلام مطالبة بمضى في حال الردة من الصلاة والصوم ونحو ذلك والاولى ان يقال في ما صح هذه المقادير ان كان مطالب الاسلام في عايب اذ المطالب به في صلحا تحت يد الكافر شيخنا ^(قوله) كآيه اوابه) ومثله من أقرأ وشهد بحربه ^(قوله) بعدم استقرار ملكه الباء السببية ^(قوله) بمسئلة المرتد) أى نفى من زيادته على الحاج الى التوروى في جميع كتبه ع ش ^(قوله) وعدم حوايه) خرج قطاع الطريق قال السبكي يصح بيع عدة الحرب لم ولكن اذا غلب على الظن أنهم يستخرونها لذلك حرم مع الصفقة سم ^(قوله) عدة حرب) بضم العين وكسر هاشو برى ^(قوله) ودرع) درع الحديد مؤنثة وقال أبو عبيدة تذكر مؤنثة ودرع المرأة قميصا وهو مذكر مختار ع ش ^(قوله) وخيل) أى وان لم اضلع الركوب مالا ركة اما يابس لها كسرج ولجام ويغنى أن يكون مثل الخيل السفن اذا كانوا يقاتلون عليها في البحر وخرج به نحو عتكين صغير ومقسط وعبد شعاع ولو كبرا الا ان علم مقادته ^(قوله) فانه يصح شرائه أى الذكركسرى في ولو كان مؤنثا تأمل الخراية فانه لا يتركب وكونه في قبضتنا ^(قوله) لانه يستعين به على قتالنا) فالتنع منسلا من لازم قلة وهو الاستعانة على قتالنا أى ظنا فالحق بالذات في اقتناء النع فعلى سببه الفساد جميع زيادة ^(قوله) بخلاف الذي) وبخلاف الباقي وقاطع الطريق لسهولة تدارك امرها شرح مر وهذا مفهوم قوله سرية أو مفهوم قوله لحرى ^(قوله) أى في دارنا) أى في قبضتنا وليست الخراية تأسلة لانه في نفسه لاهل الحرب والامام يصح الشراء خلافا لشيخنا حيث قال بحرمة الشراء مع الصحة وخرج دارنا ما لو ذهب الى دار الحرب مع بقاء عقد اللمة ودفع الجزية فلا يصح اذ ليس في قبضتنا وقد يقال هو في قبضتنا مادام لم يزل بالمعدة فمن لم يبقيد الجلال دارنا حل ومن قال بضمهم الاولى حذف قوله في دارنا ^(قوله) اذ لا يستعين به عدة حرب) فان ظن جهه سلاسا حرم مع صفقة بل هو مضمون طرقتين شرح مر قال ع ش فثبت انه لو اخبر بمضمون بمجمعه لعد حرم عدم حقيقته لم هو مضمون ويترك بينه وبين ما لو نام غير متمكن واخبره معصوم بعدم خروج نبي منه حيث قيل فيبا التقتض بأن الشارع جعل التوهم نفسه ناقضا اقامة للفظه مقام

اليتين **(قوله أعم من تعبيره بالسلاح)** أوجب عنه مر بقوله وهو هنا كل نافع في الحرب ولودعا
 وترباغلانه في صلاة شدة الخوف لاختلاف ما يحفظه اه أي أفراد ما فيها ما يندفع لا ما ينفذ
(قوله وشراء البعض من ذلك) أي للمحفظ وما يدره والرد للبعض الشائع انتهى عني على مر
(قوله على عمل يعمله بنفسه) وإن لم يأت به عمله كالإعمال المنيعة وهو شريف في قومه وظاهره ولو
 خدمة مسجد أو عام من المسلمين وهو كذلك ويد له له الحاكم واتخاذ كرهته المسألة هنا لما فيها
 لعدم صحة بيع السلم الذي يخرج بقوله يعمله بنفسه ما لو أكرهه على عمل في ذاته فإنه لا كراهة فيه
 فكأنه من تحصيل العمل بغيره فهو وإن كان ماله كالماله أيضا إلا أن الأمر فيه يخفى من إجابة الدين
كأفاله حل فلو أراد أن يفعل ذلك بنفسه ممكن من العمل ولا يمنع عليه ذلك له ما يتعين وأما أكرهه
 المحفظ فيكرهه ولو في القصة بأن استأجر مصحفا موصوفاً معين والكراهة متعلقة بكل من السلم
 والذي كاذب كالعمراني وس ل **(قوله لكنه ومصر بالذات لك من منافعه)** بأن يؤجره لمسلم كما
 قاله مر قال عني عليهما فهو معان لا يكتفى أنه يؤجره لكافر ثم بأمر ذلك الكافر بإيجاره وهكذا
 وهو متوجه ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التسلاب بالسلم وإيقاظ في ساطعة الكافر
 والالتزام من إيجاره إلى كافر وهو يؤجره إلى كافر أكثر من أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم لا يمكن
 من استخدامه في العارية وسقط في الوديع بل يتعين أن يستقرب مسلماً في حقه وأن يدفعه لمسلم
 يتقدمه كأي عني على مر **(قوله وبلا كراهة)** أي لا في حق الكافر المرتحم ولا في حق المسلم
 الزاهن ولا يسلب بل يوضع عند عدل مر وشيخنا **(قوله وبكره لم يبيع المحفظ)** أي ما يبيع
 عرفاً وإن كتب على هيئة التينة لأن في ذلك نوع امتحان حيث جعل المحفظ كالعالة التي تعرض
 للبيع والشراء انتهى حل وقال عني المراد بالمحفظ هنا خاص القرآن بخلاف قوله وإسلامه
 يشتري لم يحفظ على ما سبق عني مر نخرج به المشتري على تقدير وظاهره وإن كان الكافر يشتري
 من القرآن أو أكثر وكتب السلم والحديث ولوقد ساء في كراهته يبيع **(قوله وشراؤه)** قبل وقت
 مقابل له نفيه وقيل بدل أجرة فسخه قبل بكره دون الشراء وهو المقتضى لما في الآزل من
 الاعراض وإزالة ذلك ولما في الثاني من الرغبة والتحصيل وشتان ما بين التصديق وبعبارة شرح مر
 وكرهه يبيع المحفظ بلا حاجة لأشراؤه **(قوله وشروط في المقود عليه الخ)** ظاهره اعتبار الشرط قبل
 الصيغة فلا تك في مقارنتها ولا بعينه كأي منها عليه فلو قال لشخص بعثك هذا العبد مشافراً فخطب
 بالبيع حينئذ وقال قبلت لم يتعقد وهو بعيد فليجوز شورى ثم رأيت في عني على مر في الشرط
 الخامس وهو عدم ماضيه قوله ولم يهل يكتفي علم المشتري به حال القبول فقط دون حال الإيجاب ولو لم
 لا سم وقد يتعارض فيه الماصر وهو أنه في التولية من أهله قال الجاهل بالثمن وإنك انعقد وزعم للولي قبل
 القبول صح فإن قيسه هذا أهله إلا أن يرق بأن التولية لما سبق تماق العلي بها كانت كالولي بعينه
 هنا **(قوله مشناً زعماً)** وانظر هل يصح كون الثمن منفعة أو لا ثم رأيت في الأرض وشرحه في كتاب
 الصداق ماضيه هل كل عمل يستأجر عليه ككتاب القرآن وضيافته وخدمة وبناء يجوز جملة هذا كما
 يجوز جملة هذا **(قوله خصة أمور)** أي فقط في غير الربوي وأما الربوي فسيأتي في شرط زائد على البيع
 وذكر السبي أن الخصة ترجع إلى شرطين فقط وهما كونهما مملوكاً أو مستعاباً لأن القدرة على التسليم والبيع
 باوكون الملك لمن له العقد شرط في الماقد وشرط الطهارة مستثنى عنه بذلك لأن النجس غير مبيع
 وأوجب عن ذلك بأن هذه أمور اعتبارية تارة فتعتبر مائة للمقود تارة تعتبر مائة للمقود عليه زى وإنما
 تعرض لعدمها دون ما سبق لظول النفل بينها بالفرع على كل واحد من معاني ارتباط المقاربات

أعم من تعبيره بالسلاح
 وشراء البعض من ذلك
 ككسره الكل وسائر
 التملكيات كالشراء وبيع
 بكرهه أكثره الذي
 سلسا على عمل يعمله
 بنفسه لكنه يؤمر بإزالة
 الملك عن منافعه وبلا
 كراهة إيجاره وبكره لم
 يبيع المحفظ وشراؤه ذكر
 ذلك في المجموع (د) شرط
 في المقود عليه مشناً
 أو خصة أموراً أحدها

(قوله والمراد البعض الشائع)
 لعدم قيد به لأن الدين
 ينقص فصلة فيه ما لم
 لقائه

(قوله وظاهره ولو خدمة)
 مسجد الخ لكنه يظهر
 فيه قول الشارح لكنه
 يؤمر بإزالة الملك عن منافعه
 قال شيخنا أنه يظهر
 فيه أيضاً فيجوز على إيجاره
 لمسلم بأمر مطلقته وبنهاه

(طهر) له (أو اسكن)

لطهر) (نقل فلا يصح بيع نجس) ككس ونجس وغيرهما من نجس العين وإن أسكن طهر بالاستحالة كجد ميتة لأنه ^{طاهر} ^{طاهر} نهى عن نكاح الكلب وقال عليه السلام بيع النحر والنبه والخنزير ورواه الشيخان والمسي في المذكورات نجاسة عنها فألحق بها باقي نجس العين وتعبير بالمفقود عليه أعم من تعديده بالبيع وقول بفصل من زبادي (ولا) بيع متنجس لا يمكن طهره ولو دهنًا تنجس لأنه متى نجس العين ولا أثر لكان طهر الماء قليل بالمكثرة لا كالكثير قليل طهره بالتخلل (د) ثانيا (نقع) به شرعا

(قوله في الصفحة السابقة ان النجاسة ترجع إلى الخ) الذي رجع إنما هو شرط للمفقود عليه النجاسة لعدم إندراجها في الاثنين تأمل وعبارته ومحصن السبكي الشروط في المك والمفقة (قوله في الصفحة السابقة وكون الملك لمن له العقد) هذا معنى الولاية (قوله ولو اعتقد البائع النجاسة الخ) هو مجرد مثال كالنكاح شامل للنكاح كما يدل عليه بقية كلامه وإن كانت عبارة قاصرة تأمل

(قوله طاهر) ولو غلبت النجاسة في مثله ولو كان الطاهر بالاجتهاد فبيع أحد المتبقيين من الماء. وأخبره قبل التمييز غير صحيح كما قال حل وق ع ش على مر قوله طهر ولو سكا ليدخل نحو أواني الخنزير المجردة بالسرجين فإنه يصح بيعها لاعتقونها فهي طاهرة - سكا وقول حل ولو كان بالاجتهاد مثله في سم ثم قال كعلمه المشتري بحال انتهى أي ومع ذلك فهل يجوز له استعماله ابتداء على اجتهاد البائع أولًا فيه نظر والأقرب الثاني لأن الجهد لا يقتلجهذا كذا نقل عن ع ش فراجع هذا وقد قيل للملك بغيره عن الطهارة لأن نجس العين لا يملك ويرد بانقائه عنها لا يستدعي عدم ذكرها لأنه لا يرد بغيره عن الخلاف والوقاف مع الإشارة لرد ما عليه الخافض من عدم اشتراطها من أصلها شرح صحيح وشرح مر وحمل الخلاف هو الطهارة وحمل الوقاف هو الملك ويدخل في الطاهر ما لم يأتواقت فيه ميتة لا نفس لها سائلة ولم تقهره وبني ثبوت الخيار عند المجهل وهو المتمد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فهل يجوز له الشراء. ويصح نظرا لمقيدته أولا نظرا لمقيدته البائع الذي ينبغي أن يعتقد النجاسة إذا قصد حقيقة البيع لا صرح وإذا قصد نقل الاختصاص صح وكذا أن أطلق كافي البراءى (قوله أو اسكن طهره) أي فالشرط الواحد الباطن وقوله فلا يصح الخ تفريع على مفهوم الواحد الباطن (قوله بفصل) أي كسوت نجس بما لا يرد شيئا من ظاهره ولو كان بغير أو يؤخذ لما عرفت وهو كذلك ريموى (قوله أيضا بفصل) هو قيد معتبر في نكاح طهر الماء القليل والنجس بالمكثرة وأمكن طهر النحر بالتخلل وجد الميتة بالبيع (قوله نهى عن نكاح الكلب) أي وأبى عن نكاحه يدل على نكاحه ببيع ع ش (قوله في المذكورات) أي في الحديثين أي والحكمة التي نهى عن بيعها ع ش (قوله نجاسة عنها) لعدم النفع به لوجوده فيها حل ووجه ذلك أن هذه الأشياء لها منافع فأنظر بطلبها النار ويحجب به الطين والميتة تظم للجوارح ويبطل بشحمها السن ويسر به والكلب يصيد فلعنا أن فشا النجاسة العين ريموى (قوله أعم من تعديده بالبيع) أي لشموله للشمس وهذه بحسب الظاهر المتبادر من لفظ المبيع والافعال النظر للحقيقة من أن البائع يطلق على كل من الثمن والشمس فلا عموم كاصح بذلك النووي في تحريره ونجس شوبرى (قوله ولا يصح متنجس) أي بعمه استقلالًا لا بعلامة هو كالجزء منه والافعال أرض بنت بلين أو أجزاها سرجين صحيح حل ومثله مر قال قل على خط قال شيخنا مر والبيع واقع على الجميع وقال سم الوجه أن البيع واقع على الطاهر وأما دخل غيره فيما ينقل اليفراجعه (تنبيه) علم من هذا أن بيع الخنزير الخنازير بالرماد النجس أو السرجين صحيح كالزبادي والجرد والمواجير والقتل وغيرها وتضمن الطهارة أنه يبيع عما يوضع فيها من المأكولات فلا ينجس (فرع) نقل عن شيخنا مر صحه بيع دارميتة بسرجين فقط وفيه ما يندم عن سم (قوله ولو دهنًا) غاية الرد على من قال صحة بيعه كانه مر مر من عبارة الأصل والرد على من قال بإمكان طهره كانه من الحلى من عبارة الأصل هو غاي في قوله لا يمكن طهره أرى قوله لا يصح متنجس والحاصل أن فيه قولين ضعيفين القول بإمكان طهره والقول بصحة بيعه والثاني مبني على الأول (قوله ولا أثر لكان طهر الماء الخ) عبارة شرح مر ولكن طهر عليه بالمكثرة وكبره بزيادة التفسير كانه من طهر النحر بالتخلل وجد الميتة بالبيع إذا طهر ذلك من باب الإزالة لا من باب التظهير بما في ذلك من طهره هذا بالمكثرة كفى طهر النحر بالتخلل وقد يخل هذا قياس مع الفارق لأن الماء من نجس الطاهر بخلاف النحر وكان الأولي للشارح التفريع تأمل (فرع) لو صدق أو وهب أو أوصى بالنجس كانه من الكسوت ونحوها صح على من نقل البطلان فكيف سم ع ش (قوله وتعبه) أي بما وقع عليه الشراء في حذائه فلا يصح بيعه بالانتفاع

(قوله وقد يقال هذا الخ) لأن تأثير هذا الفرق في الحكم له قوسى

(٢٢ - عجمي) - ثاني

(قولوا، وتزاي بمعدنها)

ولا يقدر فيه إمكان
تحصيل ما ليس بلا تعب
ولا مؤنة وسواء كان النفع
حالا أم لا كجش صغير
(فلا يصح بيع حررات)

لا تنفع وهي صفار دواب
الأرض كية وعقرب وفأرة
وخفشاء أو لا تقع فيها
يقابل بالمال وإن ذكرها
منافع في الخواص بخلاف
ما ينفع كنب لمنفعة أكله
وعلق لمنفعة انصاف

الهم (د) لا بيع (سباع
لا تنفع) كأسد وذئب وغير
وما في اقتناء المالك لهما من
الهيئة والسياسة ليس من
المنافع المتغيرة بخلاف
ما ينفع منها كضبع الأكل
وفه الصيد وقيل للقتال

(د) لا بيع (نحو جش
بر) كجش صغير لأن ذلك
لا يعد مالاً وإن عديضه
الغيره ونحو من زبادي
(والأطوار)

(قوله رحمه الله كجش
صغير) يصح بيع رقيق
زمن لأنه يتصرف بمقتة
بخلاف جحر زمن ولا أثر
لنفعه ببله بعد موته اه
شرح حر

(قوله وقرد للحرارة)
وكذا القرايين أهو قوسى
(قوله فلا ينفع) وإن
زبد في فمه من أجل ذلك
اه حر

(قوله ولو قيل لنفعه) أى - حيث ربحى نفعه اه حر

به بمجرد أن تأتى النفع به بضمه إلى غيره كجاشى فى نحو حتى حطة أذعم النفع اما لانه كجش حر واما
لنفعه كالحررات به على ما قيل لميل شيخنا فى الماشية بصحة بيع الدخان المعروف بالاتفاق به بنحو
تسخين ماء، وانما يترى بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلة كالا ينفى فلو لم يكن يكون بيعة ماسدا
والحق فى التعليل أنه منتفع به فى الوجه الذى يشتري له وهو شر به اذهون من البالحات عدم قيام دليل على
حرمة تضاميه الانتفاع به فى وجه مباح ولعل ما حاشية الشيخ مبنى على حرمة وعليه فيفرق بين التعليل
والكثير كما عايناه فى ناه فليراجع رشيدى على مره وعابرة عرش فانه توقف السؤال الذى للدرس عن الدخان
المروف فى زماننا هل يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لانه ظاهر منتفع به لتسخين الماء، ونحوه
كالتمليل به (قوله ولوما وتزاي) هذه الآية لا رد وقوله بمعدنها أى مكنتها الذى أعطاه ومعدن الماء
البحر ومعدن القرب التل مالا كن يشترط أن يحوز للمالك قرب متلا أو يكوم عز الزاب كائين بذلك الحق
د حر و صح فى شروعههم بصورة المسئلة فانه قرب ماء، مشاعلى خط البحر شيخنا حرف (قوله
ولا يقدر فيه) غرضه من هذا الرد على الضعيف يصح بيع نصف دار ثم يملكه الآخر من غير انقضاء
من رجوع الوالد أو باق المثل شرح حج (قوله أم لا) أى بما يتأتى منه النفع حال فلا
يرد عدم صحة بيع دار دون غيرها اذا كان يمكن اتخاذها لشيء سوى (قوله كجش صغير) أى اذا
لم يقرب عليه قرب يربح حرمان بأن مات أمه أو استغنى عنها برماوى (قوله حررات) جمع حررة
بفتح تحتين غنار عرش (قوله كية) وما جرب للسماهر ب ماء الكادى (قوله وعقرب) وما جرب
للسماهر ب ماء الرجل ح حر وبرماوى (قوله وفأرة) بالهز لا غير فى الحيوان مفردا وجمعا ونحوه
فيران وأما فرة المالك بالهز ورتكه مفردا وجمعا شيخنا (قوله وخفشاء) فى الخنازير الخفشاء بفتح
الفاء، محمود ولو لا هى خفشاء والخفشاء لغة فيه والابن خفشة (قوله لا تقع فيها يقابل بهال) أى
لا تقع يعتبر ويقصد شرعا بحيث يقابل بهال لانه المراد فالدار على أن يكون فيه منفعة مقصودة منه
بما شرعا بحيث يقابل بالمال وإن لم يكن من الوجه الذى يراد الانتفاع به منه فلا يخالف ما سألنا فى
الاصول والفقهاء من بيع الحرة الفاهرة والحررة الفاهرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع حل (قوله
الخواص) وهى التى تزد كفى الطب (قوله لمنفعة) كاه الاضافة فيه وقبامه بياينة (قوله وغيره)
أى كبر لا يقبل التعلم للصيد بخلاف الدواب يقبل التعلم فانه يصح به جمع بين التناقص فى كلامه
شورى (قوله وما فى اقتناء المالك الخ) أى واقتناؤه لم يحارم شورى (قوله من المبيحة) أى
هيئة الخلق لم يوجب اقتنائهم (قوله والسياسة) وهى اصلاح أمور الرعية وتديرها أمورهم بمقتضى
لم يربح اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على لزوم أو عطف مسبب على سبب وقال عرش عطف
تفسير قال فى المختار يقال ساس الناس أصلىح أمورهم (قوله ما ينفع) لان فى كل من هذه الثلاثة منفعة
معتد بها شرعا أى وقرد للحرارة قوله فاعلم الفأر ونحوه وعدت ليل وهو الليل الدانس بضمه وظاوى
الدانس بضمه حل (قوله كضبع) جملة من السباع وجعل الضبع من الحشرات لكونه مغرياً بنيه
(قوله ونهد) أى ولحق تعليمه شورى (قوله - حر) ولا أثر لوصفهما فى فتح للاستطاد (قوله لان
ذلك لا يعد مالاً) أى قتلته ورسته كاتى قولهم لان ليس من الرجال وهو رجل فلا ينافى فى مال شيخنا
وقال الاطفيحي قوله لان ذلك لا يعد مالاً أى لانه لا ينتفع به وكان الاول التعليل لعدم النفع
شورى أى لان الحديث عنه ككون البيع منتفعا به الآن يقال لما كان نحو حتى إلى ينتفع بها
لنحو اصطاد بنسخ لم يعد لعدم النفع وعابرة حر لا تنفع النفع بذلك لقلة انتهى وقال بعضهم أى
لا يعد مالا منتفعا به فطابق التعليل المدعى (قوله والآطوار) لم يقدر بعد العاطف لانه لا يصح

كأه

كسابقه من المطوفات ولعله لقرب هذا من المطوف قبله لكن تشكل اعادته في قوله ولا يبع
 جان مع قرب هذا السابقة للثابت لشورى ويحاج عنه بأنه أعادها في قوله ولا يبع جان لانه مقيد
 بدين فلو لم يعدها لوجه رجوع القيدين لارهاون أيضا وان كان بعده قوله على ما يأتي (قوله حرمة)
 خرج غيرها كالنهي والطبول غير الدربة شيخنا (قوله وان قول راضاها) غاية لقد وقوله ولا
 يقدح ردنا على كسب الصنع وبعبارة أصح مع شرح حر وقيل يصح ان عذر راضاها لانها فيها انصافا
 متوقفا كالشئ الصغير وبأنها ما دامت على ميتها لا يقصد منها سوى الصنعة وبه فارتفعت بيع انا
 التذوق لكره والمراد ببقائها على ميتها أن تكون على حاله بحيث اذا أريد منها ما لم يحتاج الى
 صنعة وتمت كذا بخلافه من باب القصد تغيير بعضهم هنا على بيع الركة اذا ذكركم بما يحول على ك
 لا يود بعده على ميتها الاما ذكركم (قوله ويصح بيع انا ذهب وقفة) لا تنافي العلة المذكورة ويحل
 خلافا لما في نظري الجلال السبكي حل واستشكل ذلك على منع آلة اللهو والاصنام فأجيب بأن
 الغلب قصد المصنوع وهو القصد والغلبة اللذان هما قيم الاشياء وآلة اللهو والغلب فيها اعتبار بادن
 الصنعة الحرفية التي انما قصد الآلة لاجلها وكذا الاصنام غلب فيها النظائر المحضرة انتهى بحجة
 سم (قوله وقدره تسلمه) أي يقتضاها شرعا والمراد القدرة حالة المقد بل مؤنة اذ خدام من قوله يند
 لجزء عن تسلمه حال الخ وذكر مفهوم القدرة سابقا قوله فلا يصح بيع نحو خصال ومفهوم القدرة
 شرعا بقوله ولا جزء معين إلى آخر الأثلة (قوله في بيع غير ضمني) أما هو فيصح لمن لا يقدر على
 الاتزاع فهو المشتري كونه مع يتغير الضمني بالابتعاز في غيره ويصح أيضا بيع الآتي والمقصوب
 والصالق يمتنع عليه ولو كان عاجزا عن الاتزاع ع ش على حر (قوله ليوثق بمحصل العوض) أي
 من الجانب الآخر فكأنه قال بشرط قدرة المشتري على تسلم المبيع ليقب البائع بمحصل الجن لان
 المشتري لو لم يقدر على التسلم يرضع فيمنه فلا يظفر به البائع (قوله الأولى مما عجز به) وهو تعبيره بالتسليم
 لان القدرة على التسليم ليست شرطا لكن يحاج عن الأصل بأنه اقتصر على القدرة على التسليم كما
 محله فاق لأنه متى كان البائع قادرا على التسليم والمشتري على التسلم صح البيع جزا ما وان كان عاجزا
 عنه وكان المشتري قادرا على التسلم صح على الصحيح كما في الشرح حر وشرح الروض وقرره
 ح (قوله فلا يصح بيع نحو خصال) أي ولو لمنفعة المتق وان عرف محله وأما شكل الاستوى منع
 بيع الصال والآتي والمقصوب بأن اعتاقه سم جائز وقصده هو أبان العبد اذ لم يكن في شرائه منفعة
 الأصول الثوابا لعتق الكلب اذ زمن صمحه وعتاق المبيع قبل القبض صحيح ويكون قبضا في
 لا يصح بيع هؤلاء اذا كانوا زنى بل مطلقا لوجود منفعة من المنافع التي يصح التبرأها وأجيب
 بأنهم اذا وجدوا خصال شيئا وانما انتفاع بها بخلاف الزمن ليس فيه منفعة حيل بين المشتري وبينها حتى
 لو فرض أن الانتفاع فيأخذ كسوى العتق لم يصح أيضا كما فاده الوالد انتهى ملخصا من شرح حر
 والبرادى ومثله زى (قوله كما بين) بيان للنحو وهذا ظاهر الفرق بين الآتي والصال وقضية
 ما في المختار حيث قال في باب الام والصاله ماضل أي ضاع من البهيمة للذكر والاتي وفي القاف
 أي المبيدات كسر اليا. وضما أي حرب واختصاص الآتي بالرتيق والصال بغيره من الحيوانات
 (قوله وبسبرند) في المختار نداء العير يشد بالكسر نداء القتر ونادوا بالضم نمر
 وذهب على وجهه شاردا (قوله لقادر) أي يقتضاها فقد قال التولي واو حمله وقدره وعدها لم يجز
 حل ونزل القادر الما إذا كان يمتنع عليه وكان البيع ضميا شوري ولو اختلفا في الجزع حلف
 المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فبان عهدها سلف أنه لم يكن قادرا على الاتزاع وبأن عدم انصاف

حرمة كتمبور وسنار
 (دان قول راضاها) أي
 كسرهما اذا تنفع بها شرعا
 ولا يقدح فيه قطع متوقع
 براضاها لانها بهيئتها
 لا يقصد منها غير الصنعة
 ويصح بيع انا ذهب
 وقفة (د) ثالثا (قدرة)
 تسلمه في بيع غير ضمني
 ليوثق بمحصل العوض
 وتعبري بما ذكرنا في مما
 عجز به (فلا يصح بيع نحو
 خصال) كما بين ومقصوب
 وبسبرند (من لا يقدر على
 رده) لجزء عن تسلمه
 حال اختلاف بينه لقادر على
 ذلك فم ان احتاج فيه
 (قوله والاصنام) وكذا
 لا يصح بيع صورة حيوان
 وصليب ان أريد به ما هو
 تناعدهم المقصود بتعظيمهم
 ولونهم وقد كتب على محرم
 لا لانع بها شرعا ثم يصح
 بيع جارية مغنية غناه
 محرم وكسب تلك وان
 زيد في ثمنها ادراك لان
 المقصود ازالة الحيوان اه
 حر (قوله وهو تعبيره
 بالتسليم الخ) أيضا عجز بدل
 القدرة بالامكان فاعتزله
 الاستوى بأن دأرت الامكان
 العتق واسعة اه

البيع كافي شرح مر (قوله المؤمنة) أي لها وقع ولتعملها البائع لمة والمؤنة امانبال اوتابع
 الدين (قوله ينفق النع) أي يمنع حصة البيع (قوله كجزءا) أي وكجزء من حيوان حتى يتخلف
 الذي العمل شرح مر ويتجهن يستثنى ما انتد بيع جزء معين من طرفة اقتنائه وجوب
 كسره والنقص الحاصل فيه وافي للطلاب فيه فلا يضر سم (قوله نفيس) لم يقل نفيس لان الاناء
 لا يشترط فيه انفسه لان كسره ينقص قيمته مطلقا شيئا (قوله الابالكسر أو القطع) أي لانه
 مبيع معين وقيمه بالنقل وهو يستلزم فصله ولا يكتفي في تسليمه بنسب الجملة حل (قوله ربه)
 أي في كل من السكر والقطع ومن ثم لم يمنع بيع أحد خفيين مع نقص قيمة الباقي لاتفاقا كل من
 السكر والقطع وهذا جواب الشارح الآتي ح (قوله كجزءا) هو القطع أي الثوب من
 القطن كاذ كره صاحب القاموس لكن المراد هنا اعم منه عرض وفي البراوي السكر باس في ائمة
 اسم للقطن الأبيض الثخين وليس هو مراد الفقهاء (قوله وذرعا معين) كأن قال يتك هذا القراع
 من هذه الارض شيئا فالمراد بالعين الشخص فيه مع جميع سواء علمت ذرعا الارض أولا بخلاف
 المهم فيصحب به ان كانت معلومة الثمران لانه معلوم بالجيزة وبتزل على الاضاعة فان كانت جملة
 الثمران فلا يصح بيعه كالمائة ياتي في اثر باب الاختلاف تأمل سم (قوله لا تنفعا الخسود) أي
 النقص وتضييع المال (قوله ووجهه) أي اتقاء الخسود (قوله لا تنقص القيمة) أي بسبب ذلك
 حل (قوله على التخصيص في الثوب) أي بين كون فصله ينقص قيمته أو قيمة الباقي ولا (قوله يمكن
 تداركه) أي بإزالة العلامة أو بضرا قطعة أرض بجانبه رشيدى (قوله زوجي خف) أي فردني
 خف فكل منهما يقال لها زوجا لاجتماع زوجة لصاحبتها وفي المختار الزوج ضد الفرد وكل واحد منهما
 يسمى زوجا أيضا يقال للزنتين هما زوجان قال تعالى من كل زوجين اثنين وقال تعالى أزواج
 وفسرها بنائية أفراد (قوله مع نقص القيمة بالثريق) لان النقص يمكن تداركه بشرائها
 (قوله وطريق من أراد البيع) أنت خبير بأن هذه الحيلة اتمهاى طريق لصحة البيع لاتفاق
 حومة القطع التي فيه اضاعة مال وقد يجاب بأنه موع به في القطع حيث ذرعا لغير الشراء
 وظاهر كلامهم في غير هذا الحل ان اضاعة المال اتماما لم ان قصدت عبثا وهذه ليست كذلك
 لانها غرض لم لو زك بدله على قيمة للقطوع ما يبايى النقص الحاصل في الباقي فالظاهر صحة البيع
 ولا حومة حيث ذرعا الا اضاعة مال حيث ذرعا فلا يحتاج الى حيلة شو برى (قوله ذرعا من ثوب)
 وهل مثل الثوب في ذلك الا بالواو والسين أو يفرق بان الثوب ينسج لقطع بخلاف الاناء والسفائظ
 حل الظاهر لا (قوله حيث قلنا بجمعه) بأن كان فصله ينقص قيمته أو قيمة الباقي (قوله ان يراعى
 صاحبه الخ) أي ثم ان كان الثوب لغير غيره مبد الشراء بالطناحرم عليه مائة الب ثم لغيره يراعى ما كان
 كان مبداهم عرض له عدم الشراء بعدم تحريم الملوأة وعدم الشراء ولائى علق النقص الحاصل
 بالقطع فها هو يعدق في ذلك لانه لا يملك الا امانة عرض على مر (قوله فيصحب بالاختلاف) واعترض بأن
 العلة في امتناع البيع موجودة في ذلك وأجيب بأن هذا تصرف في ملكه من غير الزام شرعى بخلاف
 ذلك وبنظر والاحتياط الرجوع من وافي على الشراء عملا بالاصل عدمه حل والامان على
 الرجوع عرض على مر (قوله ما يبيع الجزء الساتع) محرز قوله معين وقوله من ذلك أي ما يبيع
 فصل الجزء من قيمته (قوله ولا يبيع موهون) أي لغير المرتهن عرض (قوله بعد القبض) أي

(د) لا يبيع (مرهون على ما ياتي) في اية

من شرط كون البيع بعد القبض وبغير ان للزمن للجزع عن تسليمه شرعا فقول على ما ياتي

فله فصح بغير إذن المهرن **(قوله أول)** لان عبارة الاصل تقتضي أنه لو باع المهرن قبل قبضه بلا إذن من المهرن: يصبح وليس مراداً انتهى **عش (قوله ولا بيع جان)** تفسير الجني عليه وبغير إذنه حل والايحج وانظر هل يسقط حقه أو يبق متعلقاً بالرقبة وامعنى نعلقه بها اذا كان البيع له تأمل **(قوله تعلق رقبته)** أي أداته مال لكون الجناية خطأ أو شبهة عداً ومعداوعنى على مال أولاً فصح لا بغير إذن الجني عليه أو أنفق ماسرة انتهى شرح **د** فان حلت العراة عن بعض الواجب اتفك منه فسطو وبغارق المهرن بان الرهن لا يحرج على نفسه فيه شرح **د** **(قوله لان الجناية تقدم على الرهن)** لان الحق فيمنع بالرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والذمة معاشيتنا **ح** **(قوله بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها)** مفهوم قوله ما فلو قتل قصاصا بعد البيع في بد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض كأمله حاصله أنه ان كان جاهلاً فانسخ البيع ورجع بجميع الثمن ونجبه زده على البائع وإن كان عالماً عند العقد أو بعده ولم ينسخ لم يرجع بشئ سم **(قوله ما اذا تعلق الخ)** كأن قلنا أو عبيداً عداً عداً وقوله أو بجزئها كأن قطع بدائشلا **(قوله لانه يرجع سلاته بالهمن)** أي عانا فان عداى بعد البيع المستحق على مال قائى اقتضاء كلام الرافى في نظيره من الرهن ترجيح بطلان البيع فليكن هنا مثله وظاهره ولو كان البائع موراشرى يرى قال حل فان قيل هذا موجوده اذا تعلق رقبته مال الجيب بان النفوس لا تسبح بالفعون على المال وتسبح بالفعون القتل والقطع وفسد ما رقبته من الطريق اذا نعمت قد يصح بيعه ولا نظر لاختلافان مستحق القصاص قد ينفو على مال وعوضار لان الاصل عدم ذلك فلو باعته زده عفا المستحق على مال يمين بطلان البيع وهذا البراد الثاني لظاهر **(قوله وبخلاف ما اذا تعلق المال بذمته)** هو مفهوم رقبته **(قوله كأن اشترى شيئاً)** وهذا الشراء فاصدق ذلك فيد قوله وأتفه لاجل أن يتعلق المال بذمته لان العقد لفاه لا يلزم ذمته وعبارته فيما بآنى الرقب لا يصح تصرفه مالى بغير إذن سيده وان سكت عليه فبردا لك فان تلف في يده ضمه في ذمته ويؤخذ من كلام المتن فيما بآنى ان قوله أنه تلف ليس بقيد بل مثله ما اذا تلف بنفسه **(قوله أو تعلق بكبه كأن تزوج)** أي بان سيده وعبارته فيما بآنى فصل لا يضمن سيد بانته في نكاح عبده مهراً ولا ذمة ومهاى كسب العبد بعد وجوب دفعهما له وحيث باعه سيده الآذن في النكاح فهل يجبر المشتري على كونه بصرف كبه في مؤنة زوجته ولا الظاهر أنه ان كان عالماً به متزوجاً لزمه بدو من كبه وان كان جاهلاً فلا خيار قال شيخنا وفيه أن هذا أي قوله أنما أو تعلق بكبه مع ما قبله خارج عن الموضوع القى هو جان وأجيب بأنه لا يضر كون الاقسام أهم من القسم الاول لأن محاب بأن الضم في ذمته وكبه رابع للعبد لا يشيد كونه جانياً لان ما ذكره ليست أقساماً وان كانت تؤلى إليها وأيضاً كون الاقسام أهم من القسم رده بعضهم كقولنا الحيوان أيضاً أن يربى وليس والايضاً ماورد أو تلج أو غيرها **(قوله فيصح)** أي اذا كان السيد مورا عايب سم **(قوله ولا يشكّل)** أي الحكم بالصحة **(قوله لان مانع الصحة)** وهو التعلق بالرقبة **(قوله وان لم يربها)** أي وان لم يلزم الحق ذمة السيد الخ **(قوله لزمه المال)** أي ان لم يرجع عن اختيار القداء **(قوله فيجبر على أدائه)** يقادر منه امتناع الرجوع عن القداء بعد البيع قال ابن قاسم ويبنى أن يجوز له حيث كان له فسخ البيع بان كان الخيار له بخلاف ما اذا لم من جهة فتيه ملتمس ويحتسمل الجواز وبفسخ البيع انتهى وهذا الأخير هو ظاهر كلامه مشروى **(قوله ولا انسخ البيع)** أي فسخها كما أو لا يمتنع قوله وبيع في الجناية أي باعه الحاكم **عش (قوله ولا ية)** أي يملك

(قوله قائى اقتضاء الخ) فقه كلام سم ان الرافى نفس فيها بخصوصها على البطلان ويحت بعضهم أنه لو أهتته المشتري ففقد الحق وتقدر بطلان البيع لكن هل يقيد بالذمة للوراء مطلقاً قياساً على اعتاق السيدات في أقرب وجه فتنه هل يشترى من السيد القداء أو الواجب عليه ما أخذ من المشتري اه سم

أوكالة أو إذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى وانقضى الظاهر بغير جنس حقه والمتقطع لما
 يخاف فساد زى والرد ولاية تامة ليخرج البيع قبل قبضه وفي نفس الامر كابدل عليه قوله لاكن
 ويصح بيع مال غيره **(قوله للعائد)** بالتمام أو بشرط أو بقوله عليه أى المقود عليه نعمنا أو منما وكل
 منه له ولاية على عوضه **(قوله فلا يصح عقد فضولى)** لوعبر بالانصراف كان أشم لبشمل الحزب
 كأن طلق أو اعتك لنك لم افترض السكلام في البيع حيث فسر العائد بالبايع والمشتري والمقود عليه
 بالمتن ولكن كان مراده بالعائد خصوص البايع والمشتري ولو عبر بالانصراف لحل على البيع
 والرد بقرينة المقام كما قاله عـش وغيره والمراد لا يصح عقد فضولى لغيره أو ما لو عطفه فيه تغصير
 وهو أنه ان اشترى بين ماله لغيره أو فى ذمته أو قال فى الذمة أو أطلق لغيره بلاذن فان العقد يقع
 للفضولى وتلغو القسمة فان نفل ذلك بانته صح الصغير ويكون المدفوع قرضا للفضولى وليس
 مالكا ولا كيلا ولا وليا **(قوله وان أجاز له المالك)** هو الراد وبعبارة شرح مـ وفي القديم وسكنى
 الجديان عقد موقوف على رضا المالك ان أجازته نفل والا فلا ولا لصغير الجاز من ملك المالك
 عند المدفوع بل على مال الطفل قبيل وأجاز لم ينفذ على خلاف ما لم يحضر المالك فلو راعى مال غيره بضميره
 وهو ما كتبه مع قطعنا كآنى المجموع **(قوله ظاهره)** متعلق بمال غيره وليس متعلقا ببيع المظهر
 أنه يحرم عليه فاعليه نظر المظاهر ويكون صغيرة لأنه فاسد فى ظنه كآنى البرامى زى **(قوله أنه)**
 له أى أن عليه ولاية وإن لم يكن ملكه كأن كان يمد البيع أنه وكيل فيه أو وصى شيخنا أو إمام
 غيره على ظن أنه لم يذنه فبان إنتمه فيه حل وقوله أنه لى كلامه متدفان واسمه سهل يجوز قبله
 على كان أولا **(قوله طائفا حايه)** ليس قديابل مثله ان لم يظن شيأ أو ظنه ميتا لا لى حل وقوله
 فبان ميتا يكون الياء فى الانصح مـ لان ما كان ميتا لم يعمل فيه السكن والتشديد وما سموت
 فيه التشديد لا غير كقوله تعالى انك ميت **(قوله لتبين أنه ملكه)** أى فولايته ثابتة عليه وبعبارة
 حج لان الصبرة فى العقود لعدم احتياجها لنية بمعنى نفس الامر حسب أى فعل فلا تلاب
 وبفرضه لا يضر لمصلحة بيع نحو المزل **(قوله وناسمها على للعاقدين اى)** ولو حكما لبشمل بيع مع
 من صرة حل وفيه أن السكلام فى شروط المقود عليه والعلم وصف للعاقدين وأوجب بأن الراد
 بالعلم كونه معلوما للعاقدين شيخنا فهو مأخوذ من علم المتنى للجهول للمتنى للفاعل والمراد بالعلم
 ما يشمل الظن وان لى بطائى الواقع بدليل مسئلة الإجابة التى ظنها جوهرة بل يكتفى برؤيته وان لم
 يعلم أو يظن من أى الاجناس هو كآنى حل زى وعش وقد لا يشترط العلم للضرورة أو للساعة
 كآبأتى فى بيع القناع وفى اختلاط حلام الرجيين فانه يجوز لاحد المالكين بيع حمله لا خزول
 يداه وكذا ما كان فصره صوانه كآبأتى انتهى حل وكذا ما السقاء فى الكوز شرح مـ قد
 انكسر ذلك الكوز من يد المشتري فلا تقصير كان شامتا لقدركنايته مما لايته لا مقبوض بالشر
 الفاسدون ما زاد عليها ودون الكوز ككوتها أمانة فى يده فأن أخذ من غير عوض ضلله
 عارية دون مافيه لانه غير مقابل بشئ فهو بمعنى الإباحة شرح مـ ويرى هذا التتميل فى تاجين
 القهوه حـ فاجرى هذا كله اذا انكسر القنجان مثلا من يد الشارب فان انكسر من يد غيره بأن
 دفعه لآخر لى غير نفع من يده فانها بضمان أى الدافع والمدفوع لى رشيدى وقطال رشيدى
 السكلام عليه راجعه **(قوله للعاقدين)** ثنى العاقد فى جانب العلم وأفرده فى جانب الولاية لا يشترط
 علم كل من العاقدين بالمتن والتمس بخلاف الولاية فانها لا تكون الا صاحب السنة فـ

للعاقدين (فلا يصح عقد فضولى) وان أجاز له المالك لعدم ولايته على المقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهر (ان بائنا بعد البيع) (درس)

أنه (له) كأن باع مال مورثا حايه فبان ميتا لتبين أنه ملكه وتعييرى بما ذكرى أولى مما عييرى (د) خاصا (علم) للعاقدين

(قوله راجحة وعمر) ولا بد من علم بمر الأرض ولو باع أرضا عنوة بملكه من كل الجوانب وشروط المشتري حق المرور اليها من جانب مهم لم يصح لتفاوت الاغراض باختلاف الجوانب فيقتضى الى المنازعة فجعل اليها من كل الجوانب خلاف ما اذا عييره أو أثبتته له من كل الجوانب أو أطلق أو قال بعتكها بعتقوها فيصح البيع وتبين فى الأولى ما عييره وله فى البقية المرور من كل جانب فان كانت الأرض فى صورة الإطلاق ملاصقة للشارع أو لك المشتري لم يستحق المرور فى ملكه البايع بل يمر من الشارع أو ملكه القديم له شرح الراجعة

أى بالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن شيخنا **(قوله)** أى بالمعقود عليه **(قوله)** على أى فى المبيع الذى لم يختلط بغيره كعبرة وقوله وقدرا أى مع العين فى المبيع المختلط كصاع من صبرة قاتوا معنى أوقيه وفيما بعده وقوله وصفتاى مع القدر فى أى البعثة شوى وقدا شارابه بقوله على ما يأتى **(قوله على ما يأتى)** أى هنا فى المبيع بصورتيه وقوله ويصح بيع صاع من صبرة وقوله فيما يأتى ونسكى معانية عوض وروية بعض مبيع وفى باب السلم أنه يشترط العلم بالقدر والصفة **(قوله)** من الفرر وهو ما انطوت أى خفيت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما آخرهما أى شأنه ذلك فلا يمتنع؛ بخلافه لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو الصوب وإن لم يكن الاغلب عدم المود شرح الارشاد للحج **(قوله لما روى الخ)** دليل لنحو قد روى الفرر ينهى عنه وبيعه باطل لما روى الخ أروعة للغة وقوله عن بيع الفرر أى البيع التتمثل على الفرر **(قوله)** ويصح بيع صاع من صبرة أى قوله إن خربت مائة هذه الثلاثة فى المعنى مفرقة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لأحد من بين أى قوله أو بأحد درهم ودنايه هذه الصورتان مفرقة على مفهوم الشرط وأما قوله ولو باع بدنه أى قوله اشترط تعيين هاتان صورتان مفرقتان على المنطوق كالثلث الأول وقوله ولا يبيع غائب منفرع على المفهوم كالسنة التى قبله لأنه معطوف على قوله لا يبيع لأحد من بين فكان الأولى بتدنيه وقوله ونسكى معانية عوض وقوله وروية قبل عقد الخ وقوله وروية بعض مبيع هذه الثلاثة منفرعة على المنطوق أيضا فاحصل أنه فرع على المنطوق ثمان صور على المفهوم ستة لكنه جعل بعض كل فى خلال الآخر فكان الإنسان يذ كر صور المنطوق على ستة ثم والمفهوم كذلك وبعده هذا كله فكان المناسب للفرع بأن يقول فيصح بيع الخ **(قوله من صبرة)** أى من برأ ونحوه مما تسمى رؤية كفرقة تعرف ع ش وتخرج صبرة الأرض والهار والبوب ففيه تفصيل فإن علم ذريعان ذلك صح بيع ذراع مثلا لصاع من كل وإن جعلنا أو أحدهما لم يصح لأن أجزاء الصبرة لا تتفاوت بتلافى أجزاء ما ذكر زى **(قوله وإن جعلت)** الغاية لرد **(قوله)** لعلهما بقدر المبيع أى فهذا من قبيل قوله سابقا وقدرا لكن تقسم أن القدر لا بد وأن ينضم إلى علم العين والصفة وهذا قد انضم إلى علم العين حكما كما ذكره بقوله مع تساوى الأجزاء أى فكأنه علم جميعها فأنزل **(قوله)** مع تساوى الأجزاء خرج به ما يباع ذراعا بينهما من أرض أو شاة مهمة من قطع غنم فإن الأجزاء لم تتساو شيئا **(قوله)** على الأشعة أى على صاع شائع فتكون شركة شيوخ وعلى الجهل شركة جوار **(قوله)** بقدره من المبيع فيسقط عن المشتري قسط من الثمن لأنه من ضمان البائع لكونه قبل القبض **(قوله)** والبايع تسليمه هذا أعني يأتى فى مسألة الجهل أى فيجب للمشتري على ذلك بطلانه فى مسألة العلم فإنه لا يجبر على الاختد من أسفله لأن كل جزء منه له فيه حق وانما يفرع بهما ويجبر الممتنع على قسمته ع ش **(قوله)** وإن لم يكن مرثيا أى حقيقة والافهم فى حكما لم يكتف برؤية ذلك الظاهر إذ لم يحتمل كونه مبيعا كروية كلها أى كأنه مرثى فهو مرثى حكما من ثم لم يكتف برؤية ذلك الظاهر إذ لم يحتمل كونه مبيعا وذلك إذا قل بملك صاع من بطن هذه الصبرة حل **(قوله)** كما يأتى الذى يأتى أن رؤية بعض المبيع نسكى عن رؤية باقيه والمرثى هنا هو ظاهر الصبرة ليس من المبيع إذا سلمه من أسفله اللهم إلا أن يقال لما كانت أجزاءه لا تختلف جمل المرثى وإن لم يكن من خصوص المبيع كأنه منه قاله ع ش وعبرة حل قوله كما يأتى أى فى قوله ونسكى رؤية بعض مبيع إن دل على باقيه كظاهر صبرة وفيه أن الصبرة هاتين صيرته ونهيمته فلم توجد هنا رؤية بعض المبيع الدال على باقيه الآن يقال ما ذكره هنا بمت

به عينا وقدرا وصفة على ما يأتى يسهل حلها من الفرر لما روى مسلم أنه **(قوله)** نهي عن بيع الفرر **(ويصح)** بيع صاع من صبرة وإن جهل صاحبها لعلهما بقدر المبيع مع تساوى الأجزاء فلا غرر وبطل المبيع مع العلم بصيغها على الأشعة فإذا علم أنها عشرة أضع فالبيع عشرها ولو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع ومع الجهل بها على صاع منها والبايع تسليمه من أسفله وإن لم يكن مرثيا لأن رؤية ظاهرها كروية كلها كما يأتى ولو لم يبق ظاهره تعين

(د) بيع (مصرية كذلك) أي وإن جهلت صياتها (كل صاع بدرهم) ينسب كل ولا يضر في محمولة الميعان الجهل بمحمله لأنه معلوم بالتفصيل وكذلك قال بئسك هذه الأرض (١٨٤) وأما إذا وُجد الثوب بكل ذراع بدرهم (د) بيع مصرية (محمولة الميعان

على أن قوله الآتي كظاهر مصرية أي البيعة كلها أو بعضها على الإساءة أو الإلهايم حيث تعرض للبيعة هنا وجعله من أفراد ذلك (قوله) وبيع مصرية كذلك (ب) خلاف ما لو قال بئسك من هذه المصرية كل صاع بدرهم مثلاً أو كل صاع من هذه المصرية بدرهم مثلاً فإنه لا يصح لأنه لا بيع الجلة بل بيع المجلد المحمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر البيع تحقيقاً ولا تخميناً انتهى من الرض وشرحه (قوله) بئسك كل على الحالية من مصرية أي يصح بيع المصرية حال كونها كل صاع بدرهم أي مصرية كل الخ وأما قوله في يوم الاستئناف فيكون ليس من الصيغة مع أن القصد أنه جزء منها وهو مفيد لأن لا يصح بيعه ببلاد من مصرية فيعبر بالبيع وإتباع الصاع لا على الميرة لا الميراث منه في نية الطرح وبهذا الوجه منعت على البديلية على المجلد أي محل الميرة لأنها مفعول المصدر فحاله نصب لأن التقدير أن يبيع المثلج مصرية حل مع زيادة وجوز الشو يرى النصب على البديلية لأن الميراث منه ملاحظ وأن كان في نية الطرح (قوله) ولا يضر في محمولة الميعان الجهل بمحمله (الثنى) قيد بأن لا الجهل بمحمله للبيع لا يحتاج إلى الاعتذار عنه لأنه مبيع غير مختلط ولا يضر فيه الجهل بالقدر (قوله) لأنه معلوم بالتفصيل وبه يتدفع الفرق كالويلع بجن معين جزأفاً ولو وجدت المصرية دون صاع والثوب دون ذراع أو في دون صاع ودون ذراع صحت بقطعه من الدرهم حل ودرم وحجج الإلهام لم يذكرها الثوب ثم قال صحت وفارق بيع القطيع كناية بدرهم ففي بعض شاة بأن خرج أبقيا لغيره فإن البيع بطل فيه بأنه يتناع في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه إلى القيمة بحال يتناع به في التوزيع على التوقم قال در وما جرت به العادة من طرح شيء عند الوزن من الثمن أو البيع لا يعمل به ثم إن شرط ذلك في الله بطل البيع وعليه جعل كلام المجموع والافلا اه ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر متناهد الوزن وبخلاف ذلك باختلاف الأنواع كملهم لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمن أو اللبن وهل يكون حكمه حكم الإلمامة عند الشراء وحكم النصب فيه نظر والأقرب الثاني أن عرش والظاهر أنه محمول على غير الجاهل بذلك قال عرش وطريق الصحة في ذلك أن يقول البايع بئسك مثلاً والتمه مثلاً كذا اه وقد يقال إن هذا التقدير لطرح صار معلوماً عند غالب الناس فهو ما يقع به لملهم به مع إقرارهم القباي على ذلك وهذا يخرج عن حكم النصب فليحجر (قوله) كل صاع بدرهم أن خرجت مائة لم يقيد في هذا بالنصب كما يقيد لأنه لا يشترط ذكره في محقة البيع الاستئناف عن التفصيل بالأجالات قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التفصيل لعدم الأجل هناك فنه والشارح (قوله) لا يبيع محترز قوله عينا وهو مطلق على بيع في قوله ويصح بيع مع وقوله أو بل ذال البيت محترز قوله وقدر (قوله) برا) أي موصوفاً بما يبيعه أخذاً من قوله وذل البيت الخ لأنه إذا كان غير موصوفاً لم يصح وإن كان مل البيت معلوماً (قوله) وذل البيت) الجلة حالة (قوله) محمولان) فإن عذر ذلك قبل المقدسح البيع أن وصف البه بصفات السلم شيخنا (قوله) أو بألف درهم ودنانير) إلا إذا اتفق الذهب والفضة غلبة ورواجاً وقبلة وأطردت العادة بطل الصفه لأن من كلهما حل (قوله) للجهل بين البيوع) أي مع أن البيوع في الأولى معين وأنهم لا الثانية كذلك ولا بد من علم حينها وقوله وقدرة في الباقي أي لأن الثمن في الجميع في الثلاثة متكررة

فله راحة الله ينسب كل على الحال أي في لفظ الثمن وأما ذكره في الصيغة فلا يشترط فيه النصب بل الشرط أن يذكر مكيل صاع بدرهم في صيغته على أي وجه كان ولو اتصرف في الصيغة على كل صاع لم يصح بأن قال بئسك كل صاع اه تقرير

(قوله) راحة الله لأنه معلوم الخ) أي لأن الثمن نفسه معلوم لأن يعلم أن كل صاع بدرهم وإن جهل الجلة ولا يقال رد على العلة بطلان بئسك كل صاع بدرهم لجهله بمحمله المبيع وقال شيخنا معنى معلوم سطر

وذكر عليه أن كتابه من الغنائف إليه (قوله) راحة الله أو بطل ذال البيت الخ) مثله ما لو قال بئسك بكذا لم يبعه لأن فرسه فلو كان معلوماً لم يصح إن لم يقصد إتيانه ويكون مثله فإن كان انتقل إلى ملك المشتري انتفع ولو توهم بأنه لأن اللفظ مرجح فلا يتصرف بالعدد عند إمكان الحقيقة اه مر سم

ومنى كان فى القصة فلا بد من علم قدره وصنعه شيخنا **(قوله)** بقدره فى الباقى أى فى قوله أو بـ
 ذا البيت براوا المورين اللتين بعده وهما المراد بالجهل بقدر الخفى فى قوله أو بألف درهم ودنانير
 الجهل بقدر الدراهم وبقدره ناتج من كل منهما نصف الألف أو ثلثها مثلا والأفالم بـ جملة قدر
 الخفى معلوم لأنه ألف **(قوله)** فان عين البرالم قد بشر قوله ملـ ذا البيت من ذا البرالم لو كان البيت
 أو البرالم غائبينهما لم يصح وليس مراد الالمدار على التمين حاضر كان أو غائبين البلدى حتى قال
 بـك ملـ الكوزا القلاى من البر الصلاى وكانا غائبين بما قد بعده مصح العقدة كجهم من قوله فان
 عين البرالم فانه جعل مجرد التمين كالتسكين يرد عليه أنه يحتمل تلف الكوزا والبر قبل الوصول الى
 محلها لأن باب بأن الفرى فى التمين دون الفرى فى القصة عرض على مـ **(قوله)** كان قال بـك
 ملـ ذا البيت من ذا البر الفرق بين هذه الموراة المتقدمة بالباطلة ألت الباتل هنا عين البر ومـ بـه
 لا يمكن أن يحيطا بجواب البيت ويعرفا حقيقة أنه يأخذ كذلو بـ البيت من البر المعين حالا قبل
 تلف البيت فقل الجهل هنا بخلاف مـ لأن البر مـه ومـ تلف البيت قبل الاتيان بالبر فكثر الجهل
 ولو تلف البيت هنا فالظاهر انضاض البيع شيئا وعبرة شرح مـ وخرج بنحو حفظه وذهب
 منكر التمين إلى أن محل ذلك كان فى القصة للمعين كـ ملـ أو بـ ملـ الكوز من هذه الخطئة أو
 القبح فصح أن جهل قدره لاحاطة التخمين برؤيته مع إمكان الاخذ قبل تلفه بلا غير هذا والمغالب
 لكلام الملقن أن يقول بـك ملـ ذا البيت الخ لأن الملقن جعل للـ تمنا والشرح جملة مشتأ لأن يقال
 لا فرق بين الخفى والتمين فى الحكم ومثل البر القبح اذا عينه شيخنا **(قوله)** لا كان الاخذ قبل تلفه
 أى البيت حيثما لا بد من البيع معين والمعين لا يشترط فيه معرفة القدر تحقيقا بل يكفي فيه التخمين
 برأوى فادفع استشكل بعضهم بالجهل بقدر العوض **(قوله)** ولو باع بقدملا مثل البيع الشراء
 ومثل النقد العرض كالبخر فلا راجع لشكل من باع وقده **(قوله)** بقده كد ينار فانه يشمل المحبوب
 والخير والنقد فى **(قوله)** ثم قد غلب أى فى مكان البيع قال فى التحفة سواء كان كل منهما من أهلها
 أى بالبيع ويعز بقوده أو لأعلى ما انتفاء اطلاعهم فيه وقفة لنا فانه لتتمليل الآتى ولانه اذا جهل كل
 منهما قد لا بد أن التمن بمحلهما فالوجه عدم العمل بهذا الإطلاق شوى برى وكلام حل يوافق
 ملى التحفة وهو أنه يتعين ولو بع جهلهما به وقوله لان الظاهر ارادته أنه أى شأنه أن يراد حـ
(قوله) ثم قد أى نوع من النقد **(قوله)** معين نعم ان تفاوت قيمة أنواعه فى الغالب وأرواها وجب
 التمين وذكر النقد فى الغالب أو المراد مطلق العوض شرح حج وعبرة عرض مفهومه أنه
 لا يجوز بداله بغيره وان ساءه فى القيمة وهو ظاهر وبواقفه ملى سم عند قول المصنف فقبل
 بصحة ما يصح ما فيه مثله مالى باب بألف من قد استخرج للأول فى السكة دون القيمة فانه لا يصح
 مـ **(قوله)** لان الظاهر ارادته أنه انظر لو أراد غيره ويؤخذ عما يأتى أنه لا يجرى ارادة بل لا بد
 من التمين باللفظ أى تعيين عين الذى أراد بحسب الظاهر شوى **(قوله)** ثم لو غلب للمكسر
 وتفاوت قيمة نوعه كاذن غلب الـ المكسر وكان أن ساءا أو باعا وأما ما ذكرت قيمة الارباع
 أكثر فالتمين بناء على أن المراد بالمكسر ما قبل الـ المكسر الكامل شيخنا حـ فلو تباينا بطرق
 بل من شأ يتقدم مع اختلاف نقد البلدين فهل يشترط تعدد الاعجاب أو القبول أو يجب التمين قال
 الشيخ لوجه القطع بهذا الثالث كاذن الشورى **(قوله)** ان شرط تعيين لفظا أى لا تية بخلاف
 ظهري من الملتح لأنه يتفرقه مالا يتفرقه ولا يرد عليه الا كنفاء بنية الزبوة فى السكاح كاسأنى
 لأن المقصود عليه مـ من سبب النفعة وهما ذات الوض فاعتبر مالى يتفرقه وان كان السكاح مبنيا

وبقدره فى الباقى فان عين
 البر كان قال بـك ملـ ذا
 البيت من ذا البر مصح
 لا كان الاخذ قبل تلفه
 فلا غرر وقد بطلت
 الكلام عليه فى غير هذا
 الكتاب (ولو باع بقده)
 ملـ (ثم قد غالب معين)
 لان الظاهر ارادته أنه
 لو غلب للمكسر وتفاوتت
 قيمته ان شرط التمين نقله
 الشيخان عن البيان
 وأقرأه (أو قدان) مثلا
 ولو جميعا وبكسرا (ولا)
 غالب ان شرط تعيين لفظا
 لاحدهما يعلم بقيد زوته
 بقسولى (ان اختلفت
 قيمتهما) فان استوتوا
 يشترط تعيين ويسلم
 المشترى ما شاء منهما

على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره شرح مر ولوأبطل السلطان مبالغ بما أقرضه لم يكن له
غير محال نقص سعره أو زاد أم وزوجوه فان فقدوه مثل ووب والاقبته وقت الطالبة شرح مر
(قوله ولا يبع غائب) أي غائب عن رؤية العاقدين أو أحدهما وإن كان يجلس أخذ من قوله بأن لم
يرالج ح ف ولا مخالفة بين هذا وبين قوله لولا قال آخرت منك ثوباً بمتته كذا بهذه المبراه فقال
بذلك النقص بعلانه بيع موصوف في القيمة وهذا بيع عين متميزة موصوفة وهذا الواضح ج و يشبه على
الصفة كذا غلط ح مر شوى وبعبارة الأصل مع شرح مر والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب وإثني
وبه قال الأئمة الثلاثة يصح البيع إن ذكر جنسه أي أو نوعه وإن لم يره وإن ثبت الخيار لا شئ عند
الرؤية وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة وينتد الخيار امتداد مجلس الرؤية فقوله وإن وصف
لردي على التقديم وعلى الأئمة الثلاثة (قوله ولأن الخبر) ليس هذا حديثاً بهذا الفظ بل لفظ الحديث
ليس المأين كلفه رواية أخرى ليس الخبر كالمأينة شيخنا ح ف و شرح مر ليس الخبر كالمأين
(قوله وبك في معية عوض) علمته عدم اشتراط الثم والدفق في التمشوم والنفوق شوى (قوله
عوض) ثناء وثناء وقوله عن العلم بقدره أي وزناً أو عداً أو كذا أو ذرعاً (قوله المصحوب) أي
بالمأينة (قوله مع البيع) فلو بيع على موضع فيه ارتفاع وانخفاض وقدرت استواء ما احتسب
و ثبت له الخيار وإن علم ذلك لم يصح لأن عمل ذلك يتبع الرؤية من إعادة التخصيم ح (قوله غلظ
الذرع) أي لأنه لا تراكم فيه شرح مر قال ح ف وينبغي أن يكون للمزود والمعدود (قوله ليردني
رؤية قبل عقد) فإن وجد المشرى متغيراً عما رآه عليه تخبر فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري
جيبه ويخبر لأن البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه المدة الموجودة الآن ورضيه بالمال عدم ذلك وإنما
صدق البائع فيما لو اختلفا في عيب يمكن حدوده لأنه ما قد تتفاعل وجوده في المشتري والأصل عدم
وجوده في البائع شرح مر وقرره ح ف (قوله إلى وقت) أي من حين رؤيته إلى وقته (قوله إن
ينقلب عدم تغيره) أي وإن تغير بالفعل لكنه يخبر فلو أنه خيار تبعية عزم وقل (قوله كبران)
رأه من يومين أو ثلاثة مثلاً إن كان مراده التمثيل لما بحث في التغير وعدمه سواء فقيه نظر لأنه يأتى
أن الحيوان الغالب عليه التغير لأنه يتغذى في الصحوة والقم فقام ينفك عن عيب ولهذا عطف على
عليه فألحقه به كما كان مراده التنظير فظاهر أي نظيره في الحكم وملحق به وإن كان ينقلب تغيره
لكنه يفوته التمثيل لما بحث في التغير وعدمه سواء تأمل وبعبارة الجواهر إن مضت مدة يجهل أن يتغير
فيها وأن لا يتغير أو كان المبيع حيواناً فوجاهان معهما أنه يصح شوى ورى واختار شيخنا ح ف كونه
للتمثيل وقال لا يلزم من تغذيه في الصحوة والقم أن يكون الغالب تغيره تأمل (قوله خلاف ما يلزم
تغيره) أي وإن لم يتغير ح ف (قوله كطعمة يسرع فسادها) أي رآها من يوم مثلاً وإن فرض أنها
لا تتغير على خلاف الغالب ح ف (قوله ورؤية بعض سبيع) (ذرع) سائل الشهاب ح ف من غير
السكر في قدره هل يصح ونكتي رؤية أعلاه من رؤس القدر فواجب بأنه إن كان يتفاوت القدر من
معالجته ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على إيقاع كنهه كتنى فإذا كان خافاً في القدر
من صالحه للضرورة سم على حج (قوله إن دل على باقيه) أي على أن الباقي مثله (قوله كظاهر
صحة) سبعة كل أو بعضها على الإساءة أي الإهمال ح ف (قوله ونحوه) أي في بيع الكاف لا يلزم
مما لا يختلف غالباً من ذلك الدقيق وينبغي أن يكون مثله اللين وسائر اللغات في الظروف ح ف (قوله
ومثل) هو بالرفع عطف على كظواهر الواقع خبر المدة اعزوف والتقدير وذلك كظواهره وبيان

ليس كالمأين (ونكتي) معية عوض عن العلم بقدره اكتفاء بالتخييم بقدره اكتفاء بالتخييم للصحب بلفظ لولا إنك بهذه الصبرة وهي مجعولة صح البيع لكنه بكماله لا يقره في وقوعه في السلم ولا يكره شراء مجهول الذرع كافي التهمة ويفرق بأن الصبرة لا تصرف تخميناً غالباً تراكم بعضها على بعض بخلاف للذرع (د) نكتي رؤية قبل عقد فبا لإيجاب تغيره إلى وقت أي العقد وذلك بأن ينقلب عدم تغيره ككأرض راء وحديد أو يحتمل التغير وعدمه سواء كسيوان نظراً للغالب في الأولى والأصل جادل في بطله في الثانية بخلاف ما يلزم تغيره كطعمة يسرع فسادها نظر الغالب ويشترط كونه ذا كرا للأوصاف عند العقد كقوله المارودي وغيره وتعيير بما ذكر أولى معاذير (د) نكتي رؤية بعض سبيع إن دل على باقيه كظاهر صبرة نحو (ر) كشهبر ونحوه مما لا يختلف أجزاؤه غالباً بخلاف مرة يطبخ ودان ونحوه من رخصها ونحوه من زيادتي (د) مثل (أنموذج)

بعضه فقرأ بالجر قال الشورى وتصدب كرمثل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر مبرة الخ واتمال
يقدر الكاف فيقول ولا تخرج لان الكاف حرف لا يستقل فيكون ان يكون الجار والمجرور متلفعين
من متى وشرح بخلاف مثل قائم مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة في الكلام كما تدبهم (قوله)
بضم الهزة واللم) أي مع كون النون وهذا هو الشائع على لسان الفقهاء وهو صحيح وفيه رد على
القائمين بعمل هذين اللحنين وأن الصواب كونه بفتح الهزة والنون وتشديد اللام أو بلام زوال النون
هو السلي عندهما يعني بأن يأخذ اليازم قدر من البرو ويريه لشنرى (قوله لتاتل) اللام بمعنى من
(قوله ولا يلا) أي بصيغة تشديد الجميع بأن يقول بفتح اللام في اللحن الذي عنده مع الانوذج فلا وعلى
الانوذج من غير غير وباعه اعنده لم يصح لانه صدق عليه أنه لم يرم للبع شيئا وكذا اذا عقد عليه
مستقلا وعلى اعنده عقدا مستقلا يصح بيع واعنده لما تقدم شيخنا (قوله ليقناه) أي لاجل بقائه
فهو عليه لقوله صواغا خالف المتعلقان لان الاول للتعدية والثاني للعلية وقوله ليقناه بحيث اذا فرق ذلك
الصوان لا يتأني اخره حل (قوله كقشر رمان الخ) وكقشر نصب السكر الاعلى وطلع النخل
شرح مـ فيه نصريح بأن قشر القصب صوان لانيه (قوله وخشكان) هو اسم لقطعة يجبر موضع
قشبي من السكر والاورز والجوز والفسقن وقطيرة وثيقة ويجعل المجموع في هذه القطيرة ويسوى
بالنار فاطيرة لرقعة القشرة فتسكى رؤيتها عن رؤية ما فيها صوان له شيخنا وقال شيخنا
حـ خشك معناه يابس وان معناه يجبر (قوله بخلاف جوز القطن) أي لا يكتفى برؤيته عن
القطن قبل نفضه وما يقال عدم هذه تلك لانه لم يدم صلاحه حل (قوله وجلد الكتاب) أي
فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب حل (قوله ونحوها) أي من كل ما ليس صوانا لانيه كالصندف
لهو الغافرة لكها واللحف والفرش ما فيها وكان قياس ذلك ان تكون الجبة المشوة كذلك مع
أنهما كقشر ابرؤ يشاعن رؤيته ما فيها من القطن وفرقوا بأن نحو القطن في اللحف والفرش مقصود
بخلاف الجبة المشوة فاشعوا حل (قوله اولى من قوله خلقه) أي لانه رد عليه الخشكان
قائه مصنوع وليس خلقى و رد عليه جوز القطن لانه يقال له أيضا صوان أي مطلق صوان لاصوان
لبقائه حل مع زيادة وعيرة زوى قوله اولى من قوله خلقه أي لانه رد على طرده القطن في جوزه وهو
في صدق المسك في فآنه وعلى منكم الخشكان ونحوه والنفقاع في كوزه ولجبة المشوة بالقطن ليعلان
بيع الاعلى من صوانها خلقى دون الآخر مع ان صوانها غير خلقى وبمثل الجبة المشوة الفرش واللحف
كما عتدهم ويرى وشاف في ذلك ان قاضي شبهة فرجح عدم الاكتفاء برؤية الظاهر بل لا بد من رؤية
بعض الباطن انتهى (قوله لان الجميع ما كول) ذكر شيخنا في باب الاصول والافعال ان ظاهر كلامهم
بخلاف هذا لا يخفى ان اللؤلؤ عليه حثان يكون قشره صوانا لانيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك
على ان هذه الآية التي ذكرها الشارح موجودة في الباقين لان قشرها الاسفل قد بطل كل معها ولا
يصح بيعها في قشرها الاعلى الاول ان يعل بأن قشره الاعلى لا يستر حبيبه ورؤية بعضه تدل على
رؤية باقية فهو من القسم الاول حل قال شيخنا وهذا بخلاف اللؤلؤ الحضره فانه يصح بيعها في
قشرها (قوله ويشاعن قناع) أي في شراء ما الكوز الذي فيه مع عدم رؤيته وهو بضم الفاء
مرفوع بياق في اليد في اليد في قناع الفراز ويسدقها غوا من جوصته كما يدل عليه قول الشارح
لان غاؤه فمن مصالحه وسى بذلك لان الرغبة التي تخرج من ثم الكوز نسي قناعا ولم يقتصد
الحكم بذلك كقائه المداوى في القاموس القناع كريان هو الذي يشرب سمي بذلك لما يرتفع
رأسه من الاربابته وهو ما يخمن ان زيب يكون من كمية السكل باسم جوزه شيخنا خاف ومنه

بضم الهزة واللم وفتح
الجمجمة (لتاتل) أي
مستأدى الاجزاء كالجبوب
ولا بد من ادخال الانوذج
في البيع وان لم يخلط بالباقي
كما اوضحته في شرح
الروض (أو) ليدل على
باقيه بل (كان صوانا)
بكسر الصاد وضما (لاني)
لبقائه كقشر رمان وبيض
وخشكان (وقشر نخل
لجوز اولوز) فتسكى
رؤيته لان صلاحه يلحق
ابقائه وان لم يخلط هو
عليه بخلاف جوز القطن
وجلد الكتاب ونحوها
فقول ليقناه اولى من قوله
خلقه وخرج بالسلفى وهي
التي تسكر حلة الاكل
العليا لانها ليست من
مصلح باقى باطنه نعم ان لم
تقع السلفى كفت رؤية
العليا لان الجميع ما كول
ويجوز بيع قصب السكر
في قشره الاعلى كما نقله
الملاوي وبزم به ابن
الرفعتان قشره الاسفل
كما عتدهم في بعض
نصار كانه في قشر واحد
ويشاعن في قناع الكوز

عش ثم قال عش وذلك الزبيب يسمى بالقناع **(قوله)** فلا بشرط رؤية شيء منه فهو مستثنى
 عدم صحة بيع الغائب **(قوله)** وتعتبر رؤية (تليق) كان الظاهر جعل قوله ورؤية بعض مسيح من أفراد
 هذه القاعدة فنقول الشارح لغير ما احترازنا عن هذا خوفاً من التكرار والألفاظية في هذا التليق به
 شيخنا **(قوله)** وسائل الماء وفي السفينة رؤية جميعها حتى ماقى الماء منها لأن بقاها فيه ليس من
 سائلها وهذه المسئلة مما تم بها البولي فتبايع السفينة بعضها مستور بالماء زى **(قوله)** رؤية ما عدا
 العورة أفتى الشهاب حر بعدم رؤية قسمها وقال ولله ان الدابة كذلك الآن يختلف الفرض
 وقوله رؤية كلها أى حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كاف والجبل شرح الرض شوى
(قوله) لا رؤية لسانهم عبر بضمير جمع المذكور لتفصيل الماقل عش **(قوله)** بباط بكسر الباء **(قوله)**
 ككراسي المراد بها لا يختلف وجهها ولكانت أفتة رفيقة **(قوله)** والورق البياض أى ذى
 البياض فهو صفة للورق والمراد بالبياض الذى لم يصب فيه قيسم الأصفر وغيره وقوله والمصحف
 مخطوف على قوله وفى الكتب **(قوله)** وصرح سبأ عمى معدوم صاف للتعاق والمقهور كما أنشأه
 الشارح بقوله أى أن يسلم **(قوله)** وإن عمى قبل تميزه وهذه الغاية للرد وبعبارة شرح حر وقيل
 ان عمى قبل تميزه بين الأشياء أو خلق أى يصح سماعه انتهى وأشار بقوله بين الأشياء إلى أن
 المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى وشيى **(قوله)** بموضع قد تمت أى قد تمت أن كان سماعك
 ذمة المسلم ان كان الاعمى سماعاً إليه فلا يصح عقد المسلم بموضع معين سواء كان هو المسلم أو المسلم
 إليه عش على حر **(قوله)** بين فى المجلس هل يكفي أن يمينه بنفسه أو لابد أن يوكل من يمينه فبنى
 الأول حيث صرح بشرط التوكيل فى القبض والإقباض وسكت عن التعيين حل **(قوله)** يوكل
 من قبض عنه رأس مال السلم أى إذا كان سماعاً بكسر اللام وقوله وأقبض لرأس مال السلم أى
 إذا كان سماعاً إليه فقوله رأس مال السلم راجع لكل منهما وقوله والمسلم فيه أى يوكل من قبض عنه
 السلم فيه ان كان هو المسلم المومن يقبض المسلم فيه إذا كان هو مسلم فى هذه أى قوله والمسلم فيه
 ف ونشر مشوش بالنظر لما قبله كالأجنح فتأمل **(قوله)** بما يستمدل رؤية يستثنى منه البيع العتيق
 وشراء من يعتق عليه أى يحكم بعتقه عليه من أصل أو فرع أو من أقر بحرته أو شهد بها وروى
 شهادة فصيح منه ذلك لتشوف الشارع للتمسك فى الزركشى عش **(قوله)** كبيع وكذا القالة
 برماوى **(قوله)** فلا يصح أى الغير **(قوله)** وإن قلنا يصح بيع الغائب أى لان الغائب يمكن رؤية
 خلاف الاعمى فلا يمكن أن يرى شيخنا **(قوله)** وسيله أى وطريق غيره غير السلم من الاعمى
 كالبيع وغيره مما يستمدل رؤية أن يوكل فيه لشيخنا **(قوله)** له أن يشترى تنهى أى ولو لم يكن
 طريق الوكالة عن الغير فيها يظهر أخذنا من القلة **(قوله)** كالبيع تشبيهه بالبيع فيه اعتباراً كز
 الأوصاف حالة العقد قل

باب الراب

بالقصر مع كسر الراء أما مع فتحها فيلزم تبديل الباء مما مع فتح الراء وكسرهما ومع القصر والفتح
 ست لغات خلافاً لنارغ فيمضيخنا حرف وقيل فيه ثمان لغات كسر الراء وفتحها مع القصر
 وعلى كل الامع الباء وألم أى ببيان حكم الراء بفتح الراء مع القصر مع القصر
 من الاخبار بما يفيد أن الراء أعظم اثماً من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفتى والشيخنا بخلافه
 قال شيخنا ونحرم به تمديد وما بدله إنما يصح سكة لالة وفيه ان على الحكمة وما يجزى

عن كونه تعدياً **(قوله)** ويكتب بهما أي الالف والواو معاً ش على م ر أي نظراً لاصله لأن أصله
 ر يور في الأصل والفرع وهو انقلاب الواو ألفاً وليس فيه جمع بين البدل والمبدل منه فتكتب الواو ألفاً
 والياء والالف بعدهما وهذه طريقة المصحف الثماني وقوله وبالياء أي في غير القرآن لأن سنة سنة
 شبعة ومقتضى هذا أنه لا يجوز كتابته بالالف وسدّها لكن العرف على كتابته بهما وسدّها نظر القطة
 شيخنا ح ف وقوله وبالياء أي لأن الالف تعال بحوالياء **(قوله الزيادة)** سواء كانت بمقدراً أو لا فهو
 أهم من المعنى الشرعي لكنه انما يناسب بالفضل وقوله عقد فاقع الآن من إعطاء دراهم بأكثر
 من الأجل بلا عقدين من الرابل من كل أموال الناس بالباطل عزري قال بعضهم وفي أم الربا
 الشرعي **(قوله)** وشرعاً قد اختلف هذا المخرج جامعاً لا يخرج عنه ما أوجله الموضين أو أحدهما
 يقتضي أن المجلس لقصر الأجل ولا يترفع بالاقباض مع أنه منه ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأخير
 في البدلين أو أحدهما أهم من تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض سم واعترض على
 هذا التعريف بأنه غير مانع لأن قوله غير معلوم التماثل يصدق بالتفاضل في غير متحدى الجنس كان
 بأصيرة بر بصيرة شعير وأجيب بأن آل في التماثل للموادي التماثل المهور شرعاً وذلك لا يكون
 إلا في متحدى الجنس واعترض عليه أيضاً بأنه غير جامع لأن قوله أو مع تأخير المخرج عطف على مقدر
 والتقدير أو كان معلوم التماثل لكن مع تأخير في البدلين أو أحدهما فيكون خاصاً بتحدى الجنس
 من الربوي فيخرج عنه ما لو حصل تأخير القبض للموضين أو أحدهما عند عدم اتحاد الجنس وأجيب
 بأن قوله أو مع تأخير عطف على عرض مخصوص أي عقد واقع على عوض مخصوص أو واقع مع تأخير
 في البدلين أو أحدهما عند اتحاد الجنس واختلافه فإن قيل يلزم عن هذا أنه لم يبين المقود عليه فيصدق
 بغير الربوي أجيب بأن آل في البدلين للمعاد الشرعي أي الربويين للمهودين سم **(قوله)** غير معلوم
 التماثل هذا الذي صادق بأربع صور بأن علم التفاضل أو جهل التماثل والتفاضل أو علم التماثل لاني
 بميار الشرع بأن كل الموزن أو وزن المكيل أو علم التماثل أو ميار الشرع لأحالة المقدار بأمر
 به جوازهم خرجوا أو كاسياً في شيخنا **(قوله)** في ميار الشرع في سببية ومياريه المكيل في
 للمكيل والوزن في الموزن **(قوله)** والاصل في تحريمه وهو من أكبر الكبائر كالسرقة وبدل على
 سوء الخاتمة والعيادة كالبذاه أولياء الله تعالى ولأموالاً لأنه تعالى لم يأذن بالمخاربة إلا لله قال الله
 تعالى فإن لم تعملوا فأنذروا إنعرب من الله وقال من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وسومته تعدياً وما
 ذكر فيه من أنه يؤدي إلى التضييق ونحوه حكم لأعل وقوله حكم هذا يفيد أن مجرد الحكمة لا تخرجه
 عن كونه تعدياً بل جامع فإن فيه نظراً لظاهره سم وعش على م ر ولم يحمل في شريعة قط لقوله تعالى
 وأنشدهم الربوة ومنعاه عن أي في الكتب السابقة وحيث أنه فهم من السرائع القديمة يرمي ومثله شرح
 م ر وقوله من أكبر الكبائر الظاهر أن هذا في بعض أقسامه وهو بالزيادة وأما الرابل من أجل التأخير
 أو الأجل من غير زيادة في أحد الموضين فالظاهر أنه صفة لأن غاية ما فيه أنه عقد فاقع قد صرحوا
 بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغار ع ش على م ر **(قوله)** لمن رسول الله ﷺ آكل الربا
 اعترض بأنه إن أراد بالربا المعنى القوي وهو الزيادة فلا يصح له صورة على ربا الفضل وأيضاً يقتضي
 أن الممن على كل الزيادة فقط دون باقي العوض وإن أراد بالربا المعنى الضعيف فلا يصح له معنى لأن كل
 العقد واجب باختيار الثاني وهو على تقدير مضاف والتقدير آكل متعلق بالربا وهو العوض شيخنا
 عزري **(قوله)** كل الربا يفتح الهزنة المدسدة وكسر الكاف أي مثاله بأي وجهه كان وخص
 الاكل لأنه القصور الأعظم من المال يرمي **(قوله)** وموكله أي دافعه **(قوله)** وكاتبه أي الذي

ويكتب بهما بالياء وهو
 لغة الزيادة وشرعاً عقد على
 عوض مخصوص غير معلوم
 التماثل في ميار الشرع
 حالة التقدير مع تأخير في
 البدلين أو أحدهما لاصل
 في تحريمه قبل الاجتماع
 آيات كآية وأحل الله البيع
 وأخبركم بكم رسول لمن
 رسول الله ﷺ آكل
 الربا وموكله وكاتبه

(قوله) فليراجع فإن فيه نظراً
 الخ أو سبباً بأن التعدي
 تارة يراد به مالا علة
 موجبة للحكم
(قوله) وخص الأكل أي
 بالتجاوز به

يتب الوثيقة بين المرابين برادى **(قوله وشاهد)** بالافراد أى خائره ولو غير شاهد رقى
 شرح الروض كشرح سلم وشاهده بالتثنية وهما اللذان يشهدان على القضاة اعملا ذلك أى بأنه
 رايونه بالحق ومع ذلك فاقم الكتاب والشاهد اخص من اكل المولى لان الماحصل من كل منهما
 الاقرار فقط على العصة ومحل انهما اذ ارضياه وأقر اعليه وألم برضاه ولم ينهيهما عن التمس
 عى مع زيادة **(قوله وهو ثلاثة أنوع)** وكما يجمع على بطلانها عى على م **(قوله وبالفضل)**
 ومتمم بالقرض بأن يشترط فيه ما فيه نفق للقرض غير محمول فى شرح م وانما جعل بالقرض
 من روال الفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفق للقرض كان بطلانها باعاً اقضى بما يزيد
 عليه عى على م **(قوله مع زيادة أحد الموضين)** ولو احتمل اومنه ما ساقى من مسئلة مدججة
 ودرهم فى بعض صورها شيخنا **(قوله وير باليد)** انما نسب اليها لعدم القبض بها لا براملى **(قوله)**
 أوفى أحدهما أى بلا تأجيل **(قوله وير بالنساء)** ففتح النون والنداءى الاجل وأما النساء فمحمول
 اسم للرض المحصور الذى يقار فيه عرق الاثني وما جربله أن يأخذ الورق الصغير ويوضع فى غايه
 بوص ويسد فها يرتبط على الموضع فيبرأ برادى **(قوله وهو البيع لاجل)** وان حصل
 القبض فى المجلس **(قوله والقصد بهذا الباب الخ)** فيه اشعار بأن تيوب التصرف لأولى من مجمل
 غيره فلا كماله وقوله بيع الربوى أى بيان بيعه أى بيان ما يصح منه المخلوع وما يفسد من الحرمة
 فإذا وجدت الشروط الآتى بيانها كان القصد صحيحا حالاً وان اخلت منها واحد كان قاصداً لما
 فتأمل **(قوله زيادة على ماسر)** أى من الشروط المتقدمة فى بيع غير الربوى من كونه طاهراً الخ
(قوله انما يجرم الربا بقصد) أى انما يجرم الربا بالحرمان فانه دفع ما قيل مقتضى هذا التبرير
 أنه اذا لم يوجد المحصور فيه بتحقيق الرادون الحرمة وليس كذلك وقوله الحرمان صفة لازمة وأتى الصف
 بالتملذ على الخفية القائلين بأن الربا يوجب كل مكيل كالجيس لان آلة الربا ندهم الكيل لا العلم
 ولو قال انما يوجب فى تعدل لكان أولى بعبارة عى **(قوله انما يجرم الربا)** أى انما يجرم ويحقق
 الربا الحرمان فى تعدل وانما صرغه بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بجزء لا
 عن بقية العقود والرادى بالالفوى وهو مطلق الزيادة وعليه فيكون فى الكلام استخدام لانه
 ذكر عى الترجمة بمعنى وهو الرادى بالشرعى وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الرادى بالافوى وهذا سقط ما قبل
 عبارته تقتضى ان الرادى بالنسبان قسم حرام وهو ما كان فى النقود والمعاملات والآخرا وهو ما كان
 فى غيرها وليس مراداً وقوله وهو مطلق الزيادة فيه شئ لانه يقتضى ان الحرم انما هو الزيادة مع
 الحرم المقدس تأمل وأيضاً يكون قاصداً على ربال الفضل **(قوله بخلاف العرض)** أى قارداً فيها
 فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً عى **(قوله وذلك)** أى اختصاص الربا بالقدح حل **(قوله لانه)**
 الخفية الاضافة بيانية أى روى بيع بعض النقد ببعثه نصيب للأثمان بخلاف ما اذا جعل كل كنه لانه
 والعلم معناها الحكمة فلا يتناقض كون حرمه اربابن الامور التعدية شيخنا ومثله حل **(قوله يجوز)**
 الاثمان أى اعلاها **(قوله غالب)** احتزبه عن الفوس اذا راجت فانه لا رايه عى خط **(قوله وا)**
 صد لطم أى صد مائة تعالى يعلم ذلك بأن يخفى الله تعالى علما ضرورياً بالفضل انصفه كما قدم بان
 هذا الآدميين وهذا الهائم ونحوه ارباب الحارفلار بافيه لانه قصد للاستباحة عى **(قوله ومع)**
 الطام وأما فتحها فهو وما يدرك بالتدقيق ليس مراداً براملى **(قوله مصدر لطم)** أى مصدر لطم
 والقياس التمتع قال ابن مالك

فعل قياس مصدر المدى • من ذى ثلاثة كمد ودأ

قوله

وشاهده وهو ثلاثة أنوع
 ربال الفضل وهو البيع مع
 زيادة أحد الموضين على
 الآخر وهو اليد وهو البيع
 مع تأخير قبضتهما أو قبض
 أحدهما ربالا أنسا وهو
 البيع لاجل والقصد بهذا
 الباب بيع الربوى وما يمتد
 فيه زيا على ماسر (انما)
 يجرم الربا بقصد أى ذهب
 وقصد ولو غير مضروب
 كلى وغير بخلاف العرض
 كنولس وان رايته ذلك
 لانه الخفية الغالبة ويعبر
 عنها أيضاً وهو ربة الاثمان
 غالباً وهى متنبية عن
 العروض (و) فى (ما)
 قصد لطم) بضم الطاء
 مصدر لطم بكسر الهم

(قوله أولى من جعل غيره
 فضلاً) لان الفضل غالباً
 يندرج فى الباب لافى
 الكتاب والقصد من كتاب
 فيدرجه مباشرة الباب
 اه شيخنا

(قوله والرادى بالفتوى
 الخ) يوجب بطلان ماسر من
 زيادة لانه على التوعيد به
 يندفع باقضى الحش من
 الاعتراضين

ای کل وذلك بان يكون أظهر مقاصده الطعم وان لم يؤكل الا نادرا كالبلوط (١٩١) (هوتا اور تھما اور نداو یا) کائنوخذ

اص فيه على ابر والشجر
 المقصود من التثنية
 فأنق به ما في معناها
 كالقول والاذن والذرة
 وعلى ابر والمقصود منه
 التثنية والاذن فأنق
 به ما في معناه كالذي
 والذين على الملح والمقصود
 منه الاسراع فأنق به
 ما في معناه من الادوية
 كالسقمونيا والزعران
 وخرج بقصد ما لا يقصد
 تناله عما يؤكل كالجلود
 والعظم الرخو فلان فيه
 والطعم ظاهر في ارادة
 مطعم الادميين وان
 شاركهم في الهام كثيرا
 فخرج من اخص به الجنب
 كالظم

(قوله رحمه الله بأن يكون
أظهر مقاصده) أي الظم
أظهر مقاصده ومن باب
أولى ماذا أقصده الآدميون
خاصة في خمسة التناول
وهي ما اختص بنأوله
الآدميون وأغلبوا ومثلها
في البهائم وأستورا هذه
عشرة ربوبية مطلقا اه
تقرير

(قوله لانه يقصد به
الاصلاح) له له للطعام عند
عدم وضع الملح عليه والا
كان غشاً به تعلم ما بعد
(قوله مقصوريا) الذي في
مع بقاء جها فلترد الخضر

(قوله أي كل) فغير لمعلم المذكور في كلام اللغ فهو بفتح الحزمة وسكون الكاف وفتح قاءه
بفتح الكاف أي بأصوات الألف واللام ويكون ثمة - برأ قوله لم علم عرش (قوله أظهر) لم يكون العلم خبر أو
بالكسر وهو أول (قوله وإن لم يؤكل إلا لاداء) أي فلا كل لا يسترط فيغلب وإنما الذي يسترط فيه
النية قصد العلم فما كان أظهر مقاصد العلم برى وإن لم يؤكل إلا لاداء وهذا كآرى صريح أن
القول ربوى لأن قصد لمعلم الآدى غلب وإن كان تناول الهائم لأغلب لا ينافي ذلك ما يأتي عن
الواردى من أن ما كان تناول الهائم لأغلب يكون غير ربوى لأن كلامه مفروض في علم قصد لمعلم
الآدى غلبا بدليل تغلبه بالحشيش والخبز والنوى إيعاب بإخراش برى (قوله كالبلوط) أي
كثمره بفتح الحاء الواحدة وضم التاء المشددة كتنور وضمها وكسوف شجره حل يؤكل
ويدفع بقسوفه شجره ثم يشبه البلح في العورة بارش الشام كالخبز يتناثر ثم وقعا وهو
للمرءان غير القواد (قوله قوتونا) منسوب على القول لا جبرأ على القصد غير أن نائب
الفاعل أي قصد قوتوه هو برى (قوله أو أرتدأ) المناسب لقوله الآتى والقصد من الأصلح أن
يقول وأصلح لاجل قوله أو أرتدأ لإلان المترص على الجامع بين القيس والنيس عليه كل والجامع
بين المصالح وألحق به هو الأصلح للتأدي أدان يقال المراد بالتأدي لازم وهو الأصلح فتأمل
شيخنا (قوله كما تؤخذ الثلاثة) الكاف بمعنى لاد العليل ومساعدة والتقدير لاخذ الثلاثة الخ
أي خضعص أفرادها بالصلص والبعض الآخر بالقياس (قوله فالحق بها) أن قيل صدقتر عندهم
أن تحرم الزانية والامور التعبدية لإيدخلها القياس أجيب بأن الحكم بأنه تعبدى حكم على
الجميع بحيث لا يرتدع ثالث على النقد والمعلوم فلا ينافى القياس في بعض أفرادها كاتيل في نواقض
الوضوء، شرح الروض (قوله كالنول) أي والحصى مر والترمس والماء العذب عندئحال محل
الغذاء العبرة بكونه يسى عذبا عندئحل أهل العقد وبعضهم قال ينظر لعرف المام كما قاله
مر عرش عليه السلام بضمهم الماء الصالح لمحل البدن فهو داخل في التأدي وفي شرح الروض
ما رواه في قوله أصح المأثور حل وفي شرح مر أنه داخل في تأدي المعلوم قوله تعالى ومن
يطعمه فانه منى انتهى والربوى لانه لا يتفكك أو لتأدي وكل منهما داخل في المعلوم يراوى
(قوله وعلى الملح) وشبهه الطرون لانه يقصده الأصلح كما نقل عن الشرف المتأوى قال
عرش وقد يتوقف فيه فالأولى أي أصلح برادته معاهو من جزئيات الطعام من الأتقيات
والنسك والادواى وإتأدم والتى يستعمل فيه أتاها على - دليل النفس في البضاعة الإضافية
(قوله كالسقمونيا) بفتح السين للهمة والقاف وضم الميم وكسر التون مقصورا وهى السامكة
أفصح من يراوى والمخيلة اليابسة برى يؤكذلك الكبران لهما ناشئة منها تغلف الخضر (قوله
كالجلود) أعظمت وشئت والأفصى ربوى مر وقد (قوله والعظم الرخو) كليل الرابى يراوى
(قوله العلم) أي قوله قصد العلم ظاهر في إرداء قاله أي تأدي معلوم الأديين أي ماصد
بلادين وإن شاركهم فيه كبريا برى وإن لم يتناولها كبريا كالقول والشرع كما يسد
نفرج ما انتخب به العلم ولا يخفى أن دليل الاختصاص فى المشاهدة تناول من ذكر
لدهن غيره حل (قوله وإن شاركهم فيه الهائم) أي قصدا كما هو مقتضى التأويل والاشتراك
بسرقة ثلاث صور بأن كان قصد الأديين لأغلب أو الهائم أوهما على سواء والمطلوى قبل
الغلبة قصد الأديين فقط فهذه أربعة فى القصد تقرب فى خصة تناول بشرين بيان الحجة التى

مع بقاء جها فلا ترد الخضره

في تناول أو ما أن يخص يتناول الآدميون أو يغلب تناولهم وشملهم في البهائم أو يتناول على السواء فقتضى كلامه أن هذه العشرين كلها وبوية أذهل بفصل في تناول وأخرج ما يخص به البهائم فقط أي قصد اذالكلام فيه هذا ما قطبه العبارة وقرر شيخنا حرف صور المقام أخذ من الرشيدي فقال والحاصل أن العلم بما أن يكون أظهر مقاصده الآدي أو يخص به الآدي قصدا وشملهم في البهائم أو استوى الأمر إن صاد هذه خمسة وفي تناول خمسة ما يخص يتناول الآدي غلب تناول الآدي وشملهم في البهائم استويا في تناول وخمسة في تناول وخمسة وعشرين فغير الرشيدي صور وفي هذا قصد للبهائم فقط أركان أظهر مقاصده البهائم أو قصدا ولكن في الثلاثة اخص يتناول البهائم أو غلب تناول البهائم وبقيصة الصور ومع عشرة فيها الرأيا فامل وهذا بخلاف حاصل الشوبري واعتمد شيخ شيخنا عبد ربه الديوبى أن مقاصد الآدميين أركانها أظهر مقاصده روي مطلقا أي في جميع خمسة تناول وأن مقاصد البهائم أركانها أظهر مقاصده غير روي مطلقا ومقاصدها أن اخص يتناول الآدميون أو غلب فيهم أو استويا مع البهائم في روي روي وإن اخص يتناول البهائم أو غلب فيها غير روي فيكون أن روي ثلاثة عشر غيره أي غير (قوله والبهائم) أي قصد اذالكلام فيه لكن هذا ينبغي تقيده بما أذهل يخص يتناول الآدميون أو يغلب تناولهم أخذ من حله كلام الماوردي ومن تسليمه أن الحكم لا يغلب شيخنا والنسب لكلام شيخنا الشيخ عبيد بن عبد الحميد عاذ كر (قوله وقصته) أي قوله والعلوم العالقة بغيره (قوله) أن ما اشترك فيه الآدميون الخ) أي قصد أو قوله بالنسبة لهذه أي صورة الاشتراك من حيث لا يتبدى قصدا وإن كان هو المتبادر للابتناف في الحل على ما اخص به البهائم يعني قصد شيخنا (قوله) وإن كان أن كل البهائم له غلب) أي وإن اخص بها كلف هذا كله ما قطبه العبارة وأما غير بقية النسبة على التسديد فقد علمت مما تقدم عن الرشيدي وعن الشيخ النوري (قوله) قول الماوردي بالنسبة لهذه أي مقاصده الآدميون والبهائم الحكم فيها اشتراك فيه أي قصدا به لا يغلب غلب ذلك أنه يقتضى أنه غير روي وحديثه يقال أنه محمول على مقاصده البهائم أي فقط ووافي الشارع على هذا شيخنا اه حل فكلما للماوردي ومتمم الحل ضعيف لانه يقتضى أنه اذا قصد هذا وكان تناول البهائم له أغلب يكون روي مع أنه ليس كذلك عر زيادة عبارة شرح مر فان قصد لوعين فروي إلا أن غلب تناول البهائم له فيها يظهر وبعبارة الشوبري اعتمد شيخنا كلام الماوردي وقال المطبوعات خمسة أقسام ما يخص بالآدميين وما يغلب فيهم وما يستوى فيه الآدميون وغيرهم وما يخص بغيرهم وما يغلب في غيرهم فالثلاثة الأولى فيها الرأيا والباقيان لا رايها انتهى وهل هذه الأقسام بالنسبة للقصدا أو بالنسبة لتناول استوجه شيخنا حرف الثاني لانه الظاهر أن واقص لاطلاع لنا على لكن كلام الشارع وكثير من الحواشي ظاهر في أن المصدر على قصد (قوله) أنه انما فيه) ظاهر العبارة قبل الحل أن الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من أنه اذا قصد به الآدميون ولزم البهائم روي مطلقا من غير تفصيل في تناول فحينئذ ينبغي حله على ما اذا قصد به البهائم فقط وحديث فصل في تناول فقوله لا يغلب أي فاذا غلب تناول الآدميين له ولاولى ما اذا اخص به فهو روي واذا غلب تناول البهائم له أو اخص به فهو غير روي وأما صورة الاشتراك على السواء يعني في تناول والحال أنه قصده البهائم فقط فلم تؤخذ من كلامه شيخنا (قوله) محمول على مقاصد الخ الطرف الثاني هذا الحل مع قوله بالنسبة لهذه أي مقاصده الآدميون والبهائم كافة حل اللهم لأن يكون معنى قوله أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم أي تناول خلافا للحل وحديثه يظهر الحل

أو البهائم كالمشيش والثين والتوى فلا راي في شيء من ذلك هذا ما دلل عليه نصوص الثاني وأصحابه وبه صرح جمع وقصته أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم روي وإن كان أن كل البهائم له أغلب فقوله الماوردي بالنسبة لهذه الحكم فيها اشتراك فيه لا يغلب محمول على مقاصد العلم البهائم كلف مطلب قلنا كلف الآدميون حاجة كاشل هو به وانفك

(قوله) رحمه الله وإن كان أن كل البهائم الخ) هذه القافية ضيقة بل إن كان أن كل البهائم له أغلب أو اخصوا بها كلف فهو غير روي لأن الاشتراك في القصد مع عدم غلبة قصد الآدي

فالاولى أن يقال ان الشارة راجعة للاشتراك لا بقيد القصد (قوله يشمل التأديم) أى فالراد به ما يؤكل فلا تذهب به إلا كل الفاكهة فقط شورى (قوله بجاول) بالمد والقصر وعبرة للمصالح الجاول التي تؤكل عند تقصير وجعم الممدود جاولى مثل حمراء ومحمارى بالكسر وجعم للتقصير جاولى بفتح الجاول قال الزهرى الجاول اسم لما يؤكل من الطعام اذا كان معالجاً بخلوة ع ش على مر (قوله ثلاثة أمور) لكن الاول والثالث شرطان للصحة ابتداء والثاني شرط لحدوثها كما في شرح مر (قوله حلول) أى بأن لا يشترط في العقد أجل يرمادى أى ففى اقترن بأحد الموضين تأجيل وإن قل زنه كمدرجين ولو حل قبل تفرقه لم يصح شرح مر (قوله وتفاضل قبل تفرق) يعنى القبض الحقيقي فلا يكون محمولاً وان حصل معها القبض فى المجلس كما فى شرح مر وقوله فلا يكون محمولاً وتسلها الإبراء والضميان لكن يبطل العقد بالجولة والإبراء لتشتملها الإجازة وهى قبل التفاضل مبطله للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل إن حصل التفاضل من الماقد بن فى المجلس فذاك والإبطال بالتفرق ع ش عليه (قوله ولو بعد إجازة للعقد) ضعيف أى وإن حصل القبض ببعضه فى المجلس فلا يكون على التمسك مر إلا أن الإجازة كالتفرق (قوله ومما لا يقيناً) أى حالة العقد أخذنا من قوله للحمل بالمائة حالة البيع والمراد أن يعلها كل من الماقد بن (قوله خرج به) أى باليقين (قوله جزأها) بتبليط الجيم والقياس الكسر لأنه مصدر جازف قال ابن مالك • لفاعل الفاعل والمفعول • والآخرة مصدران جاعيان ومما لا يجزأ ف هو عالم بغير تكيل ولا وزن وإن كان معلوماً كيه أوزونه شيئاً (قوله لم يربح صبرة) يراد بأخرى الخ) هذا استثنى من عدم صحة بيع الحزاف لأن فى المصلحة الثانية عدم التكيل والوزن وما يدل على ذلك وأما الأولى فهى وإن كان فيها عدم ذلك إلا أن فيها ما يدل على ذلك وهو قوله مكايلة أو موازنة وهذا الإخراج مذكور عن كونه جزأها حل قال شيخنا وبمحمل أن تكون الأولى استدراكاً على مفهوم قوله ومما لا يقيناً لأن المراد المماثلة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع جزأها لأنه أولى فتأمل (قوله أو علماً الخ) ولو باخبار كل منهما صاحبه حيث صدقنا من غير خلافه بان البطان ع ش وفيما ن هذا الأخبار يفيد الظن مع أن الشرط المماثلة بينا لأن يقال أقبح هذا الظن مقام اليقين وقوله ثم تباع بالمراد بعد من يبيده احتمال النقص حل مع زيادة (قوله ولا يحتاج فى قبضهما) أى الذى هو شرط لصحة العقد ففى حصول القبض فى المجلس ولو بغير تكيل أوزون استمرت صحة العقد ولا يضر تفرقه ما بعد ذلك وهذا ظاهر فى الثانية لأن احتمال فيها معلوم قبل وأما الأولى فمما لا يخفى لأن احتمال متوقف على التكيل أو الوزن المتوقف عليه المماثلة لا يتوقف عليها الصحة وأبسط بأن مدار القبض الذى هو شرط للصحة فى الرويات على القبض الناقل للضمان وهو لا يتوقف على تكيل ولا وزن ودوام الصحة متوقف على التكيل أو الوزن فتأصل التكيل أو الوزن بخروجها سواء استمرت الصحة والاثنين عدم انعقاد البيع بخلاف القبض للتوقف عليه صحة تصرف البائع فى المثل وللشترى فى المبيع فانه لا يقبضه من التكيل أو الوزن وهو على كلام المتن الآتى فى الفروع حيث قال شرط فى قبض ما بيع مقدراً مع ما مر نحو ذع ع ش على مر ملخصاً وبعبارة حل قوله ولا يحتاج فى قبضهما الخ لأن قوله مكايلة أو موازنة بمثابة التكيل والوزن بالنسبة إلى القبض الناقل للضمان لا المفيد للتصرف فى سائر أذا القبض المفيد للتصرف لا به فيه من التكيل كيكيل أو الوزن فى الموازن وهذا يقتضى أن قوله ولا يحتاج راجع للعدة الأولى مع أن الظاهر رجوعه لثانية وبعبارة الثنائى وهو ظاهر فى الأولى بقسبها دون الأخيرة (قوله والمراد بالتفاضل ما بين القبض) قيل لعل إناهم التفاضل ثلاثاً بهم التمييز بالقبض الاكتفاء به من أحد

يشمل التأديم والتحل
بجاول وأما لم يذكر
البراء فيها يقتاده العلم فى
الأيان لأنه لا يتناول فى
العرف المبينة هى عليه
(فاذا بيع ربوى بجهنم)
كبر يد ذهب بذهب
(شرط) فى صحة البيع ثلاثة
أمور (حلول وتفاضل قبل
تفرق) ولو بعد إجازة للعقد
(ومما لا يقيناً) خرج به
مالو باع ربواً بمكايلة
جزأها لم يصح وإن خرجها
سواء للجهم بالمماثلة حالة
البيع والجهم بالمماثلة
كحقيقة المفاضلة نعم لو باع
صبرة بربواً بآخرى مكايلة
أوصية دراهم بآخرى
موازنة صح أن تساوى
ولا فلا أو علماً فأنها لم
تباع بربواً فاصح ولا يحتاج
فى قبضها إلى
الوزن والمراد بالتفاضل
ما بين القبض حتى لو كان
الموض ميئناً

المجانين اه ويرد بأن من يعبر بالقبض يلزمه أن يقول متها فلو حجه أن إثارته الكسوة الغالب اه
إعجاب شورى **(قوله كفى الاستقلال بالقبض)** أى وإن كان البائع حق المجلس لأن الكلام فى القبض
النقل لملك المقتد لتصرف حل **(قوله)** ويكنى قبض مأذون العاقد الخ كأنه قال والمراد
بالقبض ما يكون من العاقد أو مأذونه أو أحد ورثته شيخنا قال سم على حج وحاصل هذا
الكلام كلامى أنه يشترط قبض للمأذون قبل مفارقة الآذن ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة
المورثين البتة ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعنده
والتحق بالجدات بخلاف الآذن ع ش على **مر (قوله)** مأذون العاقد (وليسده أو وكيله وهو
ظاهر بخلاف ما لو كان العاقد رقيقاً مأذونه لقبض سيده أو وكيله قبض موكله أى بالمجلس ولما رآه
فى القبض لا يكتفى حل **(قوله)** وكذا قبض وارثه) تنقل ابن شعبة عن الشيخ أبى على نحو ذلك
بما إذا كان الورث فى المجلس وذهب إليه بعض المتأخرين لكنه يتجه أنه إذا كان الورث فى غير
المجلس وبلغه الخبر كان المتبرع مجلس بلوغه لا يرد بأن قبض فيه قبل مفارقه والزام العقد للشيخ
سم وأقره شيخنا ابن **مر** ومثل ذلك ما لو أقر أحدهما مكرهما ثم زال الأكرهان فالمشترع مجلس
زوال الأكره فيتحتاج لتوكيل من يقبض عنه أو يقبض من وكيل الآخر وهذا حاصل ما ظهر
شورى وقيل الخشى فلابد أن يقبض فيه قبل مفارقه أى بأن يوكّل كل منهما فى القبض الآخر
لأنهما لا يتكهما التفاض بأقربهما اه سم **(قوله)** بعد موته بالمجلس أى مجلس القمندان كالغيبه
أو مجلس بلوغ الخمران كان غائباً عنه **مر** ع ش لأنما الورث فى غير المكره ويكون عمل بلوغ
الخبر بتركة مجلس العقد فإما أن يحضر المبدل فيه أو يوكّل من يقبضه قبل مفارقه شرح **مر** وقوله
بالمجلس متعلق بقبضه وإذا تعدد الورث اعتبر مفارقة آخرهم ولا تعتبر مفارقة بعضهم لقبض المالك مقام
المورث فمفارقة بعضهم كغفارة بعض أعضاء المورث مجلسه ولا بد من حصول الانقباض عن الكيل
ولو باذنه لو ائتمن قبض عنهم فلو قبض البعض دون البعض يندفع البطالان فى حصة من قبض
كل واحد قبض المورث بقبض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي ع ش عليه **(قوله)** ككيل) وإن لم يشه
الكيل به كقصعة وقوله ويعوز ولو بالتباين شرح **مر** أى ففى كان الشئ ككيل فى عهد الشئ
ع ش فالتب معياره عندنا الكيل ولو بغير الآلة التى كيل بها فى عهده صلى الله عليه وسلم وبغير
الآلة المعروفة فى الكيل الآن وكذا يقال فى الوزن **(قوله)** عادة الخيل (المراد بالخيل الزينة والدرج
والجمامة وقراها أى الثلاثة كالأطراف وجدة وخيبر وبنع **(قوله)** فلو أحدث الناس خلافاً
ردوا إلى الكيل فى غالب العادة أو كانوا الموزون فيه **(قوله)** أو استعمل الكيل والوزن فيه (سواء
لا يشكّل على ما مرّ أنه لو استوى نقدان فى الغلبة تغير بينهما باختلاف ما أخذوا به لا يظهر بآنى
تأمل فزعم الزركشى استواءهما محجب شو برى وفيه أيضاً خلل قبل فى هذا التخيير لورده كل من
الشاعر **(قوله)** سواء) خرج بقوله غالب شورى **(قوله)** أول يستعمل) بأن كان باع بوزان من غير
كيل ولا وزن فهى خمس صور ح ف **(قوله)** أن كان أكبر من (تر) أى ترمثل برمولى **(قوله)**
وهذا) أى قوله وفى غير ذلك من مز يادى **(قوله)** كالوزن) فى الاستوى أنه ككيل كما ذكره **مر**
واعتتمده ع ش والتبيل به لا ينافى كونه مكيلاً لأن الغرض مجرد التمثيل بالحكم وكثيراً ما يقع
التمثيل بمحذو ذلك وأجاب شيخنا بن قوله كالوزن تنظير فى كونه كغيره جرمالاً فى الحكم لأن الحكم فى
الوزن ككيل كقائه ع ش وغيره **(قوله)** (أودونه) كالين والبتدق **(قوله)** بدلا لبيع) فإن لم يفت

البيع صح فيه فقط
وقبض المالك (ككيل فى
ككيل غالب عادة الخيل
عبد الشئ ع ش
فى موزنه) أى موزن
غالب الظهور أنه ع ش
على ذلك وأقره نواحد
الناس خلافاً لاعتبار به
فى غير ذلك) بأن جهل
حاله أول يكن فى عهد ما
كان ولم يصح بالخيار
أو استعمل الكيل والوزن
فيه سواء أدر يستعمل فيه
ينعبر (بوزن أن كان)
البيع (أكبر) جرمال (من
تر) كجوز ويض اذ
لهجه الكيل بالخيار فيها
هو أكبر جرمال منه وهذا
من مز يادى (والا) بأن كان
مثلاً كالوزن أودونه (بعادة
بدل البيع) حالة البيع

(قوله) رجه لله ويكنى
قبض مأذون العاقد
حاصل هذا الكلام كما
ترى أنه يشترط قبض
للمأذون قبل مفارقة الآذن
ولا يشترط قبض الوارثين
قبل مفارقة المورثين
البتة اه سم على حج
(قوله) ولو سيده أو وكيله
الخ) لكن فيه أنه قبض
لأن جهة الآذن بل عن
جهة الكيل تأمل
(قوله) وذهب إليه بعض
التأخرين وانظر لو كان
المبتاع أحدهما بالمجلس الخى هل هو مجلس بلوغ الخبر للورث كما قالوه فى مسألة الكتابة بالبيع

بسته بعض كيلو لا يضر
مع الاستواء في الكيل
التفاوت وزنا ولا مع
الاستواء للوزن التفاوت
كيلا والاصل في الشروط
السابقة خبر مسلم الذهب
بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعر بالشعر
والتمر بالتمر واللح باللح
مثلا بثل سواء بسواء
بيد فإذا اختلفت هذه
الاجناس فبيعوا كيف
شئت اذا كان بدا يدها
مقابلة قال الزاقي ومن
لائما لخلول أي (د)
اذا بيع بوزن (د) يروي
(غير جنسه واعداعه)
كبر بشعر وذهب بفضة
(شرط خلل وقابض)
قبل التفرق لعمالة
(كاذبة أصول مختلفة
الجنس وخلوها وأدهاتها
وطموها وإلياتها) ويوضا
فيجوز فيها التفاضل
ويشترط فيها لخلول
والفاضل لانها اجناس
كأصولها فيجوز بيع
دقيق البردقيق الشعر
وغسل التمر بغسل العنب
متفاضلين وخرج بمختلفة
الجنس متعده كاذبة
أرواح البردقيق جنس واحد
وبما تقرر على أنه لو بيع
طعام بغيره كنفذ أو تبرأ
درس

فألقى يظهر اعتبار الأغلب فيه فان فقد الأغلب أُلقي بالاكثر شيئا فان لم يوجد جازفيه الكيل
ولوزن يظهر في متباين في طرف بلدين مختلفي المادة التخيير أيا صاحج شورى وبعبارة البرادوى
ولويابها كذلك بتقديم اختلاف نقد البلدين فهل يستبر نفقه بله الايجاب أو القبول وأوجب
التعين القياس التعيين (قوله وهذا) أي قوله والا لا أعلم لانه لا يشمل بقية الصور الخمسة المتقدمة
في قوله وفي عهدة الكيل (قوله فممن أن الكيل الخ) أي وان كان الوزن أصح لان الغالب على هذا الباب
العمود فارق ما يأتي في السلم من جواز السلم في الكيل ووزنا للوزن كيلا ان هذا الكيل
فيه ضابطان مالا يحد فيه ضابطا كفتات للسك والعنبر حل (قوله بالذهب) أي ببيع الذهب
وكذا البزق (قوله سوا بسوا) تأكيدها لفرس منه الاشارة الى المساواة في القدر الحقيقية لان الماتة
تصدق في الجلة بحسب الخرز والتخمين حل ويحتمل رجوع التالفة الى الكيل والقسوة الى
الموزن ونصبت ذلك كما على الحال بتأويله يشتق أي متاثلين مستويين متقايضين في المجلس قاله
الشارح في شرح الاعلام شورى (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي الربوية وأردم بيع شئ
منها بآخرى من غير مائة وقد اعداعه حل وقل (قوله ومن لازمه) أي القبض بالفعل (قوله واخلول)
أي فان كل خليل لئاما فمما وجد جنسهما بشرط فيما الماتة وكل خليل فيهما لئاما لا يباع أحدهما بالآخر
مطلقة أحد الجنس أو اختلف لئانها من قاعدة مدحوجة ودرهم وكل خليل في أحدهما ان أحد
الجنس لم يبيع أحدهما بالآخر لئان الماتة والبيع انتهى حج وقى على الجلال حاصل
صور لخلول المذكورة حاشية عشرة صورته من ضرب أو بعدة في مثلها لانها ما من عنب أو زبيب
أرطب أو تمر وكلها ما من قصب أو سمع واحد، نهيا يقط منها ستة مكررة ويبقى عشرة منها خمسة
مصححة وخسبة بلغة لانه ان لم يكن في الخليل ماء أو كان الماء فأحدهما واختلف الجنس فهو صحيح
والا باطل سواء كان الماء عذبا أو غير عذب خلافا لان شهية في اعناده للصحة في غير المذهب ان قاعدة
مدحوجة ودرهم والتعليل بالجهل بالمقصور ودان عليه بل مقتضى هذا التعليل الإعلان في مختلفي
الجنس فتأمله (قوله وطلوها) يجوز بيع لحم البقر بلحم الغنم ولبن البقر بلبن الغنم وبيض
دجاج ببيض أو زرع قنابل وطم الغنم ولحم الغنم وكذا لئانها لان التميز لملز وطم البقر
والحمول جنس وكذا لئانها تتناول اسم البقر لهما وبيض البيض وصفاهه جنس حل وقرره
حج (قوله يبيع جنس واحد) أي فلا يباع بعضها ببعض للجهل بالماتة يتفاوتها في النوع كما
سأذكر قوله ولا تسكني الماتة فيختص من حالج (قوله وبما تقرر) أي قوله واعداعه (قوله
وتعتبر الماتة) أي المتقدمة وهي المتعبرة حالة العقد فلا بد أن الرأيا فيها مائة لكن مقدرة أي
تقدير الجفاف حتى لو ظهر فيها تفاوت الموضين بعد الجفاف تبين بطلان العقد لاموجود حال
العقد فتذكر أن في الماتة أي الماتة المذكورة في اعداد الجنس (قوله في التمر) بالثلاثة لائاما
لان التمر اليابس قبض قوله بجفاف بالنسبة اليه عش على مر والاولى تأخير التمر عن اللحم
ليتم قوله في غير الرأيا لئانها خاسمة به يبيع رطب أو عنب على الشجر خرما فخر أو زبيب
كيلافا دون خمسة أوسق وأخذ الشارح التقييد بالثلاثة من قول المتن بجفاف لانه انما يكون في
هذا الثلاثة ولا يكون في غيرها من الرأيا ومن قول المتن والآتي ولا يكتفى فيا يتخذ من حب الخ
ومن قوله وتشتري في لبن الخ ولو عر المصنف بالكمال لشم لا يغيره من الماتة كالمثل وقوله
بجفاف الباء سببه أو يمين مع أو ظرفية بمعنى وقت بدليل قول الشارح بعد الجهل بالماتة

غير طعام بغير طعام ليسا قد ينشر شرط من الثلاثة (وتعتبر الماتة) في التمر والحلب والحم (غير الرأيا) لأن بيانتها في باب الأصول

والثاني (جفاف) لما ذبه يحصل
 السكال (فلا يباع في غيرها)
 من المذكورات (رطب)
 (رطب) يفتح الراءين
 (ولا يجاف) وان لم يكن
 لما جفاف كفتا، وعنب
 لا يترتب للجهل الآن
 بالمائة وقت الجفاف
 والاصل في ذلك أنه **قوله**
 نسل عن بيع الرطب بالثمر
 فقال أنقص الرطب أن يابس
 فقلنا من قضي عن ذلك رواه
 الترمذي وغيره وصححه وفيه
 اشارة الى ان المائة تعتبر
 عند الجفاف وألحق بالرطب
 فبما ذكر طرقي للحم فلا يباع
 بطر به ولا يقبض من جنسه
(قوله واحد قائة) حيثند
 عمل ان الالف في قاة ليست
 للثاني ولا لما جمع بينها
 وبين التاء في قائة اه
 شيخنا
(قوله ويدل عليه قوله
 أنقص الرطب) أي على
 أن المراد أنقص عن الثمر
 المبيع فكان كان المراد
 أنقص عن حاله وقت البيع
 كان عاملا للموردتين (قوله)
 لاذ هذا من دلالة الأيماء
 لا من دلالة الإشارة)
 والتفريق بين الأيماء
 والإشارة إنما هو عند
 البايين لا الأصوليين اه
 تحرير

وقت الجفاف أي تعتبر في ذلك الوقت أو بمعنى عند كابدل عليه قول الشارح الآتي فيه إشارة إلى أن
 المائة تعتبر عند الجفاف وقوله من المذكورات حال من الصبر أي حالة كون غيره أي غير المرابح من جهة
 للمذكورات أي الأمور الثلاثة وقوله وان لم يكن لها أي الثلاثة أي سواء كان لها جفاف أو لا وهذا
 التعميم إتياناً في الثمر لا في الحب ولا في اللحم إذ كل منهما ياتي بجفائه وهذه العافية للرد على الضعيف
 القائل بأن الشيء إذا لم يكن له حالة جفاف يباع بعينه ببعض ولو طرأ تركب المائة حيثند كما في شرح
 حر وعبارة أصله مع شرح حر ولا جفاف له كفتا، وعنب لا يترتب لبيع أصلاً في قول فخرج
 تكتفي بمثلته وطبا يفتح لمراد ان معتمداً منافع حاله طوبى به فكأن كالبين فبياع وزنا وان لم يكن له
 ورد يوضح الفرق انتهى والفرق هو أن ما فيه من الرطوبة يتبع الماء بالمائة بخلاف اللبن عس
 عليه وقوله للجهل الآن أي حال الرطوبة وقوله وقت الجفاف ظرف للمائة شيخنا **(قوله يجفاف**
 ط) أي وان كان نادراً كالتقاء فانها إذا جفت صح بيع بعضها ببعض وهذا هو المعتمد حر شيخنا
 ويشترط مع ذلك عدم نزوع نوى الثمر لأنه يعرض للفساد ويشترط في اللحم اشتقاقه من اللحم يوزن
 وزن وتساوي جفائه لا نموزون وقيل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف التمر شرح حر وسأيت في شرح
(قوله لما ذبه يحصل السكال) أي لان المائة لا تتحقق الا في كاملين وضابط السكال أن يكون الشيء
 بحيث يصلح للإدخار كمن أو يتهيأ لا كثيراً لا تتعاقب به كلبين شرح حر أي مع إمكان الرب بالمائة
 ليخرج نحو التنا، والبطيخ فانها مهيئة للارتفاع لكن لان السلم بالمائة فلا يصح بيع بعينه بعض
 عس وكتب أن الثاني الحاشية قوله أنه يحصل الخ المحصر للمستفاد من تقديم المعمول اضاف أي للرب
 للثمر والحب واللبم بدليل قوله يجفاف طاً فلا ياتي حصول السكال بغير الجفاف في غير المذكورات
 كاللبن **(قوله فلا يباع في غيرها)** أي غير المرابح **(قوله وان لم يكن طاً)** أي لانه كورات التي هي
 الحب واللحم والتمر أي لجسوعها كبعض افراد التمر حل بزيادة وعبارة عس وان لم يكن طاً أي
 للمذكورات والمراد ما تعلق به البيع منها ولو ذكر الضمير لم يحتج لهذا التأويل لانه يعبر بالثمن وان
 يكن له صرعاً في ذلك لمود الضمير على الرطب الذي تعلق به البيع اه **(قوله كفتا)** بكسر الكاف
 مع اللام أصح من ضمها واحدة قائة بالماء أيضاً وهي تشمل الخبز والحبور والنفوس كافي للمباح
(قوله للجهل الآن بالمائة) المراد بالجهل بالمائة عدم العلم بما يشمل حال تحقق الفاضلة **(قوله**
 وقت الجفاف) أي في حاله جفاف وكتب أيضاً على تقدير أن يكون له جفاف فلا تكون العلة قاصرة
 كافاً حل وهو متعلق بمجنوف أي المشتبه وقت الجفاف كابدل عليه قوله تعتبر عند الجفاف
(قوله والاصل في ذلك) أي في اعتبار المائة بالجفاف وفي قوله فلا يباع في غيرها الخ **(قوله سئل**
 عن بيع الرطب بالثر) أي بقدره عن الثمر أو أزيد منه كافاً حل والاولى صرح للحدث على
 الصورة الأولى أي قوله أي بقدره لانها التوجه كاصح به في قوله أخرى ويدل عليه قوله أنقص
 الرطب **(قوله أنقص الرطب)** استفهام تقريري لينبههم على علة الحكم لا استفهام حقيقي لان
 ذلك لا ينبغي على أحد شوري **(قوله فبني عن ذلك)** أي قال فلا إذن شوري **(قوله فبني**
 أي في قوله أنقص الخ إشارة قال الرشيدى الاولى أن يقول فيه إيماء اذهنان ودلالة الأيماء لمن
 دلالة الإشارة وفي الرمزي ما هو وجه الإشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أضع من أن ينسل عنه
 فكان الفرض من السؤال الإشارة الى هذا ومن ثم قل أن استماع بيع الرطب بالجاف تحقق
 نقصان واستتمام بيع الرطب بالرطب للجهل بالمائة والشارح انصرف في السكال على جهل المائة
 وهو صحيح أيضاً **(قوله وألحق بالرطب فيما ذكر)** أي في الحديث نظراً الى ما قبل

والغلبة أيضا يرى باقى النصارى واليهود لان الحاق ذلك واضمح أى لانه كما نهار بخلاف
 اللحم حل **(قوله)** ويباع بقديده بقديده أى اذا قعد بفير النار اخذ من قوله بعد ولا يكتفى فيها ثرت
 فيه نار بنحو طبخ كقوله شيخنا **(قوله)** بلا عظم أى مطلقا كقوله لا يوزن كقديده
 ومن العظم ما يؤكل من معصم اللحم كالطرافه الرقاق وقوله يظهر في الوزن بقديده الملح فقط لا في العظم لانه
 يمكن خلوه من العظم فيبغفر منه شئ بخلاف الملح فانما كان من مصلحه اغتفر القليل منه ع ش على
 حر **(قوله)** يظهر في الوزن ظاهره وان لم تكن عين الملح موجودة كأن شربه اللحم والظاهر ان المراد
 ظهوره وقوله وحل المراد ان له وقفاً في نفسه أو بالنسبة لما هو فيه من اللحم فيختلف بقلته وكثرة حر
 حل **(قوله)** ولا يعتبر في الحب والفرخ صنع ع ش على حر يقتضى انه يالته للثلاثة فوق لانه قال
 بخلاف غيره انظر هاهنا الكليل فلا يعتبر فيه ثنائيه منه في الجافه ويشترط في الجاف قول الشارح بخلاف
 اللحم لانه موزون فهذا كله يقتضى ان النحر يالته لانه الذى يكال وأما النحر يالته للثلاثة فبال موزون
 اه لكن يكون قاصرا على النحر فلا يشمل باقى النصارى بخلاف قراءته يالته للثلاثة يكون شاملا تأمل
(قوله) ثنائيه من الجاف المراد ثنائيه الجفاف وصوله الى ثنائيه فيها ادخاره عادة ع ش وقال سم
 يبنى ان ضابط جفافها أن لا يظهر زوال الرطوبة الباقية أو في الكليل **(قوله)** لانه موزون يؤخذ
 منها ان ثنائيه الجفاف شرط في الموزون لا في الكليل **(قوله)** يظهر أثره أى اللحم أى أثره بقربه
 كابدلتك عبارة في شرح الرض فهو على حذف مضامين **(قوله)** ويستثنى عما ذكره (يوزن)
 عبارة شرح حر ويباع الزيتون بعضه بعض حال اسوداده ونفج لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف
 وذلك لولا ثباته في الفيه أى على الزيت ولا مائة فيه ولو كان فيه مائة لجفت انتهى قال زى وفيه نظر
 له وجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد انتهى ع ش على حر وقال بعضهم انه نوعان
 نوع لاما فيه نوع فيه مائة **(قوله)** ويجوز بيع بعضه ببعض أى حال اسوداده ونفجه لانه
 كامل حر وع ش وميابه الكليل ويشمل الى الزيتون البيض فيجوز بيع بعضه ببعض في قشره وزنا
 برمدى **(قوله)** فتيه نزع نوى التمر الخ يشير بهذا الى شرط آخر زائد على اشتراط الجفاف وعبارة
 شرح حر ويشترط مع ذلك أى الجفاف عدم نزع نوى التمر الخ اه وهل من التمر الجوف والمزوعة النوى
 فلا يجوز بيع بعضها ببعض أى لانه على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد فيه فطر والاقرب
 الاول لان نزع نواها يعرضها للفساد أى شأنها ذلك مع انها لا تخرج عن ان تكون وطبان نزع نواها
 أو تمرا فان كانت من التمر فقدم الصحة فيها مستفادها ذكر وان كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد
 من قولهم لا يباع رطب رطب ولا يجاب والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالاولى التي بنواها لان النوى
 خارجة كما كان ع ش على حر قد قل خلافة فراجع **(قوله)** يطبل كالماء أى الذى كان حاصلا
 لانه يسرع اليها الماء بنزع النوى ولا يصلحان للادخار ع ش أى فلا يصح حثثد بيعهما بثلثهما
 وع ش ثلثه لورق ع ش يرب لا نوى له بأن خلق كذلك مع بيعه بثلثه لانه شوى يرى قلا عن حر
(قوله) منق المشش بكسر الميمين أصح من فتحهما فيصح البيع وقوله ونحوه كماله
 والكثير لان الغالبين يجمع بينهما نزع النوى حل **(قوله)** يرب ميلول أى كل منهما حر أو أحدهما
 ع ش **(قوله)** واما جف أى تفاوت انكائه عند الجفاف ومثله الفريك والفريك أى فى حال
 رطوبته فان جفف بالشمس أو فى النار للينة فانه لا يضر بيع بعضه ببعض كذا ينطبق شيخنا ع ش
 وكما يلاحظ للفقهاء وللشورى برمدى **(قوله)** فتيه أى قد يربى حل يخرج الزيت الحار والزيت المتخذ
 من القرم ولولا الشارح ولا يباع ويروى بمالته خرج منه فيبغ اللين باليمن والسهم بالشبح

من حب

(قوله) أو بالنسبة لما هو فيه

استظهر شيخنا الثاني قال

لانه من مصلحه واعتبرت

اللبة

(قوله) يكون شاملا تأمل

لكن يخص بالكليل من

التمر

المراد ثنائيه الجفاف

وصوله الخ قد جعل هذا

فيها تقدم معنى الجفاف

والسكال تأمل فالاول

ما قاله سم اه شيخنا

(قوله) أو في الكليل

وتنايه عدم الرطوبة

أصلا اه قرر

بعضه بعض ولا يباع به
للجمل بالمائة في تفاوت
الدقيق في النعومة والغبر
في تأثير النار ويجوز بيع
ذلك بالبخلة لأنها ليست
ربوية (الا فدهن وكسب
صرف) أي خالص من
دهنه كدهن سسم
وكسب فسكي المائة فيها
(دقيق) أي المائة (في)
الغبر والرطب عبرا أو
خلا لان ما ذكر حالات
كل نفع أنه فيكون للسبي
حالتا كمالا كثر فيجوز
بيع كل من دهن السسم
وكسبه وبعضه بيع كل من
عصير أوخل الغبر أو
الرطب بعينه كما يجوز بيع
كل من السسم والرطب
والغبر بعينه بخلاف خل
الزبيب والقران فيعماء
فيستنع لعدم العلم بالمائة
وكعصير الغبر والرطب
عصيرا أوخلوا كعصير
الزمان وقصب السكر والمليار
في الدهن والخل والعصير
الكليل ولعصير بما يتخذ
من حب أعم من تعبيره
بالدقيق والوريق والغبر
وذكر الكسب وعصير
الرطب وشله من زيادتي

(قوله سره) من رأي كلام
الشرع في مدجوة ودرهم
علم عدم التصور لان عدم
صحتها لأدائها إلى تقسيم
المائة للمعونة

وبالكسب لإجل لكان أولى برماوى (قوله كدقيق) قوله جريش العول والصدس والسكنافة والشعيرة
وقوله وغبر أي ان أحد جنسه فان اختلف فكثير بر غبر شعير جاز ومثل الخبز الجبين والشايفتح النون
مع القصر ويجوز فيه للباضا رماوى (قوله فلايباع بعضه بعض ولا يباع به) وأما البند فيجوز بيعه
ولو كان مخلوطا بالبخلة لان الخلقة قد قصد أيضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف
اللين للغلظ بالماء فان ما يمين الماء لا تقصده بالانتفاع وحده ألبتة لتمييزه عرش على مر (قوله
ولا يباع به) لم يقل ولا يباع لأنه يقتضى شمول اللبن لها وعلى جعلها من أقر الدقيق على التسليم بقصر
الاستثناء الآتي في قوله الا في دهن على ان يبيع بعض كل بعينه الآخرون يبيع كل بعينه كما شاربه
الشارح بقوله فسكي المائة فبها حل ملغضا أي لأنه لا يباع اللبن بما اتخذ منه زى وقوله لأنه
يقتضى شمول اللبن الخ أي مع أنه لا يشتملها قبل ويمكن عمله لان قوله في يتخذ شامل لما اذا
يبيع المتخذ بعينه بعض أو يبيع بعينه فأصل (قوله للجمل بالمائة) تغليل قاصر عن بيع ذلك السبي
بعمومه ذلك لأنه لا يباع اللبن بما اتخذ منه اذا كان مستملا عليه لأنه يصير من قاعدة مدجوة وتودرم
سره حل اه (قوله لا يباع روية) لانها لا تصد لا كل وهذا انفارق الكسب ومثل النخلة
الحب السوس اذ لم يبق فيه لب أصلا ويصح بيع الغر بطلع المذكور دون طلع الاناث شوري
(قوله وكسب) ولون وزا وجوز بخلاف مالا كما غالب الا بالهائم ككسب القرم لم يباع لغير روية
سم وكذا كسب الكتان اه سلطان وقوله صرف رابع الكسب كاصنع الشارح لكن الحكمين
خارج انه لا بد أيضا في الدهن من كونه خالصا فان اشتمل على الكسب لم يصح فافق الشارح أي
خالص من دهنه وكسبه لكان أولى يسكون راجعا لاثنتين شيخنا (قوله عصيرا أو خلا) أي روية
كون كل منهما ما راعى أو خلا وهما جبان لا اختلافهما اسما وقوله فيجوز بيع أحدهما بالآخر
لتأخيل حل (قوله لان ما ذكر) أي من الدهن والكسب وعصير الغبر والخل والاقلام
كل حل (قوله فدل) أي من خاوم من قوله وتعتبر المائة بخلاف وقوله فأكثر أي كالمسم يكون ج
دهنا وكسبا وكالعنب يكون زيبا وعصيرا وخلا واللين يكون حليا وخائرا وخفيضا وسنابو
ودهن السسم هو الشيرج والذى له حالتان فقط كعنب ورطب لا يربب ولا يشتر له العبر والخل
شيخنا (قوله فيجوز بيع كل من دهن السسم الخ) حاصل مسألة السسم وما اتخذ شأن
السسم والشيرج والكسب الخالص يباع كله بما يشله وكذا الشيرج بالكسب الخالص من
الدهن ولو مع التفاضل في الأخيرة ويتنع بيع السسم بالشيرج وبالطعينة وبالكسب لاثنتين
لا يباع بما اتخذ منه كما شاربه الشارح بقوله ولا يباع به وإن يكن فيه دهنه ولا يباع بيع الطعينة
بثناها ولا كسب وإن كان يكن فيه دهنه ولا بالشيرج لا شأنا لعلها كما يؤخذ من قول المتن ولا يباع
يتخذ من حب الخ فصوره عشرة أو بقعة صحيحة وستة بالطة كما يؤخذ من الشراح اه سم على مع
والشيرج بفتح الشين وزن جعفر كقوله عرش على مر عن المباح وبعبارة شرع مد وليس
للطعينة المعروفة قبل استخراج دهنها كمال فلا يباع بعضها بعض ولا يباع سسم يتخذ
أذهو في معنى يبيع كسب ودهن يدهن وهو من قاعدة مدجوة ودرهم والكسب الخالص والشيرج
جسنا ه وحاصل ما في بيع الكسب بالكسب أنه ان كان مائيا كالهواب فقط كسب الكتان
جار متفاضلا ومثلا يوافق كان مائيا كالهاس ككسب السسم والوزان كان فيه طع
الخال ليجز ولا فيجوز (قوله أوخل الغبر) قاعدة كل خاين لاء فبها أعدا ليلش
وأختلف أقر أحدهما وأختلف الجنس جاز بيع أحدهما بالآخر وكل خاين فيها ما أحد الجنس

(وتعتبر أي المائلة إلى لين لبنا) بحاله (أوسنا أو عثينا صرفا) أي خالصا من (١٩٩)

الماء أو نحوه فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كلاسوا فيه الحليب وغيره مما يمل بالبار كإسم عام يائي ولا يبالي بكون ما يحو به المكسب من الخاثر أكثر وزنا ويجوز بيع بعض اللبن ببعض وزنا أن كان جامدا أو كليا أن كان مائلا وهذا ما جزم به الفقهاء واستحسنه في الترحح الصغير قال الشيخان وهو توسط بين وجهين أطلقهما المراءون المنصوص منهما الوزن به جزم إن القرى في الرض لكنه صح في تخمينه التوسط وبيع بعض الخبز الصرف ببعض أما للشوب بما أو نحوه فلا يجوز بيعه بثلث ولا غصا للجهل بالمائلة (فلا تنكئ) أي المائلة (في باقي أسواله كجبن) وأقط وصل وزد لانها لا تخلو عن غطلة شيء فالجبن غاطلة لا تنقع ولا لاف غاطلة الملح والمصل

أو اختلف أوفى أحد هارواص الجنس لم يحز بيع بعضهم ببعض فلا يباع خل الخمر بخل الزبيب لان الماء فيه ما هو روى فيصير من قاعدة مدحوة ودرهم فلا يد أن يكون الماء عذبا حل (قوله) وتعتبر في لبن) أي في هذه الماهية الكلية ليناسب قوله بعد لبنا أوسنا (قوله لبنا) هو وما بعده أحوال لكن على التأويل في كل فائدة لا تزال تشدده بإيقاعه لم يتغير وبالفقه الأخيرين بتدبيره صارأ سنا أو عثينا شيخنا (فائدة) سمن البقر أو شرب مع الصل تنفع من شرب السم القاتل ومن نزع الحلبات والقرع بالتهى عبدالمعمر وقرره ح (قوله) وأعثينا هذا من عطف الخاص على العام فليس قسما لبين فباع بثلثه وبالسمن وبالزبد فان كان فيه زبد لم يبع بثلثه ولا يزبد ولا يسمن لانه يصير من قاعدة مدحوة ودرهم زى وكونه من عطف الخاص فيه شيء بل هو ما قبل قوله لبنا بحاله أي ليس سنا ولا عثينا فيكون الخبيض قسما لبين الثاني وقسامان الأول وبعبارة شرح مدر تم جعل الصف الخبيض قسما لبين مع انه قسمته من أراد بذلك أنه باعتبار ما حدث له من الخفض حتى صار كأنه قسم له وإن كان في الحقيقة قسما فادفع اعتراض كثير اه ولعل هذا مع قطع النظر عن قول الشارح هنا بحاله (قوله صرفا) راجع لكل من الثلاثة قبله فان كل من الثلاثة إذا اختلط بغيره لا يصح بيع بعضه ببعض بل ولا بالتقدير وقول الشارح الآتي أما للشوب الخ راجع للثلاثة أيضا لانه هو محرز في القيد الرابع للثلاثة وإن كان في قوله وبيع بعض الخبيض الصرف ببعض إيهام أن القيد راجع للأخيرة فقط لكن لا نظر لهذا الإيهام لأن رجوعه للثلاثة لا يبدو في آخر كلامه ما يشير إلى اشتراط كون السمن صرفا حيث قال ما قبله الخبز فلا يجوز ذلك للجهل بالمائلة وفي شرح مدر ويشترط أن يكون كل منها حافيا من الماء مثلا (قوله) بيع بعض اللبن) عبارة مدر أنواع اللبن أي فيجوز بيع الرائب بالحليب (قوله) ولا يبالي بكون ما يحو به المكسب الخ) أي لما من قوله ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفات وزنا لكن فيه أن الخاثر أكثر كثر أو بيا من غيره أي أن ما يحو به المكسب متما كثر عما يحو به من غيره وإن ظاهر وجهه عدم المبالاة به هنا تأمل (قوله) من الخاثر) بالثا. لثلاثة قالوا المراد به ما بين الحليب والرائب وفيه نظر لانه ذلك لا يترأكم على المكسب لكونه مائلا فالحسن حل الخاثر هنا على الرائب اذهو لجوده نراكم على المكسب شيخنا قال في الصياح خثر اللبن من باب تعدد ونحن (قوله) أطلقهما المراءون) أي عن التفصيل بين المائع والجند (قوله) المنصوص منهما الوزن) أي المرجع لما نص عليه الأمام فلا يقال كيف تأخذ في المراءون الوجهين مع وجود النص وأجاب عن بأن المراد أنهم أطلقوا الوجهين قبل اطلاعهم على النص وعلى هذا فالمراد بالنص حقيقة شيخنا (قوله) التوسط) وهو التفصيل المتقدم بين المائع والجند (قوله) وبيع بعض الخبيض الصرف ببعض) وكذا بالسمن والزبد بغيره فلا يبيع بالزبد حتى الامام لا تأتي عليه حل (قوله) أما للشوب بما أو نحوه) محله إذا كان الماء كثيرا يظهر في الكيل أما البير الذي لا يظهر فيه فلا يضر شرح مدر قال ع ش عليه وعلم في نحوه لوالد انما يكن من معالجه كالتى يقدمه حوضه اه ويدخل في للشوب ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد ابيع مع السمن كالتى قد يبيع الخاثر لا يثبت ولا يدرام لان الخلط يتبع من العلم بالتقدير ع ش على مدر (قوله كجبن) بإمكانه مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وتركه ترح مدر (قوله) وصل) هو المبرعة بش الحبر وبعبارة زى المصل والمالة ما سال من ماء الاطفا إذا طبع ثم عصاره بمحروقه وهو ترجع إلى التقدم والافتكا كناية عن اللبن اذا وضعت النار وجمد بوضع فيه شيء من اللبب شيخنا (قوله) لا تشقة) بكسر الهمزة وقح الغاء ويقال منفحة بكسر الليم مع فتح الغاء

كلام حج ويمكن الجواب عن الثاني بان هذا ليس كالمكون اللبن الاصلى الباقي بحاله فان الكمرون هنا بدعيه الخبيض

عنه الله تعالى والى بدلائله
عن قليل غيض فلا
تستحق فيها المائلة فلا
يباع بعض كل منها ببعض
ولا يباع الزبد بالسمن ولا
اللبن بما يشذ منه كمن
وغيض (لا) تسقى (قبا)
أثر فيه نار بنحو طبع
كفى رضى وعقد كالحم
ودبس وسكر فلا يباع
بعضه ببعض للجعل بالمائة
بالتفاوت تأثير الترتوة
وضفا وخرج بنحو طبع
للماء المدلى فيباع بمثل
صرح به الأمام وتسميه
بذلك أعم مما غيره (لا)
يفرأ تأثير (تبر) ولو بنار
(كسل وسمن) ميزاها
عن الشح واللبن فيباع
بعض كل منهما ببعض
حيث لا نثار تأثير لطيفة
أما قبل التميز فلا يجوز
ذلك للجعل بالمائة (واذا)
جمع عقد جبار بومان
الجانبين) وليس تابعا
بالإضافة إلى القصور
(واختلف البيع)

(قوله المراد بالتابع مالا
يقصد بمقابل) الأول من
هذا قول حم لا يفتد
بالمقابلة ولا بالتخصيص
على ما البيه لم يرد منه
جزأ أو مثلا منزله قاض
بعضه بمقابل بدليل
قوله قديمه أثر البيه على
غيره نابل

وهو شيء يؤخذ من كرش الجدى مثلا أصغر ما دلم يرضع فيوضع على اللبن فيجمد (قوله بمقابل
الذيق) كأن مراده بالذيق فئات لطيف يحصل من اللبن عند جمعه في الحبر وأراد جعله سينا
فكان مراده بالذيق بادي لطف شيخنا وقال شيخنا الزمري المراد دقيق البر لا أن الاط لبي
بما فيه دقيق فيجمد فإذا رضع على الحبر التي يصير عليها سال منه الحمل مخلوطا بالذيق (قوله
ولا يباع الزبد بالسمن) أى لأن السمن ما يؤخذ منه ولا يباع الزبد بالذيق للجهل بالبيع كاقدم عن
حم كاللبن للشوب بالماء وتقدم ما فيه وهو أنه قبل بيعه حل وبشكل على القول بعدم الصحة
صح بيع الفدالة شوش وأجيب بأن رواجه سوغ بينه واعتمد البايلى صحة الزبد بالذيق لعدم الصحة
التي هي الزيادة بعد افتاد البيع وقوله ولا يباع بما اتخذ منه أى لا يشتبه عليه كالإيصال للشرح والكسب
بالسمن وإن كانت أجناسا مختلفة والحب والرطب وبعضه وأغله وإن كانت أجناسا مختلفة لا تنال
السمن على الشرح والكسب واشتال العنب والرطب على الصبر والخل حل باعتبار (قوله
ورغيض) ويجوز بيع الرغيض المزروع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد كذلك سم على حم
وقد يشكل بأن الزبد لا يخلو عن قليل غيض كاذكره الشارح فيصير من قاعدة مدجوة ودرهم
فالقياض البطلان الآن يحمل على ما لو يولغ في غشيه بحيث لم يبق فيه غيض أصلا فيصح البيع (قوله
كالحم) مثال القطن ومثال القلى كالسمن ومثال الشى كالصبر ومثال العقد كالبسب والشرى
والتماصح السلق هذه الأربعة لا تضابط نازها ولأنه أوسع كفى شرح حر (قوله ودبس) كسر اللام
وسكون الباء وبكسر تين عمل التمر وعسل النحل اه قاموس وفى المختار أنه عصير الرطب وبكسر
العنب إذا طبخ وهو المعروف عندنا عش (قوله ولو بنار) أى والحال أنه بنار أو بالو لالحال إذا كان
اشتهوا في التأثير بالنار شيخنا (قوله عن الشح) بفتح حين الذى يستصح به قال القراء هنا
كلام العرب وللوله دون يكتونه والشحمة بعض منه اه غثار وقصته أن الشحمة يفتح للمراحم
وأه مما يفرق بينه وبين واحد بالباء عش (قوله أما قبل التميز) وفارق بيع التمر ببعضه وب
نواه بأن التوى غير مقصود بخلاف الشحمة فى البيع فاجتمعها مفص للجهل بالشرح حر وانظر ما
قل (قوله وإذا جمع عقد) أى واحد وسبأى محتر زرقى قوله بخلاف لعدده الخ وقوله من الجانبين
فتمت جسا ومن معنى فى أى جسا كالنار فى الجانبين وقوله واختلف البيع أى لعدد المراد بمقابل
الثنى ولعدده صادق بأن يكون كلهم بوا كالمئة المئتين بأن يكون بعضهم بوا وبعضه غير بوى
كثال الشارح وهو قوله وكذلك عجوة وثوب الخ وقوله منهما أى من الجانبين ومن متعلقة باختلاف الذى هو
بمعنى تعدد أى وتعدد البيع فى كل من الجانبين أى أحدهما فى معنى فى عبارة زى قوله وإذا جمع
عقد جسا ربوا الخ خرج به ما لو جمع ذلك عقدان بأن قول كل جنس بنفسه أو بالآخر كإثبات
كلامه وخرج بقوله جسا ما لو جمع عقد جنتين فى كل جانب جنس كماع بر وصاع فيه بى غير كرا
بأن أى ما خرج بقوله ربوا ما لو جمع جسا غير بوى كسب وسيف بشو بين وخرج بقوله من الجانبين
ما لو جمع عقد جسا ربوا من أحد الجانبين فقط كسب ودرهم بشو بين فلو فعل الشارح هكذا مراد
الثنى لكان أحسن بطريقه الشرح وهذه المسئلة مفيدة للتأمل المشتركة فى بيع ربوى جنة كاه
قال محل كون المائة تسقى إن لم ينضم للربوى شى آخر والا فلا تعتبر (قوله وليس ببيع) المراد بالبيع
مالا يقصد بمقابل وقوله بالإضافة أى بالنسبة (قوله واختلف المبيع) أى تصد وهذا صافى بأن
يكون كلهم بوا كثال المئتين وبأن يكون بعضهم بوا وبعضه غيره كثال الشارح بقوله كجوز وب
الخ وقوله بأن اشتمل الخ تصور لرقوله جمع أو لرقوله واختلف فالخاص أن القبول يستلزم المراد بالبيع

جساً أو نوعاً وصفه منها
أومن أحدهما بأن اشتمل
أحدهما على جنسين أو
نوعين أو صفتين اشتمل
الأخر عليهما وعلى أحدهما

نقط

درس

(كدمجوة ودرهم بئلهما
أو يمين أو درهين) وكذا
مجموعة ذنوب بئلهما أو يمين
(وكيد وودي) متبذين
(بئلهما أو بأحدهما)
وقيمة الرديء دون قيمة
الجيد كما هو الحال
(فيما لم) خير مسل

(قوله رجاءه وكيد الخ)

يحمل أنه تخیيل للنوع
والصفة معا ذلك لأنه ذكر
قيدين وهما متبذين
وقيمة الرديء الخ فيوزع
أحد التقدير بالاعتبار
لأنك لو اعتبرته مثالا لصفة
فقط لكان متبذين
مستدركا ولو اعتبرته مثالا
لنوع فقط لكان قوله وقيمة
الرديء المستدركا فالأولى
والأنسب بالمرس أن قوله
وكيد الخ صالح لنوع
والصفة وكيد قديين كل قيد
مثال فالخير لنوع والقيمة
لصفة وهي النقود والجملة
فكان الأولى حذف أحد
التقديرات ويكون مثالا
لنوع أو لصفة أو تقرير
شوائب مع زيادة وحذف
وبعض تغيير

ما شمل الفن (قوله جنسا) تمييز محمول عن الفاعل شيخنا (قوله كدمجوة) هو اسم لنوع، وأنواع
تجر المدة النبوية يقال كدمجوة لينة بكسر اللام وسكون التثنية قال تعالى ما قطعتم من لينة أو
على ذلك إضافة المذهب إلى الجوارح والعمارة لا تسكال ومباهج موهبة لأنه يؤهلها أو أنها تسمية اصطلاحية
والصحيحة نوع منه وسبب تسميته بذلك ما قاله السيد السهرودي في تاريخ المدينة أن ابن المؤيد
المحمودي ذكر في كتاب فصل أهل البيت عن جابر أنه قال كنت مع النبي ﷺ في بعض
بياتين المدينة ويد علي بيده قرأوا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد ﷺ سيد
الأنبياء وهذا علي سيد الأولياء وأبو الأئمة الطاهرين ثم سرنا بنخل أنزله وقال هذا محمد رسول
الله وهذا علي سيف الله قتال النبي ﷺ لعل اسمه الصحيح فيناه بذلك فالمسألة
حقيقة هو النبي ﷺ قال شيخنا وقد أوصل بعضهم أنواع تجر المدينة إلى مائة ونيف وثلاثين
نوعا يرميها وما ذكره ثلاث صور وعلى كل ما أن تكون قيمة المد مساوية لقيمة الدرهم أو
أكثر أو أنقص فهذه تسع في اختلاف الجنس وثلاث في اختلاف النوع كدبري ومغلي بئلهما أو
يبرين ومغليين وعلى كل ما أن تكون قيمة البرني مساوية لقيمة المغلي أو أنقص أو أزيد فهذه
تسع وثلاث في اختلاف الصفة كدبري صحيح ومكسر بئلهما أو بصحيحين أو مكسرين وعلى كل
ما أن تكون قيمة الصحيح مساوية لقيمة المكسر أو أنقص أو أزيد فهذه تسع فالج مجموع سبع
وعشرون مثالا رمة وعشرون جملة وثلاثة صحبة وهي صور الصاري في اختلاف العفة ولعل الفرق
بين صور الصاري في اختلاف النوع وبينها في اختلاف الصفة أن الصحاح والمكسرة لما كانت من
صفات النقد كانت المساواة فيه محققة فصح في حال التساوي وقتل سم عن شيخه جملة أن المراد
بالمكسر القرامة التي تفرض من الدنانير والفضة اه وتقله ع ش ومعا ذلك وإن كان نصف شربني
أوردي لم يقال صحيح شيخنا حرف (قوله أو يمين) لم يقل أو يمين لأنه حينئذ ليس من
القاعدة (قوله وكيد) قال بعضهم صالح لأن يكون مثالا لاختلاف النوع ولا اختلاف الصفة بحسب
اعتبار المتبر وقوله وقيمة الخ يقيد الصفة فقط اه شيخنا لكن يؤخذ من الزيادة أنه مثال لاختلاف
الصفة فقط (قوله متبذين) وانظر لم يقل مثل ذلك في الجنس مع أنه قد يمتد به أيضا بدليل قوله
الذي لأحد الجنس بحسب من الآخر الخ غاية الأمر أن في مفهوم هذا القيد بالنسبة إلى الجنس
فصلا لم يسم كلامه الآتي شرح به غير التميزين فيه ما بئلهما صحيح سواء ظهر الرديء في المكسرات
أولا فصار تواجبه ليؤكل وحده على التمسك أولا وأما تقييد الجنس به في مفهومه ففصيل بأن يقال إن
كثيرا لخطا بحيث يفصل تواجده ليؤكل وحده لم يصح والاصح إذا علمت ذلك فلا يخفى أن التقييد به
الظاهر في جمل قوله وكيد الخ مثالا للنوع كبري أو يمين أو يمين عليه فلا يظهر قوله وقيمة الرديء
الخ لأن صور النوع الصالح بالجمع وإن كان ما ذكر مثالا لصفة وقيد بالنقد لا يظهر التقييد بقوله
متبذين لأن التمثيل بين التميز وغيره إنما هو في غير النقود فتدبر شيخنا حرف وقال شيخنا
التساوي قوله متبذين من ظاهر كلام الشارح أنه يقيد في كل من النوعين والصفتين وليس كذلك بل هو
يقيد النوعين فقط (قوله وقيمة الرديء الخ) فان كانت ما لفرق بين الجنس والنوع حيث لم ينظر
فيها إلى اختلاف القيمة وبين الصفة حيث نظرها في هفت الفرقان الجنس والنوع ملاحظة للاختلاف
كمكان وان وقع عدم اختلاف فهو نادرا فكن فيهما بالجملة والصفة ليست كذلك قاله زى وهذا يدل
على أن الرديء والجيد مثال لاختلاف الصفة وقوله متبذين يقتضي أنه مثال لاختلاف النوع
لأن التميز ليس شرطيا لاختلاف الصفة فتأمل (قوله دون قيمة الجيد) أي أو أزيد ومفهومه

أما إذا كانت مثلها لا يبطل البيع وفيه ثلاث صور لأن الردي والجيد للتساوي بين قيمة ما إن يباعا بثلثهما أو
بجدين أو رديين وهذا ظاهر إن جعل مثلا للغة وقيد بالقدل لكن لا يظهر التقييد بقوله متبذين لأن
التفصيل بين التميز وغيره إنما هو في غير النقود شيئا حرف **(قوله عن قتادة)** يفتح الفاء مشورة
(قوله بقلادة) هي اسم لمجموع الخرز والذهب مع الخيط وقوله فيها الخ يقتضي أنها اسم للخيط الآن يقال
أنه من طرفية الجزء في السلك أي كل واحد من الأجزاء في السلك **(قوله يباع بثمانية دنانير)** ظاهر أنها
كانت معرفة بالبيع ولم يتعلق بما وصورة عقد أو عبارة مر في الشرح بأنها جارية على ظاهره في أنه وقع
عليها صورة عقد من الرجل ولا مانع لأنه يتقبر ذلك بكون غرضه **(قوله)** بيان أن العقد الذي صدر
منه فادوان الطريق في محلهما أفراد كل من الذهب والخرز بعقد عرش **(قوله فأمر النسي)** **(قوله)**
بالذهب أي بزرعه **(قوله في رواية)** أي بدل قوله فأمر بالذهب الخ ولا يناق ما تقدم من أنه أمر
بالذهب وحده الخ الجواز أنه قال لا يباع حتى تفصل فامتنعوا من البيع فأمر بزرع الذهب وحده ثم قال الذهب
بالذهب الخ عرش **(قوله حتى تفصل)** أراد التفصيل بالعقد أي بأن يفضل هذا بقوله وهذا بقدر مر ولا
يعني بعده من السابق أي لا التفصيل بالنظم ثم بيع الجميع بذهب لأنه حينئذ يكون من قاعدة من عجز
شورى وقال بعضهم حتى تفصل أن يخرج من الخيط لتوزن وتفصل في العقد بعد ذلك أو تفصل في العقد
كان يقول يبتك الذهب بمثله ذهباً موازنة ثم توزن **(قوله ولا نقيضه)** أي لازمه وصفه الخ **(قوله)**
اعتباراً بالنقيض قال الطبراني لم ينظروا إلى النقيض في باب الربا وما كانوا يفترون على الصغار حتى يبيع
بيع الربوي الردي، بجنسه الجميع المائة إلا في قاعدة مدجوة ودرهم فاهم نظروا إلى النقيض عند
اختلاف الصفة ليتأتى التوزن مع انتهى عبد الرزاق على التحريم **(قوله والتوزن مع الخ)** وإن لم يثبت منجز
للدين وضرب الدرهمين والسكلام في المدين فلا يشكك صحة الصلح عن ألف درهم وخمسين ديناراً باني
درهم كاذ كروفي الصلح لأنه في المدة وتخرج الصلح ما لو عوض دأته عن دينه النقد تقدم من جنسه
وغيره أو دأته من غيرهم يض أي لفظه بل بلفظ بمناه كخذه عن دينك مع الجمل بالمائة أي بمائة
الجله لا نقد الم عوض عنه فلا يصح وفارق صحة الصلح عن ألف بمائة أن لفظه يقتضي مائة
المتحق بالغليل عن الكبير فيضمن الأبرار عن الباقي روى وقد يقال لأجله لقوله مع الجمل
بالمائة لأن الفرض أن عوض من جفدين وإنما يحتاج إليه كلام مر حيث قال ما لو عوض
دأته نقداً من جنسه ولم يقل وغيره وبإشارة شرح الرض وإعبر أن قاعدة مدجوة ودرهم في عرش
الأهين فلا يشكك صحة الصلح الخ **(قوله في المفاضلة)** أي في محان عشرة صورة والجمل بالمائة
في ست لأن في كل من اختلاف الجنس والنوع ست صور فيها المفاضلة محققة وثلاث فيها الجمل
بالمائة **(قوله في بيع مدودهم الخ)** أي فبيان أداء التوزن مع حال المفاضلة أو الجمل بالمائة
في بيع مدودهم الخ وكذا يقال فيما إذا بيعا بدرهمين أو بمدودهم وهذا كله في اختلاف الجنس
وقال الله في اختلاف النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذي ذكره الشارع يقاس عليه مثله
بقية صور القاعدة **(قوله ثلثا طرفه)** أي طرف نفسه **(قوله بتفصيل العقد)** الأول ضميل
العوض وأظهر في محل الأخبار للإيضاح وأراد بالنقد للعقد عليه فيكون الاتيان بالاسم ظاهر
ظاهر أو هذا منهم قوله عقد وقوله بأن جعل في بيع مدودهم الخ أي صريحاً فلا يمكن أن يقال
للكور وبإشارة شرح مر وما ذكره بعضهم من كون نية التفصيل كذكره وأقره مع غيركم

عن قتادة بن عبيد قال في
التي **(قوله)** بقلادة فيها
ترز وذهب يباع بثمانية
دنانير فأمر النبي **(قوله)**
بالذهب الذي في القلادة فزعم
وحدته قال الذهب بالذهب
وزنا بوزن في رواية لا يباع
حتى تفصل ولا نقيضه
اشتباه حدطرق العقد على
مالين مختلفين توزن مع ما في
الآخر عليهما اعتباراً بالنقيض
كما في بيع شخص مشعوع
وسيف بالنقدية الشخص
مائة والسيف خسون فإن
الشيء بأحد النقص يتلى
الغن والتوزن مع هاتين
إلى المفاضلة أو الجمل بالمائة
ففي بيع مدودهم يدين
أن كانت في المائة الذي مع
الهرم أكثر أو أقل منه
زمت المفاضلة أو مثله لم
الجمل بالمائة فلو كانت
قيسه درهمين فالثمة ثلثا
طرفه فيقاله لثلاث الدين أو
نصف درهم فالثمة ثلثا طرفه
فيقاله لثلاث الدين ثلثون
المفاضلة أو مثله فلو كانت
مجهولة لا لا المتد التوزن
وهو تخمين قد يخطئ
وتصدق العقد هنا بتعدد
البائع أو المشتري أو كعادته
بغلاف أحمده بتفصيل
العقد بأن جعل في بيع مد
ودهم ثلثها الشئ مقابلة
الله أو الهرم ودرهم
في مقابلة الدرهم أو الد

ولو لم يشتمل أحد جانبي

العقد على شيء مما اشتمل

عليه الآخر كيبيع دينار

ودرههم ببيع بروضاع

شعير أو ببيع برأوشعير

وبيع دينار جميع وآخر

مكسوع ببيع بروضاع

وبيع مكسوع بروضاعين

برئ أو مكسوع بروضاع

زوت جنسا فلا يرد ذلك

وعبرت بالمبيع بدل تعبيرة

بالمجنس النظار تقديره

بمجنس البري فلا يرد بيع

مخودهم ببيع وتوب بملو ما فانه

يشتنع مع خروجه عن النصاب

لان جنس البري لم

يختلف بخلاف جنس المبيع

وقولي رد بياض الجانبين

أي ولو كان البري ضمنا

من جانب واحد كيبيع

سمسم بدهنه فيبطل

لوجود الدهن في جانب

حقيقة وفي آخر ضمنا

بغلاف ماله كان ضمنا

من الجانبين كيبيع سمسم

بسمسم فيصح أم لو كان

البري تابعا بالإضافة الى

للتقصود كيبيع دارقها بئر

ماء عذب بملها فيصح كما

أوضحت في شرح الروض

وغیره واعلم انه

(قوله بخلاف ماذا كان

من جانب) لا معنى لهذه

فان أراد أنه مدخل لهذه

فهي قد صرح بها الشرح

فلا حاجة لها تأمل

أما لو كان قد كان مختلفان لم تكفدية أحدهما ولا بتأنيه ماصر من جهة البيع الكتابة للاختصار في
الصيغة فلم يفتقر في العقود عليه (قوله ولو لم يشتمل الخ) هنا عتبر زقوله جنسا و بوياس الجانبين
وفي الإيجاب الصحيح جواز بيع غير البر بغير الشجر وإن اشتمل كل منهما على ماء و ملحق لاشتمل كلهما
فليس من القاعدة للقررة حل (قوله يردق) بفتح الباء للموعدة وسكون الراء اللمة نسبة لشخص
يقال له رأس البرية نسبة لاشتماله من غرس ذلك الشجر (قوله أو مكسوع) بفتح الميم وسكون الميم
للمهزة كسر القاف بفتح اللام يردق بفتح السين ذي لثة تعالي عن يمارى (قوله فلها) أي لجواز
البيع لئلا كزوت جنسا أي على عبارة الأصل ونصها وإذا جئت الصفة بربو يامن الجانبين اه
وظاهر صانع الشارح ان الاختراز عمدا كرا بعمل بعبارة الأصل وحدها وهو كذلك ان يصعد
على ما ذكر أن العقد جمع ربو يامن الجانبين وهو العقد في جانب والمعلوم في آخر وظاهره أيضا
يقضي ان الاختراز عمدا كرحل بلفظة الجنس التي زادها فقط والظاهر انه غير صحيح ان الموص
اختراز عمدا كرها وحدها لكان معظم مسائل القاعدة خارجا عنها كيبيع مدخو وودرههم بملها
لان العقد جمع جنسين في كل جانب فبذلك الصورة كهورة دينار ودرهم بضاع ربو يامن وصاع شيفق أي كلا
تدفع العقد فيه جنسين في كل جانب واحد افاق ان الاختراز عمدا كرحل بجمع المزد ولز يد
عليه فالتدفع لهما كذا كرحول قوله جنسا ربو يامن الجانبين ووجه الاختراز ان العقد ياد كرحل بجمع
جنسا كانا في الجانبين بل بالجنس الذي في أحدهما غير الجنس الذي في الآخر تأمل شيخنا (قوله فلا
يرد ذلك) أي دخولاهو على الملحق عن عتبه قوله ولهذا انما عاقبت (قوله لا يرد بيع الخ) أي
خروجها أي ليتني خرجوه وقوله مع خروجه عن النصاب أي على كادام الأصل (قوله أي ولو كان البري
ضمنا من جانب واحد) أي سواء كان الضمن غير متني للاختلاف والبروز كالل الذي ذكر ما و كان
شبهه كيبيع لبن بشاة فيقالين من جنسه شيخنا (قوله لوجود الدهن) عبارة شرح مدر ولو ضمنا
كسمسم بدهنه دبروز مثل الكاسن فيه يقتضي اعتبار ذلك الكاسن بخلافه فانه مستتر فيه ما فلا
مفتني لتقدير بروزه (قوله بخلاف ماله كان ضمنا) أي ولو فيها للخروج ببيع بقرة ذات لبن
بملها فهو باطل مع أن البري ضمني من الجانبين اه ح (قوله كيبيع سمسم بسمسم) هنا يخرج
بقوله واختلف المبيع لأنه لم يتحقق الاختلاف فهو مدخل ومخرج بخلاف ما إذا كان من جانب
تأمل (فرع) لو اربعة معشونة بملها أو بخلافه كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز
كذا غلط شيخنا بهامش الحلي سم (قوله كيبيع دارقها بئر ماء الخ) قال مدر في شرحه ويجوز بيع
دارقها بمل من ذهب مثلا لجهاد بذهب لان المعدن مع الجاهل به تابع بالإضافة الى المقصود الدارق فالقابلة
بين الدارق والذهب الذي هو الفتن خاصة فصح وقولم لأقول للجهل بالمشد في باب الرباعية في غير النافع
أما تابع فيشاع بجهله والمعدن من توابع الأرض كالحل بفتح أمة في البيع وغيره ولا يتأنيه عدم
صحيح ذات اللبن بملها لان الشرع جعل اللبن في الشرع كهو في الاناء بخلاف المعدن ولان ذات اللبن
للتقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدن فلا يطلان أمالوعلى بالمعدن أو أحدهما لو كان
فيتمو به ذهب يتحصل منه العرض على النار لم يصح لانه مقصود بالمقابلة جرت فيه القاعدة اه
لم يفر (قوله كما أوضحته في شرح الروض) لان الماء وان اعتبر على العاقدين به تابع بالإضافة الى
المراد لمص التصدي عليه غالبا بخلاف المعدن ولان ما كونه تابعا بالإضافة كونه مقصودا لنفسه حتى
يشترط التعرض فيه في البيع ليدخل فيه والاصل أنه من حيث أنه تابع بالإضافة اغتفر من جهة
الربا ومن حيث أنه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه زى (قوله واعلم انه

الجنتين بحبات من الآخر
يحت لا يقصد اخراجها
(كبيع نحوكم بعبوان)
ولو غير جنبه وغير ما كحل
كان بيع نحوكم بغير بقر
أوابل أوجار فانه باطل
التي عن ذلك رواه
الترمذي مستدرا وأبو داود
مسندا والهي عن بيع
الشاة بالحم رواه الحاكم
والبيهقي وصححه اسناده
وزدت نحو ذلك الآية
والطحايل والقلب والكليفة
والرثة والكبد والشحم
والسنام والجندل لما كحل
قبل دفعه ان كان مائوكل
غالباً

(درس)

(باب فيأتهى عنه من

اليوع وغيرها)

كالنجش

(قوله أى عماله تلقى

باليوع) هذا معلوم من

التدراج هذا الباب تحت

كتاب البيع

(قوله ولكن عبارة

الشرح في هذه الترجمة

لا تصح الخ) أى بسبب

عطف الضمير على البيوع

تفسير للناسي وزيادة

للتعظيم على الترجمة غير

معية لكن يمكن دفع

الصور بالفتح على ما في

قوله ما نهى عنه لأن

معناها يوع فيمنع الغير

بالذى لم ينعو بمأتهى عنه من غير البيوع عماله تلقى بها تأمل

لا يضر مفهوم قوله متبذين (قوله يسيرة) ليس بقيد (قوله يظهر في الكيل) أى لم ينقص
الكيل بسببه وهذا ضعيف والتمتع عدم الضرر مطلقاً ظهرت أول نظراً انتهى عـش زيادة (قوله
بحبات من الآخر) أى يسيرة كما صرح به مر فقوله بحيث الخ بيان لاضطراب كونها يسيرة كقصد شعير في
أردب قح فان القصد لا يقصد اخراجها من الأردب لقلته والمتمتعان اختلاط أحد النوعين بالآخر لا يضر
مطلقاً واختلاط أحد الجنسين لا يضر إلا ان كثر بحيث يقصد اخراجها للاستعمال وحده وإن أُرقي
الكيل كافي شرح مر وعبارته وظاهر كلامهم الصحة هنا وان كثرت حبات الآخر وان خالف ذلك
بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تحقق المناهضة
بخلاف النوع وقوله والمتمتع بالخ وعليه يلغز ويقال للناسي أن يجوز بيعهما معاً عند الاختلاط لا عند
الانفراد هما النوعان ويجوز بيع بغير بشمير وفيهما أو في أحدهما حبات من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد
تمييزها فتستعمل وحدها وإن أُرقي الكيل كافي شرح مر (قوله كبيع نحوكم) ولو لم يمسك ورواه
بعبوان حتى يفرج السمك والجراد الملتى وهو تنظير في الحكم وليس من القاعدة بخلاف بيع اللبن
بالحيوان وبيع البيض بالحيوان فانه صحيح فيه وبيع لبن بقره بشاة ولو في ضرعهما لبن يتصلح لجل
وبيع بيض بدجاجة لا يبيح لها وإن أعجن جسمها ولا يبيع بيع ذات لبن بذات لبن ولا ذات بيض
بذات بيض إن أعجن جسمها إلا في الآدميات حل والاستثناء راجع لذات اللبن وعبارة مر أو ما عوان
لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسها إلى الجنس في الضرع يأخذ قسطاً من اللبن بخلاف الآدمية
ذات اللبن ورفق بأن لبن الشاة مثلاً في الضرع له حكم اللبن ولهذا امتنع عقداً لاجارة عليه بخلاف لبن
آدمية فله حكم للزعة ولهذا جاز عقداً لاجارة عليه انتهى ولو باع شاة ذات لبن بقره ذات لبن مع
اختلاف جنس الحيوانين وجنس اللبنيين لأن الألبان أجناس والبقرة والجوامس جنس
وكذا التمس والمز (قوله) وأبو داود ومرسلاً وأرساله مجبور بأساند الترمذي له قال الماوردي
المرسل عند الامام الشافعي مقبول ان اعتضد بأحد أمور سبعة القياس أو قول الصاحب
أوفعه أو قول الأكثرين أو انشتر من غير دافع أو عمل به أهل المصر أو لم يوجد دليل سواء
وهذا هو القول الجديد وضم إليها غيره الاعتماد بمرسل آخر أو بمسند اهـ براموى (قوله
والهي عن بيع الشاة بالحم) جعل اللحم في الدليل ثلثاً وهو في الثلث شفا فلم يطابق دليل
للدهى ويجب بأنه أشار بالدليل إلى أنه لا فرق بين جومل اللحم عننا أو شمتنا فكأنه قال كبيع
نحوكم بعبوان وعكسه (قوله الآية) يفتح المزمرة والكلية بضم الكاف حرف (قوله) ان كان ما
يؤكل) كالسبيط لا ما خشن

(باب فيأتهى عنه من البيوع وغيرها)

أى عماله تلقى بالنجش والوسم على الوسوم وكذا في الركان فانه حرام وإن لم يحصل
بيع حل والألفاظ تشمل الصلاة والمج وغيرهما ولم تعرض لشي منها عـش ولكن عبارة تدراج
في هذه الترجمة لا تصدق بقوله فيأتهى وصح بشرط خياري الخ ولا تصدق أيضاً بفصل تفرق
الصفة الآتي مع لأن ثلث جملة متدرجا تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة مر ومع فـ
تقرر والترجيح بما تصدق به حيث قال بآب البيوع النهى عنها وما يبيعها اهـ والفرق بينهما في غير
الشاح ظاهر لثما لم هذا وقد ترجم لتفرق الصفة صاحب الرض باب فوفصل الثلث كذلك
أحسن تأمل وأما ذكر الصنف هذه للثبات مع علمها من أركان البيع وشروطه لنسب التفرق

عليه ردا على الجمالية الذين كانوا يقولونها **(قوله)** والتي عنها قد ينقض بطلانها بأن كان قد ات
 الفقدان لازمه بأن قد يفيض أركانه أو شرطه زى وقوله أنه كبيع جبل الحيلة فإن البيع معدوم وقوله
 أولاه كبيع الملامسة فقوله بأن قد تلحق لب ونشر مرتب **(قوله)** هي التي **(قوله)** قال قل
 وهذه المليات صغار وقال حج أن التفرغ من الكبار وقرر شيخنا ح أن السك من
 الكبار **(قوله)** عن عيب الفحل ثم نقل عن بيع عيب الفحل لأن المراد أع من ذلك كأبدل
 عليه قوله فنحرم أجره **(قوله)** وهو ضرابه بكسر الصاد قال في المصباح وضرب الفحل الناقصة ضرابا
 بالكسر زاعلها انتهى وهو ظاهر في أن الضراب مصدر وضرب وعليه فهو مصدر مباحي والافعال ضرب
 وزنه فعل بالكسر وهو مصدر فاعل فقياسه أن يكون مفعلا لثواب للضرب ع ش وقدم هذا
 القول لأنه لا أشور ومن ثم حكى مثله به يقال **(قوله)** ويقال ماؤه أي الذي في صلبه أخذنا من قوله
 الآتي والمضى فيه الخ قال في متن المهاج ويقال أجرة ضرابه ولعل سبب إسقاط الشيخ له رجوعه في
 التي إلى الأول ع ش **(قوله)** ضفاف أي جنس الضفاف لأن فيهما ضافين أي بذل بدل عيب الفحل
 وأخذ كأيأى وأخذ بالبدل كبيرة لأن من كل أموال الناس بالباطل يرمى **(قوله)** لبيع النسي
 لأن الأحكام الشرعية عامة لا تفعل المكاتب والضراب فعل غير المكاتب والمالك عيب لا يتلحق بها
 حكم زى **(قوله)** من أجرة ضرابه على التفسير الأول أو ثمن مائه على التفسير الثاني وهذا التعميم
 هو المأمول على أن الشارح لم يقدر بيع عيب الفحل كأفضل فبايعه حل **(قوله)** فنحرم أجره
 أي دفعها وأخذها وتفرق جواز الاستتجار لثقل النخل بأن الأجير قادر على التلغيع ولا عين
 عليه إذ شرطت عليه فسد القصد شوى والمراد من قوله فنحرم أجره أي أيجاره كأبوخذ من
 قول الشارح للضراب كذا قيل ولكن الأنسب لقوله وثن مائه بقاء الأجرة على ظاهرها فتكون
 الإجماع لتعليل وعلى الثاني لتعنية وهل يستحق أجرة لثل كأي الأجرة القاسدة وقد ينقض التعليل
 عدم الاستحقاق تأمل شوى واستوجه ع ش الاستحقاق وعليه فالمراد أجرة مثله لو استعمل فيها
 يقابل بأجرة كالمثل مدة وضع يده عليها لا ارتفاع اللذ كور **(قوله)** والتي فيه أي في التي من حيث
 ما يغني عن الفساد فكانه قال والحكمة في الفساد الخ وبعبارة شرح مر أوضح من هذه ونصها
 فيعبر عن مائه بيطل يمه لأنه غير مستقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير للحكمة لأن هذه الحكمة
 لا تنجمها وقوله فما الفعل الخ راجع لقوله وثن مائه وقوله وضرابه راجع لقوله أجره فقوله وضرابه
 مطوف على ما ع سبيل اللب والذعر المشوش كأي حل **(قوله)** ليس يتقوم أي ليس له قيمة
 وليس المراد بالقوم ما قال في التي وقوله ولا مقدور على تسامحه المناسب لتبعيره سابقا بالقدره على
 القسم أن يقول لا مقدور على تسامحه شيخنا ح **(قوله)** لتعلقه باختباره والازا كالفرايض أو هو
 عنه وما قيل من محذور استجداره لازما محمول على ما إذا استأجره مدته لأشياء فله حينئذ أنزاعه وهو
 الطريقة واجبة على مالكه حيث اضطر إليه أهل ناحية وعليها حل قول بعضهم أن منه كبيرة قال
 ع ش على مر فان قلت لا يلزم للمالك أن يبدل ماله بمجانا وقد منعت البيع والأجرة قلت طريق ذلك
 أن يؤخره لزم من امتناعه ليقع به ما شاء بخلاف ما لو استأجره لمعين كالمثل فليس له أنزاعه وإذا وقع
 الفعل حل ضرابه فبات أن أيا كسر ضمنه صاحب الأثر إذا كان مستعيره لأنه تلقى حال
 الاستعمال المأذون فيه بغيره لايه كوقوف البعثة في بيت الباقين حال طعنها أما إذا كان مستأجره له
 فغضمان **(قوله)** ولذلك لا يثني عبارة حج و يجوز الإهداء لصاحب الفحل بل لو قيل يندبه لم يبعد
(قوله) لإعارة للضراب محبو به أي مستحبة كأي مر وعلى ذلك حيث لم يثني والواجب وكان

والتي عنها قد ينقض
 بطلانها وهو المراد هنا وقد
 لا يقتضيه وسيأتي (نسي)
 النبي ﷺ عن عيب
 الفحل) رواء البخاري
 (وهو ضرابه) أي طريقه
 لا يثني (ويقال ماؤه) وعليها
 يقدر في الخبره ضاف لبيع
 النبي ﷺ أي عن بدل عيب
 الفحل من أجرة ضرابه أو
 ثمن مائه أي بذل ذلك وأخذ
 (فنحرم أجره) للضراب
 (وثن مائه) عملا بالأصل
 في التي من التحريم
 والمضى فيه أن ماء الفحل
 ليس يتقوم ولا معلوم ولا
 مقدور على تسليمه وضرابه
 لتعلقه باختباره غير مقدور
 عليه للمالك ولما لا يثني
 أن يعطى مالك الفحل شيئا
 هدية وعارضة للضراب
 محبو به (وثن) بيع (حل)
 الحيلة) يفتح المبهمة
 والموحدة رواء الشيخان

الاستماع منها كبيرة حيث لأضر عليه في ذلك ويجب الاعارة بحماز يفرق بينه وبين المصنف حيث لا يجب اعارته بحماز وإن تعين لقراءة الفاتحة بأن لم يكن في البدلغيره بأن المصنف له بدل بأن يقفه غيبا بخلاف هذا اهـ وثالث الامام أحد في الاستحباب ويصح وقفه للضراب وإذا أُنْتُفَ شياً لا يضمنه الوقت بخلاف ما لو وقف عبداً فضاء متلفاً عليه والفرق بينهما أن العبد متلفته متلفته بريقته وقد قوتها المالك الوقت والفعل لا يمتلئ بريقته متلفته فالتضامن في متلفته على من هو تحت يده ولو جن شخص على الفعل الموقوف أخذت منه القيمة واشترى بها غيره وقت مكانه برماوى **(قوله وهو نتاج التاج)** قيل الملاقى جبل الحيلة على نتاج التاج فيه مجاز الأول لأن الجبل خاص باني البطن والنتاج خاص بالنفصل ورد ذلك بأن الزايد وغيره من الحواشي صرحوا بأن هذا الملاقى لقوى لأن يكون مراده أنه مجاز شرعى وبعبارة حل قوله وهو نتاج التاج الخ أى لغة بل يقول يملك ولما تله وهذا بيع جبل الحيلة حقيقة وقوله أو يبيع شيئاً إليه هو بيع جبل الحيلة على التسام أى البيع المتعلق به فالأضافة لا تدنى ملازمة ويضمن ضمان الضمير حر وزى **(قوله أى على نتاج التاج)** وهذا للمسمى في الربط بالمقاومة وهو بيع الدواب ويؤجل الخن لأن يؤخذ من أولاد الدابة والامر على فاعله لأن هذا ما يمتنى فيمنع فيه كاذ كره عرض وقوله أو يبيع شيئاً تفسيراً بين عمر راوى الحديث به قال مالك والثايفى برماوى **(قوله وهو بكر النون)** أى وقفا حل وشرح حر **(قوله معنى المفعول)** مأخوذ من نتجت الناقة بمعنى ولدت فالفاعل فاعل عرض في صورة المبنى للمفعول لكنه الحقيقة مبنى للفاعل فتجت الناقة بمعنى ولدت فالفاعل فاعل عرض **(قوله ولا يقال جبل لغير الآدمى إلا مجازاً)** فقه يجوز من وجهين الأول إطلاق الجبل على العلم وهو مختص بالآدميات والثاني إطلاق المصدر على اسم المفعول وهو المجرول اهـ زى وعلاقة الأول الإطلاق لأن الجبل خاص بعمل الآدميات أطلق هنا على مطلق محل سواء كان في الآدميين أو في غيرها وعلاقة الثاني التعلق **(قوله على التفسير الأول)** هو أن يبيع نتاج التاج والثاني أن يبيع بمن الخ عرض **(قوله ملقوثة)** أى ملقوح بها فقه حذف وإصال يقال قبحت الناقة من لب ذهب فقه لا تقع أى حلت فقه حامل برماوى **(قوله وي لغة جنين الناقة خاصة)** برده على النلى المعنوى أخص من الشرعى مع أن للشهور العكس الآن يقال هذا المشهور أغلى والأفد يكون متساو بين أى أنه قد يكون القوى أخص كاهنا شيخنا **(قوله من الاجنة)** شمل الله حر والذى وانظره مع قوله جمع ملقوثة وشو برى ويمكن أن التاء في ملقوثة للبالغة أو للوحدة شيخنا **(قوله)** وعن بيع الضامنين سميت بذلك لأن الله أردها في ظهورها فكشها ضمنتها قاله الأزهري مجبة وقال شيخنا ح ف سميت بذلك لأنها في ضمن الفحول **(قوله من الماء)** أن قلت يستثنى عن هذا بما تقدم في السب فارجحه ذكره قلت وجهه ورود النهى عن خصوص الضامنين قرباً بشوهم عائلته المذركه لأنه كورة مع أن لكل منهم معنى آخر به تفارق الأخرى شو برى وليب بأن الرجوع في عب الفحل أى اسم للضراب وبعض الناس خص الأول بأن يشترى ماءه لاقى شلاً وهنا يشترى بملقواً لينظر ما يستدرك حل ور بما يدل على ذلك كلام الشارح وكب أيضاً فاف

الفحل الذى في صلبه يسمى باسمين يسمى عباوى يسمى مضمونا أو مضياً ما جتمع بينهما لورود النهى عن خصوص الضامنين وعلى تفسير السب بالماء يكون أعم مما عايناه لأنه شامل لما كان في غيره الصلب ولم يظهر من كلامه المبنى التام للضامنين المفار لى عب الفحل وقال الأسنوى الأول أن يشترى ماءه مطلقاً والثانية أن يشترى ما يحمل به الاقنى من ضرابه في عام وأعين عليه فهاستين

(وهو نتاج التاج: بان يبيع
 أى نتاج التاج (أو) يبيع
 شيئاً بمن إليه أى إلى التاج
 التاج أى إلى أن تله هذه
 العبارة وبه ولدها قوله
 ولدها نتاج التاج وهو
 بكر النون مصدر بمعنى
 المفعول كما أن جبل فى جبل
 الحيلة كذلك والحيلة جمع
 حامل كفاش وشفقة ولا
 يقال جبل لغير الآدمى إلا
 مجازاً وعدم صحة التبعين
 ذلك على التفسير الأول لأنه
 بيع مالىس بملوك ولا
 معلوم ولا مقدور على تسليمه
 وعلى التام لاى إلى أجل
 مجهول (و) عن بيع
 (اللاقح) جمع ملقوثة
 وي لغة جنين الناقة خاصة
 وشرعاً أعم من ذلك كما
 يؤخذ من قول (وهى ماني
 البطون) من الاجنة (و)
 عن بيع (الضامنين) جمع
 مضمون كجائين جمع
 مجنون أو مضيان كضامنين
 ومنتاح (وهى ماني الاصلاب)
 لفحول من الماء روى
 النهى عن بيعهم مالك

مرسله الجواز وعدم محبة بيعهما من حيث المعنى المعاصر (٢٠٧) (د) عن بيع (اللمسة) رواه الشيخان (بأن يمس) بضم الميم وكسره (نوبالرها) لكونه مطوياً أو في غلظة فهو أعم من قوله مطوياً (ثم يشترطه على أن لا خيار له أذكاره) اكتفاؤه بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسه فقد بعتك) ككتفاؤه بلمسه على الصيغة أو يبعه شيئاً على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (د) عن بيع (اللمسة) بالجملة رواه الشيخان (بأن يحصل البند بيعاً) اكتفاؤه به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ إليك ثوبى بعتره فخذها الآخر أو يقول بعتك هذا بكذا على أنى أذنبته إليك لزم البيع وانقطع الخيار وعدم الصحة فيه وفيما قبله لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط القاسد (د) عن بيع (الحصاة) رواه مسلم (بأن يقول بعتك من هذه الأنواب مانع) هذه الحصاة (عليه أو) يقول (بعتك ذلك) مثلاً (الخيار إلى رهبا أو بجمعا) أى للتبايعان (الرهي بيعاً) وعدم الصحة فيه للجهل بالبيع أو يزين الخيار أو لعدم الصيغة (د) عن بيع (العربون) رواه أبو داود وغيره وهو يفتح العين والراء وبضم العين واسكان

مغلمان كان ع ش على حر (قوله مرسل) وهو ما شرط منه الصحابي قال الناطم • وصرل منه الصحابي سقط • (قوله المعاصر عاصر) أى من أنه ليس معلوماً لا مقدراً على تسلمه ع ش (قوله وعن بيع اللمسة الخ) أى عن بيع مثل اللمسة وكذا يقال فيما بعده (قوله يمس) مانع لمن يفتح الميم حل (قوله ثم يشترطه) أى بإيجاب وقبول حل (قوله عن رؤيته) فيعطى هنا فداً وإن قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط القاسد والمسلم لا يقوم مقام النظر شرعاً ولاعادة قول زوى (قوله أو يقول إذا لمسته) قال حمزة بجمع قرأته بضم التاء وفتحها وكذا فى كل مواضعها أى التاء، وعمل الأمام بطلانه بالتعلق والدلول عن الصيغة الشرعية وبينه الاستوى بأنه إن حصل الميس شرطاً فطلانه للتعلق وإن جعل ذلك بيعاً فقد انعكس شوبى مع زيادة (قوله قد بعتك) أى قبل الآخر فهو وإن وجد الإيجاب والقبول لكنه مع الشرط القاسد وهو الميس حل (قوله خيار المجلس وغيره) أو أو بمعنى أو شوبى (قوله أنبذ إليك) بكسر الراء وباءه ضرب كفى المختار (قوله وانقطع الخيار) عطفاً لزم على المزوم (قوله وعدم الصحة فيه) أى فى بيع المبادأة بصورته وفيما قبله وهو بيع اللمسة بصورة الثلاث وقوله لعدم الرؤية أى فى الصورة الأولى من صور اللمسة وقوله أو عدم الصيغة أى الصيغة الصحيحة وهذا الصورة الأولى من المبادأة والثانية من الملامسة وقوله أو شرط القاسد أى فى الثانية من المبادأة والثالثة من الملامسة فتأمل (قوله أو عدم الصيغة) يرد عليه أن قوله فى اللمسة قد بعتك صيغة فكان الوجه أن يقال إن البطلان فى هذه للتعلق بالعدم الصيغة وأجاب الشيخ بحجة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله قد بعتك أخبار الانشاء وأنه جعل الصيغة مفقودة لا تنفاد شرطها وهو عدم التعلق ع ش على حر (قوله أو شرط القاسد) لأن خيار المجلس مثلاً لا ينقطع إلا بالتفرق أو الزام المقدور قد قطعه باليس أو بالتبذير كونهما فى محلها لم يلزم المقدور كنهه فى خيار المجلس ونفيه منسحب عليه وبالم عليه أيضاً فى خيار اليب باليس والتبذير كورين من أنه لا يفتى بذلك اه قبل على المحلى (قوله ذلك مثلاً) أى أولنا أولى مرحف (قوله أو بجمعا الرهي بيعاً) أى اكتفاؤه به عن الصيغة فيقول إذا ربيت هذه الحصاة فهذا الثوب يبيع منك فإذا رماها أخذته الآخر من غير صيغة فتقوله المذكور إنما يكون قاصداً به الأخبار لا الانشاء فان تحده الانشاء صح لأنه سيئذ يكون إعراضاً عن قوله إذا ربيت هذه الحصاة فإذا قبل مع البيع حل لأن قصد الانشاء ينفي التعلق فاندفع ما قبل كيف يصح مع التعلق وقال ع ش أو بجمعا الرهي بيعاً بأن يشترطاً على ع ش ثوب ومعيماً أو على الرهي نفسه يكون يعا فقبل للشرى ذلك ثم يرمى إلى البائع الحصاة فأرقت الحصاة عليه يكون مبيعاً وهذا تأرياً قبلها (قوله للجهل بالبيع) أى فى الأولى أو بزم الخيارات الثانية أو لعدم الصيغة فى الثالثة (قوله وقال المرابن) وقد قبل عنه همر فى الثلاث شوبى (قوله سلمة) بالفتح وأما الكسرة فهى الغدة التى تفرى الحيوان وتطلق فيه أضعاف المتاع شوبى وبعبارة الصباح السلمة خارج كهيئة الغدة ثم قال والسادة البضاغة والجمع فيها سلمة مثل سدره وسدره والسلمة أيضاً الشجرة والجمع سلمتان مثل سجدة وسجدتان اه وفى قضايتها بالكسر مشتركة بينهما بالفتح خاصة بالجنه فى القاموس السلمة بالكسر المتاع جمه يبيع والغدة فى الجسد وقد قطع أخرج فى الفتن وأسلم أى صار ذلماً فهو مالهوع والفتح الشجة ع ش وقول ع ش أخرج يوزن غراب ويصنمهم وسلمة للمتاع سلمة الجسد • كل بكسر الين هكذا ورد ألمائى بالفتح فهى الشجة • عبارة الصباح قاله كنهجه

الراء ويقال العربان بضم العين واسكان الراء (بأن يشتري سلمة

اجتماع التفریق بينه وبينه وحمل بينه وبين الاب والجدة في هذا كلاب واذا اجتمع الاب والجدة لادم فهما سواء ولو كان أحدهما حراً أو مالكاً أحدهما غير مالك الآخر لم يحرم التفریق وكذا لو فرق بينهما بعد التفریق لكنه يكره أماسائر المحارم فلا يحرم التفریق بينه وبينهم والجد لادم وثقله للقول بالجد والمارد في سائر المحارم وقولنا بنحو وصية وعنت من زيادتي (فان فرق) بينهما بنحو بيع كهبة وقسمة وقرض (بطل) المقدر للجزع عن التسليم شرعاً مانع من التفریق وتعبيري بنحو بيع أعم من تعبيري بنحو أوبة (د) الترمذي (يعني في بيعه) رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح (كعتك) هذا (بأنف هذا أو بالنفس) لغة غنم بأهيا غنث أو أشاء وعدم الصحة فيه للجهل بالموضع (د) عن (بيع بشرط) رواه عبد الحفيظ أحكمه (كبيع بشرط بيع) كعتك إذا العبد بألف على أن يبعني دارك بكذا (أو قرض)

التشديد فيه عش وأما العتد فخرام من الصغار على المعتد خلافاً لأن حجر حيث قال أنه من الكبار كإزهر الشيخ بعده (قوله فرق الله بينه وبين أخيه) فإن قلت التفریق بينه وبين أخيه إن كان في الجنة فهو تعذيب والجنة لا تعذيب فيها وإن كان في الموقف فكل أحد مشغول بنفسه فلا يضره التفریق وأوجب اختيار الثاني لأن الناس ليسوا مثولين في جميع أزمته للموقف بل فيها أسوال يجتمع بعضهم ببعض فالتفریق في تلك الأحوال تعذيب أولاهم لمجول على لزوم ويمكن اختيار الأول ونسبه الله تعالى أخيه فلا تعذيب عش وحرف (قوله والاب كلام) أي فيحرم التفریق بينه وبين فرعه كما يحرم بينه وبين الأبا إذا كان لأب وجد جاز يمه مع جده لا تدفع ضرره ببقائه مع كل منهما عش (قوله والجد) أي لأم وأولأ وقوله في هذا أي في الاجتماع مع ادم (قوله والجد لادم) وكذا الاب شوري (قوله فهما سواء) أي فإذا باعهما دونه أرتكس بطل ولو اجتمع الاب والجد فهل يحرم التفریق بينه وبين أحدهما أو يعتبر الاب فقد تردد في ذلك سم واستقر عش اعتبار الاب برأوى وهذا بخلاف ماسر (قوله أو مالك أحدهما غير مالك الآخر) كأن ورثهما أو وصى لاحدهما بالآدم والأخر بالفرع وهذا مفهوم قيد ملحوظ أي أن أحد المالكين قال قلت إذا كان مالك أحدهما غير مالك الآخر فالفرق حاصل أئنة فكيف هذا مع قوله لم يحرم التفریق لانه يقتضي انهما مجتمعان قلت يمكن الاجتماع بأن يكون اخوان في منزل واحد وأحدهما مالك الآدم والثاني مالك الولد فلا يحرم على أحدهما أن يبيع مملوكه منهما عش على حر (قوله لكنه يكره) أي ولو بديالوغ لحاقه من التشويش (قوله أماسائر المحارم) مفهوم الضمير الذي في فرعها (قوله والجد لادم) الظاهر تقديم جد الاب عليه لانه أشرف منه بدليل الحاقه به وأما الجدة لادم فينبغي تقديمها لاداء اجتماع الجدة والاب حل (قوله بالجد لالاب) معتمد عش (قوله بنحو بيع) لاحدهما كاه أو بضع كأي حل والوجه محبة يسهل أن يعتق عليه دون يسهل بشرط عتقه كالتضاء الملاقاة لعدم تخففه ويؤيده ما مر من عدم محبة بيع المسلم للكنان بشرط عتقه اه حر ويجوز بيع جزء منهما لو أحد المجرز ككتلتها لاتضاء التفریق في بعض الأزمته بخلاف ما لو اختلف كتلت ورع حر (قوله وودعة) أي دمة ودأ وتعد بل بخلاف قسمة الافراز فلاتأني هنا كإزهر شيخنا قال عش ولو افراز اه وفي الرشد على حر و معلوم أنها يعني القسمة لأن كون لا يماو به يعلم ما في حاشية الشيخ ويكون قوله ولو افراز اضيقاً وصورته أن تكون بينه وبينها صورة التعديل أن يكون لها ولدان وكانت قيمتهما مساوية (قوله للجزع عن التسليم) أي فأنسى عنه لأزمته فأنسى القساد والمناسب أن يقول عن التسليم لان الشرط القدرة على التسليم كإتقدم (قوله ويعتني) بكسر الباء على معنى الحظية ويجوز التمسك كأي فتح الباري وقوله في بيعه فتح الباء فقط عش على حر قال شيخنا وفي قسمة هذابتين تسحب لانهما بيع واحدة وانما هما بيعتين باعتبار أنهما يدان اثنتي ومثله في حج (قوله أو بألفين) بخلاف ما لو قال لأثنين بلوا فبيع ويكون بعض اثنين حالاً وهو أشرف بضمه مؤجلاً وهو ألتان حر شوري وعمله إذا حذف قوله تغذ بأهيا غنث والام يصح حل (قوله ودين بيع وشرط) الحاصل من كلامهم أن كل شرط منافق لتفضي العقد انما يبطله إذا وقع له عليه أو بعد مو قبل لزومه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه شرح حر وقوله وقبل لزومه مثل تبار الشرط وهو كذلك كأي شرح حج (قوله على أن يبعني) فإذا باعه واشترى منه فان بيع العبد بالجد أو ما يبع البار فان تابعا ما متقدم محبة العبد الأول بطل وإن اعتقدا قصاده صح

زى وشرح هو وحج لانه حيث نليس مبنيا على الاول **(قوله كبتك عدى بآلف)** قال صاحبى
 وفي قوله هذا العبد وقال هنا أيضا بشرط الخ وقال أولا على أن يتبين وقال أيضا بمائة وقال أولا بكذا
 كل ذلك للتميز ح **(قوله ورفق المقد الثاني)** أى استناعه وقوله بصن الخ وهو استناعه بالمقد
 الثاني **(قوله وكبىه زرا)** أى شرائه فالشرط المشتري والبائع يوافق كاصح به الاصل وعبارته
 ولو اشترى زرا بشرط أن يبعده البائع أو ثوبا يخطيه فلا يصح بطلانه اه ويذهب أن يكون مثله ان
 شرط البائع ذلك والمشتري يوافقه لان ذلك فى معنى شرطه وانما لم يجعل كلام المفسر على الثاني لانه
 عن التأويل لان المذكور فى كلامهم الاول كل المناسب قول البائع ومعين بشرط بقا البائع بعه
 الا أن يراد بالبيع الاول ما يشمل الشراء حل مع زيادة وهذا كله فيما لا يجعل المحاد أو الخاطئة على
 النوع أو يبنى فان جعل على المشتري فانه يصبح وفى قول على الجلال فان شرط المحاد على المشتري
 لم يشتر وان سكان الشارط البائع خلافا لظاهر ما فى العباب **(قوله بشرط أن يصحدم)** البائع
 أو اجتنى أو قال ومحمد بخلاف واحد بهينة لاصح فانه لا يكون شرطا لان صفة لاصح معنى مبتدا
 غير مقيد لما قبله فلو كان فى معنى الشرط بخلاف صيغة الخبر فانها مبدية لما قبلها فكانت بمعنى الشرط
 حل قال الشورى من هذا القبيل اشترى منك هذا العاطب بشرط أن يجعله الى البيت سواء كان
 البيت مرفقا أم لا وكذا لو شرط عليه حل البيضة للمشترى أو نحو ذلك **(قوله لاشمال البيع على شرط)**
 (عمل) فمضى أنه لو ضمن الزاء ما يعمل فيما يملكه أى المشتري كأن اشترى ثوبا بشرط أن يبقى حيا
 صح وهو غير ما دل الاجه البطلان قطعاً كما دل من قوله بشرط بيع أو قرض ادهما بلان بيع
 بشرط اجارة أو اعادة بطل ذلك سواء قدم ذكر الخ من الشرط أم أخوه عنه شرح هو **(قوله)**
(فيا) أى فى شئ وقوله لم يملكه أى ذلك الخ وهو المبيع **(قوله بعد)** أى الآن مع أنه لم يملك
 فكأنه شرط على غيره أن يعد له فى ملكه فلا يقال بخذ من هذا التمسيل له لو شرط على الخ
 أو غيره أن يعد له فى ملكه المستقر خارج وعبارة قل على الجلال قوله فيما لم يملكه بمعنى أن
 لان المشتري لا يحصل له ذلك الا بعد تمام الصفة ويحتل أن يقال ان المشتري شرط على البائع فلا
 فيما لم يملكه البائع بعد تمام الصفة وتلك لو شرط عليه المشتري عملان فيما يملكه البائع غير البائع بالالف
 قطعاً لا يتبعه **(قوله وصح بشرط خيار)** البائع معنى فيه وفيما بعده وهذا كالاتر كذا على قوله
 وشرط فهو مستثنى منه وعبارة الاصل ويستثنى منه صور كبيع بشرط خيار الخ وعبارة البيع مخير
 هذه الامور فى المعاملات كل شخص فى المبادلات يقع فيها توقيف الشرع ولا تسمى لكل ما
 مصلحة اه وبوجه ما ذكره احدى عشرة صورة **(قوله وسأنى الكلام عليها فى محال)** أى بعد ما
 وانما ذكرها هنا ليعلم انها من المستثنيات براموى **(قوله وبشرط أجل)** أى فى غير الزوى والمطل
 الشارح العامل للاشارة الى أن قوله لم يملكه البائع لا ينافى الاشارة الى ان قوله لم يملكه البائع
 وكفى (أى كفاية كفى لى المشتري) بمن فى ذمته أو للبائع لم يبيع فى ذمته والواو بمعنى أو والاكمل
 يشمل الضامن ولو أسقط شرط الاجل لم يسقط بخلاف شرط الزمان أو الكمال فانه يطلان
 الاجل مئة تامة فهو غير مستقل بخلاف كل من الزمان والاكمل حل **(قوله معلولين)** أى الذين
 الا لاجل فيسقط علم عدلين غير العادين كما يأتى فى السلم وقوله لاجل بعهلة أو عدل غير
 معنى كون الزمان معلوماً انه اسم المقتضى متعلقه معلوم وهو الزمان وشيئا وقوله لم يملكه البائع
 الثلاثة واللام فيه بالنظر لاجل لام التقوية أى أجل عوض بالنظر الى الزمان والاكمل لاه البائع
 أى لاجل تحصيل عوضه فمضى استعمال المشتري وهو اللام فى معنيين معا وهو التقوية والاكمل

شيئا

كبتك عدى بآلف
 بشرط أن ترضى مائة
 والمعنى ذلك انه جعل
 الالف ورفق المقد الثاني
 تمنا وانما المقد الثاني
 فاسد فبطل بعض الخ
 وليس فيه معلومة حتى
 بفرض التوزيع عليه وعلى
 الباقي فبطل البيع (وكبىه
 زرا أو ثوبا بشرط أن
 يصحدم) يضم الصاد كسرهما
 (أو يخطيه) لاشمال البيع
 على شرط عمل فيما لم يملكه
 المشتري بعد ذلك فاسد
 (وصح بشرط خيار أو
 برادة من عبيد أو قطع ثمر)
 وسأنى الكلام عليها فى
 محالها (و) بشرط (أجل)
 ورهن وكفى لم معلولين
 لموض) من بيع أو ثمن
 (فى ذمته)

(قوله هو وغير مستقل فلا
 يغوث فاسطاً كالجودة
 والرداء اه براموى
 قوله فى علم عدلين الخ)
 لابد من كونه محمداً
 كالى سفر لالى المحاد
 ونحوه اه مر
 (قوله معنى كون الزمان
 معلوماً لاه البائع) لكن
 المناسب للتمسك بكونه
 العدين ويشتر مائة أو
 بفول تأجيل وكذا تأمل

الحاجة إليها في معاملة من
لا يرضى أكلها وقال تعالى
إذا تعادىتم بعدن أنيابكم
مضى أى معين فكتبوه
ولا بد من كون الرهن غير
المبيع

(درس)

فان شرط رهنه بالثمن بطل
البيع لاشتماله على شرط
رهن مالم يملكه بعد العلم
في الرهن بالمشاهدة أو
الوصف بصفات السلم وفي
الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم
والتب ولا يكتفى بالوصف
كوسرة في بحث الزاني
ان اذ كفتا به أول من
الاكتفاء بمشاهدة أو
لا يعرف حاله وسكت عليه
الدوي وتعبرى بالاموض
أشمن تعبره بالثمن وخرج
بقيد ذمة الكفيل كوقال
بنتك هذه الفراهم على ان
تسلهاني وقت كذا أو
ترهن بها كذا أو يضمنك
ها فلان فان التذمة بهذا
الشرط باطل لانه رفق
شرع لتحصيل الحق
والعين حاصل فشرط كل
من الثلاث منه واقع في غير
ما شرع له وأما صحة ضمان
العوض للثمن بشرط
بقضه كإساقى في محله

(قوله رجه الله أعلم من
تعيير بالثمن) يشمل الرهن
والكفالة والاجل على
المبيع في الذمة ولا يقال انه
سلم ويبقى لا يقول العتد

شبخنا حرف (قوله الحاجة إليها) أى الى هذه الثلاثة كاهو ظاهر كلام مدر وانظر لمجوز عود
الضمير على الثلاثة التي قبل أيضا فيكون راجعا للثمة تأمل الظاهر لم (قوله وقال تعالى اذا تعادىتم)
دليل ثان على الاجل وقسم الدليل العقل على الآية لعمومه وخصوصها بالاجل فلذا قال وقال تعالى ولم
يقول لقوله تعالى والآية وان كانت واردة في السلم فالعبرة بعموم لفظها (قوله غير المبيع) لا الفرق بكلامه
السابق أن يقول ولا بد من كون الرهن غير الموض شورى وقرباج عن الشارح بأن ذكر المبيع
لجود الفصيل كالمع من قوله أو لا لعوض وانما يشترط لان التأجيل يغلب في الاثمان دون المبيع والغالب
في المبيع ان يكون معينا عن (قوله فان شرط رهنه) أى المبيع المعين ولو بعد قبضه وقبل تمام الصيغة
وذلك الثمن فان شرط رهنه الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل وكلامه أو لا شامل لذلك فاذ كرهنا
مجرد تصور لان الكلام انما هو في بيع الاعيان حل (قوله على شرط رهن مالم يملك) أى
المشتري أو البائع بصدأى الآن لانه انما يملكه بعد البيع أى تمام الصيغة فهو بمنزلة استثناء منقطة من
المبيع حل ولا بد ان يكون الشرط من المبتدئ من المتبايعين حتى يبطل البيع فلورهنه بعد قبضه بلا
شرط منصدح مدر وظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر والشرط المفسد هنا ان يكون في صلب العقد
قبل تمامه عن زيادة (قوله والمسلم في الرهن) أى في مثله (قوله أو الوصف بصفات السلم) ولا
يتاقي ما سرق في بيع الغائب من ان الوصف لا يجزى عن الرؤية لانه في معنى لا موصوف في الذمة وبما هنا
في وصفه مدر على عين معينة شرح مدر ملخصا (قوله في الكفيل بالمشاهدة) ولا نظر الى أنها
لا تعلم حاله لان ذلك البحث معها تفصيل وان الظاهر عنوان الباطن شرح مدر (قوله أو بالاسم
والتب) أى وهما يران ذلك السمي المنسوب والا كان من قبيل الغائب سم (قوله ولا يكتفى
بالوصف) ولا يصح البيع حينئذ (قوله كوسرة ثقة) لان الاحوال لا يمكن التزامهم في الذمة لا بشيء
القدرة عليهم بخلاف الموهون فانه لا يكون الاملاك والمالوك يثبت في الذمة حل ومثله مدر قال
بعد ذلك بعد اجزى على الغالب ولا نقدي يكون الثامن وقدمت محبة التزامه في الذمة ومحة ضمانه بان
سيده وأيضافكم موصوفة يكون ملحا فاناس يخافون في الإيثار وان اشتكوا وإيسارا وعدالة
فاندفع بحث الرافى ان الوصف يهتدى أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله اه شرح مدر والرفق
لا بد لعدم دخوله في الموسر لان لا يملك شيئا (قوله من لا يعرف حاله) وأوجب عنه بان الاحوال
لا يمكن التزامهم في الذمة لعدم القدرة عليهم قاله في شرح الروض وبان الثقات يتفادون اه شورى
في بحث الرافى صنف وأجاب الجاني بأنه يثابعدة ظاهر الشخص بعلم حاله وباهو عليه من الضعوبة
أو السهولة غالبا والظاهر عنوان الباطن (قوله وسكت عليه) أى رضيه وأقره بخلاف سكت عنه قاله
بعضي برضه رمادى (قوله لانه رفق) الضمير راجع لشرط كل من الاجل والرهن والكفيل حل
وعبارة مدر في شرحه لان ذلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة (قوله فشرط كل من الثلاثة) أى
الاجل والرهن والكفيل وقوله ما في المعين (قوله وأما صحة ضمان الخ) جواب أو ما عتد في الذمة ذكر
تعليله والقدر وأما صحة ضمان الخ فلا ترد اذ ذلك الحكم مشروط بقض أي وبما هنا قبل القبض
لان الشرط في صلب العقد أى اذا قبض ما ذكرتم خرج مقابله مستحقا فانه يضمن بده ان تلف سواه
أ كان المستحق الثمن أو المبيع فهو في قوة ضمان دين شيخنا وهذا لو ادعى مفهوم قول المتن لموض في
ذمة الناظر للكفيل وهو جواب عما قيل لا يستقيم في سئلة الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان
الاصح محتمل ان المبيع للمعين والثمن للمعين فممن من كلامه ان الكفالة تامة لتمام الضمان وقيل هذا السؤال
لا يرد لان الكلام هنا في شرط ذلك في العقد وما يأتى بعد العقد انشأ في قول وصح ضمانه ذلك بمنه

اعتقاد من مبيع في الذمة بلفظ البيع بما اسما على التمتد

قبض ما يشمن ورفق بينهما ولعل هذا هو جواب الشارع بقوله فشرط قبضه أى قبض واقفاً حبل
 المقدر بل يبدى بخلاف ما هنا عبارة شرح مدر كين عجز ولا رد على ذلك صحة ضمان العين المبيعة والزمن
 العين بعد القبض فيم ما وكذا سائر الاعيان المضمونة للقبض من كلامه الآتى في باب الضمان اه أى فيكون
 ذلك مستثنى من عدم ضمان العين وقال شيخنا حنف قوله فشرط قبضه أى فهو في قولنا قبله
 فأتى بموتله ع ش **(قوله ويشرط في الاجل أن لا يبعد الخ)** أى بالنسبة لمن المؤلف وقوله بعدا لهنا
 وان بعد بقاء المتعاقدين أو أحدهما اليه لقيام وارثهما مقامهما سم ع ش **(قوله بنحو ألف سنة)**
 للم حال العقد يسقط بعنه وهو يؤدى الى الجهل به المستلزم الجهل بالثمن لان الاجل يقابل لسط من
 الفتن حل و مد وعلم من قوله معلومين أن البيع يبطل بالاجل المجهول لليلة المذكورة كالمصرح به
 مدر كالى المحاد **(قوله فهو أولى من عكسه)** لشرف الماقل لكن الاصل لاحظ كون الرهن غير عاقل
 وقدمه روابان مما يجمع قياسا مطردا بالالف والتاء وصف المذكر الذى لا يعقل ولو بالتقلب حل
(قوله معينات) يجاب عن الاصل بأنه غلب الاكثر ع ش عبارة حج غلب غير الماقل
 أكثر اذا كثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت تطرق الى الاجل الى أنه مدة وفي الرهن الى أنه عين
 وفي الكفيل الى أنه نسمة فالتقدم قول الاستوى صوابه للمعينين على أن جامع بألف وناه فقبول
 مفرد مذ كرا فتصويه ليس في محله **(قوله ويشرط اشهاد)** أى على العقد خوفا من الجودى أو سواه
 كان الموضع في التهمة أو معينا ع ش قال بعضهم من المعلوم أن المراد الشرط في صلب العقد فيقتضى
 كان الشرط من البائع على المشتري يكون اشهاد المشتري على اقرارها بالعقد بأن باقى بعد الله
 بالشهود فيقره والباقي لم يأتها تياجا كذا فكذا فيشهدون على اقرارها هذا عبارة ما يكتفى بها
 الاشهاد على أصل صدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذه الصورة أى فيها اذا شرط الاشهاد في حبل
 العقد لعل فيها كتبه قل على الجلال اشارة الى ما قلنا حيث قال قوله ويشرط الاشهاد على جوب
 العقد فله محاسبه لان ما قبله خاص بالمعومين وهذا عام كأشاره بالفاتية وشامل أيضا للاشهاد على
 العقد وعلى العوض **(قوله واشهدوا اذا بايعتم)** وزاد ما في السلم كافا له ابن عباس لا يمنع الاستدلال
 به في غيره لان العبرة بعدم اللفظ فان قلت أى عموم هنا قلت الفعل كالشركة وهى في حيز الشرط لعدم
 فكذا الفعل ايعاب شو برى أو لان الضمير في قوله واشهدوا راجع للاشخاص والعموم في الاشخاص
 يستلزم العموم في الاحوال شيخنا بابل ا ط ف وصرف الامر في الآية عن الوجوب الاجماع وهو
 امر ارشاد لا ثواب فيه الا لان قد بدى الاشتغال كذا قبل فليراجع قل على الجلال **(قوله وان اثنين)**
 الشهود أى أول يكن الموضع في التهمة ع ش **(قوله لان الحنف يثبت)** ولذلك لو عينهم لم يثبتوا
 كاسياني في الشرح ولا أثر لتفاوت الاغراض بتفاوتهم وبجاءة ونحوها وهذا مما يفيد جوب
 ابداهم بدوهم هو كذلك ع ش عى مدر كى والذي في شرح الرض جواز ابداهم بطلانهم أو فقه جوب
(قوله أو ككتابه) أى ولو غلصة أو نذيريه ومثله للعلق عتقه بصفة ان كان لا يصح رهنه حل **(قوله)**
 أو امتناع من رهنه أن عقد الرهن عليه عقد مستقل وقوله وكفونه عدم اقباضه أى امتنع من
 اقباضه بعد عقد الرهن فلا تكرار اه ع ش بالمعنى فالمراد بالرهن في قوله وبفوت رهن ما يشمن
 للرهن والعقد عبارة شرح مدر كى أو امتناع من رهنه أى امتناع المشتري من رهن ما شرط عليه رهن
 أى رهن غير العين ولو اعى قيمته كاشه اطلاقهم لان الاعيان لا تقبل الابدال لتفاوت الاغراض
 بذواتها **(قوله ونحوها)** كأن تعلق أرض جنابيه برقبته وان عقاقه بمجانا لان ذلك ينص فيه
 وكان وقته أو رهنه وأقننه حل **(قوله وكفونه عدم اقباضه بعد رهنه)** وهذا يفيد أن انشئة

ويشترط في الاجل أن لا
 يبعد بقا الدنيا اليه فلا
 يصح التأجيل بنحو ألف
 سنة وفي تعبى بمعلومين
 تغلب الماقل على غيره فهو
 أولى من عكسه الذى عبر
 فيه بقوله معينات (د)
 بشرط (اشهاد) لقوله تعالى
 وأشهدوا اذا تبايعتم (وان)
 لم يعين الشهود) اذلا
 يتفاوت الرض فيهم لان
 الحق يثبت بأى عدول
 كانوا بخلاف الرهن
 والكفيل (و يفوت رهن)
 بموت الشروط رهنه أو
 باعتاقه أو ككتابه أو امتناع
 من رهنه ونحوها وكفونه
 عدم اقباضه ونصيه قبل
 قبضه وظهور عيب قديم
 به ولو بعد قبضه

(أول شاهد) وهو من زباني (أو كفالة خير) من شرطه ذلك ثبوت الشروط ثم لوعين في الأشهاد شهود أو ما أو أمتنعوا فلا خيار
 لأن غيرهم ينفقونهم وتبني بالفوت أعم مما عابره (كشرط) (٢١٣) وصف بقصد ككون العبد كاتباً أو

للأبنة) من أدى وغيره
 (حامل أذنات لبن) في
 صحة البيع والشروط

(قوله فلا خيار في الجميع)
 أي لانه إذا الكلام فيه
 وأما البايع فوقع فيه تردد
 لبعض المشايخ وقروا شريعتنا
 أنه لا يثبت له الخيار إذا شرط

كونه خلاصاً فبان عسوها
 ومن ذلك ما يقع ان الشخص

يشترى بقره مثلاً ويبيعه
 له البايع عن أنها حائل ثم
 تظهر حاملاً فلا خيار

لاحد لتقصير في عدم
 تنقيته عن جعلها أو أخرجه
 جاس مثلاً بأنها حائل

كأذا فبان حاملاً فلا خيار
 له لتقصير في عدم التنقيش
 بغير هذا الخبر أو يسنى

(قوله ولا اختلاف في الحمل)
 قبل الخ) وكل ذلك عند
 فقد أهل الخبرة فأن وجدوا

فالعمل عليهم تأمل وعلى
 من الأولى بأن الأصل عدم
 تعليق المشتري عليه بارد

والثانية بأن الأصل عدمه
 ثم انظر الفرق بين المشايخ
 في اختلاف الأصل فيما

وعبارة حجج لومات المبيع
 قبل اختياره صدق
 المشتري يمينه في نقد الشرط

الهن من دخل بشرط ابتاعه ويرق بينه وبين الاقرار حيث لم يعلموا الاقرار بالهن اقرارا بإتباعه
 بأن سبني الاقرار على البتة حل (قوله أو شاهد) أي بأن استنع من شرط الاشهاد عليه أي أومات
 قبل وقوله أو كفالة أي أوفت كفالة بأن لا يكفل ذلك المبيع بأن مات أو استنع وان أي بتكفل أحسن منه
 حل (قوله من شرطه ذلك) أي ولا يجبر الآخر على القيام بذلك لأن الشرط له مدعوه أي مخلصا
 بسبب التخير مسموع والمراد خبر فورالانه خياره حل (قوله فلو عين) هذا استندك
 على ما قد يشمله قوله أو شاهد لانه يجوز أن يكون المراد به أملاً أو مصفة ومنها اثنين الشهود حل (قوله
 كشرط وصف بقصد) أي عرفاً وان لم يقصد العاقد ان يعكسه كأي التوبة فاعلم لا تقصد عرفاً
 ويكني أن يوجد من الوصف الشروط ما ينطبق عليه الاسم إلا شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون
 حائراً فالو شرطه ثبوتاً فبات بركاً أو شرطه سلباً فبان كافراً أو شرطه خلاصاً فبان عسوها فلا خيار
 في الجميع بخلاف عكسها فالأبكر والمسوح ورغبة الرقيقين في الكفار كأي قل على الجلال ولا
 نظراً إلى غرضه لضعفاته عن إزالة العكارة لأن العبرة في الأعلى وضده بالمرقة كأي حل وظل
 وجهه ورغبة الرقيقين أي للسعين والكفار في الكفار مع انها لا تظهر للقسمة للسعين وقد يقال ورغبة
 للسعين فيه من جهة أنه يجوز لهم بيعه لأم والكافر بخلاف ما إذا شرط كونه كافراً فبان سلباً فله
 الخيار لعدم جواز بيعه للكافر فقيه تنقيح على المشتري ثم رأيت في شرح الرض ثبوت الخيار إذا
 شرط اسلامه فبان كافراً وهذا أي قوله كشرط وصف بقصد تنازع فيه صح وغيره كما يدل عليه قوله
 في صحة البيع (قوله أو العبد حامل) ويرجع في حل الهبة لأهل الخبرة ويكتفي برجلين أو رجل
 وامرأتين أو أربع نسوة ولا اختلاف في الحمل قبل موتها صدق البايع أو بعده صدق المشتري ولوعين
 في الحمل كونه ذكر أو أنثى بطل العقد حل مع زيادته من قبل وقوله أو أربع نسوة ظاهر في حل الأمه
 أم الهبة فتد يقال لا يثبت عليها بالشاء الخلف لانه مما يطالع عليه الرجال غالباً ع (قوله من أدى
 أو غيره) فأدابة مستعمل في معناها القوي حل ويثيق وجود الحمل عند العقد بانفساله لموت سنة
 أشهر من العقد مطلقاً أو لموت أربع سنين منه بشرط ان لا توفاً أو ما يمكن أن يكون منه اه (قوله
 أو ذلت لبن) بخلاف ما لو شرط أمهات ذراً وتعليب كل يوم كذا إلا يصح البيع كالمشروط كون العبد يكتب
 كل يوم كذا لانه لا ينعط اه زى أي وان علم قدرته عليه وكذا يقال في اثنين حل قال قل على
 الجلال ويكتفي بما يقع عليه اسم الكتابة عرفاً فان شرط جنسها اعتبر ولا يحتاج إلى وصف الكتابة
 بكونها بالبرية أو بالجمجمة مثلاً ان لم يتعلق بها غرض ولا وجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل
 العقد وان تحقق منه ذلك ولا اختلاف في الكتابة فكل حل فيصدق المشتري بصدومه والبايع في حياته
 كذا قال ولو فيه بحث باكان اختياره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل قل (قوله في
 صحة البيع) ظاهره أن هذا وجوه التثنية فيكون الشيء به أي الذي يشبه بهذا الشرط قوله السابق
 ومجم شرط خياره لكن بعد هذا قوله وثبوت الخيار إذا هذا لا يستفاد من ذلك بل هو مستقل
 فالأولى أن يكون الشيء به قوله وبفوت رهن أي قوله خير وتنفاد الصفة منه لزوماً تأمل شوري
 وقوله أو باق في صحة البيع حل متعلق بكاف التثنية أي بمادته عليه فكأنه قال الشبهة المذكورة في

لأن الأصل عدمه بخلاف ما لو عيى قيداً لأن الأصل السلامة وهذا راداه بعضهم بأن البايع يصدق يمينه في كونها حاملاً إذا شرطه
 وأكرهه المشتري ولا يتأنيق تعييرهم فهذا كالموت لانه محض كموبروا والحداد على أنتم معرفة الشروط بنحوه ينفق المشتري في
 فيه لما قرأ أن الأصل عدمه انتهت وصداه بعضهم والله مر

الأمر الثلاثة **(قوله)** وثبت الخيار بالوقت) ومثله إذا شرط كونها سالما من ستة أشهر مثلا فإن
 إنها ملزمة من أربعة أشهر مثلا فإنه الخيار لأن له غرض في هذا الشرط ع ش على مر **(قوله)** ينعق
 بملحة المقد وهي العلم بمغات المبيع التي يختلف بها الفرض ح ل **(قوله)** فلا خيار بيقوت) لأنه
 من البائع إعلام بذلك العيب ومن المشتري رضاه ح ل وهذا من الشارع نص في أن البيع صحيح
 مع هذا الشرط فالتمس في المتن يكون الوصف بقصد إتمامه بالنسبة إلى ثبوت الخيار بالوقت فلا ينافي
 صحة البيع **(قوله)** وبشرط متناه أي ما يقتضيه البيع وهو ما رتب الشارع عليه شيئا عن
 وحاصله أن الشرط في المقدحسة أحوال لأنه لا مصلحة كشرط قطع الغرة أو من مقتضيه
 كالقبض والرد بالعيب أو من معالجه كالكتابة والخياطة أو بالاعراض فيه كأي امر بية أو غش
 لقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفيد للمقدح من ماله وهو ممول به في الأول ولا كيد في الثاني
 ومثبت للخيار في الثالث ولا غ في الرابع اه **(فرع)** اختلف جمع فيمن اشترى حيا بشرط أن
 يثبت الذي يتجه فيه إنا من شه قبل بذره بعدم إتيانه خيран خير فده ولا نظر لأن كان عدم
 إتيانه يفرق قبل منه لا يمكن العلم بدهه وليس كالأشترى بطبيعة فزادته في واحدة منه فوجدها
 معينة حيث يراد الجمع لأنه لم يثبت من عين المبيع شيء وكذا وحلف المشتري أنه لا يثبت لما قرره اه
 يثبت لفقد الشرط فان اتفق ذلك كله بأن بذرته كله ولم يثبت شيء مع صلاحية الأرض وتمتد له
 من لزوم غير متقوم أو حدث عيب قبله الأرض وهو ما بين قيمته حيا بما يتجاوزها عيبا كانت الأرض
 بكرة بشرط أنها ليون في اتفق بده ولم يعلم أنها ليون وحلف أنها غير ليون له الأرض والمبيع اذا لزم
 ضمان المشتري وأما إطلاق بعضهم أنه اذا لم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كأجرة البذر
 ونحو الخراب وبعضهم أجرة البذر فقط بعيد جدا اذا الوجه بل الصواب أنه لا يقره شيء من ذلك إذ
 ليس مجرد الانبات تقرير ارباب جباله لأنهم رأيت شيئا أفتي في بيع بذر على أنه بذر في ذروعه المشتري
 فأورق ولم يثمر بأنه لا خيار وإن أورق غير ورق قناه فله الأرض اه حج بحرفوه **(قوله)** ورديب
 محله اذا أمكن الوفاء به والا كان كان المشتري راهنا أو لدول بنفاد يلاذه لاعاذه ثم أراد شراء
 الموهون يديمه في الدين بشرط الرد بالعيب فإنه لا يصح تمدد الوفاء لتمدد ذايلاذه بمجر ملكه لما
 شورى **(قوله)** لا لغرض فيه أي عرفا فلا عيرة بفرض العاقدين أو أحدهما م **(قوله)** والشرط
 في الأولى صحيح هي شرط مقتضاه والثانية هي شرط ما لغرض فيه الخ ع ش **(قوله)** لا يورث نكاح
 أي من بين صحيح البائع ع ش **(قوله)** أو بشرط اعتاقه أي العبد كله أو بعضه ليعين فلو اشترى بعه بشرط
 اعتاق ما اشتراه أو بعض ما اشتراه معيناص وإن لم يكن باقيه حرا على الرابع أو سبها لم يصح خلا
 لأن بحرق عبارة زوى بشرط اعتاقه أي الرقيق أو مالوا بعه البعض بشرط اعتاق ذلك البعض مع
 ولو باعه الشكل بشرط اعتاق بعه قال الاسنوي المتجه الصحة السكن بشرط تعيين المقدر الشرط
 فالقول دونه لما أن يبيع الشكل بشرط اعتاق الشكل أو يبيع الشكل بشرط اعتاق البعض أو يبيع
 البعض بشرط اعتاق ذلك البعض اه بحرفوه وتزاد صورة رابعة وهي يبيع البعض بشرط اعتاق
 بعض ذلك البعض وكان معينا ع ش على م ولا فرق في همه المتقدم با ذكر ولزم المقتضى الثاني
 بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع وبواقفه عليه المشتري أو عكسه على التعمد هذا مل
 ما ذكره سم على التحفة **(قوله)** بقيد بده بقرى الخ أي فالز يد مجموع قوله مطلقا أو بده
 قيدت المردد وفي رابع يؤخذ من كلام الشارع بعد ذكره م بقوله حيث كان الشرط بلب

تسكن

وثبت الخيار بالوقت
 ووجه الصحة أن هذا
 الشرط ينعق بملحة
 المقترض فيقصد وصف
 لا يقصد نكاح فلا خيار
 بيقوت (د) مع (بشرط)
 مقتضاه كقبض ورديب
 (أ) بشرط ما لغرض فيه
 كشرط أن لا يأكل إلا
 كذا كهريرة والشرط
 في الأولى صحيح لأنه لا كيد
 ونهية على ما تقرر الشارع
 وفي الثانية نافي لأنه لا يورث
 تنازعا غالبا (أ) بشرط
 اعتاقه أي الرقيق المبيع
 (منجزا) بقيد بده بقرى
 (مطلقا وعن مشتر)

(قوله) مجرد الانبات الظاهر
 أن يقول عدم الانبات اه
 صحيح
(قوله) الله لا غرض
 فيه أي وكان يلزم السيد
 في الجلة اذا كان من نوع
 ما يلزم فدخل تعيين
 ما كولى ثقة الرقيق مثلا
 كالهريرة لأنه من جملة
 الثكافة اللازمة لأل الشرط
 عليه نحو صلا فلا وألجم
 أي من بين الرقيق فالقيد
 بلب هذا ما فهم من شرح
 الرض الشارع فراجع

يمكن من الوفاء بالشرط بقول المصنف اعتاقه أي لم يبر من يعتق عليه ومعنى الإطلاق أن لا يضيغه إلى
 أحد من بائع أو مشتري أو غيره بما يدل للمقابلة بقوله أو عن مشتري **(قوله فيصح البيع)** ومثل البيع
 الحقة والقرض بشرط العتق رمادي **(قوله وليبيع)** مطالبته ظاهره ولو قيل لزوم البيع وهو الذي
 يظهر فليحذر شوي لكن الأقرب أنه لا يطالبه إلا بعد لزوم البيع لأن المشتري قبله متمكن من
 النسخ عـش على مـر ومثل البائع ولزومه والحكم وكذلك التيق للبيع لا غيرهم من الآحاد خلافا
 لما يرويه كلام الشارح والمطالب يلزمه العتق فوراً ويحرم تأخيره بعده قبل الاعتاق ولو بعد الطلب
 استخداماً له ولو بالوطء وكذا عاقره لأنه لا رنة ولا يبيعه ولا وقفه ولا جاريته يلزمه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو
 قتل فله قتلته ولا يلزمه شراء غيره به لأن مصلحة الحرية وقد قامت بخلاف مصلحة العنحية المذكورة فإنها
 لا تقتران فلذا جاز بشرائه إذا ماتها بقيتها إذا ماتت وكون كسب العبد لا يشتري قبل الاعتاق بشكل يمانو
 أو يبيع باعتاق رقيق فأنشأ عنه من موت الوصي حتى حصل منها كسب فإنها لا للوراث وقد يفرق بأن
 الوصي يعتق بعد الموت لأنهم ليسوا بشرط العتق إلا يمكن بعد الموت رفته بالاختيار والبيع بشرط
 العتق يمكن رفته بالاختيار بالتقابل وقد يخفى بالخيار والبيع ونحوهما فلينبأ عـش على مـر ومـم
 على حج ولا يجزئ عتقه عن كفايته فيعتق عنه بالشرط لا عنها قل وبعبارة مـر والأصح أن
 لبائع ويظهر الحق وأدبه بمطالبة المشتري بالاعتاق لأنه وإن كان حقيقته تعالى لكن له غرض في تحصيله
 لا يأتى على شرطه ولو عاقر الآحاد اهـ ولو مات المشتري قبل اعتاقه فالتأسي أن وارثه يقوم مقامه ويبيع
 القاضى المشتري على الاعتاق إن امتنع من أن يثبت الخيار للبايع بناء على أن أئق فيقه تعالى فإن أصر على
 الامتناع صار كالولي يفتق عليه القاضى كقوله القاضى وللشئ وذاؤه في المجموع اهـ زى **(قوله)**
 كغيره مرجوح والربح اهـ ليس الغير بمطالبة إلا أن يعمل كلامه على ما إذا كان قاضياً ونحوه كوارث
 البائع دون الآحاد يرمي إليه الغرض من غير خاص يوارث البائع والحكم والعبد للبيع حـف ومقتضى
 كون الحق في تعالى أن لكل أحد أن يطالب وهذا مـر إذا الشارح بقوله فيما يظهر **(قوله ولو أن قلنا)** الأولى
 اسقاط الواو ليناسب التعميم الذي ذكره بقوله وليبيع كغيره لأننا قلنا الحق فيقه لا ياتى الله تعالى كان
 المطالب هو البائع فقط كقوله صـل وأجاب شيخنا بجعل الواو للحال **(قوله كاللزم بالنذر)** أى
 كعتق العبد اللزيم بالنذر في كون الحق في العتق تعالى لا للعبد شيخنا وقال عـش أى في أن لكل أحد
 المطالبة أى أى كاهو مقتضى قوله كغيره وهو مسلم في القيس عليه وغير مسلم فالقيس تأمل **(قوله لأنه)**
 أى الاعتاق لزيمه بشرطه فثبت أنه لازم بشرطه المشتري لم يكن الحكم كذلك شوي وانظره مع ما تقدم
 عن سم من قوله لافرق في صحة العقد مع ما ذكرنا فاعلم وهذا عني قوله لأنه الحق بقوله لبيع المطالبة
 الحق لكنه لا يناسب قوله كغيره لأنه لا يبيح الاطالبة البائع تأمل **(قوله ولو لمع العتق)** أى الاعتاق
 وقوله لغير المشتري متعلق بقوله بشرط شيخنا **(قوله عن غيره مشتري)** وخرج أيضاً ما لو باع أحد بشرط يكتن
 حصته من شركه بشرط أن يمتن الشريك الكل فلا يصح لاشتائه على شرط عتق غيره للبيع عـش
(قوله أمانى الأولى) أى يبيع بشرط الوفاء لغير المشتري والاخر عني قوله ونجوا عن غير مشتري الحق
 والبقية هي ما لو شرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه معلقا عـش **(قوله فلا نه الحق)** لأن ما ورد به الخبر
 العتق الطائفي في معناه العتق عن المشتري فقط **(قوله ما ورد به خبر بريرة المشهور)** وهو كما في شرح
 الشجر بريرة عائشة اشتريته أى بريرة بشرط العتق والوالا أى لم ولم ينكر رسول الله ﷺ الاشتراط
 الوفاء لم يقوله ما بال أو لم الحق اهـ أى لأن البائعين كانوا اشتراطوا الوفاء لا تقصم وكانت بريرة جارية

نبيع البيع والشرط للشئوف
 الشارح إلى العتق (ولبايع)
 كغيره فيما يظهر (مطالبة)
 للمشتري (به) وإن قلنا الحق
 فيه ليس له بل لله تعالى وهو
 الأصح كاللزم بالنذر لأنه
 لزيمه بشرطه ونجوا عن غير
 بيعه بشرط الوفاء ولو لمع
 العتق لغير المشتري أو بشرط
 تدبيره أو كتابته أو اعتاقه
 معلقا أو نجوا عن غير
 مشتري من بائع أو أجنبي فلا
 يبيع ما في الأولى فليخالفته
 ما تقرر في الشرع من أن
 الوفاء لمن أئق وأما في
 الأخيرة فلا نه ليس في معنى
 ما ورد به خبر بريرة المشهور
(قوله لأن المشتري قبله)
 الحق هذا لا ينتج تأخير
 المطالبة **(قوله فيعتق عنه)**
 بالشرط لا عنها وإن أذن
 له البائع اهـ شرح الروض

وأما في البقية فلا يتم حصول واحد منهما إذ تشوف إليه الشارع من العتق الناجز ولا يصح بيعه بيمينان يعتق عليه بشرط اعتاقه لتضمن الوفاء به فإنه يفتقر قبل اعتاقه كذا قلناه

لقوم من الأناصير كبتوها على تسعة أواق من الذهب في تسعة أمه وأما كل عام أوقية والأربعة على الأصح أو برون درهمًا فسكت لعائنة قتل النجوم فقلت لها قولي لمن أعتقت ففتتني بأربعة أواق فقد أفتقدهت وأخبرتهم بذلك فقالوا بشرط أن يكون لنا الولاء فوجبت بريرة وأخبرتها بذلك فأتت عائنة التي ^{تحت} فقال لها اشترتها ولست شرط لها الولاء فاشتريتها على ذلك كما قال البخاري وهو مشكل من وجهين الأول أنها مكتوبة والمكتوب لا يصح بيعه الثاني أن شرط الولاء لا يقع منفذ وأجيب عن الأول بأنها محجرت فغلب دليل ساق الحديث وعن الثاني بجوابين الأول أن ذلك خصوصية لبريرة يعني أنها تمت بصحة بيعها مع اشتراط الولاء بالاعتدال لما قاله الثاني أن الامم يعني على أي اشترط عليهم أن الولاء كقولهم تعالى وإن أسأمت فلها أي عليها كما قال القسطلاني على البخاري والجواب الثاني هو المنذور والأول هو المناسب لحال الباقين وتوهمه لم يقبله بل إن قولهم لا يتم أن يكون يوشى نأخذ لصحة اشتراط الولاء **(قوله وأما في البقية فلا)** أي الشرط في البقية **(قوله كذا قلناه الخ)** معتمده **(قوله وفيه نظر)** أي في عدم الصحة **(قوله ويكون ذلك توكيداً للشيء)** لأن الغرض من شرط العتق حصوله وهو حاصل في ذلك ومن ثم قال بعضهم لو أراد الاعتاق العتق أي لا الاتيان بالعينة صح به يجمع بين الكلامين ويكون كالمو شرط مقتضى العقد مما وحل **(قوله وجعلها)** فقولهم منه لا يصح المطلق للتشكيك رجع قوله وأحداهما بشيئا **(قوله)** لجعله الجمل الخ فيلزم من ذكره نوزع الفتن عليهما وهو محمول واعطاك حكم المعلوم أما هو عند كونه باعاً لا موصوداً كما ذكره مر قال زى وهذا بخلاف بيع الجبوس وشوهاً والأجدار وأما المحمول الحشوي فسمى الجبة والاسم في معنى الجدار بخلاف الجمل **(قوله وصفاً نابعاً)** أخذ منه بعضهم عدم الصحة لقولنا بعتك ما كان كالتحامل فراجعه قل على الجلال **(قوله وأحداهما)** أي دون الآخر أي صرح بذلك في العقد ولذا قال الشارع أما بيعها دون جهلها الخ **(قوله وأما بيعها بدون جهلها)** ويفارق صحة بيع الشجرة بدون ثمرتها فيفتن وجود الثمرة والعلم بصفتها بخلاف الجمل والبايع مع كماله زى **(قوله كأعضاء الحيوان)** وقد يفرق بأن الجمل آبل إلى الاتصال فالأولى أن يقال هو لئلا يجهول من معلوم فيصير للبيع مجهولاً وهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع إذ يلحقه لا سلوبة المنفعة ونمرة الشجرة ولو غير مؤجرة نعم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها غير مؤجرة فانه لا يصح إلا أن يقال يصح إذا قدمه فراجعوه وقد يقال إن هذا محذوف العقد طلقاً فيطالع منه غير ما فرجه قل على الجلال **(قوله في بيع اللابيع)** أي من أي ليس معلوماً لا مقدوراً على تسلمه عن **(قوله)** كبيع حامل بحر أي كأن اشتريت أمعة لشخص برزونه الحرة فان الولد هو هذه الصورة عن وقال زى أو يرقى لغير مال كما لو بيعت مالاً لرقى **(قوله فكأنه استثنى)** عبارة مر لئلا للاستثناء الشرعي بالحسي **(قوله واستشكل)** أي عدم الصحة **(قوله فصح استثناءه شرطي)** لأن أن تقول إن المنفعة أشد اتصالاً من الجمل لأنه منتهى للاتصال ولا كذلك في الأول وأما في الشرف للثاني من أنها استثناء مجهول من معلوم فيصير الشكل مجهولاً بخلاف المنفعة فالحال الثاني معلوم من معلوم زى وقد قدم قل **(قوله ويدخل الخ)** الأولى تقدمه على قوله كبيع حامل بحر للتناسب اه **(قوله مطلقاً)** أي بيما مطلقاً حل **(قوله فان لم يكن ملكاً لملكها)** أي أن كان

موصى

يقدر على الحمل بحر فيكون منتضى شرعاً لا يصح و بما رأيت في كلام حجاج خالف ذلك كذا بخط شيخنا حرره أبو شوبر

موصى به وقوله لم يصح البيع ولو مالكا الحل (تنبه) حذف المقد في مدة الخيار لا يصح البيع
الفاصل لأن ما وقع فاسدا لا يتقلب صحيا والحق للفرد فيها بعده لأن الواقع في مدة الخيار كالأوقع في
المقد قبل على الحل

(فصل فيها نهي عنه من البيع الخ) أي في أنواعه عن غيرنا فنلتك بين ما يقوله من البيوع ونذكر
المتبرع عنه باعتبار لفظ ما رواه أنه في بطلانها باعتبار ما هنا وفي هذه الترجمة صالحة وذلك لأنه لم يذكر
في هذا الفصل بيما صححنا بياعته الا لشئ الأخير وهو قوله ويبيع نحو رطب لتخذه مسكرا فكان
الناصب تقديمه وأما غير هذا المثال من بقية أمثلة الفصل فالتى عنه فيها ليس بيما وانما أمور
تتعلق بالبيع في حقيقة قوله ولا يذكر معها شامل لجميع ما عدا المثال الأخير من الامثلة (قوله وما
يذكر معها) كالشئ والسموم على السوم فهو موقوف على قوله البيوع (قوله من المني) أي من
البيوع التي نهي عنها نوع لا يبطل الخ فالموصل ولا ينبغي تصوير هذه العبارة لانها لا تشمل السوم
على السوم والنجس من كل ما ليس بيما مع ذكره لأن يقال التقدير من المني عنه نوع لا يبطل
بالمني ونوع آخر غير ذلك وهو السوم على السوم والنجس قوله ويبيع على سوم بالرغم عطفه على
اللا يبطل كما ينبغي عليه حل قال الاطنجي أقول وقد يمنع إيراد السوم والنجس قولنا الشارع وما
يذكر معها بأن يجعل مثالا له يكونان بالجر على هذا (قوله ما لا يبطل بالمني عنه) أي نوع مغاير
للول والغدير لا يبطل عائد على البيع لدلالة السياق عليه و يصح أن تكون ما واقعة على البيع
فالتفاعل مذكور أي ما واقعة لا تفسد مستتر في وقال شيخنا ح ف ان كانت ما واقعة نوع فيكون
للمني من المني نوع لا يبطل بيما أي البيع منه فيكون المنبر واجبا لبعض أفراده ويكون التمثيل
بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيح لان النوع شامل للبيوع وغيره وان كانت واقعة على بيع يكون
التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للباي ليس متاعا عنه والمني عنه انما هو سببه والسبب ليس
من البيوع وأيضا السوم على السوم والشراء على الشرأ لهما بيما فيتمين الاول (قوله لا لانه أرو
لازمه) أي بأن كان الهى خارجا لان الهى ان يرجع لانه المقد كان قد ذكر من أركانه أولا ولم
كان قد شرط من شروطه اقتضى الفساد وان لم يرجع الى ما ذكر بأن كان لاصرا خارج غير لازم
بخفض الفساد كبيع الحاضر للباي لان بيع الحاضر للباي قد يؤدي لتضييق فنهى عنه لذلك (قوله
كبيع حاضر لباد) أي كبيع حاضر لباد وهو قوله اركه لأبيه تدرج با على أن قول الله كور
نهي عن ما لم يبيع بائرا ع ش قال ابن قاضي شبهة في نكتة قد يقال الهى عنه في الحاضر للباي
والنجس والسوم ليس بيما ككيف يصدر من البيوع الهى عنه او يجاب بأنه لما عطف هذه الامور
بالبيع أطلق عليها ذلك شوي وأجاب ع ش بأنها كانت سببا للبيوع سبهاا ييمان تسمية السبب
باسم السبب اه أقول وقد يمنع إيراد هذا ونحو السوم قولنا الشارع وما يذكر معها اه اطنجي
(قوله لباد) متعلق بمحذوف أي متاعا ككائنات لباد وبارة البهتو بيع حاضر تاع باه (قوله بان
قدم البادي الخ) ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع غزور فخرجه لبيعه حاله تعرض
لمن يبيعه تدرج با على حرم قلعه الآتية حج لكن كتب الشويري بهما ش حج المتدع
شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لما تشوق لما يقدره بخلاف الحاضر ع ش على م وقولنا الشارع
بشوي الصبر بالباي والحاضر الخ يوافق الاول (قوله بماتم) أي تكثر أي شأنه ذلك كما فشرح
م وأشرنا لذلك الشارع بقوله وان لم يظهر بيما الخ (قوله أي حابة أهل البلد) أي مثلا م ونه
قوله مثلا على أن البلد ليست قريبا ضارنا جميع أهل البلد ليس بقيد وسواء احتاجوه لا تفهم

(فصل فيها نهي عنه من
البيوع نهيما لا يقتضي
بطلانها وما يذكر معها
(من المني) عنه لم ي
يبطل بالمني) فنهى
اقترب به لاداته أولا ولم
(كبيع حاضر لباد) بان
(قدم البادي) بماتم
حابة أي حابة أهل البلد
(اليه) كالطعام وان لم
يظهر بيما بيعة بالبد
لقتله أو لمعوم وجوده
ورخص السر أو لسكر
البد

(قوله بان يجعل مثاله
الخ) لكن كون للقتل
للشارع بعيد
(قوله يوافق الاول) يمكن
أن يقال له أبقى القدم
بحالة فلا ملاحظة

دراهم خلا أروا لا قد يفهم منه أن لو احتاجت إليه طائفة من البلد لا اعتبارهم بالاتفاق بدون غيرهم
 كان الحكم فيهم مشله في احتياج عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من الضيق عليهم ثم لا فرق في
 ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم عرش **(قوله لا يبيع حلالا)** يظهر أنه تصوير فلو قسم
 لبيعه بعد ثلاثة أيام مثلا قاله أركه لا يبيع له كابدأر بعة أيام مثلا حرم عليه ذلك لأن في
 ومعتدل التقيد بما دل عليه ظاهر كلامهم أنه يريد ببيعهم الوقت الحاضر فإنه تأخير عنه وبوجه
 بأنه لا يتحقق التضييق الاحتشاذ لأن الفوس إنما تنشوف في أول أمره اهـ صحيح والأقرب الأول
 لظهور اللفظ فيه ومثل البيع الأجرة فلأوراء شخص أن يؤجر محلا فأرشد شخص إلى تأخير
 الأجرة وقت كذا كرس التبل متلاحم ذلك لما فيه من إبداء المستأجر عرش على مر وقى قل على
 الحلال قوله لبيعه حلالا ومثله ليشترى به شيئا **(قوله فيقول الحاضر)** ولو أنه ناره البدوي فإفاهه عطف
 وجب عليه إرشاده لما فيه من النصيحة على أرجح الوجهين وقال الأذرى أنه الأشبه وكلام الأصل
 يحمل عليه وإنما لا يلزم إيجاب إرشاده توسيعا على الناس ومعنى عدم وجوب إرشاده أنه يكتفئ لانه
 بوجه خلاف نصيحته كذا أشار إليه هر قضية عدم وجوب الإرشاد الإباحة وقد يفهم من كلام
 عرش حيث قال وقال ابن الوكيل لا يرشده توسيعا على الناس امتناع الإرشاد وهو الظاهر انتهى عرش
 وقى قل على الحلى ولو أنه ناره صاحب المتاع في التأخير وجوب عليه الإشارة بالنصيحة ولو لم يمتنع
 التضييق تقديرا للماعلى المتعمد اهـ ولو تمعدا فلا تولى معا أو صرنا أنما أركهم كما هو ظاهر رموى
(قوله أركه) أى عندى أو عندك فلان أوليصرح بشئ من ذلك فيجزم لله الله المذكورة
 وهو التضييق فقيده الأصل بعندى جرى على الغالب ولو قال الحاضر من غير إشارته يملك له على
 التصريح أحط حرم أيضا لطف **(قوله لا يبيع)** أى ولبيعه لك فلان بل ولو قال لا يبيع أنت بغيرهم
 لوجود المعنى حل وعبارة لطف قوله لا يبيع ولبيعه فلان معى أو ينظرى ولبيعه فلان فقط وذكر
 البيع فيدمتبر فلو قاله أركه من غير ذكر البيع لم يحرم وإن واقفه صاحب المتاع على الترك عرش
(قوله ندرجا) أى أو دفعة واحدة تعد يوم حل وهو أى التدرج ما غوذ من الدرر كأنه يعمد شيئا
 شيئا **(قوله بأعلى)** ليس يقيد وإنما قيدوا به ليكون أدعى لإجابة البادى حل والظاهر أنه قيد
 لانه إذا سلمه الحضرى أن يفوض بيعه بغير يومه على التدرج لم يجعله ذلك على موافقة فلا يكون
 سببا للتضييق بخلاف ما إذا سلمه ببيعته بأعلى فالزيادة ربما جعلته على الموافقة فيؤدى للتضييق
 عرش على هر **(قوله فيجيبه)** ليس قيدان الحرمة فالقول سواه أن لم يجبه بل وان خالفه بعد استئذان
 بالبيع حالا **(قوله لك)** أى للترك **(قوله لا يبيع)** يصح بالرفع والحزم بل قال بعضهم الرواية بالجزء بل
 عليه حذف الباء الثانية عرش أى لا يشيب حاضر في بيع متاع لإباد بالقيود المذكورة في المتن فليس
 عنه سبب البيع لا البيع والحديث مفيد بالقيود المذكورة في المتن **(قوله زاد مسلم الخ)** أى زيادة
 التي ذكرها مسلم لمعومها ووقع للشرح أنه زاد في نسخة غفلانهم ونسب لمسلم وهو غلط فلا وجود له
 الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كقضى به سربا ما يبدى الناس منها اهـ صحيح زى وقال بل
 وقوله سربا ما يبدى الناس أى تنبع وتفتش ما يبدىهم **(قوله دعوا الناس)** فأنكم أن تركتم
 بالغ ذلك المتاع أهل السوق بيعا مباحا وحديث لأمون من الأئمة ويرزق الله بعضهم من بعض وفيه
 يرزق الله تعالى دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم من بعض وعليه فيرزق مرفوع لا يفتقران شيئا
 جزءه في جواب الطلب قصد الجزاء وهذا قصد مفرد لاني هنا لأن الرزق من الله لا يشيب عن ترك
 الناس اهـ ضرورى إذا ثبت أن الرواية بالجزء فيقول بالسبب الظاهري ويكون معناه أنه عدم

(لبيعه حلالا فيقول الحاضر)
 أركه لا يبيع ندرجا أى
 شيئا ندرجا (بأعلى) من
 بيعه حالا فيجيبه ذلك
 تحريم الصحيحين لا يبيع
 حاضر لباد زاد مسلم دعوا
 الناس يرزق الله بعضهم
 من بعض وللعنى في الهوى

يرزقه الله بعضهم من بعض من هذه الجهة فلا ينافي أن يرزقه غيرهم على شيء شيئاً حراً وعيارة
 حش قوله يرزقه هو بالرفع على الاستثنا وبمع الجزم فساد للمنى لان التقدير ان تدعوهم يرزقه الله
 ومفهومه ان لم تدعوهم لا يرزق وكل غير صحيح لان رزقه الله للناس غير متوقف على أمر وهذا كله
 حيث لم تعلم الرواية وأما إذا علمت فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوهم يرزقه الله من تلك الجهة
 وان منتزعهما جاز ان يرزقهم من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها **(قوله عن ذلك)** أي عن بيع
 الحاضر للبادي أي عن سببه **(قوله ما يؤدى)** أي تنسيق يؤدى بيع الحاضر للبادي إليه أي إلى ذلك
 التنسيق فقوله من التنسيق بيان ما كان عليه ابرار فاعل يؤدى لان المجلس غير مأمن لا يدر بما
 يتوهم له عائد على التهي وأجيب بأن ابرار لا يجب الا الوصف كما قاله حـ فـ لكن الشيخ يس على
 على الفاعل أوجب ابرار في الفعل أيضاً تأمل وقوله من التنسيق على الناس فهو معقول للمنى عـ ش
(قوله بخلاف ما) بدأه البادي محرز قوله في قوله الحاضر **(قوله أتركه عندك)** يفتح الحزمة
 استفهام يرادى ولا يتعين هذا بل يسع أن تكون الحزمة للتنكح التي تدخل على المضارع وقوله
 عندك ليس بقيد كاتشم **(قوله أو اتنى عموم الحاجة)** محرز قوله ثم الحاجة إليه وينبئ أن يلحق
 بماتم الحاجة إليه الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة فيها **(قوله الانادرا)** انظر ما معنى التدور هل هو
 باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الأوقات كأن تم الحاجة إليه في وقت دون وقت فيه نظر والا قرب الثاني
 فانه لا كان في البلد طائفة يحتاجون إليها كثر الأوقات أو كثر أحوالها في غنية عنه كأن تم الحاجة
 إليه وليظهر صورة ما يحتاج إليه الانادرا وله عوالبه **(قوله أو عمت الخ)** محرز قوله ليبسه
 حالاً وقوله ليبسه كذلك أي حالاً محرز قوله تدري بما حل ولما أخذ محرز البيت اشارت إلى أنها ليست
 فيودا في الحرمة كما تقدم التنبيه عليه **(قوله أن يفوضه إليه)** أي على الوجه الذي طلبه البائع ومفهومه
 انظر طلبت أن يفوضه في زمن أكثر من الزمن الذي طلبه الحرمة وهي أحد وجهين في حج وميله إلى
 عدم الحرمة وقد يقال الا قرب الوجه الاول وهو الحرمة لظهور العلة فيه عـ ش وعبرة البرمادي اولو
 أراد صاحب الشائع التأخير إلى شهرين لا فقال له الحاضر أخره إلى شهرين لم يحرم اهـ **(قوله فلا يحرم)**
 راجع للصورة الاربعة وقوله لا يضر بالناس راجع للصورة الثانية والرابعة وقوله لا يسيل أي لا يربى
 ان منع راجع للاولى والثالثة وقوله لم يضر من المنع من الاضرار به أي المالك **(قوله لانه)** أي
 الحاضر لم يضر بالناس ويضر بغيره **(قوله الى منع المالك منه)** أي من الاضرار بالناس وقوله
 لم يضر من المنع من الاضرار به أي المالك أي لا يزال الضرر بالضرر **(قوله واللهي في ذلك)** أي
 في البيع **(قوله فيأتم بارتكابه)** أي انتهى بمعنى انتهى عنه فها هنا فيأتم أي مر **(قوله العالمة)** ومنه
 الجاهل القصر ولو فانيا يعني غالباً قال شيخنا ولما كرم شيخنا فارتكابه ملائحة غالباً وان ادعى
 جهده والحاصل ان الحرمة مفيدة بالمع أو بالتعريف وان التميز بغيره بعد عدم الخلفا قل ويرادى
(قوله لاسر) من ان انتهى في ذلك للمنى اقترن به لانه ولا لا لزمه ومقتضى كون البيع منهي عنه
 أنه سول وان كان صحيحاً في كلام الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة بأي وانما يحرم بسببه
 وهو القول حـ فـ ونوزع في ذلك بأنه للقصد فيحرم كل وسيلة يرادى والمشتد الاول **(قوله والام)**
 على البدي وهو من الصغار ثم وعده حج في الزواجر من الكبائر وكذا البنية أي ثم هذا القول
(قوله دون البدي) أي لان غرض الرجة دفع الالم عنه والاعانة على اللبسية غير محققة لاقتضاها
 باقتناء الكلام الصادر ليعزم عليه ذلك وان لم يجبه بخلافه لم يحرم شافى الشارح مع حتى اذا
 ينافي الامن اجتماعا عليه يرادى وفارق حمة تمكين زوجها الحرم من الوطء وهي غير محرمة

عن ذلك ما يؤدى إليه من
 التنسيق على الناس بخلاف
 ما بدأه البادي بذلك
 بأن قاله أتركه عندك
 تتبعه تدري أو اتنى
 هموم الحاجة إليه كأن
 يحتاج إليه الانادرا أو عمت
 وقد البادي يسه تدري بما
 فاه الحاضر أن يفوضه
 إليه أو يصد به حالاً فقال
 له أتركه عندى لأبيعه كذلك
 فلا يحرم لان لم يضر بالناس
 ولا سبيل الى منع المالك
 منه لم يضر من الاضرار به
 واللهي في ذلك وفيأتم
 في قبضة الفصل للتحريم
 فيأتم بارتكابه العالم به
 وصح البيع لماس قال في
 الروضة قال الفقهاء والام
 على البدي دون البدي

والبادي ساكن البادية
والحاضر ساكن الحاضرة
وهي المدن والقرى والريف
وهو أرض فيها زرع وخشب
وذلك خلاف البادية
والنسبة إليها بدوي والى
الحاضرة حضري والتعبير
بالحاضر والبادي جرى على
الغالب والراد أى شخص
كان ولا يتبدل ذلك بكون
القادم غريبا ولا بكون
التابع عند الحاضر وان
قيد بهما الأصل (وتلقى
ركبان) بأن (اشترى)
شخص (منهم بغير علمهم)
وهو من زيادى

(قوله) بأنه لا غرض لما
الحج لم يظهر الفرق بهذا
والأولى جمعها في الفرق
للتنصص لصلاحية حملان
الوطء لا يتأتى إلا من
اجتماعها والحرام هنا هو
الدلالة على وهي غير موقوفة
على الإجابة فتأمل
(قوله) ويجوز جره عطفا
على بيع الحج الأولى في هذا
الوجه أن يقال إنه عطف
على قوله حاضر أى وكبيع
تلقى أى متبعب عن التلقى
(قوله) رجعت إلى أن اشترى
شخص منهم (الحج) ومن
الركبان بأن اشترى بعضهم
من بعض أمه أطف
(قوله) أى ولو صورة
استفهام أى يطلب الشراء
ولو الخ (قوله) فتحرم مجازتها

أى إلى وسط الصحراء

بأنه لا غرض لما حق عدم تمكنه فراجعه قل قال سجع ولا يقال هذا باباته معين على مسيئته لا شرط
أى شرط كونه معينا على المعية أن لا توجد المعية إلا منها كلب الشافى التطرف مع من يحرمه
ومبايعته من لا تنزله بالجمعة مع من تزعمه بعدد أثارها وهذا المعية تحت قبل أن يجيبه الله سبحانه
والخيار للثري أى ولا نظر لكونه لو اشتراه عند القدوم لا اشتراه بارخص ح ف ولو قسم البادى
يريد الشرأ فمن ثم الحاجة إليه فعرض له حاضر يريد أن يشتري له رغبنا وهو المسمى بالسار
فهل يحرم ذلك كإلى البيع تردديه في الطلب واختار البخارى التحريم وقال الأذرى بنى الحزم
بأنه لا يحرم ذلك سم فان التمس القادم من ذلك الشخص أن يشتري له لم يحرم كإلى التمس القادم
لبيع من غيره أن يبيع له على التدرج اطف (قوله) والبادي ساكن البادية) عبارة التحق في باب
القطب البادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فإن قلت فترى وأكرمت فليدا وعظمت فديشة أو كان
ذات زرع وخشب فريغش ويرى ظاهره أن كلاما من البلد والقرية لا يسمى ريفاً بل الريف الأرض
الخالية من السكنى المستقلة على زرع وخشب وهو خلاف ما اشتهر في عرف الناس أن الريف ما عدا
المدن والبادية على كلام سجع أرض قفراء لا عمارة فيها ولا زرع ولا ثمر (قوله) وخشب) بكسر
الخاء المهملة وهي كثرة الثمار ونحوها وقال في المباح الحب وزان حل الثمار والبركة وهو خلاف
الجذب وهو اسم من أحب المكان بالالف فهو محب وفي لغة حبب يحب من باب نعم فهو رغب
وأحب أضافه للوضع إذا أنبت فيه العشب والسكلا ع ش (قوله) وذلك) أى المدة كور من المدن
والقرى والريف ع ش على حر (قوله بدوى) أى على غير قياس والقياس بآدى وحاضر لفضل
مطرد في تعب له قال ابن مالك • وفعل في فميلة التزم • أى فميلة متينة هنا فيكون فعل على
غير قياس (قوله) جرى على غير الغالب) فلو قال حاضر حاضر أو بآد لباد أو بآد لحاضر أو بالعكس
على القائل لا لقوله برباوى (قوله) ولا يكون المتاع عند الحاضر) معنى هذه العبارة لا يكون
الحاضر يطلب كون المتاع عنده (قوله) وتلقى ركباً) أى الشرأ منهم وهو موقوف على قوله لا
يطلب أى ومن المتى عنه تلقى الحج ويجوز جره عطفا على بيع في قوله كبيع الحج أى وكبيع متبعب عن
تلقى ركباً أو أنه أطلق على التلقى بما لا نسب له شيئاً ح ف والتلقى ليس قيدها لكان للثري
منهم فالحكم كذلك حل وقطع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً أن بعض العربان يضم المعمر
ويريد شرأ شيئاً من الفضة فيمنعهم حكاه مصر من الدخول والشرأ خوفاً من التفتيق على الناس
وارتفاع الأسعار فهل يجوز الخروج لهم والبيع لهم وهل يجوز لهم أيضاً الشرأ من المدين عليهم قيل
قدمهم إلى مصر أم لا لانهم لا يعرفون سعر مصر والظاهر الجواز فيها لا تنادى العلة بهم الغالب
على من يقدمه أنه يعرف سعر البلد وان العربان إذا أرادوا الشرأ يأخذون بأكثر من سعره في
البلد لا احتياجه اليه لم أن منع الحاكم من البيع لهم حرم لمعنا لعلنا حكم وليس ذلك من التلقى في
السكلا فيه ع ش على حر (قوله) بأن اشترى شخص منهم) أى ولو بصورة استفهام تنفيص
بالشرأ وقتئذ ما فهم لم يجيبوه للبيع لم يحرم عليه وهو ظاهر ع ش ولو تقامع البيع عليهم كان كالترا
منهم إلى أصبح الوجهين خلافاً للأذرى شرح حر وزى وعلى حومة ما ذكرنا لاجتماع ما يزيد من حر
البلد ولا فلا حومة كما هو ظاهر اطف ومعلوم أن للواضع التي جرت عادة ملاقي الحاج بالقرى
كالقبة مثلاً لا تعد بلد القادمين فتحرم مجازتها وتلقى الحاج للبيع عليهم والشرأ منهم قبل ومعلوم

(متاعا قبل قدومه)

البدن مثلا (ومرغمهم)

بالسر) المشتري بأنه

اشترى بدون السر

المقتضى ذلك للعين وان لم

يقصد الثاني كأن خرج

لنحو صيد فرائدهم واشترى

منهم وما عبرت أولى عما

عبر به (وغيره) وافورا ان

عرفوا العين (فغيره)

لصحيين لا لتلقوا الزكيات

ولبيع وقراءة الليخاري

لا لتلقوا السلع حتى يهبط

بها الى الاسواق فن تلقوها

فصاحب السلعة بالخيار

وأما كونه على الفور

فقياسا على خيار البيع

والمعنى في ذلك احتمال

غنيهم سواء أخرج المشتري

كاذبا أم لم يخبره باشتراؤه

منهم بطليم أو بغير طليم

لكن بعد قدومه أو قبله

وبعد مرغمهم بالسر أو

قبلها واشتره أو بأكثر

فلا يحرم لا لتقاء الغير

ولا خيار لتقاء المعنى

السابق ولو لم يعرفوا العين

حتى رخص السر وعاد الى

ما عاوه فهل يشتر

الخيار وجهان منشؤها

اعتبار الأداء أو الانتهاء

وكلام الشايع يقتضى عدم

استمراره

(قوله أي امكانها) فكان

الناسب أن يقتصر على

المرقة

لما اعتد الزول فيه ع ش على مر (قوله متاعا) وإن ندرت الحاجة إليه ع ش (قوله قبل قدومه) صادق بما إذا ظهر بدوا دخول البدل ب اجتنابا وإياها يحرم الشراء منهم في حال مرورهم وهو أحد احتالين اعتمدته مر (قوله ومغمهم) أي امكانها حل (قوله المشتري) أي الثاني المذكور مع الشراء المذكور أي ولا بد أن يشترى بدون سر البند وحل بشرط أن يعلم أن يكون سر البند أو يكتفي في الاسم شرهه بدون سر البند حديث ع أن تلقى الزكيات حرم حل والمشرع بالمرقة تلقى أو بالصبي مطلقا (قوله بدون السر) بأن اشترى منهم بدون عن السوق حال شرائه على الأوجه وان صدق في اختياره بالسر بأن أخبرهم بمعلومه الواقع فزاد بعد اختياره وقبل شرائه ولو اختلف القوم في الاسواق وباعوا على طبق أحداهم فهل المبرة بما عاوه كثر الناس أو لا فرق محل نظر ولو قيل الانتداب بما عاوه لا كثر لانهم لا يبعدون مغلوين إلا إذا باعوا بدون لم يبعدوا يرى (قوله للمقتضى ذلك) أي المون (قوله ويخبروا) فوراً إن عرفوا العين أي وإن لم يدخلوا البلد وقيل يخبروا إن دخلوا البلد قال في الإياب وهو أوجه مما قبله ومتى فسحوا قبل العلم على الأول أو قبل دخول البلد على الثاني لم ينسخ وقد يشكك عليه مع مال مونه الآن يجب أن الشروط والأركان وبحث ثم نجامها بخلافه إذا شرط الفسخ المزمع على الأول ودخول البلد على الثاني والفسخ وقيل شرط فلما وأيضاً فالعين ليس مقتضى الفسخ وحده وإنما مقتضى عدم الرضا به بعد الإطلاع عليه ولا يتصور عدم الرضا على الجهل بالعين ومن ثم أجمعوا خداما قرره أن لو فسخ بسبب جاهل بوجوده فإن موجوداً لم ينفذ فسخه بعد بعض شرطه في العلم بالامر كظاهر إيجاب شروري ولو ادعى جهله بالخيار أدركه على الفور وهو يفتي عليه صدق وعذر كافي مر (قوله لا لتلقوا الزكيات) ينتج انقاف أي تلفهم كذا يقال في نظائر الآية شو يرى (قوله البيع) أي وألشراء (قوله حتى يهبط) أي حتى تلبية أي ليهبط بها (قوله والمعنى في ذلك) أي النهي المبيد للتحريم والتخير احتمال غنيهم أي الثاني عن شرائه بدون السر وهذا مع قوله السابق للمشرع يقتضى حصول الأثم وإن اشترى منهم بسر البند أو أكثر منهم أنه ليس كذلك لأنه وإن لم يحصل لهم عين الآن احتمال العين والأشعار بأنه اشتراؤه بدون السر حاصل فكان ينبغي إسقاط لفظ احتمال حل أي لأن المادى الخيار على العين بالفعل والمدارى ثبوت الحرمة على احتمال العين حل لكن قول الشارع بعد ولا خيار لا تنفاد المعنى يدل على أن اسم الإشارة تراعى للخير وقال البرماوى لفظ احتمال مقحمة وعبرة التحلى والمعنى في ذلك غنيهم قال قل عليه أي بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على التمسد بقول المتبحر احتمال غنيهم مراد به هذا ولفظ احتمال مقحمة (قوله لكن بعد قدومه) أي ومغمهم ولو قيل دخولهم السوق وإن احتل غنيهم ووجهه قصيرهم حيث وما اشتراه جميع منهم أين للذين من الحرمة في هذه الحالة يمكن جعله على ما قبل تمكنهم من معرفة السر شرح مر لعدم قصيرهم وثبت لهم الخيار حيث على التمسد ع ش (قوله وبعد مرغمهم بالسر) أي ولو أخبره أن صدقوه شرح مر (قوله فلا يحرم) تدبى كان النسب أن يقول فلا يحرم ولا خيار لا تنفاد العين الذى قدمه والمراد تنفاد ذلك بالفعل وليس هو للمعنى السابق الذى عليه حل (قوله لا لتلقوا المعنى السابق) وهو العين كاقسم عن بر (قوله حتى رخص السر) في الصباح رخص الذى رخصا فهو رخص من باب قرب وهو ضالفا لا يتعدى بالمرقة فبقا ل رخص اتفاقا السر وتعدى به بالتصنيف غير موقوف على رخص مثل قتل اسم منه اه (قوله اعتبارا لبدء) فإن اعتبرنا الأداء قلنا بالخيار وإن اعتبرنا الانتهاء لكانا مع شيئا (قوله يقتضى عملنا لشره) هذا هو التمسد كافي شرح مر حيث قال أوجه ما عاوه كافي زوال عيب البيع

وان قيل بالفرق بينهما لعل الفرق بينهما أن ضرر المشتري ان دفع بوزال عيب المبيع وان ضرر هاتين
 بغوات المالية فلهذا متحدة هاتين استمرارا بثبوت الخيار بأن يفسخ ويدخر الى عود مسره فأنسل
 ا ط ف **(قوله والاوجه استمراره)** ضيف **(قوله ظاهر راغب)** اذ ظاهر ثبوت الخيار له ان استمراره
 بمراليد حل **(قوله جمع راكب)** وهو قوله خاص راكب الا بل لکن المراد هذا الجمع مع **(قوله)** ع
 وسوم على سوم بالرفع عطف على قوله لا يبطل لان المراد به البيع أى ومن المتي عن سوسوم لم يغير
 بيان لقوله السابق وما يثبت كرمهها أى البيوع حل والظاهر أنه يجوز ان يقطع على بيع أى ويبع
 نتي عن سوسوم لم يغير حل والظاهر أنه يجوز ان يقطع على بيع وهو يشمل البيع وغيره والرفع مبنى على
 كونها واقعة على بيع والجبر هو الظاهر والمراد بالسوم ما يشمل الاسماء من صاحب السلفة والمراد بها
 هنا طلب جميعها كالامر للمائع بالاسترداد والمشتري بالرد لاحقيقتهما لان حقيقة السوم ان يأخذ
 السلفة لينأمل فيها أن يجبه فيشترى ما لا يفريدها والاسماء كون المالك يعطى الله يسومها يقول الشارع
 بأن يقول تبيع مجازي لان نسب للاسماء على التصوير والاول وللبيع على الثاني لانه يسومها لبيان
 يشترىها وحل الحرمة ان كان السوم الاول جائزا الا كسوم نحو عيب من عاصر الخمر فليحرم السوم
 على سومه بل قال العلامة اليكبرى يستحب الشراء بعده قال بعض مشايخنا بظاهر أن يجزى ذلك على
 البيع على البيع والشراء على الشراء ويؤيده جواز الخطية على الخطية اذا كانت الاول محرمة ولو
 أخذ منها غير متميز الاجزاء لياخذ بعضه ضمن ذلك البعض فقط والباقي أملة وذلك كقطع فاش
 سامه لياخذ منه عشرة أذرع فلو كان متميز الاجزاء كقطع بين أوداء أخذت كلها فقلنا ولو بغير تميز
 فانه ينسمن السكل لان كل واحد مأخوذ بالسوم اه برماوى معز بزيادة تشبيها ولا يجوز على
 التحريم ولكن قال ع ش على مر مانسه لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقار في القيمة وقدراد
 شرا فجميعها اليه فقط وتلقا فهل ضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة لجوازانه كان يجبه الاتي
 قيمة والاصل رادة القسمين الزيادة فيه نظر وامل الثاني اقرب سم على حج وهو فيسأله لافرق
 في عدم الضمان للسكل بين كون ما يسومه متصل الاجزاء كسوب بر يدشراء بعضه وكونه غير متصل
 كالقوب بين الذين ير بدأخذوا أحدهما الا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كايتمثل أن يشترى
 هذا يتمثل أن يشترى الآخر لانا نقول هذا بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كايتمثل أن يأخذ
 هذا النصف من الطرف الاعلى يجوز أن يأخذ من الاسفل **(قوله)** وهو خير بمعنى التخيى لان
 لو كان خيرا بمحض الزم الخلف في خبر الصادق لما هو مشاهد من أن الشخص يسوم على سومه غيره **(قوله)**
 والمعنى في الايراد قال مر في شرحه اى وان كان المشتري اولا لم يغبوا ولا نصيحة الواجبة تحمل
 بالعرف ضمن غيره بيع **(قوله فغيرهما مثلها)** فالذى والمعاذ والمستأمن مثل المسل وخير الحرب
 والمرند فلا يحرم ومنه ما لزان المحن بدت بوث ذلك عليه وتارك الصلاة بعد ما آمن بالامم ومحمدان
 يقال بالحرمة لان لها احتراماتى الجيلة ع ش على مر **(قوله)** وانما يحرم ذلك ولا بد من اتفاقها
 عليه سر جامع المواعدة على ايقاع العقوبة وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم افتراقا من غير مواعيد لم يحرم
 السوم حيث شئ كاقضيه الامام عن اصحاب شو برى وصف **(قوله صريح)** فى الكسوت لا يحر
 كانه الجلال اه **(قوله)** بأن يقول مثلهما وأشار به بما يحله على ذلك لوجود الدالة وكذا في باقي جمع
 ما يأتى فالاشارة هنا ولومن الناطق كاللفظ ولا يشك ذلك بتصریحهم بأن اشارت الى الناطق لئلا يلا
 استثنى لان ذلك بالاشارة بالعقد بمعنى أنه لا يصح جماع ولا شراء ولا يقرب ما طلق ولا عتق وما
 ليس من ذلك وبعبارة قول على الجلال ومثل القول ان يخرج له من جنس ما يرد شراره وهو

والأوجه استمراره وهو
 ظاهر الخبر ومال اليه
 الاسوى في شرح المنهاج
 والركان جمع راكب
 والتعبير به جرى على
 الغالب والمراد القامد ولو
 واحدا أو ما يشاء **(وسوم)**
 على سوم أى سومه غيره
 خبر الصحيحين لا يسوم
 الرجل على سومه أى غيره وهو
 خبر بمعنى التخيى والمعنى فيه
 الايراد ذكر الرجل والاخذ
 ليس للتفريق بل الاول لانه
 الغالب والثاني للرقعة
 والعطف عليه وسرعة
 اشتباه فغيرهما مثلها وانما
 يحرم ذلك **(بمدقيرين)**
 بالترافى صر بها بأن
 يقول ان أخذت شيئا ليشتر به
 بكذاره

(قوله) لرحه الله وسوم على
 سومه ولا مأخوذ بالسوم
 مضمون ولو بغير تميز
 فان كان ير بدأخذت جميعه
 فظاهر أو بعضه متميز
 كقطع من أخذها ليشترى
 منها واحدا أو غير متميز
 كقطع ير بدأخذت بعضه
 ضمن ما كان ير بدأخذت
 وهو الاقل قيمة ان كان
 والاخذها ما ع ش
 على مر اه فويسى

أرخص منه وقامت فريضة على إرادته قاله والتفديد بالاقبل لا مفهوم له قال شيخنا حنف والقول
 المذكور حرام وإن لم يوجد رد ولا بيع للأبد، وصرح في الزاوي فيه وفي أبيه بأنه من الكبار **(قوله)**
 حتى يبيعك الخ) فان سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا حر فلاحونه لأنه قد يكون
 له أو يعيب وأعلمه به جاز وإن لم عليه الرد كذا في ذكر المساوي في السكاح وقيد به منهم بما إذا كان
 من البائع تدليس والافلاحيون لا اعلام إذا زال الضرر بالضرر قل **(قوله)** وشمله باقل) ليس قيدا
 بل ذكره ليكون أدعى للأجبان المداور على أصول الأبداء وهو حاصل ولو بطل الثمن وكذا قوله
 فيما يأتي أو بأكثر شيئا قل حل وحسبته معنى كونه سائما على سوم غيره أنه عرض بيناته
 لسوم الواقع لغيره ومثل القول المذكور عرض سلمته التي مثل المبيع بأقصى أو أوجد منها بجن
 للثل قال شيخنا والأوجه أن يحل هذا إذا كانت السلعة تقوم مقام المبيع في الفرض المقصود لاجله
 حل **(قوله)** وخرج بالتقريب ما يطالب به على من يزيد فيه) أي والحال أنه يريد الشراء والاحتم
 الزيادة لانهما من النجس الذي بل يجر على من يرد الشراء أخذ المتاع الذي يطالب به بمجرد التفرج
 عليه لأن صاحبه إما أن يذن عاقبة فليقبله من يرد الشراء ويدخل في ضلته بمجرد ذلك حتى لو قلنا
 بغيره كان طريقا للشبهة لأن ما غلب موضع يده عليه فليقبله كغيره كثيرا عرض على حر
(قوله) بيع على بيع) بالرغم على بيع في قوله كبيع حاضر حل ومثل البيع غيره من بقاء المقود
 كالأجرة والعارية ومن أمن عليه بكتاب ليطالع فيه حر على غيره أن يسل صاحبه فيسلم فيه من
 الإبداء اه برأوى قوله أن يسل فيه أي أن يطلعه من صاحبه ليطالع فيه هو أيضا **(قوله)** كأن يأمر
 المشتري بالفسخ) أي أن كان مضمونا والتبعية الواجبة تحمل بالترخيص من غير بيع حر وصلى
 هذا ما لأنه قد يؤدي بعد الفسخ إليه عرض فهو من إطلاق اسم السبب على السبب والامس ليس
 بشرط بل الذي عليه الأكثر أنه مثله أن يعرض عليه سلعة من المشتري يز يده مع حضور البائع لأنه يؤدي إلى
 الأول بل قال للماوردي يحرم عليه طلب السلعة من المشتري يز يده مع حضور البائع لأنه يؤدي إلى
 التدمر والفسخ والامس حرام وإن لم يفسخ للأبداء برأوى مع زيادة **(قوله)** وشراء على شراء) هو
 بالجر أيضا عطف على بيع الأول وما ذكره المصنف في تفسير البيع على البيع والشراء على الشراء ليس
 بمتاخر، حقيقين بل هو سبب لما يحرم ذلك زى **(قوله)** أعم) لأنه لا يشمل خيار الغيب **(قوله)**
 قبل زومه) أمابه زومه فاعلم في أن تمكن من الإقالة بتخويفا ومحاباة فإظهار خلافا للجواب يرى
 شرح حر ويرى **(قوله)** كأن يأمر البائع بالفسخ) ويتصور ذلك في خيار الغيب مع أن الرد به
 فوري بما إذا وجد عن كونه في الليل حنف وعرض ويتصور فسخ البائع بالغيب بما إذا وجد
 عيب بغيره **(قوله)** حتى تعلية أي لا يصل أن يتنازع لكن لا يناسبه قوله أو يذر
 فالأولى أن تكون تعلية بالنظر لبيان وغاية بالنظر لفسخ فهو من استعمال المشترك في معنيين
 واستشكل رجوع الضمير في يتنازع إلى البض بأن البعض ياتع لامتداده فليحسن أن يقال حتى يشتري
 البائع وأوجب بأن بيع مصدر متنازع لفعوله وهو المشتري أي على بيع أحد البعض والضمير راجع
 له حيث أن يغفل أن مرجع الضمير معلوم من المقام كما قاله حل وهذا على كون يتنازع بمعنى يشتري
 فأنفاته ما تم البيع فلا إشكال وعبارة البرأوى قوله حتى يتنازع لعل المراد حتى ينظر ما يؤهل إليه
 الأمر بأن يتنازع أي يلزم البيع فيتركه أو يذر أي يفسخ البيع فيقبله غيره فهو غاية لم يمنع البيع
 الأول لأن لفظة يتنازع متعجمة **(قوله)** والمعنى في ذلك) أي في الهى عن الاثنين **(قوله)** قد
 المشتري) مما قوله وبيع على بيع وشراء على شراء ولا فرق في حرمته ما ذكر بين أن يكون للمبيع

حتى يبيعك خرامته بهذا
 الثمن أو بأقل منه أو مثله
 بأقل أو يقول للمالكه
 استرده لا شتر به منك بأكثر
 وخرج بالتقريب ما يطالب به
 على من يزيد فيه فلا يحرم
 ذلك (وبيع على بيع) أي
 غير مضمون خيار بيع بغير
 أنه كان يأمر المشتري
 بالفسخ لبيعه مثل المبيع
 بأقل من غنه أو غيراته
 بثل غنه أو أقل (وشراء
 على شراء) أي شراء غيره
 (ومن خيار) أي خيار
 مجلس أو شرط أو عيب فهو
 أعم من قوله قبل لزومه
 (بغير إذن) من ذلك الغير
 كأن يأمر البائع بالفسخ
 ليشتره بأكثر من غنه
 الصحيحين لا بيع بعينكم
 على بيع بعض زائد للناسي
 حتى يتنازع أو يذوق معناه
 الشراء على الشراء والمعنى
 في ذلك الإبداء فتولى زمن
 خيار لا يتوقفت في المشتري
 وخرج بزمن الخيار وهو
 من زائد في الثانية

بلغ قيمته أو نقص عنها ولا ين كونه ليتم أو غيره نعم تعريف المبين فبینه لا يحذور فيه لانهم
الصحة الواجبة ويظهر أن محله في غيب نشأ عن غش تعقير البائع فبال باضراء بالفسخ فلا
مالوناً العين عن تعقير للعبون لعدم بعته لان الفسخ حيث ضرر عليه البائع والفسخ لا يزال
بالضرر المفق (قوله ما وقع ذلك) أي الأمر بالفسخ وقوله في غيره أي لا يحرم لأنه لا يبعد شيئاً
(قوله ما وزن البائع) علته أن كان البائع مالاً كان ولا أو وصياً أو كلاً ونحوه فلا عبرة بانهن
كان فيه ضرر على المالك ومحله أيضاً أن يأذن لآخر شجر ونحوه والا فلا عبرة بإذنه شرح هر (قوله
ويجوز) بالرفع عطفاً على ما يطل وهو لغة الاثارة بالثقة لما فيه من ائارة الرغبة يقال تجوز العذر
أثره من مكانه من باب ضرب قول ورمي وجواظهر عطفاً على مع ماضر (قوله بأن يزيد) لا
لا يبعد أن ذكرنا زيادة الغالب والألا وقع فيها بما يشاء لا لرغبة فيها فينبغي استناعه نعم ينبغي أن
يستثنى ما يسي في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لأنه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها
في العادة يحتاج فيه إلى ذلك شو يرى ومصلحة السلمة ليرغب فيها بالكذب كالنجش شرح هر قال
عش وفتنته ان لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لان المصع مجرد لا يجعل للمالك على
الامتناع من البيع بما دفع فيها أولاً بخلاف الزيادة لان المالك اذا عارضها يستنع في العادة من البيع
بما دفعه أولاً (قوله لا لرغبة) أي لأرغبة لكن تصادف ارغفه عرش (قوله ليرغبه) يقال غره
يفره بالضم غرور رادعه والتفرير رجل النفس على الفرار اه مختار وقوله ليرغبه ليس قيداً
لأراد التفرير بل بيع ولم يقتصر برغبه كان الحكم كذلك شرح هر (قوله ولا خيار لشري
تفريريه) أي بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله وقبل له الخيار للتدليس كالتصيرة وبعمل الخلف
عند مواطاة البائع للناش والألا خيار جزماً ويجرى الوجهان فيما لو قال البائع أعطيتك منه
السلعة كذا فإن خلافة كذا الأخر عارف بأن هذا عقيق أو في وزج بمواطاة البائع فاشتره فإن
خلافة ويشارك التصيرة بأنها تفرير في ذات المبيع وهذا خارج عنه اه مر في شرحه وقوله فإن
خلافة بصورة المسئلة ان يقول بعثك هذا مقصراً عليه ما لو قال بعثك هذا العقيق أو في وزج فإن
خلافة لم يصح العقد لأنه حيث سمي جنساً فإن خلافة قد يختلف ما لم يسمى نوعاً وتبين من غيره فان
البيع صحيح ويثبت الخيار ومثل هر عمالو بيع رد على أن حواشيه سر في قائمته غيره لم يطل البيع
أولاً فيه نظراً لجلب صحة البيع وقال لان الذي بان هنا من غير الجفس بعض المبيع عرش عليه أي
ويثبت الخيار للشري (قوله بيع بخور رب) ومع كونه ما فهو صحيح ولا يشال هو في هذا الصوة
وما يشبهها عجز عن التسلم شرعاً لم يصح البيع لانهم ذلك بأن الخبز عنه ليس بوصف لازم للبيع
بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبه فارق البطلان الآتي في التفرير لان الوصف قد
للبيع موقوف على العقد شرح هر وأما آخر المصنف هذا فلما قدمه عند البيوع لأنه لم يرد فيه
بخصوصه فقد قال السبكي لم أقص على نهى فيه بخصوصه ومن النحو بيع الامردان عرف بالغير
والجار بملن شخذه للقاء الحرم والنجب لمن يشذله أو طهوه والاعلام مسلم مكلف كافر لا يكتفى له
ومعان وكذا بيعه طعاماً له أو لمن أهياً ككتهنار كما أفتى به والدي شيئا ومن النحو الزوال عن
وظيفة لغير أهلها حيث علم له بقره فيها من ذلك الفراغ عن نظارة عن علمه لا يتبدل بعض ما كان
الوقت من غير اسقيفاً شروط الابدال اه حل وقرره ح ف (قوله لم يشذله) أي لم يزل
حرمة ذلك عليه وان كنا لا تعرض له بشرطه وهو عدم اظهاره وهل يحرم بيع الزبيب حتى يشذله
مسكراً كما هو قضية العلة والألا لا يتقصد حل التبدل بشرطه وهو عدم الاستكفاء فيه نظراً لبيعه الأول

نظر الاعتقاد البائع سم على حجب عرش (قوله أعم وأولى) وجهه الأولى أنه ليس فيه إطلاق الخلل
على عيب الرطب بخلاف عبارة الأصل فإنه أطلقه عليه وهو إنما يطلق لفة على عيب العنب وأيضاً
المراد بصير وإن أعيب عنه بأن المعنى للعاصر العنب الذي يؤتى كونه خراً نعم في غير اللفة يطلق على
كل عيب وأما عيب الرطب والرزيب يقال له في اللفظة نبذ والعموم في قوله نحو رطب لأنه يشمل
الرزيب والنرى فينبأ (نقبي) أعز أن البيع نعتز به الأحكام الثلاثة فيجب في نحو اضطراب وبالمفلس
محبور عليه ويندب في محو زمن الغلاء وفي الحامية للعالمها بذكره في نحو بيع مصحف وفوركة وفي
سوق اختلط فيه الحرام ببغيره وعن أكثر ما هو مرام خلافاً للزالي وفي خروج من مرام بحيلة كسحو
ر أو بحر من بيع نحو العنب مرام ويجوز فباء ذلك وبما يجب مع مازاد على قوله سنة إذا احتاج
الناس إليه ويجبره الحاكيم ولا يكرهه ما كنع عدم الحاجة وبما يحرم التسعير على الحاكم ولو
في غير المعلومات فليزاد ما كان الله هو السعر ولا يحرم البيع بخلافه لكن الحاكم أن يعز من
خاف إذا بفسد الشيء العسا أي اختلال النظام فهو من التزير على الجائر وقبل يحرم وبما يحرم الاحتكار
وهو أن يشتري قوتاً لا يفرقه بزمن الغلاء بقصد أن يبيعه باغلي تخرج البشراء ما لم أسك غلة خبعت
ليديها في زمن الغلاء وبالتصدق ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقاً لمراً لها كما ذلك وبزمن الغلاء زمن
الرخس ومكان الغلاء كأن اشتراه من مصر لينقله إلى مكة ليبيعه باغلي أو من أحد طرفي البلد إلى طرفها
آخر ذلك فلا حرج في شيء من ذلك على المتعمد عند شيخنا مـ خلافاً لابن حجر في بعض ذلك قل
على الجلال

أعم وأولى من قوله وبيع
الرطب والعنب لعاصر الخلل
(درس)

(اصل) في تفريق الصفة
وتعديدها ●

وتفريقها ثلاثة أقسام لاته
أما في الإتياء أرق الدوام
أولى اختلاف الأحكام
وقد بينها بهذا الترتيب
فقلت لو (باع) في صفة
واحدة (حلا وصوما) ككل
وخراً وعبد وسراً وعبد
وعبد غيره أو مشترك

(اصل في تفريق الصفة) أي المقدمتين للعقد وعليه والأما فقد لا يفرق لانه شيء واحد وسعى بذلك
لأن العرب كانوا أيضاً يقولون عند العقد فإلا لثة الجاورة والمراد بالتفريق أثره وقوله في تفريق الصفة
أي في بيان ما يقتضي تفريقها وبيان ما يقتضي تعددها ومعنى التفريق اختلافها جهة المصلحة لشيئ
وفساد القصة آخر تبدلهم ودواما والتفريق في اختلاف الأحكام معناه أن يعطى كل عقد من المختلفين
حكمه بغيره ولا يوجد في الآخر شيخنا (قوله وتفريقها ثلاثة أقسام) وكذا تعددها لانه إما بتفصيل
الزمان مع الشئ أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري برامد (قوله لانه أما في الإتياء) وضابطه أن يجمع
بين عتيقين بيع البيع في أحداهما دون الأخرى وقوله أرفق الدوام وضابطه أن يجمع بين عتيقين تفرق
كل منهما بالعقد وتلقب أحدهما قبل القبض وقوله أرفق اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عتيقين
لا زمن أو جازين واختلاف العتيقين من جهة اشتغال كل منهما على ما لا يشمل عليه الآخر من
الأحكام وإن كان كل محيصاً برامد و قل وقال شيخنا لانه غلب التفريق في اختلاف الأحكام
على التفريق في اتفاقها ثلاثاً سابعاً في قوله ولو جمع عقدان لانه يشمل منتق الحسك واتعاض
على اختلاف الأحكام حفاظاً لانه محل خلاف فلذلك غلبه (قوله ولو باع) المراد بالبائع هنا الإيجاب
قط ويكون سينتد من ظرفية الجزء في الشكل لان الصفة العقد المركب من الإيجاب والقبول
ولاصح أن يراد بالبائع العقد لا يلزم سينتظرفية الشئ في نفسه وعبارة عرش لو باع أي ملك اه
وإما خص البيع لكونه موضع البحث والألاجارة والتزويج وغيرها كإلهم كذلك فإذا رهن
بائع ودالايص صحيح فبائع وبطل في غيره وإذا روج بقتو بقتو غيره من غير وكالة صحيح بقتو
(قوله واحدة) أي به بدصة مع أن التاء للوحدة لدفع توهم إرادة الجنس كسفرة خبز من جوازة
(قوله سلاوسوما) أي مقصوداً سلاوما كإيائها وهما لغتان في الخلال والحرام ومن ثم قرئ وحرم
على قرية والمراد بالحل الذي محل العقد عليه وبالحرم الذي يحرم العقد عليه لان الأحكام

لما يتعلق بأفعال المكلفين وذات الشيء لا توصف بالبيع ولا بحرفة شيئا (قوله بهرذان الغير والشرىك) منهموم الفيد مختلف في المشترك يصح في الجميع وفي عبد الله يبطل في الجميع كان كره بعد شيئا (قوله صح البيع في الحلل) سواء قال بعثك هذين أم هذين الخاين أم الفتيان أم الخمر والخرام القن والحر مد وفي مما يقتضيه التعميم بعثك هذين الخمرين أو الخمرين أو أشار إلى الخل وغيره بالخمر أو إلى الخمر وعبر عنه بالخل وكذا في مسألة الحر والعبد فهل يصح في هذه الصورة أم لا يظهر قول زكي في حاشيته أو وصفه بغير صفته وسواء قسم الحلال على الحرام أو أخروعه للصحة لكن رد على ما علم عن معنى الشرط الخامس من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه كأن سمي القطن حر أو أبو العسكر لم يصح إلا أن يجاب بأن ما كان ما هنا كالجنس الواحد وإنما اختلفا صفة الغير وأصلية والحرية وإن كان مع اتحاد الأصل وهو الإنسان والعصير لا منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك أو يقال هل سمي الخل والعبد بما لا يرد على معنى أصياه أصلا جعل لغو اختلافه التان مثلا إذا ساء بغير اسمه كالحر برنج الخ ما يصلح أن يكون مورد البيع ولم يوجد ذلك المسمى فيه في الخارج فأبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع إمكانه عرض اط ف (قوله من اخل وعبد الخ) ودخل الصحة في القول بعثك الخ واخل أو الفتيان والخر أو أماءكس كما قال بعثك الخمر واخل أو الخمر والعبد في بطلان في السك قال الزركشي لأن العقد على المستع منعه كقول الله تعالى طواقي وأنت ياز وجي لم تطلق لفظها على ما يتعلق ورد الكتاب من هذا القياس بأن قياس ما هنا أن يقول طقت نساء المائتين وزوجي وفي هذا تناقض في وجهه لا دليل على الأول وهو العادل في الثاني ويحتج بصح بيع الخل وقياس ما قاله نساء المائتين طواقي وأنت زوجي أن يقال هنا هذا الخمر بيع منك وهذا الخل وفي هذه لا يصح البيع في الخل لأن عطف الخل بضم الجلة الثانية ولا عبرة بنية تمامها وهو طواقي في الأولى ومبيع في الثانية حل وعش ملخصا (قوله) وقيل يبطل فيها) إنما قال ذلك لقوة الخلاف والأفليس هذا طار بقرته برماوي (قوله قال البيع والخر) عبارة شرح حر وقال البيع واليه رجع الشافعي آخره ورد احتمال كونه آخرهما في أنه كونه الفتيان وأما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أتى بما ذكره في مقام الاستنباط والترجيح أو يصح بالرجوع عن الأول فلا ولا البيع إذا أطلق انصرف للرد إلى اللجوب (قوله أنه لا يصح بيع العبد) أي أن لم يفصل الثمن كما هو موضوع المسألة من كون الصفقة واحدة ويؤخذ من الصلة أيضا أمالوفه فاته يصح فيما كالأقول بعثك عبدي بدينار وعبد زيد يربو ويؤمن قيل قوله الآتي ويعدد بتفصيل ثم إن آخره شرح حر بتصرف (قوله لا يجل) هذا الخ بيعته موجود في الأصل بالآذن مع أنه صح في أسدهما الآن يفرق بشدة الجمل إذا أذن لأنه حينئذ في تخمين وذلك في ثمن سم والاولى أن يفرق بالتنازع لا في غاية فيما إذا أذن بخلافه بالآذن فالتنازع بين البائع والمشتري مدفوع بتخيير المشتري والتنازع فيما إذا أذن بين البائع والمشتري كان بقوله أحداهما عبدي يربو كذا وينكر الآخر حر بالمتى قال قل لا يجل أي عني في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا لا غاية وقد يشكل فيه بالرجوع في البهر لاهل الحنابلة (قوله يحتمل من المسمى) أي أن كان الحرام مقصودا أم لا كان غير مقصود كما فيصح في الحل بجمع الثمن المسمى والمشتري الخيار على المتعمد للضرر حر وعش (قوله باعتبار فيها) أي في غير المشترك والمثلين للتقني القيمة لأنه لا حاجة إلى النظر للقيمة في هذين النوعين

لعل منها حكمه وقيل يبطل فيها قال البيع واليه رجع الشافعي آخره فلا وزن له شريك في البيع صح بيع الجميع بخلاف ما لو أذن مالك العبد فاته لا يصح بيع العبدين للجهل بما يخص كل واحد عند العقد يحتمل من المسمى باعتبار قيمتهما سواء أصل الحال أم جهل وأجاز البيع

(قوله كذا في مسألة الخ) قد يقال إشارته للربح بوصف الحرية إقرارها ويمكن الجواب بما إذا كان وكذا مثلا لأن إقراره لاغ اه شيئا

(قوله رجع الله بخلافه) أذن مالك العبد الخ ومثل إذهابه يبع مصفقا أو بيع وكيلهما وكذا لو باع عبده لثنين لكل واحد واحد فاته يفسد في جميع للبيع شرح الروض (قوله رجع الله فاته لا يصح بيع العبد) وخبره كما هو ظاهر أن يكون لكل عبد والاصح على حسب الحنفية اه شرح الروض

(قوله مدفوع بتخيير للمشتري) فيه أنه لا تخيير مع العسر فالاول مدفوع بالتعاقف والفسخ اه سم (قوله وقد يشكل فيه بأن

الرجوع في الم لا لغيره) قال شيخنا قد لا يوجد أو يحتلوا (قوله رجع الله سواء أعلم الخ) أرجع عني أصمير للعائد وإنما أو اشتريا ودفعه قوله وأجاز قرينة على مرجع الصغير وهو الشفعة

الغن موزع على أجزاء الشراك والتلين ابتداء من أول (قوله) ان الغن في مقابلتهما عبارة شرح مر
لا يقامه الغن في مقابلتهما فوجب في أحدهما الاقسط (قوله) وبقدر الخرخلا) وحل
التوزيع باعتبار القيمة حيث اختلفت قيمتهما بدفرضهما خايلن فاذلما يختلف توزيع على الأجزاء لانهما
مثليان وعبارة مر وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا التفاضيل متفوما حتى يعرف نسبة ما يخضع من
الغن وهو غير يبدل لكن الأرباح كما جزم به ابن الفري توزيع الغن في المثل أي التعلق القيمة في العين
للمشرك على الأجزاء وفي القنومات على الرؤس باختيار القيمة أي ومثل القنومات للتاليات المختلفة
القيمة باختلاف صفاتها قال الشورى وانظر هل المراد من أعلى الحل أو أدناه أو الغالب من جنسه
والاقرب الأخير للعرف ع وش وقال في حاشيته على مر أي ولو كان الشعاقدان كافرين فلا تعتبر قيمته
عندهما ويبنى أن لا يكتفى في القنومات الإبرجلين لا يبرجل وامرأتين ولا يبرع نسوة لان القنومات
كلولة وهي لا يكتفى فيها بالبناء اه وانما كان الأصح تقدير الخبر بالغل دون المعسر لانه لا يمكن
عوده معسرا ويمكن عوده خلافاً كان التقدير به أولى وانما كان الأصح في الرصية بالكلاب النظر
الى عدد الرؤس دون القيمة لانه لا حاجة فيها الى التقويم لصحتها بالإشياء النجسة اه وتقدر الرينة
مذ كانوا الخبز عتوا بقدره كبروا مسرا لا بقدره وأما ما يرجع حاله القنومات عند من يرى له قيمة لان الكافر
لا يقبل خبره أي من شأن البيع أن يكون بين المسلمين مجهولون قيمة الخبر عند أهلها سلطان قال في
شرح الإرشاد ولأنياف هذا ما في نكاح المشرك من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فلم يأم
حالة العقد كإبرأ بان القيمة فمو لا يعتادها بخله هنا فان قلت قيمته أن الماقد بين خالوكا ناذسين
قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن أن يلزم ذلك ويمكن أن يجاب بأن البيع بمثل له لكونه يفسد
بفساد العوض أكثر مما يحاط بالصدق اذا يفسد بفساده وعبارة البرماوى وقل قوله وبقدر الخبر
خلا أي لانه يؤل اليه عادة كذا قدروه هنا وقدروه في الصداق عصيرا ولم يقدروا شيأ في نكاح المشرك
وظاهر كلام الرافى اعتبار كل محل بما فيه فليظن سكة الخافعة وقد يقال في الحكمة انه لما وقع المقدس
الخبر فاسدا اعتبره وقت محض وهو كونه خلا أو عصيرا واعتبر الخلل في البيع لان لزومه مستقبل عن العقد
فربما نسخ بعده فنسقط المطالبة باعتبر بما يؤل اليه حال الخبر بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت ما بين
له فيه قيمة وهو كونه عصيرا أو ما نكاح المشرك فالعقد وقع صحيحا بالخبر عندهم والماتمتت المطالبة به
بدا لا سلام رجح اليه قيمته وقتل ان اعتبار غيره وقته يؤدى الى الاعتبار الكفى في غير وقت محض وما
ينبغي اجاب ان قيمته عند من يراها أقل غالبا من قيمة الخلل والعصير فتأمل ذلك فانه من عثرات
الاهام للشرح من دقائق نقاش الالهام اه (قوله) وقيمة المملوك) هلا قال وقيمة الخلل مراعاة
لما عبر به في المتن سور اطف (قوله) لغنه من المسمى) أي ان الغن بين ثلث الغن كان المماثل ثلث
القيمة (قوله) وتخرج ببيع البلاء بمعنى عن لانه خرج عنه لانه لم يدخله وفيه أن هذا اوضح لو
كان ثمن في الصفقة خصوصاً بالبيع ولا يس كذا ذلك لانه يأتي في الهبة والنكاح بأن زوج بته وبث غيره
ببرائه فيصح في بته فقط والشهادة بأن شهدا بانه وبغيره يثبت تصح للغير فوعبر بالاستئناس في
ذلك لكان أولى حل وقال ع ش انما ذكر هذه الصور من اهل التكلم على شئ من غير صور
البيع لان هذه وان لم تكن ببيع النكاح وسيلة للبيع فيه بطلانها على أنه اذا وقع بيع مربب على
شئ منها كان خللا وأيضا في ذكرها من غير هذه الكورات بالحق بها في أنه اذا ورد على
ما قبل المصروف الذي أتى به وما قبل مع ما قبله بطل في غيره (قوله) ليرهنه بدين) أي عليه
فزا دعليه كان استامره ليرهنه على عشرة فرهنه على عشرين مثلا (قوله) وما لو أبرأ من الرهن

لان الغن في مقابلتهما
وبقدر الخبر خلا والخبر
وقيفا فان كانت قيمتهما
ثلثاثة والمسمى مائة
وخسين وقيمة المملوك
مائة لغنه من المسمى
خسون وخرج بالواستعار
شيأ ليرهنه بدين فزا دعليه
وما لو أبرأ من الرهن المرهون
مدة تزيد على محل العين

(قوله) فربما نسخ بعده
لما وقع في الفرق بل
عط الفرق هو قوله فاعتبر
الح أي فلما كان الزوم
مستقبلا اعتبر بحال
مستقبل وهو الخلل فتأمل ولم
يظهر معنى سقوط المطالبة
فتأمل

(قوله) بأن زوج بته وبث
غيره الخ) الاولى كان لان
نسله ما اذا زوج مملعة
وبعوسية المملوك أختين
أو خاليس فيهن أختان
أو عموه فانه يبطل في
البيع والعصير بالجمع
باستثناء التزويج بالمرحوم
فيستثنى ذلك أيضا وأما
كان في الخس أختان
وبعومها فانه يبطل فيما
فقط مما يفرق في الصفقة
اه شرح الروض للشارح

أى الغير الممنوعين شوبرى ومفهومه أنه لو أجزه للممنوعين الصحة في الجميع ولعل وجه الصحة أنه لما كانت
الاجارة معه كأنه رضى بنقص الوثيقة على نفسه لانه اذا بيع عند حلول الدين ببيع مطلوب للصحة
والاجارة صرر بالدين الى القضاء مدة الاجارة لان الحق له كاتبه الحرف **(قوله فيطلب في الجميع)** لانه
لما زاد على الناظر فيه خرج عن ولاية القدر والمطلوب في الزائد فقط في الزيادة على عقد المدونة على
أربعة أشهر وأعطى شريطين تغليب الحق للمدعى من **(قوله يستثنى)** غايته بينه وبين ماله حيث عبر
في مخرج لشمول قول المدعى ببيع هذه المبيع جاعلا خارجة بلفظ البيع **(قوله زوائد خیار الشرط)**
انظر وجه استثناء هذه من كلام المصنف فان القسم ببيع حلا وحرم شوبرى فالصواب جعله خارج
بيع **(قوله على القدر الجائر)** وهو حق الخيار لأنه أيام حق العرايا من خمسة أوقش عرض على **مر**
(قوله اذا كان الحرام معلوما) أى ما إذا كان لا يمكن علمه به عند العقد بخلاف الحلال فلا بد أن يكون
معلوما عند العقد شوبرى والحاصل كأشار إليه من أن الحرام إن كان مجهولا جهلا مطلقا بأن لم يكن
معرفه لاحال العقد لا بعد مريضه العقد فهما كان قاله بملك عبدي هذا عبدا أتومثلا وان كان
مجهولا حال العقد لكن كانت تعرفه بعد كأن قاله بملك عبدي هذا عبدا بعد ذلك في قوله
مثلا يصح العقد في الحلال بحسبه من المسمى وبطل في غيره كأن يقدم ولا يضر الجهل به حال العقد لكان
المعرفة بعده عرض **(قوله وخبر فوراً الخ)** أى لكونه خيار نقص وقوله لتبعض الصفة عليه أى مع
كونه معذور بمجهوله فهو كعيب ظهر ومحل الخيار إن كان الحرام مقصودا فان كان غير مقصود كعدم الظاهر
أنه لا خيار له لانه غير قابل بشئ من الثمن كما قاله الشارح في شرح البرهجة والوجه ثبوت الخيار لغيره
حيث كان جاهلا برمى أو صرح به **مر** للحقوق الضرورة وأقره عرض على **مر** **(قوله جهل المدعى)**
ويصدق المشتري في دعواه ذلك لأنه لا يبرأ لانه وإن الأصل عدم الاقدام على ما علمه على الفساد عرض
على **مر** **(قوله وان لم ينجب)** الاول للحال أى والحال أنه لم ينجب له الا الحصة عرض وقال شيخنا هذه الآية
محمية وباستمرار الاول للحال خلافا لمضمون لانه قد ينجب له الحصة فقط بأن كان الحرام مقصودا وقد لا ينجب
له الحصة فقط بل ينجب له جميع الثمن إن كان الحرام غير مقصود **(قوله لتعديبه)** وعذره بالجهل بدرو
مقصود في الوطن انهما ملكه بهذا انما يتأتى اذا كان عالما فلو قال لتقصيره لكان أولى حل وقال قد توفى
لتعديبه أى ولو حكم بالتفريط الجاهل ولو عذر بالتفريط كآخيه به لتساويا **(قوله بيع حيا لا يملك)**
ولا يقال ان التبعض حل للبائع لان التفريط في الثمن غير منظور اليه أصالة فاغفر تفرقه بولائه
بغتفر في الدوام لا لا يغتفر في الانتداء بخلاف الثمن فانه المقصود بالعقد تفرقه بولائه وحسب مجلس
شرح **مر** قال عرض عليه وقوله غير منظور اليه أصالة يتأمل معنى الاصلية في الثمن بها اذا كان الثمن
والثمن تقديرا أو عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الياء منها والثلث مقابلته فاسمى كونه غير منظور
اليه فبالقول بملك هذا الدينار بهذا الدينار وهذا الثوب بهذا الثوب اللهم الا ان يقال مراد الآية
ما هو لنا بمن كونه الثمن نقدا والثلث عرضا اذا القصد غالباً بحصول العريض بالثمن لا لكثرة
بذرائعها كابس الثوب أو كل الطعام وانفقنا بقصد ذلك بل انفسا ما يحتاج به **(قوله باع بوعبيد)**
ومضابط هذا القسم أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع بقيل الا فرادى القدر أى بالبيع على وجه
ومن ذلك ما لو كان المبيع عسيرة افتخر بوعنه أو كان دارا تلفت سقفها قبل قبضه فيفسخ العقد ب
وتستمر محتمة في الباقي بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمته وقيمة التالف وخرج بقوله لا يملك الاثرة
بالعقد سقوطه بالمبيع وعي عينه واضطراب سقفه البار ونحوهما لا يفرادى العقد فلا يفسخ ببعض
الثمن بل بالخيار ليرضى المبيع بكل الثمن أو بفسخ ويسترد الثمن شرح **مر** **(قوله ولو جمع عنه)** هـ

شروع

فيطلب في الجميع ويستثنى
من الصحة ما لو قاضى في
الربوى أوزاد في خيار
الشرط أى العرايا على
القدر الجائر فيطلب في
الجميع وظاهر أن محصل
الصحة اذا كان الحرام
معلوما ليتأتى التقسيط
(وخبر) فوراً (مسترجع)
الحال بين الفسخ والاجارة
لتبعض الصفة عليه فان
علم الحال فلا خيار له كالم
اشترى مبيعا يعلم عيبه أما
البائع فلا خيار له وان لم ينجب
له الا الحصة لتعديبه حيث
باع ما لا يملكه بطبع في ثمنه
(أو) باع نحو عبديه
تلف أحدهما قبل قبضه
انفسح البيع فيه كما هو
معصوم (و) يفسخ في
(آخر) وان لم يقبضه (بل)
يشترى مشتر بين الفسخ
والاجارة (فان) أجاز
فيالحصة من المسمى
باعتبار قبضهما لان الثمن
فتوزع عليهما في الانتداء
ونحو من يذاني (ولو جمع
عنه) عقدين (لازمين)
أوجازين

شروع في تفریق الصفقة في اختلاف الاحكام بمعنى تفریق الصفقة في الاحكام أن لكل من العقدين حكمًا يخصه لا يتصل به أحدهما ويصل الآخر وهذا ظاهر في عتقاني الحكم وانظر ما مضى في تفریقها من تنقي الحكم **(قوله)** وإن اختلف حكمهما) تعميم في كل من التسعين فيبحث كل منهما إلى مثاليه بقوله كاجارة أو بيع سواء كانت واردة على العين أو القيمة بالنسبة لقوله وبيع وأما بالنسبة لقوله أو وسلم فالمراد به الواردة على العين شرح مر ولاجل أن تخالف السلم فإنه يقتضي القبض في المجلس بخلافها ويقتضي التسعين من اللازمين بالسلم واللازمة الواردة على القيمة للقدرة بمحل العمل فهي لا تقتضي التأنيث كالمزني يقتضي قبض الاجرة وفي المجلس كالمزني وقوله أو وشركة وقراض مثل التسعين من الجائر كما قال وقد مثله إلى وانظر ما مثل التسعين من الجائر **(قوله)** كاجارة وبيع) كأن قال بعثك عبدي وتبركتك دارى شهرًا بكذا وقوله أو اجارة وسلم بعتك كذا في ذمتي سلمًا وأجرتك دارى شهرًا بكذا قال لا يفتني وأنى للصفقتين باللازمين لئلا يشار إلى أنه لا فرق في البيع بين كونه مبيعًا أو في القيمة **(قوله)** أو وشركة وقراض) مثال لما إذا لم يختلف حكمهما كأن خلط الفلين له بألف لغيره وشارك على أحدهما وقارعه على الآخر وفيه أن هذا يشترط على أن سائر ما يتبر في القراض يشترط في الشركة وليس كذلك حرره وسكت عن مثل تنقي الحكم من اللازمين وعتقاني الحكم من الجائر ين وقد يقال مراده على فرض أن يوجد اتفاق واختلاف الأحكام في حق من ذبكت اللازمين والجائر ين حل **(قوله)** ووزع المسمى على قيمتهما) هذه العبارة غاية الاشكال بالنسبة للقراض والشركة لأنه ليس فيها معنى وانما فيها معنى فكان الأولى أن يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض باعتبار القيمة أما فيما يوزع الربح بينهما باعتبار المقدار قاله الشرنبلالي ويجب أن التوزيع مخصص بغير الشركة والقراض كما يدل عليه قول الشارح أي قيمة المؤجر **(قوله)** أو يشارك المسمى على قيمتهما (الح) أي أن احتيج إلى التوزيع بأن حصل نسخ أو انقضاء للاجارة أو البيع أو السلم بأن تلفت العين المؤجرة أو نعتبت واستمرامها جميعًا أو تلف البيع قبل قبضه أو انقطع السلم فيه عند حلول الأجل وبقيت الاجارة على المصعة فيبحث عن التوزيع حينئذ فإذا كانت قيمة المبيع عشرة وأجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة فإذا باع العبد من أجله وأجر الدار ستين في عشرة دينار فيخص العبد منها ثمانية وبغض الدار أربعة فيكون أن لا تكون كالقيمة **(قوله)** من حيث الاجرة) أي لمن حيث قيمة العين وغرض من هذا أن الاجرة تسمى قيمة لذي قيمة المنفعة ع وش الأولى أن يقول من حيث المنفعة لان الاجرة هي القيمة فيسألني أي قيمة المؤجرة من حيث القيمة **(قوله)** ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) أي اللازمين والجائر ين أي ولا يؤثر ما قد يعرض للجائر ين واللازمين من اختلاف الأحكام الناشئ بذلك من أسباب الفسخ والانقضاء أي على فرض أن يوجد ذلك فقد يوجد اختلاف الأحكام في البيع لمعين والاجارة لمعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في القيمة والاجارة على مقابل حل قال شرنبلالي مراده بذلك أنه أي قوله ولا يؤثر عدة الغالب للضعيف وغيره شرح مر ومقابل الظاهر البطلان لأنه لا قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء يقتضي نسخ أحدهما يحتاج إلى التوزيع ويترجم الجمل عند العقد بما يخص كلاهما من العوض وذلك عند حدوث وأبواب الأول بما مضى من قولنا ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف الحكم **(قوله)** ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) والافسخ على الفسخ والانقضاء للملوكين من الممارشيد في هذا قوله من أسباب الفسخ والافسخ من وضع الظاهر موضع الضمير لأن كان يقول من أسبابه أي أسباب ما يعرض لكن أظهر المراد لأن الانقضاء فيه خفاء وقال شيخنا العزيز قوله ما قد يعرض أي تنازع وتوزع مع قد

وإن اختلف حكمهما
(كاجارة وبيع أو) اجارة
(وسلم أو شركة وقراض)
بها ووزع المسمى على
قيمتها) أي قيمة المؤجر
من حيث الاجرة وقيمة المبيع
أو السلم فيه ولا يؤثر ما قد
يعرض لاختلاف حكمهما
باختلاف أسباب الفسخ
والانقضاء المخصوص إلى
التوزيع المستتر
(قوله) وإن هذا يشترط
على (الح) يؤخذ من قول
الشارح باختلاف أسباب
الح أن مدار الاختلاف
والاتفاق على أسباب
الفسخ والانقضاء وزاد
بعضهم علمًا بشرط الانقضاء
وصرح بذلك سمع من الامام
وحج وجه وعلى هذا الاشكال
على المثال
(قوله) وسكت عن مثال
من تنقي الحكم (الح) وقد
تقدم مثله في قوله ويقتل
للتسعين من اللازمين
ويقال عتقاني الحكم من
الجائر ين القرض والقراض
كأجرته أو ما قد يعرض
على أنه فانه في القراض
يوزع الربح بخلاف القرض

دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتج الى التوزيع المستقيم لما ذكر وحذف قوله مختل في الحكم لانه لو سئل عن بيع ثوب غيرهما كذلك في الحكم وقد مثل له من زياد في الشركة وانقراض وخرج بزيادة لازمين او جازين ما لو كان أحدهما زبنا والاخر جازا كبيع وجعالة فانه لا يصح لانه لا يمكن الجمع بينهما بيان اختلاف الاحكام فيها اختلفت أحكامهما بما ذكر أن الاجارة تقتضي التأثيث والبيع والسلم يقتضيان عهده والسلم يقتضي قبض رأس المال في المجلس خلافاً غيره (ويتمدد أي العقد بتفصيل ثمن) كعقد ذا بكذا وبكذا

(قوله أما بيع المصن واجارة المصن الخ) فإنه لا بد فيها من التأثيث أو التقدير بمحل عمل دون الجعالة (قوله دون القابل للناسب دون الثمن) (قوله كان العقد متعدداً) ولا يشك هذا بقول المحقق أول الكتاب ولو أوجب صفه بمقتضى ونصفه الآخر بمقتضى فقبل المشتري باللاف بلا

يعمل فان العقد بطلان محل ما عني البيع الذي وعينان وابتاعك البيع عين واحدة اه قويني

يعرض الخ واللام في الاختلاف يعني عند وقال الرشدي أن اللام تعليلية لقوله يعرض والبال في اختلاف سببية فلا يتأني هذا الكلام في متقن الحكم لان الغالب فيما أن أسباب فتحها وانساقها متعددة ولان التصدي به الر على الخالف وهو اما ساق في المختلفين تعليلية لطلان وأسباب السخ كتنصيب الدابة واقطاع السلم فيه والانساق كوث الدابة المؤجرة المعتبر وانها دام الدار المؤجرة شيخنا (قوله الجهل عند العقد) قد يقال الجهل موجود عند العقد فطوار ان يعرض ما ذكر لا أن يقال هو وان كان موجودا عند العقد لكن لا ينظر اليه الا حين بقاء أحدهما وسقوط الآخر انما بقاءان المقصود المجموع فلا حاجة الى التوزيع المرب عليه الجمل حل (قوله الا ترى انه يجوز بيع ثوب الخ) أي فهذا عقد واحد في جهل بالتوزيع حال وجوده ولم يطل فأولى ان لا يضر متلاق القدين وفاق عدم الصحة في عبده وعبد غيره لما من التنازع برأوى وقل (قوله لا يضر بقيد) ان قلت اذا كان كذلك كان المناسب ان يعم بقيد فيقول فيا تقدم وان اتفق حكمهما كما هو عادة ونعمانهم بنفس القيد بقوله وان اختلفا الخ قلت انما فصل ذلك لان القيد يعمل الخلاف فاس أن يفي به لرد على الخالف وبه يجب ان تعقيد الأصل لان متقن الحكم يصح جميعها ما بين شيخنا (قوله كبير وجعالة) أي وكجارة وجعالة والمراد بيع واجارة يقتضيان القبض في المجلس كل روى السلم واجارة الدابة كان يقول بعثك هذه الدراهم وجاعلتك على رد عيسى بدينار وكان يقول اشترى منك صاع برصته كذا وكذا في ذمتك سلوا جاعلتك على رد عيسى كذا اه م وكان في ذمتك على لك وجاعلتك على رد عيسى بدينار عبارة ع ش قوله يعني أي الذي يلزم في نفس العوضين أو أحدهما في المجلس كالصرف أي بيع النقد كبير الدراهم بدينار في المال السابق أو بيع المدين واجارة المدين فيصح جميعها مع الجعالة فحينئذ مدار الصحة على امكن الجمع ومدار السداد على عدمه وليس المدار على الاتفاق في الجواز والازم والاختلاف بينهما (قوله لانه لا يمكن الجمع بينهما) لان العوض في الجعالة لا يلزم تسليمه ابغراغ العمل وفي البيع للذ كور يجب تسليمه المجلس وتناق الوازم يقتضي توافي المذرمات وفيه أن هذا يفيد أن اختلافهما في المذرم والجواز يجره ليس مقتضيا لطلان حل (قوله ان الاجارة تقتضي التأثيث) أي وأما انفسخ بالتلف بعد القبض بخلاف البيع والسلم شرح مر (قوله ويتمدد) أي المقدسواء كان عقداً مبيع أو غيره كما به هنا العموم بقوله وتعميرى بالقاء الخ وهذا هو القسم الثاني لانه قال في فرق الصفقة وتمدها والسلم أن يقول وتتمدد أي الصفقة لانها السابقة من فوائد التعدد جواز افراد كل حصنة بل ذكر كرا الشارح بقوله ولرد أحدهما بالجب (قوله بتفصيل ثمن) أي مع الثمن كما يؤخذ من تخرج ما فصل الثمن فقط أو الثمن فقط كما قال بعثك هذا العبد بدينار وثوب أو بعثك هذا العبد بدينار بدينار فلا يتعدى هذا والمراد بتفصيله عن ابتداء العقد لترب كلام الآخر عليه والمحال أن التعدد انما يكون اذا فصل البادى من البائع المشتري دون اقبال فافصل الموجب أو قبل القابل كان العقد متعدداً حلاً للاجمال على التفصيل ولو أجل الموجب وتوصل القابل لا تعدد التعدد للتفصيل على الاجمال وهذا هو المفهوم من كلام الاصحاب وجوز عليه شيخنا كان حجر اه حل ولا يشكره التفصيل وان طالها الفصل بين الايجاب والقبول لان هذا فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر العقود عليه شرح مر (قوله كعقدك ذا بكذا) وليس من التعدد بعثك ذا وذا بعشرة من الدراهم وعشرة من البنات برأى ومنها ولا بعثك ذا بعشرة من الدراهم وعشرة من البنات اه (قوله قبل

قبيل فيما فلو قيل في أحدهما لم يصح على الاوجه لعدم مطابقة القول للرجحان وكذا يقال في قوله قبيل فيما برادى (قوله موجب أو قابل) فلو لم يلو باع اثنين من اثنين كان بمنزلة أربعة عقود شرح حر (قوله كعناك ذا بكذا) سواء قالا معا أو متباينين ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعناك فنه بكذا وقال الآخر كذلك برادى (قوله فيقبلان) فلو قيل أحدهما دون الآخر لم يصح شرح حر (قوله ولو وكيل) سكتوا على ما لو باع الحاكم أو الولي أو القيم على المجهورين شيئا مشقة واحدة والظاهر أنه كالموكل فيعتبر العاقد لا للبيع عليه شرح حر (قوله وشقة) فيه إيهام بأن الشقة لا تمدد بمدد الشعري وليس مراد تأمل شورى (قوله ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين) للنسب التفرع (قوله للموكل الواحد) أى في الصورة الثانية (قوله بأحد الدين) أى في الرهن والملك أى في الشقة فلو وكل واحد اثنين في شراء شخص مشفوع فليس للشفع أن يأخذ بعض المشتري فنظر الموكلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل ولو وكل واحد اثنين في بيع شخص مشفوع من دلو فليس للشريك أن يأخذ بعض البيع فنظر الموكلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل حل (قوله فلو وكل اثنان واحدا) هذا التخييل باعتبار تعدد الدين ومثله باعتبار اتحاد ماله وكل واحد اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم ينك بعض البيع فنظر الاتحاد الدين ولا ينظر لتعدد عاقد الرهن ولا يشرح الشقة ومثاله باعتبار تعدد المال كالموكل وكل اثنان واحدا في بيع لحيهما من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فلان ثالث أخذ نصيب أحد المالين دون الآخر فنظر لتعدد المال ولا عبرة باتحاد البائع ومثاله باعتبار اتحاد الملك ما لو وكل واحد اثنين في بيع نصيب من الدار المشتركة فليس للشريك أخذ بعض الحصة دون بعض نظر الاتحاد لذلك ولا ينظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصة للبيعة أو يأخذ جميعها فتأمل (قوله وتميرى بالمعاقدة أعمن) أى لشموله المؤجر والمستأجر تأمل

(باب اختيار)

هو اسم من الاختيار الذي هو طاب خير الامرين من الامناء والتسخ أى اسم مصدر أى اسم مدلوله لفظ المدبر لان فله ان كان اختار قصده اختيار وان كان خير بالتشديد قصده تخيير (قوله خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب) هو من اضافة السبب للسبب واتصافه في الترجمة على هذه الثلاثة برهم أنه لم يذكر غيرها مع أنه ذكر فيه التصرية وتعمير الوجه وغيرهما من كل تقرير فلو فعل ذلك كان الاولى ان يقول وما يدكره منه لأن يجاب بقوله هو شامل الخ لاننا في أنه ذكر في الباب غير الثلاثة أو يراد بخيار العيب خيار النقيصة فيثبت التفرع على فان قلت النقيصة هو العيب قلت ليس كذلك لان العيب ما نقص العيب أو النقيصة وهذا لا يثبت التفرع عى شرح حر وفيه أن التفرع ينص النقيصة لمن عرفه عن قيمته بفرض سلبا من التفرع (قوله وستأني الثلاثة) كان الاولى أن يقول وشرعت في بيانها فقلت الخ لان خيار المجلس متصل بالترجمة وبإيه القسبان الآخران لأن يجاب بأعلى كان المجموع متناهوا والثاني والاخير لا يتحقق الا لايتيان به غير ما ذكر عى أو المراد انها ستأني بعد الترجمة أو المراد مجموعها (قوله يثبت خيار المجلس) لان الامام مالك ولو حكم بنبه حاكم قضى حكمه لانه وان كان رخصه فقد نزل بمنزلة المزمة وانما شرع فيه لغيره مع أن وضعه للزوم أى الاتي بمقتضاه الزوم وقيل بالمتناهي وهو ما يدفع الضرر وهو خيار النقص ولما تروى أى انشئ له وبه لان المجلس والشرط وقدم الكلام على خيار المجلس لقوته بنبوته من غير شرط ولو لم يطل البيع لانه يتناقضه واعترض بأنه عارض لان الاصل في البيع الزوم كما علمت فكيف ينال

مقتضاه وأجيب إن الشارع صير هذا العارض كالمتقضى وحاصل ما أشار اليه أن خيار المجلس ينتج في كل ممارسة معتدة وأتمه على عين لازم من الجانبين ليس فيها تلك تفرق ولا جارية بحري الرخص حل وقوله واقعة على عين أي أدنى نفع مؤبدة باقيا البيع كبيع حق الوضع والراد بالمقتضى التي تنفذ بفساد العوض كالبيع قائم ولو لم يدم أو ذلك غيره فبدل بخلاف التناكح والملك فانه لو تناكحها بدم أو ذلك غيره لم يبطال عقد التناكح ويجب مهر المثل وفي المختار المجلس بكسر اللام موضع المجلس وبفتحها المصدر اهـ (قوله وان استعقب عقدا) أي طلب البيع أن يقبضه عنق شبه البيع باقيا تشبيها بمصراف النفس وأثبت الطلب تخيير فالين والتاء للطلب فاندفع ما وجهه ظاهر المباحين أن البيع متى ثبت العقد لان هذا الإيهام يبنى على إيهام الزدنان والغاية الرد (قوله كشره كبره) من أصل أو فرع وإنما كان الأصل بعنا للفرع لان تسميته أصلا تسب عنه فقوله بعنه حقيقة أو حكما قال الشوري وفارق شراء القريب شراء من أقر يجرته أو شوهده يجرته فانه لا يثبت له الخيار بناء اقتداء من جهته لتقدم المتق بالنسبة لاقتراره على الشراء فلم يقع عقد بيع يتضمن ملكا للشري باطنا ولا ظاهرا بالنسبة لاقتراره بخلاف شراء القريب فانه عقد صحيح باطنا وظاهرا فترتب عليه اللزوم العقدي ومن لازم ترتب ذلك ثبوت الخيار (قوله بناء) متعلق بمحذوف أي وانما ثبت خيار المجلس في صورة البيع المستعقب للعق لسكن من العاقدين بناء على الاصح الخ وهو معمول لأجله أو لغيره حالة كونه مبنيا والأول أظهر وقوله موقوف وهو الاصح وكذا ثبت الخيار لها من أن يبنيا على أي شيء وحده ولم يدم ذلك المشتري وأما لو يبنيا على أنه للمشتري وحده فالخيار البائع فقط ولا يحكم بالعق مرهبا لحقه لان الملك في زمن خيارها فيه أي أقال ثلاثة قبل موقوف وقبل البائع وقبل المشتري وأما لم يكن يثبوت أي الخيار للمشتري أيضا لان مقتضى ملكه أنه لا يمكن من إزالته وأن يحكم ببقاء ملكه ما امتنع الثاني مراعاة حق البائع في الأول وحيد لا ممتنع في ثبوت الخيار له فعلى هذا ثبت خيار المجلس ابتداء للبايع وكذا لو انجز منه شخص عبدا أقر يجرته فلا يثبت الخيار للمشتري لان التراد اقتداء منه بما ثبت للبايع لان معتقده أنه بيع حقيقي وفيه تبويض خيار المجلس ابتداء بخلاف ما لو باع العبد من نفسه كسياتي لانه موافقه على أنه اقتداء شيخنا وبعبارة الاصل مخرج به ولو اشترى من يعتق عليه كاملا وفرعه فان قلنا قبا اذا كان الخيار لها الملك في زمن الخيار للبايع وهو مرجوح أو موقوف وهو الاصح فلها خيار لوجود مقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا للملك للمشتري على الضعيف تغير البائع اذ لا مانع أيضا مانع بالنسبة اليه دون للمشتري قضية لمسكه لعدم تمكنه من إزالته وأن يترتب عليه المتق خالفا لما نعتذر الثاني على أن البائع يمتنع الأول وبالزوم من جهة البائع يثبت عنقه عليه ولا يحكم ببقائه على كل قول حتى يرد العقد فيثبت أنه عنق من حين الشراء (قوله من أن الملك) أي في غير هذه الصورة أي صورة التملك المتق بخلاف في غيرها لا فيها وقوله في زمن خيار التبايعين أي خيار الشرط فالخلاف هنا على الملك المبني على الخيار في الشرط لها وقوله فلا يحكم ببقائه الخ أي وان كان الثمن خلاصا للمشتري اهـ قل (قوله حتى يلزم العقد) أي من جهة البائع وان لم يلزم من جهة المشتري فمصدر الزدوم من جهة البائع يثبت عنقه من حين العقد وان كان للبايع حق المجلس بأن يوفى المشتري الحق الحالة فلا يكون حق المجلس مانعا من نفوذ المتق ومعلوم أنه حيث عنق امتنع على البايع حيث وعليه فيكون هذا مقتضى ما ثبت فيه حق المجلس للبايع وقد بوجه بأن يمه من متق عليه قربا

وان استعقب عقدا
كشراء بعنه بناء على
الاصح من أن الملك في
زمن خيار التبايعين
موقوف فلا يحكم ببقائه
حتى يلزم العقد وذلك

(قوله جرحه لغيره وان استعقب
عقدا) ومنساقا قال لبيده
ان يملك فأتى حر فيثبت
الخيار لاجل حصول المتق
اه خط ومم وعش
(قوله فيثبت أنه عنق من
حين الشراء) ولا يثبت على
جعل الملك للبايع انما يثبت
الملك عنه من حين الاجازة
ففتق من حين الشراء
ينالزم عنق ملك الغير حال
ملكه لانا نقول لتزول
ملك البائع وتشترو
الشارع المتق لم يفتقر الى
ملكه وعقته من أول
العقد اهـ سم وعش
تصرف.

(قوله أي خيار الشرط) أو
مجلس لغير هذه الصورة
أعني استعقب المتق كما
قدمه

(ك بوى وسلم) وتولية
وتسريك وصلح معاوضة
على غير منفعة أودم عمد
وبعته شواب خلافا لظاهر
ما في الاصل قال **عليه**
اليان بالخيار ما لم يتفرقا
أقول أحدهما للآخر
اخترناه الشيخان ويقول
قال في المجموع منسوب بأو
بتقدير الأوان أولى ولو
كان معطوفا لجزمه فقال
أوبقى (لا) بيع عبده منه
(و) لا (بيع ضنى) لان
مقصودهما التثنية (و) لا في
(قصة غير رد) لا في
(حوالة) وان جعلنا
قوله رحمه الله ولو كان
معطوفا لجزمه أى والعطف
منه لئلا لا يقتضى
المغايرة يقتضى ثبوت
الخيار مدة عدم أحدهما
وان وجد الآخر وهذا فاسد
لانه متى وجد أحدهما
انقطع الخيار بغير الآخر
أولاً وأما إذا قلنا انها حيز
التي يكون النفي مسلطاً
عليها معان تكون بمعنى
الوافيقون للمنى معبها
كأن قوله تعالى لانحاح
عليكم ان ملقتم النساء
تموهن الآية اه تقرير
(قوله) والمتعد فيها أنها
غير بيع الخ اعتمده
بجاءه الشارح في الجاهز
فاخذ ما هنا لانها بيع فيلما
يترك واقرض فيها بلك اه

شيخنا

على الرضاة غير قبض الثمن كالبيع بمؤجل **(قوله ك بوى)** أى كبيع بوى ع ش أى كبيع طعام
بتمام **(قوله)** صلح معاوضة على غير منفعة خرج ما لو كان عليها فانه اجارة كما خلعتك من الترام
التي أدعها عليك على منفعة دارك سنة ولا خيار فيها كاسياني وقوله أودم عمد أى موجب عدم
معطوف على منفعة فهو من قبض معاوضة عليه والمراد بغير موجب عدم العمد الدية في الخطأ وشبه العمد
فهو غير موجب عدم وهو القود فعنى العبارة أن الصلح على الدية في الخطأ وشبه العمد صحيح
ويثبت فيه خيار المجلس وهو كذلك بناء على معتد الشارح الآتي في كتاب الديك من أن البنية
معلقة بالتبوع والصفقة وقول بعضهم أن الصلح عليها باطل مبنى على جهالة صفتها وصورة الصلح عليها
أن يذبح زيد على عمرو دارا والجالان عمرا استحق على زيد دية قتل الخطأ أو شبه العمد لكونه
أى زيد قتل مورت عمرو قال زيد له مروا خلعتك من الدار التي أدعها عليك على الدية التي
تستحقها على أي تركك الدار في نظير الدية أى استوفوها على الدية مأخوذة **سكا** وخرج السكا
عن عدم العمد أنه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار المجلس لانه في المنى عفون القود فهو معاوضة غير
مختصة بوجهه أن يذبح زيد على عمرو دارا مثلاً والجالان زيد قتل مورت عمرو دارا فقال زيد
لمروا خلعتك من الدار التي أدعها عليك على القود الذي تستحقه على أي تركك الدار وأخذت
القود وإذا لمسكه سقط عنه فالجواب أن الصلح عن عدم العمد صحيح ولا خيار فيه وهذا مفهوم العبارة
وان الخطأ وشبه المصدع الصلح فيها وفيه الخيار وهذا منطوق التي بغير تأمل ولا تفرق بما وقع في
بعض الحواشي وهذا التصور بل يشبه ما إذا صلح من الدية أو القود على غيرهما فيكونان
متركون شيخنا عن بوى **(قوله)** اليان ثنية بيع والمراد بهما البالغ والمشتري فهو من المطلق
البيع على الشرأ فنى المختار بالبالغ والمشتري يمان بنشد بداليا وقوله بالخيار أى متلبان به
وقوله ما لم يتفرقا ما صدقة طرفية وقوله يتفرقا أى سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما وقوله
أقول الصلح أى إذا قال ذلك الاحد ما ذكر بطل خياره بغير خيار الآخر كاسياني في قوله ولو قال
أحدهما فلا خيار آخر غير ذلك الخ تأمل **(قوله)** منسوب بأو أى مع أو فلا ينافي ان الناسب أن يدل
قوله بتقدير الأوان **(قوله)** ولو كان معطوفا لجزمه عبارة شرح هر لا بالعطف والاقبال يقل بالجزم
وعلى ما يصح ان القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية لا مغايرة له الصادة بعدم وجود
القول مع التفرق وبعبارة حل قوله ولو كان معطوفا لجزمه على أنه فاسد من جهة المنى غير صحيح أيضا
اذ عبر التفرق اليان بالخيار مدة عدم أحدهما الميرين وذلك يقتضى ثبوت الخيار لما عتمد عدم
أحدهما ولو وجد الآخر وهو فاسد وهذا بناء على ما هو أصل القممن ان العطف بعد النفي يكون
نفياً لأحدهما لا على مقرر له الرضى من أنه بحسب الاستعمال يسكون نفي الكل منهما **(قوله)** لا بيع عبد
منه استثناء بمعنى ومن معنى اللام أى له وقوله ولا بيع ضنى عادتى أيضاً بيع حقيقة قدره
لكن لا خيار فيه لان البيع فيه استحصال لتضمن صيغة التثنية اه ع ش **(قوله)** لان مقصودهما
التثنية أى لان المقصود منهما وعلى هر البيع التثنية بقوله لانه لا بد منه من تقدير قوله في ملك
المشتري قبل التثنية وذلك من لطيف لا يتأتى معه تقدير آخر أى زمن آخر فالخيار فيه غير ممكن قاله
الزكري ع ش ويرد على تعليق الشارح شرأ به فانه للقصد منه التثنية مع نفيه الخيار وبجواب
أن ضد التثنية هنا كس من الماتدين فكان أقوى وفي شرأ به فانه قصد التثنية من المشتري حل
(قوله) لا في حوالة خرج بقولنا ولا جارية بحرى الرخص **(قوله)** وان جلا يما أى القصة
بمورثها والحوالة وهذا ضمني في قصة الافراز والمتعد فيها غير بيع ومعتد في قصة التعديل

وفي الحوالة شيخنا **(قوله لعدم تبادرهما فيه)** أي في المبيع لأن الحوالة ليست على قوانين المعاملات والابطال لتبادر مبيع دين بدين وقوله في معنى منه أو العبارة مقلوبة والأصل لعدم تبادره فيها **(قوله)** وخرج بمذاكر أي وقوله في كل بيع **(قوله وصلح حطية)** وهو الصلح من الشيء على بضم السين كان رعيته فهو في الأول براء وفي الثاني هبة بلا ثواب وهذا خرج بقوله معاوضة **(قوله ونسكح)** هذا يخرج بقولنا حصة حل **(قوله هبة بلا ثواب)** المناسب أن يقدمها على النسكح وبذكر المساقاة عند الإجارة كلابغنى **(قوله وشقة)** هذا يخرج بقولنا ليس فيها تلك فهي لا تنفع بالهر واليجاب فلا معنى لثبوت الخيار فيها وقوله ومساقاة لأنها كالإجارة فهي واردة على المنفعة لائعين وقوله وشركة وقراض خرج بقولنا لا زممتن الجائنين لأن الشركة والقرض كل منهما من الجائنين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا معنى لثبوت الخيار فيها وجاز ولو من جانب حل وخالف الأئمة في الشفعة فصحب في بابها إثباته للشفيع وإذا قلناه فهل معناه أنه يتخير في المجلس مع الأخذ بين رد الملك وإسائه أنه يأخذ قبل الأخذين الأخذ وتركه رجحاناً **(قوله)** كمال المجموع الأول اه شرح الهبة **(قوله وصدائق)** لأن المعاوضة فيه غير معمة مع كونه غير مقصود بل قال اه شرح حر وهذا لا يفي عنه قوله سابقاً ونسكح لأن النسكح والصدائق عقدان مختلفان وإن حلان عقد واحد فعلى فرض ثبوت الخيار فيها ما يكون الخيار بين إبقاء الزوجة وردها بفسخ النسكح بين إبقاء المسمى برده بفسخ التسمية والرجوع لمهر المثل وقد قيل به في الصدائق دين النسكح كما يؤخذ من متن المناجاة فتأمل **(قوله وإجارة)** أي بإسائر أنواعها على المتعمد شرح حر أي سواء كانت إجارة عين أو دعة قدرت مدة أو بمحل عمل **(قوله ولو في الدعة)** غاية لإدعائه ما أشار به بقوله وقال القفال الخ وقوله لأنها أي المذكورات من قوله كالأقسام الخ لا تنسب إليها أي عرفاً وهذا التعليل للصواب المخرج كلها وهو بالنسبة للإجارة يجري في سائر أنواعها ثم عليها بتعليل خاص بهما ليس ببعض أنواعها وهو المقدرة بمدة فالتعليل الأول المذكورات الأثني عشر ولسائر أقسام الإجارة والتعليل الثاني خاص ببعض أقسام الإجارة عرض وقوله للثلاثين جزء من العقود عليه يمكن التخصيص بهما أو أمرين أما بأن يعقد في غير وقت العمل بأن يقول لا استأجرتك لتخطي لي غداً أو بأن يعقد أول وقت العمل ويشترط الإجماع في العمل وهما في المجلس ثبوت الخيار لثباتي شرعية في العمل فيجبر العقد بطلاله للكثرة في الشرع في العمل فان عمل فذاك والافسخ المفسد فتأمل **(قوله)** ينفذ جزء من العقود عليه أي ولائها لكونها على معدوم وهو المنفعة عقد غرر والخيار غرر يجمعهان شرح حر **(قوله كالم)** فرق بينهما بأنه لا تنسب إليه اختلاف السلم وإن العقود ينفذ السلم بتصور وجوده في الخارج غير قائم منه شيء بمعنى الزمن بخلافه فكان أقوى وأوقع فترتب إجارة التمتع حل **(قوله ووقع للتوري)** لم يبق وخالف النووي كما قال وخالف القفال لأن التوري هو بهذا فكأنه نسب فيه إلى سبق فلم لانهم إنما يبيعون غالباً بقوله هم ووقع في العبارة التي نسب فيها سبق إلى برماي ملخصاً **(قوله في المقدرة بمدة)** قال في مهمات المهمات ويحك في فعله ثبوت الخيار بطريق الأول شو برى أي لأنها تقوت فيها المنفعة بمعنى الزمن ومع ذلك فيها الخيار كالأشياء التي لا تنوت أولى وهذا كله على الضعيف **(قوله من اختيار زومه)** أي صريحاً كما لا يشك في ذكرها الشارع أرضاً بأن يتبايعا العوضين بمدة فيضهما في المجلس اذ ذلك متعين فربما قيل الأول فلا ترده هذه الصورة على مفهوم كلام المصنف شرح حر وقوله بأن يتبايعا العوضين متين لا ينقطع بتبايع أحد العوضين كأن أخذ الباع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه بغير

لعدم تبادرهما فيه وقوله لا بيع إلى آخره من زبادي وخرج بمذاكر غير البيع كإبراء وصلح حطية ونسكح وهبة بلا ثواب وشقة ومساقاة وصدائق وشركة وقراض ورهن وكتابة وإجارة ولو في الدعة فلا خيار فيها لأنها لا تنسب إليها والخبر انما ورد في البيع ولأن المنفعة في الإجارة تقوت بمعنى الزمن فالزمن المقدر ثلاثين جزء من العقود عليه لا في مقابلة العوض وخالف القفال وطائفة فقالوا بثبوت الخيار في الواردة على الدعة كالموقع للتوري في تصحيحه تصحيح ثبوته في المقدرة بمدة (وسط) خيار من اختيار زومه أي البيع

منها كأن يقولوا اخترا لزمه أو لميناه أو أجزأه فيسقط خيارهما أو من أحدهما كأن يقولوا اخترت لزمه فيسقط خياره وبين خيار الآخر ولو شتر بالمال لو كان للبيع عن يمينه عليه سقط خياره (٢٣٥)

نصف أحد لته قد بين مع الآخر اجازة وذلك يقتضى عدم الخيار بماد كقولك قوله الموضين مجرد
نصير ع ش على هر وقول من اختار أى طوعا كإيانى ولما إذا اختار ولو ضمنا كإيانى في قوله ولو
قال أحدهما الآخر واختار فهو تعميم للثنى (قوله منهما) بيان لمن في قوله من اختار أى الذى هو
هما أو أحدهما (قوله كأن قولنا لزمه) أى القيد وظاهر كلامهم أن هذه الصيغة صراغى
مع ذكر المقعدان انصرعلى تخايرنا فهو محتمل حيث قد قعد من ادعى أنه أراد تخايرنا فسخه حينه
لا ينهيه سواء تقرر أم لا فان قال أحدهما الآخر أردت بقاء المقعد وقال الآخر لم أفسخ أو العكس
صدق الآخر حينه لان ذلك لا يعرف الا منه إيجاب (فرع) اجتماع خيار المجلس والشروط والعب
فسخ المقعد وأطلق انفسخ بالنسبة للجميع قاله الدارلى قال الزركشى وبمحتمل انصرافه للقدمان
زيت والوجه الأول اه شورى (قوله أو أجزأه) أو أبطنا الخيار أو أفسدنا اختيارا اختيارا
لا كرها (قوله ولو شتر بالمال) اعاد كناية مع دخوله في قوله وبين خيار الآخر نطوطة لقوله ثم لزم
الخ برادى (قوله سقط خياره حينه) أى حين اختار البائع وقوله أى كالبائع (قوله الحكم
بمقتضى البيع) أى مع عدم المعارض لسقوط خيار البائع بخلاف ما احتج عنه سابقا بقوله بناء الخ
من أو قولنا المقعد لفتى وحده لا يحكم بمقتضى البيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق الباطم شيئا
(قوله ولو قال أحدهما الآخر شتر) أى ما رضىك من الفسخ أو الاجازة وقوله وأخيرتك أى بينهما
(قوله لم أفسخ) بتقديم الفسخ على الاجازة هو باعتبار الظاهر والا ففى الحقيقة لا تقدم لان
الفسخ والاجازة لم يوردا على محل واحد فان من اختار لزم إما اختاره من حق نفسه فيسقط خياره
وبين خيار الآخر ومعنى بقاءه أن شاء فسخه وان شاء أجاز فاذ فسخ لم يكن فسخه معارضا لاجازة
الآخر فانها إنما أثرت في مقعدون صاحبه عرض وقوله لم يوردا الخ فيه نظر فانها ما نورد على البيع
وكأنه نظر الى العاقدين ولو قال أجزت ونفسخت في نفسه انفسخ في الكل وعبارة قل
وقوله قدم الفسخ وان تأخر أمها وكان في البعض فينفسخ الكل فهما عليه وكذا خيار الشروط
والعب فلو أنه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته (قوله بفرقة بدن) ولو تابا أو جاعلا خروج
بفرقة البدن فرقة الروح والعقل فانه لا يسقط الخيار بهما بل يخلف المقعد وله أو وارثه كسابقى
في قوله ولو مات المقعد الخ وتخرج بذلك بناء ماثل بينهما ولو باذنها أو فسخها فلا يبطل الخيار به
عرض بفرقة بدن أى فلا يجتمع انتفاع الخيار في هذه المفاقر بخلافه فيا قبلها ومن ثم لما كان
الخيار فيها قد ينقطع وقد بين قد ما على هذه نظر الصورة بقاء الخيار وبهذا يدغم بإقبال كان المطابق
لحديث السابق أن يقدم المفسخ قوله وكل بفرقة بدن على قوله وسقط خيار الخ اه لو كان المقعد
منزل الطرفين انقطع الخيار بغاوة مجلس المقدم شرح مر ولو تابا من بدبيع ثبت الخيار لهما
واشتما بغير أحدهما مكمله فان فاقه ووصل الى موضع لو كان الآخر معه مجلس المقعد فترقا
من غير خياره ولو بقصد كل منهما جهة صاحبه خلافا لغير الزمة شرح مر (قوله عرفا) لانه لا نص
لشراء ولا لالاقعة مع عرض (قوله فبايعة الناس الخ) أشار بهذا الى أن قوله عرفا راجع
لثانية وأشار بقوله فن اختار الخ أو فارق مكرها الخ الى أن قوله طوعا راجع للسكتين لكن كان
مقتضى علمه أن يقول فبايعة عند قوله من اختار لزمه طوعا اه (قوله فان كانا في دا الخ) شروع

(قوله فرع اجتماع خيار
المجلس الخ) لعل من فوائد
ذلك ما يأتى عن هر وقول
في فسخ بعض الورثة بالعب
تدبره

(قوله ولو قال أجزت في
نفس الخ) ولو قال أجزت
ونفسخت أو عكسه اعتبر
التفخيذ من القنطين فان
قال أجزت أو نفسخت بالتردد
أو عكس عمل بالاول شرح
عباب سم وبقي ما لى قال
أجزت في الصف أو قال
فسخت في الصف وسكت
هن الصف الآخر والذى
يظهر في الثانية أنه يفسخ

في الفلك لانه لا يغلو ان يردى الصف الآخر وأجزته وقد تقدم أنه يفسخ في الكل فيها وأما في الاول فيمحتمل أن يراجع فان قال
أردت لا يفرق بين الباقي في مخالفة الاجازة فان تعددت مراجعتنا لعلنا لا نقدر على التعارض الامر بين حقو بين الخيار هل بالاصل اه عرض

فيا بعده الناس فرقة أو فنية كبيرة فإن يتقل من مقدمها إلى مؤخرها وبالعكس بخلاف الصغير
لا بد من الخروج منها أو يرق صاريها والنفية الصغرى أن تنجر بحره ولوم غيره عادة في رأو بحر
والنفية الكبيرة ككلام الكبيرة حل مع زيادته من قول (قوله) بأن يخرج أحدهما منها ظاهر
ولو كان قريبا من الباب وهو مافى الأتوار عن الامام والنزالي ويظهر أن مثل ذلك مألوف كأحد
رجله داخل الدار معتمدا عليها وأخرجها وقوله أو يمدحها على أو يمشى مرتفعاً عنها كمنه
مثلاً مثل ذلك مألوف فيها بفرقة أو فنية يظهر عرش (قوله) من صحتها كناية عن قهر الدار والنفية
كناية عن سلطة عالية فيها (قوله) فإن يولى أحدهما ظهره وكذا الوتى القهري الأولى جنة
صاحبه عرش وقوله يولى ظهره ليس بقيد (قوله) ويبنى قليلاً ضبطه في الأتوار حيث قال
لشي القليل بأن يكون مابين الصغرى في الصلاة وهو ثلاثة أذرع حل وأصل العبارة في شرح مرق
الريدي قوله ولكي القليل قدر ما يكون بين الصغرى الخ نظر لم يحمله على المادة نظراً من
مسئلة حقوق الحارب انتهى والذي مره أي الرمي قوله وإن هرب أحدهما إلى أن قال وعند طوقه
أن يلحقه قبل انتهائه إلى المسافة يحصل مثلهما الفارقة عادة والاسقط خياره ويجعل عليه ما قبل
الكفاية عن القاض من ضبطه بفوق مابين الصغرى وقوله على الجبال قوله ويبنى قليلاً أو يبنى
على ثلاثة أذرع على الزاجح واعتمده مرق (قوله) وأفارق مكرها أي يفر عن خلاف مألوف كما
كان عقداني ملك شخص وأكرها على الخروج منه وأحدهما فانه ينقطع به الخيار أي مألوف يرضيه
والأدام الخيار ولو زال الإكراه كان موضع زواله كجلس المقدان انقل منه إلى غيره بحيث يفسد
له انقطع خياره ومحل حيث زال الإكراه في محل يمكن المكث فيه عادة أمورا زال يجعل له بكه ب
للمكث عادة كاجتهت ينقطع خياره بفارقه لانه في حكم المكروه على الاستئمان له لعدم ملائحته
للجلاس عرش على مرق (قوله) وإن لم يبدقه وهذه الغاية للرد على من قال انه يسقط خياره حيث
لم يكن من الفسخ بالقول (قوله) إلا أن منع من الخروج منه) انظر لوزال الإكراه يبدل بكنه
الخروج عند زوال الإكراه يلحق صاحبه أولاً ويغتر في الدولام لا يغتر في الابتداء فيه نظر والآخر
الأول عرش على مرق لان عن المكروه بالإكراه غايته انه يصير كالباقى بالجلس والعقدان إذا كان
مجلس وفارق أحدهما مجلسه انقطع خيارهما حل (قوله) ولو هرب أحدهما أي عند زوال
هرب خوفاً من سبع أو ناراً أو قاصده لبيف مثلاً فالظاهر أنه كالمكروه يبنى خياره وإن لم يكن له
إكراه على خصوص الفترة مم ويبقى أن مثل ذلك إجابة التي سأل عليه وسلم فلا ينقطع
الخيار لئلا يفارق مجلسه عرش على مرق وكان المناسب تقديم قوله ولو هرب الخ على قوله في آخر
أوفارق لانه من صور المنطوق وأجيب بأنه ذكر في صور المفهوم لأجل الفرق بينه وبين ما فيه كما
يؤخذ من قوله سم كون الحارب فارق مختاراً (قوله) لم يبقه الآخر) فاذن لا بد أن يلحقه قبل
انتهائه إلى مسافة لا يحصل مثلهما الفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق شرح مرق (قوله) لو
من الفسخ بالقول) منه يؤخذ أنه لو كان تأملاً مثلاً يبطل خياره وظاهره وإن لم يكن هناك من يرضيه
على الفسخ وسأقي في الرد عليه أنه لا يفسخ إذا كان بحضور من يشهده لا يفسخ لهب لابع
ور بما يتدعى عليه ثبوته بحضور البائع حل (قوله) مع كون الحارب الخ) خلاف التي قبلها وإن
تمكن فيها من الفسخ بالقول إلا أن المفارق فارق مكرها حل أي وفعل المكروه كالمعروف
لم يفارق المكينة (قوله) وإذا ثبت خيار المجلس) أشار به إلى أن قوله يبنى مرفوع عن قوله يبنى
الخ فكان الأولى تقديمه على قوله وسقط خيار الخ فتأمل (قوله) أو أغنى عليه) يبنى أن يح

بأن يخرج أحدهما منها
أو يمدح سطحها أو كبيرة
فإن يتقل أحدهما
صحتها إلى صغتها أو يبت
من يوتها أو يهرأ أو
سوق فإن يولى أحدهما
ظهره ويبنى قليلاً (لوعا)
من زيادته فن اختار أو
فارق مكرها لم ينقطع خياره
وان لم يبدقه في الثانية
فان يفرج معه الآخر فيها
بطل خياره إلا أن منع من
الخروج معه ولو هرب
أحدهما ولم يتبعه الآخر
بطل خياره كالحارب وإن لم
يتمكن من أن يتبعه لم تكنه
من الفسخ بالقول مع كون
الحارب فارق مختاراً وإذا
ثبت خيار المجلس (يبنى)
ولو طال مكثها أو تمسها
منزلاً وإن زلت للدة
على ثلاثة أيام للخيار السابق
(دلمات) العائد (أو)
جن) أو أغنى عليه في
المجلس

(انتقل) الخيار (وارثه أو وليه) من حاكم أو غيره كخيار الشرط والميب في معنى من ذكر موكل بالمقدوسه وبفعل الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجارة فان كان في المجلس فظاهر وأما تبين عنه بلهنا (٢٣٧)

بلوغ الخبر (وحلف بأن فرقة
أوفسح قبلها) أي قبل
الفرقة بأن جا أمادهم
أحدها فرقة وأنكرها
الآخر فيفسح أو أضاف عليها
وإحدى أحدها فحلفتها
وأنكر الآخر فيصدق
الثاني لو أفتته للأصل
وذكر الحليف من زيادتي

درس

(فصل) في خيار الشرطه
(الحا) أي للماقدنين

(قوله) فلو فارق الوارث
(الح) ولو أجاز الوارث وأفسح
فقبل علمه بوث مورثه
فالوجه هو ذنوبه دون
إجازته لأنها رضاء وإنما
يحقق مع العلم أن شرح
الروض ويصح من الاجارة
أيضا أنه سم
(قوله) ولو أضاف الفسخ
والترق (الح) ولو أضاف الفسخ
عدم التفرق واختلاف
وجود الفسخ كان هذا
نسخا من مدعيه شرح
الروض

(قوله) بأن تلفظ هو به (الح)
لأن وقع لكتابة ذلك هنا
تصويرا لكلام شيخ
الإسلام وإن كان قصده
إصلاح عبارة النووي
(قوله) أما إذا شرطه للآخر
بقوله (الح) أي متصلا بما

ذلك إذا أيس من إفتاه أو طالت للدة والانتظر حل (قوله) انتقل الخيار لو ارثه) أي ولو علما أن كان
الوارث مضافا كان غير أهل نصب الحاكم عنه من يفعل الأصل له من فسخ أو اجارة ولو بلغ العي
رشيد أو هو المجلس لا ينتقل إليه الخيار بوجه يصد أهليته حين البيع وبيع الولي برأوى قال حل
ولو أضاف الجنون أو الفسح عليه في أثناء المجلس عاد لها الخيار إذا كانا عاقلين وأما لو عقد الولي الجنون أو
لمس عليه ثم أضاف في خيار المجلس لا ينتقل إليه من الولي بل يبيح الولي (قوله) كخيار الشرط) أي في
كون الخيار فيها بيت للوارث والولي (قوله) وفي معنى من ذكر) أي الوارث والولي وقوله موكل
العائد كأن مات الوكيل العائد في مجلس العقد فيقتل موكله وهو لملك وكذلك إذا مات العبد
للأذن به في العقد المجلس فيقتل العائد بغرض الشارح بهذا اقتيد بقوله للفق ولو ما لم يخط بما إذا
كان الميت أو الجنون متصرفا عن نفسه ولا انتقل إلى من واثب عنه لا الولي الجنون ولا الوارث الميت قل
على الجلال (قوله) فان كانا) أي الوارث والولي في المجلس (قوله) فظاهر) ولو ورثه جماعة حنفية
مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفرق بعضهم له بل يتدلى بفارقة جميعهم لأنهم كواحد منهم وهو لا
ينقطع خياره بالافتراق جع بدنه أو غائبون عنه ثبت لهم الخيار وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد
وفسخ العقد بفسخ بعضهم نصيبا أو الجميع وإن أجاز الياقون كالوفسح المورث في المجلس وأجاز
في المجلس ولا ينقض الفسخ للإضرار بالحي ولا يرد عليه ما لو مات مورثهم والمعلوم على عيب بلبيع
فسخ بعضهم لا يفسخ أي في الجميع لأن للفرق ثم جازوا هو الأرض ولا يجره هنا شرح مر وقول
(قوله) امتد الخيار (الح) وينقطع خيار الآخر بفارقه جملة على المتعبد عنه مر خلافا لمن قال
بأنه لا اقتضاء خيار الغائب (قوله) امتد المجلس بلوغ الخبر) فلو فارق الوارث المجلس بجملة بوث
مورثه فهل يبيح خياره بمنزله أم لا احتمالان أقربهما الثاني لأن هذا من باب خطاب الرضخ
وهو لا يؤثر في الجهل إيجاب شوري وفي قول وأما الحي فالصيرة في حقه يجعله فسخي فارقه
انقطع خياره ولا يضر نقل الميت من المجلس لا انتقال الخيار عنه وكذلك من الحي به (قوله) بأن جا (أعما)
أي إلى مجلس الحكم وقوله وإحدى أحدها فرقة أي قبل مجيئها (قوله) فيصدق الثاني) وقاعدة
تصدقه في الأولى بقاء الخياره وليس لديه الفرقة الفسخ ولو أضاف الفسخ والفسخ والفسخ واختلاف
السابق منها فسكا في الربعة أي فيصدق مدهي التأخير قل وبعبارة عن فلو أضاف الفسخ
والترق واختلاف في السابق قسم من سبق بدعوى الفسخ وإن سبق بدعوى التفرق أو تناوب في
دعوى الفسخ والفسخ والفسخ صدق الثاني للفسخ اه (قوله) لو أفتته للأصل) ولا ننظر لظاهر لأحداث
الدة (فرض) ادعى أحدها التفرق بصدق الاربى وأنكر الآخر التفرق صدق الأول بالذبة
لمصنوع الثاني بالنسبة لعدم الإلزام حل

(فصل) في خيار الشرط) أي الذي الناشئ عن الشرط فهو مضاف إلى سببه أي في الخيار المتسبب
عن الشرط وما يتعلق به من قوله والله الخ وأخره عن خيار المجلس لأن خيار المجلس أشد لزوما
ببطلان العقد بانه (قوله) لها خيار الشرط) بأن تلفظ كل منهما بالشرط ولا أحدهما بأن
تلفظ هو بهذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول وبواقفه الآخر من غير تلفظ به وحيث فلا
اعتراض على قوله ولا أحدهما بل لا يستغنى عنه وخلافا لزعمة ما إذا شرطه لآخر قوله أو إيجابه
فإنه فلا ينافي أن هذا شرطه في مدة الخيار إن توافقا عليه لفظا كما قدم ثم رأيت صحيح قاله على عبارة مر ومنها لم يمتن أن لها ولا أحدهما
لأنه لا ينافي أن هذا شرطه في مدة الخيار إن توافقا عليه لفظا كما قدم ثم رأيت صحيح قاله على عبارة مر ومنها لم يمتن أن لها ولا أحدهما

فيقال المقدم لهما بالحق شرح مر وعبارة قل على الجلال قوله ولأحدهما هو بيان أن يقع منه
الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما أو لأحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظا به كأن يقول المبتدئ
منهما ببتك كذا بكذا بشرط الخيارين ثلاثة أيام فيقول المشتري ببتك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام
ومعنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به للمبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كأن
يقول ببتك كذا بكذا بشرط الخيارين مثلا فيقول المشتري ببتك على ذلك فلا اعتراض ولا إشكال وإنما
للشروط له يجوز أن يكون هما أو أحدهما معينا أو أجنبيا كذلك فلا بد من تعيين الشرط له الخيار
ليخرج بالقول بشرط الخيار لأحدهما مثلا فلا يكفي ويند المقدم كالمسكوت عنه الأول بشرط
الثاني أو بشرط الأول ونقاه الثاني ولقول بشرط الخيار يوما ولم يقبل لنا ولا في مثلا فهو لهما وفيصل
للقائل قطعه والحاصل أن الخيار إما أن يكون لهما أو للبائع أو للمشتري وموقع الأثر إما أن يكون كل
منهما أو للبائع أو للمشتري أو لأجنبي فهي أربعة تصرف في ثلاثة بنافع اثني عشرة صورة كما في
الشرائيل وإذا زاد على ذلك الأجنبي في الأول كانت أربعة مضروبة في أربعة والحاصل من كلام
الاصحاب وقرره مر وغيره أن الذي يشترط له الخيار هو الذي يوقع الأثر سواء كان البائع أو المشتري
أو هما أو لأجنبي وهو المتمد وما ذكره الشارح من شرط الخيار لأحدهما وإيقاع الأثر لأخر طرفه
له وليس في شرح مر ولا في شرح ابن حجر وأعلم أن الجارو والجور أعني قوله لهما خبر مقدم وقوله
شرط خيار مبتدئ مؤخر وقول الشارح لهما متعلق بخيار لا بشرط وهو تعميم فيمن يشترط له الخيار
وقوله سواء شرطا ذلك تعميم في قوله لهم أجنبي وقوله ولو على أن يوافقه أحدهما تعميم في قوله
من اثنين في الشارح أربع تعميمات فتأمل (قوله وهذا الأثر من قوله) لا ينعقد في أن لأحدهما
شرط الخيار وإن لم يوافقه الآخر وليس كذلك كما في خبره بقوله بكل حال لا بد من اجتماعهما على
وهذا بناء على أن لهما ولأحدهما خبر عن شرط وأما وجعل خبره في أنواع البيع وهو ما متعلق بخبر
والتقدير شرط الخيار للكلان لهما ولأحدهما ثابت في أنواع البيع كما قال مر سارى تغير الشيء
فيكون بيان للشرط له الخيار وليس قوله لهما متعلقا بشرط كما قال محل لوجود المخدور المذكور
لأنه حيث يكون بيان للشرط لكن يلزم على أعراب مر تقديم معمول المضاف إليه على الخائن
عبارة المنهاج لهما ولأحدهما شرط الخيار في أنواع البيع وأجيب أيضا بأن قول المنهاج ولأحدهما
أي إذا وافقه الآخر عليه (قوله إيقاع أثره) أي الخيار وأثره هو الفسخ أو الإجازة وظاهر كلامه أن
الخيار ثابت لهما وإن الأثر هو الثابت للأجنبي ولا معنى لثبوت الخيار للأثبات أثره وله لما كان الأثر
لا يمكن أن يوجد بدون الخيار وكان المقصود من الخيار الحقيقية هو الأثر غير بما هو المقصود
الأثر لثبوت الخيار وبذلك على هذا قوله وليس لشرطه يعني الأثر للأجنبي خياره هذا ظاهر مشهور
وهذا يدل على أن الثاني الخيار لأثره فلا حاجة لتقدير مضاف ويصح شرط الخيار ابتداء للأجنبي كال
مر وعبارة عرض سواء أشرط إيقاع أثره أو مصادق بأن بشرط الآخر من الاثنين مع كون الشرط
لأحدهما فقط أو بأن يجعل إيقاع الأثر لثنين لكن كل واحد عن واحد أو بشرط الأثر لثنين
معان الاثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما من البائع والآخر من المشتري فلكل الإجازة والفسخ
اختلاف فسخا وإجازة قسم الفسخ وإن كانا معان أحدهما القادين هل يجب على كل موافقة الآخر
الإجازة والفسخ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن كرامة إيقاع الأثر لا تكيل فيه فلا يجب الموافقة
ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرطا لهما وإيقاع الأثر من غيرهما فانه لا معنى لثبوت الخيار لإيقاع الأثر
الأن يقال إن الخيار للشرط لهما ولأحدهما واستحقاق للشرط له الفسخ والإجازة والأثر

انقضاء

وهذا أولى من قوله لهما
ولأحدهما (شرط خيار)
لهما أو لأحدهما سواء
أشرط إيقاع أثره منهما أم
من أحدهما

(قوله هذا يظهر مشهور)
هذا تناف لسلام الشارح
كما يظهر من تناف لان
الشارح جعل الخيار
لغيره غير تعميم الأثر
شيئا
(قوله أن كرامة) أي
ملكاً مشوباً بوجه لا يدل
عدم شرط الوصف مثلا له
صح

أمن من أجنبي كالبيع المبيع
رسوا بشرط ذلك من
واحد من اثنين مثلا ولو
على أن يوقع أحد الماعدا
الشرايين والآخر للآخر
وليس لشرطه للأجنبي
خير إلا أن يموت الأجنبي
لو كبل أحد الماعدا لشرطه
ولالأجنبي بغير أن يموت
وله شرطه لو كبله ولنفسه
(د) كذا (ما) أي بيع (فه)
خير مجلس الأتية يمتنع
فيه المبيع فلا يجوز شرطه
(الشتر) فإتية وهذا من
زيادتي (أو) (د) (ر) ولو
ولم فلا يجوز شرطه فيما
لاحد لشرطه القبض
فيما في المجلس وما شرط
فيه ذلك لا يمتنع الاجل
فأولى أن لا يمتنع الخيار
لأنه أعظم غررا منه لمنعه
المالك أو لزمه واستثنى
التوري مع ذلك ما يخاف
فساده الخيار فلا يجوز
شرطه لاحد وهو ظاهر
(قوله تكليف الأجنبي)
تسوق مطلق تصرف
عليه اه ع
(قوله لتوكيل) أي محض
فلا ينافي كتبنا مقر بياولا
ما قلناه ع من انه ينزل
بالمول

اللفظ بغضت أو أجزت وبناق هذا قوله بعدم و ليس لشرطه للأجنبي خيار فانه يقتضى أنه إذا شرط إيقاع
الأثر له ليرد لا يكون له خيار الأثر قال أراد بالخيارها إيقاع الأثر اه بعروته (قوله أمن من أجنبي)
والاوجه كقوله الزكشي اشتراط تكليف الأجنبي لأرضه وانه لا يلزمه فعل الاصل بناء على أن
شرط الخيار تلك لتوكيل وهو الاقرب م ع ش (قوله وسواه بشرط ذلك) أي إيقاع الأثر من
واحد من من أجنبي واحد ع ش فهو تعمم في الأجنبي (قوله وليس لشرطه) أي وقوع الأثر لانه
ينهم من مضمينه أن الأجنبي لا يشرط له خيار بل وقوع الأثر ويحتج بل رجوع الضمير للخيار ويكون
في ذلك إشارة إلى اعتماد الخيار والأثر حل وقوله خيار أي خيار (قوله إلا أن يموت) أي أو يموت
أو يقضى عليه كإيجاده قوله قبل الفصل تكبير الشرط من انه اذا مات أو من من شرطه له الخيار من
المعاصر انتقل لوارثه أو وليه ثم قال وفي معنى من ذكره موكل الماعدا وسيد و لا شك ان من له الخيارها
ينزل الموكل م ع ش يعني عودها ما إذا ع ش قال في حاشيته على م ع ولو كان الوارث غائبا يمتنع
بجمل لا يصل الخبر إليه إلا بعد انقضاء المدة حل نقول يلزم العقد بشرطه أو لا بشرطه اختيار إلى بلوغ
الخبره للضرورة فيه نظر والأقرب أن يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثلثه ما في منها والآخر
لانه لم يمس زيادة المدة على ثلثه أيام (قوله وليس لو كبل أحدهما) أي للمالكين أي في العقد وهذا
تقديم لقوله لما شرط خيارهما أو لاحدهما فهو قيد في المستثنى ع ش أي حل شرط الخيار للآخر
أولا لأجنبي إذا كان الشرط غير وكبل وقوله للآخر أي ولوم نفسه فان شرط ذلك بغير إذن بطل
العقد اه قل (قوله له شرطه لو كبل) أي ما يمتنع عن ذلك ع ش (قوله أي بيع) خرج البيع ماعدا
فلا يمتنع فيه خيار الشرط قطعاً وان جرى خلاف في ثبوت خيار المجلس فيه م ع ش (قوله فيه خيار
مجلس) يؤخذ من المتن والشرح ان كل ما يمتنع فيه خيار المجلس يمتنع فيه خيار الشرط الا في أمور
خسنة ثلاثة في المتن واثنين في الشرح أعني قوله واستثنى الخ (قوله الا فيما يمتنع الخ) لا يمتنع ان هذا
الاستثناء متمم لانه لو اقتصر على قوله لما شرط خيارهما أو لاحدهما في كل ما يمتنع فيه خيار المجلس لم
يصح لان من جملة ما صده قائمه ما واشترى بضه فان اسكل منها فيه خيار المجلس فيقتضى أن طمان
بشرطه أي خيار الشرط للمشتري وليس كذلك حل وقال بعضهم لا وجه لاستثناء هذه لان خيار
المجلس لم يتقدم اليه ثبت للمشتري وحده حتى تستثنى هذه بل تقدم في الشرع انه متى أجاز البائع البيع
سقط خيار المشتري في قوله نعم لو كان الخ (قوله فلا يجوز شرطه لشرط) أي وحده وقوله لما قاله أي
بين الخيار والعق لا لان شرطه للمشتري يستلزم المالك والملك يستلزم العتق والعق مانع من الخيار وما
أي ثبوته لعدمه غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرطه لغيره أي لكونه موقوفاً أو لغيره قطعاً
الذلك حل وشرح م ع ش وأشار بقوله فلا يجوز إلى أن قوله لشرطه مطلق بمحذوف (قوله أو يور
رسول) الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الاول هذان والآخر بعدهما في
الشرح خصوصاً مع ان المدة في الاختراع متأينة في خيار المجلس أي خيار المجلس ثبت فقرا وليس لحد
محدد بخلاف خيار الشرط اه حل (قوله فلا يجوز شرطه لهما) وفسده به البيع حل (قوله
لهم) أي الخيار للمالك أي ان كان الخيار للبائع أو لهما أو لزمه ان كان الخيار للمشتري ع ش (قوله
ما يخاف فساد مدة الخيار) أي المدة التي شرطها ولو أقل من الثلاث بخلاف ما لا يخاف فساد كصحن
هـ م ع ش بشرط الخيار ساعة فانه يصح شيئا وقضية الاستثناء ثبوت خيار المجلس فيه وان ازمن تلف
المبيع وقبضه بقرق ثبوت خيار المجلس فقرا شورى وبعبارة شرح م ع يمتنع شرط الخيار فيما يتسارع

ثم أتت بالخيار في كل سعة
ابتعثا ثلاث ليال وفي رواية
للعاصم عن عمر لجعل له

رسول الله صلى الله عليه
وسلم عهدة ثلاثة أيام
وخلافة بكر الجمعة
وبالجمعة العين والخديعة
قال في الرخصة كاسمها
اشترى في الشراء أن قول
لا خلافة عبارة عن اشتراط
الخيار ثلاثة أيام الواقعة في
الخيار لا اشتراط من المشتري
وقيس به الاشتراط من
البائع ويصدق ذلك

بالاشتراط منهما معا بكل
حال لا بد من اجتماعهما
عليه كاعرف فمما عجب
المدة للشرط (من حين
الشرط) للخيار سواء
أشترط في العقد أم في محله
فهذا أعم من قوله من
العقد ولو شرط في العقد
الخيار من النقد بطل العقد
والأدنى إلى جواز به
لزمه ولو شرط لأحد
العاقدين يوم وآخر يومان
أو ثلاثة جاز (والملك)
في البيع

(قوله رجع الله والأدنى
إلى جوازه بملازمه) لله
نظر للثان ولا فقد
يدومان بالجلس حتى
تدخل المدة تأتيل أو يراد
بعد لزومه من جهة خيار
الشرط ويغده عش على
مر بعد توقف سم بنظر

درواه البيهقي الخ إلى جواه الرواية لأجل التفسير الذي فيها وهو قوله ثم أتت بالخيار فإنه تفسير لقوله
لا خلافة وقوله ابتعثا أي اشترى فيها (قوله ثم أتت بالخيار) هذا كالتفسير منه **(قوله)** للاختلاف
أه حل وقوله ثلاث ليال لما كان المداخلة على الأيام وإن لم تكن ثلاثا بخلاف مسح الخلف
أي بالرواية الأخرى التصريح فيها بالأيام شيخنا قال البربادي والتماعير في هذه الرواية بالليالي وإن كان
المداخلة على الأيام لأن العرب كانوا يحسبون التواريخ بالليالي (قوله عهدة) بالتونين وعدمه
بإبدال ما بعدهما بدل اشتغال وأضافته الباعلي معنى وبماها العلقه والتبعية أي جعل له علقه
أي تعلقات البيع من جهة الفسخ أو الأجازة في ثلاثة أيام وأما في الإبدال فالتنوين الثلاثة مشتبهة على
هذا الشأن وفي القاموس أن العهدة الرخصة تقول لأعده أي لأرجعه شيخنا (قوله الدين) أي
في الأصل وعطف الخديعة على ما قبله عطف سبب على مسبب (قوله والواقعة) أي الخصلة
لواقعة وهي الاشتراط وقوله من المشتري أي وسده وكذا يقال في البائع (قوله) ويصدق
ذلك أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع ويستند بكون المراد بالسق الأفاة
أي يوفيه ذلك وكان ينبغي أن يجعله مقبلا كالمحل في النكاح حل (قوله كاعرف فمما عجب) أي
من قوله لما شرط خيار (قوله سواء أشترط في العقد) فإذا شرط ثلاثة أيام وكان في حين
المقيد يومان ومما يجلس صح الشرط المذكور فلو مضت تلك الثلاثة ومما يجلس ليس لها اشتراط
ثلاثة أخرى وأما لشرطها أي الخيار في خيار الشرط فلا بد أن لا يزيد مجموع المدة للشرط مع المدة
المشتقة على ثلاثة أيام حل (قوله أعم) أي وأولى لأنه يومه أم إذا اشترط في محله بعدمضى مدة
تجب المدة من العقد (قوله ولو شرط في العقد) هذا محتمل لقوله متصلة وقوله والأدنى من هذا
التعليل يعلم بطلان عدم التولية ومن ثم لم يذكر محتمره وسكتوا عن اشتراط تعيين من يشترط له
الخيار وظاهر ما عدهم اشتراط ذلك وعليه فلا قول البائع أو المشتري بشرط الخيار كان لها وفي كلام
شيخنا في شرح الأصل ما يفيد اشتراط تعيين من شرط له الخيار حل وعبارته ولا بد من تعيين الشرط
له بأن يلفظ هو به إذا كان هو للبئدي بالإيجاب أو القبول ويرافقه الآخر ولو من غير لفظ أه قال
عش فثبت البطلان فيما قال بمتك بشرط الخيار من غير ذكرى أولئك أولنا ويوجب احتمال أن يكون
للشرط لأحدهما وهو مبهم أه وكان المناسب للشارح التفرع وقوله في العقد ليس بقيد (قوله)
والأدنى إلى جوازه بعد لزومه أي جوازه من جهة العاقدين بعد الزوم من جهةهما فلا بد ما
حدث عيب بعد العقد وقبل القبض وأطلع عليه المشتري بعدمدة فإنه ثبت به الخيار شورى أي
لأن الجواز من جهة البعدين لا يوجبهما وحيد صا جازا بعد لزومه (قوله ولو شرط لأحد العاقدين
يوم وآخر يومان أو ثلاثة جاز) لأن المعنى أن اليوم الأول مشترك بينهما بقوت الخيار فيه لها
لأنه متى خيره عن شرط له اليومان أو الثلاثة لأن ذلك يبطل العقد كاتقدم وأن اليوم الثاني يختص
بمن شرط له اليومان وأن اليوم الثاني والثالث يختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة
زيادة على ثلاثة أيام خلافا لما فهم ذلك من ضمة الطبة وغيرهم أه قل على الجلال فقوله ولا آخر
يومان أي منها اليوم الأول فيكون اليوم مشتركا بينهما وما بعده يختص بمن شرط له اليومان
وعليه فلا شرط للبائع يوم وللمشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لشرط البائع يومان وللمشتري
يوم بعده وبأن يوم الثاني يختص بالشرط بخلاف ما لو شرط اليوم الأول لها ولأحدهما ميتا الثاني والثالث
فانه يجمع هوالخاص أنه متى اشتغل المقعد بشرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والاخلا
دنه ولو شرط اليوم الأول فالباقين مثلا والثاني والثالث لا يجزي عنه فيصح على الرابع من وجهين

ماسطر تام من أهمها قيد شرطان في المقعد لأحد الطرفين (عجري - ثاني)

لأن الأجنبي لكونه نائباً عن شرط له اليوم الأول بمؤد ذلك إلى جواز العقد بعد لزومه بل الجواز منسحب بالنسبة إليهم ع ش على حر **(قوله مع توابه)** إذ إن التواب هنا يقتضي دخول ما في قوة ولا فوف وفيه نظر لأن حل الوط في زمن خياره ليس موقوفاً بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعق البائع في زمن خياره ليس موقوفاً بل نافذ كما سيأتي وكذا بيحه وغيره مما يأتي وقوله الثاني وتفسير الخ في غير شرط م أي ما ذكر من اقتضائه وقف حل الوط، والتحق مع أنه ليس مراداً **(قوله من فوائده)** منتهى أو منفصلة كاللبن والمهر والحل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فانه مبني كالأصل فانه بقسط من الثمن شوري والظاهر أن التفصيل يجري في غير الحل أيضاً كما يؤخذ من حر وقفتان الحل الحادث في زمن الخيار للشرط لأحدهما يكون له وإن لم يبيع حيث كان الخيار قبالة أو فسخ والخيار للثاني ع ش على حر ولولف البيع بأية صيغة في زمن الخيار قبل القبض استحقاقه فان كان التلف بعد القبض فان كان الخيار للبايع أفسخ أيضاً ويسترد المشتري الثمن ويرجع البايع عليه القيمة فان كان الخيار لها أو للثاني بقي الخيار فان تم العقد بأن أجاز المشتري البيع لزمه الثمن والا فاقبضه من ملخصاً **(قوله من انفراد خيار)** ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون للملك موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك أحد الظاهر كما أفاده الحاج الأول لأن خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط وقول الزركشي الظاهر الثاني اليوم خيار الشرط بالاجماع بعيد حر **(قوله من بايع)** أي من يفعله البيع ومشتري أي من يفعله التراب فالعبارة وإن كانت عامة المراد بها خاص وهذه العبارة التي في المتن وقت في الرض واعتبرها الشارح بقوله ولا يخفى ما في قوله للملك لمن انفرد بالخيار من الأيهام لأن من ينفرد به قد يكون أحد العاقدين وقد يكون غيرهما وإذا كان أحدهما قد يعقد لنفسه وقد يعقد لغيره وليس المراد الكل كما يخفى حل والنفقة عن مله الخيار وعليهما في حالة الوقف ويرجع من لم يمله الله على الآخر إن اتفق بأذنه أو بإذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بأشهاد عند فقده الحاكم واستانه والا فلا يرجع على المتمد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع أن نوى الرجوع عند فقده الحاكم أو الأشهاد وهو بعيد والزوائد في مدة الوقف تابعة لقبية وهي أمارة في بد الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده اهـ قل **(قوله والا فوف)** أي أن حل الوط في زمن خياره ليس موقوفاً بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعق البيع في زمن خياره أيضاً ليس موقوفاً بل ينفذ من المشتري إذا أذن له البايع كما يأتي وكذا بيحه وغيره مما يأتي وبعبارة الجبرائي قوله فوفوف ومنه الوط فهو موقوف أي حله موقوف بمعنى أنه يتمتع عليه الوط **(قوله فيا ذكر)** أي البايع وتواحه **(قوله وكأنه لم يخرج عن ملكه)** أي القوي السابق على العقد فذلك عبد يكفل له بعد العقد ليس قويا كقوته قبله شيخنا **(قوله ولا فرق فيه)** أي التفصيل المذكور **(قوله)** وكونه أي خيار المجلس لأحدهما الخ أي فهو له ولهما وهو جواب عن سؤال مقدمه بكونه يتصور خيار المجلس لأحدهما وحده وتقدمه ثبت لأحدهما ابتداءً فيمن اشترى من آخر بمرت فانه ثبت للبائع فقط حل **(قوله لشمولة ملك البيع وتواحه)** أي بخلاف عبارة الأصل فانه توهماً يخرج توابه وأن الملك فيها ليس لمن انفرد بالخيار ع ش **(قوله وبحصل الصنع)** أي بقوله وسياً بالقل وجب ما ذكره من صرائف الصنع والاجازة قال شيخنا ولعل من كتابتها غولاً في أولاً اشترى الابكندا أو لأربع في يبي أو في شرائي فراجعه قل **(قوله كرفت)** أي رفعت كأي الثاني عنه وهو جواز التصرف فيه لانس العقد لأن الواقع لا يرتفع شوري **(قوله والتصرف)**

مع توابه من فوائده كنفوذ عتق وحل وط **(فيه)** أي في مدة الخيار **(من انفراد خيار)** من بايع ومشتري **(والا)** بأن كان اختيارها **(فوفوف)** فان تم البيع بأن أنه أي الملك فبا ذكر **(لمشتري)** من حين **(العقد والا فبايع)** وكأنه لم يخرج عن ملكه ولا فرق بين خيار الشرط وخيار المجلس وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزم العقد وحيث حكم بملك البيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف ملك الثمن وتفسيره بالملك لشول ملك البيع وتواحه أولى من تفسيره بملك البيع **(وبحصل الصنع)** العقد في مدة الخيار **(ينحو)** فسخت البيع كرفته واسترجعت البيع والاجازة فيها ينحو أبزت البيع كما سئمته والزمت **(والصرف)** **(قوله لا ابكندا الخ)** أي محو زيادة **(قوله فراجعه)** أطلق ابن حجر في التالين الأولين الصنع وتقدمه بعدم موافقة الآخر فانظر حل هو قيد

فيها كونه الخ) الحاصل أن في تصرف البائع ثلاث جهات وهي حصول الفسخ به وتقوذه وحله
 وتظهيرها في تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارع بيانا فإشار بقوله وصح ذلك منه: يضال الجهة الثانية
 والاولى في التمتع وتقوله لكن لا يجوز وطؤه الى الثالث وهذا في قوة قوله وكل تصرفاته حلال الا لو طه
 فيه تفصيل وأشار الى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاتفاق نافذ منعه قوله والبيعة صحبة
 الخ وأشار الى الثالثة منه بقوله وطؤه حلال الخ فكأنه قال كلها جائزة مطلقا الا لو طه فيه تفصيل
 لكن ذكر بيان هذه الجهة في خلال بيان الجهة الثانية وقوله كونه أي بخلاف مقدمات الوطء فلا
 تكون فسحا ولا اجازة وللردو طه التكرير فينا للبيع الاتي يقتضي قبليها علمه بأنها المبيعة ولم
 يعمد الزاوي بحله وان لم يحل أو حرم عليه الوطء لكون الخيار لها كاشرا لبعض ذلك بعد بقوله
 وطاهر ان الوطء انما يكون فسحا والخو يجري مثل ذلك في ربه المشتري الخ اه قل بان كان جارية
(قوله واعتاق) أي اعتاق البائع الرقيق للبيع أو اعتاق بيعة ولو مطلقا يسرى لباقيها ومثل ما ذكر
 علو اعتاق الحامل دون حلقها وهو ظاهر وكذا الواعق جليها ذنبا وهو كذلك ان علم بوجود الحمل
 المتقربان ولهذه من سنة أشهره والافلاحتي ولا فسخ والاحبال باستبدال الخى كالتعق من البائع
 أو المشتري في الفسخ والاجازة والصحة قل **(قوله وبيع)** أي بئ أو بشرط الخيار للمشتري فان كان
 البائع أو لهما لم يكن فسحا ولا اجازة كاحرم به في العباب م ويطل البيع الثاني اه اج **(قوله)**
 وبيع أي لا ذنبا أو البصير وماوى **(قوله وبيع)** ذلك منه أي مطلقا سواء أذن له المشتري أم لا
 فإذا كان الخيار لها لم يعلم أن الصحة تأخر عن الفسخ فيقدر الفسخ قبل العقد زى ولعل الفرق
 بين تصرف البائع حيث لم يتوقف تقوذه على إذن المشتري كإقتضائه اطلاقا وبين تصرف المشتري حيث
 توقف تقوذه على إذن البائع كما قدم له بقوله والاتفاق نافذ منعه وقوله والبيعة صحبة الخ أن تسلط
 البائع على البيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف لغير ما يملكه شرح
 هر وعش عليه وقوله أيضا أي كأنه نفع البيع **(قوله لكن لا يجوز وطؤه)** أي فلا تلازم بين حصول
 الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ حل **(قوله الا ان كان الخيار له)** فان كان لهما لم
 يحل ولو أذن له المشتري وهو ظاهر ع **(قوله وأذن له البائع)** أي أو كان لها وأذن له البائع لان
 القسم كاعتبار الخيار له أو لها حل ومثله الشورى ولا يصح شموله لما اذا كان الخيار للبائع
 لانه ينافيه قوله وغير نافذ ان كان للبائع **(قوله وغير نافذ ان كان للبائع)** أي وحده وان أذن
 له بدليل ما يأتي في مسألة الوطء أن مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث كان الخيار له وحده
 حل وأتى الشارع بهذه تقديرا للاقسام والافلاحتي وهو كون الخيار له أو لها غير مادي عليها شيئا
(قوله ويوقوف ان كان لها) فان قيل الفرض أن التصرف المذكور الذي من جملة الاتعاق
 محصله اجازة العقد من المشتري فإمضى وقت الاتفاق حينئذ يجب بأنه اذا حصلت الاجازة
 من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف المتق لا جمل حق البائع فان اجازة وانقضت مدة الخيار بين
 تقوذ المتق وان فسخ بين عدم تقوذه تأمل **(قوله ووطؤه حلال)** مرادهم بحل الوطء المشتري
 مع علم حيلان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطة البائع وان حرم
 من حيث علم الاستبراء فهو كحرم من حيث نحو اسلم أو حيف شرح هر **(قوله والأفراهم)** أي
 بان سكان الخيار للبائع أو لها زى أي وأن أذنه البائع أخذا بما يأتي ولا حاشية والوله سر
 لسبب ولا ينفذ استيلاء حل وعليه المهر اه يماوى **(قوله وقل الاستوى انه حلال ان أذن له)**
 البائع الخ) ظاهرة أنه لا فرق بين أن يكون الخيار له وحده أو لها وهو واضح في الاول دون الثاني لما

فيها (كونه) واعتاق
 وبيع واجازة وتزوج
 ووقف للبيع (من بائع)
 والخيار له أو لها (نسخ)
 للبيع لاشارة بعدم البقاء
 عليه وصح ذلك منه أي
 لكن لا يجوز وطؤه الا ان
 كان الخيار له (ومن مشتر)
 والخيار له أو لها (اجازة)
 لشرائه لاشارة بالبقاء
 عليه والاتفاق نافذ من ان
 كان الخيار له وأذن له البائع
 وغير نافذ ان كان للبائع
 ويوقوف ان كان لهما ولم
 يأذن له البائع ووطؤه
 حلال ان كان الخيار له ولا
 لحرام وقول الاستوى انه
 حلال ان أذن له البائع
 مبنى على أن مجرد الاذن

في التصرف اجازة وهو بحث النوى والتقول خلافاً للبيعة صحبة ان كان الخيار له وأذن له البائع والافلاظ اظهر أن الوط اما يكون
فخافوا بارتاد اذا كان الموطن أثنى (٢٤٤) لا ذكر الا حتى فان ابتأ نوت ولو اخباره فلعن الحكم بذلك الوط وبقي

تقدم في الاعتناق حرة حل (قوله في التصرف) أي في شيء مما تقدم وفيه من من جملة ما تقدم الأذن
الاعتناق حل (قوله والبيعة صحبة) معطوف على قوله والاعتناق نافضة والمراد بالبيعة ما عدا الوط
والاعتناق من التصرفات التي تقدمت (قوله وأذن له البائع) شامل لما اذا كان الخيار للبائع أو لم يكن
كذلك برباوى (قوله ان كان الموطن أثنى) أي مباحة لولا البيع بان لم يكن محرمه ولا معنى
الحرم كالمجوسية وكان الوط في القبل وكوط الحرم ووط الامر كما قاله ع ج ش على عمر (قوله لا عرض)
يجوز قراءته بتأجير عطف على ووط بالرفع عطف على التصرف اه ع ش والجرجير ظاهر لان ضمان
العرض والأذن من جملة التصرف (قوله وأذن) الواو بمعنى أو (قوله لا احتالها التردد) أي ولا تفر
يتضعدان يعر فماد يعر فيه ليعلم أن عا لم يخسر شرح م

(فصل في خيار اليب) وهو حاصل بوات مقصود معذون نشأ الثمن فيمن تفر رفع على أو فدا
عرف وألزم شرطي لان كلامه يدل على أن التفرير للعلمي من العيب وقد شرع في الاول فقللت
الحق في الثاني بقوله ويطور عيبا وح قدفة عدم الكلام على الثالث في قوله وبوتن من أو فدا
كفالة غير كشرط وصف بقصد الخ (قوله وما يذ كرعه) منه التفرير والى وقدفة المصنف فلهذا الكلام
عليه أو أنه أراد بخيار العيب خيار النقيصة فيكون التفرير للعلمي من العيب ع ش وقوله وقد
المصنف أي على خيار العيب خلاف ما عدا أصل حيث آخر التفرير للعلمي من العيب وأحكامه فذكر

فصل مستقلا قبل باب المبيع قبل قبضه فقال فصل التصريه حرام الخ قال حل قوله وما يذ كرعه أي
من الكلام على الارش والرد وغيرهما وكلامه يقتضي أن التفرير من العيب (قوله لشتر جاهل الخ)
وكذا البائع بظهور عيب قسم في الثمن وأمره الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقول بظهور عيب
فيه وإضا فالبيع مقصود لشترى وأما الثمن فليس مقصودا للبائع ع ش (قوله بما يذ كرعه) أي قوله بفر
فعل وأشار إلى أن قول المصنف بفر يرتفع بخيار ومتعلق جاهل مخدوف كما هو مذهب الجمهور
احتمال الثاني عند النزاع وقيل إن قوله بفر يرتفع متعلق بخيار فقط لا جل عطف قوله ويطور عيب

باق عليه ولو جعل متعلقا بكل من جاهل وخيار لاقتضى ان المعطوف كذلك فيصير للمشتري
بظهور عيب باقي الخ وهذا لا يصح لان الظهور بشعر بالجهل فلا فائدة للتفسيه في جانبه ويكون متعلق
قوله جاهل مخدوف أي بفر يرتفع وقول الشارح بما يذ كرعه من كلامه قوله بفر يرتفع وقوله ويطور
عيب متعلق بجاهل وقد علمت ما فيه ويمكن أن يخص ما يذ كرعه بالتفرير تأمل قال ع ش فثبت أن كل
تفر يرتفع في ثبوت الخيار وليس كذلك لما صرح به م من أن توريم الفرض لا يثبت الخيار اللهم الا ان
يقال ان ذلك ثبت الخيار غالبا أو يقال بعبارة عن فصل من البائع بفر المشتري ولا يظهر له
الناس ولم ينسب المشتري في عدم معرفته الى تصدير اه وكذا يثبت الخيار بفر بقرول كإثبات
مفهوم قوله لو باع بشرط برائه من الصواب الخ من أنه لو باع بشرط براءه من البيع من العيوب فلهذا لا يبر

من شيء متبادل لشترى الخيار في جميعها وتفر يرتفع من البائع (قوله للتدليس) أي على التدليس
والفرض كل علة مستقلة لثبوت الخيار كإثباته قوله لعدم التدليس وقوله لم يحصل التفرير
سقط ما وقع في بعض الأرواح في هذا المقام اه شوري وهذا يقتضي أنه علة لثبوت الخيار م
فصرح على الخيار كان المناسب تقدم بما على وهو حرام لكن الشارح سلك التوزيع واتكلم

(قوله لم يحصل في أنه علة الخ) كون التدليس علة للحرمه ظاهر وأما كون الفرقة للحرمه فلا يظهر بديل له على أنه علة
عن تصديقان لا خلاف في أنه علة الخ كونه التدليس علة للحرمه ظاهر وأما كون الفرقة للحرمه فلا يظهر بديل له على أنه علة

بما
ذكر أعم مما عبر به
(لا عرض) ليج على
(يعر وأذن فيه) في مدة
الخيار فليست فسخا ولا اجازة
لبيع لعدم اشتراطها من
البائع بعدم البقاء عليه
ومن المشتري بالبقاء عليه
لاحتالها التردد في الفسخ
والاجازة وتعمير بالاذن
لشمله لاذن لشترى
ليبيع عن نفسه أعم من
تعميره بالتوكيل

(فصل في خيار العيب
وما يذ كرعه (شتر)
يقيد زنه بقولي (جاهل)
بما يأتي (خيار بفرير
فعل وهو حرام) التدليس
والفرض

(قوله منه التفرير للعلمي)
يناق ما قدسه
(قوله أي بفرير فصلي)
لكن ربما يصير التفرير
لشتر جاهل بفرير فصلي
خيار بظهور عيب الخ ولا
قاعدة فيه
(قوله وينسب المشتري في
عدم معرفته الخ) هل هو شرط
آخر أو أن ما قبله سببه
تأمل (قوله كل علة مستقلة
لثبوت الخ) لكن السابق
خيار وحده فان ادعى

فصرح على الخيار كان المناسب تقدم بما على وهو حرام لكن الشارح سلك التوزيع واتكلم
(قوله لم يحصل في أنه علة الخ) كون التدليس علة للحرمه ظاهر وأما كون الفرقة للحرمه فلا يظهر بديل له على أنه علة
عن تصديقان لا خلاف في أنه علة الخ كونه التدليس علة للحرمه ظاهر وأما كون الفرقة للحرمه فلا يظهر بديل له على أنه علة

(كسمرية) حيوان ولو

غير مأكول وهي أن
يترك حليبه قدامه قبل
يبيع ليوم المشتري كفرة
البن والاصل في بحر بها
خير الصالحين لانصروا
الابل والغنم فمن ابتاعها به
ذلك أي بعد النسي فهو
بغير النظرين بعد أن
يجلها ان رضا أمسها
وان سخطها ردها وصاعا
من تمر وقيس بالابل والغنم
غيرها

قوله لان اللبن يقاله قسط
من اللبن فهو بعض المقود
عليه وقد تلفت فيبدأن
حليبه تلف فياني ما يأتي في
الشرح عند قوله ويرده من
قوله سوا تلفت الخاخص
التعليق بالتلف ناه جعل
الاعتراض على كل أفراد
المسألة الآن يراد بالتلف
اختلاط بما للشئ على
ما فيه تأمل ثم وجد في
الشرح في الرض قال
ولا يكاف رد اللبن لان ما
حدث بعد البيع ملكه
وقد اختلط بالبيع وتمزج
تيميز فاذا أمسك كان
كالتلف وانه لا يرده على
البائع فها وان لم يمتنع
تقديم ما أحبته على ما فيه
من أهدى يكون علم
التمرية في مدة خیار
البائع وأخبارها وأيضاً قد
يكون علمه بغير الحب

الحرمه والمراد بالضرر ضرر المشتري لانه هو الذي يطرد في جميع أمثلة التفرير بخلاف ضرر المبيع فانه
انما يظهر في بعضها كالتمرية (قوله كسمرية) لانظر لغالب الناس فان كانت كذلك فلا خيار
وانتمرة من الكسائر لقوله **عنه** من غشنا ليس منا اه حج في الزواجر لان ظاهره نفي
الاسلام عنه من كونه لم يزل في مقتله أو كونه ثلاثاً كونه تملكه لكن القى في الرض عنه صغيره نفي
نظر لما ذكر من لو بعد التبدليه عش على مدر ملخصاً (قوله ولو غير مأكول) الظاهر أن الغاية
لرد وكان عليه أن يقول ولومن غير التام لان الخلاف إنما هو في غير التام مأكولاً أو غيره لا في غير
المأكول فقط (قوله وهي أن يترك) أي شرعاً وأما لغة فهي أن يرتبط حليته للضرع ليجتمع اللبن
برمادى (قوله ليوم المشتري كفرة اللبن) ثم لودر اللبن على الحدائق أشعرت به التمرية فلا خيار
كأهو الوجه اه شرح مدر وقوله ثم لودر اللبن أي ودلم مدة يغلب فيها على الظن أن كثرة اللبن
صارت طبيعة لها فالمدعو يوجب ثم انقطع لم يسقط الخيار فها كان الظن في ذنبك لعارض فلا
اعتبار به عش (قوله والاصل في بحر بها) أي وثبت الخيار فيها وكان الأولى أن يأتي به حل وقال
عش عند البيع قوله في ذلك لعدم صحة رجوعه مطلق للفرير في القيل باعتبار ما دل عليه الحديث
وله إنما لم يخل في بحر بها وثبت الخيار مع أن الحديث شامل لها ما لان ثبوت الخيار ففهم من قوله
للتدليس والضرر السابقين وأما لان ثبوت الخيار فهاذا كونه مفرغ على النهي لان الحديث لم يسقط له
كثيراً ما يعلمون الأحاديث على معان فاصرف عن مدلولاتها اعتاداً على ظاهر السياق (قوله لانصروا)
بضم الناء، وتنع الصاد ونسب الأبل من التمرية وهي الجع أي أن يجمعوا اللبن في ضرعها عند
لراده يبعها حتى يعظم ضرعها فيظن أن كثرة اللبن عادة مستمرة وورد لانصروا بفتح الناء وضم
الصاد من السر وورد لانصر الأبل بضم التاء من غير واو بعد الراء والابل نائب الفاعل من السر
أي وهو وسط أخلافه جمع خلف وهو رأس النسي اه سيوطي شو برى قال النووي في شرح مسيل
والأولى هي الصواب والمشتور (قوله فمن ابتاعها) أي اشتراها (قوله أي بعد النهي) مفهوماً أنه لم
وقع قبل النهي للمرأة ثم علم بتصريحها المشتري بعد ورود النهي أنه لا خيار له ولعله غير مراد
وأما ما قيد بعد النهي إشارة إلى أن ما ورد من ذلك قبل النهي لا ثم فيه عش (قوله بعضاً بجلها)
بضم اللام في الفتحة وبكسرهما كاف القاموس من باب ضرب ومثل في التفتار أنه من باب نصر
ففيه يكون المصدر بالسكون وهي لغة قليلة لأن المشهور فيه الفتح كما ضبطه الشارع في بابز كانا الخلطة
قال شيخنا وتيقبه لان التمرية غالباً لا تظهر إلا بعد الحلب والأدلو على ما قبل الحلب فله الخيار كذلك
وقوله ان رضها الخ بين النظرين (قوله وان سخطها) بإعطرب عنان يدل عليه قوله تعالى أن سخط
أفعل عليهم واوله يستوطنه لأن يفرق بين الأرزوم والتصدى قال حل وكان القياس عدم الرد لان
البن يقاله قسط من اللبن فهو بعض المقود عليه وقد تلفت وسيأتي أنه لا يرد فها يعيب بعض ما بيع
معتقاً وتلف البعض الآخر لأن يقال ذلك معور بما إذا كان كل فرد يسقط واللبن لا يفرده لانه
ناقص غير مبرم أي أنه ما يفتق عش على مبرماته والقياس استناع رد المرأة قال الرازي لكن
جزءاً ما أتيا بالأخبار (قوله وصامن تمر) الواو علقه الصاع على الضمير في ردها ويجوز أن تكون
معوزاً لامة ويكره عليه قول جمهور النحاة أن شرط المتول معه أن يكون فاعلاً يرد له ليس بشرط
بدليل سرت والبال فان قبل التتبع بالرد في المرأة واضح فها معنى التعبير بالرد في الصاع فالجواب أنه
مثل قول الشاعر • علفتها تابتاً وما باردا • مجاز عن فعل شامل للأمرين أي وألقتها فيحمل الرد في
الحديث على نحوها التأويل اه شوري بن يؤرد بفتح قال البالي فان قلنا أنه منعوله مع وجب

رد الصاع فوراً وان قلنا انه معطوف لا يجب رده فوراً لوعبارة ع ش على مر يصح أن يكون معطوفاً
 معه وان يكون معطوفاً بفعل محذوف والتقدير يرد دفع صاعاً على الاول يجب رد الصاع فوراً لعلنا على
 الثاني ولعل وجهه أنه اذا جعل معطوفاً معه اقتضى أن يرد الصاع صاحب رد المصرة ورواه قنبر
 فيكون رد الصاع فوراً بلع أن المقر بأنه ليس بغوري فالثاني أولى أو متعين بناء على ما ذكر من أن
 الاول يقتضي وجوب الفور بقر رد الصاع ع ش على مر ملخصاً ولو اشترى أربعة مصرة فهل يجب
 على الجميع صاعاً أو على كل أحد صاعاً فتردد والراجح أنه يجب على كل واحد صاعاً لانه يصدق
 كل واحد انشأه اه بايلي فالراجح أنه يتعدد بتعدد المشتري وكذا ابتعد البائع ع ش على مر (قوله
 بجمع التديس) هلاقال والضرر وقد يقال لم يأت به ليحسن تبرع ماله لم يقصد التصرية حل
 (قوله) وأصروا بوزن تركوا أي فأصله نصر بوا مثل تركوا فاعل محذوف الباء لها كنين بعد
 حذف تركوا التثنية ثوبرى (قوله من صر الماء) أي صرى الرباعي كما هو في الحق لان أصله صرى
 فيكون بعد الزاء التثنية ثم ياء فكان الاولى للشارح أن يقول من صرى بالياء اللبب الان يقول
 حذفها لالتقاء الساكنين لكنها وجدت في بعض النسخ (قوله لبيان أو نحوه) كما اذا كانت البنية
 مدته حصلت فيها التصرية ثم باعها من غير حلب بعد أن رآها (قوله وأجمعها معند القاضي) معند
 وعليه فيكون قوله فيا تقدم قصداً قيماً في الحرمة فقط لا في ثبوت الخيار (قوله لحصول الضرر) أي
 ضرر للمشتري كما تقدم بقياس ذلك ثبوت الخيار فيها ويجعل الضرر بنفسه أو جعده غير البائع أو جرن
 الجارية وجهها وقوله لحصول الضرر أي وإن اتى التديس لكن ضرر المشتري حاصل فأحد
 الأمرين كاف في حصول الخيار حل (قوله وتعمده جده) وتور به وضع تخوف فحق في خدتها غلغل
 تور به ضرر الحيوان فإنه لا خيار به فشرح مر قال ع ش عليه والفرق بين تور به الوجه ب
 يذهب به الخيار وتور به الضرع حيث لا خيار به أن التديس في تور به الضرع يسهل الاطلاع على
 بحاله للذابة فيعلم منه كثرة اللبن وقتله ولا كذلك تور به الوجه والفرق بين وضع نحو افطن
 شدتها حيث يذهب به الخيار وتور به الضرع حيث لا يذهب به أن التور به لما كان في ظاهر البدن بحيث
 يطلع عليه بالحس عادة نوب المشتري فيه إلى تقصير بخلاف وضع نحو افطن فإنه لا ستار به
 الاطلاع عليه ولو وقع ذلك من البائع لم يحرم على السيد وهل يحرم على البائع فعل الفعل أو لا بل
 والا فرب أن يقال ان كان مراده الترويج ليبيع حرم عليه ولا خيار للمشتري لانتفاء الترويج
 البائع والا فلا والفرق بين تحمير الجارية وجهها حيث قيل فيه بعدم ثبوت الخيار وهو تصرف
 بنفسها ان البائع للذابة في نسب في عدم تمهيد الذابة لتقصير في الجلة في كل يوم بخلاف الجارية متلجج
 تمهيد وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال المارضة لها ع ش على مر (قوله ونريد شرح
 وتعميده) يشمل الملائكة المذكورة والاشي وهو كذلك كما قاله الاذري ويلاحظ بذلك الحق فيا
 والا جده يحرم ذلك لما مر من التديس ولابد في ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بحال
 غالب الناس أنه مصنوع حتى لا يثبت للمشتري إلى تقصير ع ش وخبره بتجديده ما لم يستطع أي
 مسترسلان جعداً فلا خيار لان الجعومة أحسن شرح للروض (قوله وهو) أي الجعد للظهور
 تجعده ما فيه التواء واقتضى أي نحن أي عدم ارسال شيخنا (قوله لا مفضل السودان) غير متخرج
 مر لا كمفضل السودان اه أي فان جعل الشمر على هيئة أي للمفضل لا يثبت الخيار له
 دلالة على تسمية البائع المتقصية زيادة الثمن فيعلم منه أن قول الشارح لا مفضل السودان مستلجج
 كمفضل السودان أي على هيئة والمراد بمفضل السودان مفرقه يقال فلفل القوم اننا نفرقوه

بجمع التديس وقصروا
 بوزن تركوا من صر الماء
 في الحوض جمع فاعل يقصد
 التصرية لبيان أو نحوه
 ففي ثبوت الخيار وجهان
 في الشرحين والروضة
 أحدهما للتع وبه يزم
 الفزال والحاذي الصغير
 لعدم التديس وأجمعها
 عند القاضي والبقوي
 ثبوته لحصول الضرر وجه
 الاذري وقال انه قضية نصر
 الام (وتعمده وجهه وسويد
 شعر وتعميده) البالد على
 قوة البدن وهو ما فيه
 التواء واقتضاض لا مفضل
 السودان

برغم عطف على ما (قوله وحسب ماء قنأة) انظر لو اعطى نفسه هل يثبت فيه الخيار أم لا فيه نظر
والاقرب الاول قياسا على الصرية ويوجه بان الغالب تمهيد ذلك من المالك للاقتناع به أما بنفسه
أو باتباعه ع ش على هر (قوله أو رما) هو الطاحون وهي تمد وتقصرو في المختار الرامعة وهي
مؤنة وتنتجها رحبان ومن مد قلعها ورحا آن وأربعة مثل غطاء وغطا آن وأغطية وثلاث أوج
والكثير أروما (قوله أرسل عند البائع) أي بيع البستان والقنأة أو الرامع قناتها أو بيع القنأة فقط
في الاول وفي الثاني (قوله لا لاطخ توبه) عطف على كتمرية فلا خيار فيه ومع ذلك يحرم على البائع
قد ذلك لأنه قد يبرر بيقع الشتم بل هذا أولى بالتحريم مما يختير فيه لان التدليس ثم لرافع وهو
الخيار وحالنا رافع له وبه لا تورم بضرع نحو الشاة ليوم كفرة المين وتكبير بطن الدابة بالعلف ليوم
السر أو كونها حاملا ولا خيار أيضا فبين فاش كلن مشرعو زاجنة جوهر بالغ فيها لحن حل
وزى (قوله لا تقصير المشتري بعدم استحائه) ربما أخذ من التعليل أنهم لو كانا يحل لائن فيه بما
يتحقق به فثبت الخيار وليس مراد الا ان ذلك نادر فلا نظر اليه ع ش على هر (قوله بعدم استحائه)
أي مع سهولة ذلك والا فلهذا يأتي في تحميم الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد يقال هذا بأن في
الصرية وما بعدها الا ان يقال هو موزع علة حل (قوله أو يظهر عيب) معطوف على قوله بتقرير
فدل وانما أعاد العامل اشارة لاختلاف النوع أو طول الفصل أو طول نوعه أنه معطوف على الذي
وهو لطف وأيضاً للتقيد بعده والمراد ظهور عيب ولوعند البائع وذلك في الاوصاف الجلية لان الظاهر
اعتبارها بخلاف غير الجلية لا بد أن توجد عند المشتري بموجودها عند البائع كميائتي وبدل عليه
قوله يظهر عيب لا يشترط به أن كان موجودا حل مع زيادة وسأيتي أن يجعل الامثلة التي بعد
اتصاف كلها جلية الاول في الفرائض فأن يجعله غير جلي فلا بد أن يحصل عند المشتري ثم رأيت في
ع ش على هر قوله وزنا لحن أي ولو يوجد عند المشتري وحده بل عند البائع فقط أو وجد عندهما
أنلو وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا بد به وماتومه
بعضهم من أنه يريد بما لا كان وجوده بيد المشتري أمارة على وجوده قبل في يد البائع لما روت به
العادة الالهية مع أنه تعالى لا يكشف السر عن عبده أول مرة فصرح كلامهم بخالفه لان الاحكام
اتصاف بالامور والظاهرة فلا تتفاضل اه وقصد الرد على زى وحل القائلين بان وجوده عند
المشتري عيب لا من آثار الموجود عند البائع وفيه أيضا يظهر عيب أي في المبيع للعين وغيره لكن
يشترط في للعين الفور بخلاف غيره كباقي له بعد قول المصنف الآتي والرد فوري ومثل هذا يجري في
العين لكن ان كان المعلن موقدا ورده انفس العقد وان كان التمسك لا ينفس العقد بله ولا يشترط
لرد الفور بخلاف الاول هذا كله فبأن القصة ان كان القبض بعد مفارقة المجلس أما ووقع القبض
في المجلس ثم اطمع على عيب فيه ورده فهل ينفس فيه أم لا ولا تكون وقع على ما التمسك فيه نظر
ومعنى قولهم الواقع في المجلس كواقع في العقد الاول ع ش على هر (فرع) لو اشترى فلان
فاصل السلطان التعامل بما قبل القبض فليس بعيب خلافا لما في حنفية اه عجرة (قوله بان لم يزل قبل
الفسخ) أي ولو قدم من غير على ازالته شرح هر قال ع ش على ع أي بمشقة اخذنا من قوله الآتي
لان المشقة فيه فكان يقدر على ازالته من غير مشقة كالزاة اعوجاج السيف مثلا بضره في فلا خيار
له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فان كان لا يحسنه فهل يكف سؤال غيره أم لا لانه فيه نظر
والاقرب الثاني (قوله بفتح اليا وضم الغاف) وعلى هذا يكون متديلا ولزما وأما قوله أفصح من
ضم اليا وكسر القاف المشددة فلي هذا لا يكون الامتناع واللفظة الأولى هي النصيحة قال تعالى ثم

لم يتقصم والثانية ضعيفة وبقي لعدة ضيقة أضاعهم ضم الياء رسكون النون وكرر الفاء كالي
 المباح وذكر قل اللغات الثلاث **(قوله)** يغوث به غرض صحيح هل المراد غرض العقدين
 أو غالب الناس في محل المقد قال حج له له الأخير والأول أن يؤخر قوله قصا له عن قوله وأقيمتا
 ليكون قيدا فيما أي في نقص العين ونقص القيمة كاستم في المباح ويخرج به على رجوعه بقيمة
 نقص بـ لا يتناوب به **مر** **(قوله)** أو ينقص قيمتها أي نقضا لا يتناقص بماله **حل** **(قوله)** وعلى
 مقتضى هذا الضابط أنه لو اشترى رقيقا فوجده لم يصل أنه لا خيار له لأنه يغلب في جنس المبيع فالغنى
 عدم ثبوت الخيار **مر** لأن الغالب في الرقاة ترك الصلاة **عش** **(قوله)** إذا الغالب على ثبوت الخيار
 بظهور العيب قال قل والقيمة قال شيخنا معتبرة بالأقل ماله لا يبلغ منه وقال شيخنا **مر** يجمع
 الأقالم وفيه نظر ظاهر **(قوله)** ويخرج القيمة الأول أي باقي الراتبين هو قوله ينقص العين أو قيمتها
 والثالث هو قوله يغلب في جنسها **عنده** **(قوله)** من ما أدنى شاة لأن ذلك يمنع الإجزاء
 والقيمة فيكون عيبا كما سيأتي **اه** شوري **(قوله)** مالا يغلب فيه ما ذكر **ابن** غلب الوجود
 كقلع من قبل بعد السنين أو استوى وجوده وعنده كقلع من من ذكر **ابن** بدل الاربعة هكذا
 حج فيها في شرح الباب شوري **(قوله)** كقلع من في الكبير مثال لما يغلب ويسود من نقص
 العين وقد يكون معها نقص القيمة أيضا وقوله وثبوته مثال الغالب وجوده في نقص القيمة وفيما
 هذا فيه نقص العين أيضا **حل** أي لأن الثبوت لا تكون الإجزاء البكرة وهو جملة وهو عين قول
 بعضهم المجلدة لا تزول وإنما يتبع محل وليس فيه قص عين شيخنا **(قوله)** وثبوته في أو أيا **وي**
 سيم أو ما قاله يهاشوري الأولى تقع لأنها مقتضى الحبض **بقوله** وذلك كقضاء أي النقص مطلقا
 نقص العين والقيمة فقوله كقضاء أي وهو ما يغلب في جنس للبيع عده كما هو الغرض أمال كان
 القضاء في ما كوله يغلب وجوده فيه أو نحو بقال أو برادين فلا يكون عيبا لعلته فيها **مر** وبغيره
 ابن قاسم أخذ شيخنا **مر** من ضابط العيب المذكور أن الخصاء في البهائم في هذا الزمان ليس عيبا
 لعلته فيها والخصاء حرام إلا في ما كوله صغير لطيب له في زمن معتدل وهو عيب في الأدي مطلقا أماني
 غيره فلا يكون عيبا إلا أن يغلب في جنس المبيع عده شرح **مر** وانظر هل هو من الكبار أو العذر
 قال مم الظاهر أنه من الكبار وقضية تبيد الجواز يكونه في صغيره ما كوله أن ما كبر من قول البهائم
 يحرم شواؤه وإن تعدد لا تتقاعه أو عسر مادام خلا وبني خلاه حيث أمن هلاكه بأن غلبت
 السلامة كما يجوز قطع الغدة من البعده لا إزالة الشين حيث لم يكن في القطع خطر **عش** على **مر**
(قوله) ويرى أي نفس وليس المراد به الجري وبغيره **مر** وكونه موحا وهي تبيد كثره ذلك هنا
 والألفا يكون عيبا وكونه مقورا من شئ تراء وتربلها وإن لم يكن ما كوله أول ابن غيرها أو غاف
 را كهباقوطه عنها خشونة مشها أو كونه تاردها أي أسقية لاسنانه لا كبر أو قلية الأكل
 أو مقوعة الأذن بقدر ما يمنع التضحية ولو كانت غيرها ما كوله شرح **مر** وقوله أو قلية الأكل
 بخلاف كثرة أكلها وكثرة أكل الفم فليس واحدهما عيبا وبخلاف قلة شربها فبأنظر لاه
 لا يورث ضعفا بخلاف قلة أكل الفم **عش** على **مر** **(قوله)** وزنا والحق به الوطأ والآن البهائم
 وتمكين من نفسه والمساقة ويثبت زنا الرقيق باقر الرابطة أو بيبة ويكفي فيها رجلا لأنه ليس في
 معرض التعبير حتى يشترط له أربعة رجال ولا يكفي إقرار العبد بالزنا لأنه ضرر بغيره فلا يثبت له
 أي بالنسبة لكونه عيبا بغيره وإن كان بعد هذا الإقرار **(قوله)** وسرقه **نم** لا تضر سرقته من دار
 الحرب لأنه غشيه ولا سرقته ماله سيده المصور لرد إليه وبما عسرة نظر المصورة **اه** وفي لا فرق

يغوث به غرض صحيح أو
 ينقص قيمتها وغلب في
 جنسها أي العين **(عنده)**
 إذ الغالب في الاعيان
 السلامة ويخرج بالقياس
 الأول ما زال العيب قبل
 القبض والثاني قطع اصبع
 زائد فلو قلعة بغيره من غنم
 أو ساق لا يورث شيئا ولا
 يغوث غرضا فلا خيار هما
 وبالثالث مالا يغلب فيه ما
 ذكر كقلع من في الكبير
 وثبوته في أو أيا في الأمانة
 فلا خيار به وإن قصمت
 القيمة به وذلك **(كقضاء)**
 بالمطلوب وإن نقص الثمن
 لغرض من الفحل فله
 يصلح له ما يصلح له الخصى
 وإن زادت قيمته باعتبار
 آخر رقيقا فكان الحيوان
 أو بهيمة فعولى كقضاء أعم
 من قوله كقضاء رقيق
(وجامع) منه بالكسرى
 امتناعه على راحته
(وعض) روي لنقص
 القيمة بذلك **(وزنا وسرقه)**
(قوله) رجحه الله فلا خيار
(بها) حيث لم يصواعلى
 أنه عيب والألفا بغيره بنص
 للفقهاء ولا اعتبار
 بهر مخالفه **اه** حج
(قوله) رجحه الله **(وعض)**
 ولا خيار بكثرة أكلها
 ولا بشدة شربها لا بكثرة
 أكل الثمن وقلته **اه** **عش**

منها وان لم يتكرر تاب عنه

أولم يبق فذلك كرا كان

أولم يبق فذلك كرا كان

للهربى الصغير (وبخر)

منه وهو النشئ من قدير

المعدة لما صر ذكر اكان

أولم يبق فذلك كرا كان

الاسنان فلا زال الباطن طيف

(وصتان) منه ان خالف

العامة بان يكون مستحكما

ما مر ذكر اكان أولم يبق

أما الصنان اعراض عرق

أوحركة عنيفة وأجتماع

الوشح فلا (وبول) منه

(بفراس) ان خالف العامة

بان اعتاده في غير أولم يبق

مر ذكر اكان أولم يبق

نقولى من زائدنى (ان)

خالف العامة) راجع

للمشتين سواء أحدث

العيب (قبل القبض)

لبيع بأن قارن المقدم

حدث بعده قبل القبض

لان المبيع حينئذ من ضمان

البائع (أو) حدث (بعده)

أى القبض (واستندليب)

(متقدم) على القبض

(كتمطه) أى المبيع

المبدأ والأمانة (مجانة)

سابقة) على القبض جعلها

المشتري لانه لتقدم سببه

كلتقدم

(قول له ان تقبل بول) ان

وجد عند المشتري أيضا والا

فلا يكتفى بالعيب زال وليس

هو من الاوصاف الجلية

التي رجع اليها الطبع بخلاف

ما قبله وشمل ما لم يدبره الا بعد كبره وان حصل بسبب ذلك نقص في القيمة اه شرح مر

في السرقه بين الاختصاصات وغيرها ع ش على مر (قوله واباق) حتى أولم يبق عند المشتري ثم ثله
الرد لانه من آثار الاباق الاول الذى كان عند البائع فلا يقال انه عيب حادث في بيع الرد لانه من آثار
الاول اه زى قوله لانه من آثار الاول والفرق انه علم بوجود ذلك العيب عند البائع فلو لم يدر بوجوده
عنده فلا رد لانه عيب حادث عند المشتري كما يؤخذ من ع ش على مر وفي المختار أبق العيب باق
ويأبى بكسر الباء. ومنه أى هرب (قوله وان لم يتكرر) عبارة شرح مر وسواء في هذه الثلاثة وما
الحق بها من اللواط تكررت أم لا وجدت في بد المشتري أيضا أم لا ولو تاب باعها وحسن حاله لانه قد
يأتها بالان تمتهأ إلى القيمة المحالة بالانزول ولهذا لا يعود احسان الزاقي بتوبته وهذا هو المعتد
وان رده بعض التائخرين والفرق بين السرقة والاباق وبين شرب الخمر ظاهر وهو ان تمتهأ
لا تزول بخلاف شرب الخمر لانه حل بشرط لعة توبته من شرب الخمر ويحرم متى مدة الاستبراء
وهو سنة وألفيه نظرا لاقرب الثاني شرح مر وع ش عليه (قوله تاب أولم يبق) ومنها في ذلك
الجنابة عمدا والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وان لم يتكرر أو تاب منها كما قاله الشارح وماعدا هاتفتع
فيه التوبة شورى وقد ظلمها بعضهم فقال

ثمانية بتادها العبد لو يئب • بواحدة منها يرد لياح

زنا واباق سرقة ولواط • وتمكنه من نفسه لما جامع

ورده اثني عشر لبيسة • جنائنه محمد اجاب طواع

(قوله تلك) أى لثمة القيمة (قوله وبخر) هو بالياء للوحدة ومنه لا يخبر بالتون وهو تغير رائحة
الفرج ذكره الرباوى (قوله من تغير المدة) سواء أخرج من القم أو الفرج وهو المستحكم وعلم أنها
وهو رشح السخا للمراكم اذا اعتدروا قوله (قوله لم يدر) أى لثمة القيمة (قوله وصنان)
ضبطه في القوم بالضم الصاد ع ش (قوله بان اعتاده) أى عرفا فلا تكتفى مرة فبما يظهر لانه
كثيرا ما يمرض مرة بل ومرتين ومرات ثم يزول مثل القراش غيره كما وكان يسيل بوله وهو ما ش فانه
ثبت به الحيار بالمعنى الاول لانه يدل على ضعفه اثانة ومثل ذلك خروج دود القرح المعروف اه
ع ش على مر (قوله غير أولم يبق) بان بلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يبلغه الا بعد كبره وان حصل بسببه
الكبر نقص القيمة بخلاف ما حيث قال لا ردو يرجع بالارش لان كبره كعب حدث حل وشرح
مر وقوله الا بعد كبره أى العبد أى بان اشترى بول الى الكبر ولم يبلغه ع ش (قوله راجع)
للمشتين) أى الصنان والبول والاولى يرجوه لانه لا يكتفى أى هذين وبخر وذلك لانه حصل بخلاف
الصنان للعامة بان يكون مستحكما لازما وقيد مر في شره البخر بالاستحكام الذى هو بخلاف العامة
ومن عياره وغيره المستحكم بان لا يكون منه المدة ثم زواله وصنانه المستحكم الخفاف العامة
دون ما يكون لعرض عرق أو حركه عنيفة أو اجتماع وشم ومرضه وان يكن مخفوقا لم يكن خفيفا
كمدع يسر فلا رد به بخلاف بعضهم (قوله وبعده) واستندليب متقدم) فلو حدث به ولم يستند
لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه لا يقضى صار من ضمانه فكذا خبره وصفه ومحل ذلك بعد لزوم
القدام أقوله فان كان الخيار للمشتري وبعده أو لمسا كذلك وان كان البائع وحده ثبت الخيار للمشتري
شرح مر بنصرف (قوله بمجانة سابقة) أى سواء كان انقطع قودا أو سرقه وان لم تكن الجنابة
مبني للخيار دون القطع ولم تأملوا الحكم فيها بالقطع ومنها شوى ع زيادة (قوله لانه لتقدم) (يبه)
ويكون بيان حكم المقارن القبض والأوجه أنه حكم ما قبل القبض لان البائع عليه حاسنا فلا
يرجع ضمانه الا بشق ارتقاها وهو لا يحصل الا بقبض المشتري له سلبا مر ع ش فوله قبل

فان كان عالماً به فلا خيار ولا أرض (ويشتمه أى البيع (البائع) بجميع الثمن (بقتله ردة) مثلاً (سابقة) على قبضه جهالها للثمنى ان قبضه تقدم به كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبيل القتل فان كان المشتري عالماً بها فلا خيار له (لا يجوز مرض سابق) على قبضه جهله للمشتري فلا يضمنه البائع لان المرض يزاد شيئاً فشيئاً الى الموت فلم يعمل السابق ولا يشتري أرض للمرض وهو ما بين قيمة البيع صحيحاً ومريضاً من الثمن فان كان المشتري عالماً فلا خيار له وينفع على مستثنى الردة والمريض مؤنة التجهيز فهى على البائع في تلك وعلى المشتري في هذه (ولو باع حيواناً أو غيره (بشرط رآه من العيوب) في البيع (يرى) عن عيب بلغم عيوان قوله رحمه الله سابقه) هل مثل سبقها القبض كونها بعد في خيار البائع وحده حر قوله رحمه الله ولو باع (الح) حاصل العوراة اما ان يكون مجرباً أو غيره وعلى كل اما ان يكون العيب بلغم أو ظاهر اهذه اربعة وعلى كل اما ان يكون موجوداً وعند العقد أو غير موجود

القبض أى قبل تحامه فيشمل المقارن له ففيه الخيار كما عبر به في حاشيته على حر (قوله) فان كان عالماً به أى بالسبب وفى نسخة بها وهى الانسب بقوله جهالها أى الخباية (قوله) بجميع الثمن أى فيجب عليه رده للمشتري وقوله فى مسألة المرض فلا يضمنه البائع أى لا يجب عليه رده أى الثمن للمشتري بشرط حر أى فهو ضمان عقد حل (قوله ردة) أترك ملاءةً وتقل عراباً أو قتله أو قود وكون القتل في تارك الصلاة انما هو على التصميم على عدم القضاء وهو موجود عند المشتري لا يضر لان الموجه هو الترك والتصميم انما هو شرط للائتماء شرح حج (قوله) مثلاً نه هذا على النسيطة الا انهم هو ان يقتل بموجب سابق كقتل أو سراً به أترك ملاءة كما تقدم (قوله) وهو ما بين أى قمره ما بين قيمة البيع صحيحاً ومريضاً فهو على حذف مضافين قولهم من الثمن أى حاله كون هذا التعرض هو من الثمن لانه يشتر عليه نفس ما بين القيسيتين لانه قد يكون قدر الثمن أو أكثر مثلاً اذا كانت قيمة البيع صحيحاً تسعين ومريضاً ثلاثين وكان الثمن ستين فالنفاوت بين القيسيتين شرون فلذلك ان المشتري بأخذ ما بين القيسيتين وهو التسعون بلغ اذذاك بين الموضع وهو الثمن والموضع وهو البيع فيثبت ان يأخذ من الثمن بنسبة النفاوت بين القيسيتين وهوناً القيمة فيأخذ ثلثي الثمن وهو أر بون شيئاً وللمتعرف أقل القيم من يوم العقد الى القبض لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يؤم على البائع قل و برما (قوله) من الثمن أى فيكون جزءاً منه ذهبه اليه كخسبة ما تقيض المرض من الثمن على ما باق في نبي قوله وهو ما بين قيمة صحيحاً ومريضاً سماعة ع ش اه (قوله) فهى على البائع أى تثبت ان البيع فسخ قبل قبضه أى في مسألة الردة وعلى ليست للوجوب لان الرند لا يجب تجهيزه ويجوز اغراء الكلاب على جيفته أو يقال هل هو وجوب المراد بتجهيزه تنظيف المظن ان تأذى الناس برأشته ع ش (قوله) ولو باع بشرط برآه أى البائع وأما بشرط برآه البيع فأن بشرط أن سلم أو لأعيب فيه فالظاهر انه لا يبرأ عن العيب المذكور حل وبعبارة قل على الخلاف قوله برآه أى البائع على ماله كالتاجر ويصح رجوعه للبيع كأن يقول بشرط انى رى من كل عيب فياوان للبيع رى ماى سالم من كل عيب ومثله لو قال له كلعيب أو كل عشرة تحمها عيباً أو لا رد على عيب أو هو لم يفتقر بمتكثرة أو لا رجوعاً أو يعتمد له أو نحو ذلك وقال ع ش على حر بنى قبيده بالشرط للتصرف عن نفسه لانه غيره لانه انما يتصرف باصلحه وليس في ذلك ملحقة فلا يصح العقداخذاهم تقدم أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشترط الخيار للبائع أو لهما فلو شرط المشتري البراءة من العيوب في البيع أو البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يضر عن غيره لم يصح لا انتفاء الحظ لن يرد العقد (قوله) من العيوب) وقوله يرى عن عيب يستفاد منه أن يرى يتدبر بمن وعن لكن في المختار لا قصار على تعديته بمن وعليه وقوله يرى عن عيب ضمن معنى التباعد مثلاً ع ش حر (قوله) يرى عن عيب بلغم) ومنه الزنا والسرقه والكفر والردة بما يصير الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه نكاح الحلالة لانه يسهل فيه ذلك وهذا ماله حج وقمعه شيئاً زى وشيخنا حر وقيل الباطل ما يوجد في محل لا تعجب رؤيته في البيع لا بل صحة البيع والظاهر بخلافه وسجى عليه سم ولا يصدق المشتري في عدم روى عيب ظاهر قل والحاصل أن الصور التي في هذا المقام ستة عشر وذلك لان العيب اما ظاهر أو باطن في حيوان أو غيره فهذه أر بقوله على كل اما أن يكون ذلك العيب حادثاً بعد البيع وقبل القبض أو موجوداً عند العقد هذه ثمانية وعلى كل اما أن يعلمه البائع أو لا فهذه ستة عشر براء في صورة واحدة وهى ما استشكلت فيؤلا ر بعة ولا يبرأ في البقية وأشار اليها الشارح في المذهب ارجح ما بقوله بخلافه غير الب

المذكور تم تبليغه بقوله فلا يرفع العيب في غير الحيوان فهذه ثمان صور لانه اظاهر أو باطن موجودا للعقد أحدث بعده وقبل القبض وعلى كل علمه البائع أم لا وقوله ولا فيه لكن الخ فيه أربع صور لانه اظاهر أو باطن علمه أم لا كما يشهد به ذلك من قوله مطلقا وقوله ولا عن عيب ظاهر فيه صورتان وقوله ولا عن عيب باطن فيه صورة واحدة فهذه خمس عشرة صورة وذلك لان قوله مطلقا رابع للمؤمنين لكن يفسر في الأول بالظاهر والخ في علمه البائع أو لا موجودا عند العقد أو لا وفي الثاني بأن يقال سواكم فخفا أو ظاهرا أو سرا ولا علمه البائع أو وجهه والفرض أنه في الحيوان وأنه موجود عند العقد ولا يقيد في هذا والذي قبله بما ذكرنا يحصل التكرار مع بعض الصور الماخذاة تحت قوله ولا فيه لكن حدث الخ تأمل **(قوله موجود حال العقد)** ولو اختلفا في وجوده عند العقد وعدمه فهو جانح رجح صحح منه ما صدق للمشتري وشيخنا كواله تحدد بين البائع ولو اختلفا في اشتراط البراءة بان ادعاء البائع وأنكر المشتري تعاقلا ان هذا اختلاف في صفة العقد كما هو ظاهر شوبرى مع زيادة **(قوله وقبل القبض مطلقا)** أى ظاهرا أو باطنا حل **(قوله ولا عن عيب ظاهر في الحيوان)** ومنه الكفر على المتمد وعليه فلو اشتري رقيقا بشرط براءة فمن العيوب فوجدته المشتري كاذبا عليه بثبانه الرونة الجنون وان كان منتظا فانه ثبت به الرد ع ش على حر **(قوله والاصل في ذلك)** أى فإذا كان منتظا فانه يضمن الصور السبعة عشر وقوله ما رواه البيهقي الخ أى مع ضمنية كلام الشافعي أى ومع الضمنية التي زادها الشارح بقوله أى فيحتاج الخ شيخنا قال حل فإن الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند العقد وان ابن عمر لم يطلع على العيب ولو كان ظاهرا لاطلع عليه ولو اطلع عليه لم يخفه **(قوله الإبراء)** الإبراء بمعنى مع أى باع مع شرط البراءة أى براءته هو أى البائع **(قوله فقال له المشتري)** وفي الشامل وغيره أن المشتري زيد بن ثابت ولان ابن عمر كان يقول ترك بمينة فوضي الله عنهما خيرا اه حر وقوله به دا لم تسمه لى أى وهو خفي ليوافق الاستدلال به اه رشيدى **(قوله دل قضاء عثمان)** أى المشهور بين الصعابة فصار من الاجماع الكونى واذا نظر للاجماع لا يحتاج الى قوله وقدوافق الخ بل كان الأولى تركه وذكر ذلك حتى يكون دليلا أى ذكر قوله المشهور بين الصعابة حل مع زيادة ووجه الدلالة أن قضاءه على ابن عمر بأن يحلف على أن العلم بالبيع والاكتمال بذلك مرتب على شرط البراءة في البيع اذ لو لم بشرطها البائع لم يكن منه بالحلف على أن العلم لا يدمن حلفه على البت كاسيأتى في شرح قوله ولواختلفا في قدم عيب حلف بائع كجواب من قوله ولا يمكن في الحلف والجواب ما علمت بهذا العيب عنى لان ما علمت فيه وان لم يكن مما سألنا من كل وجه لان حاصله الاختلاف في وجود العيب وعدمه وباسيأتى في الاختلاف في قدم العيب وحدوثه لكنه مثني الحكم وهو الحلف على البت **(قوله وقدوافق اجتihad الخ)** جواب عما علمنا ان الامام الشافعي رضى الله عنه مجتهد كالصاحبة والمجتهد لا يقلد مجتهدا فأجاب بأن من باب التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال الماوردى ان الفسقة اشترت بين الصلابة فصار اجابعا سكونيا شيخنا وشبهه قل **(قوله يفتدى في الصحة والقيم)** قال ابن العماد معناه ينتقل من الصحة الى السقم كثيرا وقال صحح انما يأكل غداء وعشاءه في حال صحته وسقمه فلا مارة ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها شوبرى **(قوله والاسقم)** قال في الصباح سقم سقمان باب نصب طالم مرضه وسقم سقمين باقرب فهو سقم وجمعه سقام مثل كرم وكراوى يشعدي بالمرض والتضعيف ع ش على حر **(قوله وتحول)** هو بفتح التاء لقضاء وضم الواو المشددة مجرور وعطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح الواو متاع مرفوع وطباعه نائب فاعل أى تغير أحواله فهو عطف عام قل **(قوله لا يفتى بيزوم)**

موجود) فيه (حال العقد مجهله) بخلاف غير العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لانصراف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان علمه البائع أولا ولا عن عيب باطن في الحيوان علمه الاصل في ذلك ما رواه البيهقي وصححه ابن عمر باع عبدا بثمانية درهم بالبراءة فقال له المشتري به دا لم تسمه لى فاختصا الى عثمان فتضى على ابن عمر أن يحلف لقد باعته العبد وباه دا ولم يسمه فأبى أن يحلف وارتجع البدقبايع بأبى وخسبائه دل قضاء عثمان على البراءة في صورة الحيوان للذكورة وقد وافق اجتاده فيها اجتihad الشافعي رضى الله عنه وقال الحيوان يفتدى في الصحة والسقم وبحول طباعه فلما يفتى عن عيب خفى أو ظاهرا رأى فيحتاج البائع فيه الى شرط البراءة لا يفتى بيزوم

(البيع) أي في الحيوان وقوله فبالإيالة من التي أي للوجود عندنا المقدم فهذه صورة المنطوق للثمن وقوله دون ما يملكه مطلقا فيه ثمان صور لأن قوله في حيوان أو غيره من جملة تحصيل الإطلاق ومن جملة أن يقال سواء كان الغيب ظاهرا أو باطنا وسواء كان وجوده عندنا المقدم أو أحدث بعده وقوله وبالا يملكه من الظاهر فيما أي دون ما لا يملكه من الظاهر فيما أي في الحيوان أو غيره أي سواء كان موجودا عند المقدم أو أحدث بعده، فلهذا أر بع صور وقوله أو من التي فيه صور ثان وقوله بخلاف الحيوان أي بخلاف التي التي لا يملكه في الحيوان أي وكان موجودا عند المقدم فهذه صورة واحدة فأن ترى الشارح أخذ الصور الستة عشر من كلام الشافعي منطوقا ومفهوما بواسطة الضميمة التي زادها تأمل وهذا حكمه ذكرها ثانيا **(قوله فبالإيالة)** متعلق بيجتاح أو بشرط البراءة وقوله تلبية أي تدليبه متعلق بخذوف والتقدير فلا يبرأ في هذه الصورة وهي ما إذا كان يملكه تلبية على وقوله وبالا يملكه معطوف على قوله يملكه من قوله دون ما يملكه وقوله ومن التي معطوف على قوله من الظاهر يعني أنه لا يبرأ من الذي يملكه مطلقا ظاهرا أو باطنا في حيوان أو غيره وكذلك لا يبرأ من التي لا يملكه من التي في الظاهر فيما وكذلك لا يبرأ من الباطن في غير الحيوان فلا يبرأ في هذا الثلاثين شرط أنه يرى منها شيئا **(قوله صحيح مطلقا)** أي صح الشرط أولا حل أي في الصور الستة عشر **(قوله كإيمان باب الناهي)** أي من قوله هناك أو براءة من عيب والمراد علمه صراحا بالانفصال معلوم من كلامه هنا ضمننا لأن الحكم بالبراءة نازعه بعده أي أخرى فرفع صحة العقد حل **(قوله لا)** شرط يؤكده المقدم يتأمل هذامع كونه برء بالبيع وبلفظ الشرط في غلب الصور فإن التاكيد ولا يظهر التاكيد إلا في الصورة التي يبرأ فيها بالبيع وقد يجب أن يبرأ يؤكده بحسب الظاهر أي في بعض صور وهو العيب الباطن ع ش على حر **(قوله ولو لمع الموجود)** حل بطل فيه أيضا أو ينعش البطلان بما عرفت ويصح في هذا أو يأتي فيه ما تقدم ثم رأيت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما عرفت وفي حاشية أبي الحسن الكبرى على الحلي البطلان فيه ما قاله لأن ضم الفاسد إلى غيره يقتضي نفيه بعد وقوله ويصح في هذا الضمير في يصح ما عدا على الشرط أيضا وكذلك يقال فبأيده **(قوله لمع)** الشرط) وأما البيع فصحيح على المتمد حل وقيل **(قوله ولو بشرط البراءة)** عن عيب عنه) هذا عتذر قوله ولو باع بشرط برأه من العيوب فما تقدم براءة عامة وهذه براءة خاصة وقوله عيبه صفة لعيب أي عيب معين وجواب الشرط مخوف تقديره فبغير تبصير وبعبارة شرح حر شرح بشرط البراءة العامة شرطا من عيب مبهم أو معين الخ **(قوله فان كان لا يباين الخ)** أي يصير من ذلك أيضا ولو باع ثورا بشرط أنه يرقى الفرس أو يبيع في الطاحون أو بشرط أن الفرس جوح وديبين كذلك فيزيات البائع للعلة المذكورة أي لرضا فلا خيار له ع ش على حر **(قوله فان أراد البيع)** أي للماشية فلا يكتفي إعلانه به على المتمد ومثل ذلك قول البائع المشتري في بيطه عي قرعة شلما ثم جهدا كنهة فلهذا حاشيت كان في زمن لا يملك وجود القرع فيه وقيل لا رد لأن في ذكره إعلانه اه رباوي **(قوله لتفاوت الأغراض)** يؤخذ من هذا رد ما أتى به بعضهم في باع أو يبيع المشتري التي وقته اتقده فان يبيع بها أي عيبا فقال البائع رضيت بزيه فظهر فيه زيف بأنه لا رد له ووجهه رد أن في لا يعرف قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلهذا رد الزايع شرح حج ودر وقيل **(قوله ولو لمع)** خرج بما لو لمع في حق لازم فلا أرشله كإسباني ع ش **(حاشية)** وقع السؤال عنها وهي في شخص المشتري حيا وبذره فثبت بعضه وبضمه ثبت فادعى المشتري على البائع أن عدم نيل

البيع فبالإيالة من التي دون ما يملكه مطلقا في حيوان أو غيره تلبية فيه وبالا يملكه من الظاهر فيما لندرة خفاه عليه أو من التي في غير الحيوان كالجزور واللوز إذا غلب عدم تقديره بخلاف الحيوان والبيع مع الشرط المذكور صحيح مطلقا كما علم من باب الناهي لانه شرط يؤكده المقدم يوافق ظاهر الحال وهو السلامة من العيوب (ولو بشرط البراءة ع ش) بحيث مناهيل القبيض ولومع الموجود منها (لم) يصح الشرط لانه اسقاط للثمن قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك ولو بشرط البراءة عن عيب عنه فان كان مما لا يباين كزنا أو صرفا أو باع يرى منه لان ذكرها اعلام بها وان كان باعيا عن كبحر ص فان أراه إياه فكذلك ولا فلا يبرأ منه لتفاوت الأغراض باختلاف قدره ومحل (ولو تلف بعد

حيث كان الثلف أو شرعا
كان أعتقه أو أرقه أو

استوله الامة (م عيبا به
فله ارض) لعدم الرد

بنوات البيع ومسمى
لما أخذوا ثار ثلثه بالاسم

وهو المخصوص فلا يشتري

من يشتري عليه أو غيره

بشرط التقب وأعتقه ثم

دم العيب استحق الارض

كل شيء البكي من وجهين

لأرجع فيها في الروضة

كاملها مالاً يورى المذكور

كل ذي ذهب ببيع بوزنه ذهباً

فإن مبيعاً بعد تلفه فلا

ارض فيه والالتصق الثمن

فيصير الباقي منه مقبلاً

بأكثر منه وذلك وبا

(وهو) أي الارض (جزء

من ثمنه) أي للمبيع (نسبة

اليه) أي نسبة الجزء الى

الثمن (كسبة مانقة

العيب من القيمة لو كان

المبيع (سلباً) إليها فلو

كانت قيمته بلا عيب مائة

وبه اثنين فنسبة النقص

الى القيمة عشرة فالارض

عشر الثمن وإنما كان

الرجوع بجزء من الثمن

لان المبيع منقسمون على

البائع باثنى فيكون

جزؤه مضموناً عليه بجزء

من الثمن فان كان يقبضه

جزؤه والاسقاط عن

المشتري بطلب (ولورده)

المشتري يعيب (وقد تلف

(أخذ به) من مثل أوقية

البعض لعيب فيمنع من إتيانه فأكثر البائع (والجواب) ان يذره لمالكه كورعي الوجه المذكور
بعد اتلافه فان ثبت المشتري عيب المبيع استحق أرضه والا فاقول قول البائع بعدم العيب فان
حلف على نفي العلم به فذاك والارادة العين على المشتري فيحلف أن به عيباً من إتيانه ويقضي له
بالارض وعلى كل لا يستحق المشتري على البائع شيئاً ما صرفه على حوت الارض وأجزائها وغير ذلك
ما صرف بسبب الزرع لانه لم يمتدحى إلى ما فعله بل ذلك ناشئ عن مجرد تصرف المشتري في ملكه اه
عش على هر (قوله بسبقته) أي الشرعي أي بأن كان من جهة البيع فان قبضه لاعتد به جهة البيع
كان قبضه رهنه فان المبيع ينسخ لانه هذه الحالة من ضمان البائع عش مع زيادة (قوله) كان أعتقه
ولو كان للمنفق والعين كافرين أو عاقبه بصفة ووجبت ولا نظر لقول الاموي في الكافران قد
يلتحق بدار الحرب ثم يرق بمحصل اليأس من رده قل (قوله ثم علم عيباً) أي عيباً ينقص القيمة
بغير ما ينقص العين كالنقص وهذا يفهم من قول المصنف وهو جزء من ثمنه بحيث دل على ان القيمة
تفصل عنها ينقص (قوله فلا يشتري) في التنازل الارض بوزن العرض دية الجرامات اه ففعل الملاحه
على المخصوصة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجرامات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت بين قيم الاشياء
عش على هر (قوله فلا يشتري) تبرع على قول المصنف ولو تلف بعد الحول لم يضر الشارح كج
وهو لما وقع بخرية تشهد بها لو دلت شهادته ثم اشتراه والمطلوع فيه على عيب هل يستحق الارض أم لا
فيه نظر والاذرب الاول لانه جعل بالفتوى به في مقابلة السلم وقد تبين خلافه وفي عدم أخذه الارض
أضرار على عش (قوله من يدين عليه) أي براءة لا بدحسب اقراره وشهادته بخرية بخلاف
ما واشترى العبد نفسه ثم اطاع على عيبه فان الوجه عدم رجوعه بالارض لانه ليس يقصد ببل عقد
عقاة والارض فرع بوث اختيار الوجه أن اختيارها لا يثبت لما تقدم شوري (قوله) وأعتقه
مفهومه أنه قبل عتقه لا يستحق الارض وفيه ان لا يمكن من إسقاط الشرط لزمه باعتاقه شرعاً وعليه
فانقياض أنه يستحق الارض بمجرد المصاح على العيب لليأس من الرد عش فقلوه وأعتقه ليس بقيد
وانما يقيد به ليكون مثلاً للثلف الذي كلاً مانع (قوله فلا يشتري) سواء كان الارض من الجنس وهو
واضح وأمن غيره لانه يشترط قاعدة مدجوة ودرهم والتفاضل في ذلك محقق حل ومع هذا
فالخيارات للمشتري فان أبقاه هناك أو دفع استرد الثمن وغرم بدل التالف شرح هر (قوله) وذلك
رباً بل طريقه أن يدفع المقتضى يسترد الثمن ويغرم بدل التالف على الأصح هر (قوله) كسبة ما
نقص أي كسبة الجزء التي نقص العيب وقوله لو كان سلباً متعلقاً بالقيمة أي من القيمة باعتبار السلب
السلامة وقوله الياس متعلق بنسبة المجرورة بالكاف أي كسبة التي نقص العيب من القيمة اليها أي
الى تلك القيمة شيئاً (قوله فلا كانت قيمته) أي أقل قيمته بلا عيب عش (قوله بطلبه) أي
طلب المشتري بالارض فيسقط الارض عن المشتري ان كان الثمن في القيمة وان لم يرض البائع باعطاء
الارض شيئاً (قوله وقد تلف الثمن) ولوأده أصل عن مجزوءه رجوع بالفسخ للجحور لقدرته
على تملكه وقوله لا لأجنبي رجوع لاؤدى لان التصديق اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وإنما
قد تملك ضرورة السقوط عن المؤدى عنه اه شرح حج والذى رجه هر أنه يرجع للمشتري أيضاً
(قوله وشذو) كان المشتري عبداً ينقص مشفوع وأخذ الشريك بالثمنه ثم رد العبد مبيع فرد
البائع قيمته الثمن وهو المقتضى (قوله أخذ به) هل ولو أراه البائع من بعض الثمن أو كله قال شيئاً
لأوجه كما هو قياس ما يأتي في الصادق أنه لا يرجع في الأبرام من جميع الثمن يثنى وفي الأبرام من بعضه انما
الثمن حساً وشرعاً كان أعتقه أو تلفه بمقتضى لازم كرهن وشذو

(ويعتبر أقل قيمتهما) أي المبيع والثمن للفقهاء (من) وقت (بيع ال) وقت (قبض) لأن قبضه مان كانت وقت البيع أقل قال: بآية في البيع حدثت في ملك المشتري (٣٥٤) وفي الثمن حدثت في ملك البائع وأما وقت القبض أو بين الوقتين أن

بالأبي بخلاف ما ذهب إليه البائع للمشتري جميع الثمن فإن لا يشتري أخذه بدل الثمن حل (قوله) ويسترجع البائع راجع للمشتري قبله وهما قوله ولو تأسع غير يرى وقوله ولو رد الم (قوله) حدثت في ملك المشتري أي يتبين أن المشتري ملكها وإن كان الخيار للبائع وحده حل (قوله) وفي الثمن حدثت في ملك البائع أي فلا تدخل تلك الزيادة في التقويم م (قوله) فلا يدخل (أي أنه كور من الزيادة والنقص كما يؤخذ من م فهو راجع لجميعه قبله شورى (قوله) ولو ملكه أي المبيع أي والثمن (قوله) إن (هو) أي الملك المفهوم من قوله ولو ملكه وأبرز الضمير لتلازمه عوده على القبض شيئا (قوله) لأنه قد ورد له فان لم يرد عوده تلف حسا أو شرعا رجوع المشتري الثاني على المشتري الأول الذي هو بائعه وهو على بائعه والمشتري الأول يرجع ولو قبل غرمه لا يشتري الثاني على بائعه وإن أراء المشتري المذكور من ذلك الأرض حل (قوله) فإن عاد فله رد أي على القاعدة المنطوقه في قوله وعائد كزوال لم يعد • فيلزم مع حجة الولد في البيع والقرض وفي العداة • بعكس ذلك الحكم باتفاق

والحكم مبتدأ وخبره بعكس ذلك وقوله فله رد أي ولو طالت المدة جدا لم يحصل بالمبيع ضعف يوجب نقص القيمة ع ش حل م (قوله) ونحوهما كتابه وكتابه الصحيحة اه حل (قوله) والرد بالبائع فوري والمراد أنه على الفور من حيث البيع وإن كان في زمن خيار مجلس وشرطا وقبل القبض ولا بد من التلطف بالقسخ فلا تنكح إرادته واختار باللفظ عن الإشارة من الناطق أمال الكفاية فهي كتابة وإنما كان الرد فورا لأن يضع العقود للزيم قبل الترك أي ترك الفورتي على أصلها كإن نية القرض في الصلاة فإن تركها بقيت الصلاة على أصلها من التمام وأعلم أنه متى فسخ البيع ببين أو غيره كانت مؤنة رد البائع بعد أهالي محل قبضه على المشتري على كل يدها منتهى يجب على ربها أي البائع مؤنة الرد بخلاف بد الأمانة قل مع زيادة من شرح م ولو بعد المأخوذه منها من محل الأخذ وانتهى المشتري إلى محل القبض فلم يعد البائع فيه واحتاج في الذهاب إليه إلى مؤنة فهل يصرف ما يحتاج إليه ثم يرجع به على البائع أو يسلم المبيع للحاكم ثم إن وجده ولا يبعده أنه يرفع الأمر الحاكم إن وجده فيستأذنه في الصرف والآنوى الرجوع وأشهد على ذلك وناقض المشتري البائع كان البيع في يده

مضمونه وأعلم أنه أخذ على حكم الضمان ع ش على م بخلاف ما ذهب إليه الأصل للفرع بعد الرجوع فيه فإنه أمانة عند الفرع قبل أخذه من الفرع (قوله) ولو بصريه لارد على القائل بأن الخيار للصراتية ثلاثة أيام باستدل بالخبر الآتي والاولى تأخير بمدة قوله فوري لأنه يوم أن الرد بالصريه في خلافه وليس كذلك بل الخلاف إنما هو في أن الرد بها فوري أولا (قوله) بلا عذر حل من العذر ليس الحكم أو العيب ونحوهما ثم رأيت تقيان ع ش عند قول الشارع ويعتذر في تأخيره بمجهول قرب عهده الإسلام منصفه وخرج بهما الرد أو فوراً ما علم الحكم ونسبه فلا يعذر به بتقصيره (قوله) فخل على الثالب أي فالمدار على علمه بالصريه ولو بعد أن كرم من ثلاثة أيام على المعتد فحق علمها بمصراته ودها فورا سواء كان علمه بذلك في الثلاثة أو بعد تأمل (قوله) لا تظهر إلا ابتلاء أيام أي من العطلان العائل بأن الخيار يمتد ثلاثة أيام تحب للدة عنه من المقدس بها مصراته أولا

فالنقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا يدخل في التقويم وذكر ذلك في الثمن من زيادتي (ولو ملكه) أي البائع (غيره) بموض أو بدونه (فعل) هو (عيبا فلا ريب) لأنه لا يرد (فإن عاد) له برده ببين أو غيره • قاله ويعتذر شرا (فله رد) كزوال درس

المانح وكتميله رهنه وغيبه ونحوهما (والرد) بالمبيع ولو بصريه (فوري) فيقبل بأخاير بلا عذر وأما خبر من اشتري مصراته فهو بالخيار ثلاثة أيام فحل على الغالب من أن انصرية لا تظهر إلا ثلاثة أيام على اختلاف الملتف أو لأنوى أو غيره ذلك

(قوله) رجاءه والرد بالبائع فوري فليس له تأخير جلب لبن أو بوز صوف حدثنا عندهما في الصبي الذي صفيه به بل يرد م جلب أو يجرؤ وينزع الصبي مكذا يصح به ع ش م م وبه تعذر توقف ع على حرج فراجعه (قوله)

أي يفرض مدة الأجرة قبل أن يلزم البائع أن يرضى به البائع ما سلب المنفعة وكذا إذا اشتغله بالرد ببين فيخرج عن البائنه وانتقل لغيره وكذا لا تقابل بأجرة قاله أي البائع أو بل عنك العيب فيها وكذا لا ينتظر عودا بين اه حج (قوله) العلة بالاعتذر) وبما يتعلق بالمسواة وانتظاره وشره فخصاله يشتمل الشتم الحاضر ثم لا التزام البائع لرأه العيب في مدة لا تقابل بأجرة اه ابن حجر

وقد بلغ بأهم صرامة الإيماني الثلاث سقط خياره عند هذا القتال ولا يقال يرد على الفور كما يفيد كلام المحلل حل لأنه لا يرد عنده الا قبل تمام الثلاث وإليه في قوله بتصرية للسببية أن كان العيب قلة الدين على خلاف ما نلتزمه للشرى وزائدة أن كانت التصرية نفس العيب كما يعلم من قول المتن سابقا كسمرية **(قوله)** يعتبر الفور لعل غرضه منه الإشارة إلى أن قوله عادة متعلق بالفور لا يرد كانه يتوهم ويحتمل خلافه شو برى وقال عرش قد مره أنه لا يرد لانه لا يرد إلى البيان والافيمكن جعله معمولا لفور **(قوله)** عادة للرد عادة عامة الناس عرش على مر وفي قل على الجمال قوله عادة أي عادة مبردة أي الراد كما يدل عليه ما قبله إذا اعتبر كل شخص عماله كما قال الفخار وهو المعتمد **(قوله)** بخصوصاته أي فرضا أو غلاما وقتا أو مطلقا لكن لا يزيد فيه على ركعتين وإن توى عددا أن علم غير المحصورين من نحو حصار المنفل مثلا أو شرع في النقل المطاق بمدعله بطلرده اه خط وقال شيخنا اه زيادة والشروع والتطويل بالمد مقصرا عرفا وقال شيخنا مر أنه يندرجها بما يرخس في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فيجب عليه الاشهاد كالأعداء الآية ونية نظر وعلى ما ذكره لو لم يسطع الانتهاء إلى البائع والحاك كتراجعه قل وعبارة الشورى وشمل كلامه النافذة مؤقتة وذات سبب لا مطلة الا أن كان شرع فيمنه أو لا واقصر على ركعتين انتهى وأما عذاته في الصلاة فلو لا غيره اه سم **(قوله)** أو كل ولو تفكها مر قال عرش عليه قوله ولو تفكها أي دخل وقتها بأن حضر بالنقل بقياس ما في الجماعة أن قرب حضوره **(قوله)** دخل وقتها وهذا ينبغي أن يشرع في صلاة النقل سقط خلفه وانظر وقت الكل ما إذا هل هو تقديم العلم أو قرب حضوره حل والظاهر أن كلاهما يقال به وقت الكل وكذا توافقا نفسه إليه وقتة شيخنا **(قوله)** وتكميل **(ذلك)** أي الصلاة والا كل قضاء الحاجة وقوله وإلي عطف على ذلك أي وتكميل الليل إلى الفجر والاحسن إلى ضوء النهار كما مر به المروي في الاشراف حل والاقرب اعتبار عادة أهل بلده في وقت السير **(قوله)** لا بأس ببلس نوبه ولولتجمل ويعنفق التأخير لنحو مطر أو وحل يسقط طلب الجماعة ولو سلم على البائع لم يؤثر بخلاف محادثته حل بزيادة **(قوله)** وذا حاله عبارة حج وارد على الفور إجماعا ومحل البيع للمعين فان قبض شيئا في الدقة يتحو بيع أو سلم فوجد به معيبا لم يؤمر فوراً **(قوله)** بيع الاعيان مراده بالاعيان المعينات لان الاعيان ما قابل للنافع وليس مرادها كامل **(قوله)** لان للقبوض سهلا **(ذلك)** الا بالرضا أي بعينه فلو لم يعلم بالعيب وقال رضيته بن تميم أنه معيب فله أن يرد ولو على التراضي لان رضاه لم يصادف بخلاف ما يرى وقضية هذا التحليل أن الفوائد الحاصلة من قبل العلم بالعيب ملك للبائع فيجب ردها وان رضى للشرى به معيبا وإن أنصرفه فيه ببيع أو نحوه قبل العلم بمعيبا بل والظاهر خلاف هذه القضية في التيقن وان الراد لا يلزمه ملكا مستقرا الا بالرضا عرش على مر وقد مضى ما علمه ملكا غير مستقر لكن يتأخر قوله ولأنه غير معقود عليه تأمل **(قوله)** لانه غير معقود عليه فبقيل الاول اسقاط الواو حل أي لانه لا قيمة له اللهم إلا أن يقال أنه من عطف الصلاة على المعلوم ومر مثل الشارح **(قوله)** ويعنفق تأخير به **(قوله)** أي يجهل أن البعير يثبت الراد قرب اسلامه أي ولم يكن من الظن أن أهل القصة والا فلا بد من يمينه حل **(قوله)** أن قرب عهده وقوله ان خن قبضته اختلاف حكم الجهلين وليس مرادا من كل وجه خلافا لجمع المطلق وانما قلها وأما الجهل الاول أبعدا من ذلك والثاني فالقربة المدة للزوال لا بد أن تكون أقوم من القربة للمدة الثاني شو برى **(قوله)** أو تأخيرا بعيدا المراد بالبعد هنا أخذ من كلام الشيخين

ويعتبر الفور (عادة فلا يشر نحو صلاة أو كل دخل وقتها) كقضاء حاجة وتكميل لذلك أو ليل وقيدان الرقعة كون الليل عذرا بكونه السريفة وأهمه كلام التولي ولا بأس ببلس نوبه وإغلاق باب لا يكف العسوق المشي والركض في الركوب لبدن وتعبير بما ذكره في عما عبر به وظاهر أن الكلام في بيع الاعيان بخلاف ما في القصة لان القبض عنه لا يملك الا بالرضا ولأنه غير معقود عليه ويعنفق تأخير به يجهل أن قرب عهده بالاسلام أو تأخيرا بعيدا عن العلماء ويجهل فور بته **(قوله)** ومحل البيع للمعين أي في العقد لا بعده وإن كان في المجلس كما أفاده ابن عسبد الحق وإن انتفى المعين بالجلس كالعقد خلافه عرش يتصرف **(قوله)** لكن يتأخر قوله **(الح)** انظر انما قلها فانها غير ظاهرة فان معناه عدم السقوط على عينه وعدم السقوط عليها لإنشائها الملك بالقبض وأما الرضا شرط وعدمه بقوله للزوال فمرا لتقرر للملك والاملا ملك مبيع في الدقة تأمل

ويقضى الدين من مال

الغائب فإن لم يجد له سوى

المبيع باع فيه ولا يأنى

ذلك إذا ذكره الشخان في

باب المبيع قبل قبضه عن

صاحب التملك وأقره أن

لشترى بدينه عليه

جس المبيع إلى استرجاع

تثمة من البايع لأن القاضي

ليس يضمن فيؤمن بخلاف

البايع (وعليه) أي

المشترى (أشهاد) لعدلين

أو عدل (يفسخ في طريقه)

إلى المردود عليه أو إلحاكم

درس

(أو) حال (توكيله أو

غيره) كرض وغيره من

بذل المردود عليه وخوف

من عقد وقبح عن

التوكيل في الثلاث وعن

المضي المردود عليه والرفع

إلى إلحاكم أيضا في القيلة

احتياط ولا يترك يؤذن

بالاعراض وقولي أو

توكيله وغيره من زيادتي

(فان عجز) عن الاشهاد

بالفسخ (لم يلزمه تلفظ به)

أي بالفسخ إذ بعد لزومه

أن يأتي به عند المردود

عليه أو إلحاكم

(قوله لا يجب عليه

تحريرهم) بل لو اشتغل

بالتفتيش عليهم بطل حقه

أه سم على حج

فألم هو المولى الجزائي تأمل

البيع لعل المراد به الأخباران وجد الفسخ والأنتأ الفسخ شورى (قوله بذلك) أي بأنه اشترى الخ
 ماعه الفسخ أن لم يفسخ من طريقه لأنه يفسخ حيثن عندنا كم (قوله بعلمه أن الأمر جرى
 كذلك) لأنه قضاء على غائب أي والدعوى على غائب تحتاج إلى بين بعد البينة فتعتبر شروطه بأن
 يكون غائبا بمسافة لا يرجع منها بمكره وهذا هو الاعتماد ويكون متوارا حل مع زيادة (قوله
 وبحكم بارد على الغائب) أي أن كان فوق مسافة العدوى ولا يخفى أن الدعوى لا تنوق على كون البايع
 غائبا بمسافة المسافة بخلاف الحكم عليه شرح الرض حل (قوله عند عدل) ولو للمشترى (قوله
 باع فيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيعه إلا إذا لم يجد غيره ولم ير ادبل لظاهر أنه يفعل القاضي
 ما فيه المصلحة من بيع المبيع أو غيره عرش وعبارة العريادى قوله فان لم يجد مصرع في أنه يجب عليه
 أن يقدم غير المبيع عليه في البيع فيحافظ على إبقائه لاحتمال أن للغائب حجة يظهرها إذا حضر اه
 وفي عرش على حر والإباعة أي حيث تمت المصلحة في بيعه أو التغير بين يمين غيره كأن كانت
 المصلحة في يمين غيره سواء (قوله ولا يأنى ذلك) أي أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن
 لهذا النصح به بأنه ليس للمشترى حصة حتى يسترجع الثمن حل (قوله لأن القاضي ليس يضمن
 أي لانه يفسقه) ويرأى مصلحة كل منهما ولا تصرف فيه سم (قوله فيؤمن) بالرفع أي فهو
 يؤمن وليس مضمو باعلى جواب التي انفساد المعنى لانه يصير للمضى فلا يؤمن (قوله وعليه أشهاد) أي
 إن صادف الشهود في الأولين إذا لا يجب عليه فيها عجزه وبما لا يثبت كالثالث فالمراد أن عليه تحرى
 الاشهاد إذا يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيئا وادان عجزه بخسرة الشهود سقطت عنه الفورية
 لود المبيع إلى ملك البايع بالفسخ فلا يحتاج إلى أن يستمر حتى ينهي إلى البايع أو إلحاكم الاقتصار
 الامراة وحيث لا يطل بطل بقاء خبره ولا يستخدامه نم يصير به متديا وحيثن فمضى لإيجاب
 الاشهاد في حالي وجود العذر وفقدانه عند وجوده يسقط الانها، ويجب تحرى الاشهاد ان تمكن
 منه وعند فقدته يتخير بينه وبين الانها، وحيثن يسقط الاشهاد أي تحريه فلا يأنى وجوبه لو صادف
 شاهدا وهذا يجب باظهر في هذا المقام شرح حر (قوله لعدلين) أي باللام عاقلته على تنوين المتن
 وقوله أو عدل أي ليحلف معه قل (قوله أو مال توكيله) أي في الردان وجد العدلين أو العدل
 وليس الراد أنه يجب عليه تحرى اشهاد من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر اشهد والا فلا
 حل وقرره شيئا قوله أو مال توكيله أي إذا كان الوكيل لا يصلح للاشهاد كالفاسق والكافر
 والذكي في الشهادة (قوله أو غيره) أي وعليه الاشهاد في حال عذره والمراد تحرى ذلك فالاشهاد في
 كل ما راد به الامن من الاثبات به وتحريه حل فاتحرت في العذر قطا وعدم التحري في غيره
 فأناس في طريقه ليرد المبيع ورأى شهودا في الطريق أشهدهم على الفسخ وان لم يجدهم
 في طريقه لا يجب عليه تحريهم والتفتيش عليهم للاشهاد حر وحج (قوله وقد عجز) أشار
 إلى تنقيح العذر بذلك والآن كرم ما قبله لان التوكيل يجب الاشهاد فيه ولو كان لعذر تأمل
 شورى (قوله في الثلاث) هي العقوف والنيية والمرض شورى (قوله وعن للمضى الخ) أي
 وعجز عن للمضى والرفع أي لم يرد ما فان أراد ما لم يجب عليه تحرى الاشهاد فهنا تنقيح لوجوب
 تحريه في صورة النية (قوله احتياط) لتليل لقوله وعليه اشهاد (قوله فان عجز عن الاشهاد)
 أي في الأقسام الثلاثة التي في المتن ولا يخفى أن التعبير بالجزم في شأن الاشهاد فيها بمعنى تحريه إلا أن
 ظاهرهما استعمال فيه اللفظ في حقيقة تجارته ومجازه ترك الاشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه

حل فيكون العجز على حقيقته بالنسبة للعنود بمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره **(قوله عليه)** أي
 بعد الاطلاع على العيب **حل** **(قوله ترك استعمال)** هو طلب العمل فلا خدمه وهو ساكت ليعسر
 وطلب منه ضروران لم يعمل على المعتمد سوى **(قوله لا ترك ركوب الخ)** أي أودرك به ليعسر
 به من اغارة وأذهب **حل** قال ع ش على مر وانظر حيث جوزنا استعمال البيع في هذه المسائل حل
 شرطه عدم الفسخ والاحرم لمروجه عن ملكه وان كان له عذرا وباع مطلقا فعنروا من ع ش عن
 ملكه اه سم أقول وقد يقال العنود يبيع ذلك مع الاجرة **(قوله)** فكذلك **اه** أي في هذا التعميل
 وهو أنه اذ لم يمسر السوق والقود سقط الرد ولا فلا **(قوله)** ويتعين تصويره **اه** أي عدم التزام وهو
 ضعيف **(قوله)** ومثله التزول عن الدابة وكذا الورك غير الجروح لمثقة المشي عليه فوردنا للعنود
 أن المار في ذلك على حصول مثقة لا محتمل عادة سواء كان من ذوى الهيات تأمل **حل** وسم وع ش
 ولص عبارته للمعتمد في كل من الدابة والثوب أنه ان حصل لمثقة بالتزول عن الدابة أوزع الثوب
 لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين ذوى الهيات وغيرهم **(قوله)** فلا استخدم رفيقا أي
 طلب منه أن يخدمه بضم الباء وان لم يعمل ومثل استخدامه خدمته كأن أعطى العبد ليدركوا
 من غير طلب فأخذته ثم رده بخلاف ما اذ لم يرد لان مجرد أخذه السيلة لا يعد استعمالا لان وصف
 في يد السيد كوضعه في الأرض شرح مر وهل مثل الاستخدام الإشارة إلى الخدعة أو لا لان الإشارة
 الناطق لقول (المرادى) ان الإشارة لولم الناطق مثل القول قال شيخنا والمراد استخدامه قبل
 الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلا استخدم بعد الفسخ فلا يمتنع الردوان كان يحرم عليه من حيث
 التصرف في ذلك التبريد ولا بد أن يكون علما بالحكم فان كان جاهلا ولو خالطنا للعلماء عند ذل
 ومثل قوله فلا استخدم العبد ما لو احتاج الى ذلك لصلاته كأن كان لا يمكنه الاستعاذ باليمين ومنه
 ما لو مال شخص على المشتري فلما تمت المعاونة دفعه عنه فيسقط خياره لانه يحفظ نفسه بخلاف
 ما لو مال على العبد فلما تمت ذلك فلا يسقط رده قياسا على ما لو ركب الدابة للهرب بها خوفا عليها من
 اغارة وأذهب ع ش على مر **(قوله)** كقوله اسقى) بهمة الوصل ان كان من سقى وبهزة القطع ان
 كان من أسقى على القاعدة من أن الهزة ان كانت في الماضي فهي في الامر هزة قطع والانه زوم
 شيخنا **(قوله)** أو تاذلتي) ومثله ما أشار اليه كاهو ظاهر وأما الكتابة فيجوز أن أنه ان دل في رجل
 الطالب منه أو نواه بطل خياره ولا فلا كالتية ع ش على مر **(قوله)** أو غلق الباب) ينتج الهزة
 من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم المغلق وغلقه لغة رديئة متروكة ع ش **(قوله)**
ترك أي من لا يعتبر بجعله ذلك بخلاف من يعتبر بجعله ولو خالطنا لان من الدقائق التي تنفي شيخ
(قوله) سر يا أو كافا) ولو ملكا لبايع أو اشتراه معها حيث لم يضرها زرع ذلك والان عرفه حتى
 من إزالة ذلك عنها تمجيها لم يضر ومثل ذلك ما لو ترك ما ذكر لمثقة حله أو لو سكنه بالبيع به **اه**
 وقول **حل** أو اشتراه معها فيوقف لانه يرد على الحالة التي اشتراها عليها وخرج بمذاكر العلم
 والعدا والمقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو أبىه لها فلا يضر لانه لحفظها ولو حلهما أو تركها
 أو علمها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة مع ما كان ذلك وهي سائرة بطل حقه لانه لغيره من ذلك
 كذلك بخلاف خلع نعلها ان لم يعيها خلع **(قوله)** البرذعة) ينتج المودة وسكون الرأه وضع قد
 للجمعة والمهمله ع ش **(قوله)** وقيل نفسها) والمراد هنا واحد مما ذكر فيها ينظر له البسبب كما
 التارك لها لسوى **(قوله)** ولو حدث عنه عيب) لم يتقدم به ولم يزل قبل علمه القديم ولم يتقدم
 عليه معرفة القديم أخذنا من كلامه بعد لو كان يفعل البائع والمراد به كل ما يثبت به الرضا وتأنيده

(د) عليه ترك استعمال
لا ترك (ركوب ماعسر
 سوة وقوده) (لوع) العيب
 وهو راكب فاستداه
 فكذلك بخلاف ما لو علم
 عيب الثوب في الطريق
 وهو لا يهزم زعمه
 لانه غير معهود قال
 الاسنوي ويتعين تصويره
 في ذوى الهيات ومثله
 التزول عن الدابة انتهى
(قال) استخدم رفيقا
 كقوله اسقى أو تاذلتي
 القوس أو أغلق الباب (أو
 ترك على دابة سريا أو
 اكافا) بكسر الهزة أشهر
 من ضمها وهو ماتحت
 البرذعة وقيل نفسها وقيل
 ما فوقها (فلا رد لأرض)
 لاشعار ذلك بالرضا بالعيب
 بخلاف ترك نحو حمام (ولو
 حدث عنه عيب)
 والطالع على عيب قد يرم
 سقط الرد القهري

قوله ولا فلا كالتية أي
 نية الاستخدام فلا يطل
 الخبر اه شيخنا

نسيان القرآن والحرفة برماوى وقوله سقط الرأى بالبائع القديم فلا ينافى أنه لو كان الخيار له وحده
 أوع البائع كان له الرد من حيث الردى أى التثنية فلو رده عليه مع جهل الحادث ثم علم به كان
 له فسخ هذا الفسخ حل وبعبارة قل قوله ولو حدث عنده عيب وهو ما يثبت الرد ابتداء نعم التوبة
 في أوامه لا يثبت الرد وحدها حتى يمتنع وكذا عدمه مرة العبد صنعت لا يثبت الرد ونسيانها يمتنع (قوله
 لا يضر له البائع) هذا لا ينافى فيقال لو كان العيب بفعل البائع فالأولى التعليل بأنه أخذ عيبه فليس له
 بيعين حل (قوله ثم انرضى به البائع) أى هو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل أو ولي وقوله أو قع به
 عطفت على رده عليه قل ولو حاصل أن المراتب ثلاثة الأولى رضا البائع بالفسخ بالأرض والثانية
 اتفاقها على الفسخ أو الأجزاء مع الأرض والثالثة عدم الاتفاق أصلا (قوله في غير البري السابق)
 أى الذى بيع بحسنه حل فالله بالمعركة (قوله أو أجازت مع أرض) وحيث أوجبا أرض الحادث
 لا نسب إلى الفسخ بل إلى قيمة المبيع بمعا البائع القديم وقت بيعه وبه وبالحادث بخلاف أرض القديم
 فان نسب إلى الفسخ من رضى فإذا كانت قبضته القديم مائة وبالبعين ثمانين كان الأرض عشرة (قوله
 بأن طلب أحد المفسخ) أى سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا في قوله والآخر الأجزاء
 (قوله مع أرض الخ) أى مع أخذها كان الطالب للفسخ البائع أو قدمه ان كان الطالب للمشتري
 وقوله مع أرض القديم أى فعدان كان الطالب للأجزاء البائع أو أخذها ان كان الطالب للأجزاء
 للمشتري وقوله أجيب بالظاهر وإن كان الآخر منصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد
 وبني أن يقال ان كانت المصلحة في الرد وطلب الولي الاساك لم يجز لما مر أن الولي انما ينصرف
 بالمصلحة فان طلبه غير الولي فيجب ان لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل ووليه الآن غير ممتنع
 من الرد عى عن هر وبعبارة قل على الجلال قوله أجيب طالها نعم لو صفة المشتري يصح لا يمكن
 فصله وطلب البائع رده وغير قيمة الصغ أجيب لان ما يرمه في مقابلة الصغ فكأنه لم يرم شيئا
 بخلاف غيره فلو كان غزا لفسخه علم عيبه فان شاء البائع تركه ورغم أرض القديم أو أخذها
 وغرم أجر الفسخ (قوله فيعتين في الفسخ) أى ان أراد ذلك فان أراد الأجزاء من غير أرض القديم
 صحو لا يرب يمتنع اما كرم مع أرض القديم لأنه يؤدى إلى الرابضينا (قوله وعليه اعلامه فانه قورا)
 أى على العادة فليمر امر في قور به الرد في تفصيله فبما يظهر إيجاب شوى ثم يقبل دعواه الجهل بوجود
 قور به ذلك لأنه لا يعرفه الا لحواص فلو عرف القور بتم نسبها فيبقى سقوط الرد لندسة نسيان مثل
 هذه وتفصيله بنسيان الحكم بمسا عرفة شرح هر وعش عليه (قوله من أخذ المبيع) أى مع
 أرض الحادث (قوله فلا رد) انظر المارد بقله فلا رد لأنه ان كان المراد بأنه لا رد فها فاصح لأنه
 لا رد قورا وان ياد وان كان المراد لا رد وان رضيا عليه فكذلك أيضا لا رد مالو رضيا على الرد من
 غير عيب بلقتا انظر هذا الذى يوجب أن التجميع الرد والأرض فلا ينافى أنهما لو رضيا على الرد
 من غير أرض جازاه مع جميع زيادة (قوله لم لو كان الحادث) استمر اك على قوله وعليه اعلام بائع
 فلو ردو عمل الشارع هذا الاستدراك مفهوم قوله بلاعتر لكان أحسن (قوله قريب الزوال)
 يظهر ضبط القرب بلا تأخير فاقل كما قاله شيخنا كحج وظاهر كلامهم انتظاره للعب المذكور وان
 مالو محتمل القرب بلا تأخير فاقل كما قاله شيخنا كحج وظاهر كلامهم انتظاره للعب المذكور وان
 (قوله ليدى) بكسر الحاء وضمة برماوى (قوله غير) أى فى تأخير اعلام (قوله وهذا ما يرم به في
 الأور) مستند عش (قوله ولو زال الحادث) تنبيه لقوله سقط الرد القهرى فنقله الرأى القهرى
 فلو لم يرضيا الخ أى ولو زال الحادث بعد أن رضيا على أرض القديم بغير قضاء فله الرد أى القهرى

بالرضا فلا رد ولو رضيا بغير قضاء فله الرد ولو زال القديم قبل أخذ أرضه بل يأخذ

فصور زوال الحادث أربعة اثنان فيمردوا اثنان لاردونها فلو حال أو ترابها كان أولى لطفه على ما قبله أو بعد أخذ أرض القديم أي أو زال بعد عمله بالقديم لكن بعد أخذ حل **(قوله)** أو بعد أخذ وردة وان طالت المدّة شو برى ولوزال الحادث وقد أخذ الباع أرضه ونسخ العقد مع المشتري في أرضه ولو حث عيب يشبه القديم كيباض البعين زاعده المشتري ثم ذهب بضم زال أصدى واختلافا قال الباع الزائل القديم فلا رد ولا أرض وقال المشتري الزال الحادث ففي الإرجاع كل منهما على ما ادعاء وسقط الرد بحذف الباع ووجب للمشتري بحمله الأرض لتعذر الإرجاع من نكس منها ففى عليه حل وشرح مر وقوله رده ظاهره وان طالت المدّة جذا ظاهره وان كان أوله المشتري بنحو دوا أو لا شيء في مقابلته ع **(قوله)** ولو حث عيب الباع تنيد آخر لقول المقتن لئن لم يفرى وليس من ذلك ما لو اشترى جزاء بهيمة فذبحها ورأى لها منتفخة فأنه لا يردّها قهر الذبح لأن اللق يمكن أن يعرف بدون الذبح كما في بهيمة مر خلا فالن توهم أنه يردّها ولا أرض عليه للذبح لأن الن لا يعرف إلا به فأنه لم يردّها ع **(قوله)** ولو ظهر تفسيره لم الحيوان بعد ذبحه فإن ما من معرفة أنه بدون ذبحه كما في الجلالة المنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقا لمعرفة ذبحه فلهذا هذا ما حصل باقي بهيمة الخ إلى اه سم على حج وقوله فله الرد أي ولا أرض عليه في مقابلته الذبح كما هو ظاهر لأن الغرض أن تغير اللحم لا يعرف إلا بالذبح اه مجردة **(قوله)** لا يعرف القديم بدونه أي عيب العرف لا عند المشتري قل **(قوله)** ككسر يبيض نعام أي فوجده خاليًا من الفرج قال سم المراد بكسر البيض تقياد كسره تقييد الحاجة إليه **(قوله)** وقور بطيني فلو اشترى نحو يبيض أو بطين كثير فكسره واحدة فوجد ما مبيع لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الشكل بذلك ما في من استماع والبعث فقط فان كسر الثانية فلا رده مطلقا فبا ينظر لوقوفه على السبب المقتضى الرد بالآول فكان الثاني عيبا حادثا كما في شرح مر وقوله فكسره واحدة ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة وقوله مطلقا أي سواء وجدها مبيعة أو سليمة **(قوله)** مدّده بضع أي بعض المذكور من البطين والجوز لكن غير الهندى وأما يبيض النعام فمبيد فساد اه عجم صلاحته للفرج ع **(قوله)** مدّده بضع وقور **(قوله)** بكسر الواو من دود الطعام ففعله لازم يقال داد الطعام يداد دودا يوزن خاف بخاف خوه وأداد دودا تداد دوا كما معنى اه مختار ع **(قوله)** يبيض غير النعام كيبض الصالح اذا وجد بعد كسره مندا أي خاليًا من الفرج فمبيد القديم كونه مندا كما يؤخذ من شرح مر وفره ح **(قوله)** لئيب بطلان البيع وأما يبيض النعام فبشيين بطلانه فيه لبقاء قشره وهو متقوم كما فرده شخبنا **(قوله)** لو رده على غير متقوم يرجع للمشتري بجميع الثمن ويترك الباع بتفصيل الحملات ما لم يكن للمشتري قبله ولا يلزمه نقله حل **(قوله)** للدود كأي أي الجوز والبطيخ للدود وقوله فكذلك أي فلا رد وكان ينبغي أن يقول فكذلك كذلك أي لئيب بطلان العقد الخ ويمكن أن يكون قوله فكذلك إشارة إلى الأرض أي للعلل مع علته **(قوله)** فان استكن معرة القديم أي بالنظر للواقع أي لظنه كما يصرح به كلامهم اه حج ولو اختلفا في ما ذكر لا يمكن معرفة القديم أي بدونه رجح قبله لظهوره فلو قدروا أو اختلفوا صدق المشتري لتحقق عيب القديم والكلف مسقط الرد ع **(قوله)** على مر قال على الجلال فلا غرابة في بطيخة فصادف حلاوة فكسرها فوجد بها حوض في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا أرض اه **(قوله)** وكشور كبير دونه كسر الفاء والجوز والمرر لأن لا يمكن معرفة مرارتها بدون كسر **(قوله)** وليد أي جوباب مع الفاء أي سواء كان قد اشترىها كلها أو جزءا منها شو برى وقوله للآ كولة ولأربنا والمعنى فكذلك أن لئيب

للجوز

أو بعد أخذ رده ولو حث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر يبيض نعام وجوز وقور بطيني بكسر الباء أشهر من فتحها (مدد بضمه) بكسر الواو (رد) ما ذكر بالبيع القديم (ولا أرض) على الحادث لأنه معنوي وفيه التقييد بالبيع بالنعام وفي المدد بالبيع من زبدي وخرج بالآول يبيض غير النعام فلا رد لئيب بطلان البيع لو رده على غير متقوم وبالثاني المدد كله فكذلك فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحسنه كشور بطيني حاضر يمكن معرفة حوضه بفرض شيء وكشور كبير يستغنى عنه صغير سقط الرد القهري كما في العيوب الحادثة (وليدهم) للصراة للآ كولة صاع (مر)

(قوله) على ما ادعاء أي مع نفي ما ادعاء صاحبه كما علمه مما يأتي في التحات

(اللين) خبر المصحين السابق وان اشتراها بضاع أو أقل أو ردها بيب آخر هذا (ان لم يتفقا على) رد (غير الصاع) من اللين وغيره سواء. أنفق اللين أم لا بخلاف ما إذا لم يحلب وأنفق على الرد وتغيرى بذلك أعم وأولى ما عبر به والعبرة في القرب بالتوسط من تمر البلد فان قدس قيمته بأقرب بلد آخر إليه وقيل بالمدنية الشريفة وعلى قوله عن الماردي اقتصر في الروضة كأصلها وعلى مقتضاها جرت في شرح الوجهة الكبير والماردي لم يرجع شيئا بل حكى الوجهين بلا ترجيح قال السبكي وغيره والاول أصح أخذ من كلام الشافعي ثم العبرة بقيمة وقت الرد وخرج بالأكولة غيرها كأمة وأنان فلا يرد معها شيئا لأن الامة لا يتعاض عنها غالبا واللين الانان ينحس من رد غير المصرة بعد الحلب فكالمصرة على كلام ذكرته في شرح الروض (فردع) (الارد) فهرا بيب

(قوله يخلط بالحادث) ويتغير (فيه) انه قد يكون حسنة في مدة خيار البائع أو خيارهما (قوله بل) مثله النسخ بخيار المجلس

الظاهران الماتة اتماهي بين الميب واختيار

الوجود عند البيع يخلط بالحادث ويتغير بغيره فيبين الشارع له بدلا قطعيا للصومة كالقرفة وأرض للوجه اه سم (قوله بدل اللين الحلوب) ليس بقيد بل المداير على انفصال لين منها ولو يشق أو ردها بالدها أو رصفت عن نفسها أو أنزل على الأرض شيئا حل والمراد بدل اللين الذي كان موجودا عند البيع لتعذر رده بسبب اختلاطه بمادة غيره فملك المشتري فلما قدر تميزه وجب رده بدل من القرف وذلك لان اللين الموجود وقت البيع جزء من البيع فيجب رده معها ووجب القرف المذكور تيميدا ذات القياس الفهنا بدل اللين الحلوب (قوله وان قل اللين) لكن لا بد أن يكون متشوبا لادلا يضمن الاما هو كذلك ويتصدق الصاع بتصد البائهم بتعدد المشتري ويتصل الفتن قاله ابن الملقن وأج على التحريرو قال قل لا يتصل الفتن فخر فاذا اشترى عشرة مصراة من عشرة رد كل من اشترى من عشرة أضع لكل بالمصاع فيكون المردود ما في المصاع والظاهر وجوبه بان كان ما ينحس كل واحد من الشركاء غير متشوب (قوله أو ردها بيب آخر) أي أو لا بيب أصلا كأن ردها في زمن الخيل كقرفة شيئا (قوله هذا ان لم يتفقا على رد غير الصاع) أي أو على عدم رد شيء آخر فانه جائز وأوسط الشارع لفظة رد لشمعل ذلك وبعض النسخ تأخير لفظ رد عن لفظ غير وهي واضحة حل (قوله سواء أنفق اللين) تميمي قوله ولو يرد مع المصرة الخ (قوله بخلاف ما إذا لم يحلب) أي ولم يشرب ولربل على الأرض (قوله أو اتفقا على الرد) أي رد اللين حل أي أو على ردها من غير شيء كان شرح حر (قوله والعبرة في القرب بالتوسط من تمر البلد) أي وان لم يكن من نوع تمر الحجاز ع ش (قوله من تمر البلد) هل للمرد بالبيع أو الاطلاع على الميب أو الفسخ بمرشوري واعتمد شافعي الاول (قوله بالتوسط من تمر البلد) كذا عبر به جمع ولا ينافيه تميزهم بالغالب كالقسط فاما لان المراد بالوسط هذا وأن الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالب زى (قوله فان قدس) أي بان تعذر عليه تعمله عن مثله في بلده ودون مسافة التصريها فيها لظهور أخذها ما يأتي في قدس البلد زى وحل (قوله وقيل بالمدنية) معتقد ع (قوله والماردي لم يرجع شيئا) لا ياتي ما تقدم من قوله وعلى قوله الخ لانه لا تصرف على نقل أحد الوجهين عنه وان كان لم يرجعه (قوله بقيمة وقت الرد) انظر هل المراد به الفسخ أو رد اللين بعده وهلا كان المراد بقيمة وقت تعذره كأي فنتاؤه شو يرى (قوله وأنان) ببناء فوقية وهي الاتي من الحمر الاحلية وجهها في القلة آن بهمزة في بدل الثانية أفاعلي وزن أفسس وفي الكثرة أن يضع الهززة والطاء واسكانها أيضا يراوى (قوله لا يتعاض عنه غالبا) أي يؤخذ في مقابلته عوض (قوله فكالمصرة) أي فالمصرة في كلامه ليست بقيد وانما قيدتها لانها محل اتفاق وكان المناسب أن يقول و رد غير المصرة بعد الحلب كالمصراة لان قوله أما يشرب بأن حكم غير المصرة بخلاف حكمها (قوله على كلام ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك متنا وشرا فرع لو رد غير المصرة بعد الحلب بيب فهل يرد بدل اللين وجهان أحدهما وبه يزم البقوى ومعهما أن في حريرة وابن الرفعة ثم كالمصرة قيد صاع ثم وقال الماردي بل بقيمة اللين لان الصاع عوض اللين المصرة هذا لين غيرها فان اختلفا في قدرها صدق المشتري لانه غلام وانها لا لانه قليل غير متي. يحجمه بخلافه في المصرة وقوله السبكي كغيره عن نص الامام الشافعي ثم قال وتحقيقه أنه ان لم يكن هالين وقت الشراء أو كان يسيرا كالرشع ردها ولا شيء معها لان اللين حدث على ملكه ولا ينفقه أوجه أقوال البقوى أنه يرد معها الصاع كالمصرة بجماع أن اللين يقابله قسط من الفتن اه (قوله فردع) أي خسنه بجعل يسمى الزيادة فرعين ويجعلها فرعا واحدا تكون أربعة (قوله ليرد فها بيب) أي لا يفسخ في البض والعيب ليس بقيد بل مثله الفسخ بخيار المجلس

(بعض ما بيع صفقة) وان
(درس)

لم ينقص البعض برده فصار
اقتضى عبدين مبينين أو
سلبا ومعيبا صفقة فليس
لرد أحدهما فقرأ لما فيه
من تقريظ الصفقة وله
ودها لا تناف. ذلك فعرض
لرد البعض فيها لا تمتددت
الصفقة بتعدد البائع أو
للمشتري أو بتعدد الثمن
وأنه لا رد إن لم يتعد فيها

لا ينقص بالتبعض كالجبوب
وهو ما اقتضاه كلام ابن
لقرى وغيره من وجهين
أحدهما في الروضة كأصاها
وأما في الام والبيوطي
على جواز ذلك فجهول
على تراخي العاقدين به
وتعمير بمأذون كزأول من
تعميره يعيدن (ولو اختلفا
في قدم عيب) يمكن حصوله

(حلف بائع) فيصدق
لواقفته للاصغر من
استمرار العقد وانما
حلف احتمال صدق
للمشتري ثم لو ادعى قدم
عيبين فاقر البائع بقدم
أحدهما ولدى حدوث
الآخر فالصدق للمشتري
يتم لأن الرد ثبت باقرار
البائع بأحدهما فلا يبطل
بالثاني بحلف (كجواب)
على القاعدة الآتية في
كتاب المهور واليقات

والشرط سواء وقت نفعه على البعض الآخر كأحد خين أولا كما أشار إليه بقوله وإن لم ينقص البعض
أى الردود حل (قوله بعض ما بيع صفقة) ظاهر سواء كان مينا أو ماعيا أو ماعيا أو ماعيا أو ماعيا أو ماعيا
تلاصفتها كذا وكذا وأحضرهما بالصفة ثم اطلع في أحدهما على عيب فليس له فسخ العقد
أحدهما لتفريق الصفقة ع ش (قوله وإن لم ينقص) الغاية للرد وقوله البعض أى الردود (قوله
فلو اشترى عبدين) أى جازلا بالحل حل (قوله فليس له رد أحدهما) أى وإن خرج الآخر عن
ملكه ببيع أو هبة أو لوللبيع أو من يقوم مقامه من وارثه ونحوه لأنه لم يرد كما تكلف فلو قال رد للمعيب
منهما فهل يكون رداهما الأصح لا وهذا مستثنى من قوله ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعض
اختيار كله وإسقاط بعضه كإسقاط كل فن الأثر بهنك طالق ومن الثاني عنو مستحق القصاص
عن بعضه لأن هذا أى المبيع صفقة واحدة لا يقبل التبعض فقرأ وإن كان قبله بالرضا حل قال
الزكشي لو مات من يستحق عليه الرد بالعيب وخلف ابنه أو أحدهما للمشتري هل له أن يرد على أخيه
نصيبه الظاهر لم والأوجه خلافه لتبعض الصفقة م ر ع ش وله الأرض في مقابلة النصف الذى خص
أناه وسقط عنه ما قابل النصف الذى خصه لأن الإنسان لا يجعده على نفسه شئ وعلمه إذا لم يكن دين
والانطلاق جملة الأرض بالركة فترامع مع أرباب البيوت ع ش (قوله فصل) أى من قوله منته
شورى ولو قال وخرج بالصفقة لسكان أولى (قوله بتعدد البائع) ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة ففسخ
مشتري كل تسعة ٧ وشباط ذلك أن تضرب عدد البائعين في عدد المشتري عند العدد من الجانبين
أو أحدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود شرح م ر (قوله بتبعض
الثنى) أى مع الثمن (قوله وأنه لا رد) أى وعلم أنه الخ وهذا علم من قوله وإن لم ينقص البعض
برده وفيه أن هذا تقدم التصريح به في قوله وإن لم ينقص البعض برده وأجيب بأنه كرهنا ردة
لقوله وما اقتضاه كلام ابن لقرى كفى ع ش (قوله أطلتها) أى عن الترجيع فلم تعرض لترجيح
واحدتهما (قوله والبيوطي) على حذف مضاف أى وكتاب البيوطي أو هو من قبيل التسامح
حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول الناس قرأت الخطيب أو أنه مشترك بين الكتابين ومؤلف
والبيوطي نسبة إلى بوطا قرية بصعيد مصر الأدنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان
خليفة الشافعي ومات محبوسا مقيدا لا امتناعه من القول بخلق القرآن اه براموى (قوله على جواز
ذلك) أى جواز رد بعض ما بيع صفقة مما لا ينقص بالتبعض ع ش في هذا الجواب
فإن الكلام مفروض فيها لو رد قهرا على البائع وألزموا بضاعى الرد فلا خلاف فيه فهو حرم وإن
كان فيه نظرا أولى من التخصيف حل (قوله أولى) أى أولوية عزمه لا أولوية إيهامه لأن إيهام الأولوية
مدفوع بأن المبدل أى جامد لا مدفوع له كما قرره شيخنا (قوله ولو اختلفا في قدم عيب) أى
وحدوثه أى وادعى البائع الحدوث وقوله في قدم عيب أى واحد أخذنا من قوله نعم لو ادعى قدم عيبين
(قوله يمكن حدوثه) أى وقدمه وبعبارة شرح م ر واحتمل صدق كل (قوله حلف بائع) وكذا
بحلف لو ادعى للمشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وادعى البائع قدمه حتى لا يرد به فالقول قول البائع
وصورة ذلك فيما إذا باع بشرط البراءة من العيوب فالشرط أنما ينصرف لما كان موجودا عنه
العقد لا لما حدث فالبايع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط لهزى (قوله فالصدق للمشتري)
(يتم) فلا تنكسر عن التبيين لرد على البائع ويتبع الرد لأن تنكسر للمشتري ثبت كون البائع
حادنا بالنسبة للمعيب على البائع فلا فائدة في بينه فلا يفسخ البيع بشكاف كان لبايع أن
عطف أن العيب حادث لبايعه حرج حل وبعبارة قول ابن الجيعان انما ترد اذا كانت ثبت

فان قال في جوابه ليس له الرد على ما لعلب الذي ذكره
 أولا يلزمي قوله أو ما
 أقضتوه بهذا العيب أو ما
 أقضت عليه من العيب
 حلف على ذلك ليطابق
 الحلف الجواب ولا يحلف
 الاولين العرض لعدم
 العيب وقت القبض لجواز
 أن يكون المشتري علم
 العيب ورضى به ولو نطق
 بالبيع بذلك كلف البيعة
 عليه ولا يكفي في الجواب
 والخلف ما علفت به هذا
 العيب عندى وله الخلف
 على البيت اعتمادا على ظاهر
 السلامة اذ لم يعلم وأن كان
 خلافه وتعديقه فإذ ذكر
 بالنسبة منع الرد لا تنفريم
 ارش فلو حلف ثم جرى
 فسخ يتعالف قطاب
 بأرض الحادث لم يجب اليه
 لان بينه وان ملحت
 للدفع عنه لا تصلح لتسفل
 ذمة المشتري بل المشتري
 أن يحلف الآن أنه ليس
 بمحدث كما في الوسيط تبعا
 للقاضي والامام فان لم يكن
 حدوث العيب عند المشتري
 كئين الشجة المتصلة
 والبيع أمس صدق
 المشتري بلايين ولو لم يكن
 تقدمه كبح طرى والبيع
 والقبض من سنة صدق
 البائع بلايين (وزيادة)
 في البيع أوائل (متصلة)
 كسمن وتعلم سنة وكبر
 شجرة (تنبه) في الرد

لردود عليه حقا ولا حق له هنا حيثئذ فالوجه أن يأتي هنا كاسبق في قوله ثم ان رضى به
 البائع الخ ويصدق المشتري أيضا في عدم تنصيره في الرد وفي جعله العيب أن سكن خلفا مثله عليه عند
 الرد يفتان كان لا يخفى كقولنا غنة ويصدق البائع شرح هر (قوله فان قال في جوابه الخ) الحاصل
 أن الشارح ذكر أن بيعه أجوبة الاولان منها عيان والآخرا عاينا ولو أبدل أحد العامين بالآخر
 أو أحد العامين بالآخر في ركعة أو أبدل العام بالحاص لانه غلفا على نفسه بخلاف ما لو أبدل الحاص
 بالعام بأن كان جوابه خاصا ذكر في بيته العام فلا يصح في شرح هر ملخصا وعموم الاولين
 لشوبها لعدم وجود العيب عند البائع ولو جوده مع علم المشتري به وان كان الاول خاصا من جهة
 التقييد بالعيب الذي ذكره (قوله ولا يكفى في الاولين) فلو سلف عليه قبل منته زى ويحرم على
 القاضي أن يكلفه ذلك لانه بما يترتب عليه عدم الرد مع استحقاقه الرد ع ش (قوله ولو نطق
 البائع بذلك) أي بأنه علم العيب ورضى به ع ش (قوله ولا يكفي في الجواب والخلف الخ) هذا
 قيد لقول المتن حلف باع أي على البيت لاعتى في العلم وهذا بخلاف ما لو باعه بشرط برأيه
 من العيوب وادعى المشتري على البائع حدوث عيب باطن به قبل القبض وبالعيب وادعى البائع
 قسمة ليرأيه فكيف الخلف على نفي العلم اه ح ف (قوله ما علفت بهذا العيب) لانه يجوز له الرد
 بالعيب القديم وان لم يعلمه البائع ولا يكفى الخلف على نفي العلم بل على البيت حل وهل اشتغاله بذلك
 مسقط للرد به أم لا فيه نظر والارتباك يقال ان كان جاهلا بذلك لا يكون مسقطا للرد فله تعين جواب
 صحيح وخلف على وان كان عالما بغيره ع ش (قوله وله الخلف على البيت الخ) أشار به الى جواب
 سؤال وهو أن يقال كيف صاغ البائع الخلف على البيت مع أنه لم يعلم الحال أي هل العيب قديم أو حادث
 فاجاب بقوله وله الخلف على البيت اعتمادا على ظاهر السلامة أي وانما جاز له الخلف اعتمادا الخ لانه يفتان
 أنه سلم حال البيع فصاغ له الخلف على البيت ولا يقال بهم منه أن له أن يحلف على نفي العلم لان الشارح
 قال قبل ذلك ولا يكفي في الجواب والخلف ما علفت بهذا العيب وقوله خلافه أي خلاف ظاهر
 السلامة (قوله وتعديقه فإذ ذكر) أي في اختلفا قدمه (قوله لا تنفريم أرض) أي لا تنفريم
 المشتري أرض ذلك العيب حل وبعبارة شرح هر وتعديق البائع على عدم القسمة انما هو لمنع
 رد المشتري لا تنفريمه أرضه لو عاد للبائع بنسخه وطلبنا ان حذره يده ثبت بيمينه (قوله ثم جرى
 فسخ) وصورة أنه بعد حلف البائع اختلفا في قدر الخ من مشلاته حال فافسحها فلا يطلب البائع
 المشتري بأرض العيب بل يحلف المشتري أنه ليس بمحدث كما قاله الشارح شيخنا (قوله بل للمشتري
 أن يحلف) أي في اذ طلب البائع تحليفه بعد دعوى منه أنه يشتحق الارش وفادته يمينه أنه لو كان
 ثائفا منه معيا فلو تسكن ردت على البائع وحلف واستحق الارش ولا يقال انه حلف أو لا لانا
 قولناك مانعة من الرد وههه مثبتة للارش فالمقصود من كل غير المقصود من الاخرى حل وعش
 ومن (قوله فان لم يكن حدوث العيب) محرز قوله السابق يمكن حدوثه (قوله ولو لم يكن
 تقدمه) أي قسم العيب على الصدوق نسخة قدمه (قوله وتعلم صنعة) ولا فرق بين أن يكون
 اجرة أو لا يعلم أولا والتمارة والهيثم كالنصلة من حيث انه لا شئ له في نظيرها على البائع في الرد
 وكلتاه من حيث انه لا يعبر بهما على الرد في الاساك وطلب الارش كما قال شيخنا فإذ اه قل
 على الجمل (قوله وكبر شجرة الخ) واعترض بما يأتي في الصدوق فإذا أصدفها شجرة وكبرت
 ثم عاتله قبل الفسول بأن كبر الشجرة يمنع الرد لانه زيادة ونقص لانه يقل به ثمزا تنفريم
 لا تنفريتها عند العقد ان لم ترض بأخذ نصفها ويحجب بأن جانب الزوجة للمخفها من الكسر

بالفراق نراهي أكثر من البائع هنا بدليل أن الزيادة المتصلة تتبع الأصل هنا وفي سائر الأبواب التي
 الصداق اه شو برى **(قوله إذا لم يكن أفرادها)** أي بالعقد لأن الملك قد وجد بالبيع فكانت
 الزيادة المتصلة تابعة للعقد ولو باع أرضها أصول نحو كرات فثبت ثم ردها بسبب فالتأني
 لشترى كما في شرح م ر قال شيخنا وأشار الشارح بهذا إلى ضابط المتصلة والمنفصلة فالاول
 هي التي لا يمكن أفرادها بالعقد والثانية هي التي يمكن أفرادها به والمراد بقوله لا يمكن أفرادها أي
 فصلها عن محلها **(قوله كند)** هذا التعليل لاثبات دليل عود الكف وعدم عطفه على ما شمله
 وأيضا لفرض أنه قارن البيع فلا يكون زيادة لأن الأصل ما دام في البين لا يقال له زيادة متصلة ولا منفصلة
 وإن أعطي حكم المنفصلة نازرة وحكم المتصلة أخرى قال الشارح في شرح البهجة بعد تقرير ما ذكره ويمكن
 جعله مثالا بخلاف منافع أي ذكر زيادة حل بمعنى نحوه وكبره شو برى ويكون قد حذف العاطف وهو ما
(قوله أركان جاهلا) هذا ما قاله الأستاذ واعترض بأن الصواب ما خلفه الشيخان ههنا من عدم
 الفرق بين حالتي العلم بالحل والجهل به يعني أن المعتقد أنه إذا اقتضت أنه بالولادة لا يرد مطلقا علم الحل
 أو جهله ويفرق بينه وبين القتل بالردة السابقة أو القطع بالجناية السابقة بأن النقص ههنا سلب
 بسبب ملك الشترى وهو الحل فكان مضمونا عليه ما نقص بالولادة وأما القتل والقطع فمحصلا
 بسبب ملك الشترى وأيضا فالحل يتزايد في ملك المشتري قبل الوضع فثبت ما إذا مات غيبا لم يشترى
 بمرض سابق م ر وشرح م ر وعش **(قوله وذلك)** أي كون الحل يتبع أمه **(قوله وكان ملكا)**
 بالحل ليس بقيد على المعتقد **(قوله الحادث في ملك المشتري)** أي وكان حل بجملة بغير خلاف
 حل الأمة فإنه يجب فيها حكما أي فيمنع الرد القهري وهذا التنبيه لا ينافي قوله فيا بعد من ولادة
 الحل لأن ذلك مفروض فيها بعد الانفصال بخلاف ما هنا فانه مفروض قبل الانفصال **(قوله يأخذ)**
 قال الماوردي ولشترى حبس الام حتى تضع م ر وعش والمؤنة على البائع وإذا لم يجبه
 ولدت وجب على البائع رده اليه ولو في ولد الأمة قبل التمييز لا اختلاف المال كين فان لم يضع الرد قبل
 الولادة استنع وله الارش حالا **(قوله إذا انفصل)** أي فله ردها ليا تم حاسلا وبأخذ الولد إذا انفصل
 ولا يحرم التفرق بعد الوضع في هذه الصورة لانه لم يحصل بالرد لان الرد يحصل قبل الانفصال وانما هو
 طارىء عليه فاعتقر للضرورة ع ش وصل وبعبارة حل قوله يأخذ إذا انفصل قبل الوضع لا يستثناء
 عنها وليس هذا من التفرق المحرم لان الفرض أن الفسخ وقع قبل الوضع في وقت أخذ الولد
 لم يحصل تفرق بل اختلاف مال كينها وقبل الانفصال لا تفرق اذ هو اتحادا يكون بين الام
 وفرعها لا يبيد بين حلها اه **(قوله كوله)** قال ولد شيخنا الرابع أن الصوف واللين كالحل أي
 فيكون الحادث لشترى سواء انفصل قبل الرد أولا ومثلها البيض كالحل ظاهر ويرجع في
 كون اللين حادثا أو قديما لم هو تحت يده وهو المشتري فيقبل قوله فيه جبهه وكذا يقال
 في الصوف كما في ع ش على م ر **(قوله وأجرة)** والظاهر أنها موزعة فأرد أنها موزعة
 المصنف بين الوصل والأجرة ليعلم منه أنه لا فرق في عدم امتناع الرد بين أن تكون من نفس المبيع كوله
 أم لا كالأجرة قال ع ش وأشار بذلك للرد على أي حنفية ومالك حيث قالان الزيادة كانت من
 نفس الأصل كالأجرة وأجرة وجب ردها معه **(قوله ونمرة)** أي حدث بعد العقد سواء أبارئ أو لا
 فان كانت موجودة حال العقد سموه برة فهي للبائع كالحل وكأجرة الصوف والروايبض واللين كما
 منه موجود حال العقد فهو للبائع كالحل ومحدث بعده ولشترى سواء انفصل أولا وإذا اختلف
 الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاف الأجرة وسأيت قل **(قوله بالبيع)** أي

القديم

إذا لم يمكن أفرادها
 (كحل قارن بيعا) فانه
 يتبع أمه في الرد وان انفصل
 ان كان له الرد بان لم تنقص
 أمه بالولادة وكان جاهلا
 بالحل وذلك بناء على أن
 الحل يعلم ويقابل بقسط
 من الثمن فان نقصت بها
 وكان عالما بالحل ليردها بل
 له الارش كاعلم بأمير وشرح
 بالمقارن الحادث في ملك
 المشتري فلا يتبع في الرد بل
 هو له يأخذ إذا انفصل
 (و) زياده (لا يتبع ردا)
 وأجرة (و) نمرة (لا يتبع ردا)
 بالبيع ماعلا يقتضي العيب

(قوله وأشار بذلك للرد
 (الح) أي مع ضمنية وهي
 لمن حدثت في ملكه

(قوله مؤبرة) قال شيخنا
 القويني الظاهر أنه ليس
 بقيد بل للمدعى على الوجود
 اه ثم رأيت ابن حجر قال
 والطلع كالحل والتأني
 كالوضع فلاؤملت في يده
 ثم ردها يعيب كان الطلع
 لشترى على الوجه

ثم والامامة التي لم يمتنع

الرد لحزمة التفريق بينهما كما مر في باب المناهي (كاستخدام) لبيع من مشتر أو غيره أو لئمن من بائع أو غيره (وطء ثيب) بغير زنا ثم قبل القبض أو بعده فانها لا تمنعان الرد (وهي) اي الزيادة المنفصلة (لمن حدثت في ملكه) من مشتر أو بائع وان رد قبل القبض لانها فرع ملكه ومنه لا نسخ رفع المقسم حين لا أصله وتعبير بذلك اعم من قوله لشترى (وزوال بكارة) لامة البية من مشتر أو غيره ولو بوبه فهو اعم من قوله واقتضاض البكر (عيب) بها فان حدث بعديها ولم يستند لب مقدم جهله المشتري منع الرد أو قبله فان كان من المشتري فلا رده بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ناقص من قيمته فان قبضها لزمه الثمن بكامله وان تاب قبل قبضها لزمه قدر النقص من الثمن أو كان من غيره وأجازوه البيع على الرد بالعيب ثم ان زوالها من البائع أو بائع أو زوج سابق فغيره أو من أجنبي فعليه الارش ان زالت بلا طء أو بوطء زناها ولا لزمه مهر بكر مثلهما بلا فردا رشي ويكون لشترى لكنه ان رد بالعيب

القديم وقوله عملا يقتضي العيب أي يقتضي العيب الرد (قوله) ثم والامامة أي ومثله ولها البينة قبل استغنائه عنها ع ش (قوله) لحزمة التفريق فيجب الارش وان لم يحصل بأس لان تصدق الرد باعتناعه شرعا ولو لم ير ضامه كالشترى منه اه حج دوم وعش (قوله) كاستخدام أي قبل الاطلاع على العيب حل (قوله) وطء ثيب أي ولو في البروثانها الفواء مع بقاء بكارها ومثل البوطء البكر كذا في رد ما يمتنع الرد ع ش على مر (قوله) بغير زنا ثم فان كان زنا ثم بان ظلت البعد اجنيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعده القبض منع الرد لان عيب حدث حيث علم بأنه أي الزنا ثم بعد عند البائع حل والظاهر ان هذا زنا موصري (قوله) وهو لمن حدثت في ملكه فان حدثت في ملك البائع فله أو المشتري فله وأما اذا كانت في زمن الخيار فان كان الخيار للبائع فعليه حل وان أجاز وان كان الخيار لشترى فعليه حل وان نسخ وان كان الخيار له فوفوقه ع ش (قوله) لانها فرع ملكه يؤخذ منه ان محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخيار له أو خيار وان كان الخيار للبائع فله المهر على المشتري وكذا ان كان له ما فسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن شورى وحل (قوله) ولا ان الفسخ يرفع العقد أي المعلقة الحاصلة بالبيع وهي حل الانتفاع والا للعقد المركب من الإيجاب والقبول لا يفسد بفساده ع ش (قوله) من حينه أي النسخ وقوله لامن أصله أي العقد (قوله) رد زوال بكارة أي لامة للبيعتين مشتر أو بائع أو أجنبي أو زوج أو بائع فمباوبة كما اشار إليه بقوله ولو بوطء فمده خس صوري زوالها على كل سواء كان الزوال قبل القبض أو بعده ولم يستند لب مقدم أو استند له المشتري أو وجهه ففهمه أربعة تقرب في الحقة بعشرين فأشار إلى خمسة عشر بقوله فان حدث بمديقيها ولم يستند له لان قوله ولم يستند له الخ صادق ثلاث صور مضروبة في الحقة وأشار بقوله أو قبله فان كان الخ الحقة فتامل وتدبر هذه القصة عقلياً لانه لا يمكن جريان الحقة في الثلاث (قوله) واقتضاض البكر هو بالقاف والفاء قال الشوبر دوم الانقضاء ازالة القصة ينتج الطاف أي البكارة (قوله) ولم يستند لب مقدم كدراج سابق بان لم يستند لب أصلاً أو استند لب متأخراً أو مقدم عليه المشتري ومفهوم هذا الذي ما لو استند لب مقدم جهله المشتري وسكته أنه ثبت الرد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض أو بعده واستند لب مقدم (قوله) فلا رده بالعيب أي القديم (قوله) بغير ما نقص أي بغير نسبة ما نقص من القيمة أي قيمته اسالة والمراد بالقدرا لثلاث فيؤخذ بمثل تلك النسبة من الثمن لأنه يستقر عليه نفس ناقص ان قد يكون قدر ناقص قدر الثمن أو أكثر حل وهذا القدر لا يسيء أو شابل هو جزء من الثمن استقر للبائع في مقابلة الجزء الذي استوفاه من البيع فإزالة البكارة من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الآتي واثلاث شترى قبض (قوله) وان كان من غيره بأن كان من البائع أو من زوج أو من أجنبي كما يأتي (قوله) فلا رده بالعيب أي العيب القديم الذي اطلع عليه بعد لجارته بعيب زوال البكارة وليس له الرد بعيب زوال البكارة لانه اطلع عليه وأجاز البيع حل وقال مر كذا قال الشارح وهو محمول على ما اذا لم يطلع عليه الا بعد لجارته وقال ع ش قوله فله الرد الظاهر ان المعنى أنه اذا عاير باقتضاض غيره فان فسخ فذاك وان أجاز ثم عيب العيب القديم فله الرد وبقي الكلام فيما اذا علم جميعاً ما فعله تخصيص الاجازة بسبب الانقضاء والفسخ بالآخر في نظر اه سم والظاهر ان فسخه باحدهما يوجب في الآخر يسقط خياره (قوله) نعم ومعنى كونه هدرا انه اذا أجاز المشتري البيع أخذها وقع به من غير ثمن وان فسخ أخذته كذا (قوله) فعليه الارش ويكون لمن استمر ملكه على البيع فان أجاز المشتري فله والاقبال على (قوله) يكون لشترى وهذا واضح اذا لم يكن في خيار البائع وحده أو غير ما فسخ العقد فان كان

وأرض بكرة لأن ملك
الملك هنا ضعيف فلا
يحتمل شيئين بخلافه ثم
ولهذا لم يفرقوا بين الحرة
والامة ولما في آخر البيوع
التي عنها في البيع بما
فاسد من وجوب مهر بكر
وأرض بكرة لوجود العقد
المتخلف في حصول الملك
به ثم

(قوله وجهه مقتضاه)
من المهر قدر الارش بالنظر
ما يبلغ ولزاد على المهر أو
ساواه أخذه وانما قال سقط
منه جر على الغالب من
زيادة المهر على الارش وانظر
فيما اذا زاد الارش على الثلث
هل يرجع به البائع على
الاجني أولا جورا وما
وفرغا والقياس على نظائره
أنه يلزم ذلك اه عن ثم
ساق عبارة من يصدحا
(قوله وجهه الله بما فاسدا)
أي فلما استوتى بعض
أجزاء البيع أو جبا عليه
شئت جزء البيع وهو
الجلدة والموطن بكرة أشبه
العقد أو جبا عليه المهر
تعددت الجهة فوجب
الشيان لأن جهة واحدة
ولما لم يرد منه إلا جهة
واحدة وهو النصب يجب
عليه أرض البكرة ثلاث
يتخاف غرم البكرة
مهرين مع اتحاد الجهة
ووجب عليه الشيان بقوله الملك اه

للبائع وحده فيجب أن يكون له من ذلك المهر ما عدا قدر الارش مطلقا كما هو الفرض وكذا
قدر الارش أيضا فنسخ لأن ذلك القدر يدل على البيع فيقبضه وإن كان لها ونسخ فيجب
أن يكون ذلك المهر جمة البائع اه عناني (قوله سقط) أي عن الاجني إن لم يكن قبض المشتري
والاول أن يقول ثبت قدر الارش وهو ما نص في قبضها حتى لو كان المهر قدر الارش استغنى
البائع اذا رد عليه بيب ولا يلزم المشتري حتى لو كان الارش أكثر من المهر لانه لم يدخل في قبضه
الى الآن اذا الفرض أنه قبل القبض من (قوله البائع) متعلق بمحذوف تنديده ويكون للبائع
وسقوطه بالنسبة للمشتري (قوله لا يخالف) فيه أن الخاتمة موجودة قطعاً وما ذكر لا ينافيها
وإنما يصلح فأرغب في الموضع الاول أن يقول كمال مر وفرق بين وجوب مهر بكرها ومهر ثيب
وأرض بكرة في النصب الخ ويمكن أن يجاب بأن المعنى لا يخالف مخالفة مفسدة أي من غير فرق (قوله
ما في النصب) بأن غصب زيد أمة عمرو ووطئها بغير زنا منها وقوله والديات أي أي قالوا نصدق
شخص على سوء وأزال بكرتها بالوطء مكرهه وبعبارة المتن في الديات ولو أنزل إلى الزوج بكرها
فلا شيء عليه أو غيره بغير ذلك كسكومة أو به وعرفت فمهر ثيب وسكومة ونظم بهم حكم
هذه الأبواب قتال

في النصب والديات مهر ثيب • كذا ك أرض البكرة المطلب
في وطء مشترقة فسد • مهر لكر مع أرض أبدا
في وطء زوج في نكاح قائم • مهر لكر دون أرض زائد
كذا ك وطء أجنبي لأمة • قبيل قبض للمشتري قد ختمه
(قوله لأن ملك المالك) أي وهو للمشتري هنا ضعيف لأن الفرض أنه قبل القبض فلا يحتل إعجاب
شيئين وهما أرض البكرة ومهر ثيب بخلافه ثم أي في النصب والديات فإن ملك المالك قوى فاحتمل
الشيئين حل (قوله ضعيف) أي بدليل أنه لو تلف البيع انفسخ العقد لكونه قبل القبض أو لوقوع
يؤخذ منه أن الخيار إذا كان لها أو للبائع ووطئها الاجني بغير زنا منها ليس على الاجني الا مهر بكر
بكرتها سواء قبضها للمشتري أم لا شورى (قوله بين الحرة) ان قلت الحرة لا ملك فيها أصلا حتى
يقال انه قوى قلت يمكن أن يقال المراد به ملكها لمنفعة نفسها قوى اه شيخنا (قوله لوجود العقد
المتخلف في حصول الملك به) انظر ما وجه استفادة الفرق من هـ هذا بل كان المناسب العكس لأن ذلك هنا
متفق عليه فكان أولى بإعجاب شيئين بخلاف ملك المشتري هناك فإنه مختلف في عدمه في هذا الفرق
أصح أيضا لأن ملك المالك هناك الذي هو البائع أضعف مائها اذا خالف في حصول ملك
للمشتري يستلزم الخلاف في حصول الملك البائع فيكون مختلف فيه وبما نحن عليه مع أن الفرض
أن الواطئ هو للمشتري في صورة البيعة بما فاسدا ومقتضى الخلاف في حصول الملك له لا تخفيف بما
يجب عليه لا التغلظ كما هو الواقع وإن الواطئ في صورة البيعة قبل القبض شخص أجنبي غير الثيب
والبائع وليس زوجا بل وزان أو واطئ بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا تخلف فيه والنائب
له التغلظ لا التخفيف كما هو الواقع فلا يتبع الدليل أي قوله لوجود العقد الخ إعجاب شيئين فالنائب
في حصول الجواب ما يستلزم من كلام الزاوي فيما كتبه هنا في الفرق بين النصب والبائع القاض
وهو أن يقال في قوله لوجود العقد أي تعددت الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أي
وتعددت الجهة فتشفي شيئين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة فالخالف أن ما هنا انظر إلى ما في النصب
وهو

ووجب عليه الشيان بقوله الملك اه تقرير شيخنا قويني

وهذه

كافي النكاح الفاسد
بغلافه فها ذكر
(درس)

(باب ٦ في حكم البيع
ونحوه قبل القبض وبمده
والنصف قبله تحت يد
غيره مع ما يتعلق بهما)
البيع قبل قبضه

(قوله فهو من ضلته أيضا
الخ) لا يأتي فيه قوله وإتلاف
مشتري قبض ولا تخيير
بإتلاف الاجنبي وعبرة
شرح الرض ولو أنقلبه
متنفل ولو بدقبضه واختار
للبيع وحده انفسخ البيع
كالم صورة التلغ انتهت
ومراده بالتلف ما قدمه في
قوله فرع لو تلف المبيع
بأقعة سارية بمده القبض
والخيار للبايع وحده انفسخ
البيع لانه ينفسخ بذلك
عند بقاء بده فقبض بقاء
ملكه أولى لأن قتل الملك
بمده التلغ لا يمكن اه
قوله فبماز متلف يشمل
الاجنبي والمشتري فيفيد
بمجموع كلامه أن التلغ في
مدة خيار البائع ينسخ
العقد قبل القبض وبمده
بأقعة أو بغيره أو بمشتري أو
اجنبي

والذي يفرق بالقوة بالضعف وإذا نظر إليه مع البيع الفاسد يفرق بعدم الجبهة وعدمه وعدم الجبهة
يظهر من كلام زى قول الشارع بوجود العقد المختلف الخ أي مع عدم اللجب وهو مذهب الشبهة وإزالة
الجلدة فمذهب الشبهة أوجب مهر البكر وإزالة الجلدة أوجب أرض البكره لأن أجزاء المبيع مضمونة
على المشتري وقوله في حصول الملك لأن أبا حنيفة يرى حصول الملك بالبيع الفاسد فان تلف المبيع
عند المشتري ضمنه بالقرع عنه (قوله كافي النكاح الفاسد) والمتقدم وجوب مهر بكر فقط في
النكاح الفاسد كما عايناه في بينه وبين البيع الفاسد بأن البكره في النكاح الصحيح غير مضمونة
بذلك لو أزال البكره بأصابعه وطلقها قبل الدخول ليس عليه زيادة على نصف المهر بخلاف ما لو
أزالها في البيع الصحيح فانه يستقر عليها أرضها عن أنفسه كل عقد كصحيحه في الشبان وعدمه
والبكره مضمونة في صحيح البيع دون صحيح النكاح وأجاب عن عرض عن الشارع بأن التشبيه في
أصل المان لا في قدر المضمون (قوله بخلافه فها ذكر) أي فليس فيه عقد يختلف فيه وإجماعه غيب
من الاجنبي لسكن المضاف اليه وجب عليه شيء واحد لا بد من ملاحظة هذا المقدار في الفرق
شورى وقال العلامة حل قوله بخلافه فها ذكر أي فانه لا يملكه في الاجنبي الواقع بالكلية وموجب
مهر البكر في مذهب البيهقي كما عايناه في مذهب الشبهة لانه استمتع بها بكرًا وموجب أرض البكره إزالة
الجلدة ولا يخفى أن هذا بعينه موجود في الجنابة والتصب مع انه أولى بذلك لأن يقال الموجب لمهر
البكر وأرض البكره في التصب جهة الضرب وهي جهة واحدة فلو أوجبتا عليه مهر بكر لتضاعف
غرم أرض البكره من ثمن من جهة واحدة وهو متنع حل فأن دفع ما يقال الفاسد الذي لم يختلف في عدم
ملكه أولى بالتعليل من اختلاف في ملكه اه حج زى

(باب ٦ في حكم البيع الخ)

ذكر له أحكاما ثلاثة الاتصاف بالتلف وثبوت الخيار بالتعب على التفعيل الآتي وعدم صحة التصرف فيه
كاشد كره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه كالصداق والاجرة للمينة وأما المثلن فداخل في
المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منطوقا وقوله وبمده ذكره مفهوما من التقييد بالنظر إذ يفهم
من قوله قبل قبضه أنه بعدد ليس من ضمان البائع لكن عمله ان لم يكن خيار أصلا وكان لغشري أرضها
فان كان للبايع وحده فهو من ضمانه أيضا كقول القرض في التفصيل الآتي لكن قوله ونحوه لم يذكر
لنحو الأحكام الثلاثة التي ذكر في المبيع بل ذكره الثالث فقط وعدم صحة التصرف فيه كما شمل مجموع
قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصرف فيه اه وما سبكه قوله وله تصرف فيه يدينه وقوله
وما يتعلق بهما الذي يتعلق بالبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتي في قوله وقبض غير
متناول لآثار الباب والذي يتعلق بالتصرف فيه لا تحت يد الغير مثله الاستبدال ببيع الدين لغير من
هو عليه الأتيان في قوله وصح استبدال الخ ومعنى نقلهما بمسئلة التصرف أعما نظيران لها من حيث
أنها تصرفا في العين وفيها تصرف في الدين وكل من الدين والدين ليس تحت يد المتصرف اه
شيئا (قوله المبيع) خرج زوائده فهي أمانة ولا أثر لها وإن استعملها ولو بعد طلبها كالبيع
أي لانه لا أثر له إذا استعمله البائع قل وعبرة شرح هر المبيع قبل قبضه احتازر بالمبيع عن زوائده
المنفعة لاجل أنه في يد البائع كمشرة ولين ويض ووصف فاني أمانة في يد البائع وان تعدى بحبس المبيع
بأن طلبه المشتري فغنه ولم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يضره له أجرة لتلف
ملكه المشتري وقال حج في شرح الباب ان طلبه للمشتري واستمتع البائع من قبضه لزمته الاجرة
ولا (قوله قبل قبضه) أي عن جهة البيع وهو الناقل للضمان وكذا بمده والخيار للبايع أو كان

القبض لاعتباره جهة البيع انتهى شو برى وبعبارة شرح هر المبيع قبل قبضه أى الواقع عن جهة البيع
فالقبض الواقع لاعتباره جهة كالمعتمد فهو بعده باقى كونه من ضمان البائع وذلك كان قبضه المشتري
من البائع على حصيل الوديعة بأن أودعه البائع اليه فأخذ منه وديعة وكان البائع حق المجلس فلفه
بيد المشتري في هذه الحالة كلفه بيد البائع كاصروا به أنه لا أثر لها في القبض ولهذا كان لا بأس
بقضاء حجب البائع بعده وقول هر وكان للبائع حق المجلس مفهوماً لم يلزم به كونه حق المجلس وأودع
له المشتري المبيع حمل به القبض المضمن للمشتري كفى عش (قوله من ضمان بائع) وإن عرضه على
المشتري فربقه لبقاء سلطنته عليه وإن قاله المشتري هو دية عندك ولا ينافيه قولهم إبداء من
يده ضمانه بمره لأن ذلك مفروض في ضمان اليد كالمعار والستام وما هنا في ضمان المقدس شرح هر (قوله
بمعنى انقضاء البيع الخ) وهذا يقال له ضمان اصطلاحاً ولا مشاحة فيه ولأنه كان يلزم دفع الثمن
للمشتري إن قبضه صار كأنه ضامن له بمعنى غرم بده أى لا يبيع الضمان الذى هو غرم البذل من مثل
أوقية لأن ذلك في ضمان اليد وما هنا في ضمان العقد (قوله أو اتلاف بائع) ولو باذن المشتري حل
(قوله وإن أبرأه) أى البائع وقوله من الضمان أى من مقتضاه وهو غرم الثمن والعامة لا رد وقول
سم وإن تعيب لا خيارى وهذا غير ظاهر بل المراد أنه أبرأه من الضمان بمعنى غرم البذل فبمعنى استخدام أو
الغنى أبرأه من مقتضاه وهو غرم البذل فيكون على حذف مضاف (قوله فان تلف) أى حاصلاً وشراً
ومن الثاني أن يدعى العبد الحرة قبل القبض ويحكم بحرية فلا كان بعد القبض لم يرجع على البائع
بالثمن لغيره بل بمسئول كآقاله حل (قوله لتعريفه) أى عدم قيام البذل بمقابلة
ما باقى في اتلاف الاجنبي (قوله فيسقط الثمن عن المشتري) أى الذى لم يقبض فان كان قد قبض
وجب رده لقول التمسك بالمتسكن بالمعقوب بل كالمعقوب ففى عقد السرف أى التذ قبل القبض
شرح هر (قوله وينقل الملك في المبيع الخ) ويرتب عليه الزوائد فتكون للمشتري حيث لم يغنى
الخيار بالبيع ومؤنة تجهيزه على البائع كفى هر وحل وكون الزوائد للمشتري إذا كان الخيار لها
مشكلاً لأنه غير مالك سور (قوله وكالتف وقوع دوة) أى جوهره في البعزل يمكن أن يوجب
ولو بعصر فان عادت في هذه الحالة تبين عدم الانقضاء وكذا يقال في الطير والصيد بخلاف ما إذا غلب
الخرفان القسح باقى بحاله لأنه انتقل من حاله إلى آخرى بخلاف ما تقدم شد برى وبعبارة حل ودى
قوله واتقلب الصيرور أى مالاً يدخله والا ثبت الخيار للمشتري (قوله واختلاط منقوض أو
أى البائع بخلاف اختلاط المثل باخر فان اختلط بغير جنسه كشيء يز تفككاً لثمن أو باقاً لثمن
بجنسه ثبت الخيار للمشتري ويكون المخلوط شركة عش على هر ولم يفسد في وقوع الردة وبمعنى
بين كونه من البائع أو بنفسه فيفسخ البيع أو من المشتري فيكون قبضاً أو من أجنبي فيثبت الخيار
وشبه يقال في قوله وأما غرق الأرض الخ فتارة يكون الفرق وقوع الصخرة من المشتري أو
البائع أو من أجنبي أو من غير فاعل والظاهر أن هذا التفصيل متعين ولو قال الشارع وشبه
التلف الحسي والحكمى كوقوع دوة كما عبر به قل لكان أوضح (قوله أو وجد البائع الخ)
بأن قال لم أتبع هذا حل وبعبارة عش قوله أو وجد البائع له أى بأن أنكر أصل البيع
فيحلف على ذلك ثم يمس الخلف حيث كان المشتري علماً بأن البيع وقع له بخبر بين الضمان
والإجازة فان فسح أخذ الثمن من البائع إن كان قبضه والاسقط عنه وإن أجاز أنما الثمن ونصرف
فيه بالفقر بمعنى أنه يشتره مثل المبيع فان لم ينف بما قبضه البائع منه لخص السرف في الثمن

من ضمان بائع) بمعنى
انقضاء البيع بثلثه أو
اتلاف بائع وجوب الخيار
بتعيبه أو تعيب بائع أو
أجنبي وبإتلاف أجنبي كما
يأتى (وإن أبرأه) منه
(مشتري) لأنه أبرأه عما
يجب (فان تلف) باخر أو
أظنه بائع انفسخ البيع
لتعريفه فيسقط الثمن
عن المشتري وينقل الملك
في البيع فاعل قبل التلف
وكالتف وقوع دوة في بحر
وانفلات طبر أو صيد
نوشى واتقلب الصيرور
خراً واختلاط منقوض
بآخر لم يغير ما غلبه
البيع وأبانه وأوجد البائع له

قوله أى للبائع) فان كان
لأجنبي صدق ذواليدنى
قد رضى صاحبه بينه اه
سم على جميع وقوله فان كان
لأجنبي أى وثبت للمشتري
الخيار كآقاله اه شيخنا
(قوله غير بين القسح
والإجازة) وكذا يخبران
أنكر البائع البيع والثمن
فان فسح أو أجاز رأى الفخر
فيها اه قويسى
(قوله فان لم ينف بما قبضه
الخ) كان الصواب أن
يقول فان لم ينف بثلث ما جده
البائع منه الخ اه شيخنا

أولر وعيب في الثمن أخذت شري ما قص عمادفه البائع بطريق تأوله أن لا يحلف البائع و يفسخ
العقد بأخذ الثمن لعدم وصوله إلى حقه **(قوله خبت الخيار)** وهو على التراخي في الثلاث على
التمتع حل وعش **(قوله لا يمكن رفضها)** أي لا يصرافان لم يكن أملا فله أي فيفسخ البيع
كذلكه مرق في الحواشي وقال يضافان ربحي أحصا لئلا عنها لكن محامدوها ولم يتعز غيرهما
فكان خلاص العبرة بغيرها من أي أنه الخيار **(قوله تعيب)** أي فيثبت الخيار وقوله تلف أي ففسخ
الإجارة **(قوله والفرق لا يخ)** أي ظاهر وهو أن المقصود من الإجارة للتعيب وهي تلف بعض الأجزاء
تقتضي الاشتغال في الحال وهو متعذر بحيلة الماء والصخرة بخلاف البيع فإن المقصود منه ذات المبيع
وهي باقية مع الحيلة فلا نسق فيه حل بإيضاح **(قوله والاتلاف مشتر)** أي من وقع له العقد ولو باذن
البائع أو كرها لا نؤكل المشتري وإن بشر العقد كالأجنبي **(قوله قبض له)** أي أن كان الخيار له
أو لها أو لأخيار أصلا أو انفسخ شورى أي فيسترده المشتري الثمن من البائع ويغرمه بدل المبيع من
مثلا أو قيمة عث على مرق والمراد أنه قبض حيث كان أهلا ولا بأن كان غير أهلا لم يكن قبضا بل عليه
البدل ويرد البائع الثمن المبيع بأصاحق البيع وقد يتقاصن حل **(قوله أيضا قبض)** أي فيبرأ البائع
بذلك فصح التعيب بقوله كما كل الخ **(قوله كما كل المالك طعامه)** قد يقتضي التعيب أن الخ
لر كان البائع لا يكون الاتلاف قبضا هو كذلك بل لو تلفه بغيره حينئذ انفسخ أو عيبه بخبر
كأنه بعض المتأخرين وأقره حج م قال حل وهذا التماس يقتضي أن الاتلاف للأهل كالمجنون
والعي قبض لأنه لو أكل طعامه للصوص ضياعه الغاصب وليس كذلك والفرق أن ملكه على
ذلك مستر ومنا غير مستر ومن كان أذن للمشتري للأجنبي في الاتلاف لقوا انتهى وقوله ضياع
من المالك وهو ليس قيدا **(قوله فإن الغاصب يبرأ بذلك)** أي إذا لم يحدث فيه شيأ قال مرق ولا فرق في
ذلك بين أن يندسه له الغاصب أو أجنبي أو يأكله هو بنفسه **(قوله وكردة)** ومثل الردة ترك الصلاة
وقطع الطريق وزنا المحسن واهترض بأن الإحسان لا يتصور من الرقيق لأن شرطه الحرية وأوجب بأنه
يتصور في ذمى زنى وهو محسن ثم حارب واسترق ثم بيع فإذا تله المشتري عند البائع يكون قابضه لا يقال
كيد يكون للمشتري إذا لم يكن إماما قابضا بفعل المردوم ذ كرمع أنه غير مضمون على قائله لا ناقول
بين أنه قتل ملكه من غير ضرر عليه فيستر عليه عنه ولأنه لا تلازم بين ضمان القيمة والجنن والمرد
وقطع الطريق لا ضمان بالقيمة ويضمن بالجنن وأم الولد للموقوف لا ضمان بالجنن ويضمن
بالقيمة من مرق وشرح الرض **(قوله والمشتري الإمام)** أو نائبه أو لا كان قابضه لا يجوز له الانتيات
على الإمام ولا نظر لكونه مهديا أو مستكبرا بأنه غير مضمون وأوجب بأن ضمان المقود لا يتأثر بعزم
ضمان القيمة فالردي لا يضمن بالقيمة ويضمن بالجنن وقطع الطريق وأم الولد للموقوف بالعكس
وأعاد الكف ثلاثتهم بوجع قوله والمشتري الإمام ما قبله وهو الحال أو تودو عمل كون قتل الإمام
لمرد ليس قبضا إذ تله لأجل الردة ولا كان قبضا أه سلطان **(قوله وفي معنى الاتلاف)** أي فيكون
تلفا وكان المناسب أن يقول وفي معنى اتلاف الاحبال أو مجزئ المكاتب وموت المورث بعد التبرأ
(قوله فاحيلها أبره) ويلزمه القيمة مطلقا والمهر أنزل بعد دخول الحنفية لاقبله ولا منه لأنه ما أدخل
الأرض في ملكه من مرق **(قوله وبالواشترى السيد من مكاتب)** ظاهر هذا إبقاء العقد حصول القبض
بذلك وهو كذلك شورى وقاعدة كون هذا بمنزلة القبض همه تصرف السيد والوارث في
العين وأن لم يدخل تحت عهده وعدم تعلق الدين الذي على المكاتب أو للمورث بها بل أن كان له مال
غيرها كاتر قضى منه والأشاع على صاحبه كآقرره شيخنا وعبارة الثاني فإن قلت ما فائدة كون

خبت الخيار وأما غرق
الأرض أو وقوع حفرة
عليها لا يمكن رفضها فرجح
الشيخان هنا أنه تعيب
وفي الإجارة أنه تلف والفرق
لا يخ (واتلاف مشتر)
له بغير حق (قبض له) وإن
جهل أنه المبيع كما كل
المالك طعامه للصوص
ضيحا للغاصب ولو جاهلا
بأنه طعامه فإن الغاصب
يبرأ بذلك أما اتلافه له بحق
كسيال أو قودو وكردة
والمشتري الإمام فليس
بقبض ومعنى اتلافه مالو
اشترى أمة فأحيلها أبوه
وملواشترى السيد من
مكاتبه أو الوارث مورثه
شيأ ثم مجزئ المكاتب

(قوله أي من وقع له العقد)
وكذا الاتلاف باذنه أه
حج مرق **(قوله لا نؤكل)**
المشتري هذا تعطيل لقوله
من وقع العقد لا للبشر
وأن كان وكبلا وقد
تصرف في عبارة حج مرق

التي هي مروت المورث كالانقسام أن الثمن وللمن يتقبل للمسيما والوارث فلتأخذ ذلك أنه لو كان على المكاتبين وعلى المورث دين فانه يقضى من الثمن لانه استقر بذلك **(قوله أزمات المورث)** أي عن الوارث الحاضر فان مات عن أبين أحدهما المشتري لم يتصرف في البيع الذي يخصه أثناء المصدقته كذا ذكره في الرضخ قوله بمصدقته أي من أخيه لانه يقوم مقام المورث في إقباض النصف كافي الشوري **(قوله وغيره بالانقسام)** أي فورا **(قوله فلا ينفخ البيع)** هنا لا يشكل انقسام الاجارة فيالو غصب العين المؤجرة غاصب حتى اقتصد المدة للمعقود عليه هنا لعل وهو واجب على الجاني بخلاف الاجارة فان المعقود عليه للنفعة وهي غرواجية على متلفها سم **(قوله)** وهذا الخيار على التراضي ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد ع **(قوله كالاته)** أي الغير فان كان بأمر البائع فكالاته فينسخ البيع وان كان بأمر المشتري كان قابضا وان كان بأمر الاجنبي خير للمشتري بين الفسخ والاجارة وان كان بأمر الثلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما فالتعاقب انفساخ في ثلثه والقبض في ثلثه والتخيير في ثلثه قاله الاسوي قال شيخنا ولا يقال يلزم من ذلك تغير في الصفقة على البائع وهو معتمد لا نقول فلهذا اقتضى ذلك وهو أمر من ذكر بالانقسام فصار بمنزلة رضاء بغيرها اهـ ومقتضاؤه أنه لو كان باذن المشتري والاجنبي لا يكون المشتري قابضا للنصف ولا يتغير في النصف الاثر لما يلزم عليه من تغير في الصفقة حل **(قوله في غير البري)** أي الدين لتدرا التفاضل والبدل لا يقوم مقامه فيه حل وبعبارة عرض أمال البري فينسخ فيه العقد لانه يشترط القبض في المجلس وهذا يؤخذ من قول الشارح والافسخ فيه البيع لانه رابع للثلاث اهـ **(قوله أهلا للاتزام)** خرج به الحرفي وقد اشترطوا في الجاني في باب القود أن يكون ملقما للاحكام وأخر جوابه الحرفي وغير المكلف فلتغير الفرق ويمكن أن يقال فرق بين التزم الاحكام والتزم الدين الذي نحن فيه فان كل من السعي والجنون أهل لاشتغال ذمته بالدين وغير أهل لاتزام الاحكام أي التكليف **(قوله فرضيه مشر)** أي بأن أجاز البيع وفهم من هذا التعبير أنه الخيار في هاتين الصورتين وهو كذلك كإقراره شيخنا وهذا الجواز على القود وبعبارة أهله مع شرح م ر ولوعيه البائع فانه يثبت الخيار للمشتري على القود جز ماله لما كالاته وانقسام الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار لانه شاء فسخ وإن شاء أجاز بجميع الثمن اهـ **(قوله وحصول الميب بغيره)** أي لأخياره فلو ظهر عيب قدّم استعج له رده كأمروا رعاينا لما أنفقه فيستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سلبا ومعيها فلو كان الميب جرحا مرسى لغصب استقر عليه الثمن كله حل وقوله حتى أي حسم ما أنفقه وقوله وهو ما بين قيمته الخ فيفسخ وحق التعبير أن يقول وهو جزء من ثمنه نسبة اليه كنسبة التفاوت الذي بين قيمته سلبا ومعيها **(قوله أهد)** لا لاتزام بغيره حق حمايقان في تفرم الارش لاني ثبوت الخيار فكان الاول تأخير ذلك عند ذكره غرم الارش عناني لان التخير ثابت مطلقا **(قوله خبر المشتري)** أي فورا على وجه الوجهين كما أتى به قوله هر **(قوله فلا تفرم)** أي الآن **(قوله ما يأتي في الدين)** وهو أن مالا مقدره من الخرج يجب فيه ما نقص من قيمته وماله مقدر فينبهه للقيمة حل وبعبارة هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرهما ما نقص منها ان لم تنقد من سواها لانيبته من قيمته **(قوله في بدل الرقيق)** اذا كان القاطع للمشتري ثم قلنا لا بالإسراية عند البائع فانه يستقر على المشتري من الثمن ما نقص حل وبعبارة عرض قوله في بدل الرقيق نصف قيمته ما اذا كان الجاني أجنبيا أما المشتري لا الارش في حقه جز من الثمن نسبت الى الثمن كنسبة ما نقص الميب من القيمة اليه لو كان سلبا فلو كانت قيمته سلبا لانيبته وسقطوا عشرين استقر عليه ثلث الثمن فاذا مات عند البائع بغير سراية ضمن المشتري ملاك

(ولا يصح تصرف ولوع

بائع بنحو بيع ورضن)

كهيبة وكتابة واجارة (فبا

لم يقبض وضمن بمقد)

كبيع ونحو وصداق معينات

التي عن بيع البيع قبل

قبضه في الصحيحين

وغيرها ولنصف الملك

ومحل منع بيع البيع أو

الذين من البائع أو المشتري

أذ لم يكن بعين المقابل أو

بشبه ان تلف أركان في

القيمة والافهوا قاله بلطف

البيع فصح ومحل منع

رضنه منه أذ رهن بالمقابل

وكان له حق الحبس والاجاز

على الاصح المنصوص

(ويصح) تصرف فيه

(بنحو اعتاق ووصية)

كايلا بد يدور زوج هو وقت

وقسمه واجتمع لم تقفراء

اشتراء جزاء لشوف

الشاعر الى الفتق ولعسم

توقه على القدرة بدليل

معه اعتاق الآبق ويكون

به المشتري قابضا وقبضه

البقية

(قوله أي فوصف البيع الخ)

أنظر مع ما قاله قبل لانه

يؤخذ مما قبله انه قيد لمحل

كلامه الآن والا كان من

مسئلة الاستبدال وسأني

ولعل مراده في القيد

لعموم ما هنا والاستبدال

فاندم ما جال ان المشتري اذا عيب المبيع أخذه بجميع الثمن كاذكره الصف فكيف يستقر
عليه أثر النقص (قوله ولا يصح تصرف) هذا من جملة حكم البيع ونحوه قبل القبض أو
بعد بتخلل زواله الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لانتفاء ضمانها كالمسلم ويتنص تصرف أيضا
بعد القبض اذا كان الخيار البائع أو لهما قاله شيخنا اه حل (قوله ولوع بائع) الغاية للرد والمراد
بقوله لم يقبض أي قبضه لم يحضره تصرف سواء لم يقبض أصلا أو قبض قابضا ناقلا لقضاه فقط كما
سبق في قوله وشرط في قبض ما يبيع مقدرا الخ ففرق بين القبض هنا والقبض في قوله المبيع قبل
قبضه من ضمان بائع اذا لزم في ذلك على مطلق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تصدير فيها
بيع مقدرا اه (قوله فبا لم يقبض) وان أذن البائع وقبض الثمن اه سم عش (قوله وضمن
بمقد) وهو الذي يضمن للمقابل (قوله معينات) وأما اذا كانت في القيمة فقبضه تفصيل يأتي
في الاستبدال وهو أنها اذا سككت ثمننا أو صدقا صح أخذ غيرها عنها والا فلا أي وهذا
يصدق عليه أنه تصرف قبل القبض في الثمن والصدقا أي فوصف البيع بالعين ليس
قدرا لانه لا يصح الاستبدال عنه مطلقا كسأني (قوله اذ لم يكن بعين المقابل) بأن كان بغير
جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أو كلف في القيمة عطف على تلف أي أول
تلف لكن كان في القيمة والأبأن كان بعين المقابل أو بشبه ان تلفوا أو بمثل ان كان في القيمة فهو
في هذه الصورات اه حل (قوله أركان في القيمة) صورة ذلك أن يشتري المشتري عبيدا مثلا
بدرا مثلا في ذمتهم فيبيعهم بائع قبل قبضه بدرا في ذمة البائع أو يكون المشتري أن قبض البائع
بدرا عما في ذمتهم فيبيعهم العبد بدرا في ذمة البائع أو يبيع غير الذي دفعه له ولوع وجود الذي
دفعه وعلى كلا الصورتين يقال انه باع بمثل المقابل والمقابل في القيمة شيخنا (قوله منه) أي من
كل من المشتري أو البائع مثلا (قوله اذ رهن بالمقابل) أي عليه وقوله وكان له أي لكل (قوله
والا) بأن كان بغير المقابل أو به ولم يكن له حق الحبس جاز على الاصح وبما يصدق به كلامه محتم
رضنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس هذا ولعن عدم صحة الرهن مطلقا أي سواء كان بعين
المقابل أو بغيره وسواء كان له حق الحبس أم لا حل لنصف الملك فليس مراد الشارح بالنصوص
ناص عليه الشافعي بل هو بحث لا لزوم والسبكي وضابط كونه له حق الحبس أن يكون
التم حلالا ولم يقبضه كلا أو بعضا (قوله ويصح تصرفه فيه) أي فيها لم يقبض بنحو اعتاق هذه
صور ثمانية مستتة مما قبلها ويصح قابضا في ثلاثة منها وهي الاعتاق والأبلا والوقت ولا يصح
قابضا في البقي (قوله كايلا بد) مثل لنحو الفتق وقوله وزوج هو وما قبله مثال لنحو الوصية
وقوله ووقف مثال لنحو الاعتاق كقوله الشوبرى وعبارة عش قوله كايلا بد يدور به من نحو الوصية
لكونه تعليق الفتق على اللوث فأنه الوصية لكونها تلك بالوث بشرط القبول (قوله ووقف)
أي سواء كان على معين أو لا عش (قوله ونسبة) أي نسبة افراز أو تعديل أي لان الرضا غير
مستعفيما واذ لم يقبض الرضا جاز أن يقبض انقبض كالشفعة حل وعبارة عش قوله ونسبة أي افراز
أو تعديل لا راد لانه لا يصح بدله الا بغير خلاف التعديل بدخلها الاجبار فكانها ليست يبيع (قوله
وابتاع طعام للفقراء) ليس يقيد وانظر هل الطعام قيد لا (قوله اشتراء جزاء) أي ابتاع في عدم القبض
أبو اسحق لم يكتف بالبدل بل بالصدقة المجترة من كليه وقبضه شرح الروض (قوله ويكون به) أي باع
المشتري قابضا وانظر هل يترتب على كونه قابضا أو غير قابض فائدة لان الفرض أن خرج عن ملكه
شيخنا (قوله وضمنه) أي الثمن البقية أي في الصحة لا في القبض بدليل قوله لكن الخ والجامع

كون كل تصرف للمالك وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير قابض بالذات كورات أنه اذا تلف أو أُلغى
 البالغ انسخ البيع والتصرف المذكور **(قوله)** لكن لا يكون قابضا قال نعم لكن من ضمان البالغ
(قوله) بولسية أي ويكون قابضا عند ذلك كالإيداء والاعتاق حل **(قوله)** ولا بالتدبير له
 ما لم يتلشترى لأنه يقتضي تقييد فيكون قابضا شورى **(قوله)** ولا بالقسمة أي غير المراد **(قوله)**
 ان لم يقبضوه أي الفقراء وأما عند ذلك فلا بد فيه من قبض الشترى أو من يقوم مقامه عند موته
 حل **(قوله)** ولا يجوز اعتاقه تقييد لصحة الاعتاق بكونه على غير مال وبعدم كونه عن كثرة البر
 وقوله ولا يجوز اعتاقه على مال أي لأنه يبيع ولا عن كثرة الفير لأنه حب شتر حر أي ولا يلحق
 الضمنية كقوله أنه اعتق عبدك عن وليدك عوضا فاجابه كقوله ع ش والمراد بقوله على مال أي
 من غير العبد والافوه عقد عتاق فيصح لأنه يقع بما **(قوله)** وليدك كذا (لذلك) أي للتصرف الذي
 يصح قبل القبض والذي لا يصح قبله قاعدة ولذلك احتاج الشارع إلى تعدد الألفاظ في قوله كالإيداء
(قوله) ولا تصرف في مال الخ هذا مفهوم قوله وضمن بعدد نخرج به ما إذا لم يضمن أصلا أو ضمن بغير
 عقد كذا كره الشورى وقوله في ماله بالإضافة لأنه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص وهو لا يصح
 بيعه فلا يضمن قراءته بفتح اللام إلا الفائدة ترجعه على الإضافة كافي ع ش **(قوله)** كودية) ومثله غل
 وقبض غنيمة فلاحه للمستحقين أو الغنائم بيع حصته قبل إقرارها قاله شيخنا بخلاف حصته من يث
 المال فلا يصح بيعها قبل إقرارها ورويتها واكتفى بعض شايخنا بالإقرار فقط ولو مع غيره قل
(قوله) كان له لورثه التصرف فيه) بأن كان غير مرمون **(قوله)** وباق يبدليه بعد رده) أركان
 مضنونا لكن لا ضمان عند بل ضمان بدفعه وما يؤخذ بسوم عطف على ودية لأن الودية مثال
 لما اتى فيه الضمان بالكتابة وهذا المال إذا اتى فيه ضمان العتق لان المأخوذ بالسوم بضمن
 ضمان بدان أخذه ليشر به كله فان أخذه ليشر نصفه ضلنا من نصفه لان النصف الآخر فيه
 أمانة حل أي لأن قوله عمالا يضمن بعدد صادق بأن لا يكون مضنونا أصلا أو يكون مضنونا ضمان
 بدفعه لا بل بقوله ككودية وقراض ومرمون ولثاني بالمأخوذ بالسوم وللعار وضمان اليسوع
 ضمان القيمة في التقوم والتسل في المثل والمعتق المأخوذ بالسوم بضمن بريقته يوم التلف وان كان
 مثليا كالعار شورى **(قوله)** بعد رده) أي أو بعد إفاقته فلو عير بزوال الحجر لعله له إلى **(قوله)**
 أي عبه) بضمانه من أن يجب قال تعالى يجب الزرع وأما التلافي فهو لازم قال تعالى ولا يجب
 فحجب قولهم فيتعدي بن فيقال عجب من كذا فقول الرماوي أنه يفتح الياء من عجب غير ظاهر لان
 عجب التلافي لازم والى في الشرح متعذرا لواب أن يكون ضمها من الرباعي وفي المحاص والمجاز
 مانعه وعجب من الشيء عجبمان باب تعجب إلى أن قال وأعجبني حسنه **(قوله)** وعلوك) أي البالغ ديب
 فسخ البيع **(قوله)** ونحوه في المالك بفسخ) أي أي نسخ كان سواء كان بيع أو إجارة أو صدق
 أو غيرها ع ش **(قوله)** ولو أكرى صباغا وأضارا الخ) هذه الواردة على قوله ولا تصرف فيه
 غير عمالا يضمن بعدد صدقة عمالا يضمن أصلا أو يضمن ضمان بدفعه مستثنى من الأول كقوله لا بد
 فكان الأولى أن يقول نلوا كثر الخ **(قوله)** وسله) أي به ليكون عمالا الكلام فيه وهو تصرف
 ماله بغيره والأفليس قيد كانه عليه الشارع في شرح الرض فينتج عليه التصرف وان
 لم يسله وفي عبارة شيخنا خلافه فليراجع حل **(قوله)** قبل العمل) أي تملق في الاجرة بآلان
 الاجارة لازمة من الطرفين وقوله وكذا بعدد ان لم يكن سلم الاجرة لاستحقاقه حبسها على الاجرة
 فكانه محجوز عن تسليمها شرعا **(قوله)** (ومع استبدال) بشرط أن يكون الاستبدال إيجاب وقيل

بالوسية ولا بالتدبير ولا
 بالتزجيح ولا بالقسمة ولا بإيداء
 الطعام للفقراء ان لم يقبضوه
 ولا يجوز اعتاقه على مال
 ولا عن كثرة الفير بل
 بدكره لذلك قاعدة
 وتصير بما ذكر أهم من
 نصيره عا ذكر (وله) تصرف
 فعماله بغيره عمالا يضمن
 بعدد كودية) وقراض
 ومرمون بعد تفك ك
 وموروث كان له لورث
 التصرف بواق يبدليه
 بعد رده) (ومأخوذ بسوم)
 وهو مأخوذه من يرد
 الثراء لثامه أبعجه أملا
 ومعاره ملك بفسخ نلهم
 الملك في المذكورات ويحق في
 المالك بفسخ بعد رده
 لمشتريه والا فلا يصح بيعه
 لأنه حبه إلى استرداد
 الثمن ولو أكرى صباغا أو
 ضارا لم يرد في ثوب وسله
 له فليس له تصرف فيه قبل
 العمل وكذا بعده ان لم
 يكن سلم الاجرة وتصير
 بما ذكر أهم مما عير به
 (ومع استبدال)

(قوله) وهو لا يصح بيعه)
 فيه ان الكلام ليس
 مفروضا في خصوص البيع
 فالاول العموم بأن شرأ
 بلفظ الموصول **(قوله)** ولو لمع
 غيره) أي غير المذكور من
 الزينة (قوله) أركان مضنونا

(الخ) دخول على قوله وما يؤخذ بسوم

بالدينار وأخذت مكاهم

الدرهم وأبيع بالدرهم

وأخذت مكاهم بالدينار فأتيت

رسول الله ﷺ فأنته

عن ذلك فقال لا بأس إذا

تفرقا وليس ينسكائي

رواه أبو داود وغيره

ومعهما الحاكم على شرط

مسلم والثن النقد فان

لم يكن أوكما تدين فهو

ما نسلت به الباه والثن

مقابل أما الدين للثن

كالمسلم فيه فلا يصح استبداله

بما لا يضمن إقالة لعدم

استقراره

(قوله رجه الله ودين

قرض) ولو كان القرض

ذهبا فتموض عنه ذهبا

وضعة امتنع لانه من

قاعدة مدحوجة ودرهم

ولا ينافي ذلك ما لو صالح

من خبئ ديناراً وألف

درهم على ألفي درهم

حيث يجوز لان ذلك

استيفاء لالف درهم عن

ألف درهم وموض

للاثر الآخر عن الدينار

فلا محذور في ذلك أذ ليس

فيه تموض المجموع عن

المجموع حتى يجزى فيه

قاعدة مدحوجة ودم فلو

صرنا بتموض المجموع

عن المجموع استنعنا لا يثبت

والإتلاف ما يأخذنه قاله السكندر وهو ظاهر وبحت الأذرى الصحة بناء على صحة المعاوضة
(قوله ولو صلح) وصورة أن يقول ما نسلتكم الدينار الذي أدعيه عليك ب درهم وهذا هو
المسبب لقوله ولو صلح أي ولو كان الاستبدال بواسطة صالح وأما موقر المزري في قوله صورته أن
يصلحه من الثوب الذي عليه بائع ثم يستبدل عن الألف شيئا فلا يظهر إلا إذا كان التصحيح في الدين
بأن يكون للمنى وصح استبدال عن دين ولو صلح أي ولو كان الدين بثلث بوسطة صالح (قوله عن
دين) أي غير مبرور وغير رأس مال السلم على العدمه فالقيد ثلاثة وقوله بغير دين رابع (قوله غير
ثمن) وكذا ما يجب تسليمه في المجلس كإن مال السلم والبروي أي الذي بيع بمشله كافي
شرح لروض وكافية الأجزاء التي في القصة كآفروه شيخنا (قوله بغير دين) أي سابق على
الاستبدال والأصل صالحه بدين يحدث فيشدد فصحيح شوري (قوله كمن في القصة) قال بعضهم
لكن عدل الزم البعد فلا يجوز في زمن خياره قال في الأيباب وأما ما يجده إذا كان الخيار لها أو لبايع
يخلف ماذا كان للثمن فأن بايع يملك الثمن في حالنا من جواز استبداله عنه شوري (قوله
خبر ابن عمر) هذا دليل لجواز الاستبدال عن دين وهو ثمن وقوله ليس ينسكائي أي من عقد الاستبدال
حل (قوله والثن النقد) منه يؤخذ أنه لو باع ديناراً بفلس معلومة في القصة امتنع الاعتراض
عن حال الدين بدينار والثن والفلس هو الثمن ومثل الفلاس الاثمة والعبد إذا كانت مملوكة في
القصة لا تفرق وتقتضى هذا أنه لو قال سللت إليك هذا البعد في عشرة دراهم في ذمتك صح
الاعتراض عنها لأنها ثمن مع أنها مسلم فيها وفي كلام المؤلف في شرح لروض قد يثبت عدم صحة
الاستبدال عن ذلك ويجعل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب اه أو سيح لم يقد بلفظ السلم
ويستدعي احتياج الفرق بين الثمن والثن لان الثاني لا يصح الاعتراض عنه مطلقا حل (قوله كالمسلم
فيه) أي ولو كان السلم فيه نقداً كأن أسلم عبداً فقد يثبت استبدال عن النقد على العدمه في شرح
الروض وغيره مع أنه ثمن لان النقد في الحقيقة مسلم فيه فقولهم يصح الاستبدال عن الثمن جرى على
أغلب أي ما لم يكن مسلحاً فيه وكلمته في المبيع في القصة أن عقد السلم كان عقداً عليه
لفظ البيع شوري وهذا على غير طريقة الشارع أما على طريقته فالبيع في القصة مسلم فيه وإن عقد
لفظ البيع نظراً للمنى كسبائي وفهوم قول الشارع كمن في القصة أن الثمن للمعين لا يصح
الاستبدال عنه مع عموم التعليل الآتي وهو قوله الآتي ولان الثمن قصد ما يثبه وهو حدث
عمر تقدم وهو قوله كنت أبيع الأبل بالدينار وأخذت مكاهم الدرهم للمنى ولما في القصة والظاهر أن
قول الشارع في القصة ليس قيداً بل عليه عدم ذكره زعمو يؤيد هذا التعميم ما نقل عن الروض
من أن الثمن الذي يصح الاستبدال عنه هو الذي لا يشترط قبضه في المجلس وهو شامل للثن للمعين
فلذلك كالقصة بيان لما ثبت فيها مما عساه الثمن فليأتمل اه كاتبه اط ف وهذا ينافي قول
الشارح سابقاً كبير ومن وصداق معينات والظاهر أن قوله في القصة قيد معتبر فالعين لا يجوز
الاستبدال عنه لأنه يصدق عليه أنه تصرف فيه قبل قبضه لأنه باعه بالذي قبضه بده وحديث ابن عمر
خاص بثن القصة (قوله بملائين من أهله) بأن كان بغير جنس رأس مال السلم أو بزيادة عليه
أو بنصفه كأن أسلم إليه فرساً على أرب في ذمته ثم أراد أن يستبدل الأرب بدينين فلو أسلم
فأصبح أهله المستبدل بالقبول وهو القرش فله يصح اه بش ويصير القرش ديناً على المسلم اه

فيصح حينئذ الاستبدال عنه **(قوله)** فإنه معرض باقطة، والحيلة في ذلك أن يتفاخا عقد السلم ليعبر رأس المال ديناً ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآتي أي هنا في الثمن وعمل التفاسخ عند موصله كاتقطاع السلم فيه لأنه لا يلزم لإيجوز فسخه إلا بالسبب اه زبدي زيادة **(قوله)** لا فسخ أي على القول بالضعف والافساق أي أنه لا يفسخ بالاتقطاع بل بغير السلم حل فقوله والفسخ وهو الفسخ يعني أنه إذا انقطع السلم فيه وفي حال الحل قبل بفسخ السلم وقبل بيع السلم اختيار بين الفسخ والأجزاء وهو المتمد اه **(قوله)** بغير اختلاف الثمن المذكور فإن القصد منه المالية شوري **(قوله)** ونحوه أي من دين القرض ودين الألف ودين الأجرة وكل مضمون ضمان عقد حل وعمل مع الاستبدال في السلم فيه مالم يضمنه شخص أمواله ضمه شخصه فان السلم أن يضمنه عن ضمان الضامن وهذه ثقلها مبر في شرحه عن والده وأما صاحب فهاذ كونه في الحقيقة اعتياض عن دين الضامن لا عن دين السلم فيه كإقراره شيخنا العزيزي **(قوله)** كيمه الضمير راجع للدين الميكيد كونه غير مضمون وبكونه بغير دين فاشتراط كونه بغير دين في هذه المسئلة مستفاد من المتن فكان على الشارح تقديم قوله بغير دين على قول المتن أن يضمن عليه حتى يكون من تمام نصير الضمير فكان يقول كيمه أي الدين غير المضمون بغير دين الغير من هو عليه **(قوله)** أي الدين غير المضمون أي الضمير راجع للدين المستبدل عنه ببقده والكاف للتظهير في السعة لا للقياس لأن هذا مقبوس على الأول ولو دنا نصيبه كاذ كره الشارح بقوله كيمه لمن هو عليه **(قوله)** بغير دين أي سابق على الاستبدال والألف به بين وبينها وقت العقد فصحيح سل **(قوله)** لا يجوز من تسليمه لأن ما في اللفظة غير متصور على تسليمه لأنه غير معين وبما عين ليس عين ما فيها وجوبه أن الشرط قدرة المشتري على التسليم وهو حاصل بالقبض في المجلس للشرط بصحة ذلك **(قوله)** ويشترط أي بيع الدين لغير من هو عليه كون الدينين ملياً أي موصراً من الملاءة وهي السعة وقوله مقر أي أو عليه بينة وقوله استقرا أي مأون من سقوطه خرج به الأجرة قبل تمام المدة فانها ليست مستقرة فلا يجوز بيعها وكنجوم الكتب **(قوله)** كالوصار في الدنة أي في بيع الدين إن هو عليه أي استبدلاً في الدنة كأن قال استبدل عن الدرهم التي في ذمتك ديناراً في ذمتك وبقيته في المجلس ويجري في بيعه لغير من هو عليه أي كأن يباع لغيره ومات له على زيد بمائة ذمة عمره ولا مثال المتن شامل لهذه فاسل **(قوله)** ويشترط غيرها حاصل للمتمد أنه في بيع الدين لغير من هو عليه يشترط القبض في المجلس للوحيين ملة أي سواء اتحدوا على الرأب أم لا وأما الاستبدال عن الدين إن اتحدوا على الرأب اشترط القبض في المجلس والاشترط التعيين فقط وإن قبض فيه شيخنا وانظر الفرق بينهما **(قوله)** تعيين ذلك أي البديل في الأول والوحيين في الثاني **(قوله)** لا قبض فيه خفيف بالنسبة لبيع الدين لغير من هو عليه **(قوله)** كالوابع نوياً أي باساعلى ما لو باع إلى الأعلى وعلى هذا يكون قولهم ما في القصة تعيين لا بالقبض مجمل على ما به الضرور أم أقبله فيتعين برضاها حل **(قوله)** في الدنة رابع لكن من الثوب والدرهم لانه أنسب بلقاه وقوله لا يشترط قبض الثوب أي ولا الدرهم بل الشرط تعيين كل منهما في المجلس إن كان من قبيل بيع الدين لغير من هو عليه وتعيين الدرهم فقط إن كان من قبيل الاستبدال كإقراره شيخنا **(قوله)** لا طلاق الشيخين المتمد لا طلاق الشيخين ولا فرق بين التعبد في علة الرابو غيرهما أو الحل ضمه لأنه لا يأتي في قول الشيخين أموال باع عيه زيد بمائة على عمر اه زبدي عبارة حل المتمد أنه لا فرق ويضعف هذا الجمل قول الشيخين في التثليل اه

بالمثل أهم من تعبيره بالثمن فيه وبقيته الثمن (كيمه) أي الدين غير المضمون (لغير من) هو (عليه) بغير دين (كان) باع (لغيره) مائة على زيد بمائة فإنه صحيح كما رجحه في الروضة هنا وفي أصلها آخر المجلد كيمه من هو عليه وهو الاستبدال السابق وراجع الأصل البطلان لجزءه عن تسليمه والأول محكم عن النص واختاره السبكي قال إن الوعد يشترط كون المدين ملياً مقراً وإن يكون الدين حال استقراره (شرط) لكل من الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه (في متفق) هل يباع كدرهم عن دينار أو عكسه (قبض) للبديل في الأول للوحيين في الثاني (في المجلس) حذر من الرأب فلا يشترط تعيين ذلك في العقد كالوصار في الدنة (د) شرط (في غيرها) أي غير متفق على الرأب كدراهم عن درهم (تعيين) ذلك (فيه) أي في المجلس (قط) أي لا قبض فيه كالوابع نوياً بدرهم في الدنة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وهذا مقتضى كلام الأكابر في بيع الدين لغير من هو

وخرج بغير دين فإذا ذكر
 الدين أى الثابت قبل
 كان استبدل عن دينه ديناً
 آخر أو كان له دينان
 على ثالث فباع أحدهما
 الآخر دينه بدينه فلا يصح
 سواء اتحد الجنس أم لا
 للهي عن بيع الكالئ
 بالكالئ رواه الحاكم وقال على
 شرطه وفسر ببيع الدين
 بالدين كما ورد الصريح به
 فدراية البيهقي والتصريح
 باشتراط التعين في غير
 الصلح من زيادتي ولا يجوز
 استبدال المؤجل من الحال
 ويجوز انعكاسه وكان صاحب
 المؤجل يملكه (وقبض غيره
 منقول) من أرض وضاع
 وشجر ثمرة مبيعة عليها
 قبل أو أن الجندل تعميرى
 بذلك أعمن قوله وقبض
 العقار بشخصيته (لمشتري)
 بأن يمكنه منه البائع ويسلمه
 المفتاح (وتقرينه
 قوله الرب عليه ضمان
 البائع الخ) كان الصواب
 أن يقول للرب عليه ضمان
 التصرف بنحو البيع بعده
 (قوله رحمه الله وشجر)
 هل يكفي بالنقل لا أظهر
 في القبض
 (قوله وأضاد شجر) فيشترط
 تفرقه من الترحيب ببيع
 الشجر وحده أه ههنا
 وسأيت ما يوضحه في قوله
 ولو اشترى الخ

أى اشترى بميز يديته على عمرو وفيه أنه لا منافاة له بحرقه (قوله وخرج بغير دين الخ) هذا
 مفهوم القيد الثاني المصرح به وأولاً بقوله بغير دين وثانياً بقوله كيده إذا ضمير راجع للدين المستبدل عنه
 فبيده أى كونه غير مشتمل وكونه بغير دين وأما مفهوم الأول فصرح به فى الأول بقوله أما الدين المشتمل
 وسكت عنه فى الثاني كما فاده شيخنا (قوله فإذا ذكر) أى ببيع الدين لمن هو عليه ولغيره هو عليه
 حل (قوله الدين أى الثالث الخ) أى يشترط فى الاستبدل أن يكون الدين غير دين ثابت قبل عقد
 الاستبدل بأن يكون عيناً أو يكون ديناً منشأً بأن قال له استبدل عن العشرين ريالاً الذى فى ذمتك
 خمسة ذنابى فى ذمتك لكن بشرط أن يقبضها فى المجلس لاتفاقهما فى علة الربا أه (قوله كأن
 استبدل عن دينه) كأن كان لا يذيع بغير عشرة دراهم وبكسر عليه دينار فلا يصح أن يستبدل
 أحدهما عن دينه من الآخر وقوله على ثالث كأن كان لا يذيع دينار على بكر ولعمرو عليه دراهم فلا يصح
 أن يبيع أحدهما ديناراً بغير درهم الآخر مع كونهما فى الذمة من غير قبض كالنقد أه شيخنا (قوله
 الكالئ) هو المهر كاضطرع شرع الحديث أه فتح البارى ملح على البخارى وهو من السكادة
 وهو الحفظ ولا شك أن الدين محفوظ فكيف أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم المفعول وجوابه
 أنه متأول يوم جلة لا قبل له تأويله أنه استعمل الأول فى موضع الثانى مجازاً كقوله تعالى ما دأبنى
 مدونق ولا عام يوم من أمرئائى لا معصوم شورى (قوله وفسر ببيع الدين بالدين الخ) هذا
 التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذى فى الصحيح وغيره أن الكالئ بالكالئ هو
 النسيئة بالنسيئة أى المؤجل سم (قوله وقبض غير منقول) هذا بيان لحقيقة القبض الرب عليه
 ضمان البائع فيه والمشتري بعده للذكو أول الترجمة بقوله لم يبيع قبل قبضه الخ فهو جواب سؤال كأنه
 قيل له ما القبض بقوله وقبض الخ وحاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع امانتقول أو غيره وكل
 امانتصرف فى مجلس العقد أو غاب عنه وكل امانتبدل المشتري أو غيره وكل امانتغول أو غيره مشغول
 والمشتغل امانتبدل المشتري أو البائع أو الأجنبي أو مشتركة وللشركة امانتبدل اثنين منهم أو بين الثلاثة
 والمراد بانسعة المشتري ما يملك عليها وحده ولو بوديعة وإن كانت قبالة ولا اجنبي وكذا البقية والمراد
 قبض غير منقول حاضر يحل العقد وليس بيد المشتري كما يمل ذلك من قوله الآتى فإن كان المبيع
 حاضراً الخ حل أى قوله بشرط فى غاب والمراد بغير المنقول ما لا يمكن نقله بحاله الذى هو عليه حالة
 البيع لإبناى فى آخره منقولة ع ش (قوله وضاع) بكسر الصاد جمع ضيعة وهو القرية الصغيرة
 قطعاً على ما قبلها منقولة القرية اسم للأرض والبناء (قوله وشجر) وإن بيع بشرط القطع حر
 رحل (قوله قبل وأن الجندل) وكذا بعده على التعمد كاصروا به فى مسئلة العرايا حيث أكتفوا
 فيما يخصه والبيع واقع بعد وأن الجندل أه حل والجندل يفتح الجيم وكسرهما مع إجماع اللذان
 وأماهما فنماز مع لغات (قوله أعمن) وبه المصوم مشغول لغير النخل من الشجر والثمرة للمبيعة على
 الشجر فإن العقار على ما فى المختار الأرض والضياع والنخل لكنه قال فى باب العين النسيئة العقار ثم
 قال قلت قال الأزهري النسيئة عند الحاضرة النخل والكرم والأرض والعرب لا تعرف النسيئة إلا
 فى الحرة والمناصة وعليه فهو به المصوم مشغول للثمرة أه ع ش أى والعار لا يشمل الكس فى كلام
 بعضهم ما يفيد أن العقار يشمل الثمرة عند الفقهاء فهو حقيقة عرقية وعليه فلا عية حل (قوله بأن
 يكتم) أى يلفظ بدل عليها ككليت بينك وبينه أو ما يقوم مقام كالكناية والإشارة ومحل
 اشتراط ذلك كما هو ظاهر أن البائع حق الحبس أما إذا لم يكن له شيئاً فإنه يستقل المشتري بقبضه
 فلا يحتاج إلى لفظ أه عندنا فى شورى (قوله ويسلمه المفتاح) أى أن كان متلفاً وكان المفتاح

من متاع غيره) أي غير
في الباع المبيعة يجعل منها
وخلل بين المشتري وبينها
سوى المثل مقبوض فان
تدل الامتعة منه الى عمل
آخر صار قابلاً للحملة
وتعبري بمتاع غيره أولى
من تعبري بامتعة البائع
(و) قبض (منقول) من
سفينه أوحوان أو غيرها
(بنقله) مع تفرغ اليد
(قوله أو اجنبي) لعله حسي
مقابل شرعي

(قوله لا يشترط التفرغ)
ولا يشترط قبض الامتعة
تلقاها شرح الروض
(قوله أو لا لكنه) فيه أنه
إذا لم يكن غنما به ولم يكن
لحق الحبس فما وجبه
توقعه على الأذن في النقل
للقبض بأن وجه يكون به
عليه حسيه فافاء الحلاق
المن قبوله لما لا يتعوض ولم
يقيد بالأذن ونافاه قوله
استقلال قبض الخ فالخاض
أنه أن كان له حق الحبس
احتجج للآذن في النقل
للقبض والأفلام بنقلها
فيه حق البائع والاستيعاب
له أيضاً تأمل فلذا لم ينقل
اليه ولم يكن له حق الحبس
لم يحتج لأنه كان يقتضيه
عموم قوله لا استقلال الخ
وكون به حسيه ضعفه
الباع مع عدم استحقاق
الحبس ومن هذا أنه
أما خص التحصن بالأذن
لعمومه للعجب في الحالتين

موجوداً ولو اشتملت الدار على أما كن بها مانتع فلا بد من تسليم تلك المانتع وان كانت تلك
الاما كن صغيرة كالخزائن الخشب اه حل فالرأد بالفتح الجنس فلو قاله البائع تسلمه واصدبه
مفاناً فيبقى أن يستثنى بذلك عن تسليم الفتح اه سم ومع ذلك يفسخ العقد في الفتح بما يتأجل
من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بنقله في البائع وان كانت قيمة الفتح بائنه عرض على مر المراد
لتسليمه الفتح مع عدم مانع شرعي كشل الدار بامتعة غير المشتري أو اجنبي ككونها في يد غائب
وللرأد أيضاً بالفتح مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل كما قاله عرض (قوله من متاع غيره) وهو
اشترى الامتعة مع الدار فلا بد في قبضها من نقلها وبقي مانتع في بقا الامتعة كحسبها لقل
صغير الجرم كبر القيمة في طرف صغير ويزرق بينه وبين الحقيق بأنه لقله بقصد حفظه في الدار واسوره
بها فتمتد مشغوله ولا كذلك الحقيق اه حل فصل بعضهم فقال ان اشتراها مع الدار أو بعدها اذ
اشترط التفرغ وان اشتراها قبل شراء الدار لم يشترط التفرغ (قوله نظر العرف) أي لأصحابه والحرز
(قوله لعدم ما يثبت) على الملقه صريحاً كزأن العرف مؤخر عن الغفر الذي في جمع الجوامع خلافه
وهو تقديم العرف على اللغة وقد يقال ان ذلك في اللفاظ الموضوعه لمان أي يقدم المني الشرعي من
تقدر حل على المني الشرعي فان تدرج حل على المني القوي وهذا في المراد من اللفظ الذي لم يوضع للمني
وأنما فهم معاناهم استعمال بقرآن الأحوال عرض (قوله فاسوى المثل مقبوض) ظاهره وان كانت
الامتعة في جانب من المثل وهو واضح ان أغلق عليها باب البيت والأجنبي حصول القبض فيها
الموضع الحارثي للاستعانة عرفاً على مر (قوله أولى من تعبري) أما أولاً فلا بد قوله أمانة جمع
فيهم أنه لا يشترط التفرغ من متاع واحد وليس كذلك نعم لا يشترط التفرغ من متاع قبل
القيمة كجزة مسكورة وأما ثانياً فلا بد كلامه يومه أنه لا يشترط التفرغ من متاع الاجنبي وليس
كذلك بل ولو كان مستركاً بين المشتري وغيره فلا بد من التفرغ كما في ره شيئا (قوله وقبض منقول)
أي حاضر بمحل العقد وليس يبدل المشتري كما يعلم من قوله الآتي فان كان البائع حاضراً حل (قوله من
سفينه) أي صغيرة أو كبيرة في البحر أما كبيرة في البر لا تنقل عادة فقبضها بالتخليه والتفرغ من متاع
غيره زى كالمقار وقال مر اذا كانت لا تنجز بالجر فهي كالمقار سواء كانت في البر أو البحر ولا بد أن
كانت تنجز بجره ولو بمعاونة غيره على العادة فكالمقول ولا يشترط أن تكون تنجز بجره وحده
بدليل أن الحمل الثقيل الذي لا يقدر وحده على نقله ويحتاج الى معاونة غيره فيه من النقل اه
يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضاً أن تنجز بجره مع الخلق الكثير والأصل سفينة يمكن بجره
بجمع الخلق الكثير اه (قوله بنقله) فإذا نقله المشتري لما يتعوض به البائع من غير أن يتحل
القبض الناقل للضمان لا للميلد للتصرف وكذلك نقله بإذنه لكن لا عن جهة القبض فان نقله في نقل
النقل للقبض حصل القبض القيد للتصرف سواء كان المكان الذي نقل اليه مخصصه للبائع أو لا
لكن ان كان البائع حاضراً للمشتري غائباً اذ لم يأذن في النقل اليه مع حصة القبض القيد للمشتري
لم يفتقر تفصيل المنقول لما لا يتعوض الخ إنما هو في كون المشتري غير غائب وكونه مستمراً قوله
الشارح في النقل للقبض كان عليه أن يقول اليه اذ هو عمل التفصيل كما شراره به بقوله الذي أنفذ
النقل اليه (قوله بنقله) أي نقل المشتري له ولو بنائبه وان اشترى حيزه بعده أو أنشأه مع الجرم
صفقه مالم يكن تاباعاً غير مقصود كما في البر لموجود حال شراء البر وكشغل الحيوان أمره بالانتقال
انتقاله ولا يكتفي بركوبه وانفا ولا استخدم الرقيق ولا الجلس على الفراش البيع نهراً نقله
البائع من ضيائه لما علت من أن المداير في ابراء البائع من الضمان على استيلاء المشتري

بوجه ما حل (قوله أيضا بقتله) أى إلى محرق آخر فلا يكتفى أخذه ومشي به ولو مدة طويلة كما قاله
 حر وعنه فيه عنى وقال يكتفى منه به لأنه بعد نقله له (قوله المشحونة بالامتعة) أى الغير
 المحقرة كحبرة وبعض ماعون أى فلا يشترط تحليتها ومنه النقل في ذلك كل ما يعطى فى العادة
 فظهر الحيوان لا يعطى عادة فلا يشترط القاماعل ظهره ومن الامتعة آلات السفينة حل (قوله
 نقل العرف) قسم الميراث النقل على النقل لمعومه ولكونه بدل على النقل والتفرع والمحدث بدل
 على الأول فقط (قوله وروى الشيخان الخ) الحديث فيه ذكر الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل
 منقول كما قاله الشارح وكونه جزأنا ليس بقيد بل هو بيان للواقع أوقيد لا ككفا بقبضه من غير
 تقدير ويقاس على منع بيعهم له ببقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك كما عبره الجلال
 الخلى في شرح الاصل (قوله لا يختص بائع به) يقتضى أنه لو نقله الى مشترك بين البائع
 وغيره حصل القبض ولو غير اذن قال الاسنوى وفيه نظر والتمتد أنه لا يحصل القبض بالنقل إليه كما
 هو قضية النظر زى أى فلا بد من الاذن فيه أيضا مع النقل أه شورى فالأولى أن يقول المالك
 للبائع فيمنع أى خاص فلا يرد الشارع والسجد ونحوهما لأن حقه فيها عام لا يحتاج الى اذنه (قوله
 أو يذبره) أى أو يغيره ولو لم يظن رضاء حر بلحن وان سرح (قوله أو يختص به) ولو بنحو
 الجارة ووسية وعارية فان قلت يشكك على هذا قولهم أن المشتري لا يبيع مع ما يأتى أنه لا بد من غير
 لقبض فلت لا يشكك لما يأتى أنه لا يشكك له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وماهنا من هذا
 لان النقل للقبض انتفاع يعود لبايع بده عن الضمان فيكتفى لذنه وفيه لم يكن محض اعادة حتى يمنع
 ويحتد استيفت في هذه معبرا باعتبار الصورة لا الحقيقة أه زى قال عنى وقضية أنها لو نقلت اليه
 تحتيد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من أنه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المشتري
 (قوله النقل للقبض) فلا بد من ذلك وإن لم يكن له حق الحبس فيقول أذنت لك في النقل للقبض
 لأن يده عليه حية حل ولا بد أن يتول أذنتك في النقل للقبض إليه أى الى الحل المختص به كما
 يدل عليه قوله فيكون معبراً له أى للحيز الذى أذن في النقل إليه (قوله فأن يأذن الاق النقل) بأن
 قل أذنت لك في نقله لا لالقبض عنى (قوله لا يحصل القبض) أى أن كان له حق الحبس قاله
 السبكي وغيره صح وضعا لا يادى كلام السبكي واعتمد التسم أى سواء كان له حق الحبس أم لا
 (قوله أيضا لم يحصل القبض المقيّد للتصرف الخ) لأن بدل البائع على حيزه تتكون يده على المبيع
 التى فيها يحل (قوله) وإن حصل لصان اليد) وكذا لصان العقد فينبى على الأول أنه لو نقل
 حيزه عند المشتري ثم خرج مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يفرمه
 من يده ولو رجوعه على البائع مع نقله عنده نظر لانه من ضاها ويشتبه أنه لا عقد ف يرجع عنه على
 البائع أن كان قبض والامتناع عنه ويبنى على التالى أنه لو نقل عند المشتري بل أرعد البائع فيقال
 رجعه المشتري لالتوى به أن كان له حق الحبس فان القيد لا يفسخ ولا يسطع الفتن عن المشتري
 لأن هذا القبض كافى في نقل الضمان عن البائع وعبارة حمل قوله وإن حصل لصان اليد الخ فالمرج
 مستحقا بدلت غرم يده لمشتريه ورجع به على البائع ولا يسترعله الفتن لو نقله وكان غير
 مستحق بل يفسخ البيع لأن بدل البائع عليه الى الآن وهو يدل على أنه ضمان بدتقط (قوله ولا يكون
 معبرا للحيز الخ) لأن ذنه في مجرد النقل لا يقتضى رفع يده عن الحيز فيده على المبيع حية حل
 فكانه نائب عن البائع في النقل بخلاف ما إذا أذنه في النقل إليه لاجل القبض ونقله فقد رتعت يده

لأن يده عليه حية فلا تزول الإبدان في القبض حيث كان النقل للمالك فيه حتى يذبره

عن المبيع فيكون معبراً له وبعبارة ع ش قوله ولا يكون معبراً له غير أنى بل يكون المشتري غاصباً له
إذا أذن له في النقل ولم يقل طيزي الخاص في وأما إذا أذن له في النقل لحظه الخاص به ولم يكن له في
النقل إليه لاجل القبض فلا يكون غاصباً ولا يكون البائع معبراً له لأن يده على المبيع وعلى مكانه باقية
والمشتري نائب عنه في نقل المبيع من مكانه المكانة الآخر تأمل **(قوله)** في حيز يختص البائع به وعمله
أن وضع ذلك المساوك أو المأوى في ذلك الحيز باذن البائع اه رى **(قوله)** في قوله لا يختص
بأن تسمى بائناً **(قوله)** فإن كان المتقول خفياً تنبيه لقول المصنف بنقله بما إذا كان المبيع قبلاً
(قوله) ووضع البائع المبيع أى الخفيف وقوله بين يدي المشتري أى بحيث يتناوله بيده وأن يكون
أقرب إلى المشتري منه إلى البائع **(قوله)** بين يدي المشتري ليس يقابل وكذا عن يمينه أو يساره
أو خلفه حيث سهل تناوله فالمراد بكونه بين يديه أن يكون في مكان لا يحاطه **(قوله)** قبض أى قبض
فبعد اللازم لأنه يلزم من الاقباض القبض **(قوله)** لم يضمنه أى ما لم يضمن يده عليه ويستولى عليه
ولا يضمنه كفى حل وقوله لم يضمنه أى ضمان يده وهو ظاهر وأما ضمان العقد فيضمن بهذا الوضع
حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى أنه لو تلف لم ينفسخ ويستقر عليه الخ **(قوله)** بغير أمره وكذا بأمره
على الرأبج خلافاً للشارح **(قوله)** خرج مستحقاً أى وتلف لم يضمنه أى لم يطالب ببطله لأنه يضمن
بده عليه وضمان اليلد بده من وضعه حقيقة شرح مر **(قوله)** قبض الجزء الشائع عبارة مر في
شرحه ولو لم يضمنه من مشترك لم يجز له أى البائع الاذن في قبضه الا باذن شريكه والا فلا حكم فإن
أقبحه البائع بلاذنه صار طريقاً في الضمان والقرار في ظاهره على المشتري علماً بالمال أو جاهلاً بالصور
الثقل عنده وإن خص بعضهم ضمان البائع بحالة الجهل لأن يد المشتري في أصلها بديان فهو يزور
الجهل فيها اه بحرفه وإذن الشريك شرط في حل القبض في المتقول لا في القرار لأن اليد على المتقول
حسية وعلى القرار حكمية حل وقال سم إذن الشريك شرط في صحة القبض وضعه شيخنا والمصنف
عند مر أنه شرط في حل قبض المتقول لا في صحته **(قوله)** والراشد أمانة أى أن كان الباقي البائع أو
لغيره وأذن له في القبض **(قوله)** وشرط في غائب أى ييد المشتري بقرينة ما سيأتي من الاستدراك
ع ش **(قوله)** عن محل العقد أى محله وإن كان باليلد ع ش **(قوله)** مع إذن البائع في القبض فإن
يقوله أذنت لك في قبضه أو قلته وانظر ما الحكمة في تنبيه الشارح في هذا العهد في بعض الصور
دون بعض مع أن جميع صور الباب على حد سواء في هذا التنبيه كما قرره شيخنا **(قوله)** متى زمن
واستنداً من العقدان لم يكن البائع حق الجبس والا فمن حين الاذن اه شيخنا **(قوله)** والتفرغ
فيه تسميح لأن ظاهره أن المراد أنه بشرط في هذه الحالة تقدر في التفرغ بغير إيسر وأوضح لأنه إن كان مشغولاً
بأتمعة للمشتري بشرط تفرغ لا حقيقة ولا تدبيراً وإن كان فارغاً فلا تمنع تقدر التفرغ مع عدم
صوره وإن كان مشغولاً بأتمعة غير المشتري فلا يمنع من التفرغ بالفعل فليأخذ سم رسول وأجاب
شيخنا بأن هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف الاعتدال التفرغ معطوفاً على معنى الواقع
في كلام الشارح فإن جعل معطوفاً على معنى الواقع في كلام المتن وتيد بكونه مشغولاً بأتمعة غير
المشتري فلا إشكال في كلامه ويندفع الاشكال أيضاً عند جعله منصوباً على كونه مشغولاً بمشروع
الاول للشارح تقدم قوله في غيره على قوله والتفرغ لم أعلمت نقاً أن التفرغ شرط في كل من النقل
وغيره وأجيب بأنه جرى على الغالب من أن التفرغ لا يبيكون في المتقول **(قوله)** لأن الخضور
أى حضور المبيع أنى مجلس العقد قبض فيه وقوله فلما أسقطناه أى المحذور لمضى وهو للنت
(قوله) في الزمن أى في اعتباره **(قوله)** في اعتبار الزمن ويسترب على ذلك اه

في حيز يختص البائع به
قاله القاضي ويمكن دخوله
في قوله لا يختص بائع به
لصدقه بالبيع فإن كان
المتقول خفياً قبضه
بتناوله باليد ووضع البائع
المبيع بين يدي المشتري
قبض ثم إن وضعه بغير
أمره فخرج مستحقاً لم
يضمنه قبض الجزء الشائع
قبض الجميع والراشد أمانة
بيد القاضي (وشرط في
غائب) عن محل العقد
مع إذن البائع في القبض
أن كان له حق الجبس
(مضى زمن يمكن فيه قبضه)
بأن يمكن فيه المضي إليه
والنقل في المتقول بالاختلاف
والتفرغ في غيره لأن
الحضور الذي كنا نوجبه
لولا المسئلة لا يتأتى إلا بهذا
الزمن فلما أسقطناه لمضى
ليس موجوداً في الزمن بقى
اعتبار الزمن ثم إن كان
المبيع يدر غير المشتري

ان شرط تله أو تخلية أيضا

وتعبري بما ذكر أولي من
قوله يمكن فيه المضي اليه
فان كان البيع حاضرا
منقولاً أو غير منقولاً
فليس للمشترى وهو يده
اعتبر في قبضه مضي زمن
يمكن فيه النقل أو التخلية
ولا يحتاج فيه الى اذن
البائع الا ان كان له حق
المسح هذا كله فيما بيع
بلا تقدير بكيل أو غيره فان
بيع بتقدير فبأي شيء وشرط
في القبض كونه مريئاً
للقايش والا فكالمبيع كان
تله الزكشي عن الامام
(فرع ٤) أي المشترى
(استقلال قبض) للبيع
(ان كان الثمن مؤجلاً)
وان حل (أد) كان حالا
كأنه أو بعضه (سالم الحال)
لمستحق فان لم يسله بان
لم يسل شيأ منه أو سلم بعضه
لم يستقل بقبضه فان
استقل به لزم رده لان
البائع يستحق حبه
ولا ينفذ تصرفه فيه لكنه
يدخل في ضلته ليطالب به
ان خرج مستحقاً وليستقر
منه عليه موقوف أو لم الحال
أولى من قوله أو سلمه أي
الثمن (شرط في قبض
مبيع مقدراً مع ما لم يحو
ذريعاً بالمال ليس
كيل وفنذ وعده بان بيع
ذرعان كان بذرع أو كيلاً

قبل مضي الزمن يكون من شأن البائع أو بعده يصحكون من شأن المشترى اه برمادى (قوله)
استشرط تله أو تخلية أي مع التفريع أيضاً والمعنى أنه لا يكتفى بمضي زمن إمكان النقل فقط
بل لابد من ذلك من النقل بالفعل كأن يوجد النقل في الزمن الذي حصل به إمكان الوصول اليه وليس
المراد أنه لابد من زمن بعد من إمكان الوصول بوجوده النقل بالفعل فيكون الحاصل به إمكان
الوصول زمانين أحدهما يمكن فيه النقل والآخر يوجد فيه لان اعتبار مثل ذلك لا معنى له ع
وكان عليه أن يقول ان شرط تله أو تخلية وتفريع (قوله أيضاً) أي كما يشترط ذلك في الحاضر (قوله)
وتعبري بما ذكر أي مضي زمن يمكن فيه قبضه وقوله أولى وجه الأولي بأن ما في الاصل بوجه أن
مجرد الوصول كاف ع (قوله فان كان المبيع حاضراً) هذا قيل لا تقسم في اللزوم من قوله وقبض
غير منقول وقبض منقول الى أي فعل ما تقدم اذا كان حاضراً لم يجعل العقد وليس بيد للمشترى
كأنه عليه اه حل وقال ع ش أنه مفهوم قوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا أتمتع فيه لتعبر
المشترى) بان لا تكون أتمتع بالقبض ولا يكتفى بأتمتع للمشترى فان كان فيما أتمتع لتعبر فقد تقدم
اللزوم أنه يشترط ثمر قبضه بالفعل ولا يكفي مضي زمن ذلك حل (قوله مضي زمن يمكن فيه النقل)
ظاهر هو ان كان ذلك المنقول خفيفاً كثوباً رافعه يده فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه
تناول ذلك الثوب ولا يكون مقبوضاً بنفس العقد حل (قوله مريئاً للقايش) أي وقت القبض أيضاً
كوقت الشراء أي ولو حكماً فيحصل الغالب بان يلاحظ صفته التي وأما قبض (قوله والا فكماليع)
أي فان كان لا يملك تصرفه في اللذة الحاصلة بين المقدور القبض مع القبض والا فلا (قوله فرع) أي
لذته (قوله استقلال) أي يعني أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض ولكن
لو كان المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشترى الدخول لآخذه من غير اذن في الدخول لما يترتب
عليه من المنع وهناك ملك القبر بالدخول فان امتنع صاحب القبر من تحكيمة جاز له الدخول لآخذه
حله لان صاحب القبر بامتناعه من التحكيمة يصير كالفاسد لبيع ع ش على م (قوله فان
استقل به لزم رده) أي عصى بذلك ولم يردده فلو قال البائع حينئذ أدت لك في قبضه عني لم يصح
لأعاد القايش والقبض بخلاف ما إذا لم يقل ذلك حل (قوله ولا ينفذ تصرفه) أي المشترى فيه
أقول ولكنه يدخل في ضلته أي ضلته بدو ضلته ان عقد كما أشار اليه بقوله ليطالب به ان خرج مستحقاً
أي وتلفد ليستر منه عليه أي ان تلفد لم يخرج مستحقاً فهذا يدل على أنه ضلته ان عقده ما قبله يدل
على أنه ضلته بدو زى وصل وللمتقدم ع أنه ضمن ضلته بدو قول الشارع وليستقر منه عليه
ضمين مرق ع ش على م أنه يضمنه ضلته بدو فقط لا ضمان عقد فاذا تلف في يده انسخ العقد
ويستحق عنه الثمن ويضمنه البطل الشرعي (قوله مع ما م) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريع
من أتمتع غير المشترى في غيره أي فبأي شيء من الأرض مقدور الاقتراع اه ع ش والاولى تقديم هذا
أي قوله وشرط الى على الفروع لأنه شرط في القبض (قوله نحو ذرع) ولابد من وقوع ذلك من
البائع أو زانه فلا بد للمشترى أن يكتال من الصبرة عنه لم يصح لأعاد القايش والقبض شرح م
(قوله من كيل أو ذراع الى) أي وان فصله للمشترى قبل قبضه شراؤه فلا يكتفى بذلك الا ان بقي
الذرع أو الكيل لا يحتاج الى ثمره وباعده حل (قوله من ابتاع طعاماً) ليس في هذا دليل على
خصوص المدعي بل هو عام للمشترى جزاء لغيره وهو غير صار في الدليل فغير الجواز دل عليه ما ذكر
وخرج الجواز دليل آخر نحو المشترى جزاء لغيره وهو غير صار في الدليل فغير الجواز دل عليه ما ذكر
أنه غايه فبأي شيء بالمثل يدل على توقف المبتاع جزاء على النقل لا على غيره من الكيل ونحوه

ان كان كيلاً أو ذراعاً كان بوزن وأذا ان كان يده • والاصل في ذلك خبر سلم من ابتاع طعاماً

عش **(قوله فلا يبيع حتى يكتال)** أى ومعلوم أن صحة البيع فرع من صحته انقبض لكن ليس في الخبر أنه يبيع بمقدار الكيل ولعلمهم أخذوا التقييد بذلك من المنى أو من دليل آخر حل **(قوله أن يبيع)** أى كالأدوية وأعدادها فلا خطأ الكيل وما بعده فإنه يكون ضامنا لتصرفهم بخلاف خطأ النقاد ولو باجزة فإنه لا يضمن إذا تمصدر الرجوع به على المشتري مـر لكن لا بأجرة له أى فيما غلط فيه فقط دون البقية وعدم ضمانه لأنه مجتمد بخلاف الكيل وما بعده وأما الثاني فيضمن لأنه غير مجتمد فهو مقصر كالكيل والوزن والعدد ولو اختلفا في التعمير وعدمه صدق النقاد بينهما ولو أخطأ الثاني في الوزن ضمن كالوغلط في النقش القى على القبان ولو أخطأ نقاش القبان كأنه نقش مائة قبان أقل أو أكثر ضمن أى النقاش لأنه ليس بجتمد بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبد الجلال الجهورى وهو ضعيف واعتمد عـش على مـر عدم الضمان لأنه غير مباشره أقول في تضمين النقاش نظرا لان غاية ما أحدث فيه فعلا تـب عليه تـزير المشتري وكثرة رداخباره فالخاسل منه مجرد تـزير وهو لا يقتضى الضمان وينبغى أن مثل خطأ الوزن والكيل في الضمان ماله أخطأ النقاد من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكتب والجديد والمقصود ولو كان لا يبرق النقد بالرة وأخر بخلاف الواقع اهـ بحرفه وقوله وأجزة بالنسبة لبيع على البائع أى الباع كإيجاز من كلامه الآتى في باب التولية كأجرة احضاره الى عمل القيد بالنسبة لئلا يضمن على المشتري بأجرة التوليد النقل المحتاج اليه التسليم فعلى المشتري بالنسبة للبيع وعلى البائع بالنسبة للتمس كأن أجزة قد التزم على البائع وأجزة قد تسلم على المشتري كإيجاز ذلك من كلامه لان القصد اظهار عيبه ان كان ليرده حل **(فـرغ)** الدلالة على البائع فأوشرطها على المشتري فسد القيد من ذلك قوله يترك بعشرة مثالا لما يقول اشترى تان معنى قوله سالما أن الدلالة عليك فيكون القيد فاسدا قد **(قوله)** لم يبع القبض ولم يزمه رده قال الشورى فلونف في يده ففى انقضاء العقد وجهان صحيح القول منهما المانع لتمام القبض وحصول المال في يده حقيقة وانما يلقى معرفة مقدره وهو ليعتمد وأما الله البائع فهل هو كذلك أولا ويرى قال الشيخ فيه نظرومال مـر الى الفرق **(قوله في ضمانه)** أى ليطالب به ان خرج مستحقا ويستقر ثمنه عليه ان تلف فهو مضمون ضمانه ووضان عقد باعتباره كالقيد من الفرق السابق فلا منافاة بينهما فالخاسل ان الشارح ذكر هذه المسئلة في هذا الموضع ثلاث سوانع هذا والقى في الفرق السابق والتى عقب قوله فيكون مبيعه له كقوله فخره شيخنا **(قوله)** مثلا راجع لطعام وليكر لان بكره لم تقدم له كذا حتى يرجع الضير لـه **(قوله فلا يكتال له)** أى يطلب أن يكال له لأنه يكيل بنفسه لأنه حينئذ يوزن عليه اتحاد القايض والقبض فليصح أن يائس الكيل وان كان له المالك كقوله شيخنا **(قوله ويكتى استدانته في الكيل)** ويرتب على ذلك أنه لو اشترى له هذا الكوز را بكذا واسترجع لـه حتى يبعه مثلا تاو لا يحتاج الى كيل تان عـش **(قوله)** فلا قال انقبض منه بكسر الباء فى المختار قبض الشيء أخذه والقبض أيضا عدم البسط وبه ضرب **(قوله لا يبيع حتى يكتال)** أى لم يرد **(قوله ولا يوزنه)** بل لا يجوز له **(قوله بل يكيله المقبوضه)** وهو بكره للقبض وهو عـمر **(قوله وأما قبضه ليكره صحيح)** أى لان قبضه لنفسه من المدين يستلزم انقبض عن الآذان والآذن في المستزمن إذ في لازمه تصحيح في اللازم وان فسد في المزمود شـرى **(قوله ليكره)** من الماقدن وهذا هو الفرق الثالث **(قوله وهو حال)** سبأى محترمه بالنسبة لئلا يكتال كلامه ضامنا

وليع

بعشرة على أنها عشرة
أصح ثم ان اتفاقا على كمال
مثلا فذلك ولا نصب
الحاكم أمينا يتولاه فلا
قبض ما ذكر جزافا لم يصح
القبض لكن يدخل
للقبوض في ضمانه **(ولو)**
كان له أى ليكره **(طعام)**
مثلا **(مقدر على زيد)**
كثرة أصح **(ولعمرو)**
عليه مثله فلا يكتال لنفسه
من زيد **(ثم)** يكتال
(لعمرو) ليكون القبض
والاقتباس محبسين
(ويكتى استدانته في) نحو
(الكيل) هذا من
زيدانى **(فلا قال)** بكر
لعمرو **(انقبض منه)** أى
من زيد **(مالى عليه)** أى
فقبل فسد القبض بقيد
زده يتولى **(له)** لاتحاد
القايض والقبض وما
قبضه مضمون عليه
ولا يوزنه رده لافاض بل
يكيله المقبوض للقايض
وأما قبضه ليكره صحيح
تروا به ذمة زيد لادته في
القبض منه **(ولكل)** من
الماعدين غبن معين أوفى
الذمة وهو حال **(حبس)**
عوضه حتى قبض متقابل

(قوله) ومعلوم أن صحة البيع
فرع عن صحة الخ أى مع
عدم توقفه على شيء آخر

اجتماعا لا بد من زبده فقد ولا ينفذ كون الكيل شرط للمسمى القبض

لا مكان أنه يترك القبض شوق البيع على الكيل تأمل

ان خاف فوته) هرب أو
غيره وهذا أعم من قوله

ولالبائع حبس مبيعته حتى
يقض ثمنه لما في اجباره
على تسليم عوضه قبل قبضه
مقابله حيث من الضرر
الظاهر (والا) بأن لم يفت
فوته (فان تنازعا) في
الابتداء بالتسليم فقال كل
منهما لا تسل عوضي حتى
يسلمني عوض (أجبر)
بالزم الحاكم كلا منهما
باحترام عوضه اليه أو إلى
عد من فعل سلم الثمن
للبائع والمبيع للثمن يبدأ
بأيهما شاء هذا (ان عين
الثن) كالبيع (والا) بأن
كان في القصة (فباع) بغير
على الابتداء بالتسليم رضاه
بتعاق حقه بالقصة (فاذا
سلم) باجباراً وبدونه (أجبر
مشتري) على تسليمه (ان
حضر الثمن) مجلس العقد
(والا) فان أعسر به فلبائع
فسخ) بالفسخ وأخذ
المبيع بشرط حجر الحاكم
كسأني قباه (أو أيسر
فان لم يكن له بمساقه قصر
حتى يسلم في ماله) (كلا
حتى يسلم) الثمن كشاه
يصرف فيها بما يبطل
حق البائع (والا) بأن كان
له بمساقه قصر (فلبائع
فسخ) وأخذ المبيع لتضر
تحصيل الثمن كالاتلاف به
لا يكلف العبر إلى احتراز
الحال من ضرره بذلك (فان

والمبيع مع وكان القصد لزاماً ح (قوله ان خاف فوته) أي ويأتي فيها ما يأتي من اجبار الحاكم
كلا ولا يقال انه حيث استخدم المقابل لان ما هنا أعم والمقابل خاص بما اذا عين الثمن ولا يتأني اجبار
الحاكم لها قول الشرح لما في اجباره الخ لان الاجبار للمتن اجباره على تسليم صاحبه (قوله لما
في اجباره) أي اجبار كل وذلك في اذ لم يتأني أو لا فيجبر ان كاعتل اه حل (قوله فان تنازعا في
الابتداء) مقابله مخدوف للمع بقدره وان لم يتأني فالأمر ظاهر (قوله أجبر) أي بعد لزوم العقد
(قوله هذا) أي اجبارهما ان عين الثمن كالبيع وباع كل عن نفسه وأما لو كان أحدهما وكلا أو وليا
أو نائباً وصلاً أو عيلاً فراض فلا يجزله على التسليم بل لا يجزله حتى يقض الثمن المذكور أي الحال
ولو بايع ثابتن عن الغير لم يثبت اجبارهما اه شرح م ر (قوله ان عين الثمن) وكذا ان كانا في القصة
فيجبري لهما ما قسم (قوله بأن كان في القصة) أي والبيع معين وأما عكس وهو ان يكون الثمن
معين والبيع في القصة وذلك في بيع الثمن الواقع بغير لفظ السلم لا يشترط فيه قبض في المجلس ففي هذه
الصورة يغير المشتري ان حضر المبيع إلى آخر التفصيل الآتي كإقراره شيخنا (قوله رضاه) قضية
العهدة ان لو كان الثمن معيناً للمبيع في القصة أجبر المشتري فراجعه يرادى وري (قوله باجبار
أو بدونه) ضعيف بالنسبة للفسخ والمعتمد خلافه بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعاً لم يجزله الفسخ
اذ انقضى البيع بالثمن فحينئذ ان صورته للسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة فلا يجبر فقط لانه
بعد فلا تنصيف اه شوري والذي بعده قوله فليأخذ فسخ لانه لا يفسخ الا اذا سلم باجبار (قوله
أجبر مشتري) فان أصر المشتري على الاستمتاع بدينه لم يثبت للبائع حق الحليس شوري (قوله ان حضر
الثن) المراد حضور عينه ان كان معينا أو نوعه الذي يقضى منه ان كان في القصة فان ما في القصة قبل
قبض لا يبري ثمناً الاجبار خطيب شوري (قوله مجلس العقد) اما اعتبر مجلس العقد دون مجلس
الخصومة لانه الاصل فلا نظر لغيره انه قد لا تقوله خصومة شرح م ر (قوله فان أعسر) أي بأن
ليكن عنده مال في غنة وقوله أو يسرى بأن كان عنده مال في الثمن غير المبيع بش (قوله فلبائع
فسخ) قال خرج بعدا لغيره قبله والمشهد عند شيخنا في شرحه أنه لا فرق ويرشد اليه المطلق
الشرع هنا وتبيده في مسألة الاضرار قبله شوري (قوله بشرط حجر الحاكم) أي على المشتري
قبل فسخ البائع ومنهم من أن البائع لو فسخ قبل الحجر على المشتري لم ينفذ فسخه فليحضر الحاكم
قال شيخنا وهذا الحجر ليس من القريب بل هو الحجر المعروف اذا فرض أنه معسر بخلاف الحجرين
الذين في المتن فهما من القريب اذا فرض فيها أنه موسر (قوله فان لم يكن له بمساقه قصر)
بأن كان دونها والحاصل ان المشتري خسه أحوال لانه لما كان يحضر الثمن أو لافان لم يحضره فاما
أن يكون معسراً أو موسراً والوسر ان يكون له دون مساقه أو قصر أو فيها واذا كان فيها فاما
أن يمر إلى حوزته أولا (قوله حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم وهذا يسمى بالحجر القريب اذا انفارق
عن القرض في الأربعة ولا يرجع فيه بعين المبيع ولا يتوقف على سؤال غيره ولا على فسخ القاضي بل يفتك
بغيره والتسليم على الأربعة ولا على نقص ماله عن الوفاء لئلا يالبع حنايت سلم اجبار الحاكم ومن
يؤسلم متبرعاً اعتبر انقص أي قص ماله عن الثمن كالتسليم وفي أنه ينتق على عونه نفقة موسر
ولا يندعي لحاقه ولا يباع فيه سكن ولا حرام لاسكان الوفاء من غيره أي اذا كان في المال سعة اه
ري (قوله بما يبطل) أي موت حق البائع (قوله بأن كان له بمساقه قصر) أي من يملك المبيع فيها
يظهر فلو انقضى البائع منها إلى بلد آخر فالوجه كإقتضيه ظاهر فليعلم بالضرر بالتأخير اعتبار
بلد البائع لبلد البيع (قوله لاسم) أي لا لا يصرف فيها بما يبطل حق البائع (قوله ومحل

مبيع) إلى احترازه (فالحجر) يضرب على المشتري في ماله لاصح ومحل

الخير في هذا الخ) فيه أن شرط الحجر بالنفس زيادة دينه على ماله وهذا ينافيه اليسار الذي هو فرض المسئلة الآن يقال المراد باليسار بالثمن وذلك بجامع حجر النفس سلطان وأسباب عرش بأن اليسار ينافيه حجر النفس في الابتداء لا في الفرواق فطره اليسار بعد الحجر لا ينافيه (قوله) أما الثمن الموزل فلنفس البائع الخ) ومن ثم كان ليس له أن يطالب المشتري برهن ولا ضمان وإن كان غريبا وخاف الفوت لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد وهو محذور قوله فيأبى أو الفوت وهو حال (قوله) فلا يجلس له أيضا) هلا حذف هذا وتكون لو غايتة

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمطاعة)

هذا شروع في الألفاظ المطلقة التي لها مدلول شرعي تحصل عليه غير معناها القوي • والتولية اصطلاحها نقل جميع للبيع إلى المولى بثل الثمن المثل أو قيمة التقويم بلفظ ولينك أو ما شئت منه • والاشراك نقل بعضه بنسبه من الثمن بلفظ أشركتك أو ما شئت منه ومعناه لغة تفسيره شريكه والمراد بجمع بيع بثل الثمن أو أقام عليه به مع موزع على الأجزاء • والمطاعة بيع ذلك مع حط منه موزع على الأجزاء • اه شوري (قوله) أصلها تقليد العمل أي لفظة أي الزامه كأن الزامه القضاء بين الناس أو الزامه فعل في قال في المصباح تقليد العامل توليته كأنه جعل العمل قلادة في عنقه وقوله ثم استعملت فيما يأتي شرعا وكلامه بفهم أن الاستعمال المذكور قاصر على التولية وليس كذلك بل كل واحد من الأشراك وما بعده استعمل في الشرعي بعد نقله عن القوي أيضا فكان الأولى تأخير قوله ثم استعملت الخ عن البائع الآن يجاب بأنه حذف من الثاني وما بعده لعلالة الأول وأن النقل من هذه الأشراك أعني الأشراك وما بعده إلى المعاني الشرعية لم ينقل إليها خاصة بل تستعمل فيها في القولية ككلمة للمالين وأذن أحدهما الآخر في التصرف أي فنقلها للمعاني الشرعية لإنشائها القولية لوجود المعاني الشرعية فيها عرش الخطف (قوله) وذكرها في الترجمة) واكتفى بالأصل عنها بالمراجعة لأنها في الحقيقة غير المشترى الثاني (قوله) لو قاله مشتر) أي بمدقته وزد المدقوعه بالثمن أو المستأجر أو لمرأة في صداقتها أو الرجل في عوض الخلع بأن ولت المرأة على صداقتها بلفظ القيام بأن قالت ولينك الصداق بمقام علي فكانها باعتته عوضه بمهر المثل أو الرجل في عوض الخلع أن علم مهر المثل فيها بأن يقول الزوج الآخر ولينك عقد الخلع بمقام علي فكانها باعته عوضه بمهر المثل لأنه قيمة البضع الذي ملكته بالعوض الذي دفعته له ومثال الاجارة أن يقول مستأجره لغيره مثلا ولينك عقد الاجارة بمقام علي وهو الاجارة كلها أن كانت في أول المدد أو باللفظ من غير المدد على الوجه وهذا هو المتمد زى فلو قال المصنف لو قال مستحق شيء بعقد بدل مشتر لكان أم وقوله أي زى وزد العقد أي من جهة البائع سواء البائع اشتري أم لا • وشبهه كان الخياط لها وأذن له البائع (قوله) من عالم بمن اشتراه) بيان لكل من المشتري وغيره فلا بد أن يكون كل من المشتري والغير عالما بالثمن بقدر وصفه ومنها كونه عرضا أو موقفا إلى كذا ويكون الاجل من حين التولية وإن حل قبلها لامن العقد فلاحظ التولية من غير علم والغير عالم حل وبعبارة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الاجل من حين التولية وإن حل قبلها لامن العقد على الوجه اه وشبهه هر (قوله) وعليه) أي البائع أو غيره قبل قوله ولو بعد الإيجاب أماعله بعد القبول ولو في مجلس العقد فلا يصح ويكون هذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه عرش على • (قوله)

كما

الخير في هذا وما قبله إذا لم يكن محجور عليه بفلس والانحياز ما لثمن الموزل فليس للبائع حبس البيع به لرضاه بتأخيرها ولو حل قبل التسليم فلا يجلس أيضا

درس

(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشراك) مصدر اشركه أي صيره شريكا (والمراجعة) من الرجوع وهو الزيادة (والمطاعة) من الخطف وهو النص وذكرها في الترجمة من زياتي (لو قال مشتر لغيره) من عالم بمن اشتراه أو جاهل بموعده قبل قوله

(قوله) لو جسد المعاني الشرعية) له القوي بقى فيصكون تخصيصا لا قلا (قوله) ربح المشتري الثاني) أي بالنسبة لما اشترى به البائع والافقد يكون معها مقبولا تأمل وزاد حجب بعد ما ذكر الخشي أو اكتفاء عنها بالمراجعة لأنها أشرف اه ولا يخفى ما فيه أيضا ثم رأيت عرش قال قوله أو اكتفاء هو أولى للفرق بينهما فها وسكا أو يقال ترجمته لزيد وعليه ولا عيب اه

كايعلم ذلك بما يأتي
(وليتك) هذا (المقد
قبل) كقولہ قبلہ أو
توليتہ (١) (بيع بالثمن
الاول) أي بثلثه في الثمن
وبقيته في العرض مع
ذكر مو بمطلقا بان انتقل
اليه (وان لم يذكر) أي
الثمن في عقد التولية فيشترط
فيها ما ذكره من شروط
البيع حتى علم المتعاقدين
وبقيت لها جميع أحكامه
حتى الشفعة في شفع
مشفوع عنها عنه الشفع
في العقد الاول (ولو
عنه) أي عن المولى (كلمه)
أي كل الثمن

(قوله لا في التصفيل
الذكور) الا حسن التعميم
(قوله كأي شرح الروض)
يوسم بأنه صريح بأن
المراد بالعرض ما قبل التقد
مع عبارة شرح الروض
كبارة الشارح سواء
بسواء

(قوله فيكون البراع) أي
على مقتضى هذا الجواب
أي مع أن الامر بخلاف
ذلك من أن المراد بالمثل
عمومه تظهر قوله فلو قال
الحل لانه لا يرد الا على أن
المراد ما ذكره اسم والرمز
قابل للمثل بالثمن
(قوله وفيه أن المشتري
عالم) أي أنه قال أو جاعله
وعلمه قبل قبوله (قوله)
قط ان كان التولى لجاهلها

كايعلم ذلك بما يأتي) أي في قوله وليعلم تحته لأن ذلك عام في التولية والاشراك وما بعدهما
لأنه خاص بالراعي كاهو الظاهر للباقي من كلام المفسر ولا يخفى أن اللفظ إنما هو في بيع بما
اشترت أو بمقام على خاصة حل وبعبارة الحاف قوله كايعلم بما يأتي انظر عليه من أي عمل يأتي
فان قلت من قوله الثاني وليعلم تحته قلت ممنوع لان التفصيل المذكور من الجهل وعلمه لم يرد بما يأتي
وبعبارة عرض قوله كايعلم ذلك بما يأتي انظر في أي عمل يأتي وقد يقال أراد به قوله أو بقيته في العرض
مع ذكره لان المراد منه أن يقوله وليعلم القبول من قبله والمقدم على ما اشترت وهو عرض بقيته كذا فان قوله وهو
عالم في ذلك بعد الإيجاب وقيل القول من قوله أيضا وبقيته في العرض قد يشكك بأن العرض
ما قبل التقدمة البرع وهو يخالف قوله أي بثلثه في الثمن أوجب بأن مراده بالمثل التوقف كأي
شرح الروض فيكون البرع موافقا لغيره بقيته لا بثلثه وكذا غيره من المثليات فلو قال أو قيمة
القول وبمطلقا أن انتقل إلى المكان الذي (قوله هذا المقد) هذا صريح بنفسه وهو بيع بما
اشترت صريح بغيره ولو سكت عن ذكر المقد فهو كتابة على التمهيد ومن الكتابة جعلته كما
اشترت مثلا قل على الجمال (قوله في العرض) المراد به ما عدا المقد والمثل لأجل المقابلة اه
فيحتمل وهذا أولى من الأول (قوله مع ذكره) أي العرض بأن يقول وليعلم القبول من قبله على وهو
عرض بقيته كذا لغيره علم به وذكر العرض لدفع الآثم للاحقة العقول لا يشترط في البيع بالعرض
ما لا يشترط في البيع بالتقديما كما ذكر العرض لدفع الآثم للاحقة لان الكذب لا يقتضي بطلان
العقد شرعاً وكتب يضاهيه أن المشتري عالم بالثمن فأي حاجة لذكر العرض وفيه أنه لا يرد
الافتراء لأن العرض من ذكره لا يعلم به حل (قوله به) أي يمين الثمن الأول مطلقا أي مثليا
أو ضمنا حل (قوله بأن انتقل) أي الثمن إليه أي لتوليه كأن انتقل إليه به أو أوردت بأن كان
البائع والحق الثمن لتوليه أو دونه اليه عن دينه فيأخذ للبيع بعين ما اشترته المولى وهذا يفيد أنه لو انتقل
اليه الثمن لم يصح التولية إلا بعينه تأمل سم على النجج عرض على مر (قوله في عقد التولية) أي
حيث عرف أن عقد التولية بيع لظهور أنها بيع بالثمن الأول لما سيأتي أن خاصتها اشترط على الثمن الأول
أي سواء ذكر كأن قال بمائة اشترت أولم يذكر وأما ذكر المقد أو البيع فلا بد منه فلا يكتفى أن يقول
وليتك هذا بل يكون كتابة كالتقدم وحيث كان لا يجب أن يقول بما اشترت أو بمقام على بل يكتفى
أن يقول وليتك العقد كيف يجب عليه أن يذكر العرض وقيمه وقد يقال يجب ذلك إذا لوجب أن
يشترط في كل ثمن بأن كان المشتري لا يعلمه لأن الشرط أن يرد المشتري ذلك ولو باعالم البائع به
حل (قوله حتى علم المتعاقدين) إنما أخذناه لانه لا يرد المشتري أن يرد المشتري ذلك ولو باعالم البائع به
لا يشترط علمه به اه عن ومثا التقاض في البري وبهذا الزاوية المتفصلة للمولى وله مطالبة التولى
بالثمن وان لم يطالبه بالثمن به وليس للبائع مطالبة التولى وإذا اطلع التولى فيه على عيب قدّم أي موجود
عند البائع رد على المولى لا على البائع وأن قال إن الرفعة ظاهر نفس الشاقي فغيره (قوله ولو سكت)
الاول ما غيره المسئلة عن الاشراك والراعية لجرأيتها فيما أمثال وفي الحاملة كما قاله زري وعبارته
وكالحاظ الإرواء لثمن الثمن أو بعت في أي فيما هذا التفصيل والخط يأتي في الاشراك بل
وفي الراعية والحاملة فلو أخرت عنها كان أولى ولا وجه أنه لا عبرة بخط موسى بل بالثمن ومثا لانها
أستبين عن العقد بطلان قدر يرد ما دلف الصنف بالخط ما مثل السقوط فيمثل ما يورث المولى الثمن
أو بعت كأي شرح مر ومودة الوصية بالثمن ما يورث المولى المالك لا بد من عيبه إذا بيع بعدمونه
وقيل بد الوصية فباع الإرث العبد ليكره بد من في ذمته فهو يكره عقد البيع لمروى زري

الذكر العرض) أي يلحق بالثمن

الموصى به بالثمن وأسقطه عن المشتري من الوارث وهو المولى فلا يسقط عن عمرو المولى لان زيدا
أجنى من العقدا لانه ليس بالمال ولا مشترى بالوصورة الحولية مالا يباع بذكر عبد امتلاجن في ذمت ثمن
زيدا أحال خاله بدينه لثني عليه على بكر فباع بكر العبد بعقد التولية لعمر وبغا خاله المحتال وأسقط
الدين المحتال به عن بكر أي أبرأه منه فلا يسقط عن عمرو لان خاله المحتال أجنى من العقد **(قوله بعد)**
(زيد تولى) أي من جانب المولى وظاهر كلامهم أن الحلق للكل والمريض يأتي في الروى وبني نظرا لانه
يعتبر فيه التماثل حل وعبرة الشورى قوله أعطى عن التولى أي في غير عقد الرى بالمشترط فيه انتم
(قوله ولو بعد التولية) أي ولو قبل الزوم عش والمناسب أن يقول ولو قبل التولية لانه التوم
فكلامه في البعض شامل لثلاث صور **(قوله أعطى عن التولى)** شمل إطلاقه مالا كان الحلق بعد
قبض المولى لجميع الثمن من التولى فيرجع المولى بعد الحلق على المولى بتدريس ما من الثمن كلاكه
أو بعضا لانه بالحلق تبين أن اللازم للتولى بالستر عليه العقد بعد التولية وأما قبض البائع الثمن من
المولى ثم دفعه اليه بعضا منه أو كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن التولية شيء لان الهبة لا تدخل في العقد
الأول فيها حتى يسرى منه إلى عقد التولية عش على م **(قوله لا خاصة التولية)** أي فائدتها **(قوله)**
واشراك بعض مبيع كنتولي قد يؤخذ من التشبيه أنه لا حاجة لذكر الثمن وأظهره من ذلك قوله
في شرح الرض والإشراك هو أن يقول المشتري لمن مري في التولية أشركت في البيع فقول من م
في التولية أي وهو العالم بالثمن كالصريح في أنه لا حاجة لذكر الثمن انذوا شرط لم يصح لكونه للقول
علما به تدبر وقية التشبيه أيضا أنه اذا كان الثمن عرضا لا يصح الإشراك الا لمن انتقل العرض اليه الا
أن قال بياقلم على فليتنامل مم **(قوله في شرطها)** من كون الشرع علما بجنه وقوله وحكمها منه الحلق
فأذا حلقه بعد لزوم الإشراك أو بعضه انحط مطلقا عن المشتري الثاني لان الإشراك تولية في بعض
البيع حل وعبرة قول على الجلال قوله في أحكامها السابقة منها الحلق ولو لبعضه وله لو كان حلق
البعض قبل الإشراك لم يصح الا بقدر ما يقع من الباقي وأنه لو حلق الثمن كله قبل لزوم عقد الإشراك لم
يصح أو بعده انحط عن الثاني وأنه لو كان عرضا لم يصح الإشراك الا لمن انتقل أو ذك مع قبضت كما
وأهنا حتى انتقل فتمين الثمن منه وأنه اذا لم يذكر لفظ العقد كان كتابة على المعنى كما وعمل ذلك
بجعل كلام المنهج وبصح رجوع كلامه للتولية أيضا وغير ذلك من الأحكام اه **(قوله كونه)**
أشركت فيه أي في العقد أو في هذا المبيع أو في بيع هذا ولو لم يدين ذلك أي من ذكر العقد أو لبيع
كإسائي في كلامه فلو قال أشركت في هذا لم يكف يكون كتابة وإن كان ظاهر كلامه كونه
لا يشترط ذكر ما ذكر في الإشراك ويشترط في التولية حيث صرح بالعقد في التولية وسكت عنه د
مع أن الامام انما بحث ذلك أي تمين العقد في الإشراك وقبض عليه التولية حل **(قوله نصف ثمن)**
الثمن أي في المثل أي أي ونصف قيمته في العرض مع ذكر العرض أو نصفه مطلقا أن انتقل اليه
وإن لم يذكر الثمن حل **(قوله فيتمين النصف)** ولعل وجهه أن عدوله عن يشرك به نصف
الثمن إلى أشركت في نصفه قربت على ذلك والمعنى حيث أشركت فيه بجعل نصفه نصف لك نصف
الثمن إلى آخره مع ذلك فيتمين ثمنه وبني ما لو اشترأ بمائة ثم قال الآخر أشركت في نصفه فتمين
يكون له النصف وأل ربع فيه نظر والأقرب أن ربع لان عدوله عن قوله نصف الثمن أن ثلوه
فتمين قربت على أنه بيع مبتدأ وأنه قال بعثك به فتمين عش على م **(قوله لم يصح الجعل)**
بالمبيع ظاهره وأن قال بعده بنصف الثمن أو نحوه وبني أن عمل البطلان بالمبيعين جزم أن ثمن
ذكرة كان قال أشركت في شيء منه بنصف الثمن أو بربعه كان قربت على إرادته ما يقع من الثمن

(بعد لزوم تولية أو بعضه)
ولو بعد التولية **(انحط عن)**
المولى لان خاصة التولية
التزويل على الثمن الأول
وخرج بز يادى كله بعد
لزوم تولية ولو حلق كله قبل
لزومها سواء أحلق قبلها أم
بعدها وقبل لزومها فلا
يصح التولية لانها حيث
بيع بلا ثمن سواء في ذلك
الحلق من البائع أو لوارثه أو
وكيله ومن اقتصر على
البائع جرى على الغالب
(واشراك في) المشتري
(بعض مبيع كنتولية)
في شرطها وحكمها كقوله
أشركت فيه بالنصف
فيلزم نصف ثمن الثمن فان
قال أشركت في النصف
كان له الربع لأن يقول
بنصف الثمن فتمين النصف
كالمصريح بالتوري في ثمنه
فلو لم يبين البعض كقوله
أشركت في شيء منه لم يصح
لجعل المبيع

(فلو أطلق) الاشراك (صح) العقد (مناقشة) بينهما كالواقر بشئ زيد وعمرو وقضية كلام كثيرا لا يشترط ذكر العقد لكن قال الامام وغيره يشترط ذكره بأن يقول اشركتك في بيع هذا أوق (٢٨٥)

هذا قوله صاحب الانوار وأقره وعليه اشركتك في هذا كناية (صح) بيع مراعاة كبت) أي كقول من اشترى شيئا بمائة لغيره بتك (بما اشترت) أي بتله (ورج درهم لكل) أوق كل (عشرة) أودج ده يارده (هو بالفارسية) بمئي ماقبله فكأنه قال بمائة وعشرة فيتله الخاطب وده اسم عشرة ويارده اسم لحد عشر (د) صح بيع (محاكمة) وتسمى مواضعة (كبت) أي كقول من ذكر لغيره بتك (بما اشترت وسط) ده يارده) فيقبل (ويحط) من كل أحد عشر واحد) كأن الرجح في المراجعة واحد من أحد عشر (ويدخل) في بيعت بما اشترت منه) الذي اشتر عليه العقد (نقط) وذلك صادق بما فيه حط عما عقد به العقد أو زيادته عليه

(قوله فلا بد من ذكر البائع) ثم أن أخبر بكل على حدة كبتك بمقام على وهو كذا وكذا دخل ما نص عليه وإن يكن من مؤن الاسترباح وأما لو أجل كقوله بتك بمقام على

فصح ويكون في الاول شر بكا بالصف وفي الثانية شر بكا بالرجع عش (قوله فلو أطلق الاشراك) كقوله اشركتك في هذا العقد فلو اشترى شيئا ثم اشركانيه ثالثا فليس ماذكر أن يكون شر بكا بالصف ويحتار كذا في أن يكون كأحدهما ويكون شر بكا بالثالث حل (قوله كالواقر بشئ زيد وعمرو) لأن ذلك هو القياس من لفظ الاشراك ثم لو قال الرجع الخن كان شر بكا بالرجع كالتقدم في اشركتك بمعنى تعف الخن وتوهم فرق بينهما بعيد حل (قوله لكن قال الامام وغيره يشترط ذكره) وكذلك يشترط في التولية (قوله ولا يكتفى اشركتك) أي في مراعاة التولية والاشراك بدليل ما بعده عش (قوله وصح بيع مراعاة) أي ونحوها مما في معناها من غير تولية واشراك لان خاصتها لا تنزل على الخن الا في حل أي صح البيع المشتل عليها وقوله ورجع درهم بالجور والنصب على الصنف أو على المفقول والمراد به بعد ولم يذكر معنى المراجعة والمحاكمة لغة وشراعا يجوز أن يقال هما مصدران راجع واحاط لغة فيكون معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبه ربحا والمحاكمة نقص كل من اثنين شيئا عما يستحقه صاحبه (قوله أي بتله) أي في المشتل أي وبقبضته في العرض مع ذكره وبه مطلقا ان اتفق اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك حل (قوله لكل عشرة) أي أودج كل عشرة ولو قال رجع درهم من كل عشرة صح على الوجه ثم ان أراد تقبيل فكلامه والا فلا رجع والمعتدان من كلالا لا يلزم الفاء قوله ورجع درهم مر زى (قوله وده اسم عشرة) عبارة شرح مر وده مفتاح المهمة وهي بالفارسية عشرة ويار واحد وده يعني ماقبلها أو ثمة باله كقول وقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه اه قال شيخنا السجيني والحاصل أن ده اسم عشرة ويار من يارده اسم لواحد وظاهره هذه العبارة ليس مراد لانه يؤهم أن رجع عشرة أحد عشر بل المراد منها أن رجع عشرة واحد فقط وسيتبين مكان الظاهر للصف أن يقول بدل منه ورجع ده يار بدون ده كالعلة ويجاب عنه بأن لفظ يار في اللغة الفارسية لا يدل على الواحد الا اذا ضم اليه ده فلذلك ذكره الشارع منضاه اليه فتكون ده قرن على ذلك وليست مقصودة بخلاف بك في تلك اللغة فانه يدل على الواحد سواء انضم الى لفظ ده أم لا ه وفي عش على مر ماضه لا يقال قضية هذا التعبير أن رجع عشرة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والراجح واحدوا وعشرين لا تا قول لا يلزم تغير اللفاظ الكبيرة على مقتضى اللغة العربية بل استعمال العرب من لغة الجكم يكون خارجا عن عرفهم وهو هنا بمنزلة ورجع درهم لكل عشرة وكان الثمن عليه ورجع ده ما يصيرها أحد عشر (قوله وصح بيع محاكمة) أي ولو في تولية واشراك حل (قوله بما اشترت وسط الخ) فلو اشترى بمائة فخن تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر (قوله وسط ده يار ده) الظاهر ثمن النصب هاتين الجرجدا والاولى أن يقول وسط يار من يار ده لان يار اسم لواحد ويصير للمنى وحط درهم من كل أحد عشر (قوله ويحط من كل أحد عشر) بيان للراهن العبارة وان كان ظاهرها غير مراد (قوله واحد من أحد عشر) باعتبار انضمام الواحد الى العشرة (قوله ويدخل في بيعت بما اشترت الخ) صورة المسئلة أن المولى قام عليه البيع فخن مؤن استبرأه واشترى علمه بتقديلا فاذا قال المولى بتك بما اشترت لم يدخل المولى في خبره فلا يلزم التولية وان قال بتك بمقام على دخلت في عبارة فتزول التولية وأما لو أجل مؤن فلا فرق بين العاشرين وأما لو كان المشتري جاهلا بالمؤن فلا بد من ذكر البائع لها

وهو عشرة ثم تبين انما في مقابلة لا بدخل مع ما يدل على حط الزيادة اه حج وفي هذه يحتاج الى قوله يدخل الخ لآخر غير مؤن الاسترباح على أن قوله وأما لو كان الخ واجبا لما عني على من آمن النظر في كلامه

في العقد ليصح ولا يقال بدخل في بيعت بمقام على المؤن لانها مذكورة صراحة فلا يمنع بدخولها تأمل
وقوله ويدخل في بيعت بالمشترى أو وليك العقد أو اشركت في هذا العقد فلا يختص هذا بيع
للراعية والحالقة كما قد يتوهم من صميمه حل وكذا ما بعده شامل للاربيعة **(قوله في زمن خيار
المجلس)** متعلق بالخط والزيادة وأما الوسط في المراجعة بعد لزوم العقد الاول وقبل لزوم عقد المراجعة
أي بعد جريانها وقبل زوالها بلحق المشتري فلا يحيط عنه كالأحيط عنه بعد زوالها وان وقع الخط قبل
جريان المراجعة فان حط السكك لم يحزم بيعه بلفظ قام على ويجوز بلفظ الشراء وان حط البض ياز
بلفظ الشراء ولا يجوز بلفظ القيام إلا بعد اسقاط الخطوط حل وقال ع ش مفهومه ان هذا خاص
بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر **(قوله ويدخل في بيعت بمقام على طلع)** ومعنى هذا
الدخول أن تضم هذه المؤن للمؤمن ثم يقول قام على كذا وقد بعته بمقام على روح كذا وليس المراد
انه يطلق ذلك وتلك المؤن تؤخذ منه للجهل بها حيثئذ ايعاب شوي أما اذا كان علمها بانفسه
وان لم يذكرها بخلاف أجرة عمله وعمل اللطوق عنه فلا تدخل الا اذا كان كرها وان علم بها المشتري
ويدخل فيقام على المكس بخلاف خلاص المصوب والفرق أن المكس متبادل بينهما فالمشتري
موطن نفسه عليه والبايع أيضا وبما ينشأ من التمسك به ولا كذلك المصوب فتأمل شيئا وقوله
بخلاف خلاص المصوب أي ان حدث غصبه عند المشتري أما اذا كان ذلك قبل البيع فيدخل كل مؤن
لغرض القديم وبهذا يجمع بين التناقض في ذلك **(قوله كأجرة كمال)** وأجرة متبادل للمؤمن وأما البيع
فعلى البايع وقوله للمؤمن للسكك أي فانها على المشتري وأما كمال البيع فأجره على البايع حل قل
شيئا محل كون هذه المذكورات أوقيتها لزم للتولي اذا كانت بعقد والا بأن كانت بغير عقد
كان كمال شخص من غير عقد أو دل عليه الدلال من غير عقد أو بصغف من غير عقد فلا تزلزل له
وعبرة الايعاب هذا كله كما هو ظاهر ان وقع عقد نحو أجرة ثم دفع ما وقع به العقد والافضل ذلك
بلا عقد ثم دفع له نحو الأجرة كما هو المعتاد فلا يدخل ذلك لانه متبرع به فتقبله فانه بما توهم به الحكم
فيما ذكر المرفأ أي عرف التجار فاعده أهله من مؤن التجارة دخل وما لا فلا وانما يرجع إلى
فيما لم يتصور فيه على شيء ولا عمل بما قالوا وان فرض أنه بخلاف العرف الآتي كان نظرك
انتهى **(قوله ودلال للمؤمن)** أي وأما البيع فهي على البايع ولو شرطها على المشتري فسد العقد
ومن ذلك أن يقول بعثك بكذا المال لان معنى ذلك أن الدلالة عليك وكيفية الزام للمشتري ذلك أن
يقول اشترت بكذا ودرهم دلالة **(قوله للمؤمن)** بأن كان عرضا فاستأجر من عرض البيع من اندي
السلعة به شوي **(قوله في الثلاثة)** هي قوله وحارس الخ **(قوله وسكان)** أي قدما كدري لاجل
البيع بخلاف ما يأتي في قوله وفي معنى أجرة عمله إلى قوله كسرتان صورته أن البايع كان كسرة
لا لاجل بل لشيء آخر شيئا وعبرة ع ش قوله وفي معنى أجرة عمله الخ لا تفتي بين هذا وقوله لا
ومكان لان ذلك فيأول كسرة لاجل أن يصنع فيه وهذا فيأول كان مستحقه قبل الشراء ووضعه في
(قوله وفي اثنين دار) كتيبها بخلاف ربيعها لانه لا لا استيفاء حل **(قوله الزائد على المعتاد للبايع)**
أي وان لم يحصل ذلك بل وان حصل منه للرض ع ش **(قوله كأجرة طبيب)** وخرج لأجرة الطبيب
من الدواء فلا يدخل مرطاط ف **(قوله ان اشتراه مريضاً)** أي وان اشترى مريضاً موزعاً عنه دواء
حدث عنه من آثار الاول بخلاف ما لو اشتراه سليماً ثم مرض عنه فانها لا تحجب عليه زى **(قوله)**
ووقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من البيع أي ما استحق استيفاء من فوائد ما وجبته لا
قد لا يحصل منه فوائد مع ذلك لا يدخل شيء مما ع ش ا ط ف **(قوله لأجرة عمله)** لزم عمله على

في زمن خيار المجلس أو
الشرط (د) يدخل في بيعت
بمقام على نفسه ومؤن
استباح أي طلب الرج
فيه كأجرة كمال للمؤمن
للسكك (ودلال) للمؤمن
للتأدي عليه الدال ان اشترى
به البيع (وحارس) وقصار
وقيمصغ (البيع في الثلاثة)
وكأجرة جمال وخنان
ومكان وفي اثنين دار وكملك
زائد على المعتاد للمؤمن
وكأجرة طبيب ان اشتراه
مريضاً وخرج بمؤمن
الاسترباح مؤن استيفاء
المالك كؤنة حيوان فلا
تدخل ويقع ذلك في مقابلة
الفوائد المستوفاة من
البيع (الأجرة عمل دار)
أجرة (عمل منطوق به) فلا
تدخل لان عمله وما تطوق
بغيره لم يشتر عليه وانما قام
عليها بذله

وقوله ومؤثر استرباح وبالجر عطف على مذكور الكاف وهو الحسن ليكون فيه إشارة إلى أن هذه من جملة مؤثر الاسترباح **(قوله ويرثه)** أي طريق ادخال أجرة عمله والعمل المتطوع به أن يقول لماذا ذكر أي فاقدم كانت صورته أن يقول بعتك بما قام على ولم يقل وهو كذا وكذا حيث كان علمه به فدخل فيما تقدم لأجرة عمله فإن أراد ذلك كان كذا **(قوله ويرث)** بالجر عطف على كذا الجريدة أو نائبه مفعول معه **(قوله أجرة مستحقه)** أي الشيء الذي يستحقه البائع بلكاء وأجرة **(قوله)** ويلعبا) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده في الترجمة فكان مقه أن يقول وما يتعلق بذلك من المراءد بالعلم هنا العلم بالعدم والصفة ولا تكتفي بالحائنة وإن كفت في البيع والأجرة فكان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حصة غير مكية لم يصح على الأصح اه شورى ومنه في شرح حر قال عرض عليه وينبغي أن يعلم عدم الصحة ما لم يتقبل المعين للثمن والمراد أيضا علمه ما قبل العقد كافي عرض **(قوله أي المتبايعان)** تولية أو أشرار أو كراهة أو مراضعة حل **(قوله وأما قيمته)** لم يأت فيه بنحو كما يقع من أنه نحو وكثرت وحل ولعله حذف من الثاني للدلالة الأولى كما ذكره الاخفش ويكنى فيها ما علمه بالقيمة في جواز الاختيار أن كان من أهل الخبرة والأفليس عدلين يقومانها وأدعا على ما ذكره بعضهم فإن تنازع في مقدار القيمة التي أخبر بها فلا بد من عدلين فإن لم يتفق ذلك تعالفا لهما اختلاف في قدر الثمن ونقل بالبرس عن شرح الروض ما يوافقه عرض **(قوله ويلصدق)** هذا شرط لعدم الأتم كما يعلم من قوله الآن فلنترك الأخبار إلى أي حيث كان علم المشتري لأبطل بذلك الأخبار لأن علم المشتري يقتضي فيه إعلام البائع ووقبل القول وبعد الإيجاب فإن لم يصدق أتم وصح العقد حل **(قوله بقدر ما استقر عليه العقد)** أي عند القزوم فلو اشترى شيئا ثم خرج عن ملكه واشترى ثانيا بأقل من الأول أو بأكثر منه استرجع أو بجوابا بالخبر فلو كان الكثير من الثمن في بيع موافقة فله الخيار إن باعه مائة حل **(قوله أو بشره بعرض)** المراد بما قابل العقد **(قوله قيمته كذا)** في وقت العقد ولا ينافي ما تقدمنا به بذلك حل **(قوله من مولى)** أي ابنه الصغير لأنه قد يزبدل في الثمن **(قوله)** أن كان البائع أي الأولى **(قوله لأن المشتري)** علة لقوله ويلصدق بائع وكان الأولى أن يقول لأن الثمن **(قوله يستحق أماته)** أنهم أنه لو كان علما لم يحتج إلى الخيار وهو كذلك وكذا كل ما يجب الخيار به قل **(قوله يشترط)** أي اشتراه هو في نسخة شرأه **(قوله فلنترك)** الأخبار بنحو من ذلك أي الصانع بجميع ما تقدم بأن سكت عن الأخبار أو أخبر كاذبا ويشيع إرادة الثاني وأولى منه أن يقول فلنكتب في الأخبار حل **(قوله فالباع صحيح)** وفيه أن جملة ما يصدق به علم الإشارة الخيار بقدر الثمن وصحته ترك الأخبار بذلك الجاهل بمطل البيع وقد يجب بأن المراد غير ما ذكرناه من نصه فيقول هو أنه ترك الخيار به لجاهل بطل أو علم لم يبطل حل وأنت خير بأن هذا اختيار إذا أريد من قوله فلنترك الأخبار ما ظهرها وليس مراد بل معناها فلو أخبر كاذبا بأن الألف والألف في العهد والمعهد والأخبار على وجه الصدق لأن قوله ويلصدق بائع معناه وليخبر صادقا وقوله لكن لشترى الخيار علة كما هو ظاهر إذ لم يخبر بقدر ثم يشيع خلافه إذ فيه لغيره سواء تبين ثانيا أنه أقل ما خرج به بعد قوله فلو أخبر بمائة إلخ أو أكثر على المتقدم أن الخيار ببيع إليه لا لشترى **(قوله لكن لشترى الخيار)** أي فورا لأنه خيار عيب عرض حر **(قوله وستأتي)** الإشارة لذلك أي في قوله يخلفن عنه الأزيد ولشترى الخيار إلخ ولا ينافي أن ما سبقت على الرجوع لأنه ليس مرجوحا منه ط **(قوله إن ذلك)** أي إلى صحة البيع أو الباطل أو ثبوت الخيار لشترى على الوجه الضيق الآن في كلامه فاصحة أشار لها في الثمن بقوله فإن صدقه صح وثبت

صحيح لكن لشترى الخيار قد ليس البائع عليه وستأتي الإشارة إلى ذلك

دوم لكل عشرة كاسم
 (فإن أنه اشتراء (بائل)
 محجة أو اقرار (سقط
 الزائد ورجمه) لكن
 (ولأخبر) بذلك لها أنا
 البائع فلتدليس أو ما المشتري
 وهو ما أقصر عليه الأصل
 فلا أنه راضي بالأكثر
 في الأقل أولى (أو) أخبر
 بماتة (فأخبر) ثانياً (بأنه
 ورجم غلطاً في الأخبار الأولى
 بالنقص (فإن صدقه)
 للمشتري (صح) البيع كالم
 غلط بل زيادة ولا يثبت له
 الزيادة وله الخيار للمشتري
 (والأبأن كذب المشتري
 فإن لم يبين) أي البائع
 (لغلط) وجهاً (محتملاً)
 بفتح الهمزة (لم يثبت قولوا
 بيته) أن أقامها عليه
 لتكذيب قوله الأول لها
 (والأبأن بين لغلط وجهها
 محتملاً كقولها راجحت
 جردني فغلطت من فم
 مناع إلى غيره أوجأت
 كمنز من مزود من وكلي
 أن الفم كذا (سمعت) أي
 بيته بأن الفم أزيد
 وقيل لا تسمع لتكذيب
 قوله الأول لها قال في المطلب
 وهذا هو المشهور في الذبح
 والنصوص عليه (وله
 تخليف مثنى) أي
 فيها إذا لم يبين وما إذا بين
 (أنه لا يعرف) ذلك لأنه قد
 يفرع عنه عرض اليمين عليه
 (قوله) وهذا لا يصح تزني الخ) وهذا كقول الخليل هذا أعني جوده للمشتري قولاً عند التصديق ابتداء

يقتضي تبين هذا أي يقتضي أن الخيار للبائع دون المشتري وقوله بمحلف عليه أي بإذابة التي حلف عليها البائع أي تثبت لإذابة على هذا القول وقوله وأصلها أي لرافعي وقوله كذا أطلقوا أي أطلقوا هذا الحكم وهو أن الخيار للمشتري وقوله مقتضى قولنا لم أي فلا نطلق القول المذكور بل نبيح الميردودة على القول بأنها كالقرار فيمؤد فيما ذكرنا وقوله ما ذكرناه وعدم ثبوت الزيادة وثبوت الخيار للبائع **(قوله فإن حلف)** أي المشتري **(قوله كالقرار)** أي من المشتري أي كأنه أقر بأن منعه لا يزيد **(قوله رد على البائع بناء)** أي ثبوتها بناء على ما لم يأمن ببنا على أنها كالبيعة لم ترد إلا إذا بين لفظها وجهها محتملا لإذابة في البيعة عن عدم التبيين فكذلك ما هو منها في مفهوم كلامه تفصيل فلا يتعرض عليه • فالخاسل أن امتناع هذا ليكون الرد في المشتريين أمالو ببنا على مقابله لم ترد إلا في الثانية دون الأولى وهي ما ذكرنا للبين وبينها محتملا لأن البيعة هناك لا تقع فينتقل لا رد الميردود لعدم قائمتها كالبيعة اه شيخنا **(قوله الخيار بين امضاء العقد)** هذا مبني على الرجوع القائل بثبوت الزيادة أماعلى الأصح فلا يثبت له والخيار شرح مر وقرر شيخنا ما صرحه قوله وللمشتري حيث أدى حين حلف البائع بين الرد على هذا القول ثبتت الزيادة للبائع كما شارح إليه الشارح بقوله بين امضاء العقد بمحلف عليه هذا ولتعمدان الخيار امتناع ثبوت البائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة • والخاسل أن الزيادة لا تثبت للبائع في جميع الصور وأن الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المتمدن بخلاف في بعضها وإن التفصيل في ثبوت الخيار للبائع وعدمه **(قوله كذا أطلقوه)** أي أطلق الفقهاء القول بأن للمشتري الخيار أي لم يبنوه على أن الميردودة كالقرار والتصديق أو كالبيعة ولو بنوه على واحد من هذين لما قالوا إن الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار له لأنه تقدمت حالة التصديق إن الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك الذين لفظوا بها محتملا أي وأقام بينة فإن الخيار للبائع لا للمشتري وما هنا كذلك أيضا أي فالخيار للبائع لا للمشتري على المتمدن أه أطلق الفقهاء ذلك أي لم يبنوه على أن الميردودة كالقرار أو كالبيعة قالوا للمشتري الخيار ولو بنوه على واحد من التقدم لفظوا عنه الخيار اه شيخنا وقسمير شيخنا للضمير بالاصحاب لا يناسب منزع الشارح وذلك لأن المراد بالاصحاب اصحاب الإمام وهذا لا يناسبه قوله فإن للمولى والإمام والفراي إلى فان هؤلاء ليسوا من اصحاب الإمام وامتصاصهم أكابر الفقهاء وقال شيخنا ح ف قوله كذا أطلقوه أي عن البناء على أن الميردودة كالقرار أدل بنوه على ذلك لم يقولوا إن للمشتري الخيار إذ أدلوا فكان الخيار للبائع لا للمشتري كما هي فإذا صدقوا بيان الشارح لم يلقه بل بناء على أن الميردودة كالقرار لأن يقال إنهم أطلقوه في كتبهم **(قوله وبمقتضى قولنا)** هذا إشارة إلى بناء القول بالرد على القول بأنها كالقرار ولم يشر الشيخان إلى البناء على أنها كالبيعة لاعتناء ذلك بامتناع في المسئلة الثانية وهي ما ذكرنا وأما الأولى فلو بني على أنها كالبيعة لم ينع في هذه الصورة فلا رد الميردود **(قوله أي فلأخيار للمشتري)** تفسير بالأدلة أي قوله ما ذكرناه أي لأن المراد بما ذكرناه ما قسمه وهو ثبوت الخيار للبائع وعدم ثبوت الزيادة له **(قوله قال في الأنوار)** هو لا رد دليل على ع ش وقوله وما ذكرناه من كلام صاحب الأنوار أفراد به الاعتراض على الشيخين **(قوله وما ذكرناه من الملاحقهم)** أي الفقهاء **(قوله فإن للمولى الخ)** وهو من أكابر الفقهاء **(قوله وأوردوا)** أي ذكرناه أي حلف البائع بعدم تناول المشتري كالصديق والتصديق لقرار فلا خيار للمشتري والله أعلم

(باب بيع الأصول والثمار)

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليها وما لا يدخل اه قول وهذا شروع في اللفاظ المطلقة التي

فان حلف أمضى العقد على ما قلناه وعليه أن نكسر عن الميردود على البائع بناء على أن الميردود للمردودة كالقرار وهو الاظهر فيحلف ان منعه لا يزيد وللمشتري حيث أدى البائع بين امضاء العقد بمحلف عليه وبين نسخة قال في الروضة وأصلها هكذا أطلقوه ومقتضى قولنا أن الميردود للمردودة كالقرار أن يعود فيما ذكرناه في حالة التصديق أي فلا خيار للمشتري قال في الأنوار وهو الحق قال وما ذكرناه من الملاحقهم غير مسلم فإن للمولى والإمام والفرز إلى وأوردوا أنه كالصديق **(باب) بيع (الأصول)** **(قوله بمقتضى قبض الخ)** أي بحسب الظاهر للتبادر وإن كان قد يوجه على البناء بأنها ليست كالقرار من كل وجهه مر وحج

أوسعها أو بقعة أو عروة)
(مطلقا) لا قهرتها (ما يابها)
من يابو شجر وأصول بقل
(يجز) مرة بعد أخرى (أو)
تؤخذ ثمره مرة بعد أخرى
ولو بقيت أصوله دون
ستين خلافا لما يرويه كلام
الاصل الاول

(قوله قد ترجم لشي زائد
عليه) وانما لم ينص عليه
لثبوت وان أبعد مع وقد
يقال لمانع من ذكره
بطريق الاصالة وان لم
يترجمه فانه سم على حج
(قوله من كل ما ينقل) ولو
في المال فدخلت الرمية
وجعل الجعالة سم على
للنج

(قوله خلافا لحج) له
في غير النجعة والا فادى
فيها فادى يتجه أنه
لا استيعاب فيه اه يعني
التوكيل ثم رأيت عبارة
سم ونصها قال مر ان
التوكيل بيع الارض
يدخل فيه ما ينسج نحو
بناء وشجر واستدل بأن
بعضهم قال ان بيع التوكيل
كبيع الملك فيخرج نفي
مقتضاها مع عبارة النجعة
يكون المصواب للحشي
العكس تدبر

(قوله فان يد بين يدي يدخل
الحج) وانظر لو نص على

البعض نفيا أو اثباتا وعموم قوله مطلقا فيدقصر التني أو الاثبات
على البعض فلا يتعدى التني لغير التني ولا الاثبات لغيره فيخرج غير ما نص عليه مر

تستع غير ما هنا في القوي والاختناوكة يقال له مسماها عرفا اه حل أي وشرا (قوله
الشجر) تفسيره اذ لا اصول هنا الا في جمع أصل وهو لعن ما بين عليه غيره عش وقال شيخنا
حرف قوله هو الشجر اعترض حصر الاصول فيذكر بأنها أكثر من ذلك كالدراغها أصل بالنسبة
لما فيها وكذا الدابة فانها أصل بالنسبة لئلا وكذا البستان والقرية كقائ ذلك كله الا ان يقال
اقتصر على الارض والشجر لان كونها أصلين لغيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما وقال بعضهم
ان الارض شاة لا لا موراؤه لانها تارة يعبر عنها بافظ الارض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة
بلفظ البستان فخرج من كلامه الله سبحانه مع الشجر الاربع المذكورة فتكون الاصول
المذكورة هنا ستة فالمراد بالاصول الامور التي تستع شرعا غير مسماها كقائه قل على الجلال (قوله
جمع نجرة) أي جمع معنى والا فهو اسم جنس جمعها وجمعها المحقق ثمرات في المباح الفز بنعتين
يجمع على ثمار مثل جبل وجبال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع ثمر على ثمارين
عنى وأعتاق (قوله مع ما يأتي) أي من قوله وغيره من شرائع وقوله جاز بيع زرع ولا وجع الباقى ان
البايع فقد ترجم لشي زائد عليه (قوله يدخل في بيع) أي ونحوه من كل ما ينقل للملك الاول ان يقول
في بيع أرض ما ينقل الملك لا في نحو رهنها بما ينقله اذ من كلامه بعد ولو كان في بيع أرض
مثلا لا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو الموكل مر خلافا لابن حجر حيث قال لو كان وكلا مطلقا
وباع العرصة دخل فيها ما يدخل في بيعها ولو باعها الموكل اه سم وعبارة عش على مر يدخل في بيع
أرض ولو كان البائع وكلا مأذونه في بيع الارض من غير نص على ما فيها وبنى ان مثله ولو المصور
عليه بل أولى فانه نائب عن المولى عليه شرعا فله كمنعه (قوله في بيع أرض اه) هذه الارض
اصطلاح الفقهاء القطعة من الارض حل وعش (قوله أو أساحة) هي اللغة القاموس لا يادب
وقال مر القضاء بين الابنية والبقعة هي التي خالف غيرها اختفاضا وأرارتها عا والعرصة هي الخداني
بين الدور اه مختار ومنه بمران الفقهاء لم يستعملوا العرصة والساحة في معناها القوي بل أشد وال
أن اللفظ الاربعه عرفا بمعنى وهو القطعة من الارض لا بقيد كونها بين الدور عش وتقبل ان
كان معناها واحدا فزجوا بينها وقال في المباح البقعة من الارض النقطه منها ينضم اليه في الاك
ويجمع على يقع كقوله غرضو يفتحها فتجمع على بقاع ككبة وكلاب وقال فيه أيضا اساحة
لوضع التسع امامها والجمع ساحت وقال فيها أيضا عرصة الدار ساحتها وهي البقعة الواسعة التي ين
بناء والجمع عراض مثل كبة وكلاب وعرصات مثل سجدة وسجدة انتهى وعطف الساحت
ما قبلها من عطف الخاص على العام (قوله مطلقا) أي بيما مطلقا غير مقيد بشئ وقيل مطلقا
التي والآيات فان يد بين يدي يدخل في البيع ولا في الرهن أو باثبات دخل فيها بالنسبة لا بآيات
قال بما فيها او بمقتضاها ذلك كله قطعا حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل فيه
(قوله أو أصول بقل) البقل خضر اوراق الارض كافي الصحاح والاصناف بالنسبة لما يميز بين الار
فالاصول بمعنى الجذور وبالنسبة لما تؤخذ ثمره مرة بعد أخرى يابها في الاصول هي البقل فله كمن
الطيبخ واختيار يدخل في البيع قال في المصباح البقل كل نبات اخضرته الارض (قوله أو ثمره
ثمره) أي أو أغصانه قل (قوله خلافا لما يرويه كلام الاصل) عبارة الاصل وأصول البقل التي في
ستين قال مر في شره أو أكثر أو أقل وان تبق فيها الا دون ستة بحيث يجر مرة بعد أخرى فغيره

(كفت) يئنا وهو علف

الباهم ويسمى بالقرط

والرطنة والسفحة بكسر

القاف وسكون الراء هما مفعولان يشبه البرسيم

(قوله) والفتب بجمجمة وقيل بجمجمة

(د) الثاني (مخونفج)

ورجس وقفا وبليخ

ذلك لان هذه المذكورات

للثبات والدوام في الأرض

فتبها في البيع بخلاف

رهنها لا يدخل في شيء من

ذلك والفرق ان البيع قوي

بنقل الملك فيستتبع غلاف

لرهن ويؤخذ منه ان جميع

ما ينقل الملك من نحو حبة

ورق كالبيع وان مالا

ينقله من نحو اقرار وعارية

كلهن ومن التعليل

السابق تقييد الشجر

بالرب فيخرج اليابس وبه

صرح ابن ارفة وغيره

نفقها وهو قياس ما يأتي

من أن الشجرة لا تناقل

غصنا يابا وعلى دخول

أصولها البقل في البيع فكل

من الفرة والحزرة الظاهرين

عند البيع البائع فيشترط

عليه قطعها لانهما يزيد

ويشبه البيع بغيره

(قوله) رجه الله من نحو

اقرار أي فاذا أقر لك خص

بقطعة أرض فلا يدخل

مأبها من الشجر ونحوه

جوى على الغالب الصواب ما قلنا (قوله) أي وكتمت فارسي وساق بكسر الهمزة وهو معروف
ومن نوع لا يجزئ سوى مر واحدة أي فلا يدخل ولا ثلثة والحانة (قوله) وهو علف الباهم وهو المعروف
بالبرسيم قل وهذا تفسير مراد الالف الصالح الفت القصفة اذا دبست (قوله) ويسمى بالقرط بكسر
القاف وسكون الراء هما مفعولان يشبه البرسيم (قوله) والفتب بجمجمة وقيل بجمجمة وكل هذه
الذكورات ماعدا النعناع اسم للفت خشكونه مطوقة على قوله بالقرط وقوله ونعناع مطوف على قوله
كتمت شيخنا (قوله) وقيل بجمجمة أي منزلة (قوله) ولنعناع في النعناع النعناع والنعناع كجفر
وعده بقلة وفي القاموس ان النعناع كجفر وهم يرمواى (قوله) وبنيخج بوزن فسر جلى عش
وهو شئ أزرق كاليسمين (قوله) ورزجس بكسر الجيم وفي النون الفتح والكسر وهو الزجدة لأنه
ليس في كلامهم فمثل كذا في القاموس وهو زهر أصفر وهو البورق فيبش ذكر الرائحة (قوله) وقفا
في المصباح الفتاوى فعلى رهنه من أصل وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم للمسيب الناس بالخيار
والجور والفقوس الواحدة قفاة وأرض مفعلة وذات قفاة وبعض الناس يطلق الفتا على نوع يشبه
الخيار وهو مطابق لقول الفتاوى في البرق الفتاوى مع الخيار وجهان ولو حلقت بأكل الناقة لا بحث
بالقفا والخيار (قوله) وبليخ بكسر الباء قامة معروفة وقامة لاهل الخيار تقدم الباء على الياء
والعامة فتصح الأول وهو غلط للعقل لفتح مصباح (قوله) وذلك أي رجه هذه
الذكورات وقوله والدوام بالدوام في كل شئ طول بقائه عادة ولو شئ أو أقل وكتب أيضا قوله لان هذه
الذكورات للثبات والدوام لا يقال ما معنى الدوام مع أن مفعلة وقلة وإن أخذت مرة بعد أخرى لأنها
تقول لها ان المتأخر على ما أخذ مظاهر مع بقائه أصوله أشبه ما قصد منه الدوام كذا ما يؤخذ غنمة
واحدة وعطاف الدوام على الثبات عطف خاص على عام (قوله) فيستتبع أي يطلب أن يتبعه غيره
(قوله) ويؤخذ منه أي من الفرق أن جميع ما ينقل الملك انظر جعل الجمالة ولا يبعد أنه كالبيع
لان فيه تعلقا وان لم يكن في الحال فليست أملا وقد يؤيد دخوله في الوصية مع أنه لا تنقل فيها في الحال عش
(قوله) من نحو حبة كوصية ويعوض خلع ومدق وصلح وأجرة أي بأن جعل الأرض أجرة فالمراد
بما يربها فلا يدخل فيها ما يأتي كاشي شرح مر وعش عليه (قوله) من نحو اقرار كالأجرة فالمراد
بما ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الأرض لأن الاقرار اخبار بحق سابق وعدم دخول غير الأرض
في احتمال حدوثه قل (قوله) ومن التعليل أي ويؤخذ من السابق وهو قوله لان هذه المذكورات
للثبات والدوام (قوله) وهو قوله في البيع بل أولى لأنه لا شك ان دخول النصف في اسم الشجرة أقرب
من دخول الشجرة في اسم الأرض واستدلال عدم تناول اسم نحو الأرض للشجر اليابس بما يأتي من
تناول الباع ما ثبت فيها من بدو ونحوه وأوجب بأن الولد ونحوه انما يدخل في اسم الباع لانه أثبت فيها
للاشباع فصار كجزء من الشجر اليابس ومنه أخذ أنه لو عرش على الشجر اليابس دخل في
سمى نحو الأرض أصبرورته كالجزء واعتمد شيخنا ان قصد التمرش كاش فلا يشترط وجوده بالفضل
وكذا اذا جعلت عا من شجر أو غيره وأرض بطا للحداب كالود حل مع زيادة (قوله) وعلى دخول أصول
البنن أي اذا جازع الغنم بدو دخول الج وهذا لما على التمسك الذي مقابله عدم دخول وان لم يذكر
هنا ويقطع على دخول النوع الذي يدخل فيه بل ظهر أن هذه العبارات سرته من شيخه المحلى الذي نبه
على الخلاف (قوله) شكل من الفرة كالخيار والفتاوى وقوله والحزرة بنتع الجيم وكسرهما كالأقاصيص
وقوله البائع كاهن من قوله أصول شرح مر ولو قال يخرج بأصول الفرة لكان أولى عناني (قوله)
فيشترط بالباء فهو ملو سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على نفسه وبواضحة المشتري وقال

عش فيشترط أى المبتدى منها أى فان كان المبتدى المشتري فالصير في عليه البائع وان كان
البائع فالصير في عليه نفسه أى البائع وقوله قطعها الصير راجع للجزء لانها أقرب منه كور وبدليل
قوله سواء بلغ مظهر أو ان الجزم أم لا وقد صرح بها في شرح الهجة فقال فيشترط عليه قطع الهزة
انتهى وأما الفقرة ففيه تفصيل وهو انه ان غلب لاحقا واختلط الحادث الموجود فلا بد من شرط
القطع أيضا والا فلا يشترط وبهذا التفصيل صرح ابن القري في موضعه لكن في شرحه من مانه
فيجب عليه شرط قطعها وان لم يبلغها أو ان الجزم والقطع للراز بدقيته السبع في شرحه من مانه
التي لا يوجب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك انتهى بحروفه وقوله فيشترط البيع أى ولو أنقطع وحصل
الاختصاص واختلاف في ذلك فان افتتاعا شئ فذلك والاصدق صاحب اليد كماله ع ش عليه ولا مخالفة
بين كلامه من وما قبله عند التأمل **(قوله سواء بلغ)** تعميم في محذوف والتقدير فيكف قطعها سواء
أبلغ الخ وقوله الا انقص لمقتضى من ذلك المحذوف وهو تكذيب القطع لامن شرط قطعه لانه لا بد
منه شورى **(قوله أى الفارسي)** أى بأى التفسير به لان التفسير ليس في كلام التمس وما في التمس
هو المقتضى اه اطف وفي قل على الجلال قوله الا انقص هو مستثنى من لزوم القطع للمقهورين
شرطه قال بعض مشايخنا ولأجرته مدة ثلثة والرأب انقص الفارسي البوص المعروف فهو بالجمعة
للقسوة وقول الاستوى هو بالمجمعة سهو لدل انقص المأ كور وهو الخاف مثله والحق به بعضهم
شجر الخلاف أيضا **(قوله فلا يكف قطعها)** أى وإما اشتراط قطعها فلا بد منه لانه لا يلزم من اشتراط
القطع تكليفه وحينئذ يقال ما فائدة الشرط الآن يقال فائدته صحة البيع والى بعدنى وجوب تأخير
القطع حال المعنى بل قد عهد تخلفه التكليف بذلك في بيع الثمر لئلا يملك الشجرة حل وشرح من وعبرة
ع ش قوله فلا يكف أشار به الى أن كلام التمس انما هو في تكليف القطع لاق عدم شرط القطع
فالاستثناء انما هو من تكليف القطع لامن شرط القطع زى وعليه فكان الاولى أن يقول فيشترط
عليه قطعها مطلقا ويكف قطعها الا انقص الفارسي فلا يكف قطعها **(قوله يتنفع به)** ولومن بعض
الوجوه وهذا غير ظاهر لان أى شئ ثبت منه يتنفع به من بعض الوجوه فيكون مثل غيره فلا يصح
الاستثناء فالصواب أن المراد يتنفع به من الوجهة التي يراد الا تنازع به منه كالتمس فيه وبمسد دواء
للدعان وأقلا ما يكتب بها تأمل **(قوله ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض)** عبارة في شرح
الروض قال السبكي في الاستثناء نظرو الوجهة التقوية فاما ان يعتبر الانتفاع في الشكل أولا يستبدل
الشكل وهو الأقرب ويحاج عن كلام السبكي بان تكليف البائع قطع مائتي ثوب يؤدي الى أنه لا يتنفع
به من الوجهة التي يراد الانتفاع به بخلاف غيره انتهى أى فان الجزء الظاهرة من نحو الثوب
والسكرس والسكرات والسلق يتنفع به من الوجهة التي يراد الانتفاع به وان لم يبلغ أول الجزم
بخلاف انقص الفارسي وحاصل الجواب الذي ذكره ان غير الفارسي من جهة الرسم مثلا يتنفع
للاكل مثلا وأما انقص الديلم يظهر منه قدر فلا يتنفع به في جهة من الجهات لانه مراد انقص
السكر فانه يدخل في بيع الأرض أيضا لانه يقطع ثلاث مرات بقا أصله وهذا واضح بالنسبة للجزء
الظاهرة وأما بالنسبة للشمرة من كونها يتنفع به من الوجهة التي يراد الانتفاع به فليس لأن العلم
فيه نظر ورأي في كلامه ما يثبت انه يكف قطعها من الوجهة التي يراد الانتفاع به **(قوله وعلم ما تشرع)** أى
من قوله وأصول بقل الخ **(قوله دفعة واحدة)** بضم الدال وفتحها مشرح من **(قوله وجزء)** مع
الجم وكسرهما وفتح الزاى وقوله ويحل بضم الفاء بولن قفل قاموس **(قوله وخبره مشتري)** أى ثوري
بيع أرض فيه زرع أى رما قبله أو من خلاله من **(قوله ان جهله)** وصورته انثرى الأرض من ثمن

سواء أبلغ مظهر أو ان الجزم
أم لا قال في التمس الا انقص
أى الفارسي فلا يكف قطعها
الآن يكون مظهر قدرا
يتنفع به وسكت عليه
الشمخان والسبكي فيه نظر
ذكرته مع الجواب عنه في
شرح الروض وقوله أو
عرصة من زباني وعلم ما
تقرر ان ما يؤخذ دفعة
واحدة كجزم ورجل لا
يدخل فيها ذكر لانه ليس
لشأن العلم فهو كالشقوقات
في الداء (خبره مشتري بيع
أرض فيها زرع لا يدخل)
فيها (ان جهله وضرر) به
قوله والحق بعضهم شجر
الخلاف أيضا وهو البان
والذى حققه من انه روعان
نوع يشغل من أصله كل سنة
فكانت حرقا يعرف
ونوع برك سامة تؤخذ
أغصانه فهو كالخار اه يعنى
فيدخل في البيع والموجود
منه لا بد من شرط قطعها
ويكف فهو كالخار المتلاصقة
الغالبية الاختلاط **(قوله)**
وحيث يقال ما فائدة الشرط
الخ ويقال أيضا ما فائدة
الابقاء مع أن الزيادة المشتري
الآن يقال غلط للموجود
حال البيع البائع فلا يثبت
فائدة وان تردد فيه بعضهم

لأخبر انتفاعه بالارض
فان علمه لم يتضرر به كان
ترك البائع وعليه القبول
أو قال أفرغ الارض وقصر
زمن التفرغ بحيث لا يقابل
بأجرة فلا خيار له انتفاع
ضرره وتولى وتضرر
التصرح بلا يدخل من
زيادتي (ومع قبضها
مشغولة) بالزرع قد دخل
في ضمان المشتري بالتخلية
لوجود التسليم في عين
المبيع وفارق نظيره في
الامتعة المشحونة بها الدار
المبيعة حيث يمنع قبضها
بان تفرغ الدار منات في
الحلال بخلاف الارض (ولا
أجرة) له (مدة بقائه) على
الزرع له رضى بثلث
المنفعة لذلك فاشبهه مالو
ابتاع دار مشحونة بأمتعة
لأجرة له مدة التفرغ
وبسبب ذلك الى أوان
الحصاد والقلع نعم ان شرط
القلع فانه وجبت الأجرة
لتركه الوفاء الواجب عليه

(قوله ما لم يتضرر بذلك)
فان تضرر كان لم يمكن
لقدومه وقع وعلم ضرره
لطول مدة تفرغه وكثرة
أجره وكان لزعمه نفوت
عليه منفعة الارض
المرادة من الاشجار لانه
كان لا يتأتى زرع شئ فيها
مع وجود الذي بها اه سم
وعش على الشرحين

الزعم ثم مضى مدة ثم اشتراها طائفاً منه متلا فانه غير حثيثان كان أبقا أورأها قبله اه شيخنا
(قوله لأخبر انتفاعه) بهذا لافرق الموجه لما يدخل فانه لا خيار وان قال بحقوقها شورى (قوله
فان علمه) الى قوله فلا خيار ظاهر ومساواة كان الزرع للمالك أو لغيره وبوجه بأنه اشتراها مسلوقة بالمنفعة
ولو قيل بأنه الخيار اذ بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيداً لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص
والأحوال كما قاله ع ش على مر قال الشورى ولو ظهر أمر يقتضي تأخير الحصاد من وقت المعتاد
فله الخيار اه (قوله كان تركه) ولا يملك الا التملك فان رجع عاد خياره شورى (قوله وعليه
القبول) معنى كونه عليه أنه ان لم يتقبل لا خيار له لأنه واجب عليه شيخنا تركه اعراض لا تملك
الا ان وقع صيغة تملك أو مكن واذا عاد فيه عاد الخيار قل وقال ع ش وعليه القبول أي فلا خيار له
لذا امتنع من سأل لا يتضرر بذلك (قوله اوضح قبضها مشغولة) أي القبض للغير لا تصرف بل يضمنه
النقل لضمان فكان عليه في التفرغ أن يقول فيصح تصرف المشتري فيها وأما تفرغه لتقل
الضمان فلا يلزم منه صحة التصرف (قوله حيث يمنع) أي الشحن (قوله منات في الحال) أي شأنه
ذلك فلا بد ما لو كان الزرع قليلاً والامتعة كثيرة قل وعش (قوله بخلاف الارض) لا يتأتى
تريضه من الزرع في الحال أي شأنها ذلك بل أي فلو كان الزرع قليلاً جداً وكانت الدار معلومة
بأمتعة كثيرة لا يمكن تريضها في الحال كان الحكم كذلك (قوله ولا أجرة له مدة بقائه) وكذا مدة
التفرغ أي ما خلا ما تفرغ في شرح الرض وقوله مدة التفرغ أي الواقع قبل القبض أخذاً من قول
الشارح لا تفرغ في ثلث المنفعة الخ ومن قول المصنف الآتي وكذا أجرة مدة التفرغ بعد قبض لكن
لحالة يقتضي علم الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم قلنا من الناشري والجواب أنه قد
ينحيل بينهما فرق وهو أن المشتري هنالك الخيار مطلقاً فضرر أم لا اذا كان جاهلاً فيقول ضرره بالخيار
وفي الحارة لا خيار له الا في بعض الأحوال كما سيأتي ع ش (قوله لا تفرغ) هذا لا يتأتى فيها اذا جهل
الزعم قال الشيخ وأقول بل يقال مطلقاً أنه يتأتى في الجهل والعلم لانه اذا أجاز البيع ولومع الجهل
بالزعم قد مضى تركه شورى بإيجاز (قوله داراً مشحونة بأمتعة) ولو كانت الامتعة لغير البائع
لما باعته منه أو نحو ذلك أو يفتى بان المشتري يستحق على الاجنبي الأجرة وكذلك لو كانت
للبائع ثم باعها بعد البيع فان الأجرة تجب للمشتري على المشتري من البائع قاله في حواشي شرح الرض
شورى (قوله الأوان الحصاد) كسر الحاء وقبحها وجماعاً قوله تعالى وأوحاه يوم حصاده
والرداد بقوله الى أوان الحصاد أي اوان من إمكان الحصاد المعتاد في مثله ولا فطر بعد دخول أول مكانه
لأنه إذا تممه يقبله بعده فان أخره من ذلك زنته الأجرة وكتب أيضاً لاعتقاده أخذته رطباً لم يلزم
للمشتري بقائه الى أوان الحصاد والقلع شورى (قوله أو القلع) كان يكون جزواً أو جزلاً أو يصل
قال مر وعند قلعه يلزم الا ان يبيع أو يبيع ما ضربه كقروق القرة شرح مر وقوله
ما ضربه كان الأولى ان يقول ما ضربه أو ما أضربه لان الفعل من هذه المادة ان كان مجرد اتسدى
بنفسه أو من يدا فيه المخرقة تعدى عرف الجرح قال ع ش على مر وأما ذكره ليحذر من الوقوع في
مثله (قوله ثم ان شرط) هذا اشتراك على قوله ولا أجرة له مدة بقائه اه ف (قوله وجبت الأجرة)
أي من وقت القبض ع ش وظاهر كلامهم هناك لافرق في وجوب الأجرة بين أن يطلب المشتري
بالقلع الواجب فيمنع وان لا ينفذ ما يأتي في الشجرة والخرقة بعد أو قبيل بدو المصالح الشروط
فقط ما لم لا يجب الا أجرة لأن طلب الشروط مانع وتبين في أن المؤثر ثم عين للبيوع وهما
عين خفية وعمل المبيع يتساق فيه كثيراً بما لا يتساق في غيره ملحقة بقا العقد بل ولغيرها الأثرى

بذل مبيعة (كتابته)
 فبدخل في بيع الارض
 بذر ما بدخل فيها دون بذر
 ما لا بدخل فيها وخبر
 المشتري ان جهله وقصر
 وصح قبضها مشغولة بمولا
 أجزأه مدة بقائه (ولو
 باع أرضا مع بذر أو زرع
 لا يفرديع) كبر لم يكن
 يكون في سبيله (بطل)
 البيع (في الجبل)
 بأحد المقصودين وتعتبر
 التوزيع ان لم يدخل فيها
 عند الاطلاق بأن كان
 دائم النبات مع البيع في
 الشكل وكان ذكره
 تأكيذا كما قاله الملوي
 وغيره وان فرضوه
 البذر واستشكل فيما اذا
 لم يره قبل البيع يبيع
 الجارية مع جهلها بيجاب
 بأن الحال غير متحقق
 الوجود بخلاف ما هنا
 فافتقر فيه ما لا يفتقر في
 الحال (و بدخل في بيعها)
 أي الارض (بجارية ثابتة
 فيها)
 مخلوقه كانت أو
 مبنية لانها من أجزائها
 وقولي ثانية أعني من قوله
 مخلوقه (لا مدفونة) فيها
 كالكنوز فلا تدخل
 فيها كبيع دار فيها أمتعة
 (وخبر مشتر إن جهل)
 الحال (وضر فعلها ولم
 يتركهاه بائع) ضر تركها
 أولا (أو) تركهاه (ضر)
 تركها لوجود الضر وقولي ولم يتركها أي أتمه من يادى (والا) بأن علم الحال ويسجله ولم يقل فعلها
 أن استعمال البائع قبل القبض لأجرة فيه وان طلب منه قبضه فانتفع فعليا ولا كذلك غيره اه
 ابن حرا ط (قوله وبماذا كى) أي من قوله وغيره مشتر الخ لأن صحة القبض تستلزم صحة البيع الاول
 أن يقال انه علمه ومعاقبه ومتسببة ذلك بمعاقبه أولى اه شوري (قوله مشغولة بماذا كى) أي
 بالزرع الذي لا بدخل (قوله وبذر كتابته) أي في التفصيل المتقدم وهو أحكام أربعة كرها للزرع
 فهو راجع لأول الباب وبذر متبذ والمسوغ للإشهاد بالسكره للعموم وقوله لا يفرديع أي كل من البذر
 والزرع وهما لا يفردان لان أول التوزيع كقولهم تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فله أولى بهما وانما
 يفرديع الضمير بعد ما هي التي للشك كما اشار اليه سم نقلنا عن ابن هشام ان والقي يفرديع الضمير بعد ما
 هي التي للشك ويحوي دون التي للتوزيع فانها بمنزلة الوارث على م (قوله ما لا بدخل فيها) كخبر
 أو ضمير أو جزاء وبطل (قوله لا يفرديع) أي كل منهما بخلاف ما يفرديع كالشعب والزرع الذي لا يفرديع
 للمستور بالارض كالقفل أو بما ليس من معالجه كالسبل والبذر الذي لا يفرديع ما لم يزرع فيه
 رؤيته وابتاع عليه أو أخذه أي فقدر عليه أخذه كما هو الغالب زى وشرح م (قوله كبر) مثل
 الزرع الذي لا يفرديع ومثال البذر الذي يفرديع هو الذي لا يتغير بعد رؤيته ويتغير أخذه والزرع الذي
 يفرديع التفصيل الذي لم يسئل أو سئل وبغيره ظاهرة كالقربة أي العنب والشعير اه صل قال من
 التفصيل اسم للزرع الصغير وهو القناف (قوله ان لم يدخل) أي بالبنر أو الزرع ودخول البذر ظاهر
 وأما دخول الزرع فغير ظاهر لما مر ان الجزء الظاهرة عند البيع البائع والذي يدخل التما هو أوله
 كما هو الظاهر لأن يراد بالزرع هنا أي في قوله نعم ان دخل الخ أصوله تامل (قوله دائم النبات) هو الثوب
 لا نباته كنبوت النخل وهو تقدير مراد وفيه ان الكلام في البذر والزرع وهذا لا يقال بل هو اعتبار
 فالصواب قراءتها بالثقة (قوله صح البيع في السك) فرض في دخول البذر وان لم يره المشتري
 وبقي ما لو كان بالارض بناء أو شجر لم يره المشتري فهل يقتصر عدم الرؤيه فيه لكونه تابعا أو لا ومن
 رؤيته لانه مبيع ولا يخبر عن كونه مبيعا بكونه تابعا فيه فنظر ومقتضى ما ذكره الشارع من عدم
 اشتراط رؤيه البذر لكونه تابعا جاز في الشجر ونحوه فلا يشترط لصحة العقد رؤيه لكونه ليس
 مقصودا بالعقد وإنما دخل تبعا وقد يفرق بأن رؤيه البذر قد تقتصر لاختلافه بالعين وتغيره غالبا
 بخلاف الشجر والبناء عرش (قوله واستشكل) أي الذي كور من صحة البيع في السك (قوله غير
 متحقق الوجود) أي شأنه ذلك فان كان متحقق الوجود كان أخيرا به معصوم كان الحكم كنه
 شوري (قوله وبداخل في بيعها الجارية) أي فليست عيبا الا في أرض تعدل لزراعة أو نحوها
 فضرر الجارية قول على الجلال (قوله بجارية ثابتة) أي ولو من أحد التقديرين بما يظهر عرش (قوله
 لانها من أجزائها) ثم ان قصدت الارض لزرع أو غرس كانت عيبا ثبتت الجارية اه م من قوله
 كانت عيبا يعلم ان الكلام في جارية فضرر بالزرع أو الفرس وبقي أن مثل الزرع والفرس ما وضعت
 لبناء وأضرته اه عرش على م (قوله لا مدفونة فيها) ولواختلف البائع والمشتري فبطل
 بعد تعلق المشتري بالجارية كانت مدفونة فيها وقال المشتري كانت مبنية صدق البائع كاصدق في قوله
 ان البيع كان بعد التأيير وقال المشتري قبل اه حل (قوله كالكنوز) أي قياسا عليها وقوله كبيع
 دار فيها أمتعة تنظير (قوله وخبر مشتر ان جهل الحال) حاصل ما يؤخذ من كلامه عن عرش موزة
 لان المشتري لما علم الحال ولا وعلى كل حال ان يضر القلم أو لا وعلى كل حال ان يترك البائع أو لا وعلى
 كل حال ان يضر التارك أو لا وقد كسب ثبوت الخيار لانه لا يثبت كإشعار البهائي السرح وذكر الباقى لاسم

ضرر قلها أو ضرر تركها

وكان لا يزول بالقلع فله

الخيار كاصح به الشيخان

في الاول والتولي في الثانية

(وعلى بائع) حينئذ

(تبريخ) للارض من

الحجارة بان قلعهما

وينقلها منها (وتسوية)

للحفر الحاصلة بالقلع قال

المطلب بان يعيد التراب

لزال بالقلع من فوق

الحجارة مكانه أي وألم

تسود ذكر التسوية فيها

اذاع المشتري أدم بشر القلع

من زباني (وكذا) عليه

(أجرة) مثل (مدة

التبريخ) الواقع (بعد

قبض) لانه (حيث خبر

مشتري) لان التبريخ

المفوت للفعة

(قوله رضاء بالخ) تدبقل

فرض كلام التولي انه علم

ضرر القلع فقط فغاية ما

رضى به ضرره وقديكون

ضرر الترك الذي لا يزول

بالعلم أعظم من ضرر القلع

فلا يلزم من رضاء بضرر

المنع رضاء بضرر الترك

الذي لا يزول بالقلع وإن

كان لاختياره بضرر القلع

(قوله) ومتقضى (الخ) حله

حج ومم عليه على ما اذا

زال الضرر بالقلع ولم يكن

لقلعهما ذلك لأجرة فليأتمل

أتركها البائع ولا يضر تركها (نلا) خيار لعلله بخلاف الأولى وانتفاء

ثبوته أي الخيار فضمن الا فاشترى بقبوله والآن علم الحال هذا مفهوم القيد الاول وفيه تحمان

صور وقهر من البائع السابق وقوله أوجبه ولم يضر الخ هذا مفهوم القيد الثاني وفيما ربح صور كذلك

وقوله أتركها هذا مفهوم القيد الثالث للرددين القيدن السابقين وفيه صورة واحدة اه شيخنا

(قوله) أتركها البائع وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الحبة فله الرجوع فيها ويهود خيار

للمشترى ولا يسقط خياره بقول البائع أنا أعزم لك الآخرة والارض لئلا لا يقلل من الترك منه ولا يلزمه

تحملها لانا قول لئلا فيسقط بما هو متصل بالبيع فثبت به جزاء بخلافه في ذلك اه شرح مدر

شوري (قوله) نعم استمر اك على قوله والآن علم الحال فلا خيار شوري (قوله) وكان لا يزول

بالعلم أي أو يزول ولكن يحتاج لمدة لئلا أجرة بأن كانت يوما فأكثروا يومين فأكثروا على ما قاله

البيدنيجي والرويانى أو أكثر من ثلاثة أيام على ما في الجواهر في الاجارة عن الماوردي والذى يتجه

في ذلك أي الثاني (قوله) والتولي في الثانية أي نظرا الى

أنه اذا علم بها وجعل ضرر تركها كان طالما أن البائع يتركها له بخلاف ما اذا علم به ولم يضر تركها

لا خيار له لانه لا يطعم حينئذ وضعت كلام التولي بأن طعمه أن البائع يتركها له لا يثبت الخيار كذا

في شرح الروض وهو يحتاج الى تحرير وفي غرض ما فيه قوله والتولي في الثانية ضعيف والمتعدد

أنه لا خيار في الثانية لرضاهما بثبوته من الضرر سواء كان بالترك أو القلع ولا يضر بهجه ضرر الترك

لان الاصل في المتقولات حيث تدخل في البيع أن يأخذها البائع وقضى على أن قلعهما مضر فادامه

رضاهما بالضرر الحاصل انتهى وبعبارة الشوري قوله في الثانية ومتقضى كلام الشيخين فيها عدم ثبوت

الخيار وهو المعتمد وليأتمل وجهه مع أن الفرض وجود الضرر اه (قوله) وعلى بائع حينئذ أي

حين اذا خيار للمشتري أو غير وأجاز حل (قوله) قال في المطلب (الخ) لا يقال إيجاب التسوية على

البائع والغالب يشكك عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هادمه لانا قول طم الارض لا يكاد

ينفوت وحيث لا يذية تفاوت عالم يشبه المثل والميلار ينسب للتقوم شوري (قوله) بأن يعيد

التراب (قوله) فله عليه الاتيان بمثل شرح مدر سم والكلام في التراب الطاهر أما النجس كالرماد

النجس والسردين فلا يلزم مثله لانه ليس مالا انتهى غرض على مدر ولا أجرة عليه مدة إعادة ما ذكر

وان طالت وكانت بعد القبض كافي حل (قوله) مكانه قد يقتضى أنه اذا لم يملأ الحفرة يجوز جعله في

جانبها كيف كان ولو لم الاعتراض أو الاعتراض لكن الظاهر أنه يسو به فيها الى الحد الذي ينتهي

اليه بقربها بالارض من المدة التي كانت عليها يحب الامكان شوري (قوله) أي وإن لم تسو ولا يجب

عليه أن يأتي بتراب آخر ليدل على إيجاب عين لم تدخل في البيع نعم ان تلف التراب كلف الاتيان بغيره

ولا أجرة عليه مدة إعادة ما ذكر وان طالت المدة وكانت بعد القبض حل فان حصل فيها نقص

بالتبريخ بعد القبض لم أره كباقي في قوله وكأزود الآخرة لزوم الارض حل وفي (قوله) وكذا

عليه أجرة (الخ) وبقر بين هذا ومثله لزوم حيث لا يلزم الآخرة مدة التبريخ بعد القبض لان

تبريخ لزوم أمر لازم فاذا كان علما وأبخر قد وطن نفسه على وقوع ذلك فلا أجرة بخلاف الاجارة

تبريخها ليس لازما شيئا ولزوم أجرة التبريخ البائع مع تغييره للمشتري واجارته وقضى لانه باجارته

وطن نفسه على عدم الآخرة له حل (قوله) بعد قبض ظاهره كثير حصول القبض مع كونها

مشفوءة بالاجارة وذلك بشكل على الفرق الذي قدمه في الامتعة المشحونة بها المار وقد يجب بان الامتعة

اه فلا بد حينئذ قول الشوري وليأتمل الخ لعدم ضرر الترك الذي جعله ولا خيار بالقلع وإن تولد منه ضرر لعلله ولم تجسد

مدة لئلا أجرة تدبره منضا

مذمة جنابة من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله قال البلقيني فلو باع البائع الاحجار بطريقه فهل يعمل المشتري عمل البائع او يلزمه الاجرة مطلقا لانه اجنبي عن (٢٩٦) البيع لم يقف فيه على نقل والاصح الثاني فان لم يخبر فلا جرة له وان خالف لم ينسب

التفريغ ولو بعد القبض ثم متعلقة بالظاهر فكانت مائة من الانتفاع مع تأني نفر بينهما لا بخلاف ما حذوا عن من الانتفاع لان التجارة باطن الأرض شوري (قوله مذمة) بالقبض طرف لقوله الموت او طرف للتفريغ وقوله جنابة خبره ان وليس مذمة مبتدأ وجنابة خبره والجهة خبر ان كما هي البعض شيخنا (قوله بطريقه) أي بان باعها لمن رخصا قبل الدفن ع (قوله فهل يعمل المشتري عمل البائع) أي في هذا التخصيص وهو انه يلزم مشتري التجارة لمشتري الأرض اجرة مثلهمة التفريغ الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله كما قرره شيخنا وفي الصباح وحالت بالمدخل من باب قد نزل فيه اه (قوله مطلقا) أي سوا. كان ذلك بعد القبض او قبله اه عن (قوله لانه اجنبي عن البيع) أي بيع الارض والاجنبي جاني عن البيع مضمونة بخلاف جنابة البائع لانها كالأجرة فلا تضمن عليه شرح مر (قوله لم يقف) أي في جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني للظاهر أن هذا من كلام الشارع لأن من كلام البلقيني كيدل عليه عبارة مر وهذا ادفع ما يقال إن في كلام الشارع تنافيا حيث قال لا يقف فيه على نقل ثم قال والاصح الثاني وحامل الدفع أن الاول من كلام البلقيني والثاني من كلام الشارع وهذا أولى من قول بعضهم قوله لم يقف فيه على نقل أي في كلام الشارع وقوله والاصح الثاني أي راجع عند الثاني لانه بناء على أنه من كلام البلقيني فتأمل وفي اط ف أن قوله والاصح الثاني من بينه كذا البلقيني ويصرح بكونه من كلام البلقيني قول مر كما هو أصح احدهما "ين في كلام البلقيني لاجناب أي الاجنبي مضمونة مطلقا اه (قوله فان لم يخبر) أي بان كان علمها (قوله فلا جرة له) ع الشوري انظر وجه عدم وجوب الاجرة مع العلم دون ما اذا خبر وقرره شيخنا حرف وجه قد لا ان اقدمه على البيع مع علمه بالخل يقتضي رضاه بشغلها بمدة التفريغ واما في صورة ما اذا جهل الخل وكان لا يضر القلع فانه ليس هناك مدة تقابل بأجرة كما يقيد به مر فيما مضى واما في صورة ما اذا جهل الخل وتركها البائع فلا جرة عليه لنفسه (قوله ولو بعد القبض) لاجابة اليه لان من المعاون الاجرة لا تكون الا بعد القبض لأن يقول الاول الحال ويكسب ما لو وقع اه شيخنا (قوله) وكذا جرم الاجرة له لزوم الارض قضية هذا التشبيه أنه ان حصل العيب بعد التسوية قبل القبض لا يجيب أرشه على البائع او بعده وجب لكن قضية قول سم على حج فيما قلناه من شرح لرضي قوله وظهره أنه لا أرض يضاعف الفرق ع (قوله أولى) لانه لا يلزم من النقل التفريغ لانه ينقله من عمل الى آخرتها وأيضا التعبير بالنقل لا يشمل مدة حفر الأرض واخراج الاحجار من تحت الأرض الظاهر ع (قوله ويدخل في بيع البستان) وكذا في رهنه فلا فاشراح في بعض كتبه ولا يان شريف ثم البناء الذي في البستان لا يدخل في رهنه لانه ليس من مباحه ويبني دخول القاية بيت له شوري فان قلنا أن البستان مساهمة أرض وشجر و بناء والكلام في اللفاظ فتنبه غيبه مائة وأجيب بأن المراد بالبناء البناء الداخل في البستان كما يفهم من قوله و بناء فيما هو الذي من مساهمة هوية الخيطه (قوله وقرية) وكذلك يدخل في بيع أرض البستان والقرية بما فيها من بناء وشجر ونبات يومه كلام شارح البهجة سم ومثله مر قال قل على الجلال وعمل دخول الأرض فهذا كذا في المتن محسنة فان كانت لا تدخل ولا يسقط بمقابلتها من الثمن قاله شيخنا مر اه (قوله لا مزروع) ثم

التفريغ ولو بعد القبض وكذا جرم الاجرة لزوم الارض لوبي في الارض بعد التسوية عيبها قاله الشيخان واستبعدا السبي وتسمير بالتفريغ أولى من تسميره بالنقل (و يدخل في بيع بستان وقرية أرض وشجر و بناء فيما) لانها لا مزروع حولها لانها ليست منها

(قوله دخول السابقة) متعلها وكذا متعلها الذي توقف عليه نفع متعلها اه مر وسم والمراد من السابقة الآلات الخشب التي يستقي بها من البئر قد تدخل في بيع البستان ومع ذلك لا تدخل في بيع البئر استقلا وان أثبتت وبنت كاصرحه ع (قوله) مر فتأمل فانه نص على دخول آلات البنية في بيعها بفرق ع (قوله نفسه) يتناول بين آلات المدق البين أعني العدد الحديد حيث لا تدخل على استظهاره بأن الانتفاع بالبقينة يتوقف على تلك الآلات و مثلهام دخولها في المسمى عرفا بخلاف المدق اه

فعل هذا كان المناسب دخول آلات التي تدبره تأمل بتدبر ما يأتي للرشيدي قد ينحل هذا الاشكال

ما

(و) يدخل في بيع (دار)
 هذه) الثلاثة أي الأرض
 والشجر والبناء التي فيها
 حتى جامعها (ومثبت فيها
 للبقاء وبمايجب) أي ثبتت
 (كأبواب منصوبة) لا
 مقفولة (وحلقها) بفتح
 الحاء واغلقها المثبتة
 (وابانات) بكسر الهمزة
 وتشديد الجيم يامضل فيها
 (ورف وسلم) بفتح اللام
 (مثبتات) أي الابانات
 ولرف والسلم (وحجري
 رمي) الاغلق والمنفل
 الثابت (ومفتاح غلق
 مثبت) وبقرءا نم للماء
 الحاصل فيها يدخل بل لا
 يسمح للبيع البسيط ودخوله
 والاغتسلط ما للشجرى بما
 البائع وانفتح البيع وذكر
 دخول شجر القرية
 والدار مع تثبيت الابانات
 بالابواب من زيادتي (لا
 منقول كدلو وبكرة)
 بفتح الكاف واسكانها
 مفرد بكسر فتحها
 (وسرير) وسام شنب
 فلا يدخل في بيع الدار
 لان اسمها

(قوله بخلاف الاقوال)

ظاهره ولو كانت مقفولة
 الباع على أبوابها ويمكن
 أن يجري فيها ما جرى في
 وتر القوس من المجمع تدبر
 ومع ذلك لا خلق الشرحان
 عدم الدخول فيها أعنى
 القفل ومفتاحه وصرح

جج بعدم دخول الوتر في ظاهر الناحية

لمصرح به المصنف من عدم دخول المزارع ونحوها لولا عقوبتها لعدم اقتضاء العرف دخولها
 وهذا لا يعتد من حلق لا يدخل القرية بدخولها من عرف (قوله) يدخل في بيع (دار) مثلها الخان
 والحوش والوكالة والري يتوهم منه الحلق الرابع بذلك فراجعه قل على الجلال ولو باع علوا على سقف
 فهل يدخل السقف لا موضع الفراك لأرض ولا يدخل ولكن يستحق الاقتضاء به على العادة لأن نسبته
 إلى السفل أظهر منها العلوي والإرسال الثاني كأي في به لولا خلافا لما أتى به الجلال من الدخول اه و يظهر
 فائدة عدم الدخول فيها لتمام السقف بانه يأخذه البائع بمسأله ولا يكفها عنه وفيما لو تضرر
 من صاحب العلو صاحب السفل فانه يضمنه كذا كره الف قتلا عن شرح من عرف (قوله حتى جامعها)
 ابتدائية والخبر معروف أي حتى جامعها يدخل في بيعها لا عطفه لأن عطفه الخاص على العام إنما يكون
 بالوقوف على اعتراض على المصنف شرح من ملخصا والاولى أن يكون من عطفه الجزء على الكل
 فلا حاجة إلى جعل حتى ابتدائية مع حذف الخبر وانظر لمن عليه عبارة ع حتى قوله حتى جامعها غايبة
 لتمامها خاصة إلى تنبيهه بالثبت على أن التثنية يفهم من قوله الآتي وحمام شنب اه (قوله
 ومثبت فيها بقباض) فتبين اختصاصه بالدخول في الدار عدم دخوله في بيع البستان فليحذر شوي
 (قوله) وبمايجب للمراد اتباع هنا كل المصنف توفيق عليه للثبت (قوله) كأبواب منصوبة لا مقفولة
 بخلافه لاراد الرب والكان لا التثنية فانها تدخل وإن كانت منفصلة لأن العادة تجاري بانفعال ذلك
 بخلاف باب الحل (قوله) بفتح الحاء في المختار الحلقه بالتسكين حلقه الدور وكذا حلقه الباب
 وحلقه القوم والجمع الحلق ينتحيز على غير قياس قال الأصمعي الجمع حلق كبيرة و بدروضة
 وضع وسكى بوس عن أي عمرو بن العلاء حلقه في الواحد ينتحيز والجمع حلق وحلقات قال ثعلب
 كلم على صنف قال أبو عمرو والشياطين ليس في الكلام حلقه بالتحريك أي قولهم هؤلاء قوم حلقه
 الذين يحلقون الشعر جمع حالي وشبهه في المصباح (قوله) مثبتات) ظاهره ولو لم يربط للسلم ولرف وفي
 كلام بعضهم ما يقتضي أن الفرق والسلم لا يدخل في جعلها مثبتين من تسميهما أو بناهما كأقربة شيخنا
 ح ف وشبه في حل وهو المصنف (قوله) ومفتاح غلق) أي ضبة بخلاف الاقوال المقفلة فانها لا تدخل
 في ولا يفتاح بها كذا وتر القوس قاله حل وقال قل على الجلال ويدخل وتر القوس في بيعه
 والمثبتين لعدم دخوله وأشار بعضهم إلى الجمع بأنه ان بيع وهو مودر دخل وتره والا فلا فراجع
 وعلم من في شرحه دخول الخبر لا على ومفتاح الغلق المثبت لانها ما يباع ثبت قال الرشيدى عليه
 لانها ما يباع ثبت أي مع كونها لا يستعملان في غيره لا يتوقع جديد ومعالجة متأنة فلا رد
 نحو الهول والسكر تمامه قدوم هذا المثل الجواب عما وقع السؤال عنه في حرس الشيخ كما في حاشيته
 من أن هذا ما يدخل في حل هل تدخل آت له التي يدق بها أو لا هو أنها لا تدخل لانها كانت تشمل فيه
 تشمل في غيره من غير علاج وتوقيع فهي كالبيكرة وهذا لما أخذنا في مملكتك الشيخ في الحاشية
 كالأغنى (قوله) لم الماء الحاصل فيها الخ) هو مفهوم قوله ويرى ما لا يمتنع للاستدراك ولو قال بخلاف
 ماها لكان أول عرف (قوله) البسيط ودخوله) ولو يستتقل ولا بد من معرفة العاقبين قدر
 ما في البر من الماء ولو ادعى ما دعنا قلناه سم عن شرح الروض وقرره ح ف وكالما في ذكر
 المعائن الظاهرة كاللحم والنور والسكر يت بخلاف الباطن كالذهب والنفضه شوي (قوله) وانفتح
 البيع) مراده أن البسيط بطل البيع لأنه مع ثم انفتح شوي أي فالمراد لا تقتض عدم الصفة
 وعبرة ع أي آل إلى الانقضاء لأنه انفتح بمجرد الاختلاط (قوله) لا منقول) أي غير نابع

أي موضع غرسها فلا بدخل
في بيعها لأن اسمها لا يتناول
(د) لكن المشتري (يقتنع
بما يثبت) أي الشجرة تبعا
لها (ولو أطلق بيع شجرة
بأية لزم مشتريا فلها)
للمادة فلا شرط قطعها أو
قطعها لم الوفاء بأوقافها
بطل البيع وبما تقرر علم أن
بيع الشجرة لا يثبت بدخل
فيما أغصانها وورقها مطلقا
وعروقها أن أطلق

(قوله فأوراد المشتري الخ)
هل ولو كان مستورا للماراض
تراب مثلا تأمل والظاهر أن
له الحق لأن يظهر عادة
تأمل

(قوله أي ماسمتها من
الارض) أي من أصلها
كما عبر به قول علي الجلال
(قوله هذا علم من المقتن
بالدولي للمسلم من المقتن
بالدولي عموم الازالة عند
الشرط لا خصوص كون
الازالة بوجه الشروط

(قوله أي من قوله رتبة)
فيها أن رتبة لا يقدشأ من
ذلك لعل الأنسب أن ذلك
علم من عدم ذكره في مقام
البيان شيئا مختلفا في الرتبة
البابية الألزم القطع حالا
عند الإطلاق وحيث كان
الإيجاب موجبا للقطع قد
أقاعدم لا انتفاع بالمعسر

في حلقها فأوراد المشتري كغيره من الارض ليتوصل به إلى زيادة ما يقطعه لم يمكن (قوله أي موضع
غرسها) أي ماسمتها من الارض وبما يتدلى به عروقها فينتفع على البايع أن ينتفع به بما يضر الشجرة
وفيه أنه يلزم من ذلك أن يتجدد في كل ساعة لا يشتري استحقاق لم يكن له مورد بأنه لا مانع من ذلك
لأن البايع بمقتضى شرط القطع حل ودفع لزيد على مر هذا الزمن بقوله لأنه متفرع
عن أصل استحقاقه والمنتفع انما هو بمقتضى استحقاق مبتدأ كأصح به حج ولا بد منه في دفع
الاشكال (فرع) لو ثبت من الشجرة حول أصلها فخالها من غيرها استحقاق إبقائها كأصلها
ويجوز حفظ الشجرة والعروق الحادثة شوبرى قال مر ولو تفرع عنها شجرة أخرى استحق
إبقائها كذلك لأصل سواء أعل استعمالها كأوراد أم لا (قوله لأن اسمها) أي الشجرة لا يتناول فيه
نظر لأن هذا الباب معقود لما يتناول غير اسمها الآن يقال المراد اسمها اللغوي وما يتناول هو اسمها
عرفا وهذا غير اسمها اللغوي حل قوله لا يتناول أي عرفا (قوله ويقتنع) أي بما جاز من غير أجرة
ما يثبت في انتفاعه بالانتفاع المتعلق بالشجرة على المادة وليس له إلزام تحتها لضررها بالبايع كقوله
عش على مر وعبرة قول علي الجلال لكن يستحق المشتري منفعة لا يمتنع أن له اجازة وأوراد
منافع فيه وأعاره بل يمتنع أن له منع البايع أن يفعل فيها يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو
ينحوزع (قوله ما يثبت) أن قلت وأقلت لم يجز له عادة بدخلها مطلقا بل ولا إعادتها هي وإن ربح
عودها على الأوجه من تردد لفرع كشي إيجاب قال سم قال شيخنا مر وإذا قلت أو أقلت
ولم يضر وأراد إعادتها كانت فله الرد وأقره عش على مر ثم قال وقوله وإذا قلت أي ولو بفعل
المشتري حيث كان لغرض كأنهم من قوله لم يضر وقوله لم يضر أي ويرجع في ذلك إليه اه وحل
استحقاقه من باب العارية للأرض أو الاجارة جري ابن الرضا على الثاني وفي الايجاب الذي يتجه
الأول شوبرى وعبرة قول علي الجلال قوله ما يثبت الشجرة وخلفها. ثلها وإن أزيلت وكذا ما ثبت
من محل قطعها له عودها بعد قطعها كان حيث نبتت ولا فلا وليس له غرس بدخلها مكانها ولا إبقاؤها
إن جفت ولم يصل غصن بها في حياتها ولا يطالب المشتري بقطعه إلا أن زاد على ما تقتضيه عادة
أغصانها (قوله ولو أطلق بيع شجرة الخ) مفهوم قوله رتبة وإشارة إلى أن في المفهوم تفصيلا وهو أن
البابية أن يبيع بشرط الإبقاء فسد البيع أو بشرط القطع أو القطع أو أطلق مع البيع ويلزم القطع
في صورة شرطه والقطع في صورة شرطه وفي صورة الإطلاق ولا يقتنع المشتري بغرسها تحتها فالرغبة
في هذه الأمور الثلاثة هي بطلان البيع بشرط الإبقاء ولزوم قطعها عند إطلاق بيعها وعدم انتفاع المشتري
بغيرها دونها ففي دخول الأغصان والورق والعروق (قوله لزم مشتريا فلها) ظاهره أن قطعها
غيره كالمع من غير كالمع منه لأن يقال لزم الإقليم إذا كان بقاء الأصل مغربا بالبايع (قوله
لزم الوفاء) متاعا من المقتن بالاولي لأن يقال أي في توطئتها بعده فتمثل (قوله بطل البيع) أي
ان لم يكن لغرض في إبقائها كوضع جذع عليها عش (قوله وبما تقرر علم الخ) أي من قوله رتبة
ومن التعليل بقوله لأن ذلك يثبتها بقوله بدخل فيه أغصانها وورقها مطلقا من التعليل وقوله
وهو قوله الخ على من رتبة يطرئ للمفهوم تأمل ومثل ذلك يقال عليه لم يظهر لتفتيد الشجرة بكونها
رغبة قائمة فإن الذي يخص من كلامه أن الرتبة البابية على حد سواء في تارل الأغصان والاوراق
للمعسر ثم يتخالفان في التفصيل الذي ذكره في العروق بقوله وكذا عروقها الخ وفي قوله ويقتنع
بما يثبتها لتفتيدها لم يذكره فقط (قوله وورقها مطلقا) أي بشرط القطع أو القطع أو الإطلاق
تعلق المراد من الإطلاق بدليل ما بعده ولا يصح أن يراد به ما يشل التعميم في الورق والأغصان بالرطب

والبابس من كل منها لذي بعد أن تكون الشجرة بايسة والاغصان أو الأوراق رطبة قبل على الجلال ولواستنى لنفسه شجرة من يستأن باعه لم يدخل للفرس في الاستئان وله الانتفاع به كما مر وحمل النبات كغرس الشجرة (فرع) لوقطع شجرة فوقعت على شيء فالتفتض منه ان علمه والآن مر قاله شيخنا مر وقال حج وغيره بالبيان مطلقا لأنه من باب الاتفاق ولا دخل لشرط العرف فيه فراجع قوله (قوله أو شرط القلع إلخ) بخلافه شرط الأبقاء فإنه مبطل لما مر بخلافه في الرطبة وقوله وان المشتري لم يهذهل من قوله ولو أطلق بيع شجرة الخأي من قوله ما بقيت (قوله ونمرة شجر بسبع) قد يتوهم أن هذا شروع في بيع الخمار الذي هو القسم الثاني من الترجمة وليس كذلك بل هو من تقابل الالاء لما تكلم على الاغصان والورق والعروق شرع بتكلم على الغرم من حيث التبعية بعد ما تكلم على بيعه بوجه أعظم من التبعية والشرط وعلى كلهما الغمرة ليست مبيعة بدليل أنها قد تكون للبايع بالشرط وإلزم يظهر منها شيء وكذلك قد تكون للشرى وبدليل عدم التفصيل بين بدو الاصلاح وعدمه واعماله في الشجر وحده وأما بيع الغمرة وحدها أو مع الشجر فسيأتي شيئا والمراد بالغمرة ما يشل السموم كالورد والياسمين والمرسين ومثله شجرة البقل التي تؤخذ صرعة بعد أخرى وتقديم عن السمرى أن الباذنجان والبطيخ من البقول والظاهر ان مثلها البامية اه حل (قوله ان شرطت لادعها) أي شرطت جميعا أو بعضها للعين كالنصف شرح مر (قوله ظهرت الغمرة أم لا) قد يقتضى أنه يصح أن تشرط للبايع حل عدم وجودها أصلا وهو ممنوع بل هو فرع الوجود كما هو الفرض لتفسيره للظهور بالتأخير وعدم الظهور بعدم ذلك فقوله ونمرة شجرة أي موجودة ع ش ملخصا (قوله بتأخير) أي ولو ليضعها وان لم يزل في غير وقته كما هو قضية إطلاقهم خلافا لما وردى وان تبعه ابن الرغز شرح مر أي حيث قاله ان تغلف قبل أو أنه لم يشرى والألف لتمام (قوله أو بدونه) أي بدون التأخير لعدم انصاف غمرة غير النخل بل يأتي في تعريف التأخير وليس المراد أنه يتصف بالتأخير ولكنه لم يوجد ع ش (قوله لانور له) النور يقع النون الزهر على أي لون كان شرح مر وقال ع ش قلا عن المختار ان الزهر بفتح حين وفي الصالح زهر النبات نوره الواحدة زهرة مثل ثمرة وقد قطع الهاء قالوا ولا يسمي زهرا حتى ينفتح (قوله وتناثر) أي بلغ زمانا يتناثر فيه النور عادة وان لم يتناثر بالفعل حل (قوله كمشش) بكسر ميم وحكى فتحهما في النهاية لابن الأثير انه بتثنية اليمين (قوله لبايع) لكن ان لم يعلم المشتري بنحو البايع ليس رؤيته تغيره شى ويرى ويصدق البايع في البيع وقع بعد التأخير حتى تكون الغمرة له وشلا ما لا يتخلل كانت الغمرة موجودة قبل العقد وأحدثت بعده فالعقد البايع على الاصح عند الشارع خلافا لغيره (قوله ولعسر افراد الشاركة) المراد بالافراد التميز أي لعسر تميز نصيب المشتري في الشاركة أي الخلفه أي اذا قلنا ان الظاهر للبايع وغيره لشرى فلاضافة على معنى في المراد ان شأنه عسر الافراد لا ينافي قد لا يعسر أصلا كما لو ظهر في شجرة واحدة من أشجار وهو معطوف على قوله كافي ظهور الخأي للقياس على ظهور كاهلها ولعسر الخ وهو قياسي دون (قوله بالوجه المذكور) أي بالتأخير وما مر (قوله لاسم) أي في قوله في تحليل دخول الاغصان والورق لأن ذلك يصح بعد ما كاد ورق حل وروى (قوله ونمرة الصحيحين) معطوف على مجموع الملل الثلاثة فهو راجع للعداوى الثلاثة (قوله أرت) بالتخفيف والتشديد لانه يقال في الفعل أرت النخل من باب ضرب وبه التشديد يعني كذا المختار ع ش وتأنيده لأنه اسم جنس جميع يجوز تأنيثه قال تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية وقال تعالى كأنهم أعجاز نخل متغير (قوله فشرتها بالبايع) هلا قال له يرجوع التمتع ولعله أظهر من ذلك

أو شرط القلع وان المشتري لا يتفعع عسرهما (قوله ونمرة شجر) هو أعظم من قوله نخل (مبيع) ان شرطت لادعها أي التبايعين (قوله هي) (قوله) هلا بالشرط ظهرت الغمرة أم لا (والا) بان سكت عن شرطها لو احدهما (فان ظهر) منها (ثنى) بتأخير غمرة نخل أو بدونه في غمرة لانور لها كسوت أوها نور وتناثر كمشش (قوله هي) كاهلها (لنايع) كما في ظهور كاهلها للفهم بالأولى ولعسر افراد الشاركة (والا) بان لم يكن ظهور بالوجه المذكور (قوله هي) كاهلها (لنايع) وكثر الصحيحين من باع نخل فبأرت فشرتها بالبايع

(قوله على مجموع الملل الثلاثة) لعله الأربع والرابع القياس

لشترى الآن بشرطه البائع

وكونها في الأول للبائع

صادق بات شرط له أو

يكت عن ذلك وكونها

في الثاني لشترى صادق

بمثل ذلك وألحق تأييد

بعضها بتأييدها بغير

لأنه يؤول في نفع ذلك

من العسر والتأثير ويسعى

التفريق تنقيح لمع الاناث

وغيره الله كونه في ليحي

رطبها أجود مما يؤول بر

والمرادها تنقيح الطلع

مطلقا ليس لما تأثر بنفسه

وطلع الذكور والعادة

الاكتفاء بتأييد البعض

والباقي يتشقق بنفسه

ويشترج البكوريات

وقد لا يؤثر ربي وبشقيق

الكل وحكمه كالقو بر

اعتبارا بظهور التصود

(واعتمادا) أي النقرة

كأفادها ذكر (البائع) إن التحد

حمل وبستان وجنس

وعقدوا بأن تمدد الحمل

في العام غالب كتيين وورد

أو اختلف شئ من بقره

بأن لشترى في عقد بستانين

من نخل مثلا أو نخلنا رعينا

في بستان واحد أوفى

عقدن نخلًا مثلا والظاهر

من ذلك في أحدهما وغيره

في الآخر (فلسل) من

الظاهر وغيره (حكمه)

فالظاهر للبائع وغيره

لشترى لاقطاع البعية

واختلاف زمن الظهور

(قوله) الآن يشتري المتاع وقيس بما فيه غير مفهومه ما إذا لم يتركه النقرة

(قوله) الآن يشتري المتاع وقيس بما فيه غير مفهومه (قوله) الآن يشتري المتاع وقيس بما فيه غير مفهومه

أنها إذا لم يتركه النقرة (قوله) الآن يشتري المتاع وقيس بما فيه غير مفهومه (قوله) الآن يشتري المتاع وقيس بما فيه غير مفهومه

في عقد دقيق بذكره من فهم أتيت أي حسن سم وجه البعثة أنه كيف يتأق أن شرطه البائع مع

قوله عليه الصلاة والسلام الآن يشتري المتاع أي لشترى إذ صير التفسير تكون للبائع ولو بالشرط

له الآن بشرطه لشترى وهذا نفاه في شرطه البائع لا يتأق شرطه لشترى فلا يصح قول

الشرع أنه صادق بالصورتين ويمكن أن يجاب بأن الاستثناء من إحدى صورتين وهو الثانية شيخنا

سجتي أي فيكون الاستثناء من أصل عام شامل للمكوت والتقدير شرطها للبائع على كل حال الآن

بشرطه المتاع ثم رأيت في ع ش على مر ماضة قول وجه البعثة أنه قد يقال لانس أن مفهوم

الحديث ما ذكر بل مفهومه أن إذا لم يتركه النقرة فلا تكون شرطها للبائع وذلك صادق بأن

تكون لشترى وإن شرطه البائع ويلغوا الشرط وبأن تكون لشترى إذ شرطه أوكست

عن الشرط اه بعروقه (قوله) وألحق تأييد بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أنه قد (قوله) ببقية

غيره يؤول في ر ب ر و (قوله) أي سواه كان طلع الاناث أو أنه كور وسواه تشقق بنفسه لا بدليل

قوله ليس لم يترك (قوله) وطلع الذكور) أي وشمل طلع الذكور لأنه لا يتنفع به كونه بذق في طلع

الاناث لا فرق أي أن يتشقق بنفسه أو بفعل فاعل ومثل ذلك النور لا فرق بين أن يتأثر بنفسه أو

بفعل فاعل حيث لم يتركه البائع أن لا يتركه البائع أو لا يتركه البائع أو لا يتركه البائع أو لا يتركه البائع

أن تبين أن تأييد الخلل قبل أو أنه لا يفسده بخلاف أخذ النور قبل أو أنه لا يفسده حل (قوله)

والعادة لا كسفا) لم يتركه البائع أو أنه لا يفسده بخلاف أخذ النور قبل أو أنه لا يفسده حل (قوله)

بشقق بنفسه وقوله وقد لا يؤثر ربي وبشقيق ثالث فالخامس أن المعنى اللغوي فيه خصوصيتان الفصل

وكونه لئلا يطلع الاثنا ذكر من يملكه بقيد ذلك قال والمراد الخ وطل بالمثل الثلاث شيخنا (قوله)

وقد لا يؤثر ربي وبشقيق (الكل) فيه أن التشقق بنفسه يقاله تأييد كذا كره فكيف قال وقد لا يؤثر بر

الآن يرد وقد لا يؤثر بر أي جعل فاعل وقوله وحكمه كالقو بر أي جعل فاعل لكنه بعيد وقوله والمراد

تأيد غير أنه النور أي وحكمه كالقو بر أي جعل فاعل مع قوله والمراد فان الظاهر الاستثناء هذا عنه تأمل

لأنه يقال له مؤثر (قوله) أي فأيامه الأرواح ظهور البعض عند عمل الشرط (قوله) أن

اصحاح) بأن كانت لا تحمل الأم واحدة وأما ما جعل من بين فاعله للبائع وبما يظهر لشترى

من غير الخلق حل (قوله) عقد) قال الناصر في نكته وقد تصور اتحاد العقد مع تعدد المالك

وذلك ما كان باعنا على صحيحهم أن المهر والكيل شو برى (قوله) كتيين) وصورة المسئلة أن الشجرة

والفعل كان فيها ثمرين ظاهرين غير ظاهر لكن كانت الشجرة حبلانة به فهو موجود وكان الظاهر

من بطن وما يظهر من بطن آخر فغير الظاهر لشترى والظاهر البائع لا يتبعه هذا بخلاف ما يحمل

من واحدة بأن كان غلظا عليه بلع ظاهر وبلع غير ظاهر لكن سواه ذلك للبايع شيخنا (قوله)

أو اختلف شئ من البعية) ليقول أو تعدد كقَالَ في الحمل والظاهر أنه تفنن (قوله) لاقطاع البعية

رابع للجميع وقوله واختلاف زمن الظهور رابع لجميع ماعدا تعدد العقد وقوله وانقضاء عصر

(قوله) لا يصح شرطه للبائع) ويصح ع ش بأن غير التمتع كالمعوم واستثناه بصوم قوله مع شرطه للمعوم ولما قيد بالمعوم

الافراد راجع لماذا اختلف الجنس ارجح وعبارة اط ف قوله لا تقطع التبعية هذا لتبعية عام وقوله
واختلاف زمن الظهور أى فيما يأتى فيه الاختلاف من الجنين والبساتين وقوله باختلاف ذلك أى
المجموع كالأردن المقعد اه **(قوله باختلاف ذلك)** الاشارة واقعة على أنواع الاختلاف الاربع من
حيث تعلقها بالماله الاولى وعلى اختلاف الحمل والجنس من حيث وقوعها على الثانية فالعامة الاولى شاملة
للاربعة والثانية لاثنتين منها والثالثة فهي شاملة للاربعة أيضا وقال بعضهم قوله واختلاف زمن
الظهور باختلاف ذلك أى الجنس والحمل والبساتين والعقد فان قلت لا يلزم من اختلاف مذكر
اختلاف زمن الظهور لانه يمكن اتحادهم مع اختلاف مذكر قلت الغرض أن زمن الظهور يختلف بكم
ذكره الشارح بقوله والظاهر من ذلك أى أحدهما الخ فعلى هذا يكون كل واحد من العلم الثلاث
للمسور الاربعون من جعل الثانية علة لاثنتين منها بمنزلة قوله والظاهر من ذلك الخ **(قوله لم يرد باع غنم)**
محترز قوله لا يابى كان عليه أن يقول وخروج أو يترك التقييد بغالب قال الشورى وعده الاثنتين يرد
بجوز أن يكون استدرا كاعلى قول المتن فلكل حكمه بل هذا أول **(قوله لم يرد باع غنم)** أى
ظهوره لا يفترض أنه موجود **(قوله لانه من ثمرة العام الاول)** أى الظاهر ذلك فاعدها الحمل لان
التخل لا يعمل مرتين ومقتضى ذلك أنه لو تحقق كونه حلا أتولا يكون البائع بالتبعية بل لشئ
وقد دفع ذلك الشارح بقوله والحقا للنادر بالأعم الغالب بالنسبة للجنس أى الغالب والحقا لانه
يعمل في العام الامرة واحدة فما وجدته ولو تواعى خلاف ذلك لا عبرة به ولو اطرده غايته بأن
كان يعمل مرتين دائما حل وسينفذ يكون مستقنى من اتحاد الحمل **(قوله للنادر)** وهو كونه حلا
ثانيا لان كونها تعمل مرتين في العام نادر وقوله بالأعم الغالب وهو كونه من ثمرة الحمل الاول لان
الغالب أنه لا يعمل الامرة واحدة في العام **(قوله في حكمه)** أى لا ينفى السابق وتوقفا فيسمى في الحكم
السابق وهو أن ما ظهر من ذلك البائع وما يظهر للشئى حل أى لا ينفى العمل في العام مرتين فكت
الاولى للبائع والثانية كالمشترى في قوله والا يابى تعدد الحمل الخ فلما راد بحكمه السابق في قوله لا
فلكل حكمه وفي كلام بعضهم ما يقتضى أن الضمير للثنتين والعنب ويؤيده قول الشارح دل بها
أسوة في التوقف في العنب أى دون الثنتين الذى توقفا فيه وهذا واضح لو قال الشارح في الحكم السابق
والانضمير حكمه يرجع للثنتين أى جعلوا حكم العنب حكم الثنتين المستلزم ذلك لتعدده وحديث يكون
الشارح أقام الظاهر مقام الضمير حل أى لانه اذا كان الضمير في توقفا فيه راجعا للحكم بالنسبة
للعنب فقط فيكون قول الشارح فيما يأتى في التوقف في العنب أقام الظاهر مقام الضمير حيث أنه
حيث كان للنائب أن يقول في التوقف فيه لانها ما حثفتل بتوقفا الا فى العنب هذا يمكن حيث
أى يكون قوله فيما يأتى في العنب بدلا من الضمير في فيه وقوله وتوقفا فيه ما بينهما اعتراض وهو
بعدم الفعل والاولى أن يكون الضمير في فيه راجعا للحكم بالنسبة للثنتين والعنب بدلا من قوله الت
فما يأتى **(قوله وتوقفا فيه)** أى بعد أن سؤ ما بينهما نقلا عن التذويب بالقسوة مشولة عن التذويب
والتوقف من عندهما فالتاقي للذى يؤخذ من كلام الرملى أن التوقف إنما هو في العنب لان حكم
الذين حكم وفاق كابدل عليه قول الشارح ولعل العنب نوعان وسكت عن الثين وبله لا يأتى كابدل
الشارح سابقا لثين ولا يتاقيه قوله في العنب لانه انما ظهر في محل الاشارة للايضاح والتوقف في اخذ
في سبب الحكم وهو تعدده في العام كابدل عليه قوله ولعل العنب نوعان لان المراد بالبيع
بين القولين فالتهذيب ناظر للنوع الذى يعمل في العام مرتين وللتوقف ناظر للنوع الآخر لكن
لما كان يلزم من التوقف في سبب الحكم التوقف في الحكم جعل التوقف في الحكم اه **(قوله ليدل)**

باختلاف ذلك واتقاء
عصر الافراد بخلاف
اختلاف النوع نعم لو باع
مخلو بقر ثم رماه ثم خرج
ظلم آخر فانه لا يابى كالمصرح
به الشيخان فلا لانه من
ثمرة العام الاول فلت والحاقا
للنادر بالأعم الغالب واعلم
أنها سؤ يا بين العنب
والثين في حكمه السابق
نقل عن التهذيب وتوقفا
فيجوز

(قوله من حيث تعلقها)
بى الاشارة بذلك وبمع
لأن المراد تعلقها أى كذا
باختلاف **(قوله لم ينظر)**
لقوله والظاهر لكن
حيث لم ينظر لاتكون
الى الثانية القاصرة على
الاحتمال لانه لا يلزم من
اختلاف الجنس اختلاف
زمن الظهور تأمل

هـ
و
هـ
د
هـ
هـ
هـ
هـ
هـ
هـ

الفتى أى فسحة الحاكم
تعتبر إمامة الأضرار
بأحد هاتين صاح الضرر
فلا يفسخ كفاهم من قول
وتنازعا وصرح به الأصل
أيضا لأنه متى صاح
المتضرر فلا نزاع (ولو
اتصن شرطه بشجر زم
البائع قطع للشر (أو
سقى) للشجر دفعا للضرر
للشترى

(فصل)

في بيان بيع الثمر والزرع
وبدو صلاحهما (جاء بيع
ثمران بصلاحه) وساقى
تفسيره (مطلقا) أى من
غير شرط (و بشرط قطعه
أو باقية) خبر الشيخين
والفصل لتمييز الثمر
حتى يبدو صلاحه أى
فيجوز بعد بدو وهو
صادق بكل من الأحوال
الثلاثة والمعنى الفارق بينهما
أمن العاعة بعده غالب وقوله
سرع إليه لضعفه فينوت
بقله الثمن وبه يشعر
قوله **بأن** أرى أن منع
لله الثمرة فم يستحل
أحد كماله (دالا) أى
وأن لم يبد صلاحه (فإن
بيع وسده) أى دون أصله
(بجز) للخبير للذكور
(لا بشرط قطعه) فيجوز
إجماعا بشرط السابقة في
البيع من كونه مياستما
بالغير ذلك (وإن كان أصله لشرى) فيجب بشرط القطع

والضرر عن كل منهما كافة شيئا قليل وهو المضمحل لما في شرح الأوراد (قوله الإبراهيم)
أى بالنظر لحقهما وإن حرم من حيث حق الله تعالى فتى عدم الجواز النفع وعدا في الرشد للضرر
عن نفسه قل (قوله فسحة الحاكم) المتمدن الذى يفسخ هو المتضرر حل وعش وقل على
الجلال وما قيل مما يتجالد فيه ضعيف فاحذره

(فصل في بيان بيع الثمر والزرع) أى وما بدو كرم ذلك من قوله وعلى الباع ما بدو إصلاحه إلى آخر
الفصل (قوله أن بدو إصلاحه) ولو حقه في بستان بأن بلغ صفة يطلب فيها غالبا حل (قوله أى من غير
شرط) بينه أنه ليس الغرض من الإطلاق التعميم وهذا إن لم يغلط اختلاط حاله بوجوده ولا
فلا بد من شرط كإسناد كره حل (قوله وبشرط قطعه) أى إذا بيع وحده كاهو المشايير أو
بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على قياس ما بآتى وإن أوهم نفسه ليه ثم عسر من كان ذلك عدا
شورى قال سم فإن باعه بشرط قطعه فأخلف ما باع بخلاف ما باعه بشرط قطعه فذا
أخلفه للشرى (قوله أى فيجوز بعد بدو) لأن مفهوم الغاية يمتنع به حل (قوله وهو) أى
الحديث صادق بكل من الأحوال الثلاثة أى لأن الحديث في تأويل نكرة بعد النتن أى لا يجوز بيع
للثمره فيكون عاما وبعبارة عن وهو الحديث صادق بعدم الصحة قبل بدو الإصلاح في الأحوال
الثلاثة لكن يخصه الإجماع بشرط القطع كما بآتى اه وكذلك مفهومه صادق بالصحة في الأحوال
الثلاثة (قوله والمعنى الفارق بينهما) أى بين ما بدو إصلاحه وبأى به صلاحه عش (قوله فينوت)
أى لو صححناه (قوله وبه) أى بهذا المعنى الفارق يشعر قوله **بأن** أرى أن الظاهر أنك
من جهة الحديث للتقدم حل ويصح رجوع الضمير للفوات أيضا كما قاله الشورى (قوله أرأيت)
أى أخبرنى بإلزامه وقوله إن منع الله الثمرة أى سلب عليها العاعة أى فإن منع الثمرة لا يكون غالبا
الاعتماد عدم بدو الإصلاح لضعفه فيخذ حل والماعة الآفة (قوله فإن بيع وحده) أى على شجرة
ثابتة أخذها بآتى أموال كانت على شجرة مقطوعة فسيأتى أنه لا يجب شرط القطع مخرج الباع إن
والزمن فلا يجب شرط القطع فيها ووجه ذلك أنه بتقدير تلف الثمرة بجائته لا يفوت على الباع
شئ في مقابلة الثمرة وكذا المرهون لا يفوت عليه إلا بعد التوثيق ودينه باق بحاله بخلاف البيع به
بتقدير تلف الثمرة بعاعة يضيع الثمن لاقى مقابلة شئ فاحتج فيه بشرط القطع ليأمن من ذلك عش
على مـر (قوله للخبير للذكور) أى خبر الشيخين (قوله لا بشرط قطعه) أى حالا ولا شئ
المادة وبزعم المشتري القطع فوراً ولا جرة عليه ولو تأخر ولو بغير رضا البائع لفعله لاحتجها بالخبير
م والآن طالبه البائع به والشجرى يدا لشرى أماته لعدم إمكان تسليم الثمرة بدونه وبذلك فاق
صكون طرف المبيع عار به ولو استثنى الباع الشجرة الثمرة قبل بدو الإصلاح لنفسه لم يجب شرط
القطع بل يجوز بشرط الإبقاء لأنه استندم ملك قل (قوله فيجوز أجماعا) والإجماع محض
للخبير للذكور فإنه يقتضى أنه لا يجوز بيع ما لا بدو صلاحه مطلقا حل (قوله مستغنى) لا بد له
غير محتاج إليه لأنه معلوم من اشتراط النفع في كل مبيع لا ناقول هذا شرط زان وهو الانتفاع
الحال لوجوب قطعه بخلاف غيره فإنه يكفي فيه وجود النفع في المستقبل كبعض مبيع كالمشترى
فلا يمتنع به في الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا بغيره وإن أمكن الانتفاع به في المستقبل
بترتبه على الشجر كفى حل (قوله وإن كان أصله الخ) هو غاية لعدم الجواز أى لا يجوز بيع

لا يلزم موافقه به في هذه اذ
لا معنى لتكليفه قطع ثمره
عن أصله على أنه صحح في
الروضة في باب المساقاة صحة
بيعه له بالشرط لانها
يحتاجان في ملك شخص
واحد فأنه ما واشترها
معا ولو باع ثمره على شجرة
مقطوعة لم يجب شرط
القطع لانه لا يتقى عليها
فيمر كشرط القطع (أو)
بيع الثمر (مع أصله) في
تفصيل (جاء لا بشرط
قطعه) لأنه تابع للأصل
وهو غير متميز للمعا
أما يبيع بشرط قطعه فلا
يجوز لأنه من الثمر عليه
في ملكه وفارق جواز يبيع
لملكه أصله بشرط قطعه
يوجد التبعيه هنا لشمول
المقدّمات واقتضاها فان
فصل كبتك الأصل
بدنار والثمرة بنفسه لم
يصح بيع الثمرة لا بشرط
القطع لاقتفاء التبعيه
وكثيره بالأصل أعظم من
تبعيه به بالشرط لشموله بيع
الخبث ونحوه وان عاقب
الامام والفرائي حيث قال
يوجد بشرط القطع مطلقا
في الخبث ونحوه تعرض
أصله للمعا (ويجوز بيع
زرع) ولو بقتل (الابويه
السابقه) في الثمر واشترط
القطع كما يعمى يأتي (ان بدا
صلاحه والا فلا يجوز يبيع
كظنيره في الثمر (أو قلته)

وحده قبل بدو صلاحه ولو لم أصله لمعوم الخبز والخبز نقوله لمعوم الخبز والخبز علة لعدم الجواز لملك
الأصل لا قوله بشرط القطع تأمل لان الجوزة حل (قوله لمعوم الخبز) وهو قوله لا يبيحوا
التمر حتى بدو صلاحه فان عام لما اذا كان المشتري مالكا لأصل الثمر والمعوم في الحقيقة انما هو في
الإجماع المخصص للخبز من قوله والخبز وهو قوله والخبز الفارق بينهما أمن المعاة الخ أي فانه عام أيضا
لما اذا علم لملك الأصل أي لكن لا يلزم وفاء وانظر أي فائدة في الشرط مع عدم لزوم الوفاء به (قوله
على أنه صحح في الروضة في باب المساقاة الخ) وقال مر بعد ما ذكر لكن التمسد ما هنا لمعوم الخبز
والخبز في باب الثمرة ولو تفتل بيق في مقابلة الثمر في كماله (قوله ولو باع ثمره الخ) هذا محتمل زقيد
ملحوظ فاسبق وصرح به مر فقل قبل بدو صلاحه ان يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال أما بيع ثمره
الخ (قوله لم يجب بشرط القطع) أنهم جواز شرطه وهو ظاهر سم على حج ويجب الوفاء به لتفريق
ملك البايع عن (قوله فيمير) أي عدم الابقاء (قوله وأمع أصله) ظاهر كلامه أن هذا الحكم
خاص بما اذا بدو صلاحه وليس عتقها كما هو ظاهر من (قوله فيمير تفصيل) أي صفقة واحدة
حل (قوله وفارق) أي يبيع مع أصله بشرط قطعه حيث لا يجوز وقوله جواز يبيع لملك
أصله بشرط قطعه حيث يجوز لوجود التبعيه هنا أي يبيع مع أصله واقتضاها أي في يبيع لملك
الأصل والغرض من هذا الفرق ابطال قياس القول الضعيف القائل بالنسوية بين الصورتين
(قوله لوجود التبعيه) برده على أنه معصوم على الصيغة كما يفهم من قوله لشمول العقد والتبعيه
انما تكون فيما لم يذكر في الصيغة وبذلك فيما كمال باع الشجرة وعليها ثمر لم يور و يجب بأنه
يمكن أن التبعيه بالنظر للقصد من العقد وهو الشجرة فان الثمرة وان ذكرت ليست مقصوده بالذات
واما المقصد من الشجرة فشمولها في جميع الاعول ونظير ذلك ما لو باع دارا فيها ما عنب يتلها قاله
لا بد من ذكره لصحة المقدم وذلك لابع من قاعدة مدهجوه ودرهم قالوا انما انما ليس مقصود
العين بالنظر للدار البسيطة فانهم ذلك وتأمل ع ش (قوله ونحوه) كالقضاء والخيار من كل ما هو ثمر
الفل حل (قوله حيث فلا يجوز بشرط القطع مطلقا) أي بد صلاحه أولا يبيع مع أصله
أو منفردا و برده هنا بأنه بعد الانذار بأمن المعاة اه حل (قوله ويجوز بيع زرع) أي حيث لم يستر
فمنه وما اذا استتر في سنبله كالبردي في في الترسح أنه لا يبيع يبيع في حال استناره وعباره حل
وحل بيع زرع ولو بقتل لا يجوز ما را كل من الزرع والبقول والا فهو يبيع ما يخلط حادته بالوجود فلا بد
من شرط القطع وان بد صلاحه اه (قوله ولو بقتل) يقتضى أن الزرع لا يبيع بقتلهم أن تفسد البقول
بغضرات الارض تشمل الزرع كالبز والشعير اللهم الا أن يخص الخضراوات بنحو اللوخيه والرسبه
والخبيزه اه وعبارته الرشيدي قوله ولو بقتل فالحل بالزرع هنا ليس شجرة كما أصبح به الاذم اه
وقال بعضهم قوله ولو بقتل غيابه لان الزرع يشمل الاخشرو غيره كالبز والشعير في وان حادها
(قوله لا يبيعه السابقه) أي مطلقا وبشرط قطعه وبشرط ابتفائه أي حيث لم يخلط اختلاط حادته
بالوجود الا فلا بد من شرط القطع كما علم من كلامه الآتي حل ولو اشترى زرعاً وبشرط القطع فليقطع
حتى اذا زرع يذم حتى السابيل بالبايع وقد اختلط للمبيع فيه اختلاط لا يميز واشترائه بشرط القطع فم
بطل حتى يذم حتى السابيل بالبايع وقد اختلط للمبيع فيه اختلاط لا يميز واشترائه بشرط القطع فم
(قوله وانته) واذ ابايعه بشرط قطعه فتم قطعه ثم أنقلب كان ما أخلفه للثري واذ ابايعه أصول نحو
بطل حتى أوقع قبل بدو صلاحه وحدث هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي المشتري سواء

شرط القلم أو القلع وبه تم الحقاقة بين أصول الزرع ونحو البطيخ ع شى على حر **(قوله)** لا مطلق ولا بشرط ابتائه **(الح)** أى فلا يجوز أى يحرم ولا يصح شرح حر **(قوله)** وحمل الحلاق من أخلق **(الح)** فلأورد أن يشتري لرحى الهام فطريقه أن يشتري بشرط القطع بمشترى الأرض أو يستعملها أه زى وح **(قوله)** وظاهر عاصم أى من قوله أو بيع الثمر مع أصله جاز لا بشرط القطع مع قوله أبيه بشرط قطعه فلا يجوز **(الح)** وغرضه من هذا تنبيه قول المتن والألف أرضه وقوله وعاصم فى البيع **(الح)** غرضه بالاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة فى المتن مع ذكر الأصل لها هنا **(قوله)** أن لا يجوز بيع الزرع أى الذى لم يبدصلحه آنذاقى من فى الثمر أتاها هو التقييد فى الذى لم يبدصلحه وما مبادى صلاحه فلم يقيد بهذا التيد وإن كان الواقع أنه لا بد من تقييده أيضا كاستعمال الحوائى هذا هو للنسب فى فهم العبارة **(قوله)** وعاصم فى البيع أنه لا يصح قال ابن الرفعة والسكان إذا بداصله يظهر جواز بيعه لأن ما يغزل منه ظاهر والسلس فى بطلنه كالتوى فى الثمر لكن هذا لا يجزى فى رأى العين بخلاف الثمر والتوى أه والأوجه أن عمله أخذ عاصم بالبيع مع حرزه ببدى صلاحه والأفصح كالحقنة فى سنبها شرح حر **(قوله)** بيع حب مستر فى سنبه كبر ومسم وعسى وحسن رده أو مع أصله وأما أذبيع الأصل وحده فيصح ولا يصح بيع البرسم مع حب وقدا نفقد لرحى الهام وأما لكونه حب ليس مقصودا الآن بخلاف شعير وذرة وأرز فى السنبل فإنه يصح بخلاف السبل فيه لا يصح لاختلاف قشره خفة وزانة ولا يصح بيع نحو جوز و بذل وثوم و بصل فى الأرض لاستقرار مقوده بخلاف الحن والكرنب وقصب السكر لأن ما ستر من ذلك غير مقصود غالبا حل وقوله بخلاف شعير قال مم ينبغي فى الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة وبالقابل رؤية البيض كافيه وذلك كما ذكرنا أجزاء الصرة لا يكتفى رؤية بعضها أه **(قوله)** وأنه لا يضر كزبان وطاع النخل والبطيخ حل والجمع أكام وأكة وكام وأكام ع شى على حر **(قوله)** وإن ماله كانت كالجوز والكرنب والياقلا حل **(قوله)** فى السك الأسفل لأن بقائه فيه من معالجه دون الأعلى لاستناره به ليس من معالجه شرح حر **(قوله)** وغيره وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفة أى حلة وقوله يطبل فيها فى سببة بمعنى الباء أى يطبل بسببها أو بمعنى مع أى معها ويمكن بقاؤه على حلة مع قشر مضاف أى يطبل فى أوانها **(قوله)** وعلايته فى الثمر لما كره **(الح)** وفى غير لما كره كقده أن ينأى ما قصد منه كدفع وحاصل ما ذكره أربعة أنواع من ثمانية ذكرها الماوردي كغيره بقوله أحدها باللون كاللحم والعتاب ثانياً الطعم كخلادة التصب وجوزة الريان ثانياً النبع واللين كاللبن والبطيخ وأبعها بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير خاصها بالطول والأشد كالعلف والبقول سادساً الكبير كالقثاء سابغاً بانشقاق كاه كالقطن والجوز ثانياً انشقاق كاه وفى منها ما لا كاهه كاليسمين فيظهوره ويمكن دخوله فى الأخيرة قل **(قوله)** لما كره اللزني أى غير الليمون فلا يشترط ثلوه أى طربولون عليه وهو المصفرة **(قوله)** كلب وعتاب بضم العين الطف وهما مثالان للممرة وقوله وشمش مثال المصرة **(قوله)** كلب وعتاب بضم العين بضم العين بالقراصة فالق والتمر ملخبط وقيل البلب مثال الجميع ولا مانع منه والأول أنقص قل **(قوله)** كلب الأبيض أن قلت إذا كان أبيض فيكون داخل في المتلون الآن يقال المتلون هو الذى يمتدح من بعد ثمر وهذا العنب أبيض خلت وق يستمر على البياض فكان نوعان العنب على هذا المذهب غير وصفه بقوله الأبيض وليس المراد مطلق العنب شينخا **(قوله)** ونحوه عطف نصير والأول أن قوله يقال فى فعله ثمره الآن وليس مصدره على نحو بهنم يقال مواء الثور نحو بهلله بفتح

لامطلقاً ولا بشرط ابتائه
وتعبرى بالأوجه السابقة
وبدواصلاح أعجمها
به وعدم اشتراط القطع أو
القلع فى بيع بقدر إصلاحه
صرح به ابن الرفعة نقلاً
عن القاضي والماوردي
وظاهر نص الام وحمل
الحلاق من أطلق كالإصـ
اشتراط ذلك فى بيع الزرع
الاضطر على ما لم يبدصلحه
وقولاً أو قلص من زيادى
وظاهر عاصم فى الثمر أنه
لا يجوز بيع الزرع من
الأرض بشرط القطع أو
القلع وعدم عاصم فى البيع
أنه لا يصح بيع حب مستر
فى سنبه الذى ليس من
صلاحه وأنه لا يضر كزبان
اللاكل وإن ماله كان يصح
بيعه فى السك الأسفل دون
الأعلى

درس

(وبدوصلاح عاصم) من ثمر
وغيره (بلوغه صفة) يطلب فيها
غالباً وعلايته فى الثمر
لما كره المتلون أخذ فى
حمرة أو سواد أو صفرة
كلب وعتاب وشمش
وأبيض بكسر الهمزة
وتسديد الجيم وفى غير
المتلون منه كالعنب الأبيض
ليس نوعاً به وهو متفاوت
وجزبان المداقية

ذلك بحسب أوحد بدونه القوي وهو التليس اه مختار ومعلوم أن ذلك ليس مرادها عن
(قوله) وفي نحو التناهي متنتهي عطلة على القروا فله بدلالة على حذنه أنه لا يقال له ثم هو خلاف
 ما تقدم من أنه يقال ثم في قوله وتيمري بالأصل أعم من تعبيره بالشجر لشموله بيع الطبخ ونحوه
 ومن النسخ الوقاء قرره شيخنا إلا أن يقال هو من عطف الخاص على العام وكذا يقال في قوله وفي
 الورد الخ فكأن الأولى أن يقدمه على الزرع لأنه من القرأنا **(قوله)** أعم وأولى وجه العموم ظاهر
 لشموله الزرع وأما وجه الأولى فإن عبارة التناهي فيها الاختيار بالخاص وهو قوله لظهور مبادي النضج الخ
 لأنه خاص بما فيه حلالة كالتميب والريان وليس شاملا للين العنب ونحوه وبه والنضج في كلامه
 استواء وهو بفهم النون من العام وهو قوله وبدو صلاح الثمران الخ في كلامه شامل للقرع والخيار
 والبطيخ والباذنجان والليمون والمالح والحلو والريان والحلو والخاص وهو لا يجوز بخلاف عبارة الشارع
 وأما بوجه عدم اشتراط الين والقوي به فالأيتلون مع أنه لا بد منها فيه وأما بوجه أن الصفرة
 ليست بدو صلاح بالصفة لما يصف بها كل شئ وأما بوجه أنه لا بد من اجتماع النضج والحلولة
 مع أن الريان الخاص بدو صلاحه والروضة وأجاب الجلال الخ على التناهي بأن قوله في الأيتلون
 متعلق بدو ظهور فاشترى على هذا اليتنا وأما الجبر في المحصور شيخنا وأجاب عن الأخير بأن
 الزرع قوله والحلولة بمعنى أو قبل شل الريان الخاص والليمون الخاص فالدفع ما يقال أن الأخبار
 بالخاص عن العام لا يدفع على كلام الخي أيضا لعدم شموله الريان الخاص والقرع والباذنجان لعدم
 الحلولة بدو قبول الأصل وفي غيره جملة مستقلة ليست من الجبر بدليل قوله بأن يأخذ ولو عصف الحلاء
 لكأن من الجبر **(قوله)** وإن قل كناية عن بيتان وسبلة في زرع كترجيد الان اشتراط بدو
 صلاح فيه من الصبر الما يتي لأنه يؤدي إلى أن يباع الحبة بدو الحلولة ح ل و عبارة م لان الله
 تعالى آمن علينا بطيب الثمار على التسريع لحالة زمن التفكك فلو شرط طيب جميعه لادى إلى أن
 لا يباع شيء لان السابق يقتضي ارتفاع الحبة بعد الحلولة وفي كل حرج شديد اه وقوله كظهوره أى
 قياسا على ما تقدم في ظهور الدفص كالتأخير حيث اكتفى ببعض أى عن الكل بالشرط السابق وقد
 أشار إلى ذلك بقوله ان اتخذ حل أى فكما أن ظهور البعض فيأمر كظهور الكل فكذلك جعل
 بدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل **(قوله)** كظهوره التشبيه في مطلق التبعية وفي الشرط **(قوله)**
 وعندئذ أى وحل في ثمر وأما سقوطه لان كلامه فيها هو أعم من الثمر كما هو ظاهر شئ أى لان كلامه
 يشمل الزرع ولا يقال فيه حل لان القرض أعم من الثمرة للوجودة وهناك باع الاصول وبيت الثمرة
 لا بيع كظهوره بضمها بضمه مالم يظهر ما ظهر ان اتخذ حل كالاتي ولو تأخر التين بطنها بدو صلاحها و بطنها
 فيبصلها بعد بيع الكل ووجب شرط القطع فيها لم بدو صلاحه دون ما بدأ **(قوله)** وتيمري بمأذ كر أى
 قوله وبدو صلاح بضمه وقوله لا فائدة للشرط المذكور وهو قوله ان اتخذ بيتان وقوله وأولى وجه الأولى
 أى ما في الأصل بوجه الاكتفاء بدو صلاح البعض وان اختلف الجنس **(قوله)** وعلى باع ما بدأ صلاحه
 أى شئ من غير ما كان الأصل من شجر وأرض فأن باعها لم يلزمه شئ كما هو ظاهر لا نقطاع العلقه بينها
 نزع حر وكذلك لا يلزمه السقي اذا باع مع الأصل الأولى سم على حج ولو باع الثمرة نزع فيه ثم باع
 الشجرة لعدم حل بطنها على السقي أم لا فيه نظر والاقرب للزوم لانه التزم السقي له نفع الشجرة لغيره
 لا يقطع عنه ما التزمه ع ش على حر **(قوله)** وأنى أى استحق تمامه بان بيعه بدو صلاح مطلقا أو
 شرط غايته أنضج من قوله الاتي فلا بيع بشرط القطع الخ ع ش على حر **(قوله)** سق مائى أى ان
 كان ما سقى وأما لا يحتاج إلى سقى كان كان يشرب بعرقه لقربه من الماء كالبعلى فلا يلزمه

وفي نحو القضاء أن يبيح

غالبيا لال كل وفي الزرع

استداده بأن يبيها لما هو

المقصود منه وفي الورد

انتقاه تعبيرى بمأذ كر

المأخوذ من الروضة

كأصلها أعم وأولى من

قوله بدو صلاح الثمر ظهور

مبادي النضج والحلولة

فبالأيتلون وفي غيره بأن

يأخذ في الحرة أو السواد

(و بدو صلاح بضمه)

وان قل كظهوره فصيح

بيع كنه من غير شرط القطع

ان اتخذ بيتان وجنس

وعقدوا لفسك حكمه

فيشترط التلع فيما لم يبد

صلاحه دون ما بدأ صلاحه

وتيمري بمأذ كر لافاته

الشرط المذكور أولى مما

عبر به (وعلى باع ما بدأ

صلاحه) من ثمر وغيره

وأبنى (سق مائى) قبل

التخليه

(قوله) في مطلق التبعية

والأفا بدأ صلاحه يجوز

صلاه مطلقا بخلاف ما لم يبد

صلاحه

(قوله) بدأ صلاحها ولو

البعض

اه حل (قوله وبعدها) انظر لوباعه المشتري هل يسقط السقي عن البائع ويلزم المشتري الاول السقي
له الاول ويجعل المشتري الثاني محل المشتري الاول فيلزم البائع السقي له استظهره شيخنا الزبدي الثاني وفرق
بينه وبين ما تقدم في الاول واشترى أرضا وبعدها بحجارة ثم باعها لآخر فالتقدم في كلام الشارع بان السقي
غاية بخلاف موضع الاجار بالارض اه وحزم الغنائى بالثاني فقال يلزم البائع وان تعدد المشتري وانظر
حكم هبة هل هي كبيعها أو يفرق وانظر أيضا لوقف الحجر بترك السقي هل ينفسخ العقد الثاني
قطعا أو الاول لكل محتمل ولعل الثاني في الجيع أقرب اه شورى (قوله قدر ما يجوبه) قضيت أنه
لا يكفي ما يدفع به عنه التلف والتعب بل لا بد من سقي يجبه على العادة في مثله وهو ظاهر وقوله
ويسلم من التلف عطف مفاهيم والقصد عطف تفسير أو ما يران أن ربه التعب عيش على هر
(قوله من تحته التسليم) أي الواجب (قوله كالكيل في المكيل) ايضاح أن البائع التزم البغلاء
استحققه المشتري بالمقدور ولا يثبت الا بالسقي اه زى (قوله فلو شرط على المشتري على البيع) سواء
أشترط على المشتري سقيه من الماء المله أو يجلب ما ليس معدا للسقي الشجرة المبيعة ثمرها عيش
على هر (قوله وبما تقرر) أي من قوله وأبقى عيش (قوله فلو بيع) أي ما بدلا صلاحه بشرط القطع
أو اقله ومثل ذلك اذا لم يبدل صلاحه و باعه بشرط القطع حل (قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية)
أي اذا كان أخذها لا يثبت الا في زمن طو بل يحتاج فيه الى السقي والاجاب عليه السقي وخارج به
التخلية ما قبلها فيقرمه السقي لانه من ضلته حل وبعبارة عيش قوله لم يلزم البائع السقي بعد
التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية وان أسكن قطعه حال دونه في شرح هر ولينك هر مع
هذا التقيده قضيت أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق إبقاءه
معنى تكليف البائع السقي الذي يجبه ثم رأيت سم على حج ذكره هؤلاء وقد يقال بوجوده في قبل
التخلية كما فهمه كلام الشارع ويوجه بأن التفسير من البائع حيث لم يعمل بين المشتري وبينه فالتلف
بترك السقي كان من ضلته وقد يصريح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضلته البائع وأن
البائع لا يبرأ من اسقاط الضمان اه (قوله ويتصرف فيه) أي فيأخذ من الثمر وغيره لا يفيده
بدا صلاحه كذا قلنا بعضهم وفيه أن قوله الاتي وبما ذكره على ما صرح به الأصل يدل على أن الكلام
فيما بدلا صلاحه خاصة اذ على الاول يكون ما صرح به الأصل من أفراد الامعا من الاول اه حل
(قوله بعد تخلية) رابع للثنين (قوله وان لم يشرط قطعه) أي سواء شرطه أهلا فهو غايه
الضمان لا يتصرف حل قال شيخنا ح ف وانظر لم يجعل غايه لهما أي مع أن الامر كذلك فيها
اه (قوله لحصول قبضه) أي بالتخلية وان دخل أو ان الجذا فلا خلاف ان قال يحصل فغيره
الذي بلغ أو ان الجذا اذا لقطعه هر وانظر هذا الاطلاق مع أن الثاني شرط قطعه لا يحصل فيه لا
بالتخلية سم (قوله أمر بوضع الجوائح) أي عن المشتري جمع جائحة وهي العاحة والآلة كالحرج والنس
والغربة أي بوضع ثمن تلك الجوائح (قوله فحملوا على التدب) أو على ما قبل التخلية حل فيكون
الامر للوجوب (قوله وبما ذكره على) أي من قوله وان لم يشرط قطعه (قوله فلو شرط قطعه) فيه قوله
و يدخل في ضلته بعد تخلية لزم مقتضاها أن العقد لا ينفسخ بالتلف لولا خيار البيع فكانه لم يعمل على قبضه
في ضمان المشتري بالتخلية بالنسبة لتبرئته أو تعيبه بسبب ترك السقي والا فهو من ضمان البائع شيخنا
وهذا على من قوله أو لا وعلى باع ما بدلا صلاحه الخ ومن ثم فرع هذا عليه بالقاء (قوله أو تعيب) اه
أنه لا يشرط في التعيب هنا عرض ما يقتضيه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل علم ثمره كبر

نوعه ما أنه عيب على الشيء قد راجع إلى عيبه من التلف اه ع ش على حر **(قوله أو تعيب به خير مشر)** أي أو أخرجه من التعيب بغيره وانظر لو تعيب به جاهل بقتله اختيار أولاً واذناقتنا الثاني حاله أرض العيب بترك الشيء عر ش برى الظاهر أن له أرض العيب **(قوله خير مشر)** هذا كلامه ما يتشعر الشيء فان تعذر بأن غارت العين أو انقطع الثمر فلا خيار له كما صرح به أبو على الطبري ولا انقضاء بالتلف أيضاً وما لا يكتفى في هذا الحالة بجره إساءة آخر كما هو قضية نص الام شرح حر **(قوله بين الفسخ والأجزاء)** فلو لم يفسخ وأل به التعيب إلى التصديق بالمشتري ولم يفسخ لم يفرقه البائع شيئاً بناء على المراجع من وجهين حل **(قوله لو كان كانت المناجعة)** أي متلفها والوال للحال وقوله من ضامه أي المشتري بعد الضحية حل **(قوله لان الشرع)** عقلا لا من قبله **(قوله والتلف والتعيب بترك الخ)** أي بخلافها بالمناجعة فانهما من ضام المشتري فكون متلف بالمناجعة ضام للمشتري لا ينافي كون متلف ترك الشيء من ضام البائع **(قوله ولا يصح بيع ما)** أي ثمراً وزرع كقائه شيئاً كآبن حجر والمراد زرع بجزرة بعد ما جرى بحيث يكون بصله البائع وبعضه للمشتري حل **(قوله ما ينقلب اختلافه حادثة بموجوده)** أي بقينا أخذنا من قوله أو قبل لا ينقلب سواء اندر الخ ع ش واسترح بذلك عماليز بكراً وصغراً ورواة أوجود أو غير ذلك فلا فسخ ولا انقضاء لان الفسخ كأي التوري **(قوله ينقلب تلاخذه)** أشار به إلى أن ذكره في متن المناجعة ليس ضرورياً وأن الاختلاف يعني عنه فلذلك اقتصر في المتن على الثاني وهو وإن استلزم التلاحق فالتلاحق لا يستلزم مجوازاً ان نظره مرة ثانية يقل قطع الأولى ولا تنجبها للغيرها وروايتها وغيرها غير ذلك لكن ان حل التلاحق في مشاركتها للأول في الوجود والصفة كان متساويين وقوله وان بدأ إصلاحه مجوزاً ان تكون الواو للحال لان حكمه لم يبدل ما قدم أن صحة بيعه لا بد لها من شرط القطع ومجوز أن تكون التعميم وهو لا يضر لان غاية ما من عطف العام بعد الخاص وهو جائز لكن يقيد بناء على هذا قوله بشرط القطع عند الاختلاف بما يابعد بدو الإصلاح لان ما قبله لا بد فيه من شرط القطع حالا كما قدم ع ش **(قوله لعدم القدرة)** لا اختلاط الحادث الذي هو ملك البائع بالمبيع والأولى التمييز بالنقل كما صرح **(قوله لا بشرط قطعه)** فالشرط في الحال والقطع عند خوف الاختلاط **(قوله عند خوف الاختلاط)** الأولى استقامته لان تعلق بالقطع يقتضي أنه لا بد من ذكره في المقدم وان تعلق بالشرط اقتضى أن الشرط يكون عند خوف الاختلاط وليس كذلك بل لا بد منه حالة البيع وأقول هو متعلق بمحذوف والتقدير ويكتف بالقطع عند خوف الاختلاط كما يدل عليه كلام حل **(قوله لزوال المحذور السابق)** وهو عدم القدرة على التسليم **(قوله يصح في لا ينقلب)** وهو ما يندرج تحت الاختلاف أو تساوى فيه الأمران أو يجعله حل **(قوله كما صرح)** لعل المراد في قوله فصل جاز بغير عمر بدأ إصلاحه لئلا ذكره موطنه لبيان حكمه اذا وقع فيه الاختلاط ع ش **(قوله خير مشر)** وهو خيار عيب فيكون فور يلا يتوقف على ما حكم لمحق حد العيب السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيثئذ فان الجزاء للمشتري ولم يصح بيعه كما فيه ما يأتي ولا ينبغي أن صاحب اليد حيثئذ البائع شرح حر مع زيادة للحل **(قوله جهة)** أن قلت بشرط في الموهوب أن يكون معلوماً رهنه ليس كذلك قلت جازت جهة ههنا وان كان للوهوب غير معلوم للضرورة كما قيل نظيره في اختلاط حمام البرجين فهو مستقيم من عدم صحة الجهول **(قوله وأعراض)** ويسلك خلاف العمل لان عودته متوقف برى وبعبارة حل قوله أو أعراض حيثئذ يملكه من غير صفة فليس الرجوع فيه هو مخالف لظناره لانه لا سبيل إلى تمييزه عن البائع كما يكلف السائل بالأعراض ولا أثر لثبوتها لكونها ضمن عقد بخلاف العمل

(أو تعيب به خير مشر) بين
الفسخ والأجزاء وان كانت
المناجعة من ضامه لان الشرع
أزى البائع التنمية بالسقي
فالتلف والتعيب بتركه
كالتلف والتعيب قبل
القبض (ولا يصح بيع ما)
هو أعم من قوله ثم (ينقلب)
تلاحقه و (اختلاف حادثة
بموجوده) وان بدأ إصلاحه
(كآبن حجر وفاء) وبطبخ
لصم القدرة على تسليمه
(لا بشرط قطعه) عند خوف
الاختلاف فيصح البيع
لزوال المحذور ويصح فيها
لا ينقلب اختلافه بمسقطاً
وبشرط قطعاً وإبائه كما
صرح (فان وقع اختلاط فيه)
هو من زيادتي (أو قبلها)
لا ينقلب اختلافه (قبل)
التخليع سواء اندر وعليه
اقتصر الأصل أم تساوى
الأمران أم جعل الحال
خير مشر) دفعا للضرورة
عنه (ان لم يمسح له) به
(بائع) جهة أو أعراض
والا فلا خيار له لزوال المحذور
وكلام الأصل كالروضة
وأصلها يقتضي تمييز الموهوب
أولاً حتى يجوز له المبادرة
بالفسخ فان بدأ البائع

وكلاي ظاهر في الأول
ويحتمل الثاني بمعنى أن
المشتري يتخير إن شاء
البائع ليسمح له فلم يسمح
وخرج بزادني قبل
التخيلة ما يوقع الاختلاط
بعدها فلا يتخير المشتري بل
إن توافقا على قدر فذاك
والاصطق صاحب اليد
بمعناه في قدر حتى الآخر
وهل اليد بعد التخلية للبائع
أو للمشتري أو لمصافيه أوجه
وقضية كلام الرافعي ترجح
الثاني (ولا يصح بيع برى
بذله) (بر) (صاف) من
الثبت (وهو الحاقلة ولا)
بيع (ربط على نخل تمر
وهو المزانة) للشيء منها
في الصبيحان ولعدم
الحمل بالمائة ليسا ولأن
المقصود من البيع في الحاقلة
مستور بمال من مصاد
وهي مأخوذة من الحقل
جمع حقة وهي الساحة التي
ترزع سبت بذلك ثلثة
زرع في حقة والمزانة من
الزبن وهو البند لكثرة
النسب فيها فيريد المليون
نفسه والثابت خلافه
فيتدافعان وفائدة ذكر
هذين الحكمين تسميتهما
بما ذكره والاقتداع لما
صر (ورخص في) بيع
(العرايا) جمع عرية وهي
ما يرهدها مالكها للاكل
لا تعارض عن حكم جميع البستان

ملكه البائع عارض للمشتري عنهما إذا نسل الدابة ثم اطاع على بيعها وردها لأن العمل عود
للمشتري متوقع إمكان انتفاله عن الدابة اه (قوله وسحق) بفتح الهم وفي المصباح سحق يسحق
بفتح حين سموها وسحقا وسحقا اه (قوله سقط خياره) أنظر لوقرن ساعة البائع فسخ المشتري
هل يقبل الفسخ فينفذ والساحة فلا ينفذ حرشوى برى (قوله قال في المطلب) ضيف (قوله) أن
الخيار للبائع) أي بين الصباح وعدمه لا بين الفسخ والاجازة فلا يتخير المشتري إلا بعد تخيير الأول
والظاهر أن البائع لو سكت ساعة يتروى أي يتشهى لا ينقطع خيار المشتري حل مع زيادة (قوله ظهر
في الأول) وهو كون الخيار أولا للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أولا للبائع من أن يسمح
بالأول أو لا ويوجه ظهوره في الأول أنه شامل لتخيير المشتري مع عدم علم البائع بالسكينة فإنه
حينئذ لأن قوله أن لم يسمح معناه أن لم يوجد منه الساحة وهو صادق بعدم العلم وقوله بمعنى مثل
بيحتمل على أنه قصر بوله (قوله) وهل اليد بعد التخلية للبائع) أي لأن بعض الخطأ لمع كون العمل
لها يتعارض هذا فهو المصدق وقوله أو للمشتري لأن بعض الخطأ لمع وهل هذا فهو المصدق وهو المصدق
وقوله أو لمصافيه أي لأن مجموع الخطأ لمع على هذا فيقسم ما تنازع فيه بينهما وهذا الخلاف خاص به
للمثل والأفعارهم كل بيع بعدي فيه اليد في المشتري اتفاقا شيخنا (قوله) وأعدم العلم بالمائة (بها)
عبارة شرح مر وجهه فسادهما فيهما من الرابع اتفاقا رتبة في الأولى ولهذا يباع وزادني برى
قبل ظهور الحب يجب أو براسا فيا بشمير وقصا في المجلس جار ادلا بوا يؤخذ من ذلك أنه لا يمكن
أي الزرع برى كإن اعتيد أكله كالثبة امتنع بعه وبه جزم الزركشي اه (قوله) بسن
أي الحاقلة بمعنى المقيد بذلك أي هذا اللفظ (قوله) والاقتداع لما صر أي في جواب الرافعي كما تقدم
التعليل الأول في باب البيع في الحاقلة كأفاده الثاني (قوله) ورخص في بيع العرايا) هذا مستثنى من
قوله ولا ربط على نخل الخ فكأنه قال لا في العرايا ولو حذف الشارح لفظ بيع لكان أولى لأن
للمرخص فيه أمه هو الرابا للعلم الشرعي وهو بيع ربط الخ كأي في قصر المانع مع ثبوت هذا البيع
ورخص في بيع البيع وهو تنافى يمكن جعل الإضافة بيانية أي بيع هو الرابا فيه أن الرخصة لا تكون
في خطاب الوضع والصحة والفساد منه الآن يقال الترخص من حيث الحكم الشرعي وهو محرم
بيع الربويات بعينها بدون الشرط اه شيخنا (قوله) في العرايا) أي بالمعنى القوي كإشارة بفعله
جمع عرية فصح ما قدره الشارح والأفلاك كانت بالمعنى الضعيف لكان التقدير ورخص في بيع البيع له
شيخنا وفيه أنه إذا كان المراد بها المعنى القوي يكون في المتن قصورا إذا يكون التقدير ورخص في بيع
ما يرهدها مالكها للاكل والقرض الترخيص في بيع الرب والعنب على الشجر مطلقا (قوله) جمع
عرية) وأصلها عريوة قلب الواو ياء أو دغمت في الياء فهي لفظة التخلية أصليا بمعنى فاعلة التخلية
لا تعارضت بأمر أمال كمالها عن باقي النخل فهي عارية بمعنى مقفولة عند آخرين من عراهم
إذا تأملنا مالكها يرهدها أي بأنها فهي معروفة وعليها فقسمة المصدق بذلك مجاز عن أصل بلفظه
عليه مشورى وهذا ظاهر بحسب اللغة وأما بحسب اصطلاح الفقهاء فقد يقال أن إطلاق الفعل البع
حقيقة كإفاده الثاني وقول الشورى وأصلها عريوة الخ فظاهر أن قنا أنها من عراهم بمعنى أن
وأما أن قلنا أنها من عريهم كعرب فاعلها عري بية بيان دغمت أحداهما في الأخرى وهو
هو للشارح القول الشارح لأنها عريت الخ (قوله) لأنها عريت) لأن حكم جميع البستان أن يكون
متعلقة ببيع ولا يجوز التصرف فيه والعرية عريت عن حكم جميع البستان لا تعارض لما يجب ولا تعارض

(وهو بيع رطب أو عنب على شجر خرما ولو لا غنياه، بخرأوز بيب كيلا) لانه ببيع أرخص فيها فالرطب رواء الشبخان وقيس به العنب بجمع أن كلاتهما زكوى يمكن خرصه بدخر بابيه وظاهر الحر المأشوية بين الفقراء والاغنياء، وما ورد بمظاهره تخصيص ذلك بالفقراء ضعيف وتقديره فتغاذ كرفيه حكمه الموسوعية ثم قدیم الحكم كما في الرمد والاضطباع وكالرب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كى الى الربذ كره الماردى والرواى قيل وشبه المحرم ورد بأن المحرم ليريد صلاح العنب وبأن الغرض لا يدخله لانه لم يثناه كبره بخلاف البسر فيهما ذوى خرما من زيادته ودخل بقول كيلا ما يباع ذلك بخرأوز بيب على شجر كيلا بخلاف ما يباعه خرما ببيعيد الاصل كغيره بالارض جوى على الغالب وان فهم بعضهم أنها قيد معتبر قرب عليه في المنع في ذلك طاعنا ولهذا لم يرد بها في الروضة كصلاحها ومحل الرخصة فيها ون حسة (أوست)

لقد تم يجوز التصرف فيها أى لانه خرص بعض البستان فقط لتصرف في هذا الخرص بيع أو كل أو غيرهما **(قوله)** بيع رطب الخ) انضموا مع الرايا بالبنى الشرعى والرايا للتقدمة بالمعنى القدرى فيه استخدام **(قوله)** خرما) ويكنى خارص واحد ويكنى كونه أحد العاقرين توسعا في الرخص شوى **(قوله)** ولو لا غنياه) فلا يخصص بيع الرايا بالفقر وان كانوا هم سب الرخصة لشكايتهم له **(قوله)** أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب الا الخمر لان المسرة بعموم اللفظ دون خصوص البسوالر اذ الفقهاء من لا يحد بأيديهم وان ملكوا أموالا كثيرة غيره اهـ سئل **(قوله)** كيلا) أى مكايه بأن يذكر في العقد مكايه احترازا من الجراف وليس الغرض أنه لا يبيع الا بعد الكيل لانه ليس شرط بل حتى قال مكايه أو ما يدل على ذلك الصاع كأن يقول ببنى صاعى رطب صاع تمر صاع البس وسبأنى الرطب وهو التفاضل في كلامه شيخنا **(قوله)** في الرطب) بدل اشتال من التميز **(قوله)** وليس به العنب) فان قلت هذه رخصة وقد قال الشافى ولا يمتدى الرخصة موضعها قلت محله حيث لم يردك المعنى فيها كما أشار الى ذلك الحق المحلى شوى **(قوله)** كما في الرمل والاضطباع) فان حكمه للموسوعية فيها من أن التركين كانوا يظنون ضعف الصحابة حيث قالوا أضمتهم حتى يترأى المدينة ففعلوها ليطنوا أنهم أقوياء فيها يومهم اهـ شيخنا **(قوله)** وكالرب البسر الخ) وما يفيد أن ما لم يبد صلاحه يقال به سر اهـ ل وقوله بعد خلاف البسر فيها يقتضى أنه لم يبد صلاحه فيمكن حل ما يأتى على ما إذا ناهت حرته أو صفرته وحل كلمة قيل على ما إذا يثناه والبسر هو الرب الاخر أو الاضمروفي أن الجامع للقدم لا يوجد فيه لانه لا بدخر بابيه **(قوله)** المحرم) هو العنب الذى لم يبد صلاحه وهو بكسر الحاء على وزن زرج قال في المصباح المحرم أول العنب مادام حاضرا قال بوز: بوحصر م كل شئ حشفه ومنه قيل للبخيل حصرم ع ش **(قوله)** بخلاف البسر فيما) أى في سوا العلاج والخرص ع ش **(قوله)** على شجر كيلا) أى مقدرا بكيل أى وقت التسليم والا فلا يمكن أن يكال وهو على الشجر فالمقدور هو على الشجر فقط ثم يقطع بعد وقوع العقد عليه ويكال اهـ قل واعتمد الرمل أنه لا بد أن يكون على الأرض حيث لا يجوز أن يشتري وهو على الشجر وفى الشجر ع ش على مر وعبرة قل على الجلال اعتمد شيخنا الرمل أن مقطوعا ولو على أرض الشجر ع ش على الأرض قيد معتبر عند مر والمراد بكونه على الأرض كونه مغلوفا ولو على أرض الشجر ع ش على الأرض قيد خلافا لشيخ الاسلام في النهج وغيره وفيه نظر ظاهر لانه انما يدركونه على الأرض حال التسليم فهو لا بخلاف شيخ الاسلام باعتباره كى فلا حاجة لاعتدائه ولا تضعيف أو كونها عليها العقد لا معنى له لانه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن الراد بالارض ما ليس شتملا بالشجر لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الاسلام وأما كون الرب والعنب على الشجر فلا بد منه لانه معنى الرايا والافهون باب الاربح المحرم فتأمل **(قوله)** بخلاف ما يباعه خرما) أى تخميناً بأن قال بئتك ما على هذا الشجر فالراد أنه باع جزءا **(قوله)** فقيدا لاصل) قال شيخنا المتقدم التقيد لان الرخص لا تتجاوز محل ورودها وانما تجوزت الى أذعيا. لمر بهم بذلك ولهذا قال شيخنا سم معتزلا قد تجاوزه بقياس العنب على الربط والصحيح في الامور جواز انقياس على الرخص ومن ثم اعتمد شيخنا لما به مثال لا يقتضى يرى **(قوله)** المنع في ذلك) أى أنها اذا كان على الشجر **(قوله)** مطلقا) أى كىلا أو خرما اهـ اج **(قوله)** ولهذا) أى لكون التقيد بالارض جوى على الغالب **(قوله)** فبإذن خسة أوست) أى بقدر يزيد على تفاوت الكيلين فالخسة تقرب وقيل بمحمد بدين زادت بطل في الكيل ولا تفرق الصفقة اهـ قل وهذا أعنى

قوله فلهذا من الخ متعلق برخص ولله بدل من الرايا كقوله الشورى تسلمان سم خبثت لاجابة الى هذا التقدير رأى قوله عمل الرخصة وبجواب بأنه حل منى لطول الفصل لاجل اعراب قائلين بخر لا بد أن يكون النقص فوق ما يقع بين الكيلين والايصح وجوبه عليه الشيخ في شرهه اه شورى **(قوله بتدري الجفاف)** متعلق بدون أى فالمدار على كونه دون بالنظر لحال جفافه وان كان يوت البع أكثر من خمسة وقوله بمثله متعلق بمحذوف حال من المون أى حال كونه مبيعا بمثله اه شيخنا **(قوله دوى الشيخان)** استدلال على هذا الشرط **(قوله بخرها)** بكسر الخاء وفتحها والنسخ أصح كقوله النوى في شرح مسلم أى بتدري بحرمها اه زى **(قوله وتظهر أن عمل الرخصة فانه لا)** يتعلق بهما على (الركاة الخ) ه والحاصل أنه لا يجوز بيع الرايا الا ببيع شروط وأن يكون المبيع غيراً رطبا وأن يكون ماعلى الارض مكيلا ولا آخر محرور ما وأن يكون ماعلى الارض بإسار الآخر رطبا وأن يكون الربط على رؤس الاشجار وأن يكون دون خمسة أوسق وأن يتفاضل الترقى وأن يكون بداصلاحه وأن لا يتعلق بهز كاهه وأن لا يكون مع أحد هاتين من غير بيعه ويؤخذ من كلام المتن والشرح ثمانية شروط **(قوله أرخص على المالك)** أى وضمن المالك حق المستعينة في ذمت وكان موسرا كاتقدم وتظهر أنه لا بد من رخص الجميع مع أنه يكفي رخص قدر المبيع وتظهر أنه لا يحتاج الى رخص ماديها مع أنه لا بد منه في صحة البيع وبجواب بأنه لا يحتاج بالنسبة للركاة لعدم وجوبها فيه فلا ينافي أنه يحتاج له في صحة البيع هنا **(قوله أما ما زاد على ماديها)** أى في صفقة واحدة بدليل قوله فان زاد الخ **(قوله فلا يجوز فيه ذلك)** فيبطل في الجميع فلا يخرج على تفرق الصفقة شرح مر **(قوله فان زاد على ماديها)** تفصيله هو المتن **(قوله أم تعدد المشتري)** علم أنه أثر باع اثنان لاثنتين صفقة فلهذا من عشرين صرح لان الصفقة هنا حكرار بعه عقود وبنى تعدد الصفقة بتفصيل المتن فتأمل شورى وقد يقال انها داخله في كلام المتن أيضا فتأمل **(قوله بتسلم ترأوى ببيع كيل)** أى لانه منقول وقديم مقفرا فاشتراط فيه ذلك كإسرى في ياه وقوله وتخلية في شجر أى لان غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الربط شيئا فشيئا الى الجذاز فلو شرط في قبضه كيله فذلك شرح مر **(قوله وتخلية في شجر)** أى وان لم يكن بمجلس العقد لكن لابد من شائه ما به حتى يضى زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ ولا ينافي ما مر في الربا أنه لابد فيه من قبض الحقيقي لان ذلك في قبض المنقول وهذا في قبض غير المنقول اه من قول **(قوله بين الكيلين)** أى كيله وربا وكيله جافا **(قوله لم يضر)** لان التاها في العقود يتر باهيا على الصحة ومن ثم لم يجب بدالجفاف الاستحسان ليعرف النقص أو مقابله اه ابن حجر

(باب الاختلاف في كيفية العقد)

(درس)

أى فيا يتعلق بمن الحالة التي يقع عليها من كونه من قدره كذا وصفته كذا ع ش وعبر عنها الكيفية وما يأتى في الصفقة الثقتان أى وما يبد كرمع من قوله ولورد مبيعا معينا مبيعا على ع ش مر **(قوله)** أع من تعبير الخ انما خصهما بالذكر لان الكلام في البيع والاختلاف فيه أغلب من غيره والاختلاف عدم مراضة وان لم تكن محقة وقع الاختلاف في كيفية كذلك شرح مر **(قوله اختلف مالكا أم عتد)** المراد بأمر العقد ما يترتب عليه من القبض والتجار والنسخ شيخنا **(قوله أما مالكا أم عتد)** أى ولو في زمن خيار مر وفيه أن في زمن الخيار يمكن النسخ بدونهما فهما الباقي

كلام

(باب الاختلاف في كيفية العقد)

تعبير ي بالعقد والعوض فيا يأتى أهم من تعبيره بالبيع والقبض والمبيع لو (اختلف مالكا أم عتد)

خنة أوسق خلك دأوين
الحين أحذرناه فأخذ
الشافي بالافل في أظهر
قوله ومظاهر ان عمل الرخصة
فيها اذ لم يتعلق بها حق
الزكاة بأن كان الموجود
دون خمسة أوسق أو
رخص على المالك أما
ما زاد على ماديها فلا يجوز
فيه ذلك (فان زاد) على
ماديها (في صفقات) كل
منها دون خمسة أوسق
(جاز) سواء تعددت الصفقة
تعدد العقد أم تعدد
المشتري أم البائع (وشرط)
في صحة بيع الرايا (تفاضل)
في المجلس لا يبيع معلوم
بمعلوم (بتسلم) تسرا
زيب) كيلاً (وتخلية في
شجر) ومعلوم أنه لابد
من المانسة فان تلف
الربط أو العنب فذلك وان
جفف وتظهر تفاوت بينه
وبين التمر أو الاز بيب فان
كان قد رما يقع بين الكيلين
لم يضر وان كان أكثر
فالعقد باطل وخرج
بالربط والعنب سائر الثمار
كالجز والوز والمشمش
لانها متفرقة مستورة
بالأوراق فلا يأتى
القرص فيها وتقول أو
زيب من زياتى وطذا
عبرت بشجر بدل تعبيرة
بشغل
تعبير ي بالعقد والعوض فيا يأتى أهم من تعبيره بالبيع والقبض والمبيع لو (اختلف مالكا أم عتد)

كلامه من الرعدة إلى القائل بأنهما لا يتحالفان في زمن الخيلار للتمكن من الفسخ بدون التحالف وأجاب بأن الفسخ صار له جهتان وأنه لا يلزم من التحالف الفسخ وعبارة الشورى وأجاب عنه الإمام بأن التحالف لم يوضع للفسخ بل لعرض العيين على المنكر رجاء أن يشكل الكاذب فيختر العديدين الصادق اهـ (قوله من مالكين) هذه صورة واحدة وقوله أوثانيتها يشمل أربع صور الوليين والوكيلين والولي والوكيل وقوله أوثانيتها يشمل صورة واحدة وأحداهما واثب الآخر يشمل أربع صور البائع مع الولي أو مع الوكيل والمشتري مع الولي أو مع الوكيل وقوله وأورثتها يشمل صورتين البائعه ووارثه للمشتري والمشتري ووارث البائع وقوله أوثانيتها أحدهما ووارث الآخر يشمل أربع صور الولي مع وارث البائع والولي مع وارث المشتري والوكيل مع وارث البائع والوكيل مع وارث المشتري جملة ذلك خمس عشرة صورة زى الأولى ستة عشر ٥ قال شيخنا حاصل الصور خمس وعشرون صورة لانهما إما مالكان أو وليان أو وكيلان أو وارثان أو عبيدان مأذونان وهذه الخمسة تضرب في نفسها خمسة وعشرين وعلى كل إما أن يكون الاختلاف في القدر أو الجلس أو الألف أو الأجل أو قدره فهذه خمسة تضرب في خمسة وعشرين بمائة وخمسة وعشرين اهـ وعلى كل إما أن تقع البينة لكل منهما أو لكل ينفرد أو أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أوثانيتها أربع واحد تضرب المائة والخمسة والعشرون في هذه الأربعة أيضا فتبلغ الصور خمسة ٥ وقال شيخنا المزي زى يشمل الثابتان نوع صور نائب أو الولي أو الوكيل أو العبد المأذون لأن ابن السبيل استخدا لوكيل فهذه ثلاثة من جهة البائع تضرب في مثلهما من جهة المشتري وقوله أحدهما واثب الآخر فيه ست البائع مع نواب المشتري الثلاث الولي والوكيل والعبد والمشتري مع نواب البائع الثلاث اهـ (قوله أو وارثتها) إطلاق الوارث يشمل مالوكان بيت المال فيمن لا وارثه غيره فهل يحلف الإمام بكامله كلامه أو لافيه نظر اهـ ايحاب اهـ ع ش واستوجه ا ط ف عدم حلقه (قوله أوثانيتها أحدهما ووارث الآخر) فيه ست صور أيضا وان اعتبر الذي يبدأ بالحلف هل هو البائع أو المشتري وهل يبدأ بالثبني أو الاثبات زادت الصور كثيرا وإذا نظر لكون القديما أو سلفا أو كتابة أو خلفا أو صلحا عن دم أو صدق أو اجارة أو ساقاة أو قرضا زادت كثيرا (قوله في صفة عقد معروفة) خرج بالعقود اختلافها في أصل العقد وسيأتي أي في قوله ولواهي أحدهما يبين الآخر فيه الخ وإنما كان ما ذكر اختلافنا في الصفة لأن اختلاف في جزؤه وهو الثمن أو الثمن أو في صفة جزئه من حلول أو تأجيل اختلاف في صفته وإن كان بواسطة وقوله أو أجله يقل أو أجله ثلاثا يتوهم رجوع الضمير في قوله أو قدره للعوض فيكون مكررا مع قوله كقدر عوض وخرج بالمعوضة غيرها كقوت وجهه ووصية فلا تحلف فيه وخرج بقوله وقد صرح بالاختلاف في الصحة والسادس أي في قوله ولواهي أحدهما صحت الخ زى (قوله معاوضة) ولو غير محقة أو غير لازمة كمداق وضلع وصل عن دم وقراض وبيع له وفادته في غير اللازم لزوم العقد بالنكول من أحدهما وبالفسخ في الصدق والخلع يرجع إلى المهر للثبني والصلح عن الصلح إلى البنية وبدفع عوض الكتابة بعد قبض السبيل يرجع بقيمته قال في الإرشاد وشرحه وبعد الفسخ يرجع الماقد في سائر المعاضات إلى عين حق الا اصدقاو الخلع والصلح عن الصلح الماقت بموض كالكتابة فلا يرجع فيها عين المهر واليمن ورقية العبد لتعديدها بل باعتبار يرجع لبدها وهو البنية في الأول ومهر المثل في الثاني والثالث والقيمة في الرابع والفسوخ فيها هو المسمى للعقد (قوله وقد صرح) أي بانفاقهما أو يمين مدعيه حل (قوله مبيع) كتبك مداهم فقال بل مدني به شرح ٥ ورجع (قوله أكثر) فنية منفيه أن هذا القيد معتبر

من مالكين أو اثانيتها أو وارثتها أو أحدهما واثب الآخر أو وارثه أو نائب أحدهما ووارث الآخر (في صفة عقد معاوضة وقد صرح كقدر عوض) من نحو مبيع أو يمن ومدعي المشتري مثلا في المبيع أكثر أو البائع مثلا في الثمن أكثر (أو جنسه) كذهب وفضة والتصرع به من زيادتي (أو صفته) كصالح

(قوله وان اعتبرت الذي الخ) أي في كل المسائل (قوله وفادته في غير اللازم لزوم العقد) أي منفيه والافهوائى على الجواز له شيخنا

فما يأتي من الجنس وما بعده وهو ظاهر فليراجع سم **(قوله وبكسرة)** بأن قطعت بالفتراض أنوار معلومة لأجل شراء الحمايات والأشياء الصغيرة أما عو أو باع القروش فهي تقود صيحة وأما عو القمايص والذهب المشعور وكذا المكسرة فاعتد بها بإلحاق الجهل بقيمتها قل **(قوله بأن لم نوزعنا بتار عشرين)** أي مختلفين بأن أطلقنا أو أطلعت أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختنا بتار ع واحد لأن الذي دخل على مفيد بقيد فيصدق بثلاث صور فإن أرختنا بتار عشرين مختلفين حكم بحد التار ع كأن تقول إحدى البيتين تشهد أنه اشتراه بمائة من ستة وتقول الأخرى تشهد أنه باع عشرين من ستة أشهر فيحكم للاولى لتقدمها والأخرى لاتعرضها حال السبق بل لاتعرضها بالنسبة لمدة المتأخرة فيتساflan بالنسبة اليها فيعمل بالسابقة لخلوها عن المارض ولانظر لاحتال عود وانتقابه عنه لانه خلاف الاصل والظاهر كما في شرح مر في كتاب الدعوى والبيات وكذا اذا كان لاحدهما بيته دون الأخرى فيحكم لصاحب البيته وهذه الصورة أضاف من عجزت قوله ولا يتنازع وقوله حكم بحدمة التار ع أي بالم يقو جانب مؤخره كأن كان داخلا ليقم بيته الا بعد اتمامه الخارج بيته اه سلطان **(قوله بحالفا)** وإن كان زمن الخيار باقيا كما في حل و ع والتحالفا على التراضي والفسخ كذلك على الراجح بدليل قولهم إن البيع لو كان أمة جاز للشرى وطؤها قبل الفسخ وبعد التحالفا كذا يحفظ شيخنا مر اه شورى والمراد من قوله بحالفا أي عند الحكم والحكم المحكم فخرج بحالفا بما تنقسمها فلا يؤخر فسخا ولا لزوما ومثله فكذا كرجع البذلجان التي يترتب عليها فصل الخصومة فلا يثبتها الا عند الحكم أو الحكم كاصرح به ع ش مر **(قوله لها ولو)** الاختلاف في ذلك بعد القبض ومنها ما وقع الاختلاف في عقد قبل التأييد أو لادة أو بعدها فلا تحالفا وان ترجع الاختلاف الى قدر البيع لان ما وقع الاختلاف فيه من الحل والفتراض تابع لغيره بقدره فالتقول قول البائع يمينه لان الأصل بقاء ملكه ومن ثم لو زعم المشتري بأن البيع قبل الاطلاع أو لأجل صق وهو ظاهر اذا الأصل عدمه عند البيع كذا قيل والاصح تصديق البائع شرح مر **(قوله في ذلك)** أي قدر الموضع وما بعده **(قوله بعد القبض)** أي قبض ما وقع الاختلاف فيه ثم أومئنا وهذا أعني قوله بعد القبض ليس قيد ابل هو تصوير كما في ع ش وقال البرماني فيه انه قبل القبض مع الأقالة لا فائدة في الاختلاف **(قوله مع الأقالة)** كأن باعه ثوبا بعشرة ثم أقاله وقبل ثم أتى المشتري بالتوب فقال البائع ما بينك الآن وبين فيحلف المشتري أنه ثوب واحد لانه مدهي النفس أو أدى البائع للمشتري الثمن وهو العشرة فقال للمشتري ما اشترت الا بعشرين فيصدق البائع عند لانه غارم كاقهره الشيخ عبيد به وقوله لانه غارم في هذه أي غارم للثمنان في والاعطاء غارم لم فأنامل والاحمال الأقالة الا ان صدرت بإيجاب وقبول بشرطه المار في البيع من كون القبول مبد بالاجاب بأن لا يتخلفهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل على مامر صرح به مر وع ش **(قوله و)** التلف أي الذي ينفسخ به العقد بان قبضه المشتري وكان الخيار للبائع وحده ثم انقبض به بانه سارية أو بآلاف البائع ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا أو قدر البيع الذي يرجع فيه ع ش وهو عطف على الأقالة أي أو كان بعد القبض وتلف وليس عطفه على القبض حتى يكون التلفي التلف واما كان بعد القبض وأقبله كما بدل على الاول كلامه الآتي في قوله الاول يشبهها اه حل وفتحة شورى قوله والتلف أي قبل القبض مطلقا و بعده والخيار للبائع وأقبله وأقبله أقاله فذلك فلا يمكن الفسخ بالتحالفا لان ضمان البيع بعد القبض من ضمان البائع اذا كان الخيار له وحده وأقبله

وبكسرة (أو أجل أو قدره) كسهر وعشرين (ولا بيته) لاحدهما (أو لكل منهما يمينه) (تعارضتا) بأن لم نوزعنا بتار عشرين وهو من زيادتي (بحالفا) وقوله (غاليا) من زيادتي وخرج به مسائل منها ما لو اختلفا في ذلك بعد القبض مع الأقالة أو التلف

(قوله أي مختلفين) لاجابة له بل لا منهوهم مع ما مر به من قوله أو بتار ع واحد تأمل **(قوله كأن كان داخلا)** وهو ذواليد تأمل وبالجملة فهذا التقييد ليس بظاهر أصلا لان محل هذا التقييد قيد ادعاء العين وهنالم قيد ادعاء العين انما ادعاء العقد وان لم تدعي العين اه قوبسني وقوله انما تدعي العقد أي وهو لا بد من تحت اليد قوله هل كان قبل التأثير أو الولادة الخ (كان قال بفتحها قبل أن تلد طاروك مبيع وقال بفتحها بعد ان ولدت هو باق على ملكي فالحق البائع اه قوبسني

لأنه علم وكل منهما على نفي دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله انتفاعي محنة البيع إلى قولي وقد صح لأن الشرط وجود الصحة لا الاتفاق عليها في الروضة كما ملها لوقال ببتك بالف فقال بل بحمسة وروى آخر حلف البائع على نفي سبب الفساد ثم يتحالفان (فيحلف كل منهما بيميناً واحدة) يجمع نفياً لقول صاحبه (وابتاتاً) قوله فيقول البائع مثلاً والله ما بعتك بكذا. وقهد ببتك بكذا ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا. وقهد اشتريت بكذا. ما حلف كل منهما فلغير مسلم اليمين على المدعي عليه وكل منهما مدعي عليه كأنه مدعواً أما أنه في يمين واحدة فلا بد الدعوى واحدة ومن كل منهما منفي ضمن مثبته جازاً المتمرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات لهما أقرب لفصل الخصومة وظاهر أن الوارث إنما يحلف على نفي العلم

(قوله ما لو اختلفا في عين أحدهما فقط) أي واتقيا على صفة الآخر وقرره أو اختلفا في أحدهما في قوله أي غالباً) وقد تكون

تلفاً (قوله أولى عين نحو المبيع والتمس معاً) كأن يقول ببتك هذا العبد بهذه المائة الدراهم فيقول المشتري بل هذه الجارية بهذه العشرة الدرهم كما ذكره الرشيدي وخرج بقولنا ما لو اختلفا في عين أحدهما فقط فإنهما يتحالفان على النقص للمعدن خلافاً لما جرى عليه بينهم من عدم التحالف بل يحلف كل على نفي ما دعي عليه ولا يفسح شرح (قوله لا تحالف) أي لأنه لا معنى لتحالف في مسألة إلا إذا كان الاختلاف في الأجل وغير ذلك وإن كان له معنى لأنه لا يلتفت إليه حل (قوله بل يحلف مدعى النقص) هذا لا يشمل الجنس فإنهما قد يختلفان فيه ولا ينقص كأن ادعى البائع البيع بكذا من درهمين وادعى المشتري أنه بكذا من الدينارين وقد رها مقارفاً لمصدق حيثذا العامر ط ب (قوله الأولى بشبهة) مما قولهم من الألفاء أو التلص والتأنيبه في قوله أولى عين نحو المبيع والتمس معاً ع ش (قوله على نفي دعوى صاحبه) أي ويلزم كلا منهما مدعى ما أخذه برماوى وبعبارة ع ش على م قوله وكل منهما على نفي دعوى صاحبه ولا يفسح بل يرتفع العقد بجمعهما فينبى العقد الجار بقيد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبض منه من قبله المشتري منه ولا كان كن أقر شخص بيمين وهو ينكره فينبى تحت يد البائع الرجوع للمشتري واعترافيه ويصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال على ما في نفس الأمر اه فان أقام البائع بينة أن للمبيع هذا العبد والمشتري بينة أنه ألامه فلا تعارض ذكر أثبت عقداً وهو لا يقتضى نفي غيره ويؤخذ منه أن سورهما أن لا تتلفق البيئتان على أنه لم يجر الاعتد واحد وحيث قد قسم الأمانة للمشتري وقر العبد بيده أن كلاً قبضه ولا تصرف فيه ظاهر إباحة بالضرورة وهذا في الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال على حقيقة الصدق والكتب اه شرح م (قوله لأن الشرط وجود الصحة) ولو بين البائع (قوله) حلف البائع على نفي سبب الفساد) أي في البعض وهو مقابل الجور ولا فالتمس مع الخصم لا يقتضى الفساد في الكل لأنه من باب باع خلا وسر ما صح في الحل وفسد في الحر فراه بقوله وقنعص أي في الكل وفائدة حلفه منه الصدق في جميع المبيع ولكن لا يثبت الاقبال وهذا احتيج إلى التحالف بعد وحيث قد يظهر أن المشتري يحلف كما دعي اه رشدي على م وقوله حلف البائع أي فيقول في حلفه ولعل ليس في الفم خر شيننا عزري (قوله ثم يتحالفان) من تمة كلام الروضة وهما أيضاً حالته لدخول على كلام المصنف ع ش ولا يحصل التحالف بمجرد حلف البائع على نفي الفساد بل يبنى بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان من صحیح فان بين شيأ وواقفه البائع عليه فذاك والاتحافا (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى استقامة لأن المدعي في جانبه البيئته وقال حل فيان بين المدعي على ما يدعيه خارجة عن التواعد لأن اليمين أجماع على المدعي عليه أي غالباً (قوله وأمانته) أي الحلف وهو علق وقول في يمين واحدة مقيد باختلاف الظروف والمظروف بالأطلاق والتقييد ورجوع الضمير للجمع للمهوم من قوله يجمع نفياً بيده ويجوز أن يكون في يمينين واحدة للنفي وواحدة للأثبات بل يظهر استعجابهما من رجوعهما من خلاف من أوجها كما قلناه ع ش على م (قوله ومنفي كل منهما) أي أي منفي كل منهما في ضمن اثبات مثبته فظاهر العبارة ليس مراداً الكلامي أو اللغوي من حيث تعين ضمن للثب من حيث اثباته فادفع ما يقال ليس المنفي في حلف المشتري في ضمن مثبته (قوله) وظاهر أن الوارث (الم) وشمله والي المجنون اه شوري وبعبارة شرح م ومعلوم أن الوارث في الأثبات يحلف على البت وفي النفي على نفي العلم وفي معنى الوارث سيد العبد للأذن له لكنه يحلف على البت

وغفوه أنه لو اختلفا فيما في الصحة والتمس لا تحالف وعليه فقول شارحنا عينا ليس قيداً تأمل على المدعي ككسامة واللذان اه قويسني

في الطرفين قوله على نفي العلم أي نفي البت وعلى البت في الإثبات ولوحظ على الإثبات كفي الأولى
 (قوله وبئذا ينق) أي ليكون للإثبات بعده فائدة لأنه إذا قال ما به تلك تبين بيني لقوله ولقد بعته
 بمائة فائدة تستفد من التي بخلاف ما لو قال بعته لك بمائة بيني قوله ما به تلك تبين بيني لمجر رداً كيد
 والتأسيس خيرة اه فرمى خنا البالي اه عبد البر وانما يكتب بالإثبات نظر الاغناء عن التي لان
 الأيمان لا يكتفي فيها باللازم والفهوم ومن ثم اجمعه عدم الاكتفاء بمائة ألا بكذا ما اشترت ألا بكذلان
 التي فيه صريح والإثبات مفهوم كاحقق في الأصول اه يرمادى (قوله وبائع مثلاً) كزوج قل هر
 والزوجه في الصدق كالبائع فيسدها به لقوة جانبه بقاء التمتع كما نوى جانب البائع يعود للمبيع ولان
 أثر التحالف يظهر في الصدق لا في البع وهو باذله فكان كباثمه اه شرح هر وكان القياس أن
 يبدأ بالزوجة لانها نظير البائع زى (قوله لان المبيع موداليه) أي عين المبيع المستفاد عليه ولا يأتي
 مثل هذا في الثمن الذي هو في القيمة كافرعه ولوقيته البائع لان العائد ليس عين الثمن المستفاد عليه
 لانه في القيمة والمقبوض يدل عنه شيخنا وبعبارة ع ش لان المبيع أي الذي هو المقبوض وبالله ع
 أن المشتري أيضا يموله الثمن إذا قبضه البائع سم (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في القيمة
 قدم بالعقد بدليل أنه أن يجعل عليه ويستبدل عنه قال الشورى فان قلت مافي القيمة معرض
 للسقوط بثلث مقابله المعلن فاعني تمام ملكه واستقراره بالقبض أجيب بأن معنى استقراره جواز
 احواله به وعليه والاستبدال عنه (قوله فحل ذلك) أي البداية بالبائع وهذا نفع على قوله ولان
 ملكه على الثمن قدم بالعقد لان هذا لا يجري الا اذا كان الثمن في القيمة لان المعلن لا يملك إلا البض
 (قوله نفي العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قو ياحيقت فتلخص من هذا أن المشتري يبدأ بالم
 التي هو المشتري لان المبيع الذي هو المثل في القيمة والثمن الذي هو رأس المال ما معلن في القيمة
 أقوى المجلس والتعيين فيه كالتعيين في العقد ع ش على هر وبعبارة حل قوله في العكس وهو كون
 الثمن ممينا والمبيع في القيمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم يعني أنه لا ينسخ باطلانه ولا
 فالحوالة عليه غير صحيحة اه (قوله معينين) أي في المجلس أو في العقد ش يرى (قوله وفي القيمة)
 فالصور أربع (قوله ندبا) أي حال كونه مندوبا أو ذائداً وبأي ندب ندبا فهو على الأخير مفعول
 مطلق كذا في الإيعاب وعليه فليحرر صاحب الحال وعلمنا قاله الشورى والظاهر أنه حال السيد
 الفهوم من يبدأ (قوله لا وجوباً) لحل الاتيان بذلك لثلاثهم قراءة ندبا بألف التثنية مع الفعل
 الماضي المبني للجهول وأول مقابله وهو الوجوب وعليه كيمرون شو يرى وحل (قوله لمحل
 المقصود) تعليل نفي الوجوب واتخاذ كز في الوجوب مع أنه لازم لندب قصداً لرد على من ذكر
 وسيلة للتعليل لئتم به الرد ولو ذكر التليل دون نفي الوجوب لا يصح لان الندب يفيد الطلب للتليل
 لا يقتضيه ع ش (قوله أو تراشياً) قال القاضي حين وليس لأحدهما الرجوع بعنده سم (قوله
 فان سمح أحدهما) أي في الآخر على التراجع قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كورضى
 بالعيب حج ع ش وقوله بما ادعاه أي ادعاء الآخر (قوله أجزأ الآخر عليه) فان قلت كيجزأه
 مع أنه مدعاه ومطلوبه أجيب بأن معنى إجباره إجباره على بقاء العقد وليس له الفسخ حينئذ (قوله لا
 فسخاً وأحدهما) علم من عدم انقاسه بنفس التحالف جواز وطه المشتري لا المبيع فحل النزاع
 وقبل التحالف بعده أضع على أوجه الوجهين بقاء ملكه بل قضية تعليلهم جواز أيضاً لا فسخ

(قوله رجه الله والافساده
 أو أحدهما الخ) ولو قال
 لأخو داني تحت يدك مبيعة
 فأنكر فلا أثره عليه
 لاعتقائه بأنها ملكه ولو
 كان أمة وطها فالقرب
 لزوم المهر وإذا حلت منه
 قالوه حوسب ولا يلزم
 قيمته لاقرار البائع بأنها
 ملك المشتري ولا حد للثبة
 وإذا ملكها بعد ذلك
 حارت مستور لفظه مؤاخذه

اذلهم زل به ملك الشرى وهو كذلك اه شرح حر وقوله اذلهم زل به ملك الشرى أى لتعلق حق
لازم به كأن كان مرحونا ولم يصير بالعلم الى فكاه كسبائى اه وشيى أى فله الوطه حينئذ
لكن باذن المرنه ان كان قد كاتبه كتابه صحبة **(قوله)** أى لكل منهم فسحة انظر هل كلامه يبره
الاجماع حتى دفعه بذلك وهذا التوهم بيد مع ذكره وقد يقال أى بذلك دفع توهم الجسوب
ويستند بنسخ ظاهره بالحداد ذلك ظاهر اذ انسخه كل منها أو الحاك وأما لو نسخ أحدهما فلا
ينسخ ظاهره بل بالحداد كان صادقا ولا انسخ ظاهره فقط حل **(قوله)** لانه نسخ لاستدراك
الظلمة أى نادرها بأن زل وهذا انما يعنى تعليلا لنسخهما ونسخ أحدهما أو ما نسخ الحاك
فانما هو قطع المصنوعه كاعلاه حر **(قوله)** فأشبهه الفسخ بالعيب أى من جهته وازله لا من جهة كونه
على الفور فان النسخ هنا على التراخي اه سلطان **(قوله)** لكنهم اقتصروا في الكتابة أى التى
من أفرادها أى فاهنا ضعيف من حيث صدقه بالكتابة اذ المذكور في بابها أن الفاسخ لها هو
الحاك كقط هذا مراده والمتمم أن الكتابة كثيرها فيفسخها لريق أو الوليد أو الحاك وقوله
وفلوا فيه أى في نسخ الحاك بين قبض الخ أى فيفسخ عقده النجوم لاعتدال الكتابة وقوله وعدم
قيمه أى فيفسخ عقد الكتابة أى وهذا التفصيل خلاف ما هنا لمتضمن ما هنا أن الفسخ لمقداه
مطلقا والمتمم التفصيل الآتى وغرض الشارح أنهم مروحوا في الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين
الاول أنهم اقتصروا على أن الفاسخ لها هو الحاك فقط والثاني أنهم ضلوا هناك بالتفصيل المذكور
ومقتضى ما هنا أن الفسخ لمقداه من غير تفصيل وبعد ذلك مخالفة من الوجه الثاني مسلمة ومن الوجه
الاول منقصة اه حل **(قوله)** على نسخ الحاك المتمم أن الكتابة كالبيع من حيث أن الفاسخ
هنا أو أحدهما أو الحاك كقط حل **(قوله)** بين قبض مادعا اه أى فيقتضى ولا نسخ لمقد
الكتابة وقوله وعدم قيمته أى فلا يعتق ويفسخه الحاك وهو حاصله أنه ان كان السيد قبض ما كاتبه
عليه وادعى المبدان نصف ما قيمته عن الكتابة ونصفه الآخر وقيمة عند السيد كأن قبض السيد السيد
عشرة وادعى أن خمسة منها عن الكتابة وأن العقد وقع على خمسة فقط وأن الخمسة الاخرى وديعة
عند مخالفه وفسخ الموضع فقط وحكم بتمتعه ويرجع السيد عليه بقيته ويرجع العبد بماداه والا
بأن لم يقبض شيئا مخالفا ونسخ عقد الكتابة وحكم برقه كإقراره شيئا **(قوله)** وسبأى بيان ذلك
في الكتابة) وبعبارة الملتصق هناك ثم ان لم يقبض مادعا ولم يشقق ففسخها الحاك وان قبضه وقال
المالك بضعة وديعة ورجع بمادى السيد بقيته وقد يشققا من **(قوله)** ثم بعد النسخ برديع
أى ان كان باقيا لم يتعلق به حق لازم لغيره وقوله بزيادة متصلة أى لتبنيها للأصل دون المتصلة
قبل النسخ ولوقيل القبض لان الفسخ يرفع المقتضى حينه لا من أصله وشمل ذلك ما لو نفذ الفسخ
ظاهره فقط واستشكل السبكي بأن فيه مخالفا وأجاب حو عنه بأن الظالم المقتضى اغتفر
ذلك وعلى الباع رد الثمن القبوض كذلك ومؤنة الرد على الراد كما فهمه التفسير يريد اذ الفاعلتان
من كان ضامنا لمن مؤنة رد هاهنا كإقراره حر في شروءه قل على الجلال قوله بزيادة متصلة
أى مطلقا أى ومنفعة ان حدث بعد النسخ **(قوله)** ان تعيب ظاهره لانه ولو بعد النسخ وهو
كذلك لانه ممنوعون على ضمانه حر **(قوله)** وهو ناقص من قيمته يوم التصيب كيوم التلف وهل
ولو كان ارش مقدس من حر الظاهر نعم في قطع بدنه ناقص من قيمته لانصفا الارش هنا غيره فيما سر
لباب الجلبار سم **(قوله)** ان تعيب أى بان مات وقوله كان وقد فاعل أمثلة لتلف الشرى
عش **(قوله)** أو كانه أى كتابة صحبة عش **(قوله)** ردنه) فالتلف بغيره بالقبول بدل الثالث

أى لكل منهم فسحة لانه
فسخ لاستدراك الظلمة
فأشبهه الفسخ بالعيب
لكنهم اقتصروا في الكتابة
على نسخ الحاك وفصلوا
فيه بين قبض مادعا
السيد من النجوم وعدم
قيمه وسبأى بيان ذلك
في باب الكتابة (ثم) بعد
النسخ (يرد مبيع) مثلا
(يزيد) له (شمله) وأرش
عيب) فيه ان تعيب وهو
ما نقص من قيمته كما يضمن
كله بهاد كرا زيادة المتصلة
من زيادتي (فان تلف)
حسا وأرشه كان وقفا
باعه أو كانه (رد منه) ان
كان مثليا وهذان من زيادتي
(أو قيمته)

(حين تلف) وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لمرء الارض بأقل قيمتي العقد والقبض كما سر
 بأن النظر اليها لم لا تتم بل يعرف منها الارض وهذا المفهوم القيمة فكان اعتبارها لمرء الارض
 خط وتقص بأنه جعل النظر الى قيمة الفمن الثالث عند رد البع حكم الارض من اعتبارها أقل ما كانت
 من يوم العقد الى يوم القبض مع أن النظر فيها لتفرم اه سر (قوله فلتابع قيمته) وهي للقبولة
 بخلاف ما لو وجد هار بأنه يفرم قيمته يوم الحروب للقبولة سر وفي شرح حج ولورنه
 كاتبه كتابة صحيحة غير البائع بين أخذ قيمته للقبولة بخلاف ما سر في الاقل لأنه لا يمنع تحلل البيع
 بخلاف الزمن والكتابة فأشبه البيع (قوله وأنتظار فساكه) وأما غير الزوج في نظيره من
 المداق لان جبر كسرهما بالطلاق اقتضى اجبارهما على أخذ البديل حالا (قوله فلتأخذ) أي يجب
 عليه أخذه والمراد أخذه حكما بدليل قوله ولا ينزع ما لم يطلب قيمته عرض تقبل عن شرح
 الرضوع عن مرد وظاهر كلام حج والشارح أي حيث قال فلتأخذ أنه غير بين أخذه مع أمارة
 مثل ما بقي وبين الصبر الى فراغ المدة وأخذ القيمة للقبولة (قوله وهو) أي التمتع المتوخى
 بيعه وأولى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التلف من المتتام والمعارف لهما غير ملوكين حل وهذا كان
 ملوكا لشترى قبل الفسخ ولان الضمان تأصل فيها وقد اعتبرت قيمتها وقت التلف فهذا أولى
 شو برى ولان المالك هنا ساطط المشتري على المبيع يبيعه (قوله حلف كل منهما على نفي دعوى الآخر)
 يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو أن التحالف لا يدينه من نفي واليات كقديم خلاف
 الحلف شو برى (قوله ثم يرددهم عليها بزوائد) استشكل رد الزوائد مع اتفاقهما على حذرهما في ملك
 لمراد بدعوا الهبة واقرار البائع له بالمبيع فهو كمن وافق على الاقرار به بشئ وخالف في الهبة وأوجب بأنه
 تبين كل أن لا عقد فعمل بأصل بقاء الزوائد على ملك مالك العين ولا يشكل بأنه لا أثر للبائع
 فيها لاستعماله مدعى الهبة لأنه ينتفي في المنافع ما ينتفي في الاعيان شو برى (قوله الا فلا تملكه هبة
 ظاهرا) قد يقال المالك ثابت على كل حال وأما اختلافنا في سببه هل هو الهبة أو المبيع الا أن غالبنا
 بينهما أن لا عقد أصلا تأمل (قوله على عقد) أي بل اختلافنا في العقد أو اتمام بينهما عرض (قوله
 كاعلم ذلك من أول الباب) أي من قوله في صفة عقد لان هذا اختلاف في أصله ويكون على طريقتين
 المفهوم كما يؤخذ من كلام الزياي (قوله وأدعى أحدهما) أي البيع والآخر فساد من ذلك
 ما لو ادعى أحدهما رؤية المبيع والآخر عدمها سواء كان المدعي البائع أو المشتري ومن ذلك ما لو
 ادعى أحدهما أنه كان حال العقد ميبا أو مجنونا والآخر خلافه فالمدعى الصحة على التمسك
 مرد زى ومن ذلك ما لو اشترى ما ثمانين ثم أحضره المشتري في أنه ثم بعد ذلك وجذب
 فأرغمته فقال المشتري للبائع هذا كان في انكاف وقال البائع كان في انكاف فيصدق البائع له مدعى
 الصحة برماوي وهذا غير زقول المصنف وأولاد مصحح (قوله أي البيع) تبع في ذلك الأصل وكان
 الأولى أن يقال أي العقد يشمل عقد الشكاح وليس بالكلية السابق وقوله فبأي شيء ولو وقع البيع
 المخر شو برى (قوله معاونة القرعان) كأن وجه التقييده أن جمهورنا لا يثبت دعوى المشتري
 بشعوب القرعان الصحة اذ يصير المبيع معلوما بالجزئية بل هو على وجهه بخلاف المعاونة لا به
 معلوما بالجزئية حر سم (قوله ثم ادعى لمراد ذراع معين) أي في ارادته ليس بالبيع فالمراد بلين
 للهم أي عند المشتري فيكون معين في ارادة البائع مهما عند المشتري فيكون مجهولاً للمشتري
 لأنه الذي يترتب عليه الفساد لا الشخص لان ارادته لا يترتب عليها الفساد حيث أنه المراد للشخص

ونكون

حين تلف) حصاراً
 شرعا ان كان متوقفا
 وإن رهنه فلتابع قيمته
 أو انتظارا فساكه أو أخره
 فله أخذه ولا ينزعه من يد
 المشتري حتى تنقضي المدة
 والمسمى لشترى وعليه
 للبائع أجرة مثل ما بقي منها
 واعتبرت قيمة المتقوم حين
 تلفه لاحين قبضه ولا حين
 العقد لان الفسخ يرفع
 العقد من حينه لان
 أصله وهو أولى بذلك من
 للتمام والتمتع (ولو
 ادعى) أحدهما (بيعا
 والآخر هبة) كأن قال
 بشكك بكذا فقل بل
 وهتيل (حلف كل) منهما
 على نفي دعوى الآخر ثم
 يرد (أدعى) أي
 الهبة (زوائد) المتصلة
 وللمصلحة اذ لا ماله فيه
 ظاهرا وأعمال يتحالفوا
 لهما لم يتفقا على عقد
 علم ذلك من أول الباب
 وانما ذكره هنا ليرتب عليه
 رد الزوائد فانه قد يغني
 (أو ادعى أحدهما) (هبة)
 أي البيع (والآخر فساد)
 كأن ادعى اشتباهه على شرط
 فاسد (حلف مدعى) أي
 الصحة فيصدق لان الظاهر
 مع خروج زياي في (غالب)
 مسائل منها ما لو باع ذراعا
 من أرض معاونة للقرعان
 ثم ادعى ارادة

ذراع معين ليعقد البيع
وادمي المشتري شيوعه

فيصدق البائع بينه واما

اختلقا هل وقع الصلح

على الانكار أولا اعتراف

فيصدق مدعي الانكار

لا نه القالب (دور) المشتري

مثلا (بيعا معينا) هو

أولى من تعبيرة بالعبد

(معينا فأنكر البائع أنه

للمبيع حلف) البائع فيصدق

لان الأصل متى القصد على

السلامة فان كان البيع

في الذمة ولو سلمناه بان

يقض المشتري ولو سلمنا

المؤدى عما في الذمة ثم

يأتى بمبيع فيقول البائع

ولو سلمنا اليه ليس هذا

القبوض فيحلف المشتري

أن هذا هو القبوض لان

الأصل بقا شغل ذمة البائع

ويجيء مثل ذلك في الثمن

فيصنف المشتري في المعين

والبائع فيأى الذمة وذكر

التعليق من زيادى

درس

(باب في معاملة الرقيق •

عبدان أو أمة فتعبرى

به فيما يأتى

(قوله على القول المرجوح)

وقمت هذه العبارة بنماها

في حج وتعبير بأن الشبهة

للمذكورة متعققة على

الاصح أيضا

(قوله والاصح أنه استخدام)

ومن ثم لم يحتج لقبوله بل

لم يؤزره فيما يظهر حج

ويكون وجه البطلان عدمها لاقعة المشتري عليه تأمل شورى مع زيادة (قوله ذراع معين)
بأن يقول أريد ذراعا معينه في العشرة الصادق باؤها وأخرها واحد من وسطها وحيث يكون
شيها بعد من عبيده وذلك باطل اه • عبد البوق قال سم المراد للمعين لايقتضى السداد (قوله فيصدق البائع معينه)
والشبهة والقربة استحالة المعنى الاصل لان التعيين لا يقتضى السداد (قوله فيصدق البائع معينه)
أى لان ذلك لا يبعد الامن جهته شرح مر (قوله على الانكار) فيكون باطلا (قوله مدعى
الانكار) فلودفع انسان عينا لأخر آدمي المانع أنه دفعها اليه ليشتريها وقال المدفوع اليه بل هى
هبة يصدق المانع معينه عى (قوله بيعا معينا) أى فى القصد أو فى محله فغدار التعيين فى هذه
المسئلة سواء كان فى المبيع أو فى الثمن على التعيين أو القصد أو فى محله حل (قوله هو أولى من تعبيرة
بالعبد) الأولى أن يقول أعم لان العبد لا يفهم له فلا يلزم من الحكم عليه بئى نفيه عن غيره فغيره
مستكوت عنه عى وفى الشورى وسبأ فى جنابة الرقيق انه قال فتعبرى به أعم فلي تأمل وجه
الغايرة (قوله حلف البائع) فيصدق ولا يرد عليه سواء أكان الثمن معينا أو فى الذمة (قوله لان
الأصل متى القصد على السلامة) عبارة حج لان الأصل السلامة وبها القصد (قوله فان كان للمبيع
فى الذمة الخ) والضاغط أن يقال ان جرى القصد على معين فالقول قول المانع ليجب أو الثمن لانها
اتفا على قبض موقوف عليه القصد تنازعا فيسب السخ والأصل عدمه أو على ما فى الذمة وقبض فى
الجلس فالقول قول المردود عليه بأما كان أو مشتريا وان جرى على ما فى الذمة ولم يقبض فى المجلس
فالقول قول الراد كذلك ويجرى هذا الضابط فى جميع البدون وسائر المعاملات كما قاله شيخنا
العلامة العزيزى ولبعضهم

بحلف المانع فى المعين • وأخذ ذمة فأتى

وقوله فى المعين أى فيما إذا كان المدفوع معينا ثمنا أو مشتمنا أو غيرها وقوله وأخذ فى ذمة أى بحلف
الأخذ فيها إذا كان المأخوذ ثابتا فى ذمة المأخوذ منه سواء كان ثمنا أو مشتمنا أو غيرها وأطلق الذمة على
ما فيها تحوزا (قوله فيحلف المشتري فى المعين) أى ولا يرد عليه سواء أكان المبيع معينا أو فى الذمة
وقوله والى البائع فىأى الذمة أى ويرد على المشتري سواء أكان المبيع معينا أو فى الذمة

(باب فى معاملة الرقيق •)

وما يبيع ذلك من قوله ولا يملك ولو بتخليك وذكره هنا تباعا للشافعى أولى من تقديمه على الاختلاف
الواقع بحار كالأمر لأنه تبع للحرف فأخوت أحكامه عن جميع أحكامه ولو تأنى فيه بعضها وتوجبه
ذلك يمكن أيضا بأن فيه إشارة لمجرى التحالف فى الرقيقين كما مر من تعقبيه للقراض الواقع فى التثنية
لأنه وإن أشبهه فى أن كالأمة بمصير ربح بآذن فى تصرفه لكنه إنما يتضح على القول المرجوح
أن أذن السيد لفته تركيل والأصح أنه استخدام شرح مر وقوله معاملة الرقيق مصدر مضاف لقاعة
أو مفعوله وكل مراد والمعاملة أخص من التصرف وهى المرادة هنا كاسيأتى (قوله عبدا كان
أؤامته) لان الرقيق يستوى فيه المذكور ولؤث شيئا ومقتضاه أنه لا يباع بريقة معانه وأتفق فى
كلامهم قلت محل استواء المذكور ولؤث فيه أى فى فعل كذا جرى على موصوفه نحو امرأة رقيق
ودليل رقيق وأما الذي جرى على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للأنثى نحو بنت رقيقة مثلا ذكر
الشورى هذا التفصيل فى باب قسم الثمن والغنية وأشار اليه فى الخلاصة بقوله
ومن فعل كقتيل ان تبع • موصوفه غالبا لا تنتفع

(قوله أولى من تعبيره بالعبد) لانه يوهى من الاحكام التى تثبت للعبد لا تثبت للامة مع انها مستويان
وسياقى فى جنسية الرقيق أنه قال وتعبيره به أعم فلينظر وجه المغايرة وقوله وان قال ابن حزم لم ينفذ
اليه لانه خلاف المشهور حل (قوله الرقيق) خرج بالرقيق الظاهر في أنه رقيق الشكل المباح فانه
ان كانت مهاباة لم يشترط شرائه لنفسه في نوته اذ اذن مالك بعنه وفي غير نوته لا يصح شرائه
لهما فان لم تكن مهاباة صح شرائه لنفسه ان قصدها أو أطلق فيها يظهر ترجيحه من تردد وقبل
يجرى فيه خلاف فترقيق الصفة وهما احتالان للادعى شوى بختصار (قوله تصرفاته) المراد
بالتصرفات الأفعال ولو قولية لانها فصل اللسان بقوله كالولايات أى كأنها كالترجيع والتضار
والمراد بالنفوذ الاعتدال به شرعا وقوله كالعبادات ولو قولية فانها أفعال كالمسحبة (قوله كالولايات)
أى أمروالولايات أى ما يشاغرها من الترويع والحكم مثلا والالاولايات نفسها لا تصف بكونها تصرفا
بل معنى قائم بالتحصيص شيئا ولا فرق في الولايات بين أن تكون عامة أو خاصة كافى عن (قوله
والشهادات) أى عملا وأداء (قوله كالعبادات) ومنها الحج فيصح حجه بغير اذن سيدونه فلا
وان كان له تحليله اه ع ش قال شيئا ولا يخفى ما فى إطلاق التصرف على العبادات من السامعة وكذا
الشهادات الا أن يراد بالتصرفات مطلق الأفعال والشهادات ففصل اللسان والعبادات ففصل الإذن
ومعنى كون العبادات نافذة أنه معتمدها فى إسقاط الفرض (قوله والاجارة) سواء وردت على العين
أو على ما فى القصة ع ش (قوله لا يصح تصرفه فى ماله) أى لا يصح مباشرته لعقد مشتمل على ماله
فى المعاملة المحضة ليخرج المخلع أما هو فيصح منه سواء كان زوجا أو زوجة وبعبارة وفى المخلع وشرة فى
الزواج محبة طلاقه فيصح من عبده ومحجور عنه وبدفع العوض للمالك أمرهما ثم قال وشرة فى
التمتع إطلاق تصرف ماله فلو اختلفت أمة بل اذن سيد بهين بانت بهر مثل فى ذمتها أو بدى فى نية
(قوله بغير اذن سيد) وقصد تصرفه فيه بغير اذنه كأن استع سيد من اتفاقه عليه أى لما جاب
اتفاقه عليه أو تمتدرت مراجعته ولم يمكن فى الصورتين مراجعة الحاكم فيصح شرائه فى هذه
وبين مال سيده ما تحس حاجته اليه وكذا لو قبل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صح لزوم نية
السيد عن القبول لانهما ككتاب لا يعقب عوضا لا خطاب ودخل ذلك فى ملك السيد نهرا الآن
يكون الموهوب أو الموصى به أصلا وفرع السيد يجب عليه نفقة حال القبول لعوز ماله وأضره ولا يصح
القبول ويشبه قبول الولي لمولاه ذلك شرح مر وينبئ أن مثل المال الاختصاص فلا يصح بيع
بدنه عنها ويحرم على الآخذ ذلك وانما اقتصر على المال لانه الذى يصف بالصحة والفساد وان غير
تابع له ع ش على مر وقوله أيضا بغير اذن سيد وان كان فى القصة وان تعدد السيد فلا بد من اذن
كل واحد يشترط يكون مأذونا لكل منهم وكذا لانه بالآخر بأن قال كل المجرى ولشركى وفى كونه
يسير وكلاهما كل القول للمذكور نظر لان كلا لرسائل فى ذلك الا أن يقال هو وكالة كسبة
يكن مهاباة والا اكتفى بأذن صاحب التوبة حل وبعبارة مر أى كل من له عليه عبادة فلو كان
لاثنين رقيق فاذن له أحدهما لم يصح حتى ياذن له الآخر كالأذن له فى السكك لا يصح حتى ياذن له الآخر
فلم ان كان بينهما مهاباة كفى اذن صاحب التوبة اه وقوله سيد أى الكامل أو وليه وان تعدد
بذنى المشترك من اذن جميع الشركاء وان كان التصرف لواحد منهم وفى المهاباة يعتبر اذن صاحب
التوبة والمبعض فى نوته كالخروج غيرهما كالرقيق ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه
صح ولو فى توبة السيد بغير اذنه كما قاله العلامة الطيالسى (قوله فيرد المالك) أى يجب رده على
مالكه فور اوان لم يطلب رده ففوة الرضى من العين فى يده وتعلق بذمة العبد على القصة

أولى من تعبيره بالعبدان
قال ابن حزم لفظ العبد
يتناول الامة (الرقيق)
تصرفاته ثلاثة أقسام مالا
ينفذ وان اذن فيه السيد
كالولايات والشهادات
وما ينفذ بغير اذنه كالعبادات
والطلاق والمخلع وما يتوقف
على اذنه كالبيع والاجارة
وهو ما ذكره بقولى
(لا يصح تصرفه فى ماله)
هو أولى من اقتضاه على
الشراء والافتراض (غير
اذن سيد) فيه (وان سكت
عليه) لانه محجور عليه
لحق سيده (فرد) أى
البيع أو نحوه سواء كان
يبيده أم يبيده (للمالك)
لانه يخرج عن ملكه

(قوله أى عملا) كان
الابن حذفه لان المردود
على الرقيق أذاه والافصح
تحمله قال المتن وصح أداء
كامل يحمل ناقصا اه شيئا

ولو أدى الفتن من مال
سيده استرد أيضا (فان)
تلف في يده أي بد الرقيق
(ضمنه في ذمته) لانه
ثبت برضا مستحقه ولم
يأذن السيد فيه (أو)
تلف في (بدسيده ضمن
المالك أهبملا) (لوضع
بدما عليه بغير حق (و)
لكن (الرقيق أهماطال
به بعد عتق) له أوليعة
لانه لا مال له قبل ذلك
(وان أذن له) سيده (في
تجارة تصرف بحسب
أذنه) فتح السين أي
بقدره
(قوله بعد وضع البديده)
قد لا يجزئ مطالبة السيد
والأدلة مطالبة الغير سواء
وضع البديده أولا
(قوله والقرار على السيد)
أي أن تلف هذه وان
أومت مع ما قبلها بخلاف
ذلك تأمل وكان الأوليان
يقول والقرار على من وقع
التلف تحت يده الا ان كان
بإتلاف فعلى للتلف تأمل
وفي المقام صور لا تخفى على
القطن
(قوله وانظر لوقال الخ)
الظاهر انه من باب المانع
والفتنى فيقبل المانع
اه شيخنا حرم حتى تم
وجده عن الشيخ القورنسي

قل فهي فذمة العبد ان كان المبيع في يده وعلى السيد ان كان في يده (قوله ولو أدى الفتن من
مال سيده استرد) أي الفتن لكن ان رده الآخذ للسيد فظاهر وأما لو رده الى العبد فهل يبرأ أم لا
قال شيخنا ع شى يظهر انه ان كان للمال تحت يد العبد بإذن السيد يرى برده اليه وان كان
تحت يد العبد بغير اذن سيده لا يبرأ يرد العبد برماوى (قوله فان تلف في يده ضمنه في ذمته) أي ان كان
بأمره رشيد اطلاق كان سفيها تعلق الضمان برقية العبد لا بذمته وهذا بخلاف ما لو أودعه ورشيد فتعلق
في يده بلا ضمان وان فرط كاذك الشيوخ في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما هنا حيث
تعلق الضمان بذمته أنه التزمه هنا بعد تعلقه به بخلافه ثم اذلا التزامه قبله وان التزم الحفظ ع شى
على مر (قوله) لانه ثبت برضا مستحقه (تعليل لكون الضمان في ذمته للمطابق الضمان اذا القاعدة ان
مازله برضا مستحقه وان كان السيد يفتعل في ذمته ومازله بغير رضا مستحقه كتلف نصب يتعلق
بريقه فقط أي وان أذن له السيد في التلف ومازله برضا مستحقه واذن السيد فيه يتعلق بذمته وكتبه
وما به زوى ولا يزمه الا اكتساب ما به بعضه كجائى فظيره في الفلوس شرح مر وجمع بعضهم حاصل
ما في هذا المقام بقوله

يضمن عبد تالفا في ذمته • ان رضه المالك دون سادته
وان يكن بلا رضامن استحق • فليس الا بالرقية اعتلق
وبرضا المالك مع سيده • علق بذمته وما في يده

(قوله ولو بأذن) أي او اذن او هو علق على ثبت ع شى (قوله وفي بدسيده) أو غيره بعد وضع
البديده عليه مر (قوله ضمن المالك الخ) والقرار على السيد تعدي بوضع يده عليه (قوله
ولكن الرقيق الخ) راجع لسكن من المثلثين وقوله بعد عتق أي ويسار وعليه فلو غرم العبد بعد العتق
وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه لان قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أو لا
فيه نظر وقياس ما ساقى في من المأذون له اذا غرم بعد عتقه ماله بسبب التجارة لا يرجع على سيده انه
هنا كذلك وهو المأذون وقد يفرق بان المأذون له ما كان تصرفه بإذن السيد وشأنه الذي نزل ذلك
منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعاقته كأن أجر مدة ثم أعاقته فان الاجرة لسيد بعد الاعاقه ولا يرجع
بما عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئا عن اذن السيد ولا علقه له فقل ما يفرمه بعد العتق
متملة غرم الاجنبى وهو يرجع على من تلفت العين في يده ع شى مر (قوله أوليعة) مثله حج
قال ع شى مر والاقرب ما قاله حج لان امتناع مطالبة المثلث جزء من الأداء بعدم اداك فثبت مالك ما يقدر
به على الوفاء ولو لبعض ما عليه فلا وجه لفتح على أن التأخير قد يؤدي الى تقويت الحق في صاحبه أيا
سواء تلف ما سيده قبل العتق اه لكن العتد ما في شرح مر أن عتق جميعه قديم معتبر ح ف و عبارته
باعتق لجمعه لا يضمنه وكلام حج وبه (قوله وان أذنه) أي وأولى ان كان سيده محجورا عليه
وكان آمن حتى زنى (قوله في تجارة) بان قال التجار أو قال تجر وان لم يقل بخلاف التجار فانه ثابت
فيما يظهر من استصحابات في ذلك ولا يشترط قبول الفتن الاذن بل لا يرتد برده لأنه استخدام لا توكيل
اياب وانظر لوقال التجارى ونفسك شوى (قوله بحسب أذنه) فان لم ينص له على شى تصرف
بحسب الصلحة في الأنواع والالزمة والبلدان (قوله فان أذنه في نوع) قال الاسنوى فهم من
تصريحه بان الرقية أن تعيين النوع لا يشترط لانها تستعمل فيما يجوز أن يوجد وأن لا يوجد
ولا تستعمل فيما لا بد من اختلاف اذا قال والامر كذلك اه س هل فأن لم يدفعه مالا فيصرف في الذمة
سبب (قوله بفتح السين) وقد يمكن لكن في الشرح خاصة ولم يتبد بذلك في القاموس اه حل

(قوله فان اذنه له في نوع الخ) كالوكيل وعامل القراض وسكت عن القدر والاجل والحلول لان الحال قد يقتضي ابدال ذلك لمصلحة كافي الوكيل قاله ابن الحناط اه حل **(قوله)** وعخاصة في عهدته أي علقته ناشئة عن المصلحة فلا يخاصم نحو سارق وغاصب أي من مال التجارة اه زى **(قوله)** ولا ينزل بذلك ولا يقي ما وجب أو أنغي عليه ثم أفاق هل يحتاج إلى إذن جديد أم لا في نظر الاقرب الثاني لانه استخدا ولم يتردد فيه سم على المتعش عش على مدر **(قوله)** ولا ينصرف في البلدة التي الرقيق اليها وهل يتبدد ذلك بما اذا قاي قدماها أم لا في نظر الاقرب أنه ينصرف فيها باعتبار في حاله على الاذن من قبله أو غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كمال القراض ولذا اشترى شيئا يز يدعنه في محل الشراء على ثمنه في محل الاذن لم يجز الا اذا غلب على ظنه حصول ربح فيه كان يفسر ببيع في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به عش على مدر **(قوله)** يصح تصرفه لنفسه أي بان يكون مملوكا رشيدا زى **(قوله)** ولا يدع أهلى اذا لم يعلم رضا السيد والا فيجوز عش **(قوله)** ولا في كسبه أي الحاصل من غير مال التجارة سول **(قوله)** ولا لأذن رقيقه أو غيره أي بغیر مال السيد فان اذنه له فيه جازو ينزل الثاني بمنزل السيد وان لم يتزعمه بعد الاول هذا كله في التصرف العام فان اذن المأذون لعبد التجارة في تصرف خاص كثيرا ثوب جاز على العتد عش على مدر وهذا خرج بقوله في التجارة وله الشراء نسفة للبيع بها سول **(قوله)** رقيقه سباه رقيقه من حيث كونه يتصرف فيه والاضافة تأتي لادنى ملازمة **(قوله)** لا لها أي التجارة لا تتناول شيئا منها أي من هذه الذكورات **(قوله)** ولا ينفق على نفسه من مال التجارة والفاصل أنه يرجع الحكم في غيبة سيد ليأذن له في الاتفاق على نفسه فان تصرفه جاز له الاستغلال بالاتفاق فضرورة وليس له الاقراض على العتد زى ويصدق في قدر ما أنفق كقائه عش وانظر الفتحة على أموال التجارة كالعبد واليهام والذي يتجه أنه ينفق عليها لانه من نواع التجارة شو برى **(قوله)** ولا يعامل سيده وطو طريق الوكالة عن الغير بأن يوكل الغير السيد في شراؤه فلا يصح أن يشتريه من ذلك العبد لانه صار يشترى مال نفسه اه عبد البر ومثل السيد اذنه له ببيع أو غيره لان تصرفه له مدر عش وبعبارة الشيخ سلطان قوله لان تصرفه لسيد يؤخذ من التعليل أن السيد لو كان وكيل عن الغير في شراؤه وروحه عند عتده كان له الشراء منه **(قوله)** بخلاف المكاتب فإنه يعامل سيده لانه مع كالا في فهو رابع للأخيرة فقط لانه مفهوم التعليل أي قوله لان تصرفه لسيد اذ يفهم منه أن الذي تصرفه لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعامل سيده وهذا على أن المراد بالسكينة الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا يصح سيده كما يشترطه ان القرى في روضه وهو المتمدن شو برى واعتمد عش التسوية بينهما وبعبارة بخلاف المكاتب ولو فائدة لانه مستقل كافي التهذيب وهو مقتضى إطلاق الشارح كالميل وقال عش قوله بخلاف المكاتب فالمكاتب مستثنى من الرقيق في قوله الرقيق لا يصح تصرفه وهذا يدل على أن قوله بخلاف المكاتب متعلق بقوله الرقيق لا يصح تصرفه في ماله وهو ببعد كلام الشو برى أدلى صواب لان كلام حل يقتضي أن المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغیر اذن سيده مع أنه ليس كذلك؟ نص عليه المتن في باب الكتابة **(قوله)** ويسأل في الاقرار مراده هذا الاستثناء من القسم الاذن وهو قوله لا يصح تصرفه في ماله بغیر اذن سيده لان الاقرار المذكور يصح بالاذن وبغيره وكان الاصل قد يجه على قوله وان اذنه له رقيقه ان الاقرار ليس تصرفا وأوجب بأنه يشبه من جهة أن فيه نقل لغيره من شخص إلى آخر ومراده أيضا الاعتذار عن ترك ذكره هناعم ذكر الاصل لانه يشبهه ويجعل كتاب الاقرار وقيل الاقرار رقيق بموجب عقوبة ويدبر جنابة ويتعلق به فقط ان لم يصفه به

فان اذنه له في نوع أو وقت أو مكان لم يتجاوزوه ويستفيد بالاذن فيها ما هو من ثوابها كمنشور على رجل متاع إلى حاله وتورد بيب وعخاصة في عهدته (وان أبق) فانه يتصرف بحسب اذنه ولا ينزل بذلك لانه معصية فلا توجب الحجر وله التصرف في البلدة التي أبق إليها الا ان خص سيده الاذن بغيرها وظاهر أن شرط صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا (وليس له) بالاذن فيها (نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقيقة ومنفعة ولا في كسبه (ولا اذن) رقيقه أو غيره (في) تجارة) لانها لا تتناول شيئا منها ولا ينفق على نفسه من مال التجارة وتعتبرى بالتبرع والتصرف أعسم من تعبيره بالتدبير والاجارة (ولا يعامل سيده) ببيع وشراء وإجارة وغيرها لان تصرفه لسيد بخلاف المكاتب وبأن في الاقرار صحة اقراره بديون معاملة وبغيرها

(ومن عرفه لم يعمله)

أي لم يحزن إن عامله حتى يعلم

الاذن بصاع سيده أو يبينه

أشيوخ بين الناس حفظا

له قال السبيك وينهى

جوازه بغير عدل واحد

لحصول الظن به وإن كان

لا يكتفي عندالحاكم كلالا يكتفي

ساعمن السيد ولا الشيوخ

وخرج بما ذكر قول الرقيق

أما ما ذكر في فلا يكتفي في جواز

معاملته لأنه منهم (ولنظف

في ما ذكر) له (من سلمة

باعها فاستحق) أي

فخرجت مستحقة (رجع

عليه مشر بيده) أي تمها

لأنه المباشر للعقد فتعلق به

الدهد نقول الأصل بيدها

أي بدل تمها (وله مطالبة

السيد به كما يطالب بمن

ما اشتراه الرقيق) وإن كان يبد

الرقيق ولاء لأن العقد له

فسكانه العاقد (ولا يتعلق

دين تجارته برقبته) لأنه ثبت

برضا مستحق (ولا ينفع

سيده وإن اعتقها بأع

لأنه المباشر للعقد (بل يتعلق

بمال تجارته) أصلا ربحا

(وبكسبه) بمطارد ونحوه

فيذكره بقولي

وقيل عليه بدين تجارته لأنه فيها (قوله ومن عرف) أي والشخص الذي عرف المالم رقه أي رقب
الشخص للمال فمن واقعة على الشخص المعامل بفتح اليم فالعده جرت على غير من هي له ولم يعز
لأنه لا يزال يجب الاتي الوصف بخلاف الفعل وليست من واقعة على المعامل بكسر اليم لأنه يلزم
عليه حيث غفد الضير في رقه على الرقيق ولا معنى لكونه يعرف رقب الرقيق إلا بالتأويل بأن يراد
بالرقيق الشخص بقطع النظر عن وصفه بل رقبه وعبارته الأصل ومن عرفه رقبه عبد قل حج المراد العبد
الإنسان وقوله أو يبينه عرف رقب المراد العبد ما يشمل الظن الرابع ع ش فان لم يعرف رقبه ولا
حج تجارته لمعاملته لأن الأصل في الناس الحرية كما يجوز معاملته من لم يعرف رقبه ولا سفيه شرح
هر (قوله بجز) ولا يصح ظاهرا ع ش (قوله حتى يعلم الاذن بصاع الخ) أي تجوز معاملته وإن لم
يثبت الاذن بالصاع وسع ولا الشيوخ كسبا ع ش وقوله حتى يعلم الاذن أو يظن بقول السيد
بينة أو شيوخ فاستعمل العلم في حقيقته وبجاءه شو برى (قوله أو يبينه) المراد بالبينه أخبار
عبد لمن روجل وإمرأتين أو عدل إن لم يكن عندهما كمشيخنا (قوله حفظا له) في تحليل عدم
جواز المعاملة بهذا نظر لأن الأصل يلزم الأذن حفظا له اه رشدي (قوله جوازه) أي التماس المفهوم
من المعاملة (قوله بغير عدل) ولو عدل رواية كمدوا صراة س (قوله وإن كان لا يكتفي) أي
خير العدل عندالحاكم كقوله لا يكتفي ساعه أي عندالحاكم كالمفني يفتي الأكفأ بغير عدل واحد
في جواز معاملته وإن كان خير العدل الواحد لا يكتفي في الثبوت عندالحاكم كإتباع المعامل والسيد
اتهم عبد المراك أن اشتري شيئا بغيره وبطالبه البالغ به ليدفع من الثرام التي بيده فأنكر السيد أنه
ما ذكره له في التجارته واستخدم هو للمعامل عندالحاكم كطلب الحاكم من للمعامل بينه أن هذا العبد
ما ذكره فلا يكتفي عدل واحد في الثبوت عنده شيئا عازري وقوله وإن كان لا يكتفي أي خير العدل
عندالحاكم كلالا يكتفي ساعمن السيد ولا الشيوخ كذا يثبت لاق بعض النسخ وفي بعضها باستطاعتها
منها ومنه توجيه ذلك أن إثباتها مبنى على أنه تنظير لقوله وإن كان لا يكتفي عند الحاكم واستطاعتها
مبنى على أنه تنظير لقوله وينهى جوازه بغير عدل أي أنه يجوز معاملته بغير العدل كما يجوز بساعه من
السيد والشيوخ (قوله كلالا يكتفي ساعه) أي ساع المعامل بلا واسطة أي لا يصل بقوله سمعت
أي الأذن من سيده حتى يحكم الحاكم بذلك وإن كان يكتفي ساعه لجواز معاملته وقوله ولا الشيوخ
أي لا يثبت الأذن عندالحاكم كالشيوخ حتى يحكم بذلك وإن كان يكتفي الشيوخ لجواز المعاملة اه زى
بإصاح فالكلام في مقامين قال شيخنا الرزوي صورة هذه المسئلة أما إذا أنكر السيد الأذن بعد
المعاملة وتكسبه هو والمعامل والحق للمعامل أنه سمع الأذن من السيد أو من الأشاعة لا ينفعه ما ذكر
عندالحاكم كلالا يكتفي ساعه كمدوا صراة س يحكم به (قوله فلا يكتفي) وإن ظن صدقه لأنه
يثبت لنفسه ولا ينفق الرقيق إن الرقيق لا يبد في الجلبه بدليل جواز معاملته بناء على ظاهر اليد
تأمل شو برى (قوله بربح عليه مشر بيده) ولو بعد عتقه ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد العتق
بخلاف حال الغارم بالرقيق لأن الرقيق مطالبتهما وإذا غرم ربحا مع لا ما غرمه بعد العتق مستحق
بالصرف السابق على عتقه وقدم السيد كقتدم السيد فالغرم بعد العتق كالغرم قبله س (قوله
فتشاق به العبد) أي البينة والغرم وللواخذة شرح الروض (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم
شبه لا يرجع على الآخر بخلاف الوكيل وعامل القراض إذا غرم ما بعد العزل لكن لا يطالب السيد في
الضمان فاسد لأن الأذن لا ينفقه فيتعلق بصفة العبد فقط قل على الجلال (قوله وإن كان يبد
الرقيق الغاية لارد (قوله لأنه ثبت برضا مستحقة) أي وقد أذن له سيده (قوله لأنه المباشر للعقد

(قبل حجر) فيؤدي منها
لاقتناء الصرف والاذن
ذلك ثم ان بقى بعد الاداء
ثمن من الدين يكون في ذمة
الرتيق الى ان يسق فيطالب
به ولا يثنى ما ذكر من ان
ذلك لا يتعلق بذمة السيد
مطالبته به اذ لا يلزم من
المطالبة بشئ ثبوته في الذمة
بدليل مطالبة القريب بنفقة
قريبه والموسر بنفقة
المضطر والمراد انه مطالب
ليؤدي ما في يد الرقيق لان
غيره ولو ما كسبه الرقيق
بعد الحجر عليه وفاء بمطالبة
السيد بذلك اذ لم يكن في
يد الرقيق وفاء استحاله انه
يؤديه له بمعلقة في الجلة
وان لم يلزم ذمته فان اداه
برئت ذمة الرقيق والا فلا
(ولا يملك) الرقيق (ولو
يملك) من سيده وغيره
لانه ليس اهل لملك وإضافة
لملك اليه خبر الصحيحين
من باع عبدا له مال فله
الباع الا ان يشترطه المتابع
لاختصاص لا ملك
وتعبري بما ذكر أعظم من
قوله ولا يملك عبد يملك
سيده

(درس)

(كتاب السلم)

وقال له السلف والاصل
فيه قبل الاجاع آية يأبها
الدين آمنوا اذا تدابرتم
بينفسرهما عين عباس

أى وسيد لم ياتر تطابق الدليل المدهى (قوله قبل حجر) أى قبل أن يعجر عليه السيد بيع أو
اعتاق أو نحوهما حل كتمه من التصرف والمراد كسبه بعد لزوم الدين لان حين الاذن كالسكك
بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن السكك والدين محل وهذا
أى قوله قبل الحجر راجع لكسبه بدليل إعادة الباء اذ لا يظهر رجوعه لمال التجار في قوله فشرح مر أنه
راجع للامرين (قوله من أن ذلك) أى دين التجارة (قوله مطالبته) أى كاسم في قول المتن
وله مطالب السيد الحج حاصل ان قول المتن وله مطالبة السيد يثنى قوله ولا يذمة سيده فذمم الشارع
للمتأفة (قوله والموسر بنفقة المضطر) أى مع عدم ثبوتهما في ذمتهما فشرح مر (قوله والمراد انه
مطالب) راجع لقول المتن وله مطالبة السيد كما يطالب بجن ما اشتراه الرقيق أو راجع لمطالبة المذكور في
الإيراد والأول أولى لان فيه شرحا لثمن قوله ليؤدي عما في يد الرقيق راجع للعبة التي ذكرها الشارع
ساجاؤه وان كان بيد الرقيق وفاء وقوله وفاء بمطالبة السيد الحج راجع لطوى تحتها لغيره كذا
فلو ذكر قوله والمراد الحج بقوله المتن كما يطالب بجن ما اشتراه رقيقا لكان أحسن تأمل (قوله ما
في يد الرقيق) أى ساقه أن يكون في يده وان ارتفع السيد منه وهما للثمن أو أصلا ورعا حل
(قوله ولو ما كسبه) أى ولو كان ذلك للغير ما حل (قوله لان) أى السيد وقوله بأى بالدين وقوله
في الجلة أى في هذه الصورة وأما كان له تعلق بالدين في هذه الصورة لانه ما كان له التصرف فكان لانه
سيدا في لزومه للسيد بخلاف المصوب والمسرور فلا علقه للسيد به أصلا وإنما يحتاج لقوله في الجلة اذ
أرد بالدين مطلق الدين الشامل للدين المعاملة وغيرها كبدل المصوب والمسرور اذ انقلب أن يرد
بدين المعاملة فقط كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله في الجلة ومن ثم لم يذكرها حج (قوله وان لم يلزم
ذمته) أى السيد والواو للحال (قوله ولا يملك الرقيق) ولو ما ذمته له (ولو يملك) غاية لرد
على القديم القائل بأن الرقيق يملك يملك سيده وعلى أى حنفية أيضا القائل بذلك لكن ملكه
ضعيف عنده (قوله وإضافة لملك) أى والإضافة التي ظاهرها الملك الحج وفي بعض النسخ ولعانة
للمال وهو أولى شيئا والمراد الإضافة القوية (قوله الا أن يشترطه المتابع) أى يشترط دخوله في البيع
بأن يقول بعني هذا العبد معني معني ثياب وغيرها قباعة الجميع وأما شرطه في العقد من غير جهة
مبيعا فالظاهر أنه مبطّل للمفسر (قوله لا لملك) والافاء جعله للسيد اه زى (قوله نعم من قوله
الحج) أوجب عنه بأن مراده الردي على الخالق صرح بما بأن غير الخلق بعهم بالولى

(كتاب السلم)

من المعلوم أن السلم من أفراد البيع بقرينة قوله هو بيع موصوف الحج وأما أفرد بكتاب باختصاص
بالشرط السبعة الآتية فالقرض من هذا الكتاب ذكرها (قوله) وقال له (السلف) أى لثمن
وهذه الصيغة تشرع بأن السلم هو الكثير الشعارف وأن هذه اللفظة قليلة وذكرها توفيقا لخبير الأئمة
وسمي هذا العقد بالأول لتسليم رأس المال في المجلس وبالتالي لتقديره وإن عرفه السلم والم
عدم اقتضاه القهقهة على السلف لانه أقوى اشتراكه بين هذا والقرض بل صار يشابهه بالقرض
أنهم لا ينظر والمخافة ابن عمر لان الشافعي لم يواقع على ذلك حل (قوله والاصل فيه الحج) أى لان
رفقا فان رآه باب الضياع فاحتجوا على ما ينفقه فتم على مصالحها فيسلفون على الله وأرأى باب الدين
يتضمنون بالإرخس يجوز لذلك وإن كان فيه غرر كالاجارة على المنافع المدومة فشرح مر (قوله ان
تدأبتم بدين) أى تحتملتم دينها بالباء صلة شيخنا وقال الجلالى أى قامت بدين (قوله فسرهما عين عباس

رضي الله عنهما (الس) أي الفهرين فيها بدن السلم وهو سلم فيه شيخنا فخطب فيها لسم السلم
(قوله من أسلف) أي من أراد السلف في شيء له ومنه صرح وبعبارة من مر أسلف في شيء فليس في كمال الخ
 ولله ما ورايتنا وضعت أنه لا يجوز فياقتد بالسرور والعقود وغير مرادوا بما عبر بذلك جري على
 الغالب وبعبارة حل من أسلف في شيء من أراد أن يسلف في كمال فليكن معلوما وموزون فليكن
 معلوما أولاً لجل فليكن معلوماً لا حصره في الكيل والموزون ولأنه لا عند الإطلاق يكون
 حالاً فلا ينفى أيضاً ما يأتي أن السلم يكون فيما بعد كاللبن أو فيما يدرج كالتب حل مع تغيير وفي غيرها
 كالحيوان **(قوله ووزن)** الواو بمعنى لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن ع ش على مر **(قوله هو**
بيع موصوف الخ) قال الهللي بإلزام في موصوف مفعول موصوف محذوف أي شيء موصوف كإقده الشاح
 هنا وانما فعل كذا لانه البيع لا يصح وصفه في التمس فلو قرئ بالرفع كان للمعنى بيع موصوف في
 التمس **(قوله في ذمة)** متعلق بموصوف أو يبيع على سبيل التنازع وقوله بعد فلو أسلف ميعن يؤيد
 الثاني إذا البيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة لا يتجزأ كأن يقال موصوف مبيع أو ما يتعلق به أو نحو
 ذلك ولا حاجة إلى التجوز وهذا معناه شرعاً ما للتمس في ذكره المصنف ولا غيره من الشافعية لكن
 ذكر العلامة من لا يمكن من الخفية في شرح الكثر أن معناه لانه الاستبدال وقال شيخنا أنه لانه
 التذمب أو التأخير لانه فيه استعمال الرأس المال وتقدمه وفيه تأخير السلم فيه قال ع ش ويؤخذ من
 جعله بيعاً أنه قد يكون صريحاً وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الأخرى التي يفهمها
 الفطن دون غيره ويؤخذ أيضاً من كون السلم بيعاً أنه لا يصح سلم الكافر في الرقيق السلم وهو الأصح
 ومثله لانه كما في البيع شرح مر ومثل ذلك كل ما يجتمع في الكافر الكمال كالمصنف وكتب السلم
 ع ش وقوله أنه لا يصح سلم الكافر في الرقيق السلم مفهومه أن السلم إذا سلم الكافر في عبد مسلم صح
 قال حج الذي يشبهه فيه عدم الصفة مطلقاً أي سواء كان حاملاً عند الكافر أو لا لندرة دخول العبد
 السلم في ذلك الكافر فأشبه السلم فيما يز وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لأن ما في الذمة
 لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما يشاء يجوز له قبل التسليم فلا يحصل به المقصود ع ش على مر
(قوله لا يلفظ البيع) تحليل لمحذوف أي لا يلفظ البيع لانه الخ **(قوله)** لكن نقل الاستنوى الخ
 ويشتر على اختلاف جواز شرط الخيار وتسليم رأس مال السلم في المجلس والاستبدال عن الثمن
 والحال به وعليه والراجح أنه بيع فلا يشتر قبض في المجلس لكن يشتر التحيين في المجلس لانه
 يكون بيع من يدين ويجوز الاعتياض عن الثمن ويثبت فيه خيار الشرط وأما الاعتياض عن البيع
 فلا يصح على القولين شوري مع زيادة **(قوله)** والتحقيق أنه بيع هو الاستمدا اعتباراً باللفظ والاحكام
 فيها أيضاً نامة فقط فلا يشتر قبض في المجلس وبصح الاعتياض عنه والحال به وعليه وغير ذلك
 من الاحكام وهذا قول ثالث يجمع بين القولين ويؤيد كونه سلطاناً للمعنى ضعيف **(قوله)** لكن
 الاحكام نامة سيأتي أنهم إنما يرجعون للمعنى إذا قرئ وبين السبيل إلى اقتضى قوة المعنى هنا
 ولله كونهما اشتراطاً في شرطاً ودفعاً عليه أحكاماً مناسبة رعاية للمعنى كعدم الاستبدال عن رأس
 مال السلم على ما يأتي في كلامه والافطس في اللفظ ما يدل على قوة المعنى ع ش **(قوله نامة للمعنى)**
 ضعيف **(قوله)** حتى يتحقق الاستبدال فيه أي في البيع قاله الشوري والاولى أن يكون الضمير راجعاً
 للمعنى بالذمة لأن مال السلم لا الاستبدال عن البيع متحقق قطعاً سواء قلناه مبيع أو سلم وانما الخلاف
 في رأس مال السلم لأن قلناه بيعاً يصح الاستبدال عنه وتأخير قبضه عن المجلس وشرط الخيار فيه وإن
 قلناه سلم لا يصح هذه الثلاثة ويكون قوله كاسم معناه تأخير مبيعنا وبعبارة ع ش قوله فيه أي

رضي الله عنهما بالس وخير
 الصحيحين من أسلف في
 شيء فليس في كمال معلوم
 ووزن معلوم أولاً لجل
 (هو بيع) شيء (موصوف
 في ذمة بلفظ سلم) لانه بلفظ
 البيع بيع لاسم على ما صححه
 الشيخان لكن نقل
 الاستنوى فيه اضطراباً وقال
 الفتوى على ترجيح أنه سلم
 وعزا للمصنف وغيره واختاره
 السبكي وغيره والتحقيق
 أنه بيع نظراً لفظاً سلم نظراً
 للمعنى على فلا منافاة بين النص
 وغيره لكن الاحكام نامة
 للمعنى للوافق للنص حتى
 يتحقق الاستبدال فيه

(قوله يؤيد الثاني) فيه أن
 المعين إنما يقابل الوصف
 لانه التمس تأمل **(قوله)** إذا البيع
 لا يصح هذا التعليل
 لا يناسب كلامه فلا يرى
 ذكر هذا التعليل في أقواله
 قبل **(قوله)** قال حج الذي
 يشبهه فيه عدم الصفة الخ
 الظاهر أن مثله المدحج
 ونحوه لكن يظهر منه سلم
 سلم إلى الكافر عدة
 حرب تأمل **(قوله)** وتسليم
 رأس مال السلم الاول
 وتأخير تسليم رأس المال
 عن المحل تأمل

كاسم رفاقا للجمهور وخلافا لما في الرواية كاسم لها يدل لذلك ما ذكره في اجابة القسم أنها اجاروت يمنع فيها الاستبدال نظرا للمعنى ثم محل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ الس والواقع سلما كاجزءه في الشياخ في غرض الصفة (فلو أسلم في معنى) كأن قال أسلمت إليك هذا اثوب في هذا العهد قبل (لم ينقد) سلما لا تنافد الدلية ولا يبعما لاختلاف اللفظ لأن لفظ الس بمعنى العريية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار اللفظ وقد رجحوا اعتبار المعنى اذا قوي كترجيحهم في الجبة ثوب معلوم انشادها يبعما (وشرط لمع شرط البيع) غير الرؤبة سبعة أمور احدها هو من زاد في (حلول رأس مال) كالأر (ثانيا) (تاسية) بالجلس قبل التفرق اذا تأخر لكان ذلك في معنى بيع الكالي بالجلس أن كان رأس المال في القيمة ولأن الس عقد غرض جواز الحاجة فلا يضمن غير آخر (قوله الا اذا قاله متصلا) ولا بد أن يكون القائل هو البتدي أه قبل

ثمنا وثمانيا لكن بشكل عليه قوله كاسم لان الذي مرله هو محضة الاستبدال عن دين غير من كدين قرض الخ وقد يقال لاشكال ويجعل قوله كاسم أي بالنسبة للثمن الذي وقع في كلامه وبالنسبة للثمن الذي وقع في كلام غيره في ذلك الموضع كالروض والعياب فانها ماصرا بمنع الاستبدال عن رأس مال السلم (قوله كاسم) الذي مرع محضة الاستبدال عن الثمن في القيمة بل لفظ بيع أسلم حل (قوله) ويدل لذلك أي لكون الاسكام ثابتة للمعنى (قوله) ويتمتع بها الاستبدال أي عن الاجرة وعن النفقة معا وله غير مراد بل المراد الأول فقط أخذا من قولهم في الاجارة يجوز ابدال المتسوق والمتسوق فيه فليراجع ع (قوله نظرا للمعنى) لانها سلم في المنافع معنى وأجيب عنه بأن الاجارة لما وردت على معدوم بتقدير استيفاء دفعة واحدة ضعفت خبرها بمنع الاستبدال عن عوضها (قوله) اذا لم يذكر بعده أي بطل البيع (قوله والاوقع سلما) هل ولو تراخي قوله ذلك أم لا فإنه نظر والاثر أنه لا يتدبه الا اذا قاله متصلا ليكون سلما ع (قوله ولو أسلم في معنى) مفهوم قوله في ذمة ورك عتزه قوله بلفظ سلما وقد استوفاه في الشرح (قوله ولا يبعما) وان نواه حج (قوله وهذا) أي عدم انعقاده ببيع جرى على القاعدة (قوله) من ترجيح اعتبار اللفظ لا يتأني قوله سابقا لكان كاسم ثابتة للمعنى لان خدائي التسمية وذلك في الاسكام أو يقال هذا على كلام غيره وذلك على كلام آخر (قوله كترجيحهم في الجبة ثوب الخ) أي لان ذكر الثمن قوي اعتبار المعنى (قوله غير الرؤبة) أول ان اراد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤبة لانها انما اشترط في بيع العينات لانها في البيع ماني قاسم سلم فليأتهم سلم شوري فيخص البيع هنا ببيع العيان لان بيع الشيء سلم للمعنى (قوله سلم) لكن الاولان منها متعلقان برأس مال السلم والخمسة الباقية متعلقة بالسلم في تأني (قوله) حلول رأس مال) ويتحقق في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزم الوجود وبقى منه وبين السمس فيه بأنه لا غرض هنا لانه ان قيمته في المجلس صح والا فلا يخلافه سلم شوري (قوله كالأر) أي قاسما على الراجح ان كلا منهما يشترط فيه القبض بالمجلس ويتمتع الاعتراض عن كل (قوله) تسليمه بالمجلس المراد به ما يعم القس كافي بالافلايص مع التمس عنه كالا يكفي الوضع بين يديه وقال شيخنا هر لا بد من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض هنا ولعم التمس عنه حذرا من طعان العقب وهو ظاهر وخبر هذا ما قاله لدنية اجعل ماني ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك اذنة غيرك فلا يصح لانه اما قابض مقبض من نفسه أو وكيل في ارضائه ذلك نفسه وكل المعلوم من لزم التمس غالبا كونه خالفا لافلايص فيه الاجل وان قل وحل وقبض في المجلس وليس من التسليم عني البيع المجهول رأس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فان قبض قبل التفرق صح العقد ونفذت على المعتد اه (قوله قبل التفرق) أي وقبل التخار وهذا بيان لمراد من المجلس خلوته وتماشا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر ع (قوله) على هر قل (قوله لا تواتر) عه لا يمين (قوله لكان ذلك) أي العقد في معنى بيع الكالي بالجلس أي الدين بالدين بالدين وانما كان ذلك ولم يكن منه لان هذا بيع دين فشا وذلك بيع دين ثابت قبل دين كذلك ولا يخفى أنه يتخلص من بيع الكالي بالكالي بتعيين رأس المال وتعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا وقوله فلا يضمن اليه غرضه أن تعينه في المجلس بنى الغرض لانه بذلك يتعين حل أي فكذلك التعليق لا يمنع للمدعي (قوله فلا يضمن اليه غرض آخر) لانه اذا لم يسلم رأس المال للمعين لم يحتمل ان لا يوفي أو فسد فيكون غرضا (قوله أيضا فلا يضمن للمعترض آخر) وهو تأخير قبضه عن المجلس أي ان كان رأس

(ولو) كان رأس المال

(منفعة) فيشترط تسليمها

بالمجلس (وتسليمها بقبلم

العين) وإن كان للبشر في

المال القبض الحقيقي كإيجار

لأن ذلك هو الممكن في قبضها

لأنها تابعة للعين (فأطلق)

رأس المال في العقد كأصل

اليك ديناراً ذهني في كذا

(ثم) عين (ولم) أي في

المجلس (مع) لوجود الشرط

(كألا أو دعه) فيه السلم إليه

(بعد قبضه) (للم) وأورد إليه

عن عين ذاته (مع) خلافاً

لروايتي في الثالثة لأن تصرف

أحد العاقدين مع الآخر

لا يستدعي لزوم الملك لأن

أحدهما (من) للمسلم فلا يصح

المسلم (وإن قبض فيه) أي

قبضه المحتال وهو المسلم إليه

في المجلس لأن الحوالة يقول

الحق لأدلة المحتال عليه فهو

بإذنه بجهة نفسه لأن

جهة المسلم ثم إن قبضهم

المحال عليه أو من المسلم إليه

بذنه وسه إليه في

المجلس مع ولو أحيل على

رأس المال من المسلم إليه

وتفرق قبل التسليم لم يصح

المسلم وإن جعلنا الحوالة قبضاً

لأن المتبرع بها القبض الحقيقي

ولهذا لا يكفي فيه الإفراد

أذن السلم إليه لم يفرق التسليم

إلى المحتال فعمل في المجلس مع

المال مع ما لا يقابل قوله في اللغة شيخنا (قوله ولو منفعة) كأصل اليك منفعة نفس أو خدمتي شهراً أو تعليمي سورة كذا وإذا لم ينه ليس لأخر إيجار ولو كان رأس مال السلم عقاراً ثابتاً كان قبضه أن يعني في المجلس زمن يمكن الوصول إليه والتخليه وتفرق بمنع منعة غير المشتري حل ولا يكفي أصل اليك منفعة عقار منته كذا لأن منفعة العقار لا تثبت في المنعة عرض على مره وحاصل ما تلخص من شرح مره وعرض عليه أن المنفعة يصح كونها رأس مال لأن كانت معينة سواء كانت منفعة عقاراً أو غيره وإن كانت في القتل لا يصح جعلها رأس مال لأن كانت منفعة غير عقار (قوله وتسليمها بقبلم العين) فلو تلفت العين قبل فراغ المدة يبقى اقتصاص السلم بما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه كولو تلفت العمار المأجورة قبل المدة فليحرم من عرض (قوله لأن ذلك) علة لحذف تقديره ولو يتبرع بها القبض الحقيقي لأن ذلك الخ وقوله لأنها تابعة للعين علة لقوله وتسليمها بقبلم العين وبذلك علة عبارة الشارع في شرح الروضي قبضها بقبض العين لأنها تابعة أو علة للغة كما قرره شيخنا وأقول الظاهر أنه علة لقوله وتسليمها الخ وقوله لأنها تابعة علة علة فتأمل (قوله ولو أطلق) الإطلاق نارة يكون في مقابلة التقييد كإيجار في ذمارة في مقابلة التبيين وهذا منه أو الفهم يد بمافي اللغة تأمل شو برى وبعبارة مره فلو أطلق أي عن نصيبه في العقد (قوله في ذمته) ليس قيداً بل يكفي أصل اليك ديناراً أو يجعل على مال القيمة تأمل عرض على مره (قوله لوجود الشرط) وهو الحول والتسليم قبل التفرق لأنه لا إطلاق بصراحة حل (قوله كألا أو دعه) أي رأس مال السلم حل والمادة في أو دعه مفحول ثان وقدمه لاقصاه بالمسلم والمسلم مفحول أولاً لأنه فاعل في المعنى (قوله بأنه يصح) أي كل من بالفسل والأبداع والردع والدين (قوله لأن تصرف أحد العاقدين) تعليق لقوله فله يصح بالنسبة الثانية لأن الأولى ليس فيها تصرف وقال بعضهم إنه علة للثنتين قبله ومعناه أن تصرف أحد العاقدين في البيع أو الثمن مع الآخر لا يستلزم انقطاع الخيار الذي هو مفقد للعقد السلم لذا وقع قبض التفاض فإدعاه لا يورده على العين تصرف في الثمن وهذا تصرف لا يتوقف على لزوم العقد ولا يقتضيه لوقع بالعمل فلا مانع منه (قوله لا يستدعي لزوم الملك) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الإيجار في يده يستدعي لزوماً لا بد أن يلزم وألا قيل يصح ذلك قبل لزوم إسقاط ما ثبت لأحد المتبايعين من الخيار وقوله بخلافه مع الإيجار الخ بردي علة فاقوله فيما سبق والتصرف فيما من مستأجره إذا كان الخيار لم يأمر له مع أنه لم يلزم الملك وأجيب بأن محل كون تصرف المشتري مع الإيجار جاز في زمن الخيار لم يأمر له أذن لا يتبع كإيجار مع الشارع هناك بقوله والقبض صحيح لأن كان الخيار له أو أذن له الخيار فلهما أذن له الخيار كان البيع لزوم من جهة فصح تصرفه حينئذ (قوله لأن أحيل به) أي رأس مال السلم كان أصل السلم المسلم إليه رأس مال السلم على شخص آخر ولا يخفى أن الحوالة به وعليه غير صحيحة فالتعيين فيه نظر اه حل مع زيادة وقال بعضهم لم يفرق أو عليه لأجل الغاية لأنها تأتي في الحوالة عليه بل يصح بين القبض وعدمه كما أشار إليه الشارع (قوله فهو بذنه) أي لو قلنا بصحة الحوالة حل (قوله ثم إن قبضه) أي السلم وهو المجلس من المحتال عليه وهو الإيجار لأن السلم إليه الذي هو المحتال بذنه أي ذن جدي غير الذي تضمنته الحوالة فإفساد الأذن الذي تضمنته الحوالة بخلاف إذا أبطأت في عموم الأذن فيها لأنها تصرف عن الغير بخلاف الحوالة ولو أذن للمحل عليه أن يدفعه للمحال لم يصح حل قال العلامة الشو برى هذا الاستدراك فيه نظر لمعد حوله بقابلية فهو استثناء صوري لإطلاق الحوالة (قوله بعد قبضه) أي قبض السلم إليه رأس مال السلم (قوله وتفرقاً) ليس قيداً لأن الحوالة عليه باطلة مطلقاً (قوله فإن أذن السلم إليه) هنا تفصيل

فمفهوم قوله السابق وتفرقا قبل التسليم أى عمل المحققان تفرقا بعد ما إذا أذن للمسلم اليه للقبض
 القبض وفيما هنا حيث تدركه لا حوالة **(قوله وكان)** أى الحال وكيل عنه أى السلم اليه وعلى كل تقدير
 فالحوالة بالماله لتوثق معها على صحة الاعتياض على الحال به وعليه وهو متنفذ في رأس مال السلم
 فلا تغفل شوري **(قوله وعلى عاذ كونه أولا)** في قوله وشروط له مع شروط البيع وفيه نظارة ولغير
 الرؤية لأن يقال الاستثناء بالنسبة للسلم فيه شوري والاولى أن يراد به مذكوره أول البيع بقوله
 وتكنى معانيه، ووضا الخ كقائه عى **(قوله من أن رؤية رأس المال)** أى التمسك على الاصح
 والمتقوم اتفاقا شرح مدر **(قوله عن معرفة قدره)** فثبت أنها لا تنفى عن معرفة الجنس والمقتضى له
 غير صراح كتحقيق البيع من الاكتفاء برؤية العرض للمعين وان جهل جنسه أو صفته رأى سم
 على حج صرح بذلك فراجع عى **(قوله يفتنض له)** كاتقطاع السلم فيه حل **(قوله بأن)** أى
 لم يتعلق به فى تلك والأفاني في جميع ماص فى التمسك بعد الفسخ بنحو رد عيب أو فاقلة أو تحالف والفر
 لو خرج عن ملكه ثم عاد ويظهر أنه كالعرض فبرده شوري بعبارة قل المراد كونه فى ملكه لو كان
 زال وعاود صرح به أيضا عى على مدر **(قوله برده)** أى ولا يردش له فى مقابلة العيب لانه حدث فى ملكه
 كائن فان المشتري يأخذ من البايع بلا رضى إذا انسخ عقد البيع بعد تعييه حيث كان العيب بنفسه
 لا تنقص عى فان كان كذلك رده مع الارش كاصح به السراح في باب الاختيار عى والمراد بنقص
 الصفة ما لا يرد بالعقد فيشمل قطع نحو اليد والمراد بنقص العين ما يرد بالعقد كاستفاد البدين
 كقائه سول **(قوله وان عين)** الذائقة لا رد على من قال ان عين فى المجلس لا يجبره بعينه بل يجوز رده
 بعبارة أنه لو قيل للسلم اليرد بده ان عين فى المجلس دون العقد **(قوله لا فى العقد)** أنظر الفاتحة
 به **(قوله وانما البيان محل التسليم)** وحاصله أن الصور ثمانية لان المسلم فيها مال أو مؤجل وعلى
 كل ما نقله محل التسليم مؤنة أولا فبهذا روى على كل اما ان يكون المكان الذى عقد فيه صا
 للتسليم أم لا فبهذه ثمانية أو بعمه فى المؤجل روى كان لفقه مؤنة أم لا سواء كان المكان صا للتسليم
 أم لا فيجب بيان محل التسليم فى هذه الاربعة الصور منها وهى ما إذا كان محل التسليم
 ولا مؤنة للملأ أو بعمه فى الحال أيضا مثل هذه التقدمة فعلى كلام الشارع لا يجب البيان فيها كما
 يؤخذ من قوله ما إذا أسلف فى حال حيث أطلقه فصل فى المؤجل بعدد والمتمدة له يجب البيان فيها كان
 الموضع غير صا كان لفقه مؤنة أم لا فهذان الثنتان يضاهيان الثلاثة للمؤجل تكون الصور التى يجب
 البيان خمسة والثلاثة لا يجب فيها البيان كقائه شيخنا وصرح به سم على حج قال مدر وفى لفظ
 التبيين فتركه لم يصح العقد قال عى والحاصل أنه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا أى لا
 أو مؤجل لاجله مؤنة أم لا وان صلح وليس لجهه مؤنة لم يجب البيان مطلقا أى لا أو مؤجل لان صلح له
 مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يصح احتياج كلام المحلى أى وكلام الشيخ فقيده سم
 على حج **(قوله لا يصلح له)** سواء كان لجهه مؤنة أم لا **(قوله أو لجهه)** أى أو يصلح ولجهه مؤنة
 لجهه مؤنة أى من المحل الذى يطلب تحصيله منه إلى محل العقد ووقع فى نسخة للوفى لفظ المزمع
 وإثباتها فى قوله نفاستى فى الشرح ولا مؤنة لجهه والاولى إثباتها هنا وإسقاطها ثم ليفد ما بينى وروى
(قوله فيما يرد من الامتنة فى ذلك) أى بسبب ذلك أى فيما أسلف فى مؤجل يعمل لايصلح له
 فالظرفية بمعنى الباء وقوله فيما يرد متعلق بالاعتراض وقوله من الامتنة بيان ما وقوله فى ذلك متعلق
 بتفاوت شيخنا وقال عى قوله فى ذلك أى فى التسليم وهو أظهر **(قوله وان عينا غيره تعين)** ظاهر
 ولو غير صا وقر شيخنا زى اما اذا عين غير صا لم يطل العقد حل وعبارته كقوله شوري أى لو كان بين

وكان وكيل عنه فى القبض
 وعلم عاذه كونه أولا ماص
 به الاصل من أن رؤيته برأس
 المال تنكى عن معرفة قدره
 (وبنى نسخ) السلم يفتنض
 له (وهو) أى رأس المال
 (باقدرد) يعنى (وان عين
 فى المجلس) لا فى العقد لانه
 عين مال السلم فان كانا
 رده به من مثل أو قيمة (و)
 ثانيا (بيان محل) بيع الحاء
 أى (مكان) التسليم) السلم
 فيه ان أسلف فى مؤجل يعمل
 لا يصلح له أى للتسليم (أو
 لجهه) أى السلم فيه (مؤنة)
 تفاوتت الاغراض فيما يرد
 من الامتنة فى ذلك أما اذا
 أسلف فى حال وفى مؤجل لكن
 يعمل يعمل للتسليم ولا مؤنة
 لجهه فلا يشترط فيه ذلك
 ويتعين عمل العقد للتسليم
 وان عينا غيره تعين والمراد
 بعمل العقد

قال كايته البرهان القسبي ثم رأيت أنه يتعين أقرب محل صالح على الأقرب من وجهين اه باختصار
(قوله تلك الحلة) يعني أي موضع منها وإن لم يرض به السلم ولا يؤمنه إيماله إلى منزله ولو قال في أي
 مكان من الحلة أو البلاد لم يضر أن ينسج البلد والافند كالأول في أي البلاد مشتق أو في بلد كذا قال
 ولو قال قد سلمه لي في بلد كذا وهي غير كبيرة كفي إحضاره في أولها وإن بعد عن منزله كافي شرح مر
 وعش ويبيح ما لو اختلف اعتقاد أهل العبرة ببقية السلم أو السلم إليه فينظر والأقرب أن العبرة
 ببقية الحلة كالمرفوع إليه عش على مر **(قوله فنخرج عن صلاحية التسليم)** أي سواء كان ذلك
 لحراب أو خوف أو غيرها وهو ظاهر خلافا لما في العباب من التفرقة بين الحلف والغراب حيث قال
 إن كان غراب معين أقرب موضع وإن كان غلوف فلا يجب على السلم اتبوعه ولا السلم إليه التقل
 فيخبر السلم أنه عر هرو في قول على الجلال وبني هينو غير صالح بطل العقد متى خرج محل
 التسليم عن الصلاحية معين أقرب محل إليه ولو أبعد من الأول ولا أجرة ولا خيار للسلم لأنه من تحت
 التسليم الواجب مر بل لو طالب السلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب إليه تعين الأقرب شرعا
 كالنسخ عليه اه قال عش على مر وبني ماوئسادى الحلال هل يراعى جانب السلم أو السلم إليه
 فيه فنظر والأقرب تحجير السلم إليه لمصدق كل من الحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح
 لغيره عليه وقوله ولا أجرة أي يأخذها السلم في الأبعد أو السلم إليه في الأقص والمراد أجرة
 الزيادة في الأبعد وأجرة النقص في الأقص **(قوله ووصح السلم حال)** أي أن كان السلم فيه موجودا
 حينئذ والتمين كونه موجدًا شرح مر يعني أنه يشعن التصريح بالتأجيل واللا ينفذ فيشدي وقوله
 حال وخالف الأئمة الثلاثة اه يراوى **(قوله بأن يصرح بها إلى)** انما قيد هذا فلا يشترط ريم قوله
 ومطلقة حال **(قوله ولا ينقض)** أي التعليل **(قوله والتأجيل يكون إلج)** دفعه ما توهمه الماقر من أنه
 إذا أجل بأجل مجهول لها أول أحدهما يصدق عليه أنه مؤجل وإن كان العقد فاسدا مع أنه حيث قد
 العقد فلا شيء في القدم يتصف بمحلول ولاتأجيل عش **(قوله يعرفه العاقدان أو عدلان)** واكتفى
 هنا معرفة العاقدين لأجل أو معرفة عدلين ولم يكتب بذلك في صفات السلم فيه كسبائي لأن الجهالة
 هنا راجعة إلى الأجل وشم إلى العقود عليه فبأن يحتتمل هنا ما لا يحتتمل هناك وقوله أو عدلان أي
 فيكتفى أحد الأمرين بخلاف ما يأتي في الصفات حيث قال وذكره في العقد بلغة يعرفانه وعدلان
 ولا يأتي علم غيرهما **(قوله أو عدلان)** أي في محل يلزمهما الحضور منه لودعيًا للشهادة على ما بحث اه
 شوي وهو مسافة السدوى قل **(قوله الذي يليه)** أي على عقد السلم **(قوله أو جادين)** بضم
 الجيم وتنسج السلم والعدال وبيد بين الأولى منهما متقلبة عن الآفة التي في المرد وكسر النون قال في الخلاصة
 استوفى مقصور نفق إجماله يا • ان كان عن ثلاثة مرتين

(قوله رجع الله أو عدلان)
 ولا يشترط حضور العدلين
 ولا معرفة العاقدين لها بل
 الشرط أن يوصف في غالب
 الأزمان من يعرف هنا
 الأجل من عدلين أو عدل
 تواتر اه شيخنا

وأبهرهما كالذين قبلهما لا عن لحو العبد إذ اتى قصد تنكيره فيقول منه تعرف العلمية بخلاف
 جمدى فيتمتع عليه وحيدته فلا يبره باللام ثلاثا مجتمع عليه معرفان وهذا مقرر في كتب
 العربية لكن يبقى الظن في وجهه خروج الجادين عن القاعدة من التنكير عند إرادة التثنية
 أو الجمع فلجرح اه شوي يرى زيادة والذي في كتب العربية أن العلم إذا أريد تنقيته وجمعه
 بقصد تنكيره وهو شامل لجادى فيلنظر وجه عدم دخول آل عليه ولعل ذلك للتخفيف لكونها
 غير لازمة **(قوله أو في شهر كذا فلا يصح)** أي لانها جعل لاجل شهر ظر فاصدق بأي جزء من
 أشهره والفرق بينه وبين تسلمه لي في بلد كذا اختلاف الغرض في الزمان دون المكان كما قاله سول
 وإنما جاز ذلك في الطلاق لأنه ما قبل التعليل بالمجهول كقدوم زيد قبله بالمام ثم أطلق باره لتعينه

أولى من قوله ويشترط العلم بالأجل (ومطلقة) أى البهتان يطلق عن الخلول والتأجيل (حال) كالتن في البيع المطلق (وان عينا شهر أو لغيره عريضة) كالفرس والروم (صح) لأنها معلومة متبوعة (ومطلقة اعلاية) لأنها عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أوها (فان اندكسر شهر) منها بأن وقع العقد في أثناءه (حسب البقي) بعده (بأجله) وتم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا ياتي المنكسر لثلاثين ابتداء الاجل عن العقد ثم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكنى بالاشهر بعده بالأجله وان قص بعضها ولا يتم اليوم مما بعدها وان قص آخرها لانها تمت عريضة كواحد ويتم من الاخير ان كل (د) رابعا (قدرة على تسليم) السلم فيه (عند وجوبه) وذلك في السلم الجاهل بالعقد وق المؤجل بحلول الاجل فلما سلم في منقطع عند الخلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به هنا مع الاغتناء عنه بقوله مع شروط البيع ليرتب عليه ما يأتي ولا

لوقوع فيه لا من حيث الوضع ولا من حيث العرف بل من حيث صدق الاسم به كاهو القاعد في التعليق بالصفات أنه حيث صدق وجود الاسم للمعاقبه وقع الملقى اه جمع مع اختصار اه شوري وأما السلم فعلم يقبل التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعلم (قوله أولى من قوله ويشترط العلم بالأجل) لأنه بوجه أنه يشترط علمهما وأوجب بأن المراد علمهما أو علم عدلين غيرهما (قوله ومطلقة حال) ولزاحمها أجلا في المجلس لحق ولو صرح بالأجل في العقد ثم استقطاه في المجلس سقط وصار حالاً ولو صدق ما قبله لم ينقلب العقد صحيحاً س (قوله وذلك بأن يقع العقد) أى أى نقوله هلا لئلا يكلها بخلاف ما إذا وقع في أثناءها فاقبت كلها حالاً بل بالبعض شيخنا (قوله ويتم الأول ثلاثين) انظر لماذا ذكرنا الأول وهلا ضمير ويكون الضمير راجعاً للمكسر ولله الايضاح وقوله مما بعدها حال قال مما بعدها ويكون الضمير راجعاً للباقي المتقدم لأن يقال و بما يتوهم رجوعه للأول وأنت الضمير نظر السني (قوله ولا ياتي المنكسر) أى اليوم الذي وقع فيه العقد وما بعده الى آخر الشهر والمراد بالأجله أن لا يحسب من المدة بل يتم (قوله يتم الح) فقد حملت المخالفة في هذه الصورة لما سبق في قوله فان اندكسر شهر الح اذ مقتضى ما سبق أنه لو نقص الاخير يتم اليوم مما بعدها ليكمل المنكسر ثلاثين يوماً فهو استدراك على قوله ويتم الأول ثلاثين مما بعدها وليس استدراكاً على قوله ولا ياتي المنكسر لان معنى الالقاء عدم الحساب ونقص اليوم في هذه الصورة محسوب من الاجل وان قص الاخير شيخنا وانظر كيف يجب نصف اليوم مع أن الأشهر التي وقع التأجيل بها لم تسلم فيبقى له حينه أن يكون الاجل أزيد مما شرطاه وقوله يتم الح استدراك على قوله ولا ياتي المنكسر (قوله اكنى بالاشهر بعده) يلزم عليه تأخير ابتداء الاجل عن العقد ولعله اغترق قلته (قوله ولا يتم اليوم) أى الذي وقع العقد فيه (قوله وان قص آخرها) تأمل هذه الغاية ولعل الوجه حذف الأول ثم إن الوجه إيقاظه لان المراد لا يكمل يوم العقد مما بعدها مطلقاً أى قص آخرها أولاً وأما من الاخير فيحصل فيه بين كاله أولاً وان كان يفهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع السكال بالأول تأمل شوري بايضاحه والحاصل أن اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي ياتي في الشهر المؤجل بهاء طقساوا، أكلت أو نقصت ويكمل من آخر الشهر المؤجل بها ان كل بمعنى أنه على (قوله) في أثناءه وان قص لم يكمل (قوله كواحد) أى من حيث الشرع وان كانت ناقصة شوري (قوله) ويتم من الاخير) فإذا وقع العقد في الزوال من آخر ذي الحجة مثلاً وأجل شلته أشهراً كتن بالحرم وصفر مطلقاً كما بين أو ناقصين أو مختلفين وكذا ربيع الأول انقص بخلاف ما إذا قل كل الدين بحل يزوال اليوم الاخير منه ع ش وقوله بخلاف الح انظر الفرق بينهما تأمل (قوله ونقصه) على تسليمه يؤخذ من كون هذا من شروط البيع كما يأتي أنه كان الأولى التعيين بالقدرة على التسليم كما به به فيما سبق فعلى هذا الأولى أن يكون شرطاً زائداً على شروط البيع اه لكن الحق بهذا التعيين وفرق بين ما هنا وما سبق كافي ع ش على مر وعبارته وقديري بين ما هنا بين البيع بين البيع لما ورد على شيء بينه كتن في قدرة المشتري على انتراعه بخلاف ما هنا فان السلم يراد على ما قلنا فلا بد من قدرة السلم اليه على تسليمه لكن مقتضى قول الشارع وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع أن الشرط بالقدرة على التسليم حذر ذلك (قوله بحلول الاجل) أى ان يسلم الله قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وبها فيها فلا (قوله كالرطب في الشتاء) أى في أكثر البلاد أماني بل يوجد فيه الرطب في الشتاء كبريق السلم فيه اه اعاب شوري (قوله ما يأتي) وهو قوله فلما سلم فيما يزعم الح اه شيخنا (قوله وان

اجتماعه مع الصفات مثل

(أمة أو ثوبا أو لونه أو هاله أو يمح)

فيه لا تنفاد الوتوق بتسليمه

في الأولى ولندرة اجتماعه

مع الصفات للشرط ذكرها

في الأخيرين وخرج بالكبار

الصار فيجوز السلم فيها

كيلا ووزن وهي ما تطلب

للتدوير والكبار ما تطلب

لأنهم قال الماوردي ويجوز

السلم في البلور بخلاف العقيق

لا يختلف أحواله (أو)

أسل (في غير ما تطلب) كعاد

بعضه (في عمله) بكسر الحاء

أى وقت حاله (غير) على

الترجيح بين نسجه والحرير

حتى يوجد فيطالبه فان

أجاز ثم بدله إلى شيء سكن

من النسخ ولو أسقط حقه

من النسخ لم يسقط على

الاصح في الروضة وعلم من

غيره أنه لا ينسخ السلم

بذلك بخلاف تلف المبيع

لأن السلم فيه يتعلق بالدية

(لا قبل انقطاع فيه) أى

في الحال وإن علمه قبله أى

فلا خيار له إذ لم يبيع وقت

وجوب التسليم (و) انما

(قوله) وضبط الصغر بوزن

(الح) عبارة شرح مردويه

الجوهر بسدس دينار وله

باعتبار ما كان من كثرة

وجود كبره في زنه ثم أما

الآن فهذا لا يطالب إلا بالزينة

لا غير فلا يصح السلم فيه

لعدمه انتهى

اجتماعه وان كان عنده ذلك حل قال الثوري أورد على هذا إذا شرط في الجارية انها مائة
أوقى العبد أنه كاتب فان ذلك صحيح مع أنه يميز وجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفات وأوجب بأن
الكتابة والتشطيف متفان ويمكن تحصيلهما بخلاف هذا فإنه عين أخرى يعتبر فيها صفات أخرى
(قوله مثل أنه) أى وكذا بهيمة وولدها فان قلت هذا لا يندر اجتماعهما قلت يندر بالنظر للأوصاف
التي يجب ذكرها في السلم كأشار إلى الشارع بقوله مع الصفات فكون البهية توصف بأوصاف
مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندر تفانها وكذا تقول في اللؤلؤ والياقوت والوجه وأختها
وولدها كفى حل (قوله لا تنفاد الوتوق) أن كان انفاء الوتوق للندرة فغايير في قليل الأول
والثانية وإن كان غير ذلك فهو وهلاخل بالندرة فيها أيضا وقد يختار الأول وانما يخارلان الندرة في
الأولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض له فأنزل شوري (قوله بتسليمه في الأولى) م
قوله ما لقلته (قوله ولندرة اجتماعه مع الصفات) فيه إشارة إلى أن الأخيرين مؤداهما واحد وهما أن
اللازم الكبار لا يندرجانها في الأمع الصفات وكذا الآمة وبنها حل (قوله فيجوز السلم فيها)
إذا علم وجودها قلعة تفاوتتها في كالفصح والقول وضبط الصغر بوزن سدس مثقال وبنها ضبط بما
لا يقبل الثقب حل (قوله والكبار ما تطلب لتزير) أى تقبيل الثقب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز
في اللؤلؤ الكبار الواحدة والجملة والقياس في البطح يحتج في الجملة لأنه في الجملة لا يحتاج إلى كبره في كل
واحدة حيث لا يذكر مع ذلك العدد على ما سألت حل (قوله لا تقاطع) أى من بلد التسليم وما يجب
تحصيله من مبان كان يته وبينه دون مسافة القصر ولم يثبت بقله ولم يتغير به من بيعه حتى يمشى مثله
يجب على السلم إليه تحصيله حيث لا يخبر المسلم حيث لا يخلف بالإنكامل يعمل فوق مسافة قصر
من بلد التسليم أو دونها وكان به لا يبيع إلا بأكثر من ثمن المثل فلا يجب عليه تحصيله حيث لا يخبر
حيث لا يحل باختصار وفي معنى انقطاعه ما لو غاب السلم إليه وتعذر الوصول إلى الواقع وجود المثل
شرح مردويه عبارة سلم الراد انقطاعه أن لا يوجد أصلاً أو يوجد بيهام بمسافة القصر أو بيه
آخر ولو نقل لفسد أو لم يوجد إلا عند قوم لا يبيعونه أو يبيعونه بأكثر من ثمن مثله بخلافه
غلا سعه فانه يحمله وفي شرح مردويه وجدته يباع بمن غايير أى ولم يزد على ثمن مثله ويجب تحصيله
وهذا هو مراد الروضة بقولها ويجب تحصيله وإن غلا سعه لأن المراد أن يباع بأكثر من ثمن مثله
لأن الشارع جعل السلم الموجود بأكثر من قيمته كالمدوم كالتربة وما الطهارة وأما الغائب
لا يكتفي ذلك على الاصح فهذا أولى (قوله بكسر الحاء) أى لأنه يقال في الفعل حل العين يعمل
بكسر الحاء واسم الزمان والمكان في فعله بالكسر أما اسم الزمان من حل بمعنى زل بفتح
فيالفتح والكسر لانه من مزارعه محل بالضم ع ش على مردويه (قوله بين نسجه) أى لم يندرج
ولا يصح في بئنه وإن قبض بعضه الآخر حتى لو نسج في بعضه انتسخ في بعضه كذلك الواه وقد مر
أنه إذا تفرق قاعد قبض بعض رأس المال صحح تقديره من مقابلته قداسة هذا كذلك لأن برة
فراجه اه قل (قوله فيطالبه) لعله تقدير مراد لانه لا يتفرع على كون الخيار على التفرع
ولو عبر بالواركان أولى اه ع ش وأوجب بأنه مفرع على قوله حتى يوجد (قوله وعلم من غير
الح) غرضه هذا الرد على الضعيف وعبارة صلح شرح مردويه سلم في بلد ما قطع في محله لم يندرج
كأنه تلف المبيع قبل القبض اه (قوله أنه لا ينسخ السلم بذلك) أى بالانقطاع وقوله بخلافه
المبيع أى قبل القبض (قوله لا قبل انقطاعه) عطف على مقدري آخر وقت انقطاعه في محله لا

فتأمل **(قوله وعذر)** قيل هذا معلوم من شروط البيع إذ البيع في التهمة لا يبدى من علمه قدر أو صفة وأجيب بأن الكلام ثم في البيع المعين وما هنا في البيع في التهمة والتأخر يرى أن البيع في التهمة سلم وكذا يقال في قوله وسمرة أو صاف الخ **(قوله كذا)** يتميز من قدر يحول عن المضاف إليه أي بقدر كذا وقوله أو نحو مملوف عليه ونحو لا تعرف بالأشياء كمثل وشبه فلا يلزم وقوع الفيزيعة من شينها **(قوله لا يخبر السابق)** وهو من أسلفني شيء فليسلفني كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم **(قوله)** مع قياس ما ليس فيه وهو المصدور والنزوع على بانيه وهو المكيل والوزن ح ل **(قوله معلوم)** أي من كلام الأصحاب وعبرة ح ل وقوله ومعلوم أي مقرر في النفوس لما علم أنه لو أسلف في ممدود لا بد من المدون إذ أسلف من ممدود لا بد من الفرع فما جمع بين الصفتين لا بد من مقتضاها فيه ومعلوم أن الجمع بين الفرع والصفة لا يوجب عزة الوجود **(قوله كبسط)** بصتين جمع بساط بكسر الباء ككتاب وكبش قال في الخلاصة

وفصل لاسم رباعي يد • فنزد قبل لام إعلا لاق

(عذر بقدر) له (كيل)
فبا بيل (أزعو) من
وزن فها يوزن وعد فبا
بمدوزع فها يذرع الخبر
السابق مع قياس ما ليس
فيه على ما فيه ومعلوم أنه
لو أسلف في ممدود ممدود
كبسط اعتبر من الفرع العدد
درس
(وصح نحو يوزن) مما
جزمه بكمه فأفل

(قوله وأجيب بأن الكلام)
(الخ) لكن في هذا الجواب
نظرا لأنه قال وشروط له مع
شروط البيع وحله على
البيع لمعين فيكون داخلا
فيما قسم أول الدرس قبل
الآن يقال أن العلم بالقدر
في البيع المعين خاص
بالخلف وهذا عام فخذل
بهذا الاعتبار

ويجوز تركين السنين تخفيفا **(قوله نحو يوزن)** كوزو فسق ويدق في فسرهما الأسفل أي الذي
يكسر عن دلا كل لا لا على القى زال عنه عادة قبل يمه وإفهم له كرهذه المسئلة فأفده لأنه أن
كان العرض من ذكرها أن الجوز ونحوه الضابط فيه الكيل ويصح السلم فيه وزنا فهو في الجوز
ونحوه مكيل بوزن الخ فيلحرح ل وأجيب بأن مراده بقوله وصح نحو يوزن الخ ما هو عام من
كون الكيل بعد ضابطا فيه أولا وأن قوله وصح مكيل بوزن الخ إنما ذكره مع علمه من هنا ونقطة
قوله لهما وفي شرح هر ما يفيد أن الجوز مكيل حيث أن كلام الأصل وهو قوله وكذا كيل في
الأصح وذكر مقابلة حيث قال والثاني لا لتجانسهما في المكيل أه ثم رأيتني ع ش على م
ما فيه قوله يجوز ما جزمه الخ وفي الرابح ما لا يبعد ما بعد الكيل فيه ضابطا ما كان قدر الفيزيعة فانظر
الفرق بينهما وقدر قبل لما كان الغالب على الرابح التبدد احتيط له فقدم ما لم يعد كيله في زمنه
بأنظر لكونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام بخلاف السلم أه ح **(قوله وصح نحو)**
(جوز) من لوزو فسق والخ يه بعضهم الذين المعروف الآن أه شو يرى ولا فائدة له كرهذه المسئلة
لأنه أن كان المراد من ذكرها أن الجوز ونحوه مكيل ويصح وزنا فلا حاجة اليها مع قوله
مكيل بوزن وأن كان المراد منها التبيين على أن الجوز ونحوه موزون فلا حاجة إليها مع قوله
الآن وصح موزون مكيل الخ ومن جهة الجوز كان النسخ ولهذا قال ح ل لم أفهم له كرهذه
المسئلة فأفده وأجيب بأنه أن بها للرد على الإمام ومن تبعه لأنه يمنع السلم في الجوز والوزن وزنا وكذا
أن كان من نوع بكثر اختلافه بفلفظ تنوره ورفتها كإيا في فافهم **(قوله مما جزمه بكمه)** ويصح
الجوز في الراد جزمه على الجوز بالأولى وعلى هذا فلا شك في قوله بعد ما نمرجه مكيل الخ
والحاصل أنه اعترض قوله بقدنيه الكيل ضابطا بياه بقوله وما صفر جزمه كالجوز بأنه لا حاجة إليه
بل لا يصح حله مقابلًا للوزن على هذا الوجه لأن حاصله أن ما صفر جزمه موزون ومكيل • وحاصل
الجواب كما عرفت أنه أشد أن لا يأنى للوزن لا يتعدي بجرم وتانيا أن ما صفر وزنا صح كيلا إذ اعترضه
الكيل ضابطا بأن كان يقدر الجوز فادونه فأفاد أن الجوز ما دونه يصح كيلا وزنا وما زاد على
الجوز يصح وزنا لا كيلا هذا وقضا اعترض على قوله وصح نحو يوزن بوزن بوجه آخر وهو أن
قوله وصح الخ يفيد أن الأصل في الجوز الكيل وأن الوزن طارئ عليه وقوله وتانيا وموزون مكيل

في نوع ينكر اختلافه بلفظ
تسوية ووزنها خلافا
للإمام وإن تبينه الراعي
وكذا النووي في غير شرح
الوسيط (ر) صح (موزون)
أى سلمه (بكيل) بقيد
زنده بقول (بعد) أى
الكيل (فيه ضابطا) لأن
القصور معرفة المقدار
كدقيق وماده. فخر جرمه
بجوز وزنه وإن كان في
نوع ينكر اختلافه بامر
بخلاف ما لا يعد الكيل
فيه ضابطا كفتات مسك
وعبر لأن القدر اليسير منه
مالية كثيرة والكيل لا يند
ضابطا فيه وكبيخ
وبانجان وريمان ونحوها
عما كجرمه فيتمين فيه
الوزن فلا يكتفى في الكيل
لأنه يحتاج في المكيال
والألد لكثرة التفاوت
فيه والجمع فيه بين العد
والوزن لكل واحد مقصد
لمباقي بل لا يجوز السلف
البطيخة
(قوله راجعا لنحو الجوز)
الأولى لما صير جرمه
(قوله تنبيه) اشتراط قطع
أقاع الخ) أى هل يشترط
في التسليم أن تقطع أقاعه
أول أى هل يلزم السلم إليه
قطع الخ
(قوله وإن البطيخة الواحدة
المنظر الفرق بين
العد والوزن مع أنه يجوز السلم إليها إذا أراد الوزن التقريبي

يفيد أن الأصل في الجوز الوزن والكيل ما رى عليه فكانه كالالميار الأصل في الجوز الكيل والميار
الأصل في الجوز الوزن وهو ناقض والجواب أنه إنما قصد بذلك مجرد بيان ضابط الموزن والكيل
من غير التفات إلى أن أحدهما أصل والآخر طارئ اه ع ش (قوله أى سلمه) قرره لأن الصفة
لا تتعلق بالقوت بل بالقيود والعيادات والإضافة بمعنى في التقدير أى السلم فيه (قوله خلافا
للإمام) أى حيث قال لا يصح فيه أصلا أى لا كيلا لوزنه اه ع ش (قوله أى سلمه) قرره لأن الصفة
على الإمام أيضا (قوله) لا يصح فيه أصلا أى لا كيلا لوزنه اه ع ش (قوله أى سلمه) قرره لأن الصفة
شرح الوسيط على غيره لأنه متنع فيه كلام الأصحاب لا يخفى ع ش (قوله) بل قيل أنه لا يجوز
(قوله كيلوز) ساقه يقتضى أنه موزون الأصل وتقدم قبله أنه كيل وأنه يصح سلمه موزونا
نأمل وقد يقال الذي تقدم أمهوا بيان صحة السلم فيه وزنه أى لأصالة الوزن فيه فأما فيه هنا
إلى بيان أصالة الوزن فيه شوبرى (قوله) وإن كان في نوع) الغاية للردوق بمعنى من أن كان ضمير كان
راجعا لنحو الجوز وإن كان راجعا للسلم كانت على بابها وقوله بما مر أى بلفظ تسوية ووزنها (قوله
كفتات مسك) في الصباح الثقات بالضم ما تنبت من الكئ (قوله والكيل) الأولى الترفع (قوله
وكبيخ) مطوف على قوله كفتات الخ (قوله وبانجان) بنسج الباء وكسر الدال وفتحها شوبرى
ورماوى (تنبيه) في اشتراط قطع أقاع البانجان احتلا ن للوارد يرجع الزكى منها للمحل
لأنه العرف في بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الإمام إذا أسلم قصه الكيل لا يقبل أعلاه الذى
لا حلاوة فيه ويقطع بجمع عروق من أسفله ويطرح ما عليه من القشور وأى الورك على الأول بوزن
بأن التفاوت نفاذ كفى القصب أعلى منه في الأقاع فسوقه هنا لم اه حج وقوله لا يقبل ظاهره
صحة المقدودون اشتراط القطع ولكن إذا أحضره السلم إليه بالورق لا يجب على السلم قبول اه ع ش
على مر (قوله عما كجرمه) كالبئض وهو بضم الباء في المعاني والأجرام كاهنا بكسر هاء الن
يقال كركس رابا في الماضي وفتحها في المضارع للكبير في السن وبضمها فيما الكبير في الجسم
والمعنى وقد نظم بعضهم ذلك فقال

كبرت بكسر الباء في السن واجب • مضارعه بالفتح لا غير بإصح
وفي الجرم والمعنى كبرت بضمها • مضارعه بالضم جاء بإصح

اه من حاشية ع ش على المواهب (قوله والجمع فيه) أى لكون موزن البطيخة وما يصده (قوله
لكل واحدة) أى وللجيلة أعتمدته شيخنا الشهاب مر وحجته في البطيخة الواحدة والعدد
البطيخة كل منها لا يصح السلم فيه فلأن تلك السان عددا من البطيخة فهل يضمن قيمته لأنه غير
لأنه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر مجرد الوزن يصح السلم فيه وإشباعه فيه أنا
جاء من جهة ذكر عدد موزنه فيه فنظر والتوجه ما حرم من الباحث مع مر أن العدد من البطيخة
مثنى لأنه يصح السلم فيه وزنه فيتمين مثله إذا تلف وأما يعرضه امتناع السلم فيه إذا جمع فيه بين
والوزن الغير التقريبيين وأن البطيخة الواحدة متقومة بضمه بالقيمة لأن الأصل مع السلم فيه بين
عرض جواز فيه إذا أراد الوزن التقريبي اه سم (قوله والوزن لكل واحدة مقصد) هذا فيه
السكى والمتعد البطلان مطلقا سواء قال لكل واحد مأم للجملة لعمدة الوجود اه زى وقوله لما يأتى
في قوله قلوا سلم في مائة صاع على أن وزنها الخ والذي يأتى فيه قوله أنه يمز وجوده وعبارته مر في
شرحه نعم لو أراد الوزن التقريبي فالوجه الصحة ختفى في الصورتين وهما الجمع بين الكيل والوزن
أو العدد والوزن لكل واحدة لا تتفاء عزة الوجود لذلك وقول السكى ممنوع اه ع ش وكما قبل
البطيخة

والطبع بين المعدول وزن الجرم في الثوب بين القرع والوزن بخلاف الخشب ونحوه لا مكان تحت مارد
 ولا يتأنيبه ذكر طوله وعرضه ونحته لان الوزن فيه تقريبي شو برى **(قوله ونحوها)** كسفرة
 وبينة قال شيخنا لم ار ايراد الوزن التقريبي فالوجه الصحيح في الصورتين أي في هذه والثاني باهيا لانتفاء
 عزة الوجود انذاك حل **(قوله وقولني بمدفيه صابطا الخ)** قال في القوت أطلقوا اجواز السلفي القبول
 وزنا وفي الحاردي لما وردى أنها ثلاثة أقسام قسم بقدمه شيان أصله ورقه كالخس والفجل والسلفي
 بالمر وقسم متصل به مالم يسقود كالجزر واللفت فلا يجوز ان لا يمدنرط قطع ورقه وقسم كسفة مقسود
 كالمندبا يجوز وزنا حل وبعبارة هر في شرح قول النخ وانما خطه وسائر الخبوت كالمز وبصح في
 القول ككثرات ونوم بصل وبجل ولسن وانما وعندها وزن تا في ذكر جنسها ونوعها ولونها وصغرها
 أو كبرها اه وهي مخالفة لكلام الحل لأن يعمل ما قاله على السلفي رؤسهم ورقه وكلام هر على
 السلفي أحدهما كذا قدره شيخنا ثم رأيت في سم على حج ما يشهد لشيخنا حيث قال وقالنا أن
 يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو رؤسهم لزال الاختلاف فتأمل اه من خط شيخنا
 الشهاب حل **(قوله وصح سكيل بوزن الخ)** والفرق بين هذا الباب وباب الراجح جواز وزن
 ما يكال وعكسه هاتون ذلك أن الممار في هذا الباب على غير المعادين القدر وهو وجود بوزن
 للمكيل وكيل الموزون وذلك فيه ضرب من التعبد فلا يصح في المكيل وزنا والموزون كيلا فتأمل
 شيخنا عز زري وأوجب أيضا بأن الممار في الراجح للميلار القصرى وهو المكيل في المكيل والموزون
 في الموزون قال الشورى هذا غير من قوله وصح بحجوز بوزن وهو السكيل في المكيل وقوله
 لاهما أو يقال ذكره ثم ليان أنه موزون قطا لا ليان أنه مكيل أصالة ويصح السلفي فيه وزنا تأمل
(قوله لاسم) أي من أن المقصود معرفة القدر شو برى **(قوله في مائة صاع بر)** وكذا الواسم
 في مائة ثوب على أن وزنها كذا أو في ثوب واحد على أن وزنه كذا لا يصح للعدلة المذكورة بخلاف
 الخشب فان زائد منه تحت شرح هر والصاع اسم للوزن أصالة لا هار بعة أسداد وللدرط ولث ثم
 صار اسما للمكيل عرفا وهو المراد هنا كما قال **(قوله وهو الطوب غير المحرق)** ومثله بعد حرقه
 ان لم يكن رخوا وكذا الخنزف ان اضبط ومما يراه المدوكنا الخشب لغيره لوقود أخذه من العلة
 والاعتبر فيه الوزن فقط قال **(قوله على التقريب)** أي يعمل على ذلك فلأراد التحديد بذلك
 لانه يضرب عن اعتبار حل **(قوله وفدبتعين تحويكيا لغيره متاد)** بأن لم يعلم قدره فان علم
 للمعادين وعديلين صح ويجب تعيين المكيال ان تعدت المسكايل ولا غلب وتعيين ذراع اليد
 مفيدان لم يعلم قدره لاحتمال الموت اه وفي هر ولو اختلفت المسكايل والموزين والقدرة ان اشترط
 بيان نوع منه مالم يكن شرعا فيجعل عليه الاطلاق ومثل ذلك ما لو اعتد كبل مخصوص في حب
 مخصوص بله السلفي فيعدل الاطلاق عليه اه وقوله ولو اختلفت المسكايل الخ ومن ذلك ما هو بمصرنا
 من تفاوت كبل الريلة وكيل غيرهما من بقة مكاييل مصر وعليه فيبني أن المعادين ان كانوا من الريلة
 حل على اذن غيرهما عليه اه عني على هر **(قوله ولو جلا)** الغاية لرد على من قال لا يصح
 التعيين المذكور في الحال قياسا على ما قال بهك سل هذا الكوز من هذه الصبرة ورد بان الصبرة لا
 كانت معينة حاضرة من مكان أخذه منها قبل نلقه ولذا رد عليه الشارح بقوله لانه قد يتلف قبل قبضه الخ
 وبشبهه بخلاف ما قال بهك سل الخ **(قوله من ميزان)** كأن قاله أسلت اليك دينار فاجب جرحه هذا اتيان
 أي الذي يزن به القايين من القرم لا بل يرمق قد رما بخرجه بأن عينه علم من ميزان اتياني وقال أسلت
 اليك دينار من حسن وضع آلة الوزن على هذا الحمل والصنعة شي بوزن به مجهول القدر كأن قال أسلت

قد يتلف قبل قبض ماني
الذمة فيؤدي الى التنازع
باعتلافه قال بئسك مل
هذا الكوز من هذه الصبرة
فانه يصح لعدم الفرز فان
كان متعاد لم يفسد السلم
وبلغ كمينه كالمشروط
التي لا غرض فيها ويقوم
مثل المعين مقامه فلو شرط
أن لا يبدل بطل السلم ونحو
من زيادتي (د) فبأيضا
بتعيين (قد مر ثمرة
قيل) لانه قد يتلف فلا
يحصل منه شيء لامن ثمرة
قربة ككثير لانه لا يتقطع
غاليا وتعبى بالليل
والكثير في الثمر أدنى من
تغييره ماني القربة اذا انثر
فيكثر في الصغيرة دون
الكبيرة (د) سادسها
(معرفة اوصاف) فسمي
أي معرفتها للمقاسدين
وعديلين (يظهر بها اختلاف
غرض وليس الاصل عنهما)
فان قد ثبت لم يصح السلم لان
البيع لا يحتمل جهل المقود
عليه وهو عين فلا
لا يحتمله وهو دين أولى
وخرج بالتبعية الاول
ما شاع بهما لم يذكره
كالسكن والسمنق
الريق والثاني وهو من
زيادتي كون الرقيق قويا
على العمل أو كتمان لانه
وصف يظهر به اختلاف

غرض

اليك في قدر هذا الجبر من التمر بأن يوضع في كفة الميزان ويقال له السلم فيجب الكفة الاخرى وبذلك
حصلت للمقاربة بين الميزان والصنعة اه شيخنا وقال في المباح قال الاخرى قال الفراء م بالسبب
ولا يقال بالعاد وعكس ابن السكيت وتبناه ابن قتيبة فقل صنعة الميزان بالباد ولا يقال بالسبب في
نسخته من التذنب صنعة وصنعة والين أعرب وأفصح لان الصاد واليمين لا يحتملان في كفة ماني
في ع ش على مر (قوله غير متعاد) المراد بان لا يكون معلوم القدر والملاءمة بخلافه حل (قوله لانه
قد يتلف) اه هذا لا يشمل الحال كذا قيل وهو متوع شوي أي بل يشمل لانه قد يوشك القبض
في الحال فينتل للمكيا كما قرره شيخنا (قوله فانه يصح) أي فلو تلف قبل القبض تخبر للشرى
فان أجاز صدق البائع في قدر ماني هو الكوز لانه النادم وقضية قوله من هذه انه لو قاله من البر الفاني
المعلوم لم يفسد السلم وعلله بمرصاد وأنه جرى على الغالب وان المارعي كون البره ماني كما دل عليه قوله
لانه قد يتلف قبل قبض ماني الذمة ع ش على مر (قوله لعدم الفرز) لان للمعين ثبتي بضمه لا بخلاف
ماني الذمة اه حل (قوله فان كان متعادا) بأن عرف قدره أي عرفه العادلان وعدلان غير
وهذا كله ان لم يختلف تحول المكيا ولم يكن ثم غاب والافلايد من بيان نوعه فان كان ثم غاب حل
الاطلاق عليه كان اعتيديل مخصوص ببلد السلم فيجمل الاطلاق عليه حل (قوله من ثمرة
قيل) هو الذي لا يؤمن فيه الا فطاع والكثير بخلافه شوي أي ماني السلم كذا فغير صحيح فلو ذكر
شرح مر لانه قد يتلف منه شيء أو يتقطع غنائه (قوله لانه قد يتلف) والذي يشبهه لا فرق بين
الحال والاول حل (قوله لامن ثمرة كثير) وهل يتعين ذلك الثمر أو كفي الاثبات بتبيين
احتلاله للامام والمفهوم من كلامهم الاول وعليه لو أني باجود من غير تلك القربة أكبر على قوله شرح
مر (قوله وتعبى بالليل والكثير) أي منطوقه وهو ما (قوله أولى من تغييره) ماني
القربة) أي بالليل والكثير أي يكثر وهما والكبيرة لان الاصل اعماع في القربة
بالصغيرة والكبيرة لا بالقليلة والكثيرة وفيه أنه لا تلازم وأوجب بأن بينهما تلازما عاذا (قوله أي
معرفتها للمقاسدين) ولو اجالا كحرفة الاعمي الاوصاف بالسباع وعديلين ولا بد من معرفتها للفتن
بالتعيين لأن الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بمعرفة تميز
كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش على مر فاذا سلم اليه في عبيد ترك في كفة ماني
العاقدين بأن في العبيد نوعا تركيا وأما العادلان فيشترط عليهما بهذا النوع تفصيلا بأن يعرفه عاذا
التي تميزه عن غيره بحيث اذا عرض عليهما العبد للسلم فيه يعرفان أنه ترك أو غيره فالراد بالاول
ما يشمل النوع الآتي في الرقيق وكذا اذا أسلف في برقي (قوله وعديلين) وان لم يحضر العفتون
والراد أن يوجد أيداني الغالب في عمل التسليم وما قرب منه عدلان يعرفان الاوصاف أي سلبوا
ليرجع اليهما عند التنازع في أن هذه الصفات ليست المشروطة والمراد على شهادة ولو رجلا وأما
بأن يوجد في مسافة العدوى شيخنا (قوله فان قدفت) أي للقرعة (قوله فلا ن لا يحتمله) لانه
لام لا ابتداء وأن لا يحتمله مبتدأ مؤول بمصدر أي فلم يصح له أن يولى شيخنا (قوله وخرج باليد) لانه
وهو ظهور واختلاف الفرض ولو شرط ذلك أي ما شاع بهما لم يعتبر ولم يجب القبول بدونه حل مر
(قوله والثاني) وهو كون الاصل ليس عندها وقد يتوقف في كون الاصل في العبدان لا يكون ثوبا
على العمل الا أن يقال المراد شدة القوة وبه قال شيخنا كسج وأورد ابن شبة على هذا القول لانه
الشيو يسمع أن الاصل عندها وأورد بأنه لما غلب وجودها صارت بمنزلة الاصل وجوده اه حج كسج

مع أنه لا يجب التعرض
لأن الأصل عدمه (د)
سابعها (ذكرها في العقد
بأنه يعرفها) أي يعرفها
العائدان (وعبدان)
غيرهما ليرجع اليهما عند
تنازع العاقدين فوليها
أو أحدهما أو غيرها ليرجع
المقدور هذا بخلاف ما صرح
الاجل من الاكتفاء
بمعرفة ما أو معرفة عاقد
غيرهما لأن الجدل ثم راجع
إلى الاجل وهذا إلى المقدور
عليه بخلاف أن يحتل ثم لا
يحتل هنا وليس المراد هنا
وتم عدلين معينين إذ لو كان
كذلك لم يجز لأحتمل أن
يجوز أو أحدهما أو يفيق
وقت الحل فيستدر معرفتها
بل للدار أن يوجد أبدأ في
الغالب عن يعرفها إعلان
أو أكثر وأبصر بعدلين
أولى من تعيينه بغير العاقدين
(لا) ذكر (جودة ورداءة)
فما ليس فلا يشترط ذكر
شئ منها (وطلقه) أي
السم فيه بأن له قيد شئ
منه (جديد) للعرف ينزل
على أقل درجته وكذلك
شرط شئ منها حيث يجوز
ولو شرط ردى نوع أو
أردا جاز لا تضاعفاً ما يطلب
أردا من المضرع بخلاف
ما لو شرط

أه حل (قوله) أنه لا يجب التعرض له) لما بين أن يقول مع أنه لا يشترط معرفته لأن المدعى في قوله
ويعرفه أو صافاً لأن يقال في كلادش من قدر والتقدير ومعرفة أو صافاً في يجب التعرض لها في العقد
كما في شرح البهجة لكن لما كان يترتب في وجوب التعرض في وجوب للمرة استغنى به عنه لكن
على هذا التقدير يكون الشرط السابع ضاراً لأن يقال محله قوله في العقد بلغة يعرفها (قوله) وذكرها
في العقد) أو أراد أنها تلك لا بعدد ولو في المجلس قال الاستوى وهذه من المسائل التي لا يحل فيها الواقع
في المجلس كالاتي في العقد حل قال شيخنا وحمل الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة إذ قوله بلغة
يعرفها لا تدل على أن الشرط السادس كما ذكره م من أن كون ذكرها في العقد بأنه يعرفها لا
من لازم معرفة العاقدين وعدلين الصفات وعبارته مع الأصل ويشترط ذكرها في المقدمة فترتب له يستلزم
المقدور عليه فلا يكتفى ذكرها به ولا بعده ولو في مجلس العقد لم أن توافق العقد وقال أردنا في حالة
العقد كما استغنى عليه مصحح على ما قلناه الاستوى وهذا ونظير من له بنات وقال لا آخر زوجك بعتي ونوبا
معتبر لا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي إلى العزلة أو يؤدي إلى قلته لأن المهر غير كما هو أم ثم رأيت
في قول على الجلال ما صدق كره في العقد فلا يكتفى ذكرها في العقد ولا بعده ولو في مجلس ولا يثبت
مطلقاً وما نقل عن شيخنا الرضى من الاكتفاء بغيرها في العقد كالمقدور عليه في النكاح ليرفعه شيخنا
قاله يفرق بينهما باختلاف الثلاث فخر (قوله) يعرفها (وعدلان) المراد بمعرفة اللغة معرفة مدلولها
وحيث يقال إن هذا يعني عاقله لا لا تصور معرفة اللغة أي من حيث مدلولها مع جهل الصفات
وعبارته شرح م ومن لازم معرفة من ذكر الصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان
أه فإذا شرط كونه دمج أو زوج أو كل شرط معرفة مدلول هذه الألفاظ من العاقدين وعدلين أه
(قوله) فلا يجعلها أي اللغة وأما جهل الصفات فقد تقدم تعليل شوري (قوله) فيعتبر معرفتها)
أي الصفات (قوله) بل المراد أن يوجد أبدأ في الغالب (الح) أي الغالب أن يوجد في سائر الأزمنة والمراد
وجودها في محل التسليم فإفادته على مسافة لعدم ردى لأن من تعين عليه أداء الشهادة لا يجب عليه
الاجابة لأن محل العقد كونه كالمحل لها حل وعبارته الشوري بل للدار أن يوجد أبدأ أي في محل
التسليم أو ما قرب منه أه ولا يخفى أن في العبارة تقديماً وتأخيراً المراد أن يبل وجودها عليه غير
منه كقوله فأنفذ ما يبل أنه قوله ببدأ في قوله في الغالب فتأمل قاله أن يعالج بوجدها في سائر الأزمنة
فوله في الغالب بمنزلة البذل من لدنا أبدأ والمراد بالبدية الغالبة في غالب الأزمنة أه (قوله) عن يعرفها)
أي الصفات واللغة كتبها شوري (قوله) أول من تعينه بغير العاقدين) وجه الأول يأن
غيرهما يصدق بتأخير أو بعدل فقط أو بعدل فقط أو فاسق فقط ع ش (قوله) لا جودة) فيه
الخطب على ضمير المخفص من غير إعادة الخفض على رأي ابن مالك (قوله) منها) أي من الجودة
والزادة (قوله) حيث يجوز) وذلك فيما كان ردى نوع أو أردا في الرداءة كما في على الأثر كالأول
أسست اليك في ركب قمح سقي ردى أو أردنا وفيما لا شرط كونه جيداً في الجودة فينزل على أقل
درجتي الردى أو الأرداء والجيد بقوله حيث يجوز حقيقة فتبين بالنسبة لرداءة بخلاف الجودة فلا
لا تكون إلا بآلة وشرح هذا التيد بقوله بخلاف ما لو شرط ردى عباي أو الأرء الأولى وقوله
أو يوجد مفهوم الجودة هو الحصول في الرداءة والجودة أو بغير ردى وأردا وجيداً أو يوجد للمتع الأخير
فقط في العيب إن كان ردى وأردا متعاوناً شيخنا فالمرسنة منها ثلاثة متممة (قوله) ردى نوع)
أي ردى نوعه وقوله ردى عيب أي ردى عيباً أو ردى عيباً أو ردى عيباً ومثل الج ردى العيب
بالتمعن المسمى لأن السوس لا يخطب (قوله) وطالب أردا من المضرع (ع) جواب عما يقال أن شرط

ردى. الأنواع يؤدى إلى التنازع. وحاصل الجواب أنه يجبر على دفعه من أردل الأنواع وإن كان هناك أردامته لأنه أعلى من الشروط إن كان هناك أردام من أنواع **(قوله ردى عيب)** ما مضى كالعلمي وسكت عن الأردل في العيب وفي شرح الارشاد أنه كذلك حل **(قوله إذا تقرر ذلك)** أي ما ذكر من الشرطين الأخيرين فهذا فرع عليه ما كابدل عليه كلامه في شرح البهجة وبعبارة السورى قوله إذا تقرر ذلك أي معرفة الأوصاف وذكرها في الفتح والإيس المراد باسم الألف: جبر الشروط المتقدمة كالإيضاح في دخول رأس المدل وتسلمه وبيان الحل والفسدة ونحوها لا يتفرع عليه ما ذكره. والظاهر أنه يفرع أيضا على العلم بالتدري لان دخلا في الانضباط ومعرفة الأوصاف لا تنفي عنه في الرشيدية أنه أي قوله فيصح تفرع على اشتراط معرفة الأوصاف أصلا بنسبة مقصود لا تعرف أوصافه **(قوله في منسبط وإن اختلف)** فيشترط علم الماقدن بكل من أبرز على المتمد وعليه فينظره إلا كنهنا. والظن اهـ حج شورى **(قوله من الشباب)** والأوجه أن المراد بالانضباط هو معرفة المتعاقدين وزن كل من الأجزاء كاجرى على ذلك الأذى خلافا للسبكي لان القيم والأغراض تتفاوت بذلك فتفاوتا ظاهرا مد عـش **(قوله وما)** أي الثاني والمقصود أنهما يرفع أركانها على الثانية عن الثانية عن الناعل ولا تصح الإضافة قول **(قوله على الآخر)** قال السورى انظر غير الاشهر اهـ وأمله الكسر فيها وأيس في الصباح والختار الألبو جهان المذكوران ولما الثاني والشهد بفتح الشين وضما السمل في شمعها والجمع شهاد بالكسر. قلت إنما قال في شمعها لان العمل بذكر ويؤنس ولكن الأغلب عليه التأنيث اهـ ثم رأيت في قول على الجلال قوله بفتح الشين وضما أي مع كون الماء وبكسرهما **(قوله وشمعه)** بفتح الميم وسكونها حل عـش وهو من إضافة الجزء للسلك **(قوله وجين)** يضم فككون أو يمشين مع تخفيف التثنية وتثنيدها ثم إن تهري أركان عتقا ليصح السمل فيه لعدم ضبطه والسلك الملح مثله اهـ قد وقوله والسلك للملح كالجين قضية التنظير أنه لا يصح في التقديم اهـ **(قوله قواسم)** بفتح القاف وكسرهما والكسر أفصح **(قوله على مجرور الكاف)** فهي من أمثلة المنسبط لكن من القسم الثاني منه وهو ما اختلف بعبه بعض وذلك البعض غير مقصود **(قوله لا مجرورى)** فيلزم أن يكون من غير المنسبط ومن هذا الباب الاتفاق على صحة السمل في الشهد والاختلاف إنما هو حل منسبط أولا وتلا شيعنا زى ان بعضهم قال بعدم صحة السمل فيه لعدم انضباطه وأهل قائل ذلك يقول بعدم صحة السمل كل ما ذكر مع الشهد من الجين والافط والخل لأنه قيل فيها أنها غير منضبطة قال شيخنا مدر والادب أن المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الأجزاء وفيه أن التعاقدين لا يعرفان مقدار وزن كل من السهم والعمل وكل من اللبن والانتفعة والملح والتي ينبغي أن المراد بالانضباط أنه لو زاد أو نقص أفسد وهو واضح على ما فيه من الجين والافط دون السهم والعمل اهـ حل **(فرع)** تقدم من عـش مدر أنه لا يصح بيع القطعة ولا بيع العمل بشمعه ولا بيع الزبد ولو باه زاهم فقوله هنا كبره. لا يصح السمل في الزبدان خلا عن كثير محض في القطعة ولا بضربا منها من بعض الأطرون أو ينفذ أرز في العمل بشمعه مخالف لذلك مع أن السمل أشيق من البيع فالأوجه عدم الصحة في ذلك وليس السهم في العمل كالسوى في التمر لان السهم مقصود أنه وليس بشيء فيه من مصالحه لأنه إن عجز السهم كالجوزة المجبونة المختلطة بالسوى فلا يصح إلا ما السهم مانع من معرفة قدر العمل في فهو من الجوزة بأحد المقصودين على أنه مانع من رؤية العمل فيه أيضا لأنه ظرف له والهدف في كلام الصنفين في أنه من حيث الصحة العمل الخاص من شمعه فقط لأمعه وتفسير الشرح له بيان لغناه القوي في أنه

ردى. عيب لعدم انضباطه
أوجود لأن أفضاء غير
معلوم إذا تقرر ذلك
(فيصح السمل في منسبط
وإن اختلف) بعبه بعض
مقصود آخر غير (كتابي
وتن) من الشباب الأول
مركب من قطن وحري
والثاني من إبريسم ودر
أوصوف وما مقصود
أركانها (وشهد) بفتح
الشين وضما على الأظهر
مركب من عمل وشمعه
خلفه فهو شبيه بالتمر وفيه
النوى (وبين أقط) كل
منها فيه مع اللبن المقصود
الملح والانتفعة من مصالحه
(وخل نحر أوزيب) هو
يحصل من اختلاطهما
بالماء الذي هو قوامه شهد
وبإساده معطوفان على
مجرور الكاف لا مجرورى
(قوله كالجين) عبارة
شرح مدر ويذكر نوع
الجبن وبلده ويطوبته
وبه الذي لا تفرق فيه أما
ما فيه تغير فلا يصح فيلانه
معب وعليه يحمل منع
الثاني السمل في الجين القديم

الانفاس مضطربة مصدرة ومحيونة وغالية) وهي مركبتان ملك وعبد وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها وفي تحرير
 وشو والبارة لاني يذكر
 أقدارها وأوضاعها وخرج
 (٣٣٩) النوري ذكر الدهن مع الاولين نقط (دخف مركب) لانتقاله على طهارته وبلانة

أو ضرورة كونهم من الخلط الذي في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل قل وخالف زى فقال
 يصح السلق لشور ووصح السلق في الخيض ان خلا عن الماء وكذا يصح في الثاين بشار أنواعه الا
 الخاضع لاختلاف حوصته (تنبيه) علم عاذا كانه يصح السلق الزبد والسنن حيث ذكر حيوانه
 وما كوله ولابد ان يبين جديد السنن من عتيقه وطراوة الزبد وصددها وجد السنن الذي يشجاف
 في الكيل بالوزن لان الكيل لا يمتدحط عليه وأقوى والشيخنا صحة السلق القسطة ولا يضرها
 الاطرون انه من مصالحها اه حل (فرع) أتقني شيخنا به لا يصح السلق القول للمدوش ولا يخفى
 ان مثله الفصح للمدوش وقال في شرح الروض يجوز السلق في النخالة اذا انضبط بالكيل ولم يكثر
 آثارها فيه اه سم (قوله) لا ينفذ ينضبط بمقدوره الخ) علم من كلامه ان الخلط أربعة أقسام مختلط
 أركانه مقصودة غير منضبطة كهريسة وغالية أو منضبطة ككتاني وخر أو بعنف مقصودة والآخ
 لا صلاح كالعين والافا وهذه كلها صناعية ومختلط خلق وهو الشهد فالاول لا يصح السلق فيه وما
 عداه يصح السلق فيه اه حل (قوله) في تحرير النوري ذكر الدهن) ولغاظة تلامذته تامل هكذا
 ويكذلك الدهن مراد في الاوربا ايضا والتثيل الدهن ياز يتوقع في كلام بعضهم قتلان التحرير
 والشهور عندنا أهل الحجاز واليمن أهو من البان لا غير اه ايباشبوري (قوله) دخف مركب) أي
 ونعل وقوله لا يشته على طهارته وبلانة وليست منضبطة وكل منهما مقصودان كانت من جنس واحد
 وطعام كالمصنف كأصله ان قوله دخف عطف على هريسة فيفيد ان المنع فيه لعدم انضباط أجزاءه
 لأن لا مانع من ذلك ما أشار اليه بقوله والبارة الخ وقمنا شارى ذلك أي ان الاول عدم عطفنا على
 على الحرمة الجلال المحلى بقوله وكذا الخفاف اه حل (قوله) والبارة) أي عبارة العاقدن لا عبارة
 الكتاب (قوله) وأوضاعها) أي أشكلها بعبارة شرح مر لان البارة غير وافية بذكر انضباطها
 وأندارها (قوله) والاول) بأن لم يكن جديدا أو اتخذ من جله (قوله) لكنهم أطلقوا) ضعيف وقوله
 ويشملها فقه وهو هذا السلق الخلف الجديدا كان من غير جلد حل وقال بينهم قوله لمانته وهو
 تقيد بالصحة في غير الجلد الجديد (قوله) يترق مخلوط) أي من أجزاء طاهرة فالترياق الاكبر وهو
 الذي يعمل فيه علم الحيات لا يصح بيعه ولا السلق فيه لا تنفاه شرط صحة وهو طهارة عينه فنقول المصباح
 وقيل بأخذه من الرق والتا زائدة ووزنه فعال بكسر الما فيه من رين الحيات بيان الحكمة
 السميحة وهو لا يستعمل بمصالحه اه ع ش وفي الزيادة قل القاضي أبو الطيب وغيره الترياق يحس فانه
 بطرح فيه طوم الحيات وأول الأنان ونص عليه في الام قال الرشدي فيجعل كلام المصنف وغيره
 على تريق طاهر (قوله) يقول دراقوطراق) أي بكسر الهمزة والتشديد كذا نقل عن شيخ
 الاسلام ما ش شرح لروض وانما غير في التمييز لان الأخيرتين قليلتان جدا وعبارة قل درياق
 بدل المهمة أوله وأطامه له بدلها وثلاثة كذلك ويجوز اسقاط التحية في الاولين مع تشديد اللام
 وكل منها يضم أوله وكسر فقه عشر لغات وقال الجلال لغات الطامودة اه (فرع) يصح السلق في النخالة
 والنية الخافعة من محوطين وفي الجعونة غير المجعونة بها اه قل على التحرير (قوله) أجناسا
 من عظم خردودهن وعبارة شرح مر ولا يشترط على أبعاض مختلفة من المناسخ والشار وغيرهما
 ويشترطها (قوله) لا ينفذ تارود غير منضبط) عطف على فبا لا ينضبط حل (قوله) كالسلك

يزيد في مركب المفرد
 فيصح السلق فيه ان كان
 جديدا أو اتخذ من غير جلد
 والا امتنع وهذا ما حوره
 السك وغيره لكنهم
 أطلقوا الصحة في غير الجلد
 ويشملها فقه السلق
 في الثياب الخفيفة الجديدة
 دون الملبوسة (در ياق
 مخلوط) فان كان مفردا جاز
 السلق فيه هو بآ مثانة
 أو دل المهمة وأطامه كذلك
 سكورات ومضمومات
 فقه ست لغات ويقال
 دراق وطراق (رؤس
 حيوان) لانها تجمع أجناسا
 مقصودة ولا تنضبط
 بالوصف ومثلها العظم
 وهو غير مقصود (ولا) فيه ما
 تأثيره غير منضبط هو
 أولى مما عبر به فلا يصح
 السلق في شيز وطبوغ
 وشو لاختلاف الغرض
 باختلاف تأثير النار فيه
 وتغير النضبط بخلاف
 ما ينضبط بتأثيره كالسلك
 (قوله) لاختلاف حوصته
 عبارة تشرح مر ولا يصح
 في حاشي البين لان
 حوصته عيب الا في عيش
 لاما فيه فيصح فيه ولا
 يضر وصفه بالحوصة لانها

مقصودة فيسأل المطلق بعمل على المحلول وفي اه شرح مر ثم قال يصح السلق كليا ووزنا ووزن برغونه ولا يكلها لانها لا تؤثر
 في اللبن

التنبه في كل ما دخلته نار
 لطيفة ومنزل للذكورات
 غير المصل لكن كلام
 الراعى يميل الى النسخ كافي
 الربا به بزم صاحب الانوار
 واعتمد الاستوى ويؤيد
 الاول صحة السلف في الاجز
 كما صححه الشيخان وعليه
 يفرق بين البابين يتيقن
 باب الارب (ولا في) (مختلف)
 ايزوه (كرمه) اى قدس
 (وكوزطس) بفتح الطاء
 وكسرها ويقال فيه طست
 (وقم وتارة) بفتح الميم
 (ونضجر) بكسر الطاء
 الست وفتحها النورى
 وقال الحريرى فتحها من
 لحن الناس (معمولة) كل
 منها لتعذر ضبطها وخرج
 بمعمولة المبوية في قالب
 فيصح السلف فيها كما شهد
 الكلام الاق (وجلد)
 لاختلاف الاجزاء في الرقة
 والغلفظ ثم يصح السلف في
 قطع منه مدبوغة وزنا
 (ويصح) السلف فيها وب
 منها اى للذكورات اى
 من اصلها القاب (في)
 قالب) بفتح اللام اصح
 من كسرها (د) يصح في
 (أطال) سرية اوسدرة
 فاطلة لها عن تقييدها
 بالر بفتح تأخيرها عما به
 منها في قالب اولى مما صنفه
 ويصح السلف في دراهم وناير
 بغيرها لانتهاهما ولا في
 أحدهما بالآخر حاد كان

الحق) اى عمل النحل لانه المنصرف الى الاسم عند الاطلاق مداني (قوله بالسك) اى والصابون
 والخص والنورة والزجاج والصبغ وماه الورد والشمع وقد يقال في انضباط نار النسل نظر
 لانهما يشهد به فالتحيز حاصل بها فغنى وكثرت تأمل حل (قوله والغايد) وهو العسل للأنثى
 أطراف القصب المسماة باللكايلك اى الزعزاع وهو غير ملوقيل المأخوذ من القصب جمعه واللبس
 ماء العنب بمد طبعه (قوله والبا) بالهمز وانصرف اول ما علب (قوله في كل ما دخلته نار لطيفة)
 المراد باللطيفة المنضبطة وان ترت شيئا (قوله ومنزل للذكورات غير المصل) وهو السكر والغايد
 واللبس والبا حل (قوله يميل الى النسخ) اى في المذكرات غير المصل (قوله كافي) اى لان
 لا يجوز بيع بعضها ببعض الجعل بالمائة (قوله صحة السلف في الاجز) ومثله وانظر حل (قوله
 وتارة) تجمع على متأثر بالهمز على غير قياس فتبينه الاصل بالزاد واسمه متاثر كذا في الصالح
 وغيره ونظيره مصائب له ما يوجب زعم بعضهم ان الصواب متاثر لمتاثر غير جميع ايجاب شورى
 والمراد بالمتاثر المصلحة التي يتأثر فيها مأخوذة من النور (قوله يخرج بمعمولة) لاجل قوله بعد وأطال فبينه من ان
 الترتيب في باب منها في قالب وانما ذكر المصنف المفهوم لاجل قوله بعد وأطال فبينه من ان
 يصح فيها مطلقا وكان الاول تقديم قوله ويصح على الجدل ليعمل المفهوم بالمنطوق او تقدم الجدل
 البرمة (قوله في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الاجز وقيل يجوز هنا الكسر اي ح
 شورى وفي قل على الجلال وهو آله يعمل بها الاواني تصب المغانن المشابة فيها من غير طرق ولا في
 اه والجمع فوال بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين جمعه فواعل بكسرها كم
 بالفتح ودعو الى كسرها ع على مر (قوله كما شهد الكلام الاق) هذا يقتضى ان ما بان ايم
 من هذا مع انه عينه كايه من قول للثمن منها فاعل الاول ان يقول كايه من الكلام الاق (قوله
 اولى مما صنفه) لان المصنفين ايشان مثل المراجعة المدورة اه وتأخيرها يشهد صحة السلف فيها لان كان
 معمولة ولملوجه ان المعمول منها لا يختلف اى جزاؤه رقة وغلفاظ حل وانظر الفرق بينه وبين العنبر
 وقيل الفرق ان المتجنجى لما كان شأنه ان يستعمل في التاركان اختلاف اجزائه بركة والخب
 مضرا لانه وبما أسرع اليه الخلل من الجزء الرقيق وان السطل لما كان المقصود الاغلب استعماله في
 غير التاركان اختلاف اجزائه بما ذكره مضرا لكن يرد على هذا الفرق نحو الطشت والقنم (قوله
 لانتهاهما) لنتاد احكام السلف والصرف لان الصرف يقتضى قبض العوضين والسلف انما يقتضى قبض
 أحدهما ان المجلس فيلزم ان يكون العرضان يستحق قبضهما ولا يستحق قبضهما في المجلس اى حل
 وقول حل يستحق قبضهما الخ اى فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق قبضه مع
 ذلك بحيثين ولا يجوز في مثله الا ان يقال الجهتان المستندان لعقد واحد حكم الجهة واحدة
 سم قال في شرح الروض ثم محل ذلك اذ لم ينو بال عقد الصرف والاصلاح ان كان مرعيا
 ولم يجدها في موضوعه يكون كناية في غيره وهذا اى كلام الحلي المتقدم اهتمامه لو كان السلف يقتضى
 تأخير القبض على المجلس كما لا يخفى مع انه ليس كذلك بل انما حاله ان لا يقتضى القبض ولا يعتد
 في السلف (قوله بشرط في رقيق الخ) شروع في تفصيل ما جله ولا يتولد كره اى الصنعة
 يختلفها الفرض وليس الاصل علمها في العقد ع وش وبزمن النوع من الصنات شيئا (قوله
 كدرك) ان قلت الترك ليس نوعا وانما هو صنف من النوع الذى هو انما كاهو مقرر في الشر
 وكلام الشرح يقتضى ان الرقيق جنس والتركي نوع من انواعه مع ان الجنس انما هو الحيوان

كطائفي أودوي (د) : كر
(نوعه) ان اختلف كأيض
أو أسود (مع وصفه) كأن
يصف بياضه بسمرة أو
شقرة وسواده بصفا أو
كدرة فان لم يختلف لون
الرقيق كالزنجي لم يجب
ذكره (د) ذكر (سته)
كأينست أوسجع أو عجل
(د) ذكر (قده طولاً أو
غيره) من قسور بومة
(تقريباً) الوصف والنسب
والقدح لوشط كونه
ابن سبع سنين مثلاً
زيادة والنقص لم يحجز
لنفسه و يعتمد قول
الرقيق في الاحتلام وكذا في
النسب ان كان بالغاً والافتقار
سيده ان ولد في الاسلام
والافتقار النخاسين أي
الدلائل يظنونهم وقول
أوغیره إلى من قوله وقصر

(قوله حقه الله في درهم)

كان الأولى التمييز بالربوي
لان غير المضروب مثله
وغير الله مثله هكذا

صرح في شرح الروض

(قوله أي يقدم خبر العبد)

الصواب ان كانت عبارة

العباب كذلك ان يقول

أي فيتمند قول النخاسين

فلا تصرح بالاول ولا

ملازمة تأمل

المراد بالجنس والنوع هما عند أهل اللغة فاهم يطلقون الجنس على ما حته أصفاء والنوع على ما حته
افراد وليس المراد اصطلاح المتكلمين شيخنا (قوله كطائفي) يتخفف اللام نسبة إلى خطاء بلدة
بالجم وهو وما بعده صنفان من الترك شيخنا (قوله وكرهه) أي الرقيق ان اختلف كأيض فقيته
أن لون الترك يختلف فيكون أبيض نارة أو أسود أخرى وليس مراد بل كله أبيض وعليه فالمراد
التفاوت في مقدار البياض عرش لكن حيث لا حاجة إلى ذكر اللون لانه لم يختلف وإنما اختلف وصفه
فذكر الوصف يفي عنه وإن أريد بالاختلاف اختلاف اللون من أمه فذكر النوع يفي عنه لانه
اذا كان النوع لا يكون لونه الواحد وان اختلف بالشدة والضعف فذكر النوع مستدرك على كل
حالة تأمل (قوله) كأن يصف بياضه بسمرة أي بجمرة بأن يكون البياض مشوباً بجمرة وقوله أو
شقرة أي صفرة (قوله كالزنجي) يفتح الزاء وحكي كسرهما عرش وفي الصباح التبع طائفة من
السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم حجارة قال بعضهم ويشتد بلادهم من القرب إلى
قرب المدينة وبعض بلادهم من نيل مصر والواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاء والفتح لغة
له (قوله أو عجل) أي أول عام احتلامه احتم الفعل أو وقته وهو تسع سنين حر والأفان عشرين
سنة يقال له عجز زى وقوله أو زى أول وقت امكانه بدليل قوله وهو ابن تسع سنين وأما قول
حج وهو خمس عشرة سنة فهو بيان لوقت الحق فلا تنافي (قوله وذكر قده) أي القامة كان
يقول ستة أشبار مثلاً حل (قوله من قسور بومة) نعم لوجاهه قصيراً على خلاف العادة لا يجب
قبوله لان القصير على خلاف العادة عيب حل (قوله أو بومة) بكون الباء مفتحة ما هو يرى (قوله)
حتى لو شرط الخ اختصاره على هذا لان ذلك لا يأتي في غيره معاذ كسر حمر حل أي من الوصف والقده
ويمكن أن يأتي فيهما أيضاً بأن يقول طول حمة أشبار ولا يزيد ولا ينقص أو يقول بياضه مشوب
بجمرة مثل هذا الشخص لا يزيد عليه ولا ينقص عنه بأن يكونا سنين شيخنا (قوله و يعتمد قول
الرقيق) أي العلف في دينه (قوله في الاحتلام) ظاهره ولو كافوا وهو ظاهره بوجه بأن ذلك لا يسلم
لانه كما ذكره الشيخ جودان عرش لكن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بالاحتلام الحتم بالفعل وأما اذا كان
للمراد به من بلغ من الاحتلام وان لم يحتم فلا يوجب قول الرقيق في الاحتلام بهذا المعنى فقول الشارح
و يعتمد قول الرقيق الخ يعين أن المراد بالاحتلام من احتم بالفعل وقوله ان كان بالغاً أي مسلماً وقوله والا
فقول سيده أي المسلم (قوله والافتقار سيده) أي العلف المسلم ظاهره أن السيد لا يقبل قوله الا اذا
كان العبد غير بالغ ولم له غير مراد وحيث يمكن تقرير الشرع بما حمله أنه يعتمد قول الرقيق
ان كان بالغاً وأوغیره ان لم يوجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالغ ولم يجد غير قول السيد ولكنه يقتضي أن اذا
تعارض قول العبد السيد قدم قول السيد لانه انما قيل السيد العبد عند علم اخبار العبد وهو محل
تأمل ان ظهر شرعية تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه أورش ولادته ولم يذكر العبد
قربته يستدل بها ليل قال سي كذا ولم يذكر رأيت في شرح العباب لحج ما يصرح بالاول حيث قال
والأول وان لم يولد في دار الاسلام لم يلزم السيد من حاله شيئاً وان كان الرقيق غير بالغ أو بالغاً ولم يلزم
من نفسه وكذلك لو اختلف السيد من العبد فيما يظهر اه أي يقدم خبر العبد عرش على حر (قوله)
ان يرقى في الاسلام ليس قيداً في المأمر على علمه وان لم يولد في دار الاسلام حر وعبارة قول ان ولد
أي العبد في الاسلام أي ان كان أي حين ولادته مسلماً وسيد كذلك والمراد بالمسلم العلف في كل ما ذكره
فيه (قوله فتقول النخاسين) أي اثنين منهم فيما يظهر بل لوقيل واحتمل يبطو يشترط فيهم التكليف
والعدالة نظير ما مضى الرقيق والسيد يظهر لا اكتشاف بعدل الرواية شو يرى فان لم يخبروا وبأن

(و) ذكر (ذكورة أو

أنثى) وثبوتية أو بكارة

(لا) ذكر (كل) يتبع

الكاف والحاء وهو أن

يعالجون العيين سواد

من غيرا كمال (وسن)

في الاعم (بحومها) كحلا

ودمع وهو شدة سواد

العين مع سوادها وتكلم

وجوهها واستدركه لتساع

الناس باعمالها (وشرط

في مائنة) من ابن دبر

وغنم ونخل ويدل وجبر

فهو أعم من قوله وفي الابل

والنخل والبغال والحمير

ذكر (ذلك) أي الامور

الذكورة في الرقيق من

نوع كقولهم من ام بلد

كذا انتم بني فلان ولون

وذكورة أو أنثى وسن

كل من غاض أو ابن ليون

(الاصفا) اللون (وقدا)

فلا يشترط ذكرهما

والتصریح بهذا الاستثناء

من زياد في قول الرافعي

اتفاق الاصحاب عليه في

الثانية لكن جزم ابن القمري

فيها بالاشتراط وسبقه اليه

المارودي قال وليس

للاختلاف به وجه ويسن

في غير الابل ذكر الشية

كحجبل وأغر ولطم وهو

ماسا لغرة في أحد شق

وجهه ولا يجوز السلم في

أبواب لعدم انبساطه (و)

شرط (في طير) وسك

ولهما

وقد أمره الى الاصطلاح على شئ كان ع ش والنخس في الأصل الضرب باليد على الكفل (قوله)
 وذكورة (الخ) أي ولا يصح في الخنثى بان اضح بالذكورة لزم وجوده وعابه فلو سلم اليه في ذكر
 بجاهه بخنثى اضحت ذكورة وكذا لو سلم اليه في أنثى وفي خنثى اضحت أنثى لم يجب قوله لان
 اجتماع الآتين يقلل الرغبة فيه ويورث نقصا في خلقته ومثل الخنثى الحامل للسلالة الذكورة وقد تقدم
 عدم صحة السلم في الحامل عن حج هذا الاول أن يقال هنا إذا لم يذكر في العقد كون السلم في حامل
 أنامله أتى له حامل فإن كانت عا ماعدا لم يجب اعتبارها يجب قبولها والواجب ع ش على مر (قوله)
 وثبوتية أو بكارة) انظر هل هذا راجع للذكرا شيا بأن تقدمه تزويج والواجب فقط شيئا
 وعبارة ع ش فيها ويثني تقييده بالانثى وعبارة مائنة الرض وشرحه في الامة ذكر الثبوتية
 والبكارة أي احدهما له (قوله لا ذكر الخ) لكن لو ذكر شيئا م يجب اعتباره باتفاق الاولين
 وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ع ش على مر (قوله جعون العيين) أي من
 داخل (قوله في الامة) راجع لكل من السكحل والنسن وانما اقتصر على الامة لكونها محل
 نهم الاشتراط ودون البعد فلا اعتراض عليه كالحمل في التقييد بالامة ع ش وأيضاً ذكرها لانها محل
 اختلاف لانه قيل بان شرطها فيها وانما يشترط لان العقد من الرقيق الخدمة (قوله كحلا) وي
 تناسب الاعضاء أوصفة يلزمها تناسب الاعضاء والمراد الملائمة بالنسبة لغالب الناس ع ش وقد وثق
 ح ل الحسن يقال ملح الشئ بالضم ملوحة وملوحة أي حسن فهو ملوح وملاح (قوله ودعج)
 ولواشترط شئ من ذلك حالة العقد وجب اعتبارهم وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس
 والقاعدة أن كل ما لا يجب ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعيين لانها مع الشرط قل (قوله)
 لتساع الناس) لان العقد من الرقيق الخدمة (قوله من نوع) أي أوما يتوهم مقامه وقوله كونه
 الخ بيان لما يقوم مقام النوع ومثال النوع يخافى أو عراب أو يقال يمكن أن يكون تمثيل الشارع
 للنوع باعتبار أنه معلوم عنده العاقدين وعدلين أن نهم بني فلان يخافى أو عراب مثل شيئا (قوله)
 ونقل الرافعي) قال شيئا في شرحه يعمل على كون ذلك بسلا لا يختلف بذكره مع غرض صحيح
 شوري وما يذهب ابن القمري في الثانية هو المعتمد (قوله ويسن في غير الابل) فضنه أن الشية
 توجد في البقر والغنم وغيرهما من بقية الأنواع الا الابل مع ان الاقسام التي ذكرها اعلمت في الخيل
 دون غيرها وعليه فعل المراد أن غير الابل لا يقيده كونه من الخيل ولا غيرها من حيثها فيه مجردة عند
 من يعاينها وأفرادها مختلفة باختلاف الأنواع فيوجد في البقر والغنم مجردة ترغبها كواجبه
 في غيرها من الغنم وبحومها تأمل ع ش لكن عبارة في شرح البيهقي وابن القمري في الخيل ذكر الشية
 (قوله ذكر الشية) أي اللون الخاص لمقامها ومنه لاشية فيها زى (قوله كحجل) هذا وما
 بعد مائنة الشية فالجمل هو الذي في قواعه بياض والاغر هو الذي في جهته بياض بخلاف مقام البدن
 شيئا (قوله ولا يجوز السلم في الابل) قال شيئا مزا الا في بلبغ وجوبه فيها قل وهو
 مبنى على أن الملة في عدم صحة السلم فيه عزة الوجود فعل القول بأن الملة في ذلك عدم الانبساط فلا يصح
 السلم مطلقا كقوله ع ش وفي المختار الباقي سواد وبياض وكذا البلية بالصم يقال فرس البليع على
 فيثني أن يلدح بالانثى ما فيه جرحه وبياض بل يحتمل ان المراد بالانثى في كلامهم ما تشتمل على
 لوين فلا يخصص بمائنة بياض وسواد ع ش على مر ويصح في الاغر وهو لون من البياض والورد
 قل (قوله ويشترط في طير) أي غير النحل أم النحل فلا يجوز السلم فيه وان جوزنا فيه كونه
 الاندومي لانه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن شرح مر وقوله النحل الحاء الهمة وأما النحل

(نوع وجنة) كبرا وصغرا

أي ذكر هذه الامور وكذا

ذكورة أو نوتة اننا يمكن

التخييز واختلف بهما

الفرض وان عرف السن

ذكر أيضا ويذكر في

الطيرولة ان لهرد لا اكل

وفي السمك انه نهري أو

بحري طري أو مالح (وفي

لحم غريميد وطير) قنيد

أو طري ملى وغيره أن

يذكر (نوع) كالحم بقر

عرب أو جواميس أو لحم

مأن أو ميس (ودكر خصي

رضع معارف جنس أو

ضدها) أي أختي خل طعم

راع نبي والرضع والقجام

الصغير أما الكبير فنه

الجنس والثني ولا يكتفي في

للعوف العلف مرة أو

مرات بل لابد أن ينتهي

الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله

الامام وأقره الشيخان

وقولي جنس من زيادتي

(من نغدة) بأجسام البقال (أو

غيبه) ككتفت أو جب

من مسين أو هن بل كافي

الروضة كاسلها عن

المراقين وتعبيري بغيرها

أعم من قوله أو كزيت أو

جنب وخرج بز يذني غير

صينوطير لهما فيذكر في

لحم الصيد غير السمك ما

ذكر في غيره ان أمكن

وأنه ميسهم أو أحولة أو

جارية وانها كلب أو قند

بالخاء فالنارحة السلي في إمكان ضبطه باللول ويحوي فيقول أسلمت اليك في تحفة صفها كذا
فيحضرها الصفة التي ذكرها ومن الصفة أن يذ كر مدة نباتها من سنة مثلا كجافة ع ش عليه
(قوله نوع وجنة) هلا قال أن يذ كر أو ذكر ككتبة الملوقة شو برى (قوله أي ذ كر هذه
الامور) فيها امران الأول أن يقال المراد بالجمع مانوق الواحد (قوله ان لهرد لا اكل) وفيه أن
الارز لا يبيض لا يجوز أن كله بمصر اه حل قال الشيخ منصور الطوسي وعله اذ لم يخب وبلت لانه يحصل
منه ضرر شديد (قوله انه نهري) أي من النهر الحلو وقوله أو بحري أي من البحر المالح اه ع ش
(قوله طري أو مالح) لاستقامت لين بل الطري يقابله القنيد والمالح يقابله غير المالح بدليل ما يأتي ففيه
اكنتاف (قوله وفي لحم غير صيد) لم يشكك على الصيد نفسه لاسنطوقا ولا منهوما ويمكن دخوله في
المائية فلا يجر حل ولو اختلف المصل والماء اليه في كونه مذ كر وغيره صدق المصل عملا بالصل مالم
يقال المصل اليه أنا ذ كيت فيصدق ع ش على مر (قوله فنبذ) فيه إشارة الى انه لابد في صحة السلم في اللحم
من بيان كونه قنيدا أو غيره وان كان قول المتن وفي لحم غريميد وطير نوع الخ قد يهرم خلافه فلا
أشهر أي قوله قنيد الخ وجميعه من مدخول الاشتراط كان أظهر ع ش لانه لابد من ذكره (قوله
أن يذ كر نوع) هكذا فعل الصنف هذان في الملوقة الى آخر الفصل وذ كر في الملوقة قبله لفظ
ذكر في المتن حيث لا بد لشرط في رقيق ذ كر نوعه ثم قد ورد ذلك في الملوقة الى ما ذكرنا وما بعده
فليتأمل وجه مغايرة الاسلوب مع تقديم ما يتنسى الاثبات به مصرا صر يحار كونه تنسنا اعله غير كاف
فليتأمل شوري قلت تأملنا فوجدنا عذر المحافظة على اعراب المتن لانه لو قدر الصذر هنا لزم عليه
جر المرفوع وأما فسق فلما عطفنا بجزيرة فناسب فيها تقدير المضاف لكن يصح على هذا
الترجيح ما ضمنه في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعا كالذي بعده ومع ذلك قرأه في المصدر
الصريح على وجه لا يخرج عن كونه مرفوعا كاترى وكان يمكنه أن يقدره في البقية على هذا الوجه
فيبحث الشوري في راحة لكن تقدير المصدر مؤخر فيه طول وبعبارة ع ش فان قلت لم يغاير في
الاسلوب فغير فيما سبق يذ كر وهذا بان يذ كر قلت غير به للتفنن أو لتعلم يذ كر العامل وكان
الاصل في العمل للتعلم كان تقديره أولى (قوله بقر عرب) وهو ما قبل الجواميس الذي اشتهر بالطلاق
البقر عليه الآن (قوله أو طير مأن) جميع مأن شو برى (قوله خصي) يفتح الخاء شو برى (قوله
جنس) أنظر لوز ذكر كونه باجدة مأن حل يحزى ما أجذعت قبل العام أو مأن أخرج اجداءها عن تمام
العام وقد يقال لا يحزى في الأول وكذا في الثاني ان اختلف به الفرض سم على التهج والأقرب الاكتفاء
بها اذا اجذعت قبل تمام السنة في وقت جرت به العادة باجدة مثلا في لان عدوله عن التقدير بالسنة
قرن على ارادة مسي الجذعة وكذا بعد ما هم منتقل الى حد لا يطلق عليها جذع عرفا ع ش على
مر قال الشوري قياس ما تقدم في علم من أنه يؤخذ الخمل بالسنة أو بالاحتلام أن يكون هنا كذلك
فؤخذ ما هنا سنة أو اجذعت مقدم أسستها وان لم تبلغ سنة فقد قالوا ان الاجزاء قبل تمام السنة
كالجزء والاستلام فليتأمل (قوله ان أمكن) لعله احتراز عن الخفاء وضده وعن العلف وضده وفيه
أنه يمكن وجودهما با استطادعزا ورضا وعلمه ثم ذبحه فلعل كلامه مفروض فيها اذا ذبحه عقب
استطاده كالموتالب فلما كان لحم الصيد ينقص عن غيره عما ذكر ويذ بد عليه من كونه ميسهم
أو أحولة الخ ميسهم مع غيره وما في على الشارح من مفهوم المتن لحم الطير والسمك ذكرها بقوله
وقلم الطير والسمك ما مرأى في قوله وفي طير وسمك ونحوهما الخ فرضه تكميل مفهوم المتن
وان علم حكمهما عام فلا تكرار في كلامه ولحم صيد السهم أطيب لان السهم يخرج الدم والاحولة

(५६६)

(۲۰۰۰)

(۲۰۰۰)

كبر أو صغرا (وغف)

بضم العين (أوحداثة)

ولا يجب تقدير مئة منه

قال الماوردي وبين أن

الجناف على النخل أو بعد

الجم إذ بشرط في الرب

والعنب ما ذكر إلا العتق

والحدأة (وقى على) أي

على نخل وهو المراد

الاطلاق أن يذكر (مكانه)

كبيرة أو بلدى وبين

بلده كجازى أو مصرى

(وزماته) كصبي أو خرفي

(ولو) كأيض أو أصغر

لتفاوت الفرض بذلك قال

الماوردي وبين صرعه

وقوته أوقفه لاعتقه أو

حداته كصريح به

الامل لانه لا يختلف الفرض

فيه بذلك بخلاف ما قبله

(فصل في بيان أداء غير

المسلم فيه عنه وقت

أدائه ومكانه)

(صح أن يؤدى عن مسلم

فيه أردأ أو أجود) منه

صفة ويجب قبول

الأجود) لان الامتناع

منه معادولان الجوده صفة

لا يمكن فضلها فهي تابعة

لخلاص مال أو أسل إليه في

خسبة عشرة أذرع خاء

بها أحد عشر ذراعا أما

الأردأ فلا يجب قبوله وإن

كان أجود ومن وجه آخر

لانه ليس حقه مع تقصيره

به وخرج بما ذكره أو غير

جنه ونومه عنه كبرعن

هذا يفيد أن المراد بالبدل المقتضى لاختصاص البلعوم له حيث يختلفا قال السبكي جرت عادة الناس أن لا يذكروا الوزن ولا سعر الحب والعتق فاسدة فخذت لنص الشافعي والاصحاب ح ل قال الشورى فلينبه له (قوله كبر أو صغرا) أى لان من غير الحب أقوى شرح مر (قوله بضم العين) وضبطه الأسوى بكسر هاء القادوس ماصرح بجواز كل منهما فليحذر شوى (قوله ولا يجب تقدير مئة منه) فيه نظر لان اختلاف الفرض به حل (قوله وبين أن الجناف على النخل أو بعد الحدأة) أى لان الأول أقوى والثاني أسهل لانه يخافه إلا محل يخاف فيه الفرض بذلك حل (قوله أى غسل نخل) ويسمى الخافض الدين له يحفظ كل شئ وضع فيه من التغير (قوله وزماته) لم يقل وزنه أو الصغر ولعله لوازته لما قبله شوى (قوله وبين صرعه) الضمير للمصل يتقدر بمضاف أى مرعى أصله وهو النخل وكذا ما بعده والمراد بين وجوب (قوله وقوته) بتقدير الأول أنه أن قرئ بإكتهان كترعمر قوله صرعه والمراد بها النخل بدليل قوله أوقفه وقى حج ما يفيد ذلك وعليه فقل المراد بالقوة ما قبل القوة عش واقصرق العباب على ذكر صرعه قال في الإياب تنبيه حذف الحذف من كلام الماوردي ومن تبعه قوله وقوته وكأنه فهم أنه كيدوان النخل لا قوله الامارعه وقبه نظر بل متى لم يكن مرعى أول كنه يعلمه ملاك ويستند يختلف الفرض بما يصعبه فوجب بيانه شوى أى فيكون عطفه على الرعى من عطف العام على الخاص (فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه) (قوله ووقت أدائه) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير ملقة عليه أيضا والاضافة على معنى في أى بيان أداء غيروه وقت أدائه أى بيان أدائه في غير وقت أدائه وفى غير مكان أدائه وذكر الأول بقوله ولعلجل الخ والثاني بقوله ولو غنر به الخ كما قرره شيخنا وعبارة قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزماته ومكانه (قوله أردأ) أى لانه من جنس حقه فاذا راضيه كان مساعدا بصفة مر (قوله ويجب قبول الأجود) فلان عليه في قبوله ضرر ومشفة كان كان من يعتق عليه أروجه يجب قبوله ولو قبضه جاهلا صح وعق عليه وانفسخ نكاحه ولو كان لا يعتق عليه لكن كان عمله مثلا لم يجب قبوله نظرا إلى أن بعض الحكماء وهو الحاكم الحزنى يحكم ببقته أى حل (قوله بخلاف الخ) غرضه بهذا افساد القياس الذى تمسكه به الضمير بإبداء فارق وعبارة مر والثاني لا يجب لمكانه من المنة كالأول أسهل في خشية أدفع جأ بهامة فلا يلزم قبوله أوفر في الأول بعد إمكان فصل الجوده فهي تابعة بخلاف زيادة الخسبة (قوله مال أو أسل إليه) أى في خشية عشرة أذرع أى فان الجوده وهى الزيادة ليست صفة بل عين ويمكن فضلها فظهر الفرق بين ما هنا وبين الخسبة قوله بخلاف الخ راجع لقوله ولان الجوده الخ وغرضه منه الرد على للعرض بالخشية وليس بخير قوله بخلاف لانه سيأتى بخير ما قبله بعد ما شيخنا وعبارة حل قوله بخلاف مال أو أسل إليه أى لا يلزم قبولها لا مكان فصل ما ذكره هذا بناء على أن زيادة القدر من زيادة الصفة والأهمى خارجة من كلامه أى بحرفه وما تقدم أولى (قوله لانه ليس حقه) فيه ان الأجود ليس حقه أى مخالفة ذلك زاد في الملة قوله مع تقصيره به (قوله وخرج بما ذكر الخ) أى قوله أردأ أو أجود صفة فالظاهر في أن لفظة بين المؤدى ولا بد عنه انتهى في الصفة فيفيد اتحاد الجنس والوع فيخرج به ما ذكره الشارح حل (قوله كبرعن شعير) ومن اختلاف النوع اذا كان أحدهما شيا بما الساء والاخر بالعيون أى شوى (قوله فلاح) أى ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة أى مر (قوله لامتناع الاعتناء عن المسلم فيه) أى حقيقة أو حكما فالرد للنسب ليس لما عطف عليه بلظ البع ولم يجعل ذلك اعتبارا في الأخذ وهو فاقبه الصفة التى

شعير مع معلق على غير برنى فلاح لامتناع الاعتناء عن المسلم فيه (٤٤ - بحريمى) ثانياً

اعتبرت في العقد له لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينها عند واحدة فلم يستوف الا ما عطف عليه
 ع ش قال مر والحيلة في الاعتراض أن ينسخا السلم بأن يتقايلا فيه ثم يعترض عن رأس المال اه بل
 الرشيدى قوله بأن يتقايلا أى فلا يؤثر التدفاسخ اذ لا يصح من غير عيب خلافا لشيخ قاضي وان
 كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذى ذكره الشارع اه وقوله ثم يعترض عن رأس المال أى ولو كان
 أكثر من رأس المال بكثير اه ع ش على مر **(قوله كاسر)** أى في باب البيع قبل قبضه لكن
 تقدم أن على ذلك اذ لم يضمنه شخص والاجاز الاعتراض عنه بغير قبضه أو توهمه لأن دين ضمان
 لا دين سلم لان الثابت في ذمة الضامن نظير السلم فيه لا عنه عز بزي **(قوله من مدر)** أى متى صير
 وقوله ونحوها كالتين **(قوله جاز)** أى وجب الآن يكون لاخراج الثوب والربا مؤنة فلا يجوز قبضه
 شوبرى وحل **(قوله أو وزنا)** أى فلا يجوز أى لا يجب القبول شوبرى **(قوله لا يجوز قبضه وزنا)**
 وبالعكس أى ولا يكيل أو وزن غير موقوف العقد عليه ولا يزلل المكيل ولا يوضع الكف على
 جوانبه بل يؤوله ويوجب على رأسه بقدر ما يحل اه شرح مر وقوله ولا يزلل المكيل أى وان عتيد
 ذلك في بعض الأنواع وكان السلم فيه مثلا ما عوى به المكيل مع الزلزلة لا ينشط فالتلفات لا يعتد
 اه قال في شرح الروض فإن خالفتم له القيان لمعاد القبض كالأقفى عوا فالا ينفذ التصرف فيه كـ
 صرف البيع وكذا لو اكتله بغير المكيل الذى وقع عليه العقد كأن باع صاعا فاكته بالدلى مارج
 ابن الرقة من وجهين والوارد بالضمان ضمان البدو هو التثل في التثل وقيمة يوم التلف أن تلف كالسلم
 اه سم وقل **(قوله والرطب غير مشدخ)** بضم الميم وفتح السين للمجتمعة وتشبهه بالالهة أو شام
 خامس. بل باع بسير بغيره في نحو حل بسير رطبوا يقال به بصر المعمول فإن اختلفا فإنه معمول متين
 السلم اليه لان الأصل عدم التدخج بخلاف ما لو اختلفا في طمئه مينة أو مذك ك ثم إن قال السلم اليه
 ذمته بنفسى صق هو والتدريق فباز كرايحين ويجري الحكم السلم على القبول ثم بعد ذلك انظر
 ماذا يفعل فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عمل بحكم الحاكم وبالمظاهر أو يعمل بظه فلا
 يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه مينة في ظنه فيه نظر والمظاهر الثاني ع ش على مر **(تنبيه)**
 جعلوا من اختلاف النوع كاختلاف الجنس وقا الربا كافتاقه ولعله للاحتياط فيها أمام فوائدها
 هاتلان فيه غررا وهو يكافى مع اختلاف النوع دون الصفه قل وحج **(قوله ولو لم يجل)** أى
 السلم فيه جميع التفاصيل الآتية كل دين ورجل شرح مر وقال حل ولو لم يجل أو مولا أى كان
 التسليم **(قوله لا)** علف أى لم يقع أو محتاج إلى مكان حفظه أو كان يترقب به زاد مقرر قال **(قوله)**
 طريا رابع طرما لم يثن لان فعلا يستوى فيه الفرد وغيره وفيه ان فعلا استوى فيه للتى وغيره
 اذا كان معنى مفعول به وليس كذلك لانه معنى قام به الطرارة لاحسن أن يقال طريا أى كل منها
 أو فرديا لان العطف بأو اه شيخنا **(قوله أو وقت نهب)** عطف على حيوان فيكون لى أو كونه
 أى للسلم فيه وقت نهب وهذا نافي لان فيه الاخبار باسم الزمان عن القات وهو للسلم فيه وأجيب
 بأن كلامه على تقدير مضائق أى كون وقت لهجه وقت نهب وصرح الشارع بأولها أسفنا من
 الخبر وأل في الوقت عوض عن الضمير فاندفع ما قال من أين أخذ الشارع لفظ الوقت ولم يضمن
 ما بدل عليه وهذا قال أو كونه وقت نهب ويكون على تقدير مضائق كافدنا **(قوله كاسر)** أى
 قوله مع نضوره **(قوله أجبر على قبوله)** أى فقط على المتعمد أو أفسأ في مقابله بقوله وقد لا يلحق ولا
 يخص الاجبار به المسئلة بل يجبر المدين على قبول كل دين حال أو الإبراء منه عند استيفاء غرضه وقد

كاسر ويجب تسليم لير
 ونحوه يقيم من مدر ورتاب
 ونحوها فان كان فيه
 قليل من ذلك وقد أسلم
 كيه جارا أو وزنا فلا بأس
 فيه كيلا يجوز قبضه وزنا
 وبالعكس ويجب تسليم
 الثمر جافا والرطب غير مشدخ
 (ولو لم يجل) السلم اليه سلم
 فيه (مؤجلا في قبضه) السلم
 (لغرض صحيح ككونه)
 هو أو من قوله بأن كان
 (حيوان) فيحتاج الى
 علف أو كونه ثمرا أو لحما
 يريد أكلها عند الخبز
 طريا (أو) كان الوقت
 (وقت نهب) فيخشى
 ضياعه (لم يجبر) على قبوله
 وإن كان المؤدى غرضه
 من فان لم يكن له غرض
 صحيح في عدم قبوله أجبر
 على قبوله سواء كان المؤدى
 غرض صحيح في التجهيل
 فكذلك من أرضها

أوجرد برادة لقتة وعليه
انقصر الأصل كالروضة
وأصلها لم لا كاقصاه كلام
الروض وهو أوجه لأن عدم
قبوله نعتت فان أصح
عدم قبوله أخذه الحاكم
ولو أحضر السلم في الحال في
مكان التسليم لغرض غير
البراءة أجبنا السلم على قبوله
أو لرفضها بجري القبول
أو الإبراء وقد يقال بالتخيير
في المؤجل والحال المحض
غير مكان التسليم وإنما عليه
جزي صاحب الأوراق
الثاني والذي يقتضيه كلام
الروضة وأصلها الإيجابيهما
على القبول فقط وعليه يفرق
بأن السلم في مستلحق
التسليم فيها لوجود زمانه
ومكانه فاشتغلت عنه
عناد فتيق عليه بطلب
الإبراء بخلاف ذينك (أو
ظفر) السلم (به) أي
بالسلم إليه (بعد المحل) بكرة
الحال (في غير محل التسليم)
بفتحها أي مكانه المعين
بالشرط أو التقد وطأه
بالسلم (به) (ولتله) من محل
التسليم إلى محل الظفر
(مؤنة) ولم يتحملها السلم
عن السلم إليه (في زمانه)
لتضرر السلم إليه

أضره من هو عليه أو أوارته لأجنبي عن محل بخلافه عن ميت لأثر كالهيا يظهر لمصلحة برادته
وسبأني أن المدين يجب الطلب أدائه فوراً شرح مر (قوله) أوجرد برادة لقتة) وكذا يجرد لم يكن
لغرض أصلاً في شيخنا الرمي بقتل من الشرحين والروضة لكن في وجوده نظر اه قل ثم رأيت
في عرض على مر ماضيه قوله أولاً لغرض في تصوير انتفاء الغرض للسلم النظر أولاً في المراتب
حصول البراءة بقبض السلم لا الهام لأن يقال المراد أنهم قصد حصول البراءة وإن كانت حاصلة
بقبول السلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلاً كونه مقصوداً اه مجروده (قوله) وعليه انقصر الأصل
أي كونه له فيغرض (قوله) أم) أي لا لغرض أصلاً أي لم يلاحظ عند الأداء واحداً مما هي وبهذا
يندفع ما يقال لأشك أن البراءة حاصلة بذلك ولا بد فلا يتصور عدم الغرض بالسلمية لأنه لا يلزم من
حصول البراءة ملاحظة محل (قوله) أخذه الحاكم) ويظهر وجوبه عليه عند الطلب ويبرأ للدين
وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين اه شرح مر وقل (قوله) ولو أحضر السلم فيه
الحال) أي أصلاً في مؤجل إذا حل ومثل كل دين حال اه زى وهذا مفهوم قول المتن ولو لمجمل وقوله وقد
يقال بالتخيير في المؤجل أي التذكور في قول الشارع فأن لم يكن له غرض أجبنا على قبوله وقوله والحال
المحض في غير مكان التسليم مفهوم قوله ولو أحضر السلم فيه الحال في مكان التسليم (قوله) لغرض غير
البراءة) فكذلك من وضمان (قوله) أجبنا على القبول أو الإبراء) لكأن تقول لجأ جري في الشئ الأول
أعني إذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو الإبراء كما في الشئ الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة
لأن الغرض في الشئ الأول كذلك ألزم من حصول البراءة لأن يفرق بأنه الحالم في الشئ الأول
البراءة مقصودة بالبراءة انقصر على الأصل من مطالبة القبول بخلافه في الشئ الثاني سم وعبارة قل
وإنما يجبر على أحدهما في الشئ الأول لعدم تنحصر غرض البراءة فيه (قوله) بالتخيير في المؤجل) أي
ولم يكن للسلم غرض صحيح في الاستمتاع لأن هذه بعينها هي مفهوم المتن الذي صرح به بقوله قبل فأن لم
يكن له غرض صحيح أجبنا على قبوله لجزء الإيجاب على القبول جري على المعتمد وأما ذكره: الغرض
الفرق الذي أشار إليه قوله وعليه لمج شيخنا (قوله) في المؤجل) أي الذي عمل على محل التسليم؛ يمكن
للم غرض صحيح في الاستمتاع وكان غرض المؤدى هو البراءة وقوله والحال أي وكان غرض المؤدى هو
البراءة وقوله المحض مقصوداً لشيخنا وحل (قوله) الثاني) أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين
المؤجل مطلقاً أي المحض في مكان التسليم أولاً والحال المحض في غير مكان التسليم وبين الحال المحض في
مكان التسليم وقوله في مستلحق أي بوهي قوله ولو أحضر السلم إليه الحال في مكان التسليم فلم من هذا
التفريق أن السلم إذا لم يكن له غرض في المؤجل للمحل وكان السلم إليه غرضه من تعجيله براءة ذمته بجري
السلم على القبول فقط لا عليه وعلى الإبراء الذي هو التخيير حل (قوله) الإيجابيهما) أي إن لم يكن
للم غرض صحيح في الاستمتاع فأن كان له غرض كأن كان لتفهم مؤنة إلى محل التسليم ولم يتحملها السلم
إليه أو كان الموضع غرضاً بجري كأي (قوله) لوجود زمانه ومكانه) أي ولا نظر لتضرره لكون الزمن
زمن مذهب بخلافه قبل الحل اه شوري (قوله) بطلب الإبراء) أي والقبول وبه نظر لأن التضييق في
ذينك أشد لأن فيها الإيجاب على القبول في مستلحق التخيير بين القبول والإبراء تأمل ويجب أن
طلب الإبراء فيه تضييق حيث قيل له ما إن تقبل أو تبرئ (قوله) بخلاف ذينك) أي المؤجل والحال
المحض في غير مكان التسليم فأن المؤجل الذي عمل المحض في غير مكانه قد اختلف فيه الزمان والمكان
والمحض في مكانه قد اختلف فيه الزمان والحال المحض في غير مكانه اختلف فيه المكان وحل وقول الروضة
هو لعدم (قوله) ولتله مؤنة) ومثل المؤنة ارتفاع الأسعار فإذا وجد السلم السلم إليه في محل كان السلم

فيه أعلى منه محل التسليم فلا يلزم التسليم إليه تسليمه فيه قل ومرد قوله ولتلقه مؤنة هل ولو كانت تأنيه
شورى وفي شرح م ر أنه لا بد أن يكون لما وقع عرفا وقوله ولتلقه من محل التسليم إلى محل التفرع هل
العبارة مقابلة وأصلها وانقله من محل النظر إلى محل التسليم مؤنة كإجلاله عليه قوله بعد كان كل نقله
إلى محل التسليم مؤنة الظاهر من **(قوله بذلك)** أى بالقرآن مؤنة النقل لأن الأصل فى الإلزام أن يكون
كذلك اهـ محل **(قوله ولا يطالبه بقبضه)** قال الزركشى لكن له الدعوى عليه والزامه بالنقل إلى محل
التسليم وألن التوكيد ولا يحسب اهـ سم **(قوله فله الفسخ)** بأن يتقلا عند التسليم من **(قوله لم)**
يتحملها التسليم إليه بأن يشكك بنقله من محل التسليم بأن يتأخر من يحمل ذلك وليس المراد أنه
يدفع أجرة ذلك لـ التسليم لانه اعراض أى شبه اعراض لانه اعراض عن صفات التسليم فيه وهى النقل
لأن التسليم فيه اهـ حل بزيادة **(قوله فان لم يكن له غرض صحيح)** هذه بينهما هيئة الأثر والنتيجة
الها بقوله لنه سبق والحال المضرب لكن ذكرها هناك لغرض الفرق وهنالك كونها مفهوم للفرق لا
تكرار وقد يقال ان هذه فى الحال بعد الأجل كأثره كإثباته بقوله بعد المحل والمتقدمة على مسألة الأثر
فى الحال ابتداء بدليل ان الحوائش أخفوا بها الحال فى البرام **(قوله ان كان كقضى غرض صحيح)**
الاولى حذره لأن مفهومه معطل عنانى **(قوله ولو اتفق كون رأس مال السليم)** كأن أسـ جارية
صغيرة فى جارية كبيرة فكبرت عنده أى متصفة بالصفات التى ذكرها ثم أى ولو طبق التسليم إلى كفى
زى وقوله فكبرت أى الجارية التى هى رأس مال السليم حيث وجدت فيها صفات السليم فى ما ذكرها
ويأتى مثله فى مسائل الجواريات وغيرها وانما خص الجارية بذكره لانه قد يتوهم امتناعه خوفا من
وطئها ثم ردّها عـ ش على مـ

(فصل فى القرض) أى بيان حقيقة وهو بفتح القاف أشهر من كسر هـ وله التسليم فى العاطة الآن
جمعه ملحقا به فترجمه بفتح بل هو نوع مناه كل منهما يسمى لمقاسم مـ ر وقال عـ ش قد يقال
بمرد تسمية كل منهما بذلك لا يقتضى أنه نوع من لغاير مفهومهما إذا لم يبع موصوف فى القصة
والقرض تلك الشئ على أن يرد به فكيف يكون نوعان مع تغاير حقيقة ما تم تسمية كل منهما
بذلك تتحقق أن السلف مشترك بينهما اللهم الآن يقال ان المراد بجمعه نوعان أن يترجمه نوعا لأن
نوع حقيقة فاعا تل من النوع لأن كلا منهما ثابت فى القصة انتهى وانما عـ ب بالقرض دين الأراض
لأن المذكور فى الفصل لا يختص بالأراض بل غالب أحكامه الآتية فى الشئ للقرض كقوله وله بقبضه
وقوله وأداء وصفه ومكانا كسـ فهو بعض الأحكام فى القرض بمعنى الأراض فذلك عـ ب السلف
بعبارة تطلق على المدين وعلى الأراض فلا عـ ب بالأراض لكأن الترجمة قاصرة وهذا أولى على
حاشية الشيخ اهـ رشدى على مـ ر عبارة عـ ش قوله فى القرض وله أى على ما فى المتن لا لتأثير
التعبير به وليقيد أن له استعمالين وبهذا المدغم عدم التناظر بين الترجمة والمثل والقرض يتبع
القاف لفتح القطع اطف **(قوله يطلق)** أى شرعا وقوله إما أى اسم عين لا اسم مصدر **(قوله)** بين
الشئ والقرض) ومن قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فهو مقبول به لا مصدر ولا يمكن
القياس اقرا ماشو يرى **(قوله ومصدرا)** أى لقرضه وقوله بمعنى الأراض توطئة لقوله الأراض
سنة **(قوله وهو عليك)** أى شرعا **(قوله على أن يرد به)** واجبت به العادة فى زماننا من دفع
التعوط فى الأراض لأصحاب الفرض فى يده أو يد مأذونه هل يكون حجة أو قرعا أطلق الثانى
جمع ويرى على الأول بعضهم قال ولا أثر للرف فيه لا خطر له مالم يقل خذته مثلا ونوى القرض

بذلك (ولا يطالبه بقبضه)
ولو للحيلة لامتناع
الاعتراض عنه كإسـ فله
الفسخ واسترداد رأس
المال كإلحاق التسليم فيه
إما ذلك يمكن لنقله مؤنة أو
تحملها التسليم يلزم التسليم
إليه الأداء (وان امتنع)
السليم (من قبوله) أى
فى غير محل التسليم وقد
أحضر فيه وكان امتناعه
(لغرض) صحيح كأن كان
لنقله من محل التسليم
مؤنة ولم تحملها التسليم
إليه أو كان للوعى مخوفا
(إيجـ على قبوله) تنصده
بذلك فان لم يكن له غرض
صحيح أجبر على قبوله ان
كان كقضى غرض صحيح
لتحصل براءة القصة ولو
اتفق كون رأس مال السليم
بصفة السليم فيه فأحضره
وبجـ قبوله وتبصرى
بمرض أعم مما عـ ب
(فصل فى القرض)
يطلق إما بمعنى الشئ
القرض ومصدرا بمعنى
الأراض وبسـ سلفا
(الأراض) وهو عليك
الشئ على أن يرد مثله

ويعنى في نسبة ذلك هو وورثه وعلى هذا يحمل إطلاق من قال بالثاني وجمع بعضهم بينهما يحمل الأول
على ما إذا لم يرد الرجوع ويختلف باختلاف الأشخاص والمقدار والبلاد الثاني على ما إذا اعتيد
وحيث علم اختلاف تعين ما ذكر في شرح مدر بحرفه **(قوله سنة)** الا في المظن فواجب ولو في حال
محجوره كما يجز عليه مع ما لم يحجوره فلفظ المصيرنية وعلى السنة المالم يسل أن المقرض ينقعه
في سنة الاخر عليها وبحرم الاقتراض على غيره مظهر لبرج الوفاء من جهة ظاهرة المالم يعلم المقرض
بجمله حل والخالص أنه يكون سنة كآمال الضمن وقد يجب كآمال الضمن وقد يحرم كمن ظن منه صرفه
في مصبة وكغيره مظهر لبرج وفاء لآماله المقرض بجملة ولكن أظهره في لوع المقرض بجملة لم يقرضه
كأن صدقة التطوع ولاندخله الاباحة لأن أصله التنب وقال شيخنا بانه إذا لم يرج وفاء كما هو علم
للمالك بجملة فراجع قل على الجلال وقوله ولاندخله الاباحة الخ عبارة عن عى على مدر ولم يذكر
المباح ويمكن تصويره بما إذا رغب الى غنى يسؤال من العاد مع عدم احتياج التالى فيه فيكون مباحا
لاستحبابه لانه لم يشغل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع لمكطف ماله في ذمة المقرض
وقوله لآماله المقرض بجملة فان علم لا سومة وحل يكون باعا أو مكروها فيه نظر ولا يبعد الكراهة
لأنه يمكن حاجة عى على مدر **(قوله لان فيه امانة)** فهو أفضل من درهم الصدقة التي قد لا يكون
فيه ذلك ولما ورد أنه **عليه** رأى ليله للمراج على باب الجنة مكتوبا ان درهم الصدقة بعشرة
ودرهم القرض ثمانية وعشرون زيادة الثواب دليل الفضل وقلة عمله جبريل لماله التي صلى
لعله صلى وسلم عن زيادة ثوابه بأنه لا يقع الا في بدعناج في الغالب واعتدش شيخنا مدر ان درهم
الصدقة أفضل لعمد العوض فيه وسكة كونه ثمانية عشر أن فيه درهين بدلا وميدلا فمعا عشرون
يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فنتج المضاعفة وهي ثمانية عشر قل على الجلال وعبارة مدر
دوجه ذلك ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجة فقيه عبادان كل عبادة بعشر
حسان نصف ثمانية عشر والاصل اثنان لكن الاصل سبعون ثم لو أبرأته كانه عشرون
ثواب الاصل والمضاعفة اه ثم قال مدر في بعض اسناده ضعفه على جهة فيمكن أن تعدل الثمانية
عشر خمسة من حسنات درهم الصدقة وقال سيدى على الاجهوى في كتابه النور الوهاج في الاسرار
وللمراج وجه ذلك بان درهم القرض لما كان لا يأخذ الا المحتاج كان بمنزلة درهمين من الصدقة كما
ورد لكل منهما عشرة أمثلة ففيها عشرون حسنة اثنان أحياناً وثمانية عشر مضاعفة لما قلنا
للمقرض الدرهم القرض سقط ما يقا به وهو اثنان لانه منزل منزلة درهمين أخذا وردا وبقي له من
الثواب ثمانية عشر حسنة وانما يطول الرجوع أصلها كما بطل ذلك الاصل رجوعه لانهما من عوض
فضل لله تعالى وما كان كذلك لا يسطر كما سطر أصله كأنه لا يؤخذ في مظالم العباد كما يؤخذ أصله اه
وقوله كلاً يؤخذ ما كان يحض فضله وهو التعفيف لان الأخذ من حسنات الظالم للظالم إنما
هو أصلها لا للضعاف **(قوله على كسب كربة)** أى ثلاثة شدة كالشفة الازالة والكربة الشدة
شيخنا **(قوله لا تركاه أو كان البيع)** ومنه يعلم أنه لا بد أن يكون القرض معلوم القيمة ولو لم يبدل عليه جهة
اقتراضه كسحلهم ليرد منه حل **(قوله بجملة)** راجع للملكة أو على أن ترد له أو أخذه ورد به
أو صرفه في جوارحك ورد به حل **(قوله كنه بجملة)** المتمدن شيخنا هن خرج هذا الصريح
ولا كتابة في البيع على التمدد اه شوى لان موضوع القرض والمثل حقيقة وأصوره فهو لا يحمل
غير القرض بخلاف سنة بكذا في كتابة في البيع مدر وى قل على الجلال قوله خذ منه أو

(سنة) لان فيه امانة على
كسب كربة أو تركاه أو كان
البيع كما يعلم على ما في ويحمل
(بجملة) صريحا
(كأفريتك هذا) أو
سلفك أو ملكك بجملة
(أو) كناية (كنه بجملة)

(قوله ولكن أظهر صفة)
شاملة لصفة التي مع انه لو
أظهرها في صدقة التطوع
ملكه بلا حرة

(قوله ولاندخله الاباحة)
فان ظن صرفه في مكروه
كسب حج

(قوله هل يكون مباحا الخ)
هذه اى يتم فيها قل
بالاباحة عن شيخه

(قوله في بعض اسناده أى)
حديث الثمانية عشر

(قوله كانه لا يؤخذ) تقدم
في الصوم رده

(قوله ولو لم لا بدليل الخ)
أى بشرط أن يتبين قدره
فيما بعد عبارة حج ويجوز

قرض كسب من نحو درهم
لثنتين قدرها بحدود
مثله هنا ولا أثر للجهل بها

حالة المقد

ببطله فهو ماصر محان خلافا لما في التهج ولو قال خذ هذا الدرهم ب درهم فكتباية لانه يحتمل البيع
والقرض فان نوى به البيع فبيع والاقراض وامأخذ فقط فكتباية لانه يحتمل القرض والصدقة ونسبة
البدل والمثل كذ كره و يصدق في ارادتهما وكذا ملكتك و لوق مضطردا لان من هذه المسكرمة
وفي حج أن لفظ المادبة كناية في قرض النفعة المعينة فراجع اه و لوق بالقرض وقال أفض
صدقته لعدم المناقاة اذا القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القرض كما في شرح م (قوله يقول)
أي لفظا فلم يقبل لفظ أو لم يحصل إيجاب معتبر من القرض لم يصح و يحرم على الآخذ التصرف في المبلغ
ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بأشئ أو بالقيمة ولا يلزم من إعطاء القاض مسك المصح
مشابهة له من كل وجهه ع ش على م (قوله كالباع) لما ذكر المصنف فباي في شروط القرض
والمقتضى وسكت عن شروط القيمة أشار لها الشارع بقوله كالباع أي في الشروط الخاصة المتقدمة من
موافقة القبول للإيجاب ولو قال أقرضتك ألفا قبل تحميلة أو بأه كس لم يصح وما عارض به من
وضح الفرق بأن القرض متبرع فليصدق فيه قبول بعض المسمى ولا زيادة عليه و ربيع المطلق
كونه متبرعا كيف و وضع القرض أنه تملك الشيء ليرد مثله فساوى البيع اذ هو تملك الشيء بتسك
اشتراط ثم الموافقة فكذلكها وكون القرض فيه شائبة تبرع كباي في اتفاق ذلك لان المعاملة فيه
للقصود شرح م (قوله نعم القرض المحكي) ومن القرض المحكي أمر غيره بإعطائه الله
كعطاءه شاعرا أي حيث شرط الرجوع أو ظالم أو ظالم وقبر كعطاء النفعة على نفسك فتنق
القرض و يصدق فيها و مرداري كباي في آخر الصلح و ينادى كران كران المرجوع به مقبدا أو مبرا يبرع
بنقله ولو صورة القرض وكذا شرطه ائبوا بك في بيعه بقيته م ع ش قال لطف أي حيث شرط
الآمر الرجوع كأشعار إليه م لان ما كان لازما له كقوة المبرن أو منزل منزلة اللازم كقول الاسير
لعيره أفدني لم يحتج فيه إلى شرط الرجوع وما لم يكن كذلك لا بد فيه من شرط الرجوع وإعطائه نحو
الشاعر من هذا القبيل ويحتمل أن لا يحتاج لشرط الرجوع فبايد فقهه للشاعر والظالم لان القرض
من ذلك دفع هجو الشاعر حيث لم يعطه ودفع الظالم عنه وكلامه منزل منزلة اللازم وكذا في مرداري
لان العمارة وان لم تكن لازمة لكنها منزل منزلة لجر بان العرف بعدم إيمان الشخص للكم حتى
يغرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر أن عين للدافع قدر انذاك ظاهر والاصدق الدافع في القصد
اللائي ع ش ومن ذلك أيضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض في القهوة والمحاملة ونحوه بعض
الجران بقهوة وكلمة مثلا كباي ع ش ومن ذلك أيضا كسوة الحاج بماء العادة بأنه يرد كل ذلك
أما ما جرت به العادة من دفع النقوط لجزين أو الشاعر ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان بذن صاحب
القرض و شرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوتة على الآخذ ولو وضع السبينة للفرقة الآن
على الأرض وأخذ النقوط وهو ساكت اه والذي يحرم من كلام الربى وحج و حوائشها
لا رجوع في النقوط المتأخر في الاقراض أي لا يرجع به مالكم اذا وضعه في يد صاحب القرض أو بد
مأذنه الا بشروط ثلاثة أن يأتي بلفظ كخذ ونحوها وأن ينوي الرجوع و يصدق هو ووراءه فيكون
يعتاد الرجوع فيه و اذا وضعه في يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين ان
صاحب القرض و شرط الرجوع كاحققة شيخنا ح ف (قوله كالانفاق على القبط) أي من لا يجب
عليه بان كان مسرا بخلاف المور اذا كان المنفق عليه معسرا فلا يكون قرضا بخلاف المور والرف
أيضا لانفاق اذن الحاكم فان لم يوجد أشهد بالانفاق فان لم يوجد أفنى بنية الرجوع والامرج

وقبول كالباع نعم القرض
المحكي كالانفاق على
القبط المحتاج

(قوله فهو ماصر محان) في
غيره بوي شرطت فيه
للمناذلة والافكتابة ان
نوى به بيعا وقم أو قرضا
فكذلك لان للتبعية واجبة
فيه أيضا عند البيع وان
كانت مشلية البيع حقيقة
ويكتفي هنا بالصورية
وعبرة حج والذي يشبه
أنهما ان نوى بملكك
الدرهم ب درهم أو بمثله
البيع أو القرض نعم لما
قرر من صلاحته لها
والا كان في مثله مبيع
قرض وفي درهم مبيع
بيع عملا بتبادرهما فهو
مبيع في البابين ويقتصر
بالبينة ان وجدت والا
فبا لتبادر والتم ذلك
لضرورة اقتضاء النظر له
انتهت بصرف

والطعام الجامع وكسوة
العاري لا يفتقر إلى إيجاب
وقبول وأما قول
كأقرضتك أنه لأحضر
لمع الإيجاب فإزاء كره
بقوله ومبته أقرضتك
إلى آخره (شرط مقرر)
بكسر الراء (اختيار) فلا
يصح إقراض مكره كإث
عقوده وهذا من زيادتي
(وأهلية تبرع) فلا يقرضه
لان في الإقراض تبرعا فلا
يصح إقراض الولي مال
محجوره بالضرورة لانه
ليس أهلا للتبرع فيه نعم
لقاضي أقراض مال
محجوره بالضرورة ان
كان المقرض أمينا موسرا
خلافا لشيخنا لكثرة اشتغاله
وله إقراض مال المفلس
أيضا حيثئذ إذا رضى
الغرماء بأخيه القصة
لجشع المال وشرط
المقرض اختيار وأهلية
معاملة (وإنما يقرض
(قوله) وأما إذا كان
الذي يقدم أحمال في البيع
ولا يقرضه اعتبارا في المقرض
وأن توجد إشارة هنا ولا
هناك أن ذلك اه تقرير

كأنى سأل قال الشورى وأنظر هل الواجب مثل ما نفقه ولو متقوما أو بدله ونقضية كلامهم الأذل
قبل وصرفوا باب الأهمية واللقطة بالثاني فليراجع اه وفي هر مانصروفاً إذا كان المرجوع
به مقصداً أو مبنياً يرجع بثله ولو ضرورة كالقرض (قوله) والطعام الجامع أى الذى وصل إلى الحالة
لا يمكن أحد البدق معه ويشترط غناء بخلاف من لم يعد إلى ما ذكر فلا يشترط عليه لان المالك مقصر
حاشا بذكر عوضا وبخلاف الفقير لإيجاب عيشه لان الطعام حيثئذ من فروض الكفاية على
أهل الحرث وهذا القرض يسطق ما هوهم من تناقض كلامهم هنا وفي السيرة والأهمية شورى وحرف
وعبارة حل قوله ولا يفتقر إلى إيجاب وظاهر كلامهم وإن كانوا أملاكاً لمخاطب فلا يتقيد ذلك بأن
يصلوا إلى الحالة لا يتحققون فيها من الخطاب اه بحر ورفه وحل كون الطعام قرضا حيث كان الدافع غنيا
والدفع له غنيا أو كما فقيرين أو كان الدافع فقيرا والدفع له غنيا فإن كان الدافع غنيا والدفع له
فقيرا فلا يكون قرضا لوجوب الدفع له في السيرة أن الطعام الجامع ونحوه واجبه يذيق صدق الأخذ
فيأول فقره وأنكره الدافع عى (قوله) فإذا كره بقوله ومبته أقرضتك (الخ) عبارة ومبته
أقرضتك وأسألتك وأخذ به لأنه لو ملكته على أن يردده اه وحيث كان على الشارع أن يرد
أشلة على ما عدا الأصل حتى تظهر لنا التمسك كورة وكان عليه أن يناقش أيضا بأن عبارته أولى
من حيث إعادة الكاف تبيان ما بعدهما بخلاف ما قبلها في كونه كناية بربا لها صر بما على طر بقته
(قوله) وشرط مقرر اختيار) أتماما لذلك وبإقل وشرط العائد لاختلاف الشروط المتبعة في
القرض والمقرض في البيع لما كان المتبرع في البائع معتبرا في المشتري قال وشرط في العائد ولما
كان للمتبرع هنا في المقرض أهلية التبرع في المقرض أهلية للعامة ذكر ما يمتنع كالا على انفراد اه
لأن حكم المقرض في المثل أن حكمه على من شروط العاقد في البيع وذكر للقرض لانه يتبرع بأهلية
التبرع وهي ليست شرطا في البيع اه قاله عى وقرض الأعجمي واقتراضه كيه فلا يصح في المعين ويصح
في الغنى ويحكم من يفيض له أو يقبض عنه كما في شرح هر وعى (قوله) فلا يصح إقراض مكره
أى بغير عى فلا كره يعنى صحيح ذلك بأن يجب عليه الإقراض بنحو اضطرار أى مع انحصار الامر
فيه عى (قوله) وأهلية تبرع) أى تبرعا مطلقا وأما التصرفات حل (قوله) فلا يقرضه
معه وصية السفيه وتبديره وتبرعه بمضعة بذته الحقيقية شرح هر (قوله) لان في الإقراض تبرعا) أى
بمضعة الشيء المقرض ثلاثا لا بد له من تبرعه لانه يردده (قوله) أمينا موسرا) أى وعدم الشهة في ماله ان
سلم من مال المولى عليه ويجب الاشهاد عليه وأخذها عن أى ذلك هر وهذه الشروط معتبرة في
إقراض الولي أيضا وقوله حيثئذ أى حين الذي يكون المقرض أمينا موسرا ومرد عليه أن
من الضرورة ما كان المقرض مضطرا وقد قل عن ابن حجر أنه يجب على الولي إقراض المضطر من مال
المولى عليه مع اتفاده هذه الشروط ومن الضرورة ما لو أشراف مال للمولى عليه على الهلاك بنحو غرق
وثمن خلاصه من إقراضه ويعد اشتراط ما ذكر في هذه الصورة فإن اشتراطه قد يؤدي إلى الهلاك
المال والمالك لا يردد ألتانه (قوله) لكثرة اشتغاله) أى بأحكام الناس فرما غفل عن المال فذاع
فيترضمن غير ضرورة ليجفئه عند المقرض شيخنا (قوله) إذا رضى الغرماء) ظاهرا أنه لا يشترط
رض المفلس وقبل يشترط رضاهم رضا الغرماء لانه مالك ولهم حق فيه (قوله) وأهلية معاملة) بأن
يكون بالغاً عاقل غير محجور عليه فدخل المبد المأذون له شيخنا وعبارة عى وأهلية معاملة أى
ولأن كل أهل تبرع كالكتاب فيقرض بلادن من سيده ولا يصح إقراضه لعدم أهلية التبرع

فيه نظرم رأيت شيخنا في حواشي شرح الروض جزم منع الوطء لان المانع طراً لا باختياره وبه فارت
نحو أخت الزوجة وقضية جواز اقتراض الامنة للزوجة ويستمر القرض بعد فراغها لان عروض الحل
فيها على قرضه ليس باختياره تأمل شو برى (قوله أو نحوه) كلالته (قوله في نحو أخت الزوجة)
الفرق بين هذا وبين الجبسية وان كان المانع يمكن الزوال في الشكل ان زواله ليس في وسعه في الجبسية
غلاظه في نحو أخت الزوجة وشيخنا وقضية هذا التعليل الفارق بين الجبسية ونحو أخت الزوجة ان
للطالقة ثلاث على فرضها المطلقة بحث بعضهم عنم حله قرب زوال المانع بالتعليل كما في شرح
وعبارة الشورى اعتمد شيخنا انه يجوز اقتراض الطالقة ثلاثا لمطلقها وان حجر للمنع ونوع في تعليله
بقوله قرب زوال المانع بالتعليل بأنه لا يمكن من حلها الا برضاها ولورضيت لم يصعب المحلل على التطبيق
(قوله وعنها) الواو بمعنى أو (قوله وقد ذكر صالح) حاصله انه لا يمنع أن يكون مقترضا لامة تحمل
لان كان ذكرها كابدل عليه كلامه بعد لبعد اقصاءه بالذكورة وكان مقتضى الاحتياط للمنع لاحتمال
ذكوته فلو اوضح ذلك بان بطلان القرض لان العبرة في العقود بماتى نفس الامر بخلاف ما لو
أسئت الوثبة والمجوسية أو عطلت المطلقة ثلاثا لم يبطل القرض لانه يفتقر في الدوام مالا يفتقر في
الاستدناء وهل يمنع عليه الوطء حيث لا احتمال لبيطل القرض لانه يفتقر في الدوام مالا يفتقر في
ويعتق أن يكون مقترضا لعدم صحة السلم لانه يفتقر وجوده وذكرا في الدار به استناع كونه مستعبرا
لانه ومعار حل بإيضاح (قوله واستثنى مع الامنة الزوجة) وهي خيرة من اللابن الحامض تاتي على الابن
الحبيب فيه وقاله الجوهري زى قال شيخنا ورواهم من ألقها بخيرة الخبز وهذا الاستثناء فيهم أن
الزوجة يصح السلم فيها ولا يصح قرضها فهي مستثناة من الطرد وفيه نظر لانها من مفهوم انتاعده أى
الصابط للذكور الذي ذكره الصنف لانه لا يصح السلم فيها ولا اقتراضها كما يؤخذ من قوله لا اختلافها
فالحن عدم استثنائها اه شيخنا ولذلك تباهى بقوله واستثنى (قوله وملك بقضيه) أى كقبض
البيع من النقل في المتقوى والتخليف في غيره ثم ان الشئ للقرض ان كان معينا بأن وقع القند عليه
صح قبضه في المجلس بعده ولو بزمان طويل وان كان في النسيئة اشترط قبضه في المجلس أو بعده على
التور وانما اشترط قبضه على القول لانه بمثابة عوض مالى للذة ونوسه وانما في ذلك فاكتموا قبضته
ولو بعد التفرق لكن على الفور مد وشو برى وحل ومنه يؤخذ ما يقع من أن الشخص يستلف
براق الشاة ليرد به في الصيف فان كان القند وقع على عين البر صح قبضه مطلقا أو على مالى للذة
اشترط قبضه في المجلس أو بعده على الفور قل مد فلو قال أقرضتك الفار قبل وتعارفتم أعطاه أنا
جلان قرب الفصل عرفا والا فلا وان نازع فيه السبكي أموالا قل أقرضتك هذا الا انك متلا وتعارفا
منه سلمه اليه لم يضر وان طال الفصل (قوله بقضيه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض وبعد
القند قل على الجلال (قوله وان لم يتصرف فيه) غلبة للرد على الضيف القائل بأنه انما يملكه
بالصرف المنزل لذلك يصح ان اذا تصرف فيه يبين حصول الملك من حين القبض شرح مد
(قوله كالمحسوب) أى فلا بد أن يكون القبض باذن المقرض أى كالمحسوب وان الزوائد قبل القبض
لقرض كما هو قضية التنظير بل أولى وصرح به غيره شو برى (قوله ولمرض رجوع) أى بعصية
كرهت فيه أو فسخته وللقرض رده عليه فقرا زى وشرح مد قال سم وقضية كلامهم أنه
ليس بالمطلبة بالبدل الاعتدال لقولنا وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير ملزمة لتكتم للمدعي عليه
من دفع العين المقترضة اه (قوله وان وجده مؤجرا) ويأخذه ملوب للتمعة لا يقال لا يكون له
أجرة للذة الباقية من حين الرجوع وللقرض المسمى كاتى نظار ودلانا بقوله هنا منسوخة وهي

أو نحوه فيجوز اقتراضها له
ثم المتجذ قال الاستوى
وبغيره المنع في نحو أخت
الزوجة ونحوها وقد ذكرت
حكم كون الحنفى مقترضا
أو مقترضا بفتح الراء في
شرح الروض واستثنى مع
الامة الزوجة لا اختلافها
بالمجوسية (وملك) الشئ
القرض (بقضيه) وان
لم يتصرف فيه كالملحوب
(ولمريض رجوع) فيه
ان (لم يطلبه - حق لازم)
وان وجدته مؤجرا أو معلقا
عنه بصفة أو خرج عن
ملكه

(قوله لان المانع طراً)
له لتعليل لقوله استمرت
تأمل (قوله ان كان معينا)
أى غير غفار لما تقدم من
عدم صحة قرض العين من
العقار تأمل

أخذ للثأر الصوري والحقني **حل** وبعبارة شرح **مر** ولذا رجع فيه مؤيد الصبر بين الصبر لاقتناء
 الدمن غير جوفله وبين أخذ بدله **اه** قال **عش** وظاهر أنه لو أراد أن يأخذ مملوك للغة لا يمكن
 منه وهو غير مملوك أنه يرجع فيه الآن ويأخذ مملوك للغة وعليه فيتنجس بين الصبر إلى فراغ
 الدمن بين أخذ مملوك للغة حالاً بين أخذ البذل **اه** ولا يرجع بأجر الملة الباقية لأنه متعسفة
 عن أخذه وهو أخذ البذل **حل** **(قوله ثم عاد)** أي لأن الزائل العائدها كالذي لم يزل وأتى بسنهم
 في جذع نخل اقترضه مني عليه وحسب بدله أنه كالمالك فيتعين بدله شرح **مر** **(قوله كافي أكثر**
نظاره) أي للشارح الباني التعليل للثأر وهو

وعائد كزائل لم يعد **هـ** في فلس مع حبة لول
 في البيع والقرض وفي الصدق **هـ** بعكس ذلك الحكم بانفاق

كإدائعه شياً أو باع المشتري ثم رد عليه يجب قدّم فإنه رده على بائعه وصورة الصدق أن يعيل
 صدقها دابة مثلاً ثم يعيدها ثم رد عليها يجب قدّم فإذا قارنهما زوجها قبل الشكول رجع فيها أولاً
 نصها **(قوله)** أو أخذ مثله (سلباً) فثبت أنه لو طاب القرض خلته لا يجب وهو ظاهر بل الجواب
 قدّم وبعبارة **سم** أو وجدته نقصاً فإن أخذ مع أرث أو مثله سلباً قاله المالودي **عش** في
حل ويصدق القرض أنه قيمته وبه هذا النقص وأيد بأن الأصل براءة التمة ولا لفلل الكون
 الأصل السلامة وإن الحادث يقتدر بأقرب زمن **(قوله ثم بانقتر)** أي من قوله وإن وجدته مؤجراً
 الخ حيث جعل عبارته شاملة لهذا كله خصوصاً من جعلته قوله أو بانقتر جميع مع الأرض الخ وقوله
 إن نصيري بما ذكر أي قوله لم يطل به حق لازم أولاً من قوله ما دام باقياً عليه لأنه يخرج ما وجد
 زال ثم عاد وبما لو وجد معياراً بما يخرج ما وجد **هـ** مؤجراً **اه** **(قوله)** يرد المقرض ولو قلنا
 أطل السلطان المماثلة ومثل التقدير الفلوس الجدد قد عمت بهذه البلوى في الديار المصرية فغلب
 الأزمنة بحيث كان ذلك قيمة أي غير تافهة رد مثله أو رد قيمته باعتبار أقرب وقت في وقت الطالب
 له فيه قيمة **حل** ومهر **(قوله)** وانقوم مثلاً صورة) أي ولو كان القرض فاسد خلافاً لمع قالوا في التام
 يرجع بوجوب القيمة شو يرى **(قوله)** اقترض بكراً) وهو ما دخل في السنة السادسة وقوله ورد بانيا
 بفتح الراء وتخفيف الياء على وزن مفاعل وهو ما دخل في السنة السابعة **حل** وانظر سبب مره
 ولعله لانتساب قال **زي** نعم يمنع على مقرض لنحو عجزه أو وجهه وقف ودل زيادة **اه** **(قوله)** إن
 خياركم أحسنكم قضاء) قال الأكرمي خياركم يحتمل أن يكون مفرداً يعني الخير وأن يكون جمعاً
 فإن قلنا أحسن كيف يكون خيراً لأنه مفرد قلنا أفضل التفضيل المتضام لمع المقصود به الإبداء
 فيه إلا زادوا المطابقة لمن هو له شو يرى قال ابن مالك

وتلوا طبع والمصرف **هـ** أضيف ذرويه من عن ذي مره

(قوله) وأدأوه (مفعلة) انما قيد بالصفة ليسح قوله كسلفه إن شاء الله والجمع والجنس هائيل كسلف
 لأنه هنا يصح أدأه غير بينه ونوعه لصفة الاعتياض هنا ولا يصح في السلم كاتدمم وقوله كسلفه أي
 كاتدمم في قوله ولو ظفر به بعد الحبل في غير محل التسليم الخ وفي قوله وإن امتنع من قبوله لم يضر
 لم يعبر بقول الشارح فلا يجب قبول الرد أي انظر مع قوله وأدأوه صفة وقوله ولا يقول للشارح
 تفرع مع قوله ومكاناً لكن قد علمت أن قوله ومكاناً مفاده صورته والشارح في التفرع مع
 القبول والشرط لأن قوله ولا يقول للشارح الخ فظهر قوله في السلم وإن امتنع من قبوله لم يضر
 لم يعبر وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم للمقرض الخ نظير قوله ولو ظفر به الخ وهذا مضمّن

ثم عاد كافي أكثر نظائره
 ولأنه تفرع منه عند
 القوات فالطالبة به أولى
 فإن يطل به حق لازم كان
 وجده موهناً أو مكاناً
 أو متعلقاً برقبته أرض
 جنباً فلا يرجع فيه فإن
 وجده زائداً زيادة متغفلة
 رجع فيه دونها أو ناقصاً
 رجع فيه مع الأرض وأخذ
 منه سلباً بما قدر علم أن
 تعبيراً بما ذكر أولاً من
 قوله ما دام باقياً عليه (ورد)
 للقرض لئلا (مثلاً لانه)
 أقرب إلى الحق (ولتقوم
 مثلاً صورة) ظير مسلم أنه
 اقترض بكراً ورد
 رباعياً وقال إن خياركم
 أحسنكم قضاء (وأدأوه)
 أي التئ القرض (صفة)
 ومكاناً

(قوله) خلافاً لمع (عش)
عش فيما مر على كلامهم

المحل في غير محل الاقراض ان

كان له غرض صحيح كان

كان لنقله مؤنة ولم يتحملها

المقترض أو كان الموضع

مخوفا ولا يلزم المقترض

الشفع في غير محل

الاقراض الا اذا لم يكن

لنقله مؤنة أو له مؤنة

وتحملها المقرض (لكن

له مطالبة في غير محل

الاقراض بقيمة ماله) أي

لنقله (مؤنة) ولم يتحملها

المقرض لجواز الاعتراض

عنه بخلاف تطبيقه على السلم

و يختلف مالا مؤنة لنقله

أو له مؤنة وتحملها المقرض

وتعتبر قيمته (بمحل

الاقراض) لأنه محل الخلل

(رد المحتار) ولا وقت

استحقاقه وحسب ما من

زيادتي واذا أخذ قيمته

فهو لفصله للتحيلولة

حتى لو اجتمعا بمحل

الاقراض لم يكن للمقرض

ردها وطلب الشئ ولا

للمقترض استردادها

ودفع المثل (وفد) أي

الاقراض (بشرط جر

نفا للمقرض كرد زيادة)

في القدر أو الصفه كرد

صحيح من سكر (و كاجل

لقرض) صحيح (كزمن

نهب) بقيد زده تبعا

للتسليم والروضة بقولي

(والمقرض ماله) لقول فضالة

بن عبيد رضي الله عنه كل

قرض من مستغفره بالرأى فيه أن موضوع القرض الزايق فادخره في نفسه حقا خرج عن موضوعه فمعه مستغفره على شرط بغيره

لقرض ما يتطابق مع جعل ما بعدا مثله لأن من انتصاه على الأمثلة (فلا يرد زيادتي) قدرا أو صفه

(بلا شرط طعن) لما في خبر

وعن الشارع في عدم ملك الترتيب أن قول المتن لكن لمطالبة الج استدراك على مقتضى التنزيل
بالرأى للشئ الأول الذي هو قوله ولو ظفر به بعد الجعل الج فلذلك أخره الشارع ليتم به الاستدراك
وقول المتن ومكانه يقل وأجلا مع تقدمه في السلم لأن الاجل لا يدخل القرض لأنه أن كان لقرض
أي والمقرض من نفسه والافلاذ كره اه شيئا نقوله صفة أي لأجنا ونوعا فان أدى غير
جنسا ونوعه مع فيجوز أن يؤدي عنه غير جنسه وصفته (قوله كسفيه) انظر هل يشترط محل
تسليمه ما تقدم في المسفيه من تعيينه كان عن النقد غير صالح أو لعله مؤنة أو لاو يفرق بينهما
مال شيئا زى الأول فيلحشره ويرى (قوله) كان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقرض (لكن
تحملها أوجب المقرض على القبول وشمل تحملها ولو دفعها مع القرض وعليه فيغادر السلم فيه باشتغال
الاعتراض في السلم لاحنا عى والمراد بقوله بأن كان لنقله مؤنة أي من محل الفلتر الى محل
الاقراض أو كانت قيمته بمحل الفلتر أكثر من قيمته بمحل الاقراض فأحد الأمرين أي مؤنة
النقل وارتفاع العرمان من الاجبار على الأداء كما تقدم في السلم فيه لأن من ينظر الى المؤنة ينظر الى
القيمة بالطريق الأولى لأن للدار على صول القرض وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يشارك
كل من المثلين فإذا أقرضه طما بمصرته بقيه بمكة لم يلزمه دفعه اليه لانه بمكة أعلى كذا نص عليه
الشافعي منه لانه لم يلزمه بأن نقله الى مصر ضررا فالظاهر أن كل واحدة منهما معلقة ولا تلازم
بين مؤنة النقل وارتفاع الاسعار فقد وجد ارتفاع السعر وكونه نقص حل أي من غير مؤنة النقل
(قوله لكن لمطالبة) ولا يطالب في هذه الحالة بالمثل شرح حر وشمل ما لو كان بمحل الفلتر أو
قيمة كاذبا أقرضه طما بمكة ثم نقله بمصر لكن الذي في شرح الاذرى انه ليس له في هذه
مطالبة بالقيمة بل يلزمه الاخذ ويشدق (قوله في غير محل الاقراض) خلا سقأ أل منه في
للموضوعين وكذا من قوله المطالبة والادام الأولى من قوله لقرض لرعاية الاختصار وما فائدة اثبات
للكورت تأمل شربى (قوله وفند بشرط الج) • فائدة الشرط الواقع في القرض ثلاثة أقسام ان
جزئنا لقرض يكون مفسدا وان جزئنا لقرض يكون فاسدا غير مفسد لقرض كان أقرضه عشرة
مهمية ليردها مكسرة وان كان لا وثوق كشرط رهن وكفيل فهو صحيح زى فالشرط الاول فاسد
مفسد الثاني فاسد غير مفسد ومعلوم ان محل الفساد اذا وقع الشرط في صلب العقد أمالو اتفاقا على
ذلك لم يقع شرط في العقد فلا فساد عى على حر (قوله جزئنا لقرض) أي وحده أو مع المقرض
لكن لم يكن نفع المقرض أقوى بدليل ما ساقى في قوله أو طما والمقرض مصر كفى شرح حر (قوله كرد
زيادتي) أي كشرط رد زيادة (قوله وكاجل) أي شرطه (قوله بقيد زده تبعا) انظر حكمه التبعية في هذا
البيد من غير من القيمة بقيد زده ويرى (قوله والمقرض ماله) أي بالقرض أو بدله فيما يظهر شرح حر
قال الرشدي قوله والمقرض ماله بالمقرض أي في الوقت الذي عينه والافلاذ بدأنه ماله عند العقد
لبيصور اعشاره به فيشذ أي عند العقد (قوله لقول فضالة) هو صحابي وقاله بحضره **عنه**
وأقره عليه نحو حديث فضالة بفتح الفاء والصاد كذا في الشورى (قوله بزمئفة) أي شرط فيه
بزمئفة لقرض شرح حر فالمراد جرحا بشرط أمأجرها من غير شرط فلا يبر (قوله أمثلة
فأرد) وذلك لان انتصاه على الأمثلة يوم أن الفساد مخصوص بالانتجا زها الى غيرهما عى
(قوله فلا يرد زيادتي) ولو لم يرد يرد كفى حر ولا يجوز رجوعه في الزائد لانه مية مقبوضة ولا يحتاج

فيه إلى إيجاب وقبول هر شورى لانه لم يتبعوا وان كان متبعا كان اقترض درهم فردعا معها
نحو حسن وصدق الأخفى كون ذلك عهدة لان الظاهر منه اذا لو اراد الدافع انهاء ما في به ياخذ به كسكر
ومعلوم بما صورته ان المراد للقرض ولا زيادة عما تقدم اي ان الزيادة ليست حربية أم لو دفع إلى القرض
ونحو مع كون الدين باقي في ذمته وادعى انه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع عرض على هر **(قوله)**
أوان يقرضه غيره أي أن يقرض القرض المقترض قرضا آخر حل وزى وليس المعنى أن يقرض
المقترض لقرض لانه حينئذ يجرى على المقترض فلا يصح قائل **(قوله)** والمقترض غير ملي أي
بالقرض أو ببله حل **(قوله)** لغا الشرط أي فقط وليس الوفاء في الصورة المذكورة شرح هر
(قوله) بل المقترض لو قلنا بوجه الشرط والافه ولاغ وكذا يقال فباي بعده وكونه المقترض في ثلاثة
الاول **(قوله)** أولها أي في صورته ما اذا كان الاجل لغرض صحيح والمقترض غير ملي بأن كان
معسرا وعبرة هر ولا عبرة بجرها للمقترض في الأخيرة لان المقترض لما كان معسرا كان المراد
أقوى فقلب اه **(قوله)** والمقترض معسر راجع لقوله أولها فقط والظاهر انه لا حاجة إلى **(قوله)**
واستشكل ذلك وهو كون جواز المنفعة للمقترض لا يفسد القرض بتقديم قوله بل المقترض بأن
وهو كون المنافع لغيره من يفسد الرهن ومنه العارضة المشهورة فهي بل ان دافع الغرام ينتفع بالعين
المرهون والحيلة في ذلك أن يبره الأرض أو يؤجرها له بأجرة معلومة **(قوله)** وبجانب الخ ولا يمنع
القرض على جواز المنفعة للمقترض فلم يفسد بشرطه شورى **(قوله)** دافع القرض أي الابل عليه
وهو اثواب **(قوله)** بشرط رهن من فوائده أن المقترض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل
الوفاء بشرط شورى **(قوله)** وان كان له الرجوع بلا شرط فانه قد يستحي منه اذا كان بلا شرط واجبا
فلا رجوع حينئذ جازما بخلافه بلا شرط وماوى وعبرة حل فان الهاء والراء في معناه من الرجوع
بلا شرط فاذا وجد سبب من هذه الاسباب كان القرض معذورا في الرجوع حيث تغير معلوم عليه ومن
فوائد الشرط أيضا الأمن من المجهود والبطل على الاستيفاء وصون العرض عن الرجوع بلا شرط

(كتاب الرهن)

(قوله) هو لغة الثبوت أي والحسين هذا ظاهر بناء على أنه مصدر رهن لازما يعني دلم وثبت ولك
لا يناسب قوله الآتي بمعناه فأرهنوا وأقبضوا أما اذا جعل مصدر الرهن متعديا فانه يناسب أن يقال هو
لغة الاتيات والحاصل ان رهن يستعمل لازما يعني دلم وثبت ومتعديا يقال رهنه الشيء عنه ومعناه
أثبته عنده والثبوت انما يناسب اللزوم دون التعدى الذي هو المقصود اللهم الا أن يقال ان خلق الثبوت
الذي هو أثر الاتيات وأرداه الاتيات نفسه لكنه لا يناسب قوله ومنه الحاجة للرعاة وانما يصح من
رهن يعني ثبت ودام لان الاركان الآتية لا تناسبه عرض **(قائده)** رهن أوضح من أرهن بل يع
الازهرى الثانية شورى **(قوله)** ومنه أي من الاول ومن الثاني نفس المؤمن مرهونة بدين حتى
يقضى عنه دينه أي بحسوة من مقامها الكريم وهو محمول على غير الاتيات وغیر نحو الديان كان
لزمهم بين بالافهم كما انه محمول أيضا على من لم يخلف وفاء مع تمكنه من الاداء أو عصى بالاستعانة
حل دبر ومعنونه ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يقض لان التمسير حينئذ من الوثرة فلام
عليهم لعل الدين بالترك فاذا أقصروا فيها فملق الدين بذمتهم وأما من مات ولم يخلف وفاء دام
يتمكن من أدائه فلا تكون نفسه مرهونة لانه معذور اه عتاني وعبرة خط عبوس في
لتغيره منبسطة مع الارواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معقودة عن دخول الجنة قال عرض البزخ

سلم السابق ان خياركم
أحسنكم فناء ولا يكره
لقرض أخذك (أشراط)
أن ورد (أقص) قدرا أو
منه كد مسكر عن صحيح
أوان يقرضه غيره أو اجلا
بلا غرض صحيح أو به
والمقترض غير ملي (انما)
الشرط فقط أي لا المقد
لان ما جره من المنفعة ليس
لقرض بل لغيره أولا
والمقترض معسر والمقد
عقد ارفاق فساكنه زافى
الرافق وعدمه وعداها
واستشكل ذلك بان مثله
يفسد الرهن كما سبأني
وبجواب بقوة دافع القرض
لان منة بخلاف الرهن
وتعيرى بأشخص أعم من
قوله تمسرا عن صحيح
(صحيح) الاقراض بشرط
رهن وكفيل واشهاد لانها
توثيقات لامنافع زائدة
فالمقترض اذا لم يوف
المقترض بها النسخ على
قباس ما ذكر في اشتراطها
في البيع وان كان له الرجوع
بلا شرط كما مر وذكر
الاشهاد من زياتي

(كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة
الراحتوشرا

(قوله) أي والحسين الوار
بمضى وأولى كلامي مستقل

جعل عين مال وثيقة بين

يستوفى منها عند لمذروقاته
والاصل فيه قبل الاجاع قوله
تعالى فرهن مقبوضة قال
القاضي معنا فارهنا
وأفوض الائمة مصدر جعل جزاء
للشرط فالفاء جرى مجرى
الامري كقوله تعالى فتحرر
ورقة زخير الصحيحين انه
قال رهن درعه عند يهودي
بقال له يوا الشحم على ثلاثين
صاعا من شعير لاهل والوثائق
بالفقير ثلاثة شهادته وورهن
وتمام

(قوله رهن الائمة والاصل فيه
الح) لاغفائك ان مقبوضة
التي في الآية الشريفة قياس
فله قبض بذلك على هذا
قول الخلاصة
وفي اسم مقول الثلاثي المراد
زنة مقول ثم ان مقبوضا في
تفسير القاضي لاغلواما ان
تقطع هزته واما ان توصل
فان قطعت لزم مخالفة
ما في الآية اذ كان قياس
اسم الفعول حيثن مقبوضة
كاهو ظاهر وان وصلت لزم
اختلاف معنى الضميرين
في رهنوا لقبضوا الخاطب
حيثن بالرهن من عليهم الذين
وبالقض من لهم الذين
وكان فيموا فاقه ماني الآية
الان يختار الاول فيكون
ماني الآية باعتبار لزم ما قاله
القاضي عادة قررر حيثن
القوي في فاهم فانه نفيس

للهذا ان بين الموت والبعث من مات فقد أدخل العريخ (قوله جعل عين) قد اشتمل التعريف على
الاركان لا ريب لان العمل بصفة من تستلزم موجبا فبالقوله عين الى متمولة اشارة الى المرحون
وقوله يدين اشارة الى المرحون به وقوله وثيقة يدين أى ولومنة بخلاف المرحون فلا يصح كونه متمولة
اه شيخنا (قوله يستوفى منها) أى من ثمنها وهذا ليس من التعريف بل بيان لثانته وقيل انتمته
لاخراج الالباح الاستيفاء منه كالقول فوفوا بالنصوب ومن في قوله منها لا ابتداء لا لتبعض لانه يقتضى
أن تكون قبضة الائمة على الدين مع أنه لا يشترط وقوله عندتمره وفاته ليس بقيد بل جرى على
العالم الضمير في وفاته عندتمره جنس العين الصادق ببعضه شيخنا قال الصلاة قل وعلمن ذلك
أنه لا يلزم كون المرحون على قدر الدين الا فرهن وعلى مال محجوره (قوله والاصل فيه) أى في
مشروعيته وطلبه كما يدل عليه جعل المصدر في الآية الا على الامر (قوله قال القاضي) أى القاضي
حسين على ما هو القاعدت انصراف هذا الاسم اليه في عبارة الفقهاء وليس المراد البضاي كايومه
سياق تفسير الآية وقوله معنا غرضه بهذا الصحيح كونه جزاء للشرط لانه لا يكون الاجمالي ورد عليه أن
هذا المطالب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جملة جملة اسمية أى فليكن رهن أى اعيان
مرهونة بدليل قوله مقبوضة وقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا
فيه لان الغالب أن الرهن لا يكون الا عند علم الكتابة كقوله بعض المفسرين وقوله لانه مصدر أى
باعتبار مفردة وفيه نظر لان رهنها على ليس مصدرا بل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة
وحديثه فليس هو كما نظر به من الآية وقد يجاب بصفة كونه جمع رهن الذي هو المصدر ولا ينافيه
مقبوض لان وزن مفعول يأتي مصدرا أيضا اياب قاله الشوري وقال شيخنا شيخنا عابد ربه ان قال
اذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحديث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لانه من صفات
الاعيان لان قاله وصفه باعتبار متعلقه لان الرهن متعلقه العين وأن يكون هذا من باب الاستعمال
بمعنى أن جعلنا الرهن بمعنى المصدر وأعدنا الضمير المستتر في مقبوضة عليه بمعنى الاعيان هذا كالمعيار على
أن الرهن بمعنى المصدر وما إذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا اشكال اه وعبارة سم فيه أن وصفه بمقبوضة
ينبع من جملة على المصدر الذي يتعلق به القبض انما هو العين لا الحديث الا أن يقال وصفه بالقبض
من الاسناد المجازي والاصل مقبوض متعلقها أى وهو الاعيان أو ان استعماله بمعنى العين مجاز عن
المصدر ع ش على مر (قوله فتحرر ورقة) أى فان المراد منه فيلحزم ورقة (قوله يوا الشحم)
لكونه كان سنيا (قوله على ثلاثين) أى على ثمن ثلاثين وقوله لاهل أى اشتراها لاهل وافتك
بمدا أبو بكر وقيل على وقيل غير هذا الصحيح أنه افتك قبل موته كقوله قل والبرماوى وخالف
ع ش فقال الاصح انه توفي قبل افتكه وتلف في شرح مر وهو ضعيف والمعل عليه ما قاله قل وعبارته
على الجلال والصحيح انه افتك قبل موته كما رأيت مصرح به عن المارودي وغيره من الائمة وكون
المرع لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم
البادرة لاشنه بعد ذلك وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودي أبرأ من
اليمين لان الائمة صفة كاذرة في باب الايمان وهي محرمة عليه بذلك بمرور القول بأنه
لواقتضى من أحماله كالتأويل منه فتأمل وانما أثر اليهودي بالرهن منه على أحماله لبيان جواز
معاملته هل الكتاب رجوعا والا كل من أمولهم أولان أحماله لا يسترهنونه أو غير ذلك ليس من المنة
اه مجروره (قوله والوثائق بالحقوق) أى يجنس الحقوق انتهام تدخله الثلاثة كالبيع ونها ما تدخله

الشهادة فقط وهو المأقود ونحوه الكتابية ومنها ما تدخله الشهادة والكفاية دون الرهن وهو ما انفصل
 الفراغ من العمل ومنها ما تدخله الكفاية فقط كضمان الدرك ع ش على م و بروري (قوله كاسر
 قبيل الباب) أي في قولها لا توفيقات للمنافع ولكن ماسبق لا يغيد الحصر الذي ذكره هنا فلف المراد
 أنه من كونها توفيقات لأن الحصر مستفيد مما سبق مع رعاية المقام والباب والكتاب يطلق كل منهما على
 الآخر فلا يقال للمبرية الكتاب دون الباب اه ع ش (قوله وموهون ومروهن) أي
 بدها ومعهود عليه كإفعل في البيع ونحوه لأن الشروط المتبرية في أحد ما غير المتبرية في الآخر فكان
 التفتيل أولى لما يقتضيه ما بعد من قوله وشرط في الموهون كونه عينا ع ش على م (قوله في البيع)
 قسم شروط الضيقة اهتمامها بالخلاف فيها يؤخذ من هذا اشتراط تخاطبه من وقع معه العقد نظير ما
 في البيع فلو قال رهنتم موكلكم لم يصح خلافا لبعضهم كما اعتمد م و وقد يفهم أيضا توافق الإعجاب والقبول
 ولعله غير مراد ويرى بأن الرهن تبرع فلا يضر فيه عدم التوافق كما في الجبة فلو قال رهنتمك هذين
 فقبيل أحدهما صح وكذا لو قال رهنتمك هذا بألف فقبيل تحسبته كأي ع ش على م ولو قال رهنتمك
 هذا على أن ترهنني عليه كذا فقال اشترى وشروه منحه وليس هنا قبول وكان ماصدا من البالغ مينا
 عنه وقال البغوي والقاضي لا بد من القبول بعد ذلك اه واعتمد شيخنا طلب الأول في تصحيح
 قاضي عجلازم إليه المرجع واعتمد م أيضا اه سم (قوله فان شرط فيه) تبرع على قوله شرط
 فيها في البيع أي من الشروط الخمسة من يحتج بشرط مقتضاها ولا يغرض بطلانه بغيره مع ما سبق
 في البيع يجري هنا ولو قل فيها مالى البيع لكان أظهر لان محتمه بالشرط وعدمها بل لم يكن مقام
 الشروط وإنما ذكره في مقام آخر وان كان يؤل لكونه شرطا (قوله مقتضاها) لتقتضى والمصلحة
 متباينان وذلك لأن المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقود أن لا بشرط وأما المصلحة فلا يلزم
 فيها ما ذكره كالشهاد فإيه من مصالحه بل مستحب فيه بما تقرره علم أن المراد بالمصلحة ما ليس باللازم مستحبا
 كان أو بما ع ش على م (قوله أو بشرط فيه) أي الرهن أي في عقده وقوله مصلحة له أي العقد
 وكذا يقال في قوله كأنه يده (قوله كأن يأكل العبد الموهون) قد يقال كذا أن الشرط مما لا غرض
 فيه عمل نظير لجواز أن يأكل غير ما شرط بشر العبد مثلا فربما قصرت به الوصفة بخلاف البيع فإنه لا يخرج
 عن ملك البائع لم يكن له غرض فيها بأكده وإن أغرض به ع ش على م (قوله ولغا الشرط الأخير)
 أي فهو شرط فاسد غير مفسد الشرط الأول تأكيد الثاني معتبر قل و بروري (قوله أي الرهنين
 والراهن) تفسير لغات البيهوقوله هاهنا لفظا أحدهما فهو باهر ويصح جعله تعبيرا أحده
 وبدل على إرادة التام في الأول عدم الاتيان بأو ع ش (قوله كأن لا يبيع) أي أصلا أو ألبا كمن
 نمن مثله قل (قوله وكشرط منفعة) أعاد الكفاية لأن مثل ما يفسر الراهن وما قبله بشرط للرهن عن
 (قوله أو أن تحدث زوائده موهونة) أي أن تكون زوائده موهونة حال حدوثها لأنها تحدث موهونة
 بالرهن ولا يصح شرط رهن لكسب والمنافع قطعاً قل (قوله لا خلال الشرط بالفرض) لأن الفرض
 يعمد الحلل حل (قوله وتفسير قضية العقد الخ) أي لأن قضية العقدان تكون منافع الموهون
 للراهن حل لأن التوافق إنما هو بالبين والمنافع للراهن وقد يقال هذا كله موجود في الثالث أيضاً وكان
 الأولى أن يقول وتفسير قضية العقد في الأخيرين وجهان الزوائد في الثالث فتكون الثالثة معاملة ببلين
 فاهم وقال بعضهم فيه أن كون المنفعة للراهن ليس قضية عقد الرهن بل هي مطلقا رهن أول رهن
 لا تنافر ملكه الآن يقال إن قضية عقد الرهن التوقي فقط وشرط المنفعة للرهنين تغيير قضية

العقد اه **(قوله)** والرهن مشروط في بيع يخرج ماله ما يكن كذلك كرهنتك هذه الهاء على كذا على أن يكون لك سكهاسنة بدنانر وانظرا للمانع من صحة هذا ويكون جمابين رهن واجارة فليراجع شوري ومثله في حل وعبرة قول على الجلال ثم ان قدرت النفعة بمدة معلومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن واجارة وان كان الرهن يزوجا بعد البيع والا فهو جمع بين بيع واجارة وشروط رهن وكل منهما صحيح وعبرة شيخنا حر في شرحه ثم لو قيل للنفعة سنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو جمع بين بيع واجارة فيصحان اه قال شيخنا كنت عن انتهائه على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يفي بالشروط ويحيثه يقال ان استحق النفعة بالبعد كما هو قضية الجمع للذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع لتوصف الاجارة على وجود الرهن ولو يوجد فهي بالماله لعدم اتصال النفعة بالبعد وفي شرح الرضوان الشرط من جملة المزاج حيث قلنا فانه ولو قال بعك اوز وبكك وآتريك بكذا على أن رهنتي كذا فقال الآخر انتريت اوترزجت اواستأجرت ورهنت صح وان لم يقل الآخر بعده قلت اولرتهنت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فلينظر ماصورة الشرط المحتاج الى عقد رهن بعده المشار به بقولهم السابق وعبارته العنان والرهن مشروط في بيع حذف هذا القيد في الفرع فاقضى كلامه اه مع مطابقا فرجه **(قوله)** فهو بيع واجارة بأن يقول بعك عبيد بمائة مثلا بشرط أن رهنتي هذا الرهن وأن تكون منفعتي له سنة فيفيض العبد مبيع وبضاعة سنة فيمالة منفعة الهاء فلو كانت منفعة الهاء في هذا المثل انشأى تخمين فالعبد موزع على التخمين والمائة بالجزئية فثقتا مبيع في مقابل المائة وذلك اجرة في مقابل النفعة تأمل هذا التصور فان كنتما من الناس عجز عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه افرزنا كوني بعد التوقف كثيرا والسؤال عنه كثيرا فابوزعم العبد على النفعة والمائة زى وقوله بعك عبيد بمائة يعطى بقره عبارته أن في هذا التعبير مسامحة وأن المعنى بعك بضعة بمائة وقوله وأن تكون منفعتي له سنة أي بقره العبد والافظاهر أن المائة ومنفعة الهاء سنة مجموعا من العبد وانظرا للمانع من ابقائها على ظاهرها ويقطع النظر عن كلام زى آخر حر قال حل فلو عرض ما يوجب انقضاء الاجارة انفسخ البيع فيما قبل اجرة مثل الهامسة من العبد اه كلامه وصوابه انفسخ العقد وانفسخت الاجارة لان البيع لم ينفسخ ولا ثبت انفسخ الخيار في البيع عند انقضاء الاجارة ولو فاته بعض العبد وذلك لان الصفقة لم تتحددما هنا بيع واجارة والخيار انما يثبت حيث اتصفت الصفقة عرض على حر **(قوله)** وشرط في العاقد أي لعقد عقدا مطلقا غير مقيد بضرورة والاغبطة بدليل قوله فلا رهن ولي الخ والاقتضى اشتراط أهلية التبرع في العاقد أن الولي لا يصح رهنه وارتهانه مطلقا اه شيخنا **(قوله)** وأهلية التبرع لم يظهر لهذا الاشتراط في الرهن وجه لانه لم يشترع بشئ بل توثق على دينه وكذا لم يظهر له في الرهن وجه أيضا لان منفعة الرهن لرائه ولا يمكن من الانتفاع به ولو بالاسترداد كإساق في فز يكن متبرعا بشئ وعبرة شرح حر في الرهن نوع تبرع لا تنسب مال بغير عوض اه ولا يظهر منها أن التبرع بأي شئ حل وكون الحبس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع لان الحبس لا يقابل بمال الا وكانت المنافع تقوت على المالك وليس كذلك كما علمت اه وأوجب بأنه يشبه التبرع لان فيه نقل عين من شخص الى آخر من غير عوض والرهن متبرع بقاء الدين في ذمة الرهن تأمل **(قوله)** فلا رهن مكره أي ولا يصح رهنه عرض **(قوله)** وأجدا أي عند قد لا لا وقوله أو وصيا أي ممن تأخر موته منها وقوله أو ما كأي عند قد لا لا أي ان بشر بنسبه وقوله وأمينه أي ان أقامه ثابتهنه شيخنا **(قوله)** وأغبطة ظاهرة

والرهن مشروط في بيع فهو بيع واجارة وهو جائز
(و) شرط في العاقد من رهن ومصرهين (ما) مس (في القرض) من الاختيار وهو من زياذتي وأهلية التبرع (فلا) برهن مكره ولا يرهمن كإثاق عقوده ولا رهن ولي أبا كان أرجدا أو وصيا أو ما كأي أمينه (مال) محجوبه من صبي ومجنون وسفيه فهو أهم من تعبيره به أصح والمجنون ولا يرهمن له الا اضرة أو غبطة ظاهرة

(قوله) يحتاج الى عقد جديد أي حيث لم يأت في المتأخر بصيغة كأن قال قبلت على ذلك فلا تعسف ولا توقف ولا حاجة لما أحال به أمالو أني المتأخر بصيغة رهن من جهة المزوج
(قوله) ما يوجب انقضاء الاجارة أي قبل استيفاء ثمن النفعة لاجل كلامه بدنانر ما يكن قيدا

بأن في الشرقة أن العبط ماله وقع فانظر مفاد قوله هنا ظاهره شو برى وسبوا له أن المراد بظهورها ظهور نعمتها الأولى فتدبر يكون ماله وقع لكن يعارض بخلاف **(قوله)** فيجوز له الرهن هذان سوا بد امتناع فيصدق بالوجوب فيجب عليه ذلك للصحة برماوى بخلاف القرض فانه يرض ماله مطلقا لأن القرض مضمون والرهن غير مضمون **(قوله)** على ما يقتضى الحاجة أي شديده ليلزم قوله ألا لضرورة وهذا الدفع ما يقابل الحاجة أهم من الضرورة فانها تشمل التفكه وثواب الزينة مثلا فينبى فسر الضرورة بذلك **(قوله)** أو اتفاقا بفتح التو أنى رواج وقوله كاسد أى باثر وفي المختار تنق البيع ينق بالضم نفاق راج وفي المصاحف تنقت السلعة والمرأة نفاقا بالفتح كمرطلاها وخطها اه وفيه أيضا كسد التئ يكسد من باب قل كسادا ينق لفة الإغيات فيه فهو كاسد حل **(قوله)** أو نحوه كسرة **(قوله)** أن رهن ما يسارى ماته لأن المرهون أنس من فظاها والا كان في المبيع ما يجبره فان لستم لهائم الأبرهن ما يز يدعى الماتترك الشراء اذ قد يتلف المرهون فلا يوجد جابر اه شرح حر **(قوله)** بماته نسيئة أي وقد بشرط البائع الرهن كما هو ظاهر أن الولي لا يجزئه في مثل ذلك الرهن من غير شرط لانه عند تأجيل النحل حينئذ يستفيد المبيع فأى حاجة له الرهن حينئذ وقد يتصور أن الحل أيضا بأن اشترى بما تقاملة فطلبت فتعثر فرهن عليها فيشترط في الرهن ما ذكر كما هو واضح اعاب شو برى **(قوله)** وهو يسارى ماتهين أي حاتين هعية وشو برى وعش وانظر ماوجه التقييد بكونهما حاتين وعبارة قل على الجلال قوله يسارى ماتهين تشمل حاله أو مؤجلة بمثل ذلك الاجل وتخليهم بالحل لانه ليس قيدا اه **(قوله)** كاسيحيه في باب الحجر رابع لصورتي الرهن الأولى أي لرهنه لاجل القينة ولرهنه لاجل الضرورة وعبارته هناك متنا وشرحا وبتصرف الولي لمصلحة ولونسيئة ومن مبالغ النسيئة أن يكون بزادة أو خلوف عليه من يحوتب وأن يكون للعامل مائة قنة ويشهد خنانيه نسيئة ويرهن كذلك بالفن رهنها واقفا **(قوله)** الأمن أمين أي يجوز ابداعه بأن يكون عند روية آمنة أي لا يتبدل الخوف في زمن الخوف ولا بد من الاشهاد وكون الاجل قصيرا عرفا كما تقدم فان قد شرط من ذلك بطل البيع فان خاف تلف المرهون فالأولى عدم الارتهان لاحتلافه بعد تلفه إلى ما حكم برى سقوط الدين بتلف المرهون حر عش وان لرهنين فلا بد أن يكون الرهن واقفا بالدين وأن يكون الاجل قصيرا ويشهد فشرط الارتهان ثلاثة وشروط الرهن أربعة للغة في كلامه وشرط بينهم في الارتهان شرطا رابعا وهو أن لا يتخلف تلف المرهون لانه وبما رفق إلى ما حكم برى سقوط الدين بتلف المرهون من لكن الذي في عش فان خاف تلف الرهن فالأولى عدم الارتهان **(قوله)** وبما تقرر أي من قوله وشرط في العاقبة ماص في المقرض **(قوله)** أي فرع عليه قوله الخ وحديثه فلا يصح تفريع منع رهن الولي ولرهنه الذي ذكره على ما فيه وجوابه بفتح كونه مطلقا التصرف اذ حقيقة مطلق التصرف هو من لا يجبر عليه فيه أصلا وهو حجر عليه في التبرع فكأنه غير مطلق حقيقة اعاب شو برى **(قوله)** لانهم صرحوا علة الخوف أي وهذا التبرع لا يصح لانهم لا أوله لقوله أولى وفيه اشعار بأن الأولوية إنما هي بالنظر لما صرحوا به والافتيين حل الخلاق التصرف على ما يسارى أهلية التبرع وقد أجاب بذلك الشارح بهامش المعبري حيث بين بما حمله ان اللام في التصرف للاسترقاق أي بأن يصح منه كل تصرف وهذا عين أهلية التبرع اه عش مع زيادة **(قوله)** وكأولى فيذكر المسكاتب الامع السيد فيجوز رهنه وارتهاه ومع غيره على ما يؤدى به النجم الاخبر لانضاه إلى المتق حل وفي شرح حر ما تخالفه من اقتضاء جواز رهن المسكاتب وارتهاه مع السيد مطلقا سواء كان على ما يؤدى به النجم الاخبر أو على غيره ولعم غيرة

فيجوز له الرهن والارتهان فيها دون غيرهما ما ملها للضرورة أن رهن على ما يقتضى الحاجة المؤنة لولي مما ينتظر من غلة أو حلول دين أو اتفاق مناع كاسد وأن يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا للضرورة نهب أو نحوه ومثلها لافقة أن رهن ما يسارى ماته على من ما اشتراه بماته فيجوز هو يسارى ماتهين وأن يرتهن على من ما يبيعه نسيئة بديقة كما سيجي في باب الحجر وإذا رهن فلا يبرهن الأمن أمين آمن وبما تقرر علم أن تفسيره بما تضمن أهلية التبرع أولى من تفسيره بمطلق التصرف الذي فرع عليه قوله فلا يبرهن الولي لانهم صرحوا بأنه مطلق التصرف في مال محجور غير أنه لا يبرع بكأولى فإذا ذكر المسكاتب والبذر المأذون له

(قوله) سقوط الدين أي حيث سارى قيمة المرهون وطالب الزاها من جازاد على القيمة ان نفس كذا قال الحنفية

ان أعطى المأدوم (د)
 شرط (في المهر) كونه
 عينا) يصح بيعها فلا يصح
 رهن دين ولو هو عليه
 لانه غير مقدور على تسليمه
 ولا رهن منفعة كان رهن
 سكنى دار مئة لان المنفعة
 تختلف فلا يحصل لها اشتقاق
 ولا رهن عين لا يصح بيعها
 كوقف ومكاتب وأم ولد
 (ولو) كان (مشاعا) يصح
 رهنه من الشريك وغيره
 ويقبض بتسليمه كما كان
 البيع فيكون بالتخليط
 في غير المقول وبالتفريق
 المنقول ولا يجوز قله بغير
 اذن الشريك فان أبي
 الاذن فان رضى المرحوم
 بكونه في يد الشريك بغير
 وثاب عنه في القبض وان
 تنازعا نصب الحاكم عدلا
 يكون فيه بدو لما

ان كان على ما يؤدى به النجم الاخير وعبارته وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتابه مع السيد
 ولو رهن مع غير السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لاننا قلنا الى المتفق أقول لا مخالفة يجعل قوله
 على ما يؤدى به النجم الاخير راجعا للغير وقوله فإذا كراى كونه لا رهن ولا رهن الا للضرورة أو
 غيبة ظاهر شيئا (قوله ان أعطى المأدوم) قيد في العبد قطع والأبأن لربطه مالا ولا رهن فله
 البيع والشراء في القصة مالا ودون المأدوم والارتبان مطلقا أى سواء كان لضرورة أو غيبة أم لا حل
 كأن اشترى دابة بمن ذمته ثم اشترى شيئا آخر بمن ذمته ورهن هذه الدابة على الثمن فيجوز له
 الرهن مطلقا شيئا بوجهه سم على حج (قوله أورد) أى أورد لم يسطر مالا لكن حصل له رهن بأن
 صار بيع ويشترى في القصة وحصل له رهن شيئا (قوله عينا) ولو وصوت في القصة بمئة السلم
 أو مشغولة بنحو رهن والقول بعدم هجرته المشغولة محمول على غير الرقبة قبل وللمراد كونه عينا ابتداء
 والاقتدير المهرن دينا كجائى كما تكون لف المهرن باتلاف قبله في ذمة الجاني رهن قال عرض
 على مر وظاهر ما لا يشترط في هجرته عدم طول الفصل بين القبض على خلاف ما سقى في القرض
 في القصة وقد يفرق بأن الرهن من الرهن التوقي وما دلم بإتيان ذمة الرهن هو محتاج الى التوقي
 والقرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقاها مع طول الفصل بين التفرق والقبض بل اذا حال
 المصل للطالب على القرض اعرض عنه عما اقترحه والسعى في تحصيل غيره لانه امتناع القرض من بقائه
 على القرض ولما لم ينظر اياها في العين لانه يميزه عن غيره واما حق المقرض بدون غيره من
 قبض المال المقرض لزمه لانه ما يقبضه على نفسه وعدم التفاتها الى غيره مادامت العين باقية اه
 (قوله فلا يصح رهن دين) الكلام في الرهن الجعلي فلا ينافى صحة رهنه شرعا بان يولت وعليه دين
 وله دين بمرادى (قوله لانه غير مقدور على تسليمه) عبارة شرح مر ولانه قبل قبضه غير موقوف
 به بعد مخرج عن كونه دينا اه وعبارة حل لانه غير مقدور على تسليمه أى لانه لا يلزم الرهن الا
 قبضه واذا قبض خرج عن كونه دينا (قوله ولا رهن منفعة) أى ولو في القصة أى ابتداء أو استيفاء
 ملكا مشتركة قول (قوله لان المنفعة تختلف) فيه نظر بالنسبة للعمل المقرض في القصة متلايل وبالنسبة
 لمنفعة ذلك الرهن ان كان رهن منفعة سكنى دار مئة من غير تعيين القصة سم على حج أقول فيه
 نظرا لان المنفعة المتعلقة بالعين يشترط الصالحا المقتدوه يؤدى الى فواتها كالأموال بعضها قبل وقت البيع
 عرض على مر (قوله ولو مشاعا) فالرهن حصة من بيت دار مشتركة تقسم افرار فوقع البيت
 فأنصب الشريك لزمه قبضها وحاشا كانه بعد انقضاء قول (قوله ولا يجوز قله إلخ) أى يجرى به يصح
 وشرح به المقار في يجوز بغير اذن الشريك ويبنى أنه اذا تلفت عدم الضمان وبوجه بأن الدعي لم يثبت
 حبة وأنه لا تعدى في قبضه فواز عرض (قوله بغير اذن الشريك) فان قله بغير اذنه حصل قبضه
 وصارت حصة الشريك مشغولة على الرهن وعلى من تحت يده والقرار عليه وقال السبكي النقل
 يحصل القبض على الشريك مشغولة على الرهن وعلى من تحت يده والقرار عليه وقال السبكي النقل
 في المنقول سل القبض لا يصح كذا في حوائى الرهن شورى ومثله عرض على الشرح (قوله
 شرط ان يعنى القبض) مقتضا أن يكون أتباعه بنفس الرضا وليس كذلك بل لابد من اللفظ من
 اسدهما وعدم الرهن الآخر كما يعلم من باب الوكالة عرض على مر (قوله وان تنازعا) أى للرهن
 وشريك الرهن (قوله نصب الحاكم عدلا) أى عدل شهادة لا رواية كما هو ظاهر وتكون بدو ثابته
 عن أحدهما في شرح الرهن أنه عندما يؤجره ان كان بما يؤجره من الحاكم أو العبد بأن الحاكم
 عليه سلطان أيا الأجرة لانه يلزمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونه كائنا في فكيف يجرى على ذلك

لأنه ما استأعها صاراً كالنقصين بنحوه فكنه الشارع من جبرها راعياً لمصلحتها فان قلت
يشكل عليه ما يأتي في نظيره وأخره العار به أنه يعرض عنها حتى يسطلها بقرن يفتق بان مال كل شيء
يده وليس للإمام زعمه أنه لا موجب له فجعله الأعراس عنها وأما هنا فإنه يلزمه ألا يفتقها لتفتق
وضعه عند أحدهما وإذا أخذ صار من جملة الأموال التي تحت يده وهو يلزمه رعاية الإصلاح لمالكها
وحقيقة نصه وجوب الإجارة عليه لما تقر أنها أصلح لها إيعاب شو يرى **(قوله أو كان أمة)** في
جملة غايته أنه لو كونه عبداً يصح بيعها فنظر لأن الأمة وحدها لا يصح بيعها ولا الولد ولكن الجواب بأن الأمة
يصح بيعها في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمته النفر في أو أن الغاية راجعة للقيود لا بقيد وأن هذا
إشارة إلى الاستثناء من المفهوم وإن كان خلاف الظاهر لأن المراد يصح بيعه ولو لم يصح غيرها أعرض
وهذا أي كون المهر من أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ البيع بالمشروط فيه ألزهن إن كان المهر من
جاهل كونها ذاتها أي يجوز ألزهن الذي هو البائع فسخ البيع المذكور إذا أتى به الزمان الذي هو
المشترى بأتمه فزعمنا أنه لم يثبت له أنها ذاتها بل يعرّم التعريق بينها وبينه اهـ من شرح ٣٠ وعرض
قال قل ومنه لا يمتنع من كل حيوان يعرّم التعريق بينه وبين ولده **(قوله ويأمن ما)** أي إن
كان المالك الراهن والأبيع المهر من وحده حل ولورهنه أتمت عند واحد والولد عند الآخر واختلف
وقت استحقاق أخذها للذين كأن كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً فهل يباع من استحق دونه
دون الآخر للحاجة أو ينتظر حلول المؤجل ليبيعهما أو يباعان ويوزع الثمن بأخص حال بقره
وأخص المؤجل يرهن به إلى حلوله احتمالات أقربها الثالث يربعه بأنه عديد المهر من قبل حلول
البيع عند الاحتياج إليه ويحفظ ثمنه إلى الحلول ولربعه تأخير بعد حلوله حتى لو شرط في العقد أن
يبيع المهر من عن الحلول بعد ثم يصح **(قوله ثم مع الآخر)** وعكس هذا القول بمجموع ثم ليست
للتزيب ولابد من وصف الأكم يكونها حاضنة والولد يكونه محضونا اهـ قل **(قوله ويوزع الثمن عليها)**
وفائدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال أنه رهن عند تراحم الغرماء شو يرى **(قوله ورهن جان)**
هذا الحكم علم من قوله كونه عبداً يصح بيعها فصح رهن المرئى عتق من قوله بيعها المتعلق وعلم
رهن الجاني من مفهوم قوله يصح بيعها عرض **(قوله وتقسمي البيع)** أي صريحا وقوله في الخيار
ضمنا قال لا تقسم في قوله وقدرته تسله إلى أن قال ومهره على ما أتى ولا جان تعاق رقبته ما دل
اختيار قدامه والثاني تقدم قوله ويضمنه البائع بقتله برده سابقه **(قوله وأذا صم رهن الجاني)** أي
المتعلق برقبته مال وهو المروجح للبي على مقابل الأصم القائل بصفحة بيعه فكان من حق الشارح
إسقاط هذا لأنه مفرع على ضعيف من عادته أن لا يذكر الضعيف ولا يابئني عليه إلا أن يبالوا
كان الفرق على الضعيف فيه غموض احتاج لذكره فأمل وكتب أيضا أي إذا قلنا بصفحة بولده
المتعلق به وقد أودأ بذمته مال كذا يبادر المفهوم وليس مراداً لأن الصمد انما هو في المتعلق رقبته
لا يثبت مال ولا رقبته خاص بل المراد أن القائل بصفحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على لوجه
الضعيف القائل بذلك حل وبعبارة الجلال المحل في شرح الأصل على الصفحة في الجاني الأول لا يكون
بالرهن مختاراً للقاء عند لا كثيرين وبه يعلم أن كلام الشارع مفرع على ضعيف هو رهن الجاني
المتعلق برقبته مال باني جنى خطأ أو شبهه هذا الجاني المتعلق برقبته خاص فيصح وكذا ردت ولا
يقال فيه لا يكون به مختاراً للقاء لأن الاختيار انما هو من الجاني عليه لا من سيده نرى **(قوله)** غرض
يبع على وجه) أي على لوجه الصحيح ليعمكون البيع مختاراً للقاء والفرق ولتح ذلك أن عمل

(أو) كان أمة دون
ولده الذي يعرّم التعريق
بينها وبينه (أو عكس)
أي إن كان المهر من ولدها دون
(ويأمن) معا حذر من
التعريق بينهما انتهى عنه
(عند الحاجة) إلى توبة
الذين من ثمن المهر من
(ويشترى المهر من) منها
موصوفاً بكونه حاضناً
أرخصنا (م) يقوم (مع)
الآخر قال (أ) على قبضته
(قيمة الآخر يوزع الثمن)
عليهما بذلك النسبة فإذا
كانت قيمة المهر من ماله
وقيته مع الآخر وتوخين
فألبسته بالثمن فيتمتع
حق للرهن بثلثي الثمن
والتوزيع في صورة العكس
من زيادة (ورهن جان)
ومرئى كيهما) وتقدم
في البيع أنه لا يصح بيع الجاني
المتعلق برقبته مال بخلاف
المتعلق بها وقد أودأ بذمته
مال في الخيار أنه يصح بيع
المرئى دون رهن الجاني
لا يكون به مختاراً للقاء
بخلاف بيعه على وجه أن
عمل الجاني باقي في الرهن
بغضائه في البيع (ورهن)
سديراً أي متعلق عقده
بموت سيده (ومتعلق عقده)
بصفحة

الحاجة إلى ويمكن أن يكون قوله على وجه متعاقب كل من صح رهنه وبيع أي وأذا صح رهن جان على
وجان حل (قوله لم يلزم الحول قبلها) أي وكان الدين مؤجلاً كما يفهم من ذكر الحول ولم يشترط بيعه قبل
وجود الصفة لظلم الصفة في الملق ثلاث فيود تهم من الملق والشرح (قوله بأن علم حوله بعدها إلخ)
هذه وما بعدها مأخوذتان من رجوع التي يقتضيه قوله قبلها وصور الاحتمال الأربعة مأخوذة من
رجوع التي يقتضيه علم الحول (قوله وأو احتمال الاصران فقط) أي البعدي والبعية وقوله أوسع
سبقه أي الحول وهو مبطون على قوله أي احتمال البعدي والبعية والسبق وقوله أو معها أي
أو قبلها ومعها بالصور سبعة وأربعة صحيحة والستاة حل وقوله سبعة بل ثمانية لأن المفهوم
صوران وقوله لثلاث الفرض من الرهن في بعضها أي الثلاثة الأولى أي بسبقه قبل الحول حل وقوله
في الباقي وهو الثلاثة الأخيرة (قوله وإن كان الدين حالا) الغاية للرد على القول الآتي في لزوم
فهوم فرض في الحال (قوله فإن غلبت مسألة المعلق إلخ) شروع في بيان الفهم وهو صوران هذه
نظم بعضها بأقواله وكذا في الصور للذ كورة إلخ فهو صورة زائدة على مفهوم المقتضى به إلى زيد
ملاحظاً في المنطوق تقديره لم يلزم الحول قبلها لم يشترط بيعه قبل وجودها فنشأ بيعه مع احتمال
بأن يحصل في شعور بالصفة والحاصل أن صور الملق تسعة سنة في المنطوق بأربعة زمتان في الفهم
صحيحان وواحدة صحيحة أي ضاهي معتز القيد القسدر (قوله أو كان الدين حالا) مفهوم المؤجل
العلم من بني الحول الحول (قوله أن شرط بيعه) أي بيع قبلها وأعتقد وتبين بطلان الرهن وقوله
قبل وجود الصفة أي زمن بيع البيع (قوله نبا) أي في بيع يصدق أي ذلك التعبير بالاحتمال
وهو قوله أو احتمال الاصران فقط أو مع سبقه أو احتمال قبلها وبعدها والأخيرة قوله أو معها (قوله
ومثل) أي مثل ما قاله ابن أبي عصرون (قوله البقية) أي ما زاد على مسائل الاحتمالات غيرها الأخيرة
وحاصلها العلم والاحتمال الأخير ووجه الأول في مستحق العلم واضح لأنه إذا علم حلول الدين
بعدها أو معها إحصى على بيعه قبل وجود تلك الصفة لتحقق الفوات عند الحول بخلاف مسائل
الاحتمال بما تهاون وترأخ وأما أولية الاحتمال الأخيرة على باقي الاحتمالات أن ما قبل فيه الاحتمال أولى
أي بدون الثالث حل ومن وجوب أولية الأخيرة على باقي الاحتمالات أن ما قبل فيه الاحتمال أولى
فما كثر فيه لأنه أقل إيهاماً وقال بينهم وأما وجه الأول في الاحتمال الأخيرة ما بين من الاحتمالات
فظهر أن باقي الاحتمالات الأولى فلا في احتمال البعدي والبعية وهما أكثر غرراً من احتمال القليلة
والبعية وأما الثاني فلا في الاحتمال الأولى فلا في الاحتمال البعدي والبعية (قوله أي)
صورتي العلم بالمقارنة هذه هي الثانية وقوله واحتمال إلخ هذه هي السادسة لأن المراد بالتأخير هنا تأخير
الصفة فيكون الدين على هذا الاحتمال مستقماً والحاصل أن كلام الأصل فيه ثلاث صور من صور
الاحتمالات وبيئ ثلاثة واحدة وهي الأولى من صورتي العلم بمفهومه بالأولى أو دأخ في جعل الامكان
على العلم وبيئ ثنتان قد ناقشتهما (قوله وقد نقال في الروضة) غرضه بهذا التنبيه على التعريف
الذي رد عليه سابقاً به ولن كان الدين حالا في مسألة الدبر (قوله واستشكل الفرق) أي على
القول للضم الذي صرح به الملق وهو أنه لا يصح رهنه مطلقاً أي سواء كان الدين حالا أو مؤجلاً
بخلاف الملق عتقه بصفة فله يصح رهنه إذا كان الدين حالا وقرق الشارح بينهما كابد على هذا
فولو يمكن الفرق بأن العتق أي وصرح به البراوى أيضاً (قوله بناء على أن التدبير تعليق عتق
بصفة) أطو ببناء على مقابله وهو أنه وصية للبعديته فلا يتأتى الاشكال لانهما لم يشتر كافي شيئ
ولهي يبنى على هذا الخلاف بإعلم من شرح هر في كتاب التدبير وعبارته هناك مع الملق والتدبير

لم يلزم الحول (الدين قبلها)
بأن علم حوله بعدها أو
معها أو احتمال الاصران
فقط أو مع سبقه أو احتمال
حوله قبلها وبعدها أو معها
(باطل) لقوات الفرض
من الرهن في بعضها والفرق
في الباقي وإن كان الدين
حالا في مسألة المدبر لأنها
لا تكم من الضرر بموت
السيد بخلافه فان سلم في
مسألة الملق بصفة الحول
قبلها أو كان الدين حالا مع
رهنه وكذا في الصدور
لأن كورة أن شرط بيعه
قبل وجود الصفة كاف
إبن أبي عصرون في المرشد
فيها يصدق الاحتمالات غير
الأخيرة ومنه البقية بل
أولى وما تقرر علم أن
تعريف بماد كراوى من
تعريف بصفة يمكن سبقها
حلول الدين لاقتضاء تعريفه
الصحة في صورتى العلم
بالمقارنة واحتمال المقارنة
والتأخير وهذا وقد قال في
الروضة القوى في المدبر
صحة رهن المدبر انتهى
واستشكل الفرق بينه
وبين الملق عتقه بصفة
بناء على أن التدبير تعليق
عتق بصفة على الأصح

تليق عتق بصفة لان صيته صيغة تليق وفي قول وصية للعبد ائتنظرا الى ان اعادته من الثالث
 فخرج عنه بقول وشله لشارة أحوس وكتناه مع نية كايطلته فسخته تقضه رجعت فيه صح
 الرجوع ان قلنا بالرجوع له وصية لماس من جواز الرجوع عنها بالعلو والأبنا لم تقبل وصية بل
 تليق عتق بصفة كاهو الاصح فلا يصح الرجوع بالقول بل بالعمل نحو يسه كثر التعليات **(قوله)**
 فلصحيح رهنهما أي مطلقا أي عتق رهنهما أي فكيف يطل رهن المدير مطلقا وصح رهن
 الملق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا أو على الحلول قبل الصفة حل **(قوله)** كاقاله البلقيني قسم
 البلقيني مع تأخره عن السبكي بزمه بما قاله وزرد السبكي كأشهر به قوله كماله اليه السبكي عن
(قوله) انتهى أي كلام المستشكل أوكلام السبكي **(قوله)** يمكن الفرق الخ خلافا لما أشار
 اليه في مقدمه هو أن المدير لا يسلم من الفرر بموت السيذة فقامل شو برى **(قوله)** بأن الملق في
 المدير أكبته انظر وجه الأكدي فانه جعل جريا بالخلاف دليل على الأكدي ولم يبرهن وجه
 الأكدي التي ترتب عليها جريان الخلاف ع وحدها بعضهم بأن المدير ملق عتقه بصفة تمام
 وهي الموت وهو أقرب من حل الور بدفكان الفرر فيه أقوى **(قوله)** وعلمنا بقررت أي من قوله
 وفي للمرهون كونه عينا يصح بيعها قال العلامة الشوري انظر هل هذا كمرع ما تقدم في شرح قوله
 وشرط في المرهون كونه عينا الخ فقامل ولا يظهر الا تكراره لكن أخبر بعض الشايع أنه مغرور
 عليه في بعض النسخ انتهى وقال س ل ذكره جوابا عن كونه أسقطا عن شروط المرهون كونه
 صحيحا به اه **(قوله)** وموقوف هذا كمرع ذكره عند شرح قوله وشرط في المرهون كونه عينا
 يصح بيعها فهو مكرر زى وعش **(قوله)** وصح رهن ما يسرع فسادة ينظم في هذا المقام من
 كلامه ست عشرة صورة لانه اما أن يمكن تجفيفه أولا وكل منهما فيه ثمان صور لانه اذا سكن
 تجفيفه اما أن يرهن بحال أو مؤجل على حوله قبل الفساد بعده أو معه أو احتمل اثنان من الثلاثة
 أي احتمل حوله قبله وبعده أو قبله ومع أو بعده ومع أو الثلاثة هذه ثمان صور واعتبر منها
 فيا لا يمكن تجفيفه ثم الكلام فيها في مقامين الاول في صحة الرهن والثاني فيما يفعل فيها بعد الرهن اما
 الاول فالرهن صحيح في جميعها لكن بشرط في اليمين كأشار اليه بقوله أو يحل بعد فساد الخ ففوه
 وصح رهن ما يسرع فسادة ان أمكن تجفيفه فيه ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار الى خمسة
 لا يمكن تجفيفه بقوله ورهن بحال أو مؤجل على قبل فسادة ولوا احتمالا أي يقينا أو احتمالا فخل
 واحدة والمؤجل على قبله أو يحتمل قبله أو بعده أو قبله ومع أو الثلاثة وقوله أو شرط
 الخ اشارة الى ثلاثة بأن علم الحلول بعده أو معه أو احتمل الاصران يجعل أوامنة غلوها كله في المقام
 الاول وأما الثاني فيجفف من ثلاثة من الثمانية الاولى كأشار اليه بقوله ان رهن مؤجل على لان
 الثاني في قوله لا يحل قبل فسادة صادق بأن حل بعده أو معه أو احتمل الاصران ويبيع في ثلاثة
 عشر داخله تحت التفسير في قوله وبيع في غيرهما ويكون عشرة رهن في ثلاثة منها الثاني صور التبرع
 السابقة ويحتاج الى اثناء رهن الثمن في العشرة الباقية **(قوله)** يحل قبل فسادة أي بمن مع البيع
 عرفا شيخنا ح ف وقوله ولوا احتمالا المعنى يقينا أو احتمالا أي احتمالا للقبلة بأن احتمل الحلول
 قبله ومع أو قبله وبعده أو قبله ومع أو بعده وخرج ما اذا انتفت القبلة المحققة والمحملة بأن علم
 الحلول بعد الفساد أو علم معه أو احتمل أنه يحل بعد الفساد ومع فالثاني ثلاث صور فقول الشيخ
 بأن لم يعلم الخ تفسير لقول الملق يحل قبل فسادة ولوا احتمالا بالازم ان يبرهن من ثبوت القبلة يقينا

فلصحيح رهنها كاقاله
 البلقيني أو يمنع كمال اليه
 السبكي وقال أنه مقتضى
 المطلق النصوص انتهى
 ويمكن الفرق بأن الملق
 في المدير أكد منه في
 الملق متقه بصفة دليل
 أنهم اختلفوا في جواز بيعه
 دون الملق بصفة وعلم بما
 قرر عدم صحة رهن
 ما لا يباع ككتاب يوم ولد
 وموقوف (وصح رهن
 ما يسرع فسادة ان أمكن
 تجفيفه) كطلب وعقب
 يتجففان (أو رهن بحال
 أو مؤجل على قبل فسادة
 ولوا احتمالا)

بأن لم يزل يعمل قبل الفساد وبعد ان الاصل عدم فساد قبل الحلول واستشكل صورة الاحتمال بان من عدم محتمرهن للعاق
وتشرف الشارع اليه (أو)
عنه بصفة يحمل سبقها الحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوتها المتق (٣٦٥)

يحل بعد فساد أو معة
لكن (شرط يعم) عند
اشرفه على الفساد (وجعل
تتمهوها) مكانه وانغتر
هنا شرط جعل منه رهنا
للاجابة فلا يشكل بما يأتي
من ان الاذن في بيع
للمرهون بشرط جعل منه
رهنا لا يصح

(فوله رحمه الله بأن لم يزل
الح) يتأمل هذا التصور
فان من جهة انتفاء علم
القبيلة أو البعدي ما اذا
علم ما أواحتسهما أي
البعدي والمعية فيقتضي
أنهما اذا خلن في كلام المتن
مع انه ليس كذلك لان
موضوع كلام المتن ما اذا
وجد حلول الدين قبل
الفساد يقينا أو احتمالا وفي
هاتين ليس فيه قبيلة لا حقيقة
ولا احتملة في التصوريين
تأمل ويمكن أن يجاب بان
معنى كلامه أو موجد يحل
قبل فساد يقينا أو احتمالا
ثم صور صور الاحتمال
بقوله بأن لم يزل انه يعمل
قبل الفساد أي وما اذا علم
قبل الفساد فهي المتقدمة
قبل الغاية ثم قال أو بعده
أي واشتق على الحلول بعده
وأما اذا علم الحلول بعد
فستأتي في قوله بشرط

احتمالا لا يقع البعدي وانتفاء علم البعدي وانتهاء احتمال الامرين فقط اذا علمت هذا علمت أن قول
الشارح بأن لم يزل انه يعمل قبل الفساد موافق أن يقول بده بأن لم يزل انه يعمل مع الفساد أو بعده بأن
اتقنا هاهنا الصورتان وكان عليه أن يقول أيضا وبأن لم يعمل البعدي والمعية مع الانحلال بالخارج بالقبيلة
المحتملة والخضعة صور ثلاثة كما علمت وأما صورة القبيلة التي نقاهها قوله بأن لم يزل انه يعمل قبل الفساد
فهي الملوحة تحت الغاية بقوله ولو احتملنا فهي مراد في العبارة فلا يصح فيها تأمل (قوله بأن لم يزل
الح) بأن احتمل حلول قبله وبمعه أو قبله ومعه أو قبله وبمعه معه اه حل (قوله واستشكلت
صورة الاحتمال) الاضافه لجنس لان صورته ثلاثة وهي الباعثة تحت الغاية كما علمت وقوله يحمل
سبقها الحلول وتأخرها عنه أي من غير معية أو معة فبإبصاره محتملة لصورتين من الستة السابقتين
صور الملق عنه بصفة اذا كان بدون معية فهي الصورة الخامسة هناك واذا كان معها فالرابعة
هناك وبقى عليه ان كان ينبغي له أن يأتي بعبارة تصدق بصورة ثالثة وهي السادسة من الصور المتقدمة
وهي احتمال سبق الحلول على الصفة ومقارنته لها كأن يقول يمكن سبقها لحلول الدين وتأخرها
عنه أو يمكن تأخرها عنه ومقارنته لذلك لان الاشكال هاهنا صور الاحتمال الثلاثة وهي مشكلة
بصورة ثلاثة متأخرة لها من صور الصفة لا اثنين فقط (قوله ويمكن الفرق) وقرق أيضا بأن علامة
الفساد هنا تظهر دائما بخلافه ثم حل وأجيب أيضا بأن سبب الفساد ثم هو التعلق موجود عند
ابتداء الرهن بخلافه ههنا التي شرح الرض قال الشو برى وعلا فرق بما أشار اليه فباقتصر وهو
أن الغير لا يضمن الضرر بموت السيد جازة (قوله أو يحل بعد فساد) أي يقينا وقوله أو معة أي
ولو احتمل أن احتمل حلوله بمعه ومعه فإمكانه خلوص حل (قوله لكن شرط يعم) كأن قال
رهنتك ههنا بشرط أن يتبعه اذا أشرف على الفساد فلو شرط يعم الآن بطل واعترض بأنه يباع
قطعا ومعه الآن أسقط وديان الاصل في بيع المرهون قبل الحل المنع الا للضرورة وهي لا تتحقق
الا عند اشرفه على الفساد فلو أشرف على الفساد وترك الرهن يعم حيث قد ضمن ولا يقال انه
سبب أن لا يبيع مع الرهن المبحض للمالك لا ناقول ذلك عند الاستيفاء من ثمنه لانه منهم
بالاستيعال بخلافه ههنا فان غرضه الاستيفاق بتمه فهو يطلب زيادته انتهى شرح حر (قوله عند
اشرفه) ظرف للبيع لا للشرط اذ الشرط في العقد والمال بيع فمستوف الفساد وينبغي أن يمثل
اشرفه على الفساد مغرض ما يقتضي بيعه فبيع وان لم يشرط يعم وقت الرهن فيكون ذلك
كالمشروط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا فرى مصر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما يدينهم
فان كان من ريد الاخذ منه فهو ناعنه دليلا ولا ريد اخذها منه أو عرض اباقي السيد عسى
جاز له البيع في هذه الحالة وجعل الفهم كماله ويؤدبه مسئلة الخطة المبينة الآتية ع ش على حر (قوله
وجعل رهنتها مكانه) بصفة المصدر معطوف على يعم أي شرط يعم وشرط جعل منه ولا بد من
اشراط هذا الحل على ان يكون رهنا خلافا لسنوي حيث قال يكون رهنا وان لم يشرط كونه رهنا
وفي كلام شيخنا انه لا بد من هذا الشرط لثلاثتهم من اشراط يعم انه كذلك رهنه حل (قوله
من ان الاذن) أي من الرهن بعد همة الرهن فراهن في البيع بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح أي الاذن
فان كان أولى بالفساد لانه عقد وتأخر العقود بالشروط أكثر والفارق الحاجة شيخنا وعبارته
ويستدل كان عليا أن يقول لا معة ولا علمه ويقول أيضا ولا احتملها أي البعدي والمعية فيكون المتق ثلاث صور ستأتي الصحة فيها
بشرط وصورة العلم بالحلول قبل الفساد قدمت على الغاية

فكسأى في لايحه بشرط تعجيل مؤجل أو بشرط رهن ثمه فلا يصح البيع لفساد الذن فساد الشرط
 وجهوا فساد الشرط في الثانية بجهالة الثمن عند الاذن اه فلا إذن الزمان فمن شرط بأن زكاد
 يأذن له وترك الرفع إلى الغاشي كما عت الرائي وقوله التودى ضمن اه روى وشرحه شوبرى (قوله
 وجفت في الاولى) هي قوله وصح رهن مبسر فساد اه انما يمكن تجفيفه أى يجر عليه وقوله رهن
 يؤجل لا يعمل قبل فساد بان كان يعمل بعده أو معه أو احتمل حلوله معو بعده فهذه ثلاث صور ومثلها اذا
 كان يعمل قبله زمن لايحه البيع وخرج بالمؤجل الحال وبقوله لا يعمل قبل فساد ما اذا كان يعمل قبل فساد
 يقينا أو احتمالا بان احتمل حلوله قبله وبعده أو قبله ومعما قبله وبعده معه فعور الاحتمال ثلاثة ان ينضم
 الى القليلة يقينا والى الحلال فالجميع خمس صور ليس فيها تجفيف بل بيع فيها كسأى في قول الشارع
 وذكر البيع فيها خرج بقيد الاولى فغاده بما خرج بقيد الاولى هذه الصور الخمسة مما يمكن تجفيفه لان قوله
 وبيع في غيرها أى في غير الاولى بقيدها هو صادق باتفاقها مع قيدها أو بانتفاء قيدها فقط وبيع أى بغير
 الصورة الثانية والثالثة أعنى قول المتن أو رهن بحال أو مؤجل يعمل قبل فساد وكذا اذا شرط بيعه مع
 يعمل بعد فساد أو معه أو بحمل للبيعة والبيعية ومجموع ذلك ثمان صور وهي صور ما لم يمكن تجفيفه
 فنضم هذه الثمانية للخمسة السابقة فكذلك البيع في ثلث عشرة صورة منها ثلاثة شرط بها البيع
 والتجفيف في ثلاثة وقوله وجفت في الاولى أى وجوب (قوله على ماله) ولو معبرا وقوله الجفت
 له أى الأمر بتجفيفه وانما جفت حفظا للرهن فان امتنع أجبر عليه فان امتنع أو امتنع من بيع
 الحاكم جزأ منه وجفت بمقتضى لا يتولاه الرهن الا باذن الراهن ان امكن والاراجاع الحاكم حل
 وقوله أى الأمر به أى على وجه يستلزم الموضع أى بان سعى أجرة ولا فلا شيء عليه كالأقال
 لاخر انسل في دلم اسم أجرة ثم ان كانت الاجارة مضمومة لزم المسمى وان كانت فاسدة فأجرة لكل
 عس (قوله وبيع في غيرها) أى غير الاولى وهي ما لم يمكن تجفيفه ورهن بحال أو مؤجل يعمل
 قبل الفساد حل أو بعده أو معه وشرط بيعه في صور عدم امكان التجفيف الثمانية وبها
 خرج بقيد الاولى وهو قوله يؤجل لا يعمل قبل الفساد فالخارج به خمس صور الحال والمؤجل لا
 يعمل قبل الفساد يقينا أو احتمالا والاحتمال شامل لثلاث صور القليلة والبيعية أو القليلة والبيع
 أو القليلة والبيعية والمعية (قوله عند خوفه) محله في صورة الحال اذا لم يكن الغرض الترتيب
 والافصاح من الآن (قوله حفظا للوثيقة) راجع لكل الصور وقوله وعمل بالشرط أى في حسنة
 شوبرى (قوله ويكون في الاخرة) وهي ما اذا كان يعمل بعد فساد أو معه وشرحه أى
 يكون الثمن رهنان غير انشاء عقد حل (قوله ويعمل في غيرها) وهي المسئلة الاولى بالنسبة
 لما لا يتجفف والا فهي ثانية بالنسبة لما يسرع فساد وهي ما اذا رهنه بعمل والثانية وهي ما
 رهنه بمؤجل يعمل قبل الفساد فلا بد من انشاء عقد رهن في ذلك خلافاً لشيخ خط حيث قد
 بعلم اشترط انشاء عقد في الصور الثلاث شوبرى (قوله فيها خرج بقيد الاولى) هو قوله ان رهن
 مؤجل لا يعمل قبل الفساد الخارج به ما اذا كان حالاً أو يعمل قبل الفساد حل وقوله لا يتجفف
 ليج حيث قد وجعل ثمنه رهن الرجوع وفاء الدين فلو اوجب بيعه لم يجاب بأنه قد يتأخر دفعه
 وان كان حالاً وفيه أيضاً ان هذا ليس قيدا في الاولى بل قيد في التجفيف في الاولى تناول في التعم
 ساعة والتقدير وخرج بقيد التجفيف في الاولى (قوله وقول ثمه تنازعه الخ) ذكره
 قوله رهن الا انه كان عليه ان ياتي بضمير الرهن ويؤخره بقوله ثمه رهنه بالبيع ويكون المأمور بالبيع

(وجفت في الاولى) بقيد
 زنده بقول (ان رهن مؤجل
 لا يعمل قبل فساد) ومثله
 تجفف على ماله الجفت
 له كما عت الرهن (وبيع)

وجوب (في غيرها عند خوفه)
 أى فساد حفظا للوثيقة
 ومثلها بشرط (ويكون في
 الاخرة يعمل في غيرها
 ثم رهنها) كما ذكر البيع
 فيها خرج بقيد الاولى مع
 قول في الاخرة ويعمل
 في غيرها من زيادى وقول
 ثمه تنازعه يكون ويعمل

(قوله باتفاقها مع قيدها)
 وفيه ثمانية وقوله باتفاق
 قيدها الخ وفي خمسة
 (قوله في ثلاثة) وهي تمام
 الست عشر لان جملة الثلاثة
 عشرة لم تقبلوا التجفيف
 عطف على البيع من قوله
 فيكون البيع

ما لم يقصر اذ ان قصر اضمتا **(قوله ويبيع عراجة الخ)** هو بكسر اليا وسكون الياء وهذا أظهر من قرأه
بفتح الياء وضم العين وقيل لقر العلامة السمرية هنا فقال ان امره ان يبيع بجزء ما يبيع ان المرهون
وصوره استمرارية له بعه بسرطه ففعل ثم اشتراء المستعير من المير بغير ان المرهون لعدم تقويت
الوثيقة وهو الاوجه خلافاً للقبني حيث تردد شرح حر عشي وقد نكح ذلك منهم بقوله
عين ان امره ان يبيع قد صححوا • يبيعها من غير ان المرهون

ذلك معار بانه المير من • عين استعار للرهن فارتهن

والراد بقوله يبيع عراجة ما لكة أي يبيعها الحاكم بعراجة ما لكة له بغيره فان لم يأن في يبيع مع
قهرها عليه وبعبارة أصله مع شرح حر فاذا حصل الدين أو كان حالاً أو مهلاً للمرتهن فان طالب رب الدين
وامتنع من أداء الدين وبيع المالك للبيع لانه قد يفسد ملكه **(قوله يبيع بغيره)** أي يبيع
الناس بغيره والا بان كان كثيراً لا يفسد به فلا يصح البيع بغيره **(قوله وشرط في المرهون به)** أي
عليه قاله • معنى على أوسية وقوله ليصح الرهن دفع به ما بقا الشرط انما يكون المقود
والعادات والمرهون به ليس واحداً منها فكانه قال شرط صحة الرهن الخ عن **(قوله ديناً)** قال
الخليفة ومن هنا يؤخذ بطلان ما جرت به عادة بعض الناس أي بطلان الشرط لا يوقف من
كونه يفسد كثيراً ليربط أن لا يمارأ ويخرج من مكان يجلس فيه الا بغيره وبه صرح المالدي
وان أفنى القفال بغيره وقال السكي أن اراد الوقت الرهن الملقوى وهو ان يكون المرهون نذراً
لا لجلده وصح وكذا ان لم تعرفه ارادة ويجعل على اللقوى تصحيحاً للكلام ما مكن وهذا هو
المعتمد من غير **(قوله ولو منفعة)** وصورتها ان يقول شخص آخر أؤت ذكك حلالي
المكان الفضائي باجرة معينة وفي ذمت ويدفعها له في المجلس أو يأخذ منه رهناً على المنفعة **(قوله)**
فلا يصح الرهن **(يعني)** أي على عين بان يبيعها عيناً أو يأخذ عليها رهناً وقوله ولو من منفعة أي ولو على
منفعة قاله • في الموضعين بمعنى على كل يؤجر دابة أو يأخذ منه رهناً على منفعة فانه لا يصح لان
منفعة العين المينة ليست ديناً **(قوله ولو منفعة)** الغاية الرد **(قوله لانه)** أي العين ومنها
منفعتها والمناصب أن يقول لانها اذا لم يعدم الضمعة في العين ومنفعتها **(قوله وفاق صحة ضمانها)**
الخ غرضه بهذا الدعي التعريف القائل بصحة الرهن كالضمان وبعبارة شرح حر والثاني يبيع
كضمانها وقرق الاول بان الضمان للعين من يقد على تخليصها فيحصل المطلوب بانها من حصول
العين من نغن المرهون لا يتصور لانها لا تستوفي من ثمنه **(قوله بان ضمانها لا يجر الخ)** وصورتها
أن يضب شخص دابة آخر فيقول رجل للضرب منه ضماناً على لأردها لك لانها مدامات باقية
لا يلزم الضمان سوى الرد وان قلت نفسك الضمان يبيع الرهن على بدلها من الغالب فيستوي
الضمان حينئذ مع الرهن اه عبده **(قوله ولم تنلف)** وكذا لو تلفت ايضاً فانه لا يضمن كما هو معلوم
لانهم يضمن الرد والعين لا الدليل من ولانها لو تلفت انفك الضمان وانما يقيد بها في الفرق بينا
وبين العين المرهون عليها ما لو تلفت فلا يبيع ولا يفرق وبعبارة حر عشي قوله لم تنلف معقول الضمان
لو تلفت وليس مراد ان الضمان للعين لا يفرم شيئاً بل يفرم له انما يقيد بذلك لان صورة الضمان لا تخلف
الرهن بعد التلف بخلافه قبله فان الضمان لا يلحقه ضرر مدامات العين باقية والرهن لا يلحقه ضرر بدله
حسب العين المرهونة بيد المرتهن **(قوله الى ضرر ولم يجر)** الاضافة بياناً وبعبارة حر قوله الى ضرر
دولم يجر في المرهون لا الى غاية لانه كاعلمت لا يمكن تحصيل العين ولا منفعتها من نغن المرهون **(قوله)**
قد اوصفت أي وعيننا **(قوله بانها)** هذا الحاجة اليه لانه لم يوجد لنادين غير بانها حل **(قوله أي موجوداً)**

(ويبيع المار) عراجة
مالكة في دين حال
ابتداء أو بعد تأجيل
بيع أي المالك على
الرهن **(بغيره)** الذي يبيع
به سواء أبيع قيمته أم
بكثر أم بأقل بقدر يتعين
الناس بغيره **(و)** شرط
في المرهون به ليصح
الرهن **(كونه ديناً)** ولو
منفعة فلا يصح الرهن بعين
ولا بمنفعتها ولو بمنفوعة
كصخرة وبمعارة لانها
لا تستوفي من نغن المرهون
وذلك بخلاف الرهن
عند البيع وفاق صحة
ضمانها لتدوان اشتراك في
التوقي بأن ضمانها لا يجر
لو لم تنلف الى ضرر بخلاف
الرهن بها فيجر الى ضرر
دوام الحجر في المرهون
معاملتها للعاقدين قدرا
وصفة هو من زيادتي فلا
يصح الرهن بدني مجهول
كذلك **(بانها)** أي موجوداً
(قوله ربح الله لانها)
لا تستوفي لانه ان كان
الرهن على العين لم يصب
لانها مدامات باقية يجب
ردها وان ربح على ما يجب
له من بدلها في المستقبل
فهو ربح على ما يجب
اه قويني

(لا زما ولو لا) كالفن بعد

الزوم وأقبله فلا يصح

بنجوم كتابة لان الرهن

للتوثيق والمكاتبه النسخ

متى شاء فقط به النجوم

فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل

جملة قبل القرض من

العمل وان شرع فيه لان

طما فسخها فيسقط به الجمل

وان لم الجمال بفسخه

وبعد أجره مثل العمل

(وصح مزج رهن بنحو

بيع) كقرض (ان توسط

طرفين وتأنى الطرف

(الأخر) كقوله بئتك هذا

بكذا أو أقرضتك كذا

وارتنت به عبدك فيقول

الأخر ابنت أو اقترنت

ورنت لان شرط الرهن

في ذلك جائز فزبه أولى

لان التوثيق فيما كده لانه

قد لا يني بالشرط واغتر

تقدم أحد طرفيه على

ثبوت الدين لحاجة التوثيق

قال القاضي في صورة البيع

وبشر

(قوله رجعت وصح مزج

رهن الخ) هل عمله اذا لم

البائع البيع أو يفترونه

فذن من خيارها

(قوله رجعت الله ان توسط

الخ) خرج مالوا قال ارتنت

كذا وبعدا بعشرة فقال

قبلت ورنت وما قال

بئتكذا وارنت عليه

كذا قال رنتت بئتك

أى الآن ولا يني عنلفظ الدين اذا لم يني من القسمة الوجود والايهيم المعلوم معدوما شرح ٣٥
 وفيه أنه فرق بين المعلوم والدين (قوله فلا يصح بحسب) كنفقة زوجته في الله (قوله لا زما ولو لا)
 ما لا أى لا إلى الزوم بنفسه فلا يرد أن جعل الجملة آيل إلى الزوم لانه بواسطة العمل لا بنفسه تأمل
 (قوله أو قبله) أى واختار للمشتري وحده لانه ذلك البائع الفنى حتى يرتن عليه (قوله والمكاتب
 له النسخ متى شاء) ولا يقال باني من البيع قبل الزوم لان البيع وضع على الزوم فهو أقوى (قوله
 ولا يجعل جملة) صورة الجملة أن يقول من رده على فيه دينار فيقول شخصاننى برهن وأأمرده
 ومنه ان رده فدينار ذلك وهذا رهن عليه أو من جاء به فدينار وهذا رهن عليه (قوله وان
 لم الجمال) أى يلزمه أجره مثل العمل ان ظهر أثر في العمل كأن جاءه على بناء دار مثلا فبنى بها
 فان لم يظهر أثر في العمل كأن قال من رده على فيه فله كذا فشرع في رده شخص من غير ان المال كفسخ
 قبل ان يرد فلا يني عليه اه شيخنا (قوله وصح مزج رهن) قال في شرح التفتيح ولا بد من ثبوته
 اى في صورة مزج الرهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن انتهى وبه يعلم ان المشتقة مستتاة
 من شرط التوثيق فلا حاجة إلى التعللات والشكافات شوبرى واستفيد من منيع للنصف أن
 الشرط وقوع أحد شئى من شئى نحو البيع والأخر بعدهما فيصح اذا قال بئتك هذا بكذا ورنت
 بعده اذ قال بئتك ورنت ولو قال بئتك وأزويك أو أوزيكت بكذا على ان رنته كذا فقال اشترت
 أزويك أو أوازيت ورنتت مع كل واحد من الطرفين ومن صور المزج أن يقول بئتك هذا بكذا ورنتت
 ورنتته بالشوب فيقول بئتك ورنتت اه من شرح ٣٥ (قوله فيقول الآخر) ولو اقترع على
 قبل البيع لم يصح لعدم المطابقة اه شوبرى (قوله لان شرط الرهن في ذلك) أى في نحو البيع (قوله
 لانه) أى المشتري أو المقرض للمطوعين من المقام وقوله قد لا يني بالشرط أى بخلاف المزج لا يمكن
 من عدم الوفاة الا يصح أن يقول قبلت البيع وايقول ورنتت اذ لو فعل كذلك بطل عقد البيع
 لعدم توافق الإيجاب والقبول (قوله واغترت تقدم أحد طرفيه الخ) جواب عما يقال أتم قد شرطتم
 في رهنه ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمت صحة الرهن مع أن الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا
 بنجم صفة البيع فأجاب بقوله واغترت الخ وقوله قال القاضي الخ جواب آخر عن هذا الاشكال وحاصله
 أن الدين ثابت قدرا وأن الرهن انعقد بعد الثبوت قدرا أيضا شيخنا قال ابن قاسم قد يقال بل
 الطرفان جميعا مستدعان في صورة القرض بناء على أنه انما يملك بالقبض اذ متى توقف الملك على
 القبض توقف الدين عليه كيف ثبت بدون الملك الآن بضرورة ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقيين
 بأن غلب قوله أو غرضت هذه الفراهيم تسليمه له وقدين مع ملكها هذا التسليم قبل تمام المقدان
 يقال باني ملكه مع تمام المقد فيمدق أن يني بمقتضى الأحكام الشقيين سم (قوله لحاجة التوثيق) أى
 التاكيد والا فان التوثيق يحصل بالاشتراط مع تأخر طرفيه اه ح (قوله قال القاضي) لحاجة إليه
 مع قوله واغترت الخ وبعبارة ٣٥ بعد قوله كلام القاضي والا يسه عدم الاحتياج لذلك أى لتقدير دخوله
 في ملكه ما لا اغترت التقدم فيه لحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الشارح
 ليس مراده أن هذا يحتاج إليه مع قوله واغترت الخ بل المراد حكاية قول آخر لتوجيه الصحة مقابل لقوله
 واغترت والى أن الجمهور اغترتوا مثل هذا أو كفتوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل
 طريق الرهن فكان صيغة الرهن لم تقع الا بعد تمام صيغة البيع ع ش فهو جواب ثان فاولى الاتيان

وجوب الثمن وانقاد الرهن
عقبه كالقول أعنى عبك
عنى على كذا فأعفته عنه
فانه يقدر لذلك ثم يمتنع
عليه لاختنا الفتن تقدم
الملك ويسرى بماد كرامهم
مما ذكره (د) صح (زيادة
رهن) على رهن (بدن)
واحد لانه زيادة تفرقه فهو
كالرهن بماء (لا تشك)
أى زيادة دين على دين
برهن واحد وان وفى بماء
فلا يصح كالأصل رهنه
عند غير الرهن وفارق ما
قبله بأن هذا شغل مشغول
وذلك شغل فارغ ثم يجوز
العكس فجاء رهن الرهن
فداء الرهن بدنه الرهن
ليكون رهنه بدينه وفداء
وفى الأول فحق الرهن عليه
بشرطه ليكون رهنه بدين
والنفقة (ولا يلزم) الرهن
(الاقبضه) بمصر فبالب
المبيع قبل قبضه من ضمان
البائع (بأنه) من الرهن
(أو اقباض) ممنه من زيادته
ومعلوم أن محل ذلك اذالم
يرض مانع فلو أن
أقبض بغير أوقفي عليه
يجزئته والزوج اتهاو
في حق الرهن والقبض
والاذن أو الاقباض اتها
يكون (عن يصح عنده)
الرهن فلا يصح شئ منها
من غيره كمن يجنون
ومعجور عنه

بلوا وكان يقول وقال القاضي (قوله وجوب الثمن) أى ثبوته (قوله) وانقاد الرهن عقبه أى
الوجوب وهذا التقدير لا ينع في القرض لانه لا يملك الا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن
الى التوجيه السابق كإقراره شيخنا (قوله) وصح زيادة رهن) هذه تناسب قوله تبا بالظن قوله
لا عكس به لوصح لكان رهنه على ما لم يثبت (قوله) أى زيادة دين على دين برهن واحد) في هذا
تصرح بأن محل البطلان اذ رهنه تبا نابع ارادة بقائه رهنه بالاول وأبلى رهنه بالثاني لأن فسخ
الاول لم يصرح بالفسخ المذكور وصح وكان فسخ الاول كإبائى حل قال هر ومن هذا للرهن
الوارث التركة التي عليها الدين ولو غير مستغرق لما من غير الميت بدنه أى فاته لأصل الرهن كالميت
الجامي ونزى لالرهن الشرعى منزلة الجعلي شرح هر (قوله) بأن هذا شغل مشغول) أى فهو تنقص
من الوثيقة لانه صار بعضها رهنه على الدين الآخر وقوله وذلك شغل فارغ أى فهو زيادة في الوثيقة
شرح هر ويقتضى أن يزداد في الصلة بأن يقال بأن هذا شغل مشغول أى لغير ضرورته فيقتضى لا يرد
ذكره في الاستدراك وعبارة حل قوله مشغول والمشغول لا يجوز شغله لغير ضرورة فلا يباين
العبد الجامي اذا جنى عبادة أخرى تملق رقبته كالاولى وما سبأ في كلامه اه (قوله) فداء الرهن
بأن الرهن) فلو فداء بلاذن فهل يصح القبض للفداء ويكون مستحب به كمن وفى دين غيره بغير فداء
أه بطلان وله الرجوع على المدفوع به بماد دفعه فظهر والآخر الثاني لانه انما أدى على ثمن الصلة وله
مصره برهنه بالدين وليس اذ اشترط ذلك عند الدفع لم يجز عليه عى على هر (قوله) ليكون رهنه
بدين والفساد) وقوله بالدين والتفقة ظاهرة ولو مع الجهل بقدر الفداء والتفعل الاذن وقد يلزم
ويغفر الجهل بحافضة على صلحة حفظ الرهن حج شورى (قوله) بشرطه) أى الاثنى أى بشرط
الرجوع فيه وهو اذن المالك أو الحاكم عند تفراده من المالك وانظر هل يشترط بيان قدر النفقة
لان شرط المرهون به كونه معلوماً أو ينتفى هذا الوقوع بما كل محتمل ولعل الأول أقوى شورى
وعى ولا بد من علم الأيام التي ينفق فيها أيضاً ليكون المرهون عليه معلوماً كقوله حل (قوله) ولا
يلزم الرهن الاقبضه) فلو أقبض المرهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجهاً لا يرجع قال هر
والمعتمد أنه لا يقع عن الرهن سم عى وهل يكتفى بقبض المشتري بين الرهن وبين غيره بغير اذن
ذلك الغير ولا بد من اذن ذلك الغير ليلزم الرهن للفعل عن السبكي أن اذن الغير بدفع الام لا يلزم
الرهن وفى الايجاب خلافه حل قال عى على هر ولو اختلف المالك والرهن فى الاذن لم يقع به
عليه أو رهنه وعدمه فالظاهر تصديق المالك لان الأصل عدم الاذن وعليه فاذانف المرهون من
بأقضى التيم اه (قوله) أن محل ذلك) أى محل كون الرهن يلزم بالقبض بالاذن وبالاقباض كإقراره
شيخنا لكن لا يتناسب قوله لم يجزئته والتناسب أن يقول لم يلزم بقبضه وعبارة هر بدفعه
يصح عقده فلا يصح من يجوز مجنون ولا من وكل رهن من أوقفي عليه قبل اقباضه وكذا لا من
ممنه من اذنه للرهن أو أوقفه فطر ذلك قبل قبضه (قوله) اذالم يرض مانع) أى قبل وجود القبض
وقوله وأقبض أى شرع فى الاقباض وقوله بغير الخ أى قبل قبض الرهن (قوله) لم يجزئته) أى
ولا يلزم اذ اقبضه لانه يلزم من عدم الجواز عدم الالتزام فادفع ما يقال الاول أن يقول لم يلزم لاجل النفقة
(قوله) والزوج اتهاو فى حق الرهن) أما للرهن لنفسه فلا يلزم الرهن من حقه وقد يتصور فسخ
الرهن الرهن بعد قبضه كأن يكون الرهن مشروطاً ببيع ويقبضه قبل التفرق من المجلس ثم يفسخ
البيع فيفسخ الرهن تبعاً كقوله الرافى في باب الخيار شرح هر والزوج يستأنه قوله اتهاو الخ
أو منصوب معطوف على اسم أن أى ومعلوم أن الالتزام الخ أو مجرور معطوف على اسم الإشارة أى مسلم

(ره) أي القاض (الابنة غيره) فيه كالعقد (الابنة) (مقبض) من رهن أو تائه لئلا يؤدي إلى اتحاد القاض والمقبض فلو اذن الرهن لتغير في الاقباض امتنع انبات في القبض بخلاف ما أورد في الرهن فقط فتعيرى بالمقبض أو لى من تعيره بالرهن (د) الابنة (رقبته) لاستقلاله باليد والتصرف كالجنين ومثله بمعض بينه وبين سيده مهابأة ووقت الابنة في نوبته (ولا يلزم رهن ما يد غيره منه) ككودع ومغصوب ومعار (الابن في زمن امكان قبضه) أي المرحون (وأنه) أي الرهن (فيه) أي في قبضه لان اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للمقبض عنه والمراد بمضى ذلك منه من الاذن (ويبره عن ضمان يد ابداعه لارتبائه) لان الايداع اتمان ينافي الضمان والارتبان توثق لا ينافيه فانه لو تصدى في الرهن صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تصدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة وفي معنى ارتبائه قراض وتزوجه واجبرته وتوكيله وأبرأه عن ضمانه وتعيرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم مما عبر به (ويحصل رجوع) عن الرهن (قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا

(قوله المصوب) وللغائب اجبار الرهن على ايقاع ولقوله انماضي براك أو استأنتك أو ودعتك قال صاحب التذيق في كتابه التعليق يرى وليس للرهن اجبار على رد للرهن اليه ليقوم به عليه ثم يستبد منه بمحكم الرهن فلم يقبل وقع الى الحاكم ليأمره بالقبض فان في قبض الحاكم أو ماؤذونه ورد له اليه

أن عمل الزوم له وقوله القبض مبتدأ خبره قوله انما يكون الخ أشار به الى أن قول المتن عن بعض عدم متعلق بكل من الثلاث اه (قوله ربه) أي العائد ملطفا انابته غيره فيأى في القبض والاقباض وبضمهم خص العائد للرهن بدليل ما بعده وعبرة به ويحرم في أي في كل من القبض والاقباض التباينة لكن لا يستتبع الرهن في القبض رهنها اه والمراد بالغير من صحت قبضه ليخرج نحو محجور السه كافي عرش (قوله امتنع انبات في القبض) أي انابته للرهن كلام من الرهن والغير وقوله ولا ياترقي فأي ولا أن يثبت للرهن في القبض رقيق القبض وانما صح توكيله في شراء تقسم مولاة لتتوف الشارع لعتق فم نظروا في ذلك الى تزيل العبد متولة مولاة في ذلك اه حل وقوله وانما صح الخ أي مع أن القياس أنه لا يصح لان توكيل العبد توكيل لسيده فكأنما وكل العبد وكل سيده فصارا معا متزينا (قوله الامكان) أي الصحيح الكتابة أخذنا من التعليل شوري (قوله ووقت الابنة) الاولى القبض وقوله في نوبته أو توبة السيد ولم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته حل وعبرة به ومثله للمضمان كان يمتد بين سيده مهابأة ووقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبته السيد ولم يشترط عليه القبض في نوبته (قوله ولا يلزم رهن ما يد غيره منه) أي له (قوله وانه) عتقه عن مضى لاعلى زمن بدليل قول الشارح والمراد الخ أي فلابد من اذنه بالفعل ولوقمه كان أظهر (قوله والمراد الخ) قيل لو قدم الاذن في اللق على مضى لقهم منعا ذكره تأمل وفيه شيء (قوله ويرثه) أي يرى الشخص الذي عنده شيء مضمون ضمان يد كالمصوب ابداعه أي ابداع الملك إليه فهو مصروف للفعل بعد حذف القاض (قوله ابداعه) أي ابداع الشيء للمضمون المضمون من ضمان (قوله لارتبائه) أي لارتبان الشخص اليه فهو مصروف للفعل أيضا وحذف الفاعل وكذا يقال في قراضه وما بعده وهذا هو المقضى لانه هذه المسئلة في باب الرهن فلو قسم الرهن بان يقول ولا يرثه عن ضمان يد ارتبائه بخلاف ابداعه لكان أنسب كإكمال الاصل وإعاده أنه لا ضمان بقاء الاذنة المصوب للمعار والتمام والمقبوض بالشراء الفاسد وما عداها ضمن بالمقابل حذف (قوله فراضه) ثم ان تصرف في مال القراض يرى كإسائي في بابه لانه نفسه اذن مالكه والاعنه بد شرح الرض نى وكذا اذا تصرف فيه بعد توكيله فانه يرثه من ضمانه (قوله وتزوج) بأن كان أمته (قوله وتوكيله) أي في فيه مثلا (قوله وأبرأه عن ضمانه) لانه أبرأه عما لم يجبر لانه أبرأه عن عين والا برأه انما يكون عن دين ويصور اجتناع القراض والعارية في اعارة التفاضل بين أولته والغير على طبعه واذ انصرف فيه يرى منه حل ودر (قوله ويحصل رجوع عن الرهن) والمراد بالعقد (قوله بتصرف يزيل ملكا) كتنويع بناء بشرط الخيار للشترى وكذا البناء ولها ودر وعبرة عرش على به مد قوله كبيع وظاهر أن البيع رجوع وان كان بشرط الخيار بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار الاول ظاهر بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار أقرب من ترتبه على المقتبل القبض لان البيع بشرط الخيار آيل الى اللزوم بنفسه ولا كذلك الهبة

بد عليه لبرأ من الضمان ثم يستبد منه بمحكم الرهن فلم يقبل وقع الى الحاكم ليأمره بالقبض فان في قبض الحاكم أو ماؤذونه ورد له اليه ولقوله انماضي براك أو استأنتك أو ودعتك قال صاحب التذيق في كتابه التعليق يرى وليس للرهن اجبار على رد للرهن اليه ليقوم به عليه ثم يستبد منه بمحكم الرهن فلم يقرضه له في براءه فذمة للرهن اه شرح در

وعلى قول المتن بصرف يزيل ملكه عنه أو يترقب عليه زوال الملك أو تصرف هوسب زوال الملك
 اه **(قوله كهيئة مقبوضة)** أي مقبوض متعلقه وهو الموهوب وقيد القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم
 لهما رجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين بالقبض لكونهما ما لا يزيل يزيل الملك حقيقة وشلا
 الرهن ما لو كان مع الرهن وهو كذلك فيكون فسخ الرهن الأول قل **(قوله وهرن)** أعاد العامل
 انشأه إلى استقلاله أي فليس مطلقا على الحبة لأن هذا لا يزيل الملك بل على تصرفه به يسقط ما قد
 يتوهم أنه لو قال كهبوتهم مقبوضين لكان أخصرا لأنه لا يصح عبارة عن أعاد العامل لئلا
 يتوهم أنه ما يزيل الملك **(قوله ووضيعة)** أي قضية التقييد بأن ذلك أي للذكر من الحبة والرهن
(قوله وهو موافق لتخرجه إلى بيع) أي لا استنبطه من كلام الامام الثاني من أن رجوع الأصل
 فيها ربه لفرعه بهتة لغيره لا يحصل إلا بقبضه للموهوب بخلافها بدون ذلك فاتها لا تكون رجوعا عن
 الحبة لفرعه قطعا فان الوافق لها أن لا يحصل الرجوع عن الرهن بما ذكره لا بقبضه والتخرجه أن
 يكون في المسئلة قول الجته فيخرج منها إلى مسئلة أخرى نظيرة لها وأشار ابن السكيت إلى ما
 التخرجه بقوله وإن لم يعرف الجته قول في المسئلة لكن عرف في نظيرتها فهو قوله الفرج فيبيع
 الأصح اه وهو ما لا كأوجهه شارحه وسواشبهه أن يكون هناك مشلتان متباينتان قبض
 الجته في كل على حكم غير مانص عليه في الأخرى فيخرج الاصحاب في كل منهما قولاً آخر استنبط
 من النص في الأخرى ومثاله نص الثاني في الرجوع عن الرهن بهتة ورهن على أنه يحصل الرجوع
 بهما ولو بلا قبض ونص في نظيره المسئلة وهو جهة الأصل لفرعه على أنه لا يحصل الرجوع عنها بهتة
 أخرى ورهن الأصح القبض على قول تخرجه إلى بيع في مشلتان للتأني قولاً آخر وهو أنه لا يحصل
 الرجوع بهما الأصح القبض استنباطا من النص في مسئلة الحبة للفرع وبمتن الثاني أن الرهن
 خرج للتأني في مسئلة الحبة قولاً بأنه يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطا ما هنا لكن
 ينافيه قول مدر في الحبة أنها قبل القبض لا تكون رجوعا قطعا **(قوله وصورة الأذني)** هو المشد
 فيكون القبض ليس قيداً فيهما **(قوله لنظيره الوصة)** أي ذبا لأوصى لشخص بهذا العبد
 وهبه لمصر فيكون رجوعا عن الوصة وإن لم يقبض الموهوب له **(قوله وعلى القول)** هو قوله وضعت
 أن ذلك ما في الثاني هو قوله لكن قل السكيت ع ش **(قوله له يوجد فيها قبول)** بل مجرد الإيجاب
 وهو فيها ضعيف لأن محتمة متوقفة على الثبوت والقبول لا يصح إلا بعد الموت شوي برى مع زيادة **(قوله)**
 بخلاف الرهن فإنه لا بد فيه من القبول وإيجاب بأن الرهن وإن وجد فيه قبول لا يكتفي به بل
 لزومه لكونه قبل القبض فيبطله بمجرد الحبة والرهن للغير وإن لم يقبض أو ذكر شيخنا لما لا يثبت
 ولما يطل ما يطل هو كل تصرف يتم ابتداء الرهن إذا طرأ قبل القبض أبطله وكل تصرف لا يتم ابتداء
 الرهن إذا طرأ قبل القبض لا يبطله إلا الرهن والحبة وهذا إنما يصح عند من يقول بعدم اشتراط القبض
 كشيوخنا المذكورين فليحرج حل ولا بد عليه التخصر والابق مع أنها يحتاجان إبداءه ولا يبطله إلا
 طرأ قبل القبض لأنها ما لا داخلين في التصرف وقوله لا الرهن والحبة ومثلها البيع بشرط التجدد
 لغير المشتري والكتابة الفاسدة والحجاية للوجه لئلا على ع ش مدر **(قوله وكتابة)** ولو فسد ك
 في الشورى مدر والفرق بين ما هنا وما تقدم فيها أن أبا مكانه في القبض من اشتراط كون
 الكتابة صحيحة أن المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وبم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت
 الكتابة صحيحة ع ش **(قوله وإحبال)** أي منه من أصله والأولى وجب ليشمل ما لا ذنب
 لإحباله أو باستبدال ما له ولو في العبر كما قاله ع ش على مدر أو أطلق الأحبال وأرسل ما يجل

(كهيئة مقبوضة) لزوال محل
الرهن (وبرهن كذلك)
 أي مقبوض تعلق حتى
 الغير وتقيدهما بالقبض
 هو ما يرم به الشيخان
 وقضيت أن ذلك بدون
 قبض لا يكون رجوعا
 وهو موافق لتخرجه إلى بيع
 لكن قل السكيت وغيره
 عن النص والاصحاب أنه
 رجوع وصورة الأذني
 وهو الموافق لنظيره في
 الوصة وعلى الأول يفرق
 بينهما بأن الوصة لم يوجد
 فيها قبول فلم يثبت في الرجوع
 عنها القبض بخلاف
الرهن (وكتابة وتديير
 وإحبال) لأن متصورهما
 الحق

اللائي اعتبر به الجبل **(قوله وهو منافق للرهن)** أي مضعفه حيث يعدم القبض فلا يراد أن الاحبال
بعدم القبض لا ينافيه كإثبات **(قوله لا يوطء)** أي بلا احبال لأنه لا يستعمل وقوله وتزويج لأنه لا يتعلق
له بورد للرهن بل برهن المزوج ابتداء جائز سواء كان المزوج عبدا أو أمة حر ومعنى كون هذه
أوسرهن أي أدركيها أو بديل الرجوع أن الرهن لا يفسخ بهما بل هو باق كإثبات التنازع **(قوله من رهن)**
أولس شرح حر **(قوله لا يوطء)** قد يمنع هذا التعليل لأن معنى مصير العقار للزوم إنما
يكون في العقود التي تقوم بنفسها بصعق المانع كالبيع بشرط الخيار فإذا أفضى الخيار ثبت بنفسه
والرهن إنما يلزم بالاقباض الآن يقال هو بالنظر للعقاب من أن الرهن إذا رهن العقاب عليه أن يقبض
العين الموهوبة ع ش **(قوله فلا يرتفع بذلك)** أي بالموت وما بعده **(قوله في يقوم في الموت ورثة)**
الرهن **(الح)** ويستند لا ينقذ المهرن به على الغرماء لأن حقهم يتعلق بعين التركة بالموت كذا قاله
الشيخين ويرد بأن المهرن يتعلق حقه بالمهرن قبل الموت لجرى إن العقد حل **(قوله ولو لم يمت عليه)**
المستند انتظارا لثلاثة أيام أو ح ف يمكن حل كلامه على ما إذا أيس من افاقة أول زاد على
ثلاثة أيام **(قوله كختمه بعد قيمته)** الكاف للقياس بدليل العطف وهو قياس أدون فقول
وكختمه عقلا أي وقوله ولا يلحق علة ثانية **(قوله ولا نكح الرهن)** وهو التوثيق **(قوله عاد)** أي
يعود بغير خلاف المحرمين من هذا إما أنه لا يصح قبضه حال التخمر فإن فعل استوفاه القبض بعدم التخلل
لفساد القبض حل قال حر لكن يادام خرابو بعدم القبض حكم الرهن بالحل لخروجه عن المالية
فإذا انحلت عاد الرهنه ولو قبل القبض **(قوله وإياك لريق)** ظاهره وإن أيس من عود موهوبه في
هناك له مطالبة الرهن بالدين حيث حل لأنه في هذه الحالة بعد كالتألف ع ش حر **(قوله الحاقاله)**
بالتخمر بجماع أن كلامهما انتهى إلى حالة تمتع ابتداء الرهن قاله المجلد شوبرى وهذا الجامع يقتضى
أن كلام التخمر واللاق يزيل الرهن كاعلم من الضابط الذي ذكره ع ش مع أن الفرض أنهما
لا يزيلانه فالأولى أن الجامع مرجعا للودق كل **(قوله وليس للرهن الح)** أي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ إلا
مأبى في خلافه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا شيخنا وقوله لا يزيل الرهن
المهرن في المصباح حنه زحمان باب نفع دفعته في زام بفتح الحاء وكسرها أي لا يزيل الرهن
مزارعته **(قوله لا يوطء)** أي للمهرن وتزويج لا يوطء الاستعمل فلهذا كإثبات نعم لو كان الزاويل
بطاعته وطوعا فليظهر أنه كالمطهر قاله الأذرى وخرج بطوء بقيته التمتع فان كان طوعا أو اتفق
سواء بالإلف وهذا ما يلزم به الشارع واستظهره حر ع ش **(قوله أو يتقمه)** بفتح التثنية التحنية
وسكون النون وضم ما بعده هو افاقته لقوله تعالى لم يمتصكم كسبا **(قوله كتر ذويج)** سواء العبد والأمة
تخرج بالزويج الرجعة فانها تمتع تقدم حق الرجوع اه حل **(قوله قبل انقضاء مدتها)** ظاهره وإن
فصلت المدّة كان للدين قبل انقضاء بلحظة وقضية المدّة خلافا لأن ذلك لا يقلل الرغبة فيه ولا يقضى
بعدمه بل هو كالمدين ممن للدين بقدر يتفانى به وعلى الأول يوجه البطلان ببقاء المدّة استأجر حاقلة
بعدم انقضاء المدّة ع ش **(قوله فان كان الدين يعمل بعد المدّة الاجارة)** أي ولو احتمل أن أحتمل
حله قبلها وبمدها بان كانت الاجارة مقدرة بعمل كتناه وشياطة وقوله جازت الاجارة أي إن
كان للسأجر عدلا أو رضى المهرن بيده حل وانظر إلى أظهر في عمل الاضرار وهذا قاله جازت
فلو فرض حلول الدين قبل فراغها كان من الرهن فالاصح أنها تبقى الاجارة بحالها وينتظر

وهو منافق للرهن (لا يوطء)
وتزويج لعدم منافقتها له
(وموت عاقد) من رهن
أوسرهن (وجنونه)
والجمله لأن مصيره للزوم
فلا يرتفع بذلك كالبيع في
زمن الخيار فيقوم في
الموتورة للرهن والمهرن
مقامهما في الاقباض
والقبض وفي غيره من ينظر
في أمر المجنون والمغنى
عليه (وتخسر) لعدم
كختمه بعدم قبضه
للقوم بالأولى ولأن حكم
الرهن وإن ارتفع بالتخسر
عاد باقتضاب الخرسلا
(واباق) لريق الحاقاله
بالتخمر (وليس الرهن
مقبض رهن) لا يزيل الرهن
المهرن (د) لا (وطء)
خلف الاحبال فيمن يحبل
وحسب الباب في غيرها (د)
لا (تصرف يزيل ملكا)
كوقف لأنه يزيل الرهن
(أو يفتقه كزوج)
وكجارة والدين حل أو
يجل قبل انقضاء مدتها
لأن ذلك ينقص القيمة
ويقلل الرغبة فيه فان كان
الدين يعمل بعد المدّة الاجارة
أو مع فراغها جازت الاجارة
(قوله فانها تصح) ومع حل
الرجعة لم يحرم عليه الوطء
بعدها وكذا التمتع حيث
خشى الوطء كغيره بل ولو
اشترى بعد الرهن ولو ساد

اقتضاؤه لان الشيء يغتفر وما فيضار به الغرماء بدنه في الحال وبعدها تقاضاها بقبضها في دينه
 من الرهن شورى أو يسر إلى اقتضاها **(قوله)** يجوز التصرف المذكور مع الرهن امكن
 لا يجوز الرهن منه الا بعد فسخ الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا سم **(قوله)** من هذا التصرفات
 أي المزية لذلك والمقصود بقرينة تبينه حل **(قوله)** الاعتاق موسر أي وقت الاعتاق وكذا
 الايلاء والاقدم عليه جائز كاصح به حر في شرحه وانظر هل منه أقدم للموسر على الوطدان
 غايته الاحبال واحاله نافذ كاعتاقه يظهر لأن لم يزم به حل لكن قيده بما اذا قبضه الايلاء
 وجبته بنصهم وقولهم لا يجوز الوطء خوف الاحبال في المعسر سم وقد يفرق في الاعتاق
 والايلاء بان الحرية ناجزة في العتق أقوى نظر الشارع اليها ولا كذلك الاحبال فانه منظر وقيل فصل
 ويؤيد أن العتق الناجز هو المتفاوت اليه أنه لو باع العبد بشرط اعتاقه منجز اصح أو غير منجز
 كاعتاقه غدا لم يصح ع ش **(قوله)** يسرا بعتاق أحد التركيين لان الزمان والرهن كانهما يشتركان
 في الرهن **(قوله)** لغوة العتق حالا أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو لا بالنسبة للايلاء شورى وهو
 على الأصل مع علته أو لعله تشبيها ولو ارد على هذه الالة احبال المعسر واعتاقه فقتضاها أيها
 يغتفر أيضا فانه بقوله مع بقا حق الوتقة في **(قوله)** نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيره لانها
 وقع برؤاى الغير وكان بعضو كان يواو الأكان به وهو ممنوع منها فان كان الشبهة هو الرهن يجر
 لان ما ذكرنا من كفارة سمه وينفذ كفارته اه حل **(قوله)** الموسر بقية الرهن **(قوله)** فبقيت
 البقية اعتبار يساره اقل الاسمين من قيمة الرهن ومن قدر الدين وهو كمال الزك في بيتي
 ع ش سواء كان الدين حالا أو مؤجلا على العتد كإقاله الزايد وقوله الموسر بقيمة الرهن أي
 فاضلا عن كفارة يومه وليته يحتمل ضبطه بمائى الفطرة اه شورى وفي قل على الجلاء والرد
 به من تلك قدر ما يفرم زيادة على ما يترك للفلس **(قوله)** نفذ قبلا يسر بقيته هذا يجري في العتق
 والايلاء فينفذ الايلاء في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الآخر يباع في الدين كقرره شيخنا
(قوله) وتكون رهنه مكانه بغير عقدا ع رهنه بالفارغ وفيما يأتي في قوله غرم قبضها وكان رهنه
 مكانها لما مضى له لان ما يأتي تحق في وجوب القيمة عليه بموت الامة وأما هنا فالاحبال بجره
 لا يستلزم كونها رهنه لجواز عروض ما يقتضى عدم بيع الامة بعد حلالها وبيان ما يقتضى فساد العتق
 فانسب التعبير فيه المستقبل المحتمل لعدم الوقوع ع ش **(قوله)** وقبل القرم بقبضها ولا يضر
 كون القيمة قبل القرم دينا ما تقدم من امتناع رهن الدين لان الرهن انما يتحقق بقبضه ابتداء وقته
 ذلك قد عدم الرهن بذلك على الغرماء وعلى مؤنة التجهيز لومات الزمان وليس له سوى قدر القتب
 اه حل **(قوله)** كالارث في ذمة الجاني كان قطع شخص بد العبد الرهن فان ارش اليه وهو نصف
 قيمته يكون رهنه في ذمة الجاني قبل القرم وفائدة ذلك كالفائدة في التي قبله اه شيخنا **(قوله)**
 المعسر أي وقت الاعتاق والايلاء وإن يسر بعد كافي حل **(قوله)** فلا ينفذ نفسه اعتاقه ولا يلاء
 ظاهره وان جوزناه الوطء بطرف الزنا وهو ظاهره سم على صحيح فهو لا يلائد ظاهر عدم القوة
 لان في النفوذ تفويت خلق الرهن فليأمل ع ش **(قوله)** والدور حسب أي وإن لم ينفذ لئلا
 لانها ملكت به في ملكه حج بقوله من وطء الزمان أي ولو معسرا **(قوله)** لكن بغير ارضي الكفاة
 أي ما نقص من قيمتها بكونها استردك على قوله ولا مهر عليه وبنيه عليه مع ادخاله في الثبة
 لانه يفرم قيمة بكونها لا وهو سقوطه أو يقال هو راجع للمسر فقط وعليه ففائدة ظاهره لانه يفرم
 من عدمه وذايلا بده عدم غرم ارض البكرة فنه على أنه يفرمها شيخنا **(قوله)** ويكون رهنه أي ع

ويجوز التصرف المذكور
 مع الرهن ومع غيره
 بان كسائي (ولا ينفذ)
 بمجمة ش من هذه
 التصرفات لتضر الرهن
 به (الا اعتاق موسر
 وابلاده) فينفذان تشبيها
 ط ما يسرا بعتاق أحد
 التركيين نصيبه الى
 نصيب الآخر لقوة العتق
 حالا أيضا مع فسخ حق
 الوتقة بفرم القيمة كإياني
 نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة
 غيره والمراد بالموسر الموسر
 بقيمة الرهن فان يسر
 ببعضها نفذ يسر بقيته
 (ويفرم قيمة وقت اعتاقه
 واجله) وتكون رهنه
 مكانه بغير عقد قيامها
 مقامه وقبل الرهن في أن
 يحكم بأنها رهونة كالارث
 في ذمة الجاني وتخرج
 بالموسر المعسر فلا ينفذ منه
 اعتاق ولايلاء وذكر
 القرم في الايلاء زبادي
 (والد) الحاصل من وطء
 الزمان (حر) نسيب ولا
 يفرم قيمته ولا عدم ولا مهر
 عليه لكن يفرم ارض
 البكرة ويكون رهنه

والذي ينفذ أي الاعتاق
والإيلاد (فانك) الرهن
من غير بيع (فقد الإيلاد)
لا الاعتاق لان الاعتاق
قول يقتضي العتق في الحال
فإذا ردّها والإيلاد فصل
لا يمكن رده وانما بيع حكمه
في الحال حتى المير فإذا زال
العتق ثبت حكمه فان انك
بيع له ينفذ الإيلاد الآن
ملك الامة (فومات
بالولادة) وهو معسر حل
الإيلاد ثم أيسر (عسر
قيمتها) وقت الاجبال
وكانت (رهن) مكانها
لانه تسب في اهلاكها
بالاجبال بغير استحقاق
(ولو علق) عتق المرهون
(بصفة فوجدت قبل الفك)
لارهن (فكاعتاق)
فينفذ العتق من المورس
ويرتب عليه ما فيه
لان التسليم مع وجود
الصفة كالتمتع (والا)
بأن وجدت بصد الفك أو
معه وهون من يادى (شد)
العتق من موسر وغيره
اذلا يطل بذلك حق
المرهن (وله) أي الارهن
(اتضاع) بالمرهون
(لا ينقصه كركوب وسكني)
خبر البحاري الظاهر بركب
بنقته اذا كان مرهونا
(البناء وغرس) لانها
ينقصان قيمة الأرض نم
لوكان العين مؤجلا وقال
أبيد

القيمة (قوله والذي ينفذ) أي لكون كل من العتق والجعل معسرا الأول وقت الاعتاق والثاني وقت الوطء الذي منه الاجبال وظاهر كلامه الآتي أنه لو أيسر بعد ذلك لم ينفذ الإيلاد إلا ان انك الرهن بغير بيع حل وحيث بيعت أم الولد فالحال يجوز بطلان شرط أن تضع ولدها لانه حر وأن ترضه أبا وأن تزوجه مرة متكفيا فإذا وجدت جاز التفريق بينهما لكون الولد مسرا اه ح (قوله فانذر) المراد به عدم نفوذه وقوله والإيلاد فعل لا يمكن رده بدليل نفوذه من السفيه والمجنون دون اعتاقهما حل وقوله وانما يبيع حكمه وهو عسر معة البيع ومنع عدم معة كناية عن حله (قوله الآن ملك الامة) فلو ملك بعضها نفذ الإيلاد فيه وسريان كان موسرا حينئذ وكذا لو أيسر بعد فيها يظهر كذا في شرح الغاية شوبري (قوله فومات بالولادة) مفرع على محذوف تقديره هذا ان بقيت والا فترفع به على ما قبله غير ظاهر وقيل انه قيل له قوم المات أي على كون الامة التي احلها المسرا باقية على الرهن من غير غرم قيمتها ان لم تمت بالولادة ولو ولى حرة بنية فمات بالولادة لم يجب عليه دينها لان الوطء سبب ضعف ولانها لا تدخل تحت اليد وانما أوجبنا الفسخ في الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلق من آثاره وأدلتها اليد والاستيلاء والحرمة لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمه كانت أو حرة بالولادة لتولد من مسنق شرح حر وخرج به ما لو كان الوطء بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت أمة ودينها دية خطأ ان كانت حرة ولو اختلف الواطئ والوارث في موتها به فالصديق الواطئ لان الاصل براءة ذمة وعدم اللوث به لانه الغالب اه ع (قوله وهو معسر) كأن التقييد بذلك لان المورس يلزمه قيمتها بمجرد الاجبال من غير توقف على موت بالولادة انتهى سم (قوله غرم قيمتها) أي اذا كانت مساوية للدين أو أقل والا فلا يفرم الا قدر الدين شيئا ح (قوله ولو علق عتق المرهون بصفة فوجدت) أي سواء كان التسليم قبل الرهن بأن يصف بصفة يسد حلول الدين قبلها واقتضى لم يبيع ووجدت الصفة قبل انفكك الرهن أم كان بعده ع (قوله فينفذ العتق من المورس) ولا ينفذ من المورس وان وجدت ثانيا بعد الفك لا يخلل التسليم أو لا من غير ثانيا سم (قوله ويرتب عليه ما فيه) أي من غرم قيمته وقت اعتاقه ويسر رهنها حل (قوله اذلا يطل بذلك المرهن) أي لا يحصل به فوات حق المرهن لاستيفائه قبل العتق أو معة ع (قوله أي الرهن) ومثله ومعيره فله ذلك (قوله انتفاع به) فان نسب الانتفاع فلا غرم عليه فان اذ عرده على المرهن فلا يصدق الا بالنية فظهر حكمه اه ح (قوله كركوب) أي أيسر والفرس جدال في البلدان انتمت جدا حل (قوله اذا كان مرهونا) انظر وجه التقييد به شوبري وأوجب بأن التقييد به لانه التوهم (قوله لا بناء وغرس) بالرفع أخذته من ضبطه بالعلم اه شوبري وبحث الاندلسي استثناء بناء خفيف على وجه الأرض بالعين كقطعة الناطور ولانه يزال عن قرب كالزرع ولا تنقص القيمة به وله زرع ما يدرك قبل حلول الدين أو معة ولم تنقص به قيمة الأرض اذ لا ضرر على المرهن فاذا حل الدين قبل ادراكه لعرض تركه الى الادراك (قوله ينقصان قيمة الأرض) لكونها مشغولة بالبناء والفرس خارجين عن الرهن لان حق المرهن نقل الى الأرض خالية منها فنيق بالدين وحدها مع كونها مشغولة بهما فالتدفع ما يقال البناء والفرس يزدان قيمة الأرض لا ينقصان كما قاله الشارح (قوله فله ذلك) أي لم ينقص قيمة الأرض بالعلم ولم تنقص حل (قوله ما قبلها) وهو قوله وله انتفاع شوبري (قوله وان علم) أي الحكم عامر أي قوله ليس لارهن منقوض من ان تصرف بزل ملكا أو ينقصه كترك وبيع هذا من جملة ما ينقصه حل لحكم البناء والفرس علم من منطوق قوله السابق أو ينقصه كترك وبيع حكمه جواز الانتفاع من الركوب

أنا اقلع عند الاجل فله ذلك وحكم البناء والفرس مع ما قبلها وان علم عامر أبيد

قيمتها (بالحين وزاد فيه)
أي يقطع ذلك ولم يأذن
الراهن في بيعه مع الارض
ولم يحجر عليه خلق حتى
المرهن بأرض فارغة فان
وقت الارض بالعين أولم
زد بالقطع أو أذن الراهن
فبادر كراو حرجه لم يقطع
بل يباع مع الارض
ويوزع الثمن عليهما
وبحسب النقص على
البناء والفراس (ثم ان
أمكن بلا استرداد)
للمرهن (انتفاع يريده)
لراهن منه كأن يكون
عسما يخطب وأراد منه
الخطبة (لم يسترد) لان
العبد للمرهن كما سبأني
وقولي يريده من زبدي
(والا) أي وان لم يكن
الانتفاع به بلا استرداد
(فبسترد) كأن يكون
دارا يسكنها أو دابة يركبها
أو عبدا يخدمه ويرد الدابة
والعبد الى المرهن ليلا
وشرط استرداده الامنة
أمن غشيانها ككونه
عمرها أو ثقتة أو أهل
(ويشهد) عليه المرهن
بلا استرداد للانتفاع
بشامعين في كل استرداد
(ان انهم) فان وقع به
فلا حاجة الى الشهادة (وله)
بأذن مرتهن ما منعتاه
من تصرف وانتفاع فيحل
الوطء فان لم يحبل فالمرهن بحاله وان أحبل أو أعنت فقد وثق ويحل المرهن

والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله ليبي عليه) أي حكم البناء والفراس مع ما قبله فيبي
على حكم البناء والفراس (قوله فان قل الخ) ويبنى على حكم ما قبله وهو الانتفاع قوله بعده
ان أمكن الخ أي فلهذا قال ما يأتي ولم يقل ليبي عليه قوله فان قل الخ (قوله بل يقطع بعده) أي يقطع
القطع بالشروط الاربعة المذكورة (قوله ان لم تقب الارض) أي وهي مشغولة بهما (قوله ولما يحجر
عليه) أي بفلس حل (قوله بل يباع مع الارض ويوزع الخ) أي الأخرى والثاني قبلها كما هو
ظاهر شو برى وبيع الارض وحدها في الأولين (قوله وبحسب النقص) أي فيقابل الأخيرة فقط
وهي الثالثة وهي قوله أو أذن الراهن اه عز برى وعبارة هر بل يباع مع الارض أي في الأخيرة
ويوزع الثمن عليهما وبحسب النقص في الثالثة على الزرع أو البناء أو الفراس وكذا في الرابعة كأي
كلام التخيّن اه ويشدّي (قوله وبحسب النقص على البناء والفراس) صورته أن تقوم الارض
خالية عن البناء والفراس ثم تقوم مشغولة بهما مع قطع النظر عن قيمتها فلا تكون قيمة الارض خالية
عشرين مثلا ومع البناء والفراس مع قطع النظر عن قيمتهما عشرة أي وقيمة البناء والفراس عشرون
ثم يباعا بثلاثين مثلا فالذي يخص الارض الثلثان فيتملك حتى المرتهن بهما والبناء والفراس الثلث
هذا ان حسب النقص على البناء والفراس ولو لم يحسب عليهما لكان يخص الارض النصف وما
النصف شيئا (قوله ثم ان أمكن بلا استرداد انتفاع يريده الخ) يظهر أنه لو كان له حرق لا يمكنه يده
المرهن الأذنا ما جازله نزع لاستيفاء أعلاها اه فتح الجواد وظاهره أنه لو ملكه أعلاها عند المرتهن
لا يجب لأذناها عنده شو برى (قوله والا فيسترد) أي وقت الانتفاع وأقيم التقييد بوقت الانتفاع
ان يابدم استيفاء منافعه عند الراهن لارده مطلقا وأن غيره يرده عند غيره فانه الحامد والمركوب
المتنفع به ما تمار في الوقت الذي جرت العادة بالارحة فيه لا وقت القبول في الصنف لما فيه من الشقة
الظاهرة وبدا يتنفع به لئلا كالخاس نهارا وفارق هذا الجبوس بالثمن فان بالبايع أو تزلزل عنه
لاستيفاء منافعه بل يكسب في يده المشتري بأن له المشتري غير مستقر بخلاف ملك الراهن شرح
هر واذ انما في يده من غير تقصير فلا ضمان كما صرح به الروياني في البحر (قوله لئلا) مبنى على
العالم فلا ضمان عمل العبد ليلارده نهارا (قوله أو وثقة) أي أو كونه وثقة (قوله وله أهل) أي حلبة وله
مثل ذلك حرمة أخذها بما يأتي بعد حل وعبارة هر أو وثقة عنده نحو حلبة يؤمن معاهم عليها فالله
يحققه بالأهل من منع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) أي له انتفاع من الدفع إلى أن يشهد
لأنه يأثم بترك ذلك أي لئلا له أن ينتفع من دفعه إلى ان يشهد في غير المرة الأولى حل فلا يجب عليه
الاشهاد أصلا كأي هر (قوله شاهدين) أي او رجلا وامرأتين كأي الطلب لانه في الدل وثبت
اكتفاه بإحدى حلقت مع مشرح هر (قوله في كل استرداد) المقصده أنه لا يجب في غير المرة
أخذه للانتفاع شرح هر وانهم بان ظن أنه أخذه فليار الانتفاع كعادته أنفك الراهن ثم ان كان
مشهورا بالخطية لم يلزمه رد وهو ان أشهد لانه وبما يحيل في انلافة بل يردهم للعد في شيئا هر اه قول
(قوله فان وثق) بأن كان ظاهر حاله العدالة من غير أن يعرف باطنه اه شرح هر (قوله وله بذن
مرتهن ما منعتاه) من جملة ذلك الرهن فيجوز ويمنع ويكون فسحا للارول ان كان الرهن من غيره
فان كان منه فلا بد من التسخ قبل ذلك على ما تقدم اه حل (قوله وبأن) وان رده لا يرد في غير
كان لا يستلزم بدله ووفارق الوكالة بأنها عند شرح هر (قوله فيحل الوطء) ولا يستلزم الاذن في

(لا يبيع بشرط تحميل

مؤجل) من ثمنه وعليه

اقتصار الأصل أو غيره

(أو) بشرط (من ثمنه)

وإن كان الدين حالا فلا

يصح البيع لقصد الاذن

بفساد الشرط ووجهوا

فساد الشرط في الثانية

بجهالة الثمن عند الاذن

(وله) أي للرهن (رجوع)

عن الاذن (قبل تصرف

راهن) كالموكل الرجوع

قبل تصرف الوكيل وله

الرجوع أيضا بعد تصرفه

بجهة أودعه بلا قبض

وإليه بلا احوال (فإن

تصرف بعده) أي بعد

رجوعه ولو جاهله (فإن

تصرفه كتصرف وكيل

عزله موكله درس

(فصل فيما يترتب على

لزوم الرهن)

(إذا لازم الرهن (فأيد)

في المهرضون (للمرهن)

لأنها الركن الأعظم في التوثيق

وتخرج زيادتي (غالب)

ماورهن رقبته مسلا أو

معصفا من كافر أو مسلا

من حر في قبوض عند

(فولجره الله (فأيد) أي

الحسية حتى يتم قوله غالبا

والأفاليه الحكيمة وهي

منع الراهن من التصرف

في موجوده حتى في الحس

صور المذكورة

الامرأة فلا بد في كل مرة من اذن جديد وإن حبلت لانه لا يبطل بالأحوال حل قال مر تقلاعن
الدعاء فلو اذنه في الولد فلو لم يتم إرادته والوالد منع لان الاذن يتضمن أول مرة الأذن محمل من
تلك الوطأة فلا يمنع لان الرهن قبيل وأقر والشو يرى وهو الموافق لقول الشارح وإن أحبل الخ (قوله
لا يبيع بشرط) بأن يصح بشرط أو بنو به والأفاليه عرض وحل المراد أن يصح به في حالة
الاذن أو في سلب البيع فإن كان المراد الأول كاهو الظاهر فأوجب فساد الشرط وانظر هل الشرط
من الراهن أو للمرهن لكن قول الشارح فساد الاذن بفساد الشرط يقتضي ان الشرط في الاذن وإن
الشرط من المرهن لان هذا يقتضيه قوله وله اذن من رهنه ما منتهاه منتهاه مستثنى منه (قوله ووجهوا
فساد الشرط) وجهه التبري ان قضيه هذه الملة أنه لو عين الثمن صح والظاهر عدم الفرق ولما عاقل في
الاية بأنه كاش شرط ان يرهن عنده عين أخرى وهو علة صحيحة قاله شيخنا في شرحه اه شو يرى وقال
عرض لجهة الثمن أي غالبا (قوله قبل تصرف الراهن) وكذلك مع لبقاء حقه شو يرى (قوله
وإليه بلا احوال) معطوف على قوله به أي وله الرجوع بعد تصرفه بوطه بلا احوال ولعل معنى
الرجوع أن له ان يمنع من الاذن في الوطء مرة أخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة والأفاليه
هناك شيء ينقضه ويظهر رجوعه وحيث ان يتوقف في التقييد بقوله بلا احوال لان الوطء يتوقف
على الاذن كل مرة ولو كان بعد الحبل فلتأمل (قوله فإن تصرف بعده) أي بغير اعتاق وإيلاء
وهو موسر مر

(فصل فيما يترتب على لزوم الرهن) وهو كون اليد للمرهن أي وما يتبعه من نحو توافقهما على وضعه
عند ثالث وبيان أن فاسد كل عقد كسحيه عرض على مر وفي الحقيقة الترجعة لا تزل الاعلى قوله
إذا لازم فاليد للمرهن غالبا وما عاقل هذه المسئلة من مسائل الفصل كذا زاد على الترجمة (قوله إذا لازم
الرهن) أي باقائه أو قبضه مع الاذن أو يبقى زمن يمكن فيه القبض في الغالب من الاذن والمراد
لزم من جهة الراهن لانه من جهة المرهن جائز أبدا (قوله فاليد للمرهن) أي اليد الحسية أي كونه
في حرز وفي قبضته وحامل ما خرج بذله غالبا مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصنف والصلاح
والأمانة والمرهون من حيث هو في حالة استرداده لا لانتفاع فاليد الحسية عليه لغير المرهن على التفصيل
للتكوير ولوجلت اليد على السرعة أي كونه في سلطته وفي ولايته بحيث يمنع على الراهن التصرف
فيه بما يزيل الملك أو يتقبحه بغير اذن المرهن إجماع للتقيد بغالب الاذن اليد الشرعية على المرهون
للمرهن إذا تماشى في الصور والخطة المذكورة وتخرج للمرهن ولرهنه فليس على الراهن الرضا عليه وإن
ساوفا عدالة كافي الشو يرى (قوله لأنها الركن الأعظم في التوثيق) هذا يقتضي ان هناك بدا أخرى
لهادخل في التوثيق ويستركنا أعظم وليس المراد احوالها لأنها تفتقر في التوثيق فليس تركنا تفصيل
المراد بها بدالات بوضع عنده الرهن كإتيان في ركن في التوثيق لكن يد المرهن أعظم (قوله
وقياسا) ولو باقيا في قبض المرته (قوله في موضع عندهم له تملكه) مقتضى معنيته أن كلام حج
أن من ليس له تملك ذلك بأكمل قبضه من له تملك ذلك وتقدم ان في المصنف يتعين التوكيل دون المسلم
والصلاح والظاهر ان المراد بالمصنف ما عرج على المحدثه من غير ما عرج عليه تملكه ويجوز
لحدثه كتب العهر الشرعي المشتمل على شيء من القرآن وكذلك العبد يملكه ثم يترجم منه وحل
المراد من يملك تملكه أو من يصح أن يملكه يخرج من أقر بحرية الرقيق أو وقفه أو وقف
المصنف حل وبغيره لمراد أي قوله في موضع أي بعد قبض ما عدا المصنف وتتم في كتاب البيع عن

شرح مر أن المراد بالمعصية التي لا يصح أن يحكمه الكافر ما فيه قرآن وإن قل ولو سوغا أن تصدأه من القرآن ولو في ضمن نحو تنبيه أو علم أو قوله وهل المراد من يصلح الخ إليه هذا الرد بل المراد به من يصلح لحكمه بزماله دخل ما أو فر بحريرة الرقيق أو شبهها لأنه لا يتقوى أي لا يحكم بمتقنه عليه بوضع يده عليه من غير تلك تأمل **(قوله من له تلك)** عبر بذلك دون قوله عند مسلم ليشمل جواز وضع السلاح عند ذي في قبضة عرش ويقض المرتين العبد دون المصحف يفرق بينهما بأن العبد يكف الاستغناء إذا حصل له الذل **(قوله فإن كانت صغيرة لا تشتهي)** أي لا حاد مطلقا لاهل طبع سلبه أم لا فلو كان له من لا يعمل حتى تشتهي فيحتمل أن يقل بمتن وضعه عند ابتداء ويحتمل أن يقال نوضع إلى حين تشتهي فتؤخذ منه اه عظمى شوى يرى وهذا الثاني هو المتصدق عرش على مر ذو صارت الصغيرة تشتهي قلت وجعلت عند عدل برضاها فإن تنازعوا ضحاها الحكم عند من يراد منه ما لو ماتت حليته أو عزمه أو سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك يفسد وقضيته أنه مفسد للفتور ظاهر لأنه شرط خلاف مقتضاه اه قال شيخنا وهذا الشق من التفصيل ليس خارجا بما لا يهل هوته وإنما ذكره لضرورة التقسيم وإنما الخارج الشق الثاني وهو قوله ولا انفرد عمر الخ **(قوله عمر)** أي لا يرى نكاح الحرام حل **(قوله أو ثمة)** لعل المراد به عفيف عن الزنا حل **(قوله من امرأة)** بيان للفتور بديل على أن من بيانية ولا يستفاد منها أنه يشترط في المرأة وما بعدها العدالة لأن بعض البيانية مفسرا لما قبلها والى عليه أن الثقة في المرأة وما بعدها سواء كان كل منهما عدلا أو فاسقا يمكن جعل من حالا مفيد للثقة يعني أنه يشترط في الثقة كونه امرأة أو موسوما أو أجنبيا عنه من ذكر فلا يكفي أجنبي عدل ليس عنه من ذكر من الحلية وما بعدها ثم ما ذكر يقضي أن حليته الأجنبية وعمره لا يشترط فيها العدالة ويوجه بأن الحلية تغاير علىها والحرم يستحق منها كذا يستدل فاسقين كما يفيد تنقيده المرتين بالتقنين دونهما عرش **(قوله وأمر أنان فتقتان)** هذا كذا في واحدة لانها مع المرونة يجوز الخلوة بهما وأما حصة الخلوة بها قبل المرونة فأمر أن لا تعلق بالهن ثم رأيت مر قال يكفي واحدة سم لانها مع يجوز الخلوة بهما يؤيده الاكتفاء بالحرم الواحدة والخامس قال عرش والاقرب ما قاله حج لان مدة الزمن قد تنطوي بذلك يؤدي إلى اشتغال المرأة بالثقة يعني الأزمنة فتحصل خلوة المرتين بالامة وبرد عليه ان هذا يأتي في الحرم الواحدة والحلية الواحدة اه بحرمة وعبرة من قول وأمر أنان فتقتان اعتماد شيخنا أنه يكفي امرأة واحدة وقال إن كلام الشارع مبنى على أنه لا يجوز الخلوة بإمرأتين والراجع الجواز واعتمد حج كلام الشارع وفرق بين ما تناول الخلوة بإمرأتين بأن المدة هنا قد تنطوي فيكون وجود الواحدة ظنة للخلوة بها انتهى **(قوله لا انفذ)** محرم لها بأن لم تكن صغيرة ولم يكن المرتين عزمها لا ثقة من مر لا يقال هذا عين ما قبله وهو قوله أو كان المرتين عزمها الخ فلا تنصن المقابلة لما قول الحرم والثقة هنا غير المرتين بخلافها فيهما **(قوله من مر)** أي في قوله من امرأة الخ ولعل المراد بالثقة هنا العفيف عن الزنا وإن كان فاسقا بعد **(قوله والخى كالأمة)** أي في تأويل الأوامر بعدها **(قوله لا يوضع عند امرأة أجنبية)** أي ويوضع عند غيره من من مباح الخ عرش وظاهره أنه يوضع حتى عند أجنبي عنه حليته أو عزمه لكن قال شيخنا يعني أن لا يوضع عنده لاحتمال أن يخرج الأجنبية لحاجة فيأمر عليه لاعتدال الرجل على احتمال بإمرأة فيقتل لا يوضع الا عند محرمه أو موسوم اه من قول وعش واستويه الشوى يرى أنه يوضع عنده لأن كل من الحرم والحليته يمنع الخلوة به بفرض كونه أجنبي **(قوله)** وتقدم أن البذل الخ أي يقض لما خرج بقوله غالب عرش فهو للمعنى معطوف على قوله ويرى

من له تلك والمراد بامة
فان كانت صغيرة لا تشتهي
أو كان المرتين عزمها أو ثمة
من امرأة أو موسوم أو من
أجنبي عنه حليته أو عزمه
وأمر أنان فتقتان وضمت
عنده ولا انفذ محرم لها
أو ثمة عن مر والخى
كلامه لكن لا يوضع عند
امرأة أجنبية وتقدم أن البذل
(قوله رحمه الله لا يوضع)
عند امرأة الخ سكتوا
عن حكم الذكر وكان
المرتين امرأة وعمل وكان
أمره دجلا حوره
(قوله لان كل من الحرم)
الخ هذا ليس دافعا للاشكال
التقدم

(عندئذ أو اثنين) مثلا

لان كلا منهما قد لا يتق

بالآخر وكما يتولى الواحد

الحفظ يتولى القبض أيضا

كما اقتضاه كلام ابن الرقعة

(ولا ينفرد) في صورة

الاثنتين (أحدهما يحفظه)

كغنيمة في الوكالة والوصية

فيجعلها في حوز لهما فان

انفرد أحدهما يحفظه ضمن

نصفه وأصل أحدهما للآخر

ضمنها مع النصف (الا

بأن من العاقدتين فيجوز

الانفراد أو تسيير كل روضة

وأصلها بالتأويل من

تعيينه وبذلك فان التناقض

كالمعدل في ذلك لكن محله

فيم تصرف لنفسه

التصرف التام أما غيره

كولي بوكيل وقدم وما ذن

لوعامل قراض ومكاتب

حيث يجوز لم ذلك فلا بد

من عدالة من يوضع

للمرون عنده ذكره

الاذن (ويقل عن هو)

أي المرون (بيده) من

مرتبين أو نكث وان لم يتغير

حاله الى آخر (بإتفاقها)

عليه وان تغير حاله بموت أو

فقده أو زيادة فقده أو

عجزه عن حفظه أو بدو

عداوة بينه وبين أحدهما

(قوله متفناه أنه لا يقسم

الحق أي على المعتد والا

فها قول بالقسمة ان

قوله متفناه أنه لا يقسم

الحق أي على المعتد والا

فها قول بالقسمة ان

قوله متفناه أنه لا يقسم

الحق أي على المعتد والا

فها قول بالقسمة ان

قوله متفناه أنه لا يقسم

الحق أي على المعتد والا

فها قول بالقسمة ان

قوله متفناه أنه لا يقسم

الحق أي على المعتد والا

فها قول بالقسمة ان

رفيخا لغيره من جهات خارجة بالغالب وقال الشوري وهذا جواب من جفف من الأصل قوله ولا زال
 الارتفاع فأجاب بقوله وتقدم الخ (قوله زال الارتفاع) أي وأما أن وقت دون وقت كأن شرطاً كونه عند ثالث يوماً
 عزري (قوله وبها شرط وضعه) أي دائماً أو وقت دون وقت كأن شرطاً كونه عند ثالث يوماً
 وعند للمرئ من يوم أو عند الزمان يوماً برماوي وهذا لا تدعى الترجمة لأن الشرط في المقدل بعد اللزوم
 (قوله عند ثالث) أي ولو لم يقع وقت ذلك ما شرط أن يكون بعد اللزوم بقبض المرئ من موضوعا
 عند المرئ سم دبر (قوله يتولى القبض) أي لذلك ولا فليس يلزم أن يتولى القبض بل يجوز
 أن يتولى المرئ ويتولى الثالث الحفظ كما هو ظاهر قوله وأما شرط وضعه عند ثالث تأمل وبعبارة
 من قوله يتولى القبض أيضاً فلا يحتاج في توليته للحفظ إلى أن يقبضه المرئ بل أن الزمان بل بدفعه
 للثالث بل كاستقلال الحفظ باستقلال القبض (قوله والوصية) أي الإيصاء أو في باب الوصية لأن
 الإيصاء أصل منها (قوله فيجعلها في حوزها) متفناه أنه لا يقسم لكن سيأتي في الوصية أن
 الأكثرين فيها اختلاف في الحفظ ولم يكونوا متفقين بأنه يقسم وهو الأصح شرح الروضه أقول يمكن
 الفرق بأن تصرف الرمي أتم فان التصرف هنا مقصور على الحفظ شوري (قوله فان انفرد أحدهما
 يحفظه ضمن الفرد) وكذا صاحبنا إنما يكتفه بعد لانه لا يوجب عليه تأمل شوري
 (قوله ضمن نصفه) يعني أن يكون للمراد من أن لا يستقر بأن يكون آخره بقا في ضمان ذلك النصف
 لما تمكن من حفظه ومنه الآخر من أشد ترك لانه لا يوجب عليه الحفظ مع التحكك وقال الشيخنا
 الطيلاوي ثم عرض على من فترقت عرش (قوله ضمنها مع النصف) أي ضمن كل منهما جميع
 النصف أي النصف الذي سلم للآخر لأن أحدهما متعدي للتسليم والآخر بالتدليس وأما نصفه الذي تحت
 يده فلا يضمنه لأنه أمين بالنسبة لو التزم في النصف الضمون على الذي تلقى تحت يده فاذن لم يرجع
 واذن لم صاحبه رجوع عليه المراد بكونهما يضمنان مع النصف أيهما يطالبان به لأن كل واحد
 يضمن ربه مع يباحض (قوله فيجوز) ويحتد ليس لهما أن يقسما حل (قوله أولى من تعيينه
 بعدل) فتبين أن عبارة الأصل أولى من عبارته لأن في مفهومها تفصيلاً وهو أنه ان كان يتصرف
 عن نفسه لا تسترط العدالة والا اشترطت وبعبارة شاملة لغير المراد لأن الثالث يشمل الفاسق بقطع
 النظر عن قوله لكن محله الخ فيقتضي المفهوم أنه لا فرق بين أن يتصرف عن نفسه أولاً عرش
 (قوله لكن محله) أي عمل معتدته والفاسق في الزمان والمرئ اللذين يتصرفان أنفسهما بأن
 يكون كل حراز ليسد نائباً عن غيره أو عن أحدهما قوله بعد فلا بد من عدالة من يوضع المرون عنده
 (قوله كولي الخ) هذه الأمثلة ما عدا المكاتب محتمز قوله يتصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا
 يتصرفون لأنفسهم وقوله ومكاتب محتمز قوله التصرف التام وقوله حيث يجوز لم ذلك أي الرهن أي
 إذا كان ضرورة أو غبطة ظاهرة قال في الجوزة الرهن من مال مولى له الضرورة أو غبطة ظاهرة
 وكذلك يقال بجاهده مشيخنا (قوله وان تغير حاله) واختلفنا في تفسير حاله صدق الثاني بإلحاق قال
 الاذن ويثبت أن يحلف على نفي العلم حل (قوله بموته) ثم تم تسليم أنه لو مات للمرئ ورثته
 عدول كان الرهن نقلهم أي بدعهم كالحصر أو بذلك وبعبارة الغياب كالروض وغيره ولو كانت اليد
 للمرئ فتغير حاله أو مات فالحال من طلب النقل سم (قوله وفقه) ظاهر حالهم أن السجل لا
 يمتنع عن الحفظ بالفاسق قال ابن الرقعة وهو صحيح إلا أن يكون الحاكم هو الذي وضعه عنده

أمكنه تسليمه بل قال البرلسي أنه إذا نص على أن لكل الانفراد انقضاء على كونه عند أحدهما فذلك وإن تنازعا وهو ما يقسم قسم بينهما
 ولم يقسم صفنا هذا من دونهما أخرى اه سم ملخصا

لانه تابع فيه زل بالنفس سم **(قوله وتشاحيه)** أى فى النقل بان قال أحدهما ينقل وقال الآخر لا ينقل وقيل الضمير راجع للآخر أى الذى يوضع عنده ولو اشاع عدم تغيره يتيقن أن لا يلتصق بهما بل يبقى فى يده ولو شافنا وفيه تصريح بأن الثالث لا ينزل عن الحفظ بالنفس أى الحاصل عند الوضع وهو واضح ان كان تأنيها ولم يكن أحدهما رهن عن غيره حل **(قوله وتغيري بما ذكر أعلم)** لشموله للرهن أى لما إذا كان المرهون تحت يد المرحون فان وأثره يقوم مقامه إذا مات وبغله الوارث والراهن ويضعه عند آخر باقائهما ووجه الأولوية أن عبارة الأصل تقتضى أنه لا يجوز أن يجعله حيث يتفقان إلا أن مات أو تغيره بالنفس وليس كذلك بل مثله الجزع عن الحفظ أو حدوث عداوة بينه وبين أحدهما شيئا أو أيضا يقتضى كلام الأصل أنه لا يجوز قهله من يده إلا أن تغير مع أنه يجوز قهله بانفاقهما وإن لم يتغير وقول الأصل وإن كانا مقابل لقوله حيث يتفقان فيقتضى أنه خاص بموت المصلد أو فسخه مع أن وضع الحاكم الرهن عنده من ربه حيث يتفقان العداوة والجزع حفظ **(قوله وإن تشاح)** أى والحال هذه حل **(قوله وبينه الراهن)** خلا قال الراهن كما قال مرتهن وقوله للعاجلة خلا قال لما جتمع أنه أخسر وقوله أى عندهما إشارة إلى أن اللام بمعنى عنه **(قوله باذن مرتهن)** ولا ينزعه من يده ولو حل الدين فقال الراهن رده لا يملك بيع بل يباع فى يده ثم يصفو فانه أى الدين يسله للشرى رضاء الراهن إن كان له حق الجبس أو لغيره رضاء الشرى ما لم يكن له حق الجبس وإن لم يحجج رضاء ولا يسل المشتري الثمن لاحدهما إلا باذن الآخر فان تنازعنا فالحاكم شرع مر وقوله ما لم يكن له أى الراهن وهذا قيد فى قوله رضاء المشتري وقوله ولا أى الراهن كان له حق الجبس لم يحجج إلى رضاء أى للمشتري بأن يقي عليه بعض الثمن **(قوله باذن مرتهن)** فان عجز عن استئذنه واستأذن الحاكم صمحه مع حل لكن لا يتصرف فى ثمنه لتعلق حق الغير بموافقة البيع استراحت من التفتة عليه مثلا حل **(قوله للعاجلة)** انما قيد بها توطئة للتفصيل الآتى ولا فخر الراهن بيمينه إلا لأن مطلقا كإصر فى قوله له باذن مرتهن ما منما **(قوله أى عندهما)** أشار به إلى أن اللام بمعنى الوقت لا لتعليل لصدقه بأسبق الحاجة ومقارنتها بأخرها عرض وعرفه ولم يقل حاجة لئنه على أن اللام للبعد فالدفع الاعتراض بأن الأولى حذف أل **(قوله بأن حل الدين)** أى أو أشرف الرهن على الفساد كاهو ظاهر شو برى وبعبارة حل قوله بأن حل الدين ولم يوف أى من غيره ومنه يعلم أنه لا يجب على الراهن أن يوفى من غير المرهون وإن رضى عليه تأخير كغيره بوجهه أى ليس من الآتى أن يشتر الراهن محجوجا عليه فى البيع المرحون مع مطالبته بوفاء الدين من ماله توتة الجزع اه وطريق الرهن فى طلب التوفية من غير المرهون أن يفسح الرهن لموازاة من جهة ومطلب الراهن بالتوفية اه عمرة عرض والرهن طلب بيع المرهون وأدبه فلا ينعين طلب البيع من طلب أحد الأمرين إن الراهن أن يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون أو قدر على التوفية من غيره ولا نظر لهذا التأخير وإن كان حق المرتهن واجب فورا إلا أن تعلقه بيمين الرهن رضاءه بائنه منوط بشفه البيع اه شرح مر **(قوله قال الحاكم)** خلا قال ما كان قبه وكذا قاله الجبس شوى فان أجيب عنه بأن أل للبعد العلوى فيفهم منه ما كان البسود عليه تكسره قبله **(قوله)** بجمس وغيره متعلق بألزم والبابه سبقت أى بسبب جمس **(قوله فان أصر أحدهما)** هذا ظاهره انصرار الراهن فان أصر المرتهن فلا مانع من اذن الحاكم للراهن فى البيع ومرح به غير واحد شوى والاصر لرئيس قيد ابل كفى مجرد الاستناع كما قاله حل **(قوله على الأيا)** أو أقم للرهن صحة على الدين الحال فى غيبة الراهن ولو لم يحجج غيبة الراهن بينة أو لم يكن ثم حاكم فى البذلج

(وتشاح) فيه **(وضعه)** كما كتبه عدل يراه قسما للتراع وتغيري بما ذكر أعبر وأولى من قول يولمات العدل أو فسخ جملاء حيث يتفقان وإن تشاح وضع الحاكم عند عدل **(وبينه الراهن)** ولو بتأنيبه **(باذن مرتهن)** ولو بتأنيبه **(للعاجلة)** أى عند الحاجة حل الدين ولم يوفى وإنما احتجج إلى اذن المرتهن لأن له فيه حقا **(ويقدم)** أى للمرتهن **(جته)** على سائر القراء لان حقه متعلق به وبأقدمه وحقه متعلق بالقدم فقط **(فان أى)** المرتهن **(الأذن)** قال له الحاكم **(الأذن)** فى بيعه **(أو أبى)** دفا لفسد الراهن **(أو)** أى **(الراهن)** يبيع أو الحاكم **(به)** أى يبيعه **(أو يوفاه)** بجمس وغيره **(فان أصر)** أحدهما على الإيا

(والمزمن بيعه) في الدين (بأن)

راهن وحضرته) بخلافه

فإنه لا يبيعه فرض

نفسه فيهم في الاستعجال

وترك النظر في الغيبة دون

الحضور نعم إن كان الدين

مؤجلاً أو قال بعد كذا صح

البيع لا تنقضاء التهمة (ولكن

بيعهم عند الحمل (إن شرطاه

وإن لم يراجع الزمان) في البيع

لأن الأصل دوام الأذن أما

المزمن فقال العراقيون

يشتري مراً اجتمع قطعا فما

أهم أول وأمر وقال الإمام

خلاف أنه لإبراع لان

غرضه توفيق الحق والمقتصد

الأول لأن أدته في البيع

قبل القبض لا يصح خلاف

الراهن وينزل الثالث

بزل الراهن لأن المزمن لانه

وكيله في البيع وأذن المزمن

شرط في محته ويكون بيع

الثالث (بأن مثله حالا

من تقبله) كالوكيل فان

أخل بشئ منها لم يصح البيع

لكن لا يضر النقص عن

ممن الخل بما يتباين به

الناس لانهم يتساعون

(قوله أي لأن الزمان لم

يتم) هذا خاص بكون

الأذن قبل القبض وأما

أذن بعد القبض فلهذا إن

في غير وقت الحياصة لكن

هذا التعليل غير ظاهر لقولنا

وله بآذن مزمنه ما منعناه

منه ومن جعلته البيع قبل

الحلول فالأولى تعليل حل

بنفسه كالظاهر فيرجع من حله (قوله بإعالم الحكم) أي فترأه بعد قبض الدين والراهن
كالمتع بلا رهن من البيع لم يمتد شوري وقال العلامة حج قاس ما يأتي في الفل أن الحكم
لا يتولى البيع حتى ثبت عنده كونه ملكاً للراهن الآن يقال للبعيل للزمن فيسكن أقراره بأنه
ملك للراهن حل وأقضى السكن كبيع ما يرى بيعه من الموهون وغيره عند قبض الدين
إلى مسافة العدوى أو امتناعه لأن له وإقضى الغالب فيقول ما يراه مصلحة فإن كان له تقصير من جنس
الدين وطالبه المزمن وفادته شرح حر (قوله وقضى الدين من ثمنه) قال حر ولما كرجع في بيع
غير الزمان من أمواله بالصلح بين الشوري بقوله من ثمنه ليس بقيد (قوله بآذن الراهن) عليه إذا قل
للمزمن بعني أو أطلق قال به لك لم يصح التهمة حج (قوله وحضرته) ظاهره ولو تعدد الراهن
ولا يكن حضور بعضهم وهو ظاهر شوري (قوله وترك النظر) عطف لازم (قوله نعم إن كان
الدين مؤجلاً) أي وأذنه في البيع حالا (قوله مع البيع) وكذا لو كان بين الموهون لا بين بالدين
والاشتيا من غيره منفرد أو متصرف بفسل أو غيره لانه يحرم على أوفى الأمان أي تشتت
التهمة أو يفتي كإيمته الزكسي حل حر (قوله إن شرطاه) أي شرطاه بيعه عند الحل حل والمراد
شرطاه في عقد الزمان كما في شرح حر (قوله وإن لم يراجع الزمان) هلا نكره كقضى قبله شوري
(قوله لأن الأصل دوام الأذن) أي الذي تضمنه الشرط حل (قوله قطعاً) وقوله بعد خلاف الخ
بينهما منافاة ولعل كلاً منهما في اختلاف مبالغة لعدم اعتداده به لظهور دليله عند وضع دليله مقابله
ح (قوله لأن أدته) عليه منقوص أي ولا يكتفي بآذن المزمن السابق لأن الخ والمراد الأذن الذي
تضمنه الشرط الخ ومقتضاه أنه لو كان ذلك بعد القبض يستدعيه وليس كذلك وحيت كان لا يصح لا يتأتى
خلاف الإمام وقرر شيخنا زى أنه لا بد من مراجعة المزمن وإن أذن إذا تفرغ غير الذي تضمنه
الشرط بعد قبض الثالث له أخذ من التعليل بالإمهال أو الإبراء حل فقول الشارح قبل القبض ليس
بقيد (قوله لأن أدته) أي أذن المزمن قبل القبض لا يصح أي وشرطهما أن يبيعه الثالث وإن كان
منضمناً للأذن من جهة المزمن أيضاً لأنه قبل القبض أي قبض الثالث وقوله لا يصح أي لأن الزمان
لم يبرم وحده (قوله وينزل الثالث) أي من البيع وقوله لانهاى الثالث وكيله أي الراهن الخ (قوله
لالمزمن) لكن يبطل بزل لانه شوري (قوله وأذن المزمن شرط الخ) ويبطل أذن المزمن فلا
يضمن تعجيل الأذن منه حل ولو لم يبرم انظره حل وبعبارة حل قوله شرط في محته لكن يبطل
أذنه بعه وموته فان جدد له لم يشترط تعجيله أو كونه له لأنه لم ينزل وإن جدد الراهن إذا بعد
عزله لا مشترط أذن المزمن لأن الزمان بعد بزل الراهن (قوله ويكون بيع الثالث) قيده لم
يقبل بكون بيع الجميع الشامل للراهن والمزمن كاقبل حر كونه في كلام الأصحاب والافقه الراهن
والزمن كما يأتي في كلامه ع ش وانما قدر العامل مع أنه يصح تعلقه بلفظ بيع في قوله والثالث بيعه
لأن تباينه بالأمور بوجه أنه يجوز بيع الثالث بأقل من ثمنه فقد راعى العامل قطعاً هذا التوهم لأنه يفيد
ازدواج بيعه بجنس (قوله بجنس مثله) إن لم يزد رغب أخذاً بما يبعده (قوله من قد بده) أي البيع
(قوله كالوكيل) ومنه يؤخذ عدم محتمل الخيار لتعريفه كونه ولا يسم البيع قبل قبض الخ
والاشترط حل قال قبل وإن لم يكن من جنس الدين ويبيده لما كرجع (قوله فان أخل بشئ
منها) أي من هذه الأمور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره وإن كان تقديراً للبداً تقع حل (قوله لكن
لا يضر النقص الخ) مالم يكن ثمن يدفع عن الكل ولا فلا يبيع الأذن حل (قوله لانهم يتساعون

في معنى الثالث الرهن
والرهن كما يحل الاستوى
ولو رأى المالك فيه بعض
الدين من غير نقد البلد جاز
(فان زاد في المثل) (راغب)
قبل لزومه أي البيع
واستقرت الزيادة (عليه)
بإثباته وإن لم يفسخ البيع
الأول ويكون الثاني نسخا
له (والأولى أن يرد إليه بعد
تمكنه من بيعه) (انسخ)
وهذا من زيادتي ولورج
الراغب عن الزيادة بعد
التمكن من بيعه اشتراط بيع
جديد وقولي فليعه أولى
من قوله فليفسخ وليعه
لأنه قد يفسخ

(قوله تغير بالزوم) يعني
تسام أمعناه لا يرد ما تقدم
لأنه يصير للمعني ولا يفسر
النقص بما يتضاعف في النقص
به وهذا لا يحذور فيه لأنه
تطيل لعدم ضرر النقص
أه شيئا

(قوله بالمر بين الأولى)
قد يتنازع في الأولوية
(قوله) وكانت عملا يتنازع
المعنى على هذا يكون حكم
التنازع قبل البيع محذورا
لما بعد كاقدمه حل
(قوله) حتى لم يفسخ
تعليلها أن يفسخ أيضا يفسخ
زمن يمكن فيه البيع وهو
مستقرة (قوله) فلا بد من
أذن جديد) أي من الرهن
ولعل مثله الرهن (قوله)
رحمه الله ولورج الراغب
عن الزيادة) وكذا عن
الشرار أما

فيه (المع) فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التنازع انقضاء وأوجب بأننا لنسلم أن معناه انقضاء وانما لمعناه
يقتضي بالدين به كثير أو تفسيره بما تقدم تفسيره باللازم سم بالمرى وبعبارة عرض على هر بما يتنازع
بالناس أي يتلون به كثيرا وذلك إنما يكون في الشيء البصر (قوله) وفي معنى الثالث الرهن) أي ولا
يجوز له البيع بدون ثمن للثلث لأن كان الثمن الذي يبيع به في الدين فصح وإن كان ما يبيع دون قيمته
بكثير لأنه قد لا ضرر على الرهن فيه وانظر لم لم يدخل الرهن والرهن في المثل مع إمكان شمولها
بأن يكون قوله بمن مثله راجعا لبيع الرهن والرهن أيضا بأن يقول ويكمن بيع الجميع بعينه مثله المثل لأن
الثالث هو الموجود في كلام أصحابه ولأنه عمل التوهم أي توهم به أي شئ كان رهنه في بيع الرهن إذا
نقص عن الدين فإن لم ينقص عنه كالأركان الموهون يساوي مائة والدين عشرة فباعه بدين الرهن
بمشرة صح إذا ضرر على الرهن فيه أه حل وسلمان (قوله) ولورج الحكم) أول الرهن الذي هو
المالك وهذا اقتيد بقوله من نقد البلد (قوله) من غير نقد البلد جاز) معتمد هؤلاء لأن الرهن ذلك سم
أقول اقياس أن له ذلك بالطريق الأولى نعم لو أراد بيعه بغير جنس الدين وتحصيل الدين متفقين
استناعه الأباذين الرهن لأنه ر بما أدى ذلك إلى تأخير التوفيق فيضرب الرهن عرض (قوله) فان زاد
في الثمن) أي الزيادة محرمة لأنه من الشراء على الشراء كما هو ولا يحرم البيع له من الوكيل لأنه
يتصرف عن غيره بالصلحة كأي قبل وعرض وبعبارة حل وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة وتعليل
فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان جعل ذلك على التصرف لنفسه لكن ظاهر
كلام سم أنه لا فرق وهو الذي يتبعه وعليه فأنما يأنطوا بها تلك الأحكام مع حرمتها راجع إلى الغير
انتهى بحروفي (قوله) (راغب) أي موثوق به وسلم ماله من الشبهة إن سلم منها البيع فيها يظهر بل لو كان
المبيع أقل شئ من ماله احتمل أنه لا يثبت الزيادة أيضا ويرى (قوله) واستقرت الزيادة) وكانت
عملا يتنازع بينهما وقوله قبل لزومه بأن كان زمن خيار المجلس والشرط للبائع أو لمحل ولعل المراد
باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عن الشورى والظاهر أن هذا التصرف لا يصح لأن
الشارح جعل استقرار الزيادة شرطاً في قوله فليعه ولا انقضاء ومقتضاهما هو المثل فنفسر بأن يرجع
الراغب بها عن المثل يفسخ وقد صرح الشارح بخلافه في قوله ولورج الراغب الم مع عبارة عرض
على مر واستقرت الزيادة بأن يزم الراغب فيها بها وهو أظهر (قوله) فليعه بزيادة) أه
لراغب أو المستقرى حل (قوله) (والانقضاء) لأن زمن الخيار مكثه العقد وهو يتنوع عليه أن
يبيع بمن المثل وهناك راغب بزيادة ولو لم يعلم أي الثالث بالزيادة حتى لم يرد البيع وهو مستقرة
قال السبكي الأقرب عندى تبين الفسخ لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر لكن لم
أمر من صرح به ولوارتفعت الأسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كالمطلب بزيادة
بل أولى ولابد كره ولا فرق في ذلك بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والأوصياء ونحوهم
عن تصرف لغيرهم شرح مر وحل وقال لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر (قوله) أه
التمكن من بيعه) أي الرأب (قوله) اشتراط بيع جديد) لا تنافي الأول أي من غير اعتذار
أذن جديد إن كان الخيار لمها أو لم يأن لم يعد انتقال الملك شرح الأرض شورى والأبلايد من أن
جديد وفي قول على الجلال ولا يحتاج في بيعه إلى إذن الرهن لعدم خروج المبيع عن ملكه لا
يتناقض ما في خيار العيب من المبيع إذا رد بعيب لم يبيع الوكيل إلا إذا كان جديلاً لأنه فيها خرج عن
الموكل (قوله) لأنه قد يفسخ) أي يستقل بالفسخ فخرج الم مع خلاف ما إذا استقل البيع من اشتد

الامر **(قوله فيرجع الراغب)** أى عن الزيادة قبل الفسكن من البيع لانه بعد الفسكن ينفسح البيع **(قوله فان زيد بعد المثل الزم)** أو كان اختيار المشتري قطعا كذا قاله حل والظاهر انه لاجابة لهذا اذا جعلنا الزم في كلام المتن الزم من جهة البائع الذى هو الثالث سواء من جهة المشتري أولا والحلي فهم ان المراد بالزم من الطرفين احتياج الى زيادة هذه الصورة **(قوله فلا تراز يادة)** لكن يسن للبائع أن يستقبل أى يطلب الاقالة من المشتري ليبيعه للراغب بالزيادة شرح م ر **(قوله والتمن عنه)** أى الثالث منه من أوله المدين يدينه لبيعه للراغب للدائن فقال للدائن تركه عندك وهو من ضمانك تعلق عند الرسول فهو من ضمان المرسل شرح م ر وانظر هل انسكر الراهن وكذا للمرهن وكذا قوله المشتري والراهن بعده وقوله والقرار والمعين تنكيره مارة وتعرفه أخرى مع رعاية الاختصار تأمل لاقبال عرف التمن فرار من الالباء. بالسكر لاننا نقول اذا وصفت ساغ الابتداء بها كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك شو برى **(قوله صدق)** أى المرهن لان الاصل عدم التسليم وقوله فان ادعى الثالث قلته صدق بينه المراد انه يصدق بينه على قصيل الوديعة **(قوله ورجع الراهن على الثالث)** وحيث أنه قول هذا الثالث ان يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المرهن فاذا انظر بشئ من ماله أخذه كالظافر بقلته لانه تسبب في غريمه أو على الراهن لانه الذى غريمه أو يفرق بين أن يصدق في الدفع الى المرهن فيرجع عليه أولا يصدق فيرجع على المرهن ولعل هذا أوجه فليحذر شو برى **(قوله وان كان أذنه في التسليم)** أى تشميره بعدم الاشهاد عدم عودته ثمة على الراهن ثم ان قال وان لم يشهد فلا يرجع عليه كقاره شيخنا ح ف عبارة من قوله أذنه في التسليم أو صدقة في التسليم أول ما بهم بالاشهاد لتخصيصه بترك الاشهاد فان قاله أشهدت وغابت الشهود وأما لو اوصدقه الراهن أو قاله لاشهد وأدى بخصرة الراهن لم يرجع فاعتراضه له في الثالثة ولتخصيره في الرابعة **(قوله فان تلف الثمن في يده)** أى بلا قريط أخذ بما بعده **(قوله ورجع المشتري عليه)** لانه وكيل الراهن أو على الراهن لانه أقام الثالث مقامه والا فهو لم يقم منه عقد ولا يده على الثمن ح ل وم لان قرار الضمان عليه **(قوله أو على الراهن)** وجه ذلك أنه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا الى نائب الثمن للعدل فإذ غاية ما قيل فيه والاعطال باله مشككة لانه لا يده ولا عقد ولا يضمن بالتغري رزى قال الشورى لو كان الراهن معاراهل يرجع على المعبأ أيضا أو عليه أى الثالث فقط حرر وعبارة قل ولو خرج الراهن المتشاهر متحقا لطلب الراهن والعدل والمعبر والقرار عليه لانه غائب **(قوله فان كان أذنه في البيع الحاكم إلخ)** هذا بتبديد القول للتمن يرجع عليه أو على الراهن أى على هذا اذا كان الثالث وكيل عن الراهن فان كان مأذون الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطلب الثالث **(قوله وهو)** أى الحاكم لا يضمن فكذا نائبه **(قوله ولو تلف الثمن في يده)** أى قبل تسليمه للمرهن وأدان نفسه المرهن ثم أعاده الثالث صار طريقا للضمان فيرجع المشتري عليه أيضا شو برى وم ر **(قوله فصر الضمان عليه)** أى الثالث مع كون الراهن طريقا للضمان أيضا ع ش على م ر والذى فرره شيخنا التريزى ان المراد بكون فصر الضمان عليه انه لا يردد الطلب بين الثالث والراهن ام **(قوله وان اتفق الملاق غيرهم)** أى أعطوا أن للمشتري يردد الطلب بين الثالث والراهن اذا تعلق بمقتضىه والقرار على الراهن ولم يضلوا بين كون الثالث متدينا في التلف ولا كقاره شيخنا ح ف مقتضى هذا أن القول بالضمين يقول ان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف بتغريط الثالث وبسكن حل الملاقهم على ما ذالف بلا تغريط لان سبب تضمين الراهن كجاءت كونه أقام

فيرجع الراغب فان زيد بعد الزم فلا تراز يادة **(والتمن عنه من ضمان الراهن)** حتى يقبضه المرهن لانه ملكه والثالث أمينه في تلف في يده يكون من ضمان المالك فان ادعى الثالث تلفه صدق بينه أو تسليمه الى المرهن فأنسكر صدق بينه اذا خالف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على الثالث وان كان أذنه في التسليم **(فان تلف الثمن في يده ثم استحق للمرهن رجوع للمشتري عليه أو على الراهن والقرار عليه)** فيرجع الثالث الغارم عليه فان كان الأذن له في البيع الحاكم لنحو غيبة الراهن أو موته يرجع للمشتري في مال الراهن ولا يكون الثالث طريقا للضمان لانه نائب وهو لا يضمن ولو تلف الثمن في يده بتغريط فقتضى تصوير الامام فصر الضمان عليه قال السبكي وهو الاقرب وان اقتضى املاق غيره خلاه وفي معنى الثالث

الثالث مقام وجعل يده كيد فاذ فرط فقدا استقلال بالعدوان فليستل بالضمان حل **(قوله فبازكر)**
 أى فى التعميل المتقدم من قوله والحق عنده من ضمان الزمان الى هنا ومقتضاه أن المرهن اذا باعه بأذن
 الزمان لا يملك منه بقيضه وان كان من جفس دينه ويوجه بأن فيه اتحاد القايض والمقبض تأمل وجوز
(قوله أى الزمان للمالك) وأما فى المستعير فعلى مالك المرهون وهو المبيع حل وشورى **(قوله)**
 وعليه مؤنة مرهون أى التى بها بقاؤه مخرج نحو أجرة طبيب دعى دوا. فعلى واجبة ولو لمعمر مرهون
 وكحرم مؤنة سمن فلا يجبر عليها ولو تمتت المؤنة من الزمان لقيته أو أعاره ما له الحاكم من ماله ان
 رأى له مالا لا فيقتض عليه أو يبيع جزأ منه ولومانه المرهن رجع ان كان باذن الحاكم أو بأشهاد
 عند فقده والا فلا قل على الجلال **(قوله كنفقة رقيق)** وما يلزم كالؤمن اعادة ما لنهدم من المرهون
 وانما لم يجز نظير ذلك فى الدار المؤجرة لان تخيير المستأجر يجبر فضرره بذلك والمرهن لا يجبر لضرره
 الاعادة للمرهون على ما كان عليه ههنا يستجبه فى الفرق كما لا يخفى قاله فى الاعاب شورى **(قوله)**
 فيجبر عليها لخلق المرهن أى لامن حيث الملك لان له ترك سقى زرقه وحجارة داره ولخلق الله تعالى
 لاختصاصه بذوى الروح وانما لم يلزم المؤجر عماره الدار لان ضرر المستأجر يتدفق ببذوق الخيارات زى
(قوله ولا يمنع الزمان من مصلحته) لامن حيث الملك ولامن حيث حق الله تعالى لاختصاصه بذوى
 الروح وله ختان الرقيق وان كان كبيرا ان لم يخف منه وكان يندمل قبل الحلول لان الغالب فيه السلامة
 وله قطع سلمة ان غلبت السلامة والا فلا حل وقال قال العلامة الشورى ولم يقيد بالمالك كفايه
 ولعله حذفته ليدلالة سابقه كإرشاديه قوله حفظا للملك ويبقى التفرق بين المرهون والمالك
 بنفسه لانه من المالك ورثته أو لأبى ذلك من مرابحة الحاكم أو للمالك وميل هذا هو وجه
 فليراجع **(قوله كنفد وحجم)** وكذا ختن ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع سلمة كذلك قل
(قوله عند الحاجة اليها) فلولا يكن حاجة منع من الفصد دون الحاجة قال الماوردى والرويانى قد
 روى قطع العروق مسقمة والحاجة خبره من شرح م ر **(قوله ولا يجبر عليها)** أى لخلق المرهن
 فلا يثنى وجوبها على السيد لخلق الرقيق كما فى النفقات شورى **(قوله وهو أمانة بيد المرهن)** ولستى
 باللقينى من هذه القاعدة فيما لا يحتمل ثمان مسائل ما لو تحوّل المنصوب رهنه أو تحوّل المرهون غيبة
 أو تحوّل المرهون عارية أو تحوّل المستأجر رهنه أو رهنه القبيوض يبيع فاسما ورهنه مقبوض بنوم
 أو رهنه ما يبدد بإقالة أو نسخ قبل قبضه أو عالم على شئ ثم رهنه قبل قبضه عن خاله شرح م ر **(قوله)**
 أى من ضمانه أى لامن ضمان المرهن فاللهالة على الدعى مفهوم الحديث خلافا للمالك الذى يضمن
 فاهم ما يجلاء من ضمان المرهن وأنه يسقط بتلفه قدره من الدين عن الزمان ولو زاد فدا لم يلزم بزيادة
 كفى قل وخل يسقوط قدره من الدين عند الامام مالك اذا كان مما لا يخفى كالمحسوب ولم يعم بقية على
 التلق **(قوله فلا يسقط بتلفه شئ من دينه)** أى سواء تلف بقرط أو يبدونه وإن كان عند التفرط
 ضمن قيمته ومع ضمانه لم يدينه باق وقوله بجامع التوفيق الظاهر أن القى بجامع فوات التوفيق بين
 مع بقاء الدين بماله وعند أى خيفة يسقط أقل الامرين من قيمته والدين وعنده ملك كذا
 ان تلف بسبب شئى والا فلا كفى قل **(قوله أو امتنع من رده)** أى يصد عليه كما يفهم من الاستئذان
 تقبل طلبا بآية المراد بده تخليته قل وبعبارة مر أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة بالمال
 بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أمانته **(قوله وأصل فاعيد كل عقد الخ)** المراد بالاصل
 الصكوك والبالغ قال خط ولول فى هذه القاعدة كل عين لا تعدى فيها وكانت مضمونة بفتح

وأجرة سقى أشجار وجداد
 ثمار ويحتملها ورد أبى
 ومكان حفظ فيجبر عليها
 لخلق المرهن (ولا يمنع)
 الزمان (من مصلحته)
 أى المرهون (كنفسه)
 وحجم) ومعامله بأدوية
 عند الحاكم إليها حفظا
 للملك ولا يجبر عليها (وهو)
 أمانة بيد المرهن) تخبر
 الرهن من راحته أى من
 ضمانه رواه ابن حبان
 والحاكم وقال على شرط
 الشيعين فلا يسقط بتلفه
 شئ من دينه كقول الكفيل
 بجامع التوفيق ولا يضمنه
 المرهن الا اذا تعدى فيه أو
 امتنع من رده بعد البراءة
 من الدين

درس

(وأصل فاعيد كل عقد) صدر

(قوله ولا خلق الله الخ) لانه
 من جهة حق الله تعالى له
 قطع الاشجار وعدم الدار
 بلا غرض وإن حرم من
 حيث الملك

(قوله ان غلبت السلامة)
 سواء كان يندمل قبل
 الحلول أولا وانظر الفرق
 بينها وبين ما قبلها تأمل
 وبعبارة حجج فى السلامة
 كنهه الا أنه ذكرى لثلاثين
 ان مثل الاندمال قبل
 الحلول عدم تقص القيمة
 بدو الظاهر أنه لا يتركوفى

السلامة ان الغالب عدم التقص بقطعها فها هو

(من رشيد كسبيحه) في ضمان وعنده لانه ان اقتضى صحيح الضمان ففساده أولى أو عدمه ففساده كذلك لان واضع اليد يثبت بذن المالك ولم يلزم بالقبض فافترضوا فافترضوا بفاسد بيع أو إرادة مضمون وبفساد رهن أوجهة غير مضمون وخرج بزادني من رشيد مالو صدر من غيره ما لا يقتضي صحيح الضمان فانه مضمون ونبت بزادني أصل تبعاً للإصحاب على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل

(قوله لم يردني من هذه) للثبوت الخ) لانه ما خرج ثلاث مسائل بالنسبة للشق الأول وهو الضمان وهي غير واردة على عبارة خط لان العمل في الأولى والثانية ليس عينا وما عدا ذلك عليه الجزئية ليس عينا بل هو في النية وأخرج بالنسبة للعمل في الشركة والمزج أو المزج المنسوب فاعمل ليس عينا والمزج أو المزج وان كان عينا لانه متعدي فكاهو معلوم

صحيح كانت مضمونة بفاسد العقد وما لا يردني من هذه المكتوبات التي ذكرها الشارع (قوله من رشيد) بأن كان كل من العاقدين رشيداً أي غير مجبور عليه فيقبل السفيه الممل وللمراد مدر من رشيد مع رشيد فلو صدر مع غيره فلا يضمن السفيه مطلقاً كما يأتي في قوله ولا يضمن أي السفيه قبضه من رشيد ونفذ ولو بالذلة في غير أمانة مثله المص أي لا يضمن ما قبضه ولو بالذلة كما صرح به في شرط العاقد في أول البيع وقوله في ضمان أي في مطلق الضمان وان كان البيع في البيع الصحيح يضمن ياتني وفي البيع الفاسد يضمن بأقصى القيم في المقوم وبالنقل في المثل فالمراد من هذه القاعدة التوبة في أصل الضمان لا في الضمان فلا يردني الولي لو استأجر لوليه فافسداً تكون الأجرة عليه وفي الصحيحه على مولى ولا في الله فلا يردني كون صحيح البيع مضموناً باليمن وفاسد باليد والقرض يمثل المقوم الصوري وفاسد بالقبض ونحو القرض والأجرة والمساواة بالمسمى وفاسد باليد والقرض يمثل المقوم الصوري وفاسد بالقبض ونحو القرض والأجرة والمساواة بالمسمى (قوله فانه ان اقتضى صحيح الخ) المقام للتفريع كما لا يخفى (قوله ففساده أولى) لان الصحيح قد أن في الشارع والمالك والفاسد لم يأت في الشارع بل في التجري عليه شيخنا ح (قوله ففساده كذلك) أي يقتضي عدم الضمان لانه أولى لان لم يملكه بقوله لان واضح الخ لا يفيده الا ذلك وبعبارة أخرى على هر وقوله ففساده كذلك قال سم ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس العاقد أولى به بل سخطه ان يكون أولى بالضمان لا بغيره على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالنصب اه فيكون قياس الفاسد على الصحيح في عدم الضمان قياساً أدون (قوله لان واضح اليد) جواب عما يقال الصحيح لا يضمن لانه قد أن في كل من الشارع والمالك وأما الفاسد فلم يأت في الشارع فكان ناسب الضمان ليس الشارع عنه فأجاب بان واضح اليد لم يأت في المالك لم يترتب عليه الضمان وقوله لم يترتب البعد ضماناً لكون صحيحه غير مضمون فقوله ولم يلزم البعد أي الفاسد (قوله وخرج بزادني من رشيد) اعترض بعضهم اتخيلوا الرشيد بأنه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد ولا صحيح ولا فاسد وأقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء الا فيما لم يمتحى وهو أمر صالح والحج والعارية والخلع والكتابة بالنسبة لأحكام مخصوصة فالتعدي في غاية الصحة والاحتياج اليه فلي تأمل (قوله ما هو صدر الخ) ما الأولى مصدرية ولوزايدة والثانية واقعة على عقد أي خرج صدر عقد لا يقتضي الخ ومضمونه يقتضي أن قوله من رشيد قيد في الشق الثاني فقط وهو قوله وعنده لانه قد كره عز زاني الأول بل في الثاني وهو متعين لان البيع الصادر من رشيد اذا كان مستناً بكون الصادر من غيره مضمناً بالأول (قوله ما لا يقتضي صحيح الضمان) كل رهن والحب (قوله فانه مضمون) أي متعلق وهو انقبوض فيه على القابض الرشيد (قوله تبعاً للإصحاب) أي في قوله الأصل أن فاسد كل عقد كصحيحه قال بعضهم مراد الإصحاب بالأصل الناظر وجهه للسف على العاقد فلا يظهر كون كلام الإصحاب مستنداً له (قوله على أنه قد يخرج عن ذلك) أجاب هر وغيره عن خروج هذه المسائل بأن المراد الضمان وعنده في المال الذي وقع عليه العقد وأما في القرض والمساواة والقرض والقرض التي في المساقاة وغير مضمون وكذلك الشركة لا ضمان فيه وضمان المزمون والمكتسب للصوابين لعروض النصب لان من حيث الفساد والصحة فلم يدخل حتى تخرج اه ح في أي حال كان في الاعيان المقبوضة التي لا تسمى فيها كما يؤمن قول الشارع في المقبوض الخ وأما عمل

العمل فليس عينه مقبوضة حتى يرد ومن ثم لم يذكر في المنهاج لقضا أصل **(قوله في الاول)** أي فما يخرج من الاول وهو قوله في ضمان أي اذا كان صحيحه يقتضي الضمان ففسده أولى ولا يقتضي صحيحه الضمان وفاسده لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها ومنه أيضا ما لو عرض العين المكتسبة على المكتري فامتنع من قبضها إلى أن اقتضت المدة ففسدت الاجرة في الاجارة الصحيحة ولو كانت فاسدة لم تستر شريح **(قوله في فو قراض فاسد)** فصحيحه يقتضي ضمان عمل العامل بالرجع الشرط وفاسده المذكور يقتضي عدمه **(قوله في لا يستحق العامل اجرة)** مع أنه يستحق في الصحيح جزأ من الرجع ولو قال ولا يستحق العامل شيئا لكان أوضح فتأمل وقد قال ملاحف قوله ولا يستحق العامل الخ من أحدهما استثناء بذكره في الآخر والمراد بقوله ولا يستحق العامل اجرة أي وان جهل الفساد على التمسد لانه عمل غير طامع كافي ع **(قوله من الثاني)** أي وما يخرج من الثاني وهو قوله وعدمه الذي حذفه المصنف اكفاء بذكره مقابله كافي قوله تعالى سرايل تفكر الخ أي والرد اه شوري **(قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين)** أي لان السامحة في العمل متعانة بين الشريكة فانما صح عقد الشركة لم يقع بينهما تغيير ولا يبدان مقصرين بخلافهما عند الفساد فاهما لما تصراهما ومقتضى ذلك التشديد عليهما فوجب الاجرة في الفاسدة تغليظا وزجرا عنها اياب شوري **(قوله عمل الآخر)** أي اجرة عمله **(قوله ويضمنه مع فسادها)** أي فيضمن كل اجرة مثل عمل الآخر اتفاقا عليه ولو اختلفا وادعى أحدهما العمل صدق للشكر لان الاصل عدم العدل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق للغام حيث ادعى قدر الاتفاق اه ع **(قوله فانه لا يضمنه)** أي للزمن والمتأجر **(قوله وان كان القرار على المتعدي)** أي اذا كان الآخذ منه مجهول نصيبه والقرار للعالم على من يتعده له على المتعدي شوري **(قوله وشرط كونه مبيعا)** أي بان قال رهنك هذا بشرط أي أو على أن في أن أو ف عند الحلول فهو مبيع منك فالرهن مؤقت بالحلول وتأنيته يعلله لا بشرط فيه ماني البيع كالمس ومقتضاه أنه لو قال رهنك هذا الى حلول العين لم يصح كقوله الثاني لا يقتضي أنه ينفك عند الحلول وان لم يوف الدين فتأمل قال **(قوله من فروع هذه القاعدة أي فوه)** وفاسد كل عقد كصحيحه ما ذكره بقوله وشرط كونه مبيعا الخ **(قوله وهو قوله امانة مفرع على فوه)** وعدمه فمكان المناسب الاثبات بالقاء بأن يقول فهو امانة وقوله وبعده مضمون مفرع على فوه ضمان على القلب والتمسك المشوش ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة ما لو رهنه أمانة وأمانة في غرضها بعد شهر فمضى قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية بحكم العارية لان القبض وقع عن المجهتين جميعا فلم يثبت مستعرا بامتناع الشهر **(قوله أي قبل الحل)** وكذا يثبت على من يضمن يمكن فيه قبضه قال **(قوله وبعده مضمون)** أي بأقصى القيم قال **(قوله بحكم الشراء الفاسد)** م بحث الزركشي أنه لو لم يضمن عند الحلول زمن ما يأتى فيه القبض وتلق فانه لا يضمن لانه الآن على م الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض يقتر فيه في أدنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير ما قل فيه شرح حج ودر قال سول اعظمه شيئا كالم الزركشي ونظيره ع ش على حد بأن القبض الاول وقع عنهما **(قوله فان قال رهنك الخ)** غرضه بهذا بيان محذور قوله وشرط كونه الموعودا شرح **(قوله فان قال رهنك الخ)** **(قوله قال السبكي لا الرهن الخ)** الاوجه فساد الرهن **(قوله لانه مؤقت معنى الثاني)** رهنك بشرط أن يكون مبيعا منك عند انقضاء الوفاء شوري **(قوله لانه بشرط فيه شيئا)** لأن قولك كيف قال لم بشرط فيه شيئا ومعنى العبارة كإثبات رهنك بشرط أن يكون

في الاول والاولى فامتنعك على ان الرجح له في فهو قراض فاسد ولا يستحق العامل اجرة وما لو قال ساقبتك على أن الترة كلها هي فو فاسد ولا يستحق العامل أجر وتوالى مصدر عقد القصة من غير الايام فهو فاسد ولا جزية فيه على القى ومن الثاني الشركة فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الآخر مع معتها ويضمنه مع فسادها وما لو صدر الرهن أو لاجارة من متعدد كخاصة فقلت العين في يد الرهنين أو المتأجر فذلك نصيبه ولن كان القرار على المتعدي مع أنه الاضمان في صحيح الرهن والاجارة (وشرط كونه) أي للرهنين (مبيعا له عند الحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (مفسد) للرهن لتأنيته والبيع لتعليقه (وهو أي للرهنين بهذا الشرط) (فيها) أي قبل الحل (أمانة) لانه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعده مضمون لانه مقبوض بحكم الشراء الفاسد فان قال رهنك ولذا لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك قد البيع قال السبكي لا الرهن فبما يظهر لانه لم بشرط فيه شيئا وكلام الروابي يقتضي (وعلق) أي

الرهنين فيعدي (في دعوى تلف) لهد كرجبه كالسكتى فان ذكر سببه

مبيعا

بمبائك عند انتفاء الوفاء لا قال صورة المستحق أن يتأخر هذا القول عن مينة الزهر لا يقول ذلك
 بدعي المصحة لا يحتاج إلى التنبه عليه ويكون قول السبكي في أظهر لاعتني له شوي وقوله وسخى
 البارز على السبكي عن أن منها ذلك يكون قد سقطت جهة مستفاد على صفة الزهر فلا يتأثر بها كقول
 قال لطفك عليك التمسيت يقع وجها لا يلزمه الألف ثم إن أراد أن شرط ذلك في الزهر اتجه البطلان
 كما في نظيره المذكور انتهى بحرفه وقوله لا الزهر ضعيف والمتعدد عدم صحة الزهر أيضا لانه مؤقت
 معنى **(قوله فيه التفصيل الآتي في الوديعة)** عبارة هناك متا وشرا وحلف في تلقها مطلقا أى
 من غير كسب أو بسبب في كسرة أو ظاهر كمرق عرفه دون هجومه فان عرف هجومه ولم ينهم فلا
 يفتقر إلى جعل السبب الظاهر ملوب بينة بوجوده ثم يحلف انها تلتفت به انتهى **(قوله والرد)** أى
 بقوله أنه يصدق بینه **(قوله لا لا تعدى كالغاصب)** أى لا تقل أن المراد بتسديده أنه لا يضمن بل قلنا
 أنه يضمن البذل فالصحيح لأن التعدى كالغاصب يضمن فيلزم عليه مساواة التعدى لغيره أى يخفى من خفاص
 كلام المتن قاعدة وهي أن كل ولع بدسوان كان أنباء أو ما منا يصدق في دعوى التفت بینه وأما دعوى الرد
 فنفس لبيان الضامن فلا يصدق إلا بالينة من غير استثناء وبين الامين فيصدق بینه المستأجر
 والزهر غير عش وليس من المستأجر إلا بالوفاة والصاغ والخطاب والطحان لانهم أجروا لاستأجرون
 لما في يدهم فيدعون في دعوى الرد بالينة **(قائدة)** قال هر في شرحه بعد قول المتن وإرد بالعيب
 على الفور كل بد ضامة يجب على ردها مؤنة الرد بخلاف بد الأمانة اه أى فان مؤنة الرد على المالك
(قوله لا كالغاصب يصدق بینه في ذلك) أى في دعوى التفت لأجل الانتقال من العين إلى القيمة والافهم
 يضمن بأقصى القيم شيئا **(قوله لا يقضه لفرض نفسه)** وقده قال كل أمين ادعى الرد على من اتخته
 صدق بینه لا الزهر والمستأجران كلا منهما يقض لفرض نفسه حل قال شيئا حرف هذه
 العلة تأتي في دعوى التفت والفرق الواضح بينهما أن التفت غالبا لا يتعلق باختياره فلا يجزى من إقامة البينة
 عليه فيفسر بخلاف الرد فإنه يتعلق باختياره فلا تغفر فيه البينة **(قوله كالستير)** هو ليس بأمين بل هو
 ضامن فهو قياسي أدنى وانما مثله المستأجران كلامهما أمين فلو عير بالمستعير لكان أولى
(قوله ولو وطئ الزهرين) أى الفكر الواضح المروءة الاتي الواضحة من غير إذن الزهر أى المالك
 فدخل المير وخرج المستعير قل **(قوله لا يمس)** أى مهر تيب ان كانت تبا ومهر بكران كانت
 بكر أو أرض بكرة أو لا بد من الوطء إلا لعب الأرض ويرى وبارة عش على هر قوله لزوم
 مهر في شيئا زى ويجب في بكره بكره يتجرأ شرا البكرات مع عدم الإذن لا مع وجوده لأن
 سبب وجوبه بالاتفاق وإنما يفتأ أنه لا بد من هذا وهذا هو المعتد **(قوله كأن أكرهها)** ولا تدخل
 فيه بد ذلك فالصحيح معنوه على تفتت بمس ذلك فبغير الوطء ما تفتت به فيضمن ولو اختلف
 الواطئ ولا يفتى إلا كرا أو عدم فعل تصدق الامتروا الواطئ فيه نظرو بمقتل الأول لأن الأصل وجوب
 للمهر بدو. أما الفير والأقرب الثاني لأن الأصل عدم الكرا وعدم لزوم المهرضة الواطئ عش
 على هر **(قوله وأوجب التحريم)** انظر هل يقيد جهلها التحريم بما يأتي في الزهرين في قوله كأن
 جهل نحر بمؤنة فيه الزهرين الخ فيقال هنا وأذن لها السيد فيمكن الزهرين من وطئها أو قرب
 ههنا بالاسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء اه شيئا وفي الشورى مانصه قوله وأوجب
 التحريم وظاهر إطلاقه وجوب مهر الجاهلة وتقييد جهل الواطئ بما يأتي أنها تختلف في ذلك
 ولكن أنها تلتفت في التفصيل الآتي وحذفه للعلم به ممن يمكن الفرقان من شأن الفاسد جهل مثل

فيه التفصيل الآتي في
 الوديعة والمراد أنه لا يضمن
 والا لا تعدى كالغاصب
 يصدق بینه في ذلك (لا)
 فدعوى (رد) إلى الزهر
 لانه يقضه لفرض نفسه
 كالستير (ولو وطئ)
 الزهرين المروءة بشبهة أو
 بدونها (لزم مهران
 عذرت) كأن أكرهها
 أوجبت التحريم كالجمية
 لا تعقل (ثم ان كان) وطؤه
 (بلاشبهة) منه حد لانزاع
 قوله فان مؤنة الرد على
 المالك لكن ربما يفيد
 كلام سم استثناء من
 لا يصدق في الرد
 قوله على من اتخته صدق
 الخ قوله فمهر المالك مؤنة
 الرد اه سم
 قوله من إذن الزهرين
 ليس بقيد لان الكلام هنا
 في لزوم المهر وهو يلزمه
 وان كان زانيا وانما عدم
 الإذن يفتى لزوم الأرض
 أى أرض البكر اه شيئا

(ولا يقبل دعواه جهلا) بغير الوط. (والرقيق غير نسيب والا) بأن كان وطؤه شبهة منه كان جهلا بغيره بكونه فيه الرأى وأقرب أسامة
أونثا بعباد من العلاء. (ولا) (٣٨٨) أى فلا يعدد وقيل دعواه الجمل بينه والردس ونسيب لاحق به لكثرة (وعليه

قيمة الولد لما كانا)
لنغو به الرق عليه وقول
ولو وطئ الى آتواهم
ذكره (ولو أنف مرون
قبلة) ولو قبل قبته
(رهن) مكانه بغير عقد
وجعل بمقتضى في يد من
كان الأصل في يده من
الرهن أو ثالث وتسمى
بمذكر كزلى من قوله ولو
أنفك المرون وقبض بدله
صار رهن لما عرفت أنه
يكون رهنه قابض بقسموان
كان ديننا كراجح في الرزمة
لأنه من إنما يتبع رهنه
ابتداء (والقسم فيه) أى
في البذل (لما لك) راعها
كان أو معها المرون لأنه
لما لك الرقة والنسبة

(قوله) (والذى يشبه الأول)
هو غنقه قوله في الجمل اه
شيخنا
(قوله) (أى حيث كان لا يفتي)
على مثله) لكونه بين أظهر
العلاء بعد عهده بالأسلام
أى أو كان يفتي عليه ولو
بأنه الرهن
(قوله) (رحله لغو يجعل بيد
قبته) ظاهره حكم
الاكتفاء بقبض الثالث
كانه أو الموضوع عنده
الأصل بل لا بد من قبض
الرهن من الثلث أو قبض
الرهن من الرهن الثلث

وبما تقدم من مالى الذمة لا قبض صحيح لكن قد يقال ما كان الأصل يده

ذلك مطلقا والذى يشبه الأول يعاب اه (قوله) (ولا يفتي) أى حيث كان لا يفتي على مثله بأن كان
العلاء. حل (قوله) (بغير الوط) أى أن كان وطؤه الرهن ولا نثا بعيدا عن العلاء. (والقرب) بده
بالسلام أخذ من قوله (ولا) بأن كان وطؤه الخ ع (قوله) (غير نسيب) أعاد ذكره بعد قوله رقيق لأنه
قد يكون وقفا وهو نسيب كان تزوج أو بأمه أو بطي أمه غير شبهة بظهور زوجة الأمه ع (قوله) (بأن
كان وطؤه شبهة) كأن ظنا حيلته أو جعل بغيره أى ظن أن الارتباط يبيح وطؤه أى أن كان من يجهل
ذلك ولو علم تزوجته الرقة فالرقيق حل (قوله) (كان جهلا بغيره) وكان مثله بجهل ذلك بأن
يكن مستغلا بالعلم بأن كان مستغلا بغيره ولا يعتد بما حل عن عطاه من الجاهل الجوارى للوط. بل أن
السيد لانه مكذوب عليه انتهى مر (قوله) (بأنه) أى كذا عن من يفتي عليه ذلك ولأنه بين
العلاء ما يلى لأن التحريم مع الإذن قد يفتي حيث كان مثله يفتي عليه ذلك وكان من المسلمين بالإسلام
الغاطلين لأن ذلك مثله حتى على عطاه وما دوس وحيث وجد الأذن لا يضمن أرض البكرة لأنه لا يفتي بل أن
اه حل واعتد به ع على مر (قوله) (أقرب أسامة) سواء نشأ بين أظهر المسلمين أو قدم
من دار الحرب ع على مر (قوله) (أونثا بعباد من العلاء) أى بهذا الحكم ويظهر ضبط البعد
بمادة التصريح برى وحل (قوله) (وعليه قيمة الولد) أى وقت الأولاد كان من يفتي على الرهن
بأن كان الرهن ابنه فيكون ولد ابن ابنه خلا للزركسى وإن تبعه الخطيب ولو ملكها الرهن يسل
تصرا ولمه إلا أن كان أباه الرهن ولو ادعى الرهن الوطء أنه تزوجها من الرهن أو أنشأ رهنه أو أبها
من قبضها أو أنكر الرهن صدق بينه والردس وقيل فان ردعه الجين أو ملكها بعد في غير صورة الزوج
صارت أمه والردس قل وشرح مر (قوله) (ولو أنفك مرون) أى كلاً أو بعضاً من أجنها
الرهن أو الرهن يفتي بغيره ولو أنفكها على قبته كان قطع ذكره وأشياء فان فعل به ذلك وهو يلى كان
مرهوناً به ويكون السيد رهنه ولو في ذمة الرهن أو الرهن إذا كان هو الثلث وفانتهرت في ذمة
الرهن منع الرهناء من المطالبة بما في ذمته فيقدمه على الرهناء في الوفاة الرهن ولم يخلف إلا ذلك التصر
بل وعليه مؤنة تجهيزه وإحالة عهده حل وقوله (والرهن الخ) بغيره بغيره يقال لنا شخص لنفسه العنوب
عليه غير بدله أو الراد بقوله ولو أنفك مرون أى انقلاصاً من خارج أو بالتف بغيره أو أنفك فبالسبالة لا
بدله بل بغير الرهن شيئا اه (قوله) (بغير عقد) بخلاف بدل الموقوف إذا أنفك فإن الأصح
لا بد من انشاء الوقت فيه والفرق أن القيمة يصح أن تكون رهنه ولا يصح أن تكون وفاء سلطان (قوله)
من الرهن أو الثالث) أى أو الرهن ولو قال وجعل بيد من كان الأصل يده ليشمل الرهن في الرهن أو الثالث
أن يكون تحت يده لكان أولى ع (قوله) (أى) لا يقال أن كونه في يد الرهن ليس في كلام الأصحاب (قوله)
والقسم فيه) أى في البدل أى في استخلاصه من الثلث حل فلأنه بأن الرهن أن يخضع من يده
استحقاقه التوفيق بالبدل فادفع بما قال ان الحصر في كلام المصنف غير مسلم والمراد ملك التصرف
ليشمل الوصى والتم وأما إذا أريد ملك الرقة كما فهم من قول الشارع (لأنه ملك الرقة والنسبة
فيكون المفهوم فيه تفصيل وهو أن غير المالك أن كان وصياً أو قاضياً أو خاضعاً أو وصياً أو مستعياً
فليس يخضع والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يترض به فادفع الاعتراض بأن المالك يرضع الوصى
والقسم مع أمه ما يخضعان فتأمل اه ح (قوله) (وبغير الرهن) نعم ان تصدقت خمسة الرهن

لشبه
وكان مستحقا لوضع البلع عنده صار نائباً شرعاً فاعتد بقبته اه سم تصرف وظاهره أنه لا يجوز اتحاد القاضى والقبض

بمخلاف المهرين وإن تعلق
 حقه بمافي القدمه وله اذا
 خاتم المالك حضور
 نخوته لتعلق حقه بالبدل
 وتعتبر في الموضعين
 بالمالك أولى من تعبيرة
 بالراهن (فلوجب قصاص)
 في المهرين التلّف
 (واقص) أي المالك له
 أو غنابلال (فاتالراهن)
 فما جنى عليه لقوات عمله
 بلا بدل (أو) وبسب (مال)
 بعفوه عن قصاص بمال أو
 كون الجناية خطأ أو شبه
 عمد أو همداً يوجب مالا
 لعدم المكافأة مثلاً وتعتبر
 بذلك أهم من قوله فان
 وجب مال بعفوه أو بجناية
 خطأ (لم يصح عفوه عنه)
 لحق المهرين (ولا) يصح
 (إبراء المهرين الجاني) لانه
 ليس بمالك ولا يسقط بإبراءه
 حقه من الوثيقة (وسرى
 رهن إلى الزيادة) في المهرين
 (متصلة) كسمن وكبر
 شجرة إذ لا يمكن انفصالها
 بمخلاف المتصلة كشمرة
 وولوى ذلك لاتنفاذ ذلك
 ولانه عقد لا يزيل المالك
 فلا يسرى إليها

(قوله رجعه إلى فاتالراهن)

قال في شرح الروض نم لو
 وجبت قيمته بأن كانت
 تحت بدخايب أو نحوه لم
 يتعين الرهن بل تكون
 قيمته رهنا مكانه اه
 وبقيده قول الشرح بلا بدل

لقية أو كان التلّف الراهن جازل الرهن الخاصة ليتوق بالبدل وكذا يقال في المستأجر إذا انفردت
 خاصة المأجر لقية شوري (قوله مخلاف المهرين) هذا إذا أراد الخاصة في العين مع حضور
 الراهن ولو امتنع الراهن من الخاصة فأراد المهرين الخاصة لحق التوق بأن يدهي أنه يستحق
 التوق على دينه بهذه العين والغاصب قد حال بينه وبين ذلك كان له ذلك خصوصاً مع غيبة الراهن
 ونفرد خاصته فيحتاج في دعوى إثبات حق التوق إلى إثبات ملك الراهن للعين فإن أنكر الغاصب
 أنه ملك الراهن كان له إثبات ذلك بالبينة كان يدهي أن هذه العين ملك فلان رهنا عندى وقد
 غصبها فلان يري وكانت يدهي عليها حق وإن سأله وفريده عنها كان له ذلك أيضاً هكذا قاله مـ ر من
 البقية واعتمد وقيدته إطلاق النسيخين سم قوله بمخلاف المهرين إلخ أي فليس له خاصة من
 حيث ملك العين وأما من حيث كونه يستحق بدله وثيقة عنده فله الخاصة مـ ر فقوله وله حضور
 خصوصاً معناه أنه يخاف من حيث كونه يستحق البدل وثيقة عنده بأن يدهي أنه يستحق التوق
 على دينه بالعين التي ألتفها هذا الرسل واستحق بدله لأن التوق بها على ديني وليس المراد أنه يحضر
 مجلس الخصومة من غير خاصة لأن غيره مثله في ذلك شيخنا عز زى وتقدم عن سم وقوله وله اذا
 خاتم المالك حضور نخوته أي ليس للقاضي منه إذا حضر والاقتضيه من ليس له تعلق الحضور
 ولكن لقاضي منه حـ ف (قوله وتعتبر في الموضعين) هما قوله وعليه قيمة الولد للمالكها
 وقوله والخصم قيمة المالك ووجه الأول بأن تعبيرة يوهان أن القيمة في الأولى للتعبير وأنه الخصم
 في الثانية وليس مراداً فيها بل القيمة في الأولى للتعبير وهو الخصم في الثانية عـ ش (قوله أولى
 من تعبيرة بالراهن) قال الماوردي وأما عبر بالراهن لينسب للولي والوصى ونحوهما شرح مـ ر
 (قوله واتصالح) وأعرض الراهن عن القصاص والغنابال سكت عنها لم تعبّر بها أحدهما
 شرح مـ ر (قوله فاتالراهن) أي أن كانت الجناية في النفس فإن كانت في طرف ونحوه فالرهن باق
 بهما شرح مـ ر وقد يقال قوله فاتالراهن أي كلا أو بعضاً كما يدل عليه قوله فباجنى عليه فلو كان
 الرهن عبيدين وقتل أحدهما واتصحت فاتالراهن فيه فقط (قوله أيضاً فاتالراهن) أي بطل العقد
 وليس المراد بالراهن المهرين لما يلزم عليه من تعليل التي بنفسه في قوله لقوات عمله لانه المهرين (قوله
 لعدم المكافأة مثلاً) أي كالجراسات التي لا تضبط فانها توجب المال ابتداء مع وجود المكافأة
 كالحاققة عن (قوله لم يصح عفوه) ولا تصرف فيه بغير إذن المهرين وصار المال مرهوناً وإن لم
 يقبض كاسم حل (قوله ولا يسقط بإبراءه حقه من الوثيقة) إلا أن أسقط حقه منها شرح مـ ر بأن
 قال أسقطت حتى من الوثيقة فانه يسقط خصتها حل (قوله وسرى رهن إلى الزيادة متصلة) ضابط
 المتصلة هي التي لا يمكن أفرادها بالعقد والتمسكة هي التي يمكن أفرادها بالعقد فالحل من المتصلة كآفوره
 شيخنا (قوله وبغير شجرة) ظاهر أن المراد غلظها بالوطء لا بدليل عطفه على السمن كما يصرح بتعليقه
 بقوله لإذ لا يمكن انفصالها وعلى هذا فلو لم يكن الزيادة المتصلة فلا يسرى الرهن إليه ومثلها استأبل
 الزرع الحادثة بعد الرهن ولول قبل قبضه وليف وسف ونحو صوف غنم كذلك فراهـ مـ ر قد على
 الجلال (قوله مولد) أي حدث بعد العقد أخدمان قوله بمخلاف رهن الحائل إلخ (قوله ويض) ولو
 موجود حالة الرهن وصوف وإن لم يبلغ أوان الجزلين ولوق الفرع وقت الرهن ولو رهن بصفة
 ففرغت ولو بلاذن أو بغيره كذالك ففرغه كذلك فثبت فالفرع والنبات رهن وقال الامام أبو حنيفة
 يسرى الرهن إلى الزيادة المتصلة كالتصا (وقال الامام مالك يسرى إليها إن كانت من جنس الأصل
 كوك جارية بمخلاف مرة شجرة قد (قوله لاتنفاذ ذلك) أي عدم إمكان الانفصال كافي حل

والشورى وهو علة لقوله بعد فلا يبرى الخ ولأخوه بعده لكان أولى فتأمل **(قوله كالاجارة)** أى
 فى أنه لا يبرى حتى المستأجر الى زوال الدين المنفصلة شورى **(قوله)** ودخل فبرهن حامل حمله
 ولواختلف الراهن والمرتهن فى الحمل وعدمه فيبقى تصديق الراهن لأن الأصل عدم الحمل عند الراهن
 فيكون زيادة منفصلة اه ع ش على مر **(قوله)** بناء على أن الحمل لم يأتى أى يعامل بمعاملة الراهن
 فصح دخوله فى عقد الرهن ولو بينا على أنه لا يعلم بدخول لانه لا يصح رهن ما لا يعلم واتحافتا بعدل
 بمعاملة المعلوم لانه ليس معلوما حقيقة لا احتمال كونه قاضا **(قوله)** بناء على ذلك الظهور وجهنا البتة لانه
 على هذه العلة للدخول وعلى جهات عدمه العلة الواحدة لا تنتج التقيضين إلا أن يقال قوله أولا بناء
 على أن الحمل لم يأتى مع وجوده حال العقد فكان إذن رهننا وقوله ثانيا بناء على ذلك أى مع عدم
 وجوده حال العقد فكان إذن غير رهن وقيل وجه البناء فى عدم التبعية أن الحمل عندهم بمنزلة الزيادة
 للمنفعة فرمى بإبطال يقع كإزالة المنفعة فقال الشارح لا يتبع بناء على ذلك ولو بينا على مقابله قيل
 بالتبعية لانه كان زيادة للمنفعة الحادثة بعد القهرن وعبارة بعضهم قوله لا يتبعها الخ ما كان الحمل الحادث
 يتوهم أنه يزاد بمنزلة كالمنع فكون رهننا دفعه بقوله بناء على ذلك أى على أن الحمل
 يعلم وهذا غير معلوم لعدم وجوده فيكون كإزالة المنفعة التى توجد بعد الرهن وإذا قلنا لا يلزم كون
 يعلم رهننا كان زيادة للمنفعة الحادثة بعد الرهن تدبر **(قوله)** ويتعذر بيعها فلا فى شرح شيخنا كج
 ان التعذر محصور بما إذا كان الحمل لغير الراهن بأن كان موصى به وحيداً فلا يتأتى الاستبراء
 الا فى حل أى لان الاستبراء مفروض فيها إذا كان الحمل للراهن وعبارة ع ش وقوله ويتعذر بيعها
 حاملا هذا ان تلقى به حتى مات بوصية أو بغيره فليس أو تعلق الدين بركة أتمت دونه كالجانية وللغرة
 للرهن أو نحوها فان لم يتعلق به أو بهائى من ذلك أتم الرهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع ان
 تسارى الدين والتقى فذاك وان فصل من الثمن شئ أخذه للمالك أو نقص طوب بالباقي انتهى
 زى ومثله مر **(قوله)** لان استثناء الحمل) أى عقد البيع ككأن يقول بعك هذه لاجلها
 وقوله متعذر لانه لا يجوز إفرادها بالعقد فلا يستثنى كأعضاء الحيوان وخرج به ماورن نحة
 فأطلعت فانه يصح بيعها واستثناء الثمرة **(قوله)** لكن نص فى الامم وهو المتعذر وهو استبراء
 على قوله يتعذر بيعها حاملا القيد أنه يمنع بيعها مطلقا فلوجه لتوقف حل **(قوله)** كانه ذلك
 قال حج ومن هنا وقولهم يتعذر الدين على بيعها إذا لم يكن عنده غيرها استشكل الاستوى ما مر
 من التعذر ثم حله على ما إذا تعلق بالحمل حتى مات أو سلطان **(قوله)** ولو جنى مرمون على أنجى
 على نفس أو غيرها بأمره السيد وهو غير مر أو أعمى يستند بجواب طاعة سيده ولا أن
 السيد هو الجانى حتى يجب عليه قصاص فى عمد أو دية فى خطأ ولا يتعلق بقرينة البضيان على الامم
 مرمونة حقان بقرينة قوله قدومه وحيث كان السيد هو الجانى لم يمتنع حتى الجناية بالعين المرمونة
 سم زى ولا يقبل قول السيد أنا مرمونة أى غير المبيع بالجناية فى حق الجانى عليه لان قوله المذكور
 يتضمن قطع حق أى الجنى عليه عن الرقة بل يباع فى الجناية وعلى السيد قيمته فتكون رهننا كله
 لا قراره بأمره بالجناية قاله حل فلو اختلف للمرتهن والسيد بأن أنكر السيد الامم أو اعترف به
 وأنكر كون المأمور غير مبيع أو كونه يعتقد وجوب الطاعة ولا يمتنع أن ذلك لا يخلو للمنفعة
 بين الجانية والمنازعة بحيث يمكن حصول التميز أو زوال الجنية أو حصول حالة تشعب بمخالفة السيد
 صدق السيد لان الأصل تعلق جنابة العبد بقرينة ولم يوجد مسقط كافى ع ش على ج

قوله

كالاجارة (ودخل فبرهن
 حامل حمله) بناء على أن
 الحمل يعلم فهو رهن بخلاف
 رهن الحامل لا يتبعها حاملها
 الحادث فليس برهن بناء
 على ذلك ويتعذر بيعها
 حاملا لان استثناء الحمل متعذر
 وتوزع الثمن على الامم
 والحمل كذلك لان الحمل
 لا صرف قيمته قال الاستوى
 كذا ملحقه الرافى لكن
 نص فى الامم على أن للرهن
 لو أساء أن يباع ويدم الثمن
 كله للمرتهن كان له ذلك
 درس

(ولو جنى مرمون)

(قوله) ولم بأمره السيد
 ليس بقيد كافى وأمر
 غير السيد العبد بالجناية
 كالسيد كما ذكره فى
 الجنايات وصرح به الماوردى
 اه **(قوله)** لاجابة لهذا
 الاستثناء أراد بالاستثناء
 قوله ولم بأمره الخ وقيل قال
 بل هو محتاج اليه لان
 المصنف قال ولو جنى الخ
 والمأمور لا يجزى أو غير
 الدين جان صورة فلذا
 استأجر الى قوله ولم الخ نأفل
 وأن كالمثل نظرنا ما فيه
 قوله فتم الخ يكون الحق
 مع سم

(قوله على اجنبي) يمكن أن يراد به ما ينسل المرتهن ويكون للراد بقوله قدم به على المرتهن أى قدم بدين الجانية على دين الرهن أو يقال للرتهن فيه مهتان من حيث الجانية اجنبي ومن حيث الرهن غير اجنبي فلاتها فتى العارية شوى روى عن المراد بالاجنبي غير السيد وعنده أى غير المرتهن عند شخص آخر بقرينة قول المصنف وإن قتل مرهون الخ عش على حر (قوله لان) مستعين في الرقبة) بدليل أن المرتهن لو مات وهو الحاق سقط حقه حل وعبر به دون التعلق كائنا بمدة الاقتصار هنا فاعتين ألقى (قوله فان اقتص) قصد من اقتصاعه على التصاص والبيع أنه لو سقط حق الجنى عليه بغف أو فداء لم يطل الرهن حل (قوله المستحق) بدل من الفاعل المستتر العائد على معلوم من المقام وليس من باب حذف الفاعل لانه لا يجوز في مثل هذا حذف وانما عبر بالمستحق دون الجنى عليه لمعومه لان المستحق أعم من أن يكون الجنى عليه فبا اذا كانت الجانية على الطرف أو وارثه فيها اذا كانت الجانية على الشكل (قوله أى لحقه) أشار به الى تقديره سناف وان الامم لتعطل لا لتعدي (قوله فأت الرهن) أى كلا أو بعضا أى انفسخ عقده وليس الراد به للرهن لثلا يلزم عليه تعطل الشيء بنفسه في قوله لفوت محله وقوله فيها اقتص فيه من النفس أو غيرها وقوله أو بيع أى كلا أو بعضه فيفوت في كله أو بعضه حل (قوله فيها اقتص فيه أو بيع) احتراز عن غيره فلو كانت الجانية قطع بد قطعاً بده بطل الرهن بالنسبة ليه دون باقيه ولو كان الارش هو بعض قيمته فقط من به قدره أو بقي باقيه رهنًا تعذر بيع بعضه أو نقص بالتبعية بيع الشكل وبقي الفاضل عن الارش رهنًا اه حر م (قوله لم إن وجبت قيمته الخ) صورة سداه له غصب من عند المرتهن وبقي عند المانع أو كان مضموناً بعنده أى للرتهن ثم رهنه عند وجوب جناية عند توجب عليه قصاصاً بخلاف ما لو أوجب الجانية ما لا فان المانع الذى هو هو للرتهن يلزمه فداء وهو باقى على رهنه كما هو ظاهر شو يرى وهذا استدراك على قوله فان الرهن بالنسبة للتصاص وأما بالنسبة لوجوب المال فيبقى فيها الرهن بحاله عند المرتهن وبغديه المانع باقى الا من من قيمته وأرض الجانية كاسيد ذكره الملقن بقوله ولو جنى مضروب فتلحق برقبته مال فداء المانع بأقل من قيمته ومال شيخنا وصل (قوله كأن كان تحت بدغائب) أى أو مستعبر أو مشتر بشراء فند حر (قوله فلو عاد المبيع الى ملك الراهن) أى عاد بعد البيع في الجانية بسبب آخر غيرهما ينقل بعد البيع المالك لاجل الجانية كأن عاد له ببراءة أو وصية أو غيرها فان عاد له بفسخ أو ورد بسبب أو فاة تين فما حق الجنى عليه عش على حر وقوله تين بقاء حق الجنى عليه أى متعلقاً بقرينة الجاني وذلك لان اثنين قد ندرج الى المشتري فيرجع حق الجنى عليه متعلقاً برقبته كأن قبل البيع والظاهر أنه مودعها أو ماوان كان الجنى عليه مقدما به وكان الاول أن يقدّمه على الاستدراك من غير ترجيح (قوله لم يكن رهنًا) أى فإنا نل المأذنه كالتى لم يد (قوله فاقص منه المستحق) وهو السيد غير النفس فيها فان لم يقص لا يفوت وفى هذا حذف الفاعل في غير موضعه وكان الاول إسقاط لفظ المستحق ويجعل اقتص مبيهاً للقول ذكره شيخنا الرسل وفيه نظر اه حل وأجاب شيخنا حـف بان الفاعل ضمير عائد على معلوم من المقام المستحق بدل منه وعبارة عش على حر وعبر بجا بان هذا ليس من الحذف شئ بل الفاعل المستتر يعود على المستحق المعاو من السبق وذلك نحو قوله تعالى حتى توارثت الجباب (قوله وفوت الرهن لذلك) أى لفوت محله حل (قوله) وجعل وهو سبب وجوب مال) مطوف على مدة والتقدير رأى على سيده وجعل سبب قود الخ لان وجعل وهو المسمى مطوف على فاقص لانه يلزمه وجود سبب القود وهو لا لان لم يقص

على اجنبي قدم به) على المرتهن لان حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بها وبالسنة (فان اقتص) منه المستحق (أو بيع له) أى لحقه باق أوجبت الجانية ما لا أو عني عنه على مال (فات الرهن) فيها اقتص فيه أو بيع لفوت محله ثم ان وجبت قيمته كأن كان تحت بدغائب لم يفت الرهن بل تكون قيمته رهنًا كانه فلو عاد المبيع الى ملك الراهن لم يكن رهنًا (كالو تلب) المرتون باقة سارية (أو جنى على سيده فاقص) منه المستحق فيفوت الرهن لذلك (لان وجد)

بذلك أهم من تعيير بغيره
على مال (دان قتل)
مرهوناً له
عند آخرها (فان الرهن)
لثبوتها (دان وجوب)
مال) كأن تعلق خطأ أو عفا
على مال (تعلق به) أى
المال (حق مرهون)
القتل والمال متعلق
برقة القاتل (بيع) بقيد
زده بقوله (ان لم يزد قيمته
على الواجب) بالقتل
(وتحمله) ان لم يزد على
الواجب (رهن) والاقتدر
الواجب منه لأنه يصير
نفسه رهناً

(قوله وقيد بالاعتقاد
بالمال الخ) حاصله أنه إنما
يقيد بالعدم إمكان
القوات أصلاً بخلاف
القصاص يمكن القوت إذا
وجد به

(قوله ثم مات المورث) أى
بغير الجناية اه قوبنى
قال في شرح الرض وان
قوله أى مورث السيد أو
مكتبه خطأ أو عفا فمعا
السيد على المال وجب
المال بناء على أنه يثبت
المورث بثبوت عفا المورث
وبقاس بالمورث المكتبة
والجناية على عبد من ربه
السيد اذا مات المورث
كلمة على من ربه المورث

أو يقول ان لم يقتض فلا يفوت مع اننا أوضح وأخصر وأجاب ح ف بأنه لو قل ذلك لثروهم ان الكلام
في المدة فقط (قوله والجناية على أجنبي) وفي بعض النسخ وهو الرجوع الباعى غير أجنبي بزيادة
غيره أو إصلاح ليس بضرورى لان معنى قوله فلا يفوت الرهن أى بمجرد وجود السب وانما يفوت
بالباع لأن يقال في التقييد بالأجنبي نظر من حيث ان غيره كذلك تأمل وأيضا فيه مخالفة لكلام الأصل
لأنه فرقه في الجناية على السيد وله ايهام ان سبب القصاص بخلاف سبب المال فيفوت الرهن بمجرد
وليس مراداً بل انما يفوت فيما بالقصاص والبيع فيلزم على هذا التوجيه هذه الاطلا على الرجوع
بالإلزام واحتملها شوري لكن رد عليه انه لا حاجة اليه أى الى قوله والجناية على غير أجنبي وهو
السيد وعبد له موضوع المسئلة الا أن يقال هو بيان للواقع وفي قتل على الجلال فتوله والجناية
على غير أجنبي متعين خلافاً لما في بعض النسخ من استفاضة لفظ غير كمن تقييده وجود السب بالمال
غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يفوت الا ان اقتض بالقتل وقيد بالمال لا
بالنظر لما بعد وجود السب وقيد بوجود القوات في القصاص دون المال تأمل (قوله سب وجوب
مال) وتخص السبب عن السبب لوجود مانع وهو أن السيد لا يجلب على عبد سباً وهذا أعنى قوله
لا ان يوجد سبب الخ بزيادة النسخة التي فيها غير قوله والجناية على غير أجنبي والافتقار الى وجوب مال
تأمل (قوله كأن عفا على مال) قيد بقوله على مال ليكون مثلاً لقوله لا ان يزد على ولا فلا يرب
عليه شيء فهو كفوء عما لا ينال السيد لا يجلب على عبد مال (قوله فلا يفوت الرهن) لان السيد لا يثبت
له على عبده مال ابتداء لا في ذمته ولا متعلقاً برقبته بخلاف الدورام كما لا يخفى غير ذلك على طرف موره
أو كما كتبه ثم مات المورث وبغير المكتبة فان المال يثبت للسيد حيث يبيعه فيه حاله وقيل على
وعدمه لا محتمل في الدورام لا محتمل في الاستداء قال سم و تقدم على الرهن به وبفوت الرهن (قوله
مرهون) ليس هذا بياناً لكون الفاعل عتقوا اذ لا يصح حذفه كما هو معلوم بل هو تقييد لتعير
السكن في الفعل وكان عليه أن يأتي بأى التفسيرية فيقول وان قتل أى مرهون (قوله فان
الرهنان) فان عفا السيد عما أى بالمال يطل الرهن في التقييد فقط وبقي رهن القاتل فذل
(قوله وان وجب مال) من هذا فم ان كون المال يثبت للسيد متاعاً على عبده مغفراً لاجل حق الرهن
ولو عفا على غير مال صح بلا اشكال عجيبة وعجابه الشورى قوله وان وجب مال الوجوب هنا (عفا
حق الرهن وان استلزم وجوب شيء للسيد على عبده (قوله والمال متعلق برقة القاتل) أى على من
القتل لان السيد لو ائتمل المورث لزم قيمته لحق الرهن متعلق بعبده (قوله بيع) أى ان
لم يثبت الرهن والمرهون على قله أخذاً من كلامه بعد (قوله ان لم يزد قيمته الخ) أى ان سبباً أو عفا
وصرح بكلامه أنه اذا لم يزد قيمته على الواجب ببيع جميعه وان زاد اثنان على الواجب وله لا بعد رها
الامتناع الى الواجب من الحق لا لجميع شوري أى والرائد على الواجب يستوفى به مرهون القاتل (قوله
وإن لم يزد الخ) لا يقال ينفي عنه قوله ان لم يزد قيمته الخ لا ناقول لا تلازم بين القتل والقيمة فله
تكون قيمته ما يشتر به شخص بمائة وعشرين مثلاً (قوله رهن) أى من غير التاخذ
شوري (قوله والاقتدر الواجب) أى بان اقتدر اذنته على الواجب هذا مراده وأما عفاً وقوله ان لم يزد
قيمته فقد ذكره بعد قوله فان زادت الخ ولو لم يذكر الشارع عتقته بعد لكان داخل في عفا
للكورة وكان أخسر (قوله لأنه يصير نفسه رهناً) معطوف على قوله بيع أو عفاً منه ومن
أى لأنه يتحول رهناً عند مرهون القاتل وهذا رد على الضعيف وعادة أصله مع شرحه وقيل به

اه وعين في فوت الرهن كما لا يخفى من تعليل الشرح اه سم فظهر ان قول شيخنا بغير الجناية ليس فيما

على الواجب بيع قدره
وحكم ثمنه ماس فان تمدد
بيع بسنه أو نقص به بيع
الكل وصار الزائد رهنا
عند مرتهن القاتل ولو
اتفق الزاهن والمرتهن
على النقل فعل أو الزاهن
ومرتهن القاتل ففعل
الشيخان عن الامام أنه
ليس للقاتل طلب
البيع ثم قال لا يقتضي التوجيه
بتوقع زيادة راجب أنه
ذلك (فان كان) أي القاتل
والقتيل (مرهونين بدين)
واحد عند شخص فكثر
(أو بدينين عند شخص
فان اقتص سيد) من
القاتل (فانت الوثيقة
والا) بأن يمتنع منه قبل
وجب ماله متعلق برقبته
(نقصت) أي الوثيقة (في
الاولى وتنقل في الثانية
لفرض) أي فائدة للمرتهن
بأن يباع القاتل ويصرف ثمنه
رهنا مكان القاتل فان لم
يكن في نقلها غرض لم تنقل
فلو كان أحد الدينين حالا
والآخر مؤجلا أو كان
أحدهما أطول أجلا من
الآخر فالمرتهن التوفيق
بمن القاتل لدين القاتل
فان كان حالا فالفائدة
استيفائه من ثمن القاتل
في الحال أو

نفسه رهنا ولا يباع إلا بفائدة أو البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مئله ورد بان حق المرحمن
في ماله لا في عينة ولا قدر غيب الخ فالمرتهن الاختلاف عند طلب الزاهن النقل ومرتهن القاتل
البيع أما لو طلب الزاهن لبيع ومرتهن القاتل النقل فالواجب الرهن قطعا فلا حق للمرحمن في عينة
(قوله لان حق المرحمن) علة قوله يباع وقوله في ماله أي قيمته وقوله لا في عينة علة لقوله لا لأنه يصير
الخ وقوله ولا نه قدر غيب فيه لميل لكل منهما أو مجموعهما (قوله ولا نه قدر غيب فيه) أي في
القاتل وقوله مرتهن القاتل خلاص مرتهن لان الحق للاظهار وانظر حكمة الاظهار وكون التصدير
و بما يترجم عوده على مرتهن القاتل بعيد من السابق وكذا يقال في قوله الآتي ليس كمرتهن القاتل
(قوله وحكم تخمسار) أي من أثمره من الزائد على الواجب والاقتصر الواجب منه (قوله أو نقص
به) أي نقص البعض بالبيع يمتنع قص من قيمته في الجلة مثلا إذا كانت قيمة الشكل عشرين فقيمة
الصف في الجلة عشرة ولو بيع الصف وحده لم يرغب فيه الا بسبعة مثلا (قوله وصار الزائد)
أي من الثمن الشكل رهنا عند مرتهن القاتل أي من غير انشاء عقديني وصار قدر الواجب من ثمن
الشكل رهنا عند مرتهن القاتل من غير انشاء عقد (قوله ولو اتفق الزاهن الخ) تنقيح
قوله في بيع وانظر الحكم عند الاختلاف وكتب عليه أيضا هذا وارجع جلع ماسبق أي حتى لما إذا
زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذي انتفاعا له هو نقل كله فبالإزاد قيمته على الواجب
وقيل بصفه الذي هو بقدر الواجب فبالإزاد زادت قيمته على الواجب سم (قوله على النقل) أي لملكه
أو بمعنى أن يجعل القاتل مرهون بدين القاتل ويثبت له دين عند الزاهن ولا يكون رهنا بمجرد
الاتفاق حل (قوله فعل) أي فسخ عقده من القاتل ويجعل رهنا على دين القاتل والأجل عين
مكان عين مرهونه من غير غيرة خ مقدار الزه غير صحيح حل (قوله فنقل الشيخان الخ) معتمد
ولا نظر لتوقع زيادة لان الأصل عدمها اهـ مر وقوله طالب البيع أي بيع القاتل وقوله ثم قال لا ينصف
وجواب عن مقتضى التوجيه المذكور بأن مرتهن القاتل لم يثبت له حق يفرض عدم الزيادة حتى يراهي
بخلاف مرتهن القاتل نظير ما يأتي من الوارث لو طلب أخذ التركة بالقيمة والغريم بينهما رجاء
لزيادة جباب الوارث حل (قوله أنه ليس لمرتهن القاتل الخ) بل ينقل كقائه مر ولا نظر لاحتمال وجود
الراغب لدى أشار إليه الراعي لان الأصل عدمه كذا كرههناك ثم ان وجد الراغب بالفعل أجيب
مرتهن القاتل (قوله عند شخص فأكثر) فهي مطلقة لتفريق شخص كباقي فيكون قوله
عند شخص راجعا إلى ماله فقط كإيه عليه بعد وبدل عليه إعادة الباء أي قوله أو بدينين وبهذا يجاب
عن توقف الشرعي الآتي (قوله فانت الوثيقة) خلاصا لثبات الرهن كسابقه وانظر حكمة المخالفة
ولهذا التفتنا ولا اعتدنا في قوله ولا ننقص (قوله بل ووجب ماله متعلق برقبته) أي فائدة في تناق
المال برقبته ولم يول الاول أن يشول فلان وجد مسبب مال كقائل أولا (قوله بأن يباع) هذا بيان لعنى
النقل (قوله ويصرف ثمنها) أي من غير انشاء عقد كقائه زى (قوله ولو كان أحد الدينين) تفرع على
قوله لفرض لكن عمل التفرع قوله فان كان حالا فالفائدة في ما قبله وتوطئته وقوله وان اتفق ههنا
أن تفرع على قوله فان لم يكن في نقلها غرض والمراد فلو كان أحد الدينين حالا أي أو اتفقا حلولا
أو تأجيلا لكن اختلفا قدر ابدليل قوله وان اتفق ههنا الخ وفي شرح مر ومن اتفقا فيهما في التصدير
ملوا استلزاما بناتوا في الماله بحيث يقوم أحدهما بالآخر لم يزدد عليه ولم ينقص منه (قوله أو

مؤجلة فقد توثق) والفائدة: حيث نشأ من الافلاس عند الحلول وأما قوله ويطالب الخ فليس بيا للفائدة لأن المعطية يلو قيل النقل **(قوله)** وإن أتى الدينان هذا تصور لا تنافي، الغرض ولعدم النقل **(قوله)** تنقل الوثيقة ولو كان بأحدهما الذي هو دين الفاتل ضامن فطالب المهرين تنقل الوثيقة من الدين الذي الضامن إلى الآخر حتى يحصل له التوثيق فيما أوجب لأنه لغرض سلطان **(قوله)** لعدم الفائدة فيه نظر لأنه لا بد من قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القاتل ليكون التوثيق على كل منهما وهذه فائدة أي فائدة من ثم قال الشيخ بحرية ينبغي أن يحصل كلاهما على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كإهوال الغالب وأما طلب شو برى أي فيجيد قول الشارع وقيمة القاتل أكثر مما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه **له** **(قوله)** وإن كانت قيمة القاتل هرون حيث للشيء مطوف على قوله فالوكان أحد الدينين حال الخ الذي هو تنقل على منطوق المتن لأن هذا لا مطوف فيه فائدة يضافه من التبريع على المنطوق تأمل **(قوله)** نقل منه أي من منه بأن يباع ويعمل من منه قدر قيمة القاتل عرش قال سم ظاهره وإن كان الباقي من قيمة القاتل دون قدر الدين المرهون هو عليه انتهى **(قوله)** مع الاطلاق عن التقييد أي مع عدم الاطلاق أي العموم الذي يفهم منه وهو قوله عند شخص فأكثر والأفلاطلاق ليس لفظا حتى يكون من زيادته وأعمال الأولى لها حالتان حالتان الوثيقة وذلك عند النقص وحالة نقصها وذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما مطلق عن التقييد يكون الدين عند شخص واحد وإن الأصل فيه كراهة القوات فيها فتلحق الاطلاق أو التقييد وأما ذكر حالة النقص وقيدها بكون الدين عند شخص وعبارته فإن كانا هرونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض قلت **له** فقوله الشارع في النقص حل من الأولى أي وأما الاطلاق عن التقييد في الأولى في حالة القوات فليس من زيادته لأن الأصل فيه كراهة القوات كما عرفت فضلا عن إطلاقها أو تقييدها **له** **(قوله)** عن التقييد في الأولى انظر هل يسكر على دعواه الاطلاق في الأولى قولهم إن التقييد إذا تكرر كان خارجا لجميع المطوفات وحيدة فلا إطلاق شو يرى ويجاب بأنه لا يعكر لأن محله عند عدم قربية الشخصين والقرينة هنا عادة الباب في المطوف نهى قربية على كون القيد عاما وبلا يرجع المطوف عليه **(قوله)** في النقص أي في حالة النقص أي نقص الوثيقة في قوله والانتص وهو بدل من الأولى وهو على ثبوت تكرار العامل فلا يلزم نفاذ حتى يجرى بمعنى واحد يعامل واحدا ومتعلق بمحذوف أي الكائن في النقص **(قوله)** وينفك بفسخ مهرتهن مالم يكن الدين على ميت وقتلنا بأن التركة رهن الدين وهو الاصح فلا ينفك بفسخ المهرين الذي هو رهن الدين لأن الرهن لمصلحة الميت والفك يشوبه أنه حل ولو انقضت عن الدين عينا انفك رهن فلو تفتت أو تباين أو العاوضه قبل قبضها بما عدا المهرين رهن **(قوله)** ولو بدون الرهن أي ولو بدون فسخ الرهن عرش **(قوله)** لأن الحق له هو جاز من جهة) بخلافه لأن لا ينفك بفسخ الزوم من جهة حل **(قوله)** بأداء أي من الرهن أو من غيره منه وقوله وأما إذا كان من الرهن فقط **(قوله)** أو وحده أي من الرهن للرهن أو من الرهن للرهن ثم على الرهن نرى **(قوله)** لا يبرأه (أو غيرها) كإرشاد واعتياض لكن لو تباين في الاعتياض عا الرهن كأداء الدين **(قوله)** لا يبرأه (بمعنى) فلو أتى الرهن عن ورثته فأدى أحدهم نصيبه لم ينفك كإتمام المهرين لأن الرهن غير امتياز واحد وقبضته حسن كل المهرين إلى البراءة من جميع الدين بخلاف ما قد ورد نصيب من التركة بأن دفع ما يخص من الدين فإنه ينفك لأن تعلق الدين بالتركة كما كتبت على الرهن فهو كالأودع الرهن أو كتبت

الارش

مؤجلة فقد توثق ويطالب بالحل وإن أتى الدينان قدرا وحصولا أو تباينا وقيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لطلبه تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة القاتل أكثر نقل منه قدر قيمة القاتل وكفوات الوثيقة في صورتين مع الاطلاق عن التقييد في الأولى في النقص بشخص من زيادته (وينفك) الرهن (بفسخ مهرتهن) ولو بدون الرهن لأن الحق له وهو جاز من جهته (وبراءة من الدين) بأداء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (لا) ببراءة من (بمعنى) فلا ينفك شيء من المهرين **(قوله)** على ما إذا كانت القيمة لا تزيد أي قيمة القاتل لا تزيد على الدين الذي هو مهرهون عليه تأمل أي وزاد موروثا المفهوم فيقال وإن كانت قيمة القاتل أكثر أي أو مساوية أو أقل وزادت على دينه الذي هو مهرهون به قال شيخنا وهو أحسن وأسهل مما علقه الحق بعد

شكى حبس المبيع وعق
المكاتب ولان وثيقة بجميع
أجزاء الدين كالشهادة
(الان تعدد عقد أو
مستحق الدين) أو مدين
أو مالك معارهن) فينفك
بعضه بالقسط كان رهن
بعض عبد بدين وباقيه
بآخر برى من دين
أحدهما أو رهن عبداً
الذين يدينهما عليه مبرى
من أحدهما أو رهن اثنان
من واحد بدينه عليهما
برى أحدهما بماعليه أو
رهن عبداً استعاره من
الذين ليرهنه ثم أدى نصف
الدين وقصد فكاك نصف
العبد وأطلق ثم جعله عنه
وذكر تعدد المستحق
واملك للمار من ز يدانى
درس

(فصل في الاختلاف

في الرهن وما يتعلق به •

لو (اختلفا)

أى الراهن والمرتهن (في

رهن تبرع) أى أصله

(قوله رجه الله أو مستحق
الدين) أى تعدد المستحق
إشياء بخلاف ماذا مات
الدائن وورثته فأدى للدين
الى بعضهم بعض الدين فلا
ينفك شئ من الرهن لانهم
كورثهم اه شيخنا
(قوله رجه الله أو مدين)
أى ابتداء فان تعدد ابتداء
كان مات الراهن وخلف

ورثة فلا ينفك شئ باداء أحدهم بانحصر بخلاف الرهن التبرعى فهذا اه شيخنا

الارض بالحق فهو كالوجئ العبد للشرك فأدى أحد الشريكين نصيبه فيشطر التماق عنه شرح
(قوله شك حبس المبيع) أى فان جعله بحصة بكل جزء من الثمن فأداه بعض الثمن لا ينفك شئ
من المبيع عن الحبس اه (قوله ولا يورثه) ومن لم يورثه الراهن أنه كلف نصيب شئ من الدين انفك
من المروهن بقدره فدل الرهن حل (قوله كالشهادة) أى كأن الشهادة وثيقة بجميع أجزاء الدين
فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشئ للدهى به فلا تنفى شهادة كل منهما بنفسه
شخصاً عن رضى (قوله أو مستحق للدين) لا يقال ما أخذه أحدهما من الدين لا يختص به بل هو
مشرك بهما فكيف تنفك حصة من الرهن بأخذ لا تقول صورة السلسلة فيا إذا اختص القابض
بما أخذه بأن قصد المانع أن للرفوع له وحده بخلاف الارث ودين الكتابة كإتيان في آخر الشركة
مر وصل (قوله أو مالك معارهن) يجوز أن يقرأ بالاشارة أى معارهن على كون رهن مصدر
ويعدها أى معارهن على كونه فعلية بالفعول وانظر أى ماولى ولعل الأول أولى والاشارة على
معنى اللام أى معارهن أى المروهن (قوله كأن رهن بعض عبد) وينفك به أيضاً فكاك المرتهن
كأن فسخ الرهن في بعضه لان فسخ كله فيفسخ أولى (قوله ثم رى من أحدهما) أى بأداء أو إبراء
بشرط أن يشهد ذلك عن البعض للركور فان قصد الشيوع فلا وإن أطلق صرفه الى ماشاء شرح مر
وبعارة قول قوله ثم رى من أحدهما أى ولو بالدين له سواء اتعد الدين خلافاً لخطيب واختلف
لان ما يأخذ يختص به وكذلك إتيان الشركاء في الديون المشتركة الا في سائل ثلاث الارث والكتابة
وربع الوقت فباأخذ أحدهما الوقت من دين مورثهم لا يختص به نعم إن أحاله اختص المحتال بما
أخذه وهذه من جيل الاختصاص وما أخذه أحد اليمين مثلاً من دين الكتابة لا يختص به وما
أخذ أحد الموقوف عليهم من ربع الوقت لا يختص به وإن كان له النظر في حصة وأجرها بنفسه فله
شيخنا مر واعتد به وصمم عليه وفيه نظر فتأمل وخرج للوقوف عليهم أرباب الوفاقا المشتركة
فباأخذ أحدهم من الناصر أو غير يختص به وإن حرم على الناصر تقديم طالب حقه من غير علمه
برضا غيره منهم اه قاله شيخنا مر (قوله أو رهن اثنان من واحد بدينه) هو بيان لتعدد الدين
بمخالفته بدينه على غيرهما بأن قاله هناك عبداً بالان الذى لك على فلان فان نصيب كل منهما
رهن بجميع الالان جزء به في التثمة اه شورى (قوله أو رهن عبداً استعاره من اثنين
ليرهنه) وان قال لأعزك العبد لترهنه بدينك خلافاً لركنى حيث قال في هذه لا ينفك نصيب
أحدهما بأداء نصف الدين لان كان لهما مرضى رهن الجميع بجميع الدين وصورة كلام الأصحاب
أن يأذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين وكتب أيضاً وظاهر كلامهم وإن قصد المانع
أحدهما حيث يخاف أن يمسأى من أن البعرة بقصد المولى اه حل (قوله أو أطلق) ثم جعله عنه
انفك نصيبه فلما الى تعدد المالك بخلاف ما إذا قصد الشيوع وأطلق ثم جعله فيما أولم يعرف حاله ولو مات
الرهن قبل أن يصرف في هذه الصورة وصورة تعدد المقدماء وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينهما مر
(مصلق الاختلاف في الرهن) أى الشامل لأصله أو عينه أو قدره كإكره بعد وقوله وما يتعلق به
مستوفى على الرهن واضمحراً عليه للمنى للركور والمراد بما يتعلق به قدر المروهن به وعينه وقبض
المروهن والرجوع عن الأذن فيه والاختلاف في الجناية الى آخر الأبواب فكأنه قال فصل في الاختلاف
في تعدد الراهن وفي الاختلاف فيما يتعلق به ومثله من عليدين بأحدهما وثيقة ترجع الى ما يتعلق
به فالجاء (قوله أى الراهن والمرتهن) أو الراهن والمبرر حل (قوله في رهن تبرع) وهو الذى لم

(حلف) لان الاصل عدم لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض عن الرهن بخلاف ما لو كان بيد الرهن ووافقه الرهن على اذنه في قبضه عن ملكه قال انك لم تقبضه عنك ما رجعت من الاذن فيحلف المرهن (ولو أقر الرهن ولو في مجلس الحكم بد الدعوى عليه بقبضه) أى بقبض المرهن المروهن (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة قبضه تحليفه) أى المرهن أنه قبض المروهن

(قوله) فانه لم يثبت بها حق الرهن فيه أنه يثبت له حق استخلاصها من يده اذا كان التمسك بيد الحلف (قوله) رحمه الله بخلاف ما لو كان الحلف (قوله) قال الشيخ حجة الوجه عدم التقيد لكونه في يده لان الفرض انها انقضا على قبضه والاذن وانما قال الرهن أنت لم تقبضه عن جهة الرهن وانما اذا استغنا في القبض فالصدق من هو في يده اه شورى وأجاب بعضهم معنى قوله بيد المرهن أنه بسلطته كاهو مقتضى دعوى الرهن لان الرهن أقر بالقبض ولكن قال انك لم تقبضه عن الرهن الخ اه قوبى

بعت السبكي في صورة المارة أن عمل قبول قول الرهن فيها بالنسبة لكون القبض ليس عن جهة الرهن لا بثبوت العارية حتى تسير العين مضمونة وهو متجه شورى (قوله) حلف أى الرهن ولا يلزم الخصب لان يمينه وان صلحت لدفع الرهن فلا تصلح لشغل للمرهن بما تضمنته دعوى الخصب من أهوى القيم ان غالب وأجوبة اللان مستمدة لها أجرة عش (قوله) لان الاصل عدم لزوم الرهن راجع للمدينين وما بعده وابع الثانية (قوله) وعدم اذنه في القبض (قوله) فلو اتفقا على الاذن في القبض وتنازعا في قبض المروهن صدق من هو في يده فلو كان في يد المرهن وقاله الرهن أنت لم تقبضه عن الرهن فقد ذكر الشارع حكمه بقوله بخلاف الخ وقوله فيحلف المرهن أنه قبضه عن الرهن في الأولى وأنه لا يلزم رجوع الرهن عن الاذن في الثانية بل وقوله وعدم اذنه في القبض أى وعليه فلو اتفقا في هذه الحالة في يد المرهن فهل يلزمه قيمته وأجره أم لا فيه فنظر والاقر بان يمين الرهن انما ضد هادف دعوى المرهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الخصب ولا غيره ونظير ذلك ما تقدم من أن لا يلزم في المبيع عيب داهى المشتري فتمه ليرد به ودهى البائع حدوثه ليكون من ضمان المشتري لان القول في قبض البائع وما ذلك لو نسخ عقد المبيع ورد المبيع على البائع لا يلزم المشتري أرض العيب بالحالت يقتضى تصديق البائع في دعوى الحدوث وعطوه بأن يمين البائع انما تصلحت لدفع الرد فلا تصلح لتعريم الارض وعلى عدم لزوم المرهن ما ذكره الرهن أن يستأنف دعوى جديدة على المرهن ويقيم البينة عليه بأنه غصبه فان لم تكن حلف المرهن أنه ما غصبه وانما قبضه عن جهة الرهن وقد يقال ان مجرد حلف الرهن أنه ما قبضه عن جهة الرهن يوجب ضمان القيمة على المرهن لانه يمين الرهن اتقى استحقاق وضرر المرهن عليه وعن ذلك موجب للضمان وقد يفرق بين هذا وبين الاختلاف في قسم العيب للمذكور بأن حلف البائع افاده عدم رد المشتري عليه بخلاف ما هنا فان لم يثبت بها حق للرهن فليراجع عش على هر (قوله) بخلاف ما لو كان بيد المرهن) عتذر قوله وقال الرهن غصبته الخ قال العلامة الشورى التقيد باليد في المشتكين مستهرك بل مضر كما قاله الشيخ حجة فلو جاز أنه مبيع كان الرهن مقرا بالاذن في القبض عن جهة الرهن ويؤزم أن المرهن قبضه عن جهة أخرى وأنه رجع عن الاذن في القبض كاهو فرض السلام أن يكون المصدق للمرهن وان لم يكن بيده وانما يحتاج لتفقيده بيده اذا أنكر الرهن أصل القبض ولو كان للمرهن موافقا على الرجوع ولكن زعم تأخوه عن القبض فالصدق الرهن وكتب على قوله وان لم يكن بيده قد يقال حيث وافته على قبضه في يده مطلقا وليس مراد الشارع اليد الحاصلة فلا اعتراض شورى وقوله في المشتكين هما قول الشارع لكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن اه (قوله) في قبضه أى عن الرهن (قوله) لم تقبضه عنه) بأن قال قبضته على سبيل الوديعة أو غيرها (قوله) فيحلف المرهن) وجهه في الأولى أنه أدى صفة قبضه وبه فارق تصديق الرهن في قوله أقبضته عن جهة أخرى لانه أدى صفة اقباضه وفي الثانية ان الثانية ان الاصل عدم الرجوع عش ملخصا (قوله) ولو في مجلس الحكم) هذه الغاية قرر على من قال اذا أقر في مجلس الحكم بد الدعوى أم لا وهو كذلك كما هو مقتضى كلام الشارع عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بد الدعوى أم لا وهو كذلك كما هو مقتضى كلام الشارعين ويؤزم به ان القرى وان قال القفال انه ليس له التحليف اذا كان الاقرار في مجلس الحكم اه (قوله) بد الدعوى عليه) أى من المرهن أنه أقبض المروهن وكذلك تحليفه بعد حكم الحاكم بقبضه ان علم استقاده بمجرد الاقرار فان علم استقاده الى البينة أو احتمل ذلك لم يحلفه قول (قوله) فيه تحليفه) أى للرهن تحليف المرهن أنه قبضه عن جهة الرهن على المتمدن سواء وقع

الاقرار في مجلس الحكم أو لأبعد الدعوى عليه أو لأحكم الحاكم عليه ولا يبرأ من هذا أعني قوله فيه
 تخليفه جواب الشرط بل هو مخدوف قد سدر به لم يقبل رجوعه وإذا لم يقبل فله تخليفه وفائدة التحليف
 مع ثبوت القبض باقراره جازان يقر المرهون عند عرض المدين عليه بعدم القبض أو بشكل عنها
 فيحلف الراهن ويثبت عدم القبض **(قوله وان لم يذ كر)** الغاية لقد وقوله كقولها خلعت الخ
 فتأويل وعبرة أهله مع شرح هر وقيل لا يحلف إلا بذكر كالأقرار فأولا وبأجاب الاول بالانفصال
 الغالب ان الوثائق يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة الى تلفظ بذلك **(قوله بالقول)** أى يقول
 أقبضتك **(قوله)** أو أشهدت على رسم القبالة للمنى وأفرزت بالقبض قبل حصوله لاجل أن أشهد
 على رسم القبالة أى على ما رسم وكتب فيها من الاقرار بالقبض فلا شاهد ليس على رسمها بل على
 ما تضمنت وكتب فيها ويرجع للمنى على أن على تعليقه أى أشهدت على الاقرار بالقبض قبل حصوله
 لاجل رسم القبالة أى لاجل أن يرسم فيها وقوله لا تأفل الخ تعاميل قوله أو أشهدت الخ أى لكونه تأويل
 وعذرا وقوله قبل تحقيق ما فيها أى قبل حصوله في الخارج فمادة كنية الوثائق انهم يكتبون أثر فلان
 بكذا أو بأى أو أقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها في الخارج وقوله على رسم أى كنية
 والقبالة بفتح أوله اسم لا ورقة التي يكتب فيها الحق للقربه مثلا أى أشهدت على الكتابة لوثائق
 الوثيقة قبل القبض كما تقدم **(قوله لا تأفل الخ)** قال قل يعلم من هذا أن ما ذكره لا يختص بمعامل
 يجري في سائر العقود وغيرها كالقرض وعن البيع اه وشله في حل **(قوله قبل تحقيق ما فيها)** أى
 قبل تحقيق ما كتب فيها وهو هنا قبض المرهون **(قوله ولو اختلفا في جناية عديم مرهون)** أى
 بعد قبضه سواء ادعى الجناية الراهن أو المرهون حل ففي الاولى صورتان وكذا في الثانية لان قوله
 قبل قبض شامل لما قبل العقد وما بعده وقبل القبض كان هر ويثبت تقييد الاولى بالثانية
 الاختلاف بعد القبض كالثانية فلا فرق بينهما إلا أن المدعى في الاولى جنيته الآن وفي الثانية جنيته
 قبل القبض سمع ع **(قوله أو قال الراهن)** أى صدر منه هذا القول بعد القبض كما يفهم هر
 والصدق أى الراهن واستمع عليه أقباضه المرهون وتعلق الجناية بقبضه ع ش قال بعضهم وهذا أى
 قوله أو قال الراهن المستأنف لان عطفه على اختلافه يقتضى أنه ليس فيه اختلاف لانه يبرأ من
 أوله بخلاف الخ مع أن الاختلاف حاصل فيه أيضا تأمل **(قوله جنى قبل قبض)** أى قبل العقد حتى
 يكون رهنه بإطلاق فما أقبضته لك الا هو جاني وأشكر المرهون أصل الجناية وقوله قبل قبض
 متعلق بجنى لا بقل وعبرة هر ولو قال الراهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء أهله جنى بصدرك
 أم قبله وهذه العبارة أى عبارة المتن تصدق بما اذا كانت الجناية بعد العقد وقبل القبض وهو لا يخل
 المقدم على المذكورة في قوله أو قال الراهن الخ ثم رأيت عن شيخنا صاحب قصورهما بصورتين أى كون
 الجناية قبل القبض أو العقد **(قوله حلف منكر)** فدخلت ان الصور أربعة والمرهون ينكر الجناية
 في ثلاثة وينكرها الراهن في واحدة من صوري الاولى فقولها الآن ينكرها الراهن في الاولى ليس
 احتراز عن إنكارها في الثانية بل بيان لحالة إنكاره لانه لا ينكر الا في الاولى **(قوله نفي البت)**
 أى لان فعل المملوك كفعل المالك وكذا يحلف المرهون المنكر على البت فيما بعد القبض وهي الصورة
 الاخرى من صوري الاولى لانه صار كالملك شوري وحل واعتمد هر أنه يحلف على نفي انه
 كالشارح **(قوله لان الأصل عدمها)** على قوله حلف منكر وقوله وبقاء الرهن في الاول أى أنه
 التوثق لان الرهن لا يرفع بمجرد الجناية والمراد بقاءه من غير ضعف والافيق أيضا لو صدق لفر
 بالجناية ولا يغوث الرهن الا اذا بيع في الجناية أو قتل قودا كمنعيف كعرضه للزوال ببيع أو انقص

(وان لم يذ كر) أى الراهن
 لأقراره (تأويل) كقولها
 خلعت حصول القبض
 بالقول أو أشهدت على
 رسم القبالة لانا نعلم أن
 الوثائق في الغالب يشهد
 عليها قبل تحقيق ما فيها (ولو
 اختلفا في جناية) عند
 (مرهون) أو قال الراهن
 جنى قبل قبض (حلف
 منكر) على نفي العمل
 بالجناية الآن ينكرها
 الراهن في الاولى ففى البت
 لان الأصل عدمها وبقاء
 الرهن في الاولى وصيانة
 لحق المرهون في الثانية

(قوله ويثبت تقييد الاولى
 الخ) وانظر حكم قول المرهون
 بعد القبض جنى قبله
 بصوريته والظاهر أنه يحلف
 المنكر ولا يلزم تسليمه
 وانما قيد بالراهن لاجل
 قوله ولذا حلف الخ تأمل

(قوله) واذا بيع الدين في الاول) سواء كان للقرض او للرهن فلا شيء للجني عليه لان القرآن كان هو الرهن فقد سلف المالك له يمين وان كان القرض هو الرهن فقد سلف الرهن اليه يمين فقول البديع هو ما عجزوا عليه لطفه وحيث قد سجل بين الجني عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد بحلف الرهن فلا يرجع على الرهن لان سلفه متعلق برقبة العبد فقط وفي صورة ما اذا كان الرهن هو المقر وتسلف الرهن اليه يمين ثم باع العبد فلا يلزمه تسليم نفسه للرهن لان مقره بان الحق في نفسه للجني عليه فقوله ولا يلزم الخ خاص بهذه الصورة تأمل شيخنا قال سم وانظر كيف يبايع الدين اذا أقر للرهن الجناية وكان وجهه ذلك مراعاة غرض الرهن في التوصل الى براءة ذمته من الدين فاذا طلبه اوجب اليه فأنسأ سم على حجر فلو باع في الدين بل فك يبيع في الجناية اذا كان القرض هو الرهن مؤاخذه له باقراره وقوله ولا يلزم الخ ولو كان المقر الجناية هو الرهن لم يلزمه غرم جناية الرهن لتعلق حق الجني عليه بالرقبة فقط فاذا أقر بوجود الجناية قبل القبض فهو مشد بقاؤه فلماذا غرم أقل الامرين حل بزيادة وكسبنا واذا بيع الدين في الاول سواء كان القرض او للرهن وكذا اذا بيع في الثانية صورتيها شيء لقوله وهو الجني عليه لحلف الرهن على عدم الجناية ولكن يلزم تسليم الثمن في صورتين للرهن فذلك وقوله الى الرهن المقر أي فاذا ادعى الجناية أما للمسكر يعني في الاول فيلزم تسليم الثمن له لانسكر بالجناية وعلى كل من الصول اوجب عليه دفعه للجني عليه فلتخلص ادعى بيع للرهن فثلاثي للقره من عنه في الصول اربعة ولا يلزم تسليم الثمن للرهن في ثلاثة منها ولا يلزم فإدعاء (قوله) فلا شيء للقره) وهو الجني عليه لحلف الرهن أن الجناية وقوله ولا يلزم تسليم الثمن الى الرهن لتسليمه الوثيقة عليه فقوتها على نفسه باقراره ويتوقف بيعها على استئذائه لانه يحكم ببقاء الرهنية كماله ابن قاسم وشيخنا اه شوري (قوله) ولا يلزم الثمن) أي من حيث كونه رهنا وان لم يضمن حيث وفاء الدين قل قال الشوري قضيت جواز التسليم وهو كذلك وعليه فهل يجبر الرهن على قبوله أو لا يظهر الا ذلك لفرض الرهن وتبرأه ذمته حيث لم يعلم صدق الرهن ولا يلزم الرهن تسليمه للجني عليه لاعتراجه بأنه يستحقه دونه هكذا ظهر فليحرم شوري والرهن أخذ صدق من مال الرهن بطريق الظاهر اه الحف (قوله) واذا حلف أي للمسكر في الثانية) أمافي الاول فلا شيء للقره اذا كان المقر فيها الرهن لان اقراره لاغنى بالنسبة للقره وان اتفك الرهن سم بالثمن أي لاجل حق الرهن السابق على الجناية لان الفرض أنه ادعاها بسد القبض أي ادعى وجودها بعده بخلاف الثانية (قوله) أي للمسكر) أي الرهن وقوله في الثانية أي بصورتها (قوله) غرم الرهن) قال في الرض للحلي اه وقضيت أنه اذا فاك الرهن له الرجوع فباغرمه وبيع الرهن للجناية قاله الشيخ وبيعه أنه يجب عليه الغرم عينا الاتساق حق الغير وحيث زال الرجوع الى الاصل وهو تخيير بين الغرم وتسليم المبيع اه شوري (قوله) فيما) أي في صورتين كل واحدة بصورتها وقوله سلف الجني عليه أي في الصور الاربع وقوله لا المقر وهو الرهن في ثلاثة والرهن في واحدة وقوله ثم بيع للجناية أي في الصورة اربعة وقوله لا يكون الباقي رهنا أي في صورة واحدة من صورتين الثانية فقط وهي ما لو ادعى الجناية قبل العقد (قوله) حلف الجني عليه) وبه يلزم فيقال لا يمين رد حلفه على غير اللهمي لان الجني عليه غير مدمعنا (قوله) ولا يكون الباقي رهنا) أي ان كانت الجناية قبل القبض شوري وصوابه قبل العقد كما يؤخذ من اتعملل وهذا في احدي صورتين الثانية عبارة سم أي ان كانت الجناية قبل العقد ما لو كانت بعد القبض أو بينه وبين العقد كان الباقي رهنا قطعا اه (قوله) لان الجين المردودة) أي من الرهن على الجني عليه قال سم يؤخذ منه أنه

(واذا بيع الدين في الاول)
فلا شيء للقره ولا يلزم تسليم
الثمن الى الرهن المقر (واذا
حلف) أي المنكر (في
الثانية غرم الرهن) للجني
عليه (الاقل) قيمته أي
الرهن (والارض) كافي
جناية أم الولد لانتفاع البيع
(ولو نكل) المنكر فيها
(حلف الجني عليه) لان
الحق له لا المقر لانه لم يدع
لنفسه شيئا (م) اذا حلف
الجني عليه (بيع) العبد
(لجناية) ثبوتها باليمين
المردودة (ان استقرت)
أي الجناية قيمته والبيع
منه بقهرها ولا يكون الباقي
رهنا لان الجين المردودة

ولكن الوارث واحد وأدى البعض لانفك وتقدم في الماشي خلافه فليحروا كتبنا هذا الظن لأدى
 لجميع آراء باب الدين بعض مال كل حویری الظاهر لانفك شيء مناحي يوفى الجميع **(قوله)** فلا تنفك
 شيء منها إلا بأداء الجميع أي كافي المورث ولأن الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيه جبر كل
 المهرمون إلى البراءة من كل الدين ومنه يؤخذ أنه لو مات المهرمن عن اثنين فوق الرهن لأحدهما نفك
 الدين لم ينفك نصيبه وهو ما ذكره السبكي وأطال في الرد على ابن الرضا حيث بحث أنه ينفك اه
 شرح الرض سم **(قوله)** إذ ليس في الارث أي مع الارث **(قوله)** للمنفك ذلك قال في التفتنة
 وقضية كونها ملكه لغيره على وضع يده عليها وإن لم تعاليمه ليوفى ما ثبت منه لأنه خليفة
 مورثه ولأن الرهن يجبر على الوفاء من رهنه لا ينك غيره فان امتنع نائب الحاكم عنه وكلامه في وارث
 عامل المساقاة ظاهر في ذلك انتهى **(قوله)** وأقول وقضية ما قرره مان لا رباب المهرمن مطالبة هذا الوارثون
 لم يضع يده على التركة لأنه مطالب بوضع يده عليها شو بری **(قوله)** أكره أي تعلق أكثر **(قوله)**
 بالمورث الاول حذفه **(قوله)** تعلق أي كسملق رهنه وأورش وقوله ذلك أي تعلق الرهن اول الارث
 لا ينعى للملك في المهرمن والجاني أي فكذلك تعلق الدين بالتركة لا ينعى الارث كآفره شيخنا أي
 ليس تعلق الدين بالتركة أكثر من تعلق الدين بالمهرمن ومن تعلق ارضه لجانية بالبسد الجاني بلسو
 وأقل والتعلق بهذين لا ينعى للملك بدليل نفوذ الاعتاق والإيلاد من الرهن المورس والظاهر والآخر
 في التمليل أن يقول أن ليس تعلق الدين بالتركة أكثر من تعلق الدين بالمهرمن والارث للجاني تأمل
 وبعبارة الرمي لأن تعلفه بها لا يزيد على تعلق حتى الرهنين بالمهرمن والجاني عليه بالجانية في كلام
 الشارح بتقديم وتأخير وحذف وزيادة انتهى **(قوله)** وتقديم الدين مبتدأ وقوله لا ينعى خبره وهنا
 وارد على قول المتن ولا ينعى ارتناه وحاصل الإبرادان مقتضى الآية أن الدين ينعى حيث قسده فيها بقوله
 يتأني المدعي هنا وحاصل الجواب الذي أشار إليه أن التقديم في الآية من حيث القسمة والاخراج لأن
 حيث الاستحقاق أي أنه عند القسمة والنصف في التركة يجب تقديم أخرج الدين على أخذ الارث
 حتى هذا لا يتأني أنه استحق التركة من حين الموت فقوله لاخراج من أصل التركة ذلك لقوله لا ينعى
 ذلك متقدم تعليمه أصل الكلام وتقديم الدين على التركة في قوله تعالى الخ لا ينعى ذلك أي لما لم يكن
 لها الاخراج من أصل التركة أي لكون التقديم من حيث الاخراج والقسمة لأن حيث الاستحقاق
 تأمل وهو ببسود الظاهر أن قوله لاخراج متعلق بتقديم وليس على ما عساه **(قوله)** فلا ينعى بزواله
 ظاهر ولو عسلة كالمن تقوم مهزولة ثم سبينة فازاد عن قبضتها مهزولة اختص به لورثة لكن
 عبارة حج بزواله التركة المتصلة به ومنه ما لم ينعى بها الدين لكنه ذكر بسدق الجاني
 إذا انعقد بعد موت الدين ما يقتضي أن الزيادة المتصلة لا تكون رهنه فتقوم التركة بالزيادة وبهذا
 كاسبق فليراجع وليذكر أروايات والبرسنتر بالارث لم يبرمه شيء ثم ثبت بزواله
 قال م يكون جميع ما يورثه لوارث لان التركة هي البره وهو باستقار في الارض كان استقار
 برزته ليس عنه بل غيره لكنه متوهمنا شيء منه كقوله مر وأعلن أن ذلك بحثه لا خلاف في ظاهر
 اه سم أي فانه فيقال ان البره حال استقار كالحل وهو للورث مطلقا انتهى ع ش ع
 وسبأني ما يقبض عن قل قريبا وبعبارة الرمي **(قوله)** لو مات ورك زرع لم يبرمه شيء
 فهل تكون السابل للوارث أم لا قال لا ينعى الا في أخذ الاول أي في أخذ الوارث السابل ويؤيد
 على ما كان موجودا وقت الموت فلو يورث السابل ثم مات وصارت حيا فنهض موضع تأمل والبر

فلا ينفك شيء منها إلا بأداء
 الجميع والفرق أن الرهن
 الوضی أقوى من الشرعی
 (ولا ينعى) تعلق الدين بها
 (إذنا) إذ ليس في الارث
 المنفك لذلك أكثر من
 تعلق الدين بالمورث تعلق
 رهنه وأورش وذلك لا ينعى
 للترك في المهرمن والعبد
 الجاني وتقديم الدين على
 الارث لاخراج من أصل
 التركة في قوله تعالى من
 بدعوية يوصى بها الورثين
 لا ينعى ذلك (ولا ينعى)
 أي الدين (بزوالها) أي
 التركة

(قوله) إذا انعقد بفيد
 وجوده لا أنعمه من مقدم
 ان وضع كلام حج فيالو
 مات عن زرع ولم يسبل ثم
 طال أو سبل فما وجد
 الوارث تشهره فهو
 كالزيادة المتصلة اه ثم
 ذكر في السابل لو وجدت
 عند الموت هل تكون تركة
 لو وجدها عند الموت أولا
 لعدم مقصودها هكذا ورد
 الاخرى فثبت عليه انه
 فيالو يورث السابل فثبت
 ثم صارت حيا موضع تأمل
(قوله) وسبأني ما يقبض عن
 قل الخ الذي انما هو في
 سابل الزرع لاني البسر
 تأمل

كسب وتاج لانها
حدثت في ملك الورث
(ولو لورث اسما كما بالقل
من قبيلتها والدين) حتى
لو كان الدين أكثر من
التركة وقال الورث آخذها
بقيتها وأراد الفرماء بيعها
لتوقع زيادة وأجاب
الورث لان الظاهر أنها لا
تدعى القيمة وهذه الصورة
واردة على قول الأصل
للورث اسما كما وقضاء
الدين من ماله (ولو تصرف
ولدين فطرا دين) بنحو
رد مبيع بعيب نفى عنه
(أو لم يفسد) أى الدين باده
التصرف فعمل أنه لم يقين
فساده لانه كان جائزا له
ظاهرا وتعييرى بما ذكر
أولى مما يعير به أموالا كان ثم
دين حتى ثم ظهر بعد
تصرفه فهو فاسد كما مر
الإشارة اليه

درس

﴿كتاب الغنيس﴾

هولة

ماضه بعضهم أن الزيادة الحاصلة بعد ملوت الورثة فلا يتعلق بها الدين وتفصل الحكم في ذلك فيما
يظهر أن يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها عند ملوت فيتملك الدين بقدر ذلك من ثمنه والزيادة
للورث أما الفرة غير الحطب فتدعى بعض التأخير إن مات وقدرت ثمرة لأحكامها فهي تركة وكذا
إن كان لها حكم لكن أثبت قبل موته فان لم يورث أو ترك حيوانا مسلما فوجبهان بناء على أنه يأخذ
فطاسم الخن أو لأشهر مـ وللراجح أن الحمل يأخذ فقط من الخن فيكون تركة على المستند
حل (قوله كسب وتاج) يفيد أن للراد الزيادة للنفقة ومنها سائل ذرع وزيدته في الطول
وطول شجرة أما التمسك كسمن وغلفا شجرة وطلع ليرى بر وحل موجودين وقت الملوت فهي من
التركة فيتملكها الدين وقتل عن شيخنا الرمي أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الملوت ويعرف قيمته
فلا زاد للورث وهذا لا يناسب القواعد ولم يرفعه شيخنا كالملائمة ابن قاسم ولي بها أسوة اهـ قل
(قوله وتاج) بأن حلت بها أموالا وحلت به قبل الملوت فانه يكون كـ (قوله وللورث اسما كما
الح) ثم لو أوصى قضاء الدين من ثمنها بعد بيعها أو من عبتها أو بضعها بدلا عنه أو تعلق بقيتها لم يكن
للورث اسما كما والقضاء من غيرها قل حل حل عـش فلو خالف وفعل نفذ تصرفه وإن أتم
بسا كما لرضا المستحق بمائته الورث ووصوله إلى حقه من الدين ويحتمل فساد القبض لما فيه
من ثوبه غرض المورث والظاهر الأول وسكذا واشتملت التركة على جنس الدين فليس له
اسما كما وقضاء الدين من غيرها لأن لمالك الدين أن يستقل بالأخذ اهـ زى بالني ما قول
يتأخر جملك فان مجرد استغلال صاحب الدين بأخذ من التركة لا يقتضي منع الورث من أخذ
التركة ودفع جنس الدين من غيرها فان يورث الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركة وانما تعلق بها
تعلق رهن والرهن لا يوجب عليه ثوبة الدين من غير الرهن اهـ ثم رأيت في صحيح (قوله وللورث
اسما كما الح) يستثنى من جواز أخذه ما إذا أوصى ببعضها في وقاه دينه وما إذا اشتملت التركة
على جنس الدين لأن لمالكه أن يستقل بأخذ وماذا تعلق الحق ببعضها اهـ زى (قوله أجب
الورث) ثم إن وجد الرغب بالفعل أجب الفرماء حل و قل (قوله لان الظاهر أنها لا تزيد
الح) ولان الناس غرضا في اخفاء تركة مورثهم عن شهرتها لكن هذا التعليق بما يقتضى إجابته
ولو كان هناك رغب بالفعل وتعليل الشارع يقتضى أنه يجاب الفرماء حل (قوله وهذه الصورة
واردة الح) فديخال الحاصل في هذه فضا، بعض الدين لأجبع الدين فلا يرد كذا قرره شيخنا زى
وف نظر لا يخفى اهـ حل وأجيب عنه بأن كلامه في الجواز لا في الزيم وهذا أحسن من قول زى
فديخال الح (قوله ولم يفسد) أى قبل الفسخ (قوله فسخ التصرف) أى فسخ الحاكم أى
لم يكن قيمة المردود بالبيع في باطل أم من الدين والافيني أن لا يفسد سم و حل (قوله فسخ)
أى من قوله فسخ عـش (قوله انه لم يقين فساد) وحيث أنه فالزائد قبل طرزه الدين للشئرى
لان الفسخ يرفع المفسد منه لا من أصله (قوله لانه كان جائزا له ظاهرا) أى وبلغنا عـش (قوله
أموال كان الح) مفهوم قوله فطرا دين لان الدين هناك موجودا (قوله كما مر في الإشارة اليه) أى في
قولهموا نعم للورث الدين أولا عـش أو قوله ويستوى في حكم التصرف الح

﴿كتاب الغنيس﴾

أى إضاع وصف الإفلاس من الحاكم على الشخص واختبر هذا التعبير على الإفلاس الذى هو
وصف الشخص لانه التصود شرعا كما أشار إليه الجلال المحلى في شرح الأصل بقوله يقال فله

أنداء على الفلاس وشهره

الحاكم المدينون مقلداً بتمتع
من التصرف في مال بالاصل
فيه ما رواه الفار قلبي
وصح الحاكم استناداً من
التي سلم عليه وسلم
جبر على معاذ وبغاه في
دين كان عليه وقسم بين
غرماء فأصابهم خسة
أسباع حقوقهم فقال لهم
التي سلم عليه وسلم
ليس لكم الا ذلك (من)
عليه دين أدى لازم له
زائد على ما جبر عليه)
فيها ان استقل (أول)
ولي) في مال مولى ان لم
يستقل (وجواباً) فلا جبر
بدن لله تعالى غير قوري
كشتر مطلق وكثافت لم
يعص بسببها ولا بد من غير
لازم كنجوم مكتابة
لتمسك الدين من اسقاطه
ولا يؤجل لانه لا يطالب به
ولا بد من مساوئله وأما نص
عنه فلا يجب الجبر في
شيء من ذلك نعم لو عليه
الفرار

(قوله وانحصر مستحقوها)

حيث قيدت بالأخصار فلا
فرق بينها وبين غيرها في
ذلك لانه اذا انحصر
مستحقوها جاز الجبر
لاختلاف المني الذي ضمنه
الجبر لحق الله وهو عدم
تمين طالبيه لان المني

ناظر الى ما يطالب به معين ضعف بأنه لا يمين حتى في القوري تأثيل وأي فرق بين الزكاة
وغيرها من حقوق الله (قوله ليس يدين) لكن مقتضى مسألة الزكاة أنها اذا انحصر المستحقون ولم ينفذ الزكاة عنهم مضاعف

الحاكم ثم نادى عليه الفلاس قبل والتفليس ممدرفله أي نسب للافلاس الذي هو ممدرفله
أي صار الى حالة ليس معه فيها فلس شرح هر (قوله ائداء الفلاس) أي للمسر لا يقيد الشرود
الآتية في موجب الجبر ع ش هر (قوله وشهره) أي اشتهاره بصفة الافلاس عطف بغيره وقاشه
بيان أن المراد الداء عليه من جهة الافلاس لا من جهة أخرى سم وبصح أن يكون من عطف الاقلام
على اللزوم أو الملب على السبب (قوله بصفة الافلاس) تنازع على من ائداء وشهره (قوله التي
أخس الاموال) أي بالنسبة لغيرها فانها بالنسبة للفلس والفتة خيبة واعتبار الرغبة فيها العالمة
والادخار نفيسة ع ش هر (قوله مقلداً) ينفي ضبط بفتح الفاء وتشديد اللام لانه لو ان
لقول هر هو أي التفليس ممدرفله اذا نسب للافلاس اه ع ش والمضي جعل الحاكم للمدينون
مقلداً أي ممنوعاً من التصرف بمنع الحاكم لياه فنع ممدرفله مضاف لقوله (قوله بتمتع من التصرف)
ظاهر أنه يكفي في الجبر منع من التصرف وهو الواجب وقبل اعتبار أن يقول جبر على بالفلاس
منع التصرف من أحكام الجبر فلا يقع به الجبر س ل (قوله جبر على معاذ) أي يسأله وقيل يسأل
غرماءه والأول أصوب ولما منع من موافقة سؤاله لسؤالهم ومن كون الواقعة متعددة أي السؤال لا
فيعد أنه جبر عليه من يمين فانه لو تكررت لقتل كافي شرح هر و ع ش ثم تبعه الى الدين وقال لانه
يجبرك ويؤدي عنك دينك فلم يزل باليمين حتى توفي رسول الله ﷺ كذا كره حل بغير
وقضى دينه الباقي بركته عليه الصلاة والسلام وقوله في دين أي في جنسه لانه قد عليه ديون دليل
قوله بين غرماءه (قوله ليس لكم الا ذلك) أي الآن والقرينة قول النبي له في آخر الحديث لانه
يجبرك ويؤدي عنك دينك ولو كان الباقي سقط عنه لما جبر النبي وفاء الدين فاذا قصر بسقط
الوادع وجب عليه التوفية (قوله من عليه) ولور قتيماً مؤثماً فاجبر عليه بالفلاس لغايتي لانه
المراد باليمين ما يشمل النفع كأن يلزم حل جماعة الى مكة مثلاً ع ش (قوله زائد على ما) أي زائد
بأقل متمولاً ويعتبر أن يكون ماله الذي ينسب اليه الدين زائداً على ما يقبل من محدثات ثوبوري
(قوله جبر عليه في ماله) فان لم يكن له مال بالكلية بحث الرافعي جواز الجبر عليه متعاه من التصرف
فيما عساه يحدث باسطياد ونحوه ورده ابن الرقة بأنه انما يجبر على حل تعال موجود وما يجوز
يجوز قصداً قال الاذري وهو الحق والجابر هو الحاكم لا احتياجه الى الحكم للنظر والاحتياط والاحتياط والاحتياط
في شرح العباب ويكني فيه منع التصرف ولا يجب أن يقول جبر على حل (قوله وهو)
أخذ بالثابت بعد أن ساجز بعد استئذان ع ش وان قال بعضهم بالجواز (قوله غير قوري) منيف
والمعتد أن حقوق الله تعالى لا فرق فيها بين القوري وغيره لبنيها على المسألة هر نعم لو زلت الزكاة
القيمة وانحصرت مستحقوها فلا يجبر الجبر حيث سم و س ل وحل (قوله كنجوم مطلق) ليس به
على التقييد وكذا قوله لم يعص بسببها وانما قيد بها جازياً على كلامه من التقييد بغير القوري (قوله
وكفارة) ككفارة القتل خطأ (قوله كنجوم كتابية) وكافئ في مدة خيار المشتري فلا يجبر بانه
اللزوم كما صرح به هر وكشرطه للمشتري شرطه للبايع أو لمعا جبر به لانتفاء الدين لكن زان
بعض الهوامش أنه يجبر باليمن في زمن خيار المشتري لانه آيل الى القويم وفي وقت ع ش (قوله
لتمسك الدين) أي وهو للكتاب (قوله فلا يجبر جبر) بل لا يجوز بل يلزمه الحاكم ع ش (قوله
فيما اذا زاد ماله وكان مساوياً لدينه فان امتنع باعه عليه أو أكرهه عليه بالضرر والمجلس في التقييد

وبجبر

وغيرها من حقوق الله (قوله ليس يدين) لكن مقتضى مسألة الزكاة أنها اذا انحصر المستحقون ولم ينفذ الزكاة عنهم مضاعف

في المساوي أو الناقص بعد
الامتناع من الاداء وجب
لكنه ليس بمجبر فليس بل
مجر غير غريب والمراد بماله
العيني أو الذي يبنى على ذلك
يتيسر الاداء منه بخلاف
المنافع والمصوب والغائب
وتحوها وقولي أدب لازم
مع قولي أو على ولي وجوباً
من زياتي وإنما يجبر
على من ذكر (طلبه)

(قوله فلا يكتفي اقراره)
لعل الأولى اقامتها بدل
اقرار والا فلا أقل من ثبوته
حيث قد يعلم القاضى بسبب
الانذار فأمل ثم نظر كأن
مرادهم الاتبات فلا بد
من تقديم الدعوى في الجرح
بعد ذلك فالنظر توقفه على
الاثبات وهلا يكتفي بثبوته
ولعله أنه ربما اتهم بنحو
تقليل نفقة فتوقف على
تقديم الخصم بالدعوى
ثم رأيت سم على عب قال
بعد قوله بعد الدعوى ولم
يدع الرضا فقتضى كاد
ابن الرقة يخرج الجرح
على الحكم بالمر فظهر أنه
لامعق ثلوه فلا تكتفي الخ
لمهو مقرر من أنه يحكم
بعدمه مثل ذلك

وبكره شره ولكن يعمد في كل مرتبة يرد من الأولى ثلاثاً إلى قتله اه حج قال سم عليه
قوله بالشر قال في شرح الروض فان لم ينزجر الجرح إلى طلبه التزم ويرى الحاشي كمن شره أو غيره
فصل ذلك وانذار مجموع على الحد اه وانما اجازت الزيادة على الحد هنا لامتناعه بعدم الاداء ورفع
الاثبات لا يتبدد وقوله وبكره شره أى لا ضمان عليه لذات بسبب ذلك انتهى (قوله في المساوي
أو الناقص) هي مسألة تقنية فيلظن لمناقضتها كثيراً سم ع وش هو الجرح عليه بعد طلب الرضا
والامتناع من أداء الدين فإذا كان الدين مساوياً أو ناقصاً (قوله ليس بمجبر فليس) يبنى على ذلك
انه لا يفتى الدين انك بغيرك فاض بخلاف هذا (قوله بل مجبر غريب) هذا واضح اذا كان
الدين نحو من اذقتني اخذتني في سمحت الجرح التزم اختصاصه بذلك موافقاً لعلامات من أن
تكون سبباً للضمان الاموال أمداً كان نحو اتلاف فلا يجزى الناقص ولا في المساوي غير بيا ولا غيره
وهذا جمع حسن حج ورسول وقال حل الجرح التزم هو الذي لا يتوقف على فك فاض بل يفتك
بمجرد دفع الدين فيفارق الجرح المهور في هذا بخلافه أيضاً في أنه يفتك على عمومته نفقة المورس بن في
انه لا يفتك بالحد من أمواله وفي انه لا يباع فيه مكنته وخادمه وسعى غير بيا كونه لا توجد فيه
شروط جرح الفليس (قوله والمراد بماله) أى في كاد المقت وأما قول الشارح في ماله فالمراد بماله مثل
المنافع وما بهما بدل ليس قول الشارح بطلان نفقة بعد قول المقت وبه يتعلق حق الرضا بماله وبديل
قول المقت في بانيه ويلزم بعد القصة اجرة أو له موقوف عليه فالمراد بالمال الذي يقابل بينه وبين الدائن
الذى عليه لا بد من قيمته نحو الاموال مما ذكر وان كان الجرح عليه يتعدى لماله كالكلام في مقامين عرض
على مخلصاً (قوله لا يفتى بتيسر الاداء من حاله) بأن تكون العين حاضرة غير مضمونة والدين
على مقر أو بهينة وهو حاضر وبني أن يكون موسراً حل وهو يقتضى ان الذي يتيسر الاداء منه
راجع للاثنتين (قوله بخلاف المنافع) أى التي لا يتيسر الاداء منها أى فلا تعد من ماله فلا تعتبر في زيادة
الدين عليها وان لمعد الجرح عليها لم يمكن من تحصيل أجرتها حالاً والاعتبرت بانيه أن مثل المنافع
الوطائف والمالكات التي اعتبرت الزول عنها بموضع فيتمتع بالموضع الذي يرغب بتمتع فيها عاده ويضم له
للوجود فإذا زاد الدين على مجموع ذلك جرح عليه والا فلا عرض على م (قوله أيضاً بخلاف المنافع)
عجزاً وتقنيناً بالمعنى والدين وقوله والمصوب الخ عجز زقوله الذي يتيسر الاداء منه بالنسبة لكل
منها فحتمت من النسبة للمعنى المصوب والغائب وعجزت من النسبة للدين داخل في قوله ونحوها وذلك
كل من المجهود والذي على مسر أو موسر وليس بهينة ولا اقرا تأمل (قوله والمصوب) أى الذي
لا يتيسر الاداء من حاله ومثل المصوب للرهون فلا تعتبر زيادة الدين عليه حل (قوله والغائب)
وبظهر أن ماله لا يتيسر الاداء منه في الحال وهو أن يكون فوق مسافة القصر وقوله ونحوها كالهون
وكذا من مؤجل أو حال على مسر أو مؤجل منكر ولا يفتى عليه كما عت في شرح الروض فلا يعتبر
زيادة الدين عليه وان شمله الجرح فأنه في المهر من خلافات الزفة منع التصرف فيه ولو كان
الرهون وانظر حكم الدين للمهر من عليه هل يحسب من الدين المحجور بها أو لا نظراً إلى أنه لا يطالب
بمن غير الرهن الدين اعتمد شيئاً زى الثاني شوري (قوله يطلبه) أى طلب من عليه دين بعد
الثبوت عليه اقراره أو حكمه أو ما في اقامة الرضا البينة بعده مدعوا علم فلا يكتفي اقراره من غير
تقديم دعوى شوري وإنما قد قلنا في الرضا الصلح بأولى طلبه أو وليه انتهى فلا يجبر بدين غائب
رشداً بل يطلب كالاستيفاء منه لمن كان من عليه الدين غير عتة وعرض الدين على الحاشي كمنه
فتبين كل ما بينا والاحرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه أنه يجبر عليه حتى يشبه منتهى

بضمه قبل يصير القبض منو بمحمل خلافه حج سول **(قوله ولو بوكيله)** لم يقل ولو بثلثه كقول
 بعده لان النائب يشمل الولي فيقتضى أن الحجر على الولي يطلب وليه مع أن الحجر انما هو على الولي
 في مال موليه كاتقدم **(قوله أو طلب بعضهم ودينه كذلك)** وبما الحجر بذلك لا يخص صاحب ذلك
 الدين بل يعم كل حق حال قبل القسمة فيزاحم صاحبه مع التفرام حل **(قوله فان كان لغيره دل)**
 خاص) تنفيد قوله أو طلب غرباءه أي عليه ان استقل التفرام كابدل عليه عبارة حج **(قوله حجر)**
 عليه الحاك أي وجوبه على المقتصد والمراد قاضي بلد المحجور عليه لا قاضي بلد ماله خلافا لادريس
 بل لا يجوز له كإيماء بما في في الحجر وجزا الحجر من غير سؤال لان القاضي ان كان وليه فظاهر والآخر
 يلزمه النظر في الحكم بالصلحة وهي منحصر في الحجر بشرطه وهو زيادة الدين على ماله الخ إياها
 شو برى بعبارة حج وقد يجب على الحاك الحجر من غير طلب وذلك فياذا كان الدين الموجب للحجر
 لمسجدا وجهة عامة كالقراءة وكالمسلمين فيمن مات وورثه ماله على منفس شو برى **(قوله حج)**
 النداء عليه) فيقول للنادي الحاك حج على فلان فلان وأجرة النداء في ماله يقدم بهما على جمع
 التفرام كائن قل على الجلال وكان القياس أنه لا يجب أجرة النداء على النفس لانه ملق التفرام بل
 مال المصالح أو نحوها والوجه خلافه كما عرفت قل والنداء سنة أيضا فقوله مع النداء متعلق بانهما أي
 سن له الا شاهد والنداء وعبارة حج وأشهد الحاك تدعى بحجره ويسن أن يقرأ بالنداء على
 الحاك كحجر عليه اه **(قوله بحال)** هو بتشديد اللام لا تخفيفا لانه حجر بمعنى أنه اذا حجر بسبب
 الحال لا يعمل للمؤجل عني وقال حل يجوز أن يقرأ بالتخفيف أي بحال الاحوال ويجوز أن
 يقرأ بالتشديد وهو وان كان غير محتاج اليه فيه عليه ثلاثا يقل عنه اه فلياد على الاقل يعني في وعلى الثاني
 سببية وهي على الاول متعلقة ببطل وعلى الثاني بحجر **(قوله بخلاف الموت)** والردة المتعاقبات
 والاسترقاق فانه يعمل فيها الدين للمؤجل وتظهر فائدة ذلك فياذا اراد المحجور عليه ان يبقى عليه من مؤجل
 وقسم ماله على ديونه الخالدون المؤجلة ثم مات فان ربه الدين المؤجل يشاركهم ويشبه فسادت
 من حين الردة برماوى وفائدة محله بالرق مع ان الرقيق لماله انه يقضى من ماله القدي غنم مملوكا
 ذكره في الجهاد **(قوله لان القسمة)** هي وصف قائم بالانسان صالح لا لازالم ولا التزام وهو زيل المولود
 فلا يمكن التملك بعده وقال بعضهم المراد بالقسمة عليها هو القاتل وقوله شرب بالموثوب كحل والرد
 شرب بالنسبة للقبائل التي لم تقدم لها سبب أو ما بالنسبة لما مضى ولما تقدمت سببه فلا كالخائن
 عدوانا فانه يضمن ما وقع فيه فلو وقع فيه ادعى اخذت حقه من تركه عند عدم العاقبة فان لم يترك
 بالية اخذت من يث اللال ويجعل لتقدم سببه كالققدم ومثل الموت الردة للتصديق أو توب
 الموت نه حل من حين الردة وتظهر فائدة ذلك فياذا قسم ماله بين ربه وموته ثم مات فحينئذ
 حين الردة اه برماوى إذا أترك المؤجل قال الرافى وكذا استرقاق الحر في وقتقه عن التعويض
 من الحلول بالموت أن من استأجر محلا بجزء مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت به
 أفعيه الشرف للناوى وأما انتهاء الجلال المحلى بعدم حلولها فنظر الى أنه مات بغير الموت فبالخلاف
 صور الحلول بالموت فردودا بسبب الحلول بالموت خراب القسمة وهو موجودها اه سول **(قوله)**
 يشلق حق التفرام بماله أي مالم يكن ميبا في زمن خيار أي له أو لمها فان حق التفرام لا يشلق
 الفسخ والاياسة على خلاف المصلحة ومالم يكن يترك لمن ثياب بدنه قبل التصرف في ذلك كمن
 حل وكذا الثقة التي يعطيها الحاك له أو لمولاه انتهى شيخنا ح **(قوله أو بدونه)** أي للرد

ولو بوكيله لان فيه غربا
 ظاهرا **(أو طلب غرباءه)**
 ولو بنواهم كأولياهم لان
 الحجر لحقهم **(أو طلب)**
 بعضهم ودينه كذلك
 أي لانهم لا يخوفان كان
 لغيره ولو ناس ولم يطلب
 حجر عليه الحاك **(رسن)**
 له **(اشهاد على حجره)**
 أي الفسح مع النداء عليه
 ليحذر الناس معاملته
 والتصريح بالنسب من
 زباني **(ولا يعمل)** دين
(مؤجل بحجر) بحال
 بخلاف الموت لان الردة
 شرب بالموت دون الحجر
(ويه) أي بالحجر عليه
 طلب أو بدونه **(وعلق)**
 حق التفرام.

بوجه فان كان لغير مولى اه **(قوله)** بطلان كإبطال المصنف فبيع وان كان مضطربا بالفتح
يشل الاختصاص والباقي بالعينة **(قوله)** عينا كان أودينا أو منعة لا يقال هذا التعميم يتأق
قوله أو لا يخلف للنافع لا ناقول المراد بما تقدم ان النافع لا نفع الى ماله العيني والدين الذي يتيسر
لواحدة منهن بشر في النسبة بين الثلاث وبين الدين وانما ينظر للدين والدين قطع ثم اذا زاد دينه على
ما ذكره عليه بعد الجهر فتمضى اثره الى أعيانه ودينه ومنافعه فتؤثر امواله وما وقف عليه صفة
بمنأخرى حتى يروى ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الجهر الى النفع وعدم اعتبارها في ابتداء
على ان السلام في منعة لا يتيسر منها بيع الى المال حلا وما هنا في الاغم لا تافا في المال هنا نعم من المال
قبل الجهر فالدين خاص بالدين والدين والمنفعة التي يتيسر الاداء من الكل بخلاف المال بعد الجهر
ففرق بين المال الذي يقابل بينه وبينه وبين المال الذي يتعدى اليه الجهر ثم اخرج من تعدى
الجهر الى النفع التي لا تحصل منها شيء في الابتداء هو كتمدى الجهر الى ما بيعت من كسبه وغيره اه
عش **(قوله)** فلا تزوجهم فيه الدين الحادثة أي عند العلم بالجهر على طريقته الآية أناعد الجهر به
فيما هو على ما يأتي به فلا منافاة بين هذا وبين ما يأتي آخر الفصل حول ومع ذلك فالتمسدا بالحق
هنا عدم الزاوجة مطلقا **(قوله)** ولا يصح تصرفه فيه بما يضرهم) ضابط بالأصل منه كل تصرف
مالي متعلق بالدين مفقود على الغرماء انشائي في الحياة ابتداء نزع الجهر نحو الطلاق والبيع النعمة
كالميراث والنفقة ملك من يثبت عليه به أولوت أو صدق لها بان كانت محجورا عليها وجعل من
يثبت عليها مصادقا وصية أو انشاء الاقرار وسياق في الحياة التدبير والوصية ونحوهما بالابتداء
رده بمبعضه قال الاندلسي ولا تصرف في حقوقه كونه بأى وجهه كان قل وقوله كوقف وهبة
أو إيراد على المتمد **(قوله)** ولو فرمائه بدنيهم) غاية للرد على القائل بصحة البيع حيث أن أحد
جنس الدين وباعهم بلفظ واحد زى **(قوله)** لان الجهر يثبت الخ) هذه الملة بما تقتضى البطلان
حيث أن القاضي قد قصره شيخنا على البيع ولو لا جبري باذن القاضي كإبطال عليه قوله بغير إذن
القاضي وقد يفرق بأن القاضي يحتاط بظهور التريم فيه أبعد من ظهوره عند عدم الاذن **(قوله)** على
الموم) أي لأجل الغرماء الحاضرين وغيرهم فعلى التعليل وقوله من الجاهل من تمام العلة وهو محلها
(قوله) ان يكون لغريم آخر) أي ولا يلزم من نداه عليه وقت الجهر بالوضع ذلك لبيع أرباب الدين
لجور غيبة بعضهم وقت النداء أو صرعه ليعلم الحال عش على هر **(قوله)** القيد بما سار) أي في قوله
غير مولى والعلم بالنداء لا فرق حل **(قوله)** فلا يثبت في المقتضى لبيانه على الساعلة حل **(قوله)**
وتصرفه فيه) كان الأولى أن يقول الخ لنداء قوله ورده بيب وذلك لان المذكور قيدان قوله تصرفه
فيه وقوله بما يضرهم يخرج بالأذن التصرف في القصد والكنج والطلاق والعلل واسقاط النقصا ونزع
الثاني للرد بالبيع والاقالة **(قوله)** ركسكاه وبخلاف الخ) مناعة لقاعا على فنود استيلاده خلاف
الراجح عدم النفوذ لان جبر القاس امتاز عن جبر الرض بكونه يتصرف في مرض موته في ثلث ماله
وعن جبر الرض بكونه في التدبير حول **(قوله)** ان صدر من زوج) أي لانه يأخذ الموضع وفي العبارة
نفس فكان الحسن أن يقول ان كان أي للفس هو الزوج فيخرج بما لو كانت هي المصلحة فان
تألمت من بين من أعيان ماله يصح وحلاص بهر للثلل قياسا على ما واختلفت بعين مضوبة
وأصيب بأن الجهر على العين المضوبة شرعي وعلى عين ماله جاعل والجعل أقوى من الشرعي وان
تألمت فنهنا مع وبغارة عش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره وهو الزوجة أو وكيلها أو
الاجني اذا كان كل منهم مفلسا فيه تفصيل وهو انه ان كان بعين لم يصح الاختلاص بما ساء الملتزم

زوج

(قوله لرد على القائل الخ)

هل يقول بصحة الاعتراض

عند اختلاف الجنس أيضا

وقوله ان أحد أي أن هذا

هو محل الخلاف والافولم

يتحدد كان كبيع زيد

وهو وعبديهما بمن واحد

أوردت فالبطلان أيضا

واضح لضر البقية أي

فالبطلان قطع للفقوم

تأمل وبعد ذلك قيد

الاتحاد البطلان بفقده

لان حيث التفليس لانه

لا يصح من غير الفس أيضا

فلذا هي لذكره هنا إنما

الذي يخص البيوع الصحة

في ذاتها هل تمسح هنا أولا

فلذا هي الاقوله ان باعهم

ومفهومه أنه يصح بيع المثل في ذمة غيره أجمع أو يدين صح ولزم ذمة ولا يزاحم به الفرماء لعدم قصد
 الجهر **(قوله)** واسقاطه القصاص أي ولو جازنا لأنه لا يكف إلا ككتاب وإنما لم يفتن الموعوظين
 لعدم التوبة على الفرماء بقياس ما يأتي من وجوب الكسب على من عصى باللهين أنه ان غفاها
 عن القصاص وجب كونه على مال لأنه كالكسب الواجب عليه لكن لو غفا عما لا يدخل تحت القصاص
 مع الأثم كالإتشاء لملاهم عش **(قوله)** ورد بهيب أي يجوز له ذلك ولا يجب عليه للتسديد لأنه لا يلزم
 إلا ككتاب كما يأتي تنبيهه وهو شامل لرد ما اشتراه في حال الجهر وهو الوجه وإنما لم يرد لأنه لا يلزم
 بلزوم رعاية الاطلاق لم يشو برى وسئل **(قوله)** في حقهم التماقيد به لاجل التفضيل المذكور في المتن
 أما حقما للقرن نفسه فيقبل مطلقا من غير تقييد بمعنى أن ما قر به يستقر في ذمة **(قوله)** ولو بعد
 الجهر أي ولو كانت الجناية بعد الجهر وشملها ما حدث بعد الجهر وتقدم به عليه كإتداء ما جره
 قبل الإلتصاف والحاصل أن ما وجب بعد الجهر إن كان برضا متحقق لم يقبل ولا قبل براضم الفرماء
 من أي ولو أئندل الوجوب لما بعد الجهر فلهذه الغاية بالنسبة للجناية أي سواء أئندلها قبل الجهر
 أو بعده ولا يظهر رجوعها للعين أيضا يمكن رجوعها لها من حيث وجوبها لأن حيث ذاتها أي ولو
 كانت العين وجبت أي ثبتت للقر له عند التمسك بعد الجهر كان غفها بعده ولا يصح رجوع التمسك
 للإقرار لأن القرض أن الإقرار في الشكل بعد الجهر وأيضا لأنه في مقابلة تنبيه المتن **(قوله)** كإتداء
 حق الكفاف لقياس أي قياسا على محنة في حقته وقوله وكذا قال الرار بلغ أي يجمع الجهر على
 كل وإن كان في المرض بالنسبة لما زاد على الثالث **(قوله)** يزاحم به الفرماء بمثل ما قبل
 والفاعل ضمير يعود على المرض وللزاحم في الحقيقة وإن كان هو الماقر به بالدين لكن يصح إلتداء
 المزاحمة للرض باعتبار إقراره بالسبب فيها ويحتمل تناوذه للفعول والفرماء نائب الفاعل والتقدير
 يزاحم للقر له الفرماء **(قوله)** فإن أئند وجوبه لما بعد الجهر هذا محذور التنبيه بقوله لما قبل الجهر
 وقوله أولم يستد وجوبه الخ محذور قوله أئند وجوبه فهو قول ونشر وشوش **(قوله)** في حقهم وأما
 بالنسبة خلق نفسه فإن ما قر به ثبت في ذمته **(قوله)** لتفسيره بمعاملة له في الأولى وهي ما إذا
 أئنده لمعامة وقوله في الثالثة وهي ما إذا لم يستد وجوبه لما قبل الجهر ولما بعده وقوله وقيدها أي الثالثة
 وقوله فينبني أن يرجع فإن أئنده لما قبل الجهر فواضح أولا ما بعده فإن قيد به يدين بمعاملة لم يقبل أو
 بغيرها كالجناية قبل حل **(قوله)** على أقل المراتب أي ما كان أقل لأنه لا يقبل إقراره به في حقهم يدين
 للجناية أي لأنه قبل إقراره به في حقته وحقهم وهما على بقوله ولتتر به على القالب وهو دين للمعاملة
 غالب التنبيهين الجناية **(قوله)** ما إذا أئندرت مراجعت كان ما توجب وأخرس **(قوله)** لا يقبل
 إقراره أي فيقبل تفسيره فالتعليق ناقص **(قوله)** بأنه لا أثر بدين أي يدين بمعاملة وقوله قبل أي بالنسبة
 خلق للقر له بالنسبة خلق الفرماء لأنه تقدم قريباً أن ما وجب بعد الجهر لا يقبل في حقهم فلا يزاحم للقر له
 من **(قوله)** وطل أي قال شيخنا وهو ظاهر في الأمر للساري لذلك التقدير للقر به فإدونه وأما ما
 أكثر فلا حل وإن كان مقتضى تعليل الشارح بطلان ثبوت أعاره مطلقا بالنسبة لمبلغ المبرور
 ابن قاسم لا يفتني أن يفهم من بطلان ثبوت الأعار بطلان الجهر وأنفسا كما أنه لا ريب في أن
 إقراره بالملاذمة أو ثبوتها بعد الجهر لا ينافي محنة الجهر وطرها بعده ولو فرض وجودها قبل قولنا جازان
 ثبوت الأعار مع ثبوت الجهر أو ما يولد به ذلك المقدار لأن يتزوجوه على نسبة ذنوبهم لم يندم عوى
 الأعار ولم حبه وملازمته أي وفاء الدين إلا بوف بالدين وإن كان الجهر باقيا لأنه لا يفتني إلا بذك
 القاصي

١ وانصافه واسقاطه القصاص
 ورد بهيب أو قاله إن كان
 بضطة لا لأمر على الفرماء
 بذلك (و يصح إقراره) في
 حقهم (وبين وأجانبه) ولو
 بعد الجهر (أو يدين أئند
 وجوبه لما قبل الجهر)
 كما يصح في حقته وكذا قرار
 المرض يدين بزاحم فيه
 الفرماء فإن أئند وجوبه
 لما بعد الجهر وقيد بمعاملة
 أولم يقيد به أو لا يغيرها
 أولم يئند وجوبه لما قبل
 الجهر لا ما بعده لم يقبل
 إقراره في حقهم فلا يزاحم
 للقر له في الثالث لتفسيره
 بمعاملة له الأولى ولتتر به
 على أقل المراتب وهو دين
 للمعاملة في الثانية ولأن
 الأصل في كل حادث تقديره
 بأقرب زمن في الثالثة
 وقيدها في الروضة بما إذا
 تعذرت مراجعة للقر فإن
 أئندت فينبني أن يرجع
 لأنه يقبل إقراره انتهى
 وينتج بمشله في الثانية
 (تنبيه) أتني ابن الصلاح
 بأنه لو أقر بدين وجب به
 الجهر واعتترف بقدرته
 على دفعه قبل أو بطل ثبوت
 أعاره

أي لان قدرته على وفائه شرعا

تستلزم قدرته على وفاء بقية
الديون (و يستدعي الجبر لما
حدث بعده بكتب
كاصطلاح) وهذا أعم من
قوله حدث بعده باصطلاح
(وصية وشراء) نظرا
لما ورد في المقتضى شموله
للحادث أيضا ان اوهب
له بعضه أو أوصى له به وتم
المقد فانه يمتنع عليه ولا
تعلق للفرما به (وليأثم)
ان جهل الحال الفسخ
والعقل كإبائي في (ان)
يرزاهم الفرما) فجهل
و جدهن باله بخلاف العالم
لتعديره

درس

فصل فيما يفعل في مال
المحجور عليه الفل من
بيع وقسة وغيرها
(يبادر قاض ببيع ماله)
بقدر الحاجة للاستيصال زمن
الجبر ولا يفرط في المبادرة
لئلا يطعن فيه بغيره (ولو)
مركوبه ومكته

(قوله وبيع الحاكم ليس
حكما) لا عمل لها هنا بل
عملها قوله ولا يبادر
(قوله الا ان يجاب الخ)
وجاب أيضا بان المال الذي
يشتمل الدين به أكثر من
الذي ينظر فيتموين الدين
كالماتع التي لا يتأني
الاستيفاء منها حالا ونحو
ذلك تأني

القاضي وان بطل اعساره سم وحل (قوله لان قدرته على وفائه الخ) لانه لا يوجب الاعسار لان
الفرض ان حدث بعد الجبر زى (قوله على وفائه شرعا) الذي يظهر ان يحمل كلامه على ما اذا قال
وأفتر على وفائه شرعا فحينئذ عيس ولا يترتب حتى يوفى جميع الديون كاملة ويطلق ثبوت اعساره (قوله
تستلزم قدرته الخ) لانه لا يجوز له توقيته الا بعد توفيقه جميع الديون المتقدمة عليه عبارة سم قوله
لان قدرته الخ في نظر لان عبارة القليل فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز ان يريد القدرة
الحسية فالواجب ان بطلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لذلك التدر الذي اعترف بالقدرة عليه
فيأتمل سم اه سم لان الاستمرار لا يكتفي في ذلك الباب فيجب ولا يترتب الى ان يوفى ذلك القدر
التأدير عليه بقسمته بينهم ولا شيء للفر له قد وثقته بعد الجبر (قوله لما حدث) أي وان زاد له
على الديون لانه دام بغيره فلا يفتقر في الابتداء سم (قوله) نظرا لنقص الجبر وهو وصول
كل ذي حق حقه (قوله ولم يفتقر) راجع لكل من الحبة والوصية ونعاه في الحبة بالقبض وفي
الوصية بوثق الوصي والقبول بعده (قوله وليأثم) أي بغيره في ذمة الفل وأما البائع يعين من ماله أي
لفلس فيه باطل من أصله يصدق في دعوى الجبر لان الأصل عدم العلم كما في شرح هر وعش
(قوله ان يزاهم) والراجع أنه لا يزاهم حيث أجاز لان له مندوحة أي تخلفا من المراجعة فسحقه
سم وحل فان وجد عينه ففسخ وأخذ، والا في المال في ذمة الفل (قوله بخلاف العالم) فلا
يرزاهم ولا يفسخ كإبائي في قوله له فسخ معارضة محتمة لم تقع بعد حجره لتعديره ومثله في عدم المراجعة
المجاله اذا أجاز خلافا لما اقتضته عبارته قال في العباب فان علم أوجب لم يزاهم الفرما لحدوث رضاه
قال شيخنا ومافي العباب هو المنقول انتهى شو يرى

فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس (قوله وغيرها) كزك ما يليق به من الشيا
والغلة عليه واجرة أولاده أي وما يقع ذلك كثرة اعساره الخ للشار اليه بقول المتن واذا أنكر
غرماء اعساره الى آخر الفصل (قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي قاضي بلد الفل اذ الولاية على
ماله بغير بلده تعال الفل وماتت للفلس من بيع ماله كاذكر رعاية خلق الفرما يأتي نظيره
في منع من أداء حق وجب عليه بأن أيسر وطالب به صاحبه واستمع من أدائه فيأمره الحاكم به
فان استمع له مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه أو من غيره باع عليه ماله ان كان يحمل ولاية
ولكن غارق المشع للفلس في أنه لا يمتنع على القاضي بيع ماله كالمس بل له بيعه كما تقره وكره
للمتنع مع تعذر بيعه بحسب أو غيره على بيع ما في الدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا وبيع المالك
أو وكله بان الحاكم أول هذا ليقع للاشهاد ليس ولا يحتاج الى بينة بأنه ملكه بخلاف ما لو باع الحاكم
أو نائبه لادان ثبت أنه ملكه على ما قيل ع ش على هر وخرج المحكم فليس له البيع وان قلناه الجبر
على مائة حج في شرح العباب وان كان عموم قول هر فيبايق حجر القاضي دون غيره خلافا
لان الجبر يستدعي قسمة المال على جميع الفرما فمن الجواز ان غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم
دعصر من غرمائه ع ش (قوله ببيع ماله) ومثله التزول عن الوطائف بدارهم وبيع المال الذي
على المتعذر اه قل (قوله بفقر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على هر وهذا صريح في أنه لا يبيع
الا بغير الدين ويشكل متعذرهم أن لا يعجز عليه الا اذا زاد دينه على ماله الا أن يجاب بأنه تعديره
بعض الفرما بداره أو يحدث له مال بعد بدارته ونحوه (قوله ولا يفرط) أي وجوب ع ش وهو يضم
اليه وسكون الغالب أي يسرع (قوله يخس) أي قليل (قوله ولو مركوبه) الغاية للرد وكذا كتب

وعلمه وان احتاجها
لنصها أو لغيره لانه سهل
تحصيلها باجره فان تصرفه على
السلعين والتصرع بذكر
الركوب من زيادتي
(بحضرة) بنفسه أو نائبه
(مع غرامه) يا غنم أو
نوابه لانه أطيب للغلاب
ولانه يبين مافي ماله من
العيب فلا يردوهم قد
يزيدون في الخن (في سوق)
لان طلبه فيه أكثر
(وقسم منه) بين غرامه
(تدبا) في الجيع وهو من
زيادتي فان كان لفلان المال
الى السوق مؤنة ورأى
القاضي استدعاء أهله اليه
جاء قال الميرودي وابن
الرفعة لابد في البيع من
ثبوت كونه ملكه وحكي
فيه السيوطي وجهي ورجح
الاكتفاء بالبدو يؤيد
الاول ان الشركاء لو طلبوا
من الحاكم قسمه شئ بأيديهم
لم يجهم حتى يثبت ملكهم
(بجن مثله حال من قد
عمل) أي البيع لانه أسرع
في قضاء الحق (دعوى)
في ذلك وهو من زيادتي نعم
ان رأي القاضي البيع بثلث
ديون القرماد أو رضوا مع
الفلان عن مؤجل أو بغير
تقدال

(قوله يشتر شرطه الخ)
فاكتفى بالبدل فلهو ان
لا تنازع في ظهور الجبر

العالم ان استغنى عنها الوقت (قوله وصادمه) أي وفرت الاما يسمع به ثلثة قيمته كعبر وكساء خلعين
حل (قوله أو لغيره) كزمانة وهي كل داء ملازم زمن الانسان فيمنعه من السك بالعمى وشل الدين
زي (قوله لانه سهل تحصيلها بأجرة) أي من بيت المال وقوله في السلعين أي ميسرهم أي موات
لا قرضا واعترض بأن ميسرهم انما يلزمه الشئ الضروري أو ما يقرب منه وما ذكر ليس ضروريا للغلاب
والقر يمانه واجب بان أهية للتصبر بما يقرب عليها مصلحة عامة فقلت مثله ما يقرب من الضروري
زي والاهية بضم الهزة ونشد يد الياه الموحدة منهاها الفخر والعز (قوله بحضرة) اليه بمعنى مع
متعلقة ببيع والمائة مثله والفتح أفصح (قوله لانه) أي حضوره وحضورهم أغلب للغلاب (قوله)
ولانه يبين مافي ماله) أي أو يذكرك صفة مطلوبة فتكثف به الرغبة حل (قوله والتصرع بذكر
للكوب) لانه داخل في المال (قوله في سوق) أي وقت قيامه كاليوم للجلس مثلا والمراد بالسوق
المهود لسل نوع فلا ضافة لده وشيخنا عز يرى والسوق مؤنة وقد ذكر مشتقة من السوق لسوق
الناس بضائعهم اليها كما قاله بعض شراح البخاري قال ابن مكي والغلاب فيها التأنيت قل والدليل على
ذلك انه غير عام في سوق يذكروا صاحب الامارات شهر بيع القمار ليظهر القبول ولو باق في غيره
بغير مثله جازم ان تعلق بالوق غرض معتبر للفس والقرماء وجب محل دور (قوله وقسمت) بغير
معطوف على بيع ماله وقوله ثمن مثله الآتي متعلق ببيع (قوله بين غرامه) أي على نفسه ويؤمنه واستثنى
من القسمه بغيره على كتاب الفلوس وعليه دين مائة ودين جناية عليه بقدم دين العالة في ثمن دين الجناية
ثم النجوم لان دين العالة يشتمل على ما في يده ودين الجناية مستقر متعلق بالرقة ونجوم الكتابة معرفة
للقوط حل (قوله مؤنة) أي كبيرة بحيث لا يتسامحها في ثقله عادة عرض (قوله ورأى القاضي
استدعاء أهله) أي السوق اليه أي المال (قوله جاز) بل وجب رعاية المصلحة زي وحل (قوله)
ولا بد في البيع من ثبوت الخ) أي لان بيع الحاكم حكم بأهله لان تصرف الحاكم حكم كإتافي في
الترافض ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو نيابة انتزعت اولية حل وهذا قول
الشارح ولا يخفى (قوله يؤيد الاول الخ) ويفرق بان طغر يشترطه ولو كان ثم مستحق فظهر
بخلاف الشركاء حل وبعبارة حل وفرق بين طغر يشترطه عليه وتعلق الغير به هنا بغير ما يخبر به
ساعدا للينة ولا كذلك الشركاء وفرق عرض بأن حق القرماد في ذمة الفلوس لا في أعيان ماله فلو أنه
أحدهم عينا من أعيان ماله يدينه ثم خرجت مستحقة لا يسقط حقه لعلته بالذمة بخلاف الشركاء فان ماله
في العين وهذا أولى من فرق حل لعدم ظهوره (قوله نحن مثله) ولو تضمن بغيره بثلث مثله من ثمن
البدل وجب العبر بخلاف قوله النووي في فتاوه وقال ابن أبي العمري باع الميرود بمادعة بغيره بعد التنازل
والانتظار وان شئ بعد ذلك لا بدون عن مثله بخلاف بناء على أن القيمة تصرف قائم بالذات فان ظلماتين
اليه الرغبة فواضح لان مادعة فيه هو نحن مثله وعليه ففارق الزهن مال الفلوس بأن الزهن انتمك
حيث عرض ملكه بوجه البيع ألا ترى ان المسلم اليه لا يتم تحصيل المادي فيه فله ولو با أكثر من ثمن
مثله امر قال ويرد أي الفرق بأن هذا لا يتبع بيع ماله بدون عن مثله بل الوجه استواءهما ولو
بثلث مثله ثم وجد وكتب في زن الخيار وجب البيع له فان لم يبيع له انتفع البيع محل (قوله مال)
فلا يبيع مؤجل وان لم قبل القسمة حل (قوله لانه أسرع) على قوله حالا وما بعده (قوله ان
رأى القاضي الخ) استرداك على قوله حالا من تعدد محله وقوله بثلث ديون الخ أي كان غير نقد الخ
(قوله أو رضوا الخ) أي بعد ان التقاضى لهم في البيع اذا تنازعوا عن غير تعقيد بدئي عرض وكذا رؤى

بدون من اللع ضا القاضي قياسا على ما قبله وانما الخبير لما القاضي لانه قد يكون هناك غريم آخر
زى يزاد وقد يفرق بين البيع بدون من اللع وبين ما يؤجل بأن النقص خسار لا مصلحة فيه
والقاضي انما يصر فيها سم ومن ثم قال هر الى اللع وفرق بأن الثالث هنا جز من اللع فيحتاج
فيه لاحال ظهور غريم بخلاف المؤجل فان الثالث فيه صفة وكذا غير تقدير البلد (قوله وليقدم) أى
وجوبه قال شيخنا نجا لشيخنا هر ان التقديم في هذه المدة كورات منوط برأى القاضي فيأبراه من
المصلحة (قوله ما يخاف فساد) أى أوثقه أو استيلاء ظالم عليه شرح هر (قوله للتأخير)
انظر لورقه وغيره فكل هل يصنع لتقصيره ولا لانه لم يرج منه فدل شوري والا قرب أن يقال ان
قدم غيره لمصلحة فكل هو لاضمان والاضمان اه اطف (قوله فما يتعلق به حق) أى تدبوا انظر لم
لمصلحة كسابقه ولا حقه تأمل (قوله حبوانا) أى وجوبه بالمال يكن مدبر انى الامانه لا يبيع الا ان تعذر
الاداء من غيره فيخرج عن الشكل وجوبه بوقيل تدبوا لانه للتدبير عن الابطال حل وألحق بعضهم به
للمتنقصة صفة لا احتمال موت السيد ووجود الصفة فراجعوه ويقدم جان على مروهون وهو على
غيره قل (قوله فبقولنا) أى تدبوا يقدم منه الملبوس على نحو النحاس ويقدم منه المروهون ومال
القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان (قوله فقمارا) ويقدم البناء على الارض حل
وحل وقل (قوله وقال السبكي الخ) ضعيف وقضيته أن القدي تعقب به حق ولا يخاف فساده يقدم
على ما يخاف فساده مال يتعلق به حق وليس بخبره لان قوله ثم غيره شامل لما اذا كان يخاف فساده وما
يتعلق به حق ولا يخاف فسادا وهذا ربه مضاعف لان ما يخاف فساده مقدم والاحسن من ذلك كله ما
قال الاذرى ان يوكل الامرائى نظر القاضي وما يراه مصلحة ومحل الحلاق الاذهب على الغالب سم
حل وعش (قوله ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم يباع غيره أو ثم يباع وأمانته أجزه فلا يرى
خلافهما لما يلزم عليهما مما ليس مرادا ان التقدير في النصب ثم يقدم غيره وفي الجر ثم يقدم غيره وليس
بعده ثم يقدم هو عليه عش (قوله ويقدم منهما ما يخاف فساده) أى على ما يخاف فساده منهما
وحيث يقدمان فمال يتعلق به حق ولا يخاف فساده يقدم على ما يتعلق به حق وخيف فساده وليس
معتمدا وحيث تدبر أن قول للصب ويقدم ما يخاف فساده أى وجوبه وقوله فما يتعلق به حق أى تدبا
وقوله حبوانا أى وجوبه وقوله فبقولنا أى تدبا حل (قوله في غير ما يخاف فساده وغير الحيوان الخ)
أى وما ياتيها فواجب (قوله والا بأن رضوايه الخ) أى ان كانوا استأثرا أو ألبوا فيهم والمصلحة في
الشعوب الاولى على حل (قوله كبيع في النعمة) ومنفعة في اجارة النعمة حل (قوله ولا يسل) أى
لا يجوز له ذلك فيجرم ولو لم وجود ضمان نفقة أدرهن عش ومثل القاضي في هذا الحكم ما ذكره
كاشف في بيع الخ (قوله قبل قبض منه) ويستثنى منه ما يباع شيئا لاحد الغرماء وعلى له يحصل
له عند القسمة مثل اللع الذي اشتراه فانه يجوز أن يسله له قبل قبض اللع من اللع والا حوط بقاؤه في ذمته
لأنه وعادته لسله ان كان اللع من جنس الدين جاء النقص وان لم يكن من جنسه ورضى به
سحل الاعتياض فاحمل تسليم بقاء اللع على كل تقدير قال صحيح والا حوط بقاؤه في ذمته وان لم
يحصل تقاضا ولا اعتياض سم (قوله لانه يتصرف عن غيره) اشارة لاضابط وهو أن كل متصرف
عن غيره فلا يسل المتصرف فيه حتى قبض مقابله شيخنا عزيزى وهو على اللغة الأصل مع علة
(قوله ان كان الضمن) أى المبيع بقيته ولو ملأ لانها للحياولة وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم
أولا لم يكن لاتباع غيره والا فلا يجبران على التسليم بل يجبران على القسمة حل وتأمل قوله على
عن شيخنا فان المراد انه يقدم من تلق به حق تدبوا على الحيوان ووجوبه على المقام صرح قوله بعد بل قال شيخنا حتى على الحيوان تأمل

مصحح

(قوله ويقدم منه المروهون الخ) فيه أن المروهون وما
معه مقدم عليه ندبا بمرتبة
كاشله عموم قوله فما يتعلق
به حق كاشه بعبارة كلامه

القسمة وعيارة **هر** فان تنازعا أجبر الشترى على التسليم أو لأمام يكن نائباً عن غيره فيجبران بها
 يظهر أى البائع وللشترى وهو ظاهر ان كان البائع للفلس باذن القاضي أمالوكان البائع هو الذى
 فالمراد بجاره وجوب احتضاره عنده ثم بأمر الشترى بالاحتضار فاذا احتضر سلمه المبيع وأخذ منه الثمن
 ع ش على **هر** **(قوله فلا ضمان)** لان خطأه غير مقطوع به حل **(قوله بما قبض قسمه)** أى ندبا
 شرح **هر** وصنع **هر** فى شرح المنهاج يقتضى أن يقرأ قبض بالبناء للقول لكن المسموع عن
 الشايع ضبطه بالبناء للقاعل اه لكن بحث السكى ان الغرام اذا استردا وطلبوا حقهم على الفور
 وجبت التسوية قال الجوىرى وهو متجه جدا لفرار من الترجيع ومن اضرار بعضهم بالثأخير أو
 الحرمان ان ضاق المال شرح **هر** **(قوله بين الغرام)** أى الحالة ديونهم ولا بد من قول شياً وقوله
 بنية ديونهم وهذا بخلاف المديون غير المحجور فانه يقسم كيف شاء وفى قول ثم يقدم مرتبة على
 غيره لتعلقه بالعين ومشتحق أجرة على عمل فى عين كقصاره لان الحبس له أجرة القاسم فى مال الصالح
 فان تعذر فعل الفلس وإذا تأخرت قسمة ما قبضه الحاكم فالأولى أن لا يجعله عنده لئلا يقرضه
 أميناً موسراً يرتقبه الغرام غير ما حل ولا يكفى حسرتاً لانه لا حاجة به اليه وأما قبضه لمصلحة الفلس
 وفى تكليفه الرهن سده ما به فارق اعتبارها فى التصرف فى مال نحو الطفل فان فقد أو رده فانه
 برضونه فان اختلفوا فبين يوضع عنده وأعينوا غيرتفه فمن رآه القاضي من العادل أولى وثقله عنده
 من ضامن الفلس شرح **هر** وبحث الاذرى ان ابقاه بهذه مشترعين أولى من أخذه واقرضه
 حل وقول **(قوله بل ان طلب الغرام)** ألى الحبس فيمدق بطلب واحد منهم ع ش **(قوله)**
 بطلب قسمه انظر ما وقع فى هذا التر كيب وهذا أولى بالورود بحاج بأما للاتصال بالانصراف
 أتى بالورولكان أحسن تأمل **(قوله فى النهاية)** معتمد يجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة كما يرى
 قوله ولعل هذا مراد الشيخين قول **(قوله الظاهر خلافه)** معتمد وكل منهما له توجيه كما أشار اب
 بقوله لان الحق لم **(قوله ولعل هذا مراد الشيخين)** أى فكلام الشيخين محمول على ما اذا ظهرت
 المصلحة فى التأخير وكلام النهاية على خلافه اه **(قوله لا يكون ان)** أى لمسراقة البينة على التى
 أى لا يكفون اثبات ذلك اما بالبينة أو بإخبار من حاكم آخر وقيل البينة مع أنه فى علمه محذور
 بخلاف الورثة حيث يكفون أن لا وارث غيرهم حل أى لان الورثة أضبط غالباً كذا قوافى فخر
 قول وعبارة سول ويختلف نظيره فى الميراث ان الورثة أضبط من الغرام وهذه شهادة بعسر مدركه
 فلا يلزم من اعتبارها فى الأضبط اعتبارها فى غيره اه وإذا كانت الورثة أضبط فهل فائدة البينة على
 أن لا وارث غيرهم لان شأنهم أن يعرفوا **(قوله ما ع من قوله بينة)** لان عبارة الصنف شاملة
 لشاهد وبين وإخبار حاكم آخر فانما اثبات وليا بينة بخلاف عبارة الاصل شيخنا
 شرح **هر** ولا يكفون بينة أو إخبار حاكم قال ع ش عليه قوله أو إخبار حاكم أى أو علم كاه
(قوله لان الجرح ان) أى لان وجود غيرهم آخر لا يمنع الاستحقاق من أصله ولا تضمن مزاحمة بلور
 إقراره بخلاف الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث يشتم مزاحمته حل **(قوله فظهر غير)**
 أى يجب خلافه فى القسمة بأن سبق دينه الجرح شرح **هر** والقاد يعنى الوفاة لا تنظر فى الورثة كى
 ع ش **(قوله وأحدث دين الخ)** معطوف على ظهر الواقعى حيز القاد فكل من المحدث والمحدث
 واقع بعد القسمة ومن المعلوم أن الحديث هو الحصول والتجدد بمسأله فكى اذا علت هناك
 ان يماشيه الشارح غير مطابق لكلام المتن وذلك لان الدين فى المثال هو بدل الثمن انما اعتد
 للفلس وجوب البذل من حين تلف الثمن وتلفه تارة يكون قبل الجرح وتارة بعده كما ذكره حل وكل

فلا ضمان **(وباقى قسمه)**
 بين الغرام بنية ديونهم
 على الشرع لثبوته ذمة
 للفلس ويصل اليه المسحق
 بل ان طلب الغرام القسمة
 وجبت **(فان عسر)** قسمه
 للتسوية كثره ديون **(آخر)**
 قسمه ليجمع ما سهل
 قسمه فان اختلفوا فخير بل
 طيلوا قسمه فى النهاية
 يجمعهم وقوله السكى عن
 المرابين وقال الشيخان
 الظاهر خلافه وتقله غيرها
 عن اللوردى وغيره وقال
 السبكي بل الظاهر ما
 النهاية لان الحق لم فلا
 يجوز تأخير عند الطلب
 لأن ظاهر مصلحة فى
 التأخير ولعل هذا مراد
 الشيخين **(ولا يكفون)**
 عند القسمة **(اثبات أن)**
 هو أعم من قوله بينة بان
(لا عزم غيرهم) لان
 الجرح يشتم ولو كان ثم
 غريم لظهر وطلب سلف
(فلو لم يظهر غريم أو)
 حدث دين

سبب الجبر) كأن استحق مبيع مفسد قبل تحريمه وثمة القبول بالتلف (شارك) الغريم في الصورةين الغرماء (باحص) --
 تنقض القسمة لمصلحة المقتصد بذلك مع وجود المبيع ظاهر أو فارق نقضها

منها سابق على القسمة فحدثت حين قبلها لا بعدها كأنه عطف حدث على ظهر الواقع بعد
 القسمة فجاء هذا المثال ظهريه الدين بعد القسمة فمل هذا يكون قول المتن فظهر غريم مفتنياعن
 قوله أوحى دين الخ وبعبارة أصله وأخرج شئ بأه للفسل قبل الجبر مستحقا والفتن المقبوض
 ثالث فكذلك ظهر غريم قال مر أى من غير هذا الوجه فسقط القول بأنه لمعنى المكافئ بل هو دين ظهر
 حقيقة انتهى فانتزاه فقدم هذا الدين من قبيل مظهره لأن قبيل ما حدث فالأولى التمثيل لما
 حدث بماد كره مر في شرحه بقوله والدين للقسمة سبب كالقديم فلو أجزأوا قبضاً أجزأوا كلها فظهر
 انتهت بعد القسمة ربع المتأخر على من قسم عليهم بالحصة اه (قوله سبب الجبر) أركان
 سبب جنابة ووجدت بعد القسمة حل (قوله مبيع مفسد الخ) وأما لو استحق مبيع قض فيأني
 في قوله ولو استحق مبيع قاض الخ (قوله وضمنه المقبوض بالتلف) قبل الجبر أو بعده فلو كان باقياً رده
 حل (قوله لمصلحة المقتصد بذلك) أى بالشاركة (قوله مع وجود المبيع للقسمة) وهو أن لا غريم
 ولا دين حل (قوله وفارق) أى عدم النقص للمأخوذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه هذا الرد
 على الضيف وبعبارة أصله مع شرح مر وقيل نقض القسمة كالأقسمة الورثة ثم ظهر وارث آخر
 فأنقض على الأصح وحل نقضها في الثغومات دون التلثيات فيؤخذ منها الزائد على ما يخص الآخذ
 فأنه يشخص الغريم (قوله فلو قسم مال الفلوس وهو حصة عشر الخ) والقاعدة أن يلبس دين كل
 غريم لمجموع الدين ويؤخذ بذلك النسبة من الموجود (قوله فلو أعسر بعضهم) أخفى بذلك أبو
 زرعة ما لو قسم الورثة الأركة فظهر دين وقدر أعسر بعضهم فيجعل ما مع المومرين كأنه كلها فيأخذ
 الفاني كل دينه ثم إذا أيسر للسريرج عليه بقدر حصته اه ووضح أنها لو قسمت بين غرماء
 لثب فظهر غريم فكذلك أيضاً اه حج (قوله وشارك الغريم الباقي الخ) عبارة مر فلو كان
 الشف أخذ الحصة استرد لها كم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها من ظهر وهي ستة ثم إذا أيسر للشف
 أخذت الآخران نصف ما أخذوه وقسم بينهما على حسب دينهما وقس على ذلك (قوله رجعوا) أى
 الغرماء عليه بالحصة فلو كان الذي تلف ما أخذه وهو معسر أخذ الحصة أخذها كم من أخذ العشرة
 ثلاثة أخماسها للغيرم الذي ظهر فإذا أيسر من ذكر أخذ منه الغرماء نصف ما أخذه وهو اثنان ونصف
 وقسمو بينهم على حسب دينهم فاخذ من له العشريون واحداً ومن له الثلاثون واحداً ونصفاً يبقى له
 اثنان ونصفوهي التي تخصه لأن دينه نسبتة إلى بقية الدين والدين السدس فله سدس الحصة عشر وقدر أخذ
 ثمانية عشر ختمت نصفه وهناك طريقة أخرى نظمها بعضهم بقوله

إذا عن ديون قبل الفلوس • ففي المال فاضرب دين كل غريم

وحاصلها قسم على الدين كله • فخر بنصيب الشخص عند علم

وهناك طريقة أخرى وهي أن تنسب للمال الموجود إلى جميع الدينون وتطلى كل واحد من دينه بمثل
 تلك النسبة فإذا نسب الحصة لعشر لمجموع الدينون وهوسون وجدتهار بها تغطي كل واحد ريع
 دينه فربح العشرة اثنان ونصف ريع العشرين حصة ريع الثلاثين سبعة ونصف فظهر للفلوس مال
 قريب أو حادث بعد الجبر عند ظهور الرغرم صرف منه ثلثه للغريم بقسط ما أخذه الغرماء وما فضل
 يضم عليه وعليهم نعم إن كان دينه حادثاً فلا يشترك في المال القديم حل (قوله وتعيرى بماد كره)

أخذها اثنان ونصف سدس الحصة عشر ويؤخذ منها ما زاد وهو اثنان ونصف تقسم بين صاحب العشرين والثلاثين بنسبة كل من الدينين
 إلى الآخر فيأخذ صاحب العشرين واحداً يأخذ صاحب الثلاثين واحداً ونصفاً تأمل

درس

(قوله رحمه الله وشارك

الغريم الخ) فيجعل في

المثال السابق كان الدين

خسون فتنسب في المثال

الثلاثين إلى الدين فيوجد

ثلاثة أخماس فيرجع على

صاحب العشرين ثلاثة

أخماس ما أخذ وهو ستة

اه تقرير

(قوله رحمه الله رجعوا عليه

بالحصة) فتنسب دينه في

المثال السابق إلى حصة

الدينون فيأخذ سدساً

فيستقر له من الحصة التي

فيستقر له من الدينين

أى بقوله واحد من دين - بقية الجراح - وقوله على ما مثل به فى الشرح هو قوله كان استحق مبيع
 الخ شوى روى **(قوله ولو استحق مبيع فاس)** قال الزركشى فان قيل كيف تصور ذلك اذا قلناه
 لا يبيع الامانة عنه املكه النفس فكيف تنص أى قبل وتسمع البينة بخلافه والجواب ما
 فى البحر أن تقوم بينة بأنه كان باع قبل الجرح أو وقفه فانها قد عدم على بينة الملك المطلق أو بينة بينة
 الملك مانع ومرض سلا متفاد تقام بينة أخرى، معها مرجح آخر كشاهدتين مع شاهدتين شوى روى
 وقوله اذا قلنا الخ أى على القول الضعيف فهذا الإيراد عليه أماغى للعمد وهو الاكثف، وإليه لا يرد
(قوله مبيع فاض) أى أوبانه هر وليس من النائب الناس بأن جعل القاضي النفس نائباً عنه فى
 البيع كفى شرح الرض وليس القاضي وما ذكره نرى فى الفقهات سم وعلة بأنه نائب الشرع فى
 سم عن شرح الرض وإن كان الباع النفس قبل الجرح فكذلك من ظهر فشارك المشتري من غير
 نقض القصة كاتقدم بخلافه بعد الجرح فانه لا أثر له فى دين حادث لم يتقدم سبه اه ومعلوم أنه لا يبيع
 الابن ان القاضي ولم يلحقه ببيعه وذلك بدلى على أن المراد بأذن القاضي الذى يبيع به من عين
 القاضي للبيع من أهواله متلا من ثم عبر غير الشارح عن مأذون القاضي بأمنه اه عى على هر
(قوله لا يبيع من أهواله) أى فتقدمه من مصالح الجرح حل **(قوله)** ويمون بمونه اه عى وهو يفتق
 وكوة واسكانا واخذ ما حل وهو معطوف على قوله يبادر قاض الجرح وكذا قوله يترك لم يردت
 ثوب لانتى **(قوله)** اللاتى نكحهن قبل الجرح أمالكسوكات بعده فلا ينفق عليهن من ماله ولا ينفق
 الولد المتجدد ولومن النكحة بعده بأنه لا اختيار له فيه بخلافها ولا يرد على ذلك تنكب من
 استلحاقه بعد نفيه لانه واجب عليه فلا اختيار له أيضاً وإنما تنفق على والدته البقية اذا أقر به من بيت
 المال لان اقراره بالمال وما يقتضيه غير مقبول بخلاف اقرار النفس شرح هر وحل وقال شيخنا
 الدرريرى أمالكسوكات بعده فتفتقن فى ذمته فبصير حتى ينفك الجرح ويوسر اه وقال قد
 على الجلال ينفق عليهن من كسبه اه ويمكن حل كلام الشيخ على ما ذكرنا يمكن له كسب وقوله وارث
 الولد المتجدد الخ بأنه لا اختيار له الخ أى ولو طرد وان كان باختياره لا يلزم منه الاحمال عى **(قوله)**
 وأقاربه المراد بالأقارب الاصل: الفرع ولا ينفق على القريب الا به دلت عليه ان أهله فلو كان طفلاً
 مجنوناً أو عاجزاً عن الارسال لمحاكم كمن أنفق عليه بالطلب حيث لا لولى له خاص يطلب لمشرح هر
 فلو أنفق عليه من غير طلب فهل يضمن للفرما ما نفقه أولا والاقر بعدم الفدان وانه لا يرجع عليه
 لانه نفس الامر أخذ منه عى **(قوله)** وان حدثوا أى المالك والاقارب لان النفقة على
 المالك من مصالح امرأته لا يبيعونهم ويسمون منهم فان قيل هذا لا يتأتى فى الم الم بائع
 فهو لا يولد فبالاشرى أمضى ذمته بعد الجرح فاولد هاقلا قد تباع فى كسبر من الدور وهذه بائع
 وجبت النفقة لها لا ينفقها فذكر هر حل قال شيخنا ح ف رجوعه لامهات اولادهم بينى على القول بنفوذ
 ايلاده والصحيح أنه لا ينفقها استيلاء بعد الجرح فى عى مثله فانها راجعة لغيره مات الاولاد **(قوله)**
 وتصيرى بما ذكر أى من قوله ويمون ووجه العموم أن المؤنة عنهم النفقة وتلك قال هر فى شرح
 عبارة الاصل والمراد بقوله ينفقون فشم الكسوة والسكان والادخام وتكفين من ماله من قبل
 القسمة لان ذلك كله عليه وشمل ما ذكر الواجب فى تجهيزه وكذا المتدرب ان يمتعه للفرما انتهى
(قوله) ماله يتعلق به حق آخر أى وحمل الاتفاق من ماله ماله يتعلق الخ وأما اذا اتفق به حق آخر كان
 يكون جميع ماله موهو اتفاقاً ينفق عليه ولا على عياله منه سى لا يباح **(قوله)** نفقة المصربن نال
 للزوج قال العلامة الشيخ سلطان واعترض بأنه لو أنفق على الزوجة نفقة المصربن أنفق على

القريب

(ولو استحق مبيع فاض)
 ونه للقبوض نائب (نفس)
 مشتر) يبدل منه اذلو
 حاصص الفرما به لادى
 الى رغبة الناس عن شراء
 مال النفس أما غير ذلك
 فبهد (ويمون) أى القاضي
 من مال النفس (ويمون)
 من نفسه وزوجاته اللاتى
 نكحهن قبل الجرح وما يملكه
 كأهات اولاده وأقاربه
 وإن حدثوا بعده وتعتبرى
 بذلك أعظم قوله وينفق
 على من عليه نفقته (حتى)
 ينقض يوم قسمه له بيلته)
 التى بعده أوليته قسم ماله
 بيومها التى بعده ما لم
 يتعلق به حق آخر كهر
 وجنابة وذلك لتبريداً
 بنفسك كمن يقول
 وينفق عليهم يوماً بيوم
 نفقة المصربن

القريب لان نفقته لا يجب على المورور بان يسار للعنبر في نفقة الزوجة غيره في نفقة القريب
 لان المورور نفقته من بفضل له من قوته وقوت عياله يومه وليته وعبارة لنتن هناك فصل لزم
 مورولو يكسب يلقى بما يفضل من قوته وقوت عياله يومه وليته كذابة أصل وفرع لم يكسب كما
 ومجر العرم من كسب يلقى الخ والمراد بما يلقى في كلامه ما عدا الاصل والفرع وفي نفقة الزوجة من
 يكون دخله أكثر من خرجه **(قوله)** يكسب وهم بالمعروف الذي في الروضة كسوة المصيرين ح ل
 فالو كما أمه به بما يلقى به من ماله وكسوا ما ما يلقى بخلاف ما ناقص بالزوجة والقريب ذلك
 انتهى حواشي روض أي فاما يكسب كان مادفع لمسا فلا يلقى وكسب عليه شيئا لا يلقى الشورى اعل
 المراهنة كما أمه به قبل الخبر وكذا الزوجة والقريب وكسب عليه شيئا لا يلقى الشورى اعل
 متعاول به بالخبر بخلاف الزوجة والقريب والا فلا يكسب بعده اتمامها الحاكم بالمعروف في الجميع
 فتأمل اه ع ش **(قوله)** وانما استمر ذلك أي الاتفاق الى القسم لانه موسرى بنفقة القريب وان
 كان مصرا بنفقة الزوجة لان يسار للعنبر في نفقة الزوجة غير يسار للعنبر في نفقة القريب ح ل
(قوله) ان القسم أي يومه وليته **(قوله)** لانه ومور ما يزل لمسه أي وتلقى حتى الغرماء بالاموال
 بطريق العوض والافهم بطريق الاصابة متعلق بالدمه كافرره شيئا العريري **(قوله)** الا أن يقتنى
 أي القس شرح مر وان كان ظاهر كلامه رابع لمونه الشامل لاقر به ويؤيد بالاول قوله الا أن
 يخل الخ **(قوله)** لانه أي بان لا يكون مزرياه فلوضى بما يلقى به وهو مباح لم يتبع منه وعبارة
 مر كسب ملال لثقت قال ع ش في القيد به ما نظر والظاهر انه جرى على الغالب مع ما يأتي من عبارة
 ان امتنع من الكسب لا يكف عنه قضية التقدير بما ذكره ان انا كسب غير لائق به ينفق عليه من
 ماله مع حصول ما كسبه في يده والظاهر انه غير مصر او عبارة خ ط ولورضى بما يلقى به وهو
 مباح لم يتبع منه قال الانزعي وكذا لمؤتم اه فيتحصل ما عناه وما يأتي انه ان كسب بالفعل
 لا ينفق عليه من ماله وان امتنع لا يكفل الكسب **(قوله)** وصرف كسبه الى ذلك وان كان الكسب
 لا يرمه كما يأتي **(قوله)** فان تصور لم يكسب أي وان سبق له أصر بالا كسب ع ش على مر **(قوله)**
 قضية كلامهم اه أي القضي يكون من القس من ماله أي القس فلا يجبر على الا كسب وقوله
 بخلاف وهو ان لا ينفق على عياله من ماله بل يكفل الا كسب بالنسبة لقريبه ولا يكفل بالنسبة
 لنفسه وزوجته لندرها على القس سم **(قوله)** دست ثوب أي لان الخي أفضل من الميت والميت يقدم
 كفة على الدين والدمت لفظة تعجبية استتهرت في الصرع وهي اسم الرزمة من الثياب أي الجملة من
 الثياب كأي الصراح اه اج وعابه فاضافته ثوب بيانية والمراد بالثوب المجلس قال الشرح س ل
 أي كسوة كالة ولو لم يجد جديدة بشرط ان يتيقن فيها نوع عرفا فانه يظهر وليس كما ذكره متعينا الا ان
 تفضل مراهنه بترك شئ منه ا الواجب من ذلك ما تحت المرأة يفقده ومنها التديل وانكس **(قوله)**
 ومرويل أي ان كان من بلس ذلك كأي ح ل وهو مبرم بد كرويت وثباتون بدل اللام
 وبالجملة بدل المنة أي فان لازم اى السراويل تعجبية ع رت وجاء السراويل على انظار الجماعة
 وهي واحدة وأول من اياه الخليل صلى الله على نبينا وعليه وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم كاسح
 ولم يمسح ايه ايسه ووجد في تركته **(قوله)** كأي الشورى **(قوله)** وطيلسان وهو ما يجعل
 فوق العمامة كالشال والروضة شيئا وفي الصياح الطيلسان فارسي معرب قال اقراني هو فيعملان
 بفتح الفاء والعين ويضمهم يقول كسر الدين لغة **(قوله)** ودراغة يضم الدال وتشديد الزا اسم
 للزينة ونحوها مما يلبس فوق القميص بخوذة وجبة والمراد انه يترك له ذلك ان كان من بلسه

ويكسبهم بالمعروف وانما
 استمر ذلك الى القسم
 لانه موسر ما يزل ما يملكه
 وقولي بليانه من زيادتي
 (الا أن يقتنى بكسب)
 لانه فلا يبعونه منه
 وبصرف كسبه الى ذلك
 الا أن بفضل منه شئ فيرد
 الى المال وان نقص كل
 منه فان قصر لم يكسب
 قضية كلامهم أنه يجوز
 من ماله واختاره الاسنوي
 وقضية كلام المتول خلفه
 واختاره السبكي (وبترك)
 من ماله (لمسونه دست)
 ثوب لائق به من قبض
 وسراويل وعمامة وكذا
 ما يلبس تحتها فيما يظهر
 ومداس وخف وطيلسان
 ودراغة فوق القميص

(قوله) رجه لله لانه موسر
 الخ أي يسار بالنسبة
 لنفقة القريب وهو ان
 يكسب ما زاد على كفاية يومه
 وليته ما ينفق القريب
 وان كان مصرا بالنسبة
 للزوجة لان يسارها هو ان
 يفضل دخله عن خرجه
 كفاية العمر الغالب أي
 فيسار القريب لا ينفق
 اعمار الزوجة او قوسني

(قوله ويراد في الشتاء) أي الشتاء في عملية وكتب أيضا أي أن وقت القسمة فيه أو دخل وقت الشتاء في الحجر على ما استوجه الشيخ ابن قاسم شو برى وبعبارة عرض قوله في الشتاء أي بان وقت القسمة في الصيف ولا ينافيه تصويرهم بنقلها لتبديل بدليل قول بعضهم يراد للبرد بدليل أنه يترك له الطيلان للتجمل والافتراق الجبة أكد اهـ وحج والمتمم خلاف ذلك مرأى فلا يصح ذلك إلا أن وقت القسمة في الشتاء وأدخل الشتاء وقت الحجر (قوله والمرأة مقنعة) بان كانت محجورا أو كن زوجها محجورا عليه عليها المرأة معطوفة على الشبر للسترة في زياد المأخذ للفلس مطلقا أي رجلا وامرأة (قوله مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنعة بكسر الهمزة ما تنقع به المرأة رأسها أي تغطيها به كالقوطة والدورة والقناع أوسع من القنعة كالخبرة والملادة انتهى بحجوه عرض (قوله ولا يترك له فرش) بضم الفاء والراء قال تعالى متكئين على فرش بطائئ من استبرق الآية (قوله لكن يشاع باليد المحصير الخ) ويظهر أن آله الأكل والشرب النافهة القيمة كذلك حجج عرض على مر (قوله فتنبأ) أي مثلا أعاب وكتب عليه أيضا انظر لو كان يلزم لانتعير بل لنحو الاقتصاد بالسلف أو لكسر النفس أو نحو ذلك من الأغراض الصحيحة والظاهر أنه يرد مع ما ذكر إلى الثاني إذ لا يبين أن يكون مثل هذه الأغراض الصحيحة. بيانها عن الثلاث فليتأمل أول من اعاد ذلك لا يتأثر بغيره فلا ينبغي رده عنه شو برى (قوله ولا يترك له عالم كنه) ما يستغن عنها بالوقوف أي بخلاف آلات الحرف فلا يترك مثلها رأس مال يتجر فيه وإن لم يكن الكسب الآية اهـ وبحث بعضهم أنه يترك له رأس مال يتجر فيه إلا بعد من الكسب الآية حل وفي رواية أخرى أن يترك له قرد قول ابن سريج يترك له رأس مال إذا لم يكن الكسب الآية حله لا يرضى على تافه اهـ وبغني أن يأتي هنا عند تعدد النسخ ما يأتي في قسم الصدقات من أنها تترك له واحدة الآن يكون مرفوضا له نسختان لاجل المراجعة ويحتمل الفرق شرح مر ويباع المصحف مطلقا لأنه يهل مرابحة الحنفية ويؤخذ من أنه لو كان محل لاحتفاظه ترك له شرح مر ورس (قوله وكل ما يترك الخ) قال شيخنا وقتما خلق كثيرون أن كل ما يترك له لم يجده عمله اشترى له وظاهر أنها تشتري له الكسب ونحوها مما ذكر في نظر ظاهره ومن بحث بعضهم عدم شراء ذلك لاسباع استئناؤه بموتوف ونحوه بل واستغنى به عنها يبيع ما عنده وقال الشورى الأوجه شراؤها أن يستغن عنها بموتوف ولا يترك الحجر عن الفلس بانقضاء القسمة ولا باتفاق الغرما على ردهه وإنما يفك القاضي له كاتقدم لا يثبت إلا بالإنابة فلا يرتفع الإرفاق كبحر السفة لأنه يحتاج إلى نظر واجتهاد كما لا يخفى مر وقوله وإنما يفك القاضي قال الشريدي ظاهره وإن حصل وفاة المدين أو الأجراء منها بعد الاجراء أو احتمال ظهور غريم آخر كالهوايه عدم إعادة رضا الغرما فلا يرجع (قوله) يلزم بعد القسم اجراءه (وله) أي يلزم للفلس فهو المأخوذ بالوجوب وبعبارة الروض وعليه أي المأخوذ أن يؤجر لم متولاه وموقوف عليه اهـ رشدي لكن ينبغي تنبيه الوجوب عليه بما إذا كان الحام قد نكح الحجر قان لم يفك الوجوب على الحام كما لا يخفى (قوله وموقوف الخ) وفي الرزمة عن الغزالي أنه يجوز على اجارة الوقف أي بأجرة محجلة ما يظهر تفاوت بسبب تغير الاجرة إلى حد لا يتبين به التمسك عرض قضاء الدين والتخاصن من المطالبة وماله المتولاهه وينبغي أن يكون اجارة ما ذكر كرامة يؤجرها منه فيطلب على القان بقاؤه إلى انقضاءها وأن لا يصرف من الاجرة إلا ما يبين استحقاقه القسلة بمعنى التوقفية أنه لا يصرف الغرما إلا ما فضل عن مؤنة الفلس ودونه لا لهم فيضمن بذلك في الحال الحاضر في المتزل متركة أولى وقد بينع بالانراعي حقه فيهم في المستقبل بل هو

ويراد في الشتاء أو نحوها وللرأفة مقنعة وغيرها مما يليق بها ولا يترك له فرش ويصط لكن يصنع باليد المحصير القيمة ولو كان يلبس قبل الإفلاس فوق ما يليق به رد إلى الثاني وأدونه فتنبأ لرزد عليه يترك له عالم كنه قاله العبادي وابن الأستاذ وقال قفها يترك له الجندی المرتزق خيله وسلاحه الخناجر اليها غشلاف للتلوق بالجهد وكل ما يترك للفلس أن لم يرجد فحله اشترى له (ويلزم بعد القسم اجارة أم وده موقوف) هو أهم من قولها الأرض الموقوفة عليه (بغية ابن)

بدليل أهائهم بالصعب
فيصرف بدل منفعتهما للدين
ويؤجران مرة بعد أخرى
الى البراءة قال الشيخان
وقنيتهم ادامة الحجر الى البراءة
وهو كالسب بعد (لا كسبه)
والاجارة (تسبه) فلا يلزمه
لبية الدين قال تعالى وان
كان ذو عصرة فتنظر الى
ميسرة حكم بانظاره ولم
يأمره بالسب نعم يلزمه
السب لدين عصى به
كما تله ابن الصلاح عن محمد
ابن الفضل الفراءى (واذا
أنكر غرمائه) أى المدين
(اعساره) فان لم يعرفه مال
حلف فيصدق لان الأصل
العدم (والا) بأن عرفه
مال كان زومه بشراء أو قرض
لزومه (بينة) بأعساره وحلف
معهما بطلب الخصم وبني
عن بينة الاعسار بينة تلف
المال وتعبرى بما ذكره أبو
من تعبيرة يلزم الدين في
معاملة مال اذا لم يعلمه ليس
شرطا وشرط بينة اعساره
كوتها (تخبر)

(قوله لم يحلف تانيا) يؤخذ
من الفرع الآتي للفقهاء عن
سم أن عمل كونه لا يحلف
اذا ادعى الآخر قرضا مما لا
لاول أو كثرته فان كان
أقل منه فالذي يظهر تخليفه
لانه لا يلزم من اعساره بالنسبة
لغير اعساره بالنسبة لا قل منه

القسمه فقط كما هو وهذا من هذا القبيل فالوجه حيث ذكرناه شرح **مر** (قوله لان منفعة المال
مل) أى بخلاف منفعة الحجر فليت بآل شرح **مر** (قوله وقنيتهم) أى قوله الى البراءة وقديم
مكون هذا قنيتهم لأن برادامة الحجر في مافهما أى أم لوك والموقوف لمطلقا (قوله وهو
كالسب) قد قيل هو وان لم يستبعده لأبد من المصير اليك لان لمطلقا بل فيها هو مؤاجر عليه
ثلا تصرف فيه بما يفسخ اجارته أو يبطل منفعته وعبارة الفقهاء فان قلنا يؤاجر عليه فيدلم الحجر
عليه المنافع الى وفاة الدين اذا انتفع لاحصر لما شوى وقال شيخنا هو ظاهر بالنسبة لغير المنافع
المؤجرة لبيعة الدين أماى فلا ينكح الحجر فبا حلفت أى المنافع به وان فك القاضى ومن ثم قال
بضمهم وهو كالسب بعد أى بعد ذلك الحجر والأفلا استبعاد لانه لا ينكح الابنك القاضى واذا فكه
افك فابعدا للنافع (قوله لا يلزمه لبيعة الدين) أى ان كان سوا أنما المذكور له فيكف السب لتعلق الدين به
شورى (قوله فلا يلزمه لبيعة الدين) لا يقال الا كسب لنفقة الغرب واجب مع أهائهم على بعض
الزم بخلاف الدين لا تقول قدر النفقة بغير الدين لا يثبت قدره **مر** (قوله نعم يلزمه السب)
هذا اعراض وهو الخرج من المعية للدين (قوله لدين الخ) وان صرف ذلك أى الدين للطاعة
في زومه السب لتحقق توثيقه كان في هذه الصورة يعطى من الزكاة حة قال عى على **مر**
ويلزمه السب وان كان مزرياه متى طاقه اذ لا نظر للزكاة في جانب الخرج من المعية انتهى وهل
من السب السكاح فيلزمه السكاح عت أهل عصرى للزوم واستبعد شيخنا اه شورى
(قوله لدين عصى به) كدراهم فحسب حل قال الشيخ **مر** وتقبل عن الزنا أن من
استطاع الحج ولم يصح عليه الحج فان لم يقدر فعله أن يبال الناس ليصرف اليهم الزكاة أو الصدقة
ما يصح به فان مات قبل الحج مات عاصيا ومثله عى على **مر** (قوله الفراءى) بالنسبة الى
فراو البقر بخوارزم انتهى ب السيلوى عى وهو راوى صحيح الامام مسلم وصاحب امام الحرمين
انتهى شورى (قوله) واذا أنكر غرمائه الخ محل التفصيل المذكور ان لم يسبق منه اقرار باللاءة
فلا يؤمرهم ادمى الاعسار فنى فتاوى الفقهاء لا يشيل قوله الا أن يقيم بينة بذهابه الى آخره على ما
مر (قوله أى المدين) أى لا يفيده كونه مقلما بدليل قوله الآتى ولا المكاتب للنجوم فان من المعلوم ان
للكاتب لا يصح عليه الفس للنجوم فهذه المسئلة من مبادئ الباب شيخنا عزى (قوله فان لم يعرف
له مال) كان زومه المال بشان أو اتلاف (قوله سلف فيصدق الخ) فلو ظهر غريم آخر لم يحلف تانيا
ومن هذا يلزم حكم ما عت به البلوى أنه لو حلفت أن بوى فلا تنافى في وقت كذا ثم ادمى الاعسار فيه
التفصيل السابق في الفس فيصدق عيجه ولا بحث ان لم يعرفه مال أو يعذر ببيعة صاحب الدين قال شيخنا
وبينه من قبل الوقت ونوزع في أنه فوت المال باختياره قال بعض شيخنا لا ينظر مال الراد بالاعسار
هل هو كالفس فلا بحث فيما ذكره أو لم ادعجه من عى عن الدين واذا ظن أن الواسر لا يكون بالعروض
بل بالصفة أو بالذهب مثلا هل يصدق ويعذره راجع وسرور يتجه أنه يصدق في كل ما شرع به بأنه يخفى
عليه اذا جئت الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج وكذا عاكسه الا ان حبسته بحق فلها النفقة قل (قوله أو
فرض) أى غير النفقة زى وعى (قوله لزومه بينة) وهو رجلان لرجل وامرأتان أو لرجل وبعين (قوله
ويجوز بما ذكرى) أى قوله والذام بينة لا تشمل مال الذام لانه لا يلزمه الدين بعمالة وغيرها بخلاف تصير الأصل فانه
فصر على الأول وعبارة الأصل فان زومه الدين في معاملة مال شراء أو قرض فليعه البينة ولا فيصدق عيجه في
لاحص (قوله بشرط بينة اعساره الخ) خرج بينة تقسمة فلا يشترط فيها خبر بينة كفى العباب **سم** (قوله خبر

بأنه في الفتناء خبر الأصم عليه وآله وصرو الاسم الخبر بالضم وهو العلم بالكذب واشتبهت امتنحت والمغيرة بالكسرة انتهى (قوله بطول جواره) بكسر الجيم أنصح من ضمه شو برى وأشار إلى أن جواره الاختيار ثلاثة أما الجوار أول العلامة أو المرافقة في السفر ونحوه أو وقع ذلك لأمير المؤمنين عمرى رضي الله عنه حيث قال بن زكي الشاهدين بماذا تفرعها قال باليمين واليمين الصالح فقال له هل أنت جارها تعرف صاحبها ومساها قال لا قال فهل علمتها في السفر أهو واليمين أي الذهب والفضة قال لا قال فهل راقبتها في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فذهب فانك لا تفرعها فلك رأيتهم في الجامع يسلان قيل على الجلال ثم قال لهما الثاني من يعرفك (قوله فتدبر التي لا تمنع) عبارة شرح هر ويلعل الشاهد هو مصر ولا يحصى التي كقولها لا يملك شيئا لأنه لا يمكن الاطلاع عليه بل يرجع بين نفي وأثبت بأن شهادته مصر لا يملك الاقوت يومه وثواب بدنه واعتزضه اليقين أخذنا من كلام الاستوى بأنه قد يملك غير ذلك كمال غالب بمائة الف قصر وهو مصر بدليل نسخ الزوجة عليه واعطائه من الزكاة وكذب له مؤجل أو على مصر أو جاحد وهو مصر أيضا لما ذكر ولاه لا يلزم الحج وبأن قوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثواب بدنه قد يربى على ما يلزم به فيصير موصرا بذلك قال فالطريق أنه يشهد أنه مصر عاجز الجيز الشرعي عن وقا شئ من هذا البرهان أو مصر لا مال له يجب وفاء شئ من هذا البرهان منه أوما في معنى ذلك فإن أراد بوثب الاعصار من غير نظري خصوص دين قال أشهد أنه مصر الاعصار الذي تمتنع معه المطالبة بئس من البرهان اه وجاب بأن ما ذكره من الصبح امتعايا في الملاحقة من عالم بهذا الباب وافق مذهب الحاكم فيه وأقوله يشاهدان يغبران بأنه كذلك فالنظر لما ذكره لتعدا وتسري بوثب اعصاره وفيه من الضرر لا يلزم فكأن اللائق بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع أنه القول ولا نظر للشاكلة التي ذكرها لأن المراد الاعصار في هذا الباب ولأنه لو قدر على الكسب أو كان معه ثياب غير لا تقبى له لمحض على دانه غالبا فكان سكوته عن ذلك قرينة على عدم وجودها مع أن الشاكلة بذلك لا ينظر إليه غالبا في قضاء الدين والحبس عليها (قوله لأنه كذب) أي رجع ذلك لوجهات التي كفي وليست الاعصار إذ غلبت الكذب والكذب الواحدة لازمة الشهادة بها كذا اعتمد هر (قوله) اذا ثبت اعصاره بالقبية قد ثبت بالقبية لما فوق قد دون مادونه سم (قوله ولا يلزم) أي ولا يطالب بفتح مصر مطالبته كاصحبه في الجواهر شو برى (قوله بخلاف من لم يثبت اعصاره) فانه يحبس وأجرة الحبس والسجان عليه وحمل كونه عجزا ان كان يميز بالحبس والارأى فيه ما يراه من ضرب وغيره حل وبعبارة هر وأجرة الحبس والسجان على العجوس وقتنه في ماله أي ان كان له مال ظاهر والافني بيت المال ثم على ميساب المسكين فانه يميز بالحبس ورأى الحاكم ضربا أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحق لا يميزه ما يباين شيئا من الاول اه فان خالف ضمن ما توكف منه به ع ش وقال هر أيضا في باب القضاء بعد قول المصنف وسجان الدائن حق وأجرة السجن على المسجون لانها أجرة للسكان الذي شغل وأجرة السجن على صاحب الحق وبينما تخالف قال ع ش يمكن أن يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت لمصاحب فحبه لم يفرغ من فوات الاجرة والحبس هناك تنصيره بعدم إقامة البيت التي تشهد اعصاره ويسمى بما اذا حبس لا يثبت الاعصار قطعا وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفعل وامتنع من أدائه وحبس له اه (قوله نعم لا يحبس اوه الخ) أي كل من له ولادة سواء كان ذكرا أو أنثى من جهة الأب والأم انتهى شو برى ومثل من ذكره للربض والخندة وابن السبيل فلا يحبسون كل ما اعتمدته والد أو غيره بل يوكف بهم ليرتدوا ولا يلقوا ولا ينجون ولا يؤبره والوصى والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم ولا العبد الخاني ولا عبد

بأنه بطول جواره وكثرة محالته فان الاموال تخفى فان عرف القاضي أن الشاهد بهته الصفة فذاك والا فله اعتداد قوله أنه بها (وشهادته مصر لا يملك الا ما يوجب لمعونه) فتفيد التي ولا تمنعه كقولها لا يملك شيئا لأنه كذب (واذا ثبت) أي اعصاره عند القاضي (أهل) حتى يوصر فلا يحبس ولا يلزم للآية السابقة بخلاف من لم يثبت اعصاره نعم لا يحبس الواهب الولد ولا المكاتب

التجريم

(قوله رحمه الله وكثرة محالته) أي قالوا يميني أو كذا في هر اه

ولامن وقت على عيه
اجرة للدين اذا تصرف له
في الحبس بل يقدم حق
المكثري (وا الجازع) أي
عن بيعة الاعصار (بوكل
القاضي) به (من بيعت
عنه) أي عن حاله (فاذا ظن
اعصاره بقرائن واضحة) من
أضاق الرجل أي ذهب ماله
(شده به) تلا يتخلد في
الحبس

درس

(فصل في رجوع المعامل
للفلس عليه بما عمله ولم
يقض عوضه
له) فسبح معاوضة عنه تم قمع
بعد حجر عليه بان وقت
قبل انجر أو بعده وجهه
فيرجع الى ماله ولو بلا قاض

(قوله وكانت في النسخ الخ)

ظاهرة أنها ان لم تكن في
النسخ بان كان على حسنوا
أو كانت في المار بقا أنه يجوز
له النسخ مع أن الظاهر أنه
يجب عليه عدم النسخ في
الاجرة سر تأمل وبعبارة
شرح هو وقد يجب النسخ
بان يقع من يلزمه التصرف
بالبطقة وهي في النسخ
ككتاب دولي ومثلها البائع
إذا فلس وحجر عليه وطلب
غرماء ومنه الرجوع على ما
يجتبه بعضهم والاوجه خلافه
لما سر أنه لا يلزمه الاكتساب
انتهت بمقتضى هذا التعليق
أنه ان لزمه لصيان يلزمه
الرجوع

شرح هو (قوله ولامن وقت على عيه اجارة) لكن لقاضي أن يستوفى عليه مدة العمل وان خاف
هر به فصل ما رواه (فرع) القاضي منع المحبوس من الجمعة والجماعة ومن الاستمتاع بحليته
وعادة أسد قاته ومن ضم إلّا رابين زفها أي لالرض وإن حبست الزوجة على ما استأذنت ولو بأن
زوجها سقطت قفها مدة حبسها فان طرأ المرض على المحبوس أخرج أن يجدهم ضاله حل دمر قوله
ومن الاستمتاع بحليته قال حج ولا يلزم الزوجة لاجبته الى الحبس الا ان كان بيتا لا تقاها لوطها
التي فيها يظهر عرش (قوله اجارة) أي لغير الدين اه شورى (قوله للدين) أي لا يحبس
للدين لان العمل مقصود لادائه والحبس مقصود لغيره وهو راجع للخير ولذا لا تحصره من مائة العدوى
اذ لم يسر العمل في الطريق حرف (قوله والعاجز عنها) أي يحبس القاضي فهو كونه وجوبه
يبعث عنه اثنا عشر فلوا دعى الغرماء عليه بعد ثبوت اعصاره بأيام أنه استغنى مالا ويواجه ذلك
سمعت دعواهم ولم تخلفه ماله بنظر القاضي أن غرضهم ايدأوه ولا لم نسمع دعواهم ولو أقيمت بيعة
باعصاره وأخرى يسار قدمت بيعة الاعصار حيث لم يعرفه قبل ذلك ماله والأقدمت بيعة اليسار حل
وبعبارة زى ولأقام القاضي على الاعصار فادعى غريمه اليسار وأقام بيعة فان عرفه قبل ذلك ماله قدمت
بيعة الاعصار لانها شهدت بأمر باطن غنى على بيعة اليسار وبيعة اليسار شهدت بأمر ظاهر كاتقدم بيعة
البحر على بيعة العدول وإن لم يعرفه قبل ذلك ماله قدمت بيعة اليسار لانها شهدت بأمر حادث غنى
على بيعة الاعصار وبيعة الاعصار شهدت بالاصل لان الأصل في الناس الاعصار كاتقسم بيعة البيع
والتمتع على بيعة الملك انتهى وبهذا يظهر ما في كلام حل من المخالفة (قوله بوكل القاضي) أي بعد
حبسه شورى وقوله من يبعث عنه أي ويكون الباحث اثنين وأوجه الملوكل من يتل مال فان لم
يكن في ذمة الدين أن أن يورس فيها يظهر فان لم يرش أحد بأن يبعث سقط الوجوب عن القاضي فيما
يظهر شيئا

(فصل في رجوع المعامل للفلس) أي الذي حفر غليه بالفلس وكالحجر بالفلس الموت مفلس أي مصرا
له رجوع في المعاملة بواحد من هذين الأمرين وبعبارة شرح هو وفي حكم الحجر بالفلس الموت مفلسا
في خبر أبي هريرة أن أبا جبريل أفلس وأما مفلسا فصاحب القناع أحق بمقتاعه اه ومسئلة الموت تأتي
في الفرض في قول المتن وما مات مشتر بمفلسا وسبأ في معنى قوله مفلسا أي مصرا بمقتضاه
أن يحجر قبل موته أم لا كسبأ في الشرع فلأفلس الرجل ولم يحجر عليه ولم يجر أو حفر عليه
لأنه لا رجوع لعلمه عليه اه (قوله ولم يقض عوضه) أي لم يقض جميع عوضه بأن قبض بعضه
قطا أو لم يقض شيئا من ذلك بما أتى في كلامه وكثيرا ما يجدون من الأول دلالة الثاني عليه عرش
على هو وبعبارة في الشرع قوله ولم يقض عوضه أي شيئا من أخذ ما أتى في كلامه وهذا يجب
لأنهم من أن قوله فان كان قد قبض بعض الحق مقابل لهذا وليس كذلك لان هذا لمن الترجمة بل
هو مقابل بشر والتدبر له في معاوضة أي في جميعها ان لم يقض شيئا من الحق (قوله له نسخ
معاوضة) أي حبسهم يمكن من تصرفه بالبطقة كالولي وكانت في النسخ والواجب النسخ حل
(قوله عنه) اه وهي التي تقدم فسادا للمقابل فخرج السكك والخلم وفي حاشية الشيخ سول قوله
عن كالأجرة والسار والقرض وإن كان لا يتعين في القرض النسخ بل له الرجوع وإن لم يحجر على
القرض اه ومثلي الخ (قوله لم تقم بعد حجر عليه) تصدق بالمقارن فله الرجوع في عينه وبعبارة
شيئا تنقضي عدم الرجوع حل (قوله ولو بلا قاض) أي تلا يحتاج في النسخ الى الرفع على عرش

(قوله فورا) ولو أدى جهله بالفورية قبل كالداء العيب بل أولى لأنه ما ينبغي على غلب الناس بخلان ذلك ولو صلح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ إن علم إلا أن جعل ولو حكم منع الفسخ حكم لم ينقض حكمه لأن السلطة الجهادية والشرع لا يفرضها قوى الذات الصانع كما يحتمل أنه أحق بمن ينشأ يحصل أنه أحق منه وإن كان الأول أظهر فلا ينافيه قولهم لا يحتاج في الفسخ إلى ما حكم بوجوبه بالص شرح مدر **(قوله)** ولو تخلف ملك غيره) أي عاود إليه بالمعاوضة أخذها بما أتى في كالأولى لا وموفوه فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم ينقض الثاني العوض أيضا لم يقدم بقوله فورا لم يجعل ما عاد على ما أداؤه إليه بغير معاوضة لكان بين هذه العبارة والعبارة الآتية تناف فان هذه تنصفي أنه ولو ملكه غيره ثم عاد إليه يقدم الأول والآية صرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الأول أو الثاني الخ اه شبهت أي فالرائل المأذ كالمذي لم يزل عنه ملكه والمعتمد خلافه كما قال

وعاود كرائل لم يعد * في فلس مع هبة لولد

(قوله واه صح في الروضة غلانه) الذي صح في الروضة هو المتضمن لنظر بما أتى في المبتغولاه وفقر الراد بالعيب ورجوع الصداق بالطلاق الرجوع في الأولين خاص بالعين دون الدليل وبالزول زان العين فاستصحب ولما اختلف في الأخيرين فإنه عام في العين وبذلك ما يزل بالزوال من **(قوله واه)** يتعلق به) أي وقت الرجوع حتى لازم أي يمنع به كباقي **(قوله والعوض حال)** قال مدر في شرحه وعلم بما قرأ أن شروط الرجوع تسعة أولها كونه في معاملة محضة كبيع ثأنيها رجوعه عطفه بالجر ثأنيها كون رجوعه بنحو فسخ البيع كما هي رابعها كون عوضه غير مقبوض ولو كان قبض منبأ ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خاصها تعذر استيفاء العوض بسبب الإفلاس سادسها كون العوض دينافلا كان عينا تقدم بها على الرغما سابعها حلول الدين ثأنيها قبض في ملك المثلث ثأنيها عدم تعلق حق لازم به اه بحر وقوله ومن تأمل في المتن وجد الشروط أحد عشر آخرها قوله بنحو فسخ لا يرد الخ لأن قوله والعوض حال أي دين حال اه حل وقول المتن وتعذر حصوله بالإفلاس بصدان كالم من كلامه بعد فيخرج به العين ويصدق كرها الشارع بقوله واشترى المثلث شأين **(قوله وأورعه)** بأن حل الأجل وقت الرجوع **(قوله ولو بعد الجبر)** غايته قوله أو عرضا **(قوله)** خبر إذا أظهر الرجل الخ) والمثلث شرعا هو المحجور عليه كما تقدم أول الكتاب فأنه ما يقال من أين يستفاد من الحديث أنه محجور عليه **(قوله)** فهو أحق بها) أي حقيق بها بعد الفسخ فأنه المثلث لا يفسخ ليس على بابه **(قوله وقياسا الخ)** القياس عليه في مطلق ثبوت الخيار وإن كان خيار الراد على التراضي شريفا **(قوله)** باهتداه الدار) أي تعيبا لانهما تنفص به الإجارة كما هو ظاهر شري وأمر الراد بها هو ما بعضها كما قاله عث وبعبارة مدر أي أنه ليست أهداها يمكن الانتفاع معه أمأذالم يمكن أهداها تنفس بنفس التلف **(قوله)** بجامع تعذر استيفاء الحق) فبأنه إذا كان الراد أهداها أهداها بغيره لا يفسد الانتفاع الآن بيجاب بأن المراد تعذر الانتفاع التام أو على الوجه المقصود **(قوله)** ولو قبض بعد العوض) مراده بهذا أن قوله ولم يقبض عوضه أي كلاً وبما وقوله كباقي أي في قول المثلث كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه فهذا يدل على أن قوله الأول فإن كان قبض الخ وأمر الراد له فسخ معاوضة كباقي لا لا إقباله تأمل **(قوله الهبة ونحوها)** كالهبة والصدقة والاباحة الخ عي مدر والمراد الهبة بالانواب كان وهبها وأقبلها **(قوله)** كالسكاح) صورة ما يترجم به بغيره

في الروضة خلافه وأورعه كلام الأصل (ولم يتعلق به حتى لازم والعوض حال) أصالة وعرضا ولو بعد الجبر (وتعذر حصوله بالإفلاس) خبر الصحيحين إذا أقبل الرجل ووجد البايع سلمته بعينا فهو أحق بها من الرغما وقياسا على خيار المثلث لقطع العلم لم يعد على المكثرى باهتداه الدار بجامع تعذر استيفاء الحق ولو قبض بعض العوض فسخ فيها يقابل بهما الآخر كباقيها وخرج بالمعاوضة الهبة ونحوها بالفتنة غيرها كالسكاح وأطلع والمثلث عن مد لا ياليت في معنى المتخصص عليه لا لتفاه العوض في الهبة ونحوها

(قوله رحمه الله كالسكاح) كان تزويجه به من ذمته ودخل بهام بحرية فليس لها أن تفسخ أمأذ كان قبل المحلول فإنها تفسخ هكذا قاله حل والقي بحر من كلامهم واقعا عن أن تزويجه ليس لها الفسخ فليس حتى تفسخ حالا بل هو لا تنفقه وأما قولني الاستدراك ثم فكان معناه أنها تفسخ بل هو من جهة الأعداء فتزويجه على ذلك أنه إذا كان الأعداء بل هو لا تفسخ إلا

بعدمه لأنه لا يتحقق الأعداء إلا حينئذ وإن كان بالفتنة فلا تفسخ إلا بعد ذلك

ثلاثة ألبين التهمة تأمل وافهم

وبدخلها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بيعها وكذا لو كان المداق معنا فاتها تملكه بنفس
 العقد وتطلب به بعد لجرو صورة الخلع أن يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليها بالقبض فليس له
 فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة المصالح عن الدم أن يستحق عليه قصاصا ويصلحه عنه
 على دين ثم يحجر على الجاني فليس له فسخ المصالح والرجوع لقصاص عوض تضمن المصالح
 المفوعة وعبارتها شو برى كالنكاح ولو قيل قد خول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم
 لأن المراد عدم سقاطه عليه بعد الإصطلاح المهم ما هو التالف فيه وكذا الخلع انتهى أي ليس فيه شيء
 ناقص حتى يكون المراد بالتعذر على العوض وحل تنقيده بكونه بعد الدخول وعبارته قوله
 كالنكاح أي بعد الدخول كما يلزم من الاستدراك الآتي وهو الظاهر في قول ما يوافق الشري
 وعبارته وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتحويل في النكاح للأغلب **(قوله)** ولتستدر
 استيفائه أي الموضع يعني الموضع في النكاح والخلع فليس لها أن تفسخ النكاح
 وتزعم في بيعها لقوله لأن الفرض أنه بعد الدخول وليس له أن يفسخ عقد الخلع ويرجع في بيعها
 لقوله بالبيوتة وهو في المصالح القصاص فليس للرجوع عليه أن يفسخ عقد المصالح ويرجع إلى القصاص
 فيه بين العلم وعدمه ومالو **(قوله)** في فرق
 تراخي الفسخ عن العلم لتفسيره ومالو خرج المال
 عن ملكه حاشا أو شرعا كتلف بيع ووقف وما
 تعلق به حق لازم ثالث كره من مقبوض
(قوله) وليس للبائع فسخ
 هذه التصرفات الخ أي
 لأن حقه متأخر عن
 التصرف لأنه لا يثبت حقه
 إلا بعد الحجر بخلاف نظيره
 من الشفعة فلا أخذ
 بالشفعة فسخ التصرف
 الذي فعله المأخوذ منه
 تأمل لتقدم حقه لأنه يثبت
 بنفس البيع أه قويس

ولتستدر استيفائه في البيعة
 نعم للزوجة بأعذار زوجها
 بالمهر والشفقة فسخ النكاح
 كاستيفائي في بابها سكن
 لا يختص ذلك بالمهر وخرج
 بالبيعة مالو وقت المعاوضة
 بعد حجر علمه لتفسيره ولأن
 الفلاس كالمعجب فيفرق
 فيه بين العلم وعدمه ومالو
 تراخي الفسخ عن العلم
 لتفسيره ومالو خرج المال
 عن ملكه حاشا أو شرعا
 كتلف بيع ووقف وما
 تعلق به حق لازم ثالث
 كره من مقبوض

(قوله) وليس للبائع فسخ
 هذه التصرفات الخ أي
 لأن حقه متأخر عن
 التصرف لأنه لا يثبت حقه
 إلا بعد الحجر بخلاف نظيره
 من الشفعة فلا أخذ
 بالشفعة فسخ التصرف
 الذي فعله المأخوذ منه
 تأمل لتقدم حقه لأنه يثبت
 بنفس البيع أه قويس

وكذا لو كان المداق معنا فاتها تملكه بنفس
 العقد وتطلب به بعد لجرو صورة الخلع أن يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليها بالقبض فليس له
 فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة المصالح عن الدم أن يستحق عليه قصاصا ويصلحه عنه
 على دين ثم يحجر على الجاني فليس له فسخ المصالح والرجوع لقصاص عوض تضمن المصالح
 المفوعة وعبارتها شو برى كالنكاح ولو قيل قد خول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم
 لأن المراد عدم سقاطه عليه بعد الإصطلاح المهم ما هو التالف فيه وكذا الخلع انتهى أي ليس فيه شيء
 ناقص حتى يكون المراد بالتعذر على العوض وحل تنقيده بكونه بعد الدخول وعبارته قوله
 كالنكاح أي بعد الدخول كما يلزم من الاستدراك الآتي وهو الظاهر في قول ما يوافق الشري
 وعبارته وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتحويل في النكاح للأغلب **(قوله)** ولتستدر
 استيفائه أي الموضع يعني الموضع في النكاح والخلع فليس لها أن تفسخ النكاح
 وتزعم في بيعها لقوله لأن الفرض أنه بعد الدخول وليس له أن يفسخ عقد الخلع ويرجع في بيعها
 لقوله بالبيوتة وهو في المصالح القصاص فليس للرجوع عليه أن يفسخ عقد المصالح ويرجع إلى القصاص
 فيه بين العلم وعدمه ومالو **(قوله)** في فرق
 تراخي الفسخ عن العلم لتفسيره ومالو خرج المال
 عن ملكه حاشا أو شرعا كتلف بيع ووقف وما
 تعلق به حق لازم ثالث كره من مقبوض

معلوم ولا تأجيل والشرح جعله خارجاً بقوله وتعتبر حصوله كأنه لا مأسب بالصور التي خرجت بهذا
 القيد فنب الأخراج إليه لصحة إخراجيه كما يصح بغيره واختاره لكونه أنسب بالصور المذكورة
(قوله في الباب) أي البائع للفلس في الأخيرة وهي قوله أو اشترى شيئاً بعين وقوله في الأولى هي
 ستة الاقطاع وقوله في غيرها هي ستة الحرب والامتناع وقوله والتصريح بمحضة وقوله ولم
 يتناول حتى لازم في نسخة بمقدوله والتصريح بمحضة مع ذكره يتعلق به حتى لازم أم عش **(قوله)**
 وكأقطاع جنس الخ كان اشترى رجل شيئاً بغير ما هو معلوم وقصد التفتن وقوله أو هرب موصراً وهو
 للفلس بأن أسير بمكان حجر عليه وهرب بالموض أو امتنع من دفعه وهو موصراً بهذا لاختصان
 المحجور عليه فعمل مراد الشرح الاطلاق ويدل عليه قوله أو هرب موصراً حيث لم يقل أو هرب به أي
 للفلس فرائد العموم وهذا مثال لما لا يفتن حصوله بغير الاطلاق له وبعبارة حل وكأقطاع جنس
 الموض الذي هو الخن فهو معطوف على كأن كان به رهن يعني به مفهوم جملة محترز قوله وتعتبر حصوله
 بالافلاس لأنه شامل لما لا يفتن حصوله بغير الافلاس انتهى وفيه أن هذا خروج عن موضوع المسئلة
 لأن الكلام في الافلاس إلا أن يترك لا يضر كون الاقسام أعم من التقسيم كما قررره شيخنا العزيز
(قوله فان فرض حجر) أي من السلطان **(قوله وبالشروط)** أي والتصريح بالشروط المذكورة
 بقوله وان جعله الخ فالمراد بما صرح فيه بإدائه الشروط لجميع القيود المذكورة هنا وقوله في مسئلة
 الجهل في المعاملة بعد الظاهر الجهل به في المعاملة في منطق قوله تم تعيم بعد حجر علمه **(قوله في مسئلة)**
 الجهل) ووجه ذلك أنه ذكر في التلهاج أنه لو ادعى بعد حجر جهله كان له الفسخ ولابد ذكره شروطاً
 وذكرها ليعلمها قبل الظاهر ثم حجر عليه كان له الفسخ بالشروط والمصنف لما عبر بقوله لم يتم بعد حجر
 عليه فمثل ذلك لا يمكن ثم حجر أصلاً وكان وجهه والشروط التي ذكرها راجعة لها فهي بالنسبة
 لجهل المحجور من زبانه عش **(قوله وان قدمه الغرماء)** هذا غاية لقوله ففسخ الخ وهذا اختلاف سألوا
 قسم الغرماء للرهن بدنه فانه يسقط حقه من المرهون والفرق أن حق البائع أكدلانه في العين
 وحق للرهن في بدلها كما في شرح مر **(قوله فله الفسخ)** صرح به وإن كان معلوماً من جملة غايه
 لحوال الفسخ بناء على المشهور في نحو زبدان كثره له بتجمل من أن الواو في قوله وإن اعتراضه وحذف
 جواب الشرط دلالة غير المتبادر عليه والتقدير يزبد تجمل وإن كثره له فهو تجمل فهو هنا وإن كان
 معلوماً احتج إليه وبما يقتضيه التركيب عريبه أم عش وقيل إن وصليته لأجواب لها **(قوله لما)**
 في التقديم من المتن) أي فبالوقدموه من ما لهم وقوله وقد يظهر الخ فيا إذا قدموه من مال الفلس أم
 محال وقيل لا ينافي لأن التمتع بوجوده وإن قدموه من مال الفلس وإن كانت غير قوية **(قوله وقد)**
 يظهر غريم) فلما جابهم ظهر غريم آخر ورجع إليه بالمحضة لم يرجع أي البائع فيما يقابل ذلك من
 العين لتبصره ورضاه بالترك وكتب أيضاً فلما جابهم ثم ظهر غريم آخر لم يرجع لأن ما أخذه لم يدخل
 في ملكه للفلس حقيقة بل فضاء على قول مروج والغرماء امتناعاً على مبادخل في ملكه حقيقة حل
 وقوله فيما أخذه أي أن كان من مال الفلس فإن كان من مال الغرماء فلا يرجعه لعدم ملك الفلس له
(قوله ويحصل الفسخ الخ) قدره طول الفصل والاقوله بنحو متعلق بفسخ المتقدم **(قوله كنفقت)**
 أي أو أطلته أو رددت الخن وأوصفت البيع فيه أو رجعت في البيع أو استرجعته حل **(قوله)**
 لا يرد) وإن زوى به الفسخ كان حل لا تنال لا يقوى على رفع الملك للفسخ بخلافه في زمن
 لتقدير لم استقر الملك كذا بهامش شرح الروض غلط والشيخنا وقصته علته اختصاص الخار
 بغير خيار العيب لأن خيار العيب طرأ بعد استقرار الملك لأن قال لما تقدم سببه كان كالتقدم شوي

فطالب في الأخيرة بالعين
 وكأقطاع جنس الموض
 أو هرب موصراً وأمتناعه
 من دفعه لجواز الاستبدال
 عنه في الأولى وامكان
 الاشياء بالسلطان في غيرها
 فان فرض حجر فادور
 لأعبته والتصريح بمحضة
 وبقوله لم يتعلق به حتى
 لازم وبالشروط في مسئلة
 الجهل من زيادتي (وان)
 قدمه الغرماء بالموض
 فله الفسخ لما في التقديم
 من اللنة وقد يظهر غريم
 آخر فيزاجه فيما أخذه
 ويحصل الفسخ (ينحو)
 فسخت العقد كنفقت
 وأردفته والتصريح بهذا
 من زيادتي (لا يرد) وعرف

قال غش على مر وإذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه أولا الظاهر الاول ليقا الموطأ على ملك الفلوس ولا حمله للخلاف في أنه يجعل به الفسخ أولا **(قوله)** كاعتقاد ربيع وقتك أي وتفوت هذه التصرفات لمادتها تلك التبرع شرح مر **(قوله)** كأي الحبة للزعر حيث لا يجعل الرجوع فيها بذلك حل **(قوله)** ولو تعيب أي بأن حصل فيه نقص لا يفرق بالعقد أما لو كان مرفوعه فهو داخل في عموم قوله الآتي وله أخذ بعينه ويضارب بحصة الباقي ولذلك أشار الشارع بقوله سواء أثلث الباني أم لا **(قوله)** بجناية (بائع) أي متلازمه فعله لعلمه بما قبله **(قوله)** أو بجناية (أجنبي) أي ضمن جناية أم لا لا جنبي الذي لا ضمن جنياته كالخرفي جنياته كآلة انتهى شرح مر **(قوله)** وضارب من أي شارك بالناقص من ثمنه فن تبعه سواء أخذ الفلوس الارش من الجاني أولا غش قال شيخنا وصورة ذلك فيما إذا كان الجاني البائع أن يبيعه بمخسرين وقيمتها ثم يحنى عليه الباغي فيسأري نسب الجناية تحين ينقص عشر القيمة وهو عشرة وأربعة النقص إلى العشر عشرة وهو عشرة ثم يحبر على المشتري أو يعل الباغي بالخرف فيرجع الباغي فيبيعه ويضارب بمشراثن الذي هو حصة يأخذ منه المشتري الذي هو الفلوس عشر القيمة الذي هو عشرة **(قوله)** بنسبة نقص القيمة هذا ظاهرنا لا لأرض له مقدار أماله ارض مقدور فيرجع عليه به **(قوله)** الذي استحققه الفلوس أي على الجاني وهو صفة لنقص القيمة وعمل كونه يستحق ما نقص من القيمة في غير العبد كذا فيه إن لم يكن للجنبة ارض مقدور من حروا فالواجب مثل ذلك العدم من قيمته كأي نظاره كأي مر وعبارته قوله الذي صفة لنقص وهذا يجري على الغالب من أن الجناية في العبد لا تكون على ماله ارض مقدور كانت فله ارثه وعلى كل فالباغي إنما يضارب من ثمنه بنسبة ما نقص من القيمة انتهى والمخير يرجع إلى نقص القيمة • والحاصل أن الباغي يرجع بالأرض وهو جزء من الثمن نسبت إليه كبنية ما نقص العبد من القيمة البا والفلوس يرجع عليه بنقص القيمة وقد يؤدي الحال إلى التفاض ولو في البعض كاتبه عليه الشهاب بن قاسم رشيدى على مر **(قوله)** رجع بعشر الثمن ومعنى رجوعه بأنه يضارب به **(قوله)** أخذناه (أما) أي بالأرض **(قوله)** أو ضارب (بثمنه) وهذا استثنى من قاعدة ما نحن فيه ضمن بعينه ومن ذلك الشاذ للجنبة في الزكاة إذا وجدها نالفة ضمنها أخذ أو نالفة استرداها لا أرض وعلاوه بأنه نقص في ملكه فلا يضمنه كالفلوس وقد يضمن بعينه ولا يضمن الشكل ذلك فله جنبي على مكاتبه فانه إذا قل له لم يضمنه وان قطع عضوه ضمنه حل وحل **(قوله)** له أخذ بعينه أي الفسخ كأن يباعه أو يبيع بثمنين ثلاثين نصفان له أن يأخذ نصف الأربوب ويضارب بقيمة النصف الآخر ولو كان باقيا وهو خمسة عشر انتهى وقد لا يردعى الرجوع بما إذا لم يحصل به ضرر بالتشخيص غير الغراماء وقال السبكي لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الأرواض وهو الضميمة على أن التفرق بالنسبة للغراماء أنفع من الفسخ في كله حل **(قوله)** أم لا وهو وإن كان فيه تفرق السنة لأنه لا ضرر منه على الفلوس بل فيه نفع للغراماء لكونه يضارب بالباقي كافر في شحنا في وجبة شرح مر وكذا استردا للمبيع استردا بعينه لانه مملوكة للغراماء أه **(قوله)** فإن كان نقصا في هذا مفرغ على قوله فسخ معاوضة الخ كأنه قال محل كونه يفسخ في المبيع كله إن لم يفسخ بآثار الثمن فإن كان قبض بعض الثمن أخذ من ماله أي بعد الفسخ في البعض الذي لم يأخذ منه المبيع ومردود كأن يبيعه بأرب قع بأرب بعين نضافا يأخذ منه عشرين ثم يجرى على المشتري فيأخذ من ماله ما دونه باقي الثمن وهو نصف الأربوب ويكون هذا النصف في مقابلة العشرين التي لم يأخذها شيخنا فوجه عدين بماله وتساوت قيمتهما وقبض منه تحين رجع عليه بنصفه مالا في عهده منها لا يرد

كاعتقاد ربيع وقتك كأي الحبة للزعر فتصبرى تصرف أمر من اقتضاه على الاعتاق والبيع (ولو تعيب) سبع مثلا (بجناية بائع) بقيد زده بقول (بعد قبض أو) بجناية (أجنبي) أخذ وضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة إلى الذي استحققه الفلوس فلو كانت قيمته سائما مائة ومعيها تسعين رجع بعشر الثمن (والا) بأن تعيب باقة مساوية أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو مشتر كزوجه له عبدا كان أمانة (أخذ) ناقصا (أو ضارب بثمنه) كأي تعيب المبيع في يد الباغي فان للمشتري أن يأخذ ناقصا أو يتركه (وله أخذ بعينه) سواء أثلث الباقي أم لا (ويضارب بحصة الباقي) فان كان قد قبض بعض الثمن أخذ

(قوله) أي بأن حصل فيه نقص كان الأولى أن يقول إن كان ناقص لا يرد الخ والأقلا معنى لكون النقص لا يرد فان حصل على النقص فلا معنى لكونه حصل فيه نقص تأمل

لان فيه ضررا على الغرماء سهل وحل **(قوله من ماله)** أى البائع ولو قال من المبيع لكان أظهر
 وماله بالنظر لما كان **(قوله بل ماله)** قد يقال لأجابه إليه بل هو بيان للواقع لان التعلم مصدر تعلم
 بنفسه بخلاف التعلم فانه مصدر عمله غيره وقيل يحتاج إليه لان تعلم يكون مطاوعا لم بقال عمله فعمل
 فمصدق أيضا بما اذنع يعلم وهو الظاهر فلو كانت يعلم كان المشتري شريكا بل زيادة للقاعدة أنه حيث
 فعل المبيع بايجوز الاستعجار عليه كان شريكا بنسبة الزيادة كما في شرح حر **(قوله فبيع فيها)**
 وكذا حكم الزيادة في جميع الابواب الا في المداق فان الزوج اذا فرق قبل الدخول لا يبيع بالخلف
 اذا ابدى الارضا الزوجة كتابا في ولو تغيرت حصة المبيع حتى صار الحب زرعاً خضرأ والبيض فرخا أو العير
 غلا أو الزرع شدة الحب أو زوجت الامة وولدت أو غلط الزيت أو نحوهم من التليات بماله أو بدونه يرجع
 البائع فيه نباتا وفرنا وخلا وشدت الحب لانهما من عين ماله كقيدت صفة أخرى فأشبهه صيرورة
 الودى بخلا له سحر لا يلزم من الرجوع حيث يكون الزيادة تأمل قال سم وقباضه على الودى
 في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي أن الزيادة في الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة
 في المذكورات فانها للفلس كاذ كره في البيعات انتهى وبعبارة شرح حر بعده قوله والزيادة المتصلة الخ
 ولو تغيرت حصة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعي أنه
 يرجع وجزءه من المقرى وأنتى به الشيخ قال الاسنوى ومقتضى الناطق في المسئلة السابقة أن لا يجوز
 البائع زيادة فاعله اه قال عش عليه قوله أن لا يجوز البائع أى بل يشاركه المشتري ولعل صورة
 المشتركة أن يقوم المبيع حبا ثم زرعوا يقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتي في مسألة الصبي اه فتكون
 الزيادة للفلس كاقدم من سهل خلاف الظاهر كلام ابن حجر **(قوله حدنا بعد البيع)** أى وانفصل قبل
 الرجوع عش **(قوله هو أولى قوله)** وجه الاولوية أن ما في الأصل المميز وولد البهيمة
 للشتى عن اللبن عش **(قوله ولم يبدل)** فان بذر البائع قيمته أخذه مع ماله لامتياز التفريق ولو
 بذر البائع قيمته وطلب للفلس البيع فيظهر اجابة البائع لأن مال الفلس مبيع كله زى **(قوله بمجمعة)**
 أى بمجموعة من باب نصر مختار **(قوله حدنا من التفريق)** كذا قالوا وأنت خير بأنه اذا اختلف
 للكل لم يحرم التفريق وحيث صححوا الرجوع هنا في الام فقد اختلف المالك فلا حزمة وقد يقال
 فلما لا يراعى الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم قل **(قوله وأخذ حصة الام)** وكيفية التقسيط كما
 في الشيخ اربا من ان تقوم الام ذات ولداها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها انقص ثم يقوم الولد
 أى صفة كونه محضاً وتقوم قيمة أحدهما الى قيمة الآخر وتقسم عليهما شرح حر وما ذكره من
 كيفية تقسيط حاشي على مقابل الاصح فيالو رهن الام دون ولدها والاصح ثم أن تقوم الام وحدها
 ثم مع لولده فان ذلك قيمته وعليه فينظر الفرق بين ما هنا وثم حيث جزم هنا مقابل الاصح هناك وسوى
 رهن في الامة وتلك ولدها بكذا نظير ما يأتي في تلك المعبر القرام والبناء في الارض المعارة وأنه
 لم يدر من ثمة هذا المقصود جوع فلا يكتفى الاتفاق عليه حفرا من التفريق بينهما اذ هو متع ولوى
 لم يدر انقصا ما لانهما شرح حر **(قوله ولو وجد حل)** للمسئلة أربعة أحوال لانهما أن يكون
 موجودا عند البيع والرجوع أو عند البيع دون الرجوع أو عكس فبيع فيه البائع في الثلاث والرابعة
 لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس الاول ومعناه أنها حلت عند الفلس وانفصل قبل
 الرجوع عنه يكون للفلس وكذا لو حدثت ثمرة بعد البيع وكانت ثمرة عند الرجوع فهي للفلس اه

من ماله (بالمقابل باقية) أى
 باقى الثمن ويكون ما قبضه
 في مقابلة غير لا يؤخذ كالأ
 رهن عديد بمائة ونلف
 أحدهما وقد قبض خسين
 فالباقي مرهون بالباقي
 أو قولى والا إلى آخره أعمهما
 ذكره (والزيادة المتصلة)
 كمن وتعلم صنعة بلا تعلم
 (البائع) فيرجع فيها مع
 الأصل (والمنفصلة)
 كمنه وولد حدنا بعد البيع
 (لشتر) فلا يرجع فيها
 البائع مع الأصل (فان)
 كانت أى الزيادة المنفصلة
 ولداً لم يميز (هو أولى
 من قوله فان كان الولد صغير
 ولم يفسد) بمجموعة
 (البائع قيمته بيماء)
 مع احدا من التفريق
 المنعونه (وأخذ حصة
 الأم) من الثمن فان بذلها
 أخذها (ولو وجد) للبيع
 (حل أو غير)

مر وصورة ما اذا كان ظاهرا عندها وان كانت خارجة من اللقن الانثى تعلم بالاولى اى يرجع لاولى
 من كونه موجودا عند احداهما فقط اه ح ف وعبارة النهاج ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البع
 اوعك اى حاملا عند البع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله فالاصح نعتى الرجوع للولد اه نو
 حذف النصف قوله لم يظهر لكان اوضح لانه ليس بقيد **(قوله لم يظهر عند البع)** اى لم ينفصل الحمل
 ولم يظهر الثمر من كونه فالرد لم يظهر كل وأفراد الضمير لان الملقح بأو وتبينه لانه الذى يثمره علم
 الرجوع فيه حيثما اذا كان كل ظاهرا عند البع والرجوع فالأمر واضح وأراد بظهور الحمل
 انفصاله لانه لا يسمى حلا يحتفظ حقيقة وأراد بظهور الثمر تأبيره وتثيقه في النخل وسقوط نحو
 النورق غيره ح **(قوله عند البع ارجوع)** ظرف لقوله وجد كيدل عليه قول الشارح بأن
 كان الحمل الخ وأوفى كلامه مائة خلق فتجوز الجمع فليقتد بصديق منطوق اللقن ثلاث صور كوالشارح
 منها اللقن بقوله بأن كان الخ والثالثة ما لو كان كل منهما موجودا عند كل من البع والرجوع وهذه
 مستفادة من كون أمانة خلق وتركها الشارح لان حكمها معلوم بالاولى من الصورين اللقن
 ذكرهما ومفهوم اللقن صورة واحدة لا يأخذ بالتميز فيها الحمل ولا الثمرة وهى ما اذا كان كل منهما باهر
 موجود عند البع والرجوع بان حدث كل وانفصل بين البع والرجوع فيكونان اللقن وهن تقسم
 في قول الشارح كثرة وردها بعد البع تأمل **(قوله بان كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند البع)**
 بان باعه الدابة وحملها في بطنها عند البع أو باعه الشجرة والثمر مستترا اى لم يؤر عند البع وقوله
 دون الرجوع اى لم يكن الحمل والثمر مستترا حالة الرجوع بل كان الحمل منفصلا حالة الرجوع بان
 انفصل عند اللقن وكان الثمر ظاهرا عند الرجوع بأن أروعته اللقن فأتا به كنافصل الحمل
 وشيخنا **(قوله اوعك)** بان كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند الرجوع بان باعه الدابة وهى حالي
 ثم حلت عند اللقن اى وانفصل عند الباع بعد الرجوع أو باعه الشجرة وهى غير مشترية ثم أرت
 عند اللقن ولا يصح أن يقال في صورة العكس بأن كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند الرجوع
 دون البع بأن كان الحمل منفصلا عند البع والثمر ظاهرا عند البع لانه لا يمكن شيخي **(قوله بان)**
 في الحمل في الاولى على أنه يعلم) فساكنه باع عتيين فبرجع فيما فان بيننا على أنه لا يعلم فلا يرجع في
(قوله وتبعنا في البقية) اى صورة الغرة بقسميها وصورة الحمل في العكس وقوله لان ذلك اى المذكور
 من الحمل والثرمة وهذا لتعليل للتبعية وقوله ويرق الخ راجع لاحدى صورتى الحمل وهى صورة العكس
 بالنسبة اليه تأمل **(قوله ودين نظيره في الرهن)** كأن رهن عنده الدابة حالما تم تحمل عند الرهن
 فان الحمل لا يدخل في الرهن وقوله وفي الرد بالبيع كأن يبيعه الدابة حالما تم تحمل عنده لم يظهر
 عيب قديم فانه يرجع في الحمل اذا انفصل وقوله ورجوع الوالد اى هبة كأن يهب لولد دابة
 حالما تم حملت عنده ثم يرجع الوالد في الدابة فانه يرجع فيها دون الحمل لانه لا يملكه يأخذ اذا انفصل كالز
 شيخي **(قوله بان سبب الفسخ)** وهو عدم توفيق الثمن **(قوله عن أخذ منه وهو الملقح)** اى
 فلفظنا عليه وقفتان اللقن والاطلع على عيب في المبيع فردته على الباع أن يكون الحمل للثمن
 ولو كان موجودا عند البع لان الفسخ نشأ من قصور الباع بعدم اعلام اللقن ببيع وليس مرد
 لان الحمل من الزوائد المنفصلة في جميع الابواب الا في الفسخ ع ش ومنته لتعجيل الزكاة **(قوله ولو رجع)**
 اى الملقح الارض اى وأراد بالبيع الرجوع ولما قيل تم حجر عليه كاقال ذلك فيها اذا طعن حل ولما
 لشمله لما اذا قدم الحجر على البيع بان كان الباع جاهلا بالحجر اه وجواب الشرط عن جواب
 فيه

لم يظهر عند البع ارجوع
 بان كان الحمل متصلا والثمر
 مستترا عند البع دون
 الرجوع اوعك (أخذه)
 بناء في الحمل في الاولى على
 أنه يعلم وتبعنا في البقية
 للاصل لان ذلك يتبع في
 البيع فكنا في الرجوع
 ويفرق بينه وبين نظيره
 في الرهن بان الرهن يصفى
 بخلاف الفسخ لفظه الملك
 وفي الرد ببيع ورجوع
 الوالد هبة بان سبب
 الفسخ هنا نشأ عن أخذ
 منه بخلافه ثم والتصريح
 بحكم عدم ظهور الثمر عند
 الرجوع من زيادى (ولو
 غرس الارض)

(قوله وهى غير مشترية الخ)
 الاولى لان غير علميات الثمر
 عند اللقن اى ولم تؤر
 لان حاصل ما ذكره صورة
 وجوده عندها اى أنه لم
 يظهر عند البع وظهر عند
 الرجوع تأمل
 (قوله لاحدى صورتى
 الحمل) وكذا لاحدى
 صورتى الثمر وهى صورة
 العكس ايضا

فبه تفصيل وأشار بهذا إلى أن الزيادة لاثثة أقسام لانها امامتيرة كالولد وكالفراس أو غير مة
 كلكل الخطئة بأجودتها أو بالسمن أو صفة كالطحن والنعارة **(قوله المبينة)** أي أو المؤجونه
 كان استأجر أرضاً ثم غرسها أو بنى بها ثم حجر عليها ما أخذ من قوله لتقدمه فسخ معاوضة الخ أي ثم
 أن فسخ بمقتضى مقتضى التلها بخراب به أو الانفخ ولما لم يسلطوا بالفسخ ع **(قوله)**
 فان اتفق هو أي المفسس وغرماء أي غير البائع **(قوله قلوا)** ظاهر ولو بعد إرضان القاضي وإن لم
 يكن مصلحتشو يرى أي وإن نفقت قيمة البناء والفراس ولا نظر لاحتال غريم آخر لأن الأصل عدمه
 ثم اتفق على خلاف الأصل ظهور غريم آخر فهل يغير الحكم أم لا وفيه نظر والأقرب الثاني للغة
 المذكورة ع على مر **(قوله وليس للبائع)** هذا ينشك على ما مر عن شيخنا من الزام المفسس
 بأخذ قيمة الولد إلا أن يفرق بحرمه التفرق هناك وإن كان فيه نظر كما مر **(قوله ليس لك مع)**
 الأرض الخ أي مع رجوعه في الأرض وليس المراد مع ملكه الأرض اه أي ليس لك بعقد من
 القاضي أو المال بأنه ع على مر **(قوله وب تسوية الحفر)** أي بإعادة ترابها فقط ثم إن حصل
 قصص إن لم يحصل التسوية بالتراب المعاد وقعت قيمته من المفسس الأرض ع على مر **(قوله وإن)**
 حدث في الأرض نقص أي بعد الرجوع أو ما قبله فلا أرض له لأنه كالعيب فحقه يورى وعادة س
 قال قيل لم يرجع أرض النقص مع أنه لا يرجع به فإذا وجد المبيع بأصا بل يرجع فيه من غير شيء أجب
 بأن النقص هنا حصل بعد رجوعه **(قوله يضارب البائع به)** أي الأرض وأوجه ما سأل به الحفر
 فالشهر رابع المذكور في المشتكين زى بالني وهو ضعيف **(قوله لأنه لتخليص ماله)** أي يجب
 لأجل تخليص ماله أي مال المفسس وهو البناء والفراس أي يجب بسبب تخليصهما من الأرض فهو
 من تمام التسليم وبصح وجوع الضمير للبائع ويراد بماله الأرض **(قوله وهو الأوجه)** هو المعتقد
 كافي قل **(قوله عليك)** أي بلفظ يدل على التملك فلورجم لم تملك تبين بطلان الرجوع س
 والعقد ما من القاضي أو من المالك بأن منه كما تقدم في بيع مال المفسس وظاهر مع ما تقدم في باب البيع
 من أنه لا بد لصحة من الصلح بالقرآن يبعث عن القيمة قبل العقد حتى يعرف قدرها ثم يذكرها في
 العقد ويحتمل الاكتفاء هنا بأن يقول بملك هذا بقيته ويعرض على أرباب العقدة ليعرف قدرها
 ويفتر ذلك هنا للبادرة في فصل الأرض في مال المفسس انتهى ع على مر **(قوله بقيته)** أي
 مستحق القامع هنا والمراد بقيته وقت التملك س **(قوله أو قلته)** وينبغي كفاؤه الأذرى أن لا
 يقع إلا بعد رجوعه في الأرض كما اقتضاه كلام المعمراني وغيره والأقيد بواقعهم ثم لا يرجع فيفسرون
 أن تكون المصلحة فلا يشترط تقدم رجوعه ولو امتنع من ذلك ثم عاد اليه يمكن شرح مر **(قوله)**
 وغرم أرض قمه وهو التفاوت بين قيمته فأنما أي مستحق القامع بقيته متعلقا حل **(قوله لأن)**
 مال المفسس علة قوله ملكه وقوله والضرب يدفع الخ لمرتين وقوله بكل منهما أي التملك
 بالقيمة والقلم وغير أرض النقص **(قوله بخلاف ما للوزيرع)** هو محترز قوله وكفرس أو بني وقوله
 يراد للولد ويجز مة بعد أخرى أن يكون حكمه حكم الفرس والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحق
 وفرغ من هذا الخبر زى الذي ذكره ع على مر **(قوله لأن لزوع أمدا ينظر)** يؤخذ منه أنه لو كان
 وغرم ما إذا بالملامه أي فينتظر زمن الجز فيجزه ثم يأخذ بالمال أرضه اه وكأزوع في بقاءه من غير
 أجر والفرقة على أصلها كالفرس وشعره ذكره الشورى أي للغة المذكورة قال ع وقضية
 التليل أن مثل لزوع فذلك التليل الذي جرت العادة بأنه لا يغوا إلا إذا قل إلى غير موضعه اه

المبينة (أو بني) فيها (مان)
 اتفق هو وغرماء على
 قلته أي الفرس أو البناء
 (قلوا) لأن الحق لم
 لا يدهم وليس للبائع أن
 يلزمهم أخذ قيمة الفرس
 أو البناء ليشك مع الأرض
 وأذا قل وجب تسوية الحفر
 من مال المفسس وإذا حدث
 في الأرض قصص بالقامع يجب
 أرضه من ماله قال الشيخ أبو
 حنيفة يضارب البائع به وفي
 المذهب والتذهب والكفاة
 أنه يقدمه لأنه لتخليص ماله
 وهو الأوجه (أو) انتقوا
 على (عدمه) أي القلم
 (ملكك) أي تملك البائع
 الفرس أو البناء (بقيته)
 أو قلته وغرم أرض قمه
 لأن مال المفسس مبيع كله
 والضرب يدفع بكل منهما
 فأوجب البائع ما لم يملكه
 بخلاف ما للوزيرع الذي
 وأخذها البائع لا يمكن من
 ذلك لأن لزوع أمدا ينظر
 (قوله أي مستحق القلم)
 الخ عبارة صحيح بقيته وقت
 التملك غير مستحق القلم
 جانا كما هو ظاهر

(قوله فسهل احتاله) أي لا أجرة لعدم بقائه لأنه وضع عقوله أمد ينظر وهو ظاهر فيما يتأخر عن وقت المعتاد أو ما تأخر عن ذلك بسبب اقتضاه كمروض برد أو كل جرد تأخر عن أدراكه في الوقت المعتاد أو قصر المشتري في التأخير فهل للبائع الاجرة أم لا فيه نظر والاقرب الأول لأن عروض مثل ذلك نادر والمشتري في صورة التأخير مقصر بفترته الأجرة عيش على مر **(قوله فان احتلوا)** أي الفئس والغرماء كان طلب الفئس القلع والغرماء تلك البائع بالقيمة وأما العكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع حل وهذا مفهوم قوله فان احتلوا **(قوله عمل بالصلحة)** أي صلحة الفئس **(قوله وما يذكر)** أي قوله تملكه الخ أي من اقتضاه على ما ذكر **(قوله لا يزال الضرر بالضرر)** أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري ولو اتفق البائع والغرماء والفئس على بيع الأرض بما فيها جاوز ووزع الثمن بمشارك في الرهن وانعقد تعدد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال الفئس وبذلك فارق عدم صحة بيع عوبيدهما نحن وأسدرو بيع الفئس والبناء في تغيير البائع بين المالك من المشتري الثاني والقلع والمشتري اختيارا جهل قد **(قوله غلطه)** أي المشتري ولو باذنه أو اختلط بنفسه أو خلطه نحو بهيمة وخرج ماله وخلطه أي فبرجع البائع بالأرض على الفئس إذا خلطه لرد أو يضارب به ويرجع للفئس على الأجنبي لسلام الضرر على الفئس والغرماء قد دهر قال عيش عليه قوله فخلطه أي بجني أو أو البائع لا يثبت خلطه تصدي به أي فيخرج أرض النقص للغرماء حالاً ثم إن يرجع في العين بعد إضرابها بما غرم وإن يرجع فيها يضارب بكل الثمن ويخرج بمثلها لو كان الخلط من غير جنس المبيع كزيت يشدح فليرجعوا لهم جواز القصة لا تنفاه القائل فهو كالنصف شرح هر أي فيضارب بمثل **(قوله كقصص المبيع)** أي بأية مثله فانه يأخذه ناقصاً أو يضارب كما مر **(قوله حذراً من ضرر الفئس)** لعدم جواز القصة حينئذ فالاختلاط بالأجود كالاختلاط بفئس الفئس حل **(قوله كقصدت حارث السكيلين)** أي يقع به التفاوض لو كمل ما يتفق بالبائع حل كاردب يرخله برع أجودت **(قوله ولو بوجته الخ)** وضابط ذلك أي ما تحصل به الشركة كتنزيه منزلة العين أن يفعل به ما يجوز الاستئجار عليه ويظهر أنه كدفع الشاة وشي اللحم وضرب اللبن من تراب الأرض وتعلم الرقيق الحرة أو الفراء ورأى الدابة بخلاف ماله يجوز الاستئجار عليه كسفين الدابة وما لم يظهر أنه كسفة هذه وحفظها لا يظهر أن ذلك على الدابة حل وقد وصل **(قوله أي الحب)** فالضرب واجب عليه من القتل له **(قوله يعمل)** ولو متبرعاً حل وسم **(قوله تم حجره)** قال حج في هذا وفي الفئس بقيد ولم يذكر له مستنداً لم يذكره على سبيل البحث حل ومراد حج أن الترتيب للشداد من ليس بقيد ولا لا فالحل لا بد منه وكان حل فهم مراده أن الحجر ليس بقيد هـ وأقول ما لا حج ظاهر أنه لو وقع هذا بعد الحجر وكان قد باع جاهلاً به كان الحكم كذلك كقراره شيخنا الفريزي **(قوله وذاوت قيمته بالصفة)** وهي الطحن والقصر والصيغ ففتح الصاد حل وهذا التقيد لا يحتاج إلى وأما في مثله الصيغ لأن فيها عيناً أخرى زائدة على الصفة قد تنبأ إلى زيادتها وقد تنبأ إلى الصفة وأما في مثله الطحن والقصر فليس هناك إلا الصفة فلا يحتاج إلى التقيد بالنسبة إليها ما ينسب إليها قول الشارح الآتي فاز ياد قل إن رفع سعر سلته **(قوله لا يادة)** أي بسبب الزيادة **(قوله ما يبيع المبيع)** ويثبت أن يكون بيع بعد رجوع البائع في سقه اذ لو لم يرجع وأراد المتاركة فلا تنقح بخصوصه ذلك بل تباع الجملته بقسم منها لجميع الغرماء كما هو ظاهر سم والبائع له الحام كزاد ما في الفئس

فهل احتاله بخلاف الفئس والبناء فان استلوا أحصل بالصلحة وما ذكر على أنه ليس للبائع أخذ الأرض وإبقاء الفئس والبناء للفئس ولو بالاجرة به صرح الأصل لنقص قيمتها بلا أرض فيحمل له الضرر والرجوع انما شرع لمنع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر (ولو كان) المبيع له مثلاً كبر غلطه بئنه أو بداره منه (رجع) البائع (بقدره من الخلو) ويكون في الرد لساعدا بنفسه كنقص المبيع (أو) خلطه (بأجود) منه (فلا) يرجع البائع في الخلو حذراً من ضرر الفئس ويضارب بالثمن نعم إن كان الأجود قليلاً جداً كقصدت حارث السكيلين فالوجه القلع بالرجوع كما قاله الامام وأقره الشيخان ونصيري بالحق أعينهم تعبيره لم يخلط (ولو) طحنه) أي الحب المبيع (أو قصره) أي الثوب المبيع له (أو بسببه بسببه) أو ثمن البعد منه بغير تم حجره (وذاوت قيمته) بالصفة (فالقلع شرعياً لا يادة) سواء أبيع المبيع وعليه اقتصر الأصل

بأنه مع البائع عش **(قوله في الأولين)** أي الطحن والقصر **(قوله وفارق نظيره)** غرضه بهذا الرد على الخصم المقاتل بأن البائع فعوض بلزادة كايغوز بها في السن ونحوه وعبارته قمر م والثاني ليشترك للفلس في ذلك لا يهاجر كمن الدابة بالملف وكبر الشجرة بالسقي والتعهد وفرق الأول بنسبة الطحن والتصارفه بخلاف السن وكبر الشجرة فإن الملف والسقي يوجدان كثيرا ولا يحصل السن ولا الكبير فكان الأرفيه غير منسوب إلى فعله بل محض منع الله تعالى ولهذا امتنع الاستعجار على تكبير الشجرة وتكسين الدابة بخلاف الطحن والقصرة **(قوله في فسن الدابة)** أي وكبر الشجرة **(قوله فانه محض منع الله تعالى)** فيه ان غيره كذلك كالطحن والقصر وأوجب بأن العبد له منع به ظاهر الكونه بنسب إليه بخلاف السن فانه وإن كان يعمل فعله وهو الملف لكنه سبب بعيد ولا ينبغي ظاهر تأمله بشرطه في قول الشارع محض منع الله تعالى **(قوله ولو كانت قيمته في الثالثة)** أي فيها لو سببه أي قيمته قبل الصبغ **(قوله والصبح)** أي قبل جمعه في الثوب وهو معطوف على الصبر في قيمته بدون إعادة الخافض وقوله وصارت قيمة الثوب الخ أي سبب الصنعة أي جعل الصبغ فيها **(تنبيه)** إمرئصر بما عرفت اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا يوقت اعتبار الزيادة فيها أو النقص منها بل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في السكك لانه وقت الاحتياج إلى التقويم ليرفد ما يلزم للفلس وتعتبر قيمة الثوب حيث خلية عن الصبغ وقيمة الصبغ حيث دخلت وتعتبر الزيادة حيث دخلها أو ألاحدها عش على م **(قوله ثلث الثمن)** أي إن بيع أو القيمة أن أخذه البائع وهو رابع قوله مستدرام وقوله أو خسر ذلك في إذا كانت قيمته خست دراهم وقوله أو فوضه أي فوضا إذا كانت قيمة ثمانية دراهم شوي **(قوله والنقص في الثانية)** أي وكذا الزيادة كما علم من قوله أو نصفه **(قوله كامل)** أي من قوله أو خسر ذلك **(قوله وهل نقول الخ)** مراده بهذا شرح قول المتن شريك بل زيادة أي شركة جوار على الأول المتعمد وشيوع على الثاني ويبنى عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر صنعة على المعتمد أو لها على مقابله وسببه على الشارع آثاره وهذا كله الخ لكن فيمدان كلام الشارع الآتي في أصل الزيادة أي فإذا كانت الزيادة من أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلا وكلام هنا في تقرير ما يبنى على اختلاف أثمانه في زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة فهناك يمدان وأما سبباني في الشارع فهو زيادة واحدة تأمل ويمكن أن يقال كلام الشارع الآتي فهو أعم قوله هنا في إذا زادت القيمة بسبب الصنعة أي فإذا كانت زيادة القيمة بسبب الصنعة سواء كان معازر زيادة ارتفاع السعر أم لا وقوله فإن زادت بارتفاع السوق الخ معناه فإن كانت الزيادة بارتفاع السوق أعم من أن تكون معازر زيادة الصنعة أم لا فإن زادت بارتفاع السوق لم يرتفع سعره وحيث دفعه أن في كلام الشارع الآتي في سبباني ما يبنى على الخلاف وإن كان أي كلامه في قول على الجلال وله وجهان لعدم منهما الأول أنه شركة مجاورة ويرتب عليها أنه لو زادت القيمة بارتفاع سعر مداهم أي صاحبها وسر مداهم أي لها بالنسبة وكذا لو سبب الارتفاع فيهما أو يأتي في ذلك جميع ما يأتي وأما زاد لا بسبب أي أو بسبب الصنعة فهو للفلس كما في قول المتن وشهد وليس في عه كسرح غيرهما فلهما انتهى وهذا الاعتراض مبني على ظاهر العبارة وجوابه أن الثاني فكلامه هو الأول في كلام الشارع وعبارة السبكي وهل يقول بتركان أو تقول لكل الثوب للبائع

في الأولين أم أخذه البائع
فلو كانت قيمته في الأولين
خنة وبلغت بذلك ستة
فلا يغلس سدس الثمن في
صورة البيع وسدس القيمة
في صورة الاختلاف فارق نظيره
في فسن الدابة بطله بأن
الطحن أو القصر منسوب
إليه بخلاف السن فانه محض
منع الله تعالى إذا الملف يوجد
كثيرا ولا يحصل السن ولو
كانت قيمته في الثالث ربع
دراهم والصبح درهمين
وصارت قيمة الثوب بمصوغا
ستة دراهم وأخضا وثمانية
فلا يغلس ثلث الثمن أو
القيمة أو خسر ذلك وأخضه
والنقص في الثانية على
الصبغ كما علم لانه هالك في
الثوب والثوب قائم بحاله
وهل تقول لكل الثوب للبائع
وكل الصبغ للفلس أو تقول
يشتركان فيها بحسب
قيمتها لتعذر التمييز بهما
رجح منهما ابن القرى
الأول قال السبكي ويشهد
لثاني نص الشافعي

(قوله تنبيه الخ) هو لابن
سحج في شرح الامل

وكل الصبغ للفلس وبشده لثاني الخ اه فلا تخالفا ولا تضعيف **(قوله)** في نظير المسئلة من النصب أي ثبنا
 انصب نو بأوصفه وعبارة المؤلف هناك وليس المراد اشتراكهما على جهة التسويح بل أحدهما
 ثوبه والآخر صبغه اه **(قوله)** فان لم تزد قيمته بذلك أي بالصنعة بأن سارت أو قومت وهذا مفهوم
 قوله وزادت قيمته بالصنعة **(قوله)** فلا تثنى (البائع) المناسب للمفهوم أن يقدم للفلس بأن يقول
 فلا تثنى للفلس ولا للبائع الخ وأتى بالبائع لاجل قوله وإن نقصت **(قوله)** وإن نقصت أي في صورة:
 النقص لأن في الزيادة صدق بالنقص فالواجب أن لا يتوهم ثبوت ثبني البائع حتى يثنى في الصورة:
 النقص شيئا **(قوله)** اشتراكية ومن غيره أي ولم يدفع عنه في الصورة ثبني (قوله) وصبغه لامة
 البمع قوله أوصفه صبغ اشترا الخ **(قوله)** فان لم تزد قيمتهما المراد قيمة الثوب بمصوغاته قيمته
 غير مصبوغ هذا والمراد هنا وفيه يأتي **(قوله)** أخذ البائع مبيعه هذا ظاهر في الصبغ في صورة الزيادة
 والمساواة أما في صورة النقص التي مثلها الشرح بالخسفة فالبايع يأخذ بعض مبيعه فله بأخذ لواءه
 الزائد فقط ولا يرجع ببقية ثمن الصبغ على الفللس بل في هذه الصورة انشأ قنع بالواحد الزائد وانشأ
 خارب ثمن الصبغ بجماله كما يؤخذ من شرح جر **(قوله)** من الثوب أو الصبغ أو مائة خلويكون البائع
 أي من الثوب فقط أو من الصبغ فقط إذا كان لكل مال ومعنى كون هذا يأخذه هو هذا يأخذ هذا أي
 يأخذ ان الثوب بجماله ويشتر كان فيه وإذا كانا واحدا فالامر واضح ورجوعه في الصبغ لما سبقه
 أمكن فصله أو حكا في الرجوع ببقية ذلك يمكن فصله ولو اتفق القراء والفللس على قلع الصبغ وفراثة
 قلع الثوب جار كالثوب والفراس ولما صاحب الصبغ الذي اشتراه الفللس من غير صاحب الثوب فله وجرم
 قلع الثوب ولما كان الثوب قلع من غير قلع الصبغ فله التلوي وحمل ذلك إذا أمكن قلعه بقوله اه
 الحبرة والأقبيصون منه قلع الزركسي عن ابن كعب في الأولى وفي معناه الاختيران شرح جر **(قوله)**
 وذكر أخذ البائع المبيع في الثانية هي ما بعد الأدهى شاملة لعمدة ما إذا اشترى الصبغ من صاحب
 الثوب أو أجنبي فلهذا صرح قوله فيها واشترى الخ **(قوله)** بسبب الصنعة هذا التقييد ليعتد بال
 الاتي مسئلة الصبغ لأن فيها عيناً أخرى زائدة على الصنعة قد نسب الزيادة إليها وقد تقابل الصنعة
 وأما في مسئلة الطحن والنصر فلليس هناك إلا الصنعة يشير إلى هذا قول الشارح فالزيادة لم ترتفع
 سعر سلته **(قوله)** وقد قدمت الإشارة إليه بقوله وزادت قيمته بالصنعة حل وفيه أن هذه
 تصرع للإشارة **(قوله)** لم ترتفع سعر سلته عبارة جر فالوزادت بأرتفاع سوقها وزادت
 عليها بالنسبة وهذا في غير صورة الطحن والنصرة فإذا ساءل الثوب قبيل نحو الصبغ خسة وأرتفع
 سوق قمار يداوى ستة وينحو الصبغ سبعة فلا مفلس سبع فان ساءل مصبوغا سبعة فلا
 ارتفاع سوقه كان له سبعان اه

(باب الحجر)

(قوله) هو فتلنخ أي مطلقا **(قوله)** وشرا لنخ الخ مثله جر وعبارة حجر جمع من نصرف نحو
 بسبب خاص وهي أولى لأن اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الشارع ظاهرة في الاشتراك ولو
 لا يتحقق في جميعها إذا العبا والصفه يصح فيها بعض التصرف المالي كالتيدير ولو لمع من كل
 وكأصل الخدمة من الأول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يلحق بذلك عشي هذا ويجز
 أن يجعل آل في التصرفات للجنس وعبارة الرشيدى قوله من التصرفات المالية أي ولو في غير
 يشمل جميع أنواعه الآتية أو أن مراده تعريف مقصود الباب خاصة فهو على إطلاقه اه جر

(قوله)

فان زاد ثمن ارتفع سعر سلته **(باب الحجر)** هو فتلنخ وشرا لنخ

فان لم تزد قيمته بذلك فلا
 شيء للبائع وإن نقصت ولا
 للفلس (أد) مبيعه (صبغ)
 اشتراكية (أد) أيضا (أد)
 غيره وصبغه بجمعه عليه
 (فان لم تزد قيمتهما على
 قية الثوب) غير مصبوغ
 كأن سارت قيمته ثلاثة
 أواربع (فان لم يزد
 يشارك بجمعهما وصاحب
 الثوب بواجده فبرع فيه ولا
 شيء وإن نقصت قيمته كما
 (أد) بأن زادت قيمتهما
 على قيمته (أخذ البائع
 مبيعه) من الثوب أو الصبغ
 سواء اشترى قيمتهما ما بعد
 الصبغ قيمتهما قبل أم نقصت
 عنها ثم زادت عليها كان
 سارت قيمتهما سائر وخسة
 أو ثمانية (لكن الفللس
 شريك) له ما إذا اشترى
 الصبغ من آخر ولما كان الثوب
 فبالا اشتراكية (بأن زيادة
 على قيمتهما) فلا في الأخيرة
 ربع ثمن الثوب أو قيمته
 مصبوغا ذكر أخذ البائع
 المبيع في الثانية فيها واشترى
 الصبغ من آخر مع ذكر كون
 الفللس شريكا في ما واشترى
 الصبغ من بائع الثوب من
 زبائده وهذا كله فيما إذا
 زادت القيمة بسبب الصنعة
 كما هو للتبادر من العبارة
 وقد قدمت الإشارة إليه فان
 زادت بل ارتفاع السوق
 فان زاد ثمن ارتفع سعر سلته

من التصرّفات للمالية
والاصل فيه آية وابتلوا
اليامي وآية فان كان الذي
عليه الحق منها أضعيفا
وقسر الشافعي السفيه
بالمجنون والذميف بالصبي
وبالكبير المختل والذي
لا يستطيع أن يمل بالمغلوب
على عقله والحجرون نوع
شرع لصلحة الغير كالخبر
على المغلس للغمرام
والراهن للرهن في
المروهن والمرضى للورثة
والمكاتب لبيدهم وتعالى
والمرتهن للعين ولها بواب
تقدم بعضها وبها يأتي
نوع شرع لصلحة المحجور
عليه وهو الحجر (مجنون
وصبا وسفه فالمجنون

(قوله تفتي مرتهنة)
لأنه تنحصر الغاية فبذلك
قن جعلها دفع المطالبة وقد
ينويه

(قوله ربما تدخل في
عبارة الشيخ) كأنه
يدخل الاول في العبد
والاخيرين في المروهن

(قوله بعد فسق المشتري)
أي وقد فسق العين اه سم

(قوله ان لم يكن عليه الخ)
أطلق العبارة حج وغيره
بل ذكر مر قسمها يلوح
الى ضعف التقييد فراجع

وذكر سم ما يلوح للضعف
بأن الكلام في الحجر
عليه في التبرع فأنزل

(قوله من التصرّفات) لا ينع من هذا التقييد عدم صحة أقوالهم والمجنون مطلقا لان ذلك ليس
باعتبارها وهو أمر زائد على الحجر سم شوري (قوله وابتلوا اليامي) كنى عن الحجر بالابتلاء
لأنه يترجم من الابتلاء تقدم الحجر وكنى عن البلوغ ببلوغ النكاح شرح مر بزيادة وجه التسمية أنه
لأنه ما يختارهم دل على أنهم ممنوعون من التصرف ع ش (قوله وآية فان كان الذي عليه الحق)
فبان الآية مرة وضة في املاء الحق للكتاب كإفاله فاكتبوه ثم قال ولعل الذي عليه الحق أي يمل
الكتاب أي يمل عليه ما يركبه الآن يقاس عليه بقية التصرّفات شيئا وانظر وجه لانه هذه الآية على
الحجر واجب بأن عمل الفلانة قوله فليسل وليه بالعدل لانه راجع للجميع واللام الثانية بدل من الياء
والاصل فليسل وبعبارة الجلالين قوله فان كان الذي عليه الحق سفيها أي مجنونا أو ضعيفا عن الاملاء
صراو كبر أو لا يستطيع أن يمل وهو عرس أو جعل بالآلة أو نحو ذلك فليسل وليه متولى أمره من والده
وصي وقدم وترجم قال ع ش وفائدة ذكر الآية الثانية هذا الاول انها أفادت ما لم تنده الاول وانما لم
يصر على الثانية مع شمولها لما في الاول بناء على ما نسر به لان في الاول التصريح بالقيم وبأن ماله
لا يزل له لا بعد رده اه (قوله وبالكبير المختل) أي مختل النظر بسبب الكبر فيغير ما بعده لانه
مختل بالمجنون ع ش (قوله بالمغلوب على عقله) بأن زال شعوره بالمرءاء كان كبيرا أو صغيرا وهذا
يأثر تغير النصف بالصبي وبالكبير المختل فان الراد بالاختلال فيه نقصان عقله لازواله ع ش (قوله
لصلحة الغير) أي غير المحجور عليه أي قدما كاهو واضح فلا نافي أن فيه مصلحة للمحجور وأيضا
كلاهما ذمته من حقوق الفرائض لم يحجر عليه في الاولين لضعفه في غير برأها فتبقى مرتهنة بذاتها
في الآخرة وانما الشئ عليه بعض خير فانه لو رثته وفي العبد والمكاتب بقي عليه حق سيده اه إيعاب
شوري (قوله كالحجر على المغلس) أشار بالكاف الى عدم انحصار هذا النوع فبذلك قد كره أنه اه
بعضه ان نحو سبعين صورة بل قال الاذني هذا باب واسع جدا لا تنحصر أفراد مسائله ومنها أيضا
الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد المجاني والورثة في التركة قبل وفاة الدين الآن هذه الثلاثة
ربما تدخل في عبارة الشيخ وأصله الحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسق المشتري بالعيب
حتى يدفع الثمن وعلى السابح للحر في ماله اذا كان على الحر في دين والحجر على المشتري في البيع
قبل القبض وعلى المالكين له على الغمرام وعلى السيد في نقدة الآلة للزوجة يتصرف فيها حتى
بطلبها لها ودار العدة بالاقراء أو المملوك وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد
في أم لولده سم ع زيادة (قوله والمرضى للورثة) أي ونحوه من كل من وصل الى حالة يترفع فيه التبرع
من الثالث كالنصف للقتل حل (قوله في ثلثي ماله) أي ان لم يكن عليه عيين مستغرق فان كان عليه
دين مستغرق فيحجر عليه في جميع ماله شرح مر (قوله والمكاتب لبيدهم) أي اذا تصرف
نصفه فله خطر كالغرض أو تبرع وفيه ان يقتضي أن السيد لو أذن له فيأخذ كرا يصح لبقا مع الله تعالى
وليس كذلك حل وجعل للماردي الحجر في ماله فبذلك كرا يصح لبقا مع الله تعالى
عليه بهم وتعالى كإفاله سم ل (قوله وثقة تعالي) أي لاجل تحصيل الحرية (قوله تقدم بعضها)
وهو الحجر على المغلس والراهن والعبد في معاملة الرقيق وبأني بعضها وهو الحجر المرض في الفرائض
وعبر الرث في الفرة وحجر المكاتب في الكتابة ومراده بهذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر هذه
الأمور التي شاع أمه لا ذكرها عا (قوله وهو الحجر مجنون الخ) والحجر في كل واحد من
القبلة ثم ما بعده وليضعهم

نمانية لا يشمل الحجر غيرهم • فمنها بيت وفيه محاسن

أراد (أراد الأطلاق) أي الانفكاك السكي وقوله ومن عبر بالاولى بالبالغ من غير تنقيده بالرشد أراد حجر الصبا أي أراد زوال حجر الصبا وولفته حجر آخر بسبب الفه أو غيره **(قوله)** وأحكامها متفارة أي لأن السفيه يصححه التدبير والوصية والصلح عن تعاضد عليه ولو بآذنه على الفدية والعفو عن قصاص له وغیره ذلك مما هو مذکور في باب كالتكاح بإذن الولي والأطلاق والخلع بخلاف الصبي لا يصح منه بمذكرة كزوري **(قوله)** ومن بالغ ببذرا كان القام للترغيع لأن هذا توجيه قوله وأحكامها متفارة **(قوله)** لم يترك تصرفه حكم تصرف السفيه أي المحجور عليه وكسب أيضا فبقابل هو فيه فكان المناسبات يقول تصرفه تصرف السفيه إلا أن يراد السفيه المحجور عليه لأن المراد عند الإطلاق حل **(قوله)** ومن ثم أي من أجل قوله وهذا أولى الخ عبرت بالاولى إلى بالغ **(قوله)** كمال خمس عشرة سنة وقيل بأولها وقيل بنصفها سم **(قوله)** عرضت أي قيم عرض من الجيش حل صلح للقتال فيؤذن له أو لا يمنع وأحد جيل بالدينونة الشريفة على أقل من فرسخ منها وبه قهره من عليه السلام وكانت هذه الفترة ستة ثلاث من الهجرة اه عن ويدر **(قوله)** يوم أحد أي من زمن غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا قل **(قوله)** وأنا ابن أربع عشرة سنة أي طنت في بيتي هنا **(قوله)** لم يجرى أي لم ياذن لي في الخروج قلز ولعله يسم بالغى عى وانظر لم ياذنه مع أن خروج الصبي للجهاد جائز بذنه وإن كان غير واجب فالظن هل عدم إذنه له لعدم إسن وليه لأنه كان متعافى أول الإسلام حرد **(قوله)** ولم يجرى بلفظ أي لم يجدني وهو عطف على قوله معلول لأنه لم يجرى وكذا يقال في قوله ورأى الخ **(تنبيه)** ارشد الضلال والسفه لغة الخفة والحركة ولو أفروا إلى رشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يثبت الرشد به ولو أنكر رشد الولد صدق بلابمين ولو بالغ وهو غائب لم ينزل الولي إلا أن عرل رشد ولو تصرف الولي فإن رشده فالفاس فإد تصرفه ولو تعرضت ينتارشد وسف فعمت الثالثة منهما قل على الجليل **(قوله)** وأنا ابن خمس عشرة سنة أي استكملها لأن غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث والخندق في جمادى سنة خمس مر عى أي فيهنما استأن **(قوله)** وأنا ماء ضابطه ما يوجب الفصل ولو أحسن بالتي في نصبة الذي كرقنيه فخرج منى حكم ببلوغه وإن لم يجب الفصل لاختلاف اليا بين لأن المدار في الفصل على الخروج إلى الظاهر وفي البالغ على الزوال قاله مر ولابد هذا على قوله السابق إن ضابطه ما يوجب الفصل لأن المراد ما يكون شأنه إيجاب الفصل لو خرج فليأمل سم **(قوله)** ما رواه النائم أي من الزوال إلى التشورى وقيل مطلقا **(قوله)** وما رواه النائم فالحق الشرعى أعم من المعنى القلوى على كلام التشورى وهو هذا عكس المشهور **(قوله)** خروج إلى أي من طريقه المعتاد وغيره مع إسناده الأصل على ما بين في الفصل وكلامه يقتضى تحقق خروج المتي فلو أنت زوجة الصبي بولد لحقه ولا يجب ببلوغه وهو المنصوص بقوله الرافى في باب اللعان عن الأصحاب لأن الولد يلحق بالأماكن والبالغ لا يكون إلا بتحقيقه وعلى هذا لا يثبت إيلاده إذا طوى أمته وأنت بولد وهو كذلك خلافا للفتن في ثبوت إيلاده والحكم ببلوغه شرح مر اه والفرض أن الصبي استكمل تسع سنين **(قوله)** أي وقت أي وقت استكمال الاستاء **(قوله)** كالتسع سنين قرية بالاستقراء والظاهر أنها قريبة كافي الجيش (أو) حيش أي حق أي بالاجماع (وسيل أي إشارة) أي علامة على بلوغها بالامناء فليس بلوغا لا مسبقا بالانزال

أراد (أراد الأطلاق) أي الانفكاك السكي وقوله ومن عبر بالاولى بالبالغ من غير تنقيده بالرشد أراد حجر الصبا أي أراد زوال حجر الصبا وولفته حجر آخر بسبب الفه أو غيره **(قوله)** وأحكامها متفارة أي لأن السفيه يصححه التدبير والوصية والصلح عن تعاضد عليه ولو بآذنه على الفدية والعفو عن قصاص له وغیره ذلك مما هو مذکور في باب كالتكاح بإذن الولي والأطلاق والخلع بخلاف الصبي لا يصح منه بمذكرة كزوري **(قوله)** ومن بالغ ببذرا كان القام للترغيع لأن هذا توجيه قوله وأحكامها متفارة **(قوله)** لم يترك تصرفه حكم تصرف السفيه أي المحجور عليه وكسب أيضا فبقابل هو فيه فكان المناسبات يقول تصرفه تصرف السفيه إلا أن يراد السفيه المحجور عليه لأن المراد عند الإطلاق حل **(قوله)** ومن ثم أي من أجل قوله وهذا أولى الخ عبرت بالاولى إلى بالغ **(قوله)** كمال خمس عشرة سنة وقيل بأولها وقيل بنصفها سم **(قوله)** عرضت أي قيم عرض من الجيش حل صلح للقتال فيؤذن له أو لا يمنع وأحد جيل بالدينونة الشريفة على أقل من فرسخ منها وبه قهره من عليه السلام وكانت هذه الفترة ستة ثلاث من الهجرة اه عن ويدر **(قوله)** يوم أحد أي من زمن غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا قل **(قوله)** وأنا ابن أربع عشرة سنة أي طنت في بيتي هنا **(قوله)** لم يجرى أي لم ياذن لي في الخروج قلز ولعله يسم بالغى عى وانظر لم ياذنه مع أن خروج الصبي للجهاد جائز بذنه وإن كان غير واجب فالظن هل عدم إذنه له لعدم إسن وليه لأنه كان متعافى أول الإسلام حرد **(قوله)** ولم يجرى بلفظ أي لم يجدني وهو عطف على قوله معلول لأنه لم يجرى وكذا يقال في قوله ورأى الخ **(تنبيه)** ارشد الضلال والسفه لغة الخفة والحركة ولو أفروا إلى رشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يثبت الرشد به ولو أنكر رشد الولد صدق بلابمين ولو بالغ وهو غائب لم ينزل الولي إلا أن عرل رشد ولو تصرف الولي فإن رشده فالفاس فإد تصرفه ولو تعرضت ينتارشد وسف فعمت الثالثة منهما قل على الجليل **(قوله)** وأنا ابن خمس عشرة سنة أي استكملها لأن غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث والخندق في جمادى سنة خمس مر عى أي فيهنما استأن **(قوله)** وأنا ماء ضابطه ما يوجب الفصل ولو أحسن بالتي في نصبة الذي كرقنيه فخرج منى حكم ببلوغه وإن لم يجب الفصل لاختلاف اليا بين لأن المدار في الفصل على الخروج إلى الظاهر وفي البالغ على الزوال قاله مر ولابد هذا على قوله السابق إن ضابطه ما يوجب الفصل لأن المراد ما يكون شأنه إيجاب الفصل لو خرج فليأمل سم **(قوله)** ما رواه النائم أي من الزوال إلى التشورى وقيل مطلقا **(قوله)** وما رواه النائم فالحق الشرعى أعم من المعنى القلوى على كلام التشورى وهو هذا عكس المشهور **(قوله)** خروج إلى أي من طريقه المعتاد وغيره مع إسناده الأصل على ما بين في الفصل وكلامه يقتضى تحقق خروج المتي فلو أنت زوجة الصبي بولد لحقه ولا يجب ببلوغه وهو المنصوص بقوله الرافى في باب اللعان عن الأصحاب لأن الولد يلحق بالأماكن والبالغ لا يكون إلا بتحقيقه وعلى هذا لا يثبت إيلاده إذا طوى أمته وأنت بولد وهو كذلك خلافا للفتن في ثبوت إيلاده والحكم ببلوغه شرح مر اه والفرض أن الصبي استكمل تسع سنين **(قوله)** أي وقت أي وقت استكمال الاستاء **(قوله)** كالتسع سنين قرية بالاستقراء والظاهر أنها قريبة كافي الجيش (أو) حيش أي حق أي بالاجماع (وسيل أي إشارة) أي علامة على بلوغها بالامناء فليس بلوغا لا مسبقا بالانزال

وبحكم بعد الوضع بالبلوغ قوله
بنتاً شهراً وشئ ذكر كونه
أماً من زياقي ولو أُمِّي
الحث من ذكره وحاض من
فرج حكمه ببلوغه وإن وجد
أحدهما فلا عنه الجمهور ويحل
الامام بلوغاً فإن ظهر خلافه
غير قال الشيخان وهو الحق
وقال التولي أن تكررت
والأقال قال التودي وهو
حسن غريب (كُتِبَ
عنه كافر) بقيد زنه فقول
خسنة) فإنه أمارعة بلوغه
لمرعة التولي قال كنت
من بني برقة يفتكوا
ينظرون من أنبت الشعر
قتل ومن لم يأنس به قتل
فكشعوا عاني فوجدوها
أنبت فجعلوا في السيوراه
ابن سبان والحاكم والترمذي
وقال حسن صحيح وأفاد كونه
أماً أنه ليس ببلوغ حقيقة
ولهذا لم يعتز به عند علان
بأن عمره دون خمس عشرة
سنة بحكم ببلوغه بالآيات
قال المارودي وقضيت أنه
أمارة ببلوغه بالنسك
ابن الرقعيه وجهين

(قوله قبل الطلاق) أي
حيث استكملت نسبه قبل
الطلاق فإن لم تستكملها
قبل الطلاق لم يلحق بمحكم
ببلوغها قبل التسع كذا
استوجه سم به قد علم
مد إن يحكم بالحق لا بالبلوغ

(قوله فيحكم بعد الوضع إلخ) وما قبل ذلك محتمل أن يكون نفاثاً (قوله قبله بنة أشهر) مالم تكن
مطلقاً فإن كانت حكمنا ببلوغه قبل الطلاق بلحظة وصورة الشبهة أن الوضع تأخر بعد الطلاق بنة
أشهر فأكثر وحينئذ فالدمعة بمقابل الطلاق وما بعد مشوري (قوله وشئ) عبارة مد لحظة
شوري (قوله وحاض من فرجه) أو أُمِّي من ذكره وفرجه جميعاً يشي (قوله حكم ببلوغه)
أي إذا شكك (قوله وإن وجد أحدهما فلا) هذه العبارة تصدق بستر موران وجود دللي وسد
أمن التكر أو من الفرج أو منهما أو كذا يقال بوجود الحيض فقط ويزاد على هذه السنة ثلاثة
أشهر وهي ما إذا وجد أحد من الذكر أو الفرج أو اللاتي من الفرج والحيض من الذكر والحكم في البلع
ما ذكره بقوله فلا عنه الجمهور إلخ (قوله وبه لا امام) أي جعله وجود أحدهما (قوله فإن ظهر
خلافه غير) أي فإذا أُمِّي من ذكره حكمنا بذكره وببلوغه فإذا حاض من فرجه حكمنا بأنوته
وبلوغه من حيث علان الامناء كان من أكل الرجل وهي زائدة حينئذ حل وبعبارة الشوري لدل
مراده أن لو أُمِّي بذكره مثلاً حكمنا ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم ببلوغه المقدم
ومحل البلوغ من الآن لماعة الحيض للتي التام قال في شرح الرررض فإن قلت لمتافاة بين
الحيض وخروج للتي للذكر لمر أنه يجب الفصل بخروج الحيض من غير طهارة المعتاد قلت ذلك
محلهم أنه سد الأصل وهو متفق خلافه إشارة إلى أن خروج الحيض من غير طهارة المعتاد اقتراح
العائد لا يكون بلوغاً وبعبارة الشيخ حل قوله فإن ظهر خلافه غير الأول ولا يكون بلوغاً لأن
التكر فلا فرق بين كلام الامام والتولي اهـ (قوله وهو حسن) أي من حيث أنه غريب من حيث
التقل عش (قوله كُتِبَ) وبصدق ولد كافر سي فادعي الاستبجال بدواء يمينه فدمع القتل
لا لا سقاط جوية لو كان من أولاد أهل القبة وطول بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الخالين
ويجب تحليف في الأولى إذا رآه الحاكم ولا يشك تحليفه بأنه ثبت صباه والسي لا يحلف منع كونه
يشته بل هو ثابت الأصل وإنما الصلاة وهي الآيات عارضها دعواه الاستبجال فضفت دلالتها على
البلوغ فاحتج بملعين لما عارضها وهو المين شرح مد (قوله علة) وهي الشعر بناء على ما هو الأشهر
أن الثابت علة وللبنت شمرة بكسر أوله حل ومدر (قوله شئ) أي يحتاج في إزالتها إلى خلق وإن
كانت نائمة حل (قوله فإنه أمارعة على بلوغه) فإذا ادعى عدم البلوغ ليدعي حل (قوله كذا)
قرب القتل على الآيات تصرع بأن البلوغ به قطعي فيخالفه مام من كونه علامة إلا أن يخالفه
بوجهم الصلاة قرائن تفتي اليقين وهذا منها قائل أو يطلق أن إطلاق العلة علامة وإجماع
الحشوية قطعية وإن خالفه ظاهر كلام الشارع قبل على الجلال (قوله فجعلوا في السي) أي عسي
أي النساء والأطفال (قوله أنه ليس ببلوغاً) أي لجواز تخلفه منها وأنه حيث وجدت الصلاة فيه
العلم حل وفيه أن الذي في كلام الشارع أمارة لاعلمة وأوجب بأن المراد أمارة اعلامة (قوله)
ولهذا) أي ولو كون آياتها ليس ببلوغاً وقوله بأن عمره دون خمس عشرة سنة أي لو كان تسع سنين وقوله
لمحكم ببلوغه بالآيات إذ لو كان بلوغاً حقيقياً لم تسع البينة وحينئذ تخلف الشيخ عن علان وهو
خلاف قولهم العلامة تطرد حل وللمعتد اعلمكم ببلوغه ولا عبرة بالبينه كما قاله حل وري يدل
عليه قوله في الحديث من أنبت الشعر قتل انتهى ولا يمكن خروج منبه من غير شعور فينبغي أن
الامناء قائل (قوله بالآيات) من أنبت الأزم كُتِبَ يقال أنبت البقل وينتد صبح من اللعدي
ويشهد من أنبت الشعر في الحديث مشوري (قوله وقضيت) أي قولهم وشئ بعد علان أي منهم
قوله وشهد علان أنه أمارة للبلوغ بالنسك إنلو كان أمارة على البلوغ بالاحتكام لحكم ببلوغه لجواز

أن يكون بالغ بالاحتلام وإن لم يزل احتلم فإلحاق العرش في كلام المارودي أنه لم يحتلم بالمعنى لأنه يجوز أن يحتلم وأن لم يسلم به حل وقال الشوري وقصته راجع لكلام المارودي قال سم وفي دعوى أن ذلك قصته فطرد فيق له أقول لم وجهه أنه لو كان أمانة على البلوغ بالن لكأن وجوده جرحاً في شهادة البينة بأنه لم يبلغ بالن إذ قصته قبولاً أنه ليس علامة على ذلك والآن يسبق عليه ويلزم عليه أن يتأخلف المعز والبلوغ بالن عن علامته وهو أن يات نم يظهر كونه علامة عليه عند عدم الشهادة لكورين وجوابه أن العلامة لا تفرطها لجور سبقها على من فيمن شهدت البينة بأنه لم يبلغه إلا زيادة سرورة ومحوها عنه لوجود المرض وهو قيام البينة على هذا القيل الآن للاتب السابق لكلامه ولا يفسد أن يقال قصته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلعلى هذا وجه نظر الخشني **(قوله أحدهما هذا)** أي أنه أمانة على البلوغ بالن حيث لم يشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة حل فيؤخذ من أن قوله وقصته أنه أمانة للبلوغ بالن أي حيث لم يشهد عدلان بما ذكر **(قوله أنه)** أي الاتبات أمانة للبلوغ بالن وانظر ما منع من جملة أمانة على الخشني أيضاً أي فرق بينهما **(قوله على البلوغ بأحدهما)** أي هما وهو الممتدة فالآراء ثلاثة شوري **(قوله وثشوقا للولايات)** أي جميعها شرعية أو جلية فالدفع ما يقال إلا في الخشني كل ما يصح كونه وصياً وانظر مسجد حل **(قوله وهذا)** أي التعليل الأول في السلم بقوله لهولة الخ وفي الكافر بقوله فانه يفتي الخ وقوله والأفلاخي ولا أي الكافران محترزاً للعالم بالنسبة لثاني وقوله والفضل يحترز للعالم بالنسبة للاول وبعبارة الشوري قوله وهذا أي ما ذكر من قوله لهولة مراجعة آياته إلى آخر التعاليل وهو جيد تأمل **(قوله والأفلاخي والخشني)** لمحل لزم من الكفار أي فانهما لا يقتلان ولا يزة عليهما فالتعليل بالأفلاء إلى القتل أو ضرب الجزية جرى على العاقب ولا ينبغي أن لا يرد الأفلاخي والخشني من المسلمين لما ركنتهما الله في دفع الجور وثشوقا للولاية أما الأول فظاهر وأما الثاني فقلنا يثبت لها للولاية بنحو وصاية وشرط فلو وفليس التعليل بدفع الجور وثشوقا للولاية جرى باعلى العاقب كنبه ابن قاسم بهما من الاسداد شوري **(قوله أيضاً للأفلاخي والخشني)** أي والآن تكن هذه التعاليل جرى باعلى الأصل والعاقب بل كانت مطردة دائماً فاصح التعليل بها لأن الخشني والأفلاخي الكافرين يكونان أمانة على البلوغ فيهما مع أنه لا يفتي بهما إلى القتل ولا إلى طلب الجزية كما يؤخذ من قول وشوري فقله حكمهم كذلك أي يكون الاتبات علامة على بلوغ الاتبي والخشني الكافرين ولا يكون علامة على بلوغ الطفل السلم الذي تعذر مراجعة آثاره كما يؤخذ من كلام الشوري خلافاً لما في حل وعش **(قوله ودفن مكان نبات العانة الخ)** هذا يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالاحتلام دون القول بأنه دليل البلوغ بالن وأدليل البلوغ بأحدهما فالجزم به ذم ذكر الخلاف المتقدم فيه نظر لأن هذا كاعتل لا يأتي على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يأتي على القول بأنه أمانة على البلوغ بالن ولا يبرأ من أن يثبت عليه كمال خمس عشرة سنة حل **(قوله وقت إمكان الاحتلام)** فلو ثبت قبل إمكان خروج الخ إلى محكم ببلوغه عش على مرد **(قوله ويجوز النظر)** أي وكذا السلم ليعلم كونه خشافاً وشوري ويثبت حمله على حالة لم يكن فيها بالنظر في حصول المقصود والأفلاخي بينهما ما لا حاجة اليه ويبقى أنه إذا اكتفى بالسلم النظر عش **(قوله بها)** أي بالمانة أي يفتيها إن ثبت هو العلامة كما في **(قوله كسر الأباط)** يكون الأباء **(قوله واللاحية)** أي فليس دليلان لندرها دون خمس عشرة سنة فلو جمعت أمانة لأدى إلى القوت المال بخلاف نبات العانة العاقب وجوده قبل خمس

(قوله دون القول بأنه الخ)
قال سم عطفا على القول
السابق والقول بأنه دليل
البلوغ بأحدهما وهي
أولى من كلام حل

واللاحية

عشرة سنة زى (قوله ونقل) بالرفع عطف على غير وهو أولى من بزه لانه ليس من جلس الشر
 (قوله ونهواكسى) أى زيادة ارتقاعه عما كان (قوله فان لم ير رشدا) والمراد بيلوغه رشدا أن
 يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر ذلك فيها عرفا
 فلا يتقدم بخصوص الوقت الذى بلغ فيه كوقت الزوال مثلا ع ش (قوله ابتداء) خرج به دولما
 كإثباتى في قوله فلو فسق يمدأى بعد بلوغه رشدا فلا يحجرأى فلا يشترط فيه صلاح الدين وصلاحه بل
 صلاح المال فقط كما هو ظاهر شو برى مع زيادة (قوله صلاح دين ومال) خلافا لآية حنفية ومالك
 حيث اعتبر اصلاح المال فقط ومال إليه ابن عبد السلام واعترض الاول بان زعموا الآية تنكره في
 سياق الآيات فلا تهم وأجيب بانها في سياق الشرط فتم وأيضاً الرشد مجموع أمرين لا كل واحد سم
 وقى قول على الجلال واعتبر الآلة الثلاثة صلاح المال وحده وقرر مشيختا (قوله حتى من كافر)
 أى فيعتبر ما هو صلاح عندهم في الدين والمال كإثاله في الروضة عن القاضي أبى الطيب وغيره وأقره
 وظاهر كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا بالمال وهو محتمل ويحتمل خلافه اه م ر وحش وقى
 حاشيتي على مر المتعلل حاله بلال فيحرم إضاعته ما بعد تنفعه به ومنه عرفا لم يحجر بسببه اه (قوله
 فان أنتم) أنتم منكم رشدا لانه تنكره في سياق الشرط وحى المعموم شرح م ر (قوله بأن لا يفضل
 عرما) أى عند البلوغ دليل ما ساقى في المتن أنه لو فسق أى بفعل الكبيرة أو الألاعار على الصغرة
 بعد البلوغ لم يحجر عليه الصادق ذلك بقوله ألزمن بين البلوغ وبين النسق وتكرره وعليه فلا يتحقق
 السفه الا بغير أى بالنسق مقارنا للبلوغ وحيت ذلك فالبلوغ في حالة السفه في غاية النور كالإحراق فيظن
 هل هذا الاختصاص مراد أم لا رشدي على م ر والذي قرره مشايخنا كلام ع ش التتم وخرج
 بالحرم غيره مما يمنع قبول الشهادة لإخلاله بالمروءة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشد لان الإخلال بالروءة
 لا يحرم على المشهور الا ان تحمل شهادة لكن الحرمة لا مخرج ولوادعى بلوغه سنها قبل قوله
 بلايين (قوله ولا ينفى الثاني) وهو صلاح المال (قوله احتفال) لم يظهر لفظة الاحتفال فأنقلها
 زائدة فتأمل (قوله غيب فاحش) أى وقد جهل حال المعاملة والأبأن كان عالما وأعطى أى كغير
 الثمن كان الزائد صدقة خفية محمودة فلا يكون تفضيرا بل هو بيع محاباة خ ل وخط ولو كان بين
 بعض التصرفات لم يحجر عليه كإيجاره القمولى وقال الأذرى يشجع اعتبار الأغلب انتهى م ر ل
 الشيخ ابن قاسم بشكل عليه قصة حبان بن منقذ أنه كان يتدفع في البيوع وأنه صلى الله عليه وم
 قاله من يأتى بقل لا خلافة الخ فانها مبرحة في أنه كان يقين وفي حجة به مع ذلك لانه صلى الله
 عليه وسلم لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته الى اشتراط الخيار الا ان يجاب بان من أين كان يقين
 غيبا فاحشا فلهذا انما كان يقين غيبا ليسير ولو سلم من أين ان يقين كان عند بلوغه فلهذا عرض
 بعد بلوغه رشدا لم يحجر عليه. فيكون سفيها مهملما وهو يصح تصرفه لكن قد يشك
 على الجواب ما ذكر أن ترك الاستفصال في واقع الأحوال يترتب منزلة الله ومضى القتل وقد أقره صلى
 الله عليه وسلم على البائنة وأرشدته الى اشتراط الخيار ولم يستفصل من حاله هل طرأ بعد بلوغه رشدا
 أولا ولا هل كان الثنين فاحشا أو يسيرا اه ولو غيب في تصرف دون تصرف آخر لم يحجر عليه لعدم
 اجتماع الحجر وعنده في شخص واحد بشر م ر (قوله عشرة بشعة) أى من درهم وخرج م
 القروش والدينار في محتمل فيما ذكر (قوله أوربى) معطوف على استمال (قوله وان قرأ) أى
 التمول فيها يظهر بخلاف غيره كجبه يروى محتمل أنه لا فرق لان الثنين بالليل يحجر إليه بالكتب ويؤيده
 جعلهم استحقاقه كغيره لا بدع حيث أن يسوى بينهما أيضا في أن الفداء كل مفتق اه شوى

وتقبل الصوت ونهوا
 السدى (قوله بان لم ير رشدا
 أعطى له) الزوال المانع
 (والرشد) ابتداء (صلاح
 دين ومال) حتى من كافر
 كإفساره آية فان أنتم
 منهم رشدا (بأن لا يفعل)
 في الاول (عمر ما يبطل
 عدلة) من كبيرة أو أوهار
 على صغرة ولم تنب طاعة
 (ولا ينفى) في الثاني (بأن)
 يضع مالا باحتفال غيب
 فاحش في معاملته) وهو
 مالا يحتمل غالبا كإساقى
 في الوكالة بخلاف اليسير
 كبيع ما يورى عشرة بشعة
 (أوربى) وان قرأ (في بحر)
 أو نحوه

(قوله ومال يبلغ) وهو
 الذى يقضى بالافتاء به في
 هذا الزمان له قوسى
 (قوله فلهذا زائدة) ويمكن
 أن يقال العنى بأن يبيع
 مالا يحتمل غيب فاحش
 فلا حاجة لزيادتها اه
 قوسى

(أوصرفه) وإن قل (أو عرمل) صرفني (خبر) كمدة (د) لاقى (وحوملابن وطاعم) كهدايوشرا، اما كمدة للتمتع وإن لم
يكن جهه لان المال يشهد للتمتع ويذهب بوقنتيه اليه ليس عرمل
ذلك بطريق الافتراض له
٤٢٧

(قوله) وأوصرفه في عرمل أي ولو صغيرة كعطله أجرة لموصو، ان تصد أولسجمل أولشوة على باطل
شورى (قوله) وقنتيه أي التعليل (قوله) غرلم أي ما لم يعلم القرض بحاله عش (قوله) ويختبر
رشد أي يختبره الولي ولو غرأ أصل وجوب قبل بلوغه بزمان قريب بلوغ حل (قوله) قبل بلوغه
والمراد قبلية الزمان للقراب بلوغ بحيث يظهر رشد ليس إليه المال كما أشار إليه الامام عن الأصحاب
شرح حر (قوله) وأبناو البناتى أي اختبرهم (قوله) والنسبات) هذا يقتضى أنه لو ارتكب
النسب لا يكون رشيدا وليس مراد الماس أن صلاح الدين أن لا يعمل محرما يطل العدالة وانما
مراده بذلك المبالغة في استكشاف حال الصبي عش على حر (قوله) فيختبر ولدناجر) ويكنى
اختباره في نوع من أنواع التجارة وعلم ما ذكر حيث لم يكن للولد حرفة ولا اختبر بما يتلقى بحرفة
نفسه ولم يطر فرفة أي لأنه قد يتطلع إليها ولا يحسنها حر ومن لاسوة له ولا لا يهتبر بالتفقه
على العيال ويختبر ولد القتيه في نحو شراء الكتب ونفقة العيال وولد الأمير بالانفاق على نفسه والجند
وغيرهم قل (قوله) أي مشاحة) بالمعنى عما يطلب البائع والزيادة عما يطلب المشتري (قوله)
وبسمله المال) قال سم أي حاجة لتسلم المال مع أن الداكه بدونه تمكنه اه وقد يقال في تسليمه
قوة دعيته على الداكه وتنشيط له في العاملة وزيادة رغبة وانما على إجابته من بما ك شورى
قال حر ولا يضمنه الولي أن نفس له مأمور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قيل يلزمه مراقبته بحيث
لا يكون اغفاله سببا على تعميمه والاضمة إليه اه (قوله) يعقد وليه) وهل يعد عقد وليه يدفع
المال أو يدفعه من فيه أو يدفعه الولي حل وبعبارة قل عقد الولي ثم يدفع الولي المال إن كان
معا أو بأخذ من الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا وصح دفع الصبي بأمر الولي لأنه لم يحن اه بحرفه
(قوله) أن يتفق على القول) ظاهره أنه يسل التفقه بنفسه وهو قضية كلام ح ومال شسبخنا الى
أن الولي بما كس قسط والولي هو الولي يعقد ويسلم الاجرة اه شورى فالمراد بالفتنة الاجرة (قوله)
والمرأة بأمر غزل) بالمعنى الصبرى أو بمعنى اللزول فمن يلبق بها ذلك بخلاف بنات الملوك
والخبرها الولي والمحامد وغيرهم، ناعلى قبول شهادة الا جانب لها بل رشده وهو المتعذر حل وبعبارة
قل بالزول أي اللزول من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقائه على المعنى الصبرى
وهذا في غير بنات الملوك فهن يختبرن بمائسهن اه (قوله) وسون نحو اطعمة) يشار كها فيه الذكر
وقوله كقماش فانه يسان عن العار (قوله) هرة) هي الانثى وجمها هر كقربة وقرب والد كهر
وجمع هرة كقرد وقردة قل وزى (قوله) فلوفسى) ممنوم قوله والرشد ابتداء والمراد فسق
غير التبذير بدليل العنقب (قوله) أو بذر بمدلك) أي بعد بلوغه رشيدا (قوله) حجر عليه القاضى)
أي وجوب فان لم يحجر ثم انذارش بعد هذا الحجر لينفك الا بفق القاضى للاحتياط للاجتهاد حينئذ
حر وأهم كلامه أن هذا ادالم لم يحجر عليه صح تصرفه وهو كذلك وهذا هو مرادهم بقولهم الصغيه
المسلمة على الرشد دفنى أطلقوا الصغيه لعملي الاختص بهذا شورى (قوله) وهو وليه) فاذن جن بعد
ذلك انتقلت الولاية من القاضى للاب والجد كما اعتمدته زى ويقال لرفع حجر الصغيه وخلقه حجر الجنون
كل خط شسبخنا حر شورى (قوله) أوجن) أو فاق من هذا الجنون ميراث قول الولاية بعد الاقامة
لولى الصغير استصحابا لما قبل الرشد كالأول بغير مبدأ أو بالقاضى لأنه كان وليه قبل الجنون فيه نظر

حجر عليه لان الاولين لم يحجروا على الصغية (أو بذر) بمدلك (حجر عليه القاضى) لا غيره وفارق قبله بأن التبذير يتحقق به
نفع للمال بخلاف الفسق (وهو وليه) وتيسد الحجر بالقاضى من زيادى (أوجن) بمدلك

سم **(قوله)** قوله وله في صغر) شمل الوصي قال في شرح الهبة وسكتوا عن الوصي فيتم له كلاب
 ولجده ويحتمل وهو الظاهر أن لا تعود إليه الولاية **(قوله)** والفرق) أي بين التبذير والجنون
(قوله) ولا ياتس هو العلم) أي في الآفة والأهوى في الأصل اسم للأصناف قال تعالى أنفس من جناب الطور
 ناراً أي أبصر **(قوله)** ولم يحجر عليه) هذا غير محتاج إليه لا محجور عليه شرعاً فلا يحتاج إلى حجر
 أولى إلا إذا: **(قوله)** بالسفيه الموهل) المشهور إطلاق هذا الاسم على من يذر بعد رشده ولم
 يحجر عليه القاضي **مر** شو يرى فيستأمن من هذا من المشهور أن أصله ألقين أي قتلة يصح تصرفه
 على أحدهما المشهور وثارة لا يصح وقوله لا حاصل لم يحجر عليه أحد **(قوله)** ولا تصرع بأن وليه) أي
 أي التصريح الذي أنشأ التشبيه **(قوله)** شرعاً) بأن بلغ غير مصلح لديه وماله وقوله أوصى أي بأن
 بلغ مصلحاً لديه بماله ثم يذر فلا بد من حجرها كما عليه شو يرى وقوله لا محجور عليه شرعاً أي **(قوله)**
 اقرار بنكاح) إيجاباً مطلقاً أي عن نفسه وعن غيره كترويه مولته أو وليه غيره بواكاته لأن حجر
 السفيه بمنزلة ولاية النكاح كسأى أو قبولاً لنفسه بغير إذن وليه بخلاف قبوله لغيره بالوكالة نصيب
 وعمله في الرجل وأما المحجور عليه بالسفيه نصيب اقرارها بنكاح حل **مر** وقوله إيجاباً مطلقاً
 هذا التفصيل الذي ذكره وإن كان محققاً في حد ذاته لكن كسأى به هذا الوجه اشتباه لأن كلام
 الشارع مسوق في الأقرار بالنكاح والتفصيل المذكور إنما هو في المباشرة أي إنشاء النكاح كما
 ذكره **مر** ويحجب بأن الأقرار بالنكاح كإثباته في التفصيل المذكور كقوله **مر** وماله حل في نفس
 مباشرة النكاح وعبارة شرح **مر** مع الأصل ولا يصح من المحجور عليه بغير وصيه وراثة ولا عتاق
 ولا جهة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير إذن وليه لأنه أنلاف للمال أو مظنة أنلاف أمأقوله النكاح لغيره
 بالوكالة نصيب كآله الرافعي في الوكالة وأما الإيجاب فلا مطلقاً لأصالة ولا وكالة ولو بأن الولي ثم قال
 في موضع آخر ولا يصح اقراره بنكاح كإيجابك إنشاءه اهـ **(قوله)** كالإصح منه إنشاءه) أي بغير
 إذن وليه لأنه أنلاف للمال حيث يزوج بلا صالحة أو مظنة أنلافه من فرض عدم العلم باتساق الصلحة
 شرح **مر** وقوله أو يدين أي أو يعين في يده مال الحجر وقوله أو أنلاف مال أي أو جناية توجب
 ملاحضه **مر** وأو يعنى الوأو وأعد الباء للثلاثي عطفه على اقرار **(قوله)** قبل الحجر أو بعده
 رابع أسكن من الثلاثة **(قوله)** لم يصح اقراره) المعتمد أنه لا يصح اقراره مطلقاً لأن صاحبه ملط
 على أنلافه زى أي حيث كان يدين ماله ما إذا كان باتلافه فلم يملكنا وتقدم سببه على الحجر ع
(قوله) ولا يصح منه تصرف مالي) أي لأن تصحيحه يؤدي إلى إبطال معنى الحجر ولأن أنلاف أو مظنة
 أنلافه لم قال الماوردي له إيجاره نفسه إن لم يكن عمله مقصوداً في نفسه لاستثنائه بماله لأنه لا نه الطوع
 بمنعته حيث لا فالجزة في بخلاف ما إذا قصد عمله أنذوله إيجاره على الكسب حيث لا يرتفع في
 الشقة فلا يتعاطى إيجاره غيره شرح **مر** **(قوله)** غير ما يذكر في أبو به) من ذلك الوصية والتبذير
 والصلح عن قصاص له ولو على أقل من القيمة لأنه لا نه العفو عما والنسج عن قصاص عليه ولو بأكثر من
 القيمة وتوكه في قبول النكاح وعقد الجزية بدنياً وقبضه ديناً بدينه وقبول الجزية زى ولا يلزم
 له الوهب وبحت في المطلب جواز تسليم الموهوب إذا كان ثمنه يترفع عنه عطف عليه من ذل وأ
 حاكم **(قوله)** كبيع) ومنه النكاح فلو تم كسر رشيدة مختارة فلا شيء لها كصرح في كتاب النكاح
 بخلاف السفيه والمكره ونحوهما فيجب لمن مهر للثلث ع ش والمراد بقوله كبيع ولو في التمسك
 وأن أذن الولي وقدر العوض لأن تصحيح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحجر كافي حل **(قوله)** ولا
 يضمن ما قبله) هذا متعلق بقوله ولا يصح منه تصرف مالي أي أن وقع قبض فلا يضمن الحجر الراد

(قوله) وله في صغر) وسأى بياته والفرق أن
 التبذير لكونه منها عمل
 نظراً واجتهاداً ولا يعود الحجر
 عليه بغير قاض بخلاف
 الجنون (كن بلغ غير
 رشيد) الجنون وسفه باختلاف
 صلاح الدين أو المال فإن
 وليه في الصغر فيصرف
 في ماله من كان يتصرف فيه
 قبل بلوغه لم يهرم آية فإن
 آسئتم منهم رزداً إلينا
 هو العلم ويسمى من بلغ
 سفهاً لم يحجر عليه وليه
 بالسفيه الموهل وهو محجور
 عليه شرعاً لا صراحة
 بل بالولي وله في الصغر من
 زباني (ولا يصح من محجور
 سفه) شرعاً أو صراحة (اقرار
 بنكاح) كالإصح منه
 إنشاءه وهذا من زباني
 (أو يدين أو أنلاف مال)
 قبل الحجر أو بعده نعم يصح
 اقراره في الباطن فيخرج
 بعد ذلك الحجر إن كان صادقا
 فيه (ولا يصح منه تصرف
 مالي) غير ما يذكر في أبو به
 كبيع ولو ببطء أو بدين الولي
 درس
 (ولا يضمن ما قبله من رشيد
 بآذنه) أو قبضه الموهوم
 بالذولي (وتنف)

ولو بانلافه له غير امانة
 (قبل طلب) وان جهل حاله
 من عمله لتصرفه في البعث
 عن حاله بخلاف ما لو قبضه
 من غير رشيد او من رشيد
 بغير اذنه واقباضه او تلف
 بعد طلبه والامتناع من
 رده او اتلفه في امانة
 كودعة نعم كالرشيد من
 سفه بعد رشده ولم يحجر
 عليه القاضي وسفيه اذنله
 وله في قبض دين له على
 غيره والتبديد بالرشد
 وبالاذن و قبض الطالب
 من زباني وقبضه بما
 ذكره من اقصاره على
 الشراء وادقراض (ويصح
 اقراره) بموجب (عقوبة)
 كدوقود وان عني عنه
 على مال لعدم تعلقه بالمال
 ولا تثناء التهمة ولزوم المال
 في العفو يتعلق باختيار
 غيره لا باقراره فيقطع في
 السرقة لا يلزمه المال
 كالعبد والتبديري بالعقوبة
 اعم من تبديره بالحدس
 واقتصاص (د) يصح (نتية
 نسباً) لما لو تده حيلته
 بلعان في الزوجة ويحلف في
 الامة فتعيرى بذلك اعم
 من تقييده بالمان ويصح
 استلحاقه بالنسب
 (قوله استشكل باله لا
 يتالح) لم يتبته البيه

لا يضمن لظاهره ولا باطنه في كل من التلف والائلاف فلا يطلب بعد ذلك الجرح بشئ أصلاً في التلف ولا في
 الائلاف كما في شرحه ورفقته عدم المطالبة فيه في الآخرة لكن نص في الام على أنه يضمن بعد ذلك الجرح
 عنه زى (قوله ولو بانلافه) أي قبل رشده أو خذمان قول من أمالو في بعد رشده ثم اتلفه ضمنه اه و دخل
 في هجومه ما لو أعاره شيئاً تلفه فقتلته عدم الضمان لان العارية لا امانة وفي ذلك نظر شو برى
 (قوله) أو تلف بعد طلبه أي أو قبل طلبه وامكنه الرد بعد الرشيد كما يؤخذ من قوله ولو اختلفا في أنه
 تلف بعد طلبه أو قبله أو حال سفه اه و بعد رشده فهل يصدق للمالك أو لاخذ الاصح الثاني حل (قوله)
 أو تلفه في امانة كودعة) فانه يضمن لان المودع لم يطلبه على الائلاف حل ومثل ذلك ما لو طرقت
 الرج شيئاً تلفه (قوله) من سفه بعد رشده) يقال سفه بعد رشده بضم الفاء أي صار سفياً ويجوز
 كسرهما لأنه من دخل قوله ابن طريغ في الافعال هر شورى وبعبارة الصباح سفه بالكسر والضم صار
 سفياً وبه عرف وطرب فان قيل سفه نفسه فبالكسر لا غير لان قبل الضم لا يكون متعدداً مختار
 (قوله) وسفيه اذنله وله في قبض دين الح) قال الشيخ ينبغي أن الحاصل أن قبض دينه بغير اذن وله
 لا يعتبه فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقاً أما بأنه فينتدبه ويضمن الولي ان قصر بأن تلفت في
 يده بعد تمكن الولي من زعمه وان قبض أعبائه باذن وليه معتد به فيبرأ الدافع مطابقاً ثم ان قصر
 الولي ضمن والا فلا فان قبضه بغير اذنه فان قصر الولي في زعمه ضمن والاضمن الدافع والفرق بين
 العين والدين ان الدعة في الدين مشغولة به لا تبرأ منه الا قبض صحيح وسيأتي للشارح يعني صحيح كالم
 العين والدين ان الدعة في الدين مشغولة به لا تبرأ منه الا قبض صحيح وسيأتي للشارح يعني صحيح كالم
 وابعد أخذته منه ورده للدين ثم يستعده منه أو يأذن في دفعه للولي عليه ثانياً لا يعتد بقبضه فلا وارد
 التصرف فيه قبل رد الدين عليه للدين لم يصح ع ش على مر قوله وسفيه اذنله وله في قبض دين له أي
 السفيه ومثله دين للولي وسيأتي في باب الخلع أن الدين يبرأ بدفع ذلك وهذا استمرارك على قول المصنف
 ولا تصرف مالي وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد أي على مفهومه وهو قول الشارح
 بخلافه لكان الاولى تأخير مداهن ذلك ليحصل الترتيب حل وإن كان القدر الاثر للشوش جائزاً
 وهذا يقتضي أن قبض الدين من التصرف المالي وفيه شئ ويجب بأنه ملحق به (قوله) ويصح
 بقوبة) هذا عتزر قوله بنسكاح أو بدين أو اتلاف المال (قوله) فيقطع في السرقة) فيه اشكال قوي
 لانه من موافق السرقة بأنه لا قطع الا بعد طلب المال وحيث لم يطلب لقطع واجب بان صورته أنه
 أقر بعد دعوى صحبة فان قبل شرط الدعوى أن تكون ملزمة قلت يمكن أن تقام عليه البيه ويأمر
 المال كقاره في باب الدعوى فيمن اتسم عليه الدعوى فليحجر شو برى وفيه أنه خروج عن
 موضوع الشقة الذي هو الاقرار وبعبارة ع ش على مر قوله فيقطع فان قلت كيف يقطع مع أن
 الخلع يترتب على طلب المال المال وهذا لا يطلب أيضاً اقراره بالمال ملحق قلت هنا طلب صوري لان
 القرية يطلب من المقر بما قبله وان لم يلزمه المال أي الذي قطع بسببه اه (قوله) ولا يلزمه المال الوجه
 لزومه بل ان كان صادقا شو برى (قوله) كالمعبد) أي اذا أقر السرقة ولم يسدقه سيده فانه يقطع
 ما لا يطلب الا بعد عتقه ويساره شيخنا (قوله) و نتية نسباً) هو مع ما سده عتزر قوله مالي
 وأمره فموم الاول هنا لتكون مسائل الصحة مع بعضها وسائل للبيان كذلك (قوله) ويحلف في
 الامة) استشكل بأنه لا يثبت كونها قرائن الا باقراره بالباطل ثم ان ولدته لا يمكن أن يكون منه فهو
 منعت شرعاً ولا فهو ولا يجوز نتية وأجيب بأنه أقر كاذباً وولته لمدة يمكن في الظاهر أن يكون منه
 (قوله) (ويصح استلحاقه بالنسب) أي ولو ضمنا بأن أقر باستيلا دته فانه وان لم يتفلسك ان اذا كانت

خروج كسبه وكان تقيرا أو احتاج بسبب الخروج إلى زيادة يصرفها على مؤتمه حضرا كأجرة نحو المركب اه وبعبارة التباح وأذا أحرم بحج فرض أعطى الولي كفايته لنفقة يتفق عليه في طريقه **(قوله)** فإليه منه) أي يجب عليه عمله لا يجوز له يمنع كافي قيل قال حل ومنه يؤخذ منه أحرامه بدون إذن وله وهو واضح لانه مستقل بخلاف المبي اه **(قوله)** ان لم يكن في طريقه كسب (أي لم يكن هذا الكسب في الحضر والا فلا) منه أي شأنا يرى قال في المطلب وفيه نظرا إذا كان عمله مقصودا بالاجرة بحيث لا يجوز له التبرع به وأوجب بان المأهله مفروضة فإذا كان الكسب في طريقه فقط كما هو ظاهر عباراتهم قال حج إذا لم يجد الولي منه يترتب أن يصار فيه لجوء جردا للكسب أو بوجه من يؤخره ثنتين عليه منه **(قوله)** والا فلا) منه) فلو تجوز في أثناء الطريق فهل نفقته حيثئذ في ماله وأعلى أولى لأنه والذي يشبه الأول لان الولي حيث سوم عليه المتي لا يعد مقصرا اه حج سول **(قوله)** كحصر) لو كان الاحرار بحج فرض محلل بالمال شورى **(قوله)** وحلق) أي مع النية حر شيخنا **(قوله)** فهو كراجب) أي يصحوب ولله أوثابه ما يكفيه فان لم يكونا معه فالظاهر أن الحاكم يقبض واحدا ينفق عليه بأن يأخذ ما معه من النفقة اه

(فصل فيمن يلى المولى) أى وما يتبع ذلك من قوله فان ادعى بعد كاله رشد المرح وحكم المجنون ومن بلغ سنهما كالصبي في ترتيب الأولياء ولجميع ما يأتي حتى في قوله فان ادعى بعد كاله رشد المرح والتماقيد التي هي على حالته فيأمر وليه بذلك عليه حيث قال أوجن فويله وليه في الصغر كمن بلغ غير رشيد فلم يتجنى عنها الابيان والى المولى ويعلم منه ولي ذينك بنصية المولى فان دلوا ذكرهما هنا لكان تسكرا

كأبى في شرع حر والرشيدى عليه **(قوله)** ولى صبي) هو شامل للذكر والاشق وهو من اصرار لغة ومثل المولى المذكور السفيف ومجنونه نوع يتميز وكذا الجنين الا في التصرف في ماله فلا يصح لانه غير عاقل الوجود قيل قال حر وقضية تعبيره بالمصلى أنه لا ولاية للذكور بن على الاجنة بالتصرف وصريه في الفرائض لكنه بالنسبة الى الحاكم فقط وشبهه البقية خط قال ابن حجر لا ولاية لهم بالنسبة بالتصرف لا بالحفظ فلا يتنافيه ما يأتي من صحة الايصاء على الجنين ولم يستقل أى وحده لان المراد كما هو ظاهر أنه اذا دلوا بان صحة الايصاء **(قوله)** بعد التهما الظاهرة) فلو فتنوا في القاضي منها للمال ولا يبطل البيع اذا حصل الفسق بعده وقبل الزوم كما قاله السبكي ويثبت اختيار لمن بعده من الأولياء قال ابن شكيل ولوعم الفسق واضطر لولاية فاسق فعمل الاربع نفوذ ولايته كولو ولاه ذو شوك لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لانه ليس بولي حقيقة سول **(قوله)** اذا الكافر بلى ولده الكافر) أى حيث كان عدلا فدينه حر **(قوله)** لم يقرهم) طريقة والمتعد خلافاً كافي قيل على الجلال **(قوله)** ولحقن اصرهم) انظر أى حاجه لا لانيان بقوله نحن وقبح جواب بانه أى به فعلنا لمساءه أن يقرأ ولي صبر التزول لكن يمنع من ذلك الاستدراك وغاية ما يقال أنه ذكره الا بصاح **(قوله)** بخلاف ولاية **(قوله)** أى ما يقرهم اذا رافعو اليان قال عرض المتعد له لا فرق بين ولاية المال والنسكاح **(قوله)** ولحقن المولى أقوى) أى منها في الكفار ولو اقارب **(قوله)** وهي في الكافر) أى الترتيب الاول على أقوى أى منها في المسلم الاجنبي من المولى عليه **(قوله)** فوصى) أى ولو أماره ولي ولو أوصى بوجه منهن **(قوله)** أي أن كان الجسد مضمنا لولاية والا فوصى الأب وان تقدم مونا شورى **(قوله)** عن تأخر **(قوله)** لربما قيل لم يأت بذلك فيما قبل قال ثم عدلة ولو ظاهرة ومع ذلك فالمعتمد ما من اشتراط العدالة للعدالة **(قوله)** زى والاولى في الجواب أن يقال ذكر هذا على نية أن يذكر العدالة الباطنة هناك ثم

(قوله) فإليه منه) من الامام أو الاتيان (ان لم يكن له في طريقه كسب فتدبر الزيادة) لولته والا فلا) منه) (وهو) فيها اذا منعه وقد أحرم **(كحصر)** فيتحلل بصوم وحلق ليعمل لانه ممنوع منه كما مر في باب الاحرار ولو أحرم بتطوع ثم حصر عليه قبل اتخاذه فهو كالواجب ذكره في الروضة وأصلها في الحج

(فصل في كيفية تصرفه في ماله) **(فصل في بيان كيفية تصرفه في ماله)** **(قوله)** أي أب فابوه) وان عدلا كولاية النسكاح ويكتفى بعد التهما الظاهرة لوفور شفقتهم ولا يشترط اسلامها الا أن يكون الولد مسلما اذا الكافر بلى ولده الكافر لكن اذا رافعو اليان يقرهم ولحقن اصرهم بخلاف ولاية النسكاح لان المقصود بولاية المال الامانة وهي في المسلمين أقوى والمقصود بولاية النسكاح الوالات وهي في الكافر أقوى **(قوله)** فوصى) أي عن تأخر موته منها وسيأتي في الوصية أن شرط الوصى العدالة الباطنة

عنه الشيء على خلافه بحسب ما ظهر له في الموضعين ع ش **(قوله قفاض)** أي عدل أمين وإذا لم يوجد قاض كذلك فالولاية للمدين أي لمصلحتهم ويكون القاضى كالعمد على المنجبة وأنفي ابن عبد السلام فيمن عنده يتيم أجنبي له مال ولوسلهم لما كان فيه بأنه يجوز له التصرف في ماله الضرورة أي أن كان عدلا أئينا كاهو ظاهر ويؤخذ من علته أنه لو ولي عدل أمين وجب دفع الأمر له ويحتمل لا ينقض تصرفه في زمن الخائن على الأوجه ابن حجر شوبرى ومهر ويصدق في تصرفه زمن الخائن لأنه كان وليا شرعيا حيث يصدق الوصي والتميم بأن ادعى قدر الاتفاق الاتفاق ع ش **(قوله والمراد قاض بلد المص)** أي وطنه وإن سافر عنه بقصد الرجوع إليه كاهو ظاهر ابن حجر س ل **(قوله على الملاك)** منه يعلم أن المراد بالملاك الأعم من تلق العين وذهب النفع وإن كانت باقية فلا يوجب له عقار بل قاض المال دون بلد المص أي جزء قاض بلد ماله بالمصلحة ولا نفع أجارته من قاض بلد المص لأنه يتصرف في محل ولايته وليس بلد المال منها وتقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك ع ش **(قوله فالولاية عليه لقاض بلد المص)** ولقاضي بلد المص أن يطلب من قاض بلد المال إحضار اليمعد أم من الطريق ليتجره أو يشتريه به عقارا ويجب على قاض بلد المال إيساعه ذلك حل **(قوله والأقارب)** كالأخ والم **(قوله لكن للصبي)** أي عند فقدان الولي الخاص فيا يظهر وبالتيم بدق الخاص بل الفرق بين هذا وما مر أن الولاية عند فقدان الولي لصاحبه المسلمين لأن ذلك يقصد مطلقا أي خاصا عاما زى وبعبارة س ل قوله لكن للصبي الاتفاق أي عند فقدان الولي الخاص وأثبت أنه لذلك ولوم وجود قاض وهو متجه أن خفي عليه منه بل في هذه الحالة للصبي وصلاجه بلده بل عليهم كاهو ظاهر تولى سائر التصرف في ماله بالنيطة بأن يتفقوا على مرضي منهم بتولي ذلك ولو بأجرة اه مجزوه ولو حضروا الولي أو أنكرتهم أو تفقوا عليه ما أخذوه من ماله أو أنكرناهم فلمهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعلهم البيت بما ادعوه ع ش على مهر **(قوله)** وشبه المجنون ومن بلغ سنين أي أن للصبي الاتفاق من مال كل منهما في تأديبه وتعليمه وإن لم يكن لهم ولاية للملكة المذكورة ع ش **(قوله)** ويتصرف له الولي الخ يجب على الولي أن يفي ماله بقدر الكفاية أي نفقته والزكاة ولو ترك ع ش اللهابة ضمن أو تليقح النخل فلا ومثل التليقح عمارة العمار حتى خرب كجاري عليه ابن حجر يرى شيئا على أنه كترك العلف وفرق بين العماره والتليقح بأن الثاني إنما يفت به مجرد جودة الثمرة شوبرى وبعبارة قل على الجلال ويتصرف الولي وجوبه ولو بالزراعته حيث وأها ولو لم يترك نص غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور أو دفع الأمر له كما يفعل ماله بالمصلحة والولي ع ش الح ك أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الأمرين من أجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الأب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف أخذ ذلك على ما ك ومتنع على الحاكم الأخذ مطلقا ع ش على مهر وخرج بالولي غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له الأخذ لما أتى أن الولي إنما جازله الأخذ لأنه أي أخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو ينفهم علم جواز أخذ الوكيل لا مكان مراجعة موكله في تقدير شيء أه أوزله من التصرف ومنه يؤخذ استثناء ما بلغ كثير من اختيار شخص لما ذكرا لشره متناع فينتزعه باق من قيمته خذته ومعرفته وبأخذ نصف تمام القيمة معلا ذلك بأنه هو الذي وفره لخذته وبأنه فوت على نفسه أيضا زمانا كان يمكن فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما قيل له لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فنتبه له أنه يقع كثيرا **(قوله بمصلحة)** ومنها بيع ما وهبه له أهله من مثله خشيته يرجوعه فيه وبيع ما غنمته له أهله ك

(قضاء) بنفسه أو أمانة لخبر السلطان ولي من لا ولي له رواء الترمذي وحسنه والحاكم وصححه والمراد قاض بلد المص فإن كان يد ماله بأشرف ماله قاض بلد المال بالنظر تصرفه فيه بالحفظ والتعهد وفعل ماله بالمصلحة لئلا أشرف على المالك كبحه وأجارته أنما بالنظر لاستنباه فالولاية عليه لقاض بلد المص كما وصحت قبل كتاب التمس من شرح الروض ووقع للأشرف عز ومناخا لذلك في الروضة وأصلها فاحضره وخرج بمن ذكر غيرهم كالم والأقارب بلا وصاية فلا ولاية له لكن للصبي الاتفاق من مال المص في تأديبه وتعليمه وإن لم يكن لهم عليه ولاية لانه قليل فسوخ به قالة في المجموع في لولم الولي عن المص وشبه المجنون ومن بلغ سنين (يتصرف) له الولي (بمصلحة) كما نقوله تعالى ولا تقر بوا مال القيم الا بالتي هي أحسن فيشتريه الغار وهو أولى من التجارة إذا حصل من بيعه الكفاية (ولو) كان تصرفه (نسيئة) أي بأجل يحب العرف (د برض) فن معاملة أن يكون فيه ربح

أرغمه ولو بدون من مثله اهـ ولا يستحق الولي في مال محجوره نفقة ولا أجره فان كان فقيرا واشتغل
 ببيع عن الاكتساب أخذ أقل الامرين من الاجرة والنفقة بالمعروف وللولي خلط ماله بمال الصبي
 ومواكفته للارتفاق حيث كان للصبي فيه حظ كأن تكون كنفته مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد له
 البتة والاطعام منه حيث فضل الولي عليه قدرته وكذا خلطه أطمع أيتام ان كانت المصلحة
 لكل منهم فيه ويسن للسافر من خلط أزواجه وان قادت كلهم بحيث كان فيهم أهلية التبرع شرح
 حر لمصلحة ولو كان للصبي كسب لا تقي به أجبره الولي على الاكتساب ليرتق به في ذلك حر وعمل
 الاجبار حيث احتج النبي بالنفقة كما شرع به قوله ليرتق به ويؤيده ما مر من ان الولي السفيه يجبره
 على الكسب حيث احتج اليه وقضيته أنه لا يجبره ان كان غنيا ولا على قدر ثقته وفي حرج
 أنهم مخرجوا بان الولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنيا عـش (قوله وان يكون معامل الولي ملياً
 ثقة) انظر وجه كون هذا من مصالح العرض اذا كان مالا ولم يذكره حر وعبارته ولو بيع ماله بمرض
 ونسبة للمصلحة كان يكون في الاول ربح وفي الثاني زيادة لآفة أو خاف عليه من نهب أو غارة اهـ
 وأجب بأنه اذا كان المعامل غريقه ر بما تخرج العرض مستحقا فقبيل يكون فيه عيب حتى لا يظهر
 الولي (قوله وأخذ شفعة) مطوف على عرض أي ولو بأخذ شفعة فالتقييد بقوله للمصلحة متبرك لكل
 من الامور الثلاثة أي النسبة والعرض والاخذ بالشفعة بقول الشارع فيترك الاخذ بالشفعة فكانه
 قال ان يكن فيه مصلحة تركه سواء كان في الترك مصلحة أو لا وانما يه على خصوص الثالثة لعرض
 منافاة الاصل بقوله وهذا لا يفيدها كلام الاصل أي لانه قيد بقوله وأخذ بالشفعة أو يترك بحسب
 للمصلحة اهـ فقيد كلام التارك والاخذ بالمصلحة فلا يفيد حكما لو انتفت هتسما وأما كلام شيخ
 الاسلام فبيده لانه قيد الاخذ بالمصلحة وسكت عن التارك فبيدها متى انتفت في الاخذ تركه سواء
 انتفت في التارك أو لا تأمل (قوله فيترك الاخذ عن عدم المصلحة فيه) ولحجج ترك كل الاخذ بها ان
 ترك الولي الاخذ عن العيلة لان تركه حينئذ خارج عن ولايته زى ولو كانت الشفعة للولي بان باع
 شفا لمحجور عليه وهو شرط فيه فليس له الاخذ بها اذا توفى من مساعته في البيع لرجوع المبيع
 اليه فان بقي باعه أما اذا اشترى شفا هو شرط فيه فله الاخذ بالشفعة وظاهر ان الكلام في
 غير الاب والجدة ما هما الاخذ، مطلقا شرح حر (قوله وهذا) أي قوله وان عدت في التارك
 لا يفيد كلام الاصل (قوله ويشهد) هذا شرط للصحة وقوله ويرثه كذلك أي حيا حل اهـ
 والاول تقدم قوله ويشهد على قوله وأخذ شفعة (قوله ويرثه بالنسبة) أي عليه فالشرط خسة
 ورزقها فصر الاجل (قوله ان رآه مصلحة) المتعمد أنه يرثه مطلقا بخلاف بيع المال (قوله
 ورزق غيره بينها) أي حيث اشترطت للمصلحة في الاقراض لاهنا (قوله بما يثبت في شرح الروض)
 وهو ان المطالبة ممكنة في القرض متى شاء بخلاف النسبة أي فانه يضع ماله قبل الحلول
 أي لو يرثه لانه لا يطالبه قبله وهو فرق حسن اهـ شوبرى (قوله ماله باع ماله وله من نفسه)
 الوثنان في حق ولده وهذا سلم ولكن ينبغي تقييده بأن يكون ملياً وأن يشهد وجوباً بخوف
 بالاضافة وان اعتبر ماضوا عليه وان شافه العادة الرجوع الى عادة البليد في شرح شيخنا
 شرناه أسط ودوله ولو ترك عمارة عقاره أو إيجاره حتى خرب مع القدرة أثم ضمن في أوجه
 ليرسب من وضار مسئلة التلصيح بأن التارك فيها فوت النفقة والتارك فيها فوت الاجودية
 شرح حر وقال عـش عليه فثبت أنه لم يغرب لالتزمه الأجرة التي فوتها بعدم الاجار والظاهر أنه ليس

وأن يكون معامل الولي ثقة
 ومن مصالح النسبة أن
 يكون بزيادة أو تخوف
 عليه من محو نهب وأن
 يكون المعامل ملياً ثقة
 وأخذ شفعة) فيترك
 الاخذ عند عدم المصلحة
 فيه وان عدت في التارك
 أيشأهذه لا يفيدها كلام
 الاصل (ويشهد) حتماً في
 بيده نسبة ويرثه
 كذلك بالنسبة رهنا وأما
 وقال ابن الرفعة يرثه ان
 رآه مصلحة كما في اقراض
 ماله وافرغ غيره بينهما بما يثبت
 في شرح الروض ويستثنى
 من وجوب الارتبان ماله
 باع ماله وله من نفسه
 لسيئة (ويبنى عقاره)

بجد كايؤخذ من كلام سم فيضمن وان لم يغرب ومثل ذلك الناظر على الوقت **(قوله هو أعظم)**
 لشموله البائتين والطواحين **(قوله بطين وأجر)** واختير البطين دون غيره لانه قليل المؤنة ويتبع
 به بعد النض والاجر يبق قال مر في شرحه وما ذكره من قصر البناء على الاجر والطين هو اصل
 عليه الشافعي وجرى عليه الجمهور وهو للمعتمد وان اختار كثير من اصحاب جواز البناء على عادة البلد
 كيف كان واختاره الروايان قال في التبيان بسد حكاية ماضي عن النص وهذا في البلاد الذي يترقبها
 ومود الجارة فان كان في بلد توجد الجارة فيه فهي أولى من الاجر لان بقاها أكثر وأقل مؤنة وقتل
 سم عن مر في غير الشرح ان الاوجه اتباع عادة البلد وقال حجج الاله الاوجه مدركا يمكن حل
 مافي شرح مر على ماذا لم تقتض الصلحة الجرى على عادة البلد واعتمد زى اعتبار عادة البلد
 وأول من صنع الاجر همامان عند بناء الصرح لفرعون كافي قل وزى **(قوله بشرط ان الصباغ)**
 اعترض بأنه يؤمه منع البناء لان ذلك نادر جدا فلم يعمد انه ليس بشرط زى **(قوله ولا يبيعه)** أي
 عقاره أي الذي لا يفتنه لا غيره كايؤخذ من صنعه حل وأفتى القفال يجوز بيع شعبة بغير خرب
 وخراجها يتصل مالها ولو كان يبعها بدينهم لان الصلحة فيه شرح مر والخراج كان على القيم
 عليه بأن كانت الشفعة ببقها أرض تزرع وشبهه ما عتبه بالوى في مصرنا من أن ما قرب من الاوقاف
 لا يعمرب يجوز ايجار أرضه لمن يعمرها بأجرة وان قلت الاجرة التي اخذها وطالت مدة الاجارة حيث
 لم يوجد من يشتأجر زيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصارف للموقوف عليها اه عن
(قوله بان لا تصفك) أي أجرته فيما أي ولم يجد مقرضا أو رأى الصلحة في عدم القرض ومن المأينة
 خوف ظالم أو خرابه أو هماره بقية املاكه أو لصفه بغير بدلوه محتاج لكثرة مؤنة بل يوجه
 لا يجازى وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بأن تستغرق أجرة العقار أو قربا منها بحيث لا يبق
 منها الا ما لا وقع له عرفا حل **(قوله أو غبطة)** **(تنبيه)** المصلحة أعم من الغبطة اذا طبقت
 بزيادة على القيمة لها وقع والصلحة لا تستلزم ذلك لصحتها بنحو شرا ما يتوقع فيه الربح ويبع
 ما يتوقع فيه الخسران لو بقي وسيأتي ذلك في كلام الشارح في باب الشركة شوري **(قوله وهو جود)**
 عليه ينبغي كاقال بعضهم أن يكون المراد امكان الوجود عادة من غير اشتراط الوجود لاسم **(قوله)**
 وآنية الغنية بكسر التانيق وضمتها **(قوله أي ما عاد مال التجار الخ)** وما عاد امال اتجارة كعبد
 ودائنه وأمال التجار فبيع الصلحة حل • والحاصل أن العقار وآنية الغنية لا يباعان الا بالاجرة
 شديدة أو غبطة ظاهرة ومال التجارة يباع لصلحة ولو بلا غبطة تكوف من نهب وما عاد ذلك
 كالذواب والشياب ثياب حاجة بسيرة ورج قليل اه خليل وعز زى **(فرع)** لا يابو الجلساتخذ
 محجورهما في الاقبال بأجرة ولا يضر بانه على ذلك وإعارة ذلك لصلته وتقدمت من متعلم منه ما ينفعه
 ودنيا وان قول بأجره بحث ان عارضه الولي كاذنه وان للولي ايجاره ينقته وهو متعلم ان عمل
 له في صلحة لكون نقته أكثر من أجرته عادة حجج وقبضه قوله في الاقبال بأجرة أهملوا شدة
 في الاقبال بأجرته وتزمت وان لم يكرهه لكنه بولايته عليه اذا قصد انفاقه عليه جعل النقطة في ذمة
 الاجرة الا انتم له برئت ذمته لان محل وجوب قفته عليه اذ لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه
 وهذا وجوب الاجرة له صار له مال أما اخوة اذا وقع منهم استخدام لبعضهم وبيعت الاجرة عليه
 الصغار منهم اذا استخدمهم ولا تنقطع عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولانتم
 في الاستخدام وعدمه صدق منكركه لان الاصل عدمه وطريق من أراد اخلاصا من ذلك أن يبيع
 الامر الى الحاكم ويستأجر اخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الاجرة عليهم فيه

هو أعم من تعينه بدوره
(بطين وأجر) أي طوب
 محرق لا يجبس بدل الطين
 لكثرة مؤنة ولا يابن بدل
 الآجر لقلة بقاها بشرط ان
 الصباغ في بناء العقار ان
 يسوى ماصرف عليه
(ولا يبيعه) أي عقاره اذ
 لاحظه قب ومثله آنية
 القنية كما في الكفاية عن
 البندنجي **(الاجابة)**
 كنفقة وكسوة بان لم يبق
 غلته بها **(أو غبطة ظاهرة)**
 بان يرغب فيه بأكثر من
 ثمن مثله وهو يبعد مثله
 ببعض ذلك الثمن أو خيرا
 منه بكماله قال ابن الرستموا
 عدا العقار وآنية الغنية
 أي ما عاد مال التجارة
 لا يباع أيضا الا بالاجرة أو
 غبطة لكن يجوز حاجة
(يستعير مع قليل لائق)

بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الاغصام لان لاخونهما مكية مثلا وأخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الفرع الى حاكم الى اتوماتهم ع ش على مر **(قوله بخلافها)** أي القمار وآية الغنية **(قوله ويرى كماله)** وكذا بدنه قال شيخنا مر وجوب باقورانيهما وقال شيخنا جواز اذا لم يعتد باقورانيهما بان كانا متنفذين وفيه نظر اذا لا كانا عندهما انتهى عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرسمى المذكور وعلى ما اذا كانا شافيين فان كان أحدهما شافيا جاز للولى الاخراج وعليه حمل كلام الشيخين وقال بعضهم يجب عليه فيما قال شيخنا والاولى للولى مطلقا فرع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم يخرجها أخيره بها بعد كماله قل **(قوله ويرى كماله)** أي وبدنه ان كان منعه لزوما وفاق منهيب للولى عليه أم لا لانه قائم مقامه فان لم يكن ذلك مذهبه فلا احتياط كما اتفق به القفال أن يجب زكاته حتى يبايع فيخبر بهما أو يرفع الأمر لقاض يرى وجوبها يلزمه بها للارتفع بعد بلوغه لحقن بفرقه إليها اه حج وعش وقصة التعبير بالاحتياط جواز الاخراج حالا وفيه نظرا فانه كيف يصنع ماله في الايرى وجوبه عليه فلعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظا للمال للولى عليه ع ش على مر **(قوله)** ويجوز بيعه مر فلي على ما يلحق بحال الولد وان خالفه فلا يبرأ ولا يبرأ ومبلى شورى **(قوله)** فان ادعى بعد كماله فيما لم يلحق على ما يلحق غير أموال التجارة وكل ما يبرأ الاشهاد عليه أما فيما قاله الظاهر كما قاله الزكشي قبول قولهما لغير الاشهاد عليهما فيما شرح مر **(قوله)** فهو أولى من قوله بعد بلوغه أي لشموله السفيه والمجنون **(قوله)** أو أخذنا بشقة بأن ادعى أن الولي ترك الاخذ مع أن الصلحة فيه قل **(قوله)** بلامصلحة أي ولا يشرح مر **(قوله)** لا تهما غير متهمين أي لو فور شفتقتهما وثلما الام الوصية وأصولها الاوصياء وان توقفت ولا ينهيا على حاكم أخذ من العلة قل **(قوله)** بخلاف الوصي والامين واذا لم يلغ الوصي أو الامين القمار لا يصح حكم القاضى بذلك حتى ثبت عنده انه على وفق الصلحة بخلاف بيع الاب والجند قل **(قوله)** ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أي فان كان الولي الذي اشترى منه وصيا أو قبا للقاضى حلف المدعي الذي كان ميا و ان كان الذي اشترى منه باؤا جدد حلف المشتري ومثل المشتري من الولي المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع يده كافي حل **(قوله)** أما القاضى الخ المتعد انه كالموصى فيقبل قول السبي بينه حل وشرح مر والله أعلم

بخلافها (ويرى كماله ويجوز بيعه مر) فلي على ما يلحق غير أموال التجارة وكل ما يبرأ الاشهاد عليه أما فيما قاله الظاهر كما قاله الزكشي قبول قولهما لغير الاشهاد عليهما فيما شرح مر (قوله) فهو أولى من قوله بعد بلوغه أي لشموله السفيه والمجنون (قوله) أو أخذنا بشقة بأن ادعى أن الولي ترك الاخذ مع أن الصلحة فيه قل (قوله) بلامصلحة أي ولا يشرح مر (قوله) لا تهما غير متهمين أي لو فور شفتقتهما وثلما الام الوصية وأصولها الاوصياء وان توقفت ولا ينهيا على حاكم أخذ من العلة قل (قوله) بخلاف الوصي والامين واذا لم يلغ الوصي أو الامين القمار لا يصح حكم القاضى بذلك حتى ثبت عنده انه على وفق الصلحة بخلاف بيع الاب والجند قل (قوله) ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أي فان كان الولي الذي اشترى منه وصيا أو قبا للقاضى حلف المدعي الذي كان ميا و ان كان الذي اشترى منه باؤا جدد حلف المشتري ومثل المشتري من الولي المشتري من المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع يده كافي حل (قوله) أما القاضى الخ المتعد انه كالموصى فيقبل قول السبي بينه حل وشرح مر والله أعلم

(ثم الجزء الثاني من حاشية البجيرمي وفيه الجزء الثالث أوله باب الصلح)

مخبرفة

٢	كتاب الزكاة
٣	باب زكاة الماشية
١٨	باب زكاة الثياب
٢٧	باب زكاة النقود
٣٤	باب زكاة للمدن والركاز والتجارة
٤٢	باب زكاة الفطر
٥٢	باب من تفرقه زكاة المال وما يجب فيه
٥٦	باب أداء زكاة المال
٥٩	باب تجهيل الزكاة
٦٣	كتاب الصوم
٦٧	فصل في أركان الصوم
٧٩	فصل في وجوب صوم رمضان
٨١	فصل في فدية فوات الصوم الواجب
٨٧	باب صوم التطوع
٩١	كتاب الاعتكاف
٩٧	فصل في الاعتكاف المنذور
١٠١	كتاب الحج
١٠٨	باب المواقيت
١١٣	باب الاحرام
١١٩	باب صفة الفسك
١٢١	فصل فيما يطلب في الطواف الخ
١٢٨	فصل في الوقوف بعرفة
١٣٢	فصل في البيت بمنزلة
١٣٦	فصل في البيت بمنى إلى أيام التثريب
١٤١	فصل في أركان الحج
١٤٦	باب ما سمر بالاحرام
١٦١	باب الاحصار والقوات
١٦٤	كتاب البيع
١٨٨	باب الربا
٢٠٤	باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها
٢١٧	فصل فيما نهى عنه من البيوع نهيا لا يقتضى بطلانها وما يذكر معها
٢٢٥	فصل في تقرير الصفقة وتعددتها

- ٢٣١ باب اختيار
 ٢٣٧ فصل في خيار الشرط
 ٢٤٤ فصل في خيار العيب وما يذكروه
 ٢٦٧ باب في حكم البيع ونحوه قبل القبض وبهذه الخ
 ٢٨٢ باب التولية والاشراك والمراعاة والمخالطة
 ٢٨٩ باب بيع الاصول والنفار
 ٣٠٤ فصل في بيان بيع الثمر والزرع
 ٣١٢ باب الاختلاف في كيفية العقد
 ٣١٩ باب في معاملة الرقيق
 ٣٢٤ كتاب السلم
 ٣٤٥ فصل في بيان اداء غير المسلم فيه عنه ووقت اداؤه ومكانه
 ٣٤٨ فصل في القرض
 ٣٥٦ كتاب الرهن
 ٣٧٧ فصل في ائتمار على ائتمار الرهن
 ٣٩٥ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
 ٤٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
 ٤٠٣ كتاب التفليس
 ٤٠٩ فصل في ما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس
 ٤١٩ فصل في رجوع للعامل للفلس
 ٤٣٥ باب الحجر
 ٤٤١ فصل فيمن يلى الصبي